

الجمهورية العربية السورية
وزارة التعليم
الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة

(٠٣٢)

كلية القرآن الكريم والدراسات الإسلامية
قسم القراءات

المعين

(في شرح الشاطبية)

لإمام محمد بن حسام دده الأياثلوغي الحنفي، كان حياً سنة (١٠٠٣هـ)

من أول سورة النساء إلى آخر سورة هود عليه السلام

[دراسة وتحقيقاً]

مشروع رسالة علمية لنيل درجة العالمية العالية "الدكتوراه"

إعداد الطالب

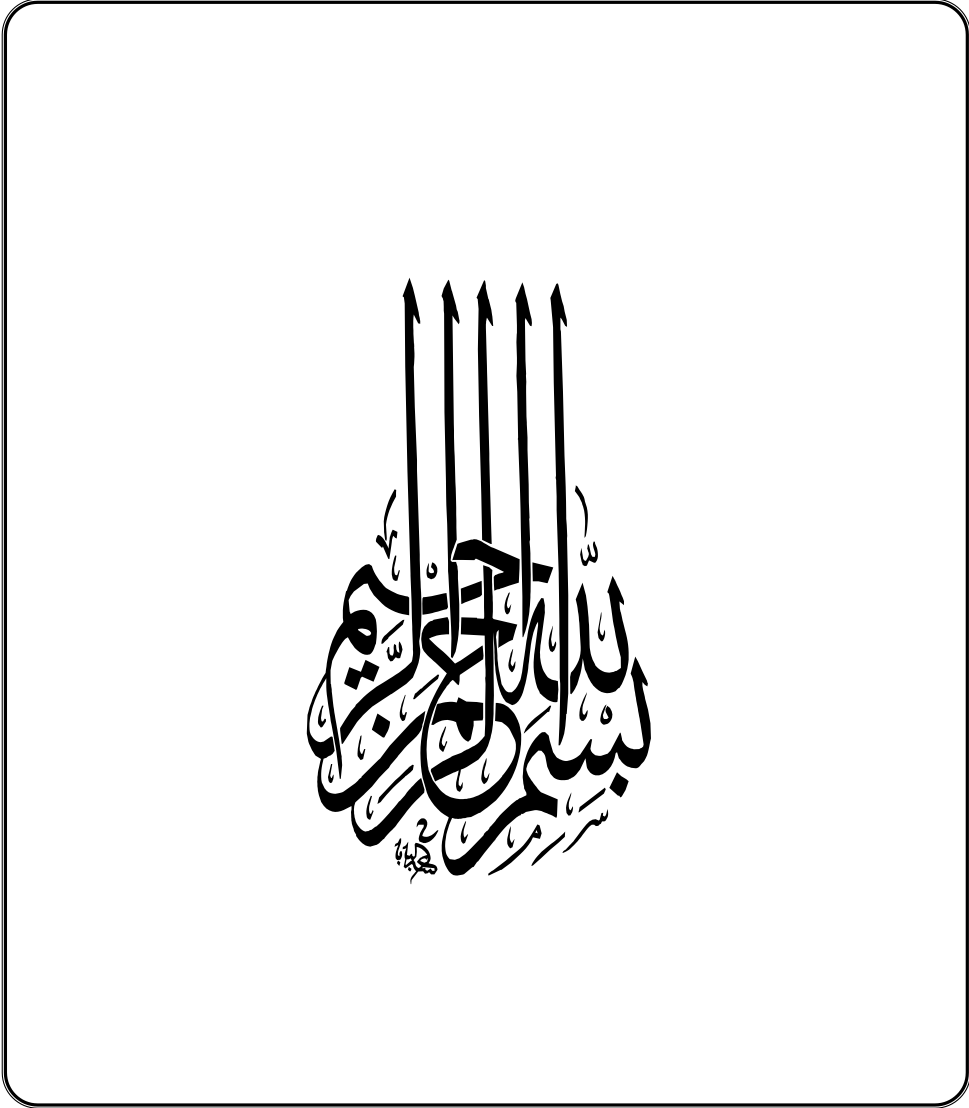
ياسر بن عوض بن رجاء العوفي

إشراف

فضيلة د/ أحمد بن حمود الرويثي حفظه الله

الأستاذ المشارك بقسم القراءات

العام الجامعي ١٤٣٧ - ١٤٣٨ هـ



شكر وتقدير

أعظمُ الشُّكرِ وأوفاه، وأكملُ الحمدِ ومنتهاه لمُستَحِقِّه على الدَّوامِ: خالقي ومولاي وَعَجَلِي، فأحمدُه حمداً كثيراً طيباً مُباركاً فيه على كلِّ اسمٍ من أسمائه الحُسنى، وعلى كلِّ صفةٍ من صفاته العُلى، وعلى كلِّ فعلٍ من أفعاله الحكيمة على ما أعطى وأسبغ، وأولى وأغدق، وأسأله من فضله المزيد، ومن كرمه المزيد، من غير عدِّ ولا تحديد.

ثمَّ الشُّكرُ والامتنانُ للحنونين العطوفين: والديَّ الكريمين حفظهما الله تعالى، على سبقِ نِعْمتهما، وكمالِ نُصْحهما، ووافرِ عنايتهما، وأسألُ اللهَ القديرَ لهما طولَ العُمُر، وحُسنَ العمل، والعافيةَ في الدُّنيا والآخرة.

ثمَّ الشُّكرُ والوفاءُ لِمَن كان صبرُها جميلاً، وسعيُها حميداً، أمَّ أولادي، وحاضنةً فلذاتِ أكبادي، فلها الشُّكرُ والإحسان.

ثمَّ أشكرُ شِخِي وأستاذي الفاضلَ فضيلةَ الدكتور أحمد بن حمود الرُّويثي حفظه الله الذي فتح لي قلبه، وأسدى لي نُصْحَه، وكان عوناً لي بعد الله تعالى على توضيح ما أشكل في هذا البحث، فبارك الله له في علمه وعمره، وحزاه خير الجزاء.

والشُّكرُ أيضاً لكلِّية القرآن الكريم وعلى رأسها عميدها الأستاذ الدكتور أحمد بن عليِّ السُّديس حفظه الله، وفضيلة رئيس قسم القراءات، وكافة منسوبي كلِّية القرآن الكريم.

المقدمة

الحمد لله الذي أنزل علينا كتاباً مبيناً، يهدينا إليه صراطاً مستقيماً، منتظماً في سُورِ وآيات، يُقرأ بقراءةٍ وقراءات، لا تنبو منه كلمةٌ عن سياقه، ولا تُخالف قراءةً فيه سائر قراءاته، بل بينهم اجتماعٌ والتفاف، وتكاملٌ معانٍ وائتلاف، والصَّلَاة والسَّلَام على خير مَنْ قرأ ورتَّل، وسمع وعَلَّم، أمَّا بعدُ:

فقد تتابع أشرافُ هذه الأُمَّة المُحمَّدِيَّة على تعلُّم القرآن والعمل به، وجمع حروفه وتحسين الأداء به، حتَّى دَوَّنوا قراءاته في السُّطور جنباً إلى ما ضمَّته تلك الصُّدور، وكان من أولئك الأعلام الإمام القاسم بن فيرُّه بن خلف الرُّعيَّي الشَّاطِبِي الأندلسيِّ (ت ٥٩٠هـ)، حيث نظم قصيدته: (حرز الأماي ووجه التَّهاني) الشَّهيرة بالشَّاطِبِيَّة، فعني بها القراء حفظاً وشرحاً وقراءةً بمُضمَّنهما، حتى قال إمام الفنِّ ابنُ الجزريِّ رحمته: "ولقد رُزِقَ هذا الكتابُ من الشُّهرة والقبولِ ما لا أعلمه لكتابٍ غيره في هذا الفنِّ، بل أكاد أن أقول: ولا في غير هذا الفنِّ، فإنِّي لا أحسب أنَّ بلداً من بلاد الإسلام يخلو منه، بل لا أظنُّ أنَّ بيت طالبٍ علمٍ يخلو من نسخةٍ به"^(١).

وهذه الشُّروح في جملتها متباينةٌ في مناهجها، ومتفاوتةٌ في حجمها، ومتنوعةٌ في مصدرها ومنبعها، فمنها المشرقي، ومنها المغربي، ومنها الأعجمي. وقد ذكر د/ عبد الهادي حميتو أكثر من مئة شرحٍ لهذه المنظومة، بدءاً من القرن السابع وحتى القرن الخامس عشر الهجري^(٢)، منها المحقق والمطبوع، وكثيرٌ منها لا يزال حبيس الرفوف، رهين المكتبات، فضلاً عن المفقود، وغير المعلوم.

وقد وقَّفتي الله تعالى للمشاركة في تحقيق أحد شروحها المطوَّلة، وهو كتاب (المُعِين)

(١) غاية النهاية ٢/٢٢٠.

(٢) انظر: الإمام أبو القاسم الشَّاطِبِي دراسة عن قصيدته حرز الأماي ١٤٣.

لشيخ القراء في (كوتاهية) و(بورسة)^(١) من البلاد التركية: إمام محمد بن حسام دده الأياثلوغي، المتوفّي بعد سنة (١٠٠٣هـ)، وبعد أن طالعتُه وجدته جديراً بالعناية والاهتمام؛ فانضمت إلى زملائي في تحقيقه ضمن المشروع الذي تمّ اعتماده من قسم القراءات، والله الموفّق إلى سواء السبيل.

(١) بلدتان سيأتي التعريف بهما في قسم الدراسة.

أهمية الموضوع:

- ١- كونه متعلقاً بأشرف العلوم وأسناها، وهو القرآن الكريم.
- ٢- كون هذا الشرح شرحاً لمتن حرز الأمانى ووجه التهاني (الشاطبية)، التي هي أشهر نظمٍ في هذا الفنّ، وعليها عوّل كثيرٌ من أهل العلم.
- ٣- كون هذا المتن مقرّراً في كثير من الجهات العلميّة، ومن أبرزها كلية القرآن الكريم والدراسات الإسلاميّة في الجامعة الإسلاميّة، بالمدينة المنورة.
- ٤- جعل المؤلف رحمه الله أصل هذا الشرح ثمانية من أمّهات شروح الشاطبية، وهي: شرح السخاوي، ومنتجب الدين، وشعلة، والفاصي، وأبي شامة، وابن جبارة، والجعبري، وابن القاصح.
- ٥- اعتماد مؤلّفه رحمه الله على كنز المعاني للجعبري رحمه الله اعتماداً كبيراً، بإيضاح بعض ما استغلق من عباراته، بحيث يُمكن الرجوع إليه عند الإشكال.
- ٦- عناية مؤلّفه رحمه الله بالتدرّج المنطقي في عرض عناصر شرح البيت؛ لتقريب فهمه يُيسر وسهولة.
- ٧- عنايته رحمه الله ببيان وزن البيت العروضي.
- ٨- بسطه إعراب البيت، وبيان ما تعودُ إليه الضمائر، وبيان التقديرات التي يحتاج إليها البيت.
- ٩- إعماله قواعد الشاطبي رحمه الله في كل بيتٍ لاستخراج القراءات، وذلك ببيان القيود، وأضدادها، ممّا يُرسّخ هذه القواعد لدى المبتدئين.
- ١٠- عنايته بما قد يُستشكل في الأبيات، وإيجاد المخرج الحسن له.

أسباب اختيار الموضوع:

- ١- إبراز دور علماء المسلمين الأتراك في خدمة علوم القرآن والقراءات.
- ٢- المساهمة في إخراج مؤلّفٍ في شرح حرز الأماي (الشَّاطِبيَّة) في القرن العاشر الهجري؛ ليتهيأ للباحثين إجراء دراسةٍ على مؤلّفات هذا القرن.
- ٣- الرّغبة في خدمة كتابٍ متعلّقٍ بمتن حرز الأماي ووجه التهاني (الشاطبية)؛ لما لها وصاحبها مكانة كبيرة.
- ٤- الرّغبة في الاطّلاع على تفاصيل ما دوّنه المؤلّف رحمته في هذا الكتب الذي بلغ عدد لوحاته (٧٩٢) لوحة.

الدراسات السابقة:

بعد البحث وسؤال أهل الاختصاص تبين أن كتاب (المعين) لا يزال في عالم المخطوطات، وأنّه لم يُنطرق إليه بتحقيق، وكذلك لم أقف على من ترجم للمؤلّف رحمته.

تقسيم المشروع (خطة البحث):

سأسير بإذن الله تعالى في هذا المشروع حسب خطة مكوّنة من مقدّمة، وقسمين، وخاتمة، وفهارس، وذلك على النحو التالي:

المقدّمة: وتتضمّن:

- أهمية الموضوع.
- أسباب اختيار الموضوع.
- الدراسات السابقة.
- خطة البحث.
- منهج الدراسة والتحقيق.

القسم الأوّل: الدراسة، وتشتمل على فصلين:

الفصل الأوّل: دراسة المؤلّف، وفيه ثمانية مباحث:

- المبحث الأوّل: اسمه، ونسبه، ولقبه، ومولده.
- المبحث الثاني: عصره من الناحية السياسيّة، والعلميّة.
- المبحث الثالث: رحلاته العلميّة.
- المبحث الرابع: شيوخه، وأسانيده، وتلاميذه.
- المبحث الخامس: عقيدته، ومذهبه الفقهي.
- المبحث السادس: مؤلّفاته.
- المبحث السابع: مكانته العلميّة.
- المبحث الثامن: وفاته.

الفصل الثاني: دراسة الكتاب، وفيه ستّة مباحث:

- المبحث الأوّل: تحقيق اسم الكتاب.
- المبحث الثاني: توثيق نسبة الكتاب إلى مؤلّفه.
- المبحث الثالث: منهج المؤلّف في كتابه.

المبحث الرابع: مصادر المؤلف في كتابه.

المبحث الخامس: قيمة الكتاب العلميّة.

المبحث السادس: وصف النسخة الخطيّة، ونماذج منها.

القسم الثاني: التحقيق.

وفيه النصّ المحقّق من أول سورة النساء إلى آخر سورة هود عليه السلام، ويقع المقدار الذي أحقّقه في المجلد الثّاني، من لوحة رقم (٤ - ٩٣/أ) إلى لوحة رقم (٤ - ١٨٧/أ).

الفهارس: وتشتمل على الفهارس التالية:

- ١- فهرس القراءات الشاذّة.
- ٢- فهرس الأحاديث والآثار.
- ٣- فهرس الشواهد الشعريّة.
- ٤- فهرس الأعلام المترجم لهم.
- ٥- فهرس البلدان والأماكن.
- ٦- فهرس المصادر والمراجع.
- ٧- فهرس الموضوعات.

منهج الدراسة والتحقيق:

أولاً: منهج الدراسة:

الجمع بين المنهج التاريخي، والمنهج التحليلي الوصفي.

ثانياً: منهج التحقيق:

سلكت في قسم التحقيق منهجاً علمياً قائماً على الأمور الآتية:

- ١- كتابة النصّ المراد تحقيقه وفق قواعد الإملاء الحديثة.
- ٢- إذا كانت الهوامش تكميلاً للسقط الموجود في المتن أدرجتها فيه، وإن كانت فوائد ليست في المتن أدرجتها في الحاشية مصدرّاً ذلك بكلمة ((حاشية)).
- ٣- إذا احتاج الكلام إلى زيادةٍ يسيرة؛ فإني أجعله بين قوسين معقوفين في المتن.
- ٤- إذا تيقّنتُ أو غلب على ظنيّ أنّ الأخطاء والتصحيفات من الناسخ فإني أثبتُّ الصواب في المتن بين قوسين معقوفين، وأنبّه على ذلك في الحاشية.
- ٥- إذا تيقّنتُ أو غلب على ظنيّ أنّ الخطأ الوارد خطأً علميًّا من المؤلّف فإني أبقيه في المتن، وأشيرُ إليه في الحاشية، ما لم يكن ذلك سبق قلمٍ يدلُّ عليه سياق كلامه، وسباقه ولحاظه فإني -حينئذٍ- أعامله كما ورد في (٤).
- ٦- أعزو الآيات القرآنيّة بذكر اسم السورة ورقم الآية بعد الآية مباشرةً بين قوسين معقوفين في المتن؛ تجنّباً لإثقال الحواشي.
- ٧- أكتب الآيات القرآنيّة بالرّسم العثماني حسب القراءة العشريّة المذكورة؛ اعتماداً على مصحف المدينة المنورة للنّشر الحاسوبي، وأعدّلاً رسم القراءة من المصحف المذكور بصيغة (وورد)، وقد تطلّب ذلك وقتاً وجهداً.
- ٨- أكتب القراءة الشاذّة بين قوسين مزدوجين (()).
- ٩- أخرج الأحاديث والآثار من مظاهها، مع ذكر أقوال أهل العلم في بيان درجتها، إلا ما

كان في الصحيحين أو أحدهما فأكتفي بتخرجه منهما.

- ١٠ - أرقم أبيات المتن بين قوسين معقوفين.
- ١١ - أُميّر الأبيات والوزن العروضي عن الشرح بالخطِّ الدّاكن، وأضبط الأبيات بالشّكل.
- ١٢ - أُميّر ألفاظ الشّاطبيّة التي يوردها المؤلّف في الشرح بين قوسين مزدوجين (())، وبالخطِّ الدّاكن، كذلك .
- ١٣ - أوثّق النّصوص والأقوال من مصادرها الأصيلة.
- ١٤ - أعرّف بالكتب الوارد ذكرها في النّصّ المحقّق في أول موضع.
- ١٥ - أعرّف بالأعلام الوارد ذكرهم في النّصّ المحقّق في أول موضع.
- ١٦ - أعرّف بالأماكن والبلدان والقبائل الوارد ذكرها في النّصّ المحقّق.
- ١٧ - أعلّق في الحاشية على ما يحتاج إلى تعليق.
- ١٨ - ألتمز بعلامات التّرقيم، وأضبط ما يحتاج إلى ضبط.
- ١٩ - جعلت العزو للمخطوط بين قوسين معقوفين، وبينهما خطُّ مائل، هكذا [أ/٥]، وأشرت بحرف (أ) إلى الجانب الأيمن بالنسبة للقارئ، وبحرف (ب) إلى الجانب الأيسر بالنسبة للقارئ كذلك.

القسم الأول: الدراسة

وتشتمل على فصلين:

الفصل الأول: دراسة المؤلف.

الفصل الثاني: دراسة الكتاب.

الفصل الأول: دراسة المؤلف

وفيه ثمانية مباحث:

المبحث الأول: اسمه، ونسبه، ولقبه، ومولده.

المبحث الثاني: عصره من الناحية السياسيّة والعلميّة.

المبحث الثالث: رحلاته العلميّة.

المبحث الرابع: شيوخه، وأسانيده، وتلاميذه.

المبحث الخامس: عقيدته، ومذهبه الفقهيّ.

المبحث السادس: مؤلّفاته.

المبحث السابع: مكانته العلميّة.

المبحث الثامن: وفاته.

المبحث الأول: اسمه، ونسبه، ولقبه، ومولده

لم تتوفر لي مصادر كافية للإحاطة بشخصية المؤلف رحمته، إلا ما كتبه هو عن نفسه رحمته في كتابيه: أحدهما: المعين، والذي نحقق جزءاً منه في هذه الأطروحة. والآخر: مغني الأصول. ومع ذلك ففيهما قدرٌ صالحٌ للتعرف على ملامح شخصيته.

اسمه، ونسبه:

ورد التصريح في أكثر من موضع باسمه، وهو: إمام محمد بن حسام دده^(١) الأياثلوغي، أو الأياسلوغي الحنفي^(٢).

واسمه مرگب، من (إمام) و(محمد)؛ لأنه سأل أم أبيه عن تسميته بهذا الاسم، فقالت: إنَّ أباك كتب أسماء في أوراق صغيرة، ووضعها تحت سجّادته، وصلّى ركعتين، وأخذ ورقة تحت سجّادته، فخرجت ورقة مكتوب فيها: (إمام محمد)؛ وبعد ذلك سمّاك بهذا الاسم^(٣)، ويؤيده أنّه لم يضع بينها كلمة (ابن)، مع وضعه إيّاها بين (محمد) و(حسام)، والله أعلم.

وبلدة (أياثلوغ) برز منها بعض أهل العلم^(٤)، ولم أعر على معلومات لهذه البلدة بهذا الاسم، ولعلَّ اسمها تغير مع تعاقب السنين من (أياثلوغ) إلى: (أياسلوغ) خاصّةً مع قرب مخرج حرف الثاء من السين، أو تصحّفت لقرب الحرفين في الخطّ، خاصّةً عند إهمال النقط، ومن (أياسلوغ) إلى (اباسلوق) كما في كتاب معجم شيوخ الإسلام في العهد العثماني^(٥)،

(١) لقب باللغة العثمانية يعني: الجدّ؛ والد الأب، ووالد الأم. انظر: الدراري اللامعات ٢٤٨.

(٢) انظر: المعين ٣/أ، ٣٥١/أ، ومغني الأصول ٢/أ.

(٣) انظر: كتاب المعين النسخة الأزهرية ٢/أ.

(٤) منهم: الشيخ شهاب الدين السيواسي ثم الأياثلوغي المتوفّي في حدود سنة (٧٨٠هـ)، ومحمد ابن

قاضي أياثلوغ، المشهور عند الناس بأيا ثلوغ جليسي. انظر: الشقائق النعمانية ٢٢، ٥٩.

(٥) انظره: ١١٥٢/٢.

ولعلها (أياسلوق) - بالياء لا الباء -، ومنها إلى (سلوقية) أو (سليقية)؛ لأنَّ (أيا) للتعجب، وليست من أصل الكلمة، كما في كتاب الدراري اللامعات^(١)، والله أعلم^(٢).

وأرض (سلوقية) بالروم قريبة من البحر بينها وبين طرسوس مسيرة يوم، وقعت فيها مفاداة الأسرى بين المسلمين والرُّوم على جسر نهر (اللامس) مدَّة أربعة أيَّام^(٣).

قال ابن بطوطة: "وسرنا إلى مدينة (أياسلوق) مدينة كبيرة قديمة معظمة عند الروم، وفيها كنيسة كبيرة مبنية بالحجارة الضخمة ... فلما فُتحت هذه المدينة جعلها المسلمون مسجداً جامعاً"^(٤).

والحنفي: نسبة إلى مذهب الإمام أبي حنيفة النعمان رحمته الله.

ويُحتمل أن يكون المؤلف رحمته الله من آل بيت النَّبِيِّ صلى الله عليه وآله وسلم، حيث قال: "يقول أفقرُ الوري من آل محمد"^(٥)، ويحتمل أنه يريد من أمته صلى الله عليه وآله وسلم^(٦)، ويُمكن أن يُقال: إن الغموض في تاريخ تاريخ ولادته - كما سيأتي -، واختصار اسمه في مواضع عدَّة يُرجَّحان الأول؛ لعناية أهل البيت عموماً بأنسابهم، وخاصَّةً من كان منهم من أهل العلم، والله تعالى أعلم.

(١) انظره: ٨١.

(٢) انظر: المعين (من سورة يوسف عليه السلام - سورة الشعراء) دراسة وتحقيق: الدكتور سعد الزهراني ١٤.

(٣) انظر: تاريخ الطبري ٥٧/٩، والمنتظم في تاريخ الملوك والأمم ٧٩/١١، ومعجم البلدان ١٥٥/١.

(٤) رحلة ابن بطوطة ١٨٩/٢.

(٥) انظر: المعين ٣/أ، والنسخة الأزهرية ٢/أ، ومغني الأصول ٢/أ.

(٦) انظر خلاف العلماء في معنى ((الآل)): المغني لابن قدامة ٣٩٠/١.

مولده:

لم يذكر المؤلف رحمته سنة ولادته عندما ترجم لنفسه، وذكر أنه حجّ أربع مرّات، كانت الحجة الأولى سنة (٩٦٠هـ)^(١)؛ فإذا قدرنا أنّ بلوغه بين سنّ العاشرة، والثامنة عشرة كأقصى تقدير، وهي السنّ التي يبلغ عندها الصّبّي على المشهور من المذهب الحنفي إن لم تكن علامة^(٢)، وقدّرنا أنّه حجّ حجّته الأولى وعمره بين عشر سنوات إلى عشرين سنة؛ فسيكون مولده بين عامي ٩٣٠ هـ - ٩٤٠ هـ تقريباً، والله أعلم.

(١) انظر: المعين ٣/ب.

(٢) انظر: شرح معاني الآثار ٣/٢١٨، وبدائع الصنائع في ترتيب الشرائع ٧/١٧٢.

المبحث الثاني: عصره من الناحية السياسية، والعلمية

أولاً: الناحية السياسيّة في عصر المؤلف:

عاصر المؤلف رحمته أربعة من سلاطين الدولة العثمانيّة، وهم السلطان سليمان القانوني (٩٢٦ - ٩٧٤ هـ)، ثم ابنه سليم الثاني (٩٧٤ - ٩٨٢ هـ)، ثم ابنه مراد الثالث (٩٨٢ - ١٠٠٣ هـ)، ثم ابنه محمد الثالث (١٠٠٣ - ١٠١٢ هـ).

وكان الطابع العام في فترة حكم هؤلاء الأربعة السعي لإخماد الاضطرابات الداخليّة، وكذلك رفع راية الجهاد في سبيل الله تعالى، وسأذكرهم واحداً تلو الآخر.

فأمّا السلطان سليمان القانوني فقد وُلد سنة (٩٠٠ هـ)، وتولّى الحكم بعد أبيه (٩٢٦ - ٩٧٤ هـ)، فأرسل إلى كافّة الولاة وأشرف مكة والمدينة خطاباتٍ يُنبئهم بتوليّه العرش، ويُبيّن لهم فضل العدل والقسط، وكان يفتتح خطاباته بقوله تعالى: ﴿إِنَّهُ مِنْ سُلَيْمَانَ وَإِنَّهُ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾ [النمل: ٣٠].

وفي أوّل عهده قامت بعض الاضطرابات الداخليّة؛ طمعاً في الاستقلال عن الدولة العثمانية، إلا أنّه تمكّن من السّيطة عليها، وقتل المتسبّبين في ذلك. ثمّ أرسل الجيوش الإسلاميّة إلى فتح جزيرة رودس^(١)؛ التي آذت الدولة العثمانية كثيراً من خلال اعتراض الحجاج المسلمين الأتراك في طريقهم إلى مكة، مستغلاً الخلافات بين الأوربيين.

وحدثت في عهده معارك بينه وبين الممالك الأوربيّة حتى كاد أن يفتح (فيّنا) عاصمة الإمبراطورية الرومانية.

وعندما ضعف في آخر حياته قامت أمّ ابنه سليم بمؤامرةٍ انتهت بمقتل ابنه الأكبر

(١) جزيرة في البحر الأبيض المتوسط، مقابل الإسكندرية على ليلة منها في البحر، افتتحها جنادة بن أبي أمية عنوة في خلافة معاوية رضي الله عنه. انظر: معجم ما استعجم من أسماء البلاد والمواضع ٦٨٣/٢، ومعجم البلدان ٧٨/٣.

مصطفى، الذي ولّاه ولاية العرش من بعده، وكان متّصفاً بصفات القائد الفذّ، مع محبة الناس له^(١).

وفي العشرين من شهر صفر لعام (٩٧٤هـ) انتقل سليمان القانوني إلى رحمة الله تعالى بعد معاناةٍ شديدةٍ مع المرض، وأخفى وزراؤه خبر موته حتى يصل ابنه سليم الثاني ويستلم مقاليد الحكم؛ خشية وقوع الاضطرابات الداخليّة، وضعف الجيوش الإسلاميّة.

ولمّا لم يكن سليمٌ متّصفاً بصفات القائد الفذّ كان عهدُه مؤذناً بضعف الدولة العثمانيّة، إلا أنّ الله تعالى حفظ الدولة بوجود الصدر الأعظم^(٢)، وهو أعلى منصبٍ في الدولة بعد السلطان، ولدى صاحبها صلاحيّاتٌ عاليةٌ جدّاً، كتعيين الوزراء، وإصدار أوامر القتل، ونحو ذلك.

وفي عصره فُتحت قبرص، ووقعت معركة ليبانتو بينه وبين الحلف الأوربي الصليبي، وانهمز فيها المسلمون، بعد سجلّ زاخرٍ من الانتصارات، فسعى السلطان سعياً حثيثاً لإعادة بناء الأسطول الإسلامي، واستطاع هذا الأسطول في وقتٍ وجيزٍ معاودة نشاطه في البحر المتوسط^(٣).

ثمّ تولى ابنه السلطان مراد الثالث في عام (٩٨٢هـ) إثر وفاة أبيه، وكان مُحبّاً للعلم، مُجلاً للعلماء، فأصدر أوامر بمنع الخمر في البلاد، التي حصل بسببها فساد عريض لكنّه لم يستطع أن يُنقّده على أرض الواقع، ممّا يدلُّ على ضعف مُلكه.

ومن أهمّ الأحداث التي حصلت في عهده، وهزّت أركان عرشه، مقتل الصدر الأعظم الذي تميّز بالاستقامة والحكمة، وحسن التخطيط والمتابعة للولاة، فانفتح باب شرٍّ على الناس.

(١) انظر: تاريخ الدولة العليّة العثمانية ١٩٨، والدولة العثمانية عوامل النهوض وأسباب السقوط ٢٠٠.

(٢) انظر: المعجم الموسوعي للمصطلحات العثمانية التاريخية ١٤٣.

(٣) انظر: تاريخ الدولة العليّة العثمانية ٢٥٣، والدولة العثمانية عوامل النهوض وأسباب السقوط

ومن محاسنه رحمته أنه دخل مدينة تبريز^(١) سنة (٩٩٣هـ) وتمكّن من السيطرة على أذربيجان وجورجيا ومناطق أخرى، ممّا أجبر الصّفويّين على توقيع معاهدةٍ للتنازل عن بعض الأراضي، والتّعهد بعدم سبّ الصّحابة والخلفاء الرّاشدين رضي عنهم^(٢).

ثمّ خلفه ابنه السّلطان محمد خان الثالث بعد وفاة والده باثني عشر يوماً، ولمّا رأى تدهور الدّولة وكثرة الاضطرابات علم أنّ سبب ذلك ترك سليم الثاني، ومراد الثالث الخروج مع الجيوش الإسلاميّة، فقرّر العودة بنفسه لقيادة الجيوش، فانتعشت أرواح المجاهدين، وبتّ الحماس في نفوسهم، فانتصر المسلمون، وفتحوا قلعة (أرلو) في معركة سهل (كرزت)، التي عجز عن فتحها سليمان القانوني، وأنزل بجيوش المجر والنمسا قرب القلعة هزيمةً كبيرةً.

وتمكّن رحمته من القضاء على العديد من الفتن الدّاخليّة^(٣).

هذه - باختصار - النّاحية السّياسيّة في عصر المؤلّف رحمته.

(١) هي أشهر مدن أذربيجان، وهي مدينة عامرة حسناء ذات أسوار محكمة بالأجر والجصّ، وفي وسطها عدة أنهار جارية. انظر: معجم البلدان ١٣/٢.

(٢) انظر: تاريخ الدولة العليّة العثمانية ٢٥٩، والدولة العثمانية عوامل النهوض وأسباب السقوط ٢٩٢.

(٣) انظر: تاريخ الدولة العليّة العثمانية ٢٦٧، والدولة العثمانية عوامل النهوض وأسباب السقوط ٢٩٥.

ثانياً: الناحية العلمية في عصر المؤلف:

كثيراً ما تلقي الحياة السياسيّة بظلالها على الحياة العلميّة، فإن كانت آمنةً مستقرّةً انتشر العلم وأهله، وظهرت الحركة العلميّة بشئى صورها، من دروسٍ تُعقد، وكتبٍ تُؤلّف وتُسند.

وقد شهد عصرُ المؤلفٍ رحمته نوعاً من الاضطرابات الداخليّة، ونوعاً من تحوّكات الجيوش الإسلاميّة خارجياً، ما أثار -بطبيعة الحال- على الحركة العلميّة، ومع ذلك فهذا التأثير نسبيٌّ لا يكون معه توقّف تامٌّ للحركة العلميّة، بل وُجد في هذا العصر أئمّةٌ أعلام^(١)، ومنهم:

- الشيخ العلامة عبد الحق بن محمد بن عبد الحق السنباطي القاهري الشافعي، وُلد رحمته سنة (٨٤٢هـ)، مقرئٌ معروف، تصدى للإقراء بالجامع الأزهر، وحفظ الشاطبية والعقيلة، وغيرهما، وأخذ القراءات عن أحمد بن أسد، تُوفي رحمته سنة (٩٣١هـ)، يوم الجمعة، مستهلّ شهر رمضان المبارك، وصُلّي عليه عند الكعبة، وكانت جنازته مشهودة^(٢).

- الشيخ العلامة الطيبي ابن الفقيه عفيف الدين عبد الله بن أحمد، أخذ عن والده وعن الفقيه محمد بن أحمد فضل، وانتفع به كثيراً ولازمه، وتفنّن في العلوم، وتصدّر للفتوى والأشغال، وكان من أصحّ النَّاس ذهنًا، وأذكاهم قريحةً، ومن أحسن الفقهاء تدريساً، وصار في آخر عمره عمدة الفتوى، توفي رحمته سنة (٩٤٧هـ)^(٣).

- الحافظ شهاب الدّين أبو العبّاس أحمد بن محمد بن علي بن حجر الهيثمي السعدي

(١) انظر: النور السافر عن أخبار القرن العاشر، لمحي الدين عبد القادر بن شيخ العيّدروس المتوفى سنة (١٠٣٨هـ)، وكتاب: الكواكب السائرة بأعيان المئة العاشرة، لنجم الدين محمد بن محمد الغزي المتوفى سنة (١٠٦١هـ)، والكتاب المعاصر: معجم شيوخ الإسلام في العهد العثماني، لأحمد صدقي علي شقيرات.

(٢) انظر: النور السافر عن أخبار القرن العاشر ١٤١.

(٣) انظر: النور السافر عن أخبار القرن العاشر ٢٠٤.

الأنصاري، المولود سنة (٩٠٩هـ)، من مشايخه زكريا الأنصاري، ومحمد سالم الطبلاوي، أذن له بعضُ شيوخه بالإفتاء والتدريس وهو دون العشرين من عمره، ومؤلفاته تزيد على (٢٤) مؤلفاً في مختلف علوم الشريعة، توفي رحمته سنة (٩٧٤هـ)^(١).

وسياتي في المبحث الرابع من هذا الفصل جملة من شيوخ المؤلف رحمته الذين هم من أعلام ذلك العصر.

(١) انظر: النور السافر عن أخبار القرن العاشر ٢٥٨.

المبحث الثالث: رحلاته العلمية

عُني العلماء -رحمهم الله- بالرحلات العلميّة، كما يظهر ذلك جلياً في كتب التّراجم والطّبقات؛ حيث إنّ مقابلة الأسيّخ في مختلف البلدان، وصحبة أشراف الطُّلاب، والوقوف على الكتب والنُّسخ، والتّفرُّغ للعلم في جُلِّ الوقت يؤثّر أثراً عميقاً في تكوين الشّخصيّة العلميّة، ويقدح زناد العقل والفكر، ويسبِّقُ بصاحبه سبقاً بعيداً.

وقد رحل مؤلّفنا رحمته إلى أربعة بلدان، لقي فيها الشُّيوخ وتلقّى عنهم علماً وفيراً، وذكر هذه الرّحلات في مقدمة هذا الكتاب بإيجازٍ، ورَتَّبها وفصلها في كتابه الآخر المُسمّى بـ(مغني الأصول)^(١)، وهي على النحو التالي:

- ١- رحلته إلى دمشق، قال رحمته: "وارتحت إلى: دمشق الشام لأجل تحصيل هذا الفن، وأقامت فيها عشر سنين"، وذكر شيوخه في هذا البلد، وسيأتي ذكرهم في المبحث الرّابع من هذا الفصل.
- ٢- ثمّ رحلته إلى حلب، قال رحمته: "ثمّ ارتحت إلى حلب الشام، وأقامت فيها خمس سنين".
- ٣- ثمّ رحلته إلى مكة المكرمة، قال رحمته: "ثمّ ارتحت إلى دمشق الشام ثمّ منه إلى بيت الله".
- ٤- ثمّ رحلته إلى مصر، قال رحمته: "ثمّ ارتحت إلى مصر".

(١) سيأتي الحديث عنه في المبحث السّادس من هذا الفصل. انظر: المعين ٣/ب، ومغني الأصول ٤/أ.

المبحث الرابع: شيوخه، وأسانيده، وتلاميذه

شيوخه^(١):

١- الشيخ الإمام العلامة شيخ الإسلام، شهاب الدين أحمد بن أحمد بن بدر الدين الطيبي الصالحي الدمشقي الشافعي المقري الفقيه النحوي العابد، صاحب المفيد في التجويد المتوفى سنة (٩٧٩هـ)^(٢)، قرأ عليه المؤلف رحمته بدمشق^(٣):

- الأرجوزة المسماة بالمقدمة في علم التجويد تامة.

- وحرز الأمايي تامة.

- والطيبة في القراءات العشر.

- والدرة في القراءات الثلاث تامة.

- وقرأ عليه أيضاً القرآن الكريم من طريق التيسير والحرز إفراداً وجمعاً.

قال المؤلف رحمته عن إجازة شيخه له: "فأذن لي أن أقرأ القرآن العظيم من الطريقتين، وأقرئ منهما وأعلم المتون المذكورة لمن أردت".

ونص الإجازة: "وقد أجزت الإمام محمد بن حسام المشار إليه -أسبغ الله تعالى نعمه عليه-؛ أن يروي عني القراءات السبع عمّن ذكرت بما سمّيته من السند لهم إلى ابن الجزري رحمته، ثم يروي ذلك بسند ابن الجزري من النّشر إلى القراء السبعة من طريق الكتّابين

(١) استفدتُ هذا المبحث من دراسة وتحقيق الدكتور سعد الزهراني لهذا الكتاب المعين (من سورة يوسف عليه السلام إلى آخر سورة الشعراء) ص ٢٣، ثمّ تيسّر لي الوقوف على موضعه كاملاً من مغني الأصول ٤/أ، فجزاه الله خيراً.

(٢) انظر: الكواكب السائرة ٣/١٠٣، وخلاصة الأثر ٤/٢٣٣، وديوان الإسلام ٣/٢٣٤، والأعلام ١/٩١، ومعجم المؤلفين ١/١٤٦.

(٣) انظر: مغني الأصول ٤/أ.

المذكورين، ثم إلى النبي صلى الله تعالى عليه وسلم تسليمًا، وأجزت له أيضًا -أعزّه الله تعالى، وأسبغ عليه نعمًا تتوالى-؛ أن يروي الشاطبية وجميع ما يجوز لي وعي روايته بشرطه".

٢- محمود بن محمد بن محمد بن حسن البابي ثمّ الحلبي المعروف بابن البيلوني العدوي الشافعي، الشيخ أبو الثناء نور الدين، الإمام العالم المقرئ المحدث المسند، المتوفى سنة (١٠٠٧هـ)^(١)، قرأ عليه المؤلف رحمه الله بحلب^(٢):

- القرآن العظيم من أوله إلى آخر البقرة برواية قالون.

- ومن أول سورة آل عمران إلى آخر الأعراف برواية ورش.

- ومن سورة الأنفال إلى سورة هود عليه السلام بقراءة ابن كثير.

- ومن سورة الأنبياء عليهم السلام إلى سورة المؤمنون بقراءة أبي عمرو.

- ومن أول سورة النور بقراءة ابن عامر.

- ومن سورة الفرقان إلى آخر الشعراء بقراءة عاصم.

وكلها من طريق الشاطبية.

- وقرأ عليه أيضًا الشاطبية بتمامها قراءة بحث وتحقيق وتأمل وتحرير وتدقيق.

- وشيئًا من أول شرحها للعلامة الجعبري إلى أم القرآن تقريبًا.

- وسمع منه قطعة من أول التيسير إلى إدغام أبي عمرو.

- وقرأ عليه المنظومة الجزرية قراءة متقنة.

- وسمع منه مجالس من صحيح البخاري.

(١) انظر: خلاصة الأثر ٤/٣٢٠، وديوان الإسلام ١/٢٦٩.

(٢) انظر: مغني الأصول ٤/ب.

- وسمع منه مجالس من المصاييح^(١).

- وغير ذلك من الشروح والمتون المؤلفة في شتى الفنون.

قال المؤلف رحمته عن إجازة شيخه له: "فأذن لي أن أقرأ القرآن العظيم على المشروع وأقرئه لمن أردت من عباد الله تعالى".

ونص الإجازة: "وقد أجزت مولانا إمام محمد المزبور^(٢) بجميع ما يجوز لي روايته".

٣- عبد الرحمن بن محمد بن عبد السلام بن أحمد، الشيخ العلامة، زين الدين، ابن الشيخ الفقيه نجم الدين، ابن الشيخ المقرئ عبد السلام، البتروني، ثم الطرابلسي، ثم الحلبي، الحنفي، الفاضل الأديب المشهور، خطيب الجامع الكبير بحلب، المتوفى سنة (٩٧٧هـ)^(٣)، قرأ عليه المؤلف رحمته بحلب: المنظومة المقدمة مع شرحها المسمى بالآلئ المنظمة بتمامه، قال المؤلف رحمته: "وبعد القراءة أجاز لي أن نُعلم المنظومة المقدمة مع هذا الشرح لمن أراد من عباد الله تعالى"^(٤).

٤- الشيخ الضرير عيسى الحافظ^(٥)، قرأ عليه المؤلف رحمته بحلب^(٦):

- القرآن كله بقراءة عاصم من أوله إلى آخره.

- المنظومة المقدمة مع شرحها لذكريا الأنصاري المحدث المقرئ المصري.

قال المؤلف رحمته: "وأجاز لي أن نقرأ القرآن العظيم بقراءة عاصم، ونقرئ بها، ونُعلم

(١) لعله كتاب مصاييح السنة، للإمام: أبي محمد الحسين بن مسعود بن محمد الفراء البغوي.

(٢) أي: المكتوب. انظر: الصحاح ٢/٦٦٧، ومجمل اللغة ١/٤٤٧.

(٣) انظر: الكواكب السائرة ٣/١٤٥، وخلاصة الأثر ١/١٠، ومعجم المؤلفين ٥/١٨٠.

(٤) انظر: مغني الأصول ٥/أ.

(٥) لم أعثر له على ترجمة.

(٦) انظر: مغني الأصول ٥/أ.

المقدمة مع هذا الشرح لمن أراد من عباد الله".

٥- الشيخ العامل العالم الشريف عماد الدين علي القاري الحموي ثم الجرجاني^(١)، أخذ عنه المؤلف سنة (٩٧٣هـ)^(٢):

- القرآن الكريم بالقراءات العشر من طريق الطيبة والدرة.

- مسائل كثيرة من علم التجويد وعلم القراءة من المنظومة الجزرية والتيسير والشاطبية والطيبة والدرة والنشر في القراءات العشر للإمام ابن الجزري.

ونقل المؤلف رحمته نصّ إجازة شيخه فقال: "فلما قرأ علي القرآن العظيم بالجمع للأئمة العشرة قراءةً تدل على وفور فهمه وجودة قريحته، والتمس مني أن أكتب له إجازة؛ فكتبت هذه الكلمات، وأجزت له أن يقرأ القرآن العظيم بالقراءات العشر ويقرئ بها لمن أراد من عباد الله تعالى، وأجزت له أيضاً رواية ذلك عني وسائر ما صحّ عندي من مروياتي ومسموعاتي ومقروأتي، وجميع ما صنفته في القراءة وغيرها بالشريطة المعتبرة عند أرباب النقل".

٦- عمر بن علي الشوافي، اليميني، المكّي، سراج الدين، شيخ القراء بمكة^(٣)، قرأ عليه المؤلف رحمته^(٤): "القرآن العظيم من أول البقرة إلى قوله تعالى: ﴿وَأَرْكَعُوا مَعَ الرَّاكِعِينَ﴾ [البقرة: ٤٣] بالقراءات السبع مراعيًا لجميع وجوه أهل الأداء، ثم طلبتُ عنه الإجازة فاستخار الله تعالى في البيت الحرام، وأجاز لي بعد الاستخارة أن أقرأ القرآن العظيم بالقراءات السبع وأقرئ بها من طلب مني، وكتب لي إجازة تشتمل على تفصيل السند

(١) هو السيد الشريف عماد الدين علي بن عماد الدين محمود بن نجم الدين بن علي القاري، البَحر آبادي أصلاً الجرجاني منشأً، ثمّ القزويني. انظر: خلاصة الأثر ١/٣٥، وإمتاع الفضلاء ٢/٨٦.

(٢) انظر: مغني الأصول ٥/ب.

(٣) وهو شيخ ملاً علي قاري. انظر: المعين ٤/أ، والمنح الفكرية ٤٣٢.

(٤) انظر: المعين ٥/أ.

فقال: فلما طلب مني الإجازة استخرت الله تعالى في البيت الحرام، وأجزت له أن يقرأ القرآن العظيم ويقرئه بالقراءات السبع إفراداً وجمعاً، وكانت هذه الإجازة سنة (٩٧٣هـ).

٧- ابن فلّوج، ذكره في كتاب المعين^(١)، ولم يذكره في مغني الأصول، وما زاد المؤلف في التعريف به على أن قال: "ابن فلّوج: إمام جامع بني الأمية"، وكذلك لم يُبين قراءته عليه، ولعلّه: أحمد بن علي، الشيخ العلامة شهاب الدين الفلّوجي الحموي، الشافعي، المقرئ، المجود، توفي سنة: (٩٨١هـ)^(٢).

(١) انظره: ٣/ب.

(٢) انظر: الكواكب السائرة ٣/١١٠.

أسانيده:

- إسناده عن شيخه الطيبي رحمته:

قال المؤلف رحمته: "وارتحلْتُ إلى دمشق الشام لأجل تحصيل هذا الفن، وأقامت فيها عشر سنين؛ فقرأت فيها على صاحب المفيد في التجويد نفع الله تعالى به المستفيد، وهو آخر السلف في هذا الفن أحمد بن الطيبي الدمشقي غفر الله تعالى له ولوالديه؛ الأرجوزة المسماة بالمقدمة من علم التجويد تماماً، وحرز الأمانى تماماً، والطيبة من القراءات العشر، والدرة من القراءات الثلاث تماماً، وقرأت عليه أيضاً القرآن العظيم من طريقي التيسير والحرز إفراداً وجمعاً.

ثم طلبت الإجازة عنه بعد شرائطها للإقراء والتعليم لمن أردت من عباد الله تعالى؛ فأذن لي أن أقرأ القرآن العظيم من الطريقتين وأقرأ منهما وأعلم المتون المذكورة لمن أردت، وكتب لي كلمات تشتمل على أسانيده فقال: "وقد أجزت له أن يقرأ القرآن العظيم بالقراءات السبع من الطريقتين، ويقرأ منهما، ويعلم المتون لمن أراد من عباد الله تعالى، وأخبرته أنني قرأت القرآن العظيم من طريق الكتابين المذكورين على والدي المرحوم الشيخ شهاب الدين أحمد بن بدر الدين إبراهيم الطيبي المقرئ^(١) تغمده الله تعالى برحمته وأسكنه فسيح جناته ثماني ختمات، أفردت قراءة كل إمام من الأئمة السبعة في ختمة، وجمعت قراءات الأئمة السبعة في الختمة الثامنة، وأخبرني أنه قرأ القرآن العظيم بذلك على الشيخ الإمام المحقق العامل العالم ولي الله تعالى إبراهيم بن أحمد القدسي^(٢)، وأنه قرأ بذلك على الشيخ الإمام المحقق المدقق عبدالغني الهيثمي المصري^(٣) وعلى الشيخ العلامة المتقن الفهامة شمس الدين

(١) هو أحمد بن بدر الدين إبراهيم، الشيخ شهاب الدين الطيبي الشافعي المقرئ، انتهى إليه علم التجويد في زمانه، توفي سنة (٩٣٨هـ). انظر: الكواكب السائرة ٢/١٠٤.

(٢) هو شمس الدين العلامة إبراهيم بن أحمد بن محمود القدسي، المقرئ، يوصف بـ (كاتب المصاحف)، توفي سنة (٨٩٤هـ) انظر: الكواكب السائرة ١/٧٣، ٢/٥٥، ١٠٤.

(٣) هو عبد الغني بن يوسف بن أحمد بن مرتضى الزين الهيثمي، القاهري، الشافعي، المقرئ، تصدى

=

محمد بن عمران المقرئ ثم المقدسي الحنفي^(١)، وأنهما قرآ بذلك على الشيخ الإمام العلامة أبي الخير شمس الدين محمد بن محمد بن محمد بن الجزري تغمده الله تعالى برحمته، وسنده مذكور في كتابه النشر.

وقد قرأت^(٢) بذلك أيضاً من أول القرآن العظيم إلى قوله تعالى: ﴿وَهُوَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ﴾ من سورة البقرة [٢٩] على الشيخ الإمام البحر الهمام، من شهد له بالكمال بأنه الذي تُشَدُّ إليه الرِّحال، ويضرب بعلمه الأمثال، شمس الملة والدِّين أبي عبد الله محمد بن محيي الدِّين المشهور بمغوش المغربي التونسي المالكي^(٣) - رحمه الله تعالى - وأجزل له الثواب يوم المآب، وأخبرني أنه قد قرأ بذلك على الشيخ الإمام الزاهد أبي العباس أحمد المشاط الأندلسي البصير^(٤)، وقال: قرأت القرآن العظيم بذلك على شيخ الإسلام علامة الأنام محمد الساعاتي^(٥) إمام المسجد الحرام، قال: قرأت القرآن العظيم بذلك على العلامة محمد بن الجزري رحمته الله.

وقرأت^(٦) بذلك أيضاً الفاتحة وآيات من أول البقرة على الشيخ الإمام العلامة المسند

للإقراء قديماً فأخذ عنه جماعة منهم الشهاب القسطلاني، توفي سنة (٨٨٦هـ). انظر: الضوء اللامع ٤/٢٥٨، ومعجم المؤلفين ٥/٢٧٧.

(١) هو محمد بن موسى بن عمران بن موسى بن سليمان الشمس العزبي، ثم المقدسي، الحنفي، المقرئ، يُعرف بـ (ابن عمران)، توفي سنة (٨٧٣هـ). انظر: الضوء اللامع ١٠/٥٨.

(٢) لازال الكلام للعلامة الطيبي رحمته الله.

(٣) هو محمد بن محمد، الشيخ الإمام، المحقق المدقق العلامة، الملقب بمغوش - بمجمعتين - التونسي المالكي، اشتغل على علماء المغرب، وسمع الصحيحين، والموطأ، والترمذي، توفي سنة (٩٤٧هـ). انظر: الشقائق النعمانية ٣٢٧، والكواكب السائرة ٢/١٥، وديوان الإسلام ٤/١٤٥.

(٤) من شيوخ الشيخ مغوش، وقد مرَّ قريباً، ولم أعثر له على ترجمة. انظر: الكواكب السائرة ٢/١٥.

(٥) لم أعثر له على ترجمة.

(٦) لازال الكلام للعلامة الطيبي.

شمس الدين محمد بن علي، ابن طولون الحنفي^(١) أمام العمارة السليمية بصاحية دمشق الحممية، وأخبرني أنه قرأ القرآن العظيم كله على الشيخ الإمام العلامة أبي الخير محمد بن محمد بن محمد بن الجزري الشافعي^(٢) -رحمه الله تعالى-.

وأجازني^(٣) كلُّ من والدي والشيخ مغوش والشيخ شمس الدين ابن طولون -تغمدهم الله تعالى برحمته- أن أقرأ القرآن العظيم وأقرئه بالقراءات السبع من طريقي الشاطبي والتيسير، وأن أروي ذلك عنهم بما سمعوا من أسند إلى ابن الجزري ذكرناه.

وقد أجزت الإمام محمد بن حسام المشار إليه -أسبغ الله تعالى نعمه عليه- أن يروي عني القراءات السبع عمّن ذكرت بما سميته من السند لهم إلى ابن الجزري رحمته، ثم يروي ذلك بسند ابن الجزري من النشر إلى القراء السبعة من طريق الكتّابين المذكورين، ثم إلى النبي صلى الله تعالى عليه وسلم تسليمًا، وأجزت له أيضًا -أعزّه الله تعالى، وأسبغ عليه نعمًا تتوالى- أن يروي الشاطبية وجميع ما يجوز لي وعني روايته بشرطه.

وقد رويت^(٤) الشاطبية عن جماعة من الأئمة الأعلام منهم الشيخ الإمام العالم المقري المَعْمَر المسند علي ابن أبي اللطف المقدسي^(٥) إجازة عن الشيخ شمس الدين محمد بن

(١) هو محمد بن علي بن محمد، العلامة المسند المتفنن، شمس الدين أبو عبد الله، ابن الشيخ عملاء الدين، ابن الخواجة شمس الدين، الشهير بابن طولون، الدمشقي الصالحي الحنفي، تلقى الحديث عن شيوخ ومسندين يبلغ عددهم خمسمائة، أعظمهم الحافظ السيوطي، توفي سنة (٩٥٣هـ). انظر: الكواكب السائرة ٥١/٢، وفهرس الفهارس ٤٧٢/١.

(٢) وهذا الإسناد منقطع؛ فإنَّ ابن طولون ولد سنة (٨٨٠هـ) تقريباً؛ أي بعد وفاة ابن الجزري ب(٤٧) سنة، ولعلّه يكون سقطاً.

(٣) لازال الكلام للعلامة الطيبي رحمته.

(٤) لازال الكلام للعلامة الطيبي رحمته.

(٥) هو أبو الفضائل، من تلاميذه أحمد بن المعمار الشاغوري المتوفى سنة (٩٨٤هـ). انظر: الكواكب السائرة ١١٤/٣.

عمران^(١) عن العلامة شمس الدين محمد بن الجزري، عن أبي محمد عبد الرحمن [بن] أحمد بن المقرئ^(٢)، عن أبي عبد الله الصائغ^(٣)، عن أبي الحسن العباسي^(٤) صهر الشاطبي عن الإمام الشَّاطِبي^(٥)، رحمته.

وأوصيت المجاز المذكور أن لا ينساني من صالح دعواته في خلواته وجلواته حفظه الله تعالى، وأيده بالسلامة في السفر والإقامة، وحماه من موجبات الندامة في الدنيا ويوم القيامة، إنه أكرم الأكرمين وأرحم الراحمين، وهو حسبنا ونعم المولى ونعم الوكيل ونعم النصير، تمت الإجازة عن الشيخ الإمام بجامع بني أمية داخل دمشق الحمية".

-إسناده عن شيخه ابن البيلوني رحمته:

قال المؤلف رحمته: "ثم ارتحلت إلى حلب الشام، وأقمت فيها خمس سنين، فقرأت على الشيخ ولي الله تعالى محمود بن محمد الشهير بابن البيلوني الحلبي الشافعي القرآن

(١) هو محمد بن موسى بن عمران بن موسى بن سليمان الشمس العزبي، ثم المقدسي، الحنفي، المقرئ، يُعرف بـ (ابن عمران)، توفي سنة (٨٧٣هـ). انظر: الضوء اللامع ١٠/٥٨.

(٢) هو أبو محمد عبد الرحمن بن أحمد بن علي بن المبارك، البغدادي، الواسطي، ثم المصري، انتهت إليه مشيخة الإقراء بالديار المصرية توفي سنة (٧٨١هـ). انظر: غاية النهاية ١/٣٦٤، والأعلام ٢٩٥/٣.

(٣) هو محمد بن أحمد بن عبد الخالق بن علي بن سالم بن مكّي، الشيخ تقي الدين، أبو عبد الله الصائغ، المصري الشافعي، مسند عصره ورحلة وقته، توفي سنة (٧٢٥هـ). انظر: الوافي بالوفيات ١٠٣/٢، وغاية النهاية ٢/٦٥.

(٤) هو علي بن شجاع بن سالم بن علي، كمال الدين، أبو الحسن بن أبي الفوارس، الهاشمي، العباسي، الضرير، المصري، الشافعي، صهر الشاطبي، شيخ الإقراء بالديار المصرية، توفي سنة (٦٦١هـ). انظر: معرفة القراء الكبار ٣٥٣، وغاية النهاية ١/٥٤٤.

(٥) هو القاسم بن فيرّه بن خلف بن أحمد، أبو القاسم، وأبو محمد الشاطبي، الرعيبي، الشافعي، الضرير، ولي الله الإمام العلامة، صاحب متن حرز الأماني، المشهورة بالشَّاطِبيَّة، توفي سنة (٥٩٠هـ). انظر: معرفة القراء الكبار ٣١٢، وغاية النهاية ٢/٢٠.

العظيم من أوله إلى آخر البقرة برواية قالون، ومن أول سورة آل عمران إلى آخر الأعراف برواية ورش، ومن سورة الأنفال إلى سورة هود على نبينا محمد وعليه الصلاة والسلام بقراءة ابن كثير، ومن سورة الأنبياء عليهم الصلاة والسلام بقراءة أبي عمرو، ومن أول سورة النور بقراءة ابن عامر، ومن سورة الفرقان إلى آخر الشعراء بقراءة عاصم، رضي الله تعالى عنهم من طريق الشاطبية.

وقرأت أيضاً الشاطبية بتمامها قراءة بحث وتحقيق وتأمل وتحرير وتدقيق، وشيئاً من أول شرحها للعلامة الجعبري إلى أم القرآن تقريباً، وسمعت قطعة من أول التيسير إلى إدغام أبي عمرو فيما يحضرنى الآن، وقرأت المنظومة الجزرية قراءة متقنة، وسمعت مجالس من صحيح البخاري ومن المصاييح، وغير ذلك من الشروح والمتون المؤلفة في فنون العلوم المختلفة.

ولما أردت السفر من حلب إلى الأهل طلبت الإجازة منه؛ فأذن لي أن أقرأ القرآن العظيم على المشروع، وأقرئه لمن أردت من عباد الله تعالى، وكتب لي إجازة تشتمل على تفصيل الأسانيد فقال: وقد أجزت مولانا إمام محمد المزبور بجميع ما يجوز لي روايته سائلاً من تفضلاته أن لا ينساني من صالح دعائه في خلواته وجلواته، وأن يلازم التقوى والاشتغال على كل حال، والنظر في كتب القوم وسداد الأعمال، وأخبرته أنني قرأت القرآن العظيم بتمامه على جماعة أقر بهم إلى ابن الجزري فيما يحضرنى الآن شيخي وأستاذي ووسيلتي: الشيخ الكامل العالم الزاهد المحقق المحدث المدقق البصير بقلبه برهان الدين إمام القراء المتقنين إبراهيم ابن المرحوم الشيخ شمس الدين محمد بن نور الدين علي القابوني^(١) مولداً، المقدسي أصلاً ومحتداً، الشافعي المذهب، النزيل بحلب، فسح الله تعالى له في قبره، وغفر له ما كان من وزره، فقرأت عليه القرآن العظيم كله للمذكورين وغيرهم من طريق الشاطبية والتيسير وغيرها، والكتب المذكورة وغيرها، ولازمته سنين متواليه إلى أن توفي إلى عفو الله الكريم،

(١) هو إبراهيم بن محمد بن علي، العلامة المقرئ المحدث، برهان الدين، المقدسي الأصل، الدمشقي البصير، المعروف بابن البيكار نزيل حلب، توفي بحلب سنة (٩٥٧هـ). انظر: الكواكب السائرة

وأخبرنا أنه قرأ القرآن العظيم أجمع لي غيره على ما ذكر على جماعة من الشاميين والمصريين وغيرهم، منهم الشيخ الإمام العالم الهمام المحقق شمس الدين محمد السمديسي الحنفي^(١)، قال قرأت على نحو عشرين من الشيوخ أعلاهم سنداً الإمام العالم العلامة شهاب الدين أبو جعفر أحمد الكيلاني الشهير بالحافظ^(٢) والخواجة شمس الدين القزويني^(٣)، قالا قرأنا على إمام القراء في الحفظ والإقراء أبي الخير محمد بن محمد بن الجزري بلا واسطة، وأجاز لنا رواية القراءات المذكورة والكتب المشهورة بسنده المقرر في كتاب النشر في القراءات العشر وغير ذلك من الإجازة أيضاً".

ويلاحظ في هذا الإسناد أنّ أحمد الكيلاني توفي بالطاعون بعد سنة (٨٤٠هـ)، وأنّ السمديسي ولد سنة (٨٥٣هـ)، فالإسناد منقطع، ولعل بينهما جعفر السنهوري؛ لأنه ورد في مشيخة السمديسي، وهو من تلاميذ أحمد الكيلاني، والله أعلم^(٤).

- إسناده عن شيخه الشريف الحموي رحمته:

قال المؤلف رحمته: "وأرسل الله تعالى بمنّه وكرمه في هذه السنة الشيخ العامل العالم الشريف عماد الدين القاري الحموي من العجم إلى دمشق الشام، وحججت في هذه السنة^(٥) مع هذا الشيخ، وقرأت القرآن العظيم بالقراءات العشر من طريق الطيبة والدرّة،

(١) هو محمد بن إبراهيم بن أحمد بن مخلوف بن غالي، القاضي شمس الدين السمديسي الحنفي، أخذ عن رضوان العقبي، وعبد الدائم الأزهرى، وعن جعفر السنهوري، ولد سنة (٨٥٣هـ)، وتوفي سنة (٩٣٢هـ). انظر: الضوء اللامع ٢٤٦/٦، والكواكب السائرة ٩٨/١.

(٢) هو أحمد بن محمد بن حاجي بن دانيال، الشهاب أبو العباس، وقيل: أبو جعفر، الكيلاني، الشافعي، المقرئ، ويعرف بالحافظ الأعرج، أتقن القراءات على ابن الجزري، ممن قرأ عليه جعفر السنهوري، توفي بالطاعون بعد (٨٤٠هـ). الضوء اللامع ١٠٨/٢، والكواكب السائرة ١٧٤/١.

(٣) لم أعثر له على ترجمة.

(٤) انظر: الضوء اللامع ١٠٨/٢، ٢٤٦/٦، والكواكب السائرة ١٧٤/١، ومعجم المؤلفين ١٣١/٣.

(٥) أي: سنة ٩٧٣هـ.

وأخذت عنه مسائل كثيرة من علم التجويد وعلم القراءة من المنظومة الجزرية واليسير والشاطبية والطيبة والدرة والنشر في القراءات العشر للإمام الجزري -رضي الله تعالى عنه-، فقال: "فلما قرأ علي القرآن العظيم بالجمع للأئمة العشرة قراءة تدل على وفور فهمه وجودة قريحته، والتمس مني أن أكتب له إجازة؛ فكتبت هذه الكلمات، وأجزت له أن يقرأ القرآن العظيم بالقراءات العشر، ويقرأ بها لمن أراد من عباد الله تعالى، وأجزت له أيضاً رواية ذلك عني وسائر ما صحّ عندي من مروياتي ومسموعاتي ومقرواتي، وجميع ما صنفته في القراءة وغيرها بالشريطة المعتبرة عند أرباب النقل، وأخبرته أنني جمعت القراءات العشر عند المشايخ العظام منهم: السيد الحسيني المشتهر بالمغربي^(١)، وهو قرأ علي الشيخ الأستاذ مولانا طاهر الأصفهاني^(٢)، وهو قرأ علي الشيخ العالم العامل الفاضل الكامل قدوة العلماء وخاتم الفقهاء الشيخ محمد بن محمد بن الجزري الشافعي.

ومنهم الشيخ العامل العالم محمد بن طاهر^(٣)، [عن مولانا طاهر]^(٤) المذكور، عن الشيخ الجزري.

ومنهم الصالح الفاضل الفائق علي أقرانه أحمد بن هشام اليميني^(٥) [ومنهم الشيخ الأستاذ البارع مبارك بن عبد الله الهندي^(٦)، وهما عن الإمام محمد بن محمد بن الجزري]^(٧).

(١) لم أعثر له على ترجمة.

(٢) هو أبو الحسن طاهر بن عرب بن إبراهيم بن أحمد، المقرئ، الحافظ، ارتضاه ابن الجزري -في حضره وغيابه- خليفة له بدار القرآن بشيراز، توفي بعد (٨٥٧هـ). انظر: غاية النهاية ٣٣٩/١، والأعلام ٢٢٢/٣.

(٣) لم أعثر له على ترجمة.

(٤) زيادة من المعين. انظره: ٤/أ.

(٥) لم أعثر له على ترجمة.

(٦) هو ناسخ كتاب (جامع أسانيد ابن الجزري)، الذي حققه شيخنا: د. أحمد بن حمود الرويشي، وطبعته مؤسسة الضحى ودار المآثور سنة ١٤٣٦هـ، في طبعته الأولى.

الجزري] ^(١).

ومنهم الأستاذ شمس الدين محمد بن أحمد المالكي ^(٢) القاضي بالبصرة، وهو أخذ عن الشيخ أبي الخير ^(٣) عن أبيه محمد بن الجزري.

كذلك قرأت ^(٤) القراءات الأربعة عشر فردًا وجمعًا للعشرة مرة، وللأربعة عشر مرة أخرى أخرى على والدي عماد الدين محمود بن نجم الإسلام محمود علي الحموي ^(٥)، وهو قرأ على علي مولانا طاهر المذكور، وهو قرأ على إسناد الكل في الكل محمد بن الجزري الشافعي المذهب رحمته الله أجمعين.

وسند الشيخ الجزري المذكور في كتابه النشر في القراءات العشر؛ فليروِ إمام محمد المجاز المذكور عني وسائر ما يجوز لي وعني روايته بشرطه، وشرطت عليه أن لا ينساني في خلواته ومظان إجابة دعواته وأسأل الله تعالى المغفرة لي وسائر المؤمنين".

- إسناده عن شيخه الشوافي رحمته الله:

قال المؤلف رحمته الله: "ثم ارتحلت إلى دمشق الشام ثم منه إلى بيت الله عز وجل؛ فقرأت فيها على الشيخ الكامل العامل العالم عمر بن علي الشوافي اليميني النزيل بمكة - شرفها الله تعالى عز وجل - القرآن العظيم من أول البقرة إلى قوله تعالى: ﴿وَأَرْكَوْا مَعَ الزَّكَاةِ﴾ [البقرة: ٤٣] بالقراءات السبع مراعيًا لجميع وجوه أهل الأداء، ثم طلبت عنه الإجازة؛ فاستخار الله تعالى في البيت الحرام، وأجاز لي بعد الاستخارة أن أقرأ القرآن العظيم

(١) زيادة من مقدمة المعين. انظر: ٤/أ.

(٢) لم أعثر له على ترجمة.

(٣) هو محمد بن محمد بن محمد بن محمد بن محمد، أبو الخير الجزري، من أولاد ابن الإمام ابن الجزري، ختم على أبيه بالقراءات العشر. انظر: غاية النهاية ٢/٢٥٢.

(٤) لازال الكلام للعلامة الحموي.

(٥) لم أعثر له على ترجمة.

بالقراءات السبع، وأقربى بها من طلب مني، وكتب لي إجازة تشتمل على تفصيل السند فقال: فلما طلب مني الإجازة؛ استخرت الله تعالى في البيت الحرام، وأجزت له أن يقرأ القرآن العظيم، ويقرئه بالقراءات السبع إفراداً وجمعاً، وأخبرته أنني قرأت القرآن العظيم بالقراءات السبع إفراداً وجمعاً ختمات متعددة على مشايخ أجدلاء سنة (٩٢٢هـ)، فمن مشايخ اليمن القراء المعتمدين: الشيخ عبد الله أبو وعيل الحضرمي، والشيخ الرقمي القريشي، والشيخ محمد بن عتيق النزيل ببيت الله العتيق، [والشيخ محيي الدين الوصاي]^(١)، وأهل الحرمين: محمود بن حميدان، والشيخ محمد القفصي المغربي، والشيخ أحمد بن مسلم، وكانت القراءة عليهم سنة (٩٣١هـ) في الروضة النبوية، وهؤلاء قرؤوا على الإمام العالم العلامة خطيب المدينة المنورة وإمامها: الشيخ شمس الدين محمد بن زين الدين القطان^(٢)، وهو قرأ على الشيخ محمد بن شرف الدين الششتري^(٣)، وهو قرأ على الشيخ محمد الكيلاني^(٤)، وهو قرأ على الإمام شمس الدين محمد بن محمد بن الجزري صاحب التصانيف المشهورة في الحديث والقراءات؛ كالطبية والنشر والتقريب.

(١) من المعين. انظره: ٤/أ، ولم أعثر له على ترجمة.

(٢) هو محمد بن عبد الرحمن بن عبد الله بن محمد بن عبد الرحمن بن حسين، الشمس بن الزين، المدني، الشافعي، ولد بالمدينة وحفظ بها القرآن وجوّده فيها على الشمس بن شرف الدين الششتري، بل تلاه عليه إفراداً وجمعاً للعشر في ختمتين، والشاطبيتين والطبية الجزرية، وغيرها، توفي سنة (٩٣٠هـ). انظر: التحفة اللطيفة في تاريخ المدينة الشريفة ٥١٠/٢.

(٣) هو محمد بن محمد بن أحمد بن عثمان بن عبد الغني، الشمس بن الشرف بن الشمس، الششتري، المدني، المقرئ، الشافعي، أخذ القراءات بالمدينة عن محمد الكيلاني وغيره، توفي سنة (٨٨٥هـ). انظر: الضوء اللامع ١٩٥/٩.

(٤) هو محمد بن أبي يزيد بن محمد بن أبي يزيد الكلاي، أخذ القراءات عن ابن الجزري، وسمع على ابن الجزري بعض مصنفاته، وهو ممن دخل معه اليمن، تصدر للإقراء بالحرمين دهرًا، وانتفع به أهلها، توفي سنة (٨٥٣هـ). انظر: الدر الكمين ١/١٠١، والضوء اللامع ٧٦/١٠.

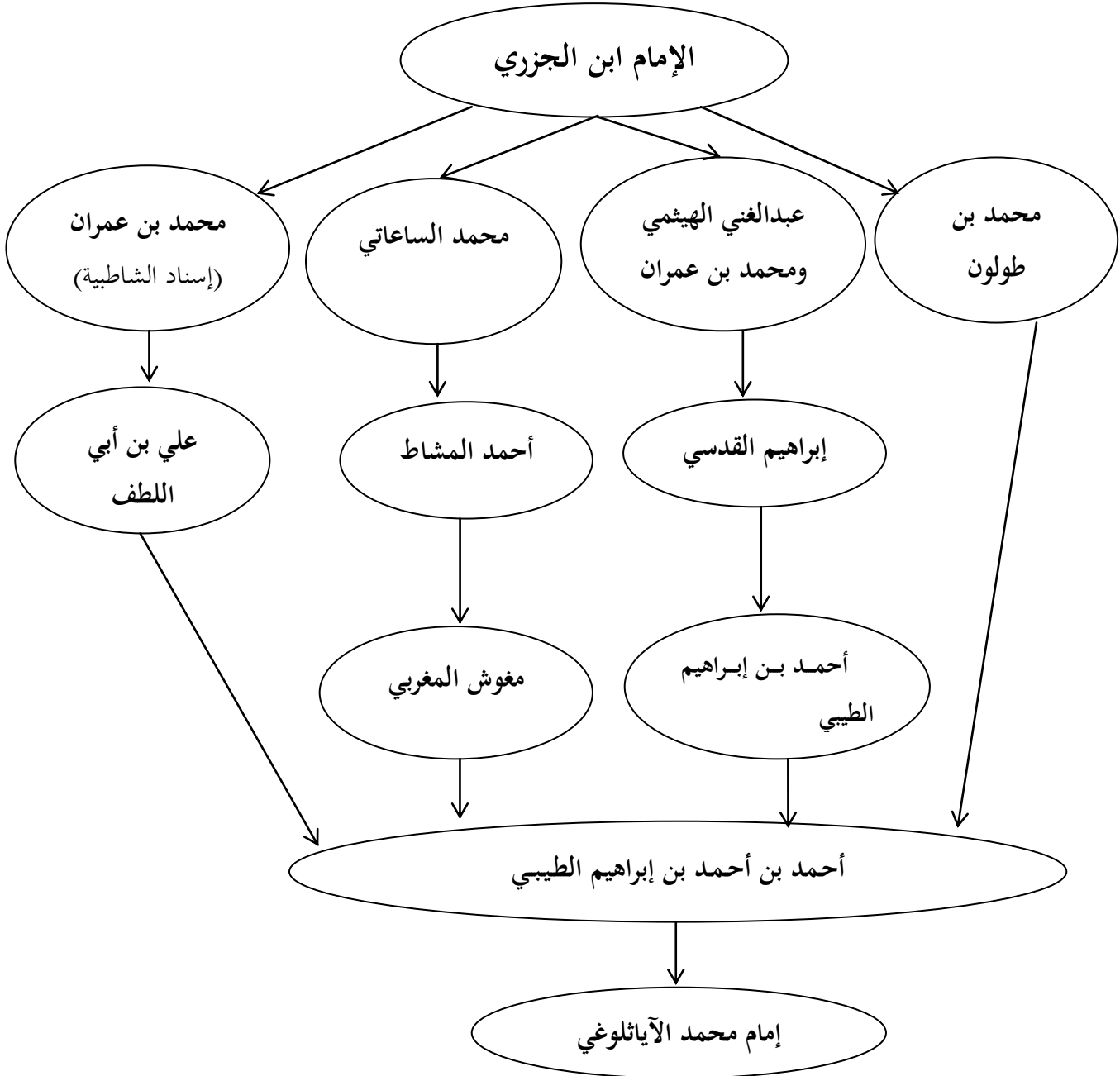
والإمام الجزري قرأ على الشيخ الإمام أبي بكر الجندي^(١)، عن الشيخ الإمام الثقي الصائغ، عن الشيخ الكمال العباسي صهر الإمام الشاطبي، عن الشيخ الولي العارف بالله إمام أهل القرآن العظيم أبي القاسم الشاطبي، عن الإمام ابن هذيل^(٢)، عن الإمام أبي داود سليمان بن نجاح^(٣)، عن الإمام الحافظ أبي عمرو الداني مؤلف كتاب التيسير في القراءات السبع^(٤)، وسنده إلى القراء السبعة ورواتهم ثم إلى النبي صلى الله تعالى عليه وسلم مذكور في كتاب النشر في القراءات العشر، وكانت القراءة المذكورة لطالب الإجازة في الحرم الشريف في شهر ذي الحجة سنة (٩٧٣) من الهجرة النبوية".

(١) هو عبد الله بن أيدغددي بن عبد الله الشمسي، الشهير بابن الجندي، ويكنى أبا بكر، شيخ مشايخ القراء، أستاذ كامل ناقل ثقة مؤلف، قرأ على الجعبري وغيره، توفي سنة (٧٦٩هـ). انظر: غاية النهاية ١/١٨٠.

(٢) هو علي بن محمد بن علي بن هذيل البنسي، الأستاذ أبو الحسن، قرأ الكثير على أبي داود، ولازمه مدة سنتين؛ لأنه كان زوج أمه، فنشأ في حجره، وسمع منه كتباً كثيرة، وهو أجل أصحابه وأثبتهم، توفي سنة (٥٦٤هـ). انظر: معرفة القراء الكبار ٢٨٤، وغاية النهاية ١/٥٧٣.

(٣) هو سليمان بن أبي القاسم نجاح الأموي، أبو داود، مولى المؤيد بالله بن المستنصر الأندلسي، شيخ القراء وإمام الإقراء، أخذ عن الداني، وهو أجل أصحابه، توفي سنة (٤٩٦هـ). انظر: معرفة القراء الكبار ٢٥١، وغاية النهاية ١/٣١٦.

(٤) هو عثمان بن سعيد بن عثمان بن سعيد بن عمر الأموي مولاهم القرطبي، المعروف بأبي عمرو الداني؛ لنزوله بدانية، مؤلف كتاب التيسير المشهور، توفي سنة (٤٤٤هـ). انظر: معرفة القراء الكبار ٢٢٦، وغاية النهاية ١/٥٠٣.

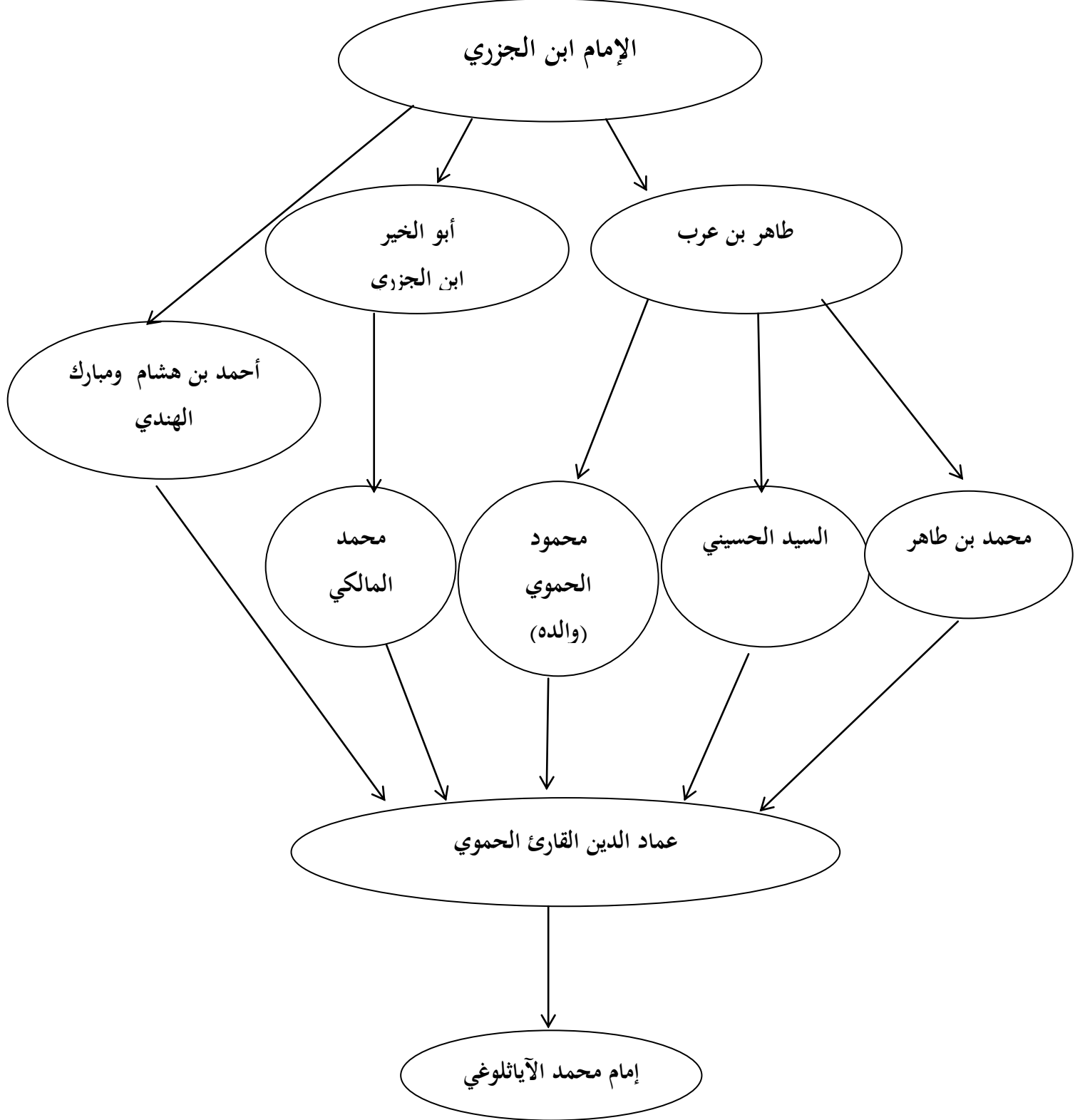
شجرة أسانيد المؤلف من طريق شيخه: أحمد بن أحمد بن بدر الطيبي^(١)

(١) استفدتُ هذا التشجير، وما بعده من الدكتور سعد الزهراني في تحقيقه المعين من سورة يوسف

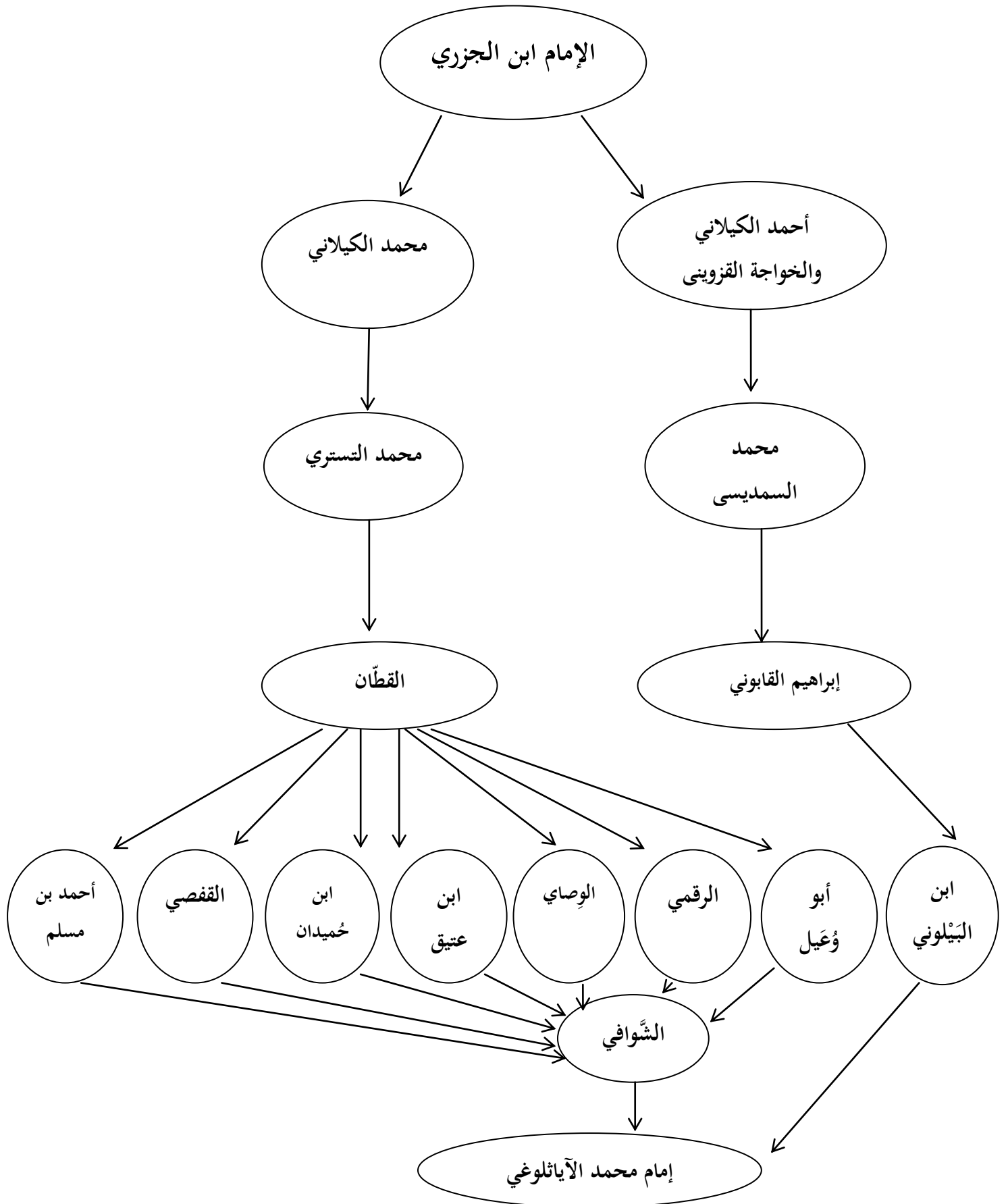
الطَّيْبِيُّ إِلَى آخِرِ سُورَةِ الشُّعْرَاءِ، فَجَزَاهُ اللَّهُ خَيْرًا. انظره: ٤٠.

شجرة أسانيد المؤلف من طريق شيخه: عماد الدين علي بن محمود

الحموي



شجرة أسانيد المؤلف من طريق شيخيه: ابن البيلوني، والشوافي



تلاميذه:

تبين مما سبق أنّ للمؤلف رحمته مكانةً كبيرةً في هذا العلم، ونظراً لعدم توفّر مصادر ترجمت للمؤلف فإنّي لم أقف له على تلاميذ تتناسب مع هذه المكانة، إلا تلميذاً واحداً، هو إسماعيل بن كمال، ناسخ (المعين) من نسخةٍ من خطّ المؤلف رحمته، صرّح فيها بأنّه تلميذه، ولم أقف له على ترجمةٍ، والله أعلم^(١).

(١) انظر المعين: ٣٥١/أ.

المبحث الخامس: عقيدته، ومذهبه الفقهي

عقيدته:

الأصل في المسلم أنه متَّبِعٌ للكتاب والسُّنَّةِ، سالمٌ من البدع والأهواء، على هدىٍّ مستقيمٍ إلا أن يثبت عنه خلاف ذلك بدليلٍ واضحٍ.

والمؤلف رحمته يُكثر في نهاية كلِّ سورةٍ دعاءَ الله تعالى أن يُمنَّ عليه باتِّباع الكتاب والسُّنَّةِ، وأن يختم له بذلك، ويُلحُّ في ذلك إلحاحاً شديداً.

وقد تطرَّق رحمته عند قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا النَّسِيءُ زِيَادَةٌ فِي الْكُفْرِ يُضَلُّ بِهِ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ [التوبة: ٣٧] إلى عقيدة المعتزلة في إخراج أفعال العباد من عموم خلق الله تعالى ومشيتته، وردَّ عليهم بما يوافق معتقد أهل السُّنَّةِ والجماعة.

وممَّا يؤخِّدُ على المؤلف -عفا الله عنه- توسُّله بحرمة الأنبياء عند الدعاء، في آخر شرحه آيات كلِّ سورة، ومنها قوله -في آخر شرح آيات سورة النساء-: "اللهم لا ترد دعاءنا بجرمة ما في القرآن العظيم، وجرمة جميع الأنبياء والمرسلين عليهم الصلاة والسلام"^(١) ومعلومٌ أنَّ التوسُّل إلى الله تعالى هو طلب الثُّرية منه، ولا يُتقَرَّبُ إليه ﷻ إلا بما شرع، وهذا ممَّا تقرَّر لغةً وشرعاً.

فأمَّا لغةً فقد قال الخليل بن أحمد الفراهيدي رحمته: "وسَّلتُ إلى ربِّي وسيلةً، أي: عمَّلتُ عملاً أتقَرَّبُ به إليه"^(٢)، ونقل الأزهري عن الليث أنه قال: "وسَّلتُ فلاناً إلى ربِّه وسيلةً: إذا عمِلَ عملاً تقَرَّبُ به إليه"^(٣)، وقال الجوهر رحمته: "الوسيلةُ: ما يُتقَرَّبُ به إلى الغير، والجمع: الوسيلُ والوسائلُ. والتوسيل والتوسُّلُ واحد. يقال: وسَّلتُ فلاناً إلى ربِّه وسيلةً، وتوسَّلتُ إليه بوسيلةٍ، أي

(١) انظر ص ١٩٨.

(٢) انظر: كتاب العين ٢٩٨/٧.

(٣) انظر: تهذيب اللغة ٤٨/١٣.

تَقَرَّبَ إِلَيْهِ بِعَمَلٍ"^(١)، وقال ابن فارسٍ رحمته: "الواصل: الراغب إلى الله جلَّ ثناؤه"^(٢).

وهذا المعنى هو الذي قرَّره السَّلف -رحمهم الله-، قال ابنُ كثيرٍ رحمته: عند تفسير قوله تعالى: ﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَابْتَغُوا إِلَيْهِ الْوَسِيلَةَ وَجَاهِدُوا فِي سَبِيلِهِ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ﴾ [المائدة: ٣٥]: "قال سفيان الثوري: حدثنا أبي، عن طلحة، عن عطاء، عن ابن عباس: أي: القرية. وكذا قال مجاهد، وأبو وائل، والحسن، وقتادة، وعبد الله بن كثير، والسدي، وابن زيد.

وقال قتادة: أي: تقربوا إليه بطاعته، والعمل بما يرضيه.

وقرأ ابن زيد: ﴿أُولَئِكَ الَّذِينَ يَدْعُونَ يَبْتَغُونَ إِلَىٰ رَبِّهِمُ الْوَسِيلَةَ﴾ [الإسراء: ٥٧]، وهذا الذي قاله هؤلاء الأئمة لا خلاف بين المفسرين فيه"^(٣).

وأما شرعاً: فمن المعلوم من الدين بالضرورة أنه لا يُعبدُ الله إلا بما شرع، كما قال النبيُّ صلى الله عليه وسلم: ((من عمل عملاً ليس عليه أمرنا فهو ردٌّ)) رواه مسلم^(٤).

مذهبه الفقهي:

صرَّح المؤلف رحمته بأنه حنفيُّ المذهب حيث قال: "يقول أفقر الوري من آل محمد إمام محمد بن حسام الأياثلوغي الحنفي..."^(٥)، وهو المذهب الفقهي الرَّسمي للدولة العثمانية.

(١) انظر: الصحاح ١٨٤١/٥.

(٢) انظر: مجمل اللغة ٩٢٥/١.

(٣) وقد صحَّح الأستاذ الدكتور حكمت بشير -حفظه الله- محقق تفسير القرآن العظيم لابن كثير هذه الآثار إلا أثر ابن عباس، وعبد الله بن كثير. انظره: ٣٩٠/٣.

(٤) انظره: ١٣٤٣/٣، رقم ١٧١٨.

(٥) انظر: المعين ٣/أ، ومغني الأصول ٢/أ.

المبحث السادس: مؤلفاته

للمؤلف رحمته كتابان في علم القراءات، لم أقف على غيرهما، ولعلَّ الأيام القادمة تكشف لنا المزيد من ذلك، والكتابان هما:

- ١- كتاب المعين، في شرح الشاطبية، وهو هذا الكتاب.
- ٢- كتاب مغني الأصول في جامع الأصول، محفوظ بمكتبة (مانيسا) بدولة تركيا برقم (٣٣٨)، ألفه رحمته في بيان الجانب الأدائي والتطبيقي في القراءات، حيث يذكر الآيات مرتبةً، ثمَّ يذكر ما فيها من القراءات العشر الصغرى، ولعلَّ الهمم تنهض لإخراجه ونشره بين طالبيه.

المبحث السابع: مكانته العلمية

تبرز مكانة الشيخ إمام محمد رحمته العلمية من عدّة جوانب، وهي:

- ١- تتلمذه على الطيبي، وابن البيلوني، والشّوافي، والحموي الذين هم من أئمّة عصره في علم القراءات.
- ٢- كونه في طبقة الشيخ المّلا علي القاري؛ لأنّه أخذ عن الشّوافي^(١)، وكذلك شيخ حلب عمر العرضي الذي أخذ عن ابن البيلوني^(٢).
- ٣- تنوّع مشايخه ما بين دمشقيّ، وحليّ، وحجازيّ، ويمنيّ، ممّا يُكسبه خبرةً واسعةً في هذا الفنّ.
- ٤- تنوّع طرقه إلى الإمام ابن الجزريّ رحمته.
- ٥- وُصِفَ رحمته بأنّه^(٣) "شيخ القراء بدار قراء المرحوم محمود بن عبيد جلي في بورسة"^(٤)، و"شيخ القراء في دار جعفر باشا في كوتاهية"^(٥).
- ٦- تأليفه كتابين كبيرين في علم القراءات، أحدهما: المعين، شرح في متن حرز الأمانى (الشّاطبيّة). والآخر: مغني الأصول في جامع الأصول، بيّن فيه الجانب الأدائيّ للقراءات العشر.
- ٧- جاء وصفه في ورقة العنوان من الصفحة الأولى لكتاب (مغني الأصول) بأنّه: الإمام المحقّق المدقّق العلامة.

(١) انظر: مغني الأصول ٤/أ، والمنح الفكرية ٨٢.

(٢) انظر: خلاصة الأثر ٤/٣٢٠.

(٣) انظر: المعين ٣/ب.

(٤) مدينة تركية في الأناضول على بحر مرمر، تقع شمال غرب تركيا، تُسمّى الآن: بورصة، تشتهر بصناعة الحرير. انظر: موسوعة المدن العربية والإسلامية ٣٠٨.

(٥) مدينة تقع غرب الأناضول، تشتهر بتكرير السكر، وصناعة السجّاد والخزف الصيني. انظر: المعين ٣/ب، وموسوعة المدن العربية والإسلامية ٣٢٠.

المبحث الثامن: وفاته

لم أقف على تاريخ وفاة المؤلف رحمته؛ لعدم وقوفي على ترجمة له، ومع ذلك فالجزم أنه كان حياً سنة (١٠٠٣هـ)، وهي السنة التي فرغ فيها من تأليف كتابه (المعين)، حيث قال: "وقد فرغ من تصنيف هذا الشرح في ليلة يوم الأربعاء من ثاني عشر جمادى الأولى، من سنة (١٠٠٣)، اللهم تقبل مني هذا الشرح..."^(١)، والله أعلم.

(١) المعين ٢٢١/أ.

الفصل الثاني: دراسة الكتاب

وفيه ستّة مباحث:

- المبحث الأول: تحقيق اسم الكتاب.
- المبحث الثاني: توثيق نسبة الكتاب إلى مؤلّفه.
- المبحث الثالث: منهج المؤلّف في كتابه.
- المبحث الرابع: مصادر المؤلّف في كتابه.
- المبحث الخامس: قيمة الكتاب العلميّة.
- المبحث السادس: وصف النسخة الخطيّة، ونماذج منها.

المبحث الأول: تحقيق اسم الكتاب

إنَّ تحقيق اسم كتابٍ ما معقّدٌ أصيلٌ، وسعيٌّ نبيلٌ؛ إذ به تتحقّقُ نسبةُ الكتب لأصحابه، وبه تُعرَفُ آراؤهم، ورُبّما شيوخُهم وتلاميذُهم.

وقد حرص أهل العلم على تسمية مؤلّفاتهم لأجل ذلك، إلا أنّنا نجد اختلافاً في أسماء بعضها، ممّا ينشأ عنه غموضٌ يكتنف الكتاب في كثيرٍ من جوانبه، ولذلك أسبابٌ، منها: وفاة المؤلّف قبل إتمام كتابه، أو تأجيله تسميته ثم ينشغل عن مراجعته، أو يتراجع عن تسميته الأولى، فتختلف التسمية في نسخ الكتاب، ومنها: اجتهادات النُسخ، إلى آخر تلكم الأسباب.

ولمعرفة اسم الكتاب طرقٌ معلومةٌ عند قاصديه، ومن أبينها دلالةٌ، وأقواها حجّةٌ تصريحُ المؤلّف باسم كتابه، وتأكّدُ تلكم التسمية ما إذا اقترنت بقوله: (وسمّيته)، أو (المُسَمّى بكذا)، ونحو ذلك، أو تكرّرت التسمية في ثنايا كتابه.

وقد صرّح المؤلّف رحمته باسم كتابه هذا باسم (المعين)، حيث جاءت هذه التسمية في مواضع، منها:

- ١- قوله في مقدّمته: "فأردت أن أكتب شرحاً من زُبدٍ ما فيهنَّ مُسمّى بالمعين"^(١).
- ٢- جاء في هامش اللوح الأول قوله: "وإنّما جعلنا لهذا الشرح المُسمّى بـ(المعين) الكتب المذكورة أصلاً له؛ لأنّه إذا أشكل على الطّالب شيءٌ من القراءة وغيرها عاود أصله حتى يطمئنَّ قلبه"^(٢).
- ٣- صرّح باسم كتابه في نهاية كلامه على الأصول، حيث قال: "الشّرح المُسمّى بالمعين"^(٣)

(١) المعين ٣/أ.

(٢) المعين ٣/أ.

(٣) المعين ٣٥١/أ.

- ٤- لَمَّا فرغ المؤلف رحمته من الشرح قال: "بتأليف هذا الشرح المسمّى بالمعين"^(١).
 - ٥- جاء التصريح باسمه كذلك على الغلاف الخارجي للأجزاء الثلاثة للكتاب.
 - ٦- جاء في الفهرس الشامل للتراث العربي الإسلامي المخطوط تسميته بذلك (ص ١٨٧).
- عدم وجود مخالفٍ لهذه التسمية.

(١) المعين ٢٢١/أ.

المبحث الثاني: توثيق نسبة الكتاب إلى مؤلفه

نسبة كتاب (المعين) ثابتة لمؤلفه رحمته، حيث يدلُّ على ذلك ما يلي:

١- جاء في أول الكتاب بعد البسملة، وبعد قول: "والمستعان بالله الكريم" قوله: "يقول أفقر الورى من آل محمد إمام محمد بن حسام دده الأياثلوغي ... فأردت أن أكتب شرحاً من زُبد ما فيهنَّ مسمًى بالمعين"^(١).

٢- جاءت كتابة في مقدّمة الجزء الأول قبل الشرح تفيد توقيف الكتاب باللّغة التّركيّة، وقد حرّرت سنة ١٠١٤هـ، وفيها ثناءً على المؤلّف رحمته بأنه: شيخ القراء محمّد أفندي بن حسام دده.

٣- تضمّنت مقدّمة الكتاب ترجمةً للمؤلّف: ذكر فيها رحلاته، وشيوخه، وأسانيده، وهي موافقة لما جاء في الفصل الذي عقده المؤلّف في كتابه الآخر المسمًى (مغني الأصول)^(٢).

٤- نُسب هذا الشّرح لمؤلفه في الفهرس الشّامل للتّراث العربي الإسلامي المخطوط (ص ١٨٧).

٥- عدم وجود مخالفٍ لهذه النسبة.

فيمكن مع توافر هذه المعطيات القطعُ بنسبة الكتاب لمؤلفه، والله الحمد، والمنّة.

(١) المعين ٣/أ.

(٢) انظر: المعين ٣/ب، ومغني الأصول ٤/أ.

المبحث الثالث: منهج المؤلف في كتابه

لم يبيّن المؤلف رحمته المنهج الذي سار عليه في مؤلفه إلا ما ذكر من إيراد القراءات الثلاث المتممة للعشرة، والقراءات الأربعة الشاذة. ومن خلال معايشة هذا القدر من الكتاب وطول صحبته ظهر لي منهجه الذي اعتمد عليه، وسأذكر منهجه العام، ثم أتبعه بالمنهج التفصيلي:

• المنهج العام للكتاب:

- يبدأ المؤلف رحمته بالبسملة، ثم بقوله: "المستعان بالله الكريم"، ثم يذكر اسم السورة التي سيشرح في شرح أبياتها، وهذا عند أول بيت من أبيات السورة.
- ثم يذكر بيتاً واحداً من أبيات المتن، ويُردفه بوزنه العروضي.
- ثم يشرح في إعراب البيت، ويتخلله بيان غريب ألفاظه.
- يشرح كل بيت على حدة غالباً، فإن تعلق بما بعده شرحهما معاً.
- ثم يبدأ شرح البيت ببيان حال الواو المذكورة في البيت إن كانت، وإلا بيّن سبب عدم ذكرها، ومقصوده من ذلك تمييز التراجم بعضها عن بعض تمهيداً لشرحها.
- ثم يُعيّن الكلمة المختلف فيها التي ذكرها الشاطبي رحمته فيقول: "والمختلف فيه"، أو "والمختلف فيها".
- ثم يذكر موضعها من السورة ببيان جزء من الآية يتبين به موقعها من السورة.
- ثم يذكر ترجمة الكلمة المختلف فيها قائلاً: "وترجمته"، أو "وترجمتها".
- ثم يذكر قارئها بقوله: "وقارئه"، وإن كانوا جماعة غالباً.
- ثم يذكر ترجمة المسكوت عنهم بقوله: "وترجمة المسكوت عنهم".
- ثم يُبيّن طريقة استنباطها من النظم وفق منهج الشاطبي رحمته.
- ثم يبذل وسعه في إيراد ما قد يُستشكل في النظم مُصدراً ذلك بقوله: "فإن قلت"، ويجيب عليه بقوله: "قلت".
- ثم يُلخص ما سبق فيذكر القراءة وقارئها مبتدئاً ذلك بقوله: "أي".
- وإن ورد في البيت أكثر من قراءة في سياق واحد فإنه يذكر مراتب القراء باجتماع

تلك القراءات في التلاوة.

— ثم ينتقل إلى توجيه القراءات الواردة في البيت بقوله: "أمّا توجيهه... " حتى يفرغ من جميعها.

— ثم يذكر قراءة الأئمة الثلاثة، والأربعة في الكلمات التي ذكرها الشاطبي رحمته.
— ثم يذكر قراءة الأئمة الثلاثة أو بعضهم في الكلمات التي لم يوردها الشاطبي رحمته إن وُجدت.

— ثم يختم بذكر القراءات الأربع الشاذة إن وُجدت.
وقد التزم رحمته بهذا المنهج في كتابه، ولا يكاد يخرج عنه إلا قليلاً.

المنهج التفصيلي للكتاب:

• منهجه في الإعراب:

يمكن أن نبيّن منهجه رحمته في الإعراب في النقاط التالية:

— محل إعراب البيت: الأصل أنه يُعرب كل بيت بعد ذكره وعروضه، وقد يُقدّم جزءاً من إعراب البيت التالي؛ لتعلّقه بالبيت الحالي.

فأمّا مثال إعرابه البيت كاملاً في محله فلكثرته وطوله أكتفي بذكر مثال واحد:

[٧٣٢] وَحَقُّ بَضْمِ السَّوِّءِ مَعَ ثَانٍ فَتَحِهَا وَتَحْرِيكُ وَرَشٍ قُرْبَةً ضَمُّهُ جَلًّا

"((وَحَقُّ)) فاعل (قرأ) مُقَدَّرًا، وإن لم تعتبر العلمية^(١) قَدَّرَتْ: أُولُوا حَقًّا، و((بَضْمِ)) يتعلق بمقدّرٍ حُذِفَ التنوين منه للنّظم، ومفعوله الصريح ((السَّوِّءِ)) على ما وَرَدَ في التلاوة حكايةً، و((مَعَ ثَانٍ)) حال المفعول، وحذف ياء ((ثَانٍ)) اكتفاءً بالكسر للوزن، و((فَتَحِهَا)) الضمير ل((لِسَوِّءِ))، أو للسُّورة، المراد منه: ثاني سورة الفتح.

((وَتَحْرِيكُ وَرَشٍ)) مبتدأ مضاف إلى فاعله، و((قُرْبَةً)) مفعولٌ محكيٌّ، و((جَلًّا)): كشف التحريك، خبره، و((ضَمُّهُ)) مفعوله، والهاء ل((قُرْبَةً)) باعتبار اللفظ، أو خبره:

(١) أي: إن لم تعتبر رمز (حق) علماً على ابن كثير وأبي عمرو.

(ثابت) مُقَدَّرًا، فالفعلية^(١) جواب سائلٍ عن نوع الحركة".
 وأمَّا مثال ما قدَّم إعرابه لارتباطه بما قبله: فقوله - في بيت رقم [٦٤٢]-: ((سَبِيلَ
 بِرَفْعٍ خُذْ)) حيث أعربه مع البيت الذي قبله مباشرةً، وهو:
 [٦٤١] وَإِنَّ بَفَتْحِ عَمَّ نَصْرًا وَبَعْدُ كَمَّ نَمًا تَسْتَيِّنَ صُحْبَةً ذَكَّرُوا وَلَا
 وكذلك قدَّم إعراب قوله - في بيت رقم [٦٤٣]-: ((نَعَمَ دُونَ الْبَاسِ)) مع البيت
 الذي قبله، وهو:
 [٦٤١] وَإِنَّ بَفَتْحِ عَمَّ نَصْرًا وَبَعْدُ كَمَّ نَمًا تَسْتَيِّنَ صُحْبَةً ذَكَّرُوا وَلَا

- تأثره تأثرًا كبيرًا بالإمام الجعبريِّ رحمته، حيث يورد إعراب الجعبريِّ في كثيرٍ من
 المواضع، ولا يعني هذا أنه ناقلٌ فحسبٌ، بل يُبيِّن ما يُجمِله الجعبريُّ ويوضِّحه، مع المحافظة
 على أسلوبه المتميِّز بالسهولة والإسهاب، ومن أمثلة ذلك:

١- وَيُوصِي بِفَتْحِ الصَّادِ صَحَّ كَمَا دَنَا وَوَأْفَقَ حَفْصٌ فِي الْأَخِيرِ مُحَمَّلًا
 قال الجعبريُّ رحمته: "((ويوصي بفتح الصاد)) اسمية، ((صح)) الفتح، فعليَّة
 مستأنفة، والكاف صفة مصدرٍ مقدرٍ، ((ووافق حفص)) أخرى محذوفة المتعلق، أي:
 وافقهم على الفتح، و((في)) الموضوع ((الأخير)) متعلقه، و((محملًا)) حاملاً، حال
 حفص" ^(٢).

وقال المؤلِّف رحمته: "((ويُوصِي)) مبتدأ، خبره ((بَفَتْحِ الصَّادِ))، أي: حاصلٌ أو
 حصل، و((صَحَّ)) الضَّمير المستتر فيه للفتح، فعليَّة مستأنفة، والكاف صفة مصدرٍ مقدرٍ،
 أي: صحيحًا كدُؤِّه. ((وَوَأْفَقَ حَفْصٌ)) جملةٌ فعليَّة مستأنفة محذوفة المفعول، أي: وافقهم
 على الفتح في الموضوع الأخير متعلِّقٌ به، ((مُحَمَّلًا)) حاملاً، حالٌ حفص".

(١) أي: ((جَلًا)).

(٢) كنز المعاني للجعبري ٣/١٤٠١.

٢ - وَفِي رُسُلْنَا مَعَ رُسُلِكُمْ ثُمَّ رُسُلِهِمْ وَفِي سُبُلْنَا فِي الضَّمِّ الْإِسْكَانَ حُصَّلاً
قال الجعبريُّ رحمته: "((والإسكان حصلاً)) هو كبرى، و((في الضم)) ظرفه، ((وفي
رسلنا)) حال فاعله، و((مع رسلكم)) حال ((رسلنا))، و((ثم رسلهم)) عطف على
((رسلكم))، ((وفي سبلنا)) عطف على ((رسلنا))"^(١).

وقال المؤلف رحمته: "((الإسكان)) مبتدأ، خبره ((حُصِّل))، ((في الضم)) ظرفه،
((وفي رُسُلْنَا)) حال فاعله، و((مَعَ رُسُلِكُمْ)) حال ((رسلنا))، و((رُسُلِهِمْ)) عطف على
((رُسُلِكُمْ))، ((وفي سُبُلْنَا)) عطف على ((رسلنا))، تقدير الكلام: إسكان الضمير حُصِّلَ
في رسلنا حال كونه مع رسلكم ورسلهم".

٣ - وَبَا عِبَدَ اضْمُمُّمُ وَأَخْفِضِ التَّاءَ بَعْدَ فُزْ رِسَالَاتِهِ أَجْمَعِ وَأَكْسِرِ التَّا كَمَا اعْتَلَا
قال الجعبريُّ رحمته: "((وباء عباد)) قُصِرَ للوزن، ((اضمم)) أمرية قُدِّمَ مفعوله،
((واخفض)) أخرى، و((التاء)) أي: تاء الطاغوت: مفعولها، و((بَعْدُ)) ((عبدا)) ظرف،
((واخفض)) بُنِيَ لقطعها عن الإضافة، ((فُزْ)) ثلاثة مستأنفة، ((رسالاته اجمع واكسر
التا)) كالأولين"^(٢).

وقال المؤلف رحمته: "((وَبَاءَ عِبَادَ)) - قُصِرَ للوزن - مفعول، ((اضمم)) أمرية،
((واخفض)) أمرية كذلك، و((التاء)) مفعولها، على أَنَّ اللامَ عَوَضَتْ عن المضاف إليه:
اخفض تاء الطاغوت، و((بَعْدُ)) مبني على الضمِّ مقطوعٌ عن الإضافة، أي: بَعْدَ عِبَادَ:
ظرفٌ ((اخفض))، و((فُزْ)) أمرٌ، من فاز يفوز، مستأنفة.

و((اجمع)) أمرية، ((واكسر)) أمرية أيضاً، و((رسالاته)) مفعول الأول^(٣)، و((التاء))
مفعول الثاني^(٤)، قُصِرَ للوزن".

(١) كنز المعاني للجعبري ٣/١٤٥٤.

(٢) كنز المعاني للجعبري ٣/١٤٦٦.

(٣) أي: مفعول ((اجمع)).

(٤) أي: مفعول ((واكسر)).

٤ - إِذَا فُتِحَتْ شَدَّدُ لِشَامٍ وَهَهُنَا فَتَحْنَا وَفِي الْأَعْرَافِ وَاقْتَرَبَتْ كَلَا
قال الجعبري رحمه الله: "تاء ((إذا فتحت)) مفعول ((شدد))، و((لشام)) متعلقها، و((فتحننا)) مفعول مقدر متعلقه، أي: وشدد فتحنا له، و((وههنا)) ظرفه، و((وفي الأعراف)) عطف عليه، وفعل ((واقتربت كلاً)) حفظ التشديد، كبرى، وغيّر ((كلاً)) للوزن"^(١).

وقال المؤلف رحمه الله: "((إِذَا فُتِحَتْ)) مفعول ((شَدَّدُ)) أمرية، [١١٩/أ] على حذف المضاف، أي: تاء ((إذا فتحت))، و((لشام)) متعلق بها، و((فتحننا)) مفعول مقدر، أي: وشدد تاء فتحنا له، و((وههنا)) ظرفها، و((وفي الأعراف)) عطف عليه، وفعل ((اقتربت كلاً)) بمعنى: حفظ^(٢)، مفعوله محذوف، أي: التشديد من مفهوم الأمرية، وغيّر ((كلاً)) للوزن".

٥ - عَشِيرَاتُكُمْ بِالْجَمْعِ صِدْقٌ وَتَوْنُوا عَزَيْرُ رِضَى نَصٌّ وَبِالْكَسْرِ وَكَلَا
قال الجعبري رحمه الله: "((عشيراتكم بالجمع)) اسمية، وهو ((صدق)) أخرى، و((وتونوا)) أمرية، و((عزير)) مفعوله محكي، و((رضا نص)) حال المفعول المطلق، أو صفته، و((وكلاً)) الزم التنوين، ماضية، ((وبالكسر)) متعلقه"^(٣).

وقال المؤلف رحمه الله: "و((عشيراتكم)) مبتدأ، خبره ((بالجمع))، و((صدق)) خبر المبتدأ المحذوف، أي: هو صدق. و((وتونوا)) أمرية، و((عزير)) مفعولها، على ما حكي في التلاوة، و((رضى نص)) حال المفعول المطلق، أو صفته، أي تنويناً حال كونه رضى نص، و((وكلاً)) الزم التنوين، ((وبالكسر)) متعلق به".

ولذلك يمكن القول بأن من استشكل شيئاً من إعراب الجعبري رحمه الله، فإنه قد يجده

(١) كنز المعاني للجعبري ٣/١٥٠٠.

(٢) انظر: الصحاح ١/٦٩، ومقاييس اللغة ٥/١٣١.

(٣) كنز المعاني للجعبري ٣/١٦٧٢.

واضحاً ومبيناً في شرح (المعين).

- نقل عن السخاوي رحمته - عند قول الشاطبي رحمته -:

[٧٢٣] وفي الرُّومِ صِفٌ عَن خُلْفٍ فَصَلِّ وَأَنْتَ أَنْ يَكُونَ مَعَ الْأَسْرَى الْأَسْرَى حُلَاً حَلَاً

فقال: وقال الشارح الأول: ((أَنْتَ أَنْ يَكُونَ)) مصاحبُ ((الأسرى))، ((حُلَاً حَلَاً))

اسميّة^(١).

- وفي بعض الأحيان يجمع بين إعرابي الجعبري وشعلة - رحمهما الله -، ومثاله:

١ - وَبِالْغَيْبِ فِيهَا تَحْسَبَنَّ كَمَا فَشَا عَمِيمًا وَقُلْ فِي النُّورِ فَاشِيهِ كَحَلَا

"((تَحْسَبَنَّ)) مفعول الأمر المقدر، أي: أفش، (وفي الأنفال)^(٢) ظرفه، ((وَبِالْغَيْبِ))

حال الفاعل، و((كَمَا)) صفة مصدر، وهي أي: ((مَا)): مصدرية، أي: أفشه إفشاءً في

الآتي، كَفُشُوهُ في الماضي، و((عَمِيمًا)) حال ((فَشَا))، أي: حال كون إفشائك بالغيب.

و((فَاشِيهِ)) مبتدأ، المضير المجرور للغيب، خبره ((كَحَلَا))، الضمير تحته للمبتدأ،

بمعنى: بَصَّرَهُ، وَنَوَّرَ غيره، و((فِي النُّورِ)) متعلقة، والتشديد في ((كَحَل)) للتكثير، والجملة

مقولة الأمرية، أي: وقل.

وفيه إعراب آخر وهو ((تَحْسَبَنَّ)) مبتدأ، ((فِيهَا)) حال، أي: كائناً فيها، والضمير

للسورة، ((وَبِالْغَيْبِ)) خبره المقدم، ((كَمَا)) نُصِبَ على الظرف، و((فَشَا)) بمعنى: ظَهَرَ،

((مَا)) الموصولة، ((عَمِيمًا)) أي: شاملاً، حال فاعل ((فَشَا))، و((فَاشِيهِ)) ظاهره مبتدأ،

خبر ((كَحَلَا))."

فالإعراب الأول للجعبري، والثاني لشعلة^(٣).

٢ - وَلَا يَتِيهِمْ بِالْكَسْرِ فُزٌ وَبِكَهْفِهِ شَفَا وَمَعَا إِنِّي بِيَاءَيْنِ أَقْبَلَا

"((وَلَا يَتِيهِمْ)) مبتدأ، خبره ((بِالْكَسْرِ))، والألف واللام: عَوْضٌ عن المضاف إليه، أي:

(١) انظر: فتح الوصيد ٩٥٦/٣.

(٢) أي: قوله: ((فِيهَا)).

(٣) شرح شعلة ٢٧٥/٢، وكنز المعاني للجعبري ١٦٥٧/٤.

بكسر واو ولايتهم، و((فُزُّ)) - أمرية - في قراءتك؛ بسبب ذلك دعا له.
 و((شَفَى)) الكسر، ماضية، ((وَبَكَهْفِهِ)) الضمير للقرآن العظيم، متعلق به.
 وَلَفْظًا ((إِنِّي)) (إِنِّي) معاً: مبتدأ، خبره ((أَقْبَلًا))، الألف: للتثنية، و((بَيَّائِن)) حال
 الألف مُلْتَبِسِينَ بَيَّائِن.
 وفيه إعرابٌ آخرٌ، وهو ((إِنِّي)) مبتدأ، خبره ((أَقْبَلًا)) الضمير تحته عائد ل((إِنِّي))،
 الألف للإشباع، أي: وإِنِّي أَقْبَلَ جاء ملتبساً ببيائين".
 فالإعراب الأول من كنز المعاني للجعبري، والآخر من شرح شعلة^(١).

- يُبَيِّنُ عَلَى الْكَلِمَاتِ الْقُرْآنِيَّةِ الَّتِي حَكَاهَا النَّاطِمُ عَلَى مَا فِي التَّلَاوَةِ، وَمِنْ أَمْثَلِهِ ذَلِكَ:
 ١ - مَعَ الْقَصْرِ شَدُّ يَاءٍ قَاسِيَةٌ شَفَا وَأَرْجُلِكُمْ بِالنَّصْبِ عَمَّ رَضِيَ عَلَا
 "((شَدُّ)) أمرية، و((يَاءٍ قَاسِيَةٍ)) مفعول مضاف إلى محكي، أي: المضاف إليه مجرورٌ
 على المحلِّ على ما حكى في التلاوة".
 ٢ - وَثَانِي يَكُنْ غُضْنٌ وَثَالِثُهَا ثَوَى وَضُعْفًا يَفْتَحُ الضَّمَّ فَاشِيهِ نُفْلًا
 "((وَضُعْفًا)) مبتدأ، على ما حكى في التلاوة".
 ٣ - عَشِيرَاتُكُمْ بِالْجَمْعِ صِدْقٌ وَتَوْنُوا عَزِيرُ رَضِيَ نَصٌّ وَبِالْكَسْرِ وَكَلَا
 "((وَتَوْنُوا)) أمرية، و((عَزِيرُ)) مفعولها، على ما حكى في التلاوة".

- يُصَرِّحُ بِمَا تَعُودُ إِلَيْهِ الضَّمَائِرُ، مِمَّا تَرَكَ الْجَعْبَرِيُّ بَيَانَهُ لَوْضُوحَهُ، مِمَّا يَدُلُّ عَلَى
 عِنَايَتِهِ بِالْإِيضَاحِ، وَمِنْ أَمْثَلِهِ ذَلِكَ:

١ - وَنُكْرٍ دَنَا وَالْعَيْنَ فَارْفَعُ وَعَظْفَهَا رَضَى وَالْجُرُوحَ اذْفَعُ رَضًا نَفْرَمَلَا
 قال الجعبري رحمه الله: "وإسكانُ ضمِّ ((ونكرٍ دنا)) كبرى"^(٢). وقال المؤلف رحمه الله:
 "((وَنُكْرٍ)) مبتدأ على حذف المضاف، أي: إسكانُ ضمِّ نكر، خبره ((دَنَا))، فعل ماضٍ

(١) شرح شعلة ٢/٢٨١، وكنز المعاني للجعبري ٤/١٦٦٦.

(٢) كنز المعاني للجعبري ٣/١٤٥٦.

الضمير تحته له".

٢- وَتَذَكَّرُونَ الْعَيْبَ زِدْ قَبْلَ تَائِهِ كَرِيماً وَخِفُ الدَّالِ كَمْ شَرَفًا عَلَا
قال الجعبري رحمه الله: ((وَخِفُ الدَّالِ)) مبتدأ مضاف، خبره ((عَلَا))^(١). وقال المؤلف رحمه الله: ((وَخِفُ الدَّالِ)) مبتدأ مضاف، خبره ((عَلَا)) ماضٍ، الضمير فيه راجع إليه".

- إذا كان الخبر جملةً فإنَّه يُعنى ببيان العائد إلى المبتدأ، وهذا ممَّا يُبيِّن عنايته بالإيضاح، ومن أمثلة ذلك:

١- وَأَنْتَ تَكُنُّ عَنْ دَارِمٍ يُظَلَّمُونَ غَيْبُ شُهْدٍ دَنَا إِدْغَامُ بَيَّتَ فِي حُلَا
"و((يظلمون)) مبتدأ، و((غيب شهد)) مبتدأ ثانٍ مضاف إلى ((شهد))، و((دنا)) صفة، والخبر محذوف من المبتدأ الثاني، أي: فيه، والمبتدأ الثاني مع خبره المحذوف خبر للمبتدأ الأوَّل بالعائد إليه، أي: الهاء في لفظ (فيها) المقدَّر".

٢- وَنُزِّلَ فَتُحِ الضَّمِّ وَالْكَسْرِ حِصْنُهُ وَأُنزِلَ عَنْهُمْ عَاصِمٌ بَعْدُ نُزْلًا
"((وُنزِّلَ)) مبتدأ، و((فَتُحِ الضَّمِّ)) ثانٍ، و((وَالْكَسْرِ)) عطف على الضم، و((حِصْنُهُ)) خبره، وهذه الجملة خبر الأوَّل، والهاء المجرور محلاً عائده".

٣- وَحَمْرَةٌ وَلِيَحْكُمَ بِكَسْرِ وَنَصْبِهِ يُحَرِّكُهُ يَبْغُونَ خَاطَبَ كُمَّلًا
"((وَحَمْرَةٌ)) مبتدأ، و((وَلِيَحْكُمَ)) مبتدأ ثانٍ، الواو من التلاوة، وخبر ذا ((يُحَرِّكُهُ))، وهذه الجملة خبر الأوَّل، ومرفوعه^(٢): عائد الأوَّل، ومنصوبه عائد الثاني".

- يُعنى ببيان المعاني اللطيفة للبيت، ممَّا تجتمع عليه القراءة والرُّموز أو القافية، ومن أمثلته:

١- وَلَا مَسْتُمْ أَقْصُرُ تَحْتَهَا وَبِهَا شَفَا وَرَفَعُ قَلِيلٌ مِنْهُمْ النَّصْبُ كُلًّا
قال المؤلف رحمه الله: "أي: جُعِلَ النَّصْبُ له كالإكليل، وهو التَّاج في الحُسن والرِّبنة".

(١) كنز المعاني للجعبري ١٥٨٣/٣.

(٢) أي: ضمير (هو).

- ٢- وَنُكْرِ دَنَا وَالْعَيْنَ فَارْفَعْ وَعَظْفَهَا رِضَى وَالْجُرُوحَ ارْفَعْ رِضًا نَفْرِمَلَا
قال المؤلف رحمه الله: وقوله: "((دَنَا)) إشارة إلى ... وإلى ذنوب يوم القيامة".
- ٣- وَيَأْتِيهِمْ شَافٍ مَعَ النَّحْلِ فَارْقُوا مَعَ الرُّومِ مَدَاهُ خَفِيْفًا وَعَدَلَا
قال المؤلف رحمه الله: "والواو فيصل" في قوله: ((وَعَدَلَا))؛ لانقضاء المسألة، ومعناه: أصلح حمزه والكسائي المد بالتخفيف، إذ به يُعلم وزنه من باب المفاعلة".
- ٤- عَلِيٍّ عَلَى خَصُوصًا وَفِي سَاحِرٍ بِهَا وَيُونُسَ سَحَّارٍ شَفَا وَتَسَلَّسَلَا
قال المؤلف رحمه الله: "وقوله: ((تَسَلَّسَلَا)) يجوز أن يكون مراده: تَسَلَّسَلَ معنى القراءة إلى الأخرى، أو تَسَلَّسَلَتْ قراءة الأخوين في السور الثلاث، لأنَّ الأخوين هنا وفي يونس عليه السلام وافقت قراءتهما القراء السبعة في سورة الشعراء، فإنَّ القراء السبعة اتفقوا على قراءة حرف الشعراء، أي: قوله تعالى: ﴿يَا تُورِكَ بِكُلِّ سَحَّارٍ عَلِيمٍ﴾ [الشعراء: ٣٧]".
- ٥- وَتَسْتَلْنِ خِفُّ الْكَهْفِ ظِلُّ حِمَى وَهَاهُنَا غُصْنُهُ وَافْتَحْ هُنَا نُونَهُ دَلَا
قال المؤلف رحمه الله: "وفي قوله: ((ظِلُّ حِمَى)) إشارة إلى أنَّ التَّخْفِيفَ كَعُصْنِ شَجَرَةٍ أَمَدَّ من سورة الكهف إلى التَّخْفِيفِ فِي سُورَةِ هُودٍ عليه السلام".

• يُعْنَى بِيَانِ الْأَلْفِ الَّتِي تَكُونُ بَعْدَ حَرْفِ الرَّوِيِّ، وَأَكْثَرُ مَا تَكُونُ لِلْإِطْلَاقِ، وَقَدْ تَكُونُ لِلتَّنْبِيَةِ، وَقَدْ تَحْتَمِلُهُمَا مَعًا، وَقَدْ تَكُونُ مَبْدَلَةً مِنْ نُونِ التَّوَكِيدِ الْخَفِيفَةِ، فَمِنْ أَمْثَلَةِ كَوْنِهَا لِلْإِطْلَاقِ:

- ١- مَعَا خُفِيَةً فِي ضَمِّهِ كَسْرُ شُعْبَةٍ وَأَنْجَيْتَ لِلْكَوْفِيِّ أَنْجَى تَحَوَّلَا
قال المؤلف رحمه الله: "((تَحَوَّلَا)) الألف للإطلاق".
- ٢- وَقُلْ طَائِفٌ طَيْفٌ رِضَى حَقُّهُ وَيَا يَمْدُونَ فَاضْمُمْ وَأَكْسِرِ الضَّمَّ أَعْدَلَا
قال المؤلف رحمه الله: "و((أَعْدَلَا)) بمعنى: عادل، الألف للإطلاق".
- ٣- ثَمُودَ مَعَ الْفُرْقَانِ وَالْعَنْكَبُوتِ لَمْ يُنَوِّنْ عَلَى فَصْلِ وَفِي النَّجْمِ فُصَّلَا
قال المؤلف رحمه الله: "و((فُصَّلَا)) الألف للإطلاق".

ومن أمثلة كونها للتثنية:

١- مَكَانَاتِ مَدِّ النُّونِ فِي الْكُلِّ شَعْبَةً بِزَعْمِهِمُ الْحَرْفَانِ بِالضَّمِّ رُتَّالًا

قال المؤلف رحمه: ((رتَّالًا)) الألف: للتثنية".

٢- وَلَايَتِهِمْ بِالْكَسْرِ فُزْ وَبِكَهْفِهِ شَفَا وَمَعَا إِنِّي بِيَاءَيْنِ أَقْبَلًا

قال المؤلف رحمه: ((أَقْبَلًا)) الألف: للتثنية".

وفي موضع واحدٍ احتملت أن تكون للإطلاق أو للتثنية، وهو:

وَكَسْرٌ وَفَتْحٌ ضُمٌّ فِي قِبَلًا حَمَى ظَهِيرًا وَلِلْكَوْفِيِّ فِي الْكَهْفِ وَصَلًا

قال المؤلف رحمه: "و((وَصَلًا)) الألف للإطلاق، أو للتثنية".

ومن أمثلة كونها مبدلةً من نون التوكيد الخفيفة:

١- وَقَبَلِ السُّكُونِ الرَّأِ أَمَلٌ فِي صَفَايِدٍ بِخُلْفٍ وَقُلْ فِي الْهَمْزِ خُلْفٌ يَبْقَى صِلًا

قال المؤلف رحمه: "((صِلًا)) الألف عبارة عن النون المؤكدة المخففة".

٢- يُضَاهُونَ ضَمَّ الْهَاءِ يَكْسِرُ عَاصِمٌ وَزِدْ هَمْزَةً مَضْمُومَةً عَنْهُ وَاعْقِلًا

قال المؤلف رحمه: "((وَاعْقِلًا)) أمرية أخرى، عطف عليها، والألف عبارة عن الخفيفة

الموكدة".

٣- وَبَعْدُ وَإِنَّ الْفَتْحَ عَمَّ عَلًا وَفِيهِمَا الْعُدُودَةُ أَكْسِرُ حَقًّا الضَّمِّ وَاعْدِلًا

قال المؤلف رحمه: "((وَاعْدِلًا)) أمرية، عطف على الأمرية المتقدمة، والألف بدل نون

التأكيد الخفيفة".

ووقعت في موضع واحدٍ للتثنية أو بدلاً من النون الخفيفة المؤكدة، وهو:

وَأَنْ يُقْبَلَ التَّذْكَيرُ شَاعَ وَصَالُهُ وَرَحْمَةٌ الْمَرْفُوعُ بِالْخَفْضِ فَاقْبَلًا

قال المؤلف رحمه: "((فَاقْبَلًا)) أمرية، الفاء زائدة، والألف للتثنية... أو بدلاً عن النون

الخفيفة المؤكدة".

• يذكر في بعض الأحيان روايةً أخرى في ضبط كلمةٍ من كلمات البيت ناقلاً ذلك

من كنز المعاني للجعبري من دون عزوٍ إليه، ومن أمثلته:

- ١ - وَرُحْمًا سَوَى الشَّامِي وَنُدْرًا صِحَابُهُمْ حَمَوُهُ وَنُكْرًا شَرَعُ حَق لَهْ عَلَا
قال الجعبريُّ رحمته: "(وشرع): طريق، ويُروى ((شرح)): بيان"^(١).
وقال المؤلف رحمته: "أي: ((شرح)): طريق، ويُروى ((شرح)): بيان".
- ٢ - وَإِنْ يَكُنْ أَنْتَ كُفُوٌ صِدْقٍ وَمَيْتَةٌ دَنَا كَافِيًا وَافْتَحَ حِصَادٍ كَذِي حَلَا
قال الجعبريُّ رحمته: "و((حلا)) بالفتح مصدر: حلى زوجته: أعطها حلياً، ويُروى
بالضمّ جمع حلية: زينة"^(٢).
وقال المؤلف رحمته: "و((حلا)) - بالفتح - حلى زوجته، أي: أعطها حلياً، ويُروى
بالضم: جمع حلية، زينة".
- ٣ - وَتَذَكَّرُونَ الْكُلُّ حَفَّ عَلَى شَدًّا وَأَنَّ أَكْسَرُوا شَرَعًا وَبِالْخَفِّ كُمَّلًا
قال الجعبريُّ رحمته: "و((على شدا)) جازٌّ ومجروحٌ فيكتب بالياء"^(٣)، أخرى، ويُروى
((علا)) فعلٌ ماضٍ فيكتب بالألف"^(٤).
وقال المؤلف رحمته: "و((على شدا)) جازٌّ مجروح: فيكتب بالياء، حال أخرى، ويُروى
((علا)) بفعل ماضٍ: فيكتب بالألف، فاعله الضمير الذي تحته للخفّ، المفهوم من
((خفّ))".

- منهجه في بيان حرف (الواو) المذكور في المتن: ذكر الشَّاطِئِيَّ رحمته في مقدّمة
نظمه أنه يفصلُ بين التَّراجم بحرف الواو، ويستغني عنه عند عدم اللبس، فقال:
وَمَنْ بَعْدَ ذِكْرِي الْحَرْفَ أُسْمِي رِجَالَهُ مَتَى تَنْقُضِي آتِيكَ بِالْوَاوِ فَيَصَلَا
سَوَى أَحْرَفٍ لَا رِيَّةَ فِي اتِّصَالِهَا وَبِاللَّفْظِ اسْتَغْنِي عَنِ الْقَيْدِ إِنْ جَلَا

(١) كنز المعاني للجعبري ١٤٥٥/٣.

(٢) كنز المعاني للجعبري ١٥٦٧/٣.

(٣) في المطبوع: ((بالماء))، وهو تصحيف.

(٤) كنز المعاني للجعبري ١٥٧١/٣.

ولذا كان هذا الحرف محلَّ اهتمام الشُّرَّاح، وقد عُيِّنَ به المؤلِّفُ ﷺ عنايةً كبيرةً، فإن ذكرها الشَّاطِبِيُّ ﷺ بيَّن معناها. وإن أهملها الشَّاطِبِيُّ ﷺ بيَّن سبب ذلك، لذا فالكلام عنها ينقسم إلى قسمين:

- القسم الأول: إذا ذكر الشَّاطِبِيُّ ﷺ حرف الواو: من خلال تتبُّع مواضعها تبَيَّن لي أنَّها تأتي للابتداء فقط، أو للفصل والاستئناف معاً، أو للفصل والعطف معاً، أو تكون من التَّلاوة.

فأمَّا كونها للابتداء فذلك في أوائل السُّور، نحو:

١- وَكُوفِيهِمْ تَسَاءَلُونَ مُحَقَّفًا وَحَمَزَةٌ وَالْأَرْحَامَ بِالْخَفْضِ جَمَلًا

قال المؤلِّفُ ﷺ: "والواو ابتدائية".

٢- وَسَكَّنَ مَعًا شَتَانُ صَحَا كِلَاهُمَا وَفِي كَسْرٍ أَنْ صَدُّوكُمْ حَامِدًا دَلَا

قال المؤلِّفُ ﷺ: "والواو ابتدائية".

٣- وَصُحْبَةٌ يُصْرَفُ فَتُحُ ضَمِّ وَرَأُوهُ بِكَسْرٍ وَذَكَرَ لَمْ تَكُنْ شَاعَ وَأَنْجَلَا

قال المؤلِّفُ ﷺ: "والواو مستأنفة في قوله: ((وَصُحْبَةٌ))."

واستغنى عن بيانها في أوَّل سورة الأعراف، والأنفال، والتَّوْبَةِ، ويونس عليه السلام، وهود عليه السلام لوضوحها؛ إذ لا ترجمة قبلها في نفس السُّورة.

وأما مجيئها للفصل والاستئناف فكثيرٌ، ومن أمثلة ذلك:

١- وَضَمَّ هُنَا كُرْهًا وَعِنْدَ بَرَاءَةٍ شِهَابٌ وَفِي الْأَحْقَافِ ثُبَّتَ مَعْقَلًا

قال المؤلِّفُ ﷺ: "والواو فيصل مستأنفة في قوله: ((وَضَمَّ))."

٢- وَضَمَّ وَكَسْرٌ فِي أَحَلِّ صِحَابُهُ وَجُودَةٌ وَفِي أَحْصَنَ عَنِ نَفْرِ الْعَلَا

قال المؤلِّفُ ﷺ: "والواو فاصلة مستأنفة في قوله: ((وَضَمَّ))."

٣- نَكْذِبُ نَصْبُ الرِّفْعِ فَازَ عَلَيْهِمْ وَفِي وَنَكُونُ أَنْصِبُهُ فِي كَسْبِهِ عَلَا

قال المؤلِّفُ ﷺ: "والواو فاصلة مستأنفة في قوله: ((وَفِي وَنَكُونُ))."

وأما مجيئها للفصل والعطف فكذلك كثير، ومن أمثلتها:

- ١- **وَفِي الْكُلِّ فَافْتَحْ يَا مُبَيِّنَةَ دَنَا صَحِيحاً وَكَسِرُ الْجَمْعِ كَمْ شَرَفاً عَلَا**
قال المؤلف رحمته: "والواو فاصلة عاطفة في قوله: ((وَكَسِرُ الْجَمْعِ))".
- ٢- **وَفِي مُحْصَنَاتٍ فَاكْسِرِ الصَّادَ وَفِي الْمُحْصَنَاتِ اكْسِرْ لَهُ غَيْرَ أَوْلَا**
قال المؤلف رحمته: "والواو عاطفة فاصلة في قوله: ((وفي المحصنات))".
- ٣- **وَعَمَّ عَلَاً لَا يَعْقِلُونَ وَتَحْتَهَا خِطَاباً وَقُلْ فِي يُوسُفَ عَمَّ نَيْطَلَاً**
قال المؤلف رحمته: "والواو فاصلة عاطفة في قوله: ((وقُلْ))".

وأما إن كانت من التلاوة، فيستغني بها عن الواو الفاصلة، أو تقترن بها، ومن أمثلة ذلك:

- ١- **مَعَ الْقَصْرِ شَدُّ يَاءٍ قَاسِيَةً شَفَا وَأَرْجُلِكُمْ بِالنَّصْبِ عَمَّ رَضِيَ عَلَاً**
قال المؤلف رحمته: "والواو من التلاوة في قوله: ((وأَرْجُلِكُمْ))".
- ٢- **بِخُلْفٍ مَضَى فِي الرُّومِ لَا يَخْرُجُونَ فِي رِضَاً وَلِبَاسُ الرَّفْعِ فِي حَقِّ نَهْشَلَاً**
قال المؤلف رحمته: "والواو من التلاوة في قوله: ((ولباس))".
- ٣- **وَبَعْدُ وَإِنَّ الْفَتْحَ عَمَّ عَلَاً وَفِيهِمَا الْعُدُودُ اكْسِرْ حَقّاً الضَّمَّ وَاعْدِلَاً**
قال المؤلف رحمته: وهمزة ((وَإِنَّ)) مبتدأ، والواو من التلاوة.
- ٤- **وَيُعْشِي بِهَا وَالرَّعْدُ ثَقُلَ صُحْبَةً وَوَالشَّمْسُ مَعَ عَطْفِ الثَّلَاثَةِ كَمَلَاً**
قال المؤلف رحمته: "والواو الأولى: مستأنفة هنا. والثانية: من التلاوة".
ولم أفق على اجتماع واو التلاوة مع غيرها في غير هذا الموضع.

القسم الثاني: إذا لم يذكر الشَّاطِئِيُّ رحمته حرف الواو؛ لعدم اللبس بين التَّراجِمِ، وبعد جمعها وتأملها تبين أنها تأتي في الأحوال الآتية:

الحال الأولى: أن يكون قارئ الترجمة مرموزاً له بحرف، وقارئ الترجمة السابقة مذكوراً باسمه الصَّريح، والشَّاطِئِيُّ رحمته لا يجمع في ترجمة واحدة بين اسم صريح ورمزٍ حرثيٍّ، فيظهر بهذا انفصال التَّرجَمَتَيْنِ عن بعضهما، قال أبو شامة رحمته: "ومن عادته ألا يأتي في

ترجمة واحدة برمز مع اسم صريح، استمر له هذا، ولم يُنبه عليه^(١). ومثاله:

[٦٦٩] مَكَانَاتِ مَدِّ التَّوْنِ فِي الْكُلِّ شَعْبَةً بِزَعْمِهِمُ الْحَرْفَانِ بِالضَّمِّ رُتَّلَا

قال المؤلف رحمته: "ولم يأت الناظم رحمته بالواو الفاصلة في ((مكانات))؛ لعدم اتصاله

بما قبله؛ لأنَّ الرمز المتوسط^(٢) لا يتقدم على المختلف فيه، مع أنَّ قارئه مصرَّح به".

الحال الثانية: أن يرمز للقارئ بضمير يعود إلى ما سبق، فيُنزَّل هذا الضمير منزلة الاسم

الصريح، وحينئذ لا يجتمع مع الرمز الحرفي.

مثاله:

[٧٠١] وَأَصَارُهُمْ بِالْجَمْعِ وَالْمَدِّ كُتَّلَا

[٧٠٢] خَطِيئَاتِكُمْ وَحَدُّهُ عَنْهُ وَرَفَعُهُ كَمَا أَلْفُوا وَالْغَيْرُ بِالْكَسْرِ عَدَلَا

قال المؤلف رحمته: "ولم يأت الناظم رحمته بالواو الفاصلة في قوله: ((خطيئاتكم))؛

لعدم اتصاله بالرمز الصغير -أي: بالكاف-؛ لأنَّ الرمز الصغير لم يتقدم على المختلف

فيه، ولأنَّ الضمير في لفظ ((عنه)) كناية عن الصريح، مع أنَّ الرمز والصريح لا

يجتمعان في كلمة واحدة".

الحال الثالثة: أن يكون قارئ الترجمة مرموزاً له بحرف، والحرف إذا انفرد عن رمز

كلمي فإنه لا يتقدم على المختلف فيه، قال الشاطبي رحمته:

[٤٦] وَمَنْ بَعْدَ ذِكْرِي الْحَرْفَ أَسْمِي رِجَالَهُ مَتَى تَنْقِضِي آتِيكَ بِالْوَاوِ فَيَصَلَا

قال أبو شامة رحمته: "والمراد بالحرف: ما وقع الاختلاف فيه بين القراء من الكلمات ...

والمراد برجاله: قراؤه، أي: أذكرهم برموزهم التي أشرت إليها، لا بصريح أسمائهم، فإنَّ

ذلك يتقدم على الحرف ويتأخر"^(٣).

مثاله:

(١) إبراز المعاني ١/١٩٢.

(٢) بل الرمز الصغير، أي: الحرف الدال على فرد واحد، وهو -هنا-: الراء، من قوله: ((رُتَّلَا)).

(٣) إبراز المعاني ١/١٦٧.

[٦٧٦] نَمَا وَسُكُونُ الْمَعْرِ حِصْنٌ وَأَنْشُوا يَكُونُ كَمَا فِي دِينِهِمْ مَيْتَةٌ كَلَا

قال المؤلف رحمته: "ولم يأت الناظم رحمته بالواو الفاصلة في قوله: ((ميتة))؛ لعدم الرّيبة في اتّصاله بما قبله؛ لأنّ الرمز الصغير لا يتقدم على المختلف فيه".

الحال الرَّابِعة : أن يكون القارئ المذكور من جملة المذكورين قبل، فيدلُّ هذا على انفصال التّراجم؛ لأنّه لو لم يدلّ على ذلك لحصل تكرارٌ لا فائدة منه.
مثاله:

[٦١٠] وَنُزِّلَ فَتُحِ الضَّمِّ وَالْكَسْرِ حِصْنُهُ وَأُنزِلَ عَنْهُمْ عَاصِمٌ بَعْدُ نُزْلًا

قال المؤلف رحمته: "ولم يأت الناظم رحمته بالواو الفاصلة العاطفة في قوله: ((عاصم))، بل لا بدّ هنا من الواو العاطفة الفاصلة المقدّرة؛ لأنّه لا ريبة في اتّصاله إلى ما قبله؛ لأنّ عاصماً مذكور في مدلول ((حصن))، والضّمير في ((عنهم)) راجع إلى مدلوله".

الحال الخامسة: أن يزول الإشكال بمراعاة ترتيب الكلمات المذكورة في النّظم على ما ورد في القرآن الكريم.
مثاله:

[٧٦٣] وَيَعْقُوبُ نَصْبُ الرَّفْعِ عَنْ فَاضِلٍ كَلَا

[٧٦٤] هُنَا قَالَ سَلَمٌ كَسْرُهُ وَسُكُونُهُ وَقَصْرٌ وَفَوْقَ الطُّورِ شَاعَ تَنْزُلًا

قال المؤلف رحمته: "ولم يأت الناظم رحمته بالواو الفاصلة في قوله: ((هنا))؛ لعدم الرّيبة في اتّصاله بما قبله...؛ لأنّه لو كان لفظ ((هنا)) محلاً للسّابق لا للأحق لاقتضى أن تكون مسألة ((يعقوب)) مقدّمةً على مسألة ((سلم))".

الحال السادسة: أن يبدأ الشّاطبي رحمته بالكلمة القرآنيّة فيزول الإشكال حينئذٍ؛ لأنّها لا تكون ترجمةً ولا رمزاً.
مثاله:

[٦١١] وَيَا سَوْفَ نُؤْتِيهِمْ عَزِيزٌ وَحَمَزَةٌ سَيُؤْتِيهِمْ فِي الدَّرَكِ كُوفٍ تَحْمَلًا

قال المؤلف رحمته: "ولم يأت الناظم رحمته بالواو الفاصلة في قوله: ((الدرك))، وهو المختلف فيه في قوله تعالى: ﴿فِي الدَّرَكِ الْأَسْفَلِ﴾ [النساء: ١٤٥]؛ لأنَّ ﴿فِي﴾ في قوله تعالى: ﴿فِي الدَّرَكِ الْأَسْفَلِ﴾ من التلاوة، ومن المعلوم أنَّ الحرف الأول من الكلمة من القرآن العظيم لم يكن رمزاً".

الحال السابعة: أن يبدأ الشاطبي رحمته بمتعلق الكلمة القرآنية فيزول الإشكال؛ لأنه إن كانت الكلمة القرآنية لا تكون رمزاً ولا ترجمةً فكذلك متعلقها؛ لأنها بمنزلة التابع، ومثاله:

[٥٩٨] مَعَ الْحَجِّ ضَمُّوا مَدْخِلاً خُصَّهُ وَسَلَّ فَسَلَّ حَرَكُوا بِالنَّقْلِ رَاشِدُهُ

قال المؤلف رحمته: "ولم يأت الناظم رحمته بالواو الفاصلة في قوله: ((مع الحج))؛ لعدم الرئية في اتصاله بما قبله؛ لأنَّ ((مع الحج)) من متعلق الحرف المختلف فيه، ومن المعلوم أنَّ الحرف الأول من الكلمة المتعلقة بالمختلف فيه لا يكون رمزاً، كما لم يكن الحرف الأول من المختلف فيه رمزاً".

الحال الثامنة: أن يلزم من عدم فصل الترتيبين أن تبقى إحداهما بلا حرفٍ مختلفٍ فيه.

مثاله:

[٧٦١] وَيَوْمَئِذٍ مَعَ سَالٍ فَافْتَحَ أَتَى رِضَى وَفِي التَّمْلِ حِصْنٌ قَبْلَهُ التُّونُ تَمَّلاً

قال المؤلف رحمته: "ولم يأت الناظم رحمته بالواو الفاصلة في قوله: ((قَبْلَهُ)) - وإن كان المختلف فيه غيرُ المختلف فيه للمذكور^(١) - لكنه استثنى من مدلول ((حِصْنٌ)) نافعاً^(٢)؛ لأنه لو اتَّصل قوله: ((قَبْلَهُ)) بما قبله^(٣) لَلزِمَ منه أن يكون الرمز المتوسط^(١) بلا حرف

(١) أي: لم يفصل بالواو الفاصلة بين ترجمتي ﴿يَوْمَئِذٍ﴾ في سورة النمل للمرموز لهم بـ((حِصْنٌ))، وبين ترجمة قوله: ﴿فَرَعَ﴾ للمرموز لهم بـ((تَمَّلاً)).

(٢) أي: في قوله: ((تَمَّلاً)).

(٣) أي: بقوله: ((وَفِي التَّمْلِ حِصْنٌ)).

مختلف فيه".

الحال التاسعة: أن يستطرد الشاطبي رحمته فيذكر سورة - غير السورة التي يذكر قراءتها - من دون ذكر الواو، ولا تلتبس التراجم ببعضها؛ لأن الكلمة السابقة لها ليست موجودة في تلك السورة التي استطرد في ذكرها.

مثاله: ذكر رحمته في سورة الأعراف كلمة ((تذكرون))، ثم قال:

[٦٨٢] مَعَ الزُّخْرِفِ اِعْكِسَ تُخْرَجُونَ بِفَتْحَةٍ وَضَمٍّ وَأُولَى الرُّومِ شَافِيهِ مُثَلًّا

قال المؤلف رحمته: "ولم يأت الناظم رحمته بالواو الفاصلة في قوله: ((مَعَ الزُّخْرِفِ))؛

لعدم الرّيبة في اتّصاله بما قبله؛ لأنّ ((تَذَكَّرُونَ)) لم يقع في الزُّخْرِفِ".

الحال العاشرة: أن تكون الترجمة غير مناسبة للقراءة السابقة، فيزول الإشكال.

مثاله:

[٦١٥] مَعَ الْقَصْرِ شَدُّ يَاءٍ قَاسِيَةً شَفَا وَأَرْجُلِكُمْ بِالنَّصْبِ عَمَّ رَضِيَ عَلَا

قال المؤلف رحمته: "ولم يأت الناظم رحمته بالواو الفيصل في قوله: ((مَعَ الْقَصْرِ))؛

لعدم الرّيبة في اتّصاله إلى ما قبله، لأنّ الأصل في التراجم الاتصال بالمختلف فيه، ومن

المعلوم أنّ قوله: ((مَعَ الْقَصْرِ)) لم يتّصل إلى المسألة الأولى - أي: ((شنتان)) - كما لم

يتّصل إلى المسألة الثانية، أي: ((أن صدوكم))".

• يبذل المؤلف رحمته وسعه في إيراد ما قد يُستشكّل في النّظم مُصدراً ذلك بقوله:

((فإن قلت))، ويجب عليه بقوله: ((قلت))، ممّا يدلُّ على إطالة نظره في البيت، وحرصه

على الإيضاح والتّبيين، ومن أمثلة ذلك:

١- وَنُدْخِلُهُ نُونٌ مَعَ طَلَاقٍ وَفَوْقَ مَعَ نُكْفَرُ يُعَدَّبُ مَعَهُ فِي الْفَتْحِ إِذْ كَلَا

قال المؤلف رحمته: "فإن قلت: ما السُّرُّ في كون الناظم رحمته لم يحك لفظ ((يُعَدَّبُ))

(١) وهو قوله: ((حصن)).

على ما هو في التلاوة^(١)؟

قلت: إنه حكى ((يُدخله)) على ما هو في القرآن العظيم؛ لمساعدة النظم لكن لم يساعده في ((يُعذبه)).

٢- نَعَمْ دُونَ الْبَاسِ وَذَكَرَ مُضْجِعًا تَوَقَّاهُ وَاسْتَهْوَاهُ حَمَزَةٌ مُنْسِلًا

قال المؤلف رحمه الله: "فإن قلت: ما الفائدة في نصّه على الإضجاع - المراد منه: الإمالة المحضة - وقد تقدّم أنّ قاعدة حمزة الإمالة الكبرى في ذوات الياء، وهذان الفردان في قراءته منهما؟

قلت: يجوز أن يكون الناظم رحمه الله إنما نصّ على الإضجاع؛ لئلا يُتوهّم أنه خرج عن قاعدته في الإمالة الكبرى في هذين الفردين؛ لأنّ الخروج يُؤنّس بالخروج؛ لأنه لما خرج عن بين القرّاء بهذه القراءة ربّما توهّم الواهم أنّه خرج عن قاعدته في الإمالة".

٣- وَقَبْلَ السُّكُونِ الرَّأِ أَمِلْ فِي صَفَايِدِ بِخُلْفٍ وَقُلْ فِي الْهَمْزِ خُلْفٌ يَقِي صِلَا

وَقِفْ فِيهِ كَالأُولَى وَنَحْوُ رَأَتْ رَأَوْا رَأَيْتُ بَفَتْحِ الْكُلِّ وَقَفَاً وَمَوْصِلًا

قال المؤلف رحمه الله: "فإن قلت: فهلاًّ أميل فتح الهمز أو الراء في هذه الحالة [أي: نحو: ﴿رَأَوْا﴾]؛ تنبيهاً على إمالة الألف المحذوفة؛ لأنه لو وُجدت [لأميلت]، كما أميلت عند الساكن المنفصل.

قلت: الفرق بينهما [أي: بين نحو: ﴿رَأَ الْقَمَرَ﴾ المذكور في البيت الأول، وبين نحو: ﴿رَأَوْا﴾ المذكور في البيت الثاني] رجوع الألف في المسألة الأولى حالة الوقف، دون الألف في المسألة الثانية".

٤- وَخَفَّفَ نُونًا قَبْلَ فِي اللَّهِ مَنْ لَهُ بِخُلْفٍ أَتَى وَالْحَذْفُ لَمْ يَكْ أَوْلَا

قال المؤلف رحمه الله في تعيين الكلمة المختلف فيها في قول الشاطبي رحمه الله: ((وَخَفَّفَ نُونًا قَبْلَ فِي اللَّهِ)) وهو قوله تعالى: ﴿أَنْتُمْ جُوتِي﴾ [الأنعام: ٨٠]: "فإن قلت: النون واقعة قبل ياء الإضافة، فهلاًّ قيّد بوقوعها قبل ياء الإضافة؟

(١) أي: باتّصال الضمير ﴿يُعَذِّبُهُ﴾ [سورة الفتح: ١٧].

قلت: لو قيّد بذلك التّبَسَ غيرها؛ لأن النون الواقعة قبل ياء الإضافة أعمُّ من هذه، نحو:

﴿إِنِّي بَرِيءٌ﴾ [الأنعام: ٧٨]، ﴿إِنِّي وَجَّهْتُ﴾ [الأنعام: ٧٩] فلذلك لم يُقيدها الناظم رحمته.

٥- وَضَمَّانٍ مَعَ يَاسِينَ فِي ثَمَرٍ شَفَا وَدَارَسَتْ حَقُّ مَدُّهُ وَلَقَدْ حَلَا

قال المؤلف رحمته في كلامه عن موضع كلمة ﴿ثَمَرٍ شَفَا﴾: "فإن قلت: لم لم يضمَّ النَّاطِمِ

رحمته ما في الكهف إلى ما في الأنعام، مع أن ما في سورة الكهف أقرب من سورة يس؟

قلت: إن في حرف الكهف ثلاث قراءات تجيء في محلها إن شاء الله تعالى، ولذا لم

يضمَّ حَرَفَ الكهف إليها. والله تعالى أعلم."

٦- وَتَذَكَّرُونَ الْعَيْبَ زِدْ قَبْلَ تَائِهِ كَرِيماً وَخَفُ الدَّالِ كَمْ شَرَفاً عَلَا

قال المؤلف رحمته: "فإن قلت: فقد تقدّم أن قاعدة الأخوين وحفص في تخفيف الدال

في قوله: ((وَتَذَكَّرُونَ الْكُلَّ خَفَّ عَلَى شَدًّا)) في الأنعام لأنهم لو لم يُذكروا في ترجمة

((تَذَكَّرُونَ)) هنا فهم على تخفيف الدال على قاعدتهم، فما الفائدة في ذكرهم مع ابن عامر

في الترجمة الثانية؟

قلت: لأنه لو اقتصر الترجمة على ذكر ابن عامر رُبَّما توهم الواهم أن الأخوين وحفصاً

خرجوا عن قاعدتهم في هذا الحرف فلأجل ذلك أعاد ذكرهم معه."

٧- وَتَانِي يَكُنْ غُضْنٌ وَتَالِثُهُآ تَوَى وَضَعْفًا بِفَتْحِ الضَّمِّ فَاشِيهِ نُفَلَا

وفي الروم صِفْ عَنْ خُلْفِ فَضْلِ وَأَنْتَ أَنْ يَكُونَ مَعَ الْأَسْرَى الْأَسْرَى حُلَا حَلَا

قال المؤلف رحمته: "فإن قلت: ما الدليل على أخذ المختلف فيه جميعاً في سورة الروم؟

قلت: لأنَّ الناظم رحمته لم يَنْصَحْ على حَرْفٍ مُعَيَّنٍ، وليس أخذ بعضها دُونَ بعضٍ

بأولى، فتعيّن جميع ما في سورة الروم.

فإن قُلتَ: لا نُسَلِّمُ ذلك، بل أخذ المنصوب أولى من أخذ المجرور؛ فإنَّ نظير حرف

الأنفال حرف منصوب، والمنصوب وقع مرّة فيها.

قلت: الأصل في الكلام عدم التخصيص، فلا بد من شيء يُخرج بعض الإطلاق في

قوله: ((وفي الروم))، مع أن الرّد: أنه على العموم في جميع ما وقع في الروم من النَّاطِمِ

جَلَّلَهُ؛ لَأَنَّهُ عَطَفَ قَوْلَهُ: ((وَفِي الرُّومِ)) على ما وقع في سورة الأنفال، أي: عَطَفَ ترجمة ما في سورة الرُّوم على ترجمة ما في سورة الأنفال، لا عَطَفَ الحرفِ في الرُّوم على الحرفِ المختلف فيه بعينه في سورة الأنفال، ولذا لم يَذْكُرْ شيئاً من الترجمة في الروم، وهذا العطف يقتضي عمومَ ما فيه".

• يذكر المؤلف جَلَّلَهُ أصول القُرَاءِ المتعلقة بالكلمة الفرشيَّة التي يُبَيِّنُهَا، وقد يذكرها بالتفصيل، أو يقول: وهم على أصولهم في كذا، ومثال ذلك: قال المؤلف جَلَّلَهُ بعد ذكر خلاف القُرَاءِ في كلمة ﴿وَلَا يَحْسَبَنَّ﴾ [الأنفال: ٥٩] في قول الشَّاطِبِيِّ:

[٧٢٠] وَبِالْفَيْبِ فِيهَا تَحْسَبَنَّ كَمَا فَشَا عَمِيمًا وَقُلْ فِي النُّورِ فَاشِيهِ كَحَلَا

قال: "والقُرَاءِ في كسر السين وفتحها على أصولهم، فالناظم جَلَّلَهُ وضع قاعدة في فتح السين وكسرها، فقال: ((وَيَحْسَبُ كَسْرُ السَّيْنِ مُسْتَقْبَلًا سَمًا رِضَاهُ)) في سورة البقرة".

• منهجه في التَّوْجِيهِ:

- يبدأ توجيه القراءة بقوله: "أمَّا توجيه ... " ثُمَّ يذكر ترجمة القراءة دون ذكر الكلمة المختلف فيها، ودون عزوها لقارئها؛ اكتفاءً بما سبق، وقد يكون الفاصل بين ترجمة القراءة وتوجيهها طويلاً في كثيرٍ من الأحيان، لذا يحتاج القارئ إلى استحضار القراءات التي شرحها المؤلف بالترتيب، ومن أمثلة ذلك:

١- قال في توجيه القراءات الواردة في قوله تعالى: ﴿وَلِيَحْكُمَ أَهْلَ الْأَنْبِيَاءِ﴾ [المائدة: ٤٧]: "أمَّا وجه النَّصْبِ: جَعَلَ اللَّامَ (لَامَ كَيْ)، فَيُنْصَبُ الْفِعْلُ بَعْدَهَا بِإِضْمَارِ (أَنْ). وأمَّا وجه الجزم: جَعَلَهَا لَامَ الْأَمْرِ، وَلِذَا أُسْكِنَتْ مَعَ الْوَاوِ، كَمَا يَأْتِي فِي ﴿وَلِيُؤْفُوا﴾ [الحج: ٢٩] مُجَزَّمٌ بِهَا مُحْكِيٌّ، أَي: وَقَلْنَا لَهُ: لِيَحْكَمْ، بِمَعْنَى: مُرَّهْمٌ بِأَنْ يَحْكُمُوا بِهِ، عَلَى حَدِّ: ﴿وَمَا آتَاكُمْ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ﴾ [الحشر: ٧]".

٢- قال في توجيه القراءات الواردة في قوله تعالى: ﴿وَأَنَّ اللَّهَ مُوهِنُ كَيْدِ﴾ [الأنفال:

[١٨]: "أما وجه التخفيف: جعله اسم فاعل من (أوهن) المُعدّي: بالهمزة، وأشار الناظم رحمته إلى انتشار تعديته بالهمزة بقوله: ((ذَاع)).

وأما وجه تشديده: جعله اسم فاعل من (وهن) المُعدّي: بالتضعيف.

وأما وجه التنوين: أنه الأصل في اسم الفاعل، ووجه نصب ﴿كَيْدٌ﴾: أنه منصوب به، نيابةً عن أصله.

وأما وجه الإضافة: تخفيفُ اللفظ بحذف التنوينِ الراجعِ على ثقل الكسرة، على حد:

﴿بَلَعَ الْكَبَّةُ﴾ [المائدة: ٩٥]، واعتمد على جرّه للإضافة، وهي جائزة في اسم الفاعل المعتمد للأكثر المراد به، والله أعلم."

- اعتمد المؤلف رحمته اعتماداً كبيراً على شرح كنز المعاني للجعبري رحمته حيث يُدرِك ذلك بالمقارنة والتأمل، فتارةً ينقله بنصّه، وتارةً يكتفي بنقل أوله، وكثيراً ما يُعرض عن الثقلات عن أئمة اللغة، وعن الشواهد الشعرية، وكذلك يُعرض عن ذكر اختيارات الإمام الجعبري، وفي بعض الأحيان يشرح كلام الجعبري ويبيّنه. فمن أمثلة ما ينقله عنه بنصّه:

١- قال في توجيه قوله تعالى: ﴿وَسَيَصْلُونَ﴾ [النساء: ١٠]: "وأما وجه الفتح:

بناؤه للفاعل من (صلى النار): لازمها، وأسند إلى من آل أمره إليه، على: ﴿سَيَصَلَى نَاراً﴾^(١) [المسد: ٣]."

٢- قال في توجيه قوله تعالى: ﴿وَحَسِبُوا أَلَّا تَكُونَ فِتْنَةً﴾ [المائدة: ٧١]: "و((أن))

الواقعة بعد فعل الشك الناصبة للمضارع، والواقعة بعد العلم المخففة الناصبة للاسم،

والواقعة بعد فعلٍ تحتملها، ومن ثم أُجمع على نصب ﴿تُظَنُّ أَنْ يُفْعَلَ بِهَا﴾ [القيامة: ٢٥]،

وعلى رفع ﴿أَفَلَا يَرَوْنَ أَلَّا يَرْجِعُ﴾ [طه: ٨٩]، واختلف في ﴿وَحَسِبُوا أَلَّا تَكُونَ﴾.

وأما وجه الرفع: أنها المخففة، حملاً ل(حسب) على (تيقن)، واسمها: ضمير شأنٍ

(١) كنز المعاني للجعبري ٣/١٤٠٠.

مقدّر.

وأما وجه الناصبة: أمّا ناصبة المضارع، حملاً له على (ظنّ)، وجهه: الاستفهام، في نحو: ﴿أَيَحْسَبُ الْإِنْسَانُ أَنْ يُتْرَكَ﴾ [القيامة: ٣٦] بعدّته عن اليقين، فتعيّن نصبه^(١).

ومن أمثلة ما يكتفي بنقل أوّله:

١- قال في توجيه قوله تعالى عن الكفار: ﴿فَقَالُوا يَلَيْتَنَا نُرَدُّ وَلَا نُكَذَّبُ بِآيَاتِ رَبِّنَا وَنَكُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ﴾ [الأنعام: ٢٧]: "أما وجه نصبها: أنّه منصوب بـ(أنّ) مصدرية مقدّرة بعد واو جواب التّمنيّ على مذهب الزجاج، وبعض البصريين، خلافاً لأكثرهم. وأما وجه رفعهما: أنّه العطف على: ﴿نُرَدُّ﴾، أي: يا ليتنا نُردُّ ونُوفِّقُ للتصديق، والإيمان^(٢)". فاكتمى بأوّل هذين التّوجيهين، ولم يورد ما بعدهما.

٢- قال في توجيه قوله تعالى: ﴿ثُخْرُجُونَ﴾ [الأعراف: ٢٥]: "أما وجه الفتح: "أنّه بناء الفاعل على حدّ: ﴿إِذَا أَنْتُمْ تُخْرَجُونَ﴾ [الروم: ٢٥]، ولأصالته قال: ((شافيه مثلاً)) أي: حضر حسّنه، وكان في رضی عند العلماء"^(٣).

ومن أمثلة تركه النّقل في بعض المواضع عن أئمّة اللّغة:

١- قال في توجيه قوله تعالى: ﴿مَا لَكُمْ مِنْ إِلَهٍ غَيْرُهُ﴾ [الأعراف: ٥٩]: "وأما وجه رفعه: أنّه صفة، أو بدّل على المحلّ، وهو رفع بالابتداء، وصلة الهاء بالواو". ثم نقل الجعبري عن أبي عبيد، ولم يذكره المؤلّف^(٤).

(١) كنز المعاني للجعبري ١٤٧١/٣.

(٢) كنز المعاني للجعبري ١٤٩٢/٣.

(٣) كنز المعاني للجعبري ١٥٨٧/٣.

(٤) كنز المعاني للجعبري ١٦٠٢/٣.

٢- قال في توجيه قوله تعالى: ﴿بِالْعُدْوَةِ﴾ [الأنفال: ٤٢]: "وأما وجه الكسر والضم: أهما لغتان". ثم نقل الجعبري عن بعض أئمة اللغة، ولم يذكره المؤلف^(١).

٣- قال في توجيه قوله تعالى ﴿لِثُمُودَ﴾ [هود: ٦٨]: "وأما وجه تنوين ﴿ثُمُودَ﴾ وتركه: اسم علم لشخص، أو جنس، وللعرب فيه مذهبان: المنع - أي: لا ينصرف؛ للعلمية والتأنيث باعتبار القبيلة. والصرف؛ لعدم التأنيث باعتبار الحي، أو الأب". ثم نقل الجعبري عن سيبويه، ولم يذكره المؤلف^(٢).

ومن أمثلة تركه نقل الشواهد الشعرية غالباً:

١- قال في توجيه قوله تعالى: ﴿ثُمَّ لَمْ تَكُنْ فِتْنَتُهُمْ﴾ [الأنعام: ٢٣]: "وأما وجه التأنيث والنصب: إسناد ﴿تَكُنْ﴾ إلى ﴿أَنْ قَالُوا﴾، التقدير: مقالتهن، وهي مؤنثة مطابقة للخبر، أو بتقدير: قولهم، وأنت: للمعنى على حد: ﴿فَلَهُ عَشْرُ أَمْثَالِهَا﴾ [الأنعام: ١٦٠]". ثم نقل الجعبري شاهداً عن لبيد لم ينقله المؤلف^(٣).

٢- قال في توجيه قوله تعالى: ﴿أَنْ صَدُّوكُمْ عَنِ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ﴾ [المائدة: ٢]: "وأما وجه كسر ﴿إِنْ﴾: جعلها شرطية". ثم نقل الجعبري شاهداً عن الفرزدق لم ينقله المؤلف^(٤).

٣- قال في توجيه قوله تعالى: ﴿وَقَالَتِ الْيَهُودُ عُزَيْرٌ ابْنُ اللَّهِ﴾ [التوبة: ٣٠]: "وأما وجه عدم التنوين على العربية: أن (عزيراً) مبتدأ، و﴿أَبْنُ﴾ صفة، والخبر محذوف، أي: قالت اليهود عزير ابن الله إلهنا أو نبينا، فحذف تنوينه؛ لأنه علم وُصف بابن مضاف إلى

(١) كنز المعاني للجعبري ٤/١٦٥٤.

(٢) كنز المعاني للجعبري ٤/١٧٤٦.

(٣) كنز المعاني للجعبري ٣/١٤٩٠.

(٤) كنز المعاني للجعبري ٣/١٤٥١.

عَلِمَ مَخْفَفٍ بِحَذْفِهِ غَالِبًا؛ لكثرة الاستعمال على قياس الفصيح في مثله، أو (ابن خبَرٌ، حُمِلَ على الصفة بجامع تجديد الفائدة، أو حُذِفَ للساكنين؛ حملاً للنون على حرف المدِّ بجامع الصوت^(١)، وما قاله رُوِيَ عن (أبي عمر)^(٢) في ((أحدُ الله))^(٣). ثم نقل الجعبري شاهداً شاهداً عن ابن قيس الرُّقِيَّات، ولم ينقله المؤلِّف، ثم أكمل النقل عن الجعبري فقال: "وَأَلْفٌ ﴿أَبْنُ﴾ مرسومة على التقديرين"^(٤).

ونقل شاهداً في توجيه قوله تعالى: ﴿وَيَجِيئُ مَنْ حَمَلٌ عَنْ بَيِّنَةٍ﴾ [الأنفال: ٤٢] فقال: "وأما وجه الإدغام: تخفيف ثقل المثل حملاً [على] الصحيح؛ بجامع لزوم الحركة، وعليه جاء قوله:

عَيُّوا بِأَمْرِهِمْ كَمَا عَيَّتْ بِبَيِّنَتِهَا الْحَمَامَةُ^(٥)

وأما إعراضه عن اختيارات الجعبريِّ رحمته فلا يكاد يخلو منه بيتٌ، وقد ذكر اختياره في موضعٍ دون أن يعزوه إليه، فقال بعد توجيه القراءتين في قوله تعالى: ﴿وَلَلدَّارُ الْآخِرَةُ﴾

- (١) حاشية: ((وإنما قال ((حملاً للنون)) أي: التنوين على حرف المدِّ بجامع الصوت أي: تشبيهاً تشبيهاً بحروف المد في ابتداء الصوت، يعني: إذا اجتمع الساكنان الأول: الحرف الصحيح. والثاني: أحد حروف المدِّ وحذف الحرف من المدِّ، وكذلك التنوين بمشابهته بحرف المدِّ، والله تعالى أعلم)).
- (٢) في كنز المعاني للجعبريِّ ١٦٧٤/٤- والنقل منه-: ((أبي عمرو))، فيحتمل أن المصنِّف أراد عمر عمر بن الخطاب رضي الله عنه، وزاد ((أبي)) سهواً، ويحتمل أن يريد ((أبي عمرو)) متابعاً لما في المطبوع من كنز المعاني للجعبريِّ وسقطت منه الواو، والقراءة رُوِيَتْ عنهما، كما في الهامش التَّالِي.
- (٣) وهي قراءة شاذَّة، عزاها ابن خالويه لنصر بن عاصم، وأبي عمرو، وعزاها لعمر رضي الله عنه بصيغة التَّمْرِيز، فقال: ((ورُوِيَتْ عن عمر رضي الله عنه)). انظر: مختصر ابن خالويه ١٨٢.
- (٤) كنز المعاني للجعبريِّ ١٦٧٣/٤.
- (٥) في المخطوط: ((عَيُّوا بِيَاءِهِمْ كَمَا عَيَّتْ بِأَمْرِهَا الْحَامَةُ))، والبيت لعبيد بن الأبرص. انظر: ديوانه ديوانه ١٢٦، والكتاب ٣٩٦/٤، وكنز المعاني للجعبريِّ ١٦٥٦/٤.

[الأنعام: ٣٢]: "أما الإثبات والرفع فهو المختار؛ لأنَّ تعريف اللام أقوى من الإضافة، وللسلامة من الحذف والتأويل"^(١).

ومن أمثلة شرحه كلام لجعبري وتوضيحه ما يلي - وقد وضعت خطأً تحت شرح المؤلف؛ لتمييزه-:

١- قال في توجيه إمالة ﴿رَعَا﴾ [الأنعام: ٧٦]: "أما وجه إمالة الألف: أنَّها يائية من ذوات الياء، ولزمت إمالة الهمزة، ثم أُمِيلَتْ فتحة الراء مجانسةً لها، فهي إمالة فتحة لإمالةٍ أخرى، لا سيَّما الراء وقوة الهمزة، كالألف نحو: ﴿تَرَعَا﴾ [الشعراء: ٦١]، ومن ثمَّ لم يجز في ﴿نَزَى﴾ [البقرة: ٥٥]، و﴿رَمَى﴾ [الأنفال: ١٧]، وإنَّما أُمِيلُ ﴿رَعَا﴾ [الأنعام: ٧٦]، لا في ﴿رَمَى﴾، ولا ﴿نَزَى﴾ مع أنَّهما بالراء كما كان في ﴿رَعَا﴾؛ لأنَّ الراءَ حَرَفٌ مَكْرَرٌ، والهمزة حَرَفٌ شَدِيدَةٌ مَجْهُورَةٌ، ومَخْرَجَةٌ مِنَ الْعَمِيقِ، وهذه الحالة تقتضي الثقل؛ فاندفعت بإمالة الراء والهمزة، ولمَّا تعددت الإمالة وانضمَّ الجامعُ قال: ((مُزَنٌ))، أي: غزارة علم جماعة"^(٢).

٢- قال في توجيه قوله تعالى: ﴿وَأَلْسَعُ﴾ [الأنعام: ٨٦]: "وأما وجه التخفيف: أنَّه (يَسَع) معرَّب (يُوسَع)، أصله: (يُوسِع)، حذفت واؤه؛ لوقوعها بين ياءٍ مفتوحةٍ، وكسرةٍ مقدَّرةٍ، ك(يَدْعُ)، فتح للعين، ثم زيدت فيه أداة التعريف على الإجراء - أي: إجراء المُعَرَّبِ جُجْرَى العَرَبِي -، ودخولها في المنقولات، ودخلت على المنقول من الصفة والمضارع، والله تعالى أعلم بحقيقة الحال"^(٣).

٣- قال في توجيه قوله تعالى: ﴿وَحَرْقُوا﴾ [الأنعام: ١٠٠]: "وأما وجه التشديد: أنَّه

(١) كنز المعاني للجعبري ٣/١٤٩٤.

(٢) كنز المعاني للجعبري ٣/١٥١٨.

(٣) كنز المعاني للجعبري ٣/١٥٢٥.

التكثير باعتبار الأفراد، فلهذا قال الناظم رحمته: انكشف التشديد^(١).

٤- قال في توجيه قوله تعالى: ﴿دِينًا قِيمًا﴾ [الأنعام: ١٦١]: "وأما وجه التشديد: أنه صفة على وزن (فَعِيل)، أُعِلَّ ك(سَيِّد)، أصله: (سويد)^(٢)، كما أن أصل ﴿قِيمًا﴾: (قَيَوْمٌ)، فاجتمعت الواو والياء، وسُبِقَتْ إحداهما بالسكون، ففُلبِت الواو ياءً، وأُدْغِمَت الأولى في الثانية، أي: دينا مستقيماً"^(٣).

٥- قال في توجيه قوله تعالى: ﴿أَسْتَهْوَتْهُ﴾ [الأنعام: ٧١]: "وأما وجه التأنيث: أنه اعتبار الجماعة، أي: لفظ (الجماعة) مؤنثة، كما أن لفظ (الجمع) مذكّر"^(٤).

- نقل المؤلف رحمته عن أبي شامة رحمته في مواضع قليلة صرّح باسمه في بعضها، ومن أمثلته:

١- وقال أبو شامة رحمته: "أما النَّصْب فوجهه: العطف على ﴿وَجُوهَكُمْ وَأَيْدِيكُمْ﴾ [المائدة: ٦]؛ لأنَّ الجميع ثابت غسله من جهة السُّنَّة، وإمَّا فصل بين المعطوف عليه والمعطوف بقوله تعالى: ﴿وَأَمْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ﴾ [المائدة: ٦]؛ للتنبية على الترتيب المشروع، سواء قيل: بوجوبه، أو استحبابه. وأمَّا الجر فوجهه هو العطف على ﴿رُءُوسِكُمْ﴾ للمُجَاوَرَة، والمراد به: المسح على الخفين وعلى ذلك حمل الشافعي رحمته فقال: أرادَ بالنصب قوماً، وبالجر آخرين.

(١) كنز المعاني للجعبري ١٥٣٢/٣.

(٢) ذهب الكوفيون إلى أنها في الأصل (سويد)، على وزن (فَعِيل)، وذهب البصريون إلى أن وزنه (فَعِيل) بكسر العين، وذهب قوم إلى أنَّ وزنه في الأصل على (فَعِيل) بفتح العين. انظر: الإنصاف في مسائل الخلاف ٦٥٦/٢.

(٣) كنز المعاني للجعبري ١٥٧٧/٣.

(٤) كنز المعاني للجعبري ١٥٠٩/٣.

فإن قلت: التَّحْدِيدُ يمنع ذلك، وأن قوله: ﴿إِلَى الْكَعْبَيْنِ﴾ كقوله: ﴿إِلَى الْمَرَافِقِ﴾. قلتُ: التحديد لا دَلَالَةَ فِيهِ عَلَى غَسَلٍ وَلَا مَسْحٍ، وَإِنَّمَا يُذَكَّرُ عِنْدَ الْحَاجَةِ إِلَيْهِ، فَلَمَّا كَانَتِ الْيَدُ وَالرِّجْلُ لَوْ لَمْ يَذَكَرِ التَّحْدِيدُ فِيهِمَا لَوْجِبَ اسْتِعَابُهُمَا غَسْلًا وَمَسْحًا إِلَى الْإِبْطِ وَالْفَخْذِ، اعْتَنَى بِالتَّحْدِيدِ فِيهِمَا^(١)، وَلَمَّا لَمْ يَحْتَجْ إِلَى التَّحْدِيدِ لَمْ يُذَكَّرْ لَا مَعَ الْغَسْلِ وَالْمَسْحِ، كَمَا لَمْ يَذَكَرْ فِي الْوَجْهِ وَالرَّأْسِ. [١٠٨/أ]

فإن قلت: إِنَّ اسْتِعَابَ الْمَحْدُودِ عَلَى الْمَسْحِ الْخَفِيفِ غَيْرُ وَاجِبٍ عَلَى الْإِجْمَاعِ. قلتُ: فَائِدَةُ التَّحْدِيدِ عَلَى أَنَّ الْاِقْتِصَارَ عَلَى مَسْحٍ مَا جَاوَزَ غَيْرُ مُجْزئٍ - مِنَ الْإِجَازَةِ - فَلَيْسَ الْمَطْلُوبُ إِلَّا الْمَسْحُ فِيمَا دُونَ الْكَعْبَيْنِ إِلَى أَطْرَافِ الْأَصَابِعِ، فَهَذَا أَرْحَحُ مَا وَجَدْتُهُ مِنَ الْأَقْوَالِ فِي تَفْسِيرِ آيَةِ الشَّرِيفَةِ^(٢). انتهى

٢- قال المؤلف رحمته في كلامه عن قراءة ﴿إِلَّا أَمْرًا نَكَ﴾ [هود: ٨١]: قال أبو شامة رحمته: "والذي يظهر لي أَنَّ الاستثناء على القراءتين منقطع، لم يُقْصَدَ بِهِ إِخْرَاجُهَا مِنَ الْمَأْمُورِينَ بِالْإِسْرَاءِ، وَلَا مِنَ الْمُنْهَيَّينَ عَنِ الِاتِّفَاتِ، وَلَكِنْ اسْتَوْفَى الْإِخْبَارَ عَنْهَا بِمَعْنَى: (لَكِنْ أَمْرَاتُكَ تَجْرِي لَهَا كَيْتٌ وَكَيْتٌ)، وَالِدَّلِيلُ عَلَى صِحَّةِ هَذَا الْمَعْنَى: أَنَّ مِثْلَ هَذِهِ الْآيَاتِ جَاءَتْ فِي سُورَةِ الْحَجْرِ وَلَيْسَ فِيهَا اسْتِثْنَاءٌ، فَقَالَ سَبْحَانَهُ وَتَعَالَى: ﴿فَأَسْرِبْ بِأَهْلِكَ بِقِطْعٍ مِّنَ اللَّيْلِ وَاتَّبِعْ أَدْبَارَهُمْ وَلَا يَلْتَفِتْ مِنْكُمْ أَحَدٌ وَامْضُوا حَيْثُ تُؤْمَرُونَ﴾ [الحجر: ٦٥] فلم يقع الصلة إلا بذكر مَنْ أُنْجَاهُمُ اللَّهُ تَعَالَى، [١٨٤/أ] فجاء شرح حال امرأته في سورة هود عليها السلام تَبَعًا، لَا مَقْصُودًا بِالْإِخْرَاجِ بِمَا تَقَدَّمَ ... وَإِذَا اتَّضَحَ هَذَا الْمَعْنَى لَكَ عَلِمْتَ أَنَّ الْقِرَاءَتَيْنِ وَارِدَتَانِ عَلَى مَا يَقْتَضِيهِ الْعَرَبِيَّةُ فِي الْاسْتِثْنَاءِ الْمُنْقَطِعِ، فِيهِ لَغْتَانِ: النَّصْبُ وَالرَّفْعُ، فَالنَّصْبُ لُغَةٌ أَهْلُ الْحِجَازِ، وَعَلَيْهَا الْأَكْثَرُ، وَالرَّفْعُ لُغَةٌ بَنِي تَمِيمٍ، وَعَلَيْهَا الْحَرَمِيَّانِ^(٣). انتهى.

ومثال ما نقل عنه من غير تصريح:

(١) حاشية: ((أي في اليد أي: المرافق وفي الرجل أي الكعبين، والله تعالى أعلم)).

(٢) إبراز المعاني ٨٩/٣ .

(٣) إبراز المعاني ٢٤٣/٣ .

١- قال في قول الشَّاطِبيِّ رحمته:

[٧١٨] وَبَعْدُ وَإِنَّ الْفَتْحُ عَمَّ غَالًا وَفِيهِمَا الْعُدُوةُ أَكْسِرَ حَقًّا الضَّمَّ وَأَعْدِلًا

"فإن قلت: كيف أُبدِلَ مُفْرَدٌ من ضمير تثنية، وأنت لا تقول: [رأيتهما زيدا، بل يجب أن تقول] ^(١): زيدا وعمراً، أو الزَّيدين.

قلت: لَمَّا كَانَ الْمُضْمَرُ فِي هَذَا النَّظْمِ لَفْظًا مُتَّحِدًا، لَمْ يُجْتَجِ إِلَى تَثْنِيَةِ لَفْظِ الْمُبَيَّنِّ، بَلْ لَفْظًا لِمُفْرَدِ كَافٍ فِي الْبَيَانِ، كَالْتَمِيْزِ فِي عَشْرُونَ رَجُلًا، لَمَّا كَانَ الْغَرَضُ بَيَانِ حَقِيْقَةِ الْمَعْدُودِ الْمُتَّحِدِ الْجِنْسِ كَفَى فِي بَيَانِهِ لَفْظُ مُفْرَدٍ" ^(٢).

٢- قال رحمته: "مَنْ نَوَّنَ ﴿عُزَيْرٌ﴾ فَهُوَ عِنْدَهُ مُنْصَرَفٌ، وَكَسَرَ التَّنْوِينَ لِالْتِقَاءِ السَّاكِنِينَ، وَهُوَ مُبْتَدَأٌ، خَبَرَهُ ﴿أَبْنُ﴾. وَمَنْ لَمْ يُنَوَّنْ فَهُوَ عِنْدَهُ أَعْجَمِيٌّ فَلَا يَنْصَرَفُ، وَهَذَا اخْتِيَارُ الزَّمْخَشَرِيِّ ^(٣). وَقِيلَ: بَلْ عَرَبِيٌّ، أَمَّا ﴿أَبْنُ﴾ صِفَةٌ لَهُ، فَحُذِفَ التَّنْوِينُ؛ لِوُقُوعِ ﴿أَبْنُ﴾ بَيْنَ الْعُلَمَاءِ، وَالْخَبَرِ مَحْذُوفٍ، أَيْ: مَعْبُودِنَا، وَقِيلَ: حُذِفَ التَّنْوِينُ؛ لِالْتِقَاءِ السَّاكِنِينَ، كَمَا قَرَأَ بَعْضُهُمْ: (أَحَدُ اللَّهِ الصَّمَدِ) ^(٤)، بِحُذْفِ التَّنْوِينِ مِنْ ((أَحَد)).

قال الفراء: سمعتُ كثيراً من الفصحاء يقرؤونها ^(٥).

ذَكَرَ هَذَيْنِ الْوَجْهَيْنِ أَبُو عَلِيٍّ، وَقَالَ: لِأَنَّ ((عُزَيْرًا)) يَنْصَرَفُ، أَعْجَمِيًّا كَانَ أَوْ عَرَبِيًّا ^(٦). وَقَوْلُهُ: ((رَضِيَ نَصًّا)) أَيْ: مَرَضِي نَصُّهُ، وَهُوَ نَعْتُ مَصْدَرٍ مَحْذُوفٍ، أَيْ: لِدُنُوهِ

(١) زيادة يحتاج إليها السياق. انظر: إبراز المعاني ١٩٨/٣.

(٢) إبراز المعاني ١٩٨/٣.

(٣) انظر: الكشف ٢٦٣/٢.

(٤) وهي قراءة شاذة، عزاها ابن خالويه لنصر بن عاصم، وأبي عمرو، وعزاها لعمر رحمته بصيغة التمرير، فقال: ((وَرُوِيَتْ عَنْ عَمْرِ بْنِ عَمْرِو بْنِ عَاصِمٍ)). انظر: مختصر ابن خالويه ١٨٢.

(٥) وتيممة كلامه: ((قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ اللَّهُ الصَّمَدُ. فِيحُذَفُونَ النُّونَ مِنْ (أَحَدٍ)). انظر: معاني القرآن له ٤٣٢/١.

(٦) انظر: الحجة للقراء السبعة ١٨١/٤.

تنويناً مرضياً النصّ عليه، وبالكسر وُكِلَ ذلك التنوين" (١).

- نقل المؤلف رحمته عن ابن جبارة رحمته مصرّحاً باسمه في ستة مواضع، منها قوله:
- ١- ويشهد على هذا الخلاف قول ابن جبارة: وأما الياء فيجيء الخلاف؛ لأنّها حرف اللّين (٢). انتهى. وهذا في سياق ذكره وجه المد والتوسط في قراءة ابن كثير رحمته اللّذين (٢).
- ٢- وأما عبارة ابن جبارة رحمته فهي: أخبر أنّ أبا عمرو رحمته قطع رحمته السّحر ههنا، أي: قطع همزته، ومراده بقطع همزة رحمته السّحر إدخال همزة الاستفهام على همزة الوصل، ومراده بالمدّ إبدال همزة الوصل ألفاً، لأنّ أبا عمرو لمّا زاد همزة الاستفهام صار عنده من قاعدة همزة الوصل الواقع بين الهمزة للقطع وبين لام التعريف، وتقدّم أنّ لكلّ القراء في همزة الوصل وجهان: البدل، والتّسهيل (٣). انتهى.

• منهجه في القراءات الثلاث المتممة للعشر والأربع الشاذّة:

أورد المؤلف رحمته قراءات الأئمّة الثلاثة المتممة للعشر والأربعة الزائدة عليها في خاتمة كلامه على شرح الأبيات، وما كان كذلك فحُفّه التّأخير؛ لأنّها بمنزلة الزيادة والتّكميل والتّحسين.

وسأذكر جملةً من منهجه لارتباط بعضها ببعض، ثمّ أتبعها بالأمثلة:

- يبدأ بعزو القراءات السّبع لهؤلاء الأئمّة، قبل ذكر القراءات الثلاث، والشاذّة.
- في بعض الأحيان يذكر الكلمة المختلّف فيها، وفي البعض الآخر يذكرها بترجمتها معتمداً في ذلك على استحضار القارئ لترتيب الشّاطبيّ رحمته.

(١) إبراز المعاني ٢٠٧/٣.

(٢) بمعناه في المفيد. انظره: ١٢٣/ب.

(٣) بمعناه في المفيد. انظره: ١٤٦/ب.

- يبدأ ذلك بقوله: ((وافق أبو جعفر (...)).

أمثلة على ذكر الكلمة المختلف فيها:

١- "وافق أبو جعفر حمزة في ﴿وَأَجَلٌ﴾، كما وافقه خلف لنفسه، والأعمش، والحسن البصري، ووافق يعقوب أبا عمرو في فتح الهمزة والحاء في هذا الفعل، كما وافقه ابن محيصن، واليزيدي".

٢- "ووافق أبو جعفر نافعاً في تشديد الراء ﴿وَحَرَّفُوا﴾، كما وافق يعقوب أبا عمرو في تخفيفها، وكذلك خلف لنفسه، والأئمة الأربعة، رضي الله عنهم أجمعين".

٣- "ووافق أبو جعفر نافعاً في فتح ﴿أَنْ صَدُّوكُمْ﴾ [المائدة: ٢]، كما وافقه يعقوب، وخلف لنفسه، وكذلك الأئمة الأربعة إلا أن ابن محيصن وافق ابن كثير في كسرهما، كما وافقه اليزيدي".

٤- "وقرأ أبو جعفر والحسن البصري ﴿مِنْ أَجْلِ﴾ [المائدة: ٣٢]: بكسر الهمزة، ونقل حركتها إلى النون. والباقون: بسكون النون، وفتح الهمزة، وترك النقل، وهم على أصولهم".

أمثلة على عدم ذكره الكلمة المختلف فيها:

١- "وافق أبو جعفر نافعاً في فتح الميم، كما وافق يعقوب أبا عمرو في ضمها، وكما وافقه خلف لنفسه، وكذلك الأئمة الأربعة. يريد بذلك قوله تعالى: ﴿مُدَّخَلًا﴾ في سورة النساء: [٣١]، والحج: [٥٩]".

٢- "وافق أبو جعفر نافعاً في كسر القاف، وفتح الباء، في الأنعام، كما وافق يعقوب أبا عمرو في ضمهما، وكذلك خلف لنفسه، والأئمة الأربعة. يريد بذلك قوله تعالى: ﴿قُبُلًا﴾ في سورة الأنعام [١١١]".

٣- "وافق أبو جعفر نافعاً في تاء واحدة من غير تاء قبلها على الخطاب، كما وافقه يعقوب، وخلف لنفسه، وكذلك الأئمة الأربعة. يريد بذلك قوله تعالى: ﴿قَلِيلًا مَّا﴾

تَذَكَّرُونَ ﴿ [الأعراف: ٣]."

٤- "ووافق أبو جعفر نافعا في فتح العين وتخفيف الميم، [١٧٩/ب] كما وافقه يعقوب، وكذلك الأربعة؛ إلا أن الأعمش وافق حمزة في الضم والتشديد، كما وافقه خلف لنفسه. يريد بذلك قوله تعالى: ﴿فَعُمِّتَ عَلَيْكُمْ﴾ في سورة هود الطَّلِيلَةَ [٢٨]."

٥- "وافق أبو جعفر نافعا في ضم الميم، كما وافقه يعقوب، والأعمش برواية الشنبوذي، وكذلك ابن محيصن، واليزيدي. ووافق خلف لنفسه حمزة في فتح الميم، كما وافقه الأعمش برواية المطوعي. يريد قوله تعالى: ﴿بِسْمِ اللَّهِ مَجْرِدَهَا﴾ في سورة هود الطَّلِيلَةَ [٤١]."

- يذكر في بعض الأحيان القراءات الثلاث من طريق النشر إضافة إلى طريق الدرة، ومن أمثلة ذلك:

١- قال في كلمة ﴿سَنَانٌ﴾ في سورة المائدة [٢، ٨]: "وافق أبو جعفر ابن عامر في الإسكان، إلا أن ابن جمار بالخلف، أي: الإسكان والفتح في النون، فروى الهاشمي وغيره: الإسكان، وروى سائر الرواة عنه: فتح النون من طريق النشر الكبير، ومن طريق المفتاح، أما من طريق الدرة فإن أبا جعفر - باتفاق رواته - قرأه: بالإسكان".

٢- "وقد تقدم الخلاف عن أبي جعفر في إخفاء ﴿وَالْمُنْحَنَةَ﴾ [المائدة: ٣] أي: الإظهار والإخفاء من طريق النشر^(١)، أما من طريق الدرة فإنه بالإظهار^(٢)".

٣- قال في كلمة ﴿يَعْكُفُونَ﴾ [الأعراف: ١٣٨]: "واختلِفَ عن إدريس فروى عنه المطوعي وابن مفسم: كسرهما، وروى عنه الشطبي: بضمها، وهذا طريق النشر الكبير، والمفتاح، أما من طريق الدرة فهو وافق شيخه فقط^(٣)".

(١) انظر: النشر ٢/٢٢.

(٢) انظر: شرح الدرة المضية ١/٢٨٣.

(٣) انظر قراءة الأئمة الثلاثة: تحبير التيسير ٣٧٧، والنشر ٢/٢٧١.

- اعتمد المؤلف رحمه الله في القراءات الشاذة على كتاب (إيضاح الرموز ومفتاح الكنوز) للإمام القباقي رحمه الله (ت ٨٤٩هـ)، يتضح ذلك من خلال ثلاثة أمور:

أولها: أنه صرح به في أول كتابه، وعده من مصادره^(١).

ثانيها: أنه ذكره في خمسة مواضع في ثنايا كتابه، لكنه يختصر اسمه فيقول: (المفتاح)، وهذه المواضع هي:

١- قال في قراءة ﴿شَنَّانُ﴾ في سورة المائدة [٢، ٨]: "وافق أبو جعفر ابن عامر في الإسكان، إلا أن ابن جمار بالخلف، أي: الإسكان والفتح في النون، فروى الهاشمي وغيره: الإسكان، وروى سائر الرواة عنه: فتح النون من طريق النشر الكبير، ومن طريق المفتاح، أما من طريق الدرّة فإنّ أبا جعفر باتفاق روايته قرأه: بالإسكان".

٢- قال في كلمة ﴿يَعْكُفُونَ﴾ [الأعراف: ١٣٨]: "واختلف عن إدريس فروى عنه المطوّعي وابن مقسم كسرهما، وروى عنه الشطّي بضمّها، وهذا طريق النشر الكبير، والمفتاح، أما من طريق الدرّة فهو وافق شيخه فقط".

٣- "وقرأ حمزة ﴿لَارِيَبَ﴾ [يونس: ٣٧] بمدّ ﴿لَا﴾ للتبرئة من طرق النشر والمفتاح.

٤، ٥- و﴿أَرْهَطِيْ أَعْرُ﴾ [هود: ٩٢] - من القسم الأوّل - فتحها نافع وابن كثير وأبو عمرو وابن ذكوان، وافقهم أبو جعفر وابن محيصة واليزيدي، كما وافقهم هشام في أحد وجهيه من طريق النشر والمفتاح، والباقون من الأئمة السبعة: أسكنوها، وافقهم يعقوب وخلف لنفسه والأعمش والحسن، كما وافقهم هشام في جهة الآخر من الطريقتين المذكورين".

ثالثها: من خلال المقارنة بينهما تبين الموافقة في كثير من المواضع، ومنها:

١- قال المؤلف رحمه الله: "قرأ ابن محيصة من رواية الأهوازي ((وَلَا تَبَدَّلُوا)) [النساء: ٢]: بتاء واحدة مشددة وصلًا، ومخففة في الحالين، وقرأ من المبهج: بتاءين كالباقين". وهو

وانظر قراءة الأئمة الأربعة: إيضاح الرموز ٤٠٤، وإتحاف فضلاء البشر ٦١/٢.

(١) انظر: المعين ٣/أ.

كذلك في إيضاح الرُّموز، في النسخة التي رمز لها المحقق بـ(ز)^(١).

٢- قال المؤلّف رحمه الله: "قرأ ابن محيصر ((ضُعْفَاءً)) [النساء: ٩]: بضمّ الضَّادِ والعين والقصر والتَّنوين من المبهج والمفردة، وزاد من المبهج وجهاً ثانياً، وهو ضمّ الضَّادِ وفتح العَيْنِ والمدّ والهمز من غير تنوين. والباقون: بكسر الضَّادِ، وفتح العَيْنِ، وألفٍ بعده، وتنوين الفاء". وهو كذلك في إيضاح الرُّموز^(٢).

٣- قال المؤلّف رحمه الله: "قرأ الحسن البصريّ ويعقوب: ﴿حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ﴾ [النساء: ٩٠]: بفتح التاء مع تنوينها، وقف عليها بالهاء الحسن، واختلف عن يعقوب فوقف بالهاء من التذكرة، والإرشاد، والمفردة، وبالتَّاء من المبهج، والمستنير. والباقون: بسكون التَّاء على أنّه: فعل من غير تنوين، وهم على أصولهم في إظهار التَّاء الساكنة عند الصَّاد وفي إدغامها فيها". وهو كذلك في إيضاح الرُّموز^(٣).

٤- قال المؤلّف رحمه الله: "قرأ ابن محيصر ((لَأَوْلَانَا وَأَخْرَانَا)) [المائدة: ١١٤] مؤنث: (أول) و(آخر). والباقون: ﴿لَأَوْلَانَا وَأَخْرَانَا﴾. وقرأ ابن محيصر ((وَأِنَّهُ مِنَّا)): بهمزة مكسورة مقصورة، ونونٍ مفتوحةٍ مشددةٍ مكان الياء، وهاءٍ مضمومةٍ. والباقون: بهمزة مفتوحة، وياء مفتوحة، وبعدها تاءٌ تأنثٍ منونةٍ منصوبةٍ موضع الهاء، والله تعالى أعلم". وهو كذلك في إيضاح الرُّموز^(٤).

٥- قال المؤلّف رحمه الله: "وروى المُطَوِّعِي عن الأعمش ((تثاقلتم)): بتاءٍ مَوْضَعِ همزة الوصل، وتخفيف الشاء، بوزن (تفاعلتهم). والباقون: بهمزة الوصل، وتشديد الشاء". وهو كذلك في إيضاح الرُّموز^(٥).

(١) إيضاح الرُّموز ٣٣٨.

(٢) إيضاح الرُّموز ٣٣٩.

(٣) إيضاح الرُّموز ٣٤٩.

(٤) إيضاح الرُّموز ٣٦٧.

(٥) إيضاح الرُّموز ٤٢٤.

- إذا وردت قراءة شاذة في كلمة قرآنية فيها قراءات متواترة فإنه يذكرها كلها في موضع واحد، ولا يفصل بينها، مثاله:

١- قال في قراءة ﴿يُوصِي﴾ [النساء: ١١، ١٢]: "وافق أبو جعفر نافعاً في كسر الصّاد في الموضوعين، كما وافقه يعقوب وخلف لنفسه، وكذلك الأئمة الأربعة إلا أن ابن محيصن وافق ابن كثير في فتح الصّاد في الموضوعين، إلا أن الحسن البصريّ شدّد الصّاد بعد الواو فيهما".

٢- قال في قراءة ﴿وَعَبَدَ الطَّغُوتَ﴾ [المائدة: ٦٠]: "وافق أبو جعفر نافعاً في فتح الباء، ونصب التاء، كما وافقه يعقوب، وخلف لنفسه، وكذلك الأئمة الأربعة، إلا أن المطوعيّ عن الأعمش وافق حمزة في ضم الباء، إلا أن الحسن البصريّ بسكونها^(١)، إلا أن الشنبوذيّ عن الأعمش بضم العين والباء، وبخفض التاء".

- في كثير من الأحيان يذكر القراءة بأسلوب يصعب معه فهم مراده بسهولة، حيث يذكر القراءة، ثمّ يقول: ((وكذلك الأئمة الأربعة))، فيفهم القارئ موافقة الأربعة لمن سبق، ثمّ يستثني منهم. ومن أمثلة ذلك:

١- قال في قراءة ﴿الَّذِي تَسَاءَلُونَ﴾ [النساء: ١]: "وافق أبو جعفر نافعاً في التّشديد، كما وافقه يعقوب، وكذلك الأئمة الأربعة إلا أن الحسن البصريّ وافق حمزة، كما وافقه خلف لنفسه، والأعمش، رضي الله عنهم أجمعين".

٢- قال في قراءة ﴿فَجَزَاءٌ مِّثْلُ مَا قَتَلَ﴾ [المائدة: ٩٥]: "ووافق أبو جعفر نافعاً في ترك التنوين، وفي خفض اللام، وكذلك الأئمة الأربعة، إلا أن الأعمش وافق حمزة في التنوين ورفع اللام، كما وافقه يعقوب، وخلف لنفسه، والحسن البصريّ، رضي الله عنهم أجمعين".

٣- قال في قراءة ﴿يُؤْمِنُونَ﴾ في سورة الجاثية: [٦]: "ووافق أبو جعفر نافعاً في ما في الجاثية، كما وافقه يعقوب والحسن البصريّ واليزيدي إلا أن زويساً عن يعقوب وافق حمزة في

(١) وبخفض التاء.

خطابه كما وافقه خلف لنفسه وابن محيصن والأعمش، رضي الله عنهم أجمعين".

٤- قال في قراءة ﴿يَصْعَدُ﴾ [الأنعام: ١٢٥]: "وافق أبو جعفر نافعاً في تشديد الصاد، والعين، من غير ألف بينهما، كما وافقه يعقوب، وخلف لنفسه، وكذلك الأئمة الأربعة، إلا أنّ ابن محيصن من طريق مفردة الأهوازي وافق ابن كثير في سكون الصاد المخفف، وكسر العين المخفف، إلا أنّ المطوعيّ بتاء بعد الياء، وتخفيف الصاد، وتشديد العين، في أحد وجهيه، أمّا ابن محيصن من طريق صاحب المبهج كالجماعة، كما أنّ المطوعيّ في وجهه الثاني، رضي الله عنهم أجمعين".

٥- قال في قراءة ﴿وَأَنَّ هَذَا صِرَاطٌ مُسْتَقِيمًا﴾ [الأنعام: ١٥٣]: "ووافق أبو جعفر نافعاً في الفتح مع تشديد النون من ﴿وَأَنَّ﴾، كما وافقه يعقوب، وكذلك الأئمة الأربعة، إلا أنّ الأعمش وافق حمزة في الكسر مع التشديد، كما وافقه خلف لنفسه، إلا أنّ يعقوب وافق ابن عامر في التخفيف، رضي الله عنهم أجمعين".

٦- قال في قراءة ﴿مُخْرَجُونَ﴾ [الأعراف: ٢٥، والروم: ١٩، والزخرف: ١١]، و﴿لَا يُخْرَجُونَ﴾ [الجاثية: ٣٥]: "وافق أبو جعفر نافعاً في ضم التاء وفتح الراء في الأفعال الأربعة، وكذلك يعقوب، والأئمة الأربعة إلا أنّ الأعمش وافق حمزة في الفتح والضم فيهنّ، كما وافقه خلف لنفسه، إلا أنّ الحسن وافقه في الأعراف والزخرف والروم، إلا أنّ يعقوب وافقه في الأعراف".

- قد يشرع في بيان قراءةٍ أخرى بأسلوبٍ يتوهّم معه القارئ أنّه لازال في بيان القراءة السابقة، وهو قليل، ومثاله: قوله: "وافق أبو جعفر ابن كثير في فتح ﴿أَنِّي﴾ [هود: ٦١]: [٢٥]، كما وافقه يعقوب، وخلف لنفسه، وكذلك الأئمة الأربعة^(١)."

(١) قرأ الأعمش بالكسر.

انظر قراءة الأئمة الثلاثة: تحبير التيسير ٤٠٤، والنشر ٢/٢٨٨.

وانظر قراءة الأئمة الأربعة: إيضاح الرموز ٤٤٤، ولطائف الإشارات ٦/٢٤٢٨.

إلا أنَّ الحَسَنَ البَصْرِيَّ وافق أبا عمرو في الهمزة المفتوحة، كما وافقه اليزيديّ".

فمن قوله: "إلا أنَّ الحَسَنَ البَصْرِيَّ" شروعٌ في قراءة ﴿بَادِيٌّ﴾.

- قد يُهمل المؤلف رحمته ذكر قراءة أحد الأئمة الثلاثة أو الأربعة، وهو نادرٌ، ولعلّه وقع سهواً، ومثاله:

١- "وافق أبو جعفر نافعاً في نصب ﴿وَأَلْكَفَارِ﴾ [المائدة: ٥٧]، كما وافقه خلف لنفسه، والأعمش، والحسن البصري، ووافق يعقوب أبا عمرو في جرّها، كما وافقه اليزيديّ"^(١).

٢- قال في قراءة ﴿أَنَّهُ مَنْ عَمِلَ مِنْكُمْ سُوءًا بِجَهْلَةٍ تَرْتَابَ مِنْ بَعْدِهِ وَأَصْلَحَ فَإِنَّهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾ [الأنعام: ٥٤]: "وافق أبو جعفر نافعاً في فتح الأولى، وكسر الثانية، كما وافقه يعقوب إلا أنه بفتح الثانية، كالحسن البصري، وكذا الشنبوذي عن الأعمش، أما الأعمش برواية المطوعي وافق ابن كثير في كسرهما، كابن محيصن، واليزيديّ"^(٢).

- قد يهمل المؤلف رحمته في عزو بعض القراءات الثلاثة أو الأربعة، ومن أمثله:

١- "وافق أبو جعفر نافعاً في ضمّ الباء في ﴿سُبُلْنَا﴾، كما وافقه يعقوب، وخلف لنفسه، وكذلك الأئمة الأربعة إلا أن الأعمش وافق حمزة في إسكانها، كما وافقه خلف لنفسه"^(٣).

(١) انظر قراءة الأئمة الثلاثة: تحبير التيسير ٣٤٨، والنشر ٢/٢٥٥.

وقرأ ابن محيصن بالنصب، وانظر قراءة الأئمة الأربعة: إيضاح الرموز ٣٦٢، وإتحاف فضلاء البشر ٥٣٩/١.

(٢) وقرأ خلف: بكسرهما. انظر قراءة الأئمة الثلاثة: تحبير التيسير ٣٥٥، والنشر ٢/٢٥٨.

وانظر قراءة الأئمة الأربعة: إيضاح الرموز ٣٧٤، وإتحاف فضلاء البشر ١٣/٢.

(٣) لم يوافق أبا عمرو في إسكان باء ﴿سُبُلْنَا﴾ إلا الحسن البصري، واليزيدي. وقوله: ((إلا أن

٢- قال في قراءة ﴿ثُمَّ لَمْ تَكُنْ فِتْنَتَهُمْ﴾ [الأنعام: ٢٣]: "وافق أبو جعفر نافعاً في التأنيث والنصب، كما وافقه يعقوب^(١)، وخلف لنفسه، وكذلك الأئمة الأربعة، إلا أن الحس البصري وافق ابن كثير في الرفع مع التأنيث، كما وافقه ابن محيصن، والمطوعي عن^(٢) الأعمش"^(٣).

• مصطلحات المؤلف رحمته:

تبع المؤلف رحمته الجعبري في ثلاث اصطلاحات، وهي: الرمز (الصغير)، و(الوسط)، و(الكبير)^(٤).

فأما الرمز الصغير: فهو الحرف يدلُّ على واحدٍ - إماماً كان أو راوياً -، مثل: (أ) لنافع، و(ب) لقالون. ومثاله:

وَبَا عَبْدَ اضْمُمْ وَأَخْفِضِ النَّاءَ بَعْدَ فُزْ رِسَالَاتِهِ اجْمَعِ وَأَكْسِرِ التَّاءَ كَمَا اعْتَلَا

قال المؤلف رحمته: "ولم يأتِ الناظم رحمته بالواو الفاصلة في قوله: ((رسالاته))؛ لعدم الرية في اتصاله بما قبله؛ لأنَّ الفاء لا يكون رمزاً لهذه المختلف فيها، أي: ((رسالاته))؛ لأنَّ الرمز الصغير لا يتقدَّم".

وأما الرمز الوسط (المتوسط): فهو الحرف يدلُّ على أكثر من واحد، مثل: (ظ)

الأعمش وافق حمزة في إسكانها، كما وافقه خلف لنفسه)) لعلَّه سبق قلم.

انظر قراءة الأئمة الثلاثة: تحبير التيسير ٣١٧، والنشر ٢/٢١٦.

وانظر قراءة الأئمة الأربعة: إيضاح الرموز ٢٧٥، وإتحاف فضلاء البشر ١/٤٠٥.

(١) بل قرأ يعقوب: ﴿ثُمَّ لَمْ يَكُنْ فِتْنَتَهُمْ﴾ بالتذكير والنصب.

(٢) في المخطوط: ((من))، وهو تصحيف.

(٣) انظر قراءة الأئمة الثلاثة: تحبير التيسير ٣٥٣، والنشر ٢/٢٥٧.

وانظر قراءة الأئمة الأربعة: إيضاح الرموز ٣٧٠-٣٧١، وإتحاف فضلاء البشر ٢/٨. وفيهما: أن

المطوعي: بالتذكير، وابن شنبوذ: بالتأنيث.

(٤) انظر: كنز المعاني للجعبري ١/٢٨١.

لابن كثير والكوفيّين. ومثاله:

وَفُصِّلَ إِذْ تَنَّى يَضِلُّونَ ضُمَّ مَعِ يَضِلُّوا الَّذِي فِي يُونُسٍ ثَابِتًا وَلَاءٌ

قال المؤلف رحمه: "الناظم رحمه لم يأت بالواو الفاصلة في ((يضلون))؛ لعدم الرّيبة في اتّصاله بما قبله؛ لأنّ الرّمز الصغير والمتوسّط لم يتقدّما على المختلف فيه، وهو ((يضلون)) في قوله تعالى: ﴿وَإِنَّ كَثِيرًا لِّيُضِلُّونَ﴾ هنا [١١٩] ، و((ليضلوا)) في قوله تعالى: ﴿رَبَّنَا لِيُضِلُّوا عَن سَبِيلِكَ﴾ في سورة يونس العنكبوت [٨٨]".

وأما الرّمز الكبير: فالكلمة تدلّ على أكثر من راوٍ، مثل: (حق) لابن كثير وأبي

عمرو. ومثاله:

أَرَيْتَ فِي الإِسْتِفْهَامِ لَا عَيْنَ رَاجِعٍ وَعَن نَافِعٍ سَهْلٌ وَكَمْ مُبْدِلٍ جَلَا
إِذَا فُتِحَتْ شَدَّدُ لِشَامٍ وَهَهُنَا فَتَحْنَا وَفِي الأَعْرَافِ وَاقْتَرَبَتْ كَلَا

قال المؤلف رحمه: "الناظم رحمه لم يأت بالواو الفاصلة في قوله: ((إذا))؛ لعدم اتّصاله بما قبله؛ لأنّ (الجيم) ليس برمز للقارئ [الذي] يقرأ هذه المسألة؛ لأنّ الرمز الصغير إذا تجرّد من الرمز الكبير لا يتقدّم على المختلف فيه، مع أنّ قارئها: ابن عامر الشامي".

المبحث الرابع: مصادر المؤلف في كتابه

ذكر المؤلف رحمته في مقدّمة كتابه مصادره التي اعتمد عليها في كتابة هذا الشرح^(١)، ممّا يدلُّ على اطلاعه على كتب من سبقه واستفادته منها. وقد صرّح رحمته بالفائدة التي ساق ذكر المصادر من أجلها فقال: "وإنّما جعلنا لهذا الشرح المُسمّى بـ(المعين) الكتب المذكورة أصلاً له؛ لأنّه إذا أشكل على الطالب شيءٌ من القراءة وغيرها؛ عاود أصله حتى يطمئن قلبه"^(٢). وتنقسم المصادر التي ذكرها المؤلف رحمته في مقدّمة كتابه، وفي الجزء الذي أحقّقه إلى قسمين:

• **القسم الأوّل:** المصادر التي ذكرها المؤلف رحمته في مقدّمة كتابه، وهي على النحو التالي:

- أولاً: شروح الشاطبية:** ذكر المؤلف رحمته الشُّروح التي اعتمد عليها بأسماء مؤلّفيها، ولم يذكرها بأسمائها، وهي على النحو التالي:
- ١- فتح الوصيد في شرح القصيدة، للإمام: أبي الحسن، علي بن محمد بن عبد الصمد، عمّ الدين السّخاوي، المتوفّى سنة (٦٤٣هـ).
 - ٢- الدرّة الفريدة في شرح القصيدة، للإمام: أبي يوسف، المُنتجب بن أبي العزّ بن رشيد، مُنتجب الدين الهَمْداني المقرئ، المتوفى سنة (٦٤٣هـ).
 - ٣- اللآلئ الفريدة في شرح القصيدة، للإمام: أبي عبد الله، محمد بن حسن بن محمد، الفاسي، الحنفي، المقرئ، المتوفى سنة (٦٥٦هـ).
 - ٤- كنز المعاني في شرح حرز الأماني، للإمام: أبي عبد الله، محمد بن أحمد بن محمد، الموصلبي، الحنبلي، المعروف بـ(شُعلة)، المتوفى سنة (٦٥٦هـ).
 - ٥- إبراز المعاني من حرز المعاني، للإمام: أبي القاسم، عبد الرحمن بن إسماعيل بن

(١) انظر: المعين ٣/أ.

(٢) المعين ٣/أ.

- إبراهيم، المقدسي، الدمشقي، الشافعي، المقرئ، المعروف ب(أبي شامة)، المتوفى سنة (٦٦٥هـ).
- ٦- المُفيد في شرح القصيد، للإمام: أبي العباس، أحمد بن محمد بن عبد الولي بن جُبارة، المقدسي، الحنبلي، المقرئ، المتوفى سنة (٧٢٨هـ).
- ٧- كنز المعاني في شرح حرز الأمان، للإمام: أبي محمد، إبراهيم بن عمر بن إبراهيم الجعبري، الشافعي، المقرئ، المتوفى سنة (٧٣٢هـ).
- ٨- سراج القارئ المبتدئ وتذكرة المقرئ المنتهي، للإمام: أبي البقاء، علي بن عثمان بن محمد، العُدري، البغدادي، ثم المصري، الشافعي، المقرئ، المعروف ب(ابن القاصح)، المتوفى سنة (٨٠١هـ).

ثانياً: كتب الرواية، وهي على النحو التالي:

- ١- الدرُّ النثير والعذب التَّمير في شرح التَّيسير، للإمام: أبي محمد، عبد الواحد بن محمد بن علي بن أبي السَّداد، الباهلي، الأندلسي، المالقي، المقرئ، المتوفى سنة (٧٠٥هـ).
- ٢- النَّشر في القراءات العشر، لشيخ القراء الإمام: أبي الخير، محمد بن محمد بن محمد بن علي بن يوسف، الدمشقي، ثم الشَّيرازي، الشافعي، المعروف ب(ابن الجزري)، المتوفى سنة: (٨٣٣هـ).
- ٣- منظومة: الدرَّة في القراءات الثلاث، للإمام: ابن الجزري، صاحب النَّشر، وقد تقدَّم ذكره قريباً.
- ٤- إيضاح الرموز ومفتاح الكنوز في القراءات الأربع عشرة، للإمام: شمس الدين، محمد بن خليل القباقي، المتوفى سنة (٨٤٩هـ).
- ٥- كتاب قُرَّة العَيْن في الفتح والإمالة وبين اللفظين، لابن القاصح العُدري، صاحب شرح سراج القارئ، وقد تقدَّم ذكره.
- ٦- عِقْد الدرَّة المنسوب للإمام: أبي القاسم محمد بن محمد بن محمد النُّوري، المتوفى سنة (٨٥٧هـ)، والمطبوع بعنوان: شرح الدرَّة المضيئة في القراءات الثلاث المرويَّة، بتحقيق الشيخ: عبد الرافع بن رضوان الشَّرقاوي.

ثالثاً: كتب أخرى، وذكر منها كتاباً واحداً، وهو: كتاب المرشد في الوقف والابتداء^(١)، للإمام: أبي محمد الحسن علي العماني، كان حياً بعد سنة (٥٠٠هـ)، قال ابن الجزري رحمته: "وقد كان نزل مصر وذلك بُعيد الخمسمائة"^(٢).

- القسم الثاني: المصادر التي ذكرها المؤلف رحمته في الجزء الذي يسر الله تعالى لي تحقيقه، إمّا بذكر اسم الكتاب أو مؤلفه، وهي على النحو التالي:
 - ١- التيسير لأبي عمرو، عثمان بن سعيد بن عثمان بن سعيد الدائي المتوفى سنة (٤٤٤ هـ)، حيث ورد في أربعة عشر موضعاً.
 - ٢- جامع البيان لأبي عمرو الدائي، حيث ورد في موضعين.
 - ٣- المقنع في معرفة مرسوم مصاحف أهل الأمصار لأبي عمرو الدائي، حيث ورد في موضعين.
 - ٤- المقدمة فيما على قارئه أن يعلمه، المعروفة بـ (الجزرية) نسبة إلى مؤلفها الإمام ابن الجزري، حيث وردت في موضع واحد.
 - ٥- الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل، للزمخشري، المتوفى سنة (٥٣٨هـ)، حيث ورد في ثمانية مواضع.

(١) ذكره المؤلف رحمته في المخطوط باسم: (كتاب الرشد في الوقف)، ولعلّ قوله: ((الرشد)) تصحيف.

(٢) غاية النهاية ١/٢٢٣.

المبحث الخامس: قيمة الكتاب العلمية

تظهر القيمة العلمية للكتاب في النقاط التالية:

- ١- اعتماده على مصادر أمهات شروح الشاطبية، وغيرها من المصادر المهمة.
- ٢- اعتماده على كنز المعاني للجعبري رحمته اعتماداً كبيراً، وأوضح بعض ما استغلق من مسائله، بحيث يُمكن الرجوع إليه عند الإشكال.
- ٣- العناية بالتدرُّج المنطقي في شرح البيت؛ لتقريب فهمه يُيسر وسهولة.
- ٤- بيان وزن البيت العروضي، والتنبيه في بعض المواضع على ضبط البيت بما يستقيم به وزنه، ويحفظه من الكسر.
- ٥- بسطه إعراب البيت، وبيان ما تعودُ إليه الضمائر، وبيان التقديرات التي يحتاج إليها البيت.
- ٦- العناية بحرف (الواو) لتمييز التراجم بعضها من بعض، وبيان سبب تركها إن لم يذكرها الناظم رحمته.
- ٧- بيان غريب ألفاظ البيت.
- ٨- إبراز الكلمة المختلف فيها من البيت، وتحديد موضعها من القرآن الكريم تحديداً دقيقاً بذكر جزء من الآية، ممَّا يجعل القارئ المبتدئ يُمسك بناصية البيت، ويعرف نقطة البداية، ويعين على سرعة استحضارها عند التلاوة.
- ٩- إعمال قواعد الشاطبي رحمته في كل بيت لاستخراج القراءات، وذلك ببيان القيود، وأضدادها، وبيان الترجمة المُراد في البيت عند عدم ذكرها، وإظهار فائدة بعض القيود لبعض القراءات دون البعض.
- ١٠- بيان القراءات المركبة من كلمتين، وكذلك بيان مذاهب القُرَّاء عند اجتماع بعض القراءات في سياق واحد.
- ١١- عرض ما قد يُستشكَل في البيت، بصورة السؤال عنه؛ لاستثارة انتباه القارئ، وتهيئته لإعمال ذهنه، ومن ثمَّ إفراغ الوسع في الجواب عنه، بما يُروِّي ظمأ القارئ، ويُشبع نَهْمته.

- ١٢- توجيه القراءات المذكورة في البيت.
- ١٣- ختم شرح البيت بذكر القراءات الثلاثة والأربعة، فتكمل فائدته من حصلها، ويستنهض همّة من لم يعتن بها.
- ١٤- اطّراد منهجه في هذا الشرح، ممّا يدلُّ على استيعابه للمادّة العلميّة قبل البدء في تدوينها، وكذلك يُعين القارئ على ترتيب المعلومات، ومعرفة القدر الباقي من شرح البيت.

المبحث السادس: وصف النسخة الخطية، ونماذج منها

تمكنت -بفضل الله تعالى- من الحصول على نسخة خطية تامة من هذا الشرح بمكتبة رودوس الملحقة بمكتبة (قونيا)^(١)، وبيانها كالاتي:

- تقع هذه النسخة في ثلاث مجلدات برقم (٣، ٤، ٥) بالتفصيل الآتي:
المجلد الأول: يضم الأصول، ويقع في (٣٤٩) لوحة.

المجلد الثاني: يبدأ بباب فرش الحروف وينتهي في سورة الكهف، في أثناء شرحه قول الشاطبي رحمته: ((وَرَدُّ قَبْلُ هَمْزُ الْوَصْلِ فِيهِمَا)) ويقع في (٢٣٠) لوحة.

المجلد الثالث: يبدأ من أثناء شرح البيت المذكور، وينتهي بشرح البيت الأخير من القصيدة، ويقع في (٢١٩) لوحة.

ومجموع ألواح المجلدات الثلاثة: (٧٩٨) لوحة، في كل لوحة صفحتان، ومسطرتها (٢٧) سطرًا في الصفحة الواحدة، وفي كل سطر (١٨-٢٠) كلمة تقريباً.

وقد وقع سهوٌ في ترقيم بعض لوحات المجلد الثاني، حيث كُتِبَ بعد اللوحة (١٨٩): (١٧٠)، والصواب: (١٩٠)، ثم تتابع الترتيم على ذلك، فصارت (٢٠) لوحة لم تُحَسَبَ في العدِّ.

- يقع المقدار الذي أحققه في المجلد الثاني من لوحة (٩٣/أ)، إلى لوحة (١٨٧/أ).
- هذه النسخة منقولة عن نسخة للمؤلف، نقلها تلميذه إسماعيل بن كمال

(١٠٠٥هـ)^(٢)، وقد كُتِبَ بخطٍ تعليقٍ واضح.

- كُتِبَتَ عناوين الأبواب وأسماء السُّور بخطِّ أحمر.

- كُتِبَتَ عناوين الأبواب وأسماء السُّور في سطرٍ مستقلٍّ في المجلد الأول، وأمَّا في المجلد الثاني والثالث فكُتِبَتَ مع الشرح.

(١) في هذا المقام أشكر فضيلة الشيخ: عبد الله بن حمد الصاعدي على تقديمه تحقيق هذا المشروع في القسم، وبذله النسخة الخطية لطالبيها، فجزاه الله خيراً.

(٢) انظر: المعين ٣٥١/أ.

- كُتبت الأبيات في سطرٍ مستقلٍّ في المجلد الأول، وأمّا في المجلد الثاني والثالث فأدرجت مع الشرح، وفي مواضع ليست قليلة كُتبت الشطر الأول في آخر السطر، والشطر الثاني في أول تاليه.

- كُتبت الأبيات بخطٍّ أحمر في المجلد الأول، وأمّا في المجلد الثاني والثالث فقد اقتصر هذا اللون على الرُموز.

- كُتبت الألفاظ التالية باللون الأحمر في غالب المخطوط؛ لتيسير التنقل بين فقرات الشرح، وهي على الترتيب:

أ - قوله: ((أي))، ويأتي بها لبيان قراءة القراء السبعة.

ب - قوله: ((وأما وجه))، حيث يستفتح بها توجيه القراءات.

ج - قوله: ((وافق))، حيث يذكر بعدها قراءة القراء الثلاثة والأربعة.

- وردت هوامش وتعليقات في هامش المخطوط يُمكنُ تقسيمها إلى قسمين:

أولهما: إكمال سقطٍ في المتن، حُتم بقوله: ((صح))، وقد أدرجتها في محلّها اللائق بها في المتن، ولم أشر لذلك في الهامش.

ثانيهما: فوائد غير مذكورة في المتن، وليست محتومةً بكلمة ((صح))، والمتن مستقيمٌ بدونها، فتحتملُ أن تكون من كلام المؤلف أو من كلام الناسخ، ومع ذلك فقد أثبتّها في الهامش مصدرّةً بكلمة: ((حاشية))؛ لأمرين: **أولهما:** أن ما يُكتب في هذا المخطوط منسوبٌ لمؤلفه، ولا يُخرج عن هذا الأصل إلا بيّنة. **ثانيهما:** أن عليه نَفَس المؤلف وأسلوبه. ولم أدرجه في المتن؛ لئلا ينقطع تسلسل الكلام.

- وقع في هذه النسخة سقطٌ كثيرٌ يُقدَّر غالباً بكلمةٍ أو كلمتين، ومع ذلك فإنّه لم يؤثّر كثيراً على سياق الكلام وترابط الجمل، وقد أثبتّها بين قوسين معقوفين، وأشرتُ لذلك في المتن.

- وقع في هذه النسخة تصحيفاتٌ كثيرةٌ، تُعرَف بتأمل سياق الكلام، أو بالرجوع إلى المصدر المنقول منه، وقد أثبت الصواب في المتن، وأشرتُ لذلك في الهامش.

- توجد نسخة أخرى للمخطوط مصدرها المكتبة الأزهرية بمصر برقم (٢٢٢٧٢) (٢٦٥)، وهي نسخة غير مكتملة، والموجود منها من أول الكتاب إلى قول الناظم **رحمته** - في البيت رقم (٦٥)-: ((وسوف أسمي حيث يسمح نظمه..))، ولذا أستبعد هذه النسخة ولا أتطرق لوصفها؛ لعدم تعلقها بالمقدار الذي أحققه.

نماذج من المخطوط

اللوحة الأولى من المخطوط



اللوحة الأولى من الجزء المحقق



اللوحه الأخيرة من الجزء الحق



القسم الثاني: النصُّ الحقُّ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

والمستعان بالله الكريم

سورة النساء

[٥٨٧] وَكُوفِيهِمْ تَسَاءُلُونَ مُخَفَّفًا وَحَمْزَةٌ وَالْأَرْحَامَ بِالْخَفْضِ جَمَلًا

فَعُولُنْ مَفَاعِلُنْ فَعُولُنْ مَفَاعِلُ فَعُولُ مَفَاعِلُنْ فَعُولُنْ مَفَاعِلُنْ

((وَكُوفِيهِمْ)) فاعِلُ فعلٍ مُقَدَّرٍ، أي: قرأ كوفيهم. والأصل: كُوفِيُوهُمْ، فَوُضِعَ الواحدُ

مَوْضِعَ الجمعِ، و((تَسَاءُلُونَ)) مفعوله على حذف المضاف، أي: سين تساءلون، و((مُخَفَّفًا)) اسم مفعول، حال مفعوله.

((وَحَمْزَةٌ^(١) جَمَلًا)) جملة اسمية، ((وَالْأَرْحَامَ)) مفعوله، و((بِالْخَفْضِ)) أي: بالجرِّ،

حال الفاعل أو المفعول.

والواو ابتدائية.

والمختلف فيه: ((تَسَاءُلُونَ)) في قوله تعالى: ﴿الَّذِي تَسَاءَلُونَ﴾ [النساء: ١].

وترجمته: تخفيف السّين.

وقارئة: عاصم^(٢) وحمزة والكسائي^(٣)، الكوفيون.

(١) هو الإمام حمزة بن حبيب بن عمار بن إسماعيل الزيات، أبو عمارة الكوفي، مولى آل عكرمة بن

ربيع التيمي، وقيل: من صميمهم، قرأ القرآن عرضاً على الأعمش، وغيره، وقرأ عليه الكسائي،

وغيره، توفي سنة (١٥٦هـ). انظر: معرفة القراء الكبار ٦٦، وغاية النهاية ٢٦١/١.

(٢) هو الإمام عاصم بن أبي النّجود الأسدي مولاهم، أبو بكر الكوفي، واسم أمه (بهذلة) على

الصحيح، قرأ القرآن على أبي عبد الرحمن السُّلَمي، وزرّ بن حبيش الأسدي، وهو معدود في

التابعين، توفي في آخر سنة (١٢٧هـ). انظر: معرفة القراء الكبار ٥١، غاية النهاية ٣٤٦/١.

(٣) هو الإمام علي بن حمزة بن عبد الله بن بجمن بن فيروز الأسدي مولاهم، قرأ القرآن على حمزة

الزيات، وقرأ عليه أحمد بن جبير، وحفص بن عمر الدوري، وغيرهما، توفي على الصحيح سنة

(١٨٩هـ). انظر: معرفة القراء الكبار ٧٢، وغاية النهاية ٥٣٥/١.

وترجمة المسكوت عنهم: تشديدها^(١)، لأنهما من الأضداد المَطْرَدَة المنعكسة، والواو فيصل مستأنفة في قوله: ((وَحَمْرَةٌ)).

والمختلف فيه ((وَالْأَرْحَامُ)) في قوله تعالى: ﴿وَالْأَرْحَامَ﴾ [النساء: ١]. وترجمته: خفض الميم منها.

وجيم ((جَمَلًا)) ليس برمز؛ لامتناع اجتماع المصْرَح به والمرموز به في مسألة واحدة^(٢). وقارئة: حمزة، المصْرَح به.

وترجمة المسكوت عنهم: النَّصْب^(٣)؛ لأنَّهما من الأضداد المَطْرَدَة المنعكسة^(٤). وأبيات القصيدة أَلْفٌ ومِئَةٌ وثَلَاثَةٌ وَسَبْعُونَ بَيْتًا^(٥)، وقوله: ((مُخَفَّفًا)) نصفُ القصيدة

(١) انظر: التيسير ٢٦٠، والنشر ٢٤٧/٢.

(٢) قال أبو شامة رحمته: "ومن عاداته ألا يأتي في ترجمة واحدة برمز مع اسم صريح، استمر له هذا، ولم يُنبه عليه". ويكثر هذا التعليل في الشرح، وأقتصر على ذكره في هذا الموضوع؛ منعاً للإطالة. إبراز المعاني ١٩٢/١.

(٣) انظر: التيسير ٢٦٠، والنشر ٢٤٧/٢.

(٤) يشير رحمته إلى الأضداد التي ذكر الشاطبي رحمته أنه يستغني عن الضد بذكر ضده، وقد ذكرها في قوله:

[٥٧]	وَمَا كَانَ ذَا ضِدِّ فَإِنِّي بِضِدِّهِ	غَنِّي فَرَا حِمَّ بِالذِّكَايَ لِتَفْضُلَا
[٥٨]	كَمَدٌ وَإِثْبَاتٍ وَفَتْحٌ وَمُدْغَمٌ	وَهَمَزٌ وَنَقْلٌ وَاخْتِلَاسٌ تَحْصَلَا
[٥٩]	وَجَزْمٌ وَتَذْكِيرٌ وَغَيْبٌ وَخَفَّةٌ	وَجَمْعٌ وَتَنْوِينٌ وَتَحْرِيكٌ أَعْمَلَا
[٦٠]	وَحَيْثُ جَرَى التَّحْرِيكُ غَيْرَ مُقَيَّدٍ	هُوَ الْفَتْحُ وَالْإِسْكَانُ آخَاهُ مَنْزِلَا
[٦١]	وَآخِيَتْ بَيْنَ النُّونِ وَالْيَا وَفَتْحِهِمْ	وَكَسْرٍ وَبَيْنَ النَّصْبِ وَالْخَفْضِ مَنْزِلَا
[٦٢]	وَحَيْثُ أَقُولُ الصَّمُّ وَالرَّفْعُ سَاكِتَا	فَغَيْرُهُمْ بِالْفَتْحِ وَالنَّصْبِ أَفْبَلَا

ويكثر ذكر هذه الأضداد في الشرح، وأكتفي بذكرها هنا؛ بعداً عن الإطالة.

انظر: الآلي الفريدة ١١٨/١-١٢٤، وسراج القارئ ١٩٢/١-٢٠٠.

(٥) قال الشاطبي رحمته:

=

الأول باعتبار الأبيات، وهو خمسمئة وست وثمانون بيتاً ونصف بيت^(١).

أي: قرأ عاصم والأخوان^(٢) ﴿الَّذِي نَسَّأ لُون﴾ بتخفيف السّين. والمسكوت عنهم: بتشديدها.

وقرأ حمزة ﴿وَالْأَرْحَام﴾ بخفض الميم. وقراءة المسكوت عنهم: بنصبها.

أمّا وجه التّخفيف: حذف إحدى التّاءين تخفيفاً ﴿تَظَاهِرُونَ﴾ [البقرة: ٨٥]، ﴿وَلَا تَيَمَّمُوا﴾^(٣) [البقرة: ٢٦٧]، واختلف في أيّتهما المحذوفة^(٤).

وأمّا وجه إدغام التّاء في السين: كما في ﴿الصَّلَاحَتِ سَكُنْدَ خِلْمُهُمْ﴾^(٥) [النساء: ٥٧].

وأمّا وجه الخفض: أنّه عطف على الهاء المحرورة في قوله: ﴿بِهِ﴾ [النساء: ١] من غير

١١٦١] وَأَبْيَاتُهَا أَلْفٌ تَرِيدُ ثَلَاثَةَ وَمِئَةٍ سَبْعِينَ زُهْرًا وَكَمَلًا

(١) في الهامش: ٥٨٣،٥

٥٨٣،٥

١١٧٣

انظر: إبراز المعاني من حرز الأماني لأبي شامة ٤١٠/١ .

(٢) حاشية: ((الأخ: أخو في الأصل؛ لأنّه في التّثنية جاء الأخوان، بفتح الخاء، جمعه: إخوان وإخوة، بفتح الهمزة وكسرهما، وسكون الخاء)) اهـ. انظر: تهذيب اللغة للأزهريّ ٢٥٣/٧ . والأخوان -هنا- حمزة والكسائيّ.

(٣) انظر: معاني القراءات ١١٨، وكنز المعاني للجعبريّ ١٣٩٤/٣ .

(٤) ذهب الكوفيّون إلى أنّ المحذوفة هي الأولى؛ لأنّها زائدة، والحرف الزّائد أولى بالحذف من الحرف الأصليّ، وذهب البصريّون إلى أنّ المحذوفة هي الثانية؛ لأنّ الأولى جاءت لمعنى، وهو المضارعة، والحرف الذي لم يدلّ على معنى أولى بالحذف من الحرف الذي دلّ على معنى. انظر: الإنصاف في مسائل الخلاف لكمال الدين الأنباري (٥٣٤/٢).

(٥) حاشية: ((أي: إدغام التّاء في سين (سندخلهم) من الإدغام الكبير)). انظر: الكشف عن وجوه القراءات السّبع ٣٧٥/١ ، وكنز المعاني للجعبريّ ١٣٩٤/٣ .

جارّ على مذهب الكوفيّين، أو أُعيدَ الباء على مذهب البصريّين، ثم حُذِفَت للعلم بها؛ حيث كُثِرَتْ، أو أنّها مُقَسَّمٌ بها بواو القسم تعظيماً لها حتّى على صلتها، وجواب القسم ﴿إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا﴾^(١) [النساء: ١] فوافق قراءة حمزة مذهبَه^(٢) على الوجه الأوّل، والجماعة على الوجهين الأخيرين؛ لأنّه قيل: الواو عنده للقسم^(٣)، لا للعطف^(٤).

وأما وجه النّصب: أنّه عطف على الجلالة في قوله تعالى: ﴿وَاتَّقُوا اللَّهَ﴾ [النساء: ١] أي: اتقوا الله في حدوده واتقوا الأرحام أن تُقَطَّعُوا ذَوِيهَا، أو على محلّ الهاء المجرور؛ لأنّ التقدير: واتقوا الذي تُعَظِّمُونَهُ؛ لأنّه أهل العظمة، وتُعَظِّمُونَ الأرحام، أي: [حالفين بها]^(٥)، بها^(٥)، والله تعالى أعلم^(٦).

وافق أبو جعفر^(٧) نافعا^(٨) في التّشديد، كما وافقه يعقوب^(٩)، وكذلك الأئمة الأربعة إلا

(١) انظر: الآليّ الفريدة ٢٧٦/٢-٢٧٨، وكنز المعاني للجعبري ٣/١٣٩٤.

(٢) أي: مذهب أهل الكوفة؛ لأنّه كوفيّ. انظر: غاية النّهاية ١/٣٥٥، رقم التّرجمة: ١١٥٧.

(٣) انظر: إبراز المعاني ١/٤١٠.

(٤) وانظر الجواب على طعن بعض النّحاة والمفسّرين في هذه القراءة والجواب عنها: فتح الوصيد ٣/٨١٧-٨٢٠، وكنز المعاني للجعبري ٣/١٣٩٤-١٣٩٧، وتوجيه مشكل القراءات العشريّة الفرشيّة ١٨٤-١٨٩.

(٥) في المخطوط: ((حاليها))، وهي كذلك في كنز المعاني للجعبري ٣/١٣٩٧، ولعلّ الصّواب: ما أثبت، قال أبو البقاء: ((تُعَظِّمُونَهُ والأرحام، لأنّ الحلفَ به تعظيمٌ له)) انظر: الدرّ المصون ٣/٥٥٤.

(٦) انظر: إبراز المعاني ١/٤١٠، والالآليّ الفريدة ٢/٢٧٩.

(٧) هو الإمام يزيد بن القعقاع، أبو جعفر المخزومي القارئ، قرأ القرآن على مولاة عبد الله بن عياش، عياش، توفي سنة (١٣٠هـ)، وقيل: (١٣٢)، وقيل غير ذلك. انظر: معرفة القراء الكبار ٤٠، وغاية النّهاية ٢/٣٨٢.

(٨) هو الإمام نافع بن عبد الرحمن بن أبي نعيم الليثي مولاهم، أبو رويم وقيل: أبو نعيم، وقيل: غير ذلك، قال أبو قرّة موسى بن طارق: سمعته يقول: قرأت على سبعين من التابعين، توفي سنة (١٦٩هـ). انظر: معرفة القراء الكبار ٦٤، وغاية النّهاية ٢/٣٣٠.

إلا أنّ الحسن البصري^(٢) وافق حمزة، كما وافقه خلف^(٣) لنفسه والأعمش^(٤)، وغيرهم أجمعين.

[٥٨٨] وَقَصْرُ قِيَاماً عَمَّ يُضَلُّونَ ضُمَّ كَمَ صَفَا نَافِعٌ بِالرَّفْعِ وَاحِدَةً جَلَا
فَعُولٌ مَفَاعِيلُنْ فَعُولُنْ مَفَاعِلُنْ فَعُولُنْ مَفَاعِيلُ فَعُولٌ مَفَاعِلُنْ
(وَقَصْرُ قِيَاماً) مبتدأً مخصّصاً بالإضافة، خبره ((عَمَّ)).

و((ضُمَّ)) أمرية، و((يُضَلُّونَ)) [أ/٩٣] مفعولها، و((كَمَ)) خبرية حذفت مُبَيِّنَةً، وهي نُصِبَتْ بـ((صَفَا)) لإضافتها إلى المصدر، أي: كم صَفَوُ صَفَا، الضَّمُّ فعليةٌ مُسْتَأْنَفَةٌ.
و((نَافِعٌ)) مبتدأ، خبره ((جَلَا))، و((وَاحِدَةً)) مفعوله لكن حكاها^(٥)، و((بِالرَّفْعِ))
حالٌ أحدهما.

والواو فيصلٌ مُسْتَأْنَفَةٌ في قوله: ((وَقَصْرُ)).

(١) هو الإمام يعقوب بن إسحاق بن زيد بن عبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي، مولاهم، أبو محمد، قارئ أهل البصرة في عصره، قرأ القرآن على أبي المنذر سلام بن سليم، ومهدي بن ميمون، وغيرهما، توفي سنة (٢٠٥هـ). انظر: معرفة القراء الكبار ٩٤، وغاية النهاية ٣٨٦/٢.

(٢) هو الإمام الحسن بن أبي الحسن يسار البصري، أبو سعيد، مولى زيد بن ثابت الأنصاري، قرأ القرآن على حطّان الرقاشي، وأبي العالية، وغيرهما، وروى القراءة عنه يونس بن عبيد، وأبو عمرو بن العلاء، وغيرهما، توفي سنة (١١٠هـ). انظر: معرفة القراء الكبار ٣٦، غاية النهاية ٢٣٥/١.

(٣) هو الإمام خلف بن هشام بن ثعلب بن خلف بن ثعلب البزار الأسدي، أبو محمد، أحد الرواة عن سليم عن حمزة، وأخذ حرف نافع عن إسحاق المسيبي، وله اختيار، توفي سنة (٢٢٩هـ). انظر: معرفة القراء الكبار ١٢٣، وغاية النهاية ٢٧٢/١.

(٤) هو الإمام سليمان بن مهران الأعمش الأسدي الكاهلي مولاهم، الكوفي، أبو محمد، عرض القرآن على أبي العالية الرياحي، ومجاهد، وعاصم بن بهدلة، وقرأ عليه حمزة الزيات، وغيره، توفي سنة (١٤٨هـ). انظر: معرفة القراء الكبار ٥٤، غاية النهاية ٣١٥/١.

انظر قراءة الأئمة الثلاثة: تحبير التيسير ٣٣٤، والنشر ٢٤٧/٢.

وانظر قراءة الأئمة الأربعة: إيضاح الرموز ٣٣٨، إتخاف فضلاء البشر ٥٠١/١.

(٥) حكاها على اللفظ القرآني، وهو الرِّفْع.

والمُخْتَلَفُ فيه: ((قِيَامًا)) في قوله تعالى: ﴿الَّتِي جَعَلَ اللَّهُ لَكُمْ قِيَامًا﴾ [النساء: ٥].
وترجمته: حذف الألف بعد الياء.

وقارؤه: نافع وابن عامر^(١)، المُشار إليهما بـ((عَمَّ)).
وترجمة المسكوت عنهم: إثبات الألف بعد الياء^(٢)؛ لأتّهما من الأضداد المُطْرَدَة
المُنْعَكِسة.

ولم يأتِ بالواو الفاصلة في قوله: ((يُصَلُّونَ))، كما لم يأتِ بها في قوله: ((نَافِعٌ))، أمّا
عدم وجه الإتيان في الأوّل؛ فلعدم الرّيبية في اتّصاله بما قبله؛ لأنّ قوله: ((وَقَصْرُ قِيَامًا))
مبتدأ، وخبره ((عَمَّ)) فتَمَّ الكلام، ويقال لمثل هذا الانقضاء: انقضاءً معنويّ. وقوله
((يُصَلُّونَ)) مفعول الأمرية، ورمزه مذكور بعده، فلا حاجة إلى أن ينضمَّ ((يُصَلُّونَ)) إلى
((عَمَّ))، أو لعدم الرّمز في أوّل المُختلف فيه^(٣)، أي: ((يُصَلُّونَ)). وأمّا عدم وجه الإتيان

(١) هو الإمام عبد الله بن عامر بن يزيد بن تميم بن ربيعة اليحصبي، اختلف في كنيته، والأصح أنّها
أبو عمران، أخذ القراءة عرضاً عن أبي الدرداء، وقيل: أيضاً عن عثمان رضي الله عنه، وروى عنه القراءة
عرضاً يحيى الذماري. توفي سنة: (١١٨هـ). انظر: معرفة القراء الكبار ٤٦، غاية النهاية ٤٢٣/١.

(٢) انظر: التيسير ٢٦٠، والنشر ٢٤٧/٢.

(٣) أي: إنّ الرّموز الحرفية لا تتقدّم على المُختلف فيه، قال الشّاطبي رحمته الله:

[٤٦] وَمِنْ بَعْدِ ذِكْرِي الْحَرْفِ أُسْمِي رِجَالَهُ مَتَى تَنْقُضِي آتِيكَ بِالْوَاوِ فَيَصَلَا

قال أبو شامة رحمته الله: "والمراد بالحرف: ما وقع الاختلاف فيه بين القراء من الكلمات ... والمراد
برجاله: قراؤه، أي: أذكّهم برموزهم التي أشرت إليها، لا بصريح أسمائهم، فإنّ ذلك يتقدّم على
الحرف ويتأخر". إبراز المعاني ١٦٧/١.

وأمّا إذا اقترن بالرّمز الحرفيّ رمزٌ كلميّ فإنّها قد تتقدّم على الكلمة المُختلف فيها، وقد تتأخّر عنها؛
لعدم وجود الإشكال، قال الشّاطبي رحمته الله:

[٤٦] وَقَبْلَ وَبَعْدَ الْحَرْفِ آتِي بِكُلِّ مَا رَمَزْتُ بِهِ فِي الْجَمْعِ إِذْ لَيْسَ مُشْكِلًا

قال السّخاوي رحمته الله: ((فأمّا في كلمات الجمع وما معها من مفردٍ فإنّه يأتي بذلك قبل الحرف المُختلف
فيه، وبعده)). انظر: فتح الوصيد ١٧٥/١.

=

في الثاني - في قوله: ((نافع)) -؛ لامتناع جمع المُصْرَحِ به مع المرموز به، أي: ((كَمْ صَفًا))^(١). والنَّاطِمُ جِئْتُهُ لم يَحْكِ ((يَصْلُونَ)) على ما في القرآن العظيم، أي: في قوله تعالى: ﴿وَسَيَصْلُونَ سَعِيرًا﴾ [النساء: ١٠]؛ لينطبق الضمُّ على أوَّل لفظه^(٢)، فيجوز أن يكون ترك ذلك لضرورة النَّظْمِ، أو غير ذلك.

وترجمته: ضَمُّ الياءِ؛ لأنَّ الضَّمَّ إذا استعمل في هذا النَّظْمِ أولاً لا يكون إلا في أوَّل الكلمة^(٣)، أعني: الياء.

وكذلك الاسم الصَّرِيحُ يتقدَّم أو يتأخَّر على الكلمة المختلَفِ فيها، ولا يقترن معه رمزٌ. قال الشَّاطِبِيُّ جِئْتُهُ:

[٤٦] وَسَوْفَ أُسَمِّي حَيْثُ يَسْمَحُ نَظْمُهُ بِهِ مُوضِحاً جَيِّداً مُعَمَّاً وَمُخَوِّلاً

قال السَّخَاوِيُّ جِئْتُهُ: ((أي: لا ألزم موضعاً عند التَّسْمِيَةِ مخصوصاً، بل أُسَمِّي حيث تتأتَّى التَّسْمِيَةُ: قبل القراءة، أو بعدها)). وقال: ((أشار بقوله: ((مُوضِحاً)) إلى أنه لا يأتي برمزٍ مع مسَمَّى باسمه؛ إذ به يتمُّ الإيضاح)). انظر: فتح الوصيد ١/١٧٤-١٧٥.

ويكثر في هذا الشَّرْحِ الكلامُ على موضع الرَّمزِ والاسم الصَّرِيحِ، وأكتفي ببيانه هنا؛ بعداً عن الإطالة.

(١) انظر: إبراز المعاني ١/٤١٢.

(٢) انظر: كنز المعاني للجَعْبَرِيِّ ٣/١٣٩٨.

(٣) وقد حاولت أن أستقرئ جميع المواضع في هذا النَّظْمِ فوجدت النَّاطِمَ جِئْتُهُ إذا ذكر الضَّمُّ من غير أن يقيده بحرفٍ، أو حركةٍ فإنه لا يكون إلا في أوَّل حرفٍ، ومع ذلك فقد يُستدلُّ على محله بعدة أمور:

أ- إمَّا بتعدُّر حملِ الضَّمِّ على غير الحرفِ الأوَّلِ، نحو: [٥١١] ((وَضَمُّ يَخَافاً فَازَ)). فلا

يمكن ضمُّ الخاءِ والفاءِ؛ لأنَّ بعد كلٍّ منهما ألفاً.

ب- أو بالنظر إلى تصريف الكلمة، نحو: [٨٧٦] ((فَيَسْحَتَكُمُ ضَمٌّ وَكَسْرٌ صِحَابُهُمْ)). فإنَّ

قراءة ((يُسْحَتِكُمْ)) مضارع (أسحته).

ت - أو بالنظر إلى إعراب الكلمة، نحو: [٧٣٢] ((وَحَقُّ بِضْمِ السَّوِّ مَعَ ثَانٍ فَتَحِهَا)) فَإِنَّ ((السَّوِّ)) مضافة إلى ((دَائِرَةٌ)) فلا يمكن ضمُّ الهمزة، ثُمَّ إِنَّ حَرَكَةَ الهمزة علامة إعرابٍ، والضمُّ من ألقاب البناء.

ث - أو بالنظر إلى ترتيب التَّرجمة، فإنه في كثير من المواضع رَبَّ التَّراجِم، نحو: [٨١٥] ((سِوَى الشَّامِ ضُمُّوا وَاكْسِرُوا فَتَنُوا لَهُمْ))، ونحو: [٨٥٢] ((وَفِي يَفْقَهُونَ الضَّمَّ وَالْكَسْرُ شُكْلًا))، ونحو: [٩٠٥] ((وَضَمُّ وَفَتْحٌ مَنْزِلًا غَيْرَ شُعْبَةٍ)).

ومع ذلك فلا يُعتمدُ على قول المؤلف: بأنَّ الضَّمَّ إذا ورد غير مقيَّدٍ يُرادُ به ضمُّ أول حرفٍ، ولا يُهملُ كأنَّه لا يدلُّ على شيءٍ، بل تكون بمنزلة القرائن؛ لأنَّ القارئ قد يُخطئُ في محلِّ الضَّمِّ، والواو لا تقتضي التَّرتيب، وقد وُجِدَ الضَّمُّ متأخراً في التَّرجمة ومحلُّه في أول حرفٍ في موضعين، أولهما: [٥٨٠] ((يَمِيزَ مَعَ الْأَنْفَالِ فَاكْسِرُ سُكُونُهُ ... وَشَدَّدَهُ بَعْدَ الْفَتْحِ وَالضَّمِّ شُلْشُلًا)). وثانيهما: [٥٩٩] ((وَفِي عَاقَدَتِ قَصْرٍ نَوَى وَمَعَ الْحَدِيدِ ... مِدْفَتْحُ سُكُونِ الْبُخْلِ وَالضَّمِّ شَمْلًا)).

وسأذكر جملةً من هذه المواضع، ثُمَّ أكتفي ببيان رقم البيت، ففي سورة البقرة: [٤٦٤] ((وَقُلْ حَسَنًا شُكْرًا وَحُسْنًا بِضْمَهُ))، [٤٧٥] ((وَنَنْسَخْ بِهِ ضَمَّ وَكْسْرٍ كَفَى))، [٥٠٣]، [٥١٣]، [٥١٨]، [٥٤٠]، وفي سورة آل عمران [٥٥٥] ((مَعَ الْكَهْفِ وَالْإِسْرَاءِ يَبْشُرُكُمْ سَمًا ... نَعَمْ ضَمَّ حَرَكٌ وَاكْسِرِ الضَّمَّ أَنْقَالَ))، [٥٦٣] ((وَضَمُّ وَحَرَكٌ تَعْلَمُونَ الْكِتَابَ مَعَ ... مُشَدَّدَةٍ مِنْ بَعْدِ بِالْكَسْرِ دُلَالًا))، [٥٧٥]، [٥٧٨]، [٥٨٠]، وفي سورة النساء [٥٨٨] ((يَصْلُونَ ضَمَّ كَمْ ... صَفًا))، [٥٩٤]، [٥٩٧]، [٥٩٨] ((مَعَ الْحَجِّ ضَمُّوا مَدْخَلًا خَصَّهُ))، [٥٩٩]، [٦٠٠]، [٦٠٦]، وفي الأنعام [٦٤٠]، [٦٦٣]، [٦٦٩] ((بِزَعْمِهِمُ الْحَرْفَانِ بِالضَّمِّ رُتْلًا))، [٦٧٠]، وفي التوبة [٧٣٢]، [٧٣٥]، وفي سورة هود [٧٥٦]، [٧٥٧]، [٧٦٦]، [٧٦٨]، وفي سورة الرعد [٧٩٥]، وفي سورة إبراهيم [٨٠٠]، وفي النحل [٨١٠]، [٨١٢]، [٨١٥]، وفي الإسراء [٨١٧]، [٨٢٠]، وفي الكهف [٨٤٣]، [٨٥٢]، [٨٥٤]، وفي سورة مريم [٨٦٦]، [٨٦٧]، وفي سورة طه [٨٧٣]، [٨٧٤]، [٨٧٦]، وفي الحج [٨٩٨]، وفي المؤمنون [٩٠٥]، [٩٠٦]، وفي النور [٩١٨]، وفي الفرقان [٩٢٤]، [٩٢٥]، وفي القصص [٩٤٦]، [٩٤٧]، [٩٤٩]، وفي الأحزاب [٩٦٧]، [٩٧٠]، وفي سبأ [٩٨١]، وفي يس ~ [٩٩١]، وفي الصافات [٩٩٧]، وفي ص ~ [١٠٠١]، [١٠٠٣]، وفي الزمر [١٠٠٧]، وفي غافر [١٠١١]، وفي الزحرف [١٠٢١]، وفي سورة محمد

وقارئة: ابن عامر وشعبة^(١)، المُشار إليهما: بالكاف والصاد.
 وترجمة المسكوت: فتح الياء؛ لأتّهما من الأضداد المُطَرِّدة الغير منعكسة^(٢).
 والمُختلف فيه: ((وَاحِدَةٌ)) في قوله تعالى: ﴿وَإِنْ كَانَتْ وَاحِدَةً﴾ [النساء: ١١].
 وترجمته: رفع التاء.
 وقارئة: نافع المُصَرِّح به.
 وترجمة المسكوت عنهم: النَّصب؛ لأتّهما من الأضداد المُطَرِّدة الغير منعكسة^(٣).

[١٠٣٨]، [١٠٣٩]، وفي الفتح [١٠٤٢]، وفي الطور [١٠٤٨]، وفي سورة الرحمن [١٠٥٣]، وفي الواقعة [١٠٦٠]، وفي الحديد [١٠٦١]، وفي القلم [١٠٧٨]، وفي سورة نوح [١٠٨٣]، وفي الإنشقاق [١١٠٦]، وفي الغاشية [١١٠٨]، [١١٠٩].

وقد يُشكل على تقرير ما سبق خمسة مواضع، أولها: [٦٨٢] ((مَعَ الزُّخْرُفِ اعْكِسْ تُخْرَجُونَ بِفَتْحَةٍ ... وَضَمٍّ وَأُولَى الرُّومِ شَافِيهِ مُثَلًّا)) حيث إنَّ التَّرْجَمَةَ للمذكورين وهم الأخوان وابن ذكوان، وقراءتهم ((تَخْرُجُونَ)) فلم يقع الضَّمُّ أولاً؟ وجوابه: في قول الجعبري: ((معنى ((اعكس)): قدّم الفتحة، وأخّر الضَّمَّة، وضدّه ترك العكس، فبقى الفتحة متأخّرةً، والضَّمَّة متقدّمة)). فالعكس مبنيٌّ على أنّ محلّ الضَّمِّ أولاً، ولو ذُكِرَ متأخراً. انظر: كنز المعاني للجعبري ١٥٨٦/٣. ثانيها: [٦٩٤] ((وَضَمٍّ فِي ... سَنَقُتْلُ وَأكْسِرُ ضَمَّهُ مُتَشَقَّلًا)) حيث إنَّ الضَّمَّ وقع على حرف التّون، وليس أولاً؟ وثالثها: [٨٢٢] ((وَخَفَّفَ مَعَ الْفُرْقَانِ وَأَضْمَمَ لِيَذْكُرُوا ... شِفَاءً وَفِي الْفُرْقَانِ يَذْكُرُ فُصَّلاً)) حيث إنَّ الضَّمَّ وقع على حرف الكاف، وليس أولاً؟ ورابعها: [٨٣٢] ((وَمِنْ لَدُنْهِ فِي الضَّمِّ أَسْكَنْ مُشَمَّهُ ... وَمَنْ بَعْدَهُ كَسْرَانِ عَنِ شُعْبَةَ اعْتَلَا / وَضَمٍّ وَسَكَّنَ ثُمَّ ضَمَّ لِغَيْرِهِ ... وَكُلُّهُمْ فِي الْهَاءِ عَلَى أَصْلِهِ تَلَا)). وخامسها: [٩٦٢] ((وَفِي نِعْمَةٍ حَرَكٌ وَذُكِّرَ هَاؤُهَا ... وَضَمٍّ وَلَا تَنْوِينَ عَنِ حُسْنِ اعْتَلَا)) ولم أحد لها جواباً إلا بالنظر إلى جميع قيود القراءة، وتنزيل كلِّ ترجمة على ما يُناسبها لغةً، والله أعلم.

(١) احتُلف في اسمه على أقوال، أشهرها شعبة بن عياش بن سالم الأسدي الكوفي، أبو بكر، قرأ القرآن على عاصم، وعطاء بن السائب، وقرأ عليه يحيى العليمي، وغيره. انظر: معرفة القراء الكبار ٨٠، وغاية النهاية ٣٢٥/١.

(٢) انظر: التيسير ٢٦٠، والنشر ٢٤٧/٢.

(٣) انظر: المصدرين السابقيين.

وجيم ((جَلَا)) ليس برمز؛ لامتناع جمع المُصْرَح به والمرموز به في مسألة واحدة^(١).
أي: قرأ نافع ﴿قَيْنَمَا﴾: بالألف بين الياء والميم^(٢). وقرأه المسكوت عنهم: بحذف
الألف بينهما^(٣).

وقرأ ابن عامر وشعبة ﴿وَسَيُصَلُّونَ﴾: بضم الياء. وقرأه المسكوت عنهم: بفتحها.
وقرأ نافع ﴿وَإِنْ كَانَتْ وَاحِدَةً﴾: بالرفع. وقرأه المسكوت عنهم: بالنصب.
وترك النَّاطِم رحمه الله بقوله: ((وَاحِدَةً)) الواقعة بعد ((سَيُصَلُّونَ)) احترازاً من الذي قبل
((سَيُصَلُّونَ)) فإنه لا خلاف في نصبها^(٤)، والتقييد واقعٌ بذلك، أي: وقوع واحدة بعد
((سَيُصَلُّونَ))، ويقال لمثل هذا الاحتراز: احتراز معنوي، وتقدير الكلام: نافع جلا واحدةً
بالرفع، أي: كشف وأوضح أنّ (كان) تامّة^(٥).

فإن قلت: ما السُّرُّ في كون لفظ ﴿فَوَاحِدَةً﴾ [النساء: ٣] الأولى لم يقع فيها خلاف؟
قلت: لأنها منصوبة بفعل مُضْمَر، وهو (فانكحوا) واحدةً؛ لتقدّم ما يدلُّ عليه^(٦).
أمّا وجه القصر: أنه بمعنى: القيام، أو أنه: جمع قيمة، كدِيم ودِيمَة^(٧)، والمعنى: جعل
الله هذه الأموال قيمةً للأشياء.

- (١) انظر: إبراز المعاني ٤١٢/١.
- (٢) بل قرأ نافع وابن عامر المرموز لهم في البيت ب ((عم)) بالقصر، وهو سبق قلم.
- (٣) بل قرأ المسكوت عنهم في البيت - بإثبات الألف، وهم: ابن كثير، وأبو عمرو، وعاصم، وحمزة،
والكسائي، ولعله سبق قلم.
- (٤) لا خلاف بين السبعة، وإلا فقرأها أبو جعفر، والشَّنبوذِي عن الأعمش بالرفع.
انظر: تحبير التيسير ٣٣٤، وإيضاح الرموز ٣٣٨.
- (٥) انظر: فتح الوصيد ٨٢٣/٣، واللالئ الفريدة ٢٨٢/٢-٢٨٣.
- (٦) وهو قوله تعالى: ﴿فَانكحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ﴾ [النساء: ٣]، وسبق - أيضاً - أن أبا جعفر،
والشَّنبوذِي عن الأعمش قرأها بالرفع، ولها ثلاثة أوجه: إمّا: مبتدأٌ خبرٍ محذوفٍ، أو عكسه، أو
فاعلٌ بفعلٍ مقدرٍ. انظر: تحبير التيسير ٣٣٤، وإيضاح الرموز ٣٣٨، والدُّرُّ المصون ٥٦٦/٣.
- (٧) الدَّيْمَة: هو دوام المطر، لا رعد فيه ولا برق. انظر: لسان العرب ٢١٩/١٢.

وأما وجه المدِّ: أنه ما يُقُوم به الشَّيء، كالقوام والقيام مفرداً واحداً يوصف به الذي [يقوم] بالمصالح للأشياء، ومعناه: الثَّبات والدَّوام.

وأما وجه ضم ﴿سَيُصَلُّونَ﴾: أنه على ما لم يُسَمَّ فاعله، من أَصَلَيْتَهُ النَّارَ: أَلْقَيْتَهُ فِيهَا، حذف الفاعل للعلم به من (صَلَّى): ﴿سَوْفَ نُصَلِّيهِمْ﴾ [النساء: ٥٦]. ومعنى ((كَمْ صَفَاً)): بناء الفعل للمفعول كثير بلا شائبة.

وأما وجه الفتح: بناؤه للفاعل من (صَلَّى النَّارَ): لِأَزْمَها، وَأُسْنَدَ إِلَى مَنْ أَمَرَ إِلَيْهِ، على: ﴿سَيَصَلِّي نَاراً﴾ [المسد: ٣].

وأما وجه الرَّفْع: أَنَّ (كَانَ) مِنَ التَّامَّةِ، وَأشار إلى ظهورها بـ((جَلَّأ)) لِلسَّلَامَةِ مِنَ الإِضْمَارِ. وأما وجه التَّصَبُّبِ: أَنَّهُ مِنَ النَّاقِصَةِ، واسمها مُضْمَرٌ فِيهَا، أَي: وَإِنْ كَانَ الْوَارِثَةُ أَوْ الْمَتْرُوكَةُ وَاحِدَةً^(١).

وافق أبو جعفر نافعاً في مدِّ ﴿قِيَمًا﴾^(٢)، كما وافقه يعقوب، وخلف لنفسه، وكذلك الأئمة الأربعة^(٣). ووافق أبو جعفر نافعاً في الرَّفْعِ^(٤)، كما وافق يعقوب أبا عمرو^(٥) في التَّصَبُّبِ، وكذلك الأئمة الأربعة^(٦).

(١) انظر: الكشف عن وجوه القراءات السبع ٣٧٦/١، وكنز المعاني للجعبري ٣/١٤٠٠.

(٢) الصَّحِيح: خالف أبو جعفر نافعاً، فقرأ أبو جعفر بإثبات الألف، وقرأ نافعٌ بحذفها، ولعلَّه سبق قلم من المؤلِّف.

(٣) الصَّحِيح: لم يوافق أحدٌ على حذف الألف إلا ابن عامر.

(٤) أي: في قوله تعالى: ﴿وَإِنْ كَانَتْ وَاحِدَةً﴾ [النساء: ١١]. انظر: المصادر السابقة.

(٥) احتلَّف في اسمه على أقوالٍ أصحُّها زَبَّانُ بن العلاء بن عمَّار بن العريان بن عبد الله، التميمي المازني، أخذ القراءة عن أهل الحجاز، وأهل البصرة، وغيرهم، وقرأ عليه خلق كثير، منهم: يحيى بن المبارك اليزيدي، وعبد الله بن المبارك، توفي سنة (١٥٤هـ). انظر: معرفة القراء الكبار ٥٨، غاية النهاية ١/٢٨٨.

(٦) انظر قراءة الأئمة الثلاثة: تحبير ٣٣٤، والنَّشْرُ ٢/٢٤٧.

وانظر قراءة الأئمة الأربعة: إيضاح الرُّمُوزِ ٣٣٩، وإتحاف فضلاء البشر ١/٥٠٣.

قرأ ابن محيصة^(١) من رواية الأهوازي^(٢) ((وَلَا تَبَدَّلُوا)) [النساء: ٢]: بتاءٍ واحدةٍ مشدَّدةٍ وصلًا، ومخفَّفةٍ في الحالين^(٣). وقرأ من المبهج^(٤): بتاءين كالباقيين^(٥).
 وقرأ أبو جعفر والأعمش برواية الشَّنبوذي^(٦) ﴿فَوَاحِشَةً﴾ [النساء: ٣]: بالرفع. والباقون: بالنَّصب^(٧).
 وقرأ الحسن ((أَمْوَالِكُمْ أَلَّتِي))^(٨) [النساء: ٥] بالجمع: بإثبات الألف في ((أَلَّتِي)). والباقون بغير ألف^(٩).
 وقرأ الحسن البصريُّ ((وَلِيَحْشَ))، ((فَلِيَتَّقُوا))، ((وَلِيَقُولُوا)) [النساء: ٩]: بكسر اللام فيهنَّ. والباقون: بسكونها^(١٠).

- (١) هو الإمام محمد بن عبد الرحمن بن محيصة بن أبي وادعة، السهمي مولا هم المكي، قرأ القرآن على سعيد بن جبير، ومجاهد، وكان له اختيار في القراءة على مذهب العربية، خالف فيه قراءة أهل بلده فرغب الناس عن قراءته، توفي بمكة سنة (١٢٣هـ). انظر: معرفة القراء الكبار ٥٦، وغاية النهاية ١٦٧/٢.
- (٢) هو الإمام الحسن بن علي بن إبراهيم الأهوازي، أبو علي، شيخ القراء في عصره، وكان أعلى من بقي في الدنيا إسنادا في القراءات، توفي سنة (٤٤٦هـ). انظر: معرفة القراء الكبار ٢٢٤، وغاية النهاية ٢٢٠/١.
- (٣) له من المفردة قراءتان: الأولى: بتاءٍ واحدةٍ مشدَّدةٍ وصلًا، مخفَّفةٍ ابتداءً. والثانية: بتاءٍ واحدةٍ مخفَّفةٍ في الحالين. انظر: مفردة ابن محيصة ٢٢٣، وإتحاف فضلاء البشر ٥٠٢/١.
- (٤) المبهج في القراءات السبع، لعبد الله بن علي بن أحمد بن عبد الله سبط الخطيب البغدادي ت ٥٤١هـ، تحقيق: محمد عيد الشعباني، ٢٠٠٧م دار الصحابة للتراث.
- (٥) انظر: المبهج ٣١٦، وإتحاف فضلاء البشر ٥٠٢/١.
- (٦) هو محمد بن أحمد بن إبراهيم الشنبوذي البغدادي، أبو الفرج، قرأ عليه وعلى ابن مجاهد، وابن الأخرم، والتمار، وغيرهم، وأكثر الترحال في طلب القراءات، وطال عمره، توفي سنة (٣٨٨هـ). انظر: معرفة القراء الكبار ١٨٦، وغاية النهاية ٥٠/٢.
- (٧) انظر قراءة الأئمة الثلاثة: تجبير ٣٣٤، والنشر ٢٤٧/٢.
- وانظر قراءة الأئمة الأربعة: إيضاح الرُّموز ٣٣٨، ولطائف الإشارات ١٨٣٦/٥.
- (٨) انتهت لوحة [٩٣/ب] بعد قوله: ﴿أَمْوَالِكُمْ﴾.
- (٩) انظر: مفردة الحسن ٢٥٥، وإيضاح الرُّموز ٣٣٩.
- (١٠) انظر: إيضاح الرُّموز ٣٣٩، وإتحاف فضلاء البشر ٥٠٣/١.

و((ذِرِّيَّةً)) [النساء: ٩]: ذُكِرَتْ بكسر الدَّالِ للمَطْوَعِيٍّ^(١) في البقرة.

وقرأ ابن محيصن ((ضُعْفَاءً)) [النساء ٩]: بضمَّ [الضَّادِ] والعين والقصر والتَّوِينِ من المبهج والمفردة^(٢)، وزاد من المبهج وجهاً ثانياً، وهو ضمَّ الضَّادِ وفتح العَيْنِ والمدَّ والهمز من غير تنوين^(٣). والباقون: بكسر الضَّادِ، وفتح العَيْنِ، وألفٍ بعده، وتنوين الفاء^(٤)، **ضُعْفَاءً**.

[٥٨٩] وَيُوصِي بِفَتْحِ الصَّادِ صَحَّ كَمَا دَنَا وَوَأْفَقَ حَفْصٌ فِي الْأَخِيرِ مُحَمَّلًا
فَعُولُنْ مَفَاعِلُنْ فَعُولٌ مَفَاعِلُنْ فَعُولُنْ مَفَاعِيلُ فَعُولُنْ مَفَاعِلُنْ

((وَيُوصِي)) مبتدأ، خبره ((بِفَتْحِ الصَّادِ))، أي: حاصلٌ أو حصل، و((صَحَّ)) الضَّمِيرُ المستتر فيه للفتح، فعليَّةٌ مستأنفةٌ، والكاف صفةٌ مصدرٍ مقدَّرٍ، أي: صحيحًا كدُنُوهُ.

((وَوَأْفَقَ حَفْصٌ^(٥))) جملةٌ فعليَّةٌ مستأنفةٌ محذوفةٌ المفعول، أي: وافقهم على الفتح في الموضوع الأخير متعلِّقٌ به، ((مُحَمَّلًا)) حاملاً حالٌ حفص.

والواو فيصل مستأنفةٌ في قوله ((وَيُوصِي))، وهو المختلَفُ فيه، في قوله تعالى: ﴿يُوصِي

(١) هو الحسن بن سعيد بن جعفر بن الفضل بن شاذان المطوعي، أبو العباس، لقي الكبار، وأكثر الرحلة في الأقطار، قرأ على ابن مجاهد، والصوري صاحب ابن ذكوان، وغيرهما، وقرأ عليه أبو بكر ابن المعدل، وغيره، توفي سنة (٣٧١هـ). انظر: معرفة القراء ١٧٩، وغاية النهاية ١/٢١٣.

انظر لعزو القراء: إيضاح الرُّمُوزِ ٣٣٩، ولطائف الإشارات ٥/١٨٣٩.

(٢) مفردة ابن محيصن المكِّي، لأبي علي الحسن بن علي بن إبراهيم الأهوازي ت ٤٤٦هـ، دراسة وتحقيق: د/ عمر يوسف عبد الغني حمدان، الطبعة الأولى ١٤٢٨هـ، المكتب الإسلامي.

(٣) أي: قرأ ((ضُعْفَاءً)).

(٤) انظر: المبهج ٣١٦، ومفردة ابن محيصن ٢٢٣، وإيضاح الرُّمُوزِ ٣٣٩.

(٥) هو حفص بن سليمان الدوري مولاهم الغاضري الكوفي، أبو عمر، المقرئ، قرأ على الإمام عاصم، عاصم، وهو ابن زوجته، وكان الأولون يعدونه في الحفظ فوق أبي بكر بن عياش، وأقرأ الناس دهرًا، توفي سنة (١٨٠هـ). انظر: معرفة القراء الكبار ٨٤، وغاية النهاية ١/٢٥٤.

بِهَاءٍ أَوْ دِينَءٍ أَبَاؤُكُمْ ﴿النساء: ١١﴾، ﴿يُوصِي بِهَا أَوْ دِينَ غَيْرِ مُضَكَّرٍ﴾ [النساء: ١٢]، وعمومه إلى الموضع الثاني يُستفاد منه قرينة الموافقة الأخير.

وترجمته: فتح الصَّادِ فيهما.

وقارئهما: شعبة، وابن عامر، وابن كثير^(١)، المشار إليهما: بالصَّادِ، والكاف، والدَّال. والواو فيصل عاطفةً في قوله: ((وَوَاقِق)).

والمختلف فيه: ﴿يُوصِي بِهَا أَوْ دِينَ غَيْرِ مُضَكَّرٍ﴾ [النساء: ١٢] المشار إليه بالأخير. وترجمته: فتح الصَّادِ المستفاد من العطف.

وقارئه: حفص المصْرَحُ به^(٢). والميم من ((مُحَمَّلًا)) ليس برمز؛ لامتناع جمع المصْرَحِ به والمرموز في مسألة واحدة.

وترجمة حفص في الموضع الأوَّل: كسر الصَّادِ، كترجمة المسكوت عنهم في الموضعين؛ لأنَّ الفتح والكسر من الأضداد المُطْرَدَةُ المُنعكسة.

وحقُّ هذه المسألة أن تُذكر بعد مسألة ﴿فَلِأُمَّه﴾ [النساء: ١١]، كما ربَّها في التيسير^(٣)، ولا ضرورة إلى ذلك، وكأنَّه قصد ناظمه التنبية على عدم التزام الترتيب عند أمن من اللبس^(٤).

(١) هو الإمام عبد الله بن كثير بن عمرو بن عبد الله بن زاذان الكناني مولاهم المكي، أبو معبد، قرأ على ابن السائب المخزومي، ومجاهد، وغيرهما، وقرأ عليه أبو عمرو بن العلاء، وغيره، واجتمع أهل مكة على قراءته. توفي سنة (١٢٠هـ). انظر: معرفة القراء الكبار ٤٩، غاية النهاية ٤٤٣/١.

انظر عزو القراءة: التيسير ٢٦١، والنشر ٢٤٨/٢.

(٢) أي: حفص ومن سبق ذكرهم، وهم: الابناب وشعبة. انظر: التيسير ٢٦١، والنشر ٢٤٨/٢.

(٣) انظر: التيسير ٢٦٠.

وهو التيسير في القراءات السبع، لأبي عمرو الداني عثمان بن سعيد بن عثمان الأموي المعروف في زمانه بابن الصيرفي ت ٤٤٤هـ، تحقيق: حاتم صالح الضامن، الطبعة الأولى ١٤٢٩هـ، مكتبة الصحابة.

(٤) انظر: كنز المعاني للجعبري ١٤٠١/٣.

أي: قرأ الابنان^(١)، وشعبة: بفتح الصَّاد في الموضعين. وقرأ المسكوت عنهم: بكسرهما فيهما، إلا أنَّ حفصاً وافق المذكورين: بفتح الصَّاد في الموضع الثَّاني، ووافق المسكوت عنهم: بكسرهما في الموضع الأوَّل.

والنَّاطم ڤهله لم يتعرَّض للياء في القراءتين مع أنَّ المذكورين بقلبها ألفاً، والمسكوت عنهم بالياء المدِّيَّة؛ لأنَّ الألف - في فتح الصَّاد - لازمة في القراءة، والياء المدِّيَّة - في كسر الصَّاد - لازمة في القراءة المسكوت عنها^(٢).

أمَّا وجه الفتح: بناؤه للمفعول، وإقامة الجارِّ والجرور مقام الفاعل، وفي قوله: ((صَحَّ)) إشارة إلى ارتفاع مانع البناء، وهو اللزوم؛ لئلاَّ يجتمع معه هنا اللّازم^(٣).

وأمَّا وجه الكسر: بناؤه للفاعل، أي: يُوصي المذكور، أو الموروث^(٤).

وأمَّا وجه التّفريق^(٥) أنّه [أراد] الجمع، أي: جمَعَ القراءتين. والنَّاطم ڤهله بدأ بالرّاوي الأوَّل عن عاصم، وهو من دأبه، وأشار إلى أنَّ حفصاً حامل الرّواية عنه بقوله: ((مُحَمَّلًا)).

وافق أبو جعفر نافعاً في كسر الصَّاد في الموضعين، كما وافقه يعقوب وخلف لنفسه، وكذلك الأئمّة الأربعة إلا أنَّ ابن محيصر وافق ابن كثير في فتح الصَّاد في الموضعين، إلا أنَّ الحسن البصريّ شدّد الصَّاد بعد الواو فيهما^(٦).

قرأ الحسن والمُطَوِّعِي ((يُورِثُ)) [النساء: ١٢]: بفتح الواو، وتشديد الرّاء وكسرهما.

(١) الابنان هما: ابن كثير وابن عامر.

(٢) انظر: اللآلئ الفريدة ٢/٢٨٣.

(٣) انظر: حجة القراءات لابن زنجلة ١٩٣، وكنز المعاني للجعبري ٣/١٤٠١.

(٤) انظر: الكشف عن وجوه القراءات السبع ١/٣٨٠، فتح الوصيد ٣/٨٢٤.

(٥) يعني: في قراءة حفص؛ حيث قرأ الموضع الأوَّل بالكسر، والثَّاني بالفتح.

(٦) وفي قراءة الحسن يلزم من تشديد الصَّاد فتح الواو قبلها ((يُوصِي)).

انظر قراءة الأئمّة الثلاثة: تحبير التّيسير ٣٣٦، النّشر ٢/٢٤٨.

انظر قراءة الأئمّة الأربعة: مفردة الحسن البصري ٢٥٤، ومفردة ابن محيصر ٢٢٣، وإيضاح الرّموز

والباقون: بالسُّكُون، والفتح، والخِفَّة^(١).

وقرأ الحسن ((مُضَارِّ)) [النساء: ١٢] بغير تنوين، ((وَصِيَّةٍ)) [النساء: ١٢]:
بالخفص. والباقون: بالتَّنوين، والنَّصَب^(٢).

[٥٩٠] وَفِي أُمَّ مَع فِي أُمَّهَا فَلَأُمَّه لَدَى الْوَصْلِ ضَمُّ الْهَمْزِ بِالْكَسْرِ شَمْلًا^(٣)

فَعُولُنْ مَفَاعِيلُنْ فَعُولُ فَعُولُنْ مَفَاعِيلُ فَعُولُنْ مَفَاعِلُنْ

[٩٤/أ] ((وَفِي أُمَّ)) مبتدأ، ((مَع فِي أُمَّهَا))^(٤) ومعطوفة صفتها، و((ضَمُّ)) خبر،
((الهمز)) بدل اشتمال، أي: ضَمُّ هَمْزِ ((فِي أُمَّ)) و((فِي أُمَّهَا)) و((فَلَأُمَّه))،
و((شَمْلًا)) الضَّمير فيه للضَمِّ، جملة فعلية خبر المبتدأ، أو ((ضَمُّ الهمز)) مبتدأ، خبره
((فِي أُمَّ)) مع معطوفيه، و((لَدَى الْوَصْلِ)) حال، أي: لدى وصل لفظة ﴿فِي﴾
[القصص: ٥٩]، واللام إلى همزة ((أُمَّ)) و((أُمَّهَا)) و((فَلَأُمَّه))، و((بِالْكَسْرِ)) متعلِّق
بـ((شَمْلًا))، أو حال فاعل، ثمَّ تَمَّ، فقال:

[٥٩١] وَفِي أُمَّهَاتِ النَّحْلِ وَالنُّورِ وَالزُّمْرِ مَعَ النَّجْمِ شَافٍ وَأَكْسِرِ الْمِيمَ فَيَصَلَا

فَعُولُنْ مَفَاعِيلُنْ فَعُولُنْ مَفَاعِلُ فَعُولُنْ مَفَاعِيلُنْ فَعُولُنْ مَفَاعِلُنْ

((وَفِي)) - هنا^(٥)، لا تَمَّ^(١) - متعلِّق بمبتدأٍ مقدَّرٍ، أي: كسر ضمَّ الهمز في

(١) انظر: مفردة الحسن البصري ٢٥٣، وإيضاح الرُّموز ٣٤١.

(٢) لم أجد قراءة ((وَصِيَّةٍ)) بالجر في مفردة الحسن البصري. انظر: مفردة الحسن البصري ٢٥٣،
وإيضاح الرُّموز ٣٤١، وإتحاف فضلاء البشر ١/٥٠٥.

(٣) حاشية: ((بمعنى: أسرع)). انظر: الصحاح ١٧٤٠/٥، ومجمل اللغة ١/٥١٢.

(٤) حاشية: ((لفظة ﴿فِي﴾ في قوله تعالى: ﴿فِي أُمَّ الْكِتَابِ﴾ [الزحرف: ٤]، و﴿فِي أُمَّهَا﴾
[القصص: ٥٩] من التَّلَاوة، والله تعالى أعلم. منه)).

(٥) حاشية: ((أي: ((وَفِي)) هنا ليست من التَّلَاوة)).

﴿إِمَّهَتِكُمْ﴾ النحل: [٧٨]، ومعطوفيه -النور والزمر- كائنة مع الأخرى -أي: مع النجم-، وأسكن راء الزمر؛ لأنه موضع قطع، أي: آخر نصف المصراع^(٢)، و﴿شَافٍ﴾ خبره، أو فعلية بتقدير: وأسرع كسر الضمّ فيها، وهو ﴿شَافٍ﴾ جملة اسمية، و﴿وَأكْسِرِ﴾ أمرية، كُسِرَ آخرها للسّاكنين، و﴿المِيمِ﴾ مفعولها، و﴿فَيَصَلَا﴾ فارقاً، حال فاعلها. والواو فيصل مستأنفة في قوله تعالى: ﴿وَفِي أُمَّ﴾.

والمختلف فيه المفرد في المواضع الأربعة:

الأول: ﴿فَلَأُمَّهَ التُّلُثُ﴾.

والثاني: ﴿فَلَأُمَّهَ السُّدُسُ﴾، وهما في سورة النساء [١١].

والثالث: و﴿فِي أُمَّهَا رَسُولًا﴾ في سورة القصص [٥٩].

والرابع: و﴿فِي أُمَّهَ الْكِتَابِ﴾ في سورة الزخرف [٤] فقيدتها بتقدّم الياء من ﴿فِي﴾ الجازة، وكسر اللام الجازة عند وصلها بهمزة احترازاً مما يتقدّمها ياء في الرّسم^(٣) دون النطق، كقوله تعالى: ﴿فَرَدَدْنَاهُ إِلَىٰ أُمَّهَ﴾ [القصص: ١٣] فإنه لا خلاف في بقاء همز ((أُمَّ)) على حاله مضمومة، سواء اتّصل بلفظ ((أُمَّ)) ضمير -أي: ((فلايمه)) - أو لم يتّصل، - أي: في ((أُمَّ)) - ولأجل ذلك مثل النّاطم بما اتّصل به ضمير، أو لم يتّصل به ضمير، فإن لم يتقدّم شيء على لفظ ((أُمَّ)) من الجازين -أي: لفظ ((في))، و((اللام)) - فلا خلاف في بقاء همزة ((أُمَّ)) على حالها مضمومة؛ لأنّ الكسر من ((اللام)) الجازة، والياء من لفظة ((في)) الجازة إنما يكون في هذه الحالة -أي: حال الوصل-؛ لأجل الإتيان إجراءً

(١) حاشية: ((قوله)) ((لايم)) أي: في قوله: ((وَفِي أُمَّ)) ليس يتعلّق بشيء؛ لأنه من التلاوة، أي:

﴿فِي أُمَّهَ الْكِتَابِ﴾ [الزخرف: ٤].

(٢) المصراعان من الشعر: مَا كَانَ لَهُ قافيتان في بيت واحد. انظر: تهذيب اللغة ١٧/٢، ولسان العرب ١٩٩/٨.

(٣) حاشية: ((أي: في الرّسم ياء، لا في النطق؛ لأنه بالألف فيه)).

للمنفصل^(١) مُجْرَى الْمُتَّصِلِ مع شدة اتصال هذين الحرفين بما دخلا عليه^(٢).
وترجمته: كسر ضمّ همزة في المواضع الأربعة. وإنما قيّد الكسر بالضمّ؛ لأجل قراءة المسكوت عنهم؛ لأنّ قراءتهم بضمّ الهمز؛ لأنّ ضدّ الكسر المطلق الفتح، وهو من الأضداد المُطْرَدَةُ المُنْعَكِسَةُ، وإن لم يقيّد بالضمّ فهم منه الفتح للمسكوت عنهم، مع أنّهم لم يقرؤوا إلا بضمّ الهمز.

وقارئها: حمزة والكسائي، المُشار إليهما: بالشّين من ((شَمَلِل))^(٣).
ولمّا تكلم الناظم رحمته [عن] حكم المفرد في المواضع الأربعة؛ شرّع في بيان حكم الجمع -أي: في المواضع الأربعة-^(٤) فقال: ((في أمّهات النحل الخ)).
والواو فيصل عاطفة في قوله: ((وفي أمّهات النحل)).
والمختلف فيها: ((أمّهات)) في السور الأربع، وتقييدها تقدّم الكسرة عند وصلها بجمزة ((أمّهات)) المستفاد من العطف.

وترجمتها: كسر ضمّ همزة لدى الوصل المستفاد من العطف أيضاً.
أمّا الموضع الأول: ﴿مِنْ بُطُونِ إِمّهَاتِكُمْ﴾ في سورة النحل [٧٨].
والموضع الثاني: ﴿أَوْ بِيُوتِ إِمّهَاتِكُمْ﴾ في سورة التور [٦١].
والموضع الثالث: ﴿يَخْلُقُكُمْ فِي بُطُونِ إِمّهَاتِكُمْ﴾ في سورة الزمر [٦]، وفي سورة النجم [٣٢].

وقارئهنّ: الأخوان^(٥)، المُشار إليهما: بالشّين من لفظ [شَافٍ]^(١)، وإنّما كرّر الناظم

(١) حاشية: ((أي: إجراء انفصال المواضع الثمانية مُجْرَى اتّصال الكسرة في صورة (فعل) مع أنّه معلوم بكسر الفاء وضمّ العين في (فعل) عند أهل العلم، والله تعالى أعلم)).

(٢) انظر: إبراز المعاني ٤١٣/١، وكنز المعاني للحجّري ١٤٠٢/٣.

(٣) انظر: التيسير ٢٦٠، والنشر ٢٤٨/٢.

(٤) وهي: مواضع النحل، والثور، والزمر، والنجم، وسيأتي ذكرها قريباً.

(٥) انظر: التيسير ٢٦٠، والنشر ٢٤٨/٢.

جاء الرَّمز؛ لأجل مُغايرة المفرد والجمع لأجل مُغايرة الحكم والتقييد^(١)، وهما في المواضع الثمانية واحد.

والواو فيصل عاطفةً في قوله ((وَأكْسِر)).

والمختلف فيها: المواضع الأربعة المجموعة المُستفادَة من العطف.

وترجمتها: كسر الميم فيهنَّ.

وقارئهنَّ: حمزة، المشار إليه: بالفاء من ((فِيصَلَا)).

وترجمة المسكوت عنهم في المواضع الثمانية: ضمّ الهمزة لدى الوصل. وترجمة المسكوت عنهم في الميم من الأربعة [٩٤/ب] المجموعة: الفتح^(٢)؛ لأنَّهما من الأضداد المُطَرَّدة المُنعكسة، ولذا لم يستغن بذكر ترجمة المذكور في الهمزة عن ذكر ترجمة المسكوت عنهم فيها، بل ذكرها في قوله: ((ضَمُّ الهمزِ بِالكسْرِ شَمْلًا))^(٤)، واستغنى بذكر ترجمة المذكور في الميم عن ذكر ترجمة المسكوت عنهم فيها، والله تعالى أعلم.

والناظم جَاءه أراد بالوصل وَصَلَ الحرف، لا الكلمة؛ لِيَعْمَّ خلاف ﴿فَلأُمِّهِ﴾ [النساء: ١١] الوصل والابتداء؛ لأنَّ اللامَ الجازة رُسِمَت مُتَّصِلَة بما دخل عليها، أما بطريق الإمكان فخلاف ﴿فَلأُمِّهِ﴾ [النساء: ١١]^(٥)، كسائرهما يُخَصُّ الوصل؛ لأنَّ لفظة ((في)) لم تُرَسَم مُتَّصِلَة بما دخلت عليه، وكذلك الخلاف في الأربعة المجموعة، يعني: أنَّ الخلاف بالوصل^(٦).

(١) في المخطوط: ((الشَّين))، ولعلَّه سبق قلم.

(٢) يعني بمغايرة الحكم: اختلاف قراءة حمزة عن الكسائي في (الجمع)، بعد اتَّفاقهما على القراءة في (المفرد)، فلو لم يُعَد الرَّمز في قراءة الجمع = لثُوهُمَّ أنَّ كسر الهمزة - في الجمع - خاصٌّ بجمزة.

ويعني بمغايرة التقييد: اختلاف الحركات، فالخلاف في المفرد والجمع بين: ضمّ الهمزة وكسرها، ويزيد الجمع الخلاف بين: الفتح والكسر للميم. والله أعلم.

(٣) انظر: التيسير ٢٦٠، والنشر ٢/٢٤٨.

(٤) في المخطوط: ((ضَمُّ الهمزِ أُسْرِعَ))، وأثبتُّ الموافق للبيت.

(٥) هكذا في المخطوط، ولعلَّ الأقرب: ((بِخلافٍ ﴿فِي أُورٍ﴾)).

(٦) انظر: الدرَّة الفريدة ٣/٣٠٩، وكنز المعاني للجعبري ٣/١٤٠٣.

وخرج عن المختلّف فيه بالحصر في المواضع الثمانية نحو: ﴿وَعِنْدَهُ أُمُّ الْكِتَابِ﴾
 [الرعد: ٣٩]، و﴿فُوَادُ أُمِّ مُوسَىٰ فَذِرًا﴾ [القصص: ١٠]، ﴿وَأُمَّهَاتِكُمُ اللَّاتِي﴾
 [النساء: ٢٣]، وتقييد خلاف الجمع بالوصل معلومٌ من الواحد بعطف الأربعة المجموعة
 عليه، كما عَلِمَ حكمهنَّ من عطفهنَّ عليه.

وعُلِمَ منه اتّفاق الكلِّ على ضمِّ الهمز إذا ابتدؤوا بها، وعلى فتح الميم في الجمع بعد الضمِّ^(١).

فإن قلت: [هل] يجوز أن يعود قوله: ((وَأَكْسِرِ الْمِيمَ فَيَصَلَا)) إلى التّرجمتين
 المتقدّمتين المفرد والجمع - أعني: في ((أُمَّ))، و((لَأُمَّه)) -؟

قلت: لا يجوز ذلك، [أولاً]: لأنَّ النَّاطِمَ ﷺ نطق بالكسر، والكسرة من ألقاب
 البناء، وحركة الميم في المفرد إعرابٌ، فهي خفضٌ، بخلاف الحركة في الجمع فإنّها بناء.
 والثّاني: أنّ الميم لا يُتصوّر فيها ضدّ الكسر الذي هو الفتح؛ لدخول الجرِّ عليها، وهي
 منصرفة.

والثالث: أنّه لو أراد ذلك لقال: (وَأَكْسِرِ الْمِيمَ فِيهِمَا).

والرّابع: أنّ عَوْدَ ذلك إلى الجمع مَتَيَّنٌ، وغير مشكوك فيه، ولا يؤخّذ مع الشكِّ.

والخامس: أنّ النَّاطِمَ ﷺ لمّا أعاد الرّمز ثانياً في ترجمة ثانية ولم يَسْتَعْنِ برمزٍ واحدٍ
 للمفرد والجمع = عَلِمَ أنّ ذلك مُخْتَصٌّ بالجمع. والله تعالى أعلم.

أي: [قرأ] حمزة والكسائيُّ ((أُمَّ)) في المُفرد في المواضع الأربعة لدى وصل الحرفين
 الجارّين بلفظة: (إِمّ) بكسرة همزتها.

وقرأ أيضاً (إِمّهات) في الجمع في السُّور الأربع لدى وصل النون المكسورة: ب(إِمّهات)
 بكسر الهمزة. وقرأ المسكوت عنهم بضمّها - أي: بضمّ الهمزة - في المفرد والجمع.

وقرأ حمزة بكسر الميم من الأربعة المجموعة. وقرأها المسكوت [عنهم]: بفتحها منهنّ.

فالقراء على ثلاث مراتب في (أِمّهات) في هذه السُّور الأربع حالة الوصل:

الأولى: الكسائيُّ: بكسر الهمزة، وفتح الميم.

(١) انظر: كنز المعاني للجعبري ١٤٠٣/٣ .

والثانية: حمزة بكسرهما.

والثالثة: المسكوت عنهم: بضمّ الهمزة، وفتح الميم.

أمّا وجه كسر الهمزة في المواضع الثمانية: مناسبة الكسرة قبلها أو الياء، قبلها^(١) مُلغاةً استثنائياً بصورة (فِعْلٍ)، وهو في المتّصل أقوى، قال الكسائيُّ والفرّاء^(٢): هي لغة قريشٍ، وهُدَيْلٌ، وهَوَازِنٌ^(٣).

وأما وجه كسر الميم: أنّه إِتْبَاعٌ لِإِتْبَاعٍ، كإِمَالَةٍ لِإِمَالَةٍ.

وأشار النّاظم رَحِمَهُ اللهُ بِقَوْلِهِ: ((فِيصَالًا)) إلى أنّ كسر الميم أفردَ حمزةً عن الكسائيِّ؛ لأنّه^(٤) يفتح الميم بعد اشتراكهما في كسر ضمّ الهمزة^(٥).

وأما وجه الضّمّ والفتح: أنّه الأصل، ولم يتحقّق الثّقُلُ للانفصال، وهي كـ ﴿عَلَيْهِمْ﴾ [الفاتحة: ٧].

وأما وجه تخصيص الخلاف بالوصل: عدم سبب الإِتْبَاعِ فِي الْإِبْتِدَاءِ^(٦).

وافق أبو جعفر نافعاً في ضمّ الهمزة في المواضع الثمانية، وفي فتح الميم في الأربعة المجموعة، كما وافقه يعقوب وخلف لنفسه، وكذلك الأئمة الأربعة إلا أنّ الأعمش وافق حمزة في الهمزة في المواضع الثمانية وفي كسر الميم في الأربعة المجموعة^(٧)، طَبَعَهُمْ أَجْمَعِينَ.

(١) في كنز المعاني للجعبري: ((مناسبة الكسرة قبلها أو الياء، أو الكسرة قبلها ملغاةً...)). انظره: ١٤٠٣/٣، والنقل منه.

(٢) هو يحيى بن زياد الفرّاء، أبو زكريا، أوسع أهل الكوفة علماً في زمانه، له كتب في العربية كثيرة جداً، وله في القرآن كتاب مشهور، وقال ثعلب غير مرّة: لولا الفرّاء ما كانت عربيّةً. توفي سنة (٢٠٧هـ). انظر: تاريخ العلماء النحويين ١٨٧، وإنباه الرواة على أنباه النحاة ٧/٤.

(٣) انظر: الدرّ المصون ٦٠٢/٣.

(٤) أي: الكسائي.

(٥) انظر: كنز المعاني للجعبري ١٤٠٣/٣.

(٦) انظر: الكشف عن وجوه القراءات السبع ٣٧٩/١، وكنز المعاني للجعبري ١٤٠٣/٣، والنقل منه.

(٧) انظر قراءة الأئمة الثلاثة: تحبير التيسير ٣٣٥، والنشر ٢٤٨/٢.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيدنا محمد وصحبه أجمعين^(١).

[٥٩٢] وَنُدْخِلُهُ نُونٌ مَعَ طَلَاقٍ وَفَوْقَ مَعٍ نَكْفَرٌ يُعَذِّبُ مَعَهُ فِي الْفَتْحِ إِذْ كَلَّا
فَعُولُنْ مَفَاعِيلُنْ فَعُولُنْ مَفَاعِلُ فَعُولُنْ مَفَاعِيلُ فَعُولُنْ مَفَاعِلُ

((وَنُدْخِلُهُ)) مبتدأ، وخبره ((نُونٌ))، أي: ذو نون، أو ((نُونٌ)) مبتدأ ثانٍ، وخبره مقدر، أي: (فيه) مقدماً، وهذه الجملة تكون خبراً للمبتدأ الأول، ((مَعَ طَلَاقٍ)) على حذف المضاف، أي: فعل طلاقٍ، صفة لما تقدم، أو حالها فيه المقدر، ((وَفَوْقَ)) مبني على الضم [أ/٩٥] لقطعه عن الإضافة، أي: فوق طلاقٍ مقدرًا، أي: وفعلٌ حاصلٌ فوقها^(٢)، و((مَعَ نَكْفَرٌ)) صفة المقدر، و((نُعَذِّبُ)) مبتدأ، خبره: أي: مع ندخله، و((فِي الْفَتْحِ)) ظرف الخبر والمبتدأ^(٣)، و((إِذْ كَلَّا)) مهموز اللام، حُفِّفَ للوزن، بمعنى: حفظ قارئه^(٤)، تعليل فعله مقدرًا، أي: نُقِلَتْ ذلك، إذ حفظ التَّغْلَةُ هذه القراءة من أن يُطْعَنَ فيها؛ لصحَّتها معنىً وروايةً.

والواو فيصَلُّ مستأنفةً في قوله: ((وَنُدْخِلُهُ)).

والمختلف فيها سبعة أفعال:

الأول والثاني: ﴿نُدْخِلُهُ﴾ في الموضعين في سورة النساء [١٣ - ١٤]، والعموم إليهما

انظر قراءة الأئمة الأربعة: إيضاح الرموز ٣٤٠، وإتحاف فضلاء البشر ١/٥٠٤.

(١) ليس من عادة النَّاظِم أن يستفتح الأبيات بالبسملة والحمدلة، فلعلَّه لطول الفصل في التأليف، أو لغير ذلك.

(٢) حاشية: ((أي:)) حاصلٌ فوق سورة الطلاق، أي: سورة التَّغَابِنِ مَعَ ((نَكْفَرٌ)) فيها، والله والله تعالى أعلم منه.

(٣) حاشية: ((فلا حاجة أن يقول: (معاً)، أو (في الموضعين)؛ لأنَّ عادة النَّظِمِ جَمْعُهُ، إن كان المختلف فيه في سورة أن يقول: (معاً)، أو (في الموضعين)، والله تعالى أعلم منه)).

(٤) انظر: الصحاح ١/٦٩، ومقاييس اللغة ٥/١٣١.

مستفاد من ضمّ غير الفعل إلى حرف التّساء^(١).

والثالث: ﴿نُدْخِلُهُ﴾ في سورة الطّلاق [١٤].

والرّابع: ﴿نُدْخِلُهُ﴾.

والخامس: ﴿نُكْفِرُ﴾ في سورة التغابن [٩]، المشار إليه بقوله: ((وَفَوْقُ))، أي: فوق الطّلاق.

والسادس: ﴿نُدْخِلُهُ﴾.

والسّابع: ﴿نُعَذِّبُهُ﴾ في سورة الفتح [١٧].

والتّقييد واقع لـ((ندخله)) باتّصال ضمير المفعول به الذي هو (الهاء)، كما نُطَقُ به. وترجمتهنّ النّون، أي: نون العظمة.

وقارئهنّ: نافع، وابن عامر، المشار إليهما: بالهمزة والكاف.

وترجمة المسكوت عنهم: بالياء فيهنّ^(٢)؛ لأنّهما من الأضداد المُطَرِّدة المُنعكِسة، وكذا استغنى من ذكر ترجمة المذكور عن ذكر ترجمة المسكوت عنهم على ما اصطلحه في الفهرسة^(٣).

أي: قرأ نافع وابن عامر ﴿نُدْخِلُهُ﴾ في قوله تعالى: ﴿جَنَّتِ﴾، و﴿نُدْخِلُهُ نَارًا﴾ في النّساء [١٣-١٤]، ﴿وَمَنْ يُطِيعِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَنُدْخِلُهُ جَنَّتِ﴾، ﴿وَمَنْ يَتَّبِعِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ يُدْخِلْهُ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ﴾، ﴿وَمَنْ يُؤْمِنْ بِاللَّهِ وَيَعْمَلْ صَالِحًا نُكْفِرْ عَنْهُ سَيِّئَاتِهِ وَنُدْخِلْهُ جَنَّاتٍ﴾ في التغابن [٩]، ﴿وَيَعْمَلُ

(١) حاشية: ((فلا حاجة أن يقول: ((معاً)) أو ((في الموضعين))؛ لأنّ عادة النّاطم ﷺ إن كان المُختلّف فيه في سورة أن يقول: ((معاً)) أو ((في الموضعين))، والله تعالى أعلم منه)).

(٢) انظر: التّيسير ٢٦١، ٤٦٥، ٤٨٨، ٤٨٩، والنّشر ٢٤٨/٢.

(٣) لعلّه سمّى المقدّمة فهرسةً لأنّها اشتملت على ترتيب أسماء القراء ورموزهم، وما يتبع ذلك من اصطلاحات، والله أعلم.

صَلِحًا نُدْخِلُهُ ﴿ في الطَّلَاق [١١] : بنون العظمة في السبعة^(١) . وقرأها المسكوت عنهم:
بالياء فيهنّ، والله تعالى أعلم.

فإن قلت: ما السُّرُّ في كون النَّاطِمِ ﴿ لم يحك لفظاً ((يُعذِّبُ)) على ما هو في التلاوة^(٢) ؟
قلت: إنّه حكى ((يُدخله)) على ما هو في القرآن العظيم؛ لمساعدة النَّظْمِ لكن لم
يساعده في ((يُعذِّبه)).

أمّا وجه التّون: إسناد الفعل إلى الله تعالى على جهة التّعظيم، وفيه التّفات.

وأمّا وجه الياء إسناده إليه على جهة الغيب مناسبةً للسّابقة^(٣) .

وافق أبو جعفر نافعاً في نون الأفعال السّبعة، كما وافق يعقوب أبا عمرو في الياء، وكذا
خلف نفسه، وكذلك الأئمة الأربعة إلا أنّ الحسن البصريّ وافق نافعاً في نون حرفي السّاء
[١٣ - ١٤]، وفي نون ﴿ نُدْخِلُهُ ﴾ و﴿ نُعَذِّبُهُ ﴾ [الفتح: ١٧]، كما وافق الأعمش برواية
المطوّعيّ في نون التّغابن والطلاق^(٤)، والله تعالى أعلم، **رَبِّهِمْ** أجمعين.

[٥٩٣] وَهَذَانِ هَاتَيْنِ اللَّذَانِ اللَّذَيْنِ قُلْ تُشَدِّدُ لِلْمَكِّيِّ فَذَانِكَ دُمُّ حُلَا

فَعُولٌ مَفَاعِلُنْ فَعُولُنْ مَفَاعِلُنْ فَعُولٌ مَفَاعِلُنْ فَعُولٌ مَفَاعِلُنْ

((وَهَذَانِ)) مبتدأ على حذف المضاف، أي: ونون هذان والثلاثة معطوفة بالمقدّر -

أي: بالواو المقدّرة - عليه كذلك، وخبره ((تُشَدِّدُ))، والضّمير تحت راجع إلى التّونات

الأربع على طريق الأربع^(٥)، على طريق كلّ واحدٍ منهنّ، و((للمكّي)) بتخفيف الياء،

(١) أي: في الأفعال السّبعة، وليس مراده القراء السّبعة، وستأتي قراءتهم.

(٢) أي: باتّصال الضّمير ﴿ يُعَذِّبُهُ ﴾ [سورة الفتح: ١٧].

(٣) انظر: الكشف عن وجوه القراءات السّبع ٣٨١/١، وكنز المعاني للحجّريّ ١٤٠٥/٣.

(٤) انظر قراءة الأئمة الثلاثة: تحبير التّيسير ٣٣٦، ٥٦٠، ٥٨٣، ٥٨٤، النّشر ٢٤٨/٢.

وانظر قراءة الأئمة الأربعة: إيضاح الرّموز ٣٤١، ولطائف الإشارات ١٨٤٤/٥.

(٥) هكذا في المخطوط، والسّياق مستقيمٌ بدونها.

متعلقٌ به وبهذه الجملة، مقول: ((قُلْ)) منويّ التّقديم، ((فَذَانِكَ)) مبتدأٌ على حذف المضاف، أي: نون ((فَذَانِكَ)) خبره محذوف، أي: ((تُشَدِّدُ))، و((دُمُّ))، أمريةٌ دعاءٌ له، و((حُلًّا)) - بالضم - جمع حلية^(١)، زينة حال فاعله، أي: ذا حُلًّا. والواو ليس بفيصلٍ مستأنفةٍ، بل من التّلاوة في قوله: ((وهذان)).

والمُختَفَ فيها أربعة ألفاظٍ: ((واللذان)) في قوله تعالى: ﴿وَالَّذَانِ يَأْتِيَنَّهَا﴾ في هذه السّورة [١٦]، و((هذان)) في قوله تعالى: ﴿إِنَّ هَذَانِ لَسَاحِرِينَ﴾ في سورة طه: [٦٣]، و((هذان)) في قوله تعالى: ﴿هَذَانِ خَصْمَانِ﴾ في سورة الحج: [١٩]، و((هتين)) في قوله تعالى: ﴿إِحْدَى ابْنَتَيَّ هَاتَيْنِ﴾ في سورة القصص: [٢٧]، و((اللذين)) في قوله تعالى: ﴿أَرَأَى الَّذِينَ أَضَلَّانَا﴾ في سورة فصلت: [٢٩]. وترجمتهن: تشديد نوهن.

وقارئهنّ ابن كثير، المُصرِّح به بالملكّي، و((هذان)) [طه: ٦٣، والحج: ١٩] في الموضوعين، وعلم عمومه إليهما من الإطلاق^(٢)، أو من ضمّ ما ليس في هذه السّورة إليها. وترجمة المسكوت عنهم: تخفيف النون فيهنّ^(٣)؛ لأثهما من الأضداد المُطرّدة المنعكسة.

ولم يأت الناظم رحمه الله بالواو الفاصلة في قوله: ((فَذَانِكَ)) لكن الواو مقدّرة لعطفها على التّشديد؛ لعدم الرّيبة [ب/٩٥] في اتّصاله بما قبله. و((ان))^(٤) شدّده ابن كثير، المستفاد من العطف المُقدّر ولكن الناظم رحمه الله شرع في بيان من وافقه؛ ولذا أفرد بالذّكر؛ لأنّه لو لم يذكر من وافقه = لتوهّم الواهم أنّ ابن كثير

(١) انظر: تهذيب اللغة ١٥١/٥، ومجمل اللغة ٢٤٧/١.

(٢) انظر: كنز المعاني للجعبري ١٤٠٦/٣.

(٣) انظر: التيسير ٢٦١، والتّشعر ٢٤٨/٢.

(٤) حاشية: ((أي: و((ان)) مشدّد ((فَذَانِكَ)) ابن كثير، والله تعالى أعلم)).

خالف أصله في ((فذانك))، وكذا لا مُراجعة^(١) إلى ما قبله، بل إلى ما بعده.

والمُختلف فيه: ((فذانك)) في قوله تعالى: ﴿فَذَانِكَ﴾ في سورة القصص: [٣٢] فقط.

وترجمته: تشديد النون، المستفاد من عطفه بالواو المُقدَّر على ما قبله^(٢)، أو من قوله: ((دُم)) أي: يا أيُّها القارئ بقراءة ابن كثير! دُم أنت على الحكم المتقدِّم في ﴿فَذَانِكَ﴾.

وقارئة: ابن كثير، وأبو عمرو، المشار إليهما: بالدال والحاء.

وترجمة المسكوت عنهم: التَّخفيف في نونه^(٣).

أي: شدَّد ابن كثير النُّونات في الألفاظ الستة المذكورة.

وافقه أبو عمرو في تشديد نون ﴿فَذَانِكَ﴾. وقرأها المسكوت عنهم: بتخفيفها، ومن جملتهم أبو عمرو، وهو مسكوتٌ عنه في التَّرجمة الأولى، ومذكورٌ في التَّرجمة الثانية.

أمَّا وجه التَّشديد: للتَّعويض عن الألف المحذوفة -أي: الألف المحذوفة من الواحد، لا من التَّثنية- في لفظ ((هذان))، و((هتين))، و[و]((فذانك))، وعن الياء في ((اللذان))، و((اللذين))^(٤)، أو للفرق بينهما وبين النون المحذوفة بالإضافة، في نحو: غلامِي زَيْدٍ^(٥).

أمَّا مفرد ((هذان)) فهو ((ذا))، فأُدخِل عليه هاء التَّنبيه فصار ((هذا))، فالقياس في التَّثنية (هذان) بالألفين، أحدهما: الألف التي هي ثابتة في المفرد. والثَّاني: ألف التَّثنية، فحُذِفَتْ إحداهما -من الواحد، لا من التَّثنية-؛ لالتقاء السَّاكنين، وكذلك ((فذانك)).

وأمَّا مفرد ((هاتين)) فهو: ((تا))، فأُدخِل عليه هاء التَّنبيه، فصار: ((هاتا))، فالقياس في التَّثنية: ((هاتان)) بالألفين حالة الرَّفع، و((هاتين)) حالة النَّصب والجرِّ، فحُذِفَتْ الألف -أي: من الواحد-؛ لالتقاء السَّاكنين.

(١) أي: لا ترجع التَّرجمة.

(٢) انظر: كنز المعاني للجَعْبَرِيّ ١٤٠٦/٣.

(٣) انظر: التَّيسير ٤٠١، والنَّشر ٢٤٨/٢.

(٤) انظر: كنز المعاني للجَعْبَرِيّ ١٤٠٧/٣.

(٥) انظر: الكشف عن وجوه القراءات السَّبْع ٣٨١/١-٣٨٢.

وأما مفرد ((الَّذِينَ)) فهو ((الَّذِي))، فالقياس في التثنية: ((الَّذِيَانِ)) بألفٍ بعد الياء حالة الرفع، و((الَّذِينَ)) بالياءين حالة النصب والجرِّ، فحُذِفَت الياء في ((الَّذِيَانِ)) فتبقى ((الَّذَانِ))، وحُذِفَت إحدى اليائين فتبقى ((الَّذِينَ)).
فإن قلت: إنَّ المحذوف للسَّاكن لا يُعَوِّضُ.

قلتُ: قياس ألف المقصور في التثنية أن تُقلب، فلمَّا تحلَّف هنا فحُذِفَ جبراً.
وأما بيان الفرق: فهو الفارقة بين ما يُضَاف وما لا يُضَاف من المثني، أو بين ما يُعاقِبُ التثنية وما لا يُعاقِبُه، ثمَّ أدغم أحد المثليين في الآخر، ونون التثنية هي الأولى، لأنَّها التي تلي أَلْفَه^(١).

أما وجه تشديد أبي عمرو ﴿فَذَانِكَ﴾: أنَّها حَلَفُ لام (ذلك)، أو بدلٌ منها، وهذا أشهر من (ذاك)، ومن ثمَّ دعا لقارئه بالبقاء المقرون بالتثنية^(٢)، وأولى مِمَّن قال: ((حَصَّ الإِشَارَةَ؛ لأنَّ تعويضها أولى؛ من حيث إنَّ محذوفها لا يُرَدُّ لعدم طرده))^(٣).
وأما وجه التَّخْفِيف: أنَّها نون التثنية^(٤)، والله تعالى أعلم.

فإن قلت: ما السُّرُّ في كون أبي عمرو ﷺ إنَّما وافق ابن كثير في هذا الحرف فقط لا غير؟ قلت: ما أعلم السُّرُّ في ذلك^(٥).

(١) انظر: كنز المعاني للجعبري ١٤٠٧/٣.

(٢) أي في قول الشاطبي ﷺ: ((دُمُّ حُلَا)).

(٣) القائل هو السخاوي، والذي جعل التَّوْجِية الأولَ أولى من توجيه السخاوي هو الجعبري. انظر: فتح الوصيد ٨٢٧/٣، وكنز المعاني للجعبري ١٤٠٧/٣.

(٤) انظر: كنز المعاني للجعبري ١٤٠٧/٣.

(٥) ذكر ابن النجيبين الهمداني في الدرَّة الفريدة ٣١٤/٣ - وهو أحد الشُّروح التي اعتمد عليها المؤلف - عدَّةً أوجهٍ لإفراد أبي عمرو ﴿فَذَانِكَ﴾ بالتشديد، منها قوله: ((أنَّه تنثية (ذلك) الذي فيه اللام الدالة على بُعد المشار إليه، فلمَّا حذف اللام حال التثنية جعل إحدى النونين عوضاً منها. قيل: سئل أبو عمرو عن تشديد هذا الحرف، فقال: لأني وجدت في جميع القرآن ((إنَّ في ذلك)) دون ((إنَّ في ذلك)). يشير إلى ما ذكرتُ من أنَّه تنثية (ذلك)).

ومعنى قوله: ((دُمُّ حُلَا)) أبقاك الله تعالى متزَيِّناً بالعلم، كما تَتَزَيَّنُ بِالْحُلَا^(١).
واعلم أَنَّكَ إِذَا شَدَّدْتَ النون مَكَّنْتَ المَدَّ- في مَدِّ الألف-؛ لأجل الساكنين بعدها
لقول النَّاطِمِ رحمته: (([وَعَنْ] كَلَّهْم بِالْمَدِّ [مَا] قَبْلَ سَاكِنٍ)) وليس هو سكون وقف
فتجيء فيه ثلاثة أوجه^(٢)، أمَّا الياء فيجيء الخِلاف؛ لِأَنَّهَا حَرْفٌ لَيْنٌ بَعْدَهُ سَاكِنٌ، لقوله:
((وَفِي عَيْنِ الْوَجْهَانِ وَالطُّوْلِ فَضْلًا))، وإن كان المنصوص عليه بالوجهين في (العين)
ولكن ((اللَّذِينَ)) حالة التشديد يشابهه (عين) من جهة حرف اللين، والساكن بعده -أعنى:
النون المدغم حالة الوصل-، حاصل الكلام: أَنَّ تَمَكِينَ المَدِّ فِي ((اللَّذَانِ)) وَفِي أَخَوَاتِهِ
ثَابِتٌ بِقَوْلٍ وَاحِدٍ، أَي: بِلا خِلاف. أمَّا تَمَكِينَ مَدِّ حَرْفِ اللين فِي ((اللَّذِينَ)) وَ((هَاتَيْنِ))
بِقَوْلَيْنِ: الأَوَّلُ: تَوَسُّطُ الألف^(٣). و[[الثَّانِي]: الطُّول؛ لِأَنَّ مَدَّ حَرْفِ اللين لَيْسَ كَمَدِّ حُرُوفِ
المَدِّ قَبْلَ السَّاكِنِ؛ لِأَنَّهُ يَشَابَهُ حَرْفَ المَدِّ مِنْ جِهَةِ اجْتِمَاعِ السَّاكِنِينَ لَكِنِ الطُّولُ فَضَّلَ عَلَيَّ
التَّوَسُّطِ^(٤)، والله تعالى أعلم، ويشهد على هذا الخِلاف قول ابن جبارة^(٥): وَأَمَّا الياء فيجيء
فيجيء الخِلاف؛ لِأَنَّهَا حَرْفُ اللين. انتهى^(٦)، فلا يكون الخِلاف إِلَّا بَيْنَ التَّوَسُّطِ وَالطُّولِ.
وافق أبو جعفر نافعاً في تخفيف الألفاظ الخمسة، كما وافقه [٩٦/أ] خلف لنفسه،
وكذا يعقوب إلا أَنَّ رُويساً^(٧) عنه وافق أبا عمرو في تشديد نون ﴿فَدَاتِكَ﴾، كما وافقه

(١) انظر: فتح الوصيد ٨٢٨/٣.

(٢) المعنى: لا تجيء ثلاثة أوجه؛ لِأَنَّ السكون ليس عارضاً للوقف.

(٣) قوله: ((الألف)): سبق قلم، والصَّواب: الياء؛ لِأَنَّهَا الممدودة في الكلمتين.

(٤) انظر: التبصرة لمكي ٢٧١، واللآلئ الفريدة ٢٣٤/١، وشرح إتحاف البرية ٢٠٠.

(٥) هو الإمام أحمد بن محمد بن عبد الولي بن جبارة، شيخ مقرئ، له شرح على (الشَّاطِيبِيَّة)، وآخر على (العقيلة)، رحل إلى القاهرة، ثم دمشق، ثم القدس، وتوفي فجأة سنة (٧٢٨هـ). انظر: معرفة القراء الكبار ٣٩٨، وغاية النهاية ٢٢/١.

(٦) بمعناه في المفيد. انظره: لوحة ١٢٣/ب.

(٧) هو محمد بن المتوكل اللؤلؤي البصري، أبو عبد الله، المعروف برويس، أخذ القراءة عرضاً عن يعقوب الحضرمي، قال الداني: وهو من أحذق أصحابه، وروى القراءة عنه عرضاً محمد بن هارون التمار، توفي سنة (٢٣٨هـ). انظر: معرفة القراء الكبار ١٢٦، غاية النهاية ٢٣٤/٢.

الحسن البصريّ واليزيديّ^(١)، وكذا الأعمش إلا أنّ المطوّعي عنه وافق نافعاً في تخفيف الجميع، كما وافقه ابن محيصر، أمّا الحسن البصري فوافق نافعاً في غير ﴿فَذَنْكَ﴾، كما وافقه اليزيديّ والأعمش برواية الشنّبوذوي^(٢)، وَاللَّحْمُ أَجْمَعِينَ.

[٥٩٤] وَضَمَّ هُنَا كُرْهًا وَعِنْدَ بَرَاءَةٍ شِهَابٌ وَفِي الْأَحْقَافِ ثُبَّتَ مَعْقَلًا
فَعُولُنْ مَفَاعِلُنْ فَعُولُ مَفَاعِلُنْ فَعُولُنْ مَفَاعِلُنْ فَعُولُنْ مَفَاعِلُنْ

((وَضَمَّ ... شِهَابٌ)) فعل فاعل، و((هَنَا)) مفعول فيه، و((كُرْهًا)) على حذف المضاف أي: كاف ((كُرْهًا)) مفعول به، ثم عطف ما في البراءة على ما في النساء، و((ثُبَّتَ)) على ما لم يُسَمَّ فاعله، الضمير تحت يرجع إلى ((ضَمَّ))، ((كُرْهًا)) أو إلى ((شِهَابٍ))، ((وَفِي الْأَحْقَافِ)) متعلق به، و((مَعْقَلًا)) تمييز، أي: ثُبَّتَ معقله، أو حال الفاعل، أي: حال كونه مُثَبَّتًا معقلًا، وهو اللجاء من شخصٍ وحصنٍ^(٣).

والواو فيصل مستأنفة في قوله: ((وَضَمَّ)).

والمختلف فيها: ((كُرْهًا)) في هذه السورة وسورة البراءة.

وترجمتها: ضم الكاف فيهما.

وقارئهما: الأخوان، المشار إليهما: بالشين.

وترجمة المسكوت عنهم: فتحها فيهما^(٤)، وهما من الأضداد المطرّدة الغير منعكسة.

(١) هو الإمام يحيى بن المبارك بن المغيرة اليزيدي العدوي البصري، أبو محمد، جوّد القرآن على أبي

عمرو، وله اختيار خالف فيه أبا عمرو في أماكن يسيرة، وقرأ عليه الدوري والسوسي، وغيرهما، توفي

سنة (٢٠٢هـ). انظر: معرفة القراء الكبار ٩٠، غاية النهاية ٣٧٥/٢.

(٢) انظر قراءة الأئمة الثلاثة: تحبير التيسير ٤٩٨، والنشر ٢٤٨/٢.

وانظر قراءة الأئمة الأربعة: إيضاح الرموز ٣٤١-٣٤٢، وإتحاف فضلاء البشر ٥٠٦/١.

(٣) انظر: تهذيب اللغة ١/١٦٠، ومقاييس اللغة ٤/٦٩.

(٤) انظر: التيسير ٢٦٢، والنشر ٢٤٨/٢.

والواو عاطفة فاصلة في قوله: ((وفي الأحقاف)).

والمختلف فيه: ((كُرْهًا))، المستفاد من العطف، كما أنَّ ترجمتهما -أي: ضم الكاف- مستفادة من العطف^(١)، وهو في الموضعين في سورة الأحقاف، وعمومه إليهما يُستفاد من الإطلاق.

وقارئها: الكوفيون وابن ذكوان^(٢)، المشار إليهم: بالثاء المثلث والميم.

وترجمة المسكوت عنهم: فتحها فيهما^(٣).

أي: قرأ حمزة وعليّ ((كرها)) في قوله تعالى: ﴿أَنْ تَرِثُوا النِّسَاءَ كُرْهًا﴾ في النساء [١٩]، وفي قوله: ﴿أَنْفِقُوا طَوْعًا أَوْ كُرْهًا﴾ في سورة البراءة [٥٣] بضم الكاف فيهما، والمسكوت عنهم: نافع وابن كثير وأبو عمرو وهشام^(٤) بفتح الكاف.

وقرأ عاصم وحمزة وعليّ وابن ذكوان ((كرها)) في الموضعين -أي: ﴿أُمَّهُ كُرْهًا وَوَضَعْتَهُ كُرْهًا﴾ في سورة الأحقاف [١٥]-: بضم الكاف فيهما، والمسكوت عنهم: بفتحها فيهما، والله تعالى أعلم.

(١) حاشية: ((أما اشتراك المعطوف عليه مع المعطوف ففي المختلف فيه والترجمة، وأما المغايرة بينها في القارئ؛ لأنَّ قارئ المعطوف عليه هو الأخوان، وقارئ المعطوف هو الأخوان وعاصم وابن ذكوان معه، رحمهم الله، والله تعالى أعلم، منه)).

(٢) هو عبد الله بن أحمد بن بشر بن ذكوان القرشي الفهري الدمشقي، أبو محمد، الراوي الثقة، شيخ القراء بالشام، وإمام جامع دمشق، أخذ القراءة عرضاً عن أيوب بن تميم، وقرأ عليه الأخفش، والصُّوري، توفي سنة: (٢٤٢هـ). انظر: معرفة القراء الكبار ١١٧، وغاية النهاية ٤٠٤/١.

(٣) انظر: التيسير ٤٦٠، والنَّشر ٢٤٨/٢.

(٤) هو هشام بن عمّار بن نصير بن ميسرة السلمي، الدمشقي، أبو الوليد، إمام أهل دمشق وخطيبهم ومقرئهم ومحدثهم ومفتيهم، وكان واسع الرواية، متبحراً في العلوم، أخذ القراءة عرضاً عن أيوب بن تميم، توفي سنة: (٢٤٥هـ). انظر: معرفة القراء الكبار ١١٥، وغاية النهاية ٣٥٤/٢.

وقال أكثر البصريين كالأخفش^(١) وقال^(٢) الكسائي: ((الكره - بالفتح والضم - لغتان، بمعنى الإجبار - من الجبر - والمشقة))^(٣).

وروى الفراء عن أبي عمرو: أن الفتح بمعنى: الإكراه، والضم: ما يفعله الإنسان كارهاً من إكراهه كالأشياء المشاتمة^(٤). وقيل: الفتح المصدر، والضم اسم المصدر^(٥). أمّا وجه كل من الوجهين: أحد المعاني الثلاثة^(٦).

ومعنى ((شهاب)): قرأها عالم ذو نورٍ رفعةٍ؛ لأنّه بين جمع وفرق^(٧).
وأما وجه المخصّص عاصم وابن ذكوان: أنّه جمع اللغتين. ولمّا تكثّر في الآخرين^(٨)

(١) هو أبو الحسن سعيد بن مسعدة، الأخفش، أخذ النحو عن سيبويه - وكان أكبر منه -، وهو أحذق أصحابه، وصحب الخليل أولاً، وله (الكتاب الأوسط)، وكتاب (التصريف)، وتوفي سنة (٢١٥هـ). انظر: تاريخ العلماء النحويين ٨٥، وإنباه الرواة على أنباه النحاة ٣٦/٢.

(٢) أعاد الفعل - (وقال) -؛ لأنّ الكسائي ليس من البصريين.

(٣) انظر: معاني القرآن للأخفش ١٨٣/١ - ١٨٤ عند قوله تعالى: ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِتَالُ وَهُوَ كَرْهٌ لَّكُمْ﴾ [البقرة: ٢١٦]، وتفسير البحر المحيط ٥٦٧/٣ عند تفسير قوله تعالى: ﴿لَا يَحِلُّ لَكُمْ أَنْ تَرِثُوا النِّسَاءَ كَرْهًا﴾ [النساء: ١٩].

(٤) لم يتّضح لي معناه، ولم أجده في معاني القرآن للفراء. انظره: ٢٥٩ عند تفسير قوله تعالى: ﴿لَا يَحِلُّ لَكُمْ أَنْ تَرِثُوا النِّسَاءَ كَرْهًا﴾ [النساء: ١٩]، و٤٤١ عند تفسير قوله تعالى: ﴿قُلْ أَنْفِقُوا طَوْعًا أَوْ كَرْهًا﴾ [التوبة: ٥٣].

(٥) انظر: الكشف عن وجوه القراءات السبع ٣٨٢/١، وكنز المعاني للجعبري ١٤٠٨/٣، وتفسير البحر المحيط ٥٦٧/٣، عند تفسير قول الله تعالى: ﴿لَا يَحِلُّ لَكُمْ أَنْ تَرِثُوا النِّسَاءَ كَرْهًا﴾ [النساء: ١٩].

حاشية: ((قال القاضي البيضاوي رحمه الله: وهما لغتان، وقيل: بالضم المشقة، وبالفتح ما يُكره عليه، والله تعالى أعلم، منه)). انظر: أنوار التنزيل وأسرار التأويل ٦٦/٢ عند تفسير قوله تعالى: ﴿لَا يَحِلُّ لَكُمْ أَنْ تَرِثُوا النِّسَاءَ كَرْهًا﴾ [النساء: ١٩].

(٦) انظر: كنز المعاني للجعبري ١٤٠٨/٣.

(٧) انظر: كنز المعاني للجعبري ١٤٠٨/٣.

(٨) أي: لمّا صار قرء الضم في موضعي الأحقاف أكثر من قرأته في الموضعين السابقين. انظر: كنز

جعله حصناً ثابتاً^(١)، والله تعالى أعلم.
وافق أبو جعفر نافعاً في المواضع الأربعة، كما وافقه يعقوب إلا أنه وافق حمزة في ضم ما
في [الأحقاف]^(٢)، كما وافقه الحسن البصري، أما ابن محيصن فوافق نافعاً في فتح المواضع
الأربعة، كما وافقه اليزيدي، وكذلك الحسن وافقه في فتح ما في النساء والبراءة، وأما
الأعمش فوافق حمزة في ضم الجميع، كما وافقه خلف لنفسه^(٣)، رضي الله عنه.

[٥٩٥] وَفِي الْكُلِّ فَافْتَحْ يَا مُبَيِّنَةَ دَنَا صَحِيحاً وَكَسْرُ الْجَمْعِ كَمْ شَرَفاً عَلَا
فَعُولُنْ مَفَاعِيلُ فَعُولُنْ مَفَاعِلُنْ فَعُولُنْ مَفَاعِيلُ فَعُولُ مَفَاعِلُنْ

وأدخل الألف واللام على ((كل))، وهي مسألة مختلف فيها، فبعض النحاة منع ذلك
منه؛ للزومها الإضافة وإن قطعت منها لفظاً وهي معرفة في حال قطعها، وكذلك تقول:
مررت بكل قائماً في فصيح الكلام^(٤)، وهذا الكلام مر في قوله: ((في الكل ميلاً)) من
ابن جبارة رحمته الله.

((افتح)) أمرية، ((وفي الكل)) متعلق بها، فالفاء زائدة فيها، والألف واللام عوض
عن المضاف إليه، أي: في كل القرآن العظيم، و((ياء مبينة)) مفعول به مضاف، فُصِرَ
للوزن، و((دنا)) فعل ماضٍ، الضمير تحته للفتح المفهوم من ((افتح)) جملة مستأنفة،
((صحيحاً)) حال الفاعل، أي: قُرِبَ الفتح إلى الضم [٩٦ / ب] حال كونه صحيح
الرؤية.

المعاني للجعبري ١٤٠٨/٣.

(١) انظر: كنز المعاني للجعبري ١٤٠٨/٣.

(٢) في المخطوط: ((الأنفال))، وليست من مواضع الخلاف، وأثبت موضع الموافق لما في المصادر
المذكورة.

(٣) انظر قراءة الأئمة الثلاثة: تحبير التيسير ٣٣٧، ٥٥٦، والنشر ٢٤٨/٢.

وانظر قراءة الأئمة الأربعة: إيضاح الرموز ٣٤٢، وإتحاف فضلاء البشر ٥٠٦/١.

(٤) انظر: الكتاب ١١٤/٢، توضيح المقاصد للمرازي: ٧٩٨/٢.

((وكسر الجمع)) مبتدأ على حذف المضاف، أي: ياء الجمع، واللام فيه للعهد - أي: جمع ((مبيّنة)) -، و((كم)) مبتدأ ثانٍ، والمميّز محذوف، أي: كم مرّة، وخبره ((علا)) الضّمير فيه للكسر، وهذه الجملة خبر المبتدأ الأوّل، و((شرفاً)) مجدداً ومكاناً مرتفعاً^(١)، مفعول به.

والواو فيصل مستأنفة في قوله: ((وفي الكل)).

والمختلف فيها: ((مبيّنة)) في جميع القرآن العظيم [النساء: ١٩].

وترجمتها: فتح يائها.

وقارئها: ابن كثير وأبو بكر، المشار إليهما: بالدال والصّاد.

وترجمة المسكوت: عنهم كسرهما^(٢)؛ لأنّهما من الأضداد المطرّدة المنعكسة.

والواو فاصلة عاطفة في قوله: ((وكسر الجمع)).

والمختلف فيها: ((مبيّنات)) جمع (مبيّنة) المستفادة من العطف.

وترجمتها: كسر يائها في جميع القرآن العظيم، وهذا العموم يُستفاد من العطف على ما

قبله.

وقارئها: ابن عامر والأخوان وحفص، المشار إليهم: بالكاف والشّين والعين.

وترجمة المسكوت عنهم: فتحها^(٣)؛ لأنّهما من الأضداد المطرّدة المنعكسة.

فإن قلت: ما السّرُّ في كون النّاطم جمله عيّن محلّ الفتح وهو الياء؟ قلت: لأنّ في

الكلمة ما يمكن فتحه غير الياء^(٤)، ولذا عيّن محلّها.

فإن قلت: فهلاًّ عيّن محلّ الكسر^(٥) كما عيّن محلّ الفتح؟ قلت: يجوز أن يكون النّاطم

جمله إنّما لم يعيّن المحلّ في الجمع؛ استغناءً بتعيين محلّه في المفرد.

(١) انظر: تهذيب اللغة ٢٣٤/١١، والصحاح ١٣٧٩/٤.

(٢) انظر: التيسير ٢٦٢، والنّشر ٢٤٨/٢.

(٣) انظر: التيسير ٣٨٣، والنّشر ٢٤٨/٢.

(٤) لعلّه يريد حرف الإعراب، وقد يُعترض عليه بأنّ الفتح حركة بناء، لا إعراب.

(٥) أي: في قوله: ((وكسر الجمع)).

فإن قلت: ما يلزم من تعيين محلِّ الفتح في المفرد تَعَيُّن محلِّ الكسر^(١)، فجاز أن يكون محلُّ الكسر غير محلِّ الفتح، فلو كان النَّاطِمُ جاءه قيَّده بالفتح لبقية القراء اللذين لم يذكر لهم الكسر = لكان أوضح؛ لأنَّ الحكم واحد فيهما، أي: في المفرد والجمع^(٢).

قلت: إنَّما فعل ذلك على هذا المنوال؛ لأنَّ قارئ الكسر نصف القراء، وكذلك قارئ الفتح نصفهم، فالنَّاطِمُ جاءه قصد التَّفَنُّن في العبارة^(٣)، أو لأنَّه يجوز أن يكون إنَّما لم يعيَّن محلَّ الكسر في الجمع؛ لأنَّه لا يليق الكسر فيه في غير الياء.

أي: قرأ ابن كثير وشعبة ﴿إِلَّا أَنْ يَأْتِيَنَّ بِفَحْشَةٍ مُّبَيَّنَةٍ﴾ هنا [١٩] والطلاق [١] و﴿يَنْسَاءُ النَّبِيُّ مَنْ يَأْتِيَنَّ مِنْكُنَّ بِفَحْشَةٍ مُّبَيَّنَةٍ﴾ في سورة الأحزاب [٣٠]: بفتح الياء فيهنَّ. وقرأ المسكوت عنهم: نافع وأبو عمرو وابن عامر وحفص وحمزة والكسائي بكسر يائهنَّ.

وقرأ ابن عامر وحمزة والكسائي وحفص ﴿وَلَقَدْ أَنْزَلْنَا إِلَيْكُمْ آيَاتٍ مُّبَيَّنَاتٍ وَمَثَلًا﴾، ﴿لَقَدْ أَنْزَلْنَا آيَاتٍ مُّبَيَّنَاتٍ وَاللَّهُ يَهْدِي﴾ في سورة النور [٣٤، ٣٦]، ﴿يَنلُؤْا عَلَيْكُمْ آيَاتِ اللَّهِ مُّبَيَّنَاتٍ﴾ في سورة الطلاق [١١]: بكسر يائهنَّ. والمسكوت عنهم الحزميان وأبو عمرو وشعبة: بفتح يائهنَّ.

فإذا اعتبرت القراء في المفرد والجمع وجدتهم على ثلاث مراتب:

(١) أي: في الجمع.

(٢) حاشية: ((أي: أن يقول في موضع ((وكسر الجمع)): ... ((وفتح الجمع كم شرفاً علا))، لكان أوضح، والله تعالى أعلم منه جاءه)).

(٣) لم يظهر لي وجه التَّفَنُّن في العبارة من حيث إنَّ قارئ الفتح في الجمع نصف القراء، وكذلك قراء الكسر للنصف الآخر، لكن يُمكن أن يُقال: لمَّا كانت الكلمتان المُختلفُ فيهما متقابلتين من حيث الأفراد والجمع = تفنن في العبارة فذكر الفتح في ترجمة، والكسر في الأخرى، مع أنَّ كلاً منهما ضدُّ للأخرى، وكذلك تفنن في عدم تكرار القراء المذكورين، فجعل المذكورين في الترجمة الأولى من المسكوت عنهم في الثانية، والمذكورين في الترجمة الثانية من المسكوت عنهم في الأولى. ويحتمل أنَّ الشَّاطِطِيَّ جاءه لم يلتفت لهذا كله، وإنَّما تيسر له البيت على هذا النحو.

منهم: من فتح الياء فيهما، وهما ابن كثير وأبو بكر، وهما المصرَّح بهما في التَّرجمة الأولى، ومسكوتٌ عنهما من التَّرجمة الثانية.

ومنهم: من كسر الياء في المفرد، وفتحها في الجمع، وهما نافع وأبو عمرو؛ لأنَّهما لم يُذكرا في التَّرجمتين، فيؤخذ لهما ضدُّ الحكم المذكور فيهما، وهو الكسر في المفرد، والفتح في الجمع.

ومنهم: من كسر الياء في المفرد والجمع، وهم ابن عامر والأخوان وحفص، أمَّا في الجمع فهم مصرَّحٌ بهم في التَّرجمة الثانية، وأمَّا في المفرد فهم مسكوتٌ عنهم في التَّرجمة الأولى.

فإن قلت: فهلاً كسر نافع وأبو عمرو في الجمع كما كسرا في المفرد؟
قلت: إنَّ الجمع ثقيل؛ فيناسبه الفتح دون الكسر.

أمَّا وجه الفتح فيها: أنَّه اسم المفعول من المتعدي، فمعنى الواحد لفاحشة يُبينها مَنْ يدَّعي، ولَمَّا كانت البيِّنة على المدَّعي، قال الناظم رحمته: ((دنا))، أي: قرب الفتح إلى الأفهام ثابتاً في الشَّرْع، ومعنى الجمع: أن الله تعالى يُبينها، كما صرَّح به ﴿كَذَلِكَ يَبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمْ الْآيَاتِ﴾ [النور: ٦١].

وأمَّا وجه كسرهما: أنَّه اسم الفاعل، إمَّا من (بَيَّن) اللَّازِم، أي: بيِّنةٌ جليَّةٌ، وبيِّناتٍ واضحاتٍ، أو من المتعدي، أي: مبيِّنةٌ قبحها، ومبيِّنات الحق^(١).

وأبو جعفر وافق نافعاً في [٩٧/أ] فتح الجمع وكسر المفرد، كما وافقه يعقوب فيهما، وكذلك اليزيدي، وكذلك ابن محيصن من رواية المبهج^(٢)، أمَّا في رواية المفردة وافق ابن عامر في كسر الجمع^(٣)، كما وافقه الحسن البصري^(٤)، فهما وافقا ابن كثير في فتح المفرد،

(١) انظر: كنز المعاني للجعبري ١٤١٠/٣.

(٢) له من المبهج فتح المفرد والجمع، وسيأتي في كلامه. انظر: المبهج ٣١٨.

(٣) سكت في المفردة عن مواضع الجمع، فيكون موافقاً لأبي عمرو في فتحها كما بيَّنه في مقدمة كتابه. انظر: مفردة ابن محيصن ١٩٣، ٢٩٠-٢٩٢، ٣٦٢.

(٤) انظر موضع الأفراد: مفردة الحسن البصري ٢٥٥. وسكت عن مواضع الجمع، فيكون موافقاً لأبي

والأعمش وافق حمزة في كسرهما كخلف لنفسه^(١).
قرأ ابن محيصن ((آتيتم احداهن)) بكسر الميم؛ بنقل حركة الهمزة إليها وحذفها،
وكذلك همزة ((إحدى)) كيف جاء، نحو: ((يعدكم الله إحدى))، و((إنها لإحدى))، ((إلا
إحدى)) بوصل ذلك. والباقون: بالسُّكون والقطع^(٢)، **ضَوِّعْهُ**.

[٥٩٦] وَفِي مُحْصَنَاتٍ فَكُسِرِ الصَّادَ رَاوِيًا وَفِي الْمُحْصَنَاتِ أَكْسِرَ لَهُ غَيْرَ أَوْلَا
فَعُولُنْ مَفَاعِلُنْ مَفَاعِلُنْ فَعُولُنْ مَفَاعِلُنْ مَفَاعِلُنْ

((فاكسر)) أمرية، الفاء زائدة فيها، ((وفي محصنات)) مفعول فيها لها، والصَّادُ
مفعول به الصَّريح، و((راوياً)) حال فاعلها، أي: أكسر الصَّادَ في (محصنات) حال كونك
راوياً عن مدلول الرِّاء.

((وفي المحصنات)) أكسر كذلك، إِلَّا أَنْ^(٣) المفعول به -أي: الصَّاد- حُذِفَ مِنْهُ
استغناءً بذكره في الأوَّل، وهاء ((له)) لمدلول الرِّاء، و((غير)) استثناء من المُحَلِّي بِاللَّامِ،
((أولاً)) لا ينصرف؛ الألف للإشباع للصفة والوزن، مجرور محلاً بالإضافة؛ لأنَّ حالة الجرِّ
محمولة على حالة النَّصب، ونصب ((غير))؛ لأنَّ المستثنى في كلامٍ موجبٍ منصوبٍ بعد
الهاء^(٤).

وَالنَّاظِمُ **جَهَّ** أَخْرَجَ الْمُحَلِّيَّ بِاللَّامِ عَنِ اللَّفْظِ الْعَارِي مِنَ اللَّامِ، مَعَ أَنَّ الْمُحَلِّيَّ بِاللَّامِ

عمرُو فِي فَتْحِهَا كَمَا بَيَّنَّه فِي الْمَقْدِمَةِ. انظر: مفردة الحسن البصري ١٩٧، ٤٠٤-٤٠٨، ٥١٧-
٥١٩.

- (١) انظر قراءة الأئمة الثلاثة: تحبير التيسير ٣٣٧، ٤٨١، والنَّشْرُ ٢/٢٤٨.
 - وانظر قراءة الأئمة الأربعة: إيضاح الرموز ٣٤٢، وإتحاف فضلاء البشر ١/٥٠٧.
 - (٢) انظر: مفردة ابن محيصن ٢٢٤، وإيضاح الرموز ٣٤٢.
 - (٣) تَكَرَّرَ فِي الْمَخْطُوطِ قَوْلُهُ: ((أَنَّ)).
 - (٤) انظر: توضيح المقاصد ٢/٦٧٦، وشرح ابن عقيل ٢/٢٢٥.
- بعده في المخطوط: ((وكذلك ((غير))، ولعله تَكَرَّرَ.

أول ما وقع في هذه السُورة، وأعاد الجارَّ والقارئَ المشار إليه بالهاء في لفظة: ((له)) مع أنَّ قارئهما واحدٌ؛ لينحصر الاستثناء في ذوي اللّام، فكأنَّه صار بينهما مغايرةٌ معنى من حيث إنَّ العاري من اللّام لم يُستثن شيء منه، وأنَّ المُحلَّى باللّام يُستثنى منه شيء^(١).
والنّاطم ﷺ لم يذكر شيئاً مصرّحاً به من أداة العموم فيهما، بل ذكرها بطريق الإشارة إليها - أعني: أنَّ اللّام في الصّاد للاستغراق - وهذا من أداة العموم، أي: فاكسر كلَّ صادٍ في (محصات) حيث أتت، وعموم المُحلَّى باللّام مُستفادٌ من عطفه على ما تقدّم، أي: اكسر كلَّ صادٍ فيها.

والمراد من قوله: ((غير أوّلاً)) قوله تعالى - في رأس الجزء -: ﴿وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ النِّسَاءِ﴾ [النساء: ٢٤]، وهي متَّفِقٌ عليها بفتح الصّاد عند الأئمة السبعة^(٢).
والواو فيصلٌ مستأنفةٌ في قوله: ((وفي المحصات))، وهي مختلف فيها، العارية من اللّام في جميع القرآن العظيم.

وترجمتها: اكسر جميع الصّاد.

وقارئها: الكسائي، المشار إليه بالراء.

وترجمة المسكوت عنهم: فتحها؛ لأثهما من الأضداد المطرّدة المنعكسة.

والواو عاطفةٌ فاصلةٌ في قوله: ((وفي المحصات))، وهي المختلف فيها - المُحلَّى باللّام - في جميع القرآن العظيم، إلّا الحرف الأوّل منها.

وترجمتها: كسر الصّاد، الذي يُستفاد من العطف على ما قبله من الصّاد في قوله:

((فاكسر الصّاد)).

وقارئها: المكي عنه في الضمير في لفظة ((له)).

وترجمتها - المسكوت عنهم -: فتحها^(٣).

وإنّما قلنا: إنَّ الواو فاصلةٌ عاطفةٌ، مع أنّهما من جهة المادة والترجمة والقارئ واحدة

(١) انظر: كنز المعاني للجعبري ١٤١١/٣.

(٢) وكذلك الأئمة الثلاثة، والأربعة إلا الحسن البصري. انظر: إيضاح الرّموز ٣٤٢.

(٣) انظر: التيسير ٢٦٢، والنّشر ٢٤٩/٢.

لكن المغايرة بينهما من جهة الاستثناء من ذوي اللّام، مع أنّ المغايرة لا تكون بين المُعَرَّف والمنكّر، والله تعالى أعلم.

أي: قرأ الكسائي ﴿المُحَصِّنَاتُ﴾ المحلّى باللّام في الكلّ: بكسر الصّاد، إلا الحرف الأوّل منها، فإنّه قرأه بفتحه، كالمسكوت عنهم. وقرأ ﴿مُحَصِّنَاتُ﴾ العارِية من اللّام في جميع القرآن العظيم بكسر الصّاد، والمسكوت عنهم من التّرجمات: بفتحها.

وأصل الإحصان المنع^(١)، ويتعدّى فعله إلى واحد، ويكون بالزّواج، نحو: ﴿والمُحَصِّنَاتُ مِنَ النِّسَاءِ﴾ ويعمّ الطرفين. وبالحرّية، نحو: ﴿والمُحَصِّنَاتُ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ﴾ [المائدة: ٥]. وبالعفة، نحو: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَرْمُونَ الْمُحَصِّنَاتِ﴾ [النور: ٢٣]، وبالإسلام، نحو: ﴿فَإِذَا أَحْصَنَ﴾^(٢) [النساء: ٢٥] ويُسند إلى [٩٧/ب] الفاعل الحقيقي^(٣).

أمّا وجه كسر الصّاد فيهما: أنّه اسم فاعل على المجاز، أي: أحصنّ أنفسهنّ أو فروجهنّ.

وأمّا وجه فتحها فيهما: أنّه اسم مفعول على الفاعل الحقيقي، أي: أحصنهنّ الله تعالى بلطفه.

وأمّا وجه استثناء الأوّل: أنّه التّنبيه على المخالفة؛ لأنّه بمعنى المزوّجات لأنّ الأزواج قد أحصنوهنّ، فهنّ محصّنات. أمّا على الكسر فعلى أنّ المراد: مُحَصِّنَةٌ نفسّها بالإسلام، والحرّية، والعفة، وأمّا على الفتح فعلى: أنّها أحصنت بالإسلام، والحرّية، والعفة، فهي مُحَصِّنَةٌ^(٤)، والله تعالى أعلم.

وافق أبو جعفر نافعاً في فتح العارِية من اللّام، والمحلّى باللّام مع الاستثناء، كما

(١) انظر: العين ١١٨/٣، وتهذيب اللغة ١٤٣/٤.

(٢) قيل معناه: الإسلام. وقيل: التّزويج. انظر: المفردات في غريب القرآن ٢٣٩، وتفسير البحر المحيط

٥٧٩/٣ عند تفسير قوله تعالى: ﴿فَإِذَا أَحْصَنَ﴾.

(٣) انظر: التسهيل لعلوم التّنزيل ١٢٧/١.

(٤) انظر: كنز المعاني للجعبري ١٤١٢/٣.

واقفه يعقوب، وخلف لنفسه، وكذلك الأئمة الأربعة، إلا أن الحسن البصري وافق الكسائي في كسرهما^(١)، **وَضَمُّ** أجمعين.

[٥٩٧] **وَضَمُّ وَكَسْرٌ فِي أَحَلِّ صِحَابُهُ** **وُجُوهٌ وَفِي أَحْصَنَ عَنِ نَفْرِ الْعَلَا**

فَعُولُنْ مَفَاعِيلُ فَعُولُ مَفَاعِلُ **فَعُولُنْ مَفَاعِيلُ فَعُولُنْ مَفَاعِلُنْ**

((وَضَمُّ)) مبتدأ، ((وَكَسْر)) معطوف عليه، و((فِي أَحَلِّ)) صفتها، أي: الواقعان في ((أَحَلِّ))، و((صِحَابُهُ)) مبتدأ ثان، والضَّمير المحرور لـ((أَحَلِّ)) باعتبار القرب أو لضمِّ وكسر على سبيل الانفراد، أي: لكل واحد من الضمِّ والكسر، وخبره ((وَجُوهٌ))، جمع وجه، أي: قرائه ورواته ذو وجهة وشرف من وجوه القوم وكبارهم، أي: وجهاء^(٢)، وهذه الجملة خبر المبتدأ الأول.

وفي ((أَحْصَنَ)) عطْفٌ على ((أَحَلِّ))، وجه اشتراك المعطوف عليه والمعطوف في الضمِّ والكسر حاصلان في ((أَحْصَنَ))، و((عَنِ نَفْرِ)) أي: عن جماعة، متعلق بالخبر، وإضافتهم إلى المراتب ((الْعَلَا)) **لِعَلْبَتِهِمْ** بها.

والواو فاصلة مستأنفة في قوله: ((وَضَمُّ)).

والمختلف فيه: ((أَحَلِّ)) في قوله تعالى: ﴿وَأَحَلِّ لَكُمْ مَا وَرَاءَ ذَلِكَ﴾ [النساء: ٢٤].

وترجمته: ضمُّ الهمزة وكسر الحاء على ما لم يُسَمَّ فاعله.

وقارنه: حفص وحمزة والكسائي، المشار إليهم بـ((صِحَابِهِ)).

وترجمة المسكوت عنهم: الفتح في الهمزة والحاء^(٣)؛ لأنَّ الضمَّ والفتح من الأضداد

المطرَّدة غير المنعكسة، ولأنَّ الكسر والفتح من الأضداد المطرَّدة المنعكسة.

(١) زاد الحسن البصريُّ كسرَ الصَّادِ في الموضع الأول الذي استثناه الكسائيُّ.

انظر قراءة الأئمة الثلاثة: تحبير التيسير ٣٣٧، والنشر ٢/٢٤٩.

وانظر: مفردة الحسن البصريُّ ٢٥٦، وإيضاح الرُّموز ٣٤٢، وإتحاف فضلاء البشر ١/٥٠٨.

(٢) انظر: لسان العرب ١٣/٥٥٦، وتاج العروس ٣٦/٥٣٦.

(٣) انظر: التيسير ٢٦٢، والنشر ٢/٢٤٩.

والواو عاطفة فاصلة في قوله: ((وفي أحسن))، وهو المختلف فيه في قوله تعالى:
﴿فَإِذَا أَحْصَنَ﴾ [النساء: ٢٥].

وترجمته: الضمُّ في الهمزة، والكسر في الصَّاد المستفاد من العطف على ما تقدّم.
وقارئه: حفص وابن كثير وأبو عمرو [وابن عامر]^(١) ونافع، المشار إليهم بالعين ونفر
وهمزة الوصل.

وترجمة المسكوت عنهم: الفتح في الهمزة والصَّاد^(٢)، ولذا استغنى الناظم ﷺ بذكر
ترجمة المذكورين عن ذكر ترجمة المسكوت عنهم.

أي: قرأ حفص والأخوان ﴿وَأَجَلَ لَكُمْ مَا وَرَاءَ ذَلِكَ﴾: بضم الهمزة وكسر الحاء.
والمسكوت عنهم: الحرميَّان وأبو عمرو وابن عامر وشعبة بفتحهما.

وقرأ الحرميَّان وأبو عمرو وابن عامر وحفص ﴿فَإِذَا أَحْصَنَ﴾: بضم الهمزة وكسر
الصَّاد، والمسكوت عنهم الأخوان وشعبة: بفتحهما.

فإذا اعتبرت القراء في ﴿وَأَجَلَ﴾ و﴿أَحْصَنَ﴾ وحدثهم على أربع مراتب:
منهم: من قرأ بالضمِّ والكسر في الفعلين؛ لأجل بناء ما لم يُسَمَّ فاعله قبلها، وهو
حفص؛ لأنَّه مصرَّح به في التَّرجمتين.

ومنهم: من فتح الهمزة والحاء والصَّاد في اللَّفظين؛ على بناء الفاعل قبلها، وهو أبو
بكر؛ لأنَّه لم يُذكر فيهما.

ومنهم: من [قرأ] بالضمِّ والكسر في ﴿وَأَجَلَ﴾ وبالفتح في ﴿أَحْصَنَ﴾ وهما الأخوان؛
لأنهما مُصرَّح بهما في التَّرجمة الأولى، ومسكوت عنهما في التَّرجمة الثانية، أي: على بناء
الفاعل.

ومنهم: من قرأ بالفتح في الهمزة والحاء، وبالضم في الهمزة، وبالكسر في الصَّاد، وهم
نافع وابن كثير وأبو عمرو وابن عامر؛ لأنهم مسكوت عنهم في التَّرجمة الأولى، ومُصرَّح بهم

(١) سقطت من الأصل، ولعلها سقطت سهواً من الناسخ.

(٢) انظر: التيسير ٢٦٢، والنشر ٢٤٩/٢.

في التَّرْجَمَة الثَّانِيَة، على ما لم يُسَمَّ فاعله.

أَمَّا وَجْه الضَّم فِي الهمزة والكسر فِي الحاء والصَّاد: بناؤه للمفعول مناسبة لـ ﴿حُرِّمَتْ﴾ [النساء: ٢٣]؛ لِأَنَّهُ مُطَابِقَةٌ [٩٨ / أ] وَمَنْ تَمَّ كَانَ صحابه رواة أعيان وجهاء وما رفع^(١).

وَأَمَّا وَجْه الفتح: بناؤه للفاعل مُنَاسِبَةٌ لـ (كَتَبَ)^(٢) ناصِبٌ ﴿كَتَبَ اللَّهُ﴾ [النساء: ٢٤]، أَي: أَحَلَّ اللَّهُ [و] ﴿مَا﴾ [النساء: ٢٤] نَصَبٌ^(٣).

وَأَفُق أَبُو جَعْفَرٍ حمزة فِي ﴿وَأَحَلَّ﴾، كما وافقه خلف لنفسه، والأعمش، والحسن البصري، ووافق يعقوب أبا عمرو فِي فتح الهمزة والحاء فِي هذا الفعل، كما وافقه ابن محيصن، واليزيدي^(٤).

ووافق خلف لنفسه حمزة فِي فتح الهمزة والصَّاد، كما وافقه الأعمش، والحسن البصري، وكذلك أبو جعفر^(٥)، وَضَمُّهُمُ أَجْمَعِينَ.

الحمد لله رب العالمين والصَّلَاةُ عَلَى نَبِيِّنا مُحَمَّدٍ وَآلِهِ أَجْمَعِينَ.

[٥٩٨] مَعَ الْحَجِّ ضَمُّوا مَدْخِلاً خُصَّهُ وَسَلَّ فَسَلَّ حَرَّكُوا بِالنَّقْلِ رَاشِدُهُ دَلَّ

فَعُولُن مَفَاعِيلُن فَعُولُن مَفَاعِل فَعُولُن مَفَاعِلُن مَفَاعِلُن مَفَاعِلُن

((مَعَ الْحَجِّ)) مَتَعَلِّقٌ بـ ((ضَمُّوا)) مَاضِيه، وَفَاعِلُهَا ضَمِيرُ الْقَرَاءِ، وَ((مَدْخِلاً)) مَفْعُولٌ

(١) لم يَتَضَحَّ لِي قَوْلُهُ: ((وما رفع))، وَهُوَ كَذَلِكَ فِي كَنْزِ الْمُعَانِي لِلجَعْفَرِيِّ ١٤١٤/٣.

(٢) أَي: الفَعْلُ الْمُضْمَرُ الَّذِي نَصَبَ الْمَصْدَرُ ﴿كَتَبَ﴾، وَتَقْدِيرُ الْكَلَامِ: كَتَبَ اللَّهُ ذَلِكَ عَلَيْكُمْ كِتَابًا، انظر: الكشاف: ٤٩٧/١.

(٣) أَي: قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿مَا وَرَاءَ ذَلِكَ﴾ [النساء: ٢٤] فِي مَحَلِّ نَصَبٍ عَلَى الْمَفْعُولِيَّةِ.

وَانظُرْ تَوْجِيهَ مَا سَبَقَ: كَنْزِ الْمُعَانِي لِلجَعْفَرِيِّ ١٤١٤/٣.

(٤) انظر قراءة الأئمة الثلاثة: تحبير التيسير ٣٣٨، والنشر ٢٤٩/٢.

وانظر قراءة الأئمة الأربعة: إيضاح الرموز ٣٤٣، ولطائف الإشارات ١٨٥٢/٥.

(٥) بل قرأ بضم الهمزة وكسر الصاد. انظر: المصادر السابقة.

به، و((خُصَّه)) أمرية، الضمير البارز ل((مدخلا))، أو ماضية على ما لم يُسمِّ فاعله، و(هو) الضمير - قائم مقام الفاعل راجع إليه، والضمير البارز لل((ضَمَّ)) المفهوم من ((ضُمُّوا)) على حذف حرف الجرِّ على كلا التقديرين، أي: (خَصَّ الضَّمُّ مدخلا)، أو (خُصَّ أنت الضَّمُّ في هذه السورة وفي سورة الحج).

((وسل)) مع معطوفه مفعول ((حرَّكوا)) على حذف المضاف، أي: حرَّكوا يا أيها المخاطب سيني ((وسل فسل)) حال كونكم ناقلين حركة الهمزة إلى السَّين الساكن فيهما، وهذه الجملة أمرية مستأنفة، ((وراشده)) مبتدأ الضمير المحرور محلاً، راجع إلى التحريك المفهوم من ((حرَّكوا))، أو إلى النقل، أو إلى الوجه، خبره ((دلا)) الضمير تحته للمبتدأ. والرَّاشد سالك طريق الرُّشد الحق.

و((دلا)) أي: أخرج دلوه ملاًءى بالماء، والنَّاطم جهته أورد هذا اللفظ على طريق الاستعارة، فكأنه وصل القارئ بالنقل مقصوده، كما أنَّ طالب الماء وصل مقصوده إذا أرسل الدلو إلى البئر وأخرج دلوه منه ملاًءى بالماء، والله تعالى أعلم. ولم يأت النَّاطم جهته بالواو الفاصلة في قوله: ((مع الحج))؛ لعدم الرِّية في اتِّصاله بما قبله؛ لأنَّ ((مع الحج)) من متعلِّق الحرفِ المختلفِ فيه، ومن المعلوم أنَّ الحرف الأول من الكلمة المتعلقة بالمختلف فيه لا يكون رمزاً، كما لم يكن الحرف الأول من المختلف فيه رمزاً.

والمختلف فيه هنا وفي سورة الحج: ((مدخلا)) في قوله تعالى: ﴿وَنُدْخِلْكُمْ مَدْخَلًا﴾ [النساء: ٣١]، و﴿يُدْخِلْنَهُمْ مُدْخِلًا﴾ [الحج: ٥٩]. وترجمته: ضمُّ الميم فيهما.

وقارنه غير نافع، المشار إليهم بالخاء المعجمة. وترجمة المسكوت عنه نافع: فتحها فيهما^(١)؛ لأنهما من الأضداد المطردة غير المنعكسة، والنَّاطم جهته استغنى بذكر واو التلاوة عن ذكر الواو الفاصلة.

(١) انظر: التيسير ٢٦٢، والنشر ١/٢٤٩.

والمختلف فيه الأمر للمخاطب من: ((وسل)) و((فسل)) بشرط أن يكون موسوقاً^(١) بالواو والفاء، سواء كان متصلاً بضمير أو لم يتصله.

وعلم من قرينة ذكر ((وسل)) و((فسل)) هنا عمومها في جميعها، نحو: ﴿وَسَأَلُوا اللَّهَ مِنْ فَضْلِهِ﴾ هنا [٣٢]، ﴿فَسَأَلُوا أَهْلَ الذِّكْرِ﴾ [الأنبياء: ٧] والمذكور هنا - في سورة النساء من هذه المادة - الجمع الموسوق بالواو، وذكر المفرد الموسوق بالواو والفاء يعم إلى جمعها الموسوق بالواو والفاء.

وعلم من لفظه: الشرط الأول: أي: الأمر المواجه بالواو والفاء^(٢)، فخرج من الشرط المذكور غير اللام المخاطب، نحو: ﴿لَا يُسْأَلُ عَمَّا يَفْعَلُ وَهُمْ يُسْأَلُونَ﴾ [الأنبياء: ٢٣]، ونحو: ﴿وَلَيْسَ أَسْأَلُوا﴾ [المتحنة: ١٠]؛ لأن الأمر باللام، فلا ينقل أحد إلا حمزة واقفاً، وخرج منه أيضاً لام الأمر المواجه بغير الواو والفاء^(٣).

وترجمته: نقل حركة الهمزة المفتوحة إلى السين الساكن.

فإن قلت: ما الفائدة في ذكر هذه الترجمة بالتحريك المطلق؟

قلت: لو قصر الناظم رحمته الترجمة على النقل لتوهم الواهم أن الحركة [المنقولة]^(٤) ضمة، أو كسرة، أو فتحة، فلما ذكر التحريك المطلق فعلم منه أن المراد من الحركة [المنقولة]^(٥) فتحة فقط على ما اصطلاحه في الخطبة، أما إذا قصر الترجمة على التحريك المطلق [٩٨/ب] بلا ذكر النقل = فهم منه قراءة المذكور بفتح السين لكن لم يفهم منه قراءة المسكوت عنهم إلا بسكون السين بلا همزة، مع أن قراءة المسكوت عنهم بسكون السين مع الهمزة المفتوحة، ولذا لم يقصر الترجمة على أحدهما، بل على التحريك المطلق

(١) هكذا في المخطوط، والمواضع الآتية، ويحتمل أنه يريد الموسوق بمعنى: المجموع، فالمعطوف والمعطوف عليه يجتمعان في الحكم.

(٢) وهذا الشرط الثاني.

(٣) انظر: إبراز المعاني ٧١/٣، وكنز المعاني للجعبري ١٤١٦/٣.

(٤) في المخطوط: ((المنقول إليها))، والصواب ما أثبت؛ لأن المنقول إليها ساكن.

(٥) في المخطوط: ((المنقول إليها))، والصواب ما أثبت؛ لأن المنقول إليها ساكن.

والتَّقل^(١).

وقارئه: ابن كثير والكسائي، المشار إليهما: بالدَّال والراء. وترجمة المسكوت عنهم: عدم التَّقل، أي سكون السَّين مع فتحة الهمزة^(٢)؛ لأنَّ ضد التَّقل عُدٌّ من الأضداد المطَّردة المنعكسة، وضد الحركة المطلقة هو السُّكون من الأضداد المطَّردة المنعكسة، ولذا استغنى النَّاظم رحمته بذكر ترجمة المذكور عن ذكر ترجمة المسكوت عنهم، والله سبحانه أعلم.

أي: قرأ غير نافع ﴿مُدَّخَلًا﴾ هنا وفي سورة الحجّ: بضمّ الميم فيهما. وقرأ نافع: بفتحها فيهما.

وقرأ ابن كثير والكسائي بنقل فتحة همزة ﴿وَسَلِّ﴾ الأمر المواجه بالسَّين السَّاكن الموسوق بالواو أو بالفاء، سواء كان واحداً أو جماعةً، وسواء اتَّصل به في آخره ضميراً بارزاً أو لم يتَّصل، حيث أتى في جميع القرآن العظيم، نحو قوله تعالى: ﴿وَسَلِّ الْقَرْيَةَ﴾ [يوسف: ٨٢]، ﴿فَسَلِّ الَّذِينَ﴾ [يونس: ٩٤]، ﴿وَسَلُّوا اللَّهَ مِنْ فَضْلِهِ﴾ [النساء: ٣٢] ﴿فَسَلُّوا أَهْلَ الذِّكْرِ﴾ [الأنبياء: ٧]. والمسكوت عنهم: نافع وأبو عمرو وابن عامر وعاصم وهمزة: بإسكان السَّين وإثبات الهمزة المفتوحة، والله تعالى أعلم.

أمَّا وجه ضمِّ ﴿مُدَّخَلًا﴾: أنه مصدرُ الرُّباعيِّ، بمعنى: إدخال، والمفعول به محذوف، أي: ((ندخلكم)) - هنا - و((ليدخلنهم)) - في سورة الحجّ - الجنَّة إدخالاً كريماً، أو اسم للمكان منه، فهو المفعول به أي: ندخلكم مكاناً كريماً.

وأمَّا وجه الفتح: أنه مصدر ثلاثي، أو اسم مكان منه دلَّ عليه الرُّباعي، أي: فيدخلون دخولاً، أو مكاناً كريماً، أو مُلاقٍ للرُّباعي في اللَّفظ دون الاشتقاق، كـ ﴿أُنْبِتْكُمْ﴾ ﴿نَبَاتًا﴾ [نوح: ١٧].

(١) انظر: كنز المعاني للجعبري ١٤١٦/٣.

(٢) انظر: التيسير ٢٦٣، والنشر ٢٤٩/٢.

وأما وجه التقل: أنه لغة التخفيف.

وأما وجه الهمزة: أنه لغة الأصل^(١).

وافق أبو جعفر نافعاً في فتح الميم، كما وافق يعقوب أبا عمرو في ضمها، وكما وافقه خلف لنفسه^(٢)، وكذلك الأئمة الأربعة^(٣).

ووافق أبو جعفر نافعاً في عدم التقل، كما وافقه يعقوب، وكذلك الأئمة الأربعة، ووافق خلف لنفسه ابن كثير في النقل^(٤).

قرأ الحسن البصري والمطوعي عن الأعمش ((وَلَا تُقْتَلُوا أَنْفُسَكُمْ)) [النساء: ٢٩] بضم التاء الأولى، وفتح القاف، وكسر التاء الثانية مشددةً. والباقون: بالفتح، والسكون، والتخفيف^(٥).

وروى المطوعي عن الأعمش ((نَصَلِيهِ)) [النساء: ٣٠]: بفتح التون، و((يُكْفَرُ عَنكُمْ سَيِّئَاتِكُمْ وَيُدْخِلْكُمْ)) [النساء: ٣١]: بالياء. والباقون: بضم التون فيهما^(٦)، **ﷻ** أجمعين.

[٥٩٩] وَفِي عَاقَدَتِ قَصْرٍ ثَوِيٍّ وَمَعَ الْحَدِيدِ فَتُحُ سُكُونِ الْبُخْلِ وَالضَّمِّ شَمَلًا

فَعُولُن مَفَاعِيلُن فَعُولُن مَفَاعِلُن فَعُولُن مَفَاعِلُن مَفَاعِلُن

((وَفِي عَاقَدَتِ قَصْرٍ)) جملة اسمية مقدمة الخبر، و((ثوي)) أقام القصر: جملة فعلية

صفته.

(١) انظر: حجة القراءات لابن زنجلة ١٩٩ ، وكنز المعاني للجعبري ١٤١٧/٣ ، والنقل منه.

(٢) انظر: تحبير التيسير ٣٣٨ ، والنشر ٢٤٩/٢ .

(٣) انظر: إيضاح الرموز ٣٤٤ ، وإتحاف فضلاء البشر ٥٠٩/١ .

(٤) انظر قراءة الأئمة الثلاثة: تحبير التيسير ٣٣٨ ، والنشر ٢٤٩/٢ .

وانظر قراءة الأئمة الأربعة: إيضاح الرموز ٣٤٤ ، ولطائف الإشارات ١٨٥٦/٥ .

(٥) انظر: إيضاح الرموز ٣٤٣ ، وإتحاف فضلاء البشر ٥٠٩/١ .

(٦) انظر: المصادر السابقة.

و((فتح سكون البخل)) مبتدأ مضاف، و((الضم)) عطف على سكون، أي: فتح سكون البخل وفتح ضم البخل، وهنا مقدر خبره، ((ومع الحديد)) متعلق^(١) بالخبر، أي: فتح سكون البخل وفتح ضم البخل ثابت هنا حال كونه مع سورة الحديد، و((شملاً)) بمعنى: أسرع التوجيه، جملة فعلية مستأنفة. والواو فيصل مستأنفة.

والمختلف فيه: (عاقدت) في قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ عَقَدَتْ أَيْمَنُكُمْ﴾ [النساء: ٣٣].

وترجمته: حذف الألف [التي] للمفاعلة. وقارئه: الكوفيون، المشار إليهم: بالثاء المثناة. وترجمة المسكوت عنهم: إثبات الألف^(٢)؛ لأنها من الأضداد المطردة المنعكسة. والواو فيصل مستأنفة في قوله: ((ومع الحديد)). والمختلف فيه: ((البخل)) هنا وفي سورة الحديد [٢٤]. وترجمته: فتح الباء والخاء.

وإنما قيّد الناظم رحمته فتحها بالضم في الباء، وبالسكون في الخاء، ولو لم يقيدهما بهما لفهم منه قراءة المسكوت عنهم: بكسر الخاء والباء على ما اصطلحه في الفهرسة، مع أنه لم يقرأ أحد منهم بكسرهما، ولذا قيدهما بهما، وضد فتح الباء كان هنا مقابلة [٩٩/أ] أي: الضم، وضد فتح الخاء هنا كان مقيداً به، أي: السكون، ولذا لم يستغن بذكر ترجمة المذكور عن ذكر ترجمة المسكوت عنهم، بل ذكرها على طريق تقييد ترجمة المذكور بترجمة المسكوت عنهم، وهذا على ما اصطلحه في الخطبة، ممّا يستفاد منه مخالف قوله: ((وما كان ذا ضدّ فإني بضده غني)).

وقارئه: الأخوان، المشار إليهما: بالثين المعجمة^(١).

(١) تكرّر في المخطوط قوله: ((متعلق)).

(٢) انظر: التيسير ٢٦٣، والنشر ٢٤٩/٢.

أي: قرأ عاصم وحمزة وعلي ﴿وَالَّذِينَ عَقَدَتْ أَيْمَنُكُمْ﴾ [النساء: ٣٣]: بحذف الألف. وقرأ المسكوت عنهم: بإثباتها.

وقرأ الأخوان ﴿وَيَأْمُرُونَ النَّاسَ بِالْبَخْلِ وَيَكْتُمُونَ﴾ هنا [٣٧]، و﴿وَيَأْمُرُونَ النَّاسَ بِالْبَخْلِ وَمَنْ﴾ في سورة الحديد [٢٤]: بفتح الباء والحاء. وقرأ المسكوت عنهم الحريميان والأب^(٢) والابن^(٣) وعاصم: بضمّ الباء وسكون الحاء.

أمّا وجه القصر إسناد الفعل إلى حَلَفٍ^(٤) المُخاطَبِ أو يمينه -جارحته-، والمراد: القائل؛ لأنهم عند التحالف يضع أحدهما يمينه في يمين الآخر ويقول: دمي دمك و[هدمي هدمك]^(٥)، ونحوهما^(٦).

وأمّا وجه المدّ: أنّه من باب المفاعلة؛ لأنّ كلاًّ منهما دائرٌ بين قائل وقابل، أي: عاقدت ذوو أيمانكم ذوي أيمانهم، أو أيمانكم أيمانهم؛ على جعل الأيمان معاقدة ومعاقدة. وأمّا وجه الفتحيتين: أنّه لغة، كما أنّ السُّكُون لغة، ومعنى (شملل): أسرع، بنقل سيويه^(٧) لغة الفتحيتين لأنّ لفظه أخفُّ^(٨).

وافق أبو جعفر نافعاً في إثبات حرف المدّ، كما وافقه ابن محيصن، والحسن البصري واليزيدي، ووافق خلف لنفسه حمزة في حذفها، كما وافقه الأعمش إلاّ أنّه بتشديد القاف، والكلُّ

(١) انظر: التيسير ٢٦٣، والنشر ٢٤٩/٢.

(٢) يعني: أبا عمرو رحمته.

(٣) يعني: ابن عامر رحمته.

(٤) حاشية: ((الحلف: بفتح الحاء، وكسر اللام، ويجوز سكونها)). انظر: تهذيب اللغة ٤٣/٥.

(٥) في المخطوط: ((وهدي وهدنك)). انظر: تفسير الطبري ٢٧٦/٨، والقرطبي ١٦٦/٥، كلاهما عند

تفسير قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ عَقَدَتْ أَيْمَنُكُمْ﴾ [النساء: ٣٣].

(٦) انظر: الكشف عن وجوه القراءات السبع ٣٨٩/١، وكنز المعاني للجعبري ١٤١٨/٣.

(٧) انظر: الكتاب ٣٤/٤.

(٨) انظر: المختار ٢٠١/١، وكنز المعاني للجعبري ١٤١٨/٣، والنقل منه.

بتخفيفه^(١).

ووافق أبو جعفر نافعاً في ضمِّ الباء وسكون الخاء، كما وافقه يعقوب، والحسن البصري، واليزيدي، ووافق خلف لنفسه حمزة في فتحهما، كما وافقه الأعمش، وكذلك ابن محيصة في هذه السُّورة من طريق المبهج والمفردة، أما ابن محيصة من طريق المبهج في الحديد فكذلك، وأمّا من طريق المفردة: فهو بالضمِّ والسُّكون^(٢).

قرأ أبو جعفر ﴿بِمَا حَفِظَ اللَّهُ﴾ [النساء: ٣٤]: بنصب الجلالة. والباقون: بالرفع^(٣). بالرفع^(٣).

وروى المطّوعي عن الأعمش ((واهجروهنَّ في المضجع)) [النساء: ٣٤]: بحذف الألف. والباقون: بالألف^(٤).

وروى عنه ((والجار الحنْبِ)) [النساء: ٣٦]: بفتح الجيم وسكون التُّون. والباقون: بضمِّ الجيم والتُّون^(٥)، طوبى لهم.

[٦٠٠] وَفِي حَسَنِهِ حَرَمِيٌّ رَفَعٌ وَضَمُّهُمْ
فَعُولُنْ مَفَاعِلُنْ فَعُولُ مَفَاعِلُنْ
تُسَوَّى نَمَا حَقًّا وَعَمَّ مُثَقَّلًا
فَعُولُ مَفَاعِلُنْ فَعُولُ مَفَاعِلُنْ

((وَفِي حَسَنِهِ)) خبرٌ مقدّمٌ، وإسكانها بنية الوقف، ولا يكون مثلها في الوقف إلا بالهاء الساكنة، وإمّا فعل النَّاطِمِ جاءه هذا لضرورة الوزن، كما فعل في قوله: ((وَفِي الْبَقْرِهِ)) في

(١) انظر قراءة الأئمة الثلاثة: تحبير التيسير ٣٣٩، والنشر ٢/٢٤٩.

انظر قراءة الأئمة الأربعة: إيضاح الرُّموز ٣٤٤، ولطائف الإشارات ٥/١٨٥٧.

(٢) انظر قراءة الأئمة الثلاثة: تحبير التيسير ٣٣٩، والنشر ٢/٢٤٩.

وانظر قراءة الأئمة الأربعة: مفردة ابن محيصة ٢٢٥، و٣٥٤، والمبهج ٣٢٠، وإيضاح الرُّموز

٣٤٥، وإتحاف فضلاء البشر ١/٥١١.

(٣) انظر: النشر ٢/٢٤٩، وإيضاح الرُّموز ٣٤٤.

(٤) انظر: النشر ٢/٢٤٩، وإيضاح الرُّموز ٣٤٤.

(٥) انظر: النشر ٢/٢٤٩، وإيضاح الرُّموز ٣٤٤.

باب حروف قرب مخارجها^(١)، ومبتدؤه مؤخَّر ((حرميُّ رفعٍ)) على حذف المضاف، أي: نَقُلُ ((حرمي رفع)) والمصدر مضاف إلى فاعله، وفاعله مضاف إلى مفعولٍ عامله لأدنى ملابسة، أو هذا من باب القلب، أي: (رفعُ حرميِّ)، وصار قوله: ((وفي حسنه)) ظرف الفعل المقدَّر على تقدير الأوَّل.

((وَضُمُّهُمْ)) مبتدأ مضاف إلى فاعله -أي: ضمير الجمع- ومفعوله ((تسوي))، وخبره ((نما)) أي: انتشر الضم، و((حقاً)) تمييز الفاعل، أو حاله، ((وعمِّ)) الضمير تحته ل((تسوي)) جملة فعلية مستأنفة، و((مثقلاً)) اسم المفعول حال الفاعل.

والواو فيصل مستأنفة في قوله: ((وفي حسنة))، وهي المختلف فيها في قوله تعالى:

﴿وَإِنْ تَكُ حَسَنَةً﴾ [النساء: ٤٠].

وترجمتها: رفع التاء.

وقارئها: نافع وابن كثير، المشار إليهما: ب((حرمي)).

وترجمة المسكوت عنهم: نصبها^(٢)؛ لأنَّهما من الأضداد المطردة غير المنعكسة.

والواو فيصل مستأنفة في قوله: ((وَضُمُّهُمْ)).

والمختلف فيه: ((تسوي)).

وترجمته: ضمُّ التاء.

وقارئه: عاصم وابن كثير وأبو عمرو، المشار إليهم: بالتُّون وحق.

وترجمة المسكوت عنهم: فتحها؛ لأنَّهما من الأضداد المطردة غير المنعكسة.

والواو فيصل عاطفة في قوله: ((وعمِّ)).

والمختلف فيه: ((تسوي)) المستفاد من العطف.

وترجمته: تشديد السّين.

وقارئه: نافع وابن عامر، المشار إليهما: ب((عمِّ)).

(١) انظر: إبراز المعاني ٦٩/٢، واللالء الفريدة ٣٧٣/١.

(٢) انظر: التيسير ٢٦٣، والنشر ٢٤٩/٢.

وترجمة المسكوت عنهم: تخفيفها^(١)؛ لأثهما من الأضداد [٩٩/ب] ولذا استغنى الناظم رحمه الله بذكر تراجم المذكورين عن ذكر تراجم المسكوت عنهم، على ما اصطلحه في الفهرسة.

أي: قرأ نافع وابن عامر ﴿وَإِنْ تَكُ حَسَنَةً﴾: بالرفع. والباقون: بالنصب.

فصار نافع ﴿وَإِنْ تَكُ حَسَنَةً يُضْعِفُهَا﴾: بالرفع والتخفيف؛ لكونه مذكوراً في الترجمة الأولى، ومسكوتاً عنه في قوله - في البقرة-: ((والعين في الكل ثقلاً كما دار))^(٢).

أي: [قرأ] ابن كثير بالرفع والتشديد؛ لكونه مذكوراً في الترجمتين، وابن عامر بالنصب والتشديد؛ لكونه مسكوتاً عنه في الترجمة الأولى^(٣)، ومذكوراً في الترجمة الثانية، وأبو عمرو والكوفيون: بالنصب والتخفيف لكونهم مسكوتاً عنهم في الترجمتين^(٤).

وقرأ عاصم وابن كثير وأبو عمرو ﴿لَوْ سُؤِي﴾: بضم التاء. والمسكوت عنهم نافع وابن عامر والكوفيون [إلا عاصماً]^(٥): بفتحهما.

وقرأ نافع وابن عامر بتشديد السين. والمسكوت عنهم ابن كثير وأبو عمرو والكوفيون: بتخفيفها.

فصار قالون وابن عامر: بفتح التاء، وتشديد السين، وفتح الألف، وكذلك ورش إلا أن له وجهاً آخر في الألف، أي: الصغرى؛ لأثهما مذكوران في الترجمة الثانية^(٦) ومسكوتاً عنهما

(١) فتكون قراءة حمزة والكسائي بفتح التاء وتخفيف السين ((تَسَوِي)). انظر: التيسير ٢٦٣، والنشر ٢٤٩/٢.

(٢) انظر: الدرّة الفريدة ١٤٠/٣، وسراج القارئ ٧٣٧/٢.

(٣) أي: في قوله: ((وفي حسنه حرمي رفع))؛ فهي ترجمة أولى باعتبار ذكرها في كلامه هنا، لا باعتبار ورودها في النظم.

(٤) انظر قراءة ((يضاعفها)): التيسير ٢٤٠، والنشر ٢٢٦/٢.

(٥) سقطت من الأصل، ولعلها سقطت سهواً من الناسخ.

(٦) أي: ترجمة التثقيل، في قوله: ((وعم مثقلاً)).

في التَّرجمة الأولى^(١).

وابن كثير وأبو عمرو وعاصم: بالضمِّ والتَّخفيف مع فتح الألف؛ لأنهم مذكورون في الترجمة الأولى، ومسكوتاً عنهم في الترجمة الثانية.
وحمزة والكسائي: بالفتح والتَّخفيف مع الإمالة^(٢)؛ لأنهما مسكوتان عنهما من التَّرجمتين^(٣).

أمَّا وجه رفع ﴿حَسَنَةً﴾: فجعلها فاعل ﴿تَكُ﴾ التامة، أي: وإن حصل حسنةً.
وأمَّا وجه نصبها: جعلها خبر ﴿تَكُ﴾ النَّاقصة، واسمها ضمير الذَّرة، أو المثقال، وإن كان أصله مذكراً لكن اكتسب تأنيثاً بإضافته إلى المؤنث، أي: الذَّرة؛ لأنَّه من جملة ما يكتسب المضاف من المضاف إليه التَّأنيث.
وأمَّا وجه التَّشديد: أنه مضارع (تسوت) من باب التَّفْعُل، وأصله: (تسوى) فأدغم.
معنى ((عم)): اشتهر لغة الإدغام والمطاوعة^(٤).

وأمَّا وجه التَّخفيف: حذف إحدى التَّاءين ك﴿تَسَاءَلُونَ﴾ [النساء: ١]؛ لأجل الحفَّة^(٥).
الحفَّة^(٥).

وافق أبو جعفر نافعاً في الرَّفْع، كما وافقه ابن محيَّصن، وكذلك الأعمش إلا أنَّه برواية المطَّوعيّ وافق حمزة في النَّصْب، كما وافقه يعقوب، وخلف لنفسه، والحسن البصريّ، واليزيدي^(٦).

ووافق أبو جعفر نافعاً في فتح التَّاء وتشديد السَّين، كما وافقه الحسن البصريّ، ووافق

(١) أي: بفتح التاء المستفاد من ضد قوله: ((وضمهم تسوى نما حقاً)).

(٢) انظر: مذاهب الأئمة السبعة في الفتح والإمالة وبين اللفظين: سراج القارئ ٥٠٨/٢، ٥٣٣.

(٣) انظر مذاهبهم في الفتح والإمالة: التيسير ١٧٥، ١٧٨، والنشر ٣٥/٢، ٤٩.

(٤) حاشية: ((مطاوعة باب التثقيل، والله تعالى أعلم)).

(٥) انظر: معاني القراءات ١٢٧، وكنز المعاني للجعبري ١٤٢١/٣.

(٦) انظر قراءة الأئمة الثلاثة: تحبير التيسير ٣٤٠، والنشر ٢٤٩/٢.

وانظر قراءة الأئمة الأربعة: إيضاح الرموز ٣٤٥، وإتحاف فضلاء البشر ٥١١/١.

يعقوب أبا عمرو، كما وافقه ابن محيصن واليزيدي، ووافق خلف لنفسه حمزة في فتح التاء وتخفيف السّين، كما وافقه الأعمش^(١)، **وَاللَّهُمَّ أَجْمَعِينَ**.

[٦٠١] **وَلَا مَسْتُمْ أَقْصُرُ تَحْتَهَا وَبِهَا شَفَا وَرَفَعُ قَلِيلٌ مِنْهُمْ النَّصْبَ كُلًّا
فَعُولُنْ مَفَاعِيلُنْ فَعُولُنْ مَفَاعِلُنْ فَعُولُنْ مَفَاعِيلُ فَعُولُنْ مَفَاعِلُنْ**

((ولامستم اقصر)) أمرية متقدمة المفعول به، و(تحتها) أي: النساء، والمراد منه: سورة المائة، ((وبها)) أي: في سورة النساء بإعادة الجارّ عطفاً على الضمير المجرور محلاً، ((وبها)) مفعول فيهما للأمرية، و((شفا)) ماضية حالية بتقدير (قد)، الضمير للقصر المفهوم من الأمر.

((ورفع قليل منهم)) مبتدأ مضاف، وإعراب المضاف إليه على الحكاية، بتقدير: مرفوع قليل منهم، أو محل الرفع، وهو اللّام، ((كلّلاً)) الألف للإشباع، هو خبره، و((النّصب)) منصوب على نزع الحرف الجارّ، أي: بالنّصب متعلّق به، أي: رفع اللّام كلّ، أي: زين بالنّصب، أي: جعل النّصب له كالإكليل، وهو التّاج^(٢) في الحُسن والزّينة. والواو فيصل مستأنفة في قوله: ((ولامستم))، وهو المختلف فيه في قوله تعالى: ﴿أَوْ

لَمَسْتُمُ النِّسَاءَ﴾ في سورة النساء [٤٣] والمائدة [٦].

وترجمته: حذف حرف المدّ الطّبيعي، المشار إليه بالقصر.

وقارنه: الأخوان، المشار إليهما: بالشّين.

وترجمة المسكوت عنهم: إثبات الألف بين اللّام والميم^(٣)؛ لأثهما من الأضداد المطردة

المنعكسة [١٠٠ / أ].

(١) انظر قراءة الأئمة الثلاثة: تحبير التيسير ٣٤٠، والنّشر ٢/٢٤٩.

وانظر قراءة الأئمة الأربعة: إيضاح الرّموز ٣٤٦، وإتحاف فضلاء البشر ١/٥١٢.

(٢) انظر: لسان العرب ٢/٢١٩، وتاج العروس ٥/٤٤٠.

(٣) انظر: التيسير ٢٦٣، والنّشر ٢/٢٥٠.

والواو فيصل مستأنفة في قوله: ((ورفع قليل منهم))، وهو المختلف فيه في قوله تعالى:

﴿مَا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلٌ مِّنْهُمْ﴾ [النساء: ٦٦].

وترجمته: نصب رفع اللّام.

وقارئة: ابن عامر، المشار إليه: بالكاف.

وترجمة المسكوت عنهم: رفع اللّام^(١).

والنّاطم لم يستغن بذكر ترجمة المذكور عن ذكر ترجمة المسكوت عنهم، بل ذكرها، أي: رفع اللّام؛ لأنّ ضد النّصب هو الجرّ، من الأضداد المطردة المنعكسة، مع أنّهم لم يقرؤوها إلّا بالرفع، ولذا قيّد النّصب بالرفع، وضد النّصب هنا الرّفْع، وهذا على ما اصطلحه في الفهرسة ممّا يخالف قوله: ((وما كان ذا ضد فإنّي بضده غنيّ))، والله تعالى أعلم.

أي: قرأ حمزة وعليّ ﴿أَوْ لَمَسْتُمُ النِّسَاءَ﴾ هنا وفي المائدة: بلا ألف. والباقون الحرميّان وأبو عمرو وابن عامر وعاصم: بإثباتها فيها.

وقرأ ابن عامر ﴿مَا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلاً مِّنْهُمْ﴾: بالنّصب. والباقون: بالرفع.

أمّا وجه القصر: أنّه مُسْنَدُ الفعل إلى واحد^(٢)، و((شفا)) بالتّخفيف، وموافقته صريح الرّسم^(٣).

وأما وجه المدّ: أنّه من باب المفاعلة، على حدّ: (عافاك الله) فيتحدان^(٤). قال ابن عبّاس رحمتهما معناها: الجماع^(٥). وقال ابن مسعود^(٦) وابن عمرو^(٧) رحمتهما معناهما: تلاقى

(١) انظر: التيسير ٢٦٤، والنشر ٢٥٠/٢.

(٢) انظر: الكشف عن وجوه القراءات السبع ٣٩١/١، فتح الوصيد ٨٣٧/٣.

(٣) انظر: المقنع ١٢٦، ومختصر التبيين ٤٠٢/٢.

(٤) انظر: المصدرين السّابقين.

(٥) انظر: تفسير ابن أبي حاتم ٩٦١/٣، رقم ٥٣٦٧.

(٦) انظر: تفسير ابن أبي حاتم ٩٦١/٣، رقم ٥٣٦٨.

(٧) من قوله: ((وقال ابن مسعود... والقصر للثاني)) بنصّه في كثر المعاني للجعريّ ١٤٢٣/٣، وفيه:

وفيه: ((وابن عمر)) بدلاً من: ((وابن عمرو))، ووجدته عن ابن عمر في تفسير ابن أبي حاتم

بشرتي ذكرٍ وأنتي .

وقيل: المدّ للأوّل، والقصر للثاني .

وافق أبو جعفر نافعاً في الألف بعد اللّام، كما وافقه يعقوب، وكذلك الأئمة الأربعة،

إلا أنّ الأعمش وافق حمزة في غير ألف، كما وافقه خلف لنفسه، أي: ﴿لَمَسْتُمْ﴾^(١).

وأما وجه نصب ﴿قَلِيلاً﴾: أصل الاستثناء، وفي الكلام الموجب بجامع الوقوع بعد التّمَام، وعليها الرّسم الشّامي^(٢)، أي: الرّسم بالألف بعد اللّام، وحيث كان نائباً عن الآخر جعله كالنتاج التّابع لغيره، أو المُحسّن للأصالة، أو كالرّوضة المحفوفة، والتّقدير على أحدهما: أي: إلاً فريقاً قليلاً، أو إلاً فعلاً قليلاً.

وأما وجه الرّفْع: إبداله من الواو -أي: واو الجمع-، أي: ما فعلوه إلاً قليلاً، وعليه المدنيّ والعراقيّ، والهاء للمأمور به^(٣)، والله تعالى أعلم.

قرأ الحسن البصريّ ((أن يضلوا السبيل)) [النساء: ٤٤]: بالغيب. والباقون: بالخطاب^(٤).

وقرأ ابن محيصن ((يُحَرِّفُونَ الْكَلِمَ)) [النساء ٤٦]: بفتح اللّام هنا وفي موضعي المائة [١٣، ٤١] عن المبهج، وروى عنه صاحب المفردة في المائة كذلك وفي النّساء بالكسر من غير ألف كالباقيين^(٥).

٩٦١/٣، رقم ٥٣٦٨.

(١) انظر قراءة الأئمة الثلاثة: تحبير التّيسير ٣٤٠، والنّشر ٢٥٠/٢ .

وانظر قراءة الأئمة الأربعة: إيضاح الرّموز ٣٤٦، وإتحاف فضلاء البشر ١/٥١٣ .

(٢) انظر: المقنع ٢٧٤، ومختصر التبيين ٤٠٤/٢ .

(٣) انظر: الحجة للقراء السبعة لأبي عليّ الفارسيّ ١٦٨/٣، وكنز المعاني للجعبريّ ١٤٢٤/٣ .

(٤) انظر: مفردة الحسن ٢٥٧، وإيضاح الرّموز ٣٤٦ .

(٥) ذكر في المفردة في موضع سورة المائة الألف للبريّيّ. انظر: المبهج ٣٢٠، ومفردة ابن محيصن

٢٢٥، ٢٢٧، وإيضاح الرّموز ٣٤٦، وإتحاف فضلاء البشر ١/٥١٣ .

((وَرَاعِيًّا)) [النساء ٤٦] ذُكِرَ تنوينه للحسن البصريّ وابن محيصن بخلاف عنه في البقرة^(١)،
طويع أجمعين.

[٦٠٢] وَأَنْتَ تَكُنْ عَنْ دَارِمٍ يُظْلَمُونَ غَيْبُ شُهْدٍ دَنَا إِدْغَامُ بَيْتٍ فِي حُلَا
فَعُولُنْ مَفَاعِيلُ فَعُولُنْ مَفَاعِلُنْ فَعُولُنْ مَفَاعِلُنْ فَعُولُنْ مَفَاعِلُنْ فَعُولُنْ مَفَاعِلُنْ
(الدَّارِمِ) الَّذِي يُقَارِبُ الْخُطَى^(٢)، أَوْ تَمِيمِ^(٣)، ((الشُّهْدِ)) الْعَسَلِ^(٤)، ((وَأَنْتَ
يَكُنْ)) أَمْرِيَّةٌ وَمَفْعُولٌ بِهِ، و((عَنْ دَارِمٍ)) مَتَعَلِّقٌ بِهَا: حَالٌ فِي مَحَلِّ النَّصْبِ، أَي: حَالٌ كَوْنَهُ
مَنْقُولًا عَنْهُ.

و((يُظْلَمُونَ)) مَبْتَدَأٌ، و((غَيْبُ شُهْدٍ)) مَبْتَدَأٌ ثَانٍ مِضَافٌ إِلَى ((شُهْدٍ))، و((دَنَا))
صِفَتُهُ، وَالْخَبْرُ مَحذُوفٌ مِنَ الْمَبْتَدَأِ الثَّانِي، أَي: فِيهِ، وَالْمَبْتَدَأُ الثَّانِي مَعَ خَبْرِهِ الْمَحذُوفُ خَبْرٌ
لِلْمَبْتَدَأِ الْأَوَّلِ بِالْعَائِدِ إِلَيْهِ، أَي: الْهَاءُ فِي لَفْظِ (فِيهَا) الْمَقْدَّرِ.
و((إِدْغَامُ بَيْتٍ)) مَبْتَدَأٌ مِضَافٌ، خَبْرُهُ ((فِي حُلَا)) مِنَ الْحَلْوِ.
وَالْوَاوُ فِيصَلُ مَسْتَأْنَفَةٌ فِي قَوْلِهِ: ((وَأَنْتَ)).
والمختلف فيه: ((يَكُنْ)) فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿كَأَنَّ لَمْ تَكُنْ بَيْنَكُمْ﴾ [النساء: ٧٣].
وترجمته: تَاءُ التَّأْنِيثِ.

- (١) قوله: ((في البقرة)) أي: تقدم ذكره في سورة البقرة، فقرأ ابن محيصن فيها: بالتنوين قولاً واحداً،
وهنا بالخلف عنه، وليس كما قد توهم عبارته: بأن الخلف في البقرة. وذكر له الخلف في النساء
صاحب إيضاح الرُّموز وإتحاف فضلاء البشر، ولم يذكر في مفردة ابن محيصن والمبهمج: التنوين في
سورة النساء. انظر: مفردة ابن محيصن ٢١٠، ٢٢٥، والمبهمج ٢٨١، ٣٢٠، والنَّشْر ٢١٩/٢،
٢٥٠، وإيضاح الرُّموز ٢٨٢، ٣٤٧، والمُعِين [٢٣/ب] وإتحاف فضلاء البشر ٤١١/١، ٥١٣.
(٢) انظر: تهذيب اللغة ٨٣/١٤، والصحاح ١٩١٧/٥.
(٢) بطن من قبيلة (تميم)، يُقال لهم: (بنو دارم). انظر: جمهرة أنساب العرب لابن حزم ٢٢٩/١،
٢٣٠، واللباب في تهذيب الأنساب لابن الأثير ٣٣٨/٣.
(٤) انظر: مقاييس اللغة ٢٢٢/٣، ولسان العرب ٢٤٣/٣.

وقارئة: حفص وابن كثير، المشار إليهما: بالعين والدال.
وترجمة المسكوت عنهم: ياء التذكير^(١)؛ لأثهما من الأضداد المطردة المنعكسة.
والتأظم جوهله لم يأت بالواو الفاصلة في المسألتين الأخيرتين؛ لعدم الرية في اتصاهما
يما قبلهما؛ لأن لفظ القرآن العظيم والترجمة لا يصح أن يكون الحرف الأول منها رمزاً^(٢)،
أو لأن ((يظلمون)) مبتدأ، وخبره: ما بعده، وهذه الجملة مستأنفة، دل على الانقضاء
بنفسه، وكذلك قوله: ((إدغام)).

والمختلف فيه ((يظلمون)) [١٠٠/ب] في قوله تعالى: ﴿وَلَا تُظَلَمُونَ فِتْيَالًا﴾
[النساء: ٧٧].

وترجمته: ياء الغيب.
وقارئة: الأخوان، [وابن كثير] المشار إليهما: بالشين [والدال]^(٣).
وترجمة المسكوت عنهم: تاء الخطاب^(٤)؛ لأثهما من الأضداد المطردة المنعكسة.
وإنما ذكر التأظم جوهله ترجمة الغيب هنا؛ لئلا يثوهم عطف ((يظلمون)) على
((يكن))، وعلم منه أن الخلاف في ((يظلمون)) الثاني؛ لأن الأول قبل: ﴿قَلِيلٌ مِّنْهُمْ﴾
[النساء: ٦٦] متفق على الغيب مع أن المتفق عليه لم يدخل تحت المختلف فيه^(٥).

والمختلف فيه: (بَيْتَ) في قوله تعالى: ﴿بَيْتَ طَايِفَةٍ﴾ [النساء: ٨١].
وترجمته: إدغام التاء في الطاء بعد قلبه طاءً.
وقارئة: حمزة وأبو عمرو، المشار إليهما: بالفاء والحاء.

(١) انظر: التيسير ٢٦٤، والنشر ٢٥٠/٢.

(٢) انظر: كنز المعاني للجعبري ١٤٢٥/٣.

(٣) سقطت من الأصل، ولعلها سقطت سهواً من الناسخ.

(٤) انظر: التيسير ٢٦٤، والنشر ٢٥٠/٢.

(٥) انظر: كنز المعاني للجعبري ١٤٢٥/٣.

وترجمة المسكوت عنهم: إظهار التاء المفتوحة عند الطاء^(١)؛ لأنها من الأضداد المطردة المنعكسة، ولذا استغنى الناظم رحمته بذكر تراجم المذكورين عن ذكر تراجم المسكوت عنهم في المسائل الثلاث.

ولا يُقال: إنَّ الحرف لا يدغم في غيره حتى يُسَكَّنْ؛ فيعلم منه أن يكون التاء عند أبي عمرو وحمزة ساكنة لكن حركها الناظم رحمته ضرورةً.

قلت: لو كانت التاء ساكنة فوجب إدغامها في الطاء للكلِّ؛ لما تقدّم في باب اتّفاق الإدغام^(٢).

واعلم أنّ التاء هنا من الإدغام الكبير، وإنّما أفردها الناظم رحمته بالذكر هنا لأمر: أمّا الأوّل: يجوز لأجل موافقة حمزة لأبي عمرو؛ لأنّه لو اقتصر على ذكر حمزة ربّما توهم الواهم أنّ أبا عمرو خرج عن قاعدته في هذا الفرد خاصّةً.

فإن قلت: فقد ذكر الإدغام لحمزة في سورة الصّافات، ولخالد، ولم يُذكر أبا عمرو مع حمزة، ولا مع خالد، كما يأتي تفصيل ذلك^(٣)، ولم ينظر الناظم رحمته إلى ما ذكرته من الإيهام.

قلت: هناك نفى ما يمكن [أن يستغني به عن] ذكر أبي عمرو؛ لأجل مخالفة قاعدته قاعدتهما^(٤)، كما يأتي بيانه إن شاء الله تعالى^(٥).

(١) انظر: التيسير ٢٦٥، والتّشريح ٢٥٠/٢.

(٢) أي: في باب (باب اتّفاقهم في إدغام (إذ) و(قد) و(تاء التانيث) و(هل) و(بل)).

انظر: إبراز المعاني ٥٦/٢، والدُّرّة الفريدة ٣٢/٢.

(٣) أي: في قوله:

[٩٩٣] وَصَفًا وَزَجْرًا ذَكَرًا ادْغَمَ حَمَزَةً
وَخَلَادُهُمْ بِالْخُلْفِ فَالْمُلْقِيَاتِ فَالْـ
وَذَرُوا بِلا رُوْمِ بِهَا التَّاء فَثَقَلَا
مُغْبِرَاتٍ فِي ذِكْرًا وَصُبْحًا فَحَصَّالًا

انظر: سراج القرائ ١٠٨٥/٣، والمُعِين (أ/٨٢).

(٤) حيث أدغم حمزة بلا روم في قوله: ((بلا روم)).

(٥) المُعِين (أ/٨٢).

والثَّاني: إِنَّ جميع ما ذكره النَّاطِمُ   في البابين المتقدِّمين في الإدغام الكبير يُقرأ بالإظهار والإدغام سوى الموانع - أي: الإظهار برواية الدُّورِيِّ^(١)، والإدغام برواية السُّوسِيِّ^(٢) في الإدغام الكبير - وهذا اللَّفْظُ يُدْغَمُ لأبي عمرو قولاً واحداً، قلت: إلا^(٣) ذكره مع حمزة؛ لأنَّ حمزة يدغم قولاً واحداً، فكذلك أبو عمرو، ولو كان فيه خلافاً له لأفرده بالذِّكر عن حمزة، أو نصَّ عليه، والألزام مُنتَفٍ.

ويشهد على هذا المعنى قول الجعبريِّ^(٤)  : "وأعاد أبا عمرو في وفاق حمزة في إدغام ﴿بَيَّتَ طَّائِفَةً﴾ دون وفاقه في قوله: ((وصفاً وزجراً ذكراً ادغم حمزة))؛ لأنه جارٍ^(٥) على وجهيه، وهنا ليس له إلا الإدغام"^(٦) انتهى.

ويشهد أيضاً على هذا المعنى قول الجزريِّ^(٧)   في نشره الكبير^(٨): "الأوَّلُ^(٩) ﴿بَيَّتَ

(١) هو حفص بن عمر بن عبد العزيز بن صهبان الدوري، أبو عمر، قرأ على الكسائي، واليزيدي، ويقال: إنه أول من جمع القراءات وألفها، وطال عمره، وقصد من الآفاق، وازدحم عليه الحدائق لعلو سنده، توفي سنة (٢٤٦هـ). انظر: معرفة القراء الكبار ١١٣، وغاية النهاية ١/٢٥٥.

(٢) هو صالح بن زياد بن عبد الله بن إسماعيل الرستي السوسي، أبو شعيب، قرأ القرآن علي اليزيدي، قرأ عليه ابنه أبو معصوم، وموسى بن جرير النحوي، وغيرهم، توفي سنة (٢٦١هـ). انظر: معرفة القراء الكبار ١١٥، وغاية النهاية ١/٣٣٢.

(٣) هكذا في المخطوط، ولعلَّ الأقرب للسياق ((لذا)).

(٤) هو إبراهيم بن عمر بن إبراهيم بن خليل بن أبي العباس الربعي الجعبري السلفي، العلامة الأستاذ، أبو محمد، محقق حاذق ثقة كبير، قرأ عليه القراءات العشر أبو بكر بن الجندي، وقرأ عليه بعض القرآن بالقراءات وأجازته بالباقي ابن اللبان، توفي سنة (٧٣٢هـ). انظر: غاية النهاية ١/٢١١.

(٥) وفي المطبوع: ((جاز)).

(٦) انظر: كنز المعاني للجعبريِّ ٣/١٤٢٥، بتصرف يسير.

(٧) هو الإمام محمد بن محمد بن علي بن يوسف بن الجزري، أبو الخير، إمام الفن، قرأ على علي عبد الوهاب بن السلار، وابن الطحان، وغيرهما، وجلس للإقراء تحت النسر من الجامع الأموي سنين، وله مؤلفات أعظمها (النشر في القراءات العشر). انظر: غاية النهاية ٢/٢٤٧.

(٨) ذكر الدكتور السالم محقق (كتاب النشر في القراءات العشر) أنَّ ابن الجزريِّ   ذكر لكتابه ثلاثة

﴿بَيَّتَ طَآيِفَةً مِنْهُمْ﴾ أدغم التاء منه في الطاء أبو عمرو وحمزة، وليس إدغامه لأبي عمرو كإدغام باقي الباب، بل كلُّ أصحاب أبي عمرو مجتمعون على إدغامه: مَنْ أدغم منهم الإدغام الكبير ومن أظهره، ولذا قال الداني^(٢) رحمته: ولم يدغم أبو عمرو من الحروف المتحرّكة [إذا قرأ]^(٣) بالإظهار سواه. انتهى^(٤)، كما ذكره في التاء من المتقارنين: [وقد] قدّمنا [أن] بعضهم جعله عنده من السواكن، ولم يجعله من الكبير " انتهى كلامه^(٥)، والله تعالى أعلم.

فإن قلت: ما السرُّ في كون أبي عمرو أدغم باتِّفاق الرَّاويين هنا قولاً واحداً، وأدغم المتماثلين والمتقارنين في الإدغام الكبير بالقولين، أي: أدغم برواية الشُّوسي، وأظهر برواية الدُّوري في جميع ما وقع بالباين المتقدمين في الإدغام الكبير؟ وما السرُّ في موافقة حمزة له في هذا الموضوع؟

[قلت]: ما أعلمُ السرَّ في ذلك إلا اتباع الرواية.

ثلاثة أسماء متقاربة في مواضع مختلفة، وهي: (نشر القراءات العشر)، و(نشر العشر)، و(النشر)، وقال محققه: إن أريد الدقّة فالأوّل، ولا غضاضة في تسميته: (النشر في القراءات العشر) إذ لا اختلاف بينهما. انظر: مبحث تحقيق اسم الكتاب من النشر ١/١١٣.

وأما تسمية المؤلف -هنا- بـ(النشر الكبير) فليتميزه عن التَّجْبِيرِ المُسَمَّى (النشر الصَّغِير)؛ لاشتماله على العشر الصُّغرى. وتكرَّرُ هذه التَّسمية ونحوها في هذا الكتاب في عدَّة مواضع، وأكتفي بالتَّنبية عليه هنا.

- (١) أي: أوّل التَّنبهات. وهي تنبيهاتٌ يَحْتَم بها أبواب الأصول.
- (٢) هو الإمام عثمان بن سعيد بن عثمان بن سعيد بن عمر الدَّاني، أبو عمرو، القرطبي، الإمام العلم، المعروف في زمانه بابن الصيرفي، قرأ على الفارسي، وابن خاقان، وأبي الفتح فارس بن أحمد، وأبي الحسن طاهر بن غلبون، وقرأ عليه أبو داود سليمان بن نجاح، وخلقٌ كثير، توفي سنة (٤٤٤ هـ).
- انظر: معرفة القراء الكبار ٢٢٦، وغاية النهاية ١/٥٠٣.
- (٣) زيادة من جامع البيان، والنشر يحتاج إليها السَّياق.
- (٤) أي: انتهى قول أبي عمرو الداني. انظر: جامع البيان ١/٤٤٨.
- (٥) النشر ١/٣٠٣.

واعلم أنَّ هذه التَّاء لا يُظنُّ أنَّها تاء خطاب، بل هي من نفس الكلمة؛ لأنَّ (بَيَّت) فعل ماضٍ.

والثالث: أنَّه لا يليق ذكرها في باب الإدغام الكبير؛ لأجل موافقة حمزة، ولأنَّ النَّاطِمَ رحمته أراد أن لا يذكر في البابين المتقدمين سوى أبي عمرو^(١).
وقوله: ((في حُلا)) إشارة إلى التَّاء على الإدغام، والحُلا بالضمِّ، وهو جمع حِلْيَةٍ، وهي الرِّبْنَةُ.

أي: قرأ ابن كثير وحفص [١٠١/أ] ﴿كَانَ لَمْ تَكُنْ بَيْنَكُمْ﴾: بتاء التَّأنيث. والمسكوت عنهم: بياء التذكير.

وقرأ ابن كثير وحمزة وعليّ ﴿وَلَا يُظْلَمُونَ فَتِيلًا﴾: بياء الغيب. والمسكوت عنهم: بتاء الخطاب.

وقرأ أبو عمرو وحمزة ﴿بَيَّتَ طَائِفَةٌ مِنْهُمْ﴾: بإدغام التَّاء في الطاء. والمسكوت عنهم: بإظهارها عندها، كما نطقته في النَّظْمِ.

أمَّا وجه تأنيث ﴿تَكُنْ﴾: أنَّه مسند إلى ﴿مَوَدَّةٌ﴾، وفيها تاء التَّأنيث^(٢)، ومن ثمَّ عزاه إلى شيخٍ وافرٍ العقل.

وأما وجه غيب ﴿يُظْلَمُونَ﴾: إسناده إلى الغائبين، وهم جماعة من الصَّحابة رضوان

(١) حاشية: ((فإن قلت: أين الدليل في كلام النَّاطِمِ رحمته [أنَّه] لم يُرد [ذكر] موافقة من [وافق] أبا عمرو في الإدغام الكبير. قلت: إنَّ الدليل هو قوله:

[١١٦] ودونك الإدغام الكبير وقطبه أبو عمرو البصري فيه تحفلاً

فليتأمل وجه عدم الدليل فيه، والله أعلم، منه. أي: وجه عدم إرادة الدليل في هذا القول، والله تعالى أعلم. قلت: إنَّه شبه قول النَّاطِمِ رحمته:

[١١٦] ومن كان ذا بابٍ له فيه مذهبٌ فلا بُدَّ أن يُسمَى فيُدري ويُعقلًا

على أنَّه لم يُرد أن يذكر من وافق أبا عمرو في شيءٍ من الإدغام الكبير في بابهِ، والله تعالى أعلم.

(٢) ووجه التذكير: أنه مجازي، ومفصول، ومعنى: الودّ. انظر: معاني القراءات ١٢٨، كنز المعاني

للحَجَّعَرِيِّ ١٤٢٦/٣.

الله تعالى عنهم أجمعين استأذنوا النبي ﷺ في الجهاد، مناسبة لقوله تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ قِيلَ لَهُمْ كُفُّوا أَيْدِيَكُمْ وَأَقْبِلُوا لِيُحْيِيَ الْبَنِيَّةَ﴾ [النساء: ٧٧] وما بعده، ولسبقه جعله كالشُّهد في حلاوته وقربه؛ لأنَّه غير مُنتظر.

وأما وجه الخطاب: إسناده إليهم على الالتفات، أو في سياق ﴿قُلْ﴾ [النساء: ٧٧]، مناسبة لقوله تعالى: ﴿أَيِنَّمَا تَكُونُوا يُدْرِكَكُمُ الْمَوْتُ﴾ [النساء: ٧٨]^(١).
وأما وجه إدغام ﴿بَيْتَ طَائِفَةٍ مِنْهُمْ﴾ [النساء: ٨١] اتحاد مخرج التاء والطاء، وهي أقوى.

وأما وجه لزوم إدغام أبي عمرو - ومنه الإدغام الكبير - : أنَّه قياسه (بَيْتَ طَائِفَةٍ)؛ لأنَّه مسند إلى مؤنَّث لكنه غير حقيقي، فجاز حذف البناء، فصارت لام الفعل مكانها، فالتزم إسكان التاء من نفس الكلمة لضربٍ من النِّيابة^(٢)، وكلُّ ذلك بعد الرواية، والوجه تَتَّبَعُ الرواية، والرواية لا تتبع الوجه.

وافق أبو جعفر نافعاً في تذكير ﴿يَكُنْ﴾ [النساء: ٧٣]، كما وافقه خلف لنفسه، والحسن البصري، واليزيدي، وكذلك يعقوب، والأعمش، إلا أنَّ يعقوب برواية رويس وافق ابن كثير في تاء التأنيث، كما وافقه ابن محيصن، إلا أنَّ الأعمش برواية الشنبوذي كذلك^(٣).
وروى الشنبوذي عن الأعمش ((فسوف يؤتية)) [النساء: ٧٤] بالياء. والباقون: بالتون^(٤).

ووافق أبو جعفر ابن كثير في غيب ﴿يُظْلَمُونَ﴾ [النساء: ٧٧]، كما وافقه ابن محيصن، وخلف لنفسه، والأعمش، وكذلك يعقوب إلا أنه برواية رويس وافق أبا عمرو في

(١) انظر: حجة القراءات لابن زنجلة ٢٠٨، وكنز المعاني للجعبري ١٤٢٦/٣ .

(٢) انظر: الكشف عن وجوه القراءات السبع ٣٩٣/١، وكنز المعاني للجعبري ١٤٢٦/٣، والنقل منه.

(٣) انظر قراءة الأئمة الثلاثة: تحبير التيسير ٣٤١، والنشر ٢٥٠/٢ .

وانظر قراءة الأئمة الأربعة: إيضاح الرموز ٣٤٧، وإتحاف فضلاء البشر ٥١٦/١ .

(٤) انظر: إيضاح الرموز ٣٤٨، ولطائف الإشارات ١٨٦٧/٥ .

الخطاب، كما وافقه الحسن البصري، واليزيدي^(١).

ووافق أبو جعفر نافعاً في إظهار ﴿بَيْتَ طَائِفَةٍ مِّنْهُمْ﴾ [النساء: ٨١]، كما وافقه يعقوب، وخلف لنفسه، وكذلك ابن محيصن من رواية صاحب المبهج، أمّا صاحب المفردة فإنه وافق أبا عمرو في الإدغام، كما وافقه الحسن البصري، واليزيدي، والأعمش^(٢)، وَاللَّهِ أجمعين.

قرأ ابن محيصن ((يكتب ما يبيتون)) [النساء ٨١]: بإدغام الباء في الميم. والباقون: بالإظهار^(٣).

((لا ريباً فيه)) [النساء ٨٧] ذكر مدُّ ﴿لَا﴾ التي للتبرئة^(٤)، وذكر تنوين ((ريباً)) للحسن البصري في أول البقرة^(٥)، والله تعالى أعلم.

[٦٠٣] وَإِشْمَامٌ صَادٍ سَاكِنٍ قَبْلَ دَالِهِ كَأَصْدَقُ زَايَا شَاعٍ وَارْتِاحَ أَشْمَلَا
فَعُولٌ مَّفَاعِيلُنْ فَعُولُنْ مَّفَاعِلُنْ فَعُولٌ مَّفَاعِيلُنْ فَعُولُنْ مَّفَاعِلُنْ
((وإشمام صاد)) مبتدأ مضاف إلى أول مفعوليه؛ لأنه يتعدى إلى المفعولين، كما

(١) انظر قراءة الأئمة الثلاثة: تحبير التيسير ٣٤١، والنشر ٢/٢٥٠.

وانظر قراءة الأئمة الأربعة: إيضاح الرُّمُوزِ ٣٤٨، وإتحاف فضلاء البشر ١/٥١٦.

(٢) انظر قراءة الأئمة الثلاثة: تحبير التيسير ٣٤١، والنشر ٢/٢٥٠.

وانظر قراءة الأئمة الأربعة: مفردة ابن محيصن ١٩٥، والمبهج ٣٢٢، وإيضاح الرُّمُوزِ ٣٤٨.

(٣) لم أقف عليه في مفردة ابن محيصن، ويحتمل أن يدل عليه قوله: ((ووافقه أيضاً [أي: وافق ابن محيصن] أبا عمرو) على إدغام المتحرّك إذا لقي متحرّكاً مثله، أو قاربه)) فيحتمل أن يكون مراده وافقه على إدغام الباب، دون النظر إلى ما استشاه أبو عمرو.

انظر: مفردة ابن محيصن ١٩٥، ٢٢٦، وإيضاح الرُّمُوزِ ٣٤٨، ولطائف الإشارات ٥/١٨٧٠.

(٤) أي: لحمزة.

(٥) قرأ بالنصب والتنوين. انظر: مفردة الحسن البصري ٢١٠، والنشر ١/٣٤٥، وإيضاح الرُّمُوزِ

يتعدى فعله إليهما، وفاعله متروك، أي: القارئ، و((ساكن)) الصفة^(١) ((صاد))، وكذا ((قبل داله))، والهاء ((داله)) للملابسة، و((زايًا)) ثاني مفعولي المصدر، ((وشاع)) الإشمام عند أهل اللغة العربيّة، و((كأصدق)) خبر المبتدأ المحذوف، أي: هو، ((كأصدق)) جملة معترضة بين المفعولين، و((ارتاح)) الإشمام: أسرع، وأصله: النشاط^(٢)، فعلية عطفت على الجملة السابقة، و((أشمالا)) تمييز، وجمع باعتبار الأنواع على القلّة، وجمع الكثرة (شمائل)، واحده (شمال الجارحة) - أي: اليد - والخُلُق^(٣)، وهو المراد.

والواو فيصلٌ مستأنفة في قوله: ((وإشمام)).

والمختلف فيها كلمة ((أصدق)) في اثنا^(٤) عشر موضعاً.

وترجمتها: إشمام الصّاد الساكن زايًا.

وقارئها: حمزة والكسائي، المشار إليهما: بالشّين.

وترجمة المسكوت عنهم: ترك الإشمام، أي: الصّاد الخالصة من الزّاي^(٥)، ولكن ليس هذا من الأضداد المذكورة في الخطبة، بل من الأضداد في الأصول [١٠١/ب] والفرش، أي: إنّ النّاظم رحمه الله لم يجعل الصّاد الخالصة ضدّاً للصّاد المُشَمِّمة في الفهرسة، بل يجعلها ضدّاً لها في الأصول والفرش.

فإن قلت: من أين يُعلم هذا من كلام ناظمه؟

قلت: إنّ النّاظم رحمه الله ذكر إشماماً لقارئ في الأصول والفرش، لم يذكر شيئاً للمسكوت عنهم، كما ذكر ضدّاً من الأضداد في الفهرسة للقارئ، لم يذكر شيئاً للمسكوت عنهم، بل استغنى بذكر ذي ضد للقارئ عن ذكر الشّيء المسكوت عنهم^(٦).

(١) هكذا في المخطوط، ولعلّ الأقرب للسياق: ((صفة)).

(٢) انظر: الصحاح ٣٧٠/١، وتاج العروس ٤١٨/٦.

(٣) انظر: العين ٢٦٥/٦، والصحاح ١٧٤٠/٥.

(٤) على لغة من يُلزم المثني الألف. انظر: توضيح المقاصد ٣٣٠/١، وشرح ابن عقيل ٥٨/١.

(٥) انظر: التيسير ٢٦٥، والتّشريح ٢٥٠/٢.

(٦) أي: إنّ النّاظم رحمه الله لمّا ذكر الأضداد في المقدّمة لم يذكر ما يُقابل كلّ ضدّ، فقال: ((كمد))،

وعلم من هذا أنَّ ضدَّ الإشمام هو الصَّاد الخالصة، والإشمام المصرَّح به للقارئ المذكور، ولذا استغنى النَّاطِم رحمته بذكر الإشمام للقارئ المذكور عن ذكر الصَّاد الخالصة للمسكوت عنهم، والله تعالى أعلم.

ولم يأت بشيء من أداة العموم؛ استغناءً بذكر الضَّابطة عن ذكرها؛ لأنَّ العلة المقتضية لذلك موجودة في غير هذا الموضع، كما هي موجودة في هذا الموضع فكأنه قال: بذكر الضَّابطة ((وإشمام صاد ساكن زائياً)) حيث أتى ((كأصدق))^(١).

أي: إنَّ القارئ يُقَرِّب الصَّاد من الرَّاي، بأن يخلط لفظها بالرَّاي؛ لأنَّ الرَّاي حرف مجهور كالذَّال؛ ليعمل اللسان عملاً واحداً؛ لأنَّ الصَّاد حرف مهموس، والذَّال حرف مجهور، والتَّنافر بينهما، والتَّنافر لا يُدفع إلاَّ بجعل الصَّاد كالرَّاي^(٢).

والنَّاطِم رحمته استعمل الإشمام في هذا النِّظم بإزاء معانٍ ثلاثية^(٣):

[الأول]: ضمُّ الشَّفَتَيْن. ذكره في الوقف، كما ذكره في باب الإدغام الكبير، وكما يذكره في سورة يوسف عليه السلام، وفي سورة الكهف^(٤). المراد به: ضمُّ الشَّفَتَيْن في المواضع الثلاثة^(٥).

[والثاني]: خلط حركةً بحركة، كما تقدَّم في سورة البقرة^(٦).

ولم يذكر ضدهُ القصر؛ اعتماداً على فهم القارئ، وكذلك هنا ذكر الإشمام، ولم يذكر ضدهُ؛ اعتماداً على فهم القارئ، والله أعلم.

(١) انظر: كنز المعاني للجعبري ١٤٢٨/٣.

(٢) انظر: كنز المعاني للجعبري ١٤٢٨/٣.

(٣) انظر: إبراز المعاني ٢٤٢/٣.

(٤) انظر بالترتيب - ويلاحظ أنَّ في الكهف موضعين -: الدُّرَّة الفريدة ٢/٢٧٠، ١/٣٢٣، ٤/١٨٤، ٢٩٨، ٣١٧، وسراج القارئ ٢/٥٨٩، ١/٢٩١، ٢/٩٣٤، ٩٨٤، ٩٨٩.

(٥) لعله جعل موضع سورة يوسف عليه السلام وموضعي الكهف موضعاً واحداً باعتبار أنَّه إشمام في كلمة واحدة وصلاً، والله أعلم.

(٦) انظر: الدُّرَّة الفريدة ٩/٣، وسراج القارئ ٢/٦٨٠.

والثالث: خلط حرفٍ بحرفٍ، كما ذكره هنا، وكما ذكره في أم القرآن العظيم^(١)، فلا يُطلقه النَّاطِمُ ﷺ في هذا النَّظْمِ إِلَّا بإزاء هذه المعاني الثلاثة فقط.

أمَّا من قال: إِنَّ النَّاطِمَ ﷺ يُطلقه على الإخفاء فليس بصحيح^(٢)، بل التبس على هذا القائل الإشمام بالإخفاء، ولم يتميِّز بين الحقيقتين، والإشمام والإخفاء حقيقتان متباينان، فالنَّاطِمُ ﷺ يستعمل كلَّ واحد منهما في هذا النَّظْمِ.

والفرق بين الإشمام الذي هو ضمُّ الشفتين وبين الإخفاء: أَنَّ الإشمام لا يصحبه حركةٌ أصلاً^(٣)، بخلاف الإخفاء قد يصحبه حركة وقد لا تصحبه. فإن وقع الإخفاء في النُّونِ السَّاكِنَةِ والتَّنوينِ كما في قوله: ((وَأُخْفِيََا عَلَى غُنَّةٍ))^(٤) فلا يصحبه حركةٌ أصلاً؛ لأنَّ الحرفَ الأوَّلَ ساكن، وإن وقع في غير ذلك فلا بُدَّ من مصاحبته للحركة، كما في قوله:

[٥٣٦] نِعِمَّا مَعَا [فِي النُّونِ] فَتَحَّ كَمَا شَفَا وَإِخْفَاءُ كَسْرِ الْعَيْنِ صِيغٌ بِهِ حَالًا^(٥)

وكقوله:

[٧٤٨] وَيَا لَا يَهْدِي أَكْسِرُ صَفِيًّا وَهَاهُ نَلِّ وَأُخْفَى بَنُو حَمْدٍ وَخُفَّفَ شُلْشُلًا^(٦)

وقوله:

[٧٧٣] وَتَأْمَنَّا لِلْكَلِّ يُخْفَى مُفْصَلًا^(٧)

والثاني^(٨): أَنَّ الإخفاء يقع في الحركات^(٩) والحروف^(١) كما تقدَّم آنفاً، بخلاف

(١) انظر: الدرّة الفريدة ٢٥٣/١، وسراج القارئ ٢٤٢/١.

(٢) وهو الوجه الرَّابِعُ في إبراز المعاني ٢٤٢/٣.

(٣) مراده: لا يصحبه صوت الحركة، لا أَنَّ الإشارة لا تكون إلى حركة.

(٤) انظر: فتح الوصيد ٤١٣/٢، الدرّة الفريدة ٧٠/٢.

(٥) انظر: الدرّة الفريدة ١٧٥/٣، واللاّليّ الفريدة ١٧٨/٢.

(٦) انظر: إبراز المعاني ٢٢٤/٣، وكنز المعاني للجعبري ١٧١٣/٤.

(٧) انظر: فتح الوصيد ١٠٠٧/٣، وسراج القارئ ٩٣٤/٢.

(٨) أي: الفرق الثاني بين الإخفاء والإشمام.

(٩) أشار إليه بقوله: ((وَأِخْفَاءُ كَسْرِ الْعَيْنِ)).

الإشمام^(٢).

والثالث: أنَّ الإخفاء أعمُّ من الإشمام؛ لأنه يقع في الحروف والحركات الثلاث، ومثال وقوعه في الحركات الثلاث كما تقدّم آنفاً في الآيات المذكورة.

والرابع: أنَّ الإخفاء يدركه البصير والأعمى، بخلاف الإشمام لا يدركه الأعمى.

أمّا الفرق بين جنس الإشمام وجنس الإخفاء: أنَّ الإشمام والإخفاء متباينان، لا يوجد شيء من الأنواع من الإشمام^(٣) مع شيء من أنواع الإخفاء.

ثمّ أنواع الإشمام: ما وقع أوّل الكلمة، ك﴿قِيلَ﴾ [القرة: ١١]، ﴿وَعِضَ﴾ [هود: ٤٤]، ومنها ما وقع في آخر الكلمة كالإشمام في الوقف، ومنها ما وقع وسط الكلمة ك﴿أَصْدَقُ﴾ [النساء: ٨٧]، بخلاف الإخفاء؛ لأنه لا يقع شيء من أفراده أوّل كلمة أصلاً، والله سبحانه تعالى أعلم.

أي: قرأ حمزة والكسائي كلَّ صادٍ ساكنٍ قبل دال: بحرف بين الصّاد والزّاي في جميع القرآن العظيم. وقرأه المسكوت عنهم: الحرميّان وأبو عمرو وابن عامر وعاصم: بالصّاد الخالصة، وهو: ﴿وَمَنْ أَصْدَقُ مِنْ اللَّهِ حَدِيثًا﴾، ﴿وَمَنْ أَصْدَقُ مِنْ اللَّهِ قِيلًا﴾ في سورة النساء [٨٧، ١٢٢]، ﴿ثُمَّ هُمْ يَصْدِفُونَ﴾، ﴿سَنَجْزِي الَّذِينَ يَصْدِفُونَ﴾، ﴿بِمَا كَانُوا يَصْدِفُونَ﴾ في الأنعام [٤٦، ١٥٧]، و﴿مُكَاً وَتَصْدِيَةً﴾ في الأنفال [٣٥]، ﴿وَلَكِنْ تَصْدِيقَ الَّذِي بَيْنَ يَدَيْهِ﴾ في سورة يونس الطَّيِّبَاتِ [٣٧]، [١٠٢/أ] ويوسف الطَّيِّبَاتِ [١١١]، ﴿فَأَصْدَعُ بِمَا تُؤْمَرُ﴾ في الحجر [٩٤]، ﴿وَعَلَى اللَّهِ قَصْدُ السَّبِيلِ﴾ في النحل [٩]، ﴿حَتَّى يُصْدِرَ الرِّعَاءَ﴾ في القصص [٢٣]، ﴿يَوْمَئِذٍ يُصْدِرُ النَّاسَ﴾ في الزلزلة [٦].

(١) مثل الإخفاء في النون الساكنة، وأشار إليه بقوله: ((وَأُخْفِيَا عَلَى غُتَّةٍ)).

(٢) وقد مثل المصنّف رحمته -قريباً- للإشمام في الحروف والحركات.

(٣) هكذا في المخطوطة، ولعلّ الأقرب للسِّياق ((أنواع الإشمام)).

أمّا وجه الإشمام: أنّ الصّاد مهموسة والدّالّ مجهورة فتتافرا، فقُرّبَ بينهما بجهر الزّاي، وهي من مخرج الصّاد، ومن الشركة في الصّفير. وأشار النّاطم رحمته إلى اشتهاار لغته بقوله: ((شاع)) أي: انتشر^(١) وطاب خلق ناقله. وصرّحت تميم بالزّاي مبالغة^(٢)؛ فيجوز لغةً ولا يجوز قراءةً.

وأما وجه الصّاد: أنّه عمل بالأصل السّالم عن تحقّق الثّقل^(٣)، والله تعالى أعلم. وافق أبو جعفر نافعاً في الصّاد الخالصة، كما وافقه ابن محيصن، والحسن البصريّ، واليزيديّ، وكذلك يعقوب، إلّا أنّ رويساً عنه بالإشمام وافق حمزة، كما وافقه خلف لنفسه، والأعمش، لكن الخلاف وقع عن رويس إلّا في القصص والزّلزلة من طريق مفتاح الكنوز^(٤)، كما من طريق النّشر الكبير^(٥).

قرأ الحسن البصريّ ويعقوب: ﴿حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ﴾^(٦) [النساء: ٩٠] بفتح التاء مع

(١) انظر: تهذيب اللغة ٤٠/٣، والصحاح ١٢٤٠/٣.

(٢) انظر: كنز المعاني للجعبريّ ١٤٢٨/٣.

(٣) انظر: الكشف عن وجوه القراءات السّبع ٣٩٣/١، وكنز المعاني للجعبريّ ١٤٢٨/٣، والنقل منه.

(٤) إيضاح الرّموز ومفتاح الكنوز في القراءات الأربع عشرة، لشمس الدين محمد بن خليل القباقبي ت ٨٤٩هـ، تحقيق: أحمد خالد شكري، الطبعة الأولى ١٤٢٤هـ، دار عمار.

(٥) النّشر في القراءات العشر، لأبي الخير محمد بن محمد بن محمد بن الجزري ت ٨٣٣هـ، تصحيح: علي محمد الضباع، دار الفكر.

انظر قراءة الأئمة الثلاثة: تحبير التّيسير ٣٤١، والنّشر ٢٥٠/٢.

وانظر قراءة الأئمة الأربعة: إيضاح الرّموز ٣٤٨، وإتحاف فضلاء البشر ٥١٧/١.

(٦) قال في مختصر التّبيين: ((حَصِرَتْ)) [النساء: ٩٠] كتبوه بالتاء الممدودة، واجتمعت على ذلك المصاحف، فلم تختلف، واتّفقت القراء السبعة على إسكانها، وإنما نبّهنا على ذلك، لقراءة يعقوب الحضرمي)) قال محقّقه: لم أجد في المقنع ولا في غيره من تعرّض لهذه الكلمة. ٤٠٩/٢.

تنوينها، وقف عليها بالهاء الحسن، واختلف عن يعقوب^(١) فوقف بالهاء من التذكرة^(٢)، والإرشاد^(٣)، والمفردة^(٤)، وبالتاء من المبهج^(٥)، والمستنير^(٦). والباقون: بسكون التاء على أنه: أنه: فعل من غير تنوين، وهم على أصولهم في إظهار التاء الساكنة عند الصاد وفي إدغامها فيها^(٧).

(١) قال في النَّشر: ((وهو على أصله في الوقف عليه بالهاء، كما تقدم في باب الوقف على المرسوم، كذا نص عليه الأستاذ أبو العز وغيره، وهو الصحيح في مذهبه، والذي يقتضيه أصله، وقد ذكر بعض الأئمة الوقف عليها بالتاء لجميع القراء كابن سوار وغيره، فأدخل يعقوب في جملتهم إجمالاً، والصواب: تخصيصه بالهاء على أصله في كل ما كتب من المؤنث بالتاء، ويوقف عليه هو وغيره بالهاء على أصولهم المعروفة، من غير أن يسكنوا شيئاً)). انظر: النَّشر ٢٥١/١.

(٢) انظر: التذكرة ٣٠٩/٢.

التذكرة في القراءات الثمان، لأبي الحسن طاهر بن عبد المنعم بن غلبون المقرئ الحلبي ت ٣٩٩ هـ، دراسة وتحقيق: الدكتور: أيمن رشدي سويدي، الطبعة، دار الغوثاني للدراسات القرآنية.

(٣) انظر: كتاب إرشاد المبتدي وتذكرة المنتهي ٢٨٧.

كتاب إرشاد المبتدي وتذكرة المنتهي في القراءات العشر، لأبي العز محمد بن الحسين بن بُندار الواسطي القلانسي ت ٥٢١ هـ، دراسة وتحقيق: عمر حمدان الكبيسي، الطبعة الأولى ١٤٠٤ هـ، المكتبة الفيصلية.

(٤) انظر: مفردة يعقوب ١٥٩.

مفردة يعقوب للعلامة عبد الرحمن بن أبي بكر عتيق بن خلف، المعروف بابن الفحام الصقلّي ت ٥١٦ هـ، دراسة وتحقيق: إيهاب أحمد فكري، وخالد حسن أبو الجود، الطبعة الأولى ١٤٢٨ هـ، دار أضواء السلف.

(٥) ذكر له الخلف. انظر: المبهج ٣٢٢.

(٦) انظر: المستنير ١٠٨/٢.

المستنير في القراءات العشر، لأبي طاهر أحمد بن علي بن عبيد الله بن عمر بن سوار البغدادي ت ٤٩٦ هـ، تحقيق: عمار أمين الدودو، الطبعة الأولى ١٤٢٦ هـ، دار البحوث للدراسات الإسلامية وإحياء التراث.

(٧) انظر قراءة الأئمة الثلاثة: تحبير التيسير ٢٣٢، والنشر ٢٥١/١.

=

قرأ الحسن البصريّ ((فلقتلوكم)) [النساء ٩٠]: بغير ألف بين القاف والتاء. والباقون بالألف بينهما^(١).

وقرأ الحسن والأعمش من طريق المطوّعيّ ((خَطَاءً)) [النساء ٩٢] في الموضعين بالمدّ بين الطّاء والمهمزة. والباقون بغير ألف، ولا خلاف في فتح الخاء والطاء^(٢)، والله تعالى أعلم، **ﷺ** أجمعين.

[٦٠٤] **وَفِيهَا وَتَحْتَ الْفَتْحِ قُلٌ فَتَشْبِتُوا مِنْ الثَّبَتِ وَالْغَيْرُ الْبَيَانَ تَبَدُّلاً**
فَعُولُنْ مَفَاعِيلُ فَعُولُنْ مَفَاعِلُنْ فَعُولُنْ مَفَاعِلُنْ فَعُولُنْ مَفَاعِلُنْ فَعُولُنْ مَفَاعِلُنْ

((فتشبتوا)) مبتدأ، خبره محذوف، أي: شاع، وإنما حذف الخبر هنا اعتماداً على اصطلاحه في الفرش، وهو كل قراءة عريت عن الترجمة المقارنة لها فلا بد من حملها على سابقها أو لاحقها^(٣)، وهنا لا تحمل إلا على السابق، لا على اللاحق؛ لأنّ ((الغير)) الذي فيه لام التعريف عوض عن المضاف إليه، أي: غيرهما، أي: مدلول الشين، قوله: ((والغير)) يمنع أن تنضم القراءة إلى ما بعدها؛ فتعيّن انضمامها إلى ما قبلها؛ لأنّه دلّ على أنّ ثَمَّ أن يكون قارئاً يتحقق الغير به، فحاصل الكلام هذا الاصطلاح قرينة دالة على حذف الخبر، فتقدير الكلام: و((فتشبتوا)) في هذه السورة وفي سورة الحجرات، المشار إليها بقوله: تحت الفتح شاع. وهذه الجملة محكيّة القول، أو ((فتشبتوا)) مفعول ((قل))، بمعنى: اقرأ، والظروف متعلّقات بها، وحذف المفعول له؛ لقيام قرينة وهي ذكرت آنفاً، أي: اقرأ ((فتشبتوا)) في هذه السورة والحجرات لأجل مدلول الشين من ((شاع)).

وإنما قال الناظم **ﷺ**: ((من الثبّت))، لا من التثبّت؛ لأنّه من باب (التفعل)، لأجل

الفائدتين:

وانظر قراءة الأئمة الأربعة: إيضاح الرّموز ٣٤٩، وإتحاف فضلاء البشر ١/٥١٨.

(١) انظر: مفردة الحسن البصري ٢٥٨، وإيضاح الرّموز ٣٨٥.

(٢) انظر: المصدرين السابقين.

(٣) انظر: كنز المعاني للجعبري ٣/١٤٢٩.

الأولى: أنَّ الفعل ليس بمشتقٍّ من المصدر عند الكوفيِّين^(١)، مع أنَّ الأخوين منهم. **والفائدة الثانية:** أنَّ معنى القراءة طلب الثَّبت، فهو (تفعلوا) بمعنى (استفعلوا) من طلب ثبات الأمر^(٢).

والقراءة الأخرى أمر بطلب بيان الأمر، ويجوز أن يريد الناظم رحمته بيان اشتقاق الفعل من المصدر، سواء كان ثلاثياً أو مزيداً عليه، والاشتقاق على هذا المعنى يكون كل المزيد فيه مشتقاً من المصدر الثلاثي باعتبار الحروف الأصليَّة.

و((الغير))^(٣) مبتدأ، خبره ((تبدلاً))، الألف للإشباع، مفعوله ((البيان))، وحذف المفعول به غير الصَّريح، أي: عنه، أي: عن الثَّبت، متعلق به، والواو عاطفة على الجملة المتقدِّمة التي فيها لفظ (شاع).

أي: قرأ مدلول الشَّين حمزة وعلي كلِّ صاد ساكن: بإشمامه زايًا^(٤).
وقرأ أيضاً الحرف المختلف فيه [١٠٢/ب] أي: (فتشبتوا) هنا، [و] في سورة الحجرات من (الثَّبت)، مع أنَّ الحرف المختلف فيه هنا: حرفان، وعلم العموم من الإطلاق، أو من العطف على ما تقدَّم، أو ضمَّ ما في الحجرات إلى ما في سورة النساء.
وترجمته: ثاء مثلثة ثالثة، وباء موحدة، وتاء مثناة فوق، ولكن الناظم رحمته استغنى بذكر قوله: ((من الثَّبت)) عنهنَّ.

وقارنه: حمزة والكسائي، المشار إليهما: بالشَّين من (شاع) المقدر، ولمَّا لم يفهم قراءة المسكوت عنهم من التَّرجمة المذكورة فشرع الناظم في بيان القراءة المسكوت عنها للمسكوت عنهم، فقال: ((والغير)) والواو عاطفة فاصلة فيه.

(١) انظر: الإنصاف في مسائل الخلاف ١/١٩٠.

(٢) انظر: فتح الوصيد ٣/٨٤٠، واللالئ الفريدة ٢/٣٠٨.

(٣) ((حاشية: والألف ولام التعريف للجمهور، أي: غير الأخوين، أي: وقراءة غيرهما، أي: [المشار] إليهما بالشَّين، من قوله: ((شاع))، ويدلُّ على أنَّ انضمام القراءة إلى ما قبلها، لا إلى ما بعدها، والله تعالى أعلم، منه)).

(٤) انظر: التيسير ٢٦٥، والنَّشر ٢/٢٥٠.

والمختلف فيه: ((فتشبتوا)) في المواضع الثلاثة المستفادة من العطف.
وترجمته: باء موحدة، وياء مثناة تحت، ونون، لكن الناظم رحمه استغنى بذكر البيان عن ذكرهن.

أي: قرأ -أيضاً- الأخوان الحرف المختلف فيه في الموضوعين هنا، أحدهما: قوله تعالى
﴿إِذَا ضَرَبْتُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَتَثَبَّتُوا﴾ [النساء: ٩٤]، والثاني: ﴿فَمَنْ أَلَّهَ عَلَيْكُمْ
فَتَثَبَّتُوا﴾ [النساء: ٩٤]، والحرف المختلف فيه: ﴿إِنْ جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَأٍ فَتَثَبَّتُوا﴾
[الحجرات: ٦] من الثبت، في ثلاثة مواضع. وقرأ المسكوت عنهم الحرميان وأبو عمرو وابن
عامر وعاصم: ﴿فَتَبَيَّنُوا﴾ في المواضع الثلاثة من البيان فيهن^(١).

أمَّا وجه التَّبُّت: أنه الاحتياط من زلل السُّرعة، أي: إذا غزوتم فتثبتوا ولا تعجلوا بالحرب،
ف(الرأي قبل شجاعة الشجعان)^(٢)

ولا تعجلوا بقتل من ألقى سلمه، فرمًا [كان] قتلُه حراماً، ولا تعجلوا بتصديق كلِّ مُخبر؛
لا احتمال كذبه.

وأمَّا وجه التَّبِين: الأمان من الخطأ في المذكورات^(٣).
والرَّسْم يحتمل القراءتين؛ لعدم النقط فيه^(٤).

(١) انظر: التيسير ٢٦٥، والنشر ٢٥١/٢.

(٢) البيت لأبي الطيّب المتنبي من الكامل، وعجزه: ((هو أولٌ وهي الحلُّ الثاني)). انظر: شرح ديوان
ديوان المتنبي لعبد الرحمن البرقوقي ص ٤٣١.

(٣) انظر: الكشف عن وجوه القراءات السبع ٣٩٤/١، وكنز المعاني للحجّري ١٤٢٩/٣، والنقل منه.

(٤) وأتفقت المصاحف على رسمها؛ لذا لم يذكرها صاحب المقنع ومختصر التبيين، وأشار إليه
الدكتور: أحمد شرشال في مقدمة تحقيق كتاب مختصر التبيين ١٤٧/١ فقال: ((وخلُّوها من النقط
والشكل يجعلها محتملة لما اشتملت عليه من قراءات، كتبها برسم واحد في جميع المصاحف،
وذلك كنحو قوله تعالى: ﴿فَتَبَيَّنُوا﴾ وردت فيها قراءتان الأولى: ﴿فَتَبَيَّنُوا﴾. والثانية: ﴿فتثبتوا﴾
وكلاهما يحتملها الرسم الواحد المجرد من النقط والشكل)).

وفي كلام الناظم رحمته إشارة - أيضاً - إلى تقارب معنى القراءتين^(١)، وإن كان (التَّبَيُّن) ثمرة (التَّثْبُت)^(٢)، قال أبو عثمان الجاحظ^(٣): البيان اسم لكل شيء كشف عن قناع المعنى، وهتك الحجاب دون الضمير، حتى يقف السامع على حقيقته. والتَّبَيُّن مثل التَّثْبُت في الأمور والتَّأْيِي فيها، والبيان تعليم آدم عليه السلام الأسماء كلها، والبيان: النطق، والبيان: الفصاحة، وذكر معانياً أخرى في البيان^(٤).

وافق أبو جعفر نافعاً في التَّبَيُّن، كما وافقه يعقوب، وكذلك الأئمة الأربعة إلا أن الحسن البصري وافق حمزة في التَّثْبُت، كما وافقه خلف لنفسه، والأعمش^(٥)، رحمته أجمعين.

[٦٠٥] وَعَمَّ فَتَى قَصْرُ السَّلَامِ مُؤَخَّرًا وَغَيْرَ أَوْلِي بِالرَّفْعِ فِي حَقِّ نَهْشَلَا
فَعُولٌ مَفَاعِلُنْ فَعُولُنْ مَفَاعِلُنْ فَعُولٌ مَفَاعِلُنْ فَعُولُنْ مَفَاعِلُنْ

((وعمّ فتى)) على الحذف أي: عمّ مذهب فتى، و((قصر السلام)) بدل من هذا المقدر أو فاعل و((فتى)) أي: قارئاً مفعول به مقدم عليه، أو حال، وفيه معنى القوّة والمروءة، وهو مصدر مضاف إلى مفعوله، وفاعله متروك، والأصل: قصره السلام، و((مؤخراً)) حال مؤكدة؛ لأنَّ ((السلام)) بعد ((فشتبوا))، ولا يكون إلا ثانياً المقارن بـ﴿لَسْتَ مُؤْمِنًا﴾ وهو الواقع من هذه المادّة في آخر هذه السورة.

(١) لعله أخذه من قوله: ((تبدلاً)).

(٢) انظر: كنز المعاني للجعبري ١٤٢٩/٣.

(٣) في المخطوط: ((الحافظ))، ولعله تصحيف.

هو عمرو بن بحر بن محبوب الجاحظ، أبو عثمان، المصنف الحسن الكلام، البديع التصانيف، له (البيان والتبيين)، و(الحيوان)، توفي سنة (٢٥٥هـ). انظر: تاريخ بغداد ١٤/١٢٤، ونزهة الألباء في طبقات الأدباء ١٤٨.

(٤) انظر: البيان والتبيين ١/٨٢، وانظر تصحيح اسم الكتاب: العنوان الصحيح للكتاب ٨٣.

(٥) انظر قراءة الأئمة الثلاثة: تحبير التيسير ٣٤٢، والنشر ٢/٢٥١.

وانظر قراءة الأئمة الأربعة: إيضاح الرموز ٣٤٩، وإتحاف فضلاء البشر ١/٥١٨.

((وغير أولي)) مبتدأ، وخبره ((بالرفع))، و((في حق نهشلاً)) جارٌّ ومضاف ومضاف إليه: متعلق بالخبر، وجعل ((نهشلاً)) علم طائفة فلم يصرفه للعلمية والتأنيث المعنوي، وهو اسم قبيلة^(١)، فهو منصوب المحلّ في موضع الجزاء لكونه مفعولاً من الماضي وزنه وزن الفعل والصفة، فقال: نهشل الرجل إذا سنّ واضطرب^(٢).
والواو فيصل مستأنفة في قوله: ((وعم)).

والمختلف فيه: ((السلام)) المؤخر الملاقى ﴿لَسْتَ مُؤْمِنًا﴾.
وترجمته: حذف الألف بين اللام والميم، المشار إليه: بالقصر.
وقارئه: نافع وابن عامر وحمزة، المشار إليهم: بعمّ، والفاء.
وترجمة المسكوت عنهم: إثباتها بينهما^(٣)؛ لأنهما من الأضداد المطردة المنعكسة.
والواو فيصل مستأنفة في قوله: ((وغير أولي))، وهو المختلف فيه في قوله تعالى:
﴿غَيْرُ أُولَى الضَّرِيرِ﴾ [النساء: ٩٥].

وترجمته: رفع الرّاء.
وقارئه: حمزة، وابن كثير، وأبو عمرو، وعاصم، المشار إليهم: بالفاء وحقّ والنون.
[١٠٣/أ]

وترجمة المسكوت عنهم: النَّصَب^(٤)؛ لأنهما من الأضداد المطردة غير المنعكسة.
وعُلم من تقييد المختلف فيه بالمؤخر [كون] ﴿فَإِنْ أَعْتَزَلْتُمْ فَلَمْ يُقِنَّاكُمْ وَالْقَوَا إِلَيْكُمْ السَّلَام﴾

(١) هي قبيلة تنتسب إلى نهشل بن دارم بن مالك بن حنظلة بن مالك بن زيد مناة بن تميم. انظر: جمهرة أنساب العرب لابن حزم ٢٢٩/١، ٢٣٠، واللباب في تهذيب الأنساب لابن الأثير ٣٣٨/٣.

(٢) انظر: لسان العرب ٦٨٢/١١، وتاج العروس ٥١/٣١.

(٣) ذكر في التيسير قراءة الكسائي بالقصر، ولعله سبق قلم، والصحيح: بالألف. انظر: التيسير ٢٦٥، والنشر ٢٥١/٢.

(٤) انظر: التيسير ٢٦٥، والنشر ٢٥١.

[النساء: ٩٠]، ﴿وَيُلْقُوا إِلَيْكُمُ السَّلَامَ﴾ [النساء: ٩١] متفقاً القصر فيهما، والله تعالى أعلم^(١).
 أي: قرأ نافع وابن عامر وحمزة ﴿وَلَا تَقُولُوا لِمَنْ أَلْفَقَىٰ إِلَيْكُمْ السَّلَامَ لَسْتَ مُؤْمِنًا﴾:
 بحذف الألف. والمسكوت عنهم: بإثباتها.
 وقرأ حمزة وابن كثير وأبو عمرو وعاصم ﴿عَيْرٌ أُولِي الضَّرِّ﴾: بالرفع. وقرأ المسكوت
 عنهم: بالنصب.
 أمّا وجه القصر: أنّ معناه: الاستسلام، زوي أن رجلاً قال لعمر^(٢) ﷺ إني مسلم، وتشهد،
 وتشهد، فلم يصدّقوه، وقتلوه. ولما اندرج أصل السلم في الانقياد وقال^(٣) فيه ((عم)) قوياً.
 وأمّا وجه المدّ: أنّه ظاهرٌ في التّحيّة لما زوي عن ابن عبّاس^(٤) رحمتهما أنّ الرجل سلّم
 عليهم فقتلوه^(٥).

وأمّا وجه رفع ﴿عَيْرٌ أُولِي الضَّرِّ﴾: أنّه صفة ﴿الْقَاعِدُونَ﴾، و((غير)) وإن كانت لا
 تتعرف بمثل هذه الأوصاف = صحّ جرئها على ﴿الْقَاعِدُونَ﴾ وهي معرفة؛ لأنّه لم يقصد
 قومٌ بأعيانهم، فشاعت على حدّ:

- (١) انظر: إبراز المعاني ٧٩/٣، وكنز المعاني للحجّريّ ١٤٣١/٣.
 (٢) هو عمر بن الخطّاب بن نفيل القرشي العدوي ﷺ، أبو حفص، ولي الخلافة بعد أبي بكرٍ ففتح
 ففتح العراق، والشام، ومصر، وبلاد فارس، وغيرها، فُتِل ﷺ سنة (٢٣هـ). انظر: أسد الغابة
 ٦٤٢/٣، والإصابة ٤/٤٨٤.
 (٣) هكذا في المخطوطة، ولعلّ الأقرب للسياق ((قال)).
 (٤) هو عبد الله بن عباس بن عبد المطلب بن هاشم بن عبد مناف القرشي الهاشمي، أبو العباس،
 حبر الأمة، وترجمان القرآن، وكان مع صغر سنّه من أكابر الصّحابة علماء، وفهماً، ورأياً سديداً.
 توفي ﷺ سنة (٦٨هـ). انظر: أسد الغابة ٣/١٨٦، الإصابة ٤/١٢١.
 (٥) انظر: الحجة للقراء السبعة ٣/١٧٦، وكنز المعاني للحجّريّ ٣/١٤٣١، والنقل منه. وانظر القصة
 القصة في: صحيح البخاري (كتاب تفسير القرآن، باب: ﴿وَلَا تَقُولُوا لِمَنْ أَلْفَقَىٰ إِلَيْكُمْ السَّلَامَ
 لَسْتَ مُؤْمِنًا﴾ [النساء: ٩٤]، ٦/٤٧ - ح: ٤٥٩١)، ومسلم (كتاب التفسير، ٤/٢٣١٩ -
 ح: ٣٠٢٥)، وأسباب النزول للواحدي ١٧١.

وَلَقَدْ أَمَرُ عَلَى اللَّيْمِ يَسُبُّنِي^(١)

إذ لا يوصف بالجملة إلا النكرة، أو أن اللام بمعنى: الذي ولهذا التأويل قال المبرد^(٢):
بدل، أي: لا يستوي غير أولي الضرر والمجاهدون أو على جهة الاستثناء، أي: لا يستوي
القاعدون والمجاهدون إلا أولي الضرر^(٣). وأشار بالرَّمز إليهم، أي: هذا في حق الضُّعفاء.
وأما وجه نصبها: أنه استثناء من ﴿الْقَاعِدُونَ﴾ على طريق الحكاية، أو ﴿الْمُؤْمِنِينَ﴾ أو
حال ﴿الْقَاعِدُونَ﴾^(٤).

وافق أبو جعفر نافعاً في حذف الألف، كما وافقه خلف لنفسه، ووافق يعقوب أبا
عمرو في إثباتها، كما وافقه الأئمة الأربعة^(٥).

قرأ أبو جعفر ﴿لَسْتَ مُؤَمَّنًا﴾ بفتح الميم الثانية بخلاف عنه. والباقون: بالكسر^(٦).
ووافق أبو جعفر نافعاً في نصب الرّاء، كما وافقه ابن محيصن، وخلف لنفسه، ووافق
يعقوب أبا عمرو في رفعها، كما وافقه الأعمش والحسن البصريّ واليزيدي^(٧)، رضي الله عنهم أجمعين.

(١) وعجز البيت: ((فَمَضَيْتُ ثُمَّتَ فُلْتُ لَا يَعْنِينِي))، لرجل من بني سلول. انظر: الكتاب ٢٤/٣،
والخصائص ٣/٣٣٣.

(٢) محمد بن يزيد بن عبد الأكبر بن عمير بن حسان، أبو العباس المبرد، دخل بغداد فاجتمع النَّاسُ
إليه، حتى ترك الرَّجَّاج مجلس ثعلب، وأقبل عليه، ومن كتبه (المدخل إلى علم سيبويه)،
و(المقتضب)، و(الكامل)، توفي سنة (٢٨٦هـ). انظر: تاريخ العلماء النحويين ٥٣، وإنباه الرواة
على أنباه النحاة ٢٤١/٣.

(٣) انظر: المقتضب ٤/٤٠٢، وإعراب القرآن للنحاس ١/٢٣٤، والهداية إلى بلوغ النهاية ٢/١٤٣٦.

(٤) انظر: مفاتيح الأغاني ١٤٧، وكنز المعاني للجعبري ٣/١٤٣٢، والنقل منه.

(٥) انظر: قراءة الأئمة الثلاثة: تحبير التيسير ٣٤١، والنشر ٢/٢٥١.

وانظر قراءة الأئمة الأربعة: إيضاح الرُّموز ٣٥٠، ولطائف الإشارات ٥/١٨٧٣.

(٦) قرأ أبو جعفر بفتح الميم من رواية ابن وردان، وبكسرها من رواية ابن جمار، من تحبير التيسير ٣٤٢،
التيسير ٣٤٢، وبالخلف في الروايتين من النشر ٢/٢٥١.

(٧) انظر قراءة الأئمة الثلاثة: تحبير التيسير ٣٤٢، والنشر ٢/٢٥١.

[٦٠٦] وَنُؤْتِيهِ بِأَيَّا فِي حِمَاهُ وَضَمُّ يَدٌ خُلُونِ وَفَتَحُ الضَّمُّ حَقُّ صِرَى حَالًا
فَعُولُنْ مَفَاعِلُنْ فَعُولُنْ مَفَاعِلُنْ فَعُولُنْ مَفَاعِلُنْ فَعُولُنْ مَفَاعِلُنْ

((ونؤتيه)) مبتدأ، خبره ((باليا)) قصر للوزن، أي: حاصل أو حصل، و((في حماه)) ظرف الخبر^(١)، أو حال فاعله، والهاء المحرور للياء أو ((نؤتيه)).

((وَضَمُّ يَدْخُلُونَ)) مبتدأ مضاف إلى مفعوله، وفاعله متروك، و((فتح الضم)) لام التعريف عَوْضٌ عن المضاف إليه، أي: فتح ضم يدخلون عطف عليه، وخبره ((حق صرى)) بالإضافة، والرّواية بكسر الصّاد، وجاز فتحها^(٢)، وهو الماء المجتمع ويغلب صفاؤه^(٣)، و((حلا)) بمعنى: عذب، فعلية صفته.

والواو فيصل مستأنفة في قوله: ((ونؤتيه))، وهو المختلف فيه في قوله تعالى: ﴿فَسَوْفَ

نُؤْتِيهِ﴾ [النساء: ١١٤].

وترجمته: الياء.

وقارئه: حمزة وأبو عمرو، المشار إليهما: بالفاء والحاء.

وترجمة المسكوت عنهم: النون؛ لأنهما من الأضداد المطردة المنعكسة^(٤).

والواو فيصل مستأنفة في قوله: ((وضم يدخلون))، وهو المختلف فيه في قوله تعالى:

﴿فَأُولَٰئِكَ يَدْخُلُونَ الْجَنَّةَ وَلَا يُظَلَّمُونَ نَقِيرًا﴾ هنا [١٢٤].

وترجمته: ضم الياء وفتح ضم الحاء؛ على بناء المجهول، وإنما قيد الفتح بالضم في الحاء؛

لأجل قراءة المسكوت عنهم، ولو لم يُقَيَّد به فلم^(٥) يُفهم قراءتهم؛ لأن ضد الفتح هو

وانظر قراءة الأئمة الأربعة: إيضاح الرُّموز ٣٥٠، وإتحاف فضلاء البشر ١/٥١٧.

(١) حاشية: ((كما أنّ قوله: ((في حق نهشلا)) ظرف الخبر، أي: حصل بالرفع في حق نهشلا، والله

تعالى أعلم، منه)).

(٢) انظر: كنز المعاني للجعبري ٣/١٤٣٣.

(٣) انظر: العين ٧/١٥١، ومقاييس اللغة ٣/٣٤٦.

(٤) انظر: التيسير ٢٦٥، والنشر ٢/٢٥١.

(٥) هكذا في المخطوط، ولعلّ الأقرب للسياق ((لم)).

الكسر؛ لأنهما من الأضداد المطردة المنعكسة، مع أنه لم يقرأ أحد بالكسر.
وعلم من التقييد قراءة المسكوت عنهم: هي الفتح؛ على بناء الفاعل.
وقارئه: ابن كثير وأبو عمرو وشعبة، المشار إليهم: بحق والصاد.
وترجمة المسكوت عنهم: الفتح في الياء^(١)؛ لأنهما من الأضداد المطردة غير المنعكسة،
والضم في الخاء.

والنَّاطِمُ ﷺ لم يذكر ترجمة المسكوت عنهم في هذه المسألة إلا في الخاء^(٢)؛ لأنَّ التَّرجمة
في الخاء للمذكور هي الفتح، مع أن المسكوت عنهم لم يقرأ بهذه [ب/١٠٣] - أي:
بالكسر^(٣) - بل بالضم؛ على بناء الفاعل، ولذا لم يستغن النَّاطِمُ ﷺ بذكر ترجمة المذكور
في الخاء: عن ذكر ترجمة المسكوت عنهم فيها، ثمَّ عطف فقال:

[٦٠٧] وَفِي مَرْيَمَ وَالطَّوْلِ الْأَوَّلِ عَنْهُمْ وَفِي الثَّانِ دُمَّ صَفَوًا وَفِي فَاطِرٍ حَلَا
فَعُولُنْ مَفَاعِلُنْ فَعُولُ مَفَاعِلُنْ فَعُولُنْ مَفَاعِلُنْ فَعُولُنْ مَفَاعِلُنْ

((عنهم)) بصلة الميم خبر المبتدأ المحذوف، وهو ((ضم يدخلون وفتح ضمّه)) مرويًا
عن مدلول ((حق صرى))، ((والطول)) معطوف على قوله: ((وفي مريم))، ويجوز رفع
((الأول)) على أنه خبر المبتدأ المحذوف، أي: هو الحرف الأول، ويجوز جرُّه، على أنه بدل
البعض عن الكلِّ.

والواو في قوله: ((وفي مريم)) معطوف على هذا المقدَّر بإعادة الجارِّ.
والواو فيصل عاطفة في قوله: ((وفي الثَّانِ)) بحذف الياء للنَّظْمِ، كما أنَّ الواو فيصل
عاطفة في قوله: (([و] في فاطر)).

والحرف المختلف فيه في المواضع الخمسة: ((يدخلون)).

(١) انظر: التيسير ٢٦٦، والنشر ٢/٢٥٢.

(٢) أي: في قوله: ((وَفَتْحُ الضَّمِّ)).

(٣) الذي هو ضدُّ الفتح.

وترجمته فيهنّ: مُستوية، لكنّ التّرجمة المذكورة ذُكرت في سورة النّساء^(١)، وعُلم تراجم المواضع الأربعة الباقية من عطفهنّ على ما في النّساء، ولكنّ قارئ الحرف المختلف فيه في مريم عليّها السلام وفي الموضع الأوّل من الطّول: ابن كثير وأبو عمرو وأبو بكر، المشار إليهم بالصّميم العائد إليهم في قوله: ((عنهم)).

وقارئ الموضع الثاني: ابن كثير وشعبة، المشار إليهم: بالدّال والصّاد من ((دم صفوا))، وقارئ ما في سورة فاطر: أبو عمرو^(٢)، المشار إليه بالخاء من ((حلا)).

أي: قرأ أبو عمرو وحمة ﴿فَسَوْفَ يُؤْتِيهِ﴾ بالياء. والمسكوت [عنهم]: بنون العظمة. وقرأ ابن كثير وأبو عمرو وشعبة: ((ويدخلون)) في قوله تعالى: ﴿فَأُولَٰئِكَ يَدْخُلُونَ الْجَنَّةَ وَلَا يُظَلَّمُونَ نَقِيرًا﴾ هنا [١٢٤]، ﴿فَأُولَٰئِكَ يَدْخُلُونَ الْجَنَّةَ وَلَا يُظَلَّمُونَ شَيْئًا﴾ في سورة مريم عليّها السلام [٦٠]، ﴿فَأُولَٰئِكَ يَدْخُلُونَ الْجَنَّةَ يُرْزَقُونَ فِيهَا﴾ في أول موضعي الطّول [٤٠]: بضمّ الياء وفتح الخاء؛ على ما لم يسمّ فاعله. وقرأه المسكوت عنهم: بفتح الياء وضمّ الخاء، وهم نافع وأبو عمرو وحفص والأخوان؛ على بناء المعلوم.

وقرأ ابن كثير وأبو بكر ﴿سَيَدْخُلُونَ جَهَنَّمَ دَاخِرِينَ﴾ في ثاني موضعي الطّول [٦٠]: بضمّ الياء وفتح الخاء؛ على بناء المجهول. والباقون نافع وأبو عمرو وابن عامر وحفص والأخوان: بفتح الياء وضمّ الخاء؛ على بناء الفاعل.

وقرأ أبو عمرو ﴿جَنَّتْ عَدْنٍ يَدْخُلُونَهَا﴾ في سورة فاطر [٣٣]: بضمّ الياء، وفتح الخاء؛ على بناء المجهول. والمسكوت عنهم: بفتح الياء وضمّ الخاء؛ على بناء الفاعل. فأبو عمرو على: بناء المجهول في كلّها؛ لأنّه ذُكر في التّراجم إلّا في ثاني الطّول فإنّه ببناء المعلوم فيه.

وابن كثير في كلّها على: بناء المجهول خلا فاطر فإنه يذكر في التّراجم الأربعة إلّا في

(١) أي: في موضع سورة النساء في البيت السّابق.

(٢) انظر: التّيسير ٢٦٦، والنّشر ٢/٢٥٢.

فاطر فإنه ببناء المعلوم.

ونافع وابن عامر والأخوان وحفص ببناء المعلوم في كلها؛ لأنهم لم يذكروا في شيء من التّراجم.

فإن قلت: ما السرُّ في كون القراء لم يقع بينهم خلاف في ﴿يَدْخُلُونَ﴾ في القرآن العظيم إلا في المواضع الخمسة مع أنه جاء في عدّة مواضع؟

قلت: ما أعلم السرَّ في ذلك إلا أتباع الأثر.

وقوله: ((حلا)) جاء مرّتين، فإن المراد من الأوّل^(١): الحلاوة، أشار به إلى عُذْبَةِ القراءَة

بذلك؛ لأنهم هم الذين يُدخِل بهم.

ومن الثّاني^(٢): الحلية من [حلا] فلان امرأة، أي: جعلها ذات حلبي، كأنَّ حرف فاطر

لَمَّا صَحِبَهُ ذَكَرُ الحِليَة^(٣) = كأنه حلاً، أو كان هذا الحرف على قراءة أبي عمرو قد جعل المعنى ذا حلية لحسن القراءة ومشاكلتها للمعنى، أو من حَلَوْتُ فلاناً إذا أعطيته حلواناً^(٤).

أمَّا وجه ﴿فَسَوْفَ يُؤْتِيهِ﴾: إسناده إلى الحقِّ تعالى على جهة الغيبة؛ مناسبة لقوله

تعالى: ﴿وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ أْبْتِغَاءَ مَرْضَاتِ اللَّهِ﴾ [النساء: ١١٤] أي: يؤتيه الله تعالى.

وأمَّا وجه الثّون: إسناده إليه على جهة التّعظيم؛ مناسبة لقوله: ﴿تُولَّاهُ﴾،

﴿وَنُصِّلَهُ﴾ [النساء: ١١٥] أي: نؤتيه نحن.

وأمَّا وجه الضمّ: بناؤه للمفعول على حدّ: ﴿وَأَدْخَلَ الَّذِينَ﴾ [إبراهيم: ٢٣] وأصله:

يدخلهم الله إيّاها.

وأمَّا وجه الفتح: بناؤه للفاعل على حدّ: ﴿أَدْخُلُوا الْجَنَّةَ﴾ [الأعراف: ٤٩].

(١) يعني قوله: ((ويدخلون بضم .. وفتح الضم حق صرى حلا)) في البيت السابق.

(٢) يعني قوله: ((وفي فاطر حلا)).

(٣) يعني قوله تعالى: ﴿يَحَلُونَ فِيهَا مِنْ أَسَاوِرَ مِنْ ذَهَبٍ﴾ [فاطر: ٣٣].

(٤) انظر: إبراز المعاني ٨١/٣، وكنز المعاني للجعبري ١٤٣٤/٣.

وأما وجه التفريق: الجمع^(١)، وفتح أبي عمرو ﴿سَيَدْخُلُونَ﴾ [غافر: ٦٠] في الموضع الثاني؛ لعدم المناسبة^(٢)، وابن كثير وشعبة [في] فاطر: السابق^(٣)، والله تعالى أعلم^(٤).
وافق أبو جعفر نافعاً في نون العظمة [١٠٤ / أ] كما وافقه خلف لنفسه^(٥)، ويعقوب، وابن محيصة، والحسن البصري، وكذلك الأعمش إلا أنه برواية الشنوبذي وافق أبا عمرو في الياء، كما وافقه اليزيدي^(٦).

ووافق أبو جعفر ابن كثير في ﴿يَدْخُلُونَ﴾ في هذه السورة ومريم عليهما السلام والأول^(٧) من الطول، كما وافقه ابن محيصة^(٨)، واليزيدي، وكذلك يعقوب إلا أنه برواية رؤيس وافقه في مريم عليهما السلام، والأول من الطول^(٩) إلا في هذه السورة فإنه وافق أبا عمرو في فتح الياء^(١٠)،

(١) أي: الجمع بين القراءتين.

(٢) أي: لم يأت بعده فعل مبني لما لم يُسَمَّ فاعله، قال المهدي ٤٤٧: ((من قرأ ﴿يَدْخُلُونَ﴾ فبناه للمفعول، فعلته أن بعده فعلاً آخر مبنيًا للمفعول، وهو قوله: ﴿وَلَا يُظْلَمُونَ نَفِيرًا﴾ [النساء: ١٢٤] وكذلك سائر المواضع المختلف فيها، بعد كل واحدٍ منها فعل مبني لِمَا لم يُسَمَّ فاعله، نحو: ﴿يُظْلَمُونَ﴾ [مريم: ٦٠]، و﴿يُرْزَقُونَ﴾ [غافر: ٤٠]، و﴿يُحَلَوْنَ﴾ [فاطر: ٣٣]، سوى الموضع الأخير من سورة المؤمن [٦٠] فليس بعده شيء من ذلك؛ ولذلك خالف أبو عمرو فيه)).

(٣) لعله يعني: الجمع بين القراءتين.

(٤) انظر: حجة القراءات لابن زنجلة ٢١٢، وكنز المعاني للحجبري ١٤٣٥/٣، والنقل منه.

(٥) بل قرأ بياء الغيبة فوافق حمزة.

(٦) انظر قراءة الأئمة الثلاثة: تحبير التيسير ٣٤٣، والنشر ٢٥١/٢.

وانظر قراءة الأئمة الأربعة: إيضاح الرُّموز ٣٥١، وإتحاف فضلاء البشر ٥٢٠/١.

(٧) وكذلك الموضع الثاني، كما سيأتي في تنمّة كلامه.

(٨) وكذلك الموضع الثاني، كما سيأتي في تنمّة كلامه.

(٩) وكذلك الموضع الثاني، كما سيأتي في تنمّة كلامه.

(١٠) بل قرأ أبو عمرو موضع النساء بضم الياء وفتح الخاء، فيكون رؤيس مخالفاً له. انظر: النَّشر

وكذلك^(١) الحسن البصري، واليزيدي في فاطر. وقرأ أبو جعفر الحرف الثاني من الطول ببناء المجهول، كابن محيصن، وزويس. ووافق خلف لنفسه شيخه حمزة، كما وافقه الأعمش، وكذلك روح^(٢) في الثاني من الطول، وفي فاطر^(٣)، طبعه أجمعين.

[٦٠٨] وَيَصَّالِحًا فَاضْمُمُ وَسَكَّنُ مُخَفَّفًا مَعَ الْقَصْرِ وَاكْسِرَ لَامَهُ ثَابِتًا تَلَا

فَعُولُنْ مَفَاعِلُنْ فَعُولُنْ مَفَاعِلُ فَعُولُ مَفَاعِلُنْ فَعُولُنْ مَفَاعِلُنْ

والفاء زائدة في قوله ((فاضمم)) أمرية، مفعولها المتقدم ((ويصالحا)) على حذف المضاف، أي: ياء ((ويصالحا))، و((سكَّن)) أمرية، محذوفة المفعول، أي: سَكَّنَ صَادِهَا حال كونك مُخَفَّفًا، و((مع القصر)) صفة مصدر لها، أي: تسكيناً كائناً مع القصر،

(١) عطفاً على ما قبل الاستثناء، أي: وقرأ بضم الياء وفتح الخاء ... إلخ.

(٢) هو روح بن عبد المؤمن الهذلي مولاهم البصري النحوي، أبو الحسن، عرض على يعقوب الحضرمي، وهو من جلة أصحابه، وعرض عليه أحمد بن يزيد الحلواني، وغيره، وروى عنه البخاري في صحيحه، توفي سنة (٢٣٤هـ)، وقيل: (٢٣٥هـ). انظر: معرفة القراء الكبار ١٢٦، وغاية النهاية ٢٨٥/١.

(٣) والخلاصة: اختلفوا في كلمة ﴿يَدْخُلُونَ﴾ في المواضع التالية: موضع سورة النساء، ومريم، وفاطر، وموضعي غافر، وقرأتهم على النحو التالي:

قرأ أبو جعفر وابن محيصن بضم الياء وفتح الخاء: ﴿يَدْخُلُونَ﴾ في جميع المواضع إلا موضع فاطر. وقرأ رويس كذلك في موضع مريم وغافر.

وقرأ روح كذلك في موضع النساء، ومريم، والأول من غافر.

وقرأ خلف والأعمش بفتح الياء وضم الخاء: ﴿يَدْخُلُونَ﴾ في جميع المواضع.

وقرأ الحسن البصري كذلك في جميع المواضع إلا في فاطر.

وقرأ اليزيدي كذلك في الموضع الثاني من غافر.

انظر قراءة الأئمة الثلاثة: تحبير التيسير ٣٤٣، والنشر ٢/٢٥٢.

وانظر قراءة الأئمة الأربعة: إيضاح الرموز ٣٥١، وإتحاف فضلاء البشر ١/٥٢٠.

((واكسر)) أمرية، مفعولها ((لامه))، والهاء مجرور محلاً لـ ((ويصالحا))، و((ثابتاً)) حال الفاعل أو المفعول، و((تلا)) بمعنى تبع.

والواو فاصلة مستأنفة في قوله ((ويصالحا))، وهو المختلف فيه في قوله تعالى: ﴿فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا أَنْ يَصْلِحَا﴾ [النساء: ١٢٨].

وترجمته: ضم الياء، وتخفيف الصَّاد، وإسكانها، وحذف الألف بين الصَّاد واللام المكسورة.

وقارنه: الكوفيون، المشار إليهم: بالثاء.

وترجمة المسكوت عنهم: فتح الياء؛ لأَنَّهما من الأضداد المطَّردة غير المنعكسة، وفتح الصَّاد؛ لأنَّ ضدَّ الإسكان المطلق هو الحركة المطلقة، المراد منها: الفتح، وتشديد الصَّاد من الأضداد المطَّردة المنعكسة، وفتح اللام من الأضداد المطَّردة المنعكسة، وإثبات الألف بينهما^(١)؛ لأَنَّهما من الأضداد المطَّردة المنعكسة.

ولذا استغنى النَّاطِمُ رحمته بذكر ترجمة المذكور: عن ذكر ترجمة المسكوت عنهم، على ما اصطلحه في الفهرسة، وعُلمت القراءة الأخرى من الضدِّ، واللفظ، وعُلم أنَّ المدَّ أَلْفٌ وأَنَّ بعد الصَّاد: منه^(٢)، وإِنَّمَا تعرَّض النَّاطِمُ رحمته للتخفيف والإسكان^(٣)؛ لأجل الضدِّ، وإن كان الإسكان كافياً للمذكورين ولكن لا يُعلم منه تشديد الصَّاد، ولذا تعرَّض للتخفيف^(٤).

أي: قرأ الكوفيون ﴿أَنْ يُصْلِحَا﴾: بضم الياء، وتخفيف الصَّاد، وإسكانها، وحذف الألف بعدها، وبكسر اللام، من باب (الأفعال). والباقون نافع وابن كثير وأبو عمرو وابن عامر: بفتح الياء، وتشديد الصَّاد المفتوحة، وألف بعدها، وفتح اللام، من باب (التفاعل). أمَّا وجه القصر: أنَّه مضارع (أصلح) متعدِّ إلى واحدٍ، مفعوله (صُلِحاً) وهو اسم

(١) انظر: التيسير ٢٦٦، والنشر ٢/٢٥٢.

(٢) أي: من اللفظ، وهو قوله: ((ويصالحا)).

(٣) أي: في حرف الصَّاد.

(٤) انظر: كنز المعاني للجعبري ٣/١٤٣٦.

المصدر، كالعطاء.

وأما وجه المدد: أنه مضارع (تصالح)، وأدغمت التاء في الصاد، لما في ﴿وَالصَّفَاتِ صَفًا﴾ [الصفات: ١] وحذفت النون للنصب، هو لازم، ﴿صَلِحًا﴾ موضع تصالِحاً^(١). وافق أبو جعفر نافعاً في هذه المسألة، كما وافقه يعقوب، وكذلك الأئمة الأربعة إلا أن الأعمش وافق حمزة فيها، كما وافقه خلف لنفسه^(٢)، وَوَجَّعَ أَجْمَعِينَ.

[٦٠٩] وَتَلَوُوا بِحَدْفِ الْوَاوِ الْأُولَى وَلَا مَهْ فَضُمَّ سُكُونًا لَسْتَ فِيهِ مُجْهَلًا

فَعُولُنْ مَفَاعِلُنْ فَعُولُنْ مَفَاعِلُنْ فَعُولُنْ مَفَاعِلُنْ

((وتلوا)) مبتدأ، خبره ((بحذف الواو))، و((لام)) تلوا^(٣) مفعولاً لأمرية، [١٠٤/ب] أي: فضمَّ، الفاء زائدة، و((سكوناً)) تمييز، أي: [ضمَّ]^(٤) سكونَ لامه، أو التقدير: حرَّك لامه، ثمَّ بيَّن بالفعلية، فلا بدَّ من رابطة، فيُقَدَّر: سكونه، أو سكوناً فيه، أي: حرَّك سكونه بالضم، وهذا إما يكون مفسراً لهذا المقدَّر، أي: حرَّك لامه؛ حتى يفهم منه قراءة المسكوت عنهم؛ لأنَّ ضدَّ التحريك بالضمِّ هو السُّكُون، والسُّكُون قراءة المسكوت عنهم: في اللام.

و((لَسْتَ فِيهِ مُجْهَلًا)) ليس مع اسمها وخبرها، و((فيه)) متعلق به، وهماؤه لضمِّ السُّكُون، وهذه الجملة تكون نفيًا لضمِّ السُّكُون، أو للوجه فمستأنفة، فتقدير الكلام يكون: أُنَّكَ إِذَا قَرَأْتَ بِضَمِّ سَكُونِ اللَّامِ لَا يَنْسِبُكَ أَحَدٌ إِلَى الْجَهْلِ، بل الذي يُنسب إلى الجهل هو الجهل المُجْهَل لقارئ هذه القراءة؛ لأنَّ حمزة شيخ في النحو كما كان شيخاً في القراءة من كبار الكوفيِّين، وابن عامر من كبار التابعين رضي الله عنهم؛ لأنَّه قرأ على المغيرة بن [أبي]

(١) انظر: حجة القراءات لابن زنجلة ٢١٣، وكنز المعاني للجعبري ١٤٣٦/٣، والنقل منه.

(٢) انظر قراءة الأئمة الثلاثة: تحبير التيسير ٣٤٣، والنشر ٢٥٢/٢.

وانظر قراءة الأئمة الأربعة: إيضاح الرُّموز ٣٥٢، وإتحاف فضلاء البشر ٥٢١/١.

(٣) أي: في قوله: ((ولامه)).

(٤) زيادة يقتضيها السياق، وهي موجودة في كنز المعاني للجعبري ١٤٣٧/٣، ومنه نقل المصنّف.

شهاب^(١)، على عثمان بن عفان^(٢) رضي الله عنه، أو على أبي الدرداء^(٣) على النبي ﷺ، ومن جهل لهما - أي ابن عامر وحمزة - هو منسوب إلى جهل بلا ريبة. والواو فيصل مستأنفة في قوله: ((وتلووا)) وهو المختلف فيه، المنطوق بقراءة المسكوت عنهم. وترجمته: بضمّ سكون اللّام، وحذف الواو الأولى لا الثّانية؛ لأنّها علامة^(٤)، والعلامة لا تحذف، أي: ضمّ اللّام مع واو واحدة ساكنة.

وقارئة: ابن عامر وحمزة، المشار إليهما: بالفاء واللّام والميم. وإنّما فصل النّاطم ﷺ بين الراويين برمز حمزة؛ لأجل التّنبية على صحّة القراءة بذلك، كأنّه يُشهد حمزة على رواية هشام وعلى رواية ابن ذكوان. وترجمة المسكوت عنهم: إسكان اللّام، وإثبات الواو الأولى مضمومة، المعلومة من لفظه مع واو ساكنة أخرى^(٥)، فحاصلها: إسكان اللّام مع الواوين: الأولى: مضمومة. والأخرى: ساكنة المعلومة من لفظه؛ لأنّ الحذف والإثبات من الأضداد المطردة المنعكسة. ولذا استغنى النّاطم ﷺ بذكر التّرجمة في الواو الأولى للمذكورين عن ذكر ترجمة المسكوت عنهم في الواو، ولكن لم يستغن بذكر التّرجمة في اللّام عن ذكر ترجمة المسكوت

(١) هو الإمام المغيرة بن أبي شهاب وهو عبد الله بن عمرو بن المغيرة بن ربيعة بن عمرو المخزومي، قرأ القرآن على عثمان رضي الله عنه، وعليه قرأ عبد الله بن عامر اليحصبي، توفي سنة (٩١هـ). انظر: معرفة القراء الكبار ٢٥، وغاية النهاية ٣٠٥/٢.

(٢) هو عثمان بن عفان بن أبي العاص بن أمية بن عبد شمس بن عبد مناف القرشي الأموي. يجتمع مع رسول الله ﷺ في (عبد مناف)، يكنى: أبا عبد الله، وقيل: أبو عمرو، بويع بالخلافة سنة (٢٤هـ)، بعد دفن عمر بن الخطاب بثلاثة أيام، قتله الخوارج سنة (٣٥هـ). انظر: أسد الغابة ٤٨٠/٣، والإصابة ٣٧٧/٤.

(٣) هو عويمر بن عامر بن مالك بن زيد بن قيس بن أمية، كان فقيهاً عاقلاً حكيماً، آخى رسول الله ﷺ بينه وبين سلمان الفارسي، شهد ما بعد أحد من المشاهد، واختلف في شهوده أحداً، توفي قبل مقتل عثمان رضي الله عنه بسنتين. انظر: أسد الغابة ٩٧/٥، والإصابة ٦٢١/٤.

(٤) انظر: الدرّة الفريدة ٣٤٥/٣.

(٥) انظر: التيسير ٢٦٦، والنّشر ٢٥٢/٢.

عنهم فيها، بل ذكرها بسكونها، ولو لم يذكره لفهم من ترجمة المذكورين، أي: [ضدّ] ضم اللّام فتحها؛ لأنّ ضدّ الضمّ هو الفتح؛ لأنهما من الأضداد المطردة غير المنعكسة، مع أنّه لم يقرأ أحد منهم بفتحها، بل بسكونها، ولذا قيّد الناظم رحمته ترجمة المذكورين في اللّام بترجمة المسكوت عنهم، أي: سكون اللّام، وهذا من اصطلاحه من مخالف قوله: ((وما كان ذا ضدّ فإنّي بضده غنيّ^(١))).

أي: قرأ ابن عامر وحمزة ﴿وَإِنْ تَلَوْا﴾: بضمّ اللّام، وبواوٍ واحدة ساكنة. والمسكوت عنهم نافع وابن كثير وأبو عمرو وعاصم والكسائي: بإسكان اللّام، وبواوٍ مضمومة، وواوٍ أخرى ساكنة.

أمّا وجه: ضمّ اللّام أنّه مضارع مفروق^(٢)، أصله: (تولّوا)، (كـتَفَعَلُوا)، حذفت الأولى حملاً على (يولّوا)؛ لوقوعها بين ياء مفتوحة وكسرة، ثمّ نقلت ضمة الياء إلى اللّام، وحذفت للسّاكنين، فوزنه الآن (تفوا). أو مضارع المقرون^(٣)، وأصله: (تلوّوا)، نُقِلت ضمّة الياء إلى الواو تخفيفاً، ثمّ حذفت للسّاكنين -أي: الياء-، ثمّ نُقِلت ضمّة الواو إلى اللّام، وحذفت^(٤) لما عليه الرّسم^(٥)؛ لأنّه يحمل الأمرين المذكورين لأنّ الواو لم تكتب قبل الواو.

وأما وجه الإسكان: أنّه من المقرون، وأصله: (تلوّوا)، فنُقلت ضمّة الياء إلى الواو بعد سلب حركتها، وحذفت للسّاكنين^(٦)، والله تعالى أعلم.

وافق أبو جعفر نافعاً في هذه المسألة، كما وافقه يعقوب، وخلف لنفسه، وكذلك

(١) في المخطوط: ((غني بضده))، وأثبت الموافق للنّظم.

(٢) المَفْرُوق هو: ما اعتلّت فاءه ولاؤه، نحو: (وَفِي)، وسُمّي بذلك لكون الحرف الصحيح فارقاً بين حرفيّ العلة. انظر: شذا العرف ٢٠.

(٣) المَقْرُون هو: ما اعتلّت عينه ولاؤه، نحو: (طَوَى)، وسُمّي بذلك لاقتزان حرفيّ العلة بعضهما. انظر: شذا العرف ٢٠.

(٤) أي: الواو الأولى.

(٥) انظر: مختصر التبيين ٤٢٣/٢، ولم أفد عليها في المتن، ولعله ترك ذكرها؛ لاتفاقهم على رسمها.

(٦) انظر: الكشف عن وجوه القراءات السّبع ٣٩٩/١، وكنز المعاني للجّعبريّ ١٤٣٨/٣، والنقل منه.

الأئمة الأربعة إلا أن الأعمش وافق حمزة فيها^(١)، **فُتِحَ** أجمعين.

[٦١٠] **وُنُزِّلَ فَتُحُ الضَّمِّ وَالْكَسْرِ حِصْنُهُ وَأُنزِلَ عَنْهُمْ عَاصِمٌ بَعْدَ نُزُلَا**

فَعُولٌ مَفَاعِيلٌ فَعُولُنْ مَفَاعِلٌ فَعُولٌ مَفَاعِيلٌ فَعُولُنْ مَفَاعِلُنْ

((وُنُزِّلَ)) مبتدأ، و((فَتُحُ الضَّمِّ)) ثانٍ، و((وَالْكَسْرِ)) عطف على الضم،

و((حِصْنُهُ)) خبره، وهذه [أ/١٠٥] الجملة خبرُ الأوَّل، والهَاءُ المجرور محلاً عائده.

و((أُنزِلَ)) مبتدأ على حذف المضاف، أي: فتُحُ ضَمِّ ((أُنزِلَ)) وكسره، وخبره

((عَنْهُمْ))، أي: مروئي عن مدلول حصن، و**جُمِعَ الضَّمِيرُ** باعتبار المدلول.

و((عَاصِمٌ)) فاعلٌ مقدرٌ، أي: قرأ عاصم، ((نُزِّلَ)) مفعوله، و((بَعْدَ)) مبنيٌّ على

الضَّمِّ؛ لقطعه عن الإضافة، أي: بعد ﴿نَزَّلَ﴾ و﴿أَنْزَلَ﴾ [النساء: ١٣٦]، وقدم المفعول فيه^(٢) على المفعول به^(٣)؛ لا تَسَاعِ الظَّرْفُ.

والواو فيصلٌ مستأنفة في قوله: ((وُنُزِّلَ)).

والمختلف فيهما: ((نزل)) و((أنزل)) في قوله تعالى: ﴿وَأَلْكَتِبِ الَّذِي نَزَّلَ عَلَيَّ

رَسُولِهِ وَأَلْكَتِبِ الَّذِي أَنْزَلَ مِنْ قَبْلُ﴾ [النساء: ١٣٦].

وترجمتها: فتح النون، وفتح الزاي.

وقارئها: نافع والكوفيون، المشار إليهم ب: ((حصن)).

وإنما قيَّد الناظم **بِحِصْنِهِ** الفتح بالضم؛ لأجل قراءة المسكوت عنهم؛ لأنه لو لم يقيده به

لم يُعْلَمَ منه قراءة المسكوت عنهم؛ لأنَّ ضِدَّ الفتح هو الكسر، من الأضداد المطردة

المنعكسة، مع أنَّهم لم يقرؤوا إلا بالضم. أمَّا عطف الكسر على الضم فلا لأجل القراءة من

(١) انظر قراءة الأئمة الثلاثة: تحبير التيسير ٣٤٣، والنشر ٢/٢٥٢.

وانظر قراءة الأئمة الأربعة: إيضاح الرموز ٣٥٢، وإتحاف فضلاء البشر ١/٥٢٢.

(٢) وهو قوله: ((بعده)).

(٣) وهو قوله: ((نزل)).

المسكوت عنهم، بل بالتبعية^(١)؛ لأنَّ ضدَّ الفتح في الرَّاي هو الكسر؛ لأُتَمَّا من الأضداد المطَّردة المنعكسة، مع أنَّ المسكوت عنهم قرؤوا: بكسر الرَّاي، فصارت ترجمة المسكوت عنهم في التُّون: ضُمَّة، وفي الرَّاي: كسرة^(٢).

ولم يأت النَّاطم ﷺ بالواو الفاصلة^(٣) العاطفة في قوله: ((عاصم))، بل لا بدَّ هنا من الواو العاطفة الفاصلة المقدَّرة؛ لأنَّه لا ريبة في اتِّصاله إلى ما قبله؛ لأنَّ عاصماً مذكور في مدلول ((حصن))، والضَّمير في ((عنهم)) راجع إلى مدلوله، لكن قولنا بالواو العاطفة المقدَّرة؛ لاحتياج التَّرجمة المذكورة في ((نزل)) بعدها^(٤).

والنَّاطم ﷺ لم يستغن بتَّرجمة المذكورين عن ذكر ترجمة المسكوت عنهم في التُّون والهمزة، بل ذكرهما فيهما، أمَّا ذكر التَّرجمة في الرَّاي للمسكوت عنهم فبالتَّبعية.

والمختلف فيه: ((نزل)) في قوله تعالى: ﴿وَقَدْ نَزَّلَ عَلَيْكُمْ فِي الْكُتُبِ﴾ [النساء: ١٤٠].

وترجمته: فتح التُّون والرَّاي، المستفادة من الواو العاطفة المقدَّرة.

وقارئة: عاصم، المصرَّح به.

وترجمة المسكوت عنهم: ضمُّ التُّون، وكسر الرَّاي، المستفاد من عطف المفهوم على

المفهوم^(٥).

أي: قرأ نافع وعاصم وحمزة وعلي ﴿نَزَّلَ﴾ و﴿أَنْزَلَ﴾: بفتح التُّون والهمزة، مع فتح الرَّاي

فيهما. وقرأهما المسكوت عنهم ابن كثير وأبو عمرو وابن عامر: بضمِّهما، مع كسر زايهما.

(١) انظر: كنز المعاني للجعبري ٣/١٤٤٠.

(٢) انظر: التيسير ٢٢٦، والنشر ٢/٢٥٢.

(٣) في المخطوط: ((الواصلة))، وهو تصحيف.

(٤) يعني: أن سبب تقديره الواو العاطفة في قوله: ((عاصم)) هو احتياج كلمة ((نزل)) الأخيرة للترجمة قبلها.

(٥) أي: المستفاد من ضد الترجمة المقدَّرة: (وفتح الضم والكسر). انظر: التيسير ٢٢٦، والنشر

وقرأ عاصم ﴿وَقَدْ نَزَّلَ عَلَيْكُمْ فِي الْكِنَابِ﴾: بفتح النون والزَّاي. وقرأه المسكوت عنهم الحرميَّان وأبو عمرو وابن عامر والأخوان: بضمِّها، مع كسر الزَّاي. فصار ابن كثير وأبو عمرو وابن عامر بضمِّ النون والهمزة مع كسرة الزَّاي في الكل؛ لأنهم لم يُذكروا في التَّرجمتين. وافقهم: نافع وحمزة وعلي في ﴿وَقَدْ نَزَّلَ عَلَيْكُمْ فِي الْكِنَابِ﴾؛ لأنهم لم يذكروا في التَّرجمة الثانية. وعاصم: بفتح النون والهمزة والزَّاي في الجميع؛ لأنَّه ذكر في التَّرجمتين، والله تعالى أعلم.

أمَّا وجه الفتح فيهنَّ: بناؤهِنَّ للفاعل، وإسنادهنَّ إلى الله تعالى؛ لتقدم ذكره تعالى، أي: (نزل الله)، على حدِّ: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ﴾ [الحجر: ٩]، ومفعول الأوَّلِينَ: محذوف، والثالث: ﴿أَنْ إِذَا سَمِعْتُمْ﴾ [النساء: ١٤٠].

وأمَّا وجه الضمِّ في الألفاظ الثلاثة: بناؤهِنَّ على ما لم يُسمَّ فاعله، على حدِّ: ﴿لَتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ﴾ [النحل: ٤٤].

وأمَّا وجه التخصيص: أنَّه حثَّ على الإيمان بذكر المنزل^(١). وافق أبو جعفر نافعاً في الأولين في بناء الفاعل، كما وافقه يعقوب، وخلف لنفسه، وكذلك الأئمة الأربعة إلا أن ابن محيصن واليزيدي^(٢) وافقا أبا عمرو في ما لم يسمَّ فاعله^(٣). ووافق أبو جعفر نافعاً في ثالث ما لم يسمَّ فاعله، كما وافقه خلف لنفسه، وكذلك الأئمة الأربعة، ووافق يعقوب عاصماً في ثالث بناء الفاعل^(٤)، **ظننهم** أجمعين.

(١) انظر: معاني القراءات ١٣٤، وكنز المعاني للجعبري ١٤٤٠/٣، والنقل منه.

(٢) والحسن البصري أيضاً.

(٣) انظر قراءة الأئمة الثلاثة: تحبير التيسير ٣٤٣، والنشر ٢٥٢/٢.

وانظر قراءة الأئمة الأربعة: إيضاح الرُّموز ٣٥٢، وإتحاف فضلاء البشر ٥٢٢/١.

(٤) انظر قراءة الأئمة الثلاثة: تحبير التيسير ٣٤٣، والنشر ٢٥٢/٢.

وانظر قراءة الأئمة الأربعة: إيضاح الرُّموز ٣٥٢، وإتحاف فضلاء البشر ٥٢٢/١.

[٦١١] وَيَا سَوْفَ نُؤْتِيهِمْ عَزِيزٌ وَحَمَزَةٌ سَيُؤْتِيهِمْ فِي الدَّرَكِ كُوفٍ تَحَمَّلاً
فَعُولٌ مَفَاعِيلُنْ فَعُولُنْ مَفَاعِلُنْ فَعُولُنْ مَفَاعِيلُنْ فَعُولُنْ مَفَاعِلُنْ

((ويا سوف نؤتيهم)) مبتدأ مضاف، قصر للوزن، [١٠٥/ب] خبره ((عزیزٌ)).

((وَحَمَزَةٌ)) فاعِلٌ فعلٍ مُقَدَّرٍ، أي: وَقَرَأَ حمزة، ((سَيُؤْتِيهِمْ)) مفعول به^(١)، والمفعول

به غير الصريح محذوف، أي: بالياء، وإنما حُذِفَ منه لدلالة الأول^(٢).

و((كُوفٍ)) مبتدأ خبره ((تَحَمَّلاً)) الألفُ للإِطلاق، والمستتر فيه له^(٣)، ((في

الدَّرَكِ)) متعلق. وكلُّ بيتٍ تعلَّقت قافيته بتاليه سُمِّيَ في العيوب: التَّضمين^(٤)، كقوله:

[٦١٢] بِالْإِسْكَانِ تَعْدُوا سَكْنُوهُ وَخَفُّوا خُصُوصاً وَأَخْفَى الْعَيْنَ قَالُونَ مُسْهَلًا

فَعُولُنْ مَفَاعِيلُنْ فَعُولُنْ مَفَاعِلُنْ فَعُولُنْ مَفَاعِيلُنْ فَعُولُنْ مَفَاعِلُنْ

((بالإسكان)) -بالنقل- حال فاعِلٍ تَحَمَّلاً.

و((تَعْدُوا)) مبتدأ، خبره ((سَكْنُوهُ))، الضمير المنصوب لِعَيْنٍ (تَعْدُوا)، و((خَفُّوا)) عَطِفَ

(١) في المخطوط تقدمٌ وتأخيرٌ، هكذا: ((مفعول به ((سَيُؤْتِيهِمْ)))).

(٢) أي: التَّرجمة السَّابِقة.

(٣) حاشية: ((أي: تحمّل الكوفيون القراءة بإسكان الدال في قوله تعالى: ﴿فِي الدَّرَكِ الْأَسْفَلِ﴾ لأن

بعض الناس أنكروه. وتقدير الكلام: وكوف تحمل في الدرك ملتمساً بالإسكان. ولم يرتب الناظم

﴿الله﴾ هذه الحروف على ما هي في التلاوة؛ لأن في ﴿الدَّرَكِ﴾ يتقدم في التلاوة لعدم مساعدة

النظم على ما في التلاوة، مع أنه لم يلتزم الترتيب على ما في التلاوة، ولكن يراعي في النظم على ما

في التلاوة إذا كان النظم يساعده، والله تعالى أعلم، منه)).

قوله: ((لأن بعض الناس أنكروه)) لعله يريد قول أبو عبيد: ((لم يجيء في الآثار ذكر ((الدَّرَكِ)) إلا

بالتفتح)). قال السَّمين الحلبي: ((وهذا غير لازم لمجيء الأحاديث بإحدى اللغتين)). انظر: الدر

المصون ١٣١/٤، وكنز المعاني للجعبري ١٤٤٢/٣.

(٤) انظر: المحكم والمحيط الأعظم لابن سيده ٢١٥/٨، والقوافي للتوحي ٢٠٢.

عليه، مفعوله محذوف، أي: داله، وهما [يكونان]^(١) أمرين أو ماضيين، ولكن على التقدير الأول يكون الخبر على التَّأْوِيل^(٢)، و((خُصُوصاً)) مَصَدَرٌ مَقْدَرٌ، أي: خَصَّ ذلك خُصُوصاً. ((وَأَخْفَى الْعَيْنَ قَالُونَ)) فعلٌ، [و] مفعولٌ، وفاعلٌ، على حذف المضاف، أي: أخفى قَالُونَ حركةَ العين. و((مُسَهِّلاً)) اسم الفاعل حالٌ قَالُونَ من أسهل، أي: حال كَوْنِ قَالُونَ رَاكِباً على طريق السَّهْلِ.

والواو فيصل مستأنفة في قوله: ((وَيَا سَوْفَ يُؤْتِيهِمْ أَجْرَهُمَّ))، وهو المختلف فيه في قوله

تعالى: ﴿سَوْفَ يُؤْتِيهِمْ أَجْرَهُمَّ﴾ [النساء: ١٥٢].

وترجمته: الياء.

وقارئة: حَفْص، المشار إليه: بالعين.

والباقون بالنون^(٣)؛ لأنَّهما من الأضداد المطرَّدة المنعكسة.

والواو فيصل عاطفة في قوله: ((وحمزة)).

والمختلف فيه: ﴿سُنُّوتِهِمْ أَجْرًا عَظِيمًا﴾ [النساء: ١٦٢].

وترجمته: الياء المستفادة من العطف.

وقارئة: حمزة، المصرَّح به.

وترجمة المسكوت عنهم: النون^(٤).

ولم يأت الناظم رحمه الله الواو^(٥) الفاصلة في قوله: ((الدرك))، وهو المختلف فيه في قوله

تعالى: ﴿فِي الدَّرَكِ الْأَسْفَلِ﴾ [النساء: ١٤٥]؛ لأنَّ ﴿فِي﴾ في قوله تعالى: ﴿فِي الدَّرَكِ

الْأَسْفَلِ﴾ من التلاوة، من^(٦) المعلوم أنَّ الحرف الأول من الكلمة من القرآن العظيم لم

(١) في المخطوط: ((يكونا))، والصَّواب ما أثبتُّ؛ لأنَّه مرفوع.

(٢) والذي يظهر: أنَّه على كلا الاحتمالين تكون الجملة في محلِّ رفع خبر، والله أعلم.

(٣) انظر: التيسير ٢٦٧، والنَّشر ٢/٢٥٣.

(٤) انظر: التيسير ٢٦٧، والنَّشر ٢/٢٥٣.

(٥) هكذا في المخطوط، ولعلَّ الأقرب للسياق ((بالوا)).

(٦) هكذا في المخطوط، ولعلَّ الأقرب للسياق: ((ومن)).

يكن رمزاً.

وترجمته: إسكان الدال، كما نطق به.

وقارئه: كوفيون: عاصم وحمزة وعليّ.

وترجمة المسكوت عنهم: الفتح^(١)، المراد من المطلقة؛ لأن الإسكان المطلق^(٢) والتحريك المطلق من الأضداد المطّردة المنعكسة، ولذا استغنى الناظم رحمته بذكر ترجمة المذكور في المسائل الثلاث عن ذكر ترجمة المسكوت عنهم فيهنّ.

وقدّم ﴿يُؤْتِيهِمْ﴾ على ﴿الدَّرِكِ﴾ للوزن^(٣)، و﴿سَيُؤْتِيهِمْ﴾ مضمومة إلى أختها في المادة والترجمة، وليس تقديمها على ﴿تَعْدُوا﴾ من ذاك القبيل^(٤).

ولم يأتِ الناظم رحمته بالواو الفاصلة في قوله: ﴿تَعْدُوا﴾ لِعَدَمِ الرَّبِيَةِ في اتصاله بما قبله؛ لأن ترجمة ما قبله الإسكان، ولو اتصل بما قبله لَلَزِمَ منه أن يكون قوله: ((سَكَّنُوهُ وَخَفَفُوا خصوصاً)) بلا مختلف فيه^(٥).

والمختلف فيه: ((تَعْدُوا)) في قوله تعالى: ﴿لَا تَعْدُوا فِي السَّبْتِ﴾ [النساء: ١٥٤].

وترجمته: إسكان العين، وتخفيف الدال، كما نطق بهما لكن لم يُبين محلّها؛ لعدم كون احتمالهما غيرهما.

وقارئهما: الستة غير نافع، المشار إليهم: بالخاء المعجمة من قوله: ((خصوصاً)).

(١) انظر: التيسير ٢٦٧، والنشر ٢٥٣/٢.

(٢) يعني بالإسكان المطلق: الذي لم يقيد بحركة، فخرج ما قُيد بها، نحو: ((وخشب سكون الضم زاد رصاً حلاً))، وخرج أيضاً ما لو أطلقه في قراءة، وقيد القراءة الأخرى بغير الفتح، نحو: ((وحيث أتاك القدس إسكان داله دواء وللباقيين بالضم أرسلاً)).

(٣) انظر: كنز المعاني للجعبري ١٤٤٢/٣.

(٤) انظر: اللآلئ الفريدة ٣١٩/٢، وكنز المعاني للجعبري ١٤٤٢/٣.

(٥) حاشية: ((لأنّ اتصال (تعدوا)) بما قبله ممكن بالواو العاطفة على قوله: ((في الدرك))، لكن لكن يلزم منه أن يكون قوله: ((سكّنوه وخففوا خصوصاً)) بلا مختلف فيه، والله تعالى أعلم، منه)).

وترجمة المسكوت عنه نافع: فتح العين^(١)، وتشديد الدال؛ لأن الإسكان المطلق والتحريك المطلق المراد منه الفتح من الأضداد المطّردة المنعكسة، وكذلك التخفيف والتشديد، ولكن وَقَعَ الخُلفَ بَيْنَ قالون^(٢) وورش^(٣) في هذه المسألة^(٤)، ولذا ذكر ترجمة قالون فيها، ولم يذكر ترجمة ورش فيها، فترجمته: تكون ضدّ ترجمة الجماعة، ولكن الناظم لم يذكر ترجمتهما في الدال؛ لأنّ الترجمة فيها لهما -أي: لقالون وورش-، ضد ترجمة المسكوت عنهم فيها^(٥).

أمّا ترجمة قالون في العين: اختلاس فتحة العين، المشار إليه: بالإخفاء، المفهوم من قوله: ((وأخفى))، والواو فيه عاطفة فاصلة^(٦).

والمختلف فيه: ﴿تَعَدُّوا﴾ المستفاد من العين، أي: عين ((تعدوا)).

وترجمته: إذهاب ثلث فتحة العين.

وقالون قارئه، وله وجه آخر وهو إسكانها غَيْرَ سَهْلَةٍ، وهو معلوم من قوله: ((مُسَهَّلًا))^(٧)، كما نصّ التيسير عليهما بقوله: "وقالون: بإخفاء حركة العين، وتشديد الدال، والنّصُّ عنه بإسكان العين" انتهى^(٨). والناظم رحمته أخذ بأن إخفاء العين يكون سهلاً،

(١) فتح العين من رواية ورش، واختلاسها من رواية قالون، وسيأتي قريباً.

(٢) هو عيسى بن مينا بن وردان بن عيسى الزرقعي، مولى بني زهرة، أبو موسى، قارئ أهل المدينة في زمانه ونحويهم، لقّبه شيخه نافعٌ بقالون؛ لجودة قراءته، وهي لفظة رومية معناها جيد، وقرأ عليه خلق لا يُحصون، توفي سنة (٢٢٠هـ). انظر: معرفة القراء الكبار ٩٣، وغاية النهاية ١/٦١٥.

(٣) هو عثمان بن سعيد بن عبد الله بن عمرو، وقيل: عثمان بن سعيد بن عدي بن غزوان المصري، قرأ القرآن على نافع عدة ختمات، ولقّبه بورش لشدة بياضه، انتهت إليه رئاسة الإقراء بالديار المصرية في زمانه، توفي سنة (١٩٧هـ). انظر: معرفة القراء الكبار ٩١، وغاية النهاية ١/٥٠٢.

(٤) أي: في حرف العين، دون الدال، وسيأتي قريباً.

(٥) بل من ضد ترجمة المذكورين، فالمذكورون لهم: تخفيف الدال، المستفاد من قوله: ((وخففوا))، فتكون ترجمة قراءة نافع: التشديد في الدال.

(٦) حاشية: ((أمّا ترجمة ورش في العين بالفتحة التامة، وفي الدال بتشديدها، والله تعالى أعلم)).

انظر: التيسير ٢٦٧، والنشر ٢/٢٥٣.

(٧) انظر: إبراز المعاني ٣/٨٥، وشرح إتحاف البرية ٢٧١-٢٧٢، وإرشاد المرید ١٦٦.

(٨) التيسير ٢٦٧.

سهلةً، و[أ/١٠٦] سكونها غير سهلةٍ من: تقديم التيسير رواية الإخفاء على رواية الإسكان. أمّا بيان وجه سهّل الإخفاء: أنّه لا يلزم لقارئه شيءٌ من اجتماع الساكنين على غير حدّه. أمّا بيان وجه سهل الإسكان^(١): أنّه يلزم لقارئه اجتماع الساكنين على غير حدّه. وترجمة ورش: الفتحة التامة في العين؛ لأنّ الاختلاس^(٢) [والتّمَام] ^(٣) في الحركة من الأضداد المطّردة المنعكسة، ولذا استغنى بذكر ترجمة قالون عن ترجمة ورش في العين^(٤)، وإنّما قال النّاطم: ((وأخفى العين قالون))^(٥) ولم يُقلّ فتحة العين اعتماداً على القاعدة عند أهل الأداء، وهي أن يكون الإخفاء^(٦) في الحركة لا في العين، والاعتماد على القاعدة في عدم الذكر من الاصطلاح في الفرش.

أي: قرأ حفص ﴿سَوْفَ يُؤْتِيهِمْ أَجْرُهُمْ﴾: بالياء. والمسكوت عنهم بالنون.

حاشية: ((وأنكر جماعة من النحاة رواية إسكان في العين عند الدال المشدّدة لأدائها إلى الجمع بين ساكنين على غير حدّهما، وإذا ثبت القراءة من الثقة خصوصاً اتفق أئمة القراءة على صحة الرواية فلا يلتفت إلى من تكلم فيها؛ لأنّها حجة عليه لا حجة عليها، والله تعالى أعلم، منه)). انظر: الحجة في القراءات السبع المنسوب لابن خالويه ١/١٢٨، وإعراب القرآن للنحاس ١/٢٤٨، والدّرّ المصون ٤/١٤١.

- (١) اجتماع الساكنين هنا عسير، قال الجعبري: ((مسهلاً)) أي: طريق الإخفاء سهل؛ فاخترتّه، وطريق الإسكان وعزّ؛ فنكبت عنه)). انظر: كنز المعاني للجعبري ٣/١٤٤٢.
- (٢) الاختلاس: هو الإسراع بالحركة ليحكم السامع بذهاجها. انظر: القواعد والإشارات في أصول القراءات ٥٢.
- (٣) في المخطوط: ((والتّمَام))، لعلّ حرف (الميم) سقط سهواً من النّاسخ.
- (٤) والذي يظهر أنّ فتحة العين لورش مستفادة من ترجمة قراءة غير نافع، في قوله: ((بالاسكان تعدوا سكونه وخففوا خصوصاً)) من وجوه، أوّلها: أنّ مفهوم الإسكان في البيت ورد قبل مفهوم الاختلاس، وكلاهما يُبيّن قراءة ورش، فتكون قراءته مستفادة من القيد الأول، قبل ذكر القيد الثاني. ثانيها: أنّ الحركة المختلّسة لقالون - وهي الفتحة - مستفادة من ترجمة قراءة غير نافع، فليكن ورش كذلك؛ لأنّ كليهما مسكوتٌ عنه. ثالثها: أنّ الاختلاس من جنس الحركة، وكلاهما في مقابل الإسكان، فإنّ دُكِرَ الإسكان كان أول ما يقابله التّمَام، ويفتقر الاختلاس إلى بيانٍ مستقلٍّ، والله أعلم.
- (٥) في المخطوط: ((وأخفى قالون العين))، وأثبتّ الموافق للبيت.
- (٦) الإخفاء: هو القصد إلى نقص الصوت عند النطق بحرفها. انظر: القواعد والإشارات في أصول القراءات ٥٤.

وقرأ حمزة ﴿سَيُوتِيهِمْ﴾: بالياء. والمسكوت عنهم: بالنون.

وقرأ عاصم وحمزة والكسائي ﴿فِي الدَّرَكِ الْأَسْفَلِ﴾ [النساء: ١٤٥]: بإسكان الدال.

وقرأه المسكوت عنهم: بفتحها.

وقرأ الأئمة السبعة ﴿لَا تَعْدُوا﴾ [النساء: ١٥٤] بإسكان العين، وتخفيف الدال، إلا نافعاً، فإنه قرأه برواية ورش: بفتح العين تامة، وتشديد الدال، وبرواية قالون: باختلاس فتحة العين سهلة، وبإسكانها غير سهلة، مع تشديد الدال.

أما وجه الياء في الفعلين: إسنادهما على وجه العيبة مناسبة لقوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ آمَنُوا بِاللَّهِ وَرُسُلِهِ﴾ [النساء: ١٥٢]، ﴿وَالْمُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ﴾ [النساء: ١٦٢].

وأما وجه النون فيهما: إسنادهما على وجه المتكلم على الالتفات.

وأما وجه إسكان الدال وفتحها: أهما لغتان.

وأما وجه تخفيف ﴿تَعْدُوا﴾: أنه مضارع (عدا) (تعدوا) بمعنى: تجاوز حدّه، وأصله: (تعدوا) فحذفت ضمة الواو استثقلاً، ثم حذفت هي للساكين.

وأما وجه التشديد: أنه مضارع (اعتدى) من باب (الافتعال) بآلغ في تجاوز الحدّ، أصله: (تعدّيو) نُقلت فتحة التاء إلى العين، وأدغمت في الدال لاتحادهما في المخرج، والدال أقوى، ونقلت ضمة الياء إلى الدال ثم حذفت للساكين.

وأما وجه فتحة العين: حركة النقل.

وأما وجه الاختلاس: أنه التنبيه على أن أصلها السكون؛ إذ لا نُقل فيه على الأصل.

وأما الإسكان: فعلى حذف حركة التاء، وإبقاء العين على سكونها على ما قررناه في ﴿نِعْمًا﴾^(١) استدلالاً^(٢) وسؤالاً وجواباً، يعني: اغتفار^(٣) التقاء الساكنين، وإن كان الأوّل غير

(١) انظر: لوحة (٦٠ب).

(٢) هكذا في المخطوط، ولعلّ الأقرب للسياق: ((استدلالاً)).

(٣) حاشية: ((من الغفران)).

مدّ لعروضه كالوقف، فإذا تواتر عن متبوع الفصاحة وإمام البصريين وأكثر السبعة^(١) الإسكان، فلا يُلتَقَتْ إلى منكره، فكذلك إسكان العين عند الدال المشددة. وافق أبو جعفر نافعاً في النون، كما وافقه يعقوب، وكذلك خلف لنفسه إلا أنه وافق شيخه حمزة في ﴿سَيُؤْتِيهِمْ﴾: بالياء، كما وافقه الأعمش برواية المطوّعي. أمّا برواية الشنبوذوي وافق أبا عمرو في الفعلين بالنون، كما وافقه ابن [محيصن]، والحسن البصري، واليزيدي^(٢). ووافق أبو جعفر نافعاً في فتح الدال في ﴿الدَّرِكِ﴾، كما وافقه يعقوب، وابن محيصن، والحسن البصري، واليزيدي، ووافق خلف لنفسه حمزة في إسكانها، كما وافقه الأعمش^(٣). ووافق يعقوب أبا عمرو في إسكان العين، وتخفيف الدال، كما وافقه خلف لنفسه، وكذلك الأئمة الأربعة. وافق أبو جعفر قالون في إسكان العين مع تشديد الدال، وانفرد قالون بإخفاء فتحها مع التشديد^(٤).

وقال الإمام العلامة الجزري رحمته في نشره الكبير: "وروى الوجهين عنه الحافظ أبو عمرو الداني، وقال: الإخفاء أقيس، والإسكان آثر"^(٥) انتهى رحمته. فإن قلت: الإخفاء يُؤدّي إلى إتيان حركة أجنبية؛ لأنّ حركة التاء غير مخفية^(٦)، والعين ما لها في الأصل حركة فيحافظ عليها، فلا يُعلم أيّ شيء من الحركة بالإخفاء، فينبغي أن

- (١) قرأ ﴿نِعْمًا﴾ بالإسكان قالون وأبو عمرو وشعبة، وليس أكثر السبعة. انظر: التيسير ٢٤٥، والنشر ٣٣٥/٢.
- (٢) قرأ الأئمة الثلاثة والأربعة ﴿سَوْفَ يُؤْتِيهِمْ أَجْرَهُمْ﴾ [١٥٢]: بالنون. وقرأ خلفٌ والمطوّعي ﴿سَنُؤْتِيهِمْ أَجْرًا عَظِيمًا﴾ [النساء: ١٦٢]: بالياء. والباقون: بالنون. انظر قراءة الأئمة الثلاثة: تحبير التيسير ٣٤٤، والنشر ٢٥٣/٢.
- (٣) وانظر قراءة الأئمة الأربعة: إيضاح الرّموز ٣٥٣، ولطائف الإشارات ١٨٨٧/٥، ١٨٩٤.
- (٤) انظر قراءة الأئمة الثلاثة: تحبير التيسير ٣٤٣، والنشر ٢٥٣/٢.
- (٥) وانظر قراءة الأئمة الأربعة: إيضاح الرّموز ٣٥٣، ولطائف الإشارات ١٨٨٣/٥.
- (٦) انظر قراءة الأئمة الثلاثة: تحبير التيسير ٣٤٤، والنشر ٢٥٣/٢.
- (٧) وانظر قراءة الأئمة الأربعة: إيضاح الرّموز ٣٥٤، ولطائف الإشارات ١٨٨٨/٥.
- (٨) انظر: النشر ٢٥٣/٢.
- (٩) أي: التي نُقلت حركتها للعين قبلها، وأصلها: (تعدّوا).

لا تجوز، والإسكان يُؤدِّي إلى الجمع بين ساكنين على غير حدِّهما المشهور، بل [لو] قال قائل: الإسكان أُولَى. لكان أُولَى لأن فيه الإتيان بأصل العين لأن أصله السكون. قُلْتُ: إنَّ قراءة الإخفاء والإسكان [١٠٦/ب] مرويةٌ عن الثِّقَّة فلا تُنكَر؛ لأنَّ الإخفاء بعد نقل حركة التاء إلى العين إشارةٌ إلى سكونها، والإسكان إشارةٌ إلى أنَّ أصل الشيء مَقْبُولَةٌ^(١)، مَعَ أَنَّهُ مَرُويٌّ عن الثِّقَّة. وأما جمع الساكنين فليس بحسب الأصل بل حصل لأجل الإعلال، فكأنَّه صَارَ كالعارض مَعَ أَنَّهُ ثَبَتَ عن الثِّقَّة رَضِيَ اللهُ عَنْهُ.

[٦١٣] وَفِي الْأَنْبِيَاءِ ضَمُّ الزُّبُورِ وَهَهْنَا زُبُورًا وَفِي الْإِسْرَاءِ لِحَمْزَةِ أُسْجَلًا
فعولن مفاعيلن فعولن مفاعلن فعولن مفاعيلن فعول مفاعل

((وَفِي الْأَنْبِيَاءِ ضَمُّ الزُّبُورِ)) جملة اسمية متقدم الخبر، ((وَهَهْنَا زُبُورًا)) كذلك، أي: وفي النساء ضم زبوراً، ((وَفِي الْإِسْرَاءِ)) الضم - ضمُّ زبوراً - قُصِرَ للوزن، كما قصر للوزن في ((الأنبياء))، والضمُّ لم يصرِّح به في المعطوفين لكن أخذ من المعطوف عليه - أي: ضمُّ الزُّبور في الأنبياء -، و((أُسْجَلًا)) أبيض وأطلق، جملة مستأنفة، و((لِحَمْزَةِ)) متعلق. أو ضم الزبور وزبوراً أُسْجَلًا، جملة كبرى، و((لِحَمْزَةِ)) في الأنبياء وههنا، ((وَفِي الْإِسْرَاءِ)) متعلقاته. والواو فيصل مستأنفة في قوله: ((وَفِي الْأَنْبِيَاءِ)).

والمختلف فيهما: ((الزبور)) المعرف باللام في الأنبياء [١٠٥]، و﴿زُبُورًا﴾ منكرًا منصوباً في النساء [١٦٣]، والإسراء [٥٥]. وترجمتهما: ضمُّ الزَّاي في السور الثلاث. وقارئه: حمزة، المصريح به.

وترجمة المسكوت عنهم: فتحها فيهنَّ^(٢)؛ لأنهما من الأضداد المطردة غير المنعكسة، ولذا استغنى الناظم رَضِيَ اللهُ عَنْهُ بذكر ترجمة المذكور عن ترجمة المسكوت [عنهم].

(١) يعني: أنَّ العين ساكنةٌ في الأصل.

(٢) انظر: التيسير ٢٦٧، والنشر ٢/٢٥٣.

أي: قرأ حمزة ﴿وَعَاتَيْنَا دَاوُدَ زُبُورًا﴾ في سورة النساء والإسراء، ﴿وَلَقَدْ كَتَبْنَا فِي الزُّبُورِ مِنْ بَعْدِ الذِّكْرِ﴾ في سورة الأنبياء: بضم الزاي في السور الثلاث. وقرأ المسكوت عنهم: فتحها فيهن. والله تعالى أعلم.

أمّا وجه الضمّ والفتح: أنّهما لعتان، اسم لكتاب الذي أنزل على داود على نبينا محمد عليهما^(١) الصلّاة والسّلام، وإن كان عربيّا فهما مصدرا (زبر): كتّ، وأحكم الكتابة، وجمعها بالضّم: كالشُّكُور، والفتح كالقُبُول. أو المضموم جمع (زبر): اسمه، ك(قَدِر) و(قُدور)، أو جمع (زُبُور) كالنُّظُور. أو على حدّ: وِرْشان وِرْشان، وِكِرْوان وِكِرْوان، والمفتوح بمعنى: المزبور، أو بمعنى: الجمع^(٢).

وليس في هذه السورة ياء إضافة التي اختلف فيهما، وياء زائدة التي اختلف فيها. وافق أبو جعفر نافعاً في فتح الزاي، كما وافقه يعقوب، وكذلك الأئمة الأربعة، إلا أن الأعمش وافق حمزة في الضمّ، كما وافقه خلف^(٣).

قرأ الحسن البصري ((فسنحشرهم إليه)) [١٧٢]: بالنون. والباقون: بالياء. ويعقوب أثبت ياء ﴿يُوتِ اللَّهُ﴾ [١٤٦] في الوقف. والباقون: بالحذف فيه^(٤).

فنسأل الله الكريم ربّ العرش العظيم أن يوفّقنا لإكمال الكلام على سورة المائدة إلى آخر القصيدة، كما وفقنا لإكمال الكلام سورة النساء، وأن يدخلنا في عباده الصّالحين. اللهم احفظ لي في تحرير الكلام على المائدة من الخطأ والزّل؛ إنّك أنت الكريم الحنان المتان على العباد.

اللهم أودعت في هذه السورة كلمة شهادة أشهد أن لا إله إلا الله، وأشهد أنّ محمداً عبده ورسوله، حتّى تشهد علينا في يوم القيامة^(٥).

(١) هكذا في المخطوط، ولعلّ الأقرب للسياق ((عليه وعلى نبينا محمداً)).

(٢) انظر: الكشف عن وجوه القراءات السبع ١/٤٠٢، وكنز المعاني للجعبري ٣/١٤٤٤، والنقل منه.

(٣) انظر قراءة الأئمة الثلاثة: تحبير التيسير ٣٤٤، والنشر ٢/٢٥٣.

وانظر قراءة الأئمة الأربعة: إيضاح الرّموز ٣٥٤، ولطائف الإشارات ١٨٩٥/٥.

(٤) انظر: مفردة الحسن البصري ٢٦٢، وتحبير التيسير ٢٦٥، وإيضاح الرّموز ٣٥٥.

(٥) هذا من الأدعية المتكلّف فيها، والوارد في الكتاب والسنة فيه خيرٌ عظيم. انظر: تصحيح الدعاء من

اللهم لا ترد دعاءنا بجرمة ما في القرآن العظيم، وجرمة جميع الأنبياء والمرسلين عليهم الصلاة والسلام^(١)، فَمَنْ يَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ فَهُوَ حَسْبُهُ؛ نعم المولى، ونعم المعين، برحمتك يا أرحم الراحمين، والحمد لله رب العالمين.

الفصل الثاني: قواعد التعبد بالذكر والدعاء إلى آخر الفصل الثالث: في أدلة التصحيح للدعاء ٣٩-٧٢.

(١) هذا من التَّوَسُّلِ الممنوع؛ لأنَّ التَّوَسُّلَ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى لِعَلَّةَ هُوَ التَّقَرُّبُ إِلَيْهِ، قَالَ الْفَرَاهِيدِيُّ رحمته: ((وَسَلْتُ إِلَى رَبِّي وَسَيْلَةً، أَي: عَمَلْتُ عَمَلًا أَتَقَرَّبُ بِهِ إِلَيْهِ))، وَبَنَحُوهُ نَقْلَ الْأَزْهَرِيِّ عَنِ اللَّيْثِ، وَبَنَحُوهُ قَالَ الْجَوْهَرِيُّ، وَابْنُ فَارَسٍ، وَهُوَ تَفْسِيرُ السَّلْفِ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿يَتَّيِبُهَا لِلَّذِينَ ءَامَنُوا أَتَّقُوا اللَّهَ وَأَبْتَغُوا إِلَيْهِ الْوَسِيلَةَ وَجَاهِدُوا فِي سَبِيلِهِ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ﴾ [المائدة: ٣٥]: قَالَ ابْنُ كَثِيرٍ: ((قَالَ سَفِيَانُ الثَّوْرِيُّ: حَدَّثَنَا أَبِي، عَنْ طَلْحَةَ، عَنْ عَطَاءٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ: أَي: الْقَرِيبَةَ. وَكَذَا قَالَ مَجَاهِدٌ، وَأَبُو وَاثِلٍ، وَالْحَسَنُ، وَقَتَادَةُ، وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ كَثِيرٍ، وَالسُّدِّيُّ، وَابْنُ زَيْدٍ. وَقَالَ قَتَادَةُ: أَي: تَقَرَّبُوا إِلَيْهِ بِطَاعَتِهِ، وَالْعَمَلُ بِمَا يَرْضِيهِ. وَقَرَأَ ابْنُ زَيْدٍ: ﴿أُولَئِكَ الَّذِينَ يَدْعُونَ يَبْتَغُونَ إِلَى رَبِّهِمُ الْوَسِيلَةَ﴾ [الإسراء: ٥٧]، وَهَذَا الَّذِي قَالَهُ هَؤُلَاءِ الْأَئِمَّةُ لَا خِلَافَ بَيْنَ الْمَفْسِّرِينَ فِيهِ)) انْتَهَى كَلَامُهُ رحمته. وَقَالَ النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم: ((مَنْ عَمِلَ عَمَلًا لَيْسَ عَلَيْهِ أَمْرُنَا فَهُوَ رَدٌّ)) رَوَاهُ مُسْلِمٌ. انظُرْ: كِتَابُ الْعَيْنِ ٢٩٨/٧، وَتَهْذِيبُ اللُّغَةِ ٤٨/١٣، وَالصَّحَاحُ ١٨٤١/٥، وَمَجْمَلُ اللُّغَةِ ٩٢٥/١، وَصَحِيحُ مُسْلِمٍ ١٣٤٣/٣، رَقْمُ ١٧١٨، وَتَفْسِيرُ ابْنِ كَثِيرٍ ٣٩٠/٣.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

والمستعان بالله الكريم

سورة المائدة

[٦١٤] وَسَكَّنْ مَعًا شَنَانٌ صَحًّا كِلَاهُمَا وَفِي كَسْرِ أَنْ صَدُّوكُمْ حَامِدٌ دَلًّا

فعولن مفاعيلن فعولن مفاعلن فعولن مفاعيلن فعولن مفاعلن

((وَسَكَّنْ)) أمرية، و((شَنَانٌ)) مفعولها، على حذف المضافين، أي: سَكَّنْ نُوبِي كَلِمَتِي شَنَانٌ، و((شَنَانٌ)) جُرَّ بالإضافة، فَلَمَّا حُذِفَ مضافاه أُعْطِيَ إعرابه إِيَّاهُ، فَنُصِبَ عَلَى نَزْعِ الخافض، ورفعهُ النَّاطِمُ ۞ عَلَى مَا وَقَعَ فِي التَّلَاوَةِ عَلَى طَرِيقِ الحِكَايَةِ، و((مَعًا)) حال المفعول، أي: حال كونه في الموضعين في هذه السورة، و((صَحًّا)) ماضية، والألف للإسكان والفتح المفهومين [١٠٧/أ] من ((سَكَّنْ))؛ لِأَنَّ الإسكان المطلق والتحريك المطلق - المراد منه الفتح - من الأضداد المطردة المنعكسة، و((كِلَاهُمَا)) تأكيدهما، والضمير لهما^(١)، ((وَفِي كَسْرِ أَنْ صَدُّوكُمْ حَامِدٌ)) جملة اسمية متقدمة الخبر، وحذِفَ مضافُ المبتدأ، أي: وَفِي كَسْرِ ﴿أَنْ صَدُّوكُمْ﴾ نَقَلُ حَامِدٍ، و((دَلًّا)) الضمير تحته راجع إليه، على أَنَّهُ صِفَةٌ لَهُ، أي: حَامِدٌ وَصَلْ مَقْصُودَهُ، كَمَا وَصَلْ طَالِبُ المَاءِ مَقْصُودَهُ إِذَا أُرْسِلَ دَلُّوهُ وَأَخْرَجَ دَلُّوهُ مَلَأً بِالمَاءِ.

والواو ابتدائية.

والمختلف فيه ﴿شَنَانٌ﴾ في الموضعين [٢، ٨] في هذه السورة.

وترجمته: تسكين النون، كما نطق به.

وقارئة: شُعْبَةُ وابن عامر، المشار إليهما: بالصاد والكاف.

وترجمة المسكوت عنهم: الحركة المطلقة، المراد منها: الفتح^(٢).

(١) أي: الفتح والإسكان.

(٢) انظر: التيسير ٢٦٨، والنشر ٢٥٣/٢.

والواو فيصل مستأنفة في قوله: ((وفي كسر أن))، وهو المختلف فيه في قوله تعالى:

﴿أَنْ صَدُّوكُمْ﴾

وترجمته: كسرة همزة ((أن)).

وقارئة: أبو عمرو وابن كثير، المشار إليهما: بالحاء والبدال.

وترجمة المسكوت عنهم: فتحها^(١)؛ لأنهما من الأضداد المطردة المنعكسة، ولذا استغنى الناظم رحمته بذكر ترجمة المذكور عن ذكر ترجمة المسكوت عنهم في المسألتين، والله تعالى أعلم^(٢).

أي: قرأ ابن عامر وشعبة ﴿شَنَّانُ قَوْمٍ أَنْ صَدُّوكُمْ﴾ [المائدة: ٢]، ﴿وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَا نُ قَوْمٍ عَلَىٰ آلَا تَعْدِلُوا﴾ [المائدة: ٨]: بإسكان نونهما. وقرأ المسكوت عنهم نافع وابن كثير وأبو عمرو وحفص والأخوان: بفتحهما.

وقرأ أبو عمرو وابن كثير ﴿أَنْ صَدُّوكُمْ﴾: بكسر همزة ﴿أَنْ﴾. والمسكوت [عنهم] نافع وابن عامر والكوفيون: بفتحها.

وأما وجه إسكان ﴿شَنَّانُ﴾ وفتحها: أنهما مَصْدَرًا (شَنَّأ) بالغ في بُعْضِهِ^(٣)، كـ(الغليان) و(اللَّيَّان)^(٤)، في قول سيبويه^(٥) رحمته^(١)، أو الساكن مُحَقَّفٌ من المفتوح، أو

(١) انظر: التيسير ٢٦٨، والنشر ٢٥٤/٢.

(٢) حاشية: ((إن انضم ﴿شَنَّانُ قَوْمٍ﴾ بقوله تعالى: ﴿أَنْ صَدُّوكُمْ﴾ [المائدة: ٢]، فقرأ ابن عامر وشعبة: بإسكان النون مع فتح ﴿أَنْ﴾؛ لأنهما ذكرا في الترجمة الأولى ولم يذكر في الترجمة الثانية، وقرأ أبو عمرو وابن كثير: بفتح النون وكسر الهمزة؛ لأنهما ذكرا في الترجمة الثانية، ولم يذكر في الترجمة الأولى، والباقون بفتح النون والهمزة؛ لأنهم لم يذكر في الترحمتين، والله تعالى أعلم، منه)).

(٣) انظر: تهذيب اللغة ٢٨٩/١١، والصحاح ٥٧/١.

(٤) اللَّيَّان - بالفتح -: مصدر (لَيَّن)، وهو ضدُّ الخشونة. انظر: الصحاح ٢١٩٨/٦، ولسان العرب ٣٩٤/١٣.

(٥) هو عمرو بن عثمان بن قنبر، المشهور بـ(سيبويه)، ومعناه -بالفارسية-: رائحة التفاح، لازم الخليل بن أحمد، وأخذ عنه النحو، وأخذ ويونس بن حبيب، وعيسى بن عمر، وله (الكتاب) من أجل كتب النحو، توفي سنة (١٨٠هـ). انظر: تاريخ العلماء النحويين ٩٠، وإنباه الرواة على أنباه

صفة كـ(عَضْبَان)، قال أبو زيد^(٢): رجل شنان، وامرأة شنأى، فيجوز الصَّرف وتركه -أي: المنصرف ولا ينصرف-. ولَمَّا تكلَّم في الوجهين بأنَّ بالفتح بآئِه الحركة: كـ(الطَيْرَان) و(العَطْشَان)، وبأنَّ الإسكان لم يأت في [المصادر]^(٣)، رَدَّ عليه بقوله: ((صَحَّاح))، وأكَّده بـ((كِلَاهُمَا))، أي: ثبت الفتح في غير الحركة، كـ(الموتان)، وجاء فيها الإسكان^(٤).

وأما وجه كسر ﴿إِنْ﴾: جعلها شرطيةً.

وأما وجه الفتح: جعلها المُعلَّلة لتحقق المعلل؛ لأنَّ الصَّدَّ عن المسجد الحرام حَصَلَ عامَ الحُدَيْبِيَّةِ سنة ست^(٥)، ونزلت الآية الكريمة عام الفتح، سنة ثمان^(٦). وافق أبو جعفر ابن عامر في الإسكان، إلا أنَّ ابن جَمَاز^(٧) بالخلف، أي: الإسكان

النحاة ٣٤٦/٢.

(١) انظر: الكتاب ١٤/٤.

(٢) هو سعيد بن أوس بن ثابت أبو زيد الأنصاري، صاحب النحو واللغة، تلميذ أبي عمرو البصري، روى عنه أبو عبيد القاسم بن سلام، وله كتاب في تخفيف الهمز على مذهب النحويين، توفي: سنة (٢١٥هـ). انظر: تاريخ العلماء النحويين ٢٢٤، وإنباه الرواة على أنباه النحاة: ٣٠/٢.

(٣) في المخطوط: ((المصادر)).

(٤) انظر: كنز المعاني للجَعْبَرِيِّ ١٤٥٠/٣.

حاشية: ((ولما تكلَّم الناس في الساكن والفتح، بأنَّ الفتح بابه الحركة لا يجيء إلا باسم الفاعل من اللازم، كـ(الطيران) و(العطشان)، وبأنَّ الإسكان لم يأت في المصادر، فردَّه بقوله: ((صَحَّاح))، وأكَّده بـ((كِلَاهُمَا)) ثبت الفتح في غير الحركة، كـ(الموتان)) وجاء فيها الإسكان، والله تعالى أعلم، منه)).

(٥) كان الصَّدُّ عن البيت الحرام عام الحديبية، في السنة السادسة بغير خلاف. انظر: البداية والنهاية

٢٠٦/٦، والتلخيص الحبير ١٦٩/٤، ومرويات غزوة الحديبية جمعاً وتخریجاً ودراسة ٢٨.

(٦) انظر: تفسير ابن عطية ١٤٣/٢، وكنز المعاني للجَعْبَرِيِّ ١٤٥١/٣، والتسهيل لعلوم التنزيل ٤٧٦/١.

(٧) هو سليمان بن مسلم بن جَمَاز، وقيل: سليمان بن سالم الزهري مولا هم المدني، أبو الربيع، عرض على أبي جعفر، وشيبة، ثم عرض على نافع، وعرض عليه إسماعيل بن جعفر، وقتيبة بن مهران، توفي بعد سنة (١٧٠هـ). انظر: غاية النهاية ٣١٥/١.

والفتح في النون، فروى الهاشمي^(١) وغيره: الإسكان، وروى سائر الرواة عنه: فتح النون من طريق النشر الكبير، ومن طريق المفتاح^(٢)، أمّا من طريق الدرّة فإنّ أبا جعفر باتفاق روايته قرأه: بالإسكان^(٣).

ووافق يعقوب أبا عمرو في فتح النون، كما وافقه خلف لنفسه، وكذلك الأئمة الأربعة، إلا أن الحسن البصري وافق ابن عامر في سكون النون في الموضعين^(٤).

ووافق أبو جعفر نافعاً في فتح ﴿أَنْ صَدُّوكُمْ﴾ [المائدة: ٢]، كما وافقه يعقوب، وخلف لنفسه، وكذلك الأئمة الأربعة إلا أن ابن محيصن وافق ابن كثير في كسرهما، كما وافقه اليزيدي^(٥).

قرأ الحسن البصري ((وَأَنْتُمْ حُرْمٌ)) [المائدة: ٩٥]: بسكون الراء. والباقون: بضمها^(٦).
روى المطوّعي عن الأعمش ((وَلَا ءَامِي الْبَيْتِ الْحَرَامِ)) [المائدة: ٢]: بحذف النون، وجرّ ((الْبَيْتِ)) و((الْحَرَامِ))، والباقون: بالنون، ونصب البيت الحرام^(٧).

(١) سليمان بن داود بن داود بن علي بن عبد الله بن عباس الهاشمي البغدادي، أبو أيوب، ضابط مشهور ثقة، روى القراءة عن إسماعيل بن جعفر، وروى القراءة عنه أحمد بن أخي خيثمة ومحمد بن عيسى بن إبراهيم الأصبهاني، توفي سنة (٢١٩هـ). انظر: غاية النهاية ٣١٣/١.

(٢) انظر: النَّشْر ٢٥٣/٢، وإيضاح الرُّمُوز ومفتاح الكنوز ٣٥٦، وهو المراد من قوله: ((ومن طريق المفتاح))؛ لأمرين: أولهما: اعتماده عليه في العزو، كما ذكر في المقدمة. ثانيهما: لا أعلم كتاباً يوافقه في الاسم في علم القراءات روايةً إلا (المفتاح في اختلاف القراءة السبعة المُسمَّين بالمشهورين) لأبي القاسم القرطبي (ت ٤٦٣ هـ)، تحقيق: الدكتور حاتم الضَّامن، ط دار البشائر، وهو في قراءة القراء السبعة، انظره: ١٥٥، وكذلك كتاب (المفتاح) لابن خيرون، وهو من أصول النَّشْر لكنّه مفقودٌ. انظر: النَّشْر ١٠٩/١.

(٣) انظر: تحبير التيسير ٣٤٥، شرح الدرّة المضيئة ٩٦/٢.

(٤) انظر قراءة الأئمة الثلاثة: تحبير التيسير ٣٤٥، والنَّشْر ٢٥٣/٢.

(٥) وانظر قراءة الأئمة الأربعة: إيضاح الرُّمُوز ٣٥٦، وإتحاف فضلاء البشر ٥٢٩/١.

(٥) انظر المصادر السابقة.

(٦) انظر: مفردة الحسن البصري ٢٦٣، والنَّشْر ٢٥٤/٢، وإيضاح الرُّمُوز ٣٥٦.

(٧) انظر: النَّشْر ٢٥٤/٢، وإيضاح الرُّمُوز ٣٥٦.

قرأ الأعمش ((يُجْرِمَنَّكُمْ)) [المائدة: ٢، ٨]: بضم الياء، وكذلك في هود العَلِيَّة [٨٩]، والباقون: بالفتح^(١)، **توحيح** أجمعين.

[٦١٥] مَعَ الْقَصْرِ شَدُّ يَاءٍ قَاسِيَةً شَفَا وَأَرْجُلِكُمْ بِالنَّصْبِ عَمَّ رَضِيَ عَلَا
 فعولن مفاعيلن فعول مفاعلن فعولن مفاعيلن فعولن مفاعلن
 ((شَدُّ)) أمرية، و((يَاءٍ قَاسِيَةً)) مفعول مضاف إلى محكي، أي: المضاف إليه مجرورٌ
 على المحلِّ على ما حكى في التلاوة، أي: منصوب في التلاوة، و((مع القصر)) حال
 مصدر ((شَدُّ))^(٢)، أو صفته، و((شَفَى)) الوجهُ تشديدُ الياء مع قصر الألف.
 ((وَأَرْجُلِكُمْ)) جملة اسمية، و((عَمَّ)) النَّصْبُ، فعل فاعل، و((رَضِيَ)) ذا رضى حاله،
 أو تمييز، و((عَلَا)) فعلٌ ماضٍ، الضمير تحته [١٠٧/ب] راجع إلى الرضى صفته.
 ولم يأت الناظم **رحمته** بالواو الفيصل في قوله: ((مع القصر))؛ لعدم الرئية في اتّصاله إلى
 ما قبله، لأنَّ الأصل في التراجم الاتصال بالمختلف فيه، ومن المعلوم أنَّ قوله: ((مع
 القصر)) لم يتصل إلى المسألة الأولى، أي: ﴿شَعَانُ﴾ [المائدة: ٢]، كما لم يتصل إلى
 المسألة الثانية أي: ﴿أَنْ صَدُّوَكُمْ﴾ [المائدة: ٢]^(٣).

والمختلف فيه: ((قاسية)) في قوله تعالى: ﴿قُلُوبُهُمْ قَاسِيَةٌ﴾ [المائدة: ١٣].
 وترجمته: حذف الألف بين القاف والسين، وتشديد الياء.
 وقارئة: الأخوان، المشار إليهما: بالشين.
 وترجمة المسكوت عنهم: إثبات الألف، وتخفيف الياء^(٤)؛ لأتّهما من الأضداد المُطَرِّدة
 المنعكسة.

(١) انظر: النَّشْر ٢/٢٥٤، وإيضاح الرُّمُوز ٣٥٦.

(٢) حاشية: ((أي: شَدُّ يَاءٍ قَاسِيَةً شَدِيداً حال كونه مع القصر، والله تعالى أعلم، منه)).

(٣) انظر: كنز المعاني للجعبري ٣/١٤٥٢.

(٤) انظر: التيسير ٢٦٨، والنَّشْر ٢/٢٥٤.

والواو من التلاوة في قوله: ((وَأَرْجُلَكُمْ))، وهو المختلف فيه في قوله تعالى:

﴿وَأَمْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلِكُمْ﴾ [المائدة: ٦].

وترجمته: نصب اللام.

وقارئة: نافع وابن عامر والكسائي وحفص، المشار إليهم ب: عمّ، والراء، والعين.
وترجمة المسكوت عنهم: خَفَضَ اللام^(١)؛ لأنهما من الأضداد المطردة المنعكسة، ولذا استغنى الناظم رحمته بذكر ترجمة المذكور عن ذكر ترجمة المسكوت عنهم.

أي: قرأ حمزة والكسائي ﴿قُلُوبَهُمْ قَسِيَّةٌ﴾: بحذف الألف، وتشديد الياء، نحو: (عَالِيَّة) و(عَلِيَّة)، وزنه (فَعِيلَة)، وقرأه المسكوت عنهم: بإثباتها، وتخفيفها، وهم: الحريميان وأبو عمرو وابن عامر وعاصم.

وقرأ نافع وابن عامر والكسائي وحفص ﴿وَأَرْجُلَكُمْ﴾: بنصب اللام، وقرأه المسكوت عنهم ابن كثير وأبو عمرو وشعبة: بجرّها.
أمّا وجه القصر: أنه صفة من أبنية المبالغة من (قَسَا) و(قَسِي) : صَلَبٌ وَيُبْسٌ.
وأمّا وجه الألف: أنه اسم فاعل منه.

وقيل: قَسِيَّةٌ معناه: رديئةٌ مغشوشةٌ، من قولهم: درهم قَسِيٌّ^(٢). قال الزمخشري^(٣): "وهو من القَسْوَةِ؛ لأنَّ الذَّهَبَ والفضَّةَ الخالصتين فيهما لِينٌ، والمغشوش فيه يبس وصلابة"^(٤).
قال أبو علي^(٥): "والقَسْوَةُ خلافُ اللين والرِّقَّةِ، وقد وصف الله تعالى قلوبَ المؤمنين باللِّين

(١) انظر: التيسير ٢٦٨ ، والنشر ٢٥٤/٢ .

(٢) انظر: شرح الهداية ٤٥٤ ، وكنز المعاني للجعبري ١٤٥٢/٣ .

(٣) محمود بن عمر بن محمد بن عمر الزمخشري، أبو القاسم، اللغوي، كان يضرب به المثل في علم الأدب والنحو، صنّف التصانيف في التفسير وشرح الأحاديث وفي اللغة، توفي سنة (٥٣٨هـ).
انظر: الأنساب ٣١٥/٦، ومعجم الأدباء ٢٦٨٧/٦ .

(٤) الكشاف ٦١٥/١ .

(٥) هو الحسن بن أحمد بن عبد الغفار بن سليمان الفارسي، أبو علي، النحوي، صنّف كتباً عجيبة حسنة لم يسبق إلى مثلها، له كتاب (الحجة في القراءات)، و(الإيضاح في النحو)، وغيرهما. توفي

فقال: ﴿ثُمَّ تَلَيْنُ جُلُودَهُمْ وَقُلُوبَهُمْ إِلَىٰ ذِكْرِ اللَّهِ﴾ [الزمر: ٢٣] ^(١). ويشهد لقراءة المدِّ ﴿فَوَيْلٌ لِلْقَاسِيَةِ قُلُوبُهُمْ﴾ [الزمر: ٢٢] ^(٢).

وأما وجه النصب ﴿وَأَرْجُلَكُمْ﴾: أَنَّهُ عَطْفٌ عَلَىٰ ﴿وَجُوهَكُمْ﴾ [المائدة: ٦]، وإنما فصل بينَ المَعْطُوفِ عَلَيْهِ والمَعْطُوفِ بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَأَمْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ﴾ [المائدة: ٦]؛ لِتَنْبِيهِ عَلَى التَّرْتِيبِ الْمَشْرُوعِ، سَوَاءً قِيلَ: بِوَجُوهِهِ أَوْ اسْتِحْبَابِهِ، أَي: الْعَسَلُ فِي الْوُضُوءِ: أَوَّلًا الْوَجْهَ، وَالْيَدُ ثَانِيًا، وَالْمَسْحُ ثَالِثًا، وَالرَّجْلَ رَابِعًا، وَفِيهِ إِشَارَةٌ إِلَى عَدَمِ إِسْرَافِ الْمَاءِ فِي عَسَلِ الرَّجْلَيْنِ ^(٣).

وأما وجه الجرِّ: أَنَّهُ بِجَرِّهِ، عَطْفٌ عَلَىٰ ﴿بِرُءُوسِكُمْ﴾ ^(٤). وفائدة القراءة: تنزيلهما على حُكْمَيْنِ، فَالْعَسَلُ: لِلرَّجْلِ عِنْدَ النَّصْبِ، وَالْمَسْحُ: لِلخُفِّ عِنْدَ الْجُرِّ، وَيَشْهَدُ عَلَى هَذَا قَوْلُ الشَّافِعِيِّ ^(٥) **جَمَلٌ**: أَرَادَ بِالنَّصْبِ قَوْمًا، وَبِالْجُرِّ آخَرِينَ ^(٦).

"وفرض الرجلين عَسَلَهُمَا فِي الْوُضُوءِ عِنْدَ أَهْلِ السَّنَةِ وَالْجَمَاعَةِ **رَضِيًّا**، وَعِنْدَ الرُّوَافِضِ لَعَنَهُمُ اللَّهُ تَعَالَى -أَي: عِنْدَ أَهْلِ الشِّيْعَةِ-: الْمَسْحُ، وَالْآيَةُ الشَّرِيفَةُ **مُحْمَلَةٌ**؛ لِأَنَّ النَّصْبَ يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ مَعْطُوفًا عَلَى مَحَلِّ ﴿بِرُءُوسِكُمْ﴾ أَي: مَحَلَّهُ مَنْصُوبٌ، وَالْجُرُّ يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ

سنة (٣٧٧هـ). انظر: تاريخ بغداد ٢١٧/٨، وبعية الطلب في تاريخ حلب ٢٢٦٥/٥.

(١) الحجة للقراء السبعة لأبي عليّ الفارسيّ ٢١٧/٣.

(٢) انظر: شرح الهداية ٤٥٤ ، والدرة الفريدة ٣٥٧/٣ .

(٣) انظر: تفسير الطبريّ ٥٢/١٠ ، وفتح الوصيد ٨٥٢/٣ .

(٤) انظر: فتح الوصيد ٨٥٢/٣ ، الموضح ٤٣٧/١ .

(٥) في المخطوط: ((الشفاعي))، وهو تصحيفٌ.

هو الإمام محمد بن إدريس بن العباس المطليبيّ القرشيّ، أبو عبد الله، صاحب المذهب، حُبِّبَ إِلَيْهِ الْفَقْهَ، فَسَادَ أَهْلُ زَمَانِهِ، أَخَذَ عَنِ سَفِيَّانِ بْنِ عَيْنَةَ، وَفَضِيلِ بْنِ عِيَّاضٍ، وَغَيْرِهِمَا، وَصَنَفَ فِي أَصُولِ الْفَقْهِ وَفُرُوعِهِ، تُوُفِيَ سَنَةَ (٢٠٤هـ). انظر: طبقات الفقهاء ٧١، وسير أعلام النبلاء ١٠/٥.

(٦) انظر: الأم ٤٧/١.

على حدّ: تَمَسَّحْتُ [للصلاة؛ لغرض الرفق] ^(١) في مظنة السرف المذموم. قال أبو زيد: الغسل المسح الخفيف، أو وامسحوا بأرجلكم غسلاً كذا في الجعبري رحمته ^(٢).
وقال أبو شامة رحمته: "أما النَّصْب فوجهه: العطف على ﴿وَجُوهَكُمْ وَأَيْدِيكُمْ﴾ [المائدة: ٦]؛ لأنّ الجميع ثابت غسله من جهة السُّنَّة، وإنما فصل بين المعطوف عليه والمعطوف بقوله تعالى: ﴿وَأَمْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ﴾ [المائدة: ٦]؛ للتنبية على الترتيب المشروع، سواء قيل: بوجوبه، أو استحبابه. وأما الجر فوجهه هو العطف على ﴿بِرُءُوسِكُمْ﴾ للمُجَاوَرَة، والمراد به: المسح على الخفين وعلى ذلك حمل الشافعي رحمته فقال: أرادَ بالنصب قوماً، وبالجر آخرين.

فإن قلت: التَّحْدِيدُ يمنع ذلك، وأن قوله: ﴿إِلَى الْكَعْبَيْنِ﴾ كقوله: ﴿إِلَى الْمَرَافِقِ﴾. قلتُ: التحديد لا دَلَالَة فيه على غَسْل ولا مَسْح، وإنما يُدَكَّر عند الحاجة إليه، فلما كانت اليَد والرَّجْل لو لم يذكر التحديد فيهما لَوَجِبَ استيعابهما غسلاً ومَسْحاً إلى الإِبْطِ ^(٣) والفَخْذِ ^(٤)، اعتنى بالتحديد فيهما ^(٥)، ولمَّا لم يحتج إلى التحديد لم يُذكر لا مع الغسل والمسح، كما لم يذكر في الوجه والرأس. [١٠٨/أ]
فإن قلت: إنَّ استيعاب المحدود على المسح الخفيف غير واجب على الإجماع. قلتُ: فائدة التَّحْدِيدِ على أنَّ الاقتصار على مَسْح ما جاوز غير مُجْزِيٍّ - من الإجازة - فليس المطلوب إلا المسح فيما دُونَ الكعبين إلى أطراف الأصابع، فهذا أرجح ما وَجَدْتُهُ من الأقوال في تفسير الآية الشريفة ^(٦) انتهى.

(١) في المخطوط: ((لصلاة لغرض المرفق)). وأثبت الموجود في كنز المعاني للجعبري المطبوع

. ١٤٥٣/٣

(٢) كنز المعاني للجعبري ١٤٥٣/٣.

(٣) حاشية: ((بالكسر قولين)).

(٤) حاشية: ((بالفتح والسكون أو ...)).

(٥) حاشية: ((أي في اليد أي: المرفق وفي الرجل أي الكعبين، والله تعالى أعلم)).

(٦) إبراز المعاني ٨٩/٣ .

وافق أبو جعفر نافعاً في إثبات الألف مع تخفيف الياء^(١)، وكما وافقه يعقوب، وخلف نفسه، وكذلك الأئمة الأربعة إلا أن الأعمش وافق حمزة في حذفها وتشديدها^(٢).
وافق أبو جعفر ابن كثير في خفض اللام^(٣)، كما وافقه خلف لنفسه، وكذلك الأئمة الأربعة إلا أن الحسن البصري يرفعها^(٤).

وقد تقدّم الخلاف عن أبي جعفر في إخفاء ﴿وَالْمُنْخَفَةُ﴾ [المائدة: ٣] أي: الإظهار والإخفاء من طريق النشر^(٥)، أما من طريق الدرّة فإنه بالإظهار^(٦).

وقرأ يعقوب ﴿وَأَخْشَوْنَ آيَوْمَ﴾ [المائدة: ٣]: بالياء في الوقف^(٧).

وقرأ أبو جعفر ﴿فَمَنْ أَضْطَرَّ﴾ [المائدة: ٣]: بكسر الطاء فقط^(٨)، وأدغم ابن محيصر الضاد في الطاء منه فقط^(٩).

وقرأ الحسن البصري ((وَمَا ذُبِحَ عَلَى التَّضْبِ)) [المائدة: ٣]: بفتح النون وسكون الصاد والباقون: بضمهما^(١٠).

وقرأ الحسن ((مُكَلِّبِينَ)) [المائدة: ٤]: بسكون الكاف، وخفّ اللام. والباقون: بفتحها

(١) أي: في قوله تعالى: ﴿قُلُوبُهُمْ قَلْسِيَّةٌ﴾.

(٢) انظر قراءة الأئمة الثلاثة: تحبير التيسير ٣٤٦، والنشر ٢٥٤/٢.

وانظر قراءة الأئمة الأربعة: إيضاح الرموز ٣٥٨، وإتحاف فضلاء البشر ٥٣١/١.

(٣) أي: في قوله تعالى: ﴿وَأَرْجَلَكُمْ﴾.

(٤) انظر قراءة الأئمة الثلاثة: تحبير التيسير ٣٤٥، والنشر ٢٥٤/٢.

وانظر قراءة الأئمة الأربعة: إيضاح الرموز ٣٥٧، وإتحاف فضلاء البشر ٥٣١/١.

(٥) انظر: النشر ٢٢/٢.

(٦) انظر: شرح الدرّة المضوية ٢٨٣/١.

(٧) انظر: تحبير التيسير ٣٥٢، والنشر ١٨٢/٢، ١٨٤.

(٨) انظر: تحبير التيسير ٣٠٠، والنشر ٢٢٦/٢.

(٩) انظر: مفردة ابن محيصر ٢٢٧، والمبهبج ١٢٠، وإيضاح الرموز ١٠٧.

(١٠) انظر: مفردة الحسن البصري ٢٦٤، وإيضاح الرموز ٣٥٧.

وتشديدها^(١).

ورَوَى المطوعي عن الأعمش ((وَأَذَكُرُوا)) [المائدة ٧]: بفتح الذال والكاف مُشَدَّدَتَيْن. والباقون: بسكون الذال، وضم الكاف وتخفيفها^(٢).

وحذف الألف والياء من ((إِسْرَائِل)) [المائدة ١٢]: الحسنُ البصري. والباقون: بإثباتها^(٣).

وقرأ ابن محيصن ((يُحَرِّفُونَ الْكَلِمَ)): بفتح اللام وبالألف في موضعي هذه السورة [١٣]، [٤١] من المبهج والمفردة^(٤).

وقرأ ابن محيصن ﴿خَائِنَةٌ مِنْهُمْ﴾ [المائدة: ١٣]: بكسر الخاء، وزيادة ياء مفتوحة قبل الألف، من غير همز، أي: ((خِيَانَةٌ)). والباقون: بفتح الخاء، والألف بعدها همزة^(٥).

وقرأ ابن محيصن ((يَهْدِي بِهِ اللَّهُ)) [المائدة: ١٦]: بضم الهاء بعد الكسر، وكذا ﴿عَلَيْهِ اللَّهُ﴾ [الفتح: ١٠]، وكذا كل ضمير مكسور قبلها كسرة، أو ياء ساكنة إذا وقع بعدها ساكن، نحو: ﴿بِهِ اللَّهُ﴾، ﴿بِهِ أَنْظَرُ﴾ [الأنعام: ٤٦]، و﴿عَلَيْهِ الذِّكْرُ﴾ [الحجر: ٦]،

(١) انظر: مفردة الحسن البصري ٢٦٤، وإيضاح الرُموز ٣٥٧ .

(٢) انظر: إيضاح الرُموز ٣٥٨ ، وإتحاف فضلاء البشر ١/٥٣١ .

(٣) انظر: مفردة الحسن البصري ٢١٢، وإيضاح الرُموز ٣٥٧ .

(٤) ذكر صاحب المفردة هذه القراءة ولم يقيدها بالموضعين، فقال: ((يُحَرِّفُونَ الْكَلِمَ﴾ بألف))، ولم يذكر شيئاً في سورة النساء، وقيد صاحب المبهج القراءة موضعي سورة المائدة في سورة النساء، فقال فيها: ((بألف ههنا، وفي الموضعين في المائدة))، وقال في إيضاح الرُموز: ((وذكر ((الكلم)) في النساء: بحذف الألف وكسر اللام من المفردة، وفتح اللام وبألف: من المبهج لابن محيصن)) فخالف ما في المطبوع من مفردة ابن محيصن. وذكر في إتحاف فضلاء البشر القراءة بفتح اللام وحذف الألف، وعزاها للمفردة والمبهج. انظر: مفردة ابن محيصن ٢٢٧، والمبهج ٣٢٠، و٣٢٥، وإيضاح الرُموز ٣٥٨ ، وإتحاف فضلاء البشر ١/٥١٣ .

(٥) انظر: مفردة ابن محيصن ٢٢٨، والمبهج ٣٢٦، وإيضاح الرُموز ٣٥٨ ، وإتحاف فضلاء البشر

واقفه حفص في ﴿عَلَيْهِ اللَّهُ﴾ [الفتح: ١٠]، واقفه في هاء ﴿بِهِ أَنْظُرُ﴾، الأصبهاني^(١) عن ورش، واقفه في ﴿لِأَهْلِيهِ أَمْكُوثًا﴾ في طه [١٠] والقصص [٢٩] حمزة والأعمش. وانفرد بضم كسرهما ﴿أَنْسَنِيهِ﴾ في الكهف [٦٣] حفص^(٢).

((مِنَ الظُّلُمَاتِ)) [المائدة: ١٦] ذُكِرَ [سكُونُهُ]^(٣) في البقرة^(٤).

قرأ الحسن البصري ((فَيُقْبَلُ مِنْ أَحَدِهِمَا)) [المائدة: ٢٧]: بالياء مكان التاء، وبسكون القاف، وفتح الباء مخففةً، ورفع اللام. والباقون: بالتاء، وضم القاف، وكسر الباء مشددة، وفتح اللام^(٥).

قرأ الحسن البصري ((يَوَيَّلِي)) [المائدة: ٢٧] و((يَحَسْرَتِي)) [الزمر: ٥٦]: بكسر التاء وبياء بعدها موضع الألف، وبكسر الجيم ((أَعَجَزْتُ)) [المائدة: ٢٧]. والباقون: بفتح التاء، وألف بعدها، وفتح الجيم^(٦).

(١) هو محمد بن عبد الرحيم بن إبراهيم بن شبيب الأصبهاني، أبو بكر، المقرئ شيخ القراء في زمانه، حذق في معرفة حرف نافع، قال: رحلت إلى مصر، ومعني ثمانون ألفاً فأنفقتها على ثمانين ختمة، توفي ببغداد سنة (٢٩٦هـ). انظر: معرفة القراء الكبار ١٣٥، وغاية النهاية ١٦٩/٢.

(٢) انظر قراءة المذكورين من السبعة، وهم: ورش، وحفص، وحمزة: التيسير ٣٥١، ٣٦١، والنشر ٣٠٥/١، ٣١٢.

وأما قراءة ابن محيصن فلم أقف في المفردة على قاعدة ابن محيصن لا في (باب الهاءات) ٢٠١، ولا في المواضع التي ذكرها الشارح، وإنما نصّ في سورة المائدة على قوله تعالى: ((بِهِ اللَّهُ))، وقوله: ﴿عَلَيْهِ اللَّهُ﴾، ٢٢٧، وانظر سورة الأنعام ٢٣٢، وسورة الحجر ٢٦٢، وسورة طه ٢٧٩، وسورة القصص ٣٠٠، وانظر المبهج ٣٢٦، وإيضاح الرُّموز ٣٥٨، ونصّ في إتحاف فضلاء البشر على قاعدة ابن محيصن ١٥٠/١.

(٣) في المخطوط: ((سكون)).

(٤) أي: للحسن البصري. انظر: مفردة الحسن البصري ٢١٢، وإيضاح الرُّموز ٣٥٩، وإتحاف فضلاء البشر ٣٨٠/١.

(٥) انظر: مفردة الحسن البصري ٢٦٦، وإيضاح الرُّموز ٣٥٩، وإتحاف فضلاء البشر ٥٣٣/١.

(٦) انظر: مفردة الحسن البصري ٢٦٥، ٢٦٦، وإيضاح الرُّموز ٣٥٩، ٦٣٠، وإتحاف فضلاء البشر ٤٣١/٢، ٥٣٤/١.

وقرأ أبو جعفر والحسن البصري ﴿مِنْ أَجْلِ﴾ [المائدة: ٣٢]: بكسر الهمزة، ونقل حركتها إلى النون. والباقون: بسكون النون، وفتح الهمزة، وترك النقل، وهم على أصولهم^(١).
قرأ الحسن البصري ((أَوْ فَسَادًا)) [المائدة: ٣٢]: بالنصب. والباقون: بالْحَفْضِ^(٢)، وَنُحْمٍ أجمعين.

[٦١٦] وَفِي رُسُلِنَا مَعَ رُسُلِكُمْ ثُمَّ رُسُلِهِمْ وَفِي سُبُلِنَا فِي الضَّمِّ الْإِسْكَانُ حُصَلًا
فعول مفاعيل فعول مفاعيل فعولن مفاعيل فعولن مفاعيل
((الإسكان)) مبتدأ، خبره ((حُصَلٌ))، ((في الضَّمِّ)) ظرفه، ((وفي رُسُلِنَا)) حال فاعله، و((مَعَ رُسُلِكُمْ)) حال ((رُسُلِنَا))، و((رُسُلِهِمْ)) عطف على ((رُسُلِكُمْ))، ((وفي سُبُلِنَا)) عطف على ((رُسُلِنَا))، تقدير الكلام: إسكان الضمير حُصَلٌ في رُسُلِنَا حال كونه مع رُسُلِكُمْ ورُسُلِهِمْ، ثم عطف فقال:

[٦١٧] وَفِي كَلِمَاتِ السُّحْتِ عَمَّ نُهَى فِتَى وَكَيْفَ أَتَى أُذُنٌ بِهِ نَافِعٌ تَلَا
فعول مفاعيلن فعول مفاعيلن فعول مفاعيل فعولن مفاعيلن
((وفي كَلِمَاتِ السُّحْتِ)) جملة اسمية محذوفة المصدر، أي: وإسكان الضم في كلمات السُّحْتِ؛ لأجل [واو]^(٣) العطف، و((عَمَّ)) فعل ماض، تحته الضمير يرجع إلى الإسكان، و((نُهَى)) مفعوله، جمع نَهَايَةٌ مضاف إلى ((فِتَى))، ((وكَيْفَ)) حال فاعل ((أَتَى أُذُنٌ))، [ب/١٠٨] و((بِهِ)) الهاء المجرور محلاً يرجع إلى الإسكان، أي: بإسكانها

(١) انظر قراءة الأئمة الثلاثة: تحبير التيسير ٣٤٦، والنشر ٢/٢٥٤.

وانظر قراءة الأئمة الأربعة: إيضاح الرُّمُوزِ ٣٦٠، وإتحاف فضلاء البشر ١/٥٣٥.

(٢) انظر: مفردة الحسن البصري ٢٦٧، والنشر ٢/٢٥٤، وإيضاح الرُّمُوزِ ٣٦٠ ودُكِرَت قراءة الحسن فيه في نسخة (ز)، وهامش (ل)، كما أشار إليه المحقق في هامش رقم (٦).

(٣) في المخطوط: ((الواو))، وهو مضافٌ لا يُحَلَّى ب(أل).

الضم، يتعلق بـ((تَلَا)) بمعنى: قرأ - الألف للإطلاق - خبر ((نَافِعٌ))، ومفعوله محذوف، وترتيبه: قرأ نافع الأذن [بإسكان]^(١) الضمَّ كيف جاء، ثم نَسَقَ فقال:

[٦١٨] وَرُحْمًا سَوَى الشَّامِي وَنُذْرًا صِحَابُهُمْ حَمَوُهُ وَنُكْرًا شَرَعُ حَقُّ لَهٗ عَلَا

فعولن مفاعيلن فعولن مفاعيلن فعولن مفاعيلن فعولن مفاعيلن

((سَوَى الشَّامِي)) فاعل (قرأ) مقدر، أي: قرأ غيرُ الشاميِّ، ومفعول به ((وَرُحْمًا))، ومفعوله به غير الصريح محذوف، أي: قرأ غير الشامي ((وَرُحْمًا)) بإسكان الضمَّ متعلِّقٌ بالمقدَّر.

((وَنُذْرًا)) مبتدأ على حذف المضاف، أي: وإسكانُ ضمَّ نذرًا، و((صِحَابُهُمْ)) مبتدأ ثان، وخبره ((حَمَوُهُ))، ضمير الجمع: للقرءاء، وهذه الجملة خبرُ الأوَّل بإرجاع الضمير المنصوب محلاً^(٢) إليه، والضمير المرفوع يرجع إلى المبتدأ الثاني أي: صحابهم.

((وَنُكْرًا)) مبتدأ على حذف المضاف، أي: وإسكانُ ضمَّ نُكْرًا، وخبره ((شَرَعُ حَقُّ))، أي: ذو شرع حق، أي: شرع طريق ويُروى ((شرح))^(٣) بيان، و((لَهٗ عَلَا)) جملة اسمية متقدمة الخبر، متعلق بالصفة المحذوفة ((شرع)) أو ((حق))، والهاء له؛ لربط الصفة بالموصوف^(٤)، ثم تمَّ فقال:

[٦١٩] وَنُكْرٍ دَنَا وَالْعَيْنَ فَارْفَعِ وَعَظْفَهَا رِضَى وَالْجُرُوحَ ارْفَعِ رِضًا نَفْرِمَلَا

فعولن مفاعيلن فعولن مفاعيلن فعولن مفاعيلن فعولن مفاعيلن

((وَنُكْرٍ)) مبتدأ على حذف المضاف، أي: إسكانُ ضمَّ نكر، خبره ((دَنَا))، فعل

(١) في المخطوط: ((بالإسكان))، وهو مضافٌ لا يُحَلَّى بـ(أل).

(٢) وهو الهاء من ((حموه)).

(٣) انظر: كنز المعاني للجعبري ١٤٥٥/٣.

(٤) حاشية: ((أي: صفة مضافة إلى ((شرع)) أو مضاف إليه، أي: ((حق))، والله تعالى أعلم)).

ماض الضمير تحته له، ((وَالْعَيْنِ)) مفعول ((ارفع)) أمريةً، ((وعطفها)) معطوف على ((والعين))، أي: ارفع معطوف العين، وهو: ﴿وَالْأُذُنَ بِالْأُذُنِ وَالسِّنَّ بِالسِّنِّ﴾ [المائدة: ٤٥]، و((رضى)) ذا رضى أو مرضى، حال الفاعل أو المفعول، أي: ارفع معطوف العين حال كونك ذا رضى وذا مرضى، أو حال كونه ذا رضى أو مرضى.

((وَالْجُرُوحَ ارْفَعْ)) جملة إنشائية متقدمة المفعول، و((رضاء نقر)) - قصر للوزن - حال كونك، و((ملا)) - مهموز اللام، غَيْرٌ لِلرَّوِيِّ -: أشرف^(١)، صفة نقر المضاف إليه للرضاء. والمختلف فيه: ﴿سُبُلَنَا﴾ [إبراهيم: ١٢] المضاف إلى نون العظمة، و﴿رُسُلَكُمْ﴾ [غافر: ٥٠] المضاف إلى ضمير المخاطبين، و﴿رُسُلَهُمْ﴾ [الأعراف: ١٠١] المضاف إلى ضمير الغائبين، و﴿رُسُلَنَا﴾^(٢) [المائدة: ٣٢] المضاف إلى نون العظمة فقط. وهذه التقييدات تُفهم من لفظها، وأخرج بها ما لم يكن من هذه المادة مضافة إلى هذه الضمائر.

والتأظم ﴿لَهُمْ﴾ لم يُصَرِّحْ بأداة العموم من الحرف المختلف فيه في هذه السورة، ولكن تفهم من انضمام ما ليس من هذه السورة إلى ما وقع منها هنا^(٣).

وترجمته: إسكان ثاني الحرف في هذه الكلمات الأربع، ولكن التأظم ﴿لَهُمْ﴾ لم يذكر الإسكان مُطْلَقاً، بل يذكر^(٤) مقيداً بالضَّمِّ؛ لِيُعْلَمَ منه قراءة المسكوت عنهم؛ لأنَّ قراءتهم في هذه الألفاظ بضم ثاني الحرف فيها؛ لأنَّه لو لم يُقَيَّد الإسكان بالضَّمِّ لَفُهِمَ منه قراءتهم بالفتح؛ لأنَّ ضدَّ الإسكانِ المطلقِ التَّحْرِيكُ المطلقُ، المراد منه الفتح، واختلَّت^(٥) قراءتهم بالفتح، ولذا قيَّد ترجمة المذكور بترجمة المسكوت عنهم.

(١) انظر: تهذيب اللغة ١٥/٢٩٠، وتاج العروس ١/٤٣٥.

(٢) في المخطوط: ((سبلنا))، وهو سبق قلم؛ لتقدم ذكره، ولم يبق إلا ((رسلنا)) فأثبتتها.

(٣) انظر: كنز المعاني للجعبري ٣/١٤٥٩.

(٤) هكذا في المخطوط، ولعلَّ الأقرب للسياق ((ذكره)).

(٥) هكذا في المخطوط، ولعلَّ الأقرب للسياق ((ولاختلَّت)).

وقارئه: أبو عمرو، المشار إليه: بالحاء من قوله: ((حُصِّل)).
 وترجمة المسكوت عنهم: ضمُّ الحرف الثاني في هذه الألفاظ^(١).
 والواو فيصل عاطفة في قوله: ((وفي كلمات)).
 والمختلف فيها كلمة: ﴿السُّحَّتْ﴾ حَيْثُ أَتَتْ فِي الْقُرْآنِ الْعَظِيمِ، وهذه العُموْمُ مستفاد
 من الكلمات في قوله: ((في كلمات السحت)).
 وترجمتها: إسكان ثاني الحرف فيهنَّ.
 وقارئها: نافع وابن عامر وعاصم وحمزة، المشار إليهم: بعم، والنون، والفاء، من قوله:
 ((عم نهى فتى)).
 وترجمة المسكوت عنهم: ضمُّ الحرف الثاني فيها^(٢).
 والواو فيصل عاطفة في قوله: ((وكيف)).
 والمختلف فيه: ﴿أُذُنٌ﴾ [التوبة: ٦١] الموحَّد - معرفة أو نكرة - والمثنى.
 وترجمته: إسكان الحرف الثاني، المستفاد من العطف أيضاً.
 وقارئه: نافع المصرَّح به.
 وترجمة المسكوت عنهم: ضمُّه^(٣).
 والواو فيصل عاطفة في قوله: ((ورحماء))، وهو المختلف فيه.
 وترجمته: [أ/١٠٩] إسكان الحاء منه.
 وقارئه: غير ابن عامر، المشار إليه: بِ((سوى الشامى)).
 وترجمة المسكوت عنه: ضمُّ الحاء^(٤).
 والواو فيصل عاطفة في قوله: ((ونُدراً))، وهو المختلف فيه.

(١) انظر: التيسير ٢٤٧، والنشر ٢١٦/٢.

(٢) انظر: التيسير ٢٦٩، والنشر ٢١٦/٢.

(٣) انظر: التيسير ٢٦٩، والنشر ٢١٦/٢.

(٤) انظر: التيسير ٣٥٢، والنشر ٢١٦/٢.

وترجمته: إسكان الدَّال منه، المستفاد من العطف.
 وقارئه: الأخوان وحفص وأبو عمرو، المشار إليهم: بصحاب والحاء.
 وترجمة المسكوت عنهم: ضمُّ الدَّال^(١).
 والواو فيصل عاطفة في قوله: ((وَنُكْرًا))، وهو المختلف فيه.
 وترجمته: إسكان الكاف عنه، المستفاد من العطف.
 وقارئه: حمزة، وعلي، وابن كثير، وأبو عمرو، وهشام، وحفص، المرموز لهم^(٢): بالشين،
 وبحق، واللام، والعين.
 وترجمة المسكوت عنهم: بضم الكاف^(٣).
 والواو فيصل عاطفة في قوله: ((وَنُكْرٍ))، وهو المختلف فيه.
 وترجمته: إسكان الكاف منه، المستفاد من العطف.
 وقارئه: ابن كثير، المشار إليه: بالدَّال.
 وترجمة المسكوت عنهم: ضمُّ الكاف منه^(٤).
 والواو فيصل مستأنفة في قوله: ((وَالْعَيْنِ)).
 والمختلف فيه: ((العين))، وما عُطِفَ عليه، أي: والألف والأذن والسِّنَّ.
 وترجمتهنَّ: رفع النون من ﴿وَالْعَيْنِ﴾، ورفع الفاء من ﴿وَالْأَنْفِ﴾، ورفع النون
 من ﴿وَالْأُذُنِ﴾، ﴿وَالسِّنِّ﴾.
 وقارئهنَّ: الكسائي، المرموز به بالرَّاء.
 وترجمة المسكوت عنهم فيهنَّ: النَّصْب؛ لأنها من الأضداد المطرّدة غير المنعكسة^(٥).

(١) انظر: التيسير ٥٠٦، والنشر ٢/٢١٧.

(٢) في المخطوط: ((بهم))، وهو تصحيف.

(٣) انظر: التيسير ٣٥١، والنشر ٢/٢١٦.

(٤) انظر: التيسير ٤٧٥، والنشر ٢/٢١٦.

(٥) انظر: التيسير ٢٦٩، والنشر ٢/٢٥٤.

والواو فيصل مستأنفة في قوله: ((وَالْجُرُوحُ))، وهو المختلف فيه.

وترجمته: رفع الحاء.

وقارئه: الكسائي، وابن كثير، وأبو عمرو، وابن عامر، المشار إليهم: بالرّاء، ونفر.

وترجمة المسكوت عنهم: نصب الحاء^(١)، والله تعالى أعلم.

أي: قرأ أبو عمرو نحو: ﴿وَلَقَدْ جَاءَ تَهُمَ رَسُولُنَا بِالْبَيِّنَاتِ﴾ [المائدة: ٣٢]، ﴿أَوْلَمَ

تَكُ تَأْتِيكُمْ رَسُولُكُمْ﴾ [غافر: ٥٠]، ﴿فَلَمَّا جَاءَ تَهُمَ رَسُولُهُم بِالْبَيِّنَاتِ فَرِحُوا﴾ [غافر:

٨٣]، ﴿لِنَهْدِيَهُمْ سُبُلَنَا﴾ [العنكبوت: ٦٩]: [بإسكان]^(٢) الحرف الثاني منهنّ،

والمسكوت عنهم غير أبي عمرو: بضمّها.

وقرأ نافع وابن عامر وعاصم وحمة: ﴿أَكَلُونَ لِلشَّحْتِ﴾ [المائدة: ٤٢]، ﴿وَالْعُدُونَ

وَأَكَلِهِمُ الشَّحْتِ﴾ [المائدة: ٦٢]، ﴿عَنْ قَوْلِهِمُ الْإِثْمَ وَأَكَلِهِمُ الشَّحْتِ﴾ [المائدة: ٦٣]:

بإسكان الحرف الثانية منهنّ، والباقون: بضمّها.

وقرأ نافع نحو: ﴿وَالْأُذُنَ بِالْأُذُنِ﴾ [المائدة: ٤٥]، ﴿قُلْ أذُنٌ خَيْرٌ﴾ [التوبة: ٦١]،

و﴿كَأَنَّ فِي أُذُنِيهِ وَقْرًا﴾ [لقمان: ٧]: بإسكان الدال منهنّ، والمسكوت عنهم: بضمّها.

وقرأ غير ابن عامر ﴿وَأَقْرَبَ رُحْمًا﴾ في سورة الكهف [٨١]: بإسكان الحاء، وقرأ ابن

عامر بضمّها.

وقرأ أبو عمرو وحفص وحمة والكسائي ﴿أَوْ نَذْرًا﴾ في سورة المرسلات [٦]: بإسكان

الذال، والمسكوت عنهم: بضمّها.

وقرأ ابن كثير وأبو عمرو وهشام وحفص وحمة والكسائي ﴿لَقَدْ جِئْتُمْ شَيْئًا نُكْرًا﴾،

﴿وَعَذَّبْنَاهَا عَذَابًا نُكْرًا﴾ في الكهف [٧٤] والطلاق [٨]: بإسكان الكاف منهما، والمسكوت

عنهم: بضمّها.

(١) انظر: التيسير ٢٦٩، والنشر ٢٥٤/٢.

(٢) في المخطوط: ((بالإسكان))، وهو مضاف لا يُحَلَّى به (أل).

والتَّائِمِ ۖ لَمْ يَذْكُرْ مُحَلِّينَ^(١)؛ لعدم الاشتباه في محلِّهنَّ.
وَعُلِّمَ عُمُومٌ ﴿رُسُلُكُمْ﴾^(٢) و﴿رُسُلُهُمْ﴾ إلى جميع السُّورِ مِنْ: أَنْ لَا يَكُونَ^(٣) فِي
هَذِهِ السُّورَةِ، وَعُلِّمَ عُمُومٌ ﴿رُسُلَنَا﴾ مِنْ: ضَمِّهَا إِلَيْهَا^(٤).
وخرج من هذه الثلاثة نحو: ﴿رُسُلٌ﴾ [آل عمران: ١٨٣]، و﴿رُسُلًا﴾ [النساء:
١٦٥]، ﴿وَرُسُلِهِ﴾ [البقرة: ٢٨٥] على الاتِّفَاقِ عَلَى الضَّمِّ فِي الْحَرْفِ الثَّانِي فِيهِنَّ، وَخَرَجَ
﴿سُبُلَ السَّلَامِ﴾ [المائدة: ١٦] عَنْ ﴿سُبُلَنَا﴾ [إبراهيم: ١٢]؛ لِلْمَغَايِرَةِ بَيْنَهُمَا^(٥).
وَعُلِّمَ عُمُومٌ (الْأُذُن) مِنْ قَوْلِهِ: [وَكَيْفَ أَتَى أُذُنٌ]^(٦) الَّتِي بَعْدَ هَمْزَتِهَا ذَالٌ؛ لِيَخْرُجَ نَحْوُ
﴿ءَاذَانَ﴾ [النساء: ١١٩] فَإِنْ بَعْدَهَا أَلْفًا^(٧).
أَمَّا ((نُكْرًا)) الْمَنْصُوبُ فَيَحْتَمِلُ أَنْ يُقْرَأَ بِالْعَكْسِ فِي التَّنْظِيمِ فَيَحْتَلُّ قِرَاءَتَهُ^(٨)، لَكِنْ دَلَّ
التَّكْرَارُ عَلَى التَّغَايِرِ بَيْنَهُمَا، وَالْأَلْفُ بَعْدَ الرَّاءِ عَلَى النَّصْبِ، وَلَا مَرْفُوعٌ^(٩)، فَتَعَيَّنَ [أَنْ] تُكْرَّرَ
تُكْرَّرَ بِالْجَرِّ؛ لِأَنَّ ضِدَّ النَّصْبِ فِي الْأَوَّلِ هُوَ الْجَرُّ، وَضِدُّ الْجَرِّ فِي الثَّانِي هُوَ النَّصْبُ، فَلَا
يَحْتَمِلُ الرَّفْعَ^(١٠).

(١) هكذا في المخطوط، ولعلَّ الأقرب للسياق ((المحلِّين))، أي: محلُّ الإسكان والضَّمِّ.

(٢) وردت في سورة غافر [٥٠] فقط.

(٣) هكذا في المخطوط، ولعلَّ الأقرب للسياق ((يكونا)).

(٤) انظر: كنز المعاني للجعبري ١٤٥٩/٣.

(٥) انظر: إبراز المعاني ٩٠/٣، وكنز المعاني لشعلة ١٧١/٢.

(٦) في المخطوط: ((كيف جاءت الأذن)).

(٧) انظر: كنز المعاني للجعبري ١٤٥٩/٣.

(٨) يعني: أنَّ كلمة (نكر) وقعت في التَّنْظِيمِ مَرَّتَيْنِ، وَلَمْ تَتَّحِدْ قِرَاءَةُ الْقِرَاءِ فِي الْمَوْضِعَيْنِ، وَهَذَا يُشْكَلُ فِي
فِي بَيَانِ قِرَاءَتِهِمْ.

(٩) بعده في المخطوط: ((ولا مجرور))، وهو خطأ لوجود المجرور، وهو ((ونكر دنا)).

(١٠) من قوله: ((لأنَّ ضِدَّ النَّصْبِ)) إلخ غير مُتَّجِهٍ؛ لِأَنَّ الْأَضْدَادَ - فِي اصْطِلَاحِ الشَّاطِبِيِّ ۖ -

لِبَيَانِ قِرَاءَةِ الْمَسْكُوتِ عَنْهُمْ، لَا لِتَعْيِينِ مَحَلِّ الْكَلِمَاتِ الْقِرَائِيَّةِ فِي كَلَامِ النَّائِمِ، وَعِبَارَةُ الْجَعْبَرِيِّ قَرِيبَةٌ

والكسائي مُعادٌ في ((الجُرُوح))؛ لأنها معطوفة على الجملة المتقدمة، ولو لم يُعد لم يُعلم قراءته إلا بالنَّصْبِ، مع أنه لم يقرأ منه^(١) إلا بالرَّفْعِ. و((مَلَأَ)) من التَّكْرارِ المعنويِّ؛ لأنَّه داخل في ((نفر)).

فإن قلت: إن الناظم رحمته لم لم يُبيِّن محلَّ الإسكان؟

قلت: لأنَّ الإسكانَ من ألقاب البناء، والضَّمُّ كذلك، ولا يكون محلُّهما إلا في عين الفعل؛ لأنَّ لام الكلمة مختلفة بحسب العَوَامِلِ الداخلة عليها، وفاء الكلمة لا يمكن إسكانها.

والنُّهْيُ - بالضَّمِّ -: جمع نُهْيَةٍ، وهي الغاية والنَّهْيَةُ^(٢)، والمعنى: أنَّ الإسكانَ عمَّ غايات مَنْ قرأ به بالدلالة على صحَّة السَّبْقِ والغاية.

وعُلِمَ عموم ((أُذِنَ)) إلى المثنيَّ والمعرَّف باللام من قوله: ((وكيف أتى أذن))، أي: سواء كان مفرداً [ب/١٠٩] منكرًا، أو معرَّفًا باللام، أو مثنيَّ، فلا يردُّ عليه الجمع؛ لعدم وجود القيد، أي: مضموم الأول كما نطق به، فإنَّ الجمع مفتوح الأول وألف بعده ك﴿ءَاذَانَ﴾^(٣) [النساء: ١١٩].

فإن قلت: إنَّ ﴿تُكْرًا﴾ المنصوب وقع في القرآن العظيم في ثلاثة مواضع اثنان في سورة الكهف والثالث في الطلاق، فمن أين يُعَلَمُ العُمومُ من كلام الناظم رحمته؟
قلت: إنَّ عَدَمَ وَقُوعِ شَيْءٍ من هذه المادة في هذه السورة يَدُلُّ على عموم الحكم له حيث وُجِدَ في القرآن العظيم، أي: كيف أتى ((نكرًا)) المنصوب.

من عبارته لكنَّها أوضح، حيث قال: ((وَأَمَّا ﴿تُكْرًا﴾ [الكهف: ٧٤] و ﴿تُكْرٍ﴾ [القمر: ٦] فيحتمل أن تُقرأ بالعكس فيختل، لكن دَلَّ التَّكْرارُ على التَّغَايرِ، والألف على النَّصْبِ، ولا مرفوع، فيتعيَّن الثَّانِي لِلحَرِّ)). انظر: كنز المعاني للجعبري ١٤٥٩/٣.

(١) هكذا في المخطوط، ولعلَّ الأقرب للسياق ((يقرأ)).

(٢) انظر: تهذيب اللغة ٢٣١/٦، ولسان العرب ٣٤٥/١٥.

(٣) انظر: إبراز المعاني ٩١/٣، وكنز المعاني للجعبري ١٤٥٩/٣.

ويُروى في النَّظْم ((شَرْعٌ)) بالعين والحاء^(١)، الأول أكثر، فبالعين المراد: الطريق، وبالحاء: البَيَانُ^(٢). و((عَلَا)) بضمّ العين، أي: ارتفع، يشير به إلى ظهور القراءة وارتفاعها وشهرتها. وقوله: ((دَنَا)) إشارة إلى وجه الإسكان، قُرْبُهُ إلى الفهم، وإلى دُنُوِّ يوم القيامة، وأَنَّهُ وفي الحق أو شرح الحق.

أما وجه إسكان الحرف الثانية في الكلمات الأربع: أَنَّهُ التَّخْفِيفُ؛ استثقلاً للضَّمَّة، واشتراط زيادة حرفين؛ ليتحقَّق الثَّقَلُ^(٣).

وأما وجه ضمّها: أَنَّهُ الأصل في جمع (فَعُول) و(فَعِيل) بدليل ﴿رُسُلُهُ﴾ و﴿سُبُلَ رَبِّكَ﴾ أي: وقع الإسكان مكان الضمّ^(٤).

وأما وجه إسكان البَواقي وضمّها: ما ذُكِرَ في القُدُس^(٥)، ولما كان أخفّ اللغتين قال: ((عَمَّ)) أي: كثر غايةً قارئٍ قَوِيٍّ، أو قَصْدُ عاقلٍ، وحَفِظْتَهُ جماعة؛ لموافقة الفواصل^(٦)، وهو طريق حقّ عليّ؛ لأنّ مراعاة النّظير أولى من المقابل لانفكاكه، ولهذا قُرِبَ، ومن فَرَّقَ جَمَعَ^(٧).

(١) انظر: كنز المعاني للجعبري ١٤٥٥/٣.

(٢) انظر: كنز المعاني للجعبري ١٤٥٥/٣.

(٣) حاشية: ((رُسُلُنَا)) و﴿رُسُلُكُمْ﴾ و﴿رُسُلُهُمْ﴾ و﴿سُبُلُنَا﴾ المراد من زيادة الحرفين في كل واحد منهن: ((ن ا))، ((ك م))، ((ه م))، ((ن ا))، والله تعالى أعلم، منه)).

(٤) انظر: الكشف عن وجوه القراءات السبع ٤٠٨/١، وكنز المعاني للجعبري ١٤٥٩/٣.

(٥) الضم على الأصل، والإسكان على التخفيف. انظر: لوحة ١٩ اب، والكشف عن وجوه القراءات السبع ٢٥٣/١، ٤٠٨، وكنز المعاني للجعبري ١٤٥٩/٣.

(٦) فالفواصل في سورة الكهف نحو: ﴿إِمْرًا﴾ [٧١]، و﴿صَبْرًا﴾ [٧٢] و﴿تُكْرًا﴾ [٧٤]، ونحو: ﴿عَصْبًا﴾ [٧٩]، و﴿كُفْرًا﴾ [٨٠]، و﴿زُحْمًا﴾ [٨١]. وفي سورة الطلاق نحو: ﴿سُرًّا﴾ [٧]، و﴿حُسْرًا﴾ [٩]، و﴿تُكْرًا﴾ [٨]. وفي سورة المرسلات نحو: ﴿فَرَقًا﴾ [٤]، و﴿ذِكْرًا﴾ [٥]، و﴿نَذْرًا﴾ [٦].

(٧) قوله: ((ومن فَرَّقَ جَمَعَ)) أي: من قرأ بعض الفواصل بالتحريك، وبعضها بالتسكين جمع بين

وأما وجه رفع العين وأحواتها: عَطْفُهَا عَلَى مَحَلِّ (أَنَّ النَّفْسَ) فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿أَنَّ النَّفْسَ بِالنَّفْسِ﴾ [المائدة: ٤٥] باعتبار المعنى؛ لأنها في حكم [المكتوب]^(١)، أي: وقلنا لهم، أو قرأنا عليهم.

وأما وجه النَّصْب: أَنَّهُ الْعَطْفُ عَلَى لَفْظِ ﴿النَّفْسَ﴾؛ لِأَنَّ لَفْظَهُ مَنْصُوبٌ.

وأما وجه رفع ﴿وَالْجُرُوحَ﴾: مَا تَقَدَّمَ^(٢).

وافق أبو جعفر نافعاً في ضمّ الألفاظ الأربعة^(٣) كما وافقه يعقوب وخلف لنفسه، وكذلك الأئمة الأربعة إلا أنّ الحسن البصريّ سَكَّنَ (رُسِّلَ) المضاف إلى الضمير مُطْلَقاً، نحو: ((رُسِّلِهِ)) [البقرة: ٢٨٥]، و ((رُسِّلِكَ)) [آل عمران: ١٩٤]، و ﴿رُسِّلَهُمْ﴾ [الأعراف: ١٠١]، و ﴿رُسِّلَكُمْ﴾ [غافر: ٥٠]، و ﴿رُسِّلْنَا﴾ [المائدة: ٣٢] إلا أنّ المطوّعيّ سَكَّنَ ما كان مُجَرِّداً عن الضمير، سواءً كان بـ(أل) أو مُجَرِّداً عنها: ((رُسِّلَ اللهُ)) [الأنعام: ١٢٤]، و ((يَتَأَيَّمُ الرَّسُلُ)) [المؤمنون: ٥١]^(٤).

وافق أبو جعفر نافعاً في ضمّ الباء في ﴿سُئِلْنَا﴾، كما وافقه يعقوب، وخلف لنفسه،

اللغتين. انظر: الدرّة الفريدة ٣/٣٦٤، وكنز المعاني للجعبري ٣/١٤٥٩.

(١) في المخطوط: ((المكسور))، والصّواب ما أثبتت، قال الفاسي: "كأنّه قيل: وكتبنا عليهم فيها النفس بالنفس. على إجراء ((كتبنا)) مجرى ((قلنا))". اللآلي الفريدة ٢/٣٣٢.

(٢) انظر: شرح الهداية ٤٥٥، وكنز المعاني للجعبري ٣/١٤٥٩.

(٣) يدلُّ سياق كلامه أنّه يريد ثلاثة ألفاظ، وهي: ﴿رُسِّلْنَا﴾، و ﴿رُسِّلَكُمْ﴾، و ﴿رُسِّلَهُمْ﴾، وسيأتي الحديث عن الباقي.

(٤) ووافق اليزيديّ أبا عمرو في الإسكان، وقد ذكر محقق إيضاح الرّموز أن (اليزيديّ) ساقطة من (أ)، فلعلّ المؤلف لم يذكره هنا لهذا السقط.

انظر قراءة الأئمة الثلاثة: تحبير التيسير ٣١٧، والنشر ٢/٢١٦.

وانظر قراءة الأئمة الأربعة: مفردة الحسن ٢٣٧، وإيضاح الرّموز ٢٧٤، وإتحاف فضلاء البشر

٤٠٤/١.

وكذلك الأئمة الأربعة إلا أن الأعمش وافق حمزة في إسكانها، كما وافقه خلف لنفسه^(١).
 ووافق أبو جعفر ابن عامر في ضمّ الحاء في ﴿رُحْمًا﴾، كما وافقه يعقوب، ووافق خلف
 لنفسه حمزة في إسكانها^(٢).
 ووافق أبو جعفر نافعاً في ضمّ الذال في ﴿نُذْرًا﴾ المنصوب، كما وافقه يعقوب، وكذلك
 الأئمة الأربعة إلا أن الأعمش وافق حمزة في إسكانها، كما وافقه خلف لنفسه، وكذلك
 اليزيدي^(٣).
 ووافق أبو جعفر نافعاً في ضمّ الكاف من ﴿نُكْرًا﴾ المنصوب، كما وافقه يعقوب،
 وكذلك الأئمة الأربعة، إلا أن ابن محيصن وافق ابن كثير في إسكانها، كما وافقه الأعمش
 وخلف لنفسه واليزيدي^(٤).
 ووافق أبو جعفر نافعاً في ضمّ الكاف من ﴿نُكْرٍ﴾ المحرور، كما وافقه يعقوب،
 وخلف لنفسه، وكذلك الأئمة الأربعة إلا أن ابن محيصن وافق ابن كثير في إسكانها^(٥).

(١) لم يوافق أبا عمرو في إسكان باء ﴿سُبُلْنَا﴾ إلا الحسن البصري، واليزيدي. وقوله: ((إلا أن الأعمش وافق حمزة في إسكانها، كما وافقه خلف لنفسه)) لعله سبق قلم.
 انظر قراءة الأئمة الثلاثة: تحبير التيسير ٣١٧، والنشر ٢١٦/٢.
 وانظر قراءة الأئمة الأربعة: إيضاح الرموز ٢٧٥، وإتحاف فضلاء البشر ٤٠٥/١.
 (٢) لم أقف على خلاف القراء في قوله تعالى: ﴿رُحْمًا﴾ في تحبير التيسير، في سورة الكهف، ولا في مظاهرها، ولا بالبحث الالكتروني. انظر: مظاهرها في سورة الكهف وما قبلها: ٢٨٨، ٢٩١، ٣٠٩، ٣١٧، ٣٤٦، ٣٤٧، ٣٦٠، ٤٤٧، والنشر ٢١٦/٢، وإتحاف فضلاء البشر ٤٠٦/١.
 (٣) انظر قراءة الأئمة الثلاثة: تحبير التيسير ٦٠١، والنشر ٢١٧/٢.
 وانظر قراءة الأئمة الأربعة: إيضاح الرموز ٢٧٦، وإتحاف فضلاء البشر ٤٠٦/١.
 (٤) انظر قراءة الأئمة الثلاثة: تحبير التيسير ٤٤٧، والنشر ٢١٦/٢.
 وانظر قراءة الأئمة الأربعة: إيضاح الرموز ٢٧٦، وإتحاف فضلاء البشر ٤٠٦/١.
 (٥) في المخطوط: ((عن))، وهو تصحيف.
 (٦) انظر قراءة الأئمة الثلاثة: تحبير التيسير ٥٦٩، والنشر ٢١٦/٢.
 وانظر قراءة الأئمة الأربعة: إيضاح الرموز ٢٧٥، وإتحاف فضلاء البشر ٤٠٦/١.

ووافق أبو جعفر نافعاً في نصب ﴿وَالْعَيْنَ﴾، ﴿وَالْأَنْفَ﴾، ﴿وَالْأَذْنَ﴾،
﴿وَالسِّنَّ﴾، كما وافقه يعقوبٌ وخلف لنفسه، وكذلك الأئمة الأربعة^(١).
إلا أن أبا جعفر وافق الكسائي في رفع ﴿وَالْجُرُوحَ﴾، كما وافقه ابن محيصن،
واليزيدي، إلا أن الأعمش وافق عاصماً في نصب الجروح كما وافقه الحسن البصري^(٢)، رضي الله عنه
أجمعين.

[٦٢٠] وَحَمَزَةٌ وَلِيَحْكُمَ بِكَسْرٍ وَنَصْبِهِ يُحَرِّكُهُ يَبْغُونَ خَاطَبٌ كَمَلًا
فَعُولُنْ مَفَاعِيلُنْ فَعُولُنْ مَفَاعِلُنْ فَعُولُنْ مَفَاعِلُنْ مَفَاعِلُنْ
((وَحَمَزَةٌ))^(٣) مبتدأ، ((وَلِيَحْكُمَ)) مبتدأ ثانٍ، الواو من التلاوة، وخبر ذا ((يُحَرِّكُهُ))،
وهذه الجملة خبر الأول، ومرفوعه^(٤): عائد الأول، ومنصوبه عائد الثاني، و((بِكَسْرٍ
وَنَصْبِهِ)) متعلقاتها، وهماؤه لأحدهما للملابسة^(٥).
و((يَبْغُونَ))^(٦) [أ/١١٠] مبتدأ، خبره ((خَاطَبٌ))، وأسنده إلى ضمير ((يَبْغُونَ)) مجازاً
مجازاً لحصوله فيه، و((كَمَلًا)) مفعوله، جمع كامل.

(١) انظر قراءة الأئمة الثلاثة: تحبير التيسير ٣٤٦، والنشر ٢/٢٥٤.

وانظر قراءة الأئمة الأربعة: إيضاح الرُموز ٣٦٠، وإتحاف فضلاء البشر ١/٥٣٦.

(٢) انظر قراءة الأئمة الثلاثة: تحبير التيسير ٣٤٧، والنشر ٢/٢٥٤.

وانظر قراءة الأئمة الأربعة: المبهج ٣٢٧، إيضاح الرُموز ٣٦١، وإتحاف فضلاء البشر ١/٥٣٦،
وفيها أن الشنبوذي روى عن الأعمش: بالضم.

(٣) في المخطوط: ((والحمزة))، وأثبت الموافق للبيت.

(٤) أي: ضمير (هو).

(٥) حاشية: ((أي الهاء في المصدر، أي: ((نصبه)) مضاف إلى مفعوله -أي: ((وليحكم)) - وفاعلها
متروك، أي: حمزه، والله تعالى أعلم)).

(٦) تكرر قوله: ((ويبغون)) في آخر متن (١١٠أ)، وأول متن (١١٠ب)، وأثبت الأول؛ لأن التكرار
واقع من الكلمة الثانية.

والواو فيصل مستأنفة في قوله: ((وحمزة)).

والمختلف فيه: ﴿وَلِيَحْكُمُ أَهْلَ الْإِنجِيلِ﴾ [المائدة: ٤٧].

وترجمته: كسر اللام، ونصب الميم.

وقارئه: حمزة^(١)، المصرَّح به.

وترجمة المسكوت عنهم: إسكان اللام، وجزم الميم^(٢)؛ لأنَّ ضدَّ التَّحريك بالكسر هو الإسكان، ولأنَّ ضدَّ التَّحريك بالنَّصب هو الجزم، بناءً على هذا قَيَّدَ النَّاطِمُ جَمَلُهُ التَّحريك بالكسر: في ترجمة اللام، وبالنَّصب: في ترجمة الميم، سواء كان التَّحريك مطلقاً أو مقيداً، فضدُّه الإسكان في اللام، والجزم في الميم، مع أنَّ النَّصْبَ والجزم من ألقاب الإعراب، كما أنَّ الكسر والإسكان من ألقاب البناء. ولذا كان النَّاطِمُ جَمَلُهُ على ما اصطَلَحَه في ألقاب الإعراب والبناء، ولذا قال في ترجمة اللام: التَّحريك بالكسر، وترجمة الميم: التَّحريك بالنَّصب، فعُلم منه: ترجمة اللام كانت سكونها للمسكوت عنهم، كما عُلم منه: ترجمة الميم كانت جزمها للمسكوت عنهم، وهما من الأضداد المطرَّدة الغير المنعكسة^(٣).

ولم يأتِ النَّاطِمُ جَمَلُهُ بالواو الفاصلة في قوله: ((يَبِغُونَ))؛ لأنَّ الأصل في التَّراجُم الاتِّصَالُ بالحرف المختلَف فيه، ولا ريبه في اتِّصَالِ ترجمة ((يَبِغُونَ)) إلى ما قبله، ومن المعلوم أنَّ الرَّمز لا يكون من المختلَف فيه والترجمة، ولذا لم يكن الياء من ((يَبِغُونَ)) و(الهاء)^(٤) رمزاً، أو لأنَّ ((يَبِغُونَ)) مبتدأ، خبره ((خاطب))، وهذه الجملة مستأنفة، ويدلُّ على

(١) في المخطوط: ((والحمزة))، وهو تصحيفٌ.

(٢) انظر: التَّيسِير ٢٦٩، والنَّشْر ٢٥٤/٢.

(٣) حاشية: ((ولو قَصَرَ النَّاطِمُ جَمَلُهُ على قوله: ((بِكسْرٍ ونصْبِهِ)) لكفى المذكور، ولكن اختلَّ قراءة المسكوت عنهم؛ لأنَّ ضدَّ الكسر هو الفتح، وضدَّ النَّصْب هو الخفض، مع أنَّ قراءة المسكوت عنهم لم يكن بالفتح في اللام والخفض في الميم، وظهر فائدة قوله: ((يحرَّكته)) في الضَّدِّ، وهو الإسكان في اللام، والجزم في الميم، والله تعالى أعلم، منه))، ومعناه هنا أظهر مما في المتن. انظر: إبراز المعاني ٩٤/٣، وكنز المعاني للجعفري ١٤٦١/٣.

(٤) من قوله: ((خاطب)).

الانقضاء بنفسه.

والمختلف فيه: ﴿يَبْعُونَ﴾ [المائدة: ٥٠].

وترجمته: تاء الخطاب.

وقارئة: ابن عامر، المشار إليه: بالكاف.

وترجمة المسكوت عنهم: ياء الغيب^(١)؛ لأنهما من الأضداد المطردة المنعكسة، ولذا استغنى الناظم رحمته بذكر ترجمة المذكور عن ذكر ترجمة المسكوت، والله تعالى أعلم.

أي: قرأ حمزة ﴿وَلِيَحْكُمَ أَهْلُ الْأَنْجِيلِ﴾ [المائدة: ٤٧]: بكسر اللام، ونصب الميم. وقرأه المسكوت عنهم: بإسكان اللام، وجزم الميم.

وقرأ ابن عامر ﴿أَفْحَكَمَ الْجَاهِلِيَّةَ تَبْعُونَ﴾^(٢) [المائدة: ٥٠]: بتاء الخطاب. وقرأه المسكوت عنهم: بياء الغيب.

أمّا وجه النَّصْب: جعلُ اللامِ (لامَ كي)، فيُنصبُ الفعلُ بعدها بإضمار (أن).

وأمّا وجه الجزم: جعلها لامَ الأمر، ولذا أُسكنت مع الواو، كما يأتي في ﴿وَلْيُوقُوا﴾ [الحج: ٢٩] مُجَرَّمٌ بِهَا مُحْكِي، أي: وقلنا له: ليحكم، بمعنى: مُرَّهْمٌ بِأَنْ يَحْكُمُوا بِهِ، عَلَى حَدٍّ: ﴿وَمَا آتَاكُمْ الرَّسُولَ فَخُذُوهُ﴾^(٣) [الحشر: ٧].

وأمّا وجه الخطاب: أنه الالتفاتُ إلى أهل الكتاب، أو قُلُوبُ يَا مُحَمَّدٍ ﷺ، وَوَصَفَهُمْ بِالْكَمَالِ^(٤)؛ لِأَنَّهُمْ أَصْحَابُ عِلْمٍ وَفَهُمْ مُبَالِغَةٌ فِي تَوْبِيخِهِمْ.

وأمّا وجه الغيب: أنه إخبار عن الغائبين؛ مناسبةً لقوله تعالى: ﴿وَأَنْ أَحْكَمَ﴾ إلى

﴿ذُنُوبِهِمْ﴾^(٥) [المائدة: ٤٩].

(١) انظر: التيسير ٢٧٠، والنشر ٢/٢٥٤.

(٢) في المخطوط: ﴿أَفَغَيْرَ دِينِ اللَّهِ يَبْعُونَ﴾ [آل عمران: ٨٣]، وهو سبق قلم.

(٣) انظر: كنز المعاني للجعبري ٣/١٤٦٢، ولطائف الإشارات ٥/١٩٤٩.

(٤) أي: في قوله: ((كُمَّلًا)).

(٥) وفيه من الغيب: ﴿بَيْنَهُمْ﴾، و﴿أَهْوَاءَهُمْ وَأَحْدَرَهُمْ﴾، و﴿يَقْتَنُونَكَ﴾، و﴿فَإِنْ تَوَلَّوْا﴾،

وافق أبو جعفر نافعاً في: إسكان اللام وحزم الميم، كما واقه يعقوب، وخلف لنفسه، وكذلك الأئمة الأربعة إلا أن الأعمش وافق حمزة في: كسر اللام، ونصب الميم^(١).
ووافق أبو جعفر نافعاً في: ياء الغيب، كما واقه يعقوب، وخلف لنفسه، وكذلك الأئمة الأربعة^(٢)، رُوِيَ عَنْهُمُ أَجْمَعِينَ.

[٦٢١] وَقَبْلَ يَقُولِ الْوَاوِ غَضْنٌ وَرَافِعٌ سِوَى ابْنِ الْعَلَاءِ مَنْ يَرْتَدِدُ عَمَّ مُرْتَبِلًا
فعول مفاعيلن فعولن مفاعيلن فعولن مفاعيلن
(وَقَبْلَ يَقُولِ الْوَاوِ) جملة اسمية، متقدمة الخبر، و(غَضْنٌ) خبر المبتدأ المحذوف، أي: هو، الراجع إلى الواو، (وَرَافِعٌ) خبر المبتدأ المقدر، أي: والكل (رَافِعٌ)، مفعوله محذوف أي: لام يقول، و(سِوَى ابْنِ الْعَلَاءِ) مستثنى من الكل المقدر، أي: الأئمة السبعة رافع لام (يقول) إلا أن أبا عمرو ناصبه، و(سِوَى) حرف الاستثناء، و(ابن العلاء) جرّ بالإضافة، فُصِرَ للوزن، أو (سِوَى) بمعنى: غير، مبتدأ، خبره (رَافِعٌ).
و(مَنْ يَرْتَدِدُ) مبتدأ، وخبره (عَمَّ)، و(مُرْتَبِلًا) اسم المفعول، حال فاعل (عَمَّ) ضمير (مَنْ يَرْتَدِدُ)، ثم تمّ الكلام على هذه المسألة، فقال: [١١٠/ب]

[٦٢٢] وَحُرِّكَ بِالِادْغَامِ لِلغَيْرِ دَالُهُ وَبِالْخَفْضِ وَالْكَفَّارِ رَاوِيهِ حَصَلًا
فعول مفاعيل فعولن مفاعيلن فعولن مفاعيل مفاعل
(وَحُرِّكَ) دَالٌ (يَرْتَدِدُ) على ما لم يُسَمَّ فاعله، و(بِالِادْغَامِ) و(لِلغَيْرِ):

و﴿يُصِيبُهُمْ﴾. انظر: حجة القراءات ٢٢٨، وكنز المعاني للجعفري ١٤٦٢/٣.

(١) انظر قراءة الأئمة الثلاثة: تحبير التيسير ٣٤٧، والنشر ٢٥٤/٢.

وانظر قراءة الأئمة الأربعة: إيضاح الرُّمُوزِ ٣٦١، ولطائف الإشارات ١٩٤٩/٥.

(٢) انظر قراءة الأئمة الثلاثة: تحبير التيسير ٣٤٧، والنشر ٢٥٤/٢.

وانظر قراءة الأئمة الأربعة: إيضاح الرُّمُوزِ ٣٦٢، وإتحاف فضلاء البشر ٥٣٧/١.

متعلقاه، والألف واللام: عَوْضٌ عن المضاف إليه، أي: لغير مَدْلُول ((عَمَّ))، أي: نافع وابن عامر، والباء^(١): سببية، أو حال المرفوع، أي: حُرِّك دالُه حال كونه بالإدغام.
 ((وَالْكَفَّارَ)) مبتدأ مَحْكِيٍّ، و((رَأَوِيهِ)) مبتدأ ثانٍ، الضمير المجرور محلاً: للمبتدأ الأول، و((حَصَلَ)) خبر الثاني، ((وَبِالْحَفْضِ)) مفعول به غير الصريح، وهذه الجملة خبرُ الأول بالعائد في الثاني إليه.

والواو فيصل مستأنفة في قوله: ((وَقَبْلَ يَقُولُ))، وهو المختلف فيه في قوله تعالى:

﴿وَيَقُولُ الَّذِينَ آمَنُوا﴾ [المائدة: ٥٣].

وترجمته: إثبات الواو قبل ((يقول)).

وقارئه: أبو عمرو والكوفيون، المشار إليهم: بالغين المعجمة من ((غُصْنُ)).

وترجمة المسكوت عنهم: حذفها؛ لأنهما من الأضداد المطردة المنعكسة.

والواو فيصل عطافة في قوله: ((ورافع)).

والمختلف فيه: ﴿وَيَقُولُ﴾، المستفاد من العطف.

وترجمته: رفع اللام منه.

وقارئه: غير أبي عمرو، أو الأئمة السبعة غير أبي عمرو.

وترجمته: نصب اللام^(٢)؛ لأنها من الأضداد المطردة غير المنعكسة.

والواو فيصل عطافة في قوله: ((وَحُرِّكُ)).

والمختلف فيه: ﴿مَنْ يَرْتَدِدُ﴾ [المائدة: ٥٤] المستفاد من العطف.

وترجمته: إدغام الدال الأولى في الدال الثانية المتحركة بالفتح.

وقارئه: غير ابن نافع وابن عامر.

وترجمتها: بإظهار الدال المكسورة الأولى عند الدال الساكنة^(٣)، وهذا مستفاد من اللفظ

(١) من قوله: ((بالإدغام)).

(٢) انظر: التيسير ٢٧٠، والنشر ٢/٢٥٤.

(٣) انظر: التيسير ٢٧٠، والنشر ٢/٢٥٥.

في قوله: ((من يرتدد))، وهذا فرد من أفراد قوله: ((وباللفظ أستغنى عن القيد إن جلا)). ولكن الناظم رحمته سامح في قوله: ((حُرِّك))؛ لأنَّ المراد من الحركة المطلقة هو الفتح في الدال الثانية المدغم فيها، وضدَّ الحركة المطلقة - المراد منها: الفتح - هو السكون، مع أنَّ الجزم من ألقاب الإعراب^(١).

والناظم رحمته لم يأت بالواو الفاصلة في قوله: ((من يرتدد))؛ لأنَّ الأصل في التَّراجم الاتصال بما قبله أو ما بعده؛ لأنَّ ترجمة الرَّفَع في قوله: ((ورافع)) لم يتَّصل إلى قوله: ((لم يرتدد))، وترجمته^(٢): لم يتَّصل إلى قوله: ((ورافع))، مع أنَّ الحرف^(٤) من التلاوة لم يكن رمزاً.

فإن قلت: فلا حاجة إلى ذكر قوله: ((وَحُرِّكُ بِالْإِدْغَامِ لِلْغَيْرِ دَالُهُ)) لترجمة المسكوت عنهم؛ لأنَّ ترجمتهما - أي: نافع وابن عامر - تُفهم من لفظ قوله: ((من يرتدد عم))؛ لأنَّ اللفظ يستغنى عن ذكر الفتح والإدغام؛ لأنَّ ضدَّ السكون من الدال الثانية من قوله: ((يَرْتَدُّ عَمَّ)) الحركة المُطْلَقَةُ، المراد منها الفتح، ولأنَّ ضدَّ الإظهار من الدال الأول عند الدال الثانية إدغام الدال الأولى في الدال الثانية، فلا حاجة إلى بيان ترجمة المسكوت عنهم؛ [لأنها تُفهم] من قوله: ((مَنْ يَرْتَدُّ عَمَّ))، فما الوجه في ذكرهما - أي: الفتح والإدغام - لهم؟

قلت: إنَّ الأمر كذلك، ولكن لو قصر الناظم رحمته [بيان] قراءة غير نافع وابن عامر

(١) ترجم الناظم رحمته للقراءتين فلا تؤخذ إحداهما من ضدَّ ترجمة الأخرى، وتؤخذ قراءة الجزم من قوله: ((يَرْتَدُّ)) كما لفظ بها، ومن قوله: ((مُرْسَلًا))، والمرسل: المطلق؛ لأنَّه لَمَّا فكَّ الإدغام أرسل الحرف وأطلق من مقال الإدغام. ولم أفق على المعنى الذي ذكره الشَّارح في الشروح التالية: فتح الوصيد ٨٥٧/٣، وإبراز المعاني ٩٧/٣، والدُّرَّة الفريدة ٣٦٩/٣، واللالئ الفريدة ٣٣٧/٢، وشرح شعلة ١٧٧/٢، وكنز المعاني للجعبري ١٤٦٤/٣، وسراج القارئ ٨١٨/٢.

(٢) في المخطوط: ((ومن يرتدد)) بالواو، وهو سبق قلم، أو تصحيف؛ لأنَّ الشَّارح يريد توجيه عدم ذكر الواو في البيت، فذكرها - هنا - سهواً.

(٣) أي: ترجمة ((من يرتدد)).

(٤) بعده في المخطوط: ((من الحرف))، والكلام مستقيم بدونها.

على بيان قراءتهما = لفهم [قراءة^(١)] غيرهما: بالإدغام والرفع؛ لأنَّ ﴿مَنْ﴾ من الجازم، وضدَّ الجزم الذي يفهم منه هو: الرفع^(٢)، وعلم منه^(٣) أنَّ ﴿مَنْ﴾^(٤) ليس بجازم، مع أنَّه جازم^(٥)، ولم يكن^(٦) جازماً^(٧) لاختلاف المعنى، ولذا بيّن الناظم رحمته قراءة المسكوت عنهم بقوله: ((وَحَرَكُ بِالِإِدْغَامِ لِلغَيْرِ دَالَهُ)) لزيادة إيضاح قراءة نافع وابن عامر؛ لأنَّ جزم الدال الثانية علم من اللفظ^(٨)، ولكن حصل زيادة البيان من فتح الدال الثانية للغير.

والواو فيصل مستأنفة من قوله: ((وبالخفض)).

والمختلف فيه ﴿وَالْكَفَّارُ﴾ [المائدة: ٥٧].

وترجمته: خفض الراء منه.

وقارئه: الكسائي وأبو عمرو، المشار إليه: بالراء، والحاء.

وترجمة المسكوت عنهم: نصبها^(٩)؛ لأنهما من الأضداد المطردة المنعكسة.

أي: قرأ العراقيون -أي: أبو عمرو والكوفيون- ﴿وَيَقُولُ الَّذِينَ﴾ بإثبات الواو قبله، على ما رسم في مصحفهم، والمسكوت عنهم: بحذفها، على رسم في مصحفهم^(١٠)، وهم الحرميان وابن عامر. وقرأ غير أبي عمرو بالنصب.

(١) في المخطوط: ((قراء))، ولعلَّ التاء المربوطة سقطت سهواً من الناسخ.

(٢) وهذا غير صحيح؛ لأنَّ ﴿مَنْ﴾ موضع وفاقٍ، والأضداد إنما تُعملُ في مواضع الخلاف.

(٣) أي: من الرفع المفهوم من ضدَّ الجزم، وسبق أنَّه غير صحيح.

(٤) أي: في قراءة غير نافع وابن عامر.

(٥) أي: في قراءة غير نافع وابن عامر، كما أنَّه جازمٌ في قراءة نافع وابن عامر.

(٦) هكذا في المخطوط، ولعلَّ الأقرب للسِّياق ((ولو كان)).

(٧) أي: في قراءة غير نافع وابن عامر.

(٨) لم يذكر الشَّارح رحمته وجه زيادة إيضاح قراءة نافع وابن عامر من قوله: ((وَحَرَكُ بِالِإِدْغَامِ لِلغَيْرِ دَالَهُ))، ويُمكن أن يُقال: زيادة الإيضاح مأخوذة من قوله: ((بالإدغام))؛ لأنَّ ضدهُ فكُّ الإدغام.

(٩) انظر: التيسير ٢٧٠، والنشر ٢/٢٥٥.

(١٠) انظر: المقنع ٢٧٤، ومختصر التبيين ٣/٤٤٨.

فصار الحرميان وابن عامر: بالْحَذْفِ - أي: بحذف الواو - ورفع اللام.

و[١١١/أ] الكوفيون: بالإثبات، ورفع.

وأبو عمرو: بالإثبات والنصب؛ لأنَّ الحَرَمِيِّينَ وابن عامر لم يذكرُوا في الترجمة الأولى لكن يُذكَرُونَ^(١) في الترجمة الثانية. أما الكوفيون يُذكَرُونَ^(٢) فيهما. أما أبو عمرو يُذكَرُ^(٣) في الأولى، ولم يذكر في الثانية.

وقرأ نافع وابن عامر ﴿مَنْ يَرْتَدِدْ مِنْكُمْ﴾: بِدَالَيْنِ خَفِيفِينَ مَكْسُورَةً فِي الْأُولَى، وَجُزُومَةً فِي الثَّانِيَةِ. وَالْمَسْكُوتُ عَنْهُمْ: بِدَالٍ مُشَدَّدَةٍ مَفْتُوحَةٍ.

وقرأ أبو عمرو والكسائي ﴿مِنْ قَبْلِكُمْ وَالْكَفَّارِ﴾ [المائدة: ٥٧]: بِجَرِّ الرَّاءِ. وَالْمَسْكُوتُ عَنْهُمْ: بِنَصْبِهَا.

أما وجه رفع اللام من ﴿وَيَقُولُ﴾ مع الواو: أنه الاستئناف.

وأما وجه حذفها: جواب سؤالٍ مقدَّرٍ، كأنَّه قيل: ماذا يقول الذين آمنوا إذا أتى الله بالفتح أو أمر، فقيل: يقول: الذين آمنوا ...^(٤).

وأما وجه إظهار ﴿يَرْتَدِدْ﴾: أَنَّ الدَّالَ الثَّانِيَةَ سَاكِنَةً لِلجُزْمِ؛ فَامْتَنَعَ الإِدْغَامَ فِيهَا، وَعَلِيهِ الرَّسْمُ الْمَدِينِيُّ وَالشَّامِيُّ، وَهُوَ لُغَةُ الْحِجَازِ.

وأما وجه [الإدغام]: تَخْفِيفُ الْمُثَلِّينَ، وَخُرُوكُ الدَّالِ الثَّانِيَةِ لِلسَّاكِنِينَ بِالْفَتْحِ؛ مَحَافِظَةً عَلَى الإِدْغَامِ تَخْفِيفاً، وَعَلِيهِ الرَّسْمُ الْمَكِّيُّ وَالْعِرَاقِيُّ وَالوِفَاقُ كَذَلِكَ، وَهِيَ لُغَةُ تَمِيمٍ^(٥).

وأما وجه الجرِّ: لُقْرُبٍ مُتَبَوِّعَةٍ، وَلانْدِرَاجِ الْكُفَّارِ - وَهُمْ مُشْرِكُو الْعَرَبِ - فِي سِلْكِ

(١) هكذا في المخطوط، ولعلَّ الأقرب للسياق ((ذُكِرُوا)).

(٢) هكذا في المخطوط، ولعلَّ الأقرب للسياق ((فَدُكِرُوا)).

(٣) هكذا في المخطوط، ولعلَّ الأقرب للسياق ((فَدُكِرَ)).

(٤) انظر: حجة القراءات لابن زنجلة ٢٢٩، وفتح الوصيد ٨٥٦/٣.

(٥) انظر: مفاتيح الأغاني في القراءات والمعاني ١٥٤، وكنز المعاني للجعبري ١٤٦٥/٣.

وانظر موافقة القراءتين للرسم: المقنع ٢٧٤، ومختصر التبيين ٤٤٩/٣.

الاستهزاء.

وأما وجه النصب: عَطْفُهُ عَلَى ﴿الَّذِينَ اتَّخَذُوا﴾^(١) [المائدة: ٥٧].

وَأَفَقَ أَبُو جَعْفَرٍ نَافِعًا فِي حَذْفِ الْوَاوِ مَعَ رَفْعِ اللَّامِ مِنْ ﴿وَيَقُولُ﴾، كَمَا وَافَقَهُ ابْنُ مِحْصِنٍ، وَافَقَ يَعْقُوبَ أَبَا عَمْرٍو فِي إِثْبَاتِ الْوَاوِ مَعَ نَصْبِ اللَّامِ، كَمَا وَافَقَهُ الْيَزِيدِيُّ، وَكَذَلِكَ خَلَفَ لِنَفْسِهِ إِلَّا أَنَّهُ وَافَقَ شَيْخَهُ حَمْزَةَ فِي الرَّفْعِ، وَكَذَلِكَ الْأَعْمَشُ، وَالْحَسَنُ الْبَصْرِيُّ^(٢).

وَوَافَقَ أَبُو جَعْفَرٍ نَافِعًا فِي الدَّلَالَيْنِ: الْأُولَى مَكْسُورَةً، وَالثَّانِيَةَ مَجْزُومَةً، وَوَافَقَ يَعْقُوبَ أَبَا عَمْرٍو فِي دَالٍ وَاحِدَةً مَفْتُوحَةً مَشْدُودَةً، كَمَا وَافَقَهُ خَلَفَ لِنَفْسِهِ، وَكَذَلِكَ الْأُئِمَّةُ الْأَرْبَعَةُ^(٣).

قَرَأَ ابْنُ مُحْيِصِنٍ ((وَمُهَيِّمًا عَلَيْهِ)) [المائدة ٤٨]: بفتح ميمه الثانية، والباقون بكسرها^(٤).

رَوَى الْمَطْوَعِيُّ عَنِ الْأَعْمَشِ ((أَفْحَكَمَ الْجَهْلِيَّةِ)) [المائدة ٥٠]: بفتح الحاء، والكاف. والباقون: بضم الحاء، وسكون الكاف^(٥).

وَافَقَ أَبُو جَعْفَرٍ نَافِعًا فِي نَصْبِ ﴿وَالْكَفَّارِ﴾ [المائدة: ٥٧]، كَمَا وَافَقَهُ خَلَفَ لِنَفْسِهِ، وَالْأَعْمَشُ، وَالْحَسَنُ الْبَصْرِيُّ، وَوَافَقَ يَعْقُوبَ أَبَا عَمْرٍو فِي جَزْئِهَا، كَمَا وَافَقَهُ الْيَزِيدِيُّ^(٦).

رَوَى الْمَطْوَعِيُّ عَنِ الْأَعْمَشِ ((تَنْقُمُونَ)) [المائدة ٥٩]: بفتح القاف حيث جاء.

(١) انظر: كنز المعاني للجعبري ١٤٦٦/٣، والدّر المصون ٣١٦/٤.

(٢) انظر قراءة الأئمة الثلاثة: تحبير التيسير ٣٤٧، والنشر ٢٥٤/٢.

وانظر قراءة الأئمة الأربعة: إيضاح الرُوموز ٣٦٢، ولطائف الإشارات ١٩٥١/٥.

(٣) انظر قراءة الأئمة الثلاثة: تحبير التيسير ٣٤٧، والنشر ٢٥٥/٢.

وانظر قراءة الأئمة الأربعة: إيضاح الرُوموز ٣٦٢، وإتحاف فضلاء البشر ٥٣٨/١.

(٤) انظر: مفردة ابن محيصة ٢٢٨، وإيضاح الرُوموز ٣٦١، وإتحاف فضلاء البشر ٥٣٧/١.

(٥) انظر: إيضاح الرُوموز ٣٦١، ولطائف الإشارات ١٩٤٩/٥.

(٦) انظر قراءة الأئمة الثلاثة: تحبير التيسير ٣٤٨، والنشر ٢٥٥/٢.

وقرأ ابن محيصة بالنصب، وانظر قراءة الأئمة الأربعة: إيضاح الرُوموز ٣٦٢، وإتحاف فضلاء البشر

٥٣٩/١.

والباقون: بكسرهما^(١).

قرأ الحسن البصري ((مَثُوبَةً)) [المائدة ٦٠]: بسكون التاء، وفتح الواو. والباقون: بضم الواو^(٢)، **ظُهِمَّ** أجمعين.

[٦٢٣] **وَبَا عَبَدَ اضْمُمُ وَأَخْفِضِ التَّاءَ بَعْدَ فُرْ** **رَسَالَاتِهِ اجْمَعُ وَأَكْسِرِ التَّاءَ كَمَا اعْتَلَا**

فَعُولُن مَفَاعِيلُن فَعُولُن مَفَاعِلُن فَعُولُن مَفَاعِيلُن فَعُولُن مَفَاعِلُن مَفَاعِلُن

((وَبَاءَ عَبَدَ)) - فُصِرَ للوزن - مفعول، ((اضْمُمُ)) أمرية، ((وَأَخْفِضِ)) أمرية كذلك، و((التَّاءَ)) مفعوله، على أَنَّ اللامَ عَوَّضُ عن المضاف إليه: اخْفِضِ تَاءَ الطَّاغُوتِ، و((بَعْدَ)) مبني على الضَّمِّ مقطوعٌ عن الإضافة، أي: بَعْدَ عَبَدَ، ظَرْفُ ((اخْفِضِ))، و((فُرْ)) أمرٌ، من فاز يفوز، مستأنفة.

و((اجْمَعُ)) أمرية، ((وَأَكْسِرِ)) أمرية أيضاً، و((رَسَالَاتِهِ)) مفعول الأول^(٣)، و((التَّاءَ)) و((التَّاءَ)) مفعول الثاني^(٤)، فُصِرَ للوزن، ((كَمَا اعْتَلَا)) صفة مُقَدَّرٌ منصوب بقوله:

[٦٢٤] **صَفَا وَتَكُونُ الرَّفْعُ حَجَّ شُهُودُهُ** **وَعَقَّدْتُمُ التَّخْفِيفُ مِنْ صُحْبَةٍ وَلَا^(٥)**

فَعُول مَفَاعِيل فَعُول مَفَاعِل فَعُول مَفَاعِيل فَعُول مَفَاعِل فَعُول مَفَاعِل مَفَاعِل

((صَفَا)) ماضيةٌ مستأنفة، الضمير تحتها للجمع المفهوم من ((اجمع)) مَنَوِيَّةُ التقديم،

أي: صفا الجمع صَفُوقاً كاعتلائه.

(١) انظر: إيضاح الرُّمُوزِ ٣٦٣، ولطائف الإشارات ١٩٥٨/٥.

(٢) انظر: مفردة الحسن البصري ٢٦٧، وإيضاح الرُّمُوزِ ٣٦٣، ولطائف الإشارات ١٩٥٨/٥.

(٣) أي: مفعول ((اجمع)).

(٤) أي: مفعول ((وَأَكْسِرِ)).

(٥) في المخطوط: ((دَلَاً))، وهو تصحيفٌ.

((وَتَكُونُ)) مبتدأ، ((الرَّفْعُ)) مبتدأ ثانٍ، و((حَجَّ)) غَلَبَ، فاعله ((شُهُودُهُ))، الضمير المحرور للرفع، خبره^(١)، وهذه الجملة خبر الأول بتقدير العائد [١١١/ب] إليه، أي: الرفع فيه، أو الألف واللام عائد إليه بتقديره أي: رفعه، أو الرفع بدل اشتغال من ((يكون)).
 ((وَعَقَّدْتُمْ)) مبتدأ، و((التَّخْفِيفُ)) ثانٍ، خبره ((مِنْ صُحْبَةٍ)) على حذف المضاف، بتقدير: فيه - أي: من جهة صحبة - الضمير راجع إلى المبتدأ الأول، وهذه الجملة خبر الأول، و((وَلَاءُ)) قُصِرَ للوزن، بمعنى: متابعة، حال صحبة، أو ((مِنْ)) في قوله: ((مِنْ صُحْبَةٍ))، مُتَعَلِّقٌ بالتخفيف ف((وَلَاءُ)) خبرٌ، أو ((وَعَقَّدْتُمْ التَّخْفِيفُ)) جملة اسمية، ثم تمَّ فقال:

[٦٢٥] وَفِي الْعَيْنِ فَاْمُدُّ مُقْسِطًا فَجَزَاءُ نَوْنُوا مِثْلُ مَا فِي خَفْضِهِ الرَّفْعُ ثَمَّ لَا

فعولن مفاعيلن فعول مفاعل فعولن مفاعيل فعولن مفاعل

((فَاْمُدُّ)) أمرية، على لَعَةٍ ﴿يَرْتَدُّ﴾، ((وَفِي الْعَيْنِ)) مُتَعَلِّقَةٌ بِهَا، (الفاء) زائدة، بتقدير: أُوْقِعَ المَدَّ فِيهَا، و((مُقْسِطًا)) أي: عَدِلًا، حال فاعله.

((فَجَزَاءُ)) مفعول^(٢) ((نَوْنُوا)) أمرية، أو مبتدأ، خبره ((نَوْنُوا)) تأويلاً بمُقَدَّرٍ، و((مِثْلُ مَا)) مبتدأ، و((فِي خَفْضِهِ الرَّفْعُ)) جملة اسمية متقدِّمة الخبر، وهذه الجملة خبر المبتدأ الأول، والهاء المحرور له، و((ثَمَّ لَا)) - بالضم - جمع: ثامل، بمعنى: المُصْلِحِ والمُقِيمِ^(٣)، حال الخبر، أو حال مقدر، أي: اقرؤوه مُصْلِحِينَ مُقِيمِينَ، فلا فصل^(٤).

والواو فيصل مستأنفة في قوله: ((وَبَا عَبَدَ)).

والمختلف فيه ﴿وَعَبَدَ الطَّغُوتَ﴾ [المائدة: ٦٠].

(١) أي: جملة ((حَجَّ شُهُودَهُ)) خبر ((الرَّفْعُ)).

(٢) وُزِعَ على الحكاية.

(٣) انظر: الصحاح ١٦٤٩/٤، ولسان العرب ٩٣/١١.

(٤) أي: إذا قرأتم ﴿فَجَزَاءُ﴾ منوناً فيلزمكم أن ترفعوا ﴿مِثْلُ﴾.

وترجمته: ضم بائه، وكسر تائه.

وقارئه: حمزة، المشار إليه: بالفاء.

وترجمة المسكوت عنهم: فتح الباء؛ لأنهما من الأضداد المطردة الغير المنعكسة، وفيه: فتح التاء، من الأضداد المطردة المنعكسة^(١).

ولم يأتِ النَّاطِمُ جَمَلًا بِالْوَاوِ الفاصلة في قوله: ((رسالاته))؛ لعدم الرّية في اتصاله بما قبله؛ لأنَّ الفاء^(٢) لا يكون رمزاً لهذه المختلف فيها، أي: ((رسالاته))؛ لأنَّ الرَّمز الصغير^(٣) لا يتقدّم.

وترجمتها: جمع التأنيث السالم، أي: الألف بين العين واللام، وكسر تائها؛ لأنَّ حالة النصب محمولة على حالة الجرّ.

وقارئه: ابن عامر، ونافع، وشعبة، المشار إليهم: بالكاف، وهمزة الوصل، والصاد.

وترجمة المسكوت عنهم: التوحيد، من الأضداد المطردة المنعكسة، وفتح التاء، بلا ألف بينهما، من الأضداد المطردة المنعكسة^(٤).

والواو فاصلة مستأنفة في قوله: ((وتكون))، وهو المختلف فيه من قوله في قوله تعالى:

﴿أَلَا تَكُونُ﴾ [المائدة: ٧١].

وترجمته: رفع النون.

(١) انظر: التيسير ٢٧٠، والنشر ٢/٢٥٥.

(٢) من قوله: ((فز)).

(٣) الرَّمز الصَّغِيرُ والوَسْطُ والكَبِيرُ من اصطلاحات الجعبريِّ لرموز الشَّاطِبيِّ - رحمهما الله - فأَمَّا الرَّمز الصَّغِيرُ: فهو الحرف يدلُّ على واحدٍ - إماماً كان أو راوياً -، مثل: (أ) لنافع، و(ب) لقالون. وأمَّا الرَّمز الوَسْطُ: فهو الحرف يدلُّ على أكثر من واحد، مثل: (ظ) لابن كثيرٍ والكوفيِّين. وأمَّا الرَّمز الكَبِيرُ: فالكلمة تدلُّ على أكثر من راوٍ، مثل: (حق) لابن كثيرٍ وأبي عمرو. وتكثر هذه الاصطلاحات في هذا الشَّرح، وأكتفي بذكرها هنا في أول موضع. انظر: كنز المعاني للجعبريِّ ٢٨١/١.

(٤) انظر: التيسير ٢٧١، والنشر ٢/٢٥٥.

وقارئه: أبو عمرو، والأخوان، المشار إليهم: بالحاء، والشين، من قوله: ((حجج شهوده)).

وترجمة المسكوت عنهم نافع وابن كثير وابن عامر وعاصم: نصبها، من الأضداد المطردة غير المنعكسة^(١).

والواو فاصلة في قوله: ((وعقدتم))، وهو المختلف فيه في قوله تعالى: ﴿بِمَا عَقَدْتُمُ الْأَيْمَانَ﴾ [المائدة: ٨٩].
وترجمته: تخفيف القاف.

وقارئه: ابن ذكوان، وشعبة، والأخوان، المشار إليهم: بالميم، وصحبة، إلا أن ابن ذكوان بالألف بين العين والقاف.

وترجمة المسكوت عنهم: تشديد القاف بلا ألف بينهما، كما أن شعبة والأخوين بلا ألف بينهما، ولذا يأت الناظم رحمته بالواو الفيصل العاطفة في قوله: ((وفي العين)).
والمختلف فيه: ((عقدتم))، المستفاد من العطف.
وترجمته: بالألف بينهما.

وقارئه: ابن ذكوان، المشار إليه: بالميم.

وترجمة المسكوت عنهم: بلا ألف بينهما^(٢).

فصار حمزة والكسائي وشعبة: بالقصر والتخفيف؛ لأنهم يُذكرون^(٣) في الترجمة الأولى ولم يذكروا في الترجمة الثانية. وابن كثير ونافع وأبو عمرو وهشام وحفص: بالقصر والتشديد؛ لأنهم لم يذكروا فيها^(٤)، وابن ذكوان: بالألف والتخفيف لأنه ذكّر فيهما.

ولم يأت الناظم رحمته بالواو الفاصلة في قوله: ((فجزاء))؛ لعدم الريبة في اتصاله؛ لأن

(١) انظر: التيسير ٢٧١، والنشر ٢/٢٥٥.

(٢) انظر: التيسير ٢٧١، والنشر ٢/٢٥٥.

(٣) هكذا في المخطوط، ولعل الأقرب للسياق ((ذكروا)).

(٤) أي: لم يذكروا في الترجمتين.

الرمز من ((مُقْسِطًا))^(١) لا يكون لهذا المختلف فيه: ﴿فَجَزَاءٌ مِّثْلُ مَا قَتَلَ﴾^(٢) [المائدة: ٩٥]. وترجمته: تنوين همز من ((فجزاء))، ورفع اللام من ((مثل ما)). وقارئهما: الكوفيون، المشار إليهم: بالشاء، من قوله: ((ثُمَّلاً)). وترجمة المسكوت عنهم: ترك [١١٢/أ] التنوين؛ لأنهما من الأضداد المطردة المنعكسة، وخفض اللام^(٣)، ولو اقتصر الناظم رحمته الترجمة في اللام على الرفع لاختلَّ قراءة المسكوت عنهم؛ لأنَّ ضدَّ الرفع هو النَّصب، من الأضداد المطردة الغير المنعكسة، مع أنهم لم يقرؤوا إلا بالخفض، ولذا قيّد ترجمة المذكور بترجمة المسكوت عنهم.

أي: قرأ حمزة ﴿وَعَبْدَ الظُّلُمَاتِ﴾: بضم الباء، وكسر التاء. والمسكوت عنهم: بفتحها، مع نصب التاء.

وقرأ ابن عامر ونافع وشعبة: ﴿فَمَا بَلَغَتْ رِسَالَتِيَّ﴾: بالألف، وكسر التاء على الجمع. والباقون: بلا ألف، وفتح التاء على التوحيد.

وقرأ أبو عمرو والأخوان ﴿وَحَسِبُوا أَلَّا تَكُونَ﴾: برفع النون. والمسكوت عنهم: بنصبها.

وقرأ ابن ذكوان ﴿عَلَقَدْتُمُ الْأَيْمَانَ﴾: بالألف بين العين والقاف، مع تخفيفها. وقرأ الأخوان وشعبة: كذلك، إلا أنهم بلا ألفٍ بينهما. وكذلك المسكوت عنهم: إلا أنهم بلا ألفٍ بينهما، وكذلك المسكوت عنهم^(٤) إلا أنهم: بتشديد القاف.

وقرأ الكوفيون ﴿فَجَزَاءٌ مِّثْلُ مَا قَتَلَ مِنَ النَّعْمِ﴾: بتنوين همزة، ورفع اللام. وقرأهما المسكوت عنهم: بترك التنوين، وجرّ اللام.

(١) في المخطوط: ((مُقْسِط))، وأثبت الموافق للبيت.

(٢) لأنه رمز للقراءة السابقة، وهي المد في ((عاقدم)) لابن ذكوان.

(٣) انظر: التيسير ٢٧١، والنشر ٢٥٥/٢.

(٤) المسكوت عنهم في هذه الجملة هم المسكوت عنهم في الجملة السابقة، وهم: أهل سما، وهشام، وحفص.

أَمَّا وَجْهٌ مِنْ [قَرَأَ] ﴿وَعَبَدَ الظُّغُوتِ﴾: أَنَّهُ قَوْلُ أَبِي عَلِيٍّ: أَنَّهُ اسْمٌ وَاحِدٌ، مَعْنَاهُ: الْجَمْعُ؛ إِذْ لَيْسَ مِنْ جَمْعِ التَّكْثِيرِ، وَجَاءَ عَلِيٌّ (فَعَلٌ) مُبَالَغَةً^(١).

وَأَمَّا وَجْهٌ الْفَتْحِ وَالنَّصْبِ: أَنَّهُ جَعَلَ ((عَبَدَ)) مَاضِيًا، وَ((الظُّغُوتَ)) مَفْعُولًا.

وَأَمَّا وَجْهٌ الْجَمْعِ: أَنَّهُ إِطْلَاقُهُ عَلَى الْأَنْوَاعِ، عَلَى حَدِّ قَوْلِ نُوحٍ ﷺ: ﴿أَبْلَغْنَاكُمْ

رِسَالَتِ رَبِّي﴾ [الأعراف: ٩٣] وَمِنْ ثَمَّ قَالَ النَّازِمُ ﷺ: ((صَفَا)) وَ((اعْتَلَى))^(٢).

وَأَمَّا وَجْهٌ التَّوْحِيدِ: أَنَّهُ إِطْلَاقُهُ عَلَى الْجِنْسِ عَلَى قَوْلِ صَالِحٍ ﷺ: ﴿أَبْلَغْتُكُمْ رِسَالَةَ

رَبِّي﴾ [الأعراف: ٧٩]؛ لِأَنَّ مَاهِيَةَ الرِّسَالَةِ وَاحِدَةٌ، تُفْهَمُ الْكَثْرَةُ مِنْهَا^(٣).

وَ((أَنَّ)) الْوَاقِعَةُ بَعْدَ فَعْلِ الشَّكِّ النَّاصِبَةِ لِلْمُضَارِعِ، وَالوَاقِعَةُ بَعْدَ الْعِلْمِ الْمَخْفُفَةِ النَّاصِبَةُ

لِلْإِسْمِ، وَالوَاقِعَةُ بَعْدَ فَعْلِ تَحْتَمِلُهُمَا، وَمِنْ ثَمَّ أُجْمِعَ عَلَى نَصْبِ ﴿تُظُنُّ أَنْ يَفْعَلَ بِهَا﴾ [القيامة:

٢٥]، وَعَلَى رَفْعِ ﴿أَفَلَا يَرَوْنَ أَلَّا يَرْجِعُ﴾ [طه: ٨٩]، وَاخْتَلَفَ فِي ﴿وَحَسِبُوا أَلَّا

تَكُونُ﴾.

وَأَمَّا وَجْهٌ الرَّفْعِ: أَنَّهَا الْمَخْفُفَةُ، حَمَلًا لـ (حَسِبَ) عَلَى (تَيَقَّنَ)، وَاسْمُهَا: ضَمِيرٌ شَأْنٍ مُقَدَّرٍ.

وَأَمَّا وَجْهٌ النَّاصِبَةِ: أَنَّهَا نَاصِبَةُ الْمُضَارِعِ، حَمَلًا لَهُ عَلَى (ظَنَّ)، وَجْهَهُ: الْإِسْتِفْهَامُ، فِي

نَحْوِ: ﴿أَيَحْسَبُ الْإِنْسَانُ أَنْ يُتْرَكَ﴾ [القيامة: ٣٦] بَعْدَتْهُ عَنِ الْيَقِينِ، فَتَعَيَّنَ نَصْبُهُ^(٤).

وَأَمَّا وَجْهٌ تَخْفِيفِ ﴿عَقَدْتُمْ﴾: أَنَّ الْعَاقِدَ وَاحِدًا، وَتَجِبُ الْمُؤَاخَذَةُ بِوَاحِدَةٍ، وَقَالَ: ((مِنْ

صُحْبَةٍ))؛ لِأَنَّ قِرَاءَهُ جَمَاعَةً.

وَأَمَّا وَجْهٌ الْمَدِّ: أَنَّهُ عَلَى حَدِّ: (عَافَاكَ اللَّهُ) فَتَرَادُفُهَا، أَوْ عَلَى الْمَفَاعَلَةِ، أَيِ: عَاهَدْتُمْ

(١) انظر: الحجة للقراء السبعة ٣/٢٣٧.

(٢) في المخطوط: ((على))، وأثبت الموافق للبيت.

(٣) انظر: الموضح ١/٤٤٨، وكنز المعاني للجعبري ٣/١٤٧٠.

(٤) انظر: كنز المعاني للجعبري ٣/١٤٧١، والدرر المصون ٤/٣٦٥، ٣٦٨، ٣٦٩.

غيركم على الأيمان، وَعَدَّلَ الْمَادَّ^(١) بالتنبية على الْمُبَالِغَةِ والمُشَارِكَةِ.
وأما وجه التشديد: أنه التكثر؛ لأنَّ المخاطبين جَمَاعَةً، فلكُلِّ عَقْدٍ، أو مَبَالِغَةٍ في العزم؛
لأنَّهَا الْمُعْتَبَرَةُ^(٢).

وأما وجه تنوين ﴿فَجَزَاءٌ﴾: منصرف بِلاَ (لَامٍ) وَلَا (إِضَافَةٍ)، ورفع ﴿مِثْلٌ﴾ صِفَةً
﴿فَجَزَاءٌ﴾، أي: فعلية جَزَاءٌ مُمَاتِلٌ لما قتل. وأما وجه حذف تنوينه: إضافته إلى ﴿مِثْلٍ﴾؛
لأنه مفعوله، وجرُّه بها إضافةً لَفُظِيَّةً، أي: فَعَلِيَّةٌ أي يجزي المقتول مثله، ثُمَّ حذف الأول^(٣)،
وأضافه إلى الثاني؛ تخفيفاً، على حدِّ (فَاعْطَاءُ درهمٍ)، ولا يُقَدَّرُ هنا مُمَاتِلٌ؛ لأنَّ عليه جزاء
المقتول، لا جزاءً مثله^(٤).

وافق أبو جعفر نافعاً في فتح [الباء]^(٥)، ونصب التاء، كما وافقه يعقوب، وخلف
لنفسه، وكذلك الأئمة الأربعة، إلا أن المطوعي عن الأعمش وافق حمزة في ضم [الباء]^(٦)،
[الباء]^(٦)، إلا أن الحسن البصري بسكونها^(٧)، إلا أن الشنبوذي عن الأعمش بضم العَيْنِ
والباء، وبخفض التاء^(٨).

ووافق أبو جعفر نافعاً في كسر التاء على الجمع، كما وافقه يعقوب، والحسن البصري،
ووافق خلف لنفسه شيخه حمزة في فتح التاء على التوحيد، كما وافقه ابن مُحْيِصِن،
والأعمش، واليزيدي^(٩).

(١) المادُّ: هو القارئ بإثبات حرف المدِّ، وهو ابن ذكوان في قوله: ((وَفِي الْعَيْنِ فَاَمْدُ مُفْسِطًا)).

(٢) انظر: شرح الهداية ٤٥٨، وكنز المعاني للجعبري ١٤٧١/٣، والنقل منه.

(٣) أي: ((المقتول)).

(٤) انظر: الكشف عن وجوه القراءات السبع ٤١٨/١، وكنز المعاني للجعبري ١٤٧١/٣، والنقل منه.

(٥) في المخطوط: ((الفاء))، والصَّوَابُ ما أثبتُّ؛ لأنَّ مراده قوله تعالى: ﴿وَعَبَدَ الظُّلُوعُوتَ﴾.

(٦) في المخطوط: ((الياء))، والصَّوَابُ ما أثبتُّ؛ لأنَّ مراده قوله تعالى: ﴿وَعَبَدَ الظُّلُوعُوتَ﴾.

(٧) وخفض التاء.

(٨) انظر قراءة الأئمة الثلاثة: تحبير التيسير ٣٤٨، والنشر ٢٠٥٥/٢.

وانظر قراءة الأئمة الأربعة: إيضاح الرُّمُوزِ ٣٦٣، وإتحاف فضلاء البشر ٥٣٩/١.

(٩) انظر قراءة الأئمة الثلاثة: تحبير التيسير ٣٤٨، والنشر ٢٠٥٥/٢.

وقرأ ابن محيصرن ((وَأَلْصَدِيعِينَ)) [المائدة: ٦٩]: بكسر [الهمزة]^(١)، وبياء بعدها.
 والباقون: بكسر الباء، وهمزة مضمومة بعدها، [ثم واو ساكنة]^(٢). [١١٢/ب]
 ووافق أبو جعفر في نصب ﴿أَلَا تَكُونُ﴾، وكذلك الأئمة الأربعة، إلا أن الأعمش
 وافق حمزة في الرفع، كما وافقه يعقوب، وخلف لنفسه، واليزيدي^(٣).
 ووافق أبو جعفر نافعاً في تشديد ﴿عَقَدْتُمْ﴾، بغير ﴿عَقَدْتُمْ﴾ بغير أَلِفٍ، كما وافقه
 يعقوب، وكذلك الأئمة الأربعة، إلا أن الأعمش وافق حمزة في التخفيف والقصر، كما وافقه
 خلف لنفسه، والحسن البصري^(٤).
 ووافق أبو جعفر نافعاً في ترك التنوين، وفي خفض اللام، وكذلك الأئمة الأربعة، إلا أن
 الأعمش وافق حمزة في التنوين ورفع اللام، كما وافقه يعقوب، وخلف لنفسه، والحسن
 البصري^(٥)، وَاللَّهُمَّ أَجْمَعِينَ.

[٦٢٦] وَكَفَّارَةٌ نَوْنٌ طَعَامٌ بَرْفَعِ خَفْضِهِ دُمْ غِنَى وَأَقْصِرْ قِيَامًا لَهُ مُلَا
 فعولن مفاعيلن فعولن مفاعلن فعولن مفاعيلن فعولن مفاعلن

وانظر قراءة الأئمة الأربعة: إيضاح الرُّمُوزِ ٣٦٣، ولطائف الإشارات ١٩٦٣/٥.

(١) في المخطوط: ((الباء))، وهو سبق قلم؛ لأنَّ الباء مكسورة في القراءتين.

(٢) انظر: مفردة ابن محيصرن ٢٢٩، وإيضاح الرُّمُوزِ ٣٦٤، ولطائف الإشارات ١٩٦٤/٥.

(٣) انظر قراءة الأئمة الثلاثة: تحبير التيسير ٣٤٨، والنشر ٢٥٥/٢.

وانظر قراءة الأئمة الأربعة: إيضاح الرُّمُوزِ ٣٦٤، ولطائف الإشارات ١٩٦٥/٥.

(٤) انظر قراءة الأئمة الثلاثة: تحبير التيسير ٣٤٩، والنشر ٢٥٥/٢.

ذُكِرَتْ قِرَاءَةُ الْحَسَنِ: بِالْقَصْرِ وَالتَّخْفِيفِ فِي الْمَفْرَدَةِ وَإِيضاح الرُّمُوزِ، وَذُكِرَتْ: بِالْقَصْرِ وَالتَّشْدِيدِ فِي

لَطَائِفِ الْإِشَارَاتِ وَإِتْحَافِ فَضَلَاءِ الْبَشَرِ. انظر: مفردة الحسن البصري ٢٧٠، وإيضاح الرُّمُوزِ

٣٦٥، ولطائف الإشارات ١٩٦٨/٥، وإِتْحَافِ فَضَلَاءِ الْبَشَرِ ٥٤٢/١.

(٥) انظر قراءة الأئمة الثلاثة: تحبير التيسير ٣٤٩، والنشر ٢٥٥/٢.

انظر قراءة الأئمة الأربعة: إيضاح الرُّمُوزِ ٣٦٥، وإِتْحَافِ فَضَلَاءِ الْبَشَرِ ٥٤٢/١.

((الملاء)) - بالضم - جمع مُلَاءَةٍ، وهي المِلْحَفَة، جَمْعُ الملاحف^(١)، ف((كفارة)) مفعول ((نَوْنٌ)) أمرية على المحكي، و((طعام)) مفعول الأمر المقدر، أي: اقرأ ((طعام برفع خفضه)) حال المفعول، والهاء له، و((دُم)) أمرية، و((غني)) حال الفاعل، أي: دُم حال كونك غنياً، أو ذا غنى، أو تمييز، أي: دام غناك، ((قياماً)) مفعول الأمر، أي: اقصر ألف قياماً، و((له مُلَاءٌ)) جملة اسمية متقدمة الخبر، وهاء الخبر للقصر المفهوم من ((اقصر)).

والواو فيصل مستأنفة في قوله: ((وكفارة))، وهي المختلف فيها في قوله تعالى: ﴿أَوْ

كَفَرَةٌ طَعَامُ﴾ [المائدة: ٩٥].

وترجمتها: التنوين في الأول، ورفع الميم في الثاني، أي: ((طعام))، وإنما قيّد الناظم رحمه الله الترجمة الثانية - أي: الرفع - بالخفض؛ لأجل بيان قراءة المسكوت عنهم؛ لأن قراءتهم بالخفض؛ لأنه لو قصر على الرفع لم تُفهم قراءتهم؛ لأنَّ ضِدَّ الرَّفْعِ هو النَّصْبُ؛ لأنَّهما من الأضداد المطردة غير المنعكسة، مع أنَّهم لم يقرؤوا إلا بحرَّ الميم.

وقارئها: ابن كثير وأبو عمرو والكوفيون، المشار إليهم: بالبدال والغين المعجمة.

وترجمة المسكوت عنهم: التنوين من ((كفارة)) من الأضداد المطردة المنعكسة، وخفض الميم، أي: إضافة ((كفارة)) إلى ((طعام))^(٢)، ولذا استغنى الناظم رحمه الله بذكر ترجمة الأول عن ذكر ترجمة المسكوت عنهم.

والواو فيصل مستأنفة في قوله: ((واقصر)).

والمختلف فيه: ((قياماً)) في قوله تعالى: ﴿الْبَيْتِ الْحَرَامِ قِيَمًا﴾ [المائدة: ٩٧].

وترجمته: حذف الألف بين الياء والميم.

وقارئه: ابن عامر، المشار إليه: باللام، أي: لهشام، وبالميم، أي: لابن ذكوان، وقراءة

المسكوت عنهم: بإثبات الألف بينهما^(٣)؛ لأنَّهما من الأضداد المطردة المنعكسة، ولذا

(١) انظر: تهذيب اللغة ٢٩١/١٥، وتاج العروس ٤٣٨/١.

(٢) انظر: التيسير ٢٧١، والنشر ٢/٢٥٥.

(٣) انظر: التيسير ٢٧١، والنشر ٢/٢٤٧.

استغنى بذكر ترجمة المذكور عن ذكر ترجمة المسكوت عنهم.

أي: قرأ ابن كثير وأبو عمرو وعاصم وحمة والكسائي ﴿أَوْ كَفَّرَةٌ طَعَامٌ﴾: بالتنوين في الأول، وبالرفع في الثاني. والمسكوت عنهما نافع وابن عامر: بلا تنوين في الأول، وبالجر في الثاني، والأئمة السبعة على جمع مساكين هذه؛ لأنَّ جزاء الصيد لا يُجزى فيها طعامٌ واحدٌ^(١).

وقرأ ابن عامر ﴿الَّتِيَّتِ الْحَرَامَ قِيَمًا﴾: بلا أَلِفٍ، وقرأه المسكوت عنهم: بألف بعد الياء، قبل الميم، وعُلِمَ من اللفظ أن الألف كما ذكر، وابن عامر على أصله في النساء، وافقه نافع فيها، وهنا وافق جماعة^(٢) في إثبات الألف^(٣).

أمَّا وجه تنوين ﴿كَفَّرَةٌ﴾: قطعها عن الإضافة. وأمَّا وجه رفع: ﴿طَعَامٌ﴾: أنه بدلٌ منها، أو عطفٌ بيانٍ، أو خبر هي، وأمَّا وجه حذفِ التنوين والجر: إضافتها إلى جنسها؛ للبيان، على حَدِّ (خاتمُ فضية)^(٤).

وأمَّا وجه قصر ﴿قِيَمًا﴾ فيما تقدم في سورة النساء بمدِّ القيمة^(٥)، ومعنى قيامِ الكعبة الكعبة المشرفة بمصالح أهلها: ما يتقرب به الحاجُّ من ماله وجوباً، واستحباباً^(٦).

والنَّاطِمُ ڤهَّ شَبَّهَ قراءة ابن عامر -بالقصر- بالملحفة؛ لأنَّ قراءة القصر تسترُّ من الطَّعْنِ [أ/١١٣]، كما أنَّ الملحفة تستترُّ صاحبها من البرد والعيب^(٧).

(١) انظر: الكشف عن وجوه القراءات السبع ٤١٩/١، وكنز المعاني للجعبري ١٤٧٣/٣، والبحر المحيط ٣٦٧/٤.

(٢) هكذا في المخطوط، ولعلَّ الأقرب للسياق ((الجماعة)).

(٣) انظر: التيسير ٢٧١، والنشر ٢٤٧/٢.

(٤) انظر: شرح الهداية ٤٥٩، وكنز المعاني للجعبري ١٤٧٣/٣.

(٥) قال مكِّي: ((وَحُجَّةٌ مَنْ فَرَأَ بِأَلْفٍ أَنَّهُ مُصَدَّرٌ ((قام القيام)) كَالصِّيَامِ ... وَحُجَّةٌ مَنْ حَذَفَ الْأَلْفَ الْأَلْفَ أَنَّهُ جَعَلَهُ أَيْضاً مُصَدَّرًا لـ((قام)) (...)). انظر: الكشف عن وجوه القراءات السبع ٤١٩/١.

(٦) انظر: الموضح ٤٥٢/١، وكنز المعاني للجعبري ١٤٧٣/٣.

(٧) انظر: فتح الوصيد ٨٦٣/٣، والالء الفريدة ٣٥١/٢.

والرَّسْمُ يَحْتَمِلُ الْقِرَاءَتَيْنِ، أَمَا الْقَصْرُ فَهُوَ صَرِيحٌ، وَأَمَّا الْمَدُّ فَتَقْدِيرِيٌّ^(١).
 ووافق أبو جعفر نافعاً في غير تنون، وفي الخفض، ووافق يعقوب أبا عمرو في التنوين
 والرفع، كما وافقه خَلَفَ لنفسه، وكذلك الأئمة الأربعة^(٢).
 قرأ الحسن البصري ((لَا يَضْرُكُ م)) [المائدة: ١٠٥]: بكسر الضاد، وبجزم الراء
 المخففة. والباقون: بضم الضاد، ورفع الراء المشددة^(٣).
 قرأ ابن محيصن ﴿لَمِنَ الْأَثِيمِينَ﴾ [المائدة: ١٠٦]: بإدغام (مِن) ﴿لَمِنَ﴾ في لام التعريف
 من ﴿الْأَثِيمِينَ﴾ فصار ((لَمَلَاثِيمِينَ)) في التقدير^(٤).
 وقرأ الحسن البصري ((وَطُعْمُهُ مَتَعَا)): بضم الطاء، وسكون العين. والباقون: بفتح
 الطاء، والعين، وألف بعده^(٥)، ﴿طُعْمُهُ﴾ أجمعين.
 [٦٢٧] وَصَمَّ اسْتُحِقَّ افْتَحَ لِحْفَصٍ وَكَسْرُهُ وَفِي الْأَوْلِيَانِ الْأَوْلِينَ فَطَبَّ صِلَاً^(٦)
 فعولن مفاعلاً فعولن مفاعل فعولن مفاعيلن فعول مفاعيلن

(١) انظر: المقنع ١٢٦، ومختصر التبيين ٤٦١/٣.

(٢) انظر قراءة الثلاثة: تحبير التيسير ٣٤٩، والنشر ٢٥٥/٢.

وانظر قراءة الأئمة الأربعة: إيضاح الرُّمُوزِ ٣٦٥، وإتحاف فضلاء البشر ٥٤٢/١.

(٣) انظر: مفردة الحسن البصري ٢٧٠، وإيضاح الرُّمُوزِ ٣٦٥، وإتحاف فضلاء البشر ٥٤٣/١.

(٤) ظاهر مفردة ابن محيصن أنه بخلفٍ عنه، حيث قال ٢٢٩: ((بإدغام النون في اللام، وما أشبهه،
 حيث كان، وترك الهمزة منها ونحوها، إذا أدغم النون عند اللام))، فقله: ((إذا أدغم النون عند
 اللام)) قد يفهم منه الخلاف. واقتصر في المبهج على الإدغام، ولم يذكر شيئاً في فصل النون
 الساكنة والتنوين. انظر: المبهج في سورتي البقرة والمائدة ٢٩١، ٣٢٩، وفي باب النون الساكنة
 والتنوين ١٣٧-١٤٠، ونصَّ على الوجهين في إيضاح الرُّمُوزِ ٣٦٦، ولطائف الإشارات ١٩٧٥/٥،
 وذكر في إتحاف فضلاء البشر: الإدغام من المبهج، فيفهم منه الخلف؛ لقوله في مقدمة كتابه:
 ((فالبيزي وابنُ شنبوذ عن ابن محيصن، فعن شبل عنه من المبهج، ومفردات الأهوازي. انظر:
 ٨٠/١، ٤٣٢.

(٥) انظر: مفردة الحسن البصري ٢٧٠، وإيضاح الرُّمُوزِ ٣٦٥، وإتحاف فضلاء البشر ٥٤٣/١.

(٦) حاشية: ((يا أيها القاري بهاتين القراءتين طَبَّ حال كونك زكياً. منه)).

((افتح)) أمرية، ((وَضَمَّ اسْتُحِقَّ ... وَكَسْرُهُ)) مفعولاهما، الضمير المجرور لـ((استُحِقَّ))، ((لِحِفْصٍ)) متعلق بالأمر.

((وَفِي الْأَوْلِيَانِ الْأَوْلَيْنِ)) جملة اسمية متقدمة الخبر، ((فَطَبَّ)) أمرية، و((الصَّلَا)) ملازمة النار^(١)، [واستعاره للذكاء]^(٢) للروي، ونصبه على الحال، أو التمييز. والواو فيصل مستأنفة في قوله: ((وَضَمَّ)).

والمختلف فيه: ((استحق)) في قوله تعالى: ﴿مِنَ الَّذِينَ اسْتَحَقَّ﴾ [المائدة: ١٠٧]. وترجمته: فتح التاء، والحاء، إنما قيّد الفتح بالضمّ فلأجل بيان قراءة المسكوت عنهم؛ لأنه لو اقتصرّت الترجمة على الفتح لفهم منه [قراءة]^(٣) المسكوت عنهم بضده، وهو الكسر؛ لأنهما من الأضداد المطردة المنعكسة، مع أنهم لم يقرؤوا إلا بالضم. وأما قيّد الفتح بالكسر فيها: التبعيّة.

وقارئه: حفص، المصرّح به.

وترجمة المسكوت [عنهم]: ضمّ التاء، وكسر الحاء^(٤)، ولذا لم يستغن الناظم ﷺ بذكر بذكر ترجمة المذكور عن ذكر ترجمة المسكوت عنهم، بل ذكرها على طريق التقييد، أي: ضم التاء. أمّا ذكر كسر الحاء على التقييد فبالمناسبة^(٥).

والواو فيصل مستأنفة في قوله: ((وَفِي الْأَوْلِيَانِ)).

المختلف فيه: ((الأولين)) في قوله تعالى: ﴿عَلَيْهِمُ الْأَوْلِيَانِ﴾ [المائدة: ١٠٧]. وترجمته: تشديد الواو، وكسر اللام، وإسكان الياء، وفتح النون، على حالة الجمع

(١) انظر: الصحاح ٢٤٠٣/٦، ومجمل اللغة ٥٣٨/١.

(٢) في المخطوط: ((واستعارة الزكاء))، وهو سبق قلم، وأثبت الموافق للشرح المذكورة هنا، قال الفاسي: "والمعنى: فطَبَّ ذكاءً، على استعارة ((الصَّلَا)) للذكاء، ومن كلامهم: هو متوقّد الذكاء".

وانظر: فتح الوصيد ٨٦٦/٣، واللائي الفريدة ٣٥٣/٢، وكنز المعاني للجعبري ١٤٧٤/٣.

(٣) في المخطوط: ((قراء))، ولعلّ التاء المربوطة سقطت سهواً من الناسخ.

(٤) ويبدأ حفص بهمزة مكسورة، والباقون: بهمزة مضمومة. انظر: التيسير ٢٧٢، والنشر ٢٥٦/٢.

(٥) قال الفاسي: "ولكنه ناسب بين آخر الكلام وأوله". انظر: اللائي الفريدة ٣٥١/٢.

المجروور.

وقارئه: حمزة وشعبة، المشار إليهما: بالفاء والصاد.

وترجمة المسكوت عنهم: تخفيفُ الواو، وإسكانُها، وفتحُ اللام، والياء، وألفٌ بعدها، وكسر النون، على حالة الرفع في التثنية^(١)، واستغنى النَّاطِمُ جَمَلُهُ بلفظ القراءتين عن ترجمتهما؛ لعدم كون بعض القيود ذا ضد.

فإن قلت: من أين يُعلم قراءة المذكور من كلامه؟

قلت: إنَّ حالة الجرِّ في الجمع قريب للمرموز بهما^(٢)، وإنَّ حالة الرفع في التثنية بعيدةُ عنهما^(٣)، فكان البعيدة كالقراءة^(٤) المسكوت عنهما، والقراءة القريب كالقراءة المذكورة، والقراءة المسكوت عنهما للمسكوت عنهم في اصطلاحه في الفهرسة. وهذا الجواب بُعد: أن يُستعمل القراءة التي تقرب للرمز بلا حرفٍ جارة^(٥)، والاعتبار في لفظ القراءتين لا قرب ولا بُعد فيهما، بل الاعتبار في القراءة للقارئ المذكور: أن تكون بلا حرف جارة، وللقارئ المسكوت عنهم: أن تكون بالحرف الجارة، والنظر في القرب والبعد بعد هذا الاستعمال^(٦).

(١) انظر: التيسير ٢٧٢، والنشر ٢٥٦/٢.

(٢) هكذا في المخطوط، ولعلَّ الأقرب للسياق ((قريبة من المرموز لهما)). والمعنى: أنَّ قراءة الجرِّ - وهي: ﴿الْأُولَيْنِ﴾ - قريبة من رموز البيت: ((فَطِبْ صِلَا)).

(٣) أي: قراءة التثنية - وهي: ﴿الْأُولَيْنِ﴾ - بعيدة من رموز البيت: ((فَطِبْ صِلَا)).

(٤) هكذا في المخطوط، ولعلَّ الأقرب للسياق ((كقراءة)).

(٥) سَأَبِيٌّ معنى كلامه لهذه الجملة وما بعدها عند انتهاء كلامه قريباً.

(٦) يعني: إذا لفظ الشَّاطِئِيُّ جَمَلُهُ بالقراءتين معاً وأدخل حرفَ الجرِّ على إحداهما فهي للمسكوت عنهم، نحو: ((وَحَمَزَةٌ أُسْرَى فِي أُسَارَى))، و((أَوْصَى بِوَصَى كَمَا اعْتَلَا))، و-هاهنا- ((وَفِي الْأُولِيَانِ الْأُولَيْنِ فَطِبْ صِلَا)). انظر: كنز المعاني للجعبري ٢٨٨/١، ١١٤٣/٣، ١١٧٦.

فإن لم يُدخِل حرفَ الجرِّ على إحداهما فالثانية للمذكور، قال الجعبريُّ عند قول الشَّاطِئِيِّ جَمَلُهُ: ((تَمَارُونُهُ تَمْرُونُهُ وَافْتَحُوا شَدًّا)) قال: ((والثاني للمذكور على القاعدة)) ولم أقف على موضع بيانه القاعدة. وقال الجعبريُّ - أيضاً - عند قول الشَّاطِئِيِّ: ((خُشَعًا خَاشِعًا شَفَا)) قال: ((والثاني =

فإن قُلْتُ: إنَّ الناظِمَ جُزئِلُهُ، إذا ذكر الجمع المجرور أو التثنية المرفوعة بترجمة كلِّ واحدٍ منهما = فَعَلِمَ مِنْهُ التَّرْجِمَةُ المذكورة: للمذكور، والتَّرْجِمَةُ المسكوت عنها: للمسكوت عنهم، فما الوجه من العدول إلى ذكر القراءتين؟

قلت: لا يُعَلَمُ من ضِدِّ ترجمة الجمع المجرور: ترجمَةُ التثنية المرفوعة تَمَاماً، كما لم يُعَلَمُ من ضِدِّ ترجمة التثنية المرفوعة: ترجمَةُ الجمع المجرور^(١).

أي: قرأ حفص ﴿مِنَ الَّذِينَ اسْتَحَقَّ﴾: بفتح التاء والحاء، على بناء المعلوم. والمسكوت عنهم: بضم التاء، وكسر الحاء، على ما لم يُسَمَّ فاعله. وقرأ حمزة وشعبة ﴿عَلَيْهِمُ الْأَوْلِيْنَ﴾: بترجمة الجمع المجرور. وقرأه الباقون: ترجمة التثنية المرفوعة.

أمَّا وجه فتح ﴿اسْتَحَقَّ﴾ وتثنية ﴿الْأَوْلِيْنَ﴾: بناؤه للفاعل، و﴿الْأَوْلِيْنَ﴾: تثنية الأولى، الأحقُّ فاعله، ومفعوله محذوف، أي: فرجُلان [١١٣/ب] آخران من الورثة الذين استحق الأوليان عليهم أن يقيموا للشهادة المُقسِطَةَ للمجانين^(٢).

أمَّا وجه الضَّمِّ والتثنية: بناؤه للمفعول، و﴿الْأَوْلِيْنَ﴾: نائب الفاعل على حذف المضاف، أي: استحقَّ إقامة ﴿الْأَوْلِيْنَ﴾، أو الغائب ضمير الإثم، أي: استحقَّ الإثم عليهم، بمعنى: جُنِّيَ عليهم، أو خصومهم، أو الإيماء، أو الجار والمجرور، و﴿الْأَوْلِيْنَ﴾ رَفَعُ بدل من ﴿فَأَخْرَانِ﴾، أو من ضمير ﴿يَقُومَانِ﴾، أو مبتدأ مؤخر خبره ﴿فَأَخْرَانِ﴾^(٣).

وأمَّا وجه الضَّمِّ والجمع: بناء ﴿اسْتَحَقَّ﴾ للمفعول، ونائبُ الفاعل أحدُ الأوجهِ الأخر. و﴿الْأَوْلِيْنَ﴾ جمع أول، بدل من ﴿الَّذِينَ﴾، أو ضمير ﴿عَلَيْهِمْ﴾، أو نُصِبَ بـ(أعني)، وُسِّمُوا (أولين)؛ لتقدمهم أول القصة، أو لتقدمهم في الشهادة على الأجانب،

للمذكور عليها)). انظر: كنز المعاني للجعبري ٢٣٤٢/٥.

(١) يعني: أنَّ الناظِمَ جُزئِلُهُ لم يجعل في اصطلاحه: التثنية ضدَّ الجمع، ولم يجعل الرَّفْعُ ضدَّ الجرِّ.

(٢) أي: المجانين الحقِّ.

(٣) انظر: الكشف عن وجوه القراءات السبع ٤٢٠/١، وكنز المعاني للجعبري ١٤٧٥/٣.

فمعنى: ((طَبُّ صِلَا)) تنفطَنَ لجهة الوصف^(١).

وافق أبو جعفر نافعاً في ضمِّ التاء، وكسر الحاء، كما وافقه يعقوب وخلف لنفسه، وكذلك الأئمة الأربعة، إلا أنَّ الحسن البصري وافق حَقْصاً في الفتح في الحرفين. ووافق أبو جعفر نافعاً في الثنية المرفوعة، كما وافقه الأئمة الأربعة، إلا أن الأعمش وافق حمزة في الجمع المجرور، كما وافقه يعقوب، وخلف لنفسه^(٢)، ثُمَّ أجمعين. وإذا رَكَّبْتَ ((استحق)) مع ((الأوليان)) وجدت القراءة على ستة مراتب:

[الأولى]: حفص وَحَدَه على قراءة واحدة، وهي بفتح التاء والحاء في ﴿أَسْتَحِقَّ﴾، و﴿أَلْأَوَّلِينَ﴾ بلفظ الثنية، وضمِّ ميم ﴿عَلَيْهِمُ الْأَوَّلِينَ﴾ عند الوصل.
[الثانية]: وأبو بكر - وَحَدَه - على قراءة بتاء الضم^(٣)، والكسر في ﴿أَسْتَحِقَّ﴾، ولفظ الجمع؛ لذكره ثانياً^(٤)، وضم ميم الجمع من ﴿عَلَيْهِمُ﴾ عند الوصل فقط.
[الثالثة]: وحمزة كذلك، إلا أنَّه يضمُّ الهاء والميم من ﴿عَلَيْهِمُ﴾، وهو على قاعدته في الهمزة الواقعة بعد لام التعريف.

[الرابعة]: وأبو عمرو بتاء الضم^(٥) والكسر، في ﴿أَسْتَحِقَّ﴾، و﴿أَلْأَوَّلِينَ﴾ بلفظ الثنية، وكسر (ها) الجمع وميمه من ﴿عَلَيْهِمُ﴾؛ لعدم ذكره^(٦).
[الخامسة]: وكذلك الكسائي، إلا أنَّه يضمُّ الهاء والميم عند الوصل.

(١) انظر: كنز المعاني للجعبري ١٤٧٥/٣.

(٢) انظر قراءة الثلاثة: تحبير التيسير ٣٤٩، ٣٥٠، والنشر ٢٠٥٦/٢.

وقرأ الحسن ﴿أَلْأَوَّلَانَ﴾ مثني (أول). انظر: مفردة الحسن البصري ٢٧١، وإيضاح الرموز ٣٦٦، وإتحاف فضلاء البشر ١/٥٤٣، ٥٤٤.

(٣) هكذا في المخطوط، ولعلَّ الأقرب للسياق ((ضمِّ التاء)).

(٤) أي: لذكره في الترجمة الثانية في قوله: ((وَفِي الْأَوْلِيَانِ الْأَوَّلِينَ فَطَبُّ صِلَا)).

(٥) هكذا في المخطوط، ولعلَّ الأقرب للسياق ((بضمِّ التاء)).

(٦) أي: في الترجمتين.

[السادسة]: وباقي القراءة كذلك، إلا أنهم يكسرون الهاء، ويضمون الميم من

﴿عَلَيْهِمْ﴾^(١).

وأما وجه قراءة حفص: أَنَّ ﴿الْأَوْلَيْنِ﴾ فاعل استحق^(٢).

وأما وجه قراءة حمزة وأبي بكر أن القائم مقام الفاعل مضمرة؛ لأنَّ ﴿أَسْتُحِقَّ﴾ مبني للمفعول، وهو الإثم، أو نحوه، و﴿الْأَوْلَيْنِ﴾: مجرور على البدل، أو من الضمير من ﴿عَلَيْهِمْ﴾، أو منصوب بإضمار (أعني)^(٣).

وأما وجه قراءة أهل السَّماء وابن عامر والكسائي أَنَّ ﴿أَسْتُحِقَّ﴾ مبني للمفعول، و﴿الْأَوْلَيْنِ﴾ هو القائم مقام الفاعل، على حذف المضاف، أي: إقامة الأوليان^(٤)، والله تعالى أعلم، ﷻ أجمعين.

[٦٢٨] وَضَمَّ الْغُيُوبِ يَكْسِرَانِ عِيُونِ الْعِيُونَ شُيُوخًا دَانَهُ صُحْبَةً مِلًّا

فَعُولُنْ مَفَاعِيلُنْ فَعُولُ مَفَاعِلُنْ فَعُولُنْ مَفَاعِلُنْ مَفَاعِلُنْ

((وَضَمَّ الْغُيُوبِ)) مفعول ((يكسران))، فاعله ألف ضمير مدلول: الفاء والصاد^(٥).

((عِيُونِ الْعِيُونِ)) مبتدأ على حذف المضاف، وأقيم المضاف إليه مقامه، ومعطوف بمقدّر محكيات، أي: وكسرُ ضمَّ عيون، والعيون، وشيوخاً، و((دَانَهُ)) اعتاد كسرَ الضمِّ، أو أطاعه، ((صُحْبَةً)) ماضية خبره، و((مِلًّا)) -قصر للوزن- جمع: (مِلَان) زُفِعَ عَلَى صِفَةِ ((صُحْبَةً))، يعني: أنهم ملئوا، ثمَّ تَمَّ.

(١) وقرأ الحسن -وحده-: بفتح التاء والحاء في ﴿أَسْتَحَقَّ﴾، وبالرَّفْعِ والتَّشْنِيعِ فِي ﴿الْأَوْلَانِ﴾.

(٢) وسبق توجيهه للقراءات.

(٣) وسبق توجيهه للقراءات أيضاً.

(٤) وسبق توجيهه للقراءات أيضاً.

(٥) من قوله في البيت السابق: ((فَطَبُّ صِلَا)).

[٦٢٩] جُيُوبٍ مُنِيرٍ دُونَ شَكِّ وَسَاحِرٍ بِسِحْرٍ بِهَا مَعَ هُودَ وَالصَّفِّ شَمْلًا

فعولن مفاعيلن فعولن مفاعلن فعولن مفاعيلن فعولن مفاعلن

و((جُيُوبٍ)) مبتدأ^(١)، على حذف المضاف بالواو المقدر، أي: وكسر ضم ﴿جُيُوبٍ﴾
[النور: ٣١]، خبره ((مُنِيرٍ)): مُضِيٌّ، ((دُونَ شَكِّ)) حال فاعل ((مُنِيرٍ))، أي: خالياً منه.
((وَسَاحِرٍ)) مبتدأ، خبره ((بِسِحْرٍ بِهَا))، أي: في المائدة متعلق الخبر، و((مع هود))
العلية، حالها، ((وَالصَّفِّ)) عطف على هاء الكناية بلا إعادة الجار، على مذهب من قال:
يجوز العطف على الهاء المحرور محلاً بلا إعادة الجار^(٢)، و((شَمْلًا)) أسرع^(٣) المد، ماضية
مستأنفة [١١٤/أ].

والواو فيصل مستأنفة في قوله: ((وَضَمُّ الْغُيُوبِ))، وهو المختلف فيه، في قوله تعالى:

﴿إِنَّكَ أَنْتَ عَلَّمُ الْغُيُوبِ﴾ [المائدة: ١١٦] حَيْثُ جَاءَ.

وترجمته: كسر ضم الغين من ﴿الْغُيُوبِ﴾ المعروف بلام التعريف فقط، وهذا العموم
مستفاد من ضم غير ما في هذه السورة إليها^(٤).

وقارئة: حمزة وشعبة، المشار إليهما: بالألف في ((يَكْسِرَانِ))، يرجع إلى مدلول: الفاء
والصاد من ((فَطَبٌ صِلًا)).

والمراد من الضم المفهوم من قوله ((ضَمُّ)): ضَمُّ الْعَيْنِ، لا ضَمُّ (الياء) مَعَ ضَمِّ الْغَيْنِ؛
لأنه لو كان المراد منه: ضَمُّهَا مَعاً = لَلزِمَ منه كسرهما المسكوت [عنهم]، مع أن الواو
الساكنة مع كسر ما قبلها لا توجد في كلام العرب^(٥)، وإنما قَيَّدَ النَّاطِمُ جَمْعُ الْكَسْرِ

(١) تَكَرَّرَ فِي الْمَخْطُوطِ قَوْلُهُ: ((مَبْتَدَأً)).

(٢) وَهَمَّ الْكُوفِيُّونَ. انظر: الإنصاف في مسائل الخلاف ٣٧٩/٢.

(٣) انظر: الصحاح ١٧٤٠/٥، ولسان العرب ٣٧١/١١.

(٤) وَهِيَ: ((عِيُونَ))، و((الْعِيُونَ))، و((شَيْوُخًا))، و((جِيُوبَهُنَّ)). انظر: كنز المعاني للجعبري
١٤٧٩/٣.

(٥) انظر: الخصائص ٣٥٢/٢.

بالضم؛ لأجل بيان قراءة المسكوت [عنهم]، لا لأجل [قراءة]^(١) المذكور، مع أنّ المسكوت عنهم لم يقرؤوا إلا بالضم، لا بالفتح^(٢)؛ لأنّ ضدّ الكسر هو الفتح؛ لأنّهما من الأضداد المطرّدة المنعكسة، ولذا لم يستغن بذكر ترجمة المذكور عن: ذكر ترجمة المسكوت عنهم، بل ذكرها مع ترجمة المذكور، وهذا على ما أصلحه^(٣) في الفهرسة، مما يخالف قوله: ((وما كان ذا ضدّ فإنّي بضده^(٤) غني)).

ولم يأت بالواو الفاصلة العاطفة في قوله: ((عُيُون))؛ لعدم الرّيبة في اتّصاله بما قبله؛ لأنّ (حمزة وشعبة) مُعادان في الرمز، أي: ((صحبة))، ولكن يُقدّر الواو العاطفة هنا؛ لأجل الترجمة، أي: كسر الضم في الصدر، أي: الأول.

والمختلف فيها: ﴿وَعُيُونٍ﴾ المنكر، و﴿أَعْيُونٍ﴾ المعرّف بلام التعريف، و﴿شُيُوحًا﴾ المنصوب فقط، وإنّما ذكر المنكر والمُعرّف في الأول مُطلقاً -أي: قطع النظر عن الإعراب-؛ ليندرج فيه غير المنصوب^(٥).

وترجمتهن: كسر الحروف من أولهن، المستفاد من العاطفة المقدرة على صدر الأوّل^(٦). وقارئهن: ابن كثير، وشعبة، وحمزة، وعلي، وابن ذكوان، المشار إليهم: بالدال، وصحبة، والميم^(٧).

ولم يأت بالواو العاطفة في قوله: ((جيوب))، وهو المختلف فيه. وترجمته: كسر الحرف الأول منه، المستفاد من الواو العاطفة المقدرة، إنّما لم يأتها^(٨)

(١) في المخطوط: ((قراء))، ولعلّ التاء المربوطة سقطت سهواً من الناسخ.

(٢) انظر: التيسير ٢٧٢، والنشر ٢٢٦/٢.

(٣) هكذا في المخطوط، ولعلّ الأقرب للسياق ((اصطلح عليه)).

(٤) في المخطوط: ((غنيّ بذكره))، وأثبتّ الموافق للبيت.

(٥) نحو: ﴿فِي جَنَّتٍ وَعُيُونٍ﴾ [الحجر: ٥٤]. انظر: كنز المعاني للجعبري ١٤٧٩/٣.

(٦) أي: المعطوف على: ((وَضَمَّ الْعُيُوبِ يَكْسِرَانِ)).

(٧) انظر: التيسير ٣٣٤، ٤٤٤، والنشر ٢٢٦/٢.

(٨) هكذا في المخطوط، والأقرب للسياق ((يأت بها)).

هنا؛ لعدم الرِّبِّية في اتصاله بما قبله، لذكر الرَّمز في ما بعده، مع أنَّ بعض مَدُلُول الرمز فيما قبله مُعَاذٌ فيما بَعْدَه.

وقارئه: ابن ذكوان، وابن كثير، والأخوان، المشار إليهم: بالميم، والدَّال، والشَّين^(١).
والمسكوت عنهم من الترجمة الأولى^(٢): نافع وابن كثير وأبو عمرو وابن عامر وحفص
والكسائي. وترجمتهم في ﴿الْعُيُوبِ﴾: ضم الغين.

والمسكوت عنهم من الترجمة الثانية^(٣): نافع، وأبو عمرو، وهشام، وحفص، وترجمتهم
في ﴿وَعُيُوبِ﴾ المنكر، و﴿الْعُيُونِ﴾ المُعَرَّف باللام، و﴿شُيُوخًا﴾: ضمَّ الحرف الأول
منهنَّ.

والمسكوت عنهم من الترجمة الثالثة^(٤): نافع، وأبو عمرو، وهشام، وعاصم. وترجمتهم في
في ﴿جُيُوبِ﴾ [النور: ٣١]: ضمَّ الجيم.

والواو فيصل مستأنفة في قوله: ((وساحر)).

والمختلف فيه: ﴿سَجِرٌ﴾ في السُّور الثلاث [المائدة: ١١٠، وهود: ٧، والصف: ٦].
وترجمته: بفتح السين، وألف بعده، وكسر الحاء.
وقارئه: الأخوان، المشار إليهما: بالشين.

وترجمة المسكوت عنهم: كسر السين، وإسكان الحاء، من غير ألف في ﴿سِحْرٌ﴾ في
السُّور الثلاث^(٥).

والناظم ﷺ استغنى بذكر لفظ القراءتين عن ذكر ترجمتهما.

فإن قلت: من أين يُعلم قراءة المذكورين من كلام الناظم ﷺ مع أنَّ القراءتين في قوله:

(١) انظر: التيسير ٣٨٢، والنشر ٢/٢٢٦.

(٢) أي في قوله: ((وَصَمَّ الْعُيُوبِ يَكْسِرَانِ)).

(٣) أي في قوله: ((عُيُونِ الْعُيُونِ شُيُوخًا دَانَهُ صُحْبَةً مِلاَ)).

(٤) أي في قوله: ((جُيُوبِ مُنِيرٍ دُونَ شَكِّ)).

(٥) انظر: التيسير ٢٧٢، والنشر ٢/٢٥٦.

((وفي الأوليان^(١) الأولين فطَب صِلاً)) عُلِمَتْ منهما قراءة المذكورين: من قريها إلى الرَّمز^(٢)، مع أنَّ الأخوين لم يقرأ إلا بفتح السين، وألف بعده، وكسر الحاء، أي: ﴿سَجْرٌ﴾^(٣).

قلتُ: إنَّ النَّاطِمَ جَمَلُهُ لم يلتزم في ذكر لفظ القراءتين أن يكون لفظ القراءة منهما إذا كان قريباً إلى القارئ المذكور، وإذا كان بعيداً إليه^(٤) أن يكون للمسكوت عنهم، بل يذكرهما كيف ما اتَّفَق في النَّظْم، وإنَّما عُلِمَتْ القراءة - من لَفْظِ القراءتين - للمذكور من عدم دخول الجارِّ عليها^(٥).

أمَّا إذا كانت القراءة التي لم يدخل عليها الحرف الجارة قريباً إلى الرَّمز فهو نور [١١٤/ب] على نور.

فإنَّ قُلْتُ: لم لم يعكس الأمر، مع أنَّ هذا يُعلم قراءة المذكور: من دخول الجارة عليها، وقراءة المسكوت عنهم: من عدم دخولها عليها.

قلتُ: نعم، ولكن دِكْرُ القارئ في النَّظْمِ مَثَابَةٌ الفاعل، والقارئ المسكوت عنه مَثَابَةٌ المفعول، وذكر القراءة بالحرف الجارة مَثَابَةٌ المفعول، فعلى هذا يكون القراءة مَثَابَةٌ الفاعل للقارئ المذكور رمزاً، والقراءة التي هي مَثَابَةٌ المفعول للقارئ المسكوت عنهم. والله تعالى أعلم.

أي: قرأ حمزة وشعبة ((الغيوب)) بكسر غَيْنِهِ؛ حَيْثُ وقع، نحو: ﴿إِنَّكَ أَنْتَ عَلَّمُ

(١) في المخطوط: ((في أوليان))، وأثبتُّ الموافق للبيت.

(٢) بل عُلِمَتْ قراءة المذكورين من عدم دخول حرف الجرِّ على ((الأولين)).

(٣) أي: إنَّ القراءة القريبة من الرَّمز ((شملاً)): هي قراءة ((سحر))، ومع ذلك لم يقرأ بها. وهو

إيرادٌ على ما استدللَّ به في قوله: ((وفي الأوليان الأولين فطَب صِلاً)) من أنَّ قراءة حمزة وشعبة

هي: ((الأولين))؛ لقريها من رمزها.

(٤) هكذا في المخطوط، ولعلَّ الأقرب للسياق ((بعيداً عنه)).

(٥) بعده في المخطوط: ((للمسكوت عنهم، من دخول الجارِّ عليها))، ولم يظهر لي معناه، والكلام

مستقيمٌ بدونه.

الْغُيُوبِ ﴿ المائدة: ١١٦ ﴾، ﴿يَقْذِفُ بِالْحَقِّ عَلَٰمُ الْغُيُوبِ﴾ [سبأ: ٤٨]. والمسكوت عنهم: بضمّها.

وقرأ ابن كثير، وابن ذكوان، وشعبة، وحمزة، والكسائي، عيوناً منكراً منصوباً، ﴿وَفَجَّرْنَا الْأَرْضَ عُيُونًا﴾، ﴿وَفَجَّرْنَا فِيهَا مِنَ الْعُيُونِ﴾: بكسر العين منها^(١)، [وشيوخاً فقط بكسر]^(٢) الشين في قوله تعالى: ﴿ثُمَّ لَتَكُونُوا شُيُوخًا﴾. والمسكوت عنهم: بضمّه.

وقرأ ابن كثير، وابن ذكوان، والأخوان: ﴿جُيُوبَهُنَّ﴾: بكسر الجيم. والمسكوت: بضمّه.

وقرأ الأخوان ((ساحر)) في قوله تعالى: ﴿فَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْهُمْ إِنْ هَذَا إِلَّا سَجْرٌ﴾ في المائدة [١١٠]، ﴿لَيَقُولَنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا إِنْ هَذَا إِلَّا سَجْرٌ﴾ في هود الطائفة [٧]، ﴿قَالُوا هَذَا سَجْرٌ مُّبِينٌ﴾ في سورة الصّف [٦]: بفتح السين، وألف بعده، وكسر الحاء. والمسكوت عنهم: الحرميان وأبو عمرو وابن عامر^(٣) وعاصم: بكسر السين، وإسكان الحاء، بلا ألف.

وأما وجه الكسر في الألفاظ المذكورة: أنه مجانسة الياء استثقلاً لضمّة الياء بعد ضمة، وهي لغة معروفة.

وأما وجه الضمّ فيها: أنه الأصل في الجمع، ك(قَلْبٍ)، و(قُلُوبٍ).
وأما وجهه خُلفِ شعبة أصله^(٤): أنه جمع اللغة، وكذا ابن كثير، وابن ذكوان، في

(١) وغير منصوب أيضاً، نحو: ﴿رَعِيُونِ﴾ [الحجر: ٥٤].

(٢) تقدّم في المخطوط قوله: ((وشيوخاً فقط)) بعد الآية: ﴿وَفَجَّرْنَا فِيهَا مِنَ الْعُيُونِ﴾، هكذا:

((وَفَجَّرْنَا فِيهَا مِنَ الْعُيُونِ﴾ [يس: ٣٤]، وشيوخاً فقط بكسر العين منها، وبكسر الشين في قوله

تعالى: ﴿ثُمَّ لَتَكُونُوا شُيُوخًا﴾ [غافر: ٦٧]). ومعنى قوله ((وشيوخاً فقط)): المنصوب.

(٣) في المخطوط: ((وقرأ ابن عامر)).

(٤) حاشية: ((أي: لأنّ شعبة قرأ بالضم في ﴿جُيُوبَهُنَّ﴾ وفي غيرها بالكسر، والمراد من الخلف يكون

﴿الْعُيُوبِ﴾، حاصل الكلام أَنَّ الضَّمَّ أصلٌ، والكسْرُ فرْعٌ، ولجِبْرِ الفرع قال: ((دَانَهُ))، أي: لازم قراءته جماعة غزار العلم بوجوه التَّوْجِيهِ^(١).

وأما وجه مدَّ ﴿سَحْرٌ﴾: جعلُ ﴿هَذَا﴾ إشارة إلى النبي ﷺ، وهو في الطرفين عيسى عليه السلام، وفي الوسط نبينا محمد ﷺ^(٢)، وساحرٌ خبرٌ اسمِ الفاعل، وسدَّت^(٣) مصدريته، ك(عائذ بالله)، أي: قالوا ما هذا الرجل إلا ساحر ظاهر السحر.

وأما وجه القصر: جعلُ الإشارة إلى المعجزة، فهو مصدر خبر، أي: ما هذا الخارق إلا سحرٌ، أو معنى: [ذو] سحر، أو جعله نفس السحر مبالغةً فيتحدان.

أما القصر: فهو بلا تقدير؛ لأنَّه أبلغ معنى، ومن ثمَّ قال أبو عمرو: ما تبعه ﴿مُبِينٌ﴾: فهو: سحر، وما تبعه ﴿عَلِيمٌ﴾: فهو ساحر^(٤). وعليه صريح الرِّسْمِ^(٥)، والله

هذا فقط)). أي: إنَّ الشارح لا يُريد من الخلف خُلْفَ شعبةٍ من طريق الطيبة، حيث قرأ ((جيوهن)) بضم الجيم، وكسرهما، بل يريد مغايرته بين الكلمات المذكورات هنا، حيث قرأ ((الغيوب))، و((العيون))، و((عيون)): بالكسر، و((جيوهن)): بالضَّمَّ، وسياق كلامه يدلُّ على هذا. انظر: النَّشْرُ ٢/٢٢٦.

(١) انظر: معاني القراءات ٧٢، وكنز المعاني للجَعْبَرِيِّ ٣/١٤٨٠.

(٢) مراده بالطرفين: موضع سورة المائدة والصفِّ، وبالوسط موضع سورة هود. فأما موضع سورة المائدة فظاهر؛ لأنَّ نبينا محمداً ﷺ لم يكن مخلوقاً حينها. انظر: الدرِّ المصون ٤/٤٩٧. وأما موضع سورة هود عليه السلام فظاهر بأنَّ المراد به نبينا محمداً ﷺ؛ لأنَّ القرآن أنزل عليه، وهو المُخاطَب بقوله: ﴿وَلَيْنَ قُلْتِ إِنَّكُمْ مَبْعُوثُونَ مِنْ بَعْدِ الْمَوْتِ﴾. انظر: تفسير الطبري ١٥/٢٥١. وأما موضع سورة الصفِّ فيحتمل أنَّ المراد نبيُّ الله عيسى عليه السلام؛ لأنَّه المُحدَّث عنه، ويحتمل أن يكون نبينا محمداً ﷺ. انظر: البحر المحيط ١٠/١٦٦.

(٣) في المخطوط: ((وشدَّت))، وهو تصحيفٌ.

(٤) انظر النَّقْل عن أبي عمرو: حجة القراءات لابن زنجلة ٢٤٠، والكشف عن وجوه القراءات السبع ٤٢١/١.

(٥) انظر: حجة القراءات لابن زنجلة ٢٣٩، وكنز المعاني للجَعْبَرِيِّ ٣/١٤٨٠، والنَّقْل منه.

تعالى أعلم.

وافق أبو جعفر نافعاً في ضمّ الألفاظ الأربعة المذكورة، كما وافقه خلف لنفسه، وكذلك الحسن البصري، واليزيدي في ﴿الْعُيُوبِ﴾، [أما ابن محيصن من طريق المبهج]^(١) وافق حمزة في كسر الغين، كما وافقه الأعمش في كسره، وكذا وافقه في كسر ﴿وَعُيُونٍ﴾ و﴿الْعُيُونِ﴾ حيث وَقَعَا، و﴿جُيُوبِينَ﴾ في النور [٣١]، و﴿شُيُوخًا﴾ في غافر [٦٧]، وكذلك ابن محيصن من طريق المبهج، وكسر أوائلهنّ، أما بقيّة القراء من الأئمة الأربعة فوافقوا نافعاً في ضم أوائلهنّ، إلا أن ابن محيصن من طريق المفردة كذلك^(٢)، رَبِّهِمْ.

[٦٣٠] وَخَاطَبَ هَلْ تَسْتَطِيعُ رُؤَاتُهُ وَرَبُّكَ رَفَعُ الْبَاءِ بِالنَّصْبِ رُتَّلَا

فعولن مفاعيلن فعولن مفاعلن فعولن مفاعيلن فعولن مفاعلن

((وَخَاطَبَ)) بمعنى: أوقع الخطاب في ((هَلْ تَسْتَطِيعُ))، ((رُؤَاتُهُ)) فاعله، وأخَّرَ هذا

الفاعل عن المفعول فيه وجوباً؛ لاتصاله بضمير المفعول.

((وَرَبُّكَ)) مبتدأ، و((رَفَعُ الْبَاءِ)) ثانٍ، و((رُتَّلَا)) الألف للإشباع، الضمير تحته راجع

إلى المبتدأ الثاني خبره، وهذه الجملة خبر الأول بتقدير: فيه، و((بالنصب)) حال الفاعل.

والواو فيصل مستأنفة في قوله: ((وَخَاطَبَ)).

والمختلف فيها: ﴿هَلْ يَسْتَطِيعُ رَبُّكَ﴾ [المائدة: ١١٢].

وترجمتها: الأولى: تاء الخطاب [١١٥/أ].

(١) في المخطوط: ((أما من طريق ابن محيصن والمبهج، وافق حمزة)).

(٢) قرأ بالضم: الأئمة الثلاثة، والحسن البصري، واليزيدي، قولاً واحداً، وابن محيصن من المفردة. وقرأ

بالكسر: الأعمش، قولاً واحداً، وابن محيصن: من المبهج.

انظر قراءة الأئمة الثلاثة: تحبير التيسير ٣٥٠، ٤٢٨، ٤٨٠، ٥٤٠، والنشر ٢/٢٢٦.

وانظر قراءة الأئمة الأربعة: مفردة ابن محيصن ٢٣٠، ٢٦٢، ٣١٧، ٣٢٤، لم يذكر شيئاً في

المواضع؛ لموافقته أبا عمرو، والمبهج ٢٩١، وإيضاح الرُّمُوزِ ٢٩٦، ولطائف الإشارات ٤/١٥٥٦،

وترجمتهما: الثانية: نصب الباء.

وقارئهما: الكسائي، المشار إليه: بالراء من ((رواته))، وإنما كرّر الراء؛ لانتساع الموضع؛ لأنّ قارئ الخطاب ونصب الباء هو: الكسائي.

وترجمة المسكوت عنهم: ياء الغيب، ورفع الباء؛ لأن الخطاب والغيب من الأضداد المطردة المنعكسة، أما النصب ورفع فليس من الأضداد المطردة المنعكسة، ولا من الأضداد المطردة غير المنعكسة^(١)، لأنّه لو قصر الترجمة على النصب لّلزم منه قراءة المسكوت عنهم: بالخفض؛ لأنّهما من الأضداد المطردة المنعكسة، مع أنّهم لم يقرؤوا إلاّ بالرفع، ولذا قيّد النصب بالرفع؛ لأجل بيان قراءة المسكوت عنهم، لا لبيان قراءة المذكور^(٢).

أي: وقرأ الكسائي ﴿هَلْ تَسْتَطِيعُ رَبِّكَ﴾: بتاء الخطاب، وبنصب الباء. والمسكوت عنهم: بياء الغيب، ورفع الباء.

أمّا وجه الغيب: إسناده إلى الله تعالى، بمعنى: هل يفعل ربك بمسألتك، تقول العرب: ما أستطيع ذلك، بمعنى: ما أفعله. السُدِّي^(٣): هل يُطِيعُكَ رَبُّكَ إن سألته؟ أو هل [تقدر]؟^(٤) وكان ذلك قبل استحكام معرفتهم بالله تعالى، ويوافقه: ﴿أَتَقُوا اللَّهَ إِنْ كُنْتُمْ

(١) بل هما من الأضداد المطردة الغير منعكسة، فصدّ الرفع: النصب، كما قال الشاطبي رحمه الله:

[٦٢] وَحَيْثُ أَقُولُ الضَّمُّ وَالرَّفْعُ سَاكِنَا

وَصَدُّ النَّصْبِ: الجُرْ، وليس الضَّمُّ، كما قال رحمه الله:

[٦١] وَآخِيَتْ بَيْنَ التُّونِ وَالْيَا وَفَتَحِهِمْ

وَكَسَرَ وَبَيْنَ النَّصْبِ وَالْخَفْضِ مُنْزِلًا

(٢) انظر: التيسير ٢٧٢، والنشر ٢٥٦/٢.

(٣) هو إسماعيل بن عبد الرحمن ابن أبي كريمة السدي الحجازي، أبو محمد، الإمام المفسر، أحد موالي قريش، حدث عن أنس بن مالك، وابن عباس، وغيرهما، وحدث عنه: شعبة، وسفيان الثوري، توفي (١٢٧هـ). انظر: الجرح والتعديل ١٨٤/٢، وسير أعلام النبلاء ٢٤٦/٥.

(٤) في المخطوط: ((يقدر))، والصواب ما أثبت؛ لأنّ الخطاب لنبي الله عيسى عليه السلام. انظر: تفسير الطبري ٢٢٢/١١.

مُؤْمِنِينَ ﴿ المائدة: ١١٢ ﴾.

وأما وجه الخطاب: توجيه الحوارين ذلك إلى عيسى عليه السلام، وفاعله: ضميره، و﴿رَبِّكَ﴾ مفعوله، بمعنى: هل تستطيع مسألة ربك؟ أو هل تطلب طاعة ربك؟ وحذف المضاف^(١). وافق أبو جعفر نافعاً في الغيب، كما وافقه يعقوب، وخلف لنفسه، وكذلك الأئمة الأربعة^(٢)، رضي الله عنهم.

رَوَى المطوعي عن الأعمش ((تَكُنْ لَنَا عَيْدًا)) [المائدة: ١١٤]: بحذف الواو، وسكون النون^(٣). والباقون: بالواو، والرفع^(٤).

قرأ ابن محيصن ((لَا وَلَنَا وَءَاخِرَنَا)) [المائدة: ١١٤] مؤنث: (أول) و(آخر). والباقون: ﴿لَا وَلَنَا وَءَاخِرَنَا﴾. وقرأ ابن محيصن ((وَأِنَّهُ مِنَّا)): بهمزة مكسورة مقصورة، ونون مفتوحة مشددة مكان الياء، وهاء مضمومة. والباقون: بهمزة مفتوحة، وياء مفتوحة، وبعدها تاء تأنيث منونة منصوبة موضع الهاء^(٥)، والله تعالى أعلم.

[٦٣١] وَيَوْمَ يَرْفَعُ خُذٌ وَإِنِّي ثَلَاثُهَا وَلِي وَيَدِي أُمِّي مُضَافَاتُهَا الْعَلَا

فَعُولُنْ مَفَاعِيلُنْ مَفَاعِلُنْ فَعُولُنْ مَفَاعِلُنْ

((خُذٌ)) أمرية، ((وَيَوْمَ)) مفعولها، و((يَرْفَعُ)) حاله.

((وَأِنِّي)) مبتدأ على حذف المضاف، أي: كلمات ((إِنِّي))، و((ثَلَاثُهَا)) بدل الكل

من الكل، والهاء: لها، ((وَلِي)) مبتدأ^(٦) مع المعطوفين: ((وَيَدِي)) و((أُمِّي)) على حذف

(١) انظر: شرح الهداية ٤٦١، وكنز المعاني للجعبري ١٤٨١/٣، والنقل منه.

(٢) انظر قراءة الأئمة الثلاثة: تحبير التيسير ٣٥١، والنشر ٢٥٦/٢.

وانظر قراءة الأئمة الأربعة: إيضاح الرُّموز ٣٦٧، ولطائف الإشارات ١٩٨١/٥.

(٣) في المخطوط: ((الواو))، وهو تصحيف.

(٤) انظر: إيضاح الرُّموز ٣٦٧، ولطائف الإشارات ١٩٨٣/٥.

(٥) انظر: مفردة ابن محيصن ٢٣٠، وإيضاح الرُّموز ٣٦٧، ولطائف الإشارات ١٩٨٣/٥.

(٦) أي: مبتدأ ثانٍ.

الواو من الأخيرة استغناءً بالسابقين، و((مضافاتها)) خبر الجميع، والهاء: لها، و((الغلاء)) صفته.

والواو فيصل مستأنفة في قوله: ((ويوم)) وهو المختلف فيه، من قوله تعالى: ﴿يَوْمُ يَنْفَعُ﴾ [المائدة: ١١٩].
وترجمته: رفع الميم.

وقارئه: الأئمة السبعة إلا أن نافعاً بالنصب^(١)، وهم المشار إليهم: بالخاء المعجمة. والنّاظم رحمه الله استغنى بذكر ترجمة المذكور: عن ترجمة المسكوت عنه: نافع؛ لأنهما من الأضداد المطردة غير المنعكسة.

أي: قرأ [ابن كثير]^(٢)، وأبو عمرو، وابن عامر، والكوفيون: ﴿يَوْمُ يَنْفَعُ﴾، بالرفع. والمسكوت عنه نافع: بالنصب، وإنما ذكر النّاظم الأكثر؛ لأنه أخصر من المصرح به في الذكر.

أما وجه الرفع: أنه خبرٌ المبتدأ حقيقةً، وهو: ﴿هَذَا﴾، إشارةً إلى يوم القيامة بتقديره: هذا اليوم يوم ينفع.

وأما وجه فتحه: نصبه [مفعولاً]^(٣) فيه، و﴿هَذَا﴾ إشارةً إلى قوله تعالى لعيسى عليه السلام: ﴿أَنْتَ قُلْتَ لِلنَّاسِ﴾ [المائدة: ١١٦] مبتدأ، تقديره: القول واقع يوم ينفع، فهو معمول الخبر، أي: واقع، [أو ﴿هَذَا﴾]^(٤): نصب مفعول ﴿قَالَ﴾، و﴿يَوْمٌ﴾ ظرفه، فالفتحة فتحة إعراب، قال الكوفيون: ﴿يَوْمٌ﴾ رفع خبر، وئبني لإضافته إلى غير متمكن، أي: إلى الجملة، فالفتحة فتحة بناء، ومنعه البصريون؛ لشبهة الإعراب^(٥).

(١) انظر: التيسير ٢٧٣، والنشر ٢/٢٥٦.

(٢) في المخطوط: ((الحرميان))، ولعله خطأً من الناسخ، كما يدل عليه سياق كلامه، ولحاقه.

(٣) في المخطوط: ((مفعول))، والصواب ما أثبت؛ لأنه منصوب.

(٤) في المخطوط: ((وهذا))، والصواب ما أثبت؛ لأنه توجيه آخر.

(٥) انظر: كنز المعاني للجعبري ٣/١٤٨٢.

والناظم رحمته بنى كلامه على قول البصريين، ولذا قال: الرفع وضده النصب من ألقاب الإعراب، ويحتمل قول الكوفيين فالضمة ضمة إعراب كما أن الفتحة فتحة إعراب، والله تعالى أعلم^(١).

وافق أبو جعفر ابن كثير في الرفع، كما وافقه يعقوب، وخلف لنفسه، كذلك الأئمة الأربعة، إلا أن ابن [١١٥/ب] محيىصن وافق نافعاً في النصب^(٢)، رحمته أعلم.

فيها من آيات الإضافة: ست [ياءات]^(٣): ﴿يَدِي إِلَيْكَ﴾ [المائدة: ٢٨] من القسم الثاني^(٤)، فتحها: نافع، وأبو عمرو، وحفص، وافقهم أبو جعفر في الفتح، كما وافقهم اليزيدي، والباقون: بالإسكان، وافقهم يعقوب، وخلف لنفسه، كما وافقه الأعمش، [والحسن]^(٥).

﴿يَتَى أَخَافُ﴾ [المائدة: ٢٨] و﴿لِي أَنْ أَقُولَ﴾ [المائدة: ١١٦] من القسم الأول^(٦)، فتحهما: نافع، وابن كثير، وأبو عمرو، وافقهم: أبو جعفر، واليزيدي، والباقون من الأئمة

(١) حاشية: ((وإنما بُني على الفتح لإضافته إلى اسم متمكن، ومنع البصريون بناء ما يضاف إلى المضارع، وخصوا ذلك بالمضاف إلى الماضي نحو: (حين عاتبت)؛ لأنَّ المضارع معرب وأنه مبني فسرى البناء إلى ما أضيف إليه. كذا في أبي شامة، والله تعالى أعلم)). إبراز المعاني ١٠٧/٣.

(٢) انظر قراءة الأئمة الثلاثة: تحبير التيسير ٣٥١، والنشر ٢٥٦/٢.

وانظر قراءة الأئمة الأربعة: إيضاح الرُّموز ٣٦٨، وإتحاف فضلاء البشر ٥٤٧/١.

(٣) في المخطوط: ((ياء)).

انظر قراءة الأئمة السبعة: التيسير ٢٠٩، ٢١٢، ٢١٤، والنشر ١/١٦٤، ١٦٨، ١٦٩.

وانظر قراءة الأئمة الثلاثة: تحبير التيسير ٣٥١، ٣٥٢، والنشر ١/١٦٤، ١٦٨، ١٦٩.

وانظر قراءة الأئمة الأربعة: مفردة ابن محيىصن ٢٣٠، ومفردة الحسن البصري ٢٧٢، والمبهج ٢١٥، ٢١٧، ٢٢١، وإيضاح الرُّموز ٣٦٨.

(٤) القسم الثاني من باب ياءات الإضافة: ما كان بعد ياء الإضافة همزة مكسورة.

(٥) في المخطوط: ((الحسن)). ووافقهم في الإسكان: ابن محيىصن. انظر: المبهج ٢٢١، وإيضاح الرُّموز الرُّموز ٣٦٨، ولطائف الإشارات ١/١٩٤١، وإتحاف فضلاء البشر ١/٥٣٤. وظاهر المفردة أنه: بالفتح؛ لسكوته عنها ٢٣٠.

(٦) القسم الأول من باب ياءات الإضافة: ما كان بعد ياء الإضافة همزة مفتوحة.

السبعة: أسكنوهما، وافقهما: يعقوب، وخلف لنفسه، كما وافقهم: ابن محيصة^(١)، والأعمش، والحسن البصري.

﴿فَأَيُّ أَعْدِيْبِهِ﴾ [المائدة: ١١٥]، و﴿إِنِّي أُرِيدُ﴾ [المائدة: ٢٩] من القسم الثالث^(٢)، فتحهما: نافع، وافقه: أبو جعفر فيه، والباقون: بالإسكان، وافقهم: [يعقوب]، وخلف لنفسه، وكذلك الأئمة الأربعة، إلا أن ابن محيصة وافقهم^(٣)، أمّا من طريق المفردة وافق نافعاً في الفتح.

﴿وَأُمِّي الْهَيْنِ﴾ [المائدة: ١١٦] من القسم الثاني^(٤)، فتحها: نافع، وأبو عمرو، وابن وابن عامر، وحفص، وافقهم: أبو جعفر، كما وافقهم: اليزيدي، والباقون: بإسكانها، وافقهم: يعقوب، وخلف لنفسه، كما وافقهم: بقية الأئمة الأربعة.

وفتح الحسن البصري الياءات الثلاثة: ((نفسِي وأخي)) [المائدة ٢٥] ((سوءة أخي)) [المائدة: ٣١]، اتفق الأئمة السبعة على: إسكانهم، كما وافقهم: الأئمة الثلاثة، وكما وافقهم: ابن محيصة، والأعمش، واليزيدي، رضي الله عنهم.

وفيها ياء واحدة من [يَاءَاتِ الزَّوَائِدِ]^(٥): ﴿وَأَحْشَوْنَ وَلَا تَشْتَرُوا﴾ [المائدة: ٤٤] أثبتها: أبو عمرو في الوصل، وافقه: أبو جعفر، والباقون: بالحذف في الحالين، وافقهم خلف لنفسه، كما وافقهم الأئمة الأربعة، إلا أن الحسن البصري، واليزيدي، وافقاً أبا عمرو في الوصل، وانفرد يعقوب بالإثبات في الحالين.

(١) قرأ بالفتح من: المبهج ٢٢٠، ومفردة ابن محيصة لسكوته عنها ٢٣٠، وإيضاح الرُّموز ٣٦٨، ولطائف

الإشارات ١٩٤١/٥، ١٩٨٥، وقرأ بالإسكان من: إتحاف فضلاء البشر ٥٣٤/١، ٥٤٦.

(٢) القسم الثالث من باب ياءات الإضافة: ما كان بعد ياء الإضافة همزة مضمومة.

(٣) فقرأ بالإسكان من المبهج ٢١٥.

(٤) القسم الثاني من باب ياءات الإضافة: ما كان بعد ياء الإضافة همزة مكسورة.

(٥) في المخطوط: ((ألف زائد))، وأثبت الموافق للسياق.

انظر قراءة الأئمة السبعة: التيسير ٢٧٣، إيضاح الرُّموز ٣٦٨، والنشر ١٨٤/٢.

وانظر قراءة الأئمة الثلاثة: تحبير التيسير ٣٥٢، ٢٦٥، والنشر ١٨٤/٢، ١٨٣.

وانظر قراءة الأئمة الأربعة: إيضاح الرُّموز ٣٦٨، وإتحاف فضلاء البشر ٣٤٩/١، ٣٢٤.

وأنتب يعقوب ياء ﴿وَإِخْشَوْنَ الْيَوْمَ﴾ [المائدة: ٣] في الوقف، والأئمة السبعة حذفوها في الحاليين، وافقهم: أبو جعفر، وخلف لنفسه، كما وافقهم: الأئمة الأربعة، رضي الله عنهم أجمعين.

نَسأل الله الكريم رب العرش العظيم أن يُوفِّقنا لإكمال الكلام على سورة الأنعام إلى آخر القصيدة، كما وقَّنا لإكمال الكلام على سورة المائدة، وأن يُدخِلنا في عباده الصالحين.

اللهم! أودعت كلمة الشهادة: أشهد أن لا إله إلا الله وأشهد أن محمداً عبده ورسوله في هذه السورة؛ حتى تشهد لنا يوم القيام. اللهم! تقبل مني ودِيعتي كلمة شهادة أشهد أن لا إله إلا الله وأشهد أن محمداً عبده ورسوله إيماني وإسلامي إنك حميدٌ مجيدٌ^(١).

اللهم! هَوِّنْ عَلَيْنَا سَكَرَاتِ الْمَوْتِ وَسُؤَالَ الْمُنْكَرِ وَنَكِيرَ بَفْضَلِكِ وَكِرْمِكَ، يَا اللَّهُ! يَا اللَّهُ! يَا اللَّهُ! فَمَنْ يَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ فَهُوَ حَسْبُهُ فَنِعْمَ الْمَوْلَى وَنِعْمَ الْمُعِينُ.

اللهم! احْفَظْ لِي فِي تَحْرِيرِ الْكَلَامِ عَلَى سُورَةِ الْأَنْعَامِ مِنَ الْخَطَاةِ وَالزَّلَلِ بِحَرْمَةِ مَا فِي الْقُرْآنِ الْعَظِيمِ، وَبِرَحْمَةِ نَبِينَا مُحَمَّدٍ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ تَسْلِيمًا، وَبِحَرْمَةِ جَمِيعِ الْأَنْبِيَاءِ وَالْمُرْسَلِينَ عَلَيْهِمُ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ^(٢)؛ إِنَّكَ أَنْتَ الْجَوَادُ الْكَرِيمُ، بِرَحْمَتِكَ يَا أَرْحَمَ الرَّاحِمِينَ، الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ، وَصَلَّى اللَّهُ عَلَى نَبِيِّهِ وَآلِهِ أَجْمَعِينَ.

(١) تقدّم التَّنبيه عليه في آخر سورة النساء. انظره: ص ١٩٧.

(٢) تقدّم التَّنبيه عليه في آخر سورة النساء. انظره: ص ١٩٨.

سورة الأنعام

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

والمستعان بالله الكريم

[٦٣٢] وَصُحْبُهُ يُصْرَفُ فَتُحُ ضَمٌّ وَرَأُوهُ بِكُسْرٍ وَذَكْرٌ لَمْ تَكُنْ شَاعَ وَأَنْجَلَى

فعول مفاعيلن فعولن مفاعلن فعولن مفاعيلن فعولن مفاعلن

((وَصُحْبُهُ)) مبتدأ مضاف إلى ((يُصْرَفُ))، ((فَتُحُ ضَمٌّ)) مبتدأ ثانٍ، خبره محذوف،

أي: لهم، وهذه الجملة خبر المبتدأ الأول بعائد الهاء في لفظة: ((فيه)) المقدر إلى المضاف

إليه، الجار متعلق بخبر المبتدأ الثاني، ((ورأوه بكسر)) جملة اسمية معطوفة على الجملة

الثانية، والضمير عائدٌ إلى المضاف إليه.

((وَذَكْرٌ)) أمرية، ((لَمْ تَكُنْ)) مفعولها، و((شَاعَ وَأَنْجَلَى)) ماضيتان مستأنفتان،

فاعلهما ضمير التذكير.

والواو مستأنفة في قوله: ((وَصُحْبُهُ)).

والمختلف فيه ((يُصْرَفُ)) في قوله تعالى: ﴿مَنْ يُصْرَفْ عَنْهُ﴾ [الأنعام: ١٦].

وترجمته: في الياء: فتحها، وفي الراء: كسرهما.

وإنما قيّد الناظم رحمه الله الفتح بالضم؛ لأجل بيان قراءة المسكوت عنهم، لا لأجل قراءة

المذكور؛ لأنه لو [١١٦/أ] قَصَرَتِ الترجمة على الفتح لُفِّهَمَ منه قراءتهم بالكسرة في الياء؛

لأنهما من الأضداد المطردة المنعكسة، مع أنهم لو يقرؤوا إلا بالضم، وألقى الضم على حاله

لهم.

وقارئه: شعبة وحمزة والكسائي، المشار إليهم: بصحبة.

وترجمة المسكوت عنهم: في الياء فتحها^(١).

(١) انظر: التيسير ٢٧٤، والنشر ٢/٢٥٧.

ولذا قيّد الفتح بالضمِّ، ولم يقيد الكسر بالفتح؛ لأنهما من الأضداد المطّردة المنعكسة. والواو فيصل مستأنفة في قوله: ((وذكر لم يكن)). وهو المختلف فيه في قوله تعالى: ﴿ثُمَّ لَمْ يَكُنْ﴾ [الأنعام: ٢٣]. وترجمته: التذكير، المفهوم من قوله: ((ذكر)). وقارئه: الأخوان، المشار إليهما: بالشين. والواو فيصل في قوله: ((وانجلى))؛ لانقضاء الرّمز. وترجمة المسكوت عنهم: تاء التأنيث^(١)؛ لأنهما من الأضداد المطّردة المنعكسة. وكذا استغنى الناظم رحمته بذكر ترجمة المذكور في الراء: عن ذكر ترجمة المسكوت عنهم فيها، كما استغنى بذكر ترجمة المذكور في ((لم يكن)): عن ذكر المسكوت عنهم، والله تعالى أعلم.

فإن قلت: ما السرّ في كون الناظم رحمته لم يُعيّن الحرف الذي بفتح ضمّه، وعيّن محلّ الكسر في قوله: ((وراؤه بكسر)) فهلاًّ عيّن محلّهما معاً، أو تركهما معاً، أو عكس، مع أنّه لا يليق ضمّ الفتح إلا في الياء، مع أنّه لا ضمّ إلا فيها. قلت: يجوز أن يكون قال ذلك على سبيل الاتفاق، أو زيادة الإيضاح.

وافق أبو جعفر نافعاً في ضمّ الياء، وفتح الراء، كما وافقه الأئمة الأربعة، إلا أن الأعمش، والحسن البصري، وافقاً حمزة في فتح الياء، وكسر الراء، كما وافقه خلف، ويعقوب^(٢).

ووافق أبو جعفر نافعاً في تأنيث ﴿ثُمَّ لَمْ يَكُنْ﴾، كما وافقه خلف لنفسه، وكذلك الأئمة الأربعة، إلا أن المطوّعي عن الأعمش وافق حمزة في التذكير، كما وافقه يعقوب^(٣).

(١) انظر: التيسير ٢٧٤، والنشر ٢/٢٥٧.

(٢) انظر قراءة الأئمة الثلاثة: تحبير التيسير ٣٥٣، والنشر ٢/٢٥٧.

وانظر قراءة الأئمة الأربعة: إيضاح الرّموز ٣٧٠، وإتحاف فضلاء البشر ٦/٢.

(٣) انظر قراءة الأئمة الثلاثة: تحبير التيسير ٣٥٣، والنشر ٢/٢٥٧.

وانظر قراءة الأئمة الأربعة: إيضاح الرّموز ٣٧٠، وإتحاف فضلاء البشر ٦/٢.

أي: قرأ شعبة، وحمزة، والكسائي، ﴿مَنْ يَصْرِفُ عَنْهُ﴾: بفتح الياء، وكسر الراء، على بناء الفاعل. وقرأ المسكوت عنهم: بضم الياء، وفتح الراء، على ما لم يسم فاعله.
 أمّا وجه الفتح: إسناده إلى ضمير ربّي تعالى، والمفعول محذوف: ضمير العذاب، أي: من يصرف ربّي العذاب عنه، وحذفت هاء المفعول: حَسَنٌ، وفي [الصلة]^(١) أحسن، خلافاً لمكي^(٢) في حصره فيها، أو ﴿يَوْمَئِذٍ﴾ مفعوله، بتقدير: [هوله]^(٣) أو عذابه.
 وأمّا وجه: الضمّ: إسناده إليه^(٤)، على حَدِّ ﴿لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ﴾ [هود: ٨]، و﴿مَنْ﴾ رُفِعَ بالابتداء، وسَدَّ فعلُ الشَّرْطِ مسدّد الخبر، أو نُصِبَ بِمفسر بـ﴿يَصْرِفُ﴾، أو [أنّه]^(٥) يجعل هاء ﴿عَنْهُ﴾ للعذاب^(٦)، والله تعالى أعلم، ﷻ.

[٦٣٣] وَفَنَنْتُهُمْ بِالرَّفْعِ عَنْ دِينَ كَامِلٍ وَبَا رِنْنَا بِالنَّصْبِ شَرَفَ وَصَلَا
 فعولن مفاعيلن فعولن مفاعل فعولن مفاعيلن فعولن مفاعل
 ((وَفَنَنْتُهُمْ)) مبتدأ، خبره ((بالرفع))، و((عَنْ دِينَ)) وَاوْرِدًا عَنْ دِينَ رَجُلٍ، ((كَامِلٍ)) حال الخبر.

((وَبَاءَ رِنْنَا)) مبتدأ، فُصِرَ للوزن، وخبره ((بِالنَّصْبِ))، و((شَرَفَ)) النصب أو النداء،

(١) في المخطوط: ((الصفة)). انظر: الكشف عن وجوه القراءات السبع ٤٢٥/١، وكنز المعاني للجعبري ١٤٨٩/٣.

(٢) في المخطوط: ((للمكي))، ولعلّه تصحيفٌ من الناسخ؛ لأنّ اسمه مجرّدٌ من (أل) التّعريف. وهو مكّي بن أبي طالب بن حموش بن محمد، القيسي القيرواني أبو محمد، أستاذ القراء والمجودين، قرأ القراءات بمصر على أبي الطيب عبد المنعم بن غلبون وابنه طاهر، وغيرهما، له (التبصرة في القراءات)، وغيره، توفي سنة (٤٣٧هـ). انظر: معرفة القراء الكبار ٢٢٠، وغاية النهاية ٣٠٩/٢.

(٣) في المخطوط: ((مقوله))، والتصويب من كنز المعاني للجعبري ١٤٨٩/٣.

(٤) أي: المُعَذَّب، نسأل الله العافية.

(٥) في المخطوط: ((به))، والتصويب من كنز المعاني للجعبري ١٤٨٩/٣.

(٦) انظر: معاني القراءات ١٤٩، وكنز المعاني للجعبري ١٤٨٩/٣، والنقل منه.

ماضية، للسابقة، ومفعوله ((وَصَلَا))، جمع واصل.

والواو فيصل مستأنفة في قوله: ((وَفِتْنَتُهُمْ))، وهو المختلف فيه في قوله تعالى: ﴿ثُمَّ لَمْ

تَكُنْ فِتْنَتُهُمْ﴾ [الأنعام: ٢٣].

وترجمته: رفع التاء.

وقارئه: حفص، وابن كثير، وابن عامر، المشار إليهم: بالعين، والبدال، والكاف.

وترجمة المسكوت عنهم: نصبها^(١)؛ لأتّهما من الأضداد المطّردة غير المنعكسة.

والواو فيصل مستأنفة، و((باء ربنا)) وهو المختلف فيه في قوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ رَبِّنَا﴾

[الأنعام: ٢٣].

وترجمته: نصب الباء.

وقارئه: الأخوان، المشار إليهما: بالشين.

وترجمة المسكوت عنهم: خفضها^(٢)؛ لأتّهما من الأضداد المطّردة المنعكسة، ولذا استغنى

الناظم رحمته بذكر ترجمة المذكور: عن ذكر ترجمة المسكوت عنهم في المسألتين.

أي: قرأ ابن كثير وابن عامر وحفص ﴿فِتْنَتُهُمْ﴾: بالرفع، وقرأه المسكوت عنهم:

بالنصب.

فصار نافع وأبو عمرو وشعبة في ﴿ثُمَّ لَمْ تَكُنْ فِتْنَتُهُمْ﴾ بالتأنيث، والنصب؛ لأنهم

لم يُذكَرُوا في ترجمة: ((ثم لم يكن))، ولم يذكروا في ترجمة: ((فِتْنَتُهُمْ))^(٣).

وابن كثير [١١٦/ب] وابن عامر، وحفص: بالتأنيث في ﴿تَكُنْ﴾، والرفع في

﴿فِتْنَتُهُمْ﴾؛ لأنهم لم يذكروا في ترجمة: ((لم يكن))، بل يُذكَرُونَ^(٤) في ترجمة: ((فِتْنَتُهُمْ)).

((فِتْنَتُهُمْ)).

(١) انظر: التيسير ٢٧٤، والنشر ٢/٢٥٧.

(٢) انظر: التيسير ٢٧٤، والنشر ٢/٢٥٧.

(٣) تكرر في المخطوط قوله: ((فِتْنَتُهُمْ)).

(٤) هكذا في المخطوط، ولعلّ الأقرب للسياق ((وَذُكِرُوا)).

وحمزة والكسائي: بالتذكير والنصب؛ لأنهما يذكرا^(١) في ترجمة: ((لم يكن))، ولم يُذكروا^(٢) في ترجمة: ((فتتهم)).

وقرأ الأخوان: ﴿وَاللَّهُ رَبَّنَا﴾ بنصب الباء. والمسكوت عنهم: بخفضها، وهم الحرميان، وأبو عمرو، وابن عامر، وعاصم^(٣).

وأما وجه التأنيث والنصب: إسناد ﴿تَكُنْ﴾ إلى ﴿أَنْ قَالُوا﴾، التقدير: مقاتلتهم، وهي مؤنثة مطابقة للخبر، أو بتقدير: قولهم، وأنت: للمعنى على حدّ: ﴿فَلَهُ عَشْرُ أَمْثَلِهَا﴾ [الأنعام: ١٦٠].

وأما وجه التذكير مع النصب: كذلك لكن يُقدَّر: إلا قولهم، و[يُعامل]^(٤) لفظه. وأما وجه التأنيث والرفع: جعل ﴿فَتَنْتَهُمْ﴾ اسم كان؛ لأنّه معرفة، وهي مؤنثة فأنت فعلهم^(٥).

وأما وجه نصب ﴿رَبَّنَا﴾: على النداء، أي: يا ربنا، على حدّ: ﴿رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَا﴾ [البقرة: ٢٨٦]، و((شرف)) رواه شيوع الحذف، أو شرف دُعاء الله أوليائه [لا أعداءه]^(٦)، أعداءه^(٦)، أو المدح، أو الاختصاص.

(١) هكذا في المخطوط، ولعلّ الأقرب للسياق ((دُكِرَا)).

(٢) هكذا في المخطوط، ولعلّ الأقرب للسياق ((يُذَكَّرَا)).

(٣) حاشية: ((وهم قرءوا بالتأنيث والنصب؛ لأنهم لم يذكروا في الترجمتين، والله تعالى أعلم)).

حاشية: ((وإذا ضُمَّت الترجمة الأولى في ((لم يكن)) إلى الترجمة الثانية في ((فتتهم)) وجدت الأئمة السبعة على ثلاث مراتب، أي: نافع وشعبة في مرتبة واحدة. وابن كثير وابن عامر وحفص في مرتبة واحدة. وحمزة والكسائي في مرتبة الواحدة، وهما قرأ بالتذكير والنصب؛ لأنهما ذُكرا في الترجمة الأولى، ولم يُذكرا في الترجمة الثانية، والله تعالى أعلم)).

(٤) في المخطوط: ((وبعامل))، والتصويب من كنز المعاني للجعبري ١٤٩٠/٣.

(٥) انظر: شرح الهداية ٤٦٤، وكنز المعاني للجعبري ١٤٩٠/٣، والنقل منه.

(٦) في المخطوط: ((لأعدائه))، والتصويب من كنز المعاني للجعبري ١٤٩١/٣.

وأما وجه الجرِّ: أنه بدل الكلِّ من الكلِّ، أي: من الجلالة^(١).
وافق أبو جعفر نافعاً في التأنيث والنصب، كما وافقه يعقوب^(٢)، وخلف لنفسه،
وكذلك الأئمة الأربعة، إلا أن الحس البصري وافق ابن كثير في الرفع مع التأنيث، كما وافقه
ابن محيصن، والمطوعي عن الأعمش^(٣).
ووافق أبو جعفر نافعاً في خفض الباء، كما وافقه يعقوب، وكذلك الأئمة الأربعة، إلا
أن الأعمش وافق حمزة في نصبها، كما وافقه يعقوب^(٤)، وخلف لنفسه^(٥)، وَاللَّهُمَّ أَجْمَعِينَ.

[٦٣٤] نَكْذِبُ نَصْبُ الرَّفْعِ فَازَ عَلَيْهِ وَفِي وَنَكُونُ انْصِبُهُ فِي كَسْبِهِ عَلَاً
فعول مفاعيلن فعولن مفاعلن فعولن مفاعيلن فعولن مفاعلن مفاعلن
((نُكْذِبُ)) مُبْتَدَأٌ، و((نَصْبُ الرَّفْعِ)) ثَانٍ، خَبْرُهُ ((فَازَ عَلَيْهِ)) الْهَاءُ لَهُ، وَهَذِهِ الْجُمْلَةُ
خَبْرُ الْأَوَّلِ، مُتَعَلِّقٌ بِ((فَازَ))، وَالْهَاءُ لِلْمُبْتَدَأِ الْأَوَّلِ.
((وَفِي وَنَكُونُ)) ظَرْفٌ، ((انْصِبُهُ)) أَمْرِيَّةٌ، وَالْهَاءُ -مَنْصُوبٌ مَحَلًّا- ل((لِرْفَعِ))، و((فِي
كَسْبِهِ)) خَبْرٌ مُقَدِّمٌ الضَّمِيرُ، مَجْرُورٌ مَحَلًّا ل((نَصْبِ الرَّفْعِ)) الْمَفْهُومُ مِنْ ((انْصِبُهُ))،
و((عَلَاً)) مُبْتَدَأٌ مُؤَخَّرٌ، أَي: ذَاتُ عَلَاً.
وَلَمْ يَأْتِ النَّازِمُ حَمْدًا بِالْوَاوِ الْفَاعِلَةَ الْمُسْتَأْنَفَةَ فِي قَوْلِهِ: ((نَكْذِبُ))؛ لِعَدَمِ الرَّيْبَةِ فِي

(١) انظر: معاني القراءات ١٥٠، وكنز المعاني للجعبري ١٤٩١/٣، والنقل منه.

(٢) بل قرأ يعقوب: ﴿ثُمَّ لَمْ يَكُنْ فِتْنَتَهُمْ﴾ بالتذكير والنصب.

(٣) انظر قراءة الأئمة الثلاثة: تحبير التيسير ٣٥٣، والنشر ٢٥٧/٢.

وانظر قراءة الأئمة الأربعة: إيضاح الرموز ٣٧٠-٣٧١، وإتحاف فضلاء البشر ٨/٢. وفيهما: أن
المطوعي: بالتذكير، وابن شنبوذ: بالتأنيث.

(٤) بل قرأ يعقوب: بالخفض. وبعده في المخطوط: ((وكذلك الأئمة الأربعة، إلا أن الأعمش وافق
حمزة في نصبها، كما وافقه))، وهو تكرار.

(٥) انظر قراءة الأئمة الثلاثة: تحبير التيسير ٣٥٣، والنشر ٢٥٧/٢.

وانظر قراءة الأئمة الأربعة: إيضاح الرموز ٣٧١، وإتحاف فضلاء البشر ٨/٢.

اتصاله بما قبله؛ لإتيان الواو الفاصلة في قوله: ((وُصَلَا))، وإن كانت من نفس الكلمة.

والمختلف فيه: ((نكذب)) في قوله تعالى: ﴿وَلَا تُكذِّبْ﴾ [الأنعام: ٢٧].

وترجمته: نصب الباء.

وقرائه: حمزة، وحفص، المشار إليهما: بالفاء والعين.

وترجمة المسكوت عنهم: رفعها^(١)، الذي قيّد الناظم رحمته النصب به؛ لبيان قراءة المسكوت عنهم؛ لأنه لو اقتصر ترجمة المذكور على النصب لاختلّ قراءة المسكوت؛ لأنّ ضدّ النَّصْب هو الخفض؛ لأنّهما من الأضداد المطّردة المنعكسة، مع أنّهم لم يقرؤوا إلا بالرفع، ولذا قيّد بالرفع.

والواو فاصلة مستأنفة في قوله: ((وفي ونكون)).

وهو المختلف فيه من قوله تعالى: ﴿وَنَكُونُ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ﴾ [الأنعام: ٢٧].

وترجمته: نصب النون، وإنّما قيّد بالرفع الناظم رحمته؛ لأجل بيان قراءة المسكوت عنهم.

وقرائه: حمزة، وابن عامر، وحفص، المشار إليهم: بالفاء، والكاف، والعين.

وترجمة المسكوت عنهم: هي الرفع^(٢).

فصار ترجمة حمزة وحفص في المسألتين: نصبهما؛ لأنّهما ذُكِرَا في الترحمتين. وترجمة الحرميان، وأبي عمرو، وعليّ: رفعهما؛ لأنّهم لم يذكروا فيهما. وترجمة ابن عامر: رفع الأولى ونصب الثانية؛ لأنّه لم يُدْكَر في الترجمة الأولى، وذكر في الترجمة الثانية. والله تعالى أعلم.

أي: قرأ حمزة وحفص رحمته **﴿وَلَا تُكذِّبْ﴾**: بنصب الباء. وقرأ المسكوت عنهم: برفعها^(٣).

وقرأ حمزة وابن عامر وحفص رحمته **﴿وَنَكُونُ﴾**: بنصب النون. والمسكوت عنهم: برفعها.

أمّا وجه نصبها: أنّه منصوب بـ(أنّ) مصدرية مقدّرة بعد واو جواب التّمّي، على

(١) انظر: التيسير ٢٧٤، والنشر ٢٥٧/٢.

(٢) انظر: التيسير ٢٧٤، والنشر ٢٥٧/٢.

(٣) في المخطوط بعده: ((وقرأه المسكوت عنهم برفعها))، وهو تكرار.

مذهب الزَّجَّاج^(١)، وبعض البصريين، [١١٧/أ] خلافاً لأكثرهم^(٢).

وأما وجه رفعهما: أنه العطف على: ﴿رُدُّوا﴾، أي: يا ليتنا نُرَدُّ ونُوفَّقُ للتصديق، والإيمان^(٣).
أما وجه رفع الأوَّل: أنه أحد الأمور الثلاثة، ونصب الثاني: أنه عطف على الجواب
جمعاً^(٤)، والبحث هنا كثير، ودكره تماماً يقتضي أن يُطَوَّلَ الكلام. والله تعالى أعلم.
وافق أبو جعفر نافعاً في رفع الفعلين، كما وافقه خلف لنفسه، والأئمة الأربعة، إلا أن
الأعمش وافق حمزة في نصبهما، كما وافقه يعقوب^(٥).

وروى المطوَّعي عن الأعمش ((وَلَسَوْ رِدُّوا)) [الأنعام: ٢٨]: بكسر الراء، وكذا
((رِدَّتْ)) حيث جاء، وافقه الشنوبذي فيما عدا هذه السورة. والباقون: بالضم^(٦).
وقرأ الحسن البصري ((بَعَثَتْ)) [الأنعام ٣١] بفتح الغين. والباقون: بسكونها^(٧)، مؤنث
أجمعين.

[٦٣٥] وَلَلدَّارُ حَذْفُ اللَّامِ الْآخِرَى ابْنُ عَامِرٍ وَالْآخِرَةُ الْمَرْفُوعُ بِالْحَفْضِ وَكَلَا

(١) انظر: معاني القرآن وإعرابه للزجاج عند تفسير قوله تعالى: ﴿فَقَالُوا لَوْلَا يَلِينَا نُرَدُّ وَلَا نَكْذِبُ بَيِّنَاتٍ رَبِّنَا وَنَكُونُ

مِنَ الْمُؤْمِنِينَ ﴿٢٧﴾ ٢٣٩/٢.

(٢) انظر: توضيح المقاصد والمسالك ١٢٦٠/٣.

(٣) انظر: الكشف عن وجوه القراءات السبع ٤٢٧/١-٤٢٨، وكنز المعاني للجعبري ١٤٩٢/٣،
والنقل منه.

(٤) انظر: كنز المعاني للجعبري ١٤٩٢/٣.

(٥) انظر قراءة الأئمة الثلاثة: تحبير التيسير ٣٥٤، والنشر ٢٥٧/٢.

وانظر قراءة الأئمة الأربعة: إيضاح الرُّموز ٣٧١، ولطائف الإشارات ٢٠٢٤/٥.

(٦) والعموم للكلمتين، فوردت ﴿رِدُّوا﴾ في أربعة مواضع، في النساء: ٩١، والأنعام هنا ٢٨، و٦٢،

ويونس ٣٠، ووردت كلمة ﴿رِدَّتْ﴾ مرتين في سورة يوسف الطَّلِيلَةَ ٦٥.

انظر: إيضاح الرُّموز ٣٧١، ولطائف الإشارات ٢٠٢٧/٥.

(٧) حيث جاء. انظر: مفردة الحسن البصري ٢٧٣، وإيضاح الرُّموز ٣٧٢، ولطائف الإشارات

٢٠٢٧/٥.

فَعُولُنْ مَفَاعِيلُ فَعُولُنْ مَفَاعِلُنْ فَعُولُ مَفَاعِيلُ فَعُولُنْ مَفَاعِلُنْ
 ((وَلِلدَّارِ)) مبتدأ، و((حَذْفُ اللَّامِ)) مبتدأ ثانٍ مضاف، و((الْآخِرَى)) -على النقل-
 صفة اللام، خبره ((ابْنُ عَامِرٍ)) على حذف المضاف، أي: مذهب ابن عامر، وهذه الجملة
 خبر الأول بتقدير: فيه، الجارُّ متعلق بالخبر الهاء له ليربط هذه الجملة إلى المبتدأ الأول.
 ((وَالْآخِرَةَ)) بالنقل مبتدأ، و((الْمَرْفُوعُ)) ثانٍ، وخبره ((وَكَلًّا))، أي: الزم الآخرة،
 و((بِالْخَفْضِ)) مُتَعَلِّقٌ بِهِ، وهذه الجملة خبر الثاني، وهذه خبر الأول، بتقدير العائد إليه،
 أي: لفظ فيه.

والواو ليست بفيصلٍ مستأنفةٍ في قوله: ((وَلِلدَّارِ))، بل من التلاوة في قوله تعالى:
 ﴿وَلِلدَّارِ الْآخِرَةِ حَيْرٌ﴾ [الأنعام: ٣٢]^(١).

وترجمته: حذف لام التعريف، لا لام الابتداء، المشار إليه بقوله: ((الْآخِرَى))، وجرَّ
 ((الْآخِرَةَ)) على أنَّ ((الدَّارِ)) مضاف إليها.
 وقارئه: ابن عامر، المصحح به.

وترجمة المسكوت عنهم: إثبات اللام؛ لأن الحذف والإثبات من الأضداد المطردة
 المنعكسة، ورفع ((الْآخِرَةَ))؛ لأنه لو قصر الترجمة فيها على الحُفْضِ لَلَزِمَ منه أن تكون قراءة
 المسكوت عنهم بالنصب؛ لأنَّهما من الأضداد المطردة المنعكسة، مع أنهم لم يقرؤوا إلا
 بالرفع، ولذا قيّد ((الخفص)) بـ((المرفوع))؛ لأجل بيان قراءتهم، ولذا استغنى الناظم رحمته
 بذكر ترجمة المذكور في قوله: ((وَلِلدَّارِ))؛ عن ذكر ترجمة المسكوت عنهم، ولم يستغن بذكر
 ترجمة المذكور في ((الْآخِرَةَ))؛ عن ذكر ترجمة المسكوت عنهم، بل ذكرها على طريق تقييد
 ترجمة المذكور: بترجمة المسكوت عنهم.

والناظم رحمته لم يتعرّض لتخفيف الدال لابن عامر مع أنه قرأ بتخفيفها، والمسكوت
 [عنهم]: بتشديدها- ولو فعل هذا لعلم أن قراءة المسكوت عنهم بالتشديد؛ لأنَّهما من
 الأضداد المطردة المنعكسة-؛ لأنَّ قراءتهم نُطِقَ بها بالتشديد، فلا حاجة إلى التعرض

(١) حاشية: ((وواو التلاوة تُسَدُّ مَسَدَّ الواو الفيصل. والله تعالى أعلم)).

للتَّخْفِيفِ لابن عامر؛ لأنَّ التَّخْفِيفَ يلزم منه حذف لام التعريف، يُدْغَمُ في الدال ولا يدغم لام الابتداء فيها، فإذا لم يُحذف لام التعريف يلزم أن يُدغم في الدال، فَعُلِمَ تشديد الدال من هذه القاعدة المقررة عند العلماء، والناظم رحمته أشار إلى هذه القاعدة بنطقه في النظم، مع أنَّ الاعتماد على هذه القاعدة المقررة في عدم ذكر التقييد من الاصطلاح في الفرش، وعُلِمَ هذا من التتبع والاستقراء. والله تعالى أعلم.

أي: قرأ ابن عامر ﴿وَلَدَارُ الْآخِرَةِ﴾: بحذف لام التعريف، مع تخفيف الدال، ويجر ﴿الْآخِرَةَ﴾ على طريق الإضافة. وقرأه المسكوت عنهم: بإثباتها، مع إدغامها في الدال، مع رفع ﴿الْآخِرَةَ﴾.

وأما وجه حذف اللام: تجريدُها من التعريف للإضافة، فوجب جَرُّ ﴿الْآخِرَةَ﴾، ومنه ﴿وَلَدَارُ الْآخِرَةِ خَيْرٌ﴾ في سورة يوسف عليه السلام [١٠٩]؛ لأنها صفة المضاف، أي: لدار الحياة أو الساعة الآخرة على حدِّ: ﴿وَحَبَّ الْحَصِيدِ﴾ [ق: ٩]، ومسجدُ الجامع، وإليه [أشار] بقوله: ((وَكَلَامًا)) أي: ألزمته الإضافة [١١٧/ب] الجرِّ، أو إضافة الصفة إلى الموصوف؛ لاختلاف اللفظين على حدِّ: ليلة القمرَاء، وعليها الرسم الشامي.

وأما وجه إثبات اللام: تعريفها بها للإسناد، ورفع ﴿الْآخِرَةَ﴾ صفتها، ومنه ﴿وَإِنَّ الدَّارَ الْآخِرَةَ﴾ [العنكبوت: ٦٤] وهي صفة في الأصل، وغلب استعمالها، ك(الدُّنْيَا)، وعليها بقية الرسوم. أما الإثبات والرفع فهو المختار؛ لأنَّ تعريف اللام أقوى من الإضافة، وللسلامة من الحذف والتأويل^(١).

وافق أبو جعفر نافعاً في اللامين، مع تشديد اللام في الدال للإدغام، والرفع على النعت، كما وافقه يعقوب، وخلف لنفسه، وكذلك الأئمة، الأربعة^(٢)، رضي الله عنهم أجمعين.

(١) انظر: حجة القراءات لابن زنجلة ٢٤٦، وكنز المعاني للجعفري ١٤٩٤/٣، والتقل منه.

وانظر رسم القراءتين: المقنع ٢٧٤، ومختصر التبيين ٤٧٨/٣.

(٢) انظر قراءة الأئمة الثلاثة: تحبير التيسير ٣٥٤، والنشر ٢٥٧/٢.

وانظر قراءة الأئمة الأربعة: إيضاح الرموز ٣٧٢، وإتحاف فضلاء البشر ٩/٢.

[٦٣٦] وَعَمَّ عَلًّا لَا يَعْقِلُونَ وَتَحْتَهَا خِطَابًا وَقُلْ فِي يُوسُفَ عَمَّ نَيْطَلًا

فعول مفاعيلن فعول مفاعلن فعولن مفاعيلن فعولن مفاعلن

و((لَا يَعْقِلُونَ)) فاعل، ((عَمَّ)) لا مبتدأ له، أي: لا يكون ((لَا يَعْقِلُونَ)) مبتدأ خبره ((عَمَّ))، و((عَلًّا)) تمييز الفاعل، أو حاله، أي: عَلَاهُ أو عَالِيَاً، و((خِطَابًا)) مُخَاطَبًا، أو ذَا خِطَابٍ، حال أخرى، ((وَتَحْتَهَا)) أي: سورة الأنعام، عطف على (هنا) مُقَدَّرًا، و((فِي يُوسُفَ)) -بالتنوين للوزن- ظرف، ((عَمَّ)) الخطاب، ماضية، محكيَّة ((قُلْ))، و((النَيْطَل)) الدلو^(١)، واستعير للنصيب، ك﴿ذُنُوبًا مِّثْلَ ذُنُوبٍ﴾ [الذاريات: ٥٩]، ونصبه على التمييز، أو للعطاء، ونصبه للمفعول له، ثم عطف فقال:

[٦٣٧] وَيَاسِينَ مِنْ أَصْلٍ وَلَا يُكْذِبُونَكَ أَلْ خَفِيفٌ أَتَى رُحْبًا وَطَابَ تَأُولًا

فعولن مفاعيلن فعولن مفاعلن فعولن مفاعيلن فعولن مفاعل

((وَيَاسِينَ)) مَعْطُوفٌ عَلَى قَوْلِهِ: و((يُوسُفَ)) عَلَيْهِ السَّلَامُ، أي: عَمَّ لَا يَعْقِلُونَ هُنَا خِطَابًا، وفي يوسف عَلَيْهِ السَّلَامُ خِطَابًا، وفي يسن خطابًا.

((مِنْ أَصْلٍ وَلَا يُكْذِبُونَكَ)) مبتدأ، و((الْخَفِيفِ))^(٢) ثانٍ، خبره ((أَتَى)) وهذه الجملة خبر المبتدأ الأول بتقدير لفظة: (فيه)، و((رُحْبًا)) -بالضم- بمعنى: واسعاً^(٣)، حال الأول أو مفعوله، ((وَطَابَ)) عُطِفَ عَلَيْهِ، و((تَأُولًا)) تفسيراً^(٤)، تمييز الثاني، وهو غير الأول^(٥)

(١) في المخطوط: ((الولد))، وهو تصحيفٌ، انظر: تهذيب اللغة ٢٣٤/١٣، وتاج العروس ٥٠٤/٣٠.

(٢) في المخطوط: ((التَّخْفِيفِ))، وأثبتُ الموافق للبيت.

(٣) انظر: تهذيب اللغة ١٨/٥، والصحاح ١٣٤/١.

(٤) انظر: لسان العرب ٣٣/١١، وتاج العروس ٣٢/٢٨.

(٥) في المخطوط: ((الأول)) بتشديد الواو، وهو تصحيفٌ.

في الاصطلاح^(١).

والواو فيصل مستأنفة في قوله: ((وَعَمَّ))^(٢).

والمختلف فيه: ((لَا يَعْقِلُونَ)) في قوله تعالى: ﴿أَفَلَا تَعْقِلُونَ ۚ قَدْ نَعَلُمْ﴾ [الأنعام]،

وفي قوله تعالى: ﴿أَفَلَا تَعْقِلُونَ ۚ وَالَّذِينَ يُمَسِّكُونَ﴾ في الأعراف.

وترجمتهما: تاءُ الخطاب.

وقارئه: نافع، وابن عامر، وحفص، المشار إليهم: ب((عَمَّ))، والعين.

وترجمة المسكوت عنهم فيهما: ياء الغيب^(٣).

والواو فاصلة عاطفة في قوله: ((وَقُلْ)).

والمختلف فيه: ((أَفَلَا تَعْقِلُونَ)) في قوله تعالى: ﴿أَفَلَا تَعْقِلُونَ ۚ حَتَّىٰ إِذَا اسْتَيْسَسَ﴾

في يوسف السَّكِينِ المستفاد من العطف.

كما أنَّ ترجمته: -أي: تاء الخطاب- مستفادة من العطف.

وقارئه: نافع، وابن عامر، وعاصم، المشار إليهم: ب((عَمَّ))، والنون.

وترجمة المسكوت عنهم: ياء الغيب^(٤).

والواو فيصل عاطفة في قوله: ((وَيَاسِينَ)).

المختلف فيه: ((أَفَلَا يَعْقِلُونَ)) من قوله تعالى: ﴿أَفَلَا يَعْقِلُونَ ۚ وَمَا عَلَّمْنَاهُ الشِّعْرَ﴾

المستفاد من العطف.

كما أنَّ ترجمته: -أي: تاء الخطاب- مستفادة من العطف.

وترجمة المسكوت عنهم: ياء الغيب^(١)، ولذا استغنى الناظم رحمه الله بذكر ترجمة المذكور:

(١) وهو: صرف الكلام عن ظاهره إلى معنى يحتمله. فإن كان للدليل فصيح، وإن كان لظن ففاسد،

وإن كان لآل شيءٍ فلعبٌ. انظر: البحر المحيط للزركشي ٣٧/٥.

(٢) في المخطوط: ((عَمَّ))، وأثبتُ الموافق للبيت.

(٣) انظر: التيسير ٢٧٥، والنشر ٢٥٧/٢.

(٤) انظر: التيسير ٣٢٤، والنشر ٢٥٧/٢.

عن ذكر ترجمة المسكوت عنهم؛ لأنهما من الأضداد المطردة المنعكسة.
والواو فيصل مستأنفة في قوله: ((وَلَا يُكذِّبُونَكَ))، وهو المختلف فيه في قوله تعالى:

﴿فَأَنَّهُمْ لَا يُكذِّبُونَكَ﴾ [الأنعام: ٣٣].

وترجمته: إسكان الكاف، وتخفيف الذال.

وقارئة: نافع، والكسائي، المشار إليهما: بالهمزة، والراء.

وترجمة المسكوت عنهم: فتح الكاف، وتشديد الذال^(٢)؛ لأنهما من الأضداد المطردة المنعكسة. ولذا استغنى بذكر ترجمة المذكور: عن ذكر ترجمة المسكوت عنهم.

وعُلم من قوله: ((فِي يُوسُفِ)) و((يَسْ)) أنَّ المراد بقوله ((تَحْتَهَا)): سورة الأعراف.

وخرج بتصدير المختلف فيه بالنفي: ما يَتَصَدَّرُ به في هذه السورة ﴿لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ﴾ [الأنعام: ١٥١] [أ/١١٨] متفق الخطاب، والنفي يُخَصِّصُ الخِلافَ بالأخير^(٣)، وخرج بتصدير النفي أيضاً ﴿أَلَمْ تَكُونُوا تَعْقِلُونَ﴾ في سورة يس ~ [٦٢]؛ لأنه لم يتصدر إلا بالفعل، فإنه متفق الخطاب^(٤).

والناظم جاء لم يتعرَّض لسكون الكاف إلا للتخفيف؛ لأنَّ السكون من لازمه، كما أنَّ الفتح من لازم التشديد^(٥)، والخلف دائر في (الأفعال) و(التفعيل)، والناظم جاء ما نطق إلا بقراءة المسكوت عنهم إذا كان النظم يُساعد القراءتين، أما هنا لم يُساعد [النظم] إلا

(١) انظر: التيسير ٤٣٠، والنشر ٢/٢٥٧.

(٢) انظر: التيسير ٢٧٥، والنشر ٢/٢٥٧.

(٣) أي: الأخير في سورة يوسف جاء، وهو قوله تعالى: ﴿وَلَدَارُ الْآخِرَةِ خَيْرٌ لِلَّذِينَ آمَنُوا أَفَلَا

تَعْقِلُونَ﴾ [١٠٩]، وخرج غير المتصدر بالنفي وهو قوله تعالى: ﴿إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا لَعَلَّكُمْ

تَعْقِلُونَ﴾ [٢].

(٤) انظر: كنز المعاني للجعبري ٣/١٤٩٦-١٤٩٧.

(٥) انظر: كنز المعاني للجعبري ٣/١٤٩٧.

بقراءة المذكور، فصار ترجمتهم: من قبيل ضدّ ترجمة المذكور، كما أنّ ترجمته ضد ترجمة المسكوت عنهم.

أي: قرأ نافع، وابن عامر، وحفص: ﴿أَفَلَا تَعْقِلُونَ﴾ في هذه السورة، وسورة الأعراف: بتاء الخطاب. وقرأه المسكوت عنهم: بياء الغيب فيهما.

وقرأ نافع، وابن عامر، وعاصم: ﴿أَفَلَا تَعْقِلُونَ﴾ في سورة يوسف الطَّيِّبَاتِ: بتاء الخطاب، وقرأه المسكوت [عنهم]: بياء الغيب.

وقرأ نافع والكسائي: ﴿لَا يُكْذِبُونَكَ﴾: بضم الياء، وإسكان الكاف، وتخفيف الذال، من باب الأفعال^(١). وقرأه المسكوت عنهم: كذلك إلا أنهم بفتح الكاف، وتشديد الذال، من باب التّفعيل^(٢).

أمّا وجه الخطاب: أنّه الالتفات وأشار به: ((عم علا)) إلى تناوله كل مخاطب.

وأمّا وجه الغيب: حملة على ما قبله.

وأمّا وجه الفرق: أنّه الجمع بين القراءتين.

وأمّا وجه التخفيف: أنّه من (أكذب)، على حَدِّ: أبخله، فالهمزة للمصادفة، أي: [لا يُلفونك]^(٣) كاذباً.

وأمّا وجه التشديد: أن التضعيف للتعدية، أي: [لا] يكذبونك بحجة^(٤). والله تعالى أعلم.

وافق أبو جعفر نافعاً في خطاب الأربعة، كما وافقه يعقوب، ووافق خلف لنفسه شيخه حمزة في غيب هذه الأربعة، كما وافقه الأئمة الأربعة^(٥).

(١) أي: من (أكذب) على وزن (أفعل).

(٢) أي: من (كذب) على وزن (فعل).

(٣) في المخطوط: ((يكذبونك))، والتصويب من كثر المعاني للجعبري ١٤٩٧/٣.

(٤) انظر: شرح الهداية ٤٦٦، وكنز المعاني للجعبري ١٤٩٧/٣، والنقل منه.

(٥) انظر قراءة الأئمة الثلاثة: تحبير التيسير ٣٥٤، ٤١٧، ٥٢٥، والنشر ٢٥٧/٢.

ووافق أبو جعفر ابن كثير في التشديد، كما وافقه يعقوب، وخلف لنفسه، وكذلك الأئمة الأربعة^(١)، رضي الله عنهم.

[٦٣٨] أَرَيْتَ فِي الْإِسْتِفْهَامِ لَا عَيْنَ رَاجِعٍ وَعَنْ نَافِعٍ سَهْلٌ وَكَمْ مُبْدِلٍ جَلَا
فعول مفاعيل فعولن مفاعِلن فعولن مفاعيلن فعولن مفاعِلن

((أَرَيْتَ)) مبتدأ على حذف المضاف، أي: كلمة (رَأَيْتَ)، و((فِي الْإِسْتِفْهَامِ)) صفة، و((لَا عَيْنَ)) مَبْنِيًّا عَلَى الْفَتْحِ، و((رَاجِعٍ)) صفة، رُفِعَ عَلَى الْمَحَلِّ وَأَجَازَ النَّحَاهُ نَصْبَهُ وَبِنَاءِهِ، و(فِيهِ) الْمُقَدَّرُ خَيْرٌ ((لَا))، وَالجُمْلَةُ خَيْرُهُ، وَالْعَائِدُ الْمُقَدَّرُ (لَهُ)، أَوْ ((رَاجِعٍ)) خَيْرُهُ، بِمَعْنَى: ثَابِتٌ، وَالجُمْلَةُ حَالُ الْخَيْرِ.

((وَعَنْ نَافِعٍ)) متعلق بـ((سَهْلٍ)) أَمْرِيَّةٌ، حُذِفَ مَفْعُولُهَا، أَي: الهمزة، ((وَكَمْ مُبْدِلٍ جَلَا)): و((كَمْ)) [مَكْتَرَةٌ]^(٢)، و((مُبْدِلٍ)) جُرَّ عَلَى كَوْنِهِ مُمَيَّرًا.

وَلَمْ يَأْتِ النَّاطِمُ جَمَلًا بِالْوَاوِ الْفَاصِلَةِ فِي قَوْلِهِ: ((رَأَيْتَ))؛ لِعَدَمِ الرَّبِيَّةِ فِي اتِّصَالِهِ؛ لِإِتْيَانِ الْوَاوِ الْفَاصِلَةِ فِي قَوْلِهِ: ((وَطَابَ تَأْوُلًا)).

والمختلف فيه: الماضي المتصل بتاء المخاطب والمخاطبين الموسوق بهمزة الاستفهام، نحو: ﴿أَرَيْتَ﴾ [الكهف: ٦٣]، و﴿أَرَيْتُمْ﴾ [الأنعام: ٦٤].

وترجمته: حذف العين، أي: الهمزة بعد الراء.

وقارئه: الكسائي، المشار إليه: بالراء.

وترجمة المسكوت عنهم: إثباتها؛ لأنهما من الأضداد المطردة المنعكسة، إلا أن نافعاً - منهم - بتسهيل الهمزة المفتوحة كالألف، إلا أن لورش عنه - المشار إليه بـ(الجيم) - وجهاً

وانظر قراءة الأئمة الأربعة: ٣٧٢، وإتحاف فضلاء البشر ١٠/٢.

(١) انظر: المصادر السابقة.

(٢) في المخطوط: ((مُنْكَرٌ))، والتصويب من كنز المعاني للجعبري حيث أحال إعرابه في ١٤٩٨/٣ إلى

١٣٣٣/٣. و((كَمْ)) مَكْتَرَةٌ مُبْتَدَأٌ، وَخَيْرُهَا جُمْلَةٌ ((جَلَا)).

آخر، وهو إبدالها ألفاً خالصةً، ولذا صار الواو فاصلةً عاطفةً في قوله: ((وَكَمْ)) ، أي: المختلف فيه: ﴿أَرَأَيْتَ﴾ المستفاد من العطف، والمسكوت عنهم: من ترجمة نافع تحقيق هذه الهمزة^(١)؛ لأنهما من الأضداد المطردة المنعكسة.

وعُلِمَ عموم هذا المختلف فيه إلى جميع القرآن العظيم من قوله: ((في الاستفهام))؛ لأنَّ لام التعريف لاستغراق الجنس، أي: كل ما وُجِدَ في كلمة ((رَأَيْتَ)) همزة الاستفهام فالخلاف ثابت بإثبات الهمزة تحقيقها، وبحذفها، وتسهيلها^(٢).

فصار ترجمة الكسائي: حذف الهمزة بعد الراء، وترجمة نافع: تسهيل هذه الهمزة، ولورش ترجمة أخرى، وهي: إبدالها ألفاً، وترجمة المسكوت عنهم: إثباتها محققةً. والناظم رحمته استغنى بذكر ترجمة المذكور: عن ذكر ترجمة المسكوت عنهم: في التَّراجم الثلاث.

فإن قلت: إنَّ أوَّلَ حَرْفٍ من كلمات التقييد^(٣) [١١٨/ب] لا يكون رمزاً لقارئ، وكذلك الحرف الذي هو من الكلمات التي جاءت لِكَمالِ كَلِماتِ التقييد - مع أنَّ قوله: ((راجع)) لا يجيء إلا لِكَمالِ قوله: ((لا عَيْنَ))، فيكون قوله: ((راجع)) صفة لقوله: ((لا عَيْنَ))، وخبره محذوف، أي: لا عين راجع فيه، ومعناه: لم يرجع العَيْنُ في الماضي كما لم يرجع في المضارع - فلا يكون الراء رمزاً للكسائي؛ لأنَّه لو رَمَزَ الحرف من هذه الكلمة للقارئ لَلزِمَ أن يكون كُلُّ حَرْفٍ من كلمات التقييد رمزاً، وإلا فجعل البعض رمزاً دون بعض فيه إلباسٌ.

قلت: إن لقوله: ((راجع)) وجهاً آخر، وهو أن يكون خبرَ المبتدأ، ((وَلَا عَيْنَ)) على تقدير: لا عين فيه، وهذه الجملة حالية، تقديره: (رَأَيْتَ) في الاستفهام لا عين فيه (رَأَيْتَ) الذي حُدِفَ عَيْنُهُ راجع في المعنى إلى الثابت العين. وتقدير الحال: (رَأَيْتَ) في الاستفهام لا

(١) انظر: التيسير ٢٧٥، والنشر ١/٣٩٧-٣٩٨.

(٢) انظر: كنز المعاني للجعبري ٣/١٤٩٩، وسراج القارئ ٢/٨٣٠.

(٣) يعني: قول الشاطبي رحمته ((راجع)).

عين فيه حال كون (رَأَيْتَ) محذوف العين راجعاً في المعنى إلى الثابت العين، وعلى هذا التقدير يكون المراد بقوله: ((راجع)) بيان صحّة المعنى حين إسقاط عين الفعل، ولا يكون من إكمال كلمة التقييد، بل إكمال كلمة ولا مانع (في رمز)^(١) الراء من ((راجع))^(٢).

أي: قرأ الكسائي (رأى) الماضي المسبوق بهمزة الاستفهام المتصل بتاء الخطاب والمخاطبين، لَحِقَهُ كَافُ الْخَطَابِ أَوْ لَا، نحو: ﴿أَرَأَيْتَ﴾، و﴿أَرَأَيْتُمْ﴾: بحذف الهمزة الثانية حيث أتى في جمع القرآن العظيم. وقرأ المسكوت عنهم: بإثباتها، منهم: مَنْ سَهَّلَهَا كَأَلْفٍ فَهُوَ: نافع، ولورش عنه وَجْهٌ آخَرُ: [إبدالها]^(٣) أَلْفًا خَالِصَةً. والباقون: بتحقيقها، إلا أن حمزة سهلها في الوقف، وبالتسهيل^(٤) قطع في التيسير^(٥) وأكثر النقلة: كأبي العزّ^(٦). وبعضُ شيوخِ المصريّين أبدلوا أَلْفًا لورش^(٧)، ونقله مكّي^(٨)، والأهوازي^(٩)، وهو من الزيادات، فصار له وجهان: التسهيل كقالون، والبَدَلُ، نحو: ﴿قُلْ أَرَأَيْتَكُمْ إِنْ أَنْتُمْ﴾ [الأنعام: ٤٧]، ﴿أَفَرَأَيْتَ مَنْ اتَّخَذَ﴾ [الجاثية: ٢٣]، ﴿قُلْ أَرَأَيْتُمْ إِنْ﴾ [الأنعام: ٤٦].

ورُوي عن بعضهم: إشباعُ مَدِّ الهمزة المسهلة لورش؛ لتنزيلها منزلة الساكنة في امتناع الابتداء بها، وبعدها ساكنة.

قلتُ: غَلَطَ؛ لِأَنَّهَا لَيْسَتْ حَرْفٌ مَدٌّ، [ولا حَرْفٌ]^(١٠) لين، ولا مَدٌّ في [غيرهما]^(١)،

(١) تكرر ما بين القوسين.

(٢) انظر: إبراز المعاني ١١٤/٣،

(٣) في المخطوط: ((وإبدالها))، ولعله سهو من الناسخ.

(٤) أي: في قراءة نافع.

(٥) انظر: التيسير ٢٧٥.

(٦) أي: بالتسهيل أيضاً. انظر: إرشاد المبتدي وتذكرة المنتهي لأبي العزّ ٣٠٨.

(٧) انظر: تقريب النّشر ٢٩٠/١.

(٨) انظر: التبصرة ٤٩٣.

(٩) انظر: الوجيز ٩١، والموجز ٦٧.

(١٠) في المخطوط: ((وحرف))، والتصويب من كنز المعاني للجعبري ١٤٩٩/٣.

والصحيح: أمَّا محرّكة، وإذا اتّصلتْ كاف الخطاب بتائه نابَتْها في الرُّتبة، وهي ^(٢) حرفٌ، خلافاً للكوفيين في جعلها مضمراً منصوباً؛ إذ وَجَّهه (أَرَأَيْتُمْ كَم) ^(٣).

أمَّا وجه حذف الهمزة: إجراء الماضي والمضارع على سَنَنِ واحد، عند أَمْن الإجحاف بالسابقة ^(٤)، لا لاجتماع الهمزتين؛ لأنَّه جمع المجتمع ^(٥)، فالْمُفْرَقُ أَوْلَى، والمعنى واحد ^(٦)، أو كراهيته في اجتماع همزتين في الكلمة الواحدة فَخُفِّقَتْ بِإِسْقَاطِهَا، وَخُصَّتِ الثَّانِيَةَ بِالْحَذْفِ لسقوطها في المضارع، وعدم دلالتها على مَعْنَى ^(٧)، وسقوطها في بعض المصاحف ^(٨).

أمَّا وجه التسهيل والبدل: أن التسهيل على القياس؛ لأنَّه يحصل له التخفيف مع الدلالة على حالة الهمزة ^(٩)، وأنَّ الإبدال على خلاف القياس؛ لأنَّ القياس في تخفيف الهمزة أن يُدَبَّرَ بحركة نفسها إذا أمكن، وقد أمكَّنَ هنا لما فيه من التخفيف مع الإعلام بحركة الهمزة. أمَّا تخفيف الهمزة بحركة ما قبله إذا لم يمكن بحركة نفسها فهو على غير قياس. وأمَّا وجه التحقيق: أنَّه استصحب حالها قبل الاستفهامية، وعملاً بالأصل المُنبَئُ به في المضارع ^(١٠).

وافق أبو جعفر قالون في تسهيل الهمزة الثانية، ووافق يعقوب ابن كثير في تحقيقها، كما

(١) في المخطوط: ((غيرها))، والتصويب من كنز المعاني للجعبري ١٤٩٩/٣.

(٢) أي: الكاف.

(٣) انظر: مغني اللبيب ٢٤٠، وكنز المعاني للجعبري ١٤٩٩/٣.

(٤) أي: همزة الاستفهام.

(٥) أي: حَقَّقَ الهمزتين المجتمعتين، نحو: ﴿ءَأَنْذَرْتَهُمْ﴾ [البقرة: ٦].

(٦) انظر: كنز المعاني للجعبري ١٤٩٩/٣.

(٧) بخلاف الأولى، فإنَّها تدلُّ على الاستفهام. وانظر: اللآلئ الفريدة ٣٧٠/٢.

(٨) انظر: المقنع ٢٦٧، ومختصر التبيين ٤٨٣/٣.

(٩) انظر: إبراز المعاني ١١٤/٣.

(١٠) انظر: الدرّة الفريدة ٤٠٧/٣، وكنز المعاني للجعبري ١٥٠٠/٣.

واقفه خلف لنفسه، وكذلك الأئمة الأربعة^(١)، رضي الله عنهم.

[٦٣٩] إِذَا فُتِحَتْ^(٢) شَدَّذُ لِسَامٍ وَهَهْنَا فَتَحْنَا وَفِي الْأَعْرَافِ وَافْتَرَبَتْ كَلَا

فعولن مفاعيلن فعولن مفاعلن فعولن مفاعيلن فعولن مفاعلن

((إِذَا فُتِحَتْ)) مفعول ((شَدَّذُ)) أمرية، [أ/١١٩] على حذف المضاف، أي: تاء ((إِذَا فُتِحَتْ))^(٣)، و((لِسَامٍ)) متعلق بها، و((فَتَحْنَا)) مفعول مقدر، أي: وشدّد تاء فتحننا له، ((وَهَهْنَا)) ظرفها، ((وَفِي الْأَعْرَافِ)) عطف عليه، وفعل ((افْتَرَبَتْ كَلَا)) بمعنى: حَفِظَ^(٤)، مفعوله محذوف، أي: التشديد من مفهوم الأمرية، وعُيِّرَ (كَلَاءً) للوزن.

والناظم رحمته لم يأتِ بالواو الفاصلة في قوله: ((إِذَا))؛ لعدم اتصاله بما قبله؛ لأنَّ (الجيم) ليس برمزٍ للقارئ [الذي] يقرأ هذه المسألة؛ لأنَّ الرمز الصغير إذا تجرّد من الرمز الكبير لا يتقدّم على المختلف فيه، مع أنَّ قارئها: ابن عامر الشامي^(٥).

والمختلف فيها: أربع كلماتٍ في السُّور الأربعة: ﴿فَتَحْنَا عَلَيْهِمْ أَبْوَابَ كُلِّ شَيْءٍ﴾ في الأنعام [٤٤]، و﴿لَفَتَحْنَا عَلَيْهِمْ بَرَكَاتٍ﴾ بالأعراف [٩٦]، ﴿حَتَّىٰ إِذَا فُتِحَتْ يَأْجُوجُ﴾ في الأنبياء عليهم الصلاة والسلام [٩٦]، ﴿فَفَتَحْنَا أَبْوَابَ السَّمَاءِ بِمَاءٍ﴾ في القمر [١١]، والله تعالى أعلم.

(١) انظر قراءة الأئمة الثلاثة: تحبير التيسير ٣٥٤، والنشر ١/٣٩٧-٣٩٨.

وانظر قراءة الأئمة الأربعة: إيضاح الرموز ٣٧٣، وإتحاف فضلاء البشر ١١/٢.

(٢) حاشية: ((في سورة الأنبياء)).

(٣) حاشية: ((أي: لفظ ((إِذَا)) من التلاوة)).

(٤) انظر: الصحاح ١/٦٩، ومقاييس اللغة ٥/١٣١.

(٥) أي: اجتمع مانعان يمنعان أن يكون قوله -في البيت السابق-: ((جَلَا)) رمزاً لتشديد كلمات هذا البيت: أَوْلَهُمَا: أَنَّ ((جَلَا)) رمز حريّ فلا يتقدّم على المختلف فيه. ثانيهما: أَنَّ قارئ التشديد دُكِرَ باسمه فلا يجتمع معه رمز حريّ.

وترجمتهنَّ: تشديد التاء فيهنَّ.

وقارئهنَّ: ابن عامر الشَّاميِّ.

وترجمة المسكوت عنهم: تخفيفها فيهنَّ^(١)؛ لأنهما من الأضداد المطردة المنعكسة مع أنَّ الناظم رحمته ذكر تشديد التاء في حرف الأنبياء عليهم الصلاة والسلام على طريق النَّصَّ عليه، وعُلِّم تشديد الباقي من عطفه على حرف الأنبياء عليهم الصلاة والسلام، والغالب في عادة الناظم رحمته أن يذكر موضع هذه السورة أولاً، ثم يَصْمُّ إليها النظائر على الترتيب، وإنَّما عكس هنا؛ للتناسب^(٢)، حتى يُعْلَمَ أنَّ المراد في الأعراف والقمر: ﴿فَتَحَّنَا﴾، كما يكون في الأنعام^(٣)، أمَّا موضع الأنبياء عليهم الصلاة والسلام عُرفَ بـ ﴿إِذَا﴾، فخرج عنه: ﴿فُتِحَتْ﴾ في سورة الزمر [٧١، ٧٣] لأنَّ ﴿فُتِحَتْ﴾ فيها^(٤) بلا ﴿إِذَا﴾.

وإنَّما جَعَلْنَا فاعل ((كلا)) ضمير اقترَب؛ لئلا يصبح رمز الكاف من ((كلا)) على مُراد الناظم رحمته؛ لأنَّه إن كانَ الفاعل تحته ضمير الشام لامتنع رمز الكاف في اصطلاحه؛ لأنَّ الضمير مُصَرَّحٌ به، مع أنَّ الرمز المصَرَّح به لا يجتمعان إذا كان الكاف رمزاً، ولم يكن لقوله: ((لشام))، فصار المعنى: كلاءً اقترَبَتْ تشديده كما جمع الباقي تشديده، وإنَّما قلنا على هذا المنوال لبُعد المسافة، فكأنَّه قال: كلاءُ الشاميِّ التشديدَ في المواضع الأربعة عن مشايخه، والله تعالى أعلم بحقيقة الحال^(٥).

أي: قرأ ابن عامر الكلمات الأربع في السُّورِ^(٦) الأربع بتشديد تائهنَّ، وقرأها المسكوت المسكوت عنهم بتخفيف تائهنَّ.

(١) انظر: التيسير ٢٧٥، والنشر ٢/٢٥٨.

(٢) يعني: أنَّ موضع سورة الأنبياء عليهم السلام - وهو ﴿إِذَا فُتِحَتْ﴾ - مختلف عن باقي المواضع ﴿فَتَحَّنَا﴾، فأخَّر ذكر موضع سورة الأنعام؛ ليتهيأ له عطف موضع سورة الأعراف والقمر عليه.

(٣) يعني: ليخرج قوله: ﴿لَا نُفْتِحُ لَهُمْ﴾ [الأعراف: ٤٠].

(٤) أي: الزُّمَر.

(٥) انظر: كنز المعاني للجعبري ٣/١٥٠٠-١٥٠١.

(٦) في المخطوط: ((السُّورَة))، وهو تصحيف.

أمّا وجه التشديد: أنّه لأجل التكثير؛ لأنّهن متعدّية بنفسهنّ.

وأمّا وجه التخفيف: أنّه الأصل.

وَمَنْ فَرَّقَ: جَمَعَ اللغتين^(١).

وافق أبو جعفر برواية ابن وردان ابن عامر في تشديد التاء، في المواضع الأربعة، كما وافقه ابن جمار عنه وروّح عن يعقوب في القمر والأنبياء عليهم الصلاة والسلام، ووافقهم زُويس عنه في الأنبياء عليهم الصلاة والسلام. واختلف عنه في الثلاثة الباقية: فروى [النّحاس]^(٢) عنه: تشديدها، وروى أبو^(٣) الطيّب^(٤) التخفيف، واختلف عن ابن جمار هنا والأعراف، وروى الأشناني^(٥) [عن الهاشمي]^(٦) عن إسماعيل^(٧): تشديدها، وكذا روى ابن

(١) انظر: شرح الهداية ٤٦٨، وكنز المعاني للجعبري ١٥٠١/٣.

(٢) في المخطوط بالحاء المهملة، والتّصويب من النّشر ط المجمع ١٦٨٤/٥، وكذلك ط دار الفكر ٢٥٨/٢.

هو عبد الله بن الحسن بن سليمان البغدادي، أبو القاسم، المعروف بالنّحاس بالمعجمة، أخذ القراءة عرضاً عن محمد بن هارون التّمّار، وروى عنه الحمّامي، وأبو العلاء الواسطي، وغيرهما، وروى عنه شيخه ابن مجاهد، توفي سنة (٣٦٨هـ). انظر: معرفة القراء الكبار ١٨٢، غاية النهاية ٤١٤/١.

(٣) في المخطوط: ((أبي))، وهو تصحيفٌ.

(٤) هو محمد بن أحمد بن يوسف بن جعفر البغدادي، أبو الطيّب، غلام ابن شنبوذ، رحّال عارف مشهور، قرأ على أبي الحسن ابن شنبوذ، ومحمد بن هارون التّمّار، توفي سنة بضعة وخمسين وثلاثمئة. انظر: غاية النهاية ٩٢/٢.

(٥) هو محمد بن جعفر بن محمود الأشناني، أبو عبد الله، مقرئ مشهور، قرأ على محمد بن أحمد الكسائي، وجعفر بن محمد بن كوفي بن مطيار، وقرأ عليه أبو عمر الخرقني، وأبو بكر محمد بن عبد الرحمن المصري. انظر: غاية النهاية ١١٢/٢.

(٦) زيادة يحتاج إليها السّياق من النّشر ط المجمع ١٦٨٤/٥، وطبعة دار الفكر ٢٥٨/٢.

(٧) هو إسماعيل بن جعفر بن أبي كثير الأنصاري مولاهم، أبو إسحاق، قرأ على شيبه بن نصاح، ثم على نافع، وابن جمار، وابن وردان، وروى عنه القراءة الكسائي، وقتيبة، وخلف بن هشام،

ابن حبيب^(١) عن قتبية^(٢) كلاهما [عنه]^(٣)، وَرَوَى الباقر عنه: التخفيف، ووافق خلف لنفسه حمزة في تخفيف الفاء في المواضع الأربعة، كما وافقه الأربعة^(٤)، وَتَمَّعَ أجمعين.

[٦٤٠] وَبِالْعُدْوَةِ الشَّامِيِّ بِالضَّمِّ هُنَا وَعَنْ أَلِفٍ وَاوٍ وَفِي الْكَهْفِ وَصَلًا

فعولن مفاعيلن فعولن مفاعلن فعولن مفاعيلن فعولن مفاعل

((الشَّامِيِّ)) فاعل (قَرَأَ) مقدرًا، ومفعوله ((بِالْعُدْوَةِ))، و((بِالضَّمِّ)) حاله، و((هُنَا)) ظرفه، ((وَعَنْ أَلِفٍ وَاوٍ)) مبتدأ^(٥)، خبره محذوف، أي: فيه واو، ((وَعَنْ أَلِفٍ)) حال عن الخبر المحذوف أي: هُنَا واو حال كونها مَوْضِعَ أَلِفٍ، ((وَفِي الْكَهْفِ)) معطوف على قوله: ((هُنَا))، و((وَصَلًا)) الألف للإشباع، على ما لم يُسَمَّ فاعله، الضمير القائم مقام الفاعل يرجع إلى الكهف، أي: وُصِّلَ حرفُ الكهفِ بحرف الأنعام بهذه^(٦) [١١٩/ب] الترجمة، أو ألفه ألف التثنية، وُصِّلَ حرفا الأنعام والكهف بهذه الترجمة إلينا عن مشايخنا. والواو فيصل مستأنفة في قوله: ((وبِالْعُدْوَةِ)).

وغيرهم، توفي ببغداد سنة (٢٨٠هـ). انظر: معرفة القراء الكبار ٨٧، وغاية النهاية ١/١٦٣.

(١) هو يونس بن حبيب بن عبد القاهر بن عبد العزيز العجلي الأصبهاني، أبو بشر، مقرر عدل ضابط ثقة، روى القراءة عن قتبية عن الكسائي، وعن قتبية عن ابن جمار، روى عنه عبد الله بن أبي داود، توفي سنة (٢٦٧هـ). انظر: غاية النهاية ٢/٤٠٦.

(٢) هو قتبية بن مهران الأزادي، أبو عبد الرحمن، من قرية من أصبهان، إمام مقرر صالح ثقة، أخذ القراءة عن الكسائي، وابن جمار، وإسماعيل بن جعفر، وروى عنه أبو بشر يونس بن حبيب، توفي بعد سنة (٢٠٠هـ). انظر: معرفة القراء الكبار ١٢٥، وغاية النهاية ٢/٢٧.

(٣) زيادة يحتاج إليها السياق من النَّشْر ط المجمع ٥/١٦٨٤، وطبعة دار الفكر ٢/٢٥٨.

(٤) انظر قراءة الأئمة الثلاثة: تحبير التيسير ٣٥٥، والنشر ٢/٢٥٨.

وانظر قراءة الأئمة الأربعة: إيضاح الرُّمُوز ٣٧٣، وإتحاف فضلاء البشر ٢/١١-١٢.

(٥) أي: قوله: ((واو))، وسيأتي إعراب ((وعن أَلِفٍ)).

(٦) تَكَرَّرَتْ هذه الكلمة في آخر متن (١٢٠٠أ)، وأول متن (١٢٠ب)، وأثبتُّ الأول؛ لأن التَّكْرَارَ واقعٌ من الكلمة الثانية.

وهو المختلف في قوله تعالى: ﴿بِالْغَدُوَّةِ وَالْعَشِيِّ﴾ في سورة الأنعام [٥٢]، والكهف [٢٨].

وترجمته: ضم الغين، وسكون الدال، والواو بدل ألف، والناظم لم يتعرض لسكون الدال، وفتح الواو استغناءً بلفظهما عن ذكرهما؛ لأنَّ في فتح الواو إجماع؛ لأنَّ فتح ما قبل تاء التأنيث لازمٌ عند الكلِّ، إنَّما تعرَّض للواو بكونه موضِعَ الألف؛ لبيان قراءة المسكوت عنهم؛ لأنَّه لو لم يتعرَّض للواو هنا بهذه الصفة - بل اكتفى في الترجمة بقوله: ((بِالضَّمِّ)) - لفهم منه قراءة المسكوت عنهم بفتح الغين؛ لأنَّهما من الأضداد المطردة غير المنعكسة، وبسكون الدال؛ لأنَّ أخذ الضدِّ لا يكون إلا عن الترجمة المنصوص عليها، مع أنَّهم لم يقرؤوا إلا بالألف مكان الواو، مع فتح الغين، والدال، أما فتح الدال لم يؤخذ هنا إلا من الإجماع على فتحها؛ لأن ما قبل الألف لا يكون إلا مفتوحاً^(١).

وقارئة: ابن عامر الشامي.

وترجمة المسكوت عنهم: فتح العين، وألف مكان الواو، مع فتح الدال، والناظم رحمته استغنى بذكر الترجمة في الغين للمذكور: عن ذكر ترجمتها للمسكوت عنهم، ولم يستغن بذكر الواو للمذكور: عن ذكر ترجمة المسكوت عنهم، بل ذكرها لهم، أي: ألف مكان الواو؛ لأنَّ الناظم رحمته لم يجعل الواو ضدًّا للألف في الفهرسة، بناءً على هذا: ذكر الألف للمسكوت عنهم، والله تعالى أعلم.

أي: قرأ ابن عامر ﴿بِالْغَدُوَّةِ﴾ - في السورتين - بضم الغين، وبسكون الدال، وفتح الواو. وقرأها المسكوت [عنهم]: بفتح الغين، والدال، وألف بعدها. أمَّا وجه الضم والواو: أن (غُدُوَّة) عُلِّقَتْ عَلَمًا لوقت ما قبل الضحى، فلا ينصرف؛ للعلمية، والتأنيث.

وأما وجه الفتح والألف: أن (غداة) اسم لذلك، ثم أدخلت عليه لام الجنسية^(٢).

(١) انظر: إبراز المعاني ١/١١٥، وكنز المعاني للجعبري ٣/١٥٠٣.

(٢) انظر: شرح الهداية ٤٦٨، وكنز المعاني للجعبري ٣/١٥٠٣، والنقل منه.

اتفق المصاحف على رسمها بالواو في السُّورتين^(١).
 وافق أبو جعفر نافعاً في فتح الغين، والألف بعدها، في السورتين، كما وافقه يعقوب،
 وخلف لنفسه، وكذلك الأئمة الأربعة^(٢).
 قرأ الحسن البصريُّ ((بَعْتَهُ)) [الأنعام: ٤٧]: بفتح الغين. والباقون: بسكونها^(٣).
 قرأ ابن محيصن ((يَهْلِكُ)) [الأنعام: ٤٧]: بفتح الياء، وكسر اللام. والباقون: بضم
 الياء، وفتح اللام^(٤).
 قرأ الحسن البصريُّ ((فَتَنَّا)) [الأنعام: ٥٣]: بتشديد التاء. والباقون: بتخفيفها^(٥)،
رُفِعَ أجمعين.

[٦٤١] وَإِنْ بِفَتْحِ عَمٍ نَصْرًا وَبَعْدُ كَمْ نَمًا تَسْتَبِينَ صُحْبَةً ذَكَّرُوا وَلَا
 فعول مفاعيلن فعولن مفاعلن فعول مفاعيلن فعول مفاعلن
 ((وَإِنْ)) مبتدأ، خبره ((عَمٍ))، و((بِفَتْحٍ)) حال الفاعل، و((نَصْرًا)) تمييز، و((كَمْ))
 مَرَّةٍ ((نَمًا)) نَقَلَ فَتَحَ (إِنَّ)، مبتدأ وخبر، ف((كَمْ)) مكثرة مُقَدَّرَةٌ المميِّز و((بَعْدُ^(٦) كَمْ))
 مَبْنِيٌّ عَلَى الضَّمِّ، ظرف ((نَمًا)).
 و((تَسْتَبِينَ)) مبتدأ، و((صُحْبَةً)) ثانٍ، خبره ((ذَكَّرُوا)) ماضية، وعائد المرفوع باعتبار
 معناه، وهذه الجملة خبر الأول، وعائده المنصوب المقدر، أي: ذكروه، أو ((تستبين))

(١) انظر: المقنع ١٩٥، ومختصر التبيين ٤٨٥/٣.

(٢) انظر قراءة الأئمة الثلاثة: تحبير التيسير ٣٥٥، والنشر ٢٥٨/٢.

وانظر قراءة الأئمة الأربعة: إيضاح الرموز ٣٧٤، ولطائف الإشارات ٢٠٤٢/٥.

(٣) مطلقاً. انظر: مفردة الحسن البصري ٢٧٣، وإيضاح الرموز ٣٧٣.

(٤) انظر: مفردة ابن محيصن ٢٣٢، وإيضاح الرموز ٣٧٣.

(٥) انظر: مفردة الحسن البصري ٢٧٤، وإيضاح الرموز ٣٧٣.

(٦) حاشية: ((أي: بعد ﴿أَنَّهُ مَن عَمِلَ مِنْكُمْ﴾ [الأنعام: ٥٤])).

مفعول مقدم، فلا حذف، ((ولاء)) - بالكسر والمد، قُصِرَ للوزن - حالهم، أي: ذوي ولاء، أو متابعين^(١)، أو مفعول له، أي: لمتابعة، ((خُد))^(٢) أمرية، و((سبيل)) مفعولها محكي، و((برفع)) حال أحد معموليه.

والواو فاصلة مستأنفة في قوله: ((وإن)). وهو المختلف فيه في قوله تعالى: ﴿أَنَّهُ مَن

عَمِلَ مِنْكُمْ﴾ [الأنعام: ٥٤].

وترجمته: فتح الهمزة.

وقارئة: نافع، وابن عامر، وعاصم، المشار إليهم: ب((عم))، والنون.
وترجمة المسكوت عنهم: كسرهما؛ لأنهما من الأضداد المطردة المنعكسة.
والواو عاطفة فاصلة في قوله: ((وبعد)).

والمتخلف فيه: ﴿فَأَنَّهُ غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾ [الأنعام: ٥٤] المشار إليه بقوله: ((وبعد))، أي:

وبعد: ﴿أَنَّهُ مَن عَمِلَ مِنْكُمْ﴾.

وترجمته: بفتح الهمزة، المستفاد من العطف.

وقارئة: ابن عامر، وعاصم، المشار إليهما: بالكاف والنون.
وترجمة المسكوت عنهم: [كسرهما]^(٣).

ولم يأت الناظم رحمه الله بالواو الفاصلة المستأنفة في قوله: ((تستبين))؛ لعدم الريبة في اتصاله بما قبله؛ لأنه لم يكن الكاف والنون رمزاً لقارئ ((تستبين)) [١٢٠/أ] لأن الرمز الصغير لا يتقدم على المختلف فيه، وهو: ((تستبين)) في قوله تعالى: ﴿وَلتَسْتَبِينَ سبِيلُ

(١) انظر: الصحاح ٦/٢٥٣٠، ومقاييس اللغة لابن فارس ٦/١٤١.

(٢) من هنا يبدأ إعراب بعض البيت التالي؛ لاستيفاء الترجمة، والبيت هو:

[٦٤٢] سَبِيلٍ بَرَفَعٍ خُذْ وَيَقْضِ بِضَمِّ سَا كِنٍ مَعَ ضَمِّ الْكَسْرِ شَدُّدٌ وَأَهْمَلًا

(٣) في المخطوط: ((وكسرهما))، ولعل زيادة حرف (الواو) زيدت سهواً من الناسخ. انظر عزو

القراءتين: التيسير ٢٧٦، والنشر ٢/٢٥٨.

الْمُجْرِمِينَ ﴿ [الأنعام: ٥٥]، أو لأن الحرف الأول من الحرف المختلف فيه^(١) لا يكون رمزاً، ولذا يدلُّ على الانقضاء بنفسه، والله تعالى أعلم.

وترجمته: ياء التذكير، المفهوم من ((ذُكِرُوا)).

وقارئة: شعبة، وحمزة، والكسائي، المشار إليهم: ب((صحبة)).

وترجمة المسكوت عنهم: التاء مطلقاً، أي: تاء التأنيث: لغير نافع، وتاء الخطاب: لنافع^(٢)، كما أنَّ الياء كان مطلقاً، أي: الياء للتذكير وللغيب، وهما من الأضداد المطردة المنعكسة في الفهرسة، كما أنَّ الياء للتذكير والغيب والتاء للتأنيث والمخاطب من الأضداد المطردة المنعكسة، ولذا استغنى الناظم رحمته بذكر ترجمة المذكور: عن ترجمة المسكوت عنهم.

فإن قلت: من أين يُفهم التاء للخطاب عند نافع هنا؟

قلت: إنه يُفهم أنَّ التاء للتأنيث لغير نافع والتاء للخطاب لنافع من قوله: ((برفع)) في

قوله: ((سبيل برفع خذ))؛ لأنَّ علَّة الرفع والتأنيث إسنادُ ((سبيل)) إلى ((تستين))،

(١) وهو: ((تستين)).

(٢) وهذا مُشكِلٌ -على قواعد الشَّاطِئِيَّ رحمته-؛ لأنَّ نافعاً رحمته لم يندرج في قوله: ((صُحْبَةُ ذُكِرُوا))

فصار من جملة المسكوت عنهم، ثُمَّ هو لم يندرج في ضِدِّ قوله: ((ذُكِرُوا)) -وهو (أَنْتُوا)-؛ لأنَّ قراءته بتاء الخطاب. وجوابه: أنَّ الشَّاطِئِيَّ رحمته سامح في هذا الموضع فجعله من جملة المسكوت عنهم؛ لأمرين: أوَّلُهُما: لاشتراكه معهم في حرف التاء، دون النَّظَرِ إلى دلالته. وثانيهما: أنَّ قراءة نافع ((سبيل)) بالنَّصْب -لا الرَّفْع- تُبَيِّنُ أنَّ التاء في قراءته للخطاب.

وظاهر كلام المؤلف أن لا إشكال في بيان قراءة نافع رحمته، وأنَّه يُمكن أخذها من قواعد الشَّاطِئِيَّ، وفيه نظر، قال أبو شامة رحمته ١١٩/٣: "فقول النَّاطِم: ((صُحْبَةُ ذُكِرُوا)) يريد أن غيرهم أنتوا، ونافع لم يؤنث، وإنما جاء بتاء المخاطبة، ولكن العبارة ضاقت عليه، فلم يمكنه التنبية عليه، واغتفر أمره؛ لأنَّ قراءته كقراءة الجماعة لفظاً بالتاء، إلا أنَّهما يفترقان في المعنى، وذلك لا يقدر في التعريف بصورة القراءة". فكلام أبي شامة رحمته أجود؛ لأنَّه ذكر الإشكال وجوابه، وانظر -أيضاً- اللآلئ الفريدة ٣/٣٧٥، والله تعالى أعلم.

وإلحاق الفعل علامة التأنيث، و((سبيل)) تأنيثه وتذكيره^(١)، وهذا وجه للتأنيث. وعلة الخطاب والنصب: إسنادُ الفعل المُتَعَدِّي إلى المخاطب، أي: لتستبين أنت يا محمد التَّائِثُ، و((سبيل)) مفعوله، وهذا وجه الخطاب^(٢).

والواو فيصل في قوله: ((ولاء))، وإن كانت من نفس الكلمة، ولذا لم يأت الناظم رحمته بالواو الفاصلة في قوله: ((سبيل [برفع] خذ)).

والمختلف فيه: ((سبيل)) في قوله تعالى: ﴿وَلِتَسْتَبِينَ سَبِيلُ الْمُجْرِمِينَ﴾ وترجمته: رفع اللام.

وقارئه: غير نافع، المشار إليهم: (بالخاء) المعجمة من قوله: ((خذ)). وترجمة المسكوت عنه نافع: نصبها^(٣)؛ لأنهما من الأضداد المطردة غير المنعكسة، ولذا استغنى الناظم رحمته بذكر ترجمة المذكور: عن ذكر ترجمة المسكوت عنه.

حاصل الكلام يُفهم من قوله: ((دكروا)) كونُ قراءة الباقيين بقاء التأنيث، ونافع منهم: بقاء الخطاب، كما أن الياء مشتركة بين التذكير والغيب، وكذلك التاء مشتركة بين التأنيث والخطاب، فإن كان المقام للمسكوت عنهم أن يقتضي تأنيثاً برفع ((سبيل))، فالتاء للتأنيث وأن يقتضي خطاباً بنصب ((سبيل)) فالتاء للخطاب. والله تعالى أعلم.

أي: قرأ نافع وابن عامر وعاصم ﴿أَنَّهُ مَن عَمَلَ مِنكُمْ﴾: بفتح الهمزة، والمسكوت عنهم: بكسرهما.

وقرأ ابن عامر وعاصم ﴿فَأَنَّهُ غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾: بفتح الهمزة، والمسكوت عنهم: بكسرهما. فصار ابن عامر وعاصم بفتح الهمزتين؛ لأنهما ذكرا في الترجمتين، وابن كثير، وأبو عمرو، وحمزة، وعلي: بكسرهما؛ لأنهم لم يذكروا فيهما، ونافع: بفتح الأولى، وكسر الثانية؛

(١) هكذا في المخطوط، ولعل الأقرب للسياق ((يؤث، ويذكر)).

(٢) حاشية: ((لأنَّ الفعل من اللازم في حالة التذكير والتأنيث، كما أنَّ الفعل من المتعدي حالة الخطاب، لأنَّ التاء إذا كانت للخطاب لا بُدَّ من أن يكون الفعل من المتعدي. والله تعالى أعلم)).

(٣) انظر: التيسير ٢٧٦، والنشر ٢٥٨/٢.

لأنه ذُكر في الترجمة الأولى، ولم يذكر في الثانية.

وقرأ شعبة، وحمزة، والكسائي ﴿وَلِتَسْتَبِينَ﴾: بياء التذكير، والمسكوت عنهم: بالتاء، منهم من قرأ: بتاء التأنيث، وهم: ابن كثير، وأبو عمرو، وابن عامر، وحفص، ومنهم من قرأ: بتاء الخطاب، وهو: نافع.

وقرأ غير نافع: ﴿سَبِيلُ الْمُجْرِمِينَ﴾: برفع اللام، وقرأها نافع: بنصبها.

فصار شعبة، وحمزة، وعلي ﴿وَلَيْسَتَيْنِ سَبِيلُ الْمُجْرِمِينَ﴾: بالتذكير والرفع؛ لأنهم ذُكروا في الترجمتين. وابن كثير، وأبو عمرو، وابن عامر، وحفص: بالتأنيث والرفع؛ لأنهم لم يذكروا في الترجمة الأولى، وذكروا في الترجمة الثانية. ونافع: بالخطاب والنصب؛ لأنه لم يذكر في الترجمتين.

أما وجه فتح ﴿أَنَّهُ﴾، ﴿فَأَنَّهُ﴾: أنَّ الأولى بدل من ﴿الرَّحْمَةَ﴾، فهي في موضع المفرد، أو مفعول له بتقدير: اللام، وفتح الثانية: عطف عليها.

أما وجه فتح الأولى وكسر الثانية: ما مرَّ، وفاء الجزاء يقتضي الاستئناف، ومن ثمَّ أُجمع على [كسر]^(١): ﴿وَمَنْ يَعْصِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ، فَإِنَّ لَهُ نَارَ جَهَنَّمَ﴾^(٢) [الجن: ٢٣].

وأما وجه تذكير ﴿وَلَيْسَتَيْنِ﴾، ورفع ﴿سَبِيلُ﴾: أن ((تَسْتَبِينَ)) بمعنى: تبين، تظهر، فهو لازم، و﴿سَبِيلُ﴾ فاعله.

وأما وجه التأنيث والرفع: إسناد ﴿سَبِيلُ﴾ إليه، وإلحاق الفعل علامة التأنيث، على اللغة الأخرى، على حدِّ قوله تعالى: ﴿قُلْ هَذِهِ سَبِيلِي﴾ [يوسف: ١٠٨].

وأما وجه الخطاب والنصب: أنه من استبنت الشيء [١٢٠/ب] المُعَدَّى إلى المخاطب، أي: ولتستبين أنت يا محمد ﷺ، و﴿سَبِيلُ﴾ مفعوله.

أما وجه التذكير فهو أعم، ولهذا اجتمع فيه جماعة، والرفع؛ لأنه أبلغ معني، ومن ثمَّ أمر

(١) في المخطوط، وكنز المعاني للجعبري ١٥٠٥/٣: ((فتح))، وهو خطأ.

(٢) انظر: شرح الهداية ٤٦٩، وكنز المعاني للجعبري ١٥٠٥/٣، والنقل منه.

الناظم رحمته بأخذه^(١).

وافق أبو جعفر نافعاً في فتح الأولى، وكسر الثانية، كما وافقه يعقوب إلا أنه بفتح الثانية، كالحسن البصري، وكذا الشنبوذي عن الأعمش، أما الأعمش برواية المطوعي وافق ابن كثير في كسرهما، كابن محيصة، واليزيدي^(٢).

ووافق أبو جعفر نافعاً في الخطاب والنصب في قوله تعالى: ﴿وَلْتَسْتَبِينَ سَبِيلُ الْمُجْرِمِينَ﴾، ووافق يعقوب أبا عمرو في التأنيث والرفع، كما وافقه ابن محيصة واليزيدي، وكذا الحسن البصري إلا أنه: بإسكان اللام في ((وَلْتَسْتَبِينَ))، والباقون: بكسرها، وافق خلف لنفسه حمزة في: التذكير، والرفع، كما وافقه الأعمش، رحمته أجمعين^(٣).

[٦٤٢] سَبِيلٌ بَرَفِعٍ خُذٌ وَيَقْضٍ بِضَمِّ سَاكِنٍ مَعَ ضَمِّ الْكَسْرِ شَدُّ وَأَهْمَلًا
فَعُولٌ مَفَاعِيلٌ فَعُولٌ مَفَاعِلٌ فَعُولٌ مَفَاعِيلُنْ فَعُولُنْ مَفَاعِلُنْ

وقد مرّ إعرابُ قوله: ((سَبِيلٌ بَرَفِعٍ خُذٌ))^(٤) ومعناه، وفيه ثلاثة إعرابات:

الأول: ((ويَقْضٍ)) مبتدأ، خبره ((بِضَمِّ سَاكِنٍ))، و((مَعَ ضَمِّ الْكَسْرِ)) صفة المضاف إليه، و((شَدُّ)) أمرية، معطوفة بمقدّر على الأمرية المقدّرة، أي: إذا كان الأمر كذلك فافعل أنت ما ذُكر في ((ويَقْضٍ))، وشدّد صأده^(٥)، وأهمل أنت صأده.

والثاني: ((ويَقْضٍ)) مفعول الأمرية المذكورة، وما يتوسط بينهما حال المفعول.

(١) انظر: حجة القراءات لابن زنجلة ٢٥٣، وكنز المعاني للجعبري ١٥٠٥/٣، والنقل منه.

(٢) وقرأ خلف: بكسرهما. انظر قراءة الأئمة الثلاثة: تحبير التيسير ٣٥٥، والنشر ٢٥٨/٢.

وانظر قراءة الأئمة الأربعة: إيضاح الرّموز ٣٧٤، وإتحاف فضلاء البشر ١٣/٢.

(٣) انظر قراءة الأئمة الثلاثة: تحبير التيسير ٣٥٦، والنشر ٢٥٨/٢.

وقراءة الحسن هنا موافقة لما في المفردة ٢٧٤، وإتحاف فضلاء البشر ١٣/٢، وفي إيضاح الرّموز:

بالتذكير. انظر قراءة الأئمة الأربعة: إيضاح الرّموز ٣٧٤-٣٧٥، وإتحاف فضلاء البشر ١٣/٢.

(٤) عند إعراب البيت السابق.

(٥) في المخطوط: ((ضأده))، وهو تصحيف.

والثالث هو: ((ويَقْضُ)) مبتدأ، خبره ((شَدَّذٌ)) على التَّأْوِيلِ، أي: مقولٌ في حقِّ ((شَدَّذٍ)) الصاد، وأهمله، وما يتوسَّطُ بينهما حال المفعول، و((نعم)) حرف إيجاب أي: تصديق للخبر، و((دُونَ الْبَاسِ)) حال، أي: خُذْه خَالِيًا مِنَ اللَّبْسِ، فكأنَّه سأل السائل: هل استوعبَ قيودَ هتين القراءتين؟ فقال: نعم، خَالِيًا مِنَ اللَّبْسِ.

والواو فيصل مستأنفة في قوله: ((ويَقْضُ))، وهو المختلف فيه في قوله تعالى: ﴿يَقْضِ الْحَقُّ﴾ [الأنعام: ٥٧]، واللفظ به على قراءة المسكوت عنهم.

وترجمته: ضمُّ القاف وضم الصاد^(١) مشدَّداً، وإهمالاً، أي: خَالِيًا مِنَ النِّقْطَةِ، وإنما قيد الناظم **حَوْلَهُ** الضَّمَّ في القاف، والصادَ بالسُّكُونِ والكسْرِ؛ لأجل بيان قراءة المسكوت عنهم؛ لأنَّه لو قصر ترجمتهما على الضَّمَّ فيهما لفهم منه أنَّ قراءتهما بالفتح؛ لأنَّ ضِدَّ الضَّمِّ هو الفتح من الأضداد المطَّردة غير المنعكسة، مع أنَّهم لم يقرؤوا إلا بسكون القاف، وكسر الصاد، كما نقطه الناظم **حَوْلَهُ** في نظمه، ولم يقيّد تشديد الصاد، وإهماله من النقطة.

وقارئه: عاصم، وابن كثير، ونافع، المشار إليهم: بالنون، والبدال، وهمزة القطع.

وترجمة المسكوت عنهم: سكون القاف، وكسر الضاد المعجمة مع تخفيفها؛ لأنَّ التَّشْدِيدَ والتَّخْفِيفَ من الأضداد المطَّردة المنعكسة، كما أنَّ الإهمال والإعجام من الأضداد المطَّردة المنعكسة^(٢)، أمَّا ضِدُّ الضَّمِّ فليس بسكون ولا بكسر بل هو فتح؛ بناءً على هذا لم يستغنِ بذكر الترجمة في القاف^(٣) والضاد^(٤) للمذكور: عن ذكر الترجمة فيهما للمسكوت عنهم، بل ذكرها على طريق ترجمة المذكور على تقييدها بترجمة المسكوت عنهم، والله تعالى أعلم.

أي: قرأ عاصم، وابن كثير، ونافع ﴿يَقْضُ الْحَقُّ﴾ [الأنعام: ٥٧]: بضم القاف، وبصاِدٍ

(١) في المخطوط: ((الضاد))، وهو تصحيفٌ.

(٢) ولم يُنصَّ عليهما في قواعده لكنَّه ظاهرٌ.

(٣) لأنَّ الخلاف فيها دائر بين: السُّكُونِ، والضَّمِّ، وليس من الأضداد.

(٤) لأنَّ الخلاف فيها دائر بين: الضَّمِّ، والكسْرِ، وليس من الأضداد.

مهملة مضمومة مشددة من: القصص. وقرأه المسكوت عنهم: بإسكان القاف، وبصاِدٍ معجمة مكسورة مخففة من: القضاء.

أما وجه تشديد ﴿يُقْضُ﴾: أنه مضارع (قَصَّ)، على حَدِّ: ﴿نَحْنُ نَقُضُّ﴾ [الكهف: ١٣]، أو (تَبِعَ) على حَدِّ: ﴿فَارْتَدَّ عَلَيَّ آثَارُهُمَا قَصَصًا﴾ [الكهف: ٦٤]، وكلُّ متعدِّ بنفسه يتعدى إلى واحدٍ، وهو ﴿الْحَقُّ﴾.

وأما وجه التخفيف: أنه مُضَارِع (قَضَى) معتل اللام، حُذِفَتْ يَأْوُهُ رسماً على لفظ الوصل، نحو: ﴿وَسَوْفَ يُؤْتِي اللَّهُ﴾ [النساء: ١٤٦]، ويتعدى بالياء، كقوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ يَقْضِي بِالْحَقِّ﴾ [غافر: ٢٠] فنصب ﴿الْحَقُّ﴾ على نزع الخافض^(١).

وافق أبو جعفر نافعاً في ﴿يُقْضُ﴾ بالصاد المهملة المشددة، كما وافقه ابن مُخَيَّمِن، ووافق يعقوب أبا عمرو [١٢١/أ] في إسكان القاف، وكسر الضاد المعجمة المخففة، كما وافقه خلف لنفسه، والأعمش، والحسن، واليزيدي، إلا أن يعقوب وَقَفَ على ﴿يَقْضِ﴾ وَقَفًا اختياريًا بالياء، والباقون بلا ياء^(٢)، رضي الله عنهم.

[٦٤٣] نَعَمْ دُونَ الْبَاسِ وَذَكَرَ مُضْجِعًا تَوَقَّاهُ وَاسْتَهْوَاهُ حَمَزَةٌ مُنْسِلًا

فعولن مفاعيل فعولن مفاعلن فعولن مفاعيلن فعولن مفاعيلن

((وَذَكَرَ))^(٣)، ((حَمَزَةٌ))، ((تَوَقَّاهُ)): فعل، فاعل، مفعول، وعُطِفَ عليه ((اسْتَهْوَاهُ))،

و((مُضْجِعًا))، و((مُنْسِلًا)) حالاً حمزة من أنسلت القوم: تقدّمهم، أي الإنسال: التقدّم^(٤)؛ لأنَّ حمزة كان مُتَقَدِّمًا على مَنْ في زمانه في القراءة والورع وغيرهما.

(١) انظر: معاني القراءات ١٥٥، وكنز المعاني للجعبري ١٥٠٨/٣، والنقل منه.

(٢) انظر: تحبير التيسير ٣٥٦، والنشر ٢٥٨/٢.

وانظر قراءة الأئمة الأربعة: إيضاح الرُّمُوزِ ٣٧٥، ولطائف الإشارات ٢٠٤٦/٥.

(٣) سبق إعراب قوله: ((نَعَمْ دُونَ الْبَاسِ)) عند إعراب البيت السابق.

(٤) انظر: تهذيب اللغة ٢٩٥/١٢، والصحاح ١٨٣٠/٥.

والواو فيصل مستأنفة في قوله: ((وذكر)).

والمختلف فيهما ((توفاه))، و((استهواه)): في قوله تعالى: ﴿تَوَفَّقَهُ رُسُلَنَا﴾ [الأنعام:

٦١] و﴿كَالَّذِي اسْتَهْوَتْهُ الشَّيَاطِينُ﴾ [الأنعام: ٧١].

وترجمتهما: التذكير، المفهوم من ((ذكر))، وألف مماله قبل الهاء على التذكير.

وقارئة: حمزة، المصريح به.

وترجمة المسكوت عنهم: بتاء التأنيث مكان الألف المماله، ومعنى تأنيث الماضي: إلحاق

تاء التأنيث آخره، فُتُحَدَفُ الألفُ للسَّاكِنِينَ، فمعنى تذكيره: حذفها^(١)، فتعودُ الألفُ^(٢).

وعُرفَ بقوله: ((مُضْجِعاً)) أهما يائية، والنظم يساعد القراءتين، والرواية على التذكير

المفخَّم بالتركيب^(٣).

فإن قلت: ما الفائدة في نصه على الإضجاع - المراد منه: الإمالة المحضة - وقد تقدم أن

قاعدة حمزة الإمالة الكبرى في ذوات الياء، وهذان الفردان في قراءته منها؟

قلت: يجوز أن يكون الناظم رحمته إنما نصَّ على الإضجاع؛ لئلا يُتَوَهَّم أنه خرج عن

قاعدته في الإمالة الكبرى في هذين الفردين؛ لأنَّ الخروج يُؤنِسُ بالخروج؛ لأنه لما خرج عن

بين القراء بهذه القراءة ربَّما تَوَهَّم الواهم أنه خرج عن قاعدته في الإمالة.

الثاني: أنه أوضح به معنى: التذكير، أو غير ذلك، وضد التذكير هو تاء التأنيث؛ لأهما

من الأضداد المطردة المنعكسة، والرسم يحتل القراءتين^(٤)؛ لأنَّ الرَّسْمَ وَقَعَ في هذين الفعلين

بمركز بيّن الواو والهاء، والفاء والهاء، ويجوز أن يكون صورة الياء في قراءة حمزة، ويجوز أن

يكون صورة تاء التأنيث في قراءة الغير لعدم المشكل والنقط.

(١) أي: تاء التأنيث.

(٢) انظر: كنز المعاني للجعبري ١٥٠٧/٣.

(٣) انظر: كنز المعاني للجعبري ١٥٠٧/٣.

حاشية: ((لأنَّ آدم عليه السلام معظم بالتركيب، أي: بالخلقة؛ لأنَّ الملائكة [سجدت له]، ولذا صار

أعظم من حوا. والله تعالى أعلم))، في المخطوط: ((سجدته))، وأثبت الأقرب للسياق.

(٤) انظر: مختصر التبيين ٤٨٨/٣.

أي: وأمال حمزة ألفي ﴿تَوَقَّفَهُ﴾ و﴿أَسْتَهْوَهُ﴾ - حالة التذكير - إمالةً كبرى. وقرأهما المسكوت عنهم: بناء التأنيث مكان الألف الممالة.

أما وجه تذكير الفعلين: تأويل الجمع، على حَدِّ: ﴿وَقَالَ نِسْوَةٌ﴾ [يوسف: ٣٠].

وأما وجه الإمالة: أمَّا جارية على أصله المتقدم في باب الإمالة.

وأما وجه التأنيث: أنه اعتبار الجماعة، أي: لفظ الجماعة مؤنثة، كما أن لفظ الجمع مذكر^(١).

وافق أبو جعفر نافعاً في تأنيثهما، كما وافقه يعقوب، وخلف لنفسه، وكذلك الأئمة الأربعة، إلا أن الأعمش وافق حمزة في تذكيرهما وإمالة ألفهما^(٢).

قرأ الحسنُ البصريُّ ((مَوْلَاهُمْ الْحَقُّ)) [الأنعام ٦٢]: بالنصب. والباقون: بالحذف^(٣)، **رضي الله عنهم أجمعين**.

[٦٤٤] مَعَا خُفِيَّةً فِي ضَمِّهِ كَسْرُ شُعْبَةٍ وَأَنْجَيْتَ لِلْكَوْفِيِّ أَنْجَى تَحَوَّلًا

فعولن مفاعيل فعولن مفاعلن فعولن مفاعيلن فعولن مفاعلن

((خُفِيَّةً)) مفعول (ادُّكِر) أمرِيَّةٌ مُقَدَّرَةٌ، يعني: في سورة الأنعام والأعراف، فمن ثَمَّ نُصِبَ على حالهما، و((فِي ضَمِّهِ كَسْرُ شُعْبَةٍ)) جملة اسمية متقدمة الخبر، على أنها جملةٌ حَالِيَّةٌ من مفعول الفعل المقدر، والهاء المجرور محلاً^(٤): للفظ ((خُفِيَّةً)).

و((أَنْجَيْتَ)) مبتدأ، و((أَنْجَى)) مبتدأ ثانٍ، خبره ((تَحَوَّلًا))، الألف للإطلاق، الضمير تحته عائده، ومفعوله غير الصريح: محذوف، أي: عنه، الضمير المجرور منه يرجع إلى

(١) انظر: حجة القراءات لابن زنجلة ٢٥٤، وكنز المعاني للجعبري ١٥٠٩/٣، والنقل منه.

(٢) انظر: تحبير التيسير ٣٥٦، والنشر ٢٥٨/٢.

وانظر: إيضاح الرُّموز ٣٧٥، ولطائف الإشارات ٢٠٤٨، ٢٠٥٢.

(٣) انظر: مفردة الحسن البصري ٢٧٥، وإيضاح الرُّموز ٣٧٥.

(٤) أي: من قوله: ((ضَمِّهِ)).

المبتدأ الأول، و((لكوفي)) متعلق به، وهذه الجملة خبر المبتدأ الأول.
والناظم ﷺ لم يأت بالواو الفاصلة في قوله: ((معاً))؛ [١٢١/ب] لعدم الرئية في اتصاله بما قبله، مع أنَّ الحرف الأول من كلمته^(١) لإكمال كلمة التقييد لا يكون رمزاً، مع أن القارئ المتقدم مُصرِّح به^(٢).

والمختلف فيه ((خفية)) في قوله تعالى: ﴿تَدْعُونَهُ تَضَرُّعًا وَخُفْيَةً﴾ في سورة الأنعام [٦٣]، ﴿ادْعُوا رَبَّكُمْ تَضَرُّعًا وَخُفْيَةً﴾ في الأعراف [٥٥].

وترجمته: كسر الحاء. وإمَّا قيده الناظم ﷺ بالضم؛ لأجل بيان قراءة المسكوت عنهم؛ لأنه لو اقتصر الترجمة على الكسر لاختلَّ قراءتهم بالفتح؛ لأنهما من الأضداد المطردة المنعكسة؛ مع أنَّهم لم يقرؤوا إلا بالضمِّ، وصار ترجمتهم: ضمة الحاء. ولذا لم يستغن بذكر ترجمة المذكور: عن ذكر ترجمة المسكوت، بل ذكرها على طريق تقييد ترجمة المسكوت^(٣).
والواو فيصل مستأنفة في قوله: ((وأنجيت)).

والمختلف فيه: ((أنجي)) في قوله تعالى: ﴿أُنَجِّنَا﴾ [الأنعام: ٦٣].
وترجمته: بألفٍ بين الجيم ونون الضمير، كما نطق الناظم ﷺ بهذه الترجمة في اللفظ، ولذا استغنى بلفظه عن ذكر هذه الترجمة للكوفيين^(٤)، وهم: [عاصم]، وحمزة، والكسائي، المشار إليهم بقوله: ((لكوفي))^(٥).

(١) أي: قوله: ((معاً)).

(٢) وهو ((الكوفي)) من البيت السابق.

(٣) انظر: التيسير ٢٧٦، والنشر ٢/٢٥٩.

(٤) في المخطوط: ((لكوفيين))، وهو تصحيف.

(٥) حاشية: ((والناظم ﷺ نطق ((أنجيت)) بالفاعل -أي: بتاء الخطاب- ونطق ((أنجي)) الذي تحته ضمير مستتر وهو فاعل، وحذف مفعوليهما -أي: نون المتكلم- وتحول الخطاب إلى الغيب، والغيب للكوفيين والخطاب للمسكوت عنهم.

فإن قلت: في أثناء الكلام في تحقيق القراءة المذكورة والقراءة المسكوت عنها استغنى الناظم ﷺ بلفظه عن ترجمة المذكورة وترجمة المسكوت عنهم مع أنَّ لفظهما بلا مفعول فكيف يكون؟

وترجمة المسكوت عنهم: بياء مثناة تحت، وأخرى مثناة فوق، بين الجيم ونون الضمير في ﴿أَنْجَيْتَنَا﴾^(١).

والناظم رحمته استغنى بلفظه: عن ذكر ترجمة المسكوت [عنهم]. والثاني^(٢) للمذكور، والأول^(٣) للمسكوت، وإثما عدل الناظم رحمته عن ذكر ترجمة المذكور مع ذكر المختلف فيه - كما في سائر المختلف فيه-؛ لأن ترجمة ﴿أَنْجَيْتَنَا﴾ مُغَايِرَةٌ لترجمة ﴿أَنْجَيْتَنَا﴾؛ لأنَّ ضِدَّ ترجمة المذكور لم يكن ضد الترجمة المسكوت [عنها]، فلذا ذكر القراءة المذكورة بلفظها للمذكور، كما ذكر القراءة المسكوت عنها: بلفظها للمسكوت عنهم، فهي من أفراد: ((وباللفظ أستغنى عن القيد إن جلا)).

واللفظ على قراءة عاصم: بفتح الألف، لا على قراءة الأخوين: بإمالة الألف. فإن قلت: إن الناظم رحمته تعرّض لإمالة الفعلين المتقدمين، ولم يتعرض لإمالة الألف في ﴿أَنْجَيْتَنَا﴾ [للأخوين]^(٤)؟

قلت: إن لفظ ((أنجي)) منصوب عليه بالإمالة في قوله: ((ممال كزكاها وأنجي مع ابتلى))، أما الفعلان المذكوران في قراءة حمزة^(٥) فَدْخَلَا تحت: ذوي الياء^(٦)، ولكن لم يُصَرِّحَا من أفرادها، ولذا قلنا: لفظ ﴿أَنْجَيْتَنَا﴾ على قراءة عاصم، أو لأن لفظ ﴿أَنْجَيْتَنَا﴾

قلت: إن الناظم رحمته لفظ بالقراءتين بلا مفعول - لأن مفعولهما نون المتكلم - اعتماداً على الشهرة عند القراء، والاعتماد على الشهرة من اصطلاحه في الفرس والأصول، والله تعالى أعلم.

(١) انظر: التيسير ٢٧٦، والنشر ٢٥٩/٢.

(٢) أي: القراءة المذكورة ثانياً - وهي ((أنجي)) - للمذكورين، وهم الكوفيون.

(٣) أي: القراءة المذكورة أولاً - وهي ((أنجيت)) - للمسكوت عنهم.

(٤) في المخطوط: ((لأخوين)).

(٥) أي: ﴿تَوَفَّئُهُ﴾ و﴿أَسْتَهْوئُهُ﴾

(٦) من قوله:

من ذَوَاتِ الواو؛ لأنَّ وزنه (أفعلُ) فانقلبت من ذَوَاتِ الواو إلى ذوات الياء بزيادة الهمزة على أوّله^(١).

أي: قرأ شعبة ﴿وَخَفِيَّةٌ﴾ في الموضعين: بكسر الخاء. وقرأها الباقون بضمها. وقرأ الكوفيون ﴿لَيْنَ أُنْجِنَا﴾: بألف بين الجيم ونون العظمة، منهم من [قرأ]: بإمالة الألف، وهما الإخوان، وقرأ المسكوت عنهم: ﴿لَيْنَ أُنْجِنَا﴾ بالياء في مكان الألف الممالة، وبتاءٍ مثناةٍ فوق بينهما.

أمّا وجه الكسر والضم في ﴿وَخَفِيَّةٌ﴾: أنهما لغتان، الضم أكثر، ونُصِبَتْ على المصدر، أو الحال، أي: مظهرين ومُضْمَرين، من الإخفاء.

وأمّا ﴿وَخَفِيَّةٌ﴾ آخر ختم الأعراف [٢٠٥]^(٢) فمن الخوف. وأمّا وجه غَيْبِ ﴿أُنْجِنَا﴾: فمناسبة ﴿تَدْعُونَهُ﴾^(٣) و﴿قُلِ اللَّهُ﴾: أي: لئن أنجانا الله، وعليه رسم الكوفي.

وأمّا وجه إمالة الألف: أنه من ذوات الياء ينقل الواوي إليها بزيادة الهمزة. وأمّا وجه الخطاب: حكاية قولهم وقت الدعاء، أي: لئن أنجيتنا يا ربنا، وعليه بقیة الرسوم، والفارق بيّن.

أمّا الغيب فَلِجَزِي الكلام على سنن واحد^(٤). وافق أبو جعفر نافعاً في ضم الخاء، كما وافقه يعقوب، وخلف لنفسه، وكذلك الأئمة الأربعة^(٥).

(١) انظر: إبراز المعاني ٩١/٢.

(٢) أي: من قوله تعالى: ﴿وَأَذْكُرُكَ فِي نَفْسِكَ نَضْرَعًا وَخَفِيَّةً﴾ [الأعراف: ٢٠٥]

(٣) الغيب في الضمير المتصل (الهاء). انظر: الدرّة الفريدة ٤١٧/٣.

(٤) انظر: اللآلئ الفريدة ٣٨٠/٢، وكنز المعاني للجعبري ١٥١٠/٣، والنقل منه.

وانظر رسم القراءتين: المقنع ٢٧٥، ومختصر التبيين ٤٨٩/٣.

(٥) انظر قراءة الأئمة الثلاثة: تحبير التيسير ٣٥٦، ٣٥٧، والنشر ٢٥٩/٢.

ووافق أبو جعفر نافعاً في الياء والتاء للخطاب من غير ألف، كما وافقه يعقوب، وكذلك الأئمة الأربعة، إلا أن الأعمش وافق حمزة في ألف مماله بعد الجيم من غير ياء، كما وافقه خلف لنفسه^(١)، **وَاللَّهُمَّ أَجْمَعِينَ**.

[٦٤٥] **قُلِ اللَّهُ يُنَجِّيكُمْ يُثَقِّلُ مَعَهُمْ هِشَامٌ وَشَامٌ يُنْسِينَكْ ثَقَلًا**

فعولن مفاعيل فعول مفاعلن فعولن مفاعلن فعول مفاعلن

[١٢٢/أ] ((قُلِ اللَّهُ يُنَجِّيكُمْ)) مبتدأ على حذف المضاف، أي: جيمٌ قُلِ اللَّهُ

يُنَجِّيكُمْ، خبره ((يُثَقِّلُ))، ((هشامٌ)) بتقدير: ثقله، (الهاء) لجيم ينجيكم، ((مَعَهُمْ)) متعلق به، والضمير: ((للكوفي))^(٢) باعتبار مدلوله^(٣).

((وَشَامٌ)) ثقل، مفعوله ((يُنْسِينَكْ)) على حذف المضاف، أي: سينٌ ينسينك، أي:

ولم يعطف قوله: ((وشامٌ)) على قوله: ((هشامٌ))، بل يجعل مبتدأً، وخبره ((ثَقَلًا))، الألف للإطلاق، الضمير المستتر يرجع إلى المبتدأ، ومفعوله المقدم سينٌ ينسينك، والله تعالى أعلم.

ولم يأتِ الناظم **حَمْدًا** بالواو الفيصل في قوله: ((قُلِ اللَّهُ))؛ لعدم الريبة في اتصاله بما قبله فَقَطُّ، بل اتصاله بما قبله فيما بعده، وذلك؛ لأنَّ المختلف فيه يَتَعَلَّقُ بما قبله من حيث إرجاع الضمير في ((مَعَهُمْ)) إلى مدلول ((الكوفي))، ويتعلق بما بعده؛ لأنَّ هشاماً قارئه، كما أنَّ الكوفيين قراؤه، مع أن القاف في من ((قل))^(٤) ليس برمز؛ لأنَّه من التلاوة.

أعني بالمختلف فيه: ((ينجيكم)) في قوله تعالى: ﴿قُلِ اللَّهُ يُنَجِّيكُمْ مِّنْهَا﴾ [الأنعام:

. [٦٤

وانظر قراءة الأئمة الأربعة: إيضاح الرموز ٣٧٦، وإتحاف فضلاء البشر ١٦/٢.

(١) انظر المصادر السابقة.

(٢) أي: في قوله: ((وَأُنَجِّيتَ لِلْكَوْفِيِّ أَنْجِي تَحْوَلًا)).

(٣) أي: الجمع.

(٤) في المخطوط: ((قلن))، وأثبتُ الموافق للبيت.

وترجمته: تشديد الجيم.

وقارئه: عاصم، وحزرة، والكسائي، وهشام.

وترجمة المسكوت: تخفيفها؛ لأنهما من الأضداد المطردة المنعكسة.

والواو فيصل مستأنفة في قوله: ((وشام)).

والمختلف فيه: ﴿يُنْسِيَنَّكَ﴾ [الأنعام: ٦٨].

وترجمته: تشديد السين.

وقارئه: ابن عامر، المشار إليه: بشام.

وترجمة المسكوت: تخفيفها، ولكن لم يتعرَّض للثقل في المسألتين: فَتَحِ الجيم^(١)، والنون^(٢)، كما لم يتعرَّض للمخفف: سكوتهما؛ لأنهما عُلِمَا من المُجْمَع عليهما، أو من لفظها في النظم، فلا حاجة إلى التعرض لهما على كلا التقديرين، وخرج بالقيد -أي: ﴿قُلِ اللَّهُ﴾ - قوله تعالى: ﴿قُلْ مَنْ يُنَجِّيكُمْ﴾ [الأنعام: ٦٣]، فإنه متفق على التشديد عند الأئمة السبعة، فإنه مُقَدَّم على قوله تعالى: ﴿قُلِ اللَّهُ﴾، لأنه لو كان عندهم خلاف في قوله تعالى: ﴿قُلْ مَنْ يُنَجِّيكُمْ﴾ لقال له: أولاً، وثانياً: ﴿قُلِ اللَّهُ يُنَجِّيكُمْ﴾، وعدم التعرض له في محله أن يقتضي: أنه لا خلاف فيه^(٣).

أي: قرأ الكوفيون وهشام ﴿قُلِ اللَّهُ يُنَجِّيكُمْ مِنْهَا﴾: بفتح النون، وتشديد الجيم. والمسكوت عنهم: بسكون النون، وتخفيف الجيم.

وقرأ ابن عامر ﴿وَأَمَّا يُنْسِيَنَّكَ﴾: بفتح النون الأول، وتشديد السين. وقرأ المسكوت عنهم: بتخفيفها، وإسكان النون.

أما وجه تشديد ﴿يُنَجِّيكُمْ﴾: أنه مُضَارِع (نَجَّى) المُعَدَّى بالتضعيف، من باب

(١) في قوله تعالى: ﴿قُلِ اللَّهُ يُنَجِّيكُمْ﴾.

(٢) في قوله تعالى: ﴿وَأَمَّا يُنْسِيَنَّكَ﴾.

(٣) انظر: فتح الوصيد ٣/٨٨٥، وسراج القارئ ٢/٨٣٥.

(التفعيل) على حدّ قوله: ﴿قُلْ مَنْ يُنَجِّكُمْ﴾، وليس للتكثير^(١).
 وأما وجه التخفيف: أنه مضارع (أنجى) المعدى بالهمزة من باب (الأفعال)، على مدّ
 ﴿لَنْ أُنَجِّنَا﴾ [الأنعام: ٦٣].
 وأما وجه تشديد ﴿يُنَسِّئَنَّكَ﴾ وتخفيفه: ذانك، لا ذاك^(٢).
 أما التخفيف: فإنه حُمِلَ على الجمع عليه في ﴿فَأَنسَنَهُ﴾ [يوسف: ٤٢]، ﴿وَمَا
 أَنَسَيْنِي﴾^(٣) [الكهف: ٦٣].
 وافق أبو جعفر عاصماً في تشديد ﴿قُلْ اللَّهُ يُنَجِّكُمْ﴾ [الأنعام: ٦٤]، كما وافقه خَلْفَ
 نفسه، وكذلك الأئمة الأربعة، إلا أن ابن محيصر، والحسن البصري، واليزيدي، وافقوا أبا
 عمرو في التخفيف، كما وافقه يعقوب^(٤).
 ووافق أبو جعفر نافعاً في تخفيف ﴿يُنَسِّئَنَّكَ﴾، كما وافقه يعقوب، وخلف لنفسه،
 وكذلك الأئمة الأربعة^(٥).

- (١) حاشية: ((والتكثير لا يكون في باب التفعيل الذي هو الثلاثي من اللازم ويُقَل منه إلى التفعيل بالتضعيف إلا في الثلاثي المتعدي الذي هو نقل منه إليه بالتشديد، والله تعالى أعلم)).
- (٢) هكذا في المخطوط، وعبارته غامضة، ولم يوجّه الجعبري قراءة التشديد، بل اقتصر على ذكر اختياره - كما في المطبوع - انظر: كنز المعاني للجعبري ١٥١٢/٣، ولعله يريد بقوله: ((ذانك)) الإشارة إلى التوجيه السابق، قال شعله: ((وشدّد ابن عامر: ﴿يُنَسِّئَنَّكَ﴾ من (نسى) إذا أنسى، والباقون: ﴿يُنَسِّئَنَّكَ﴾ من (أنسى)، والكل لغات)) كنز المعاني لشعله ٢٠٠/٢.
- (٣) انظر: كنز المعاني لشعله ٢٠٠/٢، وكنز المعاني للجعبري ١٥١٢/٣.
- (٤) انظر قراءة الأئمة الثلاثة: تحبير التيسير ٣٥٧، والنشر ٢٥٨/٢.
- قرأ الحسن البصري من المفردة ٢٧٥: بالتخفيف، وقرأ هو واليزيدي بالتشديد من إيضاح الرُّموز ٣٧٦: من غير نسخة (ز)، وبالتشديد - أيضاً - من لطائف الإشارات ٢٠٤٩/٥.
- انظر قراءة الأئمة الأربعة: إيضاح الرُّموز ٣٧٦، ولطائف الإشارات ٢٠٤٩/٥.
- (٥) انظر قراءة الأئمة الثلاثة: النشر ٢٥٩/٢.
- انظر قراءة الأئمة الأربعة: إيضاح الرُّموز ٣٧٦، ولطائف الإشارات ٢٠٥٢/٥.

وقرأ يعقوب ﴿قُلْ مَنْ يُنَجِّكُمْ﴾ [الأنعام: ٦٣]: بالتخفيف. والباقون: بالتشديد^(١).
 وقرأ الحسن البصري ((ظَلَمَتِ الْبِرِّ)) [الأنعام: ٦٣]: بسكون اللام. والباقون:
 بضمها^(٢).

روى المطوّعي عن الأعمش ﴿الشَّيْطَانُ﴾ [الأنعام: ٧١] بالإفراد. والباقون: بالجمع^(٣).
 قرأ الحسن البصري ((في الصُّور)) [الأنعام: ٧٣]: بفتح الواو حيثُ جاء. والباقون
 بالسكون^(٤).

قرأ يعقوب ﴿ءَا زُرُّ﴾ [الأنعام: ٧٤]: بالرفع، وافقه الحسن البصري. والباقون:
 بالنصب^(٥)، ﴿طَوَّعْتُمْ أَجْمَعِينَ

[٦٤٦] وَحَرْفِي رَأَى كُلاًّ أَمَلْ مُزْنَ صُحْبَةٍ وَفِي هَمْزِهِ حُسْنٌ وَفِي الرَّاءِ يُجْتَلَا
 فعولن فماعيلن فعول مفاعلن
 فعولن مفاعيلن فعولن مفاعلن

وفي ((رَأَى)) أربعة مَسَائِل:

الأولى: كون كلمة ((رَأَى)) أن تكون مع الاسم المُظْهِر، أو مع المُضْمِر في جميع
 القرآن العظيم، و((أَمَلْ)) أمرية، مفعولها ((حَرْفِي رَأَى)) حُذفت نونه للإضافة، و((كُلاًّ))
 منصوب بـ(أعني)، [ويُضْعَفُ جعله حال ((رَأَى))]^(٦)؛ لأنَّ الحال من المشتقات،
 [١٢٢/ب] ولا بد تحتها من الضمير يرجع إلى ذي الحال، مع أنَّ ((كُلاًّ)) ليس مشتقاً من

(١) انظر: تحبير التيسير ٣٥٦، والنشر ٢/٢٥٨.

(٢) انظر: مفردة الحسن البصري ٢١٢، وإيضاح الرُّموز ٣٧٦.

(٣) انظر: إيضاح الرُّموز ٣٧٧، وإتحاف فضلاء البشر ١٧/٢.

(٤) انظر: مفردة الحسن البصري ٢٧٥، وإيضاح الرُّموز ٣٧٧.

(٥) انظر: مفردة الحسن البصري ٢٧٥، والنشر ٢/٢٥٩.

(٦) في المخطوط: ((ويُضْعَفُ بتقدير الهاء جعله حال ((رَأَى)) ((، والتصويب من كثر المعاني للجعبريِّ

للجعبريِّ ٣/١٥١٢.

شيء، ومع أنّ ((رأى)) لا يكون مضافاً إليه^(١).

والنّاطم جمله لم يأتِ بقوله: ((كُلًّا)) إلا لأداة العموم، بمعنى: جميعاً، وُقفاً ووضلاً، وكما يقال: رأيت وجه القوم جميعاً، ويصحُّ أنّ قوله: ((كُلًّا)) أن يكون حالاً من ((رأى)) على تقديره جميعاً؛ لأنَّ وزنه (فعل)، ولو جُرَّ لأكد ((رأى))، ويلزمه أن يكون مجروراً، وأنَّ يكون ((رأى)) بلا عموم، مع أنه لم يقع إلا منصوباً، ومع أنه وَقَعَ في غير سورة الأنعام، وهذان يدلّان على أن قوله: ((كُلًّا)) منصوباً بـ(أعني) المقدّر^(٢)، أو حال المضاف إليه لا تأكيد.

و((مُزَن)) -بالضّم- جمع المُزَنَة - حاله، أو على المدح، أي: حال كونه علم جماعة، والمُزَنَة: السَّحَابَة البَيْضَاء، والمَطَرُ^(٣)، ويُستعار للعلم لإحيائه القلب، كالأرض، أي: أنّ المطر يُحيي الأرض، كما أنّ العلم يُحيي القلب.

((وفي هَمْزِهِ حُسْنٌ)) جملة اسمية قُدِّمَ خبرها وحذف مضافها، أي: وفي إمالة همزه حُسْنٌ، و((يُجْتَلَى)) الإضجاع، على أن الإمالة بمعنى: الإضجاع، و((في الراء)) مُتَعَلِّقَةٌ، وكذا ((بخلف)) في صدر البيت الآتي، وهذه الإمالة من ذوات الياء في باب الإمالة، وإنّما ذُكرت هنا؛ لتنوعها إلى أربعة أنواع.

والواو فيصل مستأنفة في قوله: ((وَحَرْفِي رَأَى)).

والمختلف فيه في النوع الأول: ((رأى)) مع الاسم المُظْهَر، أو المضمّر^(٤).

وترجمته: إمالة فتحتي الراء، والهمزة؛ لأنَّ إمالتهما تلزم من إمالة الألف من الياء، فصار

(١) في المخطوط: ((إليه له))، ولم يظهر لي مراده.

حاشية: ((أي: أنّ تنوين ((كُلًّا)) ليس لعوض عن المضاف إليه -أي: ((رأى))- وإنّما يجيء

قوله: ((كُلًّا)) لأداة العموم، بمعنى: جميعاً)).

(٢) انظر: اللآلئ الفريدة ٢/٣٨٣، وكنز المعاني للجعبري ٣/١٥١٧.

(٣) انظر: تهذيب اللغة ١٣/١٥٨، والصحاح ٦/٢٢٠٣.

(٤) قوله: ((أو المضمّر)) هو النوع الثاني، ويأتي الكلام عليه قريباً في البيت التالي.

هنا المختلف فيهما: إمالة فتحتي الراء والهمزة، لا إمالة الألف^(١)، وهي من الاجتماعية، ولذا لم يتعرّض الناظم رحمته لإمالتها^(٢).

وقارئه: ابن ذكوان، وشعبة، والأخوان^(٣)، المشار إليهم: بالميم، وصحبة.

والواو فاصلة عاطفة في قوله: ((وفي همزه)).

والمختلف فيها: إمالة فتحة الهمزة، المستفاد من العطف.

وقارئه: أبو عمرو، المشار إليه: بالحاء.

والواو فيصل عاطفة في قوله: ((وفي الراء)).

والمختلف فيه: إمالة فتحة الراء بخلف.

وقارئه: السوسي، المشار إليه: بالياء من قوله: ((يُجْتَلَى))، وعادة الناظم رحمته في ذكر

الخلف إذا ذكر مؤخرًا فصُرِفَ^(٤) إلى القارئ القريب، وإذا دُكِرَ مُقَدِّمًا صُرِفَ إلى القارئ الذي بعده، سواء كان واحداً أو صَاعِدًا.

والناظم رحمته لما بيّن النوع الأول شرع في بيان النوع الثاني، أي: ((رأى)) مع المضمّر،

فقال:

[٦٤٧] بِخُلْفٍ وَخُلْفٌ فِيهِمَا مَعَ مُضْمِرٍ مُصِيبٌ وَعَنْ عُثْمَانَ فِي الْكُلِّ قُلًّا

فعولن مفاعيل فعولن مفاعيلن فعولن مفاعيلن

((بِخُلْفٍ)) حال فاعل ((يُجْتَلَى))^(٥).

(١) لأنها تابعة للهمزة قبلها، فلم يقرأ أحد بإمالتها وحدها، دون إمالة الهمزة. انظر: التيسير ٢٧٧، وكنز المعاني للجعبري ١٥١٧/٣.

(٢) حاشية: ((لأنَّ إمالة الألف من ذوات الياء علّمت من باب الإمالة ولكن لم يتعرّض لإمالة الراء والهمزة في بابها، والله تعالى أعلم، منه)).

(٣) انظر خلاف القراء في كلمة ((رأى)) في هذا الموضوع، وفي المواضع التالية: التيسير ٢٧٧، والتّشر ٤٤/٢.

(٤) هكذا في المخطوط، ولعلّ الأقرب للسياق ((أن يتصرّف)).

(٥) من البيت السابق.

((وُخْلِفُ)) مبتدأ مُخَصَّصٌ بكون قوله: ((فِيهِمَا)) إلى الحرفين المذكورين، و((مَعَ مُضْمِرٍ)) حال المجرور، ((وَعَنْ عُثْمَانَ)) لا ينصرف، مفتوح حالة الجر للعلمية، والزيادتين^(١)، و((فِي الْكُلِّ)) لام التعريف عَوْضُ المضاف إليه، أي: كلُّ ((رَأَى)) متعلقاً ((قُللاً)) ماضيةً على ما لم يُسَمَّ فاعله، والألف ضمير الحرفين، أي: الراء والهمزة، أي: أميلاً إمالةً قليلةً.

والواو فيصل عاطفة في قوله: ((وُخْلِفُ فِيهِمَا)).

والمختلف فيهما: الراء، والهمزة، من ((رَأَى)) مع المضمرة^(٢)، المستفاد من العطف. وترجمتهما: الإمالة الكبرى في فتح الراء والهمزة مع المضمرة، مع خلفهما، أي: إمالتهما وفتحهما.

وقارئهما: ابن ذكوان، المشار إليه: بالميم من ((مُصِيبُ)).

والواو فاصلة عاطفة في قوله: ((وَعَنْ عُثْمَانَ)).

والمختلف فيه: الراء والهمزة من ((رَأَى))، المستفاد من العطف.

وترجمتهما: تقليل فتحتهما، مع تقليل الألف المنقلبة من الياء، بغير خلافٍ، في جميع القرآن العظيم، سواء كان من النوع الأول، [١٢٣/أ] أو من النوع الثاني.

وقارئهما: عثمان، المُلقَّبُ: بورش، مع الوجوه الثلاثة في الألف^(٣) المقلَّلة بعد الهمزة. فإن قلت: ف((رَأَى)) من ذوات الياء، وتقدّم أن لَوْرَشٍ في إمالتها خِلافاً، فهَلَّا جَرَى له الخلاف هُنَا، وإلا فما الفرق؟

قُلْتُ: ما أعلم الفرقَ بينهما سِوَى اتباع الأثر والرواية.

وإذا اعتبرت القراءة في ((رَأَى)) المتقدم ذِكرُه وجدتهم على سِتِّ مراتب:

[الأولى]: قالون، وابن كثير، وهشام، وحفص: على الفتح قَوْلًا واحدًا.

(١) أي: الألف والنون.

(٢) وهو النوع الثاني.

(٣) أي: ثلاثة البدل. انظر: الدرّة الفريدة ٣٥١/١، وسراج القارئ ٣١٩/١.

[الثانية]: ورش على الإمالة بين بين بغير خلافٍ.

[الثالثة]: الدوريُّ على إمالة الهمزة والألف بعدها، وفتح الراء قولاً واحداً.

[الرابعة]: السوسي على إمالة الهمزة والألف بعدها بلا خلاف، وعنه وجهان في

الراء^(١).

[الخامسة]: وشعبة، وحمزة، والكسائي: على إمالة أحرفه الثلاثة قولاً واحداً.

[السادسة]: وابن ذكوان فرَّقَ بَيِّنَ أن يتصل به مُضْمَرٌ مَنْصُوبٌ أَوْ لَا يَتَّصِلُ:

- فإن لم يتصل به: أمال أحرفه الثلاثة فيدخل مع ((صحبة)).

- وإن اتصل به ضمير منصوب: اختلف عنه في إمالة أحرفه الثلاثة. فصار قوله:

((وْخُلْفٌ [فِيهِمَا] مَعَ مُضْمَرٍ مُصِيبٌ)) كالمستثنى من قوله: ((كُلًّا))، فكأته قال الناظم

رحمته: أمال ابن ذكوان، وشعبة، والأخوان: فتحتي الراء والهمزة من ((رَأَى))، في جميع القرآن

العظيم، سواء كان من المظهر، أو المضمَر، إلا أنَّ ابن ذكوان بالخلف في إمالة: فتحتي الراء

والهمز مع المضمَر، يعني: أنَّ ابن ذكوان وافق شعبة، والأخوين في إمالة فتحتي الراء والهمز

مع المظهر قولاً واحداً، ووافقهم في إمالتهما مع المضمَر بالخلف -أي: بإمالتهما وفتحهما،

مع الإمالة في الألف والفتح فيها^(٢)؛ لأنَّه لو لم يكن قوله: ((وْخُلْفٌ فِيهِمَا مَعَ مُضْمَرٍ

مُصِيبٌ)) في التقدير كالمستثنى من قوله: ((كُلًّا))؛ لكان شعبة، والأخوان مسكوتاً عنهم،

وأبو عمرو كقالون وابن كثير وهشام وحفص، ففهم منه قراءة^(٣) المسكوت عنهم جميعاً:

بفتحتي الراء والهمزة مَعَ فتح الألف بعد الهمزة، مع أنَّ شعبة والأخوين وأبا عمرو وورش في

هذه القاعدة^(٤).

(١) منع ابن الجزري وجه: إمالة الراء. انظر: النَّشْرُ ٤٥/٢، وشرح إتحاف البرية ٢٣٥.

(٢) أي: بإمالة الألف والراء والهمزة، أو فتحها كلِّها، فهما وجهان، خلافاً لمن أخذ بوجه ثالث، وهو

إمالة الهمزة وحدها لابن ذكوان من الشَّاطِئَةِ؛ لأنَّه من من الطَّيِّبَةِ من طريق الصُّورِيِّ عن ابن

ذكوان. انظر: النَّشْرُ ٤٥/٢.

(٣) في المخطوط: ((قراء))، ولعلَّ التاء المربوطة سقطت سهواً من الناسخ.

(٤) أي: ذُكرت قراءتُهم لِحَرْفِي ((رَأَى)) المتصل بالمضمَر في النوع الأول، فلا فرق عندهم بين

=

ولمَّا بَيَّنَّ النوعَ الثاني شَرَعَ في بيان النوع الثالث:

[٦٤٨] وَقَبَلِ السُّكُونِ الرَّاءُ أَمَلٌ فِي صَفَائِدٍ بِخُلْفٍ وَقُلْ فِي الْهَمْزِ خُلْفٌ يَبْقَى صِلًا

فَعُولُنْ مَفَاعِيلُ فَعُولُنْ مَفَاعِلُنْ فَعُولُنْ مَفَاعِلُنْ مَفَاعِلُنْ مَفَاعِلُنْ

((أَمَلٌ)) أمرية، مفعولها ((الراء))، قُصِرَ كَصَفَاءَ، ((وَقَبَلِ السُّكُونِ)) ظرفها، و((فِي صَفَائِدٍ)) أي: في صفا نعمة، حال الأمر، و((بِخُلْفٍ)) حال الإمالة في الراء.

و((فِي الْهَمْزِ خُلْفٌ)) جملة اسمية متقدمة الخبر، وهذه الجملة محكية المقول، ((يَبْقَى))

بمعنى: يَحْفَظُ، صفة ((خُلْفٌ)) حُذِفَتِ الواوُ لوقوعها بين ياء وكسرة^(١)، ومفعوله

((صِلًا)) بالكسر والمدُّ قُصِرَ للوزن، وبالفتح والقصر، مصدر (صَلَى النَّارَ) لازمها وحزها،

ولو فتح الصاد لَخَصَّ من حذف الواو، أو أَمُرُّ من (وَصَلَ) (يَصِلُ)^(٢)، أشار الناظم رحمه الله

إلى الخُلف حالة الوصل بقوله: ((صِلًا))، الألف عبارة عن النون المؤكدة المخففة؛ لأن هذه

قُلِبَتْ أَلْفًا في الوقف، وآخر البيت [يُرَاعَى فِيهِ]^(٣) الوقف.

والواو فاصلة عاطفة في قوله: ((وَقَبَلِ))^(٤).

والمختلف فيها: الراء من ((رَأَى)) قَبَلِ السُّكُونِ المنفصل -أي: لام التعريف-، نحو:

﴿رَأَى الْقَمَرَ﴾ [الأنعام: ٧٧].

وترجمتها: إمالة فتحة الراء حالة الوصل في جميع القرآن العظيم.

وقارئهما: حمزة، وشعبة، بقول واحدٍ، والسوسي: بالقولين^(٥)، المُشَارُ إليهم: بالفاء،

النوعين.

(١) أي: أصلها (يُوقَى).

(٢) حاشية: ((أي:)) ((صِلًا)) بالكسر مصدرٌ، أم أمرٌ من (وَصَلَ) (يَصِلُ)). كُنز المعاني للجعبري

.١٥١٣/٣

(٣) لم تتبين لي الكلمة في المخطوط، وأثبتُّ الأقرب للسياق.

(٤) وهذا النوع الثالث، وهو أن يقع الفعل ((رَأَى)) بعد ساكنٍ.

(٥) منع ابن الجزريّ وجة: إمالة الراء. انظر: النُّشْرُ: ٤٧/٢، وشرح إتخاف البرية بتحريرات الشاطبية

والصاد، والياء الذي هو مدلوله، المشار إليه بالخلف في قوله: ((بِخُلْفٍ))؛ لأنَّ الخُلْفَ إذا ذكر مؤخراً عن الرموز صُرِفَ إلى القارئ القريب، على عادة الناظم رحمته.

والواو فيصل عاطفة في قوله: ((وَقُلْ)).

والمختلف فيه: [الهمز]^(١) من ((رَأَى)) قبل السكون، المستفاد من العطف.

وترجمتها: إمالة فتحها بالقولين المشار إليهما بقوله: ((خُلْفٌ)).

وقارئه: السوسي، وشعبة^(٢)، المشار إليهما: بالياء، والصاد.

وعُلِمَ من هذه الترجمة^(٣): أن حمزة وشعبة [٢٣/ب] أمالا فتحة الراء بقول واحد قبل

السكون المنفصل؛ لأن الخلف فيها للقريب وهو السوسي، أي: بالإمالة والفتح في فتحة الراء. ومن الترجمة الثانية: أن السوسي بإمالة فتحة الهمزة وفتحها، كما أنَّ خُلْفَهُ في الراء، وأنَّ شعبة بإمالة فتحة الهمزة وفتحها؛ لأنَّ الخُلْفَ صُرِفَ إلى ما بعده، أي: السوسي، وشعبة.

وعُلِمَ منها أيضاً ترجمة فتح^(٤) المسكوت عنهم جميعاً: فتحوا الهمزة، ومن جملة

المسكوت عنهم: حمزؤه، كما أن الكسائي من جملة المسكوت عنهم: في الترحمتين.

وترجمة المسكوت عنهم في التراجم الثلاث:

الأولى: في قوله: ((وَحَرْفِي رَأَى كُلاً)) إلى قوله: ((قُللاً)) قالون، وابن كثير، وهشام،

وحفص: فتح فتحتي الحرفين، أي: الهمزة والراء.

وفي الثانية في قوله: ((وَقَبْلَ السُّكُونِ)) إلى قوله: ((بِخُلْفٍ)) نافع، وابن كثير، وابن

عامر، والدوري، وحفص، والكسائي: فتح فتحة الراء.

٢٣٥

(١) في المخطوط: ((الراء))، وهو سبق قلم؛ لأنه ذكرها في الترجمة السابقة.

(٢) منع ابن الجزري وجه: إمالة الراء لهما. انظر: التَّشْرِيحُ ٤٧/٢، شرح إتحاف البرية بتحريرات الشاطبية

٢٣٥، ٢٣٨.

(٣) أي: قوله: ((وَقَبْلَ السُّكُونِ الرَّاءِ أَمِلَ فِي صَفَاً يَدِ بِخُلْفٍ))

(٤) هكذا في المخطوط، ولعلَّ الأقرب للسياق ((أَنَّ)).

وفي الثالثة في قوله: ((وَقُلْ فِي الْهَمَزِ خُلْفٌ يَّقِي صِلًا)) نافع، وابن كثير، والدوري، وابن عامر، وحفص، والأخوان: فتح فتحة الهمزة؛ لأنَّ الإمالة الكبرى، والفتح من الأضداد المطَّردة المنعكسة، كما أنَّ الإمالة الصغرى والفتح من الأضداد المطَّردة المنعكسة. ولمَّا بَيَّنَّ أحكامَ القراء في الأنواع الثلاثة شرَّع الناظم رحمته في بيان النوع الرابع:

[٦٤٩] وَقِفْ فِيهِ كَالأُولَى وَنَحْوُ رَأَتْ رَأَوْا رَأَيْتُ بَفَتْحِ الْكُلِّ وَقَفًا وَمَوْصِلًا
فعولن مفاعيلن فعول مفاعلن فعولن مفاعيلن فعولن مفاعلن

((وَقِفْ)) أمرية، و(في) بمعنى: (على) في قوله: ((فيه))، الضمير يرجع إلى ((رأى)) قبل السكون المنفصل، كما وَقَفْتَ على ((رأى)) قبل المحرك بالإمالة على مذاهب القراء المميلين، وبالفتح على مذاهب القراء الفاتحين، وهذا معنى: (الكاف) في قوله: ((كَالأُولَى)) بالإمالة على مذاهب القراء [المميلين]، وبالفتح على [مذاهب الفاتحين]^(١)، و(في) في قوله: ((فيه)) متعلق بالأمر، والكاف صفة مصدر محذوف أي: وقوفاً كائناً كالكلمة الأولى الخالية عن الساكن.

((وَنَحْوُ رَأَتْ)) - مع معطوفيه بالواو المقدَّر - مبتدأ، خبره محذوف، أي: مقروء، ((بَفَتْحِ الْكُلِّ)) لامُ التعريفِ عَوَضٌ عن المضاف إليه، أي: بفتح كُلِّها، المصدر^(٢): مضافٌ إلى مفعوله، أو بفتح القراء كلِّهم، المصدر (الْفَتْح) مضاف إلى فاعله، ((وَقَفًا وَمَوْصِلًا)) مصدران، موضع الحال من المفعول على الأوَّل، وحال الفاعل على الثاني، أي: (ذا وقِفٍ ووصلٍ)، أو (واقفين أو واصلين).

وقُهِمَ من المثال أنَّ السكون المتَّصل ثلاثة:

الأوَّل: تاء التانيث.

والثاني: واو الضمير، حذفت لام الكلمة منهما للساكنين.

(١) في المخطوط: ((مذاهبهم))، وما أثبتُّه هو الصَّواب.

(٢) أي: في قوله: ((بَفَتْحِ)).

والثالث: عادت فيه لامُ الكلمة إلى أصلها الذي هو الياء الساكنة؛ لعدم محلِّ الإمالة، وهو عَدَمُ وجودِ الألفِ في الأمثلة الثلاثة.
فإن قلتَ: فهلاً أُميلُ فتح الهمزِ أو الرءِ في هذه الحالة؛ تَنبِيهاً على إمالة الألفِ المحذوفة؛ لأنَّه لو وُجِدَتْ [لأُمِلت]، كما أُمِلت عند الساكن المنفصل.
قلتُ: الفرق بينهما رجوعُ الألفِ في المسألة الأولى حالة الوقف، دون الألفِ في المسألة الثانية^(١).

فإن قلتَ: إنَّ النَّوعَ الرابع^(٢) من الإجماعية، وهذا النظم إنَّما وُضِعَ للمسائل الخلافية، دون الإجماعية فما بال الناظم حوَّله ذكرها.
قلتُ: إنَّما بَيَّنَّ حُكْمَهَا لإيضاح الأنواع الثلاثة، إذا عَرَفَ الطالب الخلافية عند الإجماعية فاندفع^(٣) الشُّبْهَةُ عنه عند ذكر الإجماعية.
أي^(٤): قرأ ابن ذكوان، وشعبة، والأخوان^(٥) ((رأى)) قبل المُظْهَرِ في سبعة مواضع: بإمالة فتحتي الرءِ والهمزة مع إمالة الألفِ بعدها حالة الوصل والوقف.

فإن قلتَ: من أين [يُفْهَمَان] ^(٦) من كلام الناظم حوَّله؟
قلتُ: إنَّهما من إطلاقه؛ لأنَّ الإطلاق أصل فيه، ولا بُدَّ من شيء الذي يُخْرَجُ من قبله.
أمَّا الأوَّلُ: ففي قوله تعالى: ﴿رَأَا كَوَكَبًا﴾ في الأنعام [٧٦].
والثاني: في قوله تعالى: ﴿فَمَارَأَا أَيْدِيَهُمْ﴾ في سورة هود العَلِيَّة [٧٠].
والثالث، والرابع: في قوله تعالى: ﴿رَأَا بُرْهَنَ رَبِّي﴾، و﴿رَأَا قَمِيصَهُ﴾ في سورة يوسف

(١) نحو: ((رأت))، ((رأوا))، فإن الألف لا ترجع في حال الوقف.

(٢) نحو: ((رأت))، ((رأوا))، ((رأيت)).

(٣) هكذا في المخطوط، ولعلَّ الأقرب للسياق ((اندفعت)).

(٤) تكرر في المخطوط هكذا: ((أي أي)).

(٥) في المخطوط: ((الأخوان ان))، ولعلَّها تكرارٌ من الناسخ.

(٦) في المخطوط: ((يُفْهَمَان)). وما أثبتُّ هو الصَّواب؛ لإمكان مجيء الضَّمير المتَّصل. انظر: شرح

ابن عقيل ٩٩/١.

العلق^(١) [٢٤، ٢٨].

والخامس: في قوله تعالى: ﴿إِذْ رَأَى نَارًا﴾ [١٢٤/أ] في سورة طه [١٠].

والسادس، والسابع: في قوله تعالى: ﴿مَا كَذَبَ الْفُؤَادُ مَا رَأَى﴾، ﴿وَلَقَدْ رَآهُ﴾ في النجم [١١، ١٣].

وكذلك أمالوا: فتحتي الراء، والهمزة، مع الألف بعدها، قبل المضمر، في تسعة مواضع:

[الأول]: ﴿وَإِذَا رَأَىكَ﴾ في الأنبياء ﷺ [٣٦].

[الثاني]: ﴿فَلَمَّا رَأَاهَا تَهْتَرُ﴾ [النمل: ١٠].

[والثالث]: ﴿فَلَمَّا رَأَاهُ مُسْتَقِرًّا﴾ في النمل [٤٠].

[والرابع]: ﴿فَلَمَّا رَأَاهَا تَهْتَرُ﴾ في القصص [٣١].

[والخامس]: ﴿فَرَأَاهُ حَسَنًا﴾ بفاطر [٨].

[والسادس]: ﴿فَاطَّلَعَ فَرَأَاهُ﴾ في الصفات [٥٥].

[والسابع]: ﴿وَلَقَدْ رَآهُ نَزْلَةً﴾ بالنجم [١٣].

[والثامن]: ﴿وَلَقَدْ رَآهُ بِالْأَفُقِ﴾ في التكوير [٢٣].

[والتاسع]: والعلق^(١)، إلا أن لابن ذكوان وجهاً آخر في هذه التسعة، وهو: فتح فتحتي

الراء، والهمزة، مع فتح الألف بعدها، كقالون، وابن كثير، وهشام، وحفص.

وقرأ أبو عمرو: ((رأى)) قبل المظهر، والمضمر، في جميع المواضع المذكورة: بإمالة فتح

الهمزة مع فتح الراء، إلا أن السوسي^(٢) عنه وجهاً آخر، وهو إمالة فتحها^(٣).

وأمال ورش إمالة صغرى: فتحتي الراء، والهمزة، مع صغرى الألف بعدها من ((رأى))،

مع المظهر، والمضمر، في جمع المواضع المذكورة.

(١) في قوله تعالى: ﴿أَنْ رَأَاهُ اسْتَعْفَى﴾ [٧].

(٢) هكذا في المخطوط، ولعل الأقرب للسياق ((للسوسي)).

(٣) أي: إمالة فتحة الراء، وسبق منع هذا الوجه.

أمَّا الأخوان على أصلهما في: إمالة الهمزة، مع إمالة الألف بعدها، وإمالة الراء؛ لأجل إمالة الهمزة.

أمَّا ابن ذكوان، وشعبة: خالفاً أصلهما في إمالة الحرفين.

وأمَّا أبو عمرو فخالف أصله في: إمالة الحرفين^(١)؛ لأنَّ أصله في ذوات الياء هو الفتح.

وأمَّا ورش خالف أصله في ذوات الياء؛ لأنَّ أصله فيها بالخلف، أي: الصغرى والفتح،

وهنا هو الصغرى، بلا خلاف.

والمسكوت عنهم: على أصولهم، قالون، وابن كثير، وهشام، وحفص.

وقرأ حمزة وشعبة ((رأى)) مع الساكن المنفصل: بإمالة فتحه الراء حالة الوصل، وافقه

السوسي في أحد وجهيه^(٢)، أمَّا الوجه الآخر له فتحها حالة الوصل، وهو ستة مواضع:

[الأول]: ﴿رَأَا الْقَمَرَ﴾ [الأنعام: ٧٧].

[الثاني]: ﴿رَأَا الشَّمْسَ﴾ في الأنعام [٧٨].

و[الثالث]: ﴿رَأَا الَّذِينَ ظَلَمُوا﴾ [النحل: ٨٥].

و[الرابع]: ﴿رَأَا الَّذِينَ أَشْرَكُوا﴾ في النحل [٨٦].

[الخامس]: ﴿وَرَأَا الْمُجْرِمُونَ﴾ [الكهف: ٥٣].

و[السادس]: ﴿رَأَا الْمُؤْمِنُونَ﴾ [الأحزاب: ٢٢].

وأمال السوسي وشعبة فتح الهمزة بالخلف في الأنواع الستة المذكورة حالة الوصل^(٣)،

أي: الإمالة الكبرى، والفتح، فصار: حمزة بإمالة الراء، وفتح الهمزة، وكذلك شعبة إلا أنَّ له

في الهمزة وجهاً آخر وهو إمالة فتحها^(٤)، والسوسي كذلك، إلا أنَّ له وجهاً آخر في الراء

وهو فتحها^(٥).

(١) أي: باعتبار خُلف السوسي في إمالة فتحة الراء، وسبق منع هذا الوجه.

(٢) وسبق منع وجه إمالة الراء وصلاً قبل الساكن للسوسي.

(٣) وسبق منع وجه إمالة الهمزة وصلاً قبل الساكن للسوسي، وشعبة.

(٤) وسبق منع هذا الوجه، وأنَّه ليس له في الهمزة إلا الفتح.

(٥) وسبق منع هذا الوجه، وأنَّ السوسي ليس له قبل الساكن إلا فتح الراء والهمزة فقط.

فإن قلت: إنَّ كلامَ النَّاطِمِ رحمته يحتمل اتِّحادَ الناقلين أو عدم اتِّحادهما^(١)، والقراءة لا تُؤخذ بالاحتمال إلا باعتمادٍ فيها على الرواية، فما الرواية؟ [هل] في اتِّحادهما؟ أو عدم اتِّحادهما؟

فأجاب عن السؤال ابن جبارة رحمته: ونَقَلَ جماعة الخلاف للسوسي في إمالتهما، وترك إمالتهما، وإمالة أحدهما دون الآخر، وأخبرني بذلك الشيخ رحمته وقرأت به عليه للسوسي، وأخبرني أنه قرأ بأربعة أوجه للسوسي من جهة الناظم رحمته، وكلامه يحتمله فحُمِلَ عليه، لكنَّ القاعدةَ المعلومة أنَّ كلامَ النَّاطِمِ رحمته إذا احتمل خلافاً في نفس الأمر عن بعض القراء لم يصرَّح به، فيحمل كلامه عليه؛ لأنَّه أكثر فائدةً، وكلام الناظم رحمته يحتمل هذا الخلاف، وقد قرئ به. انتهى كلامه رحمته^(٢).

فالمسكوت عنهم نافع، وابن كثير، والدوري، وابن عامر، وحفص، والكسائي: بالفتح،

(١) يورد المؤلف رحمته إشكالاً في عدد أوجه السوسي -على ظاهر النظم-، ووجه ذلك أن النَّاطِمِ رحمته ذكر الخلف في الراء، وفي الهمزة، فهل الخلف في الهمزة مُفَرَّغٌ على الخلف في الراء، أم لا؟ وسيبين ذلك.

(٢) بمعناه في المفيد. انظره: ١٣٢/أ. قال ابن الجزري رحمته: ((وبعض أصحابنا ممَّن يعمل بظاهر الشاطبية يأخذ للسوسي في ذلك بأربعة أوجه، وهي: [الأول]: فتحهما. و[الثاني]: إمالتهما. و[الثالث]: بفتح الراء وإمالة الهمزة. و[الرابع]: بعكسه، وهو إمالة الراء وفتح الهمزة، ولا يصحُّ منها من طريق الشَّاطِبِيَّة، والتَّيسِيرِ سِوَى الْأَوَّلِ. وأما الثاني: فمن طريق مَنْ قَدَّمْنَا [أي: قوله: ((وأما إمالة الراء والهمزة عن السوسي فهو مما قرأ به الداني على شيخه أبي الفتح، وقد تقدم أنفاً أنه إنما قرأ عليه بذلك من غير طريق أبي عمران موسى بن جرير وإذا كان الأمر كذلك فليس إلى الأخذ به من طريق الشاطبية، ولا من طريق التيسير، ولا من طرق كتابنا سبيل))]. وأما الثالث: فلا يصح من طريق السوسي ألبتة، وإنما روي من طريق أبي حمدون، وأبي عبد الرحمن وإبراهيم بن اليزيدي عن اليزيدي، ومن طريقهما حكاه في التيسير وصححه، على أن أحمد بن حفص الخشاب وأبا العباس الرافعي حكيا أيضاً عن السوسي، والله أعلم. وأما الرابع: فحكاه ابن سعدون، وابن جبير عن اليزيدي، ولا نعلمه ورد عن السوسي ألبتة بطريق من الطرق، والله أعلم)). انظر: النَّشْرُ ٤٧/٢.

فإن زال الوقف الساكن عادت الألف فجرى^(١) كلٌّ على أصله عند عودة الألف في الوقف، كما جرى كل عن^(٢) أصله عند الوقف على الألف، قبل المظهر، والمضمر المتحرك، فيميل فتحة الراء والهمزة عند عودة الألف في الوقف عليها: ابنُ ذكوان، وشعبة، [وحمزة، والكسائي]^(٣)، ويميلُ فتحة الهمزة فقط: الدوريُّ والسوسيُّ كذلك إلا أنَّ له وجهاً آخر في الراء، وهو إمالتها^(٤)، ويقلل ورش: الحرفين المذكورين، وفتحهما: قالون، وابن كثير، و[١٢٤/ب] هشام، وحفص، وهذا معنى قوله: ((وقف فيه كالأولى)).

واتفق الأئمة السبعة على: فتح الراء، والهمزة، في الوصل والوقف، إذا حذفت الألف لساكن متصل، أو قلبت ياء، وهذا معنى قوله: ((نَحُو رَأَتْ))، نحو: ﴿فَلَمَّا رَأَتْهُ﴾ [النمل: ٤٤]، ﴿إِذَا رَأَتْهُمْ﴾ [الفرقان: ١٢]، ﴿وَإِذَا رَأَوْكَ﴾ [الفرقان: ٤١]، ﴿فَلَمَّا رَأَوْهُ﴾^(٥) [الأحقاف: ٢٤]، ﴿وَإِذَا رَأَيْتَ﴾ [الأنعام: ٦٨]، ﴿وَإِذَا رَأَيْتَهُمْ﴾ [المنافقون: ٤]، والله تعالى أعلم.

أما وجه إمالة الألف: أهما يائية من ذوات الياء، ولزمت إمالة الهمزة، ثم أُمِلت فتحة الراء مجانسةً لها، فهي إمالة فتحة لإمالةٍ أخرى، لا سيما الراء وقوة الهمزة، كالألف نحو: ﴿تَرَاءَ﴾ [الشعراء: ٦١]، ومن ثمَّ لم يجز في ﴿نَرَى﴾ [البقرة: ٥٥]، و﴿رَمَى﴾ [الأنفال: ١٧]، وإنما أُمِيل ﴿رَءَا﴾ [الأنعام: ٧٦]، لا في ﴿رَمَى﴾، ولا ﴿نَرَى﴾ مع أهما بالراء كما كان في ﴿رَءَا﴾؛ لأن الراءَ حرف مكرّر، والهمزة حرفٌ شديدةٌ بجهورة، ومخرجهما من العميق، وهذه الحالة تقتضي الثقل؛ فاندفعت بإمالة الراء والهمزة، ولما تعددت الإمالة والضَّمَّ الجامعُ قال: ((هُزُن))، أي: غزارة علم جماعة.

(١) في المخطوط: ((جرى))، وهو تصحيفٌ.

(٢) هكذا في المخطوط، والأقرب للسياق ((على)).

(٣) سقطت من الأصل، ولعلها سقطت سهواً من الناسخ.

(٤) وسبق منع هذا الوجه.

(٥) في المخطوط: ((فلما رأوهم))، وليست آية.

وأما وجه إمالة الألف والهمزة وفتح الرّاء: إلحاق ﴿رَءَا﴾ بنحو: ﴿نَرَى﴾ ولم يزد في الأصل على المُصَحَّح، فكذا الفرع؛ لا لتكريرها لِعَدَمِهِ في القراءة، ومن ثَمَّ كان فيه ((حُسْنٌ))، وَلَمَّا قَلَّ خِلاَفُ الرَّاءِ قَالَ: ((يُجْتَلَى))، أي: يَكشَفُ من كتب ناقله.

وأما وجه استثناء المضمَر: بُعِدَ الألفُ أَنه على^(١) محلِّ التَّغْيِيرِ، أي: أَن الإمالة تغيير الألف، والتَّغْيِيرُ فِي الآخِرِ^(٢)، وَإِذَا اتَّصَلَ ﴿رَءَا﴾ بِالضَّمِيرِ فَكَأَنَّ الضَّمِيرَ مَثَابَةَ اللّامِ، وَالألفَ مَثَابَةَ العَيْنِ، فَإِذَا أُمِلتْ فَكَأَنَّهُ غُيِّرَ عَيْنَ الفِعْلِ، وَاللّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ. وَأما وجه تَقْلِيلِهِمَا: طَرَدَ الأَصْلُ، وَالْمِجَانِسَةُ.

وأما وجه إمالتهمَا مع الساكن المنفصل: استصحاب حالهما مع الألف، وتنبهها وإغناء للعارض، ومن ثَمَّ كان في حسن نعمة أو قوة، وَإِذَا كان للقارئ وجهان في مسألة فكيف فُرئَ لَهُ أَصَابَ، فَلذا قَالَ: ((يَقِي))، أي: يَحْفَظُ مِنَ العَلَطِ.

أما وجه إمالة الرّاء دون الهمزة: التنبيه بالرّاء، والإيدان باستقلالها، بخلاف الهمزة؛ لأنّه لا يلزم من زوال المؤثر إزالة الأثر في الرّاء، أمّا المؤثّر في إمالة الهمزة إمالة الألف، فصار بقربها بالألف كالمؤثر الواحد.

وأما وجه فتحهما أَنه يُمِيلُها وَقفاً: أَن التابع يتبع المتبوع^(٣). وَأما وجه إلحاق مفارق الساكن المنفصل بمتلوّ المتحرك^(٤): عَوْدَةُ أَلْفِهِ. وَأما وجه فتحهما: أَنّه الأَصْلُ، وَالكلُّ مع الساكن اللازم عَدَمُ الحُكْمِ المُستصحبِ ثَمَّ، وَالتنبيه عليه^(٥).

(١) هكذا في المخطوط، ولعلّ الأقرب للسِّيَاق ((عن)).

(٢) أي: آخر الكلمة.

(٣) فالرّاء تتبع الهمزة، والهمزة تتبع الألف، فإذا لم تُمَلِّ الألف؛ لسقوطها = فلا إمالة في الهمزة، والرّاء.

(٤) أي: وجه الإمالة وَقفاً على نحو: ﴿رَءَا الْقَمَرَ﴾، فإذا فارقها الساكن وَقفاً صارت كالتّي بعدها متحرّك في الحُكْمِ.

(٥) انظر: كنز المعاني للجَعَبَرِيِّ ١٥١٨/٣.

والكلُّ بعد الرواية؛ لأنَّ الأئمة القراء لم يقرؤوا إلا بأخذٍ عن مشايخهم، والعلَّة^(١) يتبع الرواية عن الثقة، وليس الأمر بالعكس.
وافق أبو جعفر قالون في فتح الأنواع الثلاثة، كما وافقه يعقوب، وكذلك الأئمة الأربعة، إلا أنَّ الأعمش وافق حمزة في إمالتها، كما وافقه خلف لنفسه^(٢)، وَاللَّهُمَّ اجْمَعِينِ.

[٦٥٠] وَخَفَّفَ نُونًا قَبْلَ فِي اللَّهِ مِنْ لَهُ يُخْلِفِ أَتَى وَالْحَذْفُ لَمْ يَكْ أَوْلَا

فَعُولُ فَمَاعِيلِنُ فَعُولُنْ مَفَاعِلُنْ فَعْلُونُ مَفَاعِيلِنُ فَعُولُنْ مَفَاعِلُنْ

((نُونًا)) التنوينُ فيه عَوْضٌ عن المضاف إليه، أي: نونَ ﴿أَتَحَاجُّونِي﴾ مفعول ((خَفَّفَ)) ماضية مَعْلُومَةٌ، و((قَبْلَ فِي اللَّهِ)) على حذف المضاف، أي: قبل لفظه: ((فِي اللَّهِ)) صفة المضاف إليه، أي: خَفَّفَ نونَ أَتَحَاجُّونِي قبل لفظه: ((فِي اللَّهِ))، و((مَنْ)) مَوْصُولَةٌ، فاعل خَفَّفَ، و((أَتَى)) صفتها^(٣)، فاعله التخفيفُ المفهومُ مِنْ ((خَفَّفَ))، و((لَهُ)) يتعلق به، والهَاءُ عَائِدٌ ((مَنْ))، و((بِخُلْفِ)) حال فاعل ((أَتَى)).
((وَالْحَذْفُ)) مبتدأ، خبره ((لَمْ يَكْ أَوْلَا)) اسم كان تحتَه يَرْجِعُ إِلَى المبتدأ، وهي تامة، و((أَوْلَا)) ظرفه، والجملة خبر المبتدأ.

والواو فيصل مستأنفة في قوله: ((وَخَفَّفَ)).

والمختلف فيه: ((أَتَحَاجُّونِي))، في قوله تعالى: ﴿قَالَ أَتَحَاجُّونِي فِي اللَّهِ﴾ [الأنعام: ٨٠].

وترجمته: تَخْفِيفُ نونِ [١٢٥/أ] الإعراب.

وقارئه: ابن ذكوان، وهشام، ونافع، المشار إليهم: بالميم، واللام، والهمزة، أي: ابن

(١) أي: تعليل أوجه القراءة.

(٢) انظر قراءة الأئمة الثلاثة: تحبير التيسير ٣٥٧، والنشر ٤٤/٢.

وانظر قراءة الأئمة الأربعة: إيضاح الرموز ٢٠٥، وإتحاف فضلاء البشر ١٨/٢.

(٣) في كنز المعاني للحجيري ١٥١٩/٣، وكنز المعاني لشعلة: ((صلتها)).

(٤) في المخطوط: ((يكن))، وأثبت الموافق للبيت.

عامر: المراد من ابن ذكون وهشام، إلا أن لهشام وجهاً آخر، وهو التشديد؛ لأن الناظم رحمته أتى ((بِخُلْفٍ)) بين الرمزتين، والخلف صُرِفَ إلى ما قبله القريب، لا إلى ما بعده، على عادة الناظم رحمته.

وترجمة المسكوت عنهم: تشديد نون الإعراب^(١)؛ لأثما من الأضداد المطرّدة المنعكسة. والناظم رحمته عبّر عن المختلف فيه ﴿أَمْحَجُّوَنِي﴾ بقوله: ((قبل في الله))؛ لعدم اتّزانه في الطّويل، بسبب اجتماع الساكنين^(٢).

فإن قلت: النون واقعة قبل ياء الإضافة، فهلاً قيّد بوقوعها قبل ياء الإضافة؟ قلت: لو قيّد بذلك التّبَسَ غيرهما؛ لأن النون الواقعة قبل ياء الإضافة أعمُّ من هذه، نحو: ﴿إِنِّي بَرِيءٌ﴾ [الأنعام: ٧٨]، ﴿إِنِّي وَجَّهْتُ﴾ [الأنعام: ٧٩] فلذلك لم يُقيّد بها الناظم رحمته؛ ولأثما واقعة في الجملة قبل لفظة: ﴿فِي اللَّهِ﴾.

فإن قلت: ما المراد بقوله: ((وَالْحَذْفُ لَمْ يَكْ أَوْلَا)) مع أنّ عادة الناظم رحمته عدم بيان وجه القراءة^(٣)، فما الوجه في ذكر وجه التخفيف؟

قلت: إن التخفيف يعمُّ بالحذف في نون الإعراب، ونون الوقاية^(٤).

أمّا إذا اجتمعتا في كلمة ففيها ثلاثة مذاهب:

أحدها: بقاء النونين على حالهما مظهرين.

والثاني: إدغام نون الرفع في نون الوقاية.

والثالث: حذف إحدى النونين.

وقد قرئ باللغات الثلاث في: ﴿تَأْمُرُونِي﴾ [٦٤] في سورة الزمر^(٥).

(١) انظر: التيسير ٢٧٨، والنشر ٢٥٩/٢.

(٢) انظر: فتح الوصيد ٨٩١/٣، وكنز المعاني للجعبري ١٥١٩/٣.

(٣) في المخطوط بعده: ((أكثر يا))، ولم يظهر لي مرادّه منها.

(٤) انظر: الدرّة الفريدة ٤٢٧/٣، واللالئ الفريدة ٣٨٧/٢.

(٥) انظر: إبراز المعاني ١٢٧/٣، والنشر ٣٦٣/٢.

فإذا قيل بالحذف فاخْتُلِفَ في المحذوف منها، فذهب قومٌ إلى أن المحذوف من النونين: إنما هو نون الوقاية، وهي النون الثانية المكسورة^(١)، واختيار الناظم رحمته ذلك. وذهب قومٌ آخر إلى أن المحذوف منهما: إنما هو نون الرفع^(٢)، والناظم رحمته لم يُخَيَّر ذلك.

أما وجه الاختيار^(٣): أن الثقله حَصَلَتْ من نون الوقاية، لا من نون الإعراب، ومراده بقوله: ((والحذف لم يك أولاً))، بيان اختياره.

أي: قرأ نافع وابن ذكوان: ﴿أَتُحَجَّبُونَ﴾ بتخفيف النون - أي: نون الوقاية -، وافقهما: هشام في أحد وجهيه، الوجه الآخر: تشديدها، وبه [قرأ] المسكوت عنهم: ابن كثير، وأبو عمرو، والكوفيون.

وأصل النوع نونان، الأولى: مفتوحة علامة الرفع. والثانية: مكسورة علامة الوقاية، وفيه ثلاث لغات، ولم يُقرأ بها هنا من طريق القصيد إلا بحذف نون الوقاية للمذكور، وبإدغام الأولى في الثانية للمسكوت عنهم^(٤).

أما وجه التَّخْفِيفِ: حَذَفُ أحد المثليين مبالغَةً في التخفيف كراهة التضعيف، وهي لغة غطفان.

(١) وهو مذهب الأخفش، ومن تبعه؛ لأن الثقل حصل بها، ولأن النون الأولى تدلُّ على الإعراب. انظر: الدرر المصون ١٦/٥.

(٢) وهو مذهب سيبويه؛ لأنها إذا حُذفت دون ملاقة (مثل) رفعاً - نحو حديث أبي هريرة رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: ((لَا تَدْخُلُونَ الْجَنَّةَ حَتَّى تُؤْمِنُوا، وَلَا تُؤْمِنُوا حَتَّى تَحَابُّوا، أَوْلَا أَدُلُّكُمْ عَلَى شَيْءٍ إِذَا فَعَلْتُمُوهُ تَحَابَبْتُمْ؟ أَفَشُوا السَّلَامَ بَيْنَكُمْ)) رواه مسلم، برقم (٩٣)، وموضع الشاهد في قوله: ((وَلَا تُؤْمِنُوا حَتَّى تَحَابُّوا)) ف((لا)) نافية، وليست ناهية قطعاً - فلأن تحذف مع ملاقة (مثل) استتقلاً من باب أولى. انظر: الكتاب ٥١٩/٣، والدرر المصون ١٧/٥.

(٣) أي: اختيار الشاطبي رحمته.

(٤) وكذلك من طريق طيبة النشر. انظر: النشر ٢٥٩/٢.

وأما وجه التّشديد إدغام أحد المثلين في الآخر تخفيفاً^(١).

فإن قلت: ما الفرق بين القراءة المذكورة وبين القراءة المسكوت عنها؟

قلت: إنّ التّون في القراءتين مكسورة مخففة للمذكور، مُشدّدة للمسكوت عنهم.

فإن قلت: إنّ ظاهر الكلام من قوله: ((والحذف لم يك أولاً)): النون للوقاية أتت ثم

حُذفت، كما أنّ نون الرفع أتى بها وحُذفت ثانياً على ما قاله قوم، مع أنّ [في] حال

التخفيف لم يؤت بنون الوقاية، بل بكسر نون الإعراب؛ لأجل ياء الإضافة، فكأنه قال

الناظم **رحمته**: (تُحذف نون الإعراب، بل نون الوقاية)، وهذا الأداء مخالف لاستعمال الحذف

عند العلماء؛ لأنّ الحذف أن يتعلق بأمر كان موجوداً، ثم حُذفت، كحذف نون الإعراب،

أما نون الوقاية لم يأت بها حال التخفيف حتى تُحذف.

قلت: إنّ هذا الأداء^(٢) إنّما يكون على اختلاف العلماء في النون في ﴿أَتُحْجَبُونَ﴾،

منهم بعض ذهب^(٣) إلى أن الحذف: نون الإعراب، وبعض ذهب إلى أن المحذوفة: نون

الوقاية.

فإن قلت: ما ثمرة الخلاف؟ وهل له ثمرة في التلاوة؟ أم لا؛ لأنّ على كلّ تقدير:

القراءة بنون واحدة عند من حُفّف، سواء كان النون الباقية أو المحذوفة نون الرفع أو نون

الوقاية؟

قلت: وفيه زيادة علمت^(٤)، وله ثمرة في غير القرآن العظيم، وقد يكون له ثمرة في

القرآن العظيم، لكن لم يطّلع عليها الناظم **رحمته**؛ لأنّه لا يلزم من عدم الاطلاع على ذلك

عدم ذلك^(٥)، سواء كانت [ب/١٢٥] نون الرفع أو نون الوقاية مخففة [أم] مشدّدة على

قاعدة النحو؛ لأنّ ياء الإضافة تقتضي كسر الحرف قبلها، وهذه القاعدة تجري في القرآن

(١) انظر: معاني القراء للأزهري ١٥٩، وكنز المعاني للجعبري ١٥٢٠/٣.

(٢) أي: تعبير الناظم عن الحذف بقوله: ((والحذف لم يك أولاً)).

(٣) هكذا في المخطوط، ولعلّ الأقرب للسياق ((فذهب بعضهم)).

(٤) هكذا في المخطوط، والأقرب للسياق ((علم)).

(٥) أي: لا يلزم من عدم الوقوف على ثمرة الخلاف عدم وجودها.

وغيره، مع أنه ثبت من الثقة، أي: كسر الحرف قبل ياء الإضافة من الثقة.
وافق أبو جعفر نافعاً في التخفيف، كما وافق يعقوب أبا عمرو في التشديد، وكذلك
خلف لنفسه، والأئمة الأربعة^(١)، رَبِّهِمْ أَجْمَعِينَ.

[٦٥١] وَفِي دَرَجَاتِ النَّوْنِ مَعَ يُوسُفَ ثَوَى وَوَالْيَسَعَ الْحَرْفَانِ حَرَكَ مُثَقَّلًا

فعول مفاعيلن فعولن مفاعلن فعولن مفاعيلن فعولن مفاعلن

((النُّونُ)) مُبْتَدَأٌ، خبره ((ثَوَى))، بمعنى: أقام، ((وَفِي دَرَجَاتٍ)) متعلق به، و((مَعَ

يُوسُفَ)) بالتنوين للوزن صفتها الكائنة مع ﴿دَرَجَاتٍ﴾ في سورة يوسف الْعَلِيِّ [٧٦]،
وحذف تنوين ((دَرَجَاتٍ)) على إحدى القراءتين، لا للساكنين.

((وَوَالْيَسَعَ)) مبتدأ، والواو الأولى فاصلة، والثانية من التلاوة، و((الْحَرْفَانِ)) - أي:

الكلمتان - مبتدأ ثان، أو بدلُ اشتمال إن كان المراد منهما الكلمتين: الأولى في سورة
الأنعام [٨٦]، والثانية في سورة ص [٤٨]، أو إن كان المرادُ منهما اللامين، وخبر الثاني
((حَرَكَ)) أمرية، و((سَكَّنَ)) في قوله: ((وَسَكَّنَ شِفَاءً))^(٢) والسكون كذلك على تأويل:
مقول في حقهما: حَرَكَ وَسَكَّنَ، وهذه الجملة خبر الأول على حذف العائد، أي: (فيه).

أما إذا كان المراد من ((الْحَرْفَانِ))^(٣) بدلُ اشتمال فيكون خبر ((الْيَسَعَ)) قوله:

((حَرَكَ ... وَسَكَّنَ)) على التأويل المذكور، فصار مفعول الأمر الأول^(٤) (اللامين)،
ومفعول الثاني^(٥) الياءين في الكلمتين، و((مُثَقَّلًا)) حال فاعل الأمر الأول، و((شِفَاءً))
مصدر الفعل المحذوف، أي: شَفَى التسكين، المفهوم من ((سَكَّنَ شِفَاءً)).

(١) انظر: تجبير التيسير ٣٥٨، والنشر ٢/٢٥٩.

وانظر قراءة الأئمة الأربعة: إيضاح الرموز ٣٧٧، ولطائف الإشارات ٥/٢٠٦٤.

(٢) من البيت التالي.

(٣) في المخطوط: ((الحرفين))، وأثبت الموافق للبيت.

(٤) وهو ((حَرَكَ)).

(٥) وهو ((وَسَكَّنَ)).

والواو فاصلة مستأنفة في قوله: ((وَفِي دَرَجَاتٍ))، وهي المختلف فيهما في قوله تعالى: ﴿نَزَعُ دَرَجَاتٍ مِّنْ نَّشَاءٍ﴾ في سورة الأنعام [٨٣]، وفي سورة يوسف ﷺ [٧٦]. وترجمتهما: إثبات التنوين، المعبر عنه بـ((النُّون))؛ اعتباراً بالأصل^(١)، فإن كان في الأفعال فضيئته: الياء، من الأضداد المطردة المنعكسة، وإن كان في الأسماء فضيئته: ترك التنوين، من الأضداد المطردة المنعكسة كذلك. وقارئهما: الكوفيون، المشار إليهم: بالشاء. وترجمة المسكوت عنهم: ترك التنوين^(٢). والواو فيصل مستأنفة في قوله: ((وَوَالْيَسَعُ))، وهو المختلف فيه. وترجمته: إدغام لام التعريف في اللام الأصلية - أصله: (لَيْسَع) - المعبر عنه: بالثقل، وفتح اللام المشددة المعبر عنه: بالتحريك المطلق، المفهوم من ((حَرَّكَ))، وتسكين الياء المفهوم من ((سَكَّن)). وقارئه: الأخوان، المشار إليه: بالشين. وترجمة المسكوت عنهم: تخفيف اللام الواحد، وسكوئها، وفتح الياء^(٣)؛ لأنَّ التشديد، والتخفيف، من الأضداد المطردة المنعكسة، أصله: (يَسَع)، وأدخل عليه لام التعريف فصار ((وَالْيَسَعُ))^(٤)، أما إدخال لام التعريف في القراءتين بَعْدَ جَعْلِ الْعَلَمِ نَكْرَةً، والسكون المطلق والتحريك من الأضداد المطردة المنعكسة، ولذا استغنى الناظم ﷺ بذكر ترجمة المذكور: عن ذكر ترجمة المسكوت عنهم في المسألتين. أي: قرأ عاصم، وحمزة، وعلي ﴿نَزَعُ دَرَجَاتٍ مِّنْ نَّشَاءٍ﴾: بالتنوين؛ على عدم إضافتها

(١) انظر: كنز المعاني للجعبري ١٥٢٣/٣.

(٢) انظر: التيسير ٢٧٨، والنشر ٢٦٠/٢.

(٣) انظر: التيسير ٢٧٨، والنشر ٢٦٠/٢.

(٤) حاشية: ((لأنَّ لام التعريف لا تُدغم في الياء التي هي في ((يَسَع))؛ لأنَّ الياء من الحروف القمرية. أمَّا لام التعريف فتُدغم في اللام الأصلية من ((لَيْسَع)) لأنَّها من الحروف الشمسية، والله تعالى أعلم))

إلى ﴿مَنْ﴾ في السورتين. وقرأها المسكوت عنهم: بتركه؛ على الإضافة.

وقرأ الأخوان ﴿وَالْيَسَعَ﴾: بفتح اللام، وتشديدها، وإسكان الياء. وقرأه المسكوت عنهم: بتخفيف اللام، وإسكانها، وفتح الياء، في السورتين.

أما وَجْهُ التنوين: أن ﴿مَنْ﴾ مفعول ﴿زَفَعُ﴾، و﴿دَرَجَتٍ﴾ منصوب به بعد إسقاط^(١)، أو حال أي: ذوي درجاتٍ، أو تمييز، وتنوينها لسلامته عن السَّقْط.

وأما وجه حذفه: أن ﴿دَرَجَتٍ﴾ مفعول بها، وحذف تنوينها لإضافتها إلى ﴿مَنْ﴾؛ لأنهم مُسْتَحِقُّوها، على حدِّ: ﴿رَفِيعُ الدَّرَجَاتِ﴾ [غافر: ١٥]، وفي [١٢٦/أ] حديث النَّبِيِّ^(٢) ﷺ دعاء للميت: اللهم ارفعْ درجته في العِلِّيِّين^(٣).

وأما وجه ﴿وَالْيَسَعَ﴾: أن أصله (لَيْسَعَ) لا ينصرف للمعجمة، والعَلَمِيَّة.

قال زيد بن أسلم^(٤): وهو اسم يوشع السَّكَلِيَّةَ مَعْرَبٌ^(٥).

وقيل: عَرَبِيٌّ، نُقِلَ من الصفة كـ(ضَيْعَم)، فزيادة أداة التعريف على هذا واضحٌ كـ(الحَسَن)، وعلى الأول إجراء المَعْرَبِ مُجْرَى العَرَبِيِّ، ثم أدغمت لام التعريف في لام (لَيْسَعَ) فصارت واحدةً مُشَدَّدَةً، والياء على حالها قبل الإدخال عليه.

(١) أي: بعد إسقاط ((إلى)). انظر: كنز المعاني للجَعَبَرِيِّ ١٥٢٤/٣.

(٢) في المخطوط: ((النبي))، وهو تصحيفٌ.

(٣) رواه مسلم برقم (٩٢٠)، ولفظه: ((اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِأَبِي سَلَمَةَ، وَاذْفَعْ دَرَجَتَهُ فِي الْمَهْدِيِّينَ)).

وانظر توجيه القراءتين: معاني القراءات، وكنز المعاني للجَعَبَرِيِّ ١٥٢٤/٣، والنقل منه.

(٤) زيد بن أسلم العدوي العمري، المدني، أبو عبد الله، الفقيه، حدَّث عن: والده؛ أسلم مولى عمر، وعن: ابن عمر، وجابر بن عبد الله، وأنس بن مالك، وخلق كثير، وحدَّث عنه: مالك بن أنس، والسفيانان، والأوزاعي، توفي سنة (١٣٦هـ). انظر: التاريخ الكبير ٣/٣٨٧، وسير أعلام النبلاء ٣١٦/٥.

(٥) انظر: الهداية إلى بلوغ النهاية لمكي بن أبي طالب ٣/٢٠٩٣، وتفسير ابن عطية ٢/٣١٧، كلاهما

عند تفسير قوله تعالى: ﴿وَإِسْمَاعِيلَ وَالْيَسَعَ وَيُوشَعَ وَحُوطًا وَكَانَ أَفْضَلًا عَلَى الْعَالَمِينَ﴾ [الأنعام:

وأما وجه التخفيف: أنه (يَسَع) معرَّب (يُوسِع)، أصله: (يُوسِع)، حذف واؤه؛ لوقوعها بين ياءٍ مفتوحةٍ، وكسرةٍ مقدَّرةٍ، كـ(يَدْعُ)، فتح للعين، ثم زيدت فيه أداة التعريف على الإجراء -أي: إجراء المُعَرَّبِ مُجْرَى العَرَبِي-، ودخولها في المنقولات، ودخلت على المنقول من الصفة والمضارع، والله تعالى أعلم بحقيقة الحال^(١).

[٦٥٢] وَسَكَّنْ شِفَاءً وَاقْتَدِهْ حَذْفُ هَائِهِ شِفَاءً وَبِالتَّحْرِيكِ بِالكَسْرِ كُفْلًا
فعولن مفاعيلن فعولن مفاعلن فعولن مفاعيلن فعولن مفاعلن
وقد مرَّ إعراب قوله: ((وَسَكَّنْ شِفَاءً)) ومعناه كذلك.

((وَاقْتَدِهْ)) مبتدأ، على حذف المضاف، أي: ولفظ ((اقتده))، و((حَذْفُ هَائِهِ)) ثانٍ، حُذِفَ تنوينه لإضافته إلى الهاء المضاف إليه، الهاء الراجع إلى الأوَّل^(٢)، و((شِفَاءً)) خبر الثاني، والجملة خبر الأوَّل، و((كُفْلًا)) على ما لم يُسَمَّ فاعله، الألف للإطلاق، الضمير المستتر تحته عائد إلى ((اقتده))، و((وَبِالتَّحْرِيكِ)) متعلق به، و((بِالكَسْرِ)) متعلق بالمصدر أي: بالتحريك، ثُمَّ عَطَفَ فقال:

[٦٥٣] وَمُدَّ بِخُلْفٍ مَاجٍ وَالْكُلُّ وَقِيفٌ بِإِسْكَانِهِ يَدْكُو عَيْرًا وَمُنْدَلًا
فعول مفاعيلن فعولن مفاعل فعول مفاعيلن فعولن مفاعل

جَعَلُ ((مُدَّ)) ماضياً مجهولاً أَوْلَى مِنْ جَعَلَهُ أَمْرًا؛ لَأَنَّهُ أَنْسَبُ بِ((كُفْلٍ)) مِنْ ((سَكَّنٍ))، وأقرب، و((بِخُلْفٍ)) صِفَةٌ مَصْدَرٍ، أي: مُدٌّ مُلْتَبَسًا، و((مَاجٍ)) مِنَ المَوْجِ: الاضطراب، ماضية، الضمير للخلف، صِفَتُهُ.

((وَالْكُلُّ)) لَمْ يُعْرَفْ عِنْدَ عَرَبِ المَاضِي مِنَ المَاضِي إِليه، أي: كُلُّ القَرَاءِ، مبتدأ، خبره ((وَأَقِيفٌ))، وَأَفْرَدَ الخَبَرَ عَلَى لَفْظِ المَبْتَدَأِ، و((بِإِسْكَانِهِ)) أي: بِإِسْكَانِ الهَاءِ متعلق بالخبر،

(١) انظر: كنز المعاني للجعبري ١٥٢٤/٣، والدُّرُّ المصون ٢٨/٥.

(٢) أي: هاء الضمير من قوله: ((هائِهِ)) عائدٌ إلى المبتدأ الأوَّل، وهو: ((وَاقْتَدِهْ)).

و((يَذْكُو)) يُفَوِّحُ الإسكان طيبة الرائحة، من ذَكَتِ النارُ إذا اشتعلت، العبير: الزعفران. وقيل: اختلاط الطيب من الزعفران وغيره^(١). والمندَل - بالفتح - العود الهندي^(٢)، جملة حاليّة من الإسكان، و((عَبِيرًا وَمَنْدَلًا)) حالاً فاعل ((يَذْكُو)) أو تمييز، أي: الإسكان مُشَبَّهًا بأنواع الرائحة.

والواو فيصل مُستأنفة في قوله: ((واقْتَدِه))، وهو المختلف فيه في قوله تعالى: ﴿فِيهِدْنَهُمْ أَقْتَدِه﴾ [الأنعام: ٩٠].

وترجمته: حذف هاء السكت في الوصل، مع كسر الدال^(٣).

وقارئة: الأخوان، المشار إليهما: بالشَّين.

وترجمة المسكوت عنهم: إثباتها في الوصل؛ لأثهما من الأضداد المطَّردة المنعكسة.

والواو فاصلة عاطفة في قوله: ((وبالتحريك)).

والمختلف فيه: ((اقتدِه)) المستفاد من العطف.

وترجمته: كسُرُ هاء السكت في الوصل، وإثما قيّد التحريك: بالكسر؛ لأنّه لو اقتصر على الكسر لفهم منه قراءة المسكوت عنهم بالفتح؛ لأثهما من الأضداد المطَّردة المنعكسة مع أنهم لم يقرؤوا بالفتح بل بالإسكان في الوصل؛ لأنّ ضدّ التحريك بالمقيد، أي: بالكسر هو السكون، كما أن ضدّ التحريك المطلق هو السكون؛ لأثهما من الأضداد المطَّردة المنعكسة كما أن التحريك بالمقيد والسكون من الأضداد المطَّردة غير المنعكسة.

وقارئة: ابن عامر، المشار إليه: بالكاف.

والواو فيصل عاطفة في قوله: ((وَمُدَّ)).

والمختلف فيه: ((اقتدِه))، المستفاد من العطف.

وترجمته: بإشباع كسر الهاء وقصره، المشار إليهما: ((بِخُلْفٍ)).

(١) انظر: تهذيب اللغة ٢/٢٣٠، ولسان العرب ٤/٥٣١.

(٢) انظر: الصحاح ٥/١٨٢٨، وتاج العروس ٣٠/٤٧٤.

(٣) حاشية: ((فإن قلت: إن الناظم حمّله لم يقيّد الحذف بالوصل؟ قلت: علّم قيده من قوله:

((وَالْكُلُّ وَاقِفٌ))، والله تعالى أعلم، منه)).

وقارئه: ابن ذكوان^(١)، المشار إليه: بالميم، [١٢٦/ب] وافقه هشام في أحد وجهه، أي: في قصر الهاء بلا إشباع، وانفرد ابن ذكوان في وجهه الآخر، أي: إشباع كسرتها؛ لأنّ ضد المدّ بالخلف هو القصر بلا خلف؛ لأنّهما من الأضداد المطّردة المنعكسة. وترجمة المسكوت عنهم من الترجمتين: إثبات الهاء ساكنة في الوصل^(٢)؛ إجراءً له مجرى الوقف، وإنّما حُذِفَتْ في الوصل؛ لأنّ هاء السكت لبيان الحركة في الحرف قبل الحرف الموقوف عليه، والحركة حالة الوصل مبيّنة فلا يُحتاج إلى التبيين^(٣). والتأظّم جوز أعاد الشّين للرّمز، ولم يكنف بالشّين المتقدّم؛ إشعاراً بأنّ المسألة بعد الشّين الأول مُستقلّة لا ارتباط لها إلى المسألة قبلها^(٤).

ونطق التّأظّم جوز بالمختلف فيه -أي: ((اقتده))- بإسكان هائه، على قراءة المسكوت عنهم، وهم: غير ابن عامر؛ إعلماً بأنّ الخلف في الوصل، أو لأنّ الخلف فيه يُفهم من قوله: ((والكلُّ واقفٌ بإسكانه))^(٥).

أي: قرأ حمزة والكسائي ﴿فِيهِدَنَّهُمْ أَقْتَدَةً﴾: بحذف هائه في الوصل حال إبقاء كسرة الدال. وقراءة المسكوت عنهم: بإثباتها ساكنة فيه. وقرأ ابن عامر منهم كسر الهاء إلا أن لراويه خلافاً، أي: روى هشام عنه: كسر الهاء بلا إشباع، وافقه ابن ذكوان في أحد وجهيه، وانفرد بالوجه الآخر له، وهو كسر الهاء بالإشباع، ووقف الأئمة السبعة على الهاء في ﴿أَقْتَدَةً﴾ بإسكانه.

(١) منع صاحب إتحاف البرية بتحريرات الشّاطبية وجه قصر الهاء من الشّاطبية ٢٨١.

(٢) انظر: التيسير ٢٧٩، والنشر ١٤٢/٢.

(٣) حاشية: ((يقال لهذا الوصل [الوصل] بنية الوقف؛ لأنّ الهاء في الوقف ساكنة، والله تعالى أعلم، منه)).

(٤) انظر: كنز المعاني للجعبري ١٥٢٤/٣.

(٥) حاشية: ((أما الهاء من ((اقتده)) هاء الكناية عند ابن عامر، لا هاء السكت، ولكن أضعف عنه باختلاف هشام وابن ذكوان، أمّا هشام بصلة الهاء، أي: بإشباع كسرتها، وأمّا ابن ذكوان بالكسر بلا إشباع، وبالإشباع، والله تعالى أعلم)).

أما وجه الحذف في الوصل: أنَّ الهاء للسكت، فقياسها فيه الحذف؛ [لأنَّها] إنَّما جيئت لحاجة، فلا حاجة في الوصل إلى البيان.

وأما وجه إثباتها ساكنة؛ لبيان الحركة قبلها في الوقف^(١)، ولكن إثباتها في الوصل حملاً على الوقف، أي يقال لهذا: الوصل بنية الوقف عند القراء.

وأما وجه كسر الهاء: جعلها ضمير الاقتداء المفهوم من ﴿أَقْتَدِهْ﴾، أو ضمير الهدى.

وأما وجه قصر هشام: إلحاقها بأصله بأحد وجهيه في نحو: ﴿يُؤَدِّه﴾ [آل عمران: ٧٥]،

أي: القصر والصلة المَعْلومانِ من قوله: ((وَفِي الْكَلِّ قَصْرُ الْهَاءِ بَانَ لِسَانُهُ بِخُلْفٍ))^(٢)

في باب هاء الكناية، أي: ألحق هشام هذه الهاء بالقصر في هاء ﴿يُؤَدِّه﴾، لا بالصلة في هائه.

أما وجه الخلف عن ابن ذكوان: أنه الجمع، أي: قصر الهاء وصلتها: جمع اللغتين.

وأما وجه إسكانها: أنَّها إن كانت -أي: الهاء- للسكت فلا حركة لها، فالإسكان أصلٌ

لها، وإن كانت ضميراً أو محمولةً عليه فقد سكنت كسكون الوقف^(٣).

فإن قلت: إنَّ هذا النظم وُضِعَ للمسائل الخلافية، لا للإجماعية، مع أن هاء السكت

بالإسكان في الوقف للكُلِّ؟

قلت: لَمَّا كان الخلاف في هاء السكت من ﴿أَقْتَدِهْ﴾ حالة الوصل بيِّن الخلاف

لهم؛ لأنَّه لو لم يُبيِّن حالة الوقف على ﴿أَقْتَدِهْ﴾ لحصل المطلوب، ولكن بيان الوقف

لزيادة الإيضاح.

وافق أبو جعفر نافعاً في إثبات الهاء ساكنة في الوصل والوقف، وكذلك الأئمة الأربعة،

إلا أنَّ الأعمش وافق حمزة في الحذف حالة الوصل، وإثباتها ساكنة في الوقف، كما وافقه

يعقوب، وخلف لنفسه، واليزيدي، وكذلك ابن محيصن من طريق المُفْرَدَةِ. أمَّا من طريق

(١) لم يظهر لي معنى قوله: ((بيان الحركة قبلها في الوقف))؛ فإنَّ حركة الدال مبيَّنة في جميع الأحوال.

(٢) انظر: الدرّة الفريدة ١/٣٣٤، وسراج القارئ ١/٢٩٩.

(٣) انظر: الكشف عن وجوه القراءات السبع ١/٤٣٨، وكنز المعاني للجعبري ٣/١٥٢٦، والنقل منه.

المبهج فهو من المثنيتين^(١)، **وَاللَّهُمَّ أَجْمَعِينَ**.

[٦٥٤] **وَتُبْدُونَهَا تُخْفُونَ مَع تَجْعَلُونَهُ عَلَى غَيْبِهِ حَقًّا وَتُنذِرَ صَنْدَلًا**

فَعُولن مفاعيلن فَعُولن مفاعلن فَعُولن مفاعيل فَعُولن مفاعلن

((وَتُبْدُونَهَا)) مبتدأ، خبره: حاصل، ((عَلَى غَيْبِهِ)) والهاء له، و((تُخْفُونَ)) كذلك عَطِفَ بمقدّرٍ، و((مَع تَجْعَلُونَهُ)) حال الخبر، و((حَقًّا)) مصدر مؤكّد، نُصِبَ بمقدّرٍ، أي: حَقَّ الْغَيْبِ حَقًّا، وجاز أن يكون خبراً عن المبتدأ، ف((عَلَى غَيْبِهِ)) حال مرفوعه.

وَيُقَدَّرُ فِي قَوْلِهِ: ((وَتُنذِرَ)) مبتدأ على حذف المضاف، أي: غَيْبٌ يَنْذِرُ، خَيْرُهُ (يُشْبِهُ) الْمَقْدَّرَ، و((صَنْدَلًا)) مفعوله، وَأَحَدُ نَوْعِيهِ طَيْبٌ وَالْآخِرُ عَزِيزٌ^(٢)، أَوْ عَطِفَ عَلَى السَّابِقِ، أَي: تَبْدُونَهَا عَلَى غَيْبِهِ، أَي: وَغَيْبٍ ((يُنذِرَ)) يَذْكُرُ صَنْدَلًا، فَنَصَبَهُ ك((مَنْدَلًا)) فِي قَوْلِهِ: ((وَمَنْدَلًا))، و((حَقًّا)) مُعْتَرِضٌ بَيْنَ الْمَعْطُوفِ عَلَيْهِ وَالْمَعْطُوفِ، وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ فَرْدًا مِنْ أَفْرَادِ بَيْتِ الْإِطْلَاقِ^(٣)، وَعَلَى [١٢٧/أ] هَذَا يَكُونُ جُمْلَةٌ مُسْتَأْنَفَةٌ، فَيُقْرَأُ فِي النِّظْمِ بِالْيَاءِ، أَمَّا عَلَى تَقْدِيرِ الْعَطْفِ فَيُقْرَأُ بِالتَّاءِ فِيهِ.

وَالْوَاوُ فَيَصِلُ مُسْتَأْنَفَةٌ فِي قَوْلِهِ: ((وَتَبْدُونَهَا)).

وَالْمُخْتَلَفُ فِيهَا ثَلَاثَةٌ أَلْفَاظٌ: ((تَجْعَلُونَهُ))، و((تَبْدُونَهَا))، و((تُخْفُونَ)).

وَتَرَجَّمْتَهُنَّ: يَاءُ الْغَيْبِ.

(١) انظر قراءة الأئمة الثلاثة: تحبير التيسير ٣٥٩، والنشر ١٤٢/٢.

وانظر قراءة الأئمة الأربعة: المبهج ٣٣٩، ومفردة ابن محيصن ٢٣٢، ٣٣٩، وإيضاح الرموز ٢٤٤، وإتحاف فضلاء البشر ٢١/٢.

(٢) هكذا في كنز المعاني للجعبري ١٥٢٧/٣، ولم يظهر لي معنى قوله: ((والآخر عزيز)).

(٣) أي: أن قوله: ((وينذر)) لم تُذكر له ترجمة، فيكون الخلاف فيه دائرًا بين الغيب والخطاب، فيُحْمَلُ عَلَى الْغَيْبِ، كَمَا فِي قَوْلِهِ:

[٦٣] **وَفِي الرَّفْعِ وَالتَّذْكِيرِ وَالْغَيْبِ جُمْلَةٌ عَلَى لَفْظِهَا أَطْلَقَتْ مَنْ قَيَّدَ الْغَلَا**

وقارئه: ابن كثير وأبو عمرو، المشار إليهما: ب((حَقَّ)).
وترجمة المسكوت عنهم: تاء الخطاب^(١).
والواو فيصل عاطفة، أو مُستأنفة^(٢)، في قوله: ((وينذر))، وهو المختلف فيه.
وترجمته: ياء الغيب، المستفاد من العطف، أو من بيت الإطلاق.
وقارئه: شعبة، المشار إليه: بالصاد.
وترجمة المسكوت عنهم: تاء الخطاب^(٣)؛ لأثهما من الأضداد المطردة المنعكسة، ولذا
استغنى الناظم رحمته بذكر ترجمة المذكور: عن ذكر ترجمة المسكوت عنهم. والله تعالى أعلم.
أي: قرأ ابن كثير وأبو عمرو: ﴿يَجْعَلُونَهُ قَرَاطِيسَ يُبْدُونَهَا وَيُخْفُونَ كَثِيرًا﴾
[الأنعام: ٩١]: بياء الغيب. وقراءه المسكوت عنهم: بتاء الخطاب.
وقرأ شعبة: ﴿وَلِيُنذِرَ أُمَّ الْقُرَى﴾ [الأنعام: ٩٢]: بياء الغيب. وقرأ المسكوت عنهم:
بتاء الخطاب.
أما وجه الغيب للألفاظ الثلاثة: إسنادها إلى الكفار؛ مناسبة لقوله تعالى: ﴿وَمَا قَدَرُوا
اللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِ إِذْ قَالُوا﴾ [الأنعام: ٩١].
وأما وجه خطابها: أنه مُسنَدٌ إليهم باعتبار الأمر، أي: قُلْ لَهُمْ ذَلِكَ، فقلتم لهم.
وأما وجه غيب: ﴿لِيُنذِرَ﴾ إسناده إلى ضمير الكتاب من قوله تعالى: ﴿وَهَذَا كِتَابٌ﴾
[الأنعام: ٩٢] أي: لينذر الكتاب.
وأما وجه خطابه: إسناده إلى نبيِّنا محمد ﷺ، أي: ولتنذر يا محمد^(٤).
وافق أبو جعفر نافعاً في خطاب الألفاظ الأربعة، كما وافقه يعقوب، وخلف لنفسه،
وكذلك الأئمة الأربعة، إلا أنّ ابن محيصن واليزيدي وافقا ابن كثير في غيب الألفاظ الثلاثة

(١) انظر: التيسير ٢٧٩، والنشر ٢/٢٦٠.

(٢) انظر آخر جملة في إعراب البيت.

(٣) انظر: التيسير ٢٧٩، والنشر ٢/٢٦٠.

(٤) انظر: حجة القراءات لابن زنجلة ٢٦٠، وكنز المعاني للجعبري ٣/١٥٢٨، والنقل منه.

المتقدمة^(١)، **وَيُنَكِّمُ** أجمعين.

[٦٥٥] **وَيُنَكِّمُ ارْفَعُ فِي صَفَا نَفَرٍ وَجَا** **عِلْ اقْصُرْ وَفَتْحُ الْكَسْرِ وَالرَّفْعِ ثَمَلًا**

فَعُولٌ مَفَاعِيلُنْ فَعُولٌ مَفَاعِلٌ فَعُولُنْ مَفَاعِيلُنْ فَعُولُنْ مَفَاعِيلُنْ

((وَيُنَكِّمُ)) مفعول، ((ارْفَعُ)) أمرية، و((فِي صَفَا نَفَرٍ)) بالمدِّ قُصِرَ للوزن، أو صَفَا:

الْحَجَرِ^(٢) حال الرفع المفهوم من ((ارْفَعُ)).

((وَجَاعِلٌ)) مفعول ((اقْصُرْ)) أمرية على الحكاية، ((وَفَتْحُ الْكَسْرِ)) مبتدأ مضاف،

((وَالرَّفْعِ)) جُرَّ على أَنَّهُ عطف على المضاف إليه، أي: فتح الرفع، و((ثَمَلًا)) أَصْلِحًا^(٣)،

ماضية معلومة خبرهما^(٤)، وألفه ضميرهما، ثم عَطَفَ فَقَالَ:

[٦٥٦] **وَعَنْهُمْ بَنَصِبِ اللَّيْلِ وَأَكْسِرُ بِمُسْتَقَرٍّ** **أَلْقَا حَقًّا خَرَقُوا ثِقْلَهُ انْجَلَى**

فَعُولُنْ مَفَاعِيلُنْ فَعُولُنْ مَفَاعِلُنْ فَعُولُنْ مَفَاعِيلُنْ فَعُولُنْ مَفَاعِلُنْ

((وَعَنْهُمْ)) ضمير مدلول الثاء، و((بِنَصِبِ اللَّيْلِ)) متعلقان بالفعل المقدر، أي: اقرأ،

أو ((عَنْهُمْ)) خبر مقدم، و((بِنَصِبِ اللَّيْلِ)) مبتدأ على زيادة الباء.

((وَأَكْسِرُ)) أمرية، ومفعولها القاف، و((بِمُسْتَقَرٍّ)) ظرفها، و((حَقًّا)) مصدر مؤكّد

للفعل المحذوف، أي: حقَّ الكسر حقًّا.

و((خَرَقُوا)) مبتدأ على حذف المضاف، أي: لفظُ خَرَقُوا، و((ثِقْلَهُ)) مبتدأ ثانٍ،

(١) انظر قراءة الأئمة الثلاثة: تحبير التيسير ٣٥٩، والنشر ٢٦٠.

وانظر قراءة الأئمة الأربعة: إيضاح الرُّمُوزِ ٣٧٨، وإتحاف فضلاء البشر ٢٢/٢.

(٢) قال أبو شامة **رحمته**: "أو أراد في صلابة الصِّفا -المقصود-؛ لقوَّة الحجَّة فيه". إبراز المعاني

١٣٣/٣، وكنز المعاني للجعبري ١٥٢٩/٣.

(٣) انظر: الصحاح ١٦٤٩/٤، ولسان العرب ٩٣/١١.

(٤) أي: خبر المبتدأ، والمعطوف عليه.

و((انجلاً)) الفعل ماضية معلومة، وهذه الجملة خبر الأول، والعائد فيها الضمير في ((ثقله)).

والواو فيصل مستأنفة في قوله: ((وبينكم)).

وهو المختلف فيه في قوله تعالى: ﴿لَقَدْ تَقَطَّعَ بَيْنَكُمْ﴾ [الأنعام: ٩٤]. وترجمته: رفع النون.

وقارئه: حمزة، وشعبة، وابن كثير، وأبو عمرو، وابن عامر، المشار إليهم: بالفاء والصاد ونفر.

وترجمة المسكوت عنهم: نصب النون^(١)؛ لأنها من الأضداد المطردة غير المنعكسة.

والواو فيصل مستأنفة في قوله: ((وجاعل)).

وهو المختلف فيه في قوله تعالى: ﴿وَجَعَلَ آيَاتَ﴾ [الأنعام: ٩٦].

وترجمته: حذف الألف بين الجيم والعين، وفتح العين، واللام، على أنه فعل ماضٍ، وإثما قيّد الناظم ^{جاءت} العين - في العين^(٢) - بالكسر واللام بالرفع؛ لأنه لو اقتصر على الفتح فيهما لفهم منه أن قراءة المسكوت عنهم بخفض اللام؛ لأنهما من الأضداد المطردة المنعكسة، وإن كان كسرة العين معلومة من فتح [اللام]^(٣)، ولكن تقييد الفتح في العين بالكسر على طريق التبعية في اللام بالرفع.

وقارئه: الكوفيون، المشار إليهم: بالشاء.

وترجمة المسكوت عنهم: إثبات الألف بعد الجيم [١٢٧/ب]؛ لأن الحذف والإثبات من الأضداد المطردة المنعكسة، وكسر الجيم ورفع اللام على أنه اسم الفاعل.

والواو فاصلة مستأنفة في قوله: ((وعنهم)).

والمختلف: ﴿آيَاتَ﴾ [الأنعام: ٩٦].

(١) انظر: التيسير ٢٧٩، والنشر ٢/٢٦٠.

(٢) أي: عين الفعل.

(٣) في المخطوط: ((العين))، وهو سبق قلم.

وترجمته: نصب لامة.

وقارئه: مدلول الثاء، المشار إليهم بإرجاع ضمير الجمع في ((وعنهم)) إليهم، المستفاد من العطف.

وترجمة المسكوت عنهم خفض اللام^(١)؛ لأتّهما من الأضداد المطّردة المنعكسة.

والواو فيصل مستأنفة في قوله: ((واكسر)).

والمختلف فيه: ﴿فَسْتَقِرُّ وَمُسْتَوْعٌ﴾ [الأنعام: ٩٨].

وترجمته: كسر القاف.

وقارئه: ابن كثير، وأبو عمرو، المشار إليهما: بحق.

وترجمة المسكوت عنهم: فتحها^(٢)؛ لأتّهما من الأضداد المطّردة المنعكسة.

ولم يأت الناظم رحمه الله بالواو الفاصلة في قوله: ((خرقوا))؛ لِعَدَمِ الرّيبة في اتصاله بما قبله؛ لأنّ إتيان الترجمة والرمز فيما بعد المختلف فيه، وهو ((خرقوا))، أو لأن قوله: ((خرقوا)) مبتدأ، و((ثقله)) ثانٍ، وخبره ((انجلى))، وهذه الجملة خبر الأوّل، فيدلُّ هذا المذكور على انقضائه منه.

وترجمته: تشديد الراء.

وقارئه: نافع، المشار إليه: بهمزة الوصل.

وترجمة المسكوت عنهم التخفيف^(٣)؛ لأتّهما من الأضداد المطّردة المنعكسة.

أي: قرأ ابن كثير، وأبو عمرو، وابن عامر، وشعبة، وحمزة ﴿لَقَدْ تَقَطَّعَ بَيْنَكُمْ﴾: برفع النون. وقرأ المسكوت عنهم: بنصبها.

وقرأ عاصم وحمزة والكسائي ﴿وَجَعَلَ أَلِيلٌ﴾: بلا ألف، بفتح العين، واللام، ونصب:

الليل. وقرأه المسكوت عنهم: بالألف بعد الجيم، وكسر العين، ورفع اللام، وجرّ ﴿أَلِيلٌ﴾.

(١) انظر: التيسير ٢٨٠، والنشر ٢/٢٦٠.

(٢) انظر: التيسير ٢٨٠، والنشر ٢/٢٦٠.

(٣) انظر: التيسير ٢٨٠، والنشر ٢/٢٦١.

وقرأ ابن كثير، وأبو عمرو ﴿فَمُسْتَقَرٌّ وَمُسْتَوْدَعٌ﴾: بكسر القاف. وقرأه المسكوت عنهم: بفتحها.

وقرأ نافع: ﴿وَخَلَقَهُمْ وَخَرَقُوا﴾: بتشديد الراء. وقرأ المسكوت عنهم: بتخفيفها.
 أمّا وجه الرفع: أن ﴿بَيْنَكُمْ﴾ غير ظرف، ويُقْوِيهِ: ﴿فِرَاقُ بَيْنِي وَبَيْنِكَ﴾ [الكهف: 78] مصدر (بَانَ) (بَيْنًا) غَابَ، وَافْتَرَقَ، وهو مشترك بَيْنَهُ وَبَيْنَ ضِدِّهِ: الوصل.
 وقول الفارسي: لَمَّا اسْتَعْمِلَ (بَيْنَ) مع الشَّيْئَيْنِ الْمُتَلَابِسَيْنِ نحو: (بَيْنِي وَبَيْنَهُ صِدَاقَةٌ) صَارَتْ بمعنى: الوُضْلَةُ^(١).

وأما وجه النصب: أنه ظرف ﴿تَقَطَّعَ﴾، وفاعله: مضمَر، أي: لقد تقطع الوصل بينكم.

وأما وجه قصر ﴿وَجَعَلَ﴾، ونصب ﴿أَيْلَ﴾: جعله ماضياً ناصباً ﴿أَيْلَ﴾؛ مُنَاسِبَةً لِلْآخِرِ.

وأما وجه المدِّ والجرِّ: أنه جعله اسم فاعل، وجرَّ ﴿أَيْلَ﴾ بإضافته إليه، ومُنَاسِبَةً للسابق.

وأما وجه كسر قاف ﴿فَمُسْتَقَرٌّ﴾: أنه اسم فاعل من (استقرَّ)، بمعنى: ثبت، أي: فمنكم شخص قارٌّ، ولكم [استيداع]^(٢) أو مكانة، ولهذا جعله ثابتاً.

وأما وجه فتحها: أنه مصدرٌ ميميٌّ، أو اسم مكان، أي: فلكم مقرٌّ، أو موضعٌ مقرٌّ [وإيداع]^(٣)، ولا يصحُّ أن يكون اسم مفعول لِلزُّومِ، بخلاف ﴿وَمُسْتَوْدَعٌ﴾ لكن عُذِلَ عنه ليقوى العطفُ.

وأما وجه التشديد: أنه التّكثِيرُ باعتبار الأفراد، فلهذا قال الناظم رحمته: انكشف التشديد.

(١) انظر: الحجة للقراء السبعة لأبي عليّ الفارسي ٣/٣٥٨.

(٢) في المخطوط: ((استداع))، والتّصويب من كنز المعاني للجعبري ٣/١٥٣٢، والنقل منه.

(٣) في المخطوط: ((أنواع))، والتّصويب من كنز المعاني للجعبري ٣/١٥٣٢، والنقل منه.

وأما وجه التخفيف: أنه الأصل^(١)، لا دليل له^(٢).

وافق [أبو جعفر] نافعاً في نصب نون ﴿بَيْنَكُمْ﴾، كما وافقه الحسن البصري، ووافق يعقوب أبا عمرو في رفعه، كما وافقه خلف لنفسه، وكذلك الأعمش وابن محيصن واليزيد^(٣).

قراءة الحسن البصري ((حَقَّ قَدْرَهُ)) [الأنعام: ٩١]: بفتح الدال. والباقون: بسكونها^(٤).

وقرأ الحسن ((صَلَوَاتِهِمْ)) [الأنعام: ٩٢]: بالجمع. والباقون: بالإنفراد^(٥).

رَوَى المَطْوَعِيُّ عن الأعمش ((فَلَقَّ الحَبَّ)) [الأنعام: ٩٥]: بفتح اللام، والقاف، من

غير ألف، و((الحَبِّ والنَّوَى)) منصوبين. أما ﴿فَالِقُ الإصْبَاحِ﴾ [الأنعام: ٩٦] فقال صاحب

المبهج: "تَقْتَضِي رواية المَطْوَعِيِّ أن يقرأ كذلك، ولم أره منصوباً، والإشارة إليه يجعل فيه

وَجْهَيْنِ"^(٦). والباقون: ﴿فَالِقُ﴾ بألف بعد الفاء، وكسر اللام، ورفع القاف، وخفض

﴿الحَبِّ والنَّوَى﴾، و﴿الإصْبَاحِ﴾^(٧).

قرأ الحَسَنُ ((الأصباح)): بفتح الهمزة. والباقون: بالكسر^(٨).

ووافق [أبو] جعفر نافعاً في كسر العين، ورفع اللام، مع الألف، وبخفض ﴿الْيَلِّ﴾،

كما وافقه يعقوب، وابن محيصن، والحسن البصري، واليزيدي، ووافق خلف لنفسه حمزة في

(١) انظر: كنز المعاني للجعبري ١٥٣٢/٣.

(٢) قوله: ((لا دليل له)) غير موجود في كنز المعاني للجعبري ١٥٣٢/٣، ووجه كونه الأصل: أنه أقلُّ حروفاً ومعنى. وهو المفهوم من توجيه قراءة التشديد. انظر: الدرّ المصون ٨٧/٥.

(٣) انظر قراءة الأئمة الثلاثة: تحبير التيسير ٣٦٠، والنشر ٢٦٠/٢.

وانظر قراءة الأئمة الأربعة: إيضاح الرُّمُوزِ ٣٧٩، وإتحاف فضلاء البشر ٢٢/٢.

(٤) انظر: مفردة الحسن البصري ٢٧٥، وإيضاح الرُّمُوزِ ٣٧٨.

(٥) انظر: مفردة الحسن البصري ٢٧٨، وإيضاح الرُّمُوزِ ٣٧٩.

(٦) انظر المبهج ٣٤٠.

(٧) انظر: المبهج ٣٤٠، وإيضاح الرُّمُوزِ ٣٧٩.

(٨) انظر: مفردة الحسن البصري ٢٧٨، وإيضاح الرُّمُوزِ ٣٨٠.

فتح العين، واللام، ونصب ﴿أَيْلَلٌ﴾، كما وافقه الأعمش^(١).
 وقرأ ابن محيصن ((والشمسُ والقمرُ)) [الأنعام: ٩٦]: بالرفع. والباقون: بالنصب^(٢).
 ووافق أبو جعفر نافعاً في فتح القاف، كما وافقه خلف لنفسه، والأعمش، ووافق ابنُ
 محيصن ابنَ كثير في كسرهما، [١٢٨/أ] كما وافقه يعقوب^(٣)، والحسن، واليزيدي، وكلُّهم
 فتح التاء^(٤)، إلا الحسن فإنه ضمها^(٥).
 رَوَى المطوعيُّ عن الأعمش ﴿مُخْرِجٌ مِنْهُ حَبًّا مُتَرَاكِبًا﴾ [الأنعام: ٩٩]: بياء^(٦)
 مفتوحة، وبضم الراء، و ((حبُّ متراكبٌ)): بالرفع فيهما. والباقون: بالنون مضمومةً، وكسر
 الراء، و ﴿حَبًّا مُتَرَاكِبًا﴾: بالنصب فيهما^(٧).
 رَوَى المطوعيُّ عن الأعمش ضَمَّ قاف ((قُنَّوَان)) [الأنعام: ٣٨١]. والباقون:
 بكسرهما^(٨).
 وقرأ الحسن والمطوعي عن الأعمش ((وَجَنَّاتٌ مِّنْ أَعْنَابٍ)) [الأنعام: ٩٩]: برفع
 ((جنات)). والباقون: بكسر التاء منها^(٩).

-
- (١) انظر قراءة الأئمة الثلاثة: تحبير التيسير ٣٦٠، والنشر ٢/٢٦٠.
 وانظر قراءة الأئمة الأربعة: إيضاح الرُّموز ٣٨٠، وإتحاف فضلاء البشر ٢/٢٣.
 (٢) انظر: المبهج ٣٤٠، وإيضاح الرُّموز ٣٨٠، وإتحاف فضلاء البشر ٢/٢٤، ولم أجده في مفردة ابن
 ابن محيصن.
 (٣) قرأ رويس: بالفتح، وروح: بالكسر.
 (٤) حاشية: ((أي: فتح التاء في ((مُسْتَقْر)) إلا أن الحسن البصري ضمَّها)).
 (٥) انظر قراءة الأئمة الثلاثة: تحبير التيسير ٣٦٠، والنشر ٢/٢٦٠.
 وانظر قراءة الأئمة الأربعة: إيضاح الرُّموز ٣٨٠، وإتحاف فضلاء البشر ٢/٢٤.
 (٦) في المخطوط: ((بياء))، وهو تصحيف.
 (٧) انظر: إيضاح الرُّموز ٣٨٠، وإتحاف فضلاء البشر ٢/٢٤.
 (٨) انظر: إيضاح الرُّموز ٣٨١، وإتحاف فضلاء البشر ٢/٢٤.
 (٩) انظر: إيضاح الرُّموز ٣٨١، وإتحاف فضلاء البشر ٢/٢٤.

وقرأ ابنُ محيصن [((ويُنْعَهُ))^(١)] [الأنعام: ٩٩]: بضم الياء. والباقون: بفتحها^(٢).
ووافق أبو جعفر نافعاً في تشديد الرَّاء ﴿وَحَرَّقُوا﴾، كما وافق يعقوب أبا عمرو في تخفيفها، وكذلك خلف لنفسه، والأئمة الأربعة^(٣)، رَضِيَ اللهُ عَنْهُمْ أَجْمَعِينَ.

[٦٥٧] وَضَمَّانٍ مَعَ يَاسِينَ فِي ثَمَرٍ شَفَا وَدَارَسَتْ حَقَّ مَدُّهُ وَلَقَدْ حَلَا
فعولن مفاعيلن فعولن مفاعلن فعولن مفاعيلن فعولن مفاعل
(وَضَمَّانٍ) مبتدأ، و(في هذه السورة) المقدّرة: صفته، و(مَعَ يَاسِينَ) حال (السورة) المقدّرة، و(فِي ثَمَرٍ) خبره، و(شَفَا) ((شفاء)) الوجه، أي: وجه الضم في التاء والميم.
(وَدَارَسَتْ) مبتدأ، و(حَقُّ) ثانٍ، (مَدُّهُ) خبره، وهذه الجملة خبر الأول بالعائد إليه في الخبر، ((وَلَقَدْ حَلَا)) عُدْبُ المَدُّ، ماضية، ثم عطف فقال:

[٦٥٨] وَحَرَّكَ وَسَكَنُ كَافِيًا وَأَكْسِرِ أَنَهَا حِمَى صَوْبِهِ بِالْخُلْفِ دَرٌّ وَأَوْبَلَا
فعولن مفاعيلن فعولن مفاعلن فعولن مفاعيلن فعولن مفاعلن
(وَحَرَّكَ وَسَكَنُ) أمريتان، محذوفتا المفعول: (السين) للأول، و(التاء) للثاني، و(كَافِيًا) حال الفاعل، أي: حال كونك كافياً في تحريك السين، وتسكين التاء، في قراءة ﴿دَرَسَتْ﴾، أو حال أحد مصدريهما، أو صفته باعتبارين.
(وَأَكْسِرِ) أمرية، مفعولها ((أَنَّهَا)) فحذف هَمْزَتَهَا بعد نقل حركتها إلى الراء الساكنة للوزن، و(حِمَى صَوْبِهِ) مبتدأ، خبره: ((دَرٌّ))، الـ((حِمَى)) الحِصْنُ، الصَّوْبُ: نزولُ المَطَرِ^(٤)، ((دَرٌّ)) من الدُّرور، وهو: كثير البركة^(١)، و(بِالْخُلْفِ) حال فاعل ((دَرٌّ))،

(١) في المخطوط: ((وَيُنْفَعُهُ))، وأثبت المذكور في مصدري العزو.

(٢) انظر: مفردة ابن محيصن ٢٣٣، وإيضاح الرُّموز ٣٨١.

(٣) انظر قراءة الأئمة الثلاثة: تحبير التيسير ٣٦١، والنشر ٢٦١/٢.

وانظر قراءة الأئمة الأربعة: إيضاح الرُّموز ٣٨١، وإتحاف فضلاء البشر ٢٥/٢.

(٤) انظر: الصحاح ١٦٤/١، ومقاييس اللغة ٣١٧/٣.

((وَأُوْبِلَا)) الصَّوْبُ، صار ذا وابل كثير، عطف على ((دَرَّ))، وصَابَ المَطْرُ: نَزَلَ، ووَبَلَ: كَثُرُ^(٢).

والواو فيصل مستأنفة في قوله: ((وَضَمَّان)).

والمختلف فيه: ((ثَمَر)) في قوله تعالى: ﴿أَنْظُرُوا إِلَى ثَمَرِهِ﴾، و﴿كُلُوا مِنْ ثَمَرِهِ﴾ في سورة الأنعام [٩٩، ١٤١]، و﴿لِيَأْكُلُوا مِنْ ثَمَرِهِ﴾ في سورة يس ~ [٣٥].
وعُلِمَ عموم ما في الأنعام إلى الموضعين فيها من ضمَّ ما في يس ~ إليها، ولذا لم يقل: مَعَا^(٣).

فإن قلت: لِمَ لَمْ يَضُمَّ النَّاطِمُ ﷺ ما في الكهف إلى ما في الأنعام، مع أن ما في سورة الكهف أقرب من سورة يس ~؟

قلت: إن في حَرَفِ الكهف ثلاث قراءات تجيء في محلها إن شاء الله تعالى، ولذا لم يَضُمَّ حَرَفَ الكهف إليها. والله تعالى أعلم.

وترجمته: ضَمُّ الثاءِ، والميم.

وقارئه: الأخوان، المشار إليهما: بالشَّين.

وترجمة المسكوت عنهما: فتحهما^(٤)؛ لأنَّها من الأضداد المطرَّدة غير المنعكسة.

والواو فاصلة مستأنفة في قوله: ((وَدَارَسَتْ))، وهي المختلف فيها في قوله تعالى:

﴿وَلِيَقُولُوا دَارَسْتَ﴾ [الأنعام: ١٠٥].

وترجمتها: الألف بعد الدال، كما نطق بها.

وقارئها: ابن كثير، وأبو عمرو، المشار إليهما: بحق.

والواو فاصلة في قوله: ((وَلَقَدْ حَلَا))؛ لانقضاء الرَّمز.

(١) انظر: لسان العرب ٢٧٩/٤، وتاج العروس ٢٧٨/١١.

(٢) انظر: الصحاح ١٨٤٠/٥، ومقاييس اللغة ٨٢/٦.

(٣) انظر: كنز المعاني للجعبري ١٥٣٤/٣.

(٤) انظر: التيسير ٢٨٠، والنشر ٢٦٠/٢.

والواو فاصلة عاطفة في قوله: ((وَحَرَّكَ)).

والمختلف فيه: ﴿دَرَسَتْ﴾ [الأنعام: ١٠٥]، المستفاد من العطف.

وترجمته: فتح السّين، وتسكينُ التاء؛ لأنَّ المراد من التَّحريك المطلق هو الفتح، على الاصطلاح في الفهرسة، ولكن الناظم رحمته لم يُبيِّن محلَّ الفتح والسكون؛ لأنَّهما عِلْمٌ محلُّهما من نطق قوله: ((دَارَسَتْ))؛ لأنَّ محلَّ السُّكُون هو السين، ومحلَّ الحركة التاء؛ لأنَّ ضدَّ السكون الحركة المطلق، وضدَّ الحركة المطلقة هو السُّكُون، ولذا قال: ((حَرَّكَ)) في حقِّ السّين، و((سَكَّنْ)) في حقِّ التاء.

وقارئة: ابن عامر، المشار إليه: بالكاف.

وترجمة المسكوت عنهم من التّرجمتين: بحذف الألف، المستفاد من قوله: ((مُدَّهُ))، وبسكون السين، وفتح التاء^(١)، المستفاد من ضدّ قوله: ((حَرَّكَ))، ومن ضدّ قوله: ((سَكَّنْ))؛ لأنَّ ضدَّ الحركة المطلقة هو السكون، وضدّ السكون المطلق هو الحركة المطلقة، [١٢٨/ب] المراد منها هو الفتح؛ لأنَّهما من الأضداد المطرّدة المنعكسة.

فصار: ﴿دَرَسَتْ﴾: بحذف الألف، وفتح السين، وسكُونِ التاء، على قراءة المذكور من الترجمة الثانية^(٢).

و﴿دَرَسَتْ﴾: بحذف الألف، وسكُونِ السين، وفتحِ التاء، بل قراءة^(٣) المسكوت عنهم من التّرجمتين^(٤).

و﴿دَارَسَتْ﴾: بالألف بعد الدال، وسكُونِ السين، وفتحِ التاء على قراءة المذكور من الترجمة الأولى^(٥)؛ لأنَّ الأضداد في التّراجم الثلاث من الأضداد المطرّدة المنعكسة، ولذا

(١) انظر: التيسير ٢٨٠، والنشر ٢/٢٦١.

(٢) وهو ابن عامر المذكور في قوله: ((وَحَرَّكَ وَسَكَّنْ كافيًا)).

(٣) هكذا في المخطوط، ولعلَّ الأقرب للسياق ((قراءة)).

(٤) وهم نافع والكوفيون.

(٥) وهما ابن كثير وأبو عمرو المذكوران في قوله: ((ودارست حقُّ مدُّه)).

استغنى الناظم رحمته بذكر الترجمتين المذكورتين^(١) عن ذكر ترجمة المسكوت عنهم، والله تعالى أعلم.

والواو فاصلة مستأنفة في قوله: ((وَأكسِرْ)).

والمختلف فيه: ((أَنَّهُا))، في قوله تعالى: ﴿وَمَا يُشْعِرُكُمْ أَنَّهَا إِذَا جَاءَتْ﴾ [الأنعام:

١٠٩].

وترجمته: كسرة الهمزة.

وقارئه: أبو عمرو، وشعبة، وابن كثير، المشار إليهم: بالحاء، والصاد، والذال، إلا أنَّ لشعبة وجهاً آخر، وهو الفتح، المشار إليهما بقوله: ((بِالْحُلْفِ))؛ لأنَّ الحُلف إذا دُكر بين الرَّمزين صُرف إلى القارئ القريب، على عادة الناظم رحمته^(٢).

وترجمة المسكوت: هو الفتح قولاً واحداً^(٣)؛ لأنَّها من الأضداد المطرّدة المنعكسة.

أي: قرأ الأخوان ﴿ثُمَّرِهِ﴾ في المواضع الثلاثة: بضمّ التاء، والميم. وقرأ المسكوت

عنهم: بفتحهما.

وقرأ ابن كثير، وأبو عمرو، ﴿دَارَسَتْ﴾: بالألف بعد الدال، وبإسكان السين، وبفتح

التاء، وقرأ ابن عامر ﴿دَرَسَتْ﴾: بحذف الألف، وإسكان السين، وفتح التاء، وقرأ

المسكوت عنهم نافع والكوفيون: ﴿دَرَسَتْ﴾: بحذف الألف وفتح السين وإسكان التاء^(٤).

(١) في المخطوط: ((للمذكورتين))، وهو تصحيف.

(٢) حاشية: ((قلت: وقد جاء عن يحيى بن آدم أنه قال: لم يحفظ أبو بكر عن عاصم كيف قرأ: أكسر، أم فتح؟ كأنه شك فيها. وقد [صحَّ] الوجهان جميعاً عن أبي بكر من [غير] طريق يحيى، فروى جماعة عنه: الكسر وجهاً واحداً، كالعُلَيْمِيّ، والبُرْجُمِيّ، والجعْفِيّ، وهارون بن حاتم، وابن أبي أمية، والأعشى من رواية الشموني، وابن غالب، والتميمي. وروى سائر الرواة عنه الفتح كإسحاق الأزرق، وأبي كريب، والكسائي. وضح عنه إسناد الفتح عن عاصم وجهاً واحداً، فيحتمل أن يكون الكسر من اختياره. من النَّشر الكبير، والله تعالى أعلم)). انظر: النَّشر ٢/٢٦١.

(٣) انظر: التيسير ٢٨٠، والنَّشر ٢/٢٦١.

(٤) حاشية: ((فإن قلت: من أين يُعلم قراءة إسكان السين وفتح التاء لأبي عمرو وابن كثير مع [أنَّ]

وقرأ ابن كثير، وأبو عمرو، ﴿إِنَّهَا﴾: بكسر الهمزة، وافقهما شعبة في أحد وجهيه، كما وافق المسكوت عنهم من وجهه الآخر، هو الفتح، والناظم رحمته أشار إلى أن الوجهين لشعبة صحيحان بقوله: ((حمى صوبه بالخلف)).

أما قول ابن مجاهد^(١) عن شعبة^(٢): ((لم أحفظ عن عاصم كيف قرأ ﴿أَنَّهَا﴾ أَكْسَرَ، أم فَتَحَ))، والأهوازي^(٣): ((شكَّ فيها أبو بكر))^(٤) يُشْعِرُ بَأَنَّهُ لم يَرَوْ عنه فيها شيئاً، وأنه أخذها بالوجهين احتياطاً.

قلت: وليس هذا بطريق المتواتر^(٥)، بل شعبة قرأ ﴿أَنَّهَا﴾ بعد شكّه على تلميذه أبي يوسف الأعشى^(٦)، وكان قرأ عليه قبل شكّه^(١).

ترجمتهما إثبات المدّ من كلام الناظم رحمته؟

قلت: إنهما لم يذكر في ترجمة ابن عامر، مع أنّ ترجمته الحركة المطلقة والسكون المطلق، أما ضد الأول هو السكون، والضد للثاني هو الحركة المطلقة، المراد منها: الفتح، وهما للمسكوت عنهم: من جملتهم أبو عمرو وابن كثير وغيرهما كذلك، أي: سكون السين، وفتح التاء، إلا أنّ غيرهما بحذف الألف، والله تعالى أعلم، منه)).

(١) هو أحمد بن موسى بن العباس بن مجاهد، أبو بكر، شيخ الصنعة، ومُسَبِّعُ السَّبْعَةِ، سمع القراءات من طائفة كبيرة، وقرأ عليه أبو بكر الشذائي، وأبو الفرج الشنبوذي، وغيرهما، صاحب كتاب (القراءات السبعة)، قال الداني: فاق ابن مجاهد في عصره، سائر نظائره من أهل صناعته، توفي سنة (٣٢٤هـ). انظر: معرفة القراء الكبار ١٥٤، وغاية النهاية ١/١٣٩.

(٢) روى الأثر عن شعبة: يحيى بن آدم. انظر: كتاب السبعة ٢٦٥، والنشر ٢/٢٦١.

(٣) هو الحسن بن علي بن إبراهيم الأهوازي، أبو علي، شيخ القراء في عصره، المحدث، إمام كبير، له (الوجيز)، و(الموجز)، وغيرهما. توفي سنة (٤٤٦هـ). انظر: معرفة القراء الكبار ٢٢٤، غاية النهاية ١/٢٢٠.

(٤) انظر: الموجز ١٧٤، والوجيز ١٧٦.

(٥) لعلّه يريد: ما أشعر به كلام الأهوازي، وأنّ الأمر بخلاف ذلك، بل قرأ... إلخ.

(٦) هو يعقوب بن محمد بن خليفة الأعشى التميمي الكوفي، أبو يوسف، أخذ القراءة عرضاً عن أبي بكر شعبة، وهو أجل أصحابه، روى القراءة عنه عرضاً وسماعاً "ج" محمد بن حبيب الشموني، توفي في

أما وجه ضَمِّي ﴿ثُمْرِهِ﴾: أنه جَمْعُ ثَمْرَةٍ، [كخَشْبَةٍ] ^(٢) وخُشْبٍ.
 وأما وجه فَتْحِيهِ: أنه [جنس] ثَمْرَةٍ، أو جَمْعُهُ، كشَجَرَةٍ وشَجَرٍ.
 أما وجه مَدِّ ﴿دَارَسَتْ﴾: أنه فاعل للمشكلة، أي: دَارَسَتْ قَارَأَتْ أهل الكتاب
 وقارؤوك، فحذف المفعول.
 وأما وجه القصرِ وفتح [التاء]: أنه إسناده إلى نبينا محمد ﷺ، أي: قَرَأَتْ كُتُبَ الأوّلين،
 والتاء في هذين الوجهين ضمير المخاطب.
 وأما وجه القصرِ وإسكانِ التاء: أن معناه: عَفَّتْ وذَهَبَتْ، أي: آياتُ الأوّلين،
 فأخِيَّتْهَا، وجفَّتْنَا ^(٣) بها، والتاء على هذا للتأنيث، فكَرُنْ ((كَافِيًا)) بهذا الوجه.
 وأما وجه كَسْرِ ﴿أَنْهَأَ﴾: أنه الاستئناف، وثاني مفعولي ﴿يُشْعِرُكُمْ﴾ [مُحذوف] ^(٤)،
 أي: وما يُدْرِيكُمْ إيمانهم، أو ما يكون منهم، ثم أخبر الله تعالى عنهم بما عَلِمَ من
 أمرهم، وهو عدم الإيمان بعد مَجِيئِهَا.
 وأما وجه فتحها: نَقَلَ سيبويه عن الخليل ^(٥) والأخفش والفراء وقطرب ^(٦) أنها بمعنى:

حدود سنة (٢٠٠هـ). انظر: معرفة القراء الكبار ٩٥، وغاية النهاية ٣٩٠/٢.

(١) انظر: كنز المعاني للجعبري ١٥٣٤/٣.

(٢) في المخطوط: ((كخَشْبٍ)). انظر: كنز المعاني للجعبري ١٥٣٥/٣.

(٣) في المخطوط: ((وخِيْنَا))، وهو تصحيف، وأثبت الموجود في كنز المعاني للجعبري ١٥٣٥/٣.

(٤) زيادة يقتضيها السّياق. انظر: الكشف عن وجوه القراءات السّبع ١٠٩/١، وكنز المعاني للجعبري

١٥٣٥/٣.

(٥) هو الخليل بن أحمد بن عبد الرحمن الفراهيدي، أبو عبد الرحمن، نحويّ لغويّ عروضيّ، استنبط من
 العروض وعلمه ما لم يستخرجه أحدٌ، واستنبط من علم النحو ما لم يسبق إليه، وممن أخذ عنه سيبويه،
 وله كتاب (العين) على كلامٍ في نسبته إليه. انظر: أخبار النحويين البصريين ٣١، وإنباه الرواة على أنباه
 النحاة ٣٧٦/١.

(٦) هو محمد بن المستنير البصري، أبو علي، المعروف بـ(قُطْرِب) سمّاه شيخه سيبويه بذلك؛ لأنّه كلّما
 خرج من البيت سَحَرًا رآه، والقُطْرِب: دُوَيْبَةُ تَدْبُ ولا تفتّر؛ أخذ عن سيبويه، وعن جماعة من

((لعلّ))، وكثرت [بعد] الدّراية^(١).

وافق أبو جعفر نافعاً في فتحي التاء، والميم، في المواضع الثلاثة، كما وافقه يعقوب، وابن محيصن، والحسن، واليزيديّ، ووافق خلف لنفسه حمزة في فتحتها، كما وافقه الأعمش. ووافق أبو جعفر نافعاً في غير ألف، وفي إسكان السين، وفتح التاء، من ﴿دَرَسَتْ﴾، كما وافقه خلف لنفسه، والأعمش. ووافق ابن محيصن ابن كثير في الألف بعد الدال، وسكون السين، وفتح التاء، كما وافقه اليزيديّ. وافق يعقوب ابن عامر في غير ألف، وفي فتح السين، وسكون التاء، كما وافقه الحسن البصريّ إلا أنه بضم الراء فصار: ((دَرُسَتْ)). قرأ الأعمش ((وليبيته)) [الأنعام: ١٠٥]: بالياء، والباقون: بالنون. قرأ الحسن ويعقوب ﴿فَيَسُبُّوا اللَّهَ عُدْوًا﴾: بضمّ العين، والدال، وتشديد الواو، والباقون: بالفتح، والسكون، والخفّ. ووافق أبو جعفر نافعاً في فتح ﴿أَنْهَأَ﴾، كما وافقه الأعمش. ووافق يعقوب أبا عمرو في كسرها، كما وافقه خلف لنفسه، وكذلك ابن محيصن، والحسن، واليزيديّ^(٢)، وَاللَّهُ أَجْمَعِينَ.

[٦٥٩] وَخَاطَبَ فِيهَا يُؤْمِنُونَ كَمَا فَشَا وَصُحْبَهُ كُفُّوا فِي الشَّرِيعَةِ وَصَلَا
 فعول مفاعيلن فعول مفاعلن فعول مفاعلن فعول مفاعلن

البصريين، توفي سنة (٢٠٦هـ). انظر: تاريخ العلماء النحويين ٨٢، وتاريخ بغداد ٤/٤٨٠.

(١) في المخطوط: ((الرواية))، وهو تصحيفٌ، ومعنى: ((بعد الدّراية)) نحو قوله تعالى: ﴿وَمَا يُدْرِيكَ لَعَلَّ لَعَلَّ السَّاعَةَ تَكُونُ قَرِيبًا﴾ [الأحزاب: ٦٣]. انظر: كنز المعاني للجعبريّ ٣/١٥٣٦. انظر: الكتاب ٣/١٢٣، وفيه النّقل عن الخليل، وشرح الهداية ٤٧٥-٤٧٨، وكنز المعاني للجعبريّ ٣/١٥٣٥، والنّقل منه.

(٢) انظر قراءة الأئمة الثلاثة: تحبير التّيسير ٣٦٠، والنّشر ٢٦٠.

وانظر قراءة الأئمة الأربعة: المبهج ٣٤١، إيضاح الرّموز ٣٨١، وإتحاف فضلاء البشر ٢/٢٥.

[١٢٩/أ] ((وَخَاطَبَ)) ماضٍ، و((يُؤْمِنُونَ)) فاعله، على حذف المضاف أي: لفظُ يؤمنون، مجازاً، ظرفه قوله: ((فِيهَا))، أي سورة الأنعام، وأسند الفعل إلى لفظ ((يؤمنون))؛ لحصول الخطاب فيه، و((كَمَا فَشَا)) ماضٍ، من الفشوّ والظهور^(١)، وفاعله الضمير يرجع إلى ((ما))، و((ما)) موصول، صلته ((فَشَا))، صِفَةٌ، أو ((ما)) مَصْدَرِيَّةٌ أي: خطاباً مُشْتَهراً كاشتتهار حُسَيْنِهِ.

((وَصُحْبَةٌ)) مبتدأ مضاف إلى الـ((كَفَوُ))، القوّة، وخبره ((وَصَلَا))، أفرد ضميره باعتبار اللفظ^(٢) الخِطَاب، المفهوم من ((خاطب))، مفعوله: المحذوف، و((فِي الشَّرِيعَةِ)) ظرفه.

والواو فيصل مستأنفة في قوله: ((وَخَاطَبَ)).

والمختلف فيه: ((يؤمنون))، في قوله تعالى: ﴿إِذَا جَاءَتْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾ [الأنعام: ١٠٩]. وترجمته: تاء الخطاب.

وقارئه: ابن عامر، وحمزة، المشار إليهما: بالفاء، والكاف.

وترجمة المسكوت عنهم: ياء الغيب^(٣)؛ لأَنَّهما من الأضداد المطردة المنعكسة.

والواو فيصل عاطفة في قوله: ((وَصُحْبَةٌ)).

والمختلف: ((يؤمنون))، المستفاد من العطف في سورة الشريعة [٦].

وترجمته: تاء الخطاب، المستفاد من العطف، أو من قوله: ((وَصَلَّ)) صحبة الخطاب

إلى ما في الشريعة.

وقارئه: حمزة، والكسائي، وأبو بكر، وابن عامر، المشار إليهم: بصحبة، والكاف.

وترجمة المسكوت عنهم: ياء الغيب^(٤). والله تعالى أعلم.

(١) انظر: مجمل اللغة ٧٢١/١، والقاموس المحيط ١٣٢١/١.

(٢) هكذا في المخطوط، والأقرب للسياق ((لفظ)).

(٣) انظر: التيسير ٢٨٠، والنشر ٢٦١/٢.

(٤) انظر: التيسير ٤٥٨، والنشر ٣٧١/٢.

أي: قرأ ابن عامر، وحمزة ﴿لَا تُؤْمِنُونَ﴾: بناء الخطاب. وقرأ المسكوت عنهم: بياء الغيب.

وقرأ ابن عامر، وشعبة، وحمزة، وعلي ﴿فَأَيُّ حَدِيثٍ بَعَدَ اللَّهُ وَءَايِنِهِ يُؤْمِنُونَ﴾ في سورة الشريعة [٦]: بناء الخطاب. وقرأ المسكوت عنهم: بياء الغيب.

أمّا وجه الخطاب هنا: مناسبة لقوله تعالى: ﴿وَمَا يُشْعِرُكُمْ﴾ على أن الخطاب للمشركين.

وأمّا وجه الغيب: توجيه الكاف^(١) إلى المؤمنين، والياء إلى المشركين، أو على الالتفات فيختلف.

وأمّا وجه خطاب الجاثية: مناسبة قوله تعالى: ﴿وَفِي خَلْقِكُمْ﴾ [الجاثية: ٤]، أو خاطبهم يا محمد ﷺ.

وأمّا وجه غيبه: مناسبة ﴿لَقَوْمٍ يُؤْفِكُونَ﴾^(٢)، و﴿يَعْقِلُونَ﴾^(٣) [الجاثية: ٤-٥].

وافق أبو جعفر نافعاً في غيب ما في سورة الأنعام، كما وافقه يعقوب، وخلف لنفسه، وكذلك الأئمة الأربعة، إلا أن الأعمش وافق حمزة في خطابه.

ووافق أبو جعفر نافعاً في ما في الجاثية، كما وافقه يعقوب والحسن البصري واليزيدي إلا أن رؤيساً عن يعقوب وافق حمزة في خطابه كما وافقه خلف لنفسه وابن محيصن والأعمش^(٤)، والله أعلم.

(١) في قوله: ﴿وَمَا يُشْعِرُكُمْ﴾.

(٢) في المخطوط وكنز المعاني للجعبري ١٥٣٨/٣: ((يؤمنون))، ولا يستقيم التوجيه به؛ لعدم وجود

﴿يُؤْمِنُونَ﴾ في السياق إلا الكلمة المختلف فيها.

(٣) انظر: الموضح ٤٩٣/١، وكنز المعاني للجعبري ١٥٣٨/٣.

(٤) انظر قراءة الأئمة الثلاثة: تحبير التيسير ٣٦٢، ٥٥٤، والنشر ٢٦١/٢، ٣٧١.

وانظر قراءة الأئمة الأربعة: إيضاح الرموز ٣٨٢، ٦٥٥، وإتحاف فضلاء البشر ٢٦١/٢، ٤٦٦.

قرأ الأعمش ((وَيَذَرُهُمْ)) [الأنعام: ١١٠]: بالياء، والجزم. والباقون: بالنون، والرفع^(١).

[٦٦٠] وَكَسْرٌ وَفَتْحٌ ضُمٌّ فِي قِبَلًا حَمَى ظَهِيرًا وَلَلْكَوْفِي فِي الْكَهْفِ وَصَلًا

فَعُولُن مَفَاعِيلُن فَعُولُن مَفَاعِل فَعُولُن مَفَاعِلُن فَعُولُن مَفَاعِلُن

((وَكَسْرٌ)) مبتدأ، مُخَصَّصٌ بصفة مقدّرة، أي: كَسْرٌ ضُمٌّ، ((وَفَتْحٌ)) مبتدأ، مُخَصَّصٌ بصفة، أي: فَتْحٌ ((ضُمٌّ))، ماضٍ على بناء الجھول، وهذا من قبيل استغناء ذكر الشيء عن ذكر الشيء الأول، و((فِي قِبَلًا)) متعلّق بالثاني، وكذلك يُقَدَّرُ فِي الْأَوَّلِ، أي: كَسْرٌ ضُمٌّ فِي (قِبَلًا)، وَفَتْحٌ ضُمٌّ فِي ((قِبَلًا))، و((حَمَى)) من الحِمَاية، أي: الحِفْظُ^(٢)، ماضٍ مَعْلُومٌ، فاعله ضمير الضمّ المفهوم من ((ضُمٌّ)) خبر الثاني، ودلّ على خبر الأول، أو مُسْتَأْنَفٌ فالظرف خبر، ويضعفُ جَعْلُ ((ضُمٌّ)) أمرًا؛ لأنّ مفعوله قوله: ((كَسْرٌ وَفَتْحٌ)) مع أنّهما نوعان، ويحتاج في التقدير: مقول في حقّها ضم الكسر والفتح، والظاهر أنّ الناظم رحمه الله لم يقصده، خلافًا لمُدَّعِيهِ^(٣)، ولا دليل في استعماله نحو: ((وَلْيَسْعَ الْحَرْفَانِ حَرْكٌ مُثْقَلًا)) لِتَعْيُنِهِ ثَمَّ، بخلاف هنا، و((ظَهِيرًا)) مُعِينًا^(٤)، حال فاعل ((حَمَى))، أو حال مفعول به، و((وُصَلًا)) الألف للإطلاق، أو للتثنية، الضمير تحته للتّقييد، أو الضّمّان، ماضية مبنية للمفعول، و((لَلْكَوْفِي)) و((فِي الْكَهْفِ)) مُتَعَلِّقَاهُ. والواو فاصلة مستأنفة في قوله: ((وَكَسْرٌ)).

والمختلف فيه: ((قِبَلًا))، في قوله تعالى: ﴿وَحَشَرْنَا عَلَيْهِمْ كُلَّ شَيْءٍ قِبَلًا﴾ في سورة الأنعام [١١١].

(١) انظر: المبهج ٣٤٢، وإيضاح الرّموز ٣٨٣.

(٢) انظر: تهذيب اللغة ١٧٧/٥، والصحاح ٢٣١٩/٦.

(٣) يعني: أبا شامة رحمه الله، والمؤلف ينقل عن الجعبري. انظر: إبراز المعاني ١٣٩/٣، وكنز المعاني للجعبري ١٥٣٨/٣.

(٤) انظر: الصحاح ٧٣١/٢، والقاموس المحيط ٤٣٤/١.

وترجمته: ضَمُّ القافِ، والباءِ.

وإنَّما قيَّد النَّاطِمُ **حَمَلُهُ الضَّمُّ** [ب/١٢٩] بالكسر في القاف، وبالفتح في الباء؛ لأنَّه لو اقتصر على الضم لاحتلَّ قراءة المسكوت؛ لأنَّ ضد الضم هو الفتح؛ لأنَّهما من الأضداد المطرَّدة غير المنعكسة، مع أنَّهم لم يقرؤوا إلا بكسر القاف، ولذا قيَّد الضَّمُّ بالكسر في القاف؛ لبيان قراءة المسكوت عنهم، لا لبيان قراءة المذكورين.

أمَّا قيَّد الضَّمُّ بالفتح في الباء؛ لأجل اتِّباع قيد الضَّمُّ بالكسر في القاف^(١)، لا لأجل قراءة المسكوت؛ لأن الضم في الباء يُعَلِّمُ منه قراءة المسكوت؛ لأنَّ ضد الضم هو الفتح ولم يقرؤوا إلا بالفتح في الباء.

وقارئه: أبو عمرو، وابن كثير، المشار إليهم: بالحاء، والطاء المعجمة.

وترجمة المسكوت عنهم: كسر القاف، وفتح الباء^(٢).

والواو فاصلة عاطفة في قوله: ((وللكوفي)).

والمختلف فيه: ((قُبلاً))، المستفاد من العطف في قوله تعالى: ﴿أَوْ يَأْتِيهِمُ الْعَذَابُ

قُبلاً﴾ في سورة الكهف [٥٥].

وترجمته: ضَمُّ القافِ، والباءِ، المستفاد من العطف، أو من قوله: ((وَصَلَا)) الضَّمَّان من

الكوفيين إلى ما في سورة الكهف^(٣).

وقارئه: عاصم، وحمزة، والكسائي، وهم الكوفيون.

وترجمة المسكوت [عنهم]: كسر القاف^(٤)، وفتح الباء^(٥).

أي: قرأ ابن كثير، وأبو عمرو، وعاصم، وحمزة، والكسائي: ﴿قُبلاً﴾ في سورة الأنعام:

(١) في المخطوط: ((الباء))، وهو تصحيفٌ.

(٢) انظر: التيسير ٢٨١، والنشر ٢٦١.

(٣) انظر: اللآلئ الفريدة ٤٠٧/٢.

(٤) في المخطوط: ((الباء))، وهو تصحيفٌ.

(٥) التيسير ٣٥٠، والنشر ٣١١/٢.

بضمّ القافِ، والباءِ، وقرأ المسكوت عنهما نافعٌ وابنُ عامر: بكسرِ القافِ وفتحِ الباءِ.
 وقرأ عاصم، وحمزة، وعليّ ﴿قُبُلًا﴾ في سورة الكهف: بضمّ القافِ والباءِ، وقرأ
 المسكوت عنهم الحرميان وأبو عمرو، وابن عامر: بكسرِ القافِ، وفتحِ القافِ.
 فصار الكوفيون: بضمهما في الموضعين؛ لأنّهم يُذكرون في الترجمتين. ونافعٌ وابنُ عامر:
 بكسرِ القافِ، وفتحِ الباءِ: في الموضعين؛ لأنّهما لم يُذكرا في الترجمتين. وابنُ كثير، وأبو
 عمرو: بضمهما في الأنعام؛ لأنّهما ذكرا في الترجمة الأولى، وبكسرِ القافِ، وفتحِ الباءِ: في
 سورة الكهف؛ لأنّهما لم يذكر في الترجمة الثانية.
 أمّا وجه الضمّ، والكسرِ والفتح: أنّهما لغتان، لمعنى: عِيَانًا، أو ((قُبُلًا)) هنا جمع قبيل،
 أي: كفيل، نحو: ﴿أَوْ تَأْتِي بِلِلِّهِ وَالْمَلِكَةِ قَبِيلًا﴾ [الإسراء: ٩٢] أي: كفيلًا بما وعدنا،
 أو قبيلة تشهد بصدقك ما^(١) كانوا ليؤمنوا.
 وفي الكهف بمعنى: العِيَان، أو المقابلة، نحو: لقيت فلاناً قُبُلًا، أي: مُقَابِلَةً^(٢)، وأشار
 الناظم رحمه الله إلى حماية ما قرؤوا به من الطعن؛ لصحّته روايةً ولغةً في حال كونه مُعِينًا له
 بذلك؛ لأنّ الظهير المعين^(٣).

(١) في المخطوط: ((بما))، وهو تصحيف.

(٢) حاشية: ((وفي الجعبري رحمه الله قال أبو زيد: لَقَيْتُهُ قُبُلًا وَقَبُلًا وَقَبُلًا وَقَبُلًا وَمُقَابِلَةً وَمُعَابِنَةً بِإِزَاءِ
 عَيْنِي، وَالْقُبُلُ ضِدُّ الدُّبْرِ أَيْضًا، كَمَا ﴿قَدْ مِنْ قُبُلٍ﴾ [يوسف: ٢٦]، و﴿مِنْ دُبُرٍ﴾ [يوسف: ٢٧]
 جمع قبيل، كَرغيفٍ وَرُغْفُ، وهو الكفيل والجماعة لآباء، فإن كانوا لأبٍ فهم القبيلة. وقال المبرّد:
 ناحية.

فوجه ضمّ الأنعام: أحد المعاني، أي: وحشرنا عليهم كل شيءٍ مقابلهً، أو مواجهةً، أو كفيلًا بما
 يُريدون، أو صِنْفًا صِنْفًا، فهو مصدرٌ موضع الحال.

ووجه كسرهما: المعنى الأول فالإعراب، أو ناحية فظرف.

ووجه الضمّ والكسر في الكهف: المعابنة، والمواجهة، والجماعة، خلافًا لمن نفاه، والجهة، أو يأتيهم
 العذاب عِيَانًا، أو طوائف، أو جهة، والله تعالى أعلم بحقيقة)). انظر: كنز المعاني للجعبري ١٥٤٠/٣.

(٣) انظر: اللآلئ الفريدة ٤٠٦/٢، وكنز المعاني للجعبري ١٥٣٩/٣.

وافق أبو جعفر نافعاً في كسر القاف، وفتح الباء، في الأنعام، كما وافق يعقوب أبا عمرو في ضمهما، وكذلك خَلَفَ لنفسه، والأئمة الأربعة.
ووافق أبو جعفر عاصماً في ضم القاف، والباء، في سورة الكهف، كما وافقه خلف لنفسه، والأعمش. ووافق يعقوب أبا عمرو في كسر القاف، وفتح الباء فيها، كما وافقه ابن محيصن، والحسن، واليزيدي^(١)، رضي الله عنه أجمعين.

[٦٦١] وَقُلْ كَلِمَاتٌ دُونَ مَا أَلْفِ ثَوَى وَفِي يُونُسٍ وَالطَّوْلِ حَامِيهِ ظَلَّلَا

فَعُولٌ مَفَاعِيلُنْ فَعُولُنْ مَفَاعِلُنْ فَعُولُنْ مَفَاعِلُنْ

((وَقُلْ)) أمريةٌ حاليةٌ، و((كَلِمَاتٌ)) مبتدأ، على حذف المضاف إليه، أي: كلماتُ الأنعام؛ لصحة الابتداء، ولم^(٢) يُنَوِّها حكايةً على القبض^(٣) لأغنى، وأقعةً في التلاوة مرفوعةً بغير تنوين. و((دُونَ)) خبر المبتدأ، و((مَا)) زائدة، ولهذا جرَّ ((أَلْفِ)) بالإضافة، و((ثَوَى)): أقام الحذف، ماضية مستأنفة.

((وَفِي يُونُسٍ)) بالتنوين صُرِفَ للوزن على التقديرين، أي: دُخِلَ الجرُّ على ((يونس)) بالجر^(٤)، والتنوين متعلقٌ لمبتدأٍ محذوفٍ، أي: الحذف في يونس التَّيْلِيَّةُ، ((وَالطَّوْلِ)) معطوفة، و((حَامِيهِ)) مبتدأ، و((ظَلَّلَا)) خبره، وفاعلُه ضمير حامي، ومفعوله محذوف، أي: ظلَّله، والهاءان للمبتدأ، والأولى ربط^(٥) الخبر للمبتدأ، والجُمْلَةُ المذكورة مقولةٌ القول، على أنَّها منصوبة المحلِّ.
والواو فيصل مستأنفة في: ((وَقُلْ)).

(١) انظر قراءة الأئمة الثلاثة: تحبير التيسير ٣٦٢، ٤٤٦، والنشر ٢/٢٦١، ٣١١.

وانظر قراءة الأئمة الأربعة: إيضاح الرموز ٣٨٣، ولطائف الإشارات ٥/٢٠٨٨، ٢٠٩٢.

(٢) هكذا في المخطوط، ولعلَّ الأقرب للسياق ((ولو لم)).

(٣) وهو حذف الساكن الخامس. انظر: أهدى سبيل إلى علمي الخليل ٢٠.

(٤) أي: بحرف الجرِّ ((في))، والله أعلم.

(٥) هكذا في المخطوط، ولعلَّ الأقرب للسياق ((لربط)).

والمختلف فيها: ((كَلِمَاتُ))، في قوله تعالى: ﴿وَتَمَّتْ كَلِمَتُ رَبِّكَ صِدْقًا﴾ [الأنعام: ١١٥].

وترجمته: حذف الألف على التوحيد.

وقارئها: الكوفيون، المشار إليهم: بالثاء المثلثة.

والواو فاصلة عاطفة في قوله: ((وفي يونس)) عليه السلام.

والمختلف فيها: ((كَلِمَاتُ)) في سورة يونس [٣٣، ٩٦]، وسورة الطول [٦]، المستفادة من العطف.

وترجمتها: [أ/١٣٠] حذف الألف على التوحيد، المستفادة من العطف.

وقارئه: أبو عمرو، وابن كثير، والكوفيون، المشار إليهم: بالخاء، والظاء.

وترجمة المسكوت عنهم من الترجمتين: إثبات الألف على الجمع^(١)؛ لأنهما من الأضداد الأضداد المطردة المنعكسة.

فإن قلت: إن الكلمات وقعت في ثلاثة مواضع في سورة يونس عليه السلام، وذكرها على طريق العموم يقتضي أن يكون الخلاف فيهنّ على السّوية مع أن الخلاف في الثاني، والثالث، دون الأول [١٩]، فَمِنْ أَيْنَ يُفْهَمُ من كلام الناظم رحمته أن يكون خلاف فيهما، دون الأوّل.

قلت: إن المختلف فيها في سورة الأنعام مُقَيَّدَةٌ بالرفع من غير تنوين، وحكم المعطوف أُخِذَ من حكم المعطوف عليه بالرفع من غير تنوين، أما الموضع الأول قوله تعالى: ﴿وَلَوْ لَا كَلِمَةٌ سَبَقَتْ مِنْ رَبِّكَ﴾ [يونس: ١٩]، وهذه الكلمة مرفوعة بالتنوين.

والثاني: ﴿حَقَّتْ كَلِمَتُ رَبِّكَ عَلَى الَّذِينَ فَسَقُوا أَنَّهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾ [يونس: ٣٣].

والثالث: ﴿إِنَّ الَّذِينَ حَقَّتْ عَلَيْهِمْ كَلِمَتُ رَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ﴾ [يونس: ٩٦].

وهاتان الكلمتان فيهما مرفوعةٌ من غير تنوين، كما وقعت في ((هنا))^(٢)، أو لأنّ

(١) انظر: التّيسير ٢٨١، ٣٠٩، والنّشر ٢/٢٦٢.

(٢) أي: موضع سورة الأنعام.

﴿كَمِتُ﴾ رُسِمَتْ بالتاء المحرورة من غير ألف في سورة الأنعام، وكذلك الثاني، والثالث، رُسِمَا ﴿كَمِتُ﴾ بالتاء المحرورة من غير ألف^(١)، وصارت الكلمات الثلاث من أفراد قول^(٢) الجزري رحمه الله:

[١٠٠] وَكُلَّ مَا اخْتَلَفَ جَمْعاً وَفَرَدًا فِيهِ بِالتَّاءِ عُرِفَ^(٣)

أما الموضع الأول من سورة يونس يُونُسَ فالإجماع على التوحيد، فصار الاشتراك في حرف الأنعام، وفي الحرف الثاني، والثالث في سورة يونس يُونُسَ من الجهتين: الأولى: أن حرف الأنعام مرفوعة من غير تنوين، وكذلك الحرف الثاني، والثالث في يونس يُونُسَ^(٤).

والثانية: أن حرف الأنعام مرسومة بالتاء المحرورة، وكذلك الحرف الثانية، والثالثة في يونس يُونُسَ، والله تعالى أعلم.

والكوفيون في المواضع الأربعة: بحذف الألف؛ لأنهم ذكروا في الترحمتين. وابن كثير، وأبو عمرو: بحذف الألف على التوحيد، وإثباتها في الثاني، والثالث، والرابع على الجمع؛ لأنهما لم يذكر في الترجمة الأولى، وذكر في الترجمة الثانية^(٥). ونافع وابن عامر: بالألف في المواضع الأربعة على الجمع؛ لأنهما لم يذكر في الترحمتين.

أي: قرأ عاصم، والأخوان ﴿وَتَمَّتْ كَلِمَتُ رَبِّكَ صِدْقًا﴾: بحذف الألف على التوحيد، وقرأها الباقون: بإثباتها.

وقرأ ابن كثير، وأبو عمرو، وعاصم، والأخوان ﴿حَقَّتْ كَلِمَتُ رَبِّكَ عَلَى الَّذِينَ فَسَقُوا﴾،

(١) سيأتي العزو لكتب الرّسم في تنمّة كلامه.

(٢) في المخطوط: ((قوله))، وهو تصحيف.

(٣) انظر: اللآلئ السنّية شرح المقدمة الجزريّة ٢٥٩.

(٤) تكرر هذا الوجه في المخطوط مبدوءاً بقوله: ((والثانية))، هكذا: ((والثانية: أن حرف الأنعام مرفوعة من غير تنوين، وكذلك الحرف الثاني والثالث في يونس يُونُسَ)).

(٥) بل بالعكس، فقرأ بالألف في موضع الأنعام على الجمع، وفي الباقي بدونها على التوحيد. انظر:

التيسير ٢٨١، ٣٠٩.

﴿إِنَّ الَّذِينَ حَقَّتْ عَلَيْهِمْ كَلِمَتُ رَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ﴾ في سورة يونس الطَّلِيلَةَ [٣٣، ٩٦].
 ﴿حَقَّتْ كَلِمَتُ رَبِّكَ عَلَى الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ في سورة غافر [٦]، بحذف الألف على التوحيد.
 وقرأه المسكوت عنهم: بإثبات الألف على الجمع، ولم ترسم الألف في الأربع
 الكلمات.

وقال صاحب المنتج من كتاب المقنع في رسم المصحف العظيم^(١) للإمام أبي عمرو
 الداني رحمته: فأما قوله تعالى في الأنعام: ﴿وَتَمَّتْ كَلِمَتُ رَبِّكَ صِدْقًا وَعَدْلًا﴾ [١١٥]، وفي
 يونس الطَّلِيلَةَ: ﴿كَلِمَتُ رَبِّكَ عَلَى الَّذِينَ فَسَقُوا﴾ [٣٣]، وفيها ﴿كَلِمَتُ رَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ﴾
 [٩٦]، وفي غافر ﴿حَقَّتْ كَلِمَتُ رَبِّكَ﴾ [٦] فإني وجدت الحرف الثاني من يونس الطَّلِيلَةَ
 في مصاحف أهل العراق: بالهاء، وما عداها: بالتاء، من غير ألف قبلها، وهذه المواضع
 الأربعة بالجمع والإفراد^(٢). انتهى.

وقال صاحب المقنع والكتابة من علم الرسم: ﴿وَتَمَّتْ كَلِمَتُ رَبِّكَ﴾ [الأنعام: ١١٥]
 بالتاء وفي يونس الطَّلِيلَةَ ﴿حَقَّتْ كَلِمَتُ رَبِّكَ﴾ [٣٣]، وفيها ﴿حَقَّتْ عَلَيْهِمْ كَلِمَتُ رَبِّكَ﴾
 [٩٦] وفي المؤمن [٦] وما عدا هذه الأربعة بالهاء. انتهى^(٣).

وقال صاحب كتاب النشر في قراءات العشر: "قد اجتمعت المصاحف على كتابة
 ((كلمة)) بالتاء، إلا ما ذكره الحافظ أبو عمرو [١٣٠/ب] الداني في الحرف الثاني من
 يونس الطَّلِيلَةَ، وهو ﴿إِنَّ الَّذِينَ حَقَّتْ عَلَيْهِمْ كَلِمَتُ رَبِّكَ﴾، قال: "تأملته في مصاحف أهل
 العراق فرأيت مرسوماً بالهاء"^(٤)، وكذلك اختلف أيضاً في قوله [في] غافر: ﴿وَكَذَلِكَ حَقَّتْ

(١) هذا النقل من كتاب المقنع للداني، واسمه: المقنع في معرفة مرسوم مصاحف أهل الأمصار، لأبي
 عمرو عثمان بن سعيد الداني ت ٤٤٤ هـ، كما جاء في تحقيق: حاتم صالح الضامن، الطبعة الأولى
 ١٤٣٢ هـ، دار البشائر الإسلامية.

(٢) انظر: المقنع للداني ٢٣٤.

(٣) هذا النقل من كتاب المقنع للداني، انظره: ٢٣٤.

(٤) انظر: المقنع ٢٣٤.

كَلِمَتِ رَبِّكَ ﴿٦﴾ [٦] فكتابتته بالهاء على قراءة الأفراد بلا نظر^(١)، وكتابتته بالتاء على مراد^(٢): الجمع، ويحتمل أن يُراد: الأفراد، ويكون كفظائره مما كُتِبَ بالتاء مفرداً، ولكن الذي هو في مصاحفهم بالتاء: [قرؤوه]^(٣) بالجمع فيما نعلمه، والله تعالى أعلم^(٤). انتهى.

وقال الجعبري رحمته: "لم يرسم في الأربعة ألف، و﴿كَلِمَتِ﴾ الأنعام، وأولى يونس عليه السلام^(٥): بالتاء. وثانيها، وغافر: بالتاء في المدني والشامي، وبالهاء: في الكوفي، ويتعين تاء الأربعة في وقف الجامع -أي: كتاب وقف الجامع لأبي عمرو الدائي-، وتتبع ما قرناه في الوقف [على] المرسوم للمؤخذ^(٦) انتهى.

أما وجه الجمع: أن كلام الله تعالى^(٧) جُمِلَ مركبةً من كلماتٍ، على حدّ: ﴿لِكَلِمَاتِ رَبِّي﴾ [الكهف: ١٠٩].

وأما وجه الجمع في الأنعام والتوحيد في الأخيرين: مناسبة ﴿لِكَلِمَاتِهِ﴾، ومُراعاة الرّسم والإلحاق، وإليه الإشارة بالرّمز، أي^(٨): أي حافظه يستره باحتجابه. وافق أبو جعفر نافعاً في جمع المواضع الأربعة، كما وافقه ابن محيصة واليزيدي في

(١) هكذا في المخطوط، وفي النشر. انظره: بتحقيق الدكتور السّالم محمد محمود الشنقيطي ١٤٢٥/٤، وبتصحيح الشيخ الضّبَاع ١٣١/٢.
(٢) في المخطوط: ((إفراد)) وهو تصحيفٌ، وأثبت ما في النَّشر. انظره: بتحقيق الدكتور السّالم محمد محمود الشنقيطي ١٤٢٥/٤، وبتصحيح الشيخ الضّبَاع ١٣١/٢.
(٣) في المخطوط: ((في إفراده)) ولا تتضح به العبارة، وأثبت ما في النَّشر. انظره: بتحقيق الدكتور السّالم محمد محمود الشنقيطي ١٤٢٥/٤، وبتصحيح الشيخ الضّبَاع ١٣١/٢.
(٤) انظر: النَّشر ١٣١/٢.

(٥) أي: أوّل موضعي الخلاف، وهو قوله تعالى: ﴿كَذَلِكَ حَقَّتْ كَلِمَتُ رَبِّكَ عَلَى الَّذِينَ فَسَقُوا أَنَّهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾ [٣٣]، لا أوّل مواضع السّورة، وهو قوله تعالى: ﴿وَلَوْلَا كَلِمَةٌ سَبَقَتْ مِنْ رَبِّكَ﴾ [١٩].
(٦) كنز المعاني للجعبري ١٥٤١/٣.

(٧) في المخطوط: ((أن كلام النَّاطم رحمته))، وهو تصحيفٌ، انظر: كنز المعاني للجعبري ١٥٤١/٣.
١٥٤١/٣.

(٨) تكررت هذه الكلمة في المخطوط، هكذا: ((أي أي)).

الأنعام، وهما وافقا عاصماً في توحيد يونس عليه السلام، وغافر، كما وافقه يعقوب، والحسن في المواضع الأربعة، وكذلك خلف لنفسه، والأعمش^(١).
 وقرأ الحسن البصري ((وليأرضوه^(٢) وليقتروا)) [الأنعام: ١١٣]: بسكون اللام فيهما.
 والباقون: بكسرهما^(٣)، فيهما أجمعين.

[٦٦٢] وَشَدَّدَ حَفْصٌ مُنْزَلٌ وَابْنُ عَامِرٍ وَحُرِّمَ فَتْحُ الضَّمِّ وَالْكَسْرِ إِذْ عَلَا
 فعول مفاعيلن فعولن مفاعلن فعول مفاعيلن فعولن مفاعلن مفاعلن
 ((وَشَدَّدَ)) فعلٌ ماضٍ، فاعله ((حَفْصٌ))، وَعُطِفَ عَلَيْهِ ((ابْنُ عَامِرٍ))، مفعوله
 ((مُنْزَلٌ)) على حذف المضاف، أي: زاي مُنْزَلٍ، فَصَلَ بَيْنَ المعطوف عليه وبين المعطوف
 بسبب كون زاي ((منزل)) لهما^(٤).
 ((وَحُرِّمَ)) مبتدأ على تقدير المضاف، أي: ولفظُ حُرِّمَ، و((فَتْحُ الضَّمِّ)) ثانٍ،
 ((وَالْكَسْرِ)) عطفه على المضاف إليه، خبره: لفظ (فِيهِ) مقدراً، والجملة خبر الأول بسبب
 العائد المقدر، و((إِذْ عَلَا)) الضمير المستتر فيه الراجع إلى المصدر، أي: الفتح، ثم عطف
 فقال:

[٦٦٣] وَفُصِّلَ إِذْ تَنَّى يَضِلُّونَ ضُمَّ مَعَ يَضِلُّوا الَّذِي فِي يُؤْنَسِ تَابِتًا وَلَا
 فعول مفاعيلن فعول مفاعلن فعول مفاعيلن فعول مفاعلن مفاعلن مفاعلن
 ((وَفُصِّلَ)) كـ((حُرِّمَ)) - أي: لفظُ فُصِّلَ - مبتدأ، فتحُ ضُمَّ: ثانٍ، والكسر عطف على

(١) انظر قراءة الأئمة الثلاثة: تحبير التيسير ٣٦٢، والنشر ٢/٢٦٢.

وانظر قراءة الأئمة الأربعة: إيضاح الرُّمُوزِ ٣٨٣، وإتحاف فضلاء البشر ٢/٢٨.

(٢) في المخطوط: ((وليوفا))، وهو تصحيف.

(٣) انظر: مفردة الحسن البصري ٢٨٠، وإيضاح الرُّمُوزِ ٣٨٣.

(٤) في المخطوط: ((منزلهما))، وهو تصحيف.

المضاف إليه، خبره لفظ (فيه) المقدر، ((إِذْ ثَنَّى)) تعليل الفتح، الضمير المستتر تحته عائِد إليه.

و((ضُمَّ)) أمرية، و(يَضْلُونَ) مفعولها، حاله و((الَّذِي فِي يُونُسِ)) التَّكْوِينُ يُصْرَفُ لِلوزن، صلة موصول صفة ((يَضْلُوا))، ((ثَابِتًا)) حال فاعل ((ضُمَّ))، و((وَلَاءَ)) بالفتح، بمعنى: نصراً، أو ذا نَصْرٍ، قُصِرَ لِلوزن. فيصل مستأنفة ((وَشَدَّدَ)).

المختلف فيه ((منزل))، في قوله تعالى: ﴿أَنَّهُ مُنَزَّلٌ مِّن رَّبِّكَ﴾ [الأنعام: ١١٤]. وترجمته: تشديد الزاي.

وقارئة^(١): حفص، وابن عامر، المصحح بهما. وترجمة المسكوت عنهم: تخفيفها^(٢)؛ لأتّما من الأضداد المطردة المنعكسة. والواو فيصل مستأنفة في قوله: ((وَحَرَّمَ)).

وهو المختلف فيه في قوله تعالى: ﴿حَرَّمَ عَلَيْكُمْ﴾ [الأنعام: ١١٩]. وترجمته: فتح الحاء والراء.

وإنّما قيّد الناظم حَرَّمَ الفتح بالضم؛ لأجل بناء قراءة المسكوت عنهم؛ لأنّه لو قصر الترجمة على الفتح في الحاء لفُهم منه قراءة تم بكسر الحاء، مع أنّهم لم يقرؤوا إلا بضم الحاء، -وإن كان من فتح الراء وكسرهما لهم-^(٣)، ولكن تقييد فتح الراء بالكسر على طريق التبعية، لا على طريق بيان قراءة تم، ولذا قيد الفتح بالضم؛ لأجل البيان في الحاء، وقيد الفتح بالكسر؛ لأجل تبعية ترجمة الحاء.

وقارئة: نافع، وحفص، المشار إليهما: بالهمزة، والعين. [أ/١٣١]

(١) تكرر في المخطوط قوله: ((وقارئة)).

(٢) انظر: التيسير ٢٨١، والنشر ٢/٢٦٢.

(٣) لم يظهر لي مراده من الجملة المعترضة.

وترجمة المسكوت عنهم: ضم الحاء، وكسر الراء^(١).

والواو فاصلة عاطفة في قوله: ((وَفُصِّلَ)).

وهو المختلف فيه في قوله تعالى: ﴿وَقَدْ فَصَّلَ لَكُمْ﴾ [الأنعام: ١١٩].

وترجمته: فتح الفاء، والصاد، المستفادة العطف.

وقارئه: نافع، والكوفيون، المشار إليهم: بهمزة القطع وبالثاء المثناة.

وترجمة المسكوت عنهم: بضم الفاء، وكسر الصاد^(٢)، عطفاً على ترجمة المسكوت

عنهم، في المسألة المتقدمة.

والناظم رحمه الله لم يأت بالواو الفاصلة في ((يُضْلُونَ))؛ لعدم الرّيبة في اتّصاله بما قبله؛

لأنّ الرّمزَ الصّغيرَ والمتوسّطَ لم يتقدّما على المختلف فيه، وهو ((يُضْلُونَ)) في قوله تعالى:

﴿وَإِنَّ كَثِيرًا لِّيُضِلُّونَ﴾ هنا [١١٩] ، و((ليُضْلُوا)) في قوله تعالى: ﴿رَبَّنَا لِيُضِلُّوا عَنْ

سَبِيلِكَ﴾ في سورة يونس العنكبوت [٨٨].

وترجمته: ضم الياء فيهما.

وقارئه: الكوفيون، المشار إليهم بالثاء المثناة.

وترجمة المسكوت عنهم: فتحها فيهما^(٣)؛ لأثهما من الأضداد المطّردة الغير المنعكسة.

وعُلم فتح نُون ﴿مُنَزَّلٌ﴾ للمشدّد من الإجماع، كما عُلم سكوؤها للمخفّف من

الإجماع، وحُذِفَ لامُ الابتداء من ((ليُضْلُونَ)) كما حُذِفَ لامُ كي من ((ليُضْلُوا)) للوزن،

وضمّ ما في يونس العنكبوت إلى ما في الأنعام؛ لاتفاق ترجمة القارئ فيهما^(٤).

فإن قلت: ما السّر في كون الناظم رحمه الله لم يسلك هنا الترتيب في التلاوة، أي:

((فُصِّلَ)) قَبْلَ ((حُرِّمَ))؟

(١) انظر: التيسير ٢٨١، والنشر ٢٦٢/٢.

(٢) انظر: التيسير ٢٨١، والنشر ٢٦٢/٢.

(٣) انظر: التيسير ٢٨١، والنشر ٢٦٢/٢.

(٤) انظر: كنز المعاني للجعبري ١٥٤٤/٣.

قلتُ: ما هنا لبس.

أي: ابن عامر وحفص ﴿أَنَّهُ مُنَزَّلٌ مِنْ رَبِّكَ﴾: بفتح النون، وتشديد الزاي، وقرأه المسكوت [عنهم]: بإسكانها، وتخفيفها.

وقرأ نافع وحفص ﴿مَا حَرَّمَ عَلَيْكُمْ﴾: بفتح الحاء، والراء. وقرأ المسكوت [عنهم]: بضم الحاء، وكسر الراء.

وقرأ نافع وعاصم وحمزة والكسائي: ﴿وَقَدْ فَصَّلَ لَكُمْ﴾: بفتح الفاء، والصاد. وقرأه المسكوت عنهم: بضم الفاء، وكسر الصاد.

وصار نافع وحفص بفتح الفعلين؛ لأنهما ذُكِرَا في الترجمتين. وابن كثير وأبو عمرو وابن عامر بضمهما؛ لأنهم يذكروا في الترجمتين. وحمزة والكسائي وشعبة بفتح الفعل الأول^(١)، وضم الفعل الثاني؛ لأنهم لم يُذكروا في الترجمة الأولى، وذكروا في الترجمة الثانية.

وقرأ عاصم وحمزة والكسائي ﴿يُضِلُّونَ﴾ هنا [١١٩]، و﴿يُضِلُّوْا﴾: في يونس الكَلْبَةَ [١٨٨]: بضم الياء. وقرأهما المسكوت عنهم: بفتحها فيهما.

أمّا وجه تشديد ﴿مُنَزَّلٌ﴾: أنه اسم مفعول من باب (التفعيل).
وأمّا وجه التخفيف: أنه من باب (الأفعال).

وأمّا وجه فتح ﴿فَصَّلَ﴾ و﴿حَرَّمَ﴾: بناؤهما للفاعل، وإسنادهما إلى ضمير اسم الله تعالى المتقدم في قوله تعالى: ﴿وَمَا لَكُمْ أَلَّا تَأْكُلُوا مِمَّا ذُكِرَ اسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ﴾ [الأنعام: ١١٩] على حَدِّ، ﴿قَدْ فَصَّلْنَا الْآيَاتِ﴾ [الأنعام: ١٢٦]، و﴿حَرَّمَ رَبِّي الْفَوَاحِشَ﴾ [الأعراف: ٣٣]، وأشار في قوله: ((إِذْ ثَنَى)) إلى ذكر الله تعالى مرتين ظاهراً ومضمراً، أي: على ذلك بإسناد الفعل إلى الله تعالى في الفعلين.

أمّا الإشارة إلى ذكر الله ظاهراً من قوله: ((إِذْ عَلَا))، بإسناد الفعل إلى الله تعالى مضمراً من قوله: ((ثَنَى)) القارئ هنا بإعادة الضمير إلى الله تعالى.

(١) أي: الأول في التلاوة، وهو الفعل: ﴿فَصَّلَ﴾، لا من حيث ترتيب الناظم.

وأما وجه ضمّهما: بناؤهما على ما لم يسم فاعله، وحذف الفاعل للعلم به، ونبّه على الإتيان على حدّ: ﴿فُضِّلَتْ آيَاتُهُ﴾ [فصلت: ٣]، و﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةُ﴾ [المائدة: ٣]، وارتفع المفعولان، واستتر المقدر.

وأما وجه فتح ﴿فُضِّلَ﴾ وضم ﴿حُرِّمَ﴾: بناء الأول للفاعل؛ لقربه من الظاهر، وتنبهاً على الأصالة، وبناء الثاني للمفعول؛ لبُعده، وإيداناً لِقَرَعِيَّتِهِ.

وأما وجه ضم ﴿لِيُضِلُّونَ﴾، و﴿لِيُضِلُّوا﴾: جعلهما رباعياً مُعَدَّيْ بالهمزة، فحذف المفعول به، أي: لِيُضِلُّونَ النَّاسَ على حدّ: ﴿وَإِنْ تَطَّعَ أَكْثَرُ مَنْ فِي الْأَرْضِ يُضِلُّوكَ﴾ [الأنعام: ١١٦]. وأما وجه فتحهما: جعلهما ثلاثياً لازماً، على حدّ: ﴿إِنَّ رَبَّكَ هُوَ أَعْلَمُ مَنْ يَضِلُّ عَنْ سَبِيلِهِ﴾^(١) [الأنعام: ١١٧].

ووافق أبو جعفر نافعاً في تخفيف ﴿مُنْزَلٌ﴾، كما وافقه يعقوب، وخلف لنفسه^(٢). ووافق أبو جعفر نافعاً في فتح الفاء والصاد، كما وافقه يعقوب، وخلف لنفسه، وكذلك الأئمة الأربعة، إلا أنّ ابن محيصن وافق ابن كثير في ضم الفاء، وكسر الصاد، كما وافقه اليزيدي^(٣).

ووافق أبو جعفر نافعاً في فتح الحاء والراء، كما وافقه يعقوب، والحسن البصري. ووافق خلف لنفسه حمزةً في ضم الحاء وكسر الراء، كما وافقه الأئمة الأربعة [١٣١/ب] غير الحسن^(٤).

ووافق أبو جعفر نافعاً في فتح الياء من ﴿لِيُضِلُّونَ﴾، و﴿لِيُضِلُّوا﴾، كما وافقه

(١) انظر: اللآلئ الفريدة ٢/٤١٠، وكنز المعاني للجعبري ٣/١٥٤٤، والنقل منه.

(٢) انظر: تحبير التيسير ٣٦٢، والنشر ٢/٢٦٢.

(٣) انظر قراءة الأئمة الثلاثة: تحبير التيسير ٣٦٢، والنشر ٢/٢٦٢.

وانظر قراءة الأئمة الأربعة: إيضاح الرموز ٣٨٤، وإتحاف فضلاء البشر ٢/٢٩.

(٤) انظر قراءة الأئمة الثلاثة: تحبير التيسير ٣٦٢، والنشر ٢/٢٦٢.

وانظر قراءة الأئمة الأربعة: إيضاح الرموز ٣٨٤، وإتحاف فضلاء البشر ٢/٢٩.

يعقوب، وكذلك الأئمة الأربعة، إلا أنّ الأعمش وافق حمزة في ضمهما، كما وافقه خلف لنفسه، والحسن البصري، إلا أنّ الشنبوذي عن الأعمش وافق في فتح الياء في يونس عَلَيْهِ السَّلَامُ الفاتحين^(١).

قرأ الحسن البصري ((مَنْ يُضِلُّ عَنْ سَبِيلِهِ)) [الأنعام: ١١٧]: بضم الياء. والباقون: بفتحها^(٢)، مُؤْتَمَّرٌ أجمعين.

[٦٦٤] رِسَالَاتٍ فَرَدُّ وَافْتَحُوا دُونَ عَلَّةٍ وَضَيْقًا مَعَ الْفُرْقَانِ حَرُّكَ مُثَقَّلًا

فعولن مفاعيلن فعولن مفاعلن فعولن مفاعيلن فعولن مفاعلن

((رِسَالَاتٍ)) - بالكسر على الحكاية على قراءة المسكوت عنهم - مُبتدأ، خبره ((فَرَدُّ)) لكن حُذِفَ الهاء في التلاوة للنظم، ((وَافْتَحُوا)) أمرية، جمع الضمير لِنَقْلَةِ ابن كثير وحفص، والواو عاطفة على الفرد، بمعنى: (مع) على تقدير ترجمتين: الأولى: فرد. والثانية: الفتح المفهوم من ((افتحوا))، أي: رسالاته فردٌ مع كون فتح تائه، ومفعول الأمر محذوف، أي: تاءها المقدرة، و((دُونَ عَلَّةٍ)) صفة مصدر محذوف، أي: فتحاً ثابتاً دون علّة مانعة، أي: دون طَعْن.

((وَضَيْقًا)) مفعول ((حَرُّكَ)) الأمرية، على حذف المضاف، أي: ياء ضيقا، و((مَعَ الْفُرْقَانِ)) صفته، أي: ضيقا حاصل مع الفرقان، و((مُثَقَّلًا)) - بكسر القاف - حال فاعل الأمرية، - أي: ((حَرُّكَ)) الأمرية - و((بِكُسْرٍ))^(٣) متعلق بها، و((سَوَى الْمَكِّيِّ)) بإسكان الياء للنظم، و((سَوَى)) من أداة الاستثناء، والمستثنى منه محذوف، أي: لكل إلا المكّي. ولم يأت بالواو الفيصل في قوله: ((رسالات))؛ لعدم الريبة في اتّصاله بما قبله؛ لإتيان

(١) انظر قراءة الأئمة الثلاثة: تحبير التيسير ٣٦٣، والنشر ٢/٢٦٢.

وانظر قراءة الأئمة الأربعة: إيضاح الرّموز ٣٨٤، ولطائف الإشارات ٥/٢٠٩٥.

(٢) انظر: مفردة الحسن البصري ٢٨٠، وإيضاح الرّموز ٣٨٤.

(٣) هذه الكلمة وما بعدها من البيت التالي.

الواو الفاصلة قبله من قوله: ((وَلَا)).

والمختلف فيها: ((رسالاته)) في قوله تعالى: ﴿حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَتَهُ﴾ [الأنعام: ١٢٤].

وترجمته: حذف الألف الثانية، المعبر عنه بالفرد، وعلامة نصبه: الفتح.

وقارئة: ابن كثير، وحفص، المشار إليهما: بالدال، والعين من قوله: ((دون علة)).

وترجمة المسكوت عنهم: إثبات الألف على الجمع^(١)؛ لأن الحذف والإثبات من الأضداد المطردة المنعكسة، كما أن الفرد والجمع من الأضداد المطردة المنعكسة، وعلامة النصب في الجمع الذي مع الألف والتاء: الكسر؛ لأن الفتح والكسر من الأضداد المطردة المنعكسة.

وإنما قال: ((وَأَفْتَحُوا)) ولم يُقُل: (وانصبوا) مع أنه يصح الوزن به - فلا حاجة إلى التأويل في ((افتحوا))^(٢) - لأجل قراءة المسكوت عنهم؛ لأن علامة نصب الجمع: الكسر، كما أن علامة النصب في واحده: الفتح.

والواو فيصل وفي قوله: ((وَضَيِّقًا))، وهو المختلف فيه في قوله تعالى: ﴿يَجْعَلُ صَدْرَهُ

ضَيِّقًا﴾ هُنَا [١٢٥]، و﴿مَكَانًا ضَيِّقًا﴾ في الفرقان [١٣].

وترجمته: كسر الياء، وتشديدها.

وإنما قيّد الناظم حركته الحركة المطلقة بالكسر؛ لأجل بيان قراءة المسكوت عنهم؛ لأنه لو اقتضت الترجمة على الكسر لفهم منه قراءة المسكوت عنهم: بالفتح؛ لأنهما من الأضداد المطردة المنعكسة، مع أنهم لم يقرؤوا إلا بإسكانها؛ لأن ضد الحركة المطلقة والمقيّدة هو السكون؛ لأنهما من الأضداد المطردة المنعكسة، إلا أن التحريك المقيّد - أي: بالكسر - والسكون من الأضداد المطردة غير المنعكسة.

(١) انظر: التيسير ٢٨٢، والنشر ٢٦٢/٢.

(٢) لم يظهر لي مراده من الجملة المعترضة.

وقارئه: كلُّ القراء إلا ابن كثير، فإنه يقرأ: بإسكان الياء، وتخفيفها^(١).
أي: ترجمة ابن كثير: إسكان الياء مع تخفيفها؛ لأنَّ التشديد والتخفيف من الأضداد
المطرّدة المنعكسة، ولذا استغنى الناظم رحمته بذكر ترجمة المذكور: عن ذكر ترجمة المسكوت في
المسألتين. والله تعالى أعلم.

أي: قرأ ابن كثير وحفص ﴿رِسَالَتَهُ﴾: بحذف الألف، وفتح التاء، على التوحيد،
وقرأه المسكوت عنهم: بإثبات الألف، وكسر التاء، على الجمع.

وقرأ الكلُّ ﴿ضَيِّقًا﴾ هُنا، وفي الفرقان: بكسر الياء، مع تشديدها، إلا ابن كثير فإنه
يقرأه: بإسكانها مع تخفيفها.

أمّا وجه التوحيد: أنه إطلاق على الجنس، على حدِّ قول صالح عليه السلام: ﴿لَقَدْ
أَبْلَغْتُكُمْ رِسَالَةَ رَبِّي﴾ [الأعراف: ٧٩].

وأمّا وجه الجمع [١٣٢/أ]: أنه إطلاق على الأنواع، على حدِّ قول نوح عليه السلام:
﴿أَبْلَغْتُكُمْ رِسَالَتِ رَبِّي﴾ [الأعراف: ٦٢].

وأمّا وجه تشديد ضيقاً وتخفيفه: لأهمّما لغتان^(٢).

وافق أبو جعفر نافعاً في إثبات [الألف]^(٣) وكسر التاء على الجمع، كما وافقه يعقوب، وخلف
لنفسه، وكذلك الأئمة الأربعة، إلا أن ابن محيصن وافق ابن كثير في حذف الألف وفتح التاء^(٤).

ووافق أبو جعفر نافعاً في تشديد الياء مع كسرها من ﴿ضَيِّقًا﴾ في السورتين، كما

(١) انظر: التيسير ٢٨٢، والنشر ٢/٢٦٢.

(٢) انظر: حجة القراءات لابن زنجلة ٢٧٠، وكنز المعاني للجعبري ٣/١٥٤٧، ١٤٧١، ١٣١٨،
والنقل منه.

(٣) في المخطوط: ((اللام))، وهو سبق قلم، أو تصحيف.

(٤) انظر قراءة الأئمة الثلاثة: تحبير التيسير ٣٦٣، والنشر ٢/٢٦٢.

وانظر قراءة الأئمة الأربعة: إيضاح الرموز ٣٨٤، وإتحاف فضلاء البشر ٢/٢٩.

واقفه يعقوب، وخلف لنفسه، وكذلك الأئمة الأربعة^(١)، **رُوي**.

[٦٦٥] **بِكَسْرِ سِوَى الْمَكِّي وَرَا حَرْجاً هُنَا عَلَى كَسْرِهَا إِلْفٌ صَفَاً وَتَوْسَلاً**

فَعُولُنْ مَفَاعِيلُنْ فَعُولٌ مَفَاعِلُنْ فَعُولُنْ مَفَاعِيلُنْ فَعُولٌ مَفَاعِلُنْ

وقد مرَّ إِعْرَابُ قوله: ((بِكَسْرِ سِوَى الْمَكِّي)) ومعناه آنفاً.

((وَرَاءُ حَرْجاً)) مبتدأ مضاف، قُصِرَ للوزن، و((هنا)) لزيادة الإيضاح، ظرفُ المقدر، أي: حصل هنا، و((إِلْفٌ)) مبتدأ ثانٍ، ((صَفَاً)) فعلٌ ماضٍ، صفتُه، ((وَتَوْسَلاً)) عَطِيفٌ عليه، الألف: للإطلاق، وخبر المبتدأ الثاني: ((عَلَى كَسْرِهَا))، وهذه الجملة خبر الأول بإرجاع الضمير المجرور في الخبر إلى الراء.

والواو فيصل مستأنفة في قوله: ((وَرَا حَرْجاً))، وهو المختلف فيه، قوله تعالى: ﴿صَبِيحًا

حَرْجًا﴾ [الأنعام: ١٢٥].

وترجمته: كسر الراء.

وقارئه: نافع، وشعبة، المشار إليه: بهمزة القطع، والصاد.

وترجمة المسكوت عنهم: بفتحها^(٢)؛ لأَنَّهما من الأضداد المطردة المنعكسة.

فإن قُلْتَ: إن حرف النساء لا يحتاج إلى الاحتراز عنه^(٣)؛ لأنَّ الناظم **رُوي** قد تجاوزَ عن حرف النساء، وعادته الناظم **رُوي** إذا جاوز عن حرفٍ في الفرش لا يَرْجِعُ إلى ما جاوزه بالنظير، وإنما نحتاج إلى الاحتراز عن مثله إذا كان فيما بعد هذه السورة، ولا يحتاج إلى الاحتراز عن قوله تعالى: ﴿وَلَا عَلَى الْأَعْرَجِ حَرْجٌ﴾ [النور: ٦١]؛ لكونه غيرَ مَنْصُوبٍ.

ويمكن أن يقال: إذا لم يُوجَد ((حَرْجٌ)) في القرآن العظيم مَنْصُوباً بعد هذه السورة

(١) انظر المصادر السابقة.

(٢) انظر: التيسير ٢٨٢، والنشر ٢/٢٦٢.

(٣) أي: في قوله تعالى: ﴿ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي أَنْفُسِهِمْ حَرْجًا مِمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيمًا﴾ [النساء:

٦٥].

[فمن أجله] قيّد الناظم رحمته هذه السُّورة؛ لِعدمِ تصرُّيحه بذكر النصب؛ لأنَّه لو صرَّح بالنصب لما احتاج إلى تقييده بالسُّورة؛ لِعدمِ وُجوده في غير هذه السورة، لكن لم يُصرَّح بالنصب، بل نطق به كذلك؛ لأنَّه قد يغفلُ الإنسانُ عن النَّصبِ، ويتوهم الواهم أن المراد مطلقُ هذا اللفظ سواء كان منصوباً أو غير منصوب، فيقع في غير المراد. فقال الناظم رحمته ((هنا))^(١) أي: الخلاف في ((حَرْجاً)) إنما هو في هذه السورة فقط؛ لأنَّ ((حَرْجاً)) وقع في القرآن العظيم في غير هذا الموضع، كقوله تعالى في سورة النساء: ﴿ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي أَنْفُسِهِمْ حَرْجاً مِّمَّا قُضِيَتْ﴾ [٦٥] فلا خلاف فيها؛ لأنَّه جاوز الناظم رحمته عنها، ولم يتعرض للخلاف إلا في هذه السورة^(٢).

وعُلِمَ منه أنَّه لا خلاف في حرف النساء، بل على الاتِّفاق على: الفتح، فالقراءتان بمعنى واحد، إلا أنَّ الحَرْجَ - بالفتح - أَكْثَرُ على ألسنة العرب من الكسر، فصار قوله: ((هنا)) نصّاً على تخصيص ((حَرْجاً)) المنصوب، خوفَ توهُّمِ عمومِهِ^(٣).

أي: قرأ نافع، وشعبة ﴿حَرْجاً﴾: بكسر رائه.

وقرأ المسكوت عنهم ابنُ كثير وأبو عمرو وابنُ [عامر]، وحفص، وحمزة وعلي: بفتحها.

أمَّا وجه الكسر: أنَّه صفة مشبَّهة، نحو: حذر، وهو أبلغ من ضيق، فلهذا تبعه.

وأما وجه الفتح: أنَّه مصدر، وُصِفَ به مبالغةً، أو على تقدير ذي حَرْجٍ، كدنف^(٤).

قوله ((إِلْفٌ صَفَاً وَتَوَسَّلَاً)): ثناءٌ على القارئ بذلك، أي: قارئ هذه القراءة أليفٌ،

مُخْلِصٌ، مُتَوَسِّلٌ، مُتَقَرِّبٌ إلى الله تعالى، وَصَفَاً من كلِّ كَدْرٍ^(٥)، والله تعالى أعلم.

(١) بعده في المخطوط: ((قبل))، والكلام مستقيمٌ بدونه.

(٢) وهو معنى قول الجعبري ١٥٤٧/٣: ((هنا)) نصّاً على تخصيص ((حَرْجاً)) خوفَ توهُّمِ عمومِهِ تأسساً بالعطف. وذكر في إبراز المعاني ١٤٤/٣: أنَّ القيد لزيادة البيان.

(٣) وهو تكرارٌ لما قبله.

(٤) انظر: مفاتيح الأغاني ١٧١، وكنز المعاني للجعبري ١٥٤٧/٣.

(٥) انظر: فتح الوصيد ٩٠٨/٣.

وافق أبو جعفر نافعاً في كسر الراء، وكذلك الأئمة الأربعة، إلا أن الأعمش وافق حمزة في فتحها، كما وافقه يعقوب، وخلف لنفسه، واليزيدي^(١)، **وَاللَّيْمِ**.

[٦٦٦] وَيَصْعَدُ حِيفٌ سَاكِنٌ دُمٌ وَمَدُّهُ صَحِيحٌ وَخِيفُ الْعَيْنِ دَاوَمٌ صَنْدَلًا
فَعُولٌ مَفَاعِيلِينَ فَعُولُنْ مَفَاعِلُنْ فَعُولُنْ مَفَاعِلُنْ مَفَاعِلُنْ
 ((وَيَصْعَدُ)) مبتدأ على حذف المضاف، أي: صَادُ يَصْعَدُ، [١٣٢/ب] خبره
 ((حِيفٌ))، أي: دُو حِيفٌ، أَوْ خَفِيفٌ، ((سَاكِنٌ)) صفة، و((دُمٌ)) أمرية، أي: دُمٌ على
 هذا القراءة، بمعنى: الزَم، أَوْ دَعَاءٌ، بمعنى: عِشْ مَا دَامَ حَيًّا.
 ((وَمَدُّهُ صَحِيحٌ)) مبتدأ وخبره، الهاء ل((يَصْعَدُ))، أَوْ لِلصَّادِ.
 ((وَخِيفُ الْعَيْنِ)) مبتدأ، خبره ((دَاوَمٌ))، فاعله: الضمير الذي تحته راجع إلى المبتدأ من
 ((دَاوَمٌ))، ومفعوله محذوف، أي: دَاوَمٌ حِيفٌ الصَّادِ والمدَّ و((صَنْدَلًا)) حال فاعله، أي:
 مشبهاً بصندل^(٢).

والواو فيصل مستأنفة في قوله: ((وَيَصْعَدُ))، وهو المختلف فيه، في قوله تعالى:
﴿ضَيِّقًا حَرَجًا كَأَنَّمَا يَصَّعَّدُ﴾ [الأنعام: ١٢٥].
 وترجمته: تخفيف الصاد، وإسكانه.
 وقارئة: ابن كثير، المشار إليه: بالدال.
 وترجمة المسكوت عنهم تشديدها مع فتحها؛ لأتھما من الأضداد المطردة المنعكسة،
 كما أن السكون والحركة المطلقة من الأضداد المطردة المنعكسة، أي: السكون من المخفف
 والفتح من الحركة المطلقة للمشدد.
 والواو فاصلة عاطفة في قوله: ((وَمَدُّهُ)).

(١) انظر قراءة الأئمة الثلاثة: تحبير التيسير ٣٦٣، والنشر ٢/٢٦٢.

وانظر قراءة الأئمة الأربعة: إيضاح الرموز ٣٨٥، ولطائف الإشارات ٥/٢٠٩٨.

(٢) والصندل: شجرٌ طيب الرائحة. انظر: الصحاح ٥/١٧٤٣، وتاج العروس ٢٩/٣٣٣.

والمختلف فيه: ((يَصْعَدُ))، المستفاد من العطف.
وترجمته: زيادة حرف المدّ بعد الصاد المشدّدة.
وقارئه: شعبة، المشار إليه: بالصاد.
وترجمة المسكوت [عنهم]: حَذَفُ الألف؛ لأنّ الحذف والإثبات من الأضداد المطرّدة
المنعكسة.

والواو فاصلة عاطفة في قوله: ((وِخْفٌ)).
والمختلف فيه: ((يَصْعَدُ))، المستفاد من العطف.
وترجمته: تخفيف العين.
وقارئه: ابن كثير، وشعبة، المشار إليهما: بالدال، والصاد.
وترجمة المسكوت عنهم: تشديدها^(١).

والناظم رحمه الله ذكر في هذه المسألة ثلاث تراجم، والقراء على ثلاث مراتب.
وترجمة ابن كثير: تخفيف الصاد الساكنة، وتخفيف العين من غير ألف بينهما؛ لأنّه ذُكِرَ
في الأولى، والثالثة. وترجمة شعبة: تشديد الصاد المفتوحة، وتخفيف العين مع الألف بينهما؛
لأنّه ذُكِرَ في الثانية، والثالثة. وترجمة نافع، وأبي عمرو، وابن عامر، وحفص والأخوين:
بتشديد الصّاد، والعين، من غير ألف بينهما؛ لأنّهم لم يذكروا في التراجم الثلاث.

أي: قرأ ابن كثير ﴿كَأَنَّمَا يَصْعَدُ﴾: بتخفيف الصاد الساكنة، وتخفيف العين، من غير
ألف بينهما. وقرأ شعبة بتشديد الصاد المفتوحة، وتخفيف العين، مع الألف بينهما. وقرأ
نافع، [وأبو عمرو]^(٢)، وابن عامر، وحفص، وحمزة، والكسائي: بتشديد الصاد المفتوحة،
والعين، من غير ألف بينهما.

وأما وجه التخفيفين: أنّه مضارع (صَعِدَ)، من باب (عَلِمَ)، كما يقال صَعِدَ في السُّلَمِ
بالكسر، صُعُودًا، وصَعِدَ في الجَبَلِ.

(١) انظر: التيسير ٢٨٢، والنشر ٢/٢٦٢.

(٢) سقطت من الأصل، ولعلّها سقطت سهواً من الناسخ.

وأما وجه التشديد: أنه مضارع (تَصَعَّدَ)، من باب (التفَعَّل)، أدغمت تاء التفعل في الصاد؛ للتقارب، على حدّ: ﴿يَصَدَّعُونَ﴾ [الروم: ٤٣].
وأما وجه المدّ والتشديد، والمدّ والتخفيف: أنه مضارع (تصاعد)، من باب (تفاعل)، فأدغم، كالمتقدّم^(١).

وافق أبو جعفر نافعاً في تشديد الصاد، والعين، من غير ألف بينهما، كما وافقه يعقوب، وخلف لنفسه، وكذلك الأئمة الأربعة، إلا أنّ ابن محيصة من طريق مفردة الأهوازيّ وافق ابن كثير في سكون الصاد المخفف، وكسر العين المخفف، إلا أنّ المطوعيّ بتاء بعد الياء، وتخفيف الصاد، وتشديد العين، في أحد وجهيه، أمّا ابن محيصة من طريق صاحب المُبْهَج كالجماعة، كما أنّ المطوعيّ في وجهه الثاني^(٢)، طَوَّبَهُمُ أَجْمَعِينَ.

[٦٦٧] وَنَحْشُرَ مَعْ تَانٍ يَبُونُسَ وَهُوَ فِي سَبَأً مَعْ يَقُولُ الْيَا فِي الْأَرْبَعِ عُمَلًا
فعولن مفاعيلن فعول مفاعلن فعولن مفاعيلن فعول مفاعلن
(وَنَحْشُرُ مَعْ) ما بعده: مبتدأ، و((الياء)) مبتدأ ثانٍ، فُصِرَ للوزن، وخبره ((عُمَلًا))، أي: اعْمَلْ فيها، وقوله: ((وَهُوَ فِي سَبَأً مَعْ يَقُولُ)) جملة معترضة بين المبتدأين، والهاء في لفظ: (فيها) راجع إلى الألفاظ الأربعة - وإن لم يُقْلَ لفظ: (فيها) - ولكن أقيم الظاهر - أي: الأربَع - مقام المضمّر؛ لأجل الفائدة التي اندرج بسببها لفظ ((يقول)) الذي فيه [في] الخلاف، وإن لم يكن لِلْفَظ ((يقول)) خِلاف، بل للألفاظ الأربعة من جنسٍ واحد، لم يُوجد فائدة العذوبة في إقامة الظاهر [١٣٣/أ] مقام المضمّر؛ لأنَّ العِدَّة لا يتمُّ إلا

(١) في المخطوط: ((كالتقدم))، وهو تصحيّف. انظر توجيه القراءات: الكشف عن وجوه القراءات السبع ٤٥١/١، وكنز المعاني للجعبري ١٥٤٩/٣.
(٢) انظر قراءة الأئمة الثلاثة: تحبير التيسير ٣٦٤، والنشر ٢٦٢/٢.
وانظر قراءة الأئمة الأربعة: مفردة ابن محيصة ٢٣٤، والمبهبج ٣٤٣، وإيضاح الرّموز ٣٨٥، وإتحاف فضلاء البشر ٣٠/٢.

بـ: ((يَقُولُ))^(١).

والواو فاصلة مستأنفة في قوله: ((ونحشر))، والواو بعده عاطفة.

والمختلف فيها أربعة ألفاظ:

الأول: ((نحشر)) في قوله تعالى: ﴿وَيَوْمَ نَحْشُرُهُمْ جَمِيعًا يَمَعَشَرَ الْجِنِّ﴾، وهو الثاني في الأنعام^(٢) [١٢٨].

والثاني: ﴿نَحْشُرُهُمْ كَأَن لَّمْ يَلْبُثُوا﴾، وهو الثاني في سورة يونس عليه السلام [٤٥].

والثالث: ﴿وَيَوْمَ نَحْشُرُهُمْ جَمِيعًا﴾ في سورة سبأ [٤٠] أُسْكِنَ همزه للوزن، وأبدل ألفاً للتخفيف^(٣).

والرابع: ((يقول)) في قوله تعالى: ﴿ثُمَّ يَقُولُ لِلْمَلَكَةِ﴾ في هذه السورة [٤٠]^(٤).
وعُلِمَ خُلْفُ الثاني في الأنعام من ذكره بعد ((يَصْعَدُ))، كما عُلِمَ خُلْفُ الثاني في سورة يونس عليه السلام من تصريح الثاني، فإن الأولين منهما^(٥) على الإجماع بالنون، وتناول اللفظ إلى ما بعده لا إلى ما قبله؛ لأن التجاوز عن ما قبله يقتضي الاتفاق^(٦).
وترجمتهن: ياء الغيب.

وقارئهن: حفص، المشار إليه: بالعين.

(١) انظر: إبراز المعاني ١٤٥/٣.

(٢) حاشية: ((الأول في سورة الأنعام ﴿وَيَوْمَ نَحْشُرُهُمْ جَمِيعًا﴾ [٢٢] بالنون على الاتفاق كما الأول في سورة يونس عليه السلام أي ﴿وَيَوْمَ نَحْشُرُهُمْ جَمِيعًا﴾ [٢٨] بالنون، والله تعالى أعلم)).

(٣) انظر: كنز المعاني للجعبري ١٥٥٠/٣.

(٤) يعني: في سورة سبأ.

(٥) فالأول في سورة الأنعام قوله تعالى: ﴿وَيَوْمَ نَحْشُرُهُمْ جَمِيعًا ثُمَّ يَقُولُ لِلَّذِينَ أَشْرَكُوا إِنِّي سُرَّوْكُمْ الَّذِينَ كُنْتُمْ تَزْعُمُونَ﴾ [الأنعام: ٢٢]، والأول من سورة يونس عليه السلام قوله تعالى: ﴿وَيَوْمَ نَحْشُرُهُمْ جَمِيعًا ثُمَّ يَقُولُ

لِلَّذِينَ أَشْرَكُوا مَكَانَكُمْ أَنْتُمْ شُرَكَاءُكُمْ﴾ [يونس: ٢٨].

(٦) انظر: كنز المعاني للجعبري ١٥٥١/٣.

وترجمة المسكوت [عنهم]: نون العظمة^(١)؛ لأتّهما من الأضداد المطردة المنعكسة.
 أي: قرأ عاصم برواية حفص الألفاظ الأربعة: بياء الغيب، والمسكوت عنهم: بالنون.
 أمّا وجه البياء: إسناد الفعل إلى ضمير اسم الله تعالى؛ لتقدمه في قوله تعالى: ﴿لَهُمْ دَارُ
 السَّلَامِ عِنْدَ رَبِّهِمْ﴾ [الأنعام: ١٢٧]، ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَظْلِمُ النَّاسَ﴾ [يونس: ٤٤]، و﴿قُلْ إِنَّ
 رَبِّي يَبْسُطُ الرِّزْقَ لِمَن يَشَاءُ﴾ [سبأ: ٣٦]، أي: ويوم يحشرهم الله، وأتبعه بقول: ((الاتباع)).
 وأمّا وجه النون: إسناده إلى^(٢) اسم الله تعالى على وجه العظمة، أي: نحشرهم نحن^(٣)،
 والله تعالى أعلم.

وافق أبو جعفر نافعاً في نون الأربع، كما وافقه خلف لنفسه، ويعقوب، والأئمة
 الأربعة، إلا أنّ روحاً عن يعقوب وافق حفصاً في البياء في الأنعام، كما وافقه ابن محيصر
 والمطوعي عن الأعمش، وافقه في ثاني يونس عليه السلام ابن محيصر والمطوعي، وأن يعقوب وافقه
 كذلك في ﴿يَحْشُرُهُمْ﴾، و﴿يَقُولُ﴾ في سبأ، كما وافقه ابن محيصر والمطوعي^(٤)، صلى الله عليه
 أجمعين.

[٦٦٨] وَخَاطَبَ شَامِي يَعْْمَلُونَ وَمَنْ يَكُو نُ فِيهَا وَتَحْتَ التَّمَلِ ذَكْرُهُ شُلْشُلَا

فَعُول مَفَاعِيلِن فَعُول مَفَاعِل فَعُول مَفَاعِيل فَعُول مَفَاعِل

((وَخَاطَبَ)) ماضٍ، فاعله ((شَامِي)) بتخفيف ياء النسبة، ومفعوله ((يَعْْمَلُونَ)).
 ((وَمَنْ يَكُونُ)) مبتدأ، خبره ((ذَكْرُهُ)) أمرية على التأويل، والهاء للمبتدأ، و((فِيهَا))

(١) انظر: التيسير ٢٨٢، والنشر ٢/٢٦٢، ٣٥١.

(٢) تكرر في المخطوط قوله: ((إسناده إلى)).

(٣) انظر: شرح الهداية ٤٨١، وكنز المعاني للجعبري ٣/١٥٥١، والنقل منه.

(٤) قرأ بالياء في المواضع الأربعة: ابن محيصر، والمطوعي، وروح في ثاني الأنعام، ويعقوب في سبأ.

انظر قراءة الأئمة الثلاثة: تحبير التيسير ٣٦٤، والنشر ٢/٢٦٢، ٣٥١.

وانظر قراءة الأئمة الأربعة: إيضاح الرموز ٣٨٥، وإتحاف فضلاء البشر ٧/٢، ٣٠.

أي: في سورة الأنعام، متعلق بها، وإنما ذكر لفظ ((فيها)) توطئة للعطف، ((وَتَحْتَ النَّمْلِ)) عطف عليه، أي: وفي سورة تحت النمل، أي: سورة القصص، و((شُلْشُلًا)) حال فاعل ((ذِكْرُهُ)) أي: ذكّر أنت يكون حال كذلك خفيفاً^(١)؛ لأنّ المذكر خفيف، والمؤنث ثقيل.

والواو فاصلة مستأنفة في قوله: ((وَخَاطِبٍ)).

والمختلف فيه: ((يعلمون))، في قوله تعالى: ﴿وَمَا رَبُّكَ بِغَافِلٍ عَمَّا يَعْمَلُونَ﴾ [الأنعام: ١٣٢].

وترجمته: تاء الخطاب.

وقارئه: ابن عامر الشاميّ.

وترجمة المسكوت عنهم: بياء الغيب^(٢)؛ لأنّها من الأضداد المطرّدة المنعكسة.

والواو ليس فاصلة مستأنفة في قوله: ((وَمَنْ يَكُونُ))، بلّ مِنْ التلاوة، أي: ((وَمَنْ يَكُونُ)) من المختلف فيه، في قوله تعالى: ﴿وَمَنْ تَكُونُ لَهُ عَقِيبَةُ الدَّارِ﴾، ﴿وَمَنْ تَكُونُ لَهُ عَقِيبَةُ الدَّارِ﴾، في الأنعام [١٣٥]، والقصص [٣٧].

وترجمته: ياء التذكير.

وقارئه: الأخوان، المشار إليهما: بالشين.

وترجمة المسكوت عنهم: تاء التأنيث فيهما^(٣).

أي: قرأ ابن عامر: ﴿تَعْمَلُونَ﴾: بتاء الخطاب، وقرأه المسكوت [عنهم]: بياء الغيب؛

لأنّها من الأضداد المطرّدة المنعكسة.

وقرأ حمزة والكسائي: ﴿مَنْ يَكُونُ﴾: بياء التذكير. وقرأه المسكوت [عنهم]: بتاء

التأنيث.

(١) انظر: الصحاح ١٧٣٨/٥، ولسان العرب ٣٦٢/١١.

(٢) انظر: التيسير ٢٨٢، والنشر ٢٦٢/٢.

(٣) انظر: التيسير ٢٨٣، والنشر ٢٦٣/٢.

والمراد من قوله: ((وَمَنْ يَكُونُ)) المصاحب لِلْفِظِ ﴿عَقِبَةُ الدَّارِ﴾ هنا [١٣٥]، وفي القصص [٣٧]، لا^(١) يقال: إِنَّ قَوْلَهُ ((تَحْتَ النَّمْلِ)): أَعَمَّ مِنْ ذَلِكَ؟
قلتُ: إِنَّ النَّاظِمَ ﷺ إِذَا ذَكَرَ لَفْظَ (التَّحِيَّةِ) فَعَادَتْهُ أَنْ يُطْلِقَ التَّحِيَّةَ فِي النِّظْمِ عَلَى الْمُجَاوِرَةِ فَقَطُّ، وَإِنْ كَانَتْ أَعَمَّ مِنْ ذَلِكَ^(٢).

أَمَّا وَجْهُ الْخِطَابِ: إِسْنَادُ الْفِعْلِ إِلَى الْمُخَاطَبِينَ؛ لِمُنَاسِبَةِ تَالِيهِ: ﴿إِنْ يَشَاءُ يُدْهِبِكُمْ﴾، و﴿مِنْ بَعْدِكُمْ﴾، و﴿أَنْشَأَكُمْ﴾ [الأنعام: ١٣٣].
وَأَمَّا وَجْهُ الْغَيْبِ: إِسْنَادُهُ إِلَى الْغَائِبِينَ؛ مُنَاسِبَةً لِسَابِقِهِ، ﴿وَلِكُلِّ دَرَجَةٍ مِمَّا عَمِلُوا﴾ [الأنعام: ١٣٢].

وَأَمَّا وَجْهُ التَّذْكِيرِ: أَنَّ تَأْنِيثَ فَاعِلِهِ مُجَازِيٌّ؛ لِأَنَّهُ مُصَدَّرٌ، وَقَدْ فُصِّلَ بَيْنَهُمَا، أَي: لَفْظِ ﴿لَهُ﴾ فَصَلَ بَيْنَ الْفِعْلِ وَالْفَاعِلِ.

وَأَمَّا وَجْهُ التَّأْنِيثِ: [١٣٣/ب] أَنَّهُ مُسْنَدٌ إِلَى مُؤَنَّثٍ لَفْظًا، أَي: ﴿عَقِبَةُ﴾^(٣).
وَإِذَا أَبُو جَعْفَرٍ نَافِعًا فِي غَيْبِ الْفِعْلِ، كَمَا وَافَقَهُ يَعْقُوبُ، وَخَلَفَ، وَكَذَلِكَ الْأَئِمَّةُ الْأَرْبَعَةُ، إِلَّا أَنَّ الْحَسَنَ الْبَصْرِيَّ وَوَاقِقَ ابْنَ عَامِرٍ فِي الْخِطَابِ^(٤).

(١) هكذا في المخطوط، ولعلَّ الأقرب للسياق ((فهل)).

(٢) أي: إن قوله: ((وتحت النمل)) للسورة المجاورة للنمل، وهي القصص، ولا تتعداها إلى غيرها. وبعد البحث في برنامج مصحف المدينة النبوية للنشر الحاسوبي عن قوله: ((ومن يكون)) - بالياء والتاء، وبالواو وعدمها - لم أجدها إلا في ثلاثة مواضع: هنا في الأنعام، وفي سورة القصص، وفي سورة النساء في قوله تعالى: ﴿فَمَنْ يُجَادِلِ اللَّهَ عَنْهُمْ يَوْمَ الْقِيَمَةِ أَمْ مَنْ يَكُونُ عَلَيْهِمْ وَكِيلاً﴾ [النساء: ١٠٩]، وعلم أنَّ هذا الموضع ليس من مواضع الخلاف؛ لذكره الخلاف بعده، فلا يشمل قوله: ((وتحت النمل)).

(٣) انظر: الكشف عن وجوه القراءات السبع ١/٤٥٢، ٤٥٣، وكنز المعاني للجعبري ٣/١٥٥٢، والنقل منه.

(٤) انظر قراءة الأئمة الثلاثة: تحبير التيسير ٣٦٤، والنشر ٢/٢٦٢.

ووافق أبو جعفر نافعاً في تأنيث ﴿يَكُونُ﴾ في الموضعين، كما وافقه يعقوب، وكذلك الأئمة الأربعة، إلا أن الأعمش وافق حمزة في التذكير، كما وافقه خَلْفَ لِنَفْسِهِ^(١)، فَوَلِّغِهِم.

[٦٦٩] مَكَانَاتٍ مَدَّ النُّونَ فِي الْكُلِّ شَعْبَةً بِزَعْمِهِمُ الْحَرْفَانِ بِالضَّمِّ رُتَلَا

فعولن مفاعيلن فعولن مفاعل فعول مفاعيلن فعولن مفاعل

((مَكَانَاتٍ)) مبتدأ، و((مَدَّ)) ((شَعْبَةً)): فعل، فاعل، مفعوله ((النُّونَ))، الألف واللام

عَوَضٌ عن المضاف إليه، أي: نونَ مكانات، و((فِي الْكُلِّ)) متعلق به، وهذه الجملة خبر

المبتدأ، وعائده: الهاء من لفظة (منه) المقدّر حال ((الْكُلِّ))، أي: جميع القرآن العظيم.

و((بِزَعْمِهِمُ)) مبتدأ، و((الْحَرْفَانِ)) ثانٍ، خبره ((رُتَلَا))، الألف: ضميرهما، والجملة خبر

الأول، وعائده: (منه) مقدراً حال فاعل ((رُتَلَا))، و((بِالضَّمِّ)) متعلق به.

ولم يأت الناظم جَمَلُهُ بالواو الفاصلة في ((مكانات))؛ لعدم اتّصاله بما قبله؛ لأنّ الرمز

المتوسّط^(٢) لا يتقدم على المختلف فيه، مع أنّ قارئه مصرّح به.

والمختلف فيها: ((مكانات))، في قوله تعالى: ﴿مَكَانَتِكُمْ﴾ [الأنعام: ١٣٥] في

الجميع.

وترجمتها: إثبات الألف بعد النون على الجمع، حيث وقع.

وقارئه: أبو بكر، المصرّح به.

وترجمة المسكوت [عنهم]: حذفها، على التوحيد^(٣)؛ لأنّها من الأضداد المطّردة المنعكسة.

و((بِزَعْمِهِمُ)) مبتدأ، و((الْحَرْفَانِ)) مبتدأ ثانٍ، المراد منهما: الكلمتان، وخبره ((رُتَلَا))

الألف: للتثنية، و((بِالضَّمِّ)) متعلّق به، وهذه الجملة خبر الأوّل بالعائد المقدّر، أي: لفظة

(منه) الهاء عائد إليه، والله تعالى أعلم.

وانظر قراءة الأئمة الأربعة: إيضاح الرُّمُوزِ ٣٨٥، وإتحاف فضلاء البشر ٣١/٢.

(١) انظر قراءة الأئمة الثلاثة: تحبير التيسير ٣٦٤، والنشر ٢٦٣/٢.

وانظر قراءة الأئمة الأربعة: إيضاح الرُّمُوزِ ٣٨٦، ولطائف الإشارات ٢١٠٢/٥.

(٢) لعلّه سبق قلم، والصَّوَاب: الرمز الصغير.

(٣) انظر: التيسير ٢٨٣، والنشر ٢٦٣/٢.

والناظم رحمته لم يأت بالواو الفاصلة في قوله: ((بزعمهم))؛ لعدم الريبة في اتصاله بما قبله؛ لأنه لو اتصل به للزم منه أن يكون الرمز الصغير^(١) بلا حَرْفٍ مُخْتَلَفٍ فيه، فيصير المعنى على هذا: قرأ شعبة ((بزعمهم)) معاً: بضم الزاي، مع أنه لم يقرأ إلا بفتح الزاي، ومع أنّ الكسائي انفرد بضمّ الزاي فيها.

والمختلف فيه: ((بزعمهم)) في الموضعين، في قوله تعالى: ﴿هَكَذَا اللَّهُ بِرِعْمِهِمْ﴾ [الأنعام: ١٣٦]، ﴿لَا يَطْعَمُهَا إِلَّا مَنْ نَشَاءُ بِرِعْمِهِمْ﴾ [الأنعام: ١٣٨]. وترجمته: بضم الزاي منهما.

وقارئه: الكسائي، المشار إليه بالراء من قوله: ((رُتَّلَا)).

وترجمة المسكوت عنهم: بفتحها^(٢)؛ لأنّ الضم والفتح من الأضداد المطّردة غير المنعكسة. والمراد من قوله: ((الحرفان)): الزايان؛ لأن الحرف حقيقة في ذلك، ومراده: الزاي في الحرفين، أي: الكلمتين، ويشهد على ذلك قوله: ((وَمِنْ [بَعْدِ] ذِكْرِ الْحَرْفِ أَسْمِي رَجَالِهِ)) في الخطبة، وعلى هذا اندفع توهم الواهم بالحرفين حرفاً الكلمة. أي: قرأ شعبة ﴿مَكَانَتِكُمْ﴾: بألف بعد النون، على الجمع.

وقرأه المسكوت عنهم: بحذفها، على التوحيد، وهي في خمسة مواضع: ﴿قُلْ يَتَقَوْمِ أَعْمَلُوا عَلَى مَكَانَتِكُمْ﴾ في الأنعام [١٣٥]، ﴿وَيَتَقَوْمِ أَعْمَلُوا عَلَى مَكَانَتِكُمْ﴾، ﴿وَقُلْ لِلَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ أَعْمَلُوا عَلَى مَكَانَتِكُمْ﴾ في سورة هود الصلوات [٩٣، ١٢١]، ﴿وَلَوْ نَشَاءُ لَمَسَخْنَاهُمْ عَلَى مَكَانَتِهِمْ﴾ في سورة يس [٦٧]، ﴿قُلْ يَتَقَوْمِ أَعْمَلُوا عَلَى مَكَانَتِكُمْ﴾ في سورة الزمر [٣٩].

وقرأ الكسائي ﴿بِرِعْمِهِمْ﴾ في الموضعين: بضم الزاي، وقرأه المسكوت عنهم: بفتحها. أمّا وجه التوحيد: إرادة الجنس.

(١) وهو قوله: ((رُتَّلَا)).

(٢) انظر: التيسير ٢٨٣، والنشر ٢/٢٦٣.

وأما وجه الجمع: أنه النَّصَّ على الأفراد، والتنبيه على الأنواع.
وأما وجه الضَّم والفتح: أهما لغتان، فالفتح حجازي، والضَّم أسدي، وبكسره تميم
وبعض قيس، لكن لم يَرِدْ في القراءة.
وقيل: الفتح مصدر (زَعَمَ) شَكَّ وَتَيَقَّنَ، والضَّم: اسم^(١).
وافق أبو جعفر نافعاً في التوحيد، كما وافقه يعقوب، وخلف لنفسه، وكذلك الأئمة
الأربعة، إلا أن الحسن البصري وافق أبا بكر في الجمع.
ووافق أبو جعفر نافعاً في فتح الزاي كما وافقه يعقوب وخلف لنفسه، وكذلك الأئمة
الأربعة إلا أن الأعمش رواية الشنبوذي وافق الكسائي في ضم الزاي^(٢)، طُوبَى لَهُمْ.

الحمد لله رب العالمين، والصلاة على خير خلقه محمد وآله أجمعين.
[٦٧٠] وَرَيَّنَ فِي ضَمٍّ وَكَسْرٍ وَرَفَعٍ قَتَلَ أَوْلَادِهِمْ بِالنَّصْبِ شَامِيَهُمْ تَلَا
فعول مفاعيل فعولن مفاعيلن فعولن مفاعيلن
(رَيَّنَ)) مبتدأ و((فِي ضَمٍّ وَكَسْرٍ)) حال، أي: [١٣٤/أ] كائناً في ضم الزاي وكسر
الياء، على بناء المجهول، ((وَرَفَعٍ قَتَلَ)) عطف عليه، و((أَوْلَادِهِمْ)) عطف -أيضاً- بحذف
حرف العطف، و((بِالنَّصْبِ)) حال، أي: كائناً بنصب الدال، و((شَامِيَهُمْ)) مبتدأ ثانٍ،
وضمير الجمع للقرءاء، خبره ((تَلَا))، أي: قرأ، الضمير فيه للشأن، والعائد إلى ثلاثة ألفاظ:
((رَيَّنَ))، و((قَتَلَ))، و((أَوْلَادِهِمْ)): محذوف تقدير قراءتين^(٣) بالضم والكسر، و((قَتَلَ))
بالرفع، و((أَوْلَادِهِمْ)) بالنصب، وهذه الجملة خبر المبتدأ الأول مع ما عطف عليه، والله تعالى
أعلم بحقيقة الحال.

(١) انظر: الكشف عن وجوه القراءات السبع ١/٤٥٢، ٤٥٣، وكنز المعاني للجعبري
٣/١٥٥٤، والنقل منه.

(٢) انظر قراءة الأئمة الثلاثة: تحبير التيسير ٣٦٣، ٣٦٥، والنشر ٢/٢٦٣.

وانظر قراءة الأئمة الأربعة: إيضاح الرُّمُوزِ ٣٨٦، وإتحاف فضلاء البشر ٢/٣١، ٣٢.

(٣) هكذا في المخطوط، ولعل الأقرب للسياق ((تقديره قرأ)).

[٦٧١] وَيُخَفِّضُ عَنْهُ الرَّفْعُ فِي شُرَكَائِهِمْ وَفِي مُصْحَفِ الشَّامِيِّنَ بِالْيَاءِ مُثَلًّا

فَعُولٌ مَفَاعِيلُنْ فَعُولٌ مَفَاعِلٌ فَعُولُنْ مَفَاعِلُنْ فَعُولُنْ مَفَاعِلُنْ

((وَيُخَفِّضُ الرَّفْعُ)) على ما لم يُسَمَّ فاعله، و((عَنْهُ)) أي: عن ابن عامر، متعلق به، و((فِي شُرَكَائِهِمْ)) حال المرفوع، و((مُثَلًّا)) صَوَّرَ اللفظ على بناء المجهول، و((بِالْيَاءِ)) حاله، أي: حال كونه مرسومًا بالياء، و((فِي الشَّامِيِّنَ)) متعلق به، والأصل الشاميين، لكنّه خَفَّفَ النسبة ثم حذف للساكنين، هو وياء الجمع، أو جمع الشام حذف للتونين ثم استصحب، أو للكثرة وهي على الشاذة.

والواو فيصل مستأنفة في قوله: و((زَيْنَ)).

والمختلف فيها أربعة ألفاظ:

الأول: ((زَيْنَ)). ترجمته: ضم الزاي، وكسر الياء.

والثاني: ((قَتْلَ)). وترجمته: رفع اللام.

والثالث: ((أَوْلَادِهِمْ)). وترجمته: نصب الدال.

والرابع: ((شُرَكَائِهِمْ)). وترجمته: خَفَضَ الهمزة.

وإنما قُيِّدَ الخفض بالرفع؛ لأجل بَيَانِ قراءة المسكوت عنهم؛ لأنه لو اقتصر ترجمة الرابع على الخفض لَفُهِمَ منه قراءتهم بالنصب؛ لأنّها من الأضداد المطّردة المنعكسة، مع أنّهم لم يقرؤوا إلا بالرفع.

وقارئ هذه: ابن عامر الشامي.

وترجمة المسكوت عنهم في ((زَيْنَ)): فتح الزاي والياء؛ لأنّ الضمّ والفتح من الأضداد

المطّردة غير المنعكسة، ولأنّ الكسر والفتح من الأضداد المطّردة المنعكسة.

وفي ((قَتْلَ)): نصب اللام؛ لأنّ الرفع والنصب من الأضداد المطّردة غير المنعكسة.

وفي ((أَوْلَادِهِمْ)): خفض الدال؛ لأنّ النصب والجرّ من الأضداد المطّردة المنعكسة.

وفي ((شُرَكَائِهِمْ)): رفع الهمزة^(١).

(١) انظر: التيسير ٢٨٣، والنشر ٢/٢٦٣.

ولذا استغنى الناظم رحمته بذكر التراجم الثلاث لابن عامر: عن ذكر التراجم الثلاث للمسكوت عنهم، إلا في الترجمة الرابعة في المسألة الرابعة، فإنه ذكر ترجمة المسكوت [عنهم] فيها؛ لأنه لو اقتضت على الخفض لفهم منه النصب؛ لأنهما من الأضداد المطردة المنعكسة، مع أنهم لم يقرؤوا إلا بالرفع، والله تعالى أعلم.

أي: قرأ ابن عامر ﴿وَكَذَلِكَ زَيْنٌ لِكَثِيرٍ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ قَتَلَ أَوْلَادَهُمْ شُرَكَائِهِمْ﴾: بضم الزاي، وكسر الياء، ورفع اللام، ونصب الدال، وخفض الهمزة.

وقرأ المسكوت عنهم: بفتح الزاي والياء، ونصب اللام، وجرّ الدال، ورفع الهمزة، فيكون الفعل في غير ابن عامر مبنياً للفاعل، و﴿شُرَكَائِهِمْ﴾: فاعله، و﴿قَتَلَ﴾: مفعوله، وأضيف إلى ﴿أَوْلَادِهِمْ﴾ من باب إضافة المصدر إلى المفعول، وتقدير آية^(١) الشريفة - الله تعالى أعلم -: وكذلك زَيْنٌ لكثير من المشركين أن قتلوا أولادهم، والمراد ﴿شُرَكَائِهِمْ﴾: الشياطين، زَيْنُوا قتل أولادهم.

فيكون عند ابن عامر مبنياً للمفعول، والقائم مقام الفاعل ﴿قَتَلَ﴾، ثم أضيف إلى ﴿شُرَكَائِهِمْ﴾، من باب إضافة المصدر إلى فاعله، وفُصِّلَ بين المضاف والمضاف إليه بمفعوله، الذي هو ﴿أَوْلَادَهُمْ﴾؛ لأنهم مفعول ﴿قَتَلَ﴾ فيكون تقدير الكلام -الله تعالى أعلم -: كذلك زَيْنٌ لكثير من المشركين أن قتل أولادهم شركائهم؛ لأنهم إذا زَيْنُوا لهم ذلك كانوا القتالين^(٢) لهم.

واختلف النحاة في وجه قراءة ابن عامر: فمنهم من وجَّهها كما تقدّم، فمنهم^(٣) من ضَعَّفَهَا بما تقدم، حتى قال بعض النحاة: لو كان مثل ذلك في الضرورة لكان مَرْدُوداً، فكيف به في القرآن العظيم. قال: والذي حمله على القراءة بذلك: رؤية ابن عامر لها في

(١) هكذا في المخطوط، ولعلّ الأقرب للسياق ((الآية)).

(٢) في المخطوط: ((القاتلون)).

(٣) هكذا في المخطوط، ولعلّ الأقرب للسياق ((ومنهم)).

مُصحفه بالياء^(١)، انتهى.

واعلم أن هذه القراءة ثابتة صحيحة، قد قرأ بها هذا الإمام، فلا التَّفاف^(٢) إلى مَنْ تَكَلَّمَ، [١٣٤/ب] ولا يَطْعَن بهذا الإمام، ولا بأحدٍ من القراء السبعة؛ لأنَّه لم يقرأ بشيء يُنسب إليه بغير رواية له عمَّن تقدّمه.

وقول الناظم رحمته ((وَزَيْنٌ فِي ضَمٍّ وَكَسْرٍ)): إشارة أيضاً إلى أنَّ هذا الفعل لم يزل في ((ضَمٍّ وَكَسْرٍ))؛ فالضَّمُّ: عبارة عن قبول القراءة، والاحتجاج لها، والكسْرُ عبارة عن تضعيف القراءة والتكلم فيها^(٣)، وتقدير الكلام: وشامهم تلا ﴿زَيْنٌ﴾ كائناً في ضَمٍّ وكسْرٍ، وله رفع ﴿قَتْلٌ﴾، وله ﴿أَوْلَدَهُمْ﴾ كائناً بالنصب، والله تعالى أعلم.

والناظم رحمته بيّن موافقة قراءة ابن عامر بما رُسِمَ في مصحفه، لأنَّ ﴿شُرَكَائِهِمْ﴾ رُسِمَ في مصحف الشامي: بالياء، وفي غيره بالواو، وعلم منه أنَّ قراءة المسكوت عنهم موافقة لرسم مصحفهم، كما أنَّ قراءة ابن عامر موافقة لرسم مصحفه^(٤)، والله تعالى أعلم. لما بيّن قراءته بالموافقة لما رُسِمَ في مصحفه شرع في بيان مَنْ ضَعَفَهَا مِنْ لِسَانِهِمْ.

[٦٧٢] وَمَفْعُولُهُ بَيْنَ الْمُضَافَيْنِ فَاصِلٌ وَلَمْ يُلَفَّ غَيْرُ الظَّرْفِ فِي الشَّعْرِ فَيَصِلَا

فَعُولٌ مَفَاعِيلٌ فَعُولٌ مَفَاعِلٌ فَعُولٌ مَفَاعِيلٌ فَعُولٌ مَفَاعِلٌ

((وَمَفْعُولُهُ)) مبتدأ، الضمير راجع إلى الأقرب، أي: المصدر، أي: مفعول ﴿قَتْلٌ﴾، خبره ((فَاصِلٌ))، و((بَيْنَ الْمُضَافَيْنِ)) ظرفه، ((وَلَمْ يُلَفَّ)) بمعنى: لم يوجد، حذِفَ الألفُ للجزم، و((غَيْرُ الظَّرْفِ)) بالرفع على أنه قائم مقام الفاعل، و((فِي الشَّعْرِ)) متعلق

(١) انظر: الكشاف ٧٠/٢، عند تفسير قوله تعالى: ﴿وَكَذَلِكَ زَيْنٌ لِكَثِيرٍ مِنَ

الْمُشْرِكِينَ قَتَلَ أَوْلَادَهُمْ شُرَكَائِهِمْ﴾ [الأنعام: ١٣٧].

(٢) ولعلها ((فلا التَّفافات)).

(٣) لا يمكن الجزم بأنَّ النَّاطِمَ رحمته قصد هذا المعنى، والله أعلم.

(٤) انظر: المقنع ٢٧٥، ومختصر التبيين ٥١٨/٣.

به، ((فَيْصَلَا)) فاصلاً، ثاني مفعولي ((لَمْ يُلْفَ))، وهذه الجملة محكية القول المقدر من لِسَانِ مُضَعَّفِ قِرَاءَةِ ابْنِ عَامِرٍ، أي: قال بعض النحاة: ولم يُلْفَ غير الظرف في الشعر فيصلاً.

ومَثَلُ النَّاظِمِ رحمته من لسانهم مثلاً لوقوع الظرف بين المضافين في الشعر فاصلاً، فقال:

[٦٧٣] كَلِّهِ دُرُّ الْيَوْمِ مَنْ لَأْمَهَا^(١) فَلَا تَلْمُ مِنْ مُلِمِي النَّحْوِ إِلَّا مُجَهَّلاً
فعول مفاعيلن فعولن مفاعيلن فعولن مفاعيلن

((كَلِّهِ دُرُّ الْيَوْمِ مَنْ لَأْمَهَا)) خبر مبتدئ مقدر، أي: والفصل في الشعر كقول الشاعر: ((لله دُرُّ الْيَوْمِ مَنْ لَأْمَهَا))، ف((دُرُّ)) مضافٌ إلى ((مَنْ لَأْمَهَا))، ف((اليوم)) ظرفٌ وقع فاصلاً بين المضافين، مع أنّ المفعول به لم يقع فاصلاً بين المضافين في الشعر، وقد يُتَّسَعُ في الظرف ما لا يُتَّسَعُ في غيره، أما المفعول به الذي لم يُتَّسَعُ فيه بالفصل به: فأجدر.

وأما [نائب] الفاعل في الآية الشريفة فهو ﴿قَتَلَ﴾، مفعوله ﴿أَوْلَدَهُمْ﴾.

وأما المضاف فهو ﴿قَتَلَ﴾، وأما المضاف إليه فهو ﴿شُرَكَائِهِمْ﴾، فالفاصل بينهما: ﴿أَوْلَدَهُمْ﴾ مع أنه مفعول به، وليس بظرف، أي: لم يُوجَدِ الفصل بينهما إلا بالظرف في الشعر، أما المفعول به فلا يُوجَدُ في الشعر، وكذلك الظرف لم يُوجَدِ الفصل به إلا في ضرورة الشعر، أما في سعة الكلام من الشعر فلا يُوجَدُ.

والناظم رحمته لم يُمَثَّلِ المثال من لِسَانِ الْمُضَعَّفِ إلا على طريق العموم المستفاد من الكاف، بمعنى: المثل في قوله: ((كَلِّهِ دُرُّ الْيَوْمِ مَنْ لَأْمَهَا))، فلا يجوز غير الظرف في الشعر، فما ظنك بفاصل غير الظرف في غير الشعر، وهو المفعول به.

فإن قلت: لم يأتِ الناظم رحمته مثلاً من لِسَانِ الْمُضَعَّفِ إلا بهذا المثال، فما الوجه في إتيان هذا المثال؟

(١) والبيت لعمرو بن قميئة: لَمَّا رَأَتْ سَاتِيْدِمَا اسْتَعْبَرَتْ لَه دُرُّ الْيَوْمِ مَنْ لَأْمَهَا

انظر: الكتاب لسيبويه ١/١٧٨.

قلت: نَعَمْ، كذلك ولكن أرادَ بَيِّنًا أَنشَدَهُ سيبويه^(١)، وغيره، وهو لَعَمْرُو بن قَمِيئة^(٢) في قَمِيئة^(٣) في حقِّ قراءة ابن عامر.

أما استعمال البلغاء والفصحاء: ((لله دُرٌّ...)) على طريق المدح للقائل، يعني: أن المُنشِد بهذا البيت مدح مَنْ لَأَمَّ قراءة ابن عامر بالفَصْلِ من^(٣) المُضَافِينَ بأن يَقُولَ: إِنَّ هذا مخالف للقياس، فما الوجه في الكلام الذي يخالف القياس، وهو الكلام لله^(٤) تعالى، وهذا معنى قول الناظم رحمته: ((فَلَا تَلْمُ مِنْ مُلِيمِي النَّحْوِ إِلَّا مُجَهَّلًا))، فكأنه قال من^(٥) من^(٥) لِسَانِهِمْ: قال: نكير النحاة على قراءة ابن عامر: بآته لم يَقْدَحِ الفصل بين المضافين المضافين إلا بالظرف، وذلك في ضرورة الشعر، فكيف يجوز في منشور الكلام؟ بل في القرآن المعجز [الذي هو] أَفْضَلُ بغير^(٦)، كما قال الزمخشري رحمته: قراءة ابن عامر بالفصل بينهما بينهما بغير الظرف، فَشَيْءٌ لو كان في مَكَانِ الصُّرُورَاتِ وهو الشعر لكان قبيحاً سَمِجاً مَرْدُوداً، فكيف به في الكلام المنشور؟ فكيف به في القرآن المعجز؟ [١٣٥/أ] حُسْنُ نَظْمِهِ وَجَزَالَتِهِ^(٧).

أَوَّلُ الْبَيْتِ:

(١) وسيأتي صدر البيت قريباً. انظر: الكتاب لسيبويه ١/١٧٨.

(٢) هو عمرو بن قميئة بن ذريح بن سعد بن مالك الثعلبي البكري الوائلي النزاري، شاعر جاهلي جاهلي مقدم، نشأ يتيماً، وأقام في الحيرة مدة، وصحب امرئ القيس، توفي سنة (٨٥ ق هـ). انظر: الأعلام للزركلي ٥/٨٣.

(٣) هكذا في المخطوط، ولعلَّ الأقرب للسياق ((بين)).

(٤) هكذا في المخطوط، ولعلَّ الأقرب للسياق ((كلام الله)).

(٥) هكذا في المخطوط، ولعلَّ الأقرب للسياق ((على)).

(٦) هكذا في المخطوط، ولعلَّ الأقرب للسياق ((من غيره)).

(٧) انظر: الكشاف ٢/٧٠، عند تفسير قوله تعالى: ﴿وَكَذَلِكَ زَيْنٌ لِكَثِيرٍ مِّنَ

الْمُشْرِكِينَ قَتَلَ أَوْلَادِهِمْ شُرَكَاءَهُمْ﴾ [الأنعام: ١٣٧].

لما رأت سَاتِيْدَمَا اسْتَعْبَرَتْ اللهُ دَرُّ الْيَوْمِ مَن لَامَهَا^(١)

أي: لَامَ هذه القراءة، أي: ضَعَّفَهَا، فما كفاها تَضْعِيفُهَا حتى مَدَحَ مَنْ ضَعَّفَهَا.
وبعد ذلك شرع الناظم رحمته تبيين جنس الضَّعْفِ لهذه القراءة، وَيَرُدُّ عَلَيْهِ، وَأَنَّهُ مِنْ
أَكْبَارِ النَّحَاةِ، فَهِيَ أَنْ يُلَامَ مَنْ يَضَعِّفُهَا مِنْ مُلِمِّي النَّحْوِ إِلَّا مَنْ كَانَ مُجْهَلًا قَارِئًا هَذِهِ
القراءة، فَإِنَّهُ يَسْتَحِقُّ أَنْ يُلَامَ^(٢)؛ لَلْوَمِ هَذَا الْإِمَامِ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَقْرَأْ مِنْ رَأْيِهِ وَتَشْبِيهِهِ، بَلْ بِالنَّقْلِ
الصَّحِيحِ الْمُتَوَاتِرِ، وَأَنَّهُ مِنْ أَكْبَارِ التَّابِعِينَ، الَّذِينَ أَخَذُوا الْقِرَاءَةَ عَنِ الصَّحَابَةِ رَضِيَ اللهُ تَعَالَى
عَنْهُمْ أَجْمَعِينَ، كَعَثْمَانَ بْنِ عَقَّانَ، وَأَبِي الدَّرْدَاءِ، رضي الله عنهم، مَعَ أَنَّهُ عَرَبِيٌّ صَرِيحٌ مِنْ صَمِيمِ الْعَرَبِ،
فَكَالَمُهْ حِجَّةٌ لَنَا^(٣).

فلذا قال الناظم رحمته: ((فَلَا تَلْمُ مَنْ مِلِمِي النَّحْوِ إِلَّا مُجْهَلًا))، ((فَلَا)): نَاهِيَةٌ،
((تَلْمُ)): مَجْرُومَةٌ بِهَا، أَي: فَلَا تَدُمَّ، و((مَنْ مِلِمِي النَّحْوِ)) ((مَنْ)): جَنَسِيَّةٌ، ((الْمِلِمِ)):
اسْمُ الْفَاعِلِ، أَصْلُهُ: (مُلِمِمِينَ) سَقَطَ نُونُ الْإِعْرَابِ بِالْإِضَافَةِ، كُتِبَ بِالْيَاءِ، وَلَكِنْ لَمْ يُقْرَأْ
لِاجْتِمَاعِ السَّاكِنِينَ^(٤)، الْمُرَادُ مِنَ (الْمِلِمِ): الَّذِي يَأْتِي بِالْكَلَامِ يُلَامُ عَلَيْهِ^(٥). وَالْمُسْتَثْنَى مِنْهُ:
مُحَذُوفٌ، أَي: فَلَا تَدُمُ مَنْ ضَعَّفَهَا مِنْ عُلَمَاءِ النَّحْوِ، وَالْإِسْتِثْنَاءِ هُنَا مَفْرَعٌ وَالْإِسْتِثْنَاءُ الْمَفْرُغُ
لَمْ يُذَكَّرِ الْمُسْتَثْنَى مِنْهُ فِي الْكَلَامِ فِي النَّفْيِ لِكَوْنِ الْمُسْتَثْنَى فَارِعًا مِنَ الْمُسْتَثْنَى مِنْهُ، أَي: فَرِغَ

(١) والبيت لعمر بن قميئة. انظر: الجمل في النحو ١/١٠٥، والكتاب لسبويه ١/١٧٨.

(٢) قال أبو شامة ٣/١٥١: "أي: الذين تعرضوا لإنكار قراءة ابن عامر هذه من النحاة على قسمين: منهم من ضَعَّفَهَا، ومنهم من جَهَّلَ قَارِئَهَا، وَكُلُّهُمْ قَدْ أَتَى بِمَا يُلَامُ عَلَيْهِ؛ لِأَنَّهُ أَنْكَرَ قِرَاءَةَ قَدْ صَحَّتْ
عَنْ إِمَامٍ مِنْ أُمَّةِ الْمُسْلِمِينَ، لَكِنْ مَنْ نَفَى ذَلِكَ وَلَمْ يَجْهَلْ فَأَمْرُهُ أَقْرَبُ؛ إِذْ لَمْ يَبْلُغْ عِلْمُهُ أَكْثَرَ مِنْ ذَلِكَ،
وَمَنْ جَهَّلَ فَقَدْ تَعَدَّى طَوْرَهُ، فَبَيَّنَّ أَمْرَهُ، وَلَمُّهُ، وَجَهْلُهُ بِمَا قَدْ خَفِيَ عَنْهُ؛ فَإِنْ هَذِهِ الْقِرَاءَةُ قَدْ نَقَلَهَا ابْنُ
عَامِرٍ عَمَّنْ قَرَأَهَا عَلَيْهِ، وَلَمْ يَقْرَأْهَا مِنْ تَلْقَاءِ نَفْسِهِ".

(٣) انظر: النَّشْرُ ٢/٢٦٣.

(٤) انظر: إِبْرَازُ الْمَعَانِي ٣/١٥٠.

(٥) انظر: الْعَيْنُ ٨/٣٤٣، وَمُقَايِسُ اللُّغَةِ ٥/٢٢٢.

العامل له قبل ((إلا)) وجعل إعراب المستثنى منه بما بعد ((إلا)) وسُمِّي باسمه^(١)، والمستثنى منه مَنْ منصوب المحل على أنه مفعول فلا تلم، أي: فلا تدم مَنْ من علماء النحو، والمستثنى بعد إلا مجَّهلاً منصوب على المفعول له.

فلذا قال الناظم رحمته: فلا تَدَمَّ النحاة الذين استكروها قراءة ابن عامر لما فيه من مخالفة القياس، واستعمال الفصحاء، إلا الذين جهَّلوا ابن عامر ونَسَبوه إلى الجهل؛ لأنَّ الذين لم يجهلوه، وضعَّفوا قراءته؛ لمخالفتها القياس لا نكيرٍ عليهم؛ إذ لا خلاف في أن المشهورة: أقوى.

أما الذين جهَّلوه فيستحقُّون اللوم، فكَيْفَ يَلَامُ على ابن عامر؛ إذ لم يَرَوْ شيئاً من رأيه في القراءات، بل بالنقل عن التابعين^(٢)، عن الصحابة، فَيَنْقُص وَيُلَام! لأنَّ شهادتهم بالنفي، وشهادة ابن عامر بالإثبات، ورُبَّما وقعت له شواهد في أشعار العرب، ولم تُنقل إلينا، لأنَّ أكثرها قد انمحي^(٣) بتداول الزمان^(٤).

فإن قلت: فيلزم من تفسير الناظم رحمته لقول الشاعر: ((لِلَّهِ دَرُّ الْيَوْمِ مَنْ لَامَهَا)) بقوله: ((فلا تلم مَنْ النحو إلا مجَّهلاً))، أن يكون المُجَّهَّل لقراءة ابن عامر يستحق اللوم أي: الدَّم فقط، ومَنْ طَعَنَ فيها وضعَّفها لا يستحق اللوم، فالناظم رحمته فَمِنْ^(٥) أين أخذ هذا المعنى من قول الشاعر: ((لله دَرُّ الْيَوْمِ مَنْ لَامَهَا)).

قلت: إنَّ قوله: ((لله دَرُّ)) يستعمل في الخير وفي المدح، لكن مُراد الشاعر^(٦) من هذا

(١) انظر: شرح ابن عقيل ٢/٢١٨، وشرح الأشموني ١/٥٠٩.

(٢) سبق أنَّ ابن عامر رحمته قرأ على عثمان بن عفان، وأبي الدرداء، رضي الله عنهما. انظر: النَّشْر ٢/٢٦٣.

(٣) حاشية: ((قوله: ((قد انمحي)) منه المَحْو، وهو الإزالة)). انظر: مقاييس اللغة ٥/٣٠٢، وتاج العروس ٣٩/٥١٠.

(٤) انظر: كنز المعاني للجعبري ٣/١٥٥٩.

(٥) هكذا في المخطوط، والأقرب للسياق ((من)).

(٦) سيأتي كلام المصنِّف رحمته عن مراد الناظم رحمته قريباً، وكان الأولى به أن يُقدِّمه؛ لأنَّ السُّؤال الذي ذكره المصنِّف كان عن رأي الناظم رحمته. ولعلَّ مراده بقوله الشاعر: مَنْ استدلَّ بهذا البيت.

هذا القول هو المَدْح لِمَنْ يقول: إن قراءة ابن عامر بفصل المفعول به بين المضافين مخالفة للقياس؛ لأنَّ الفصل لا يكون إلا بالظرف في ضرورة الشعر، فليس مُرَادَه بهذا القول على طريق الإنكار لقراءته، بل على طريق مخالفتها على القياس، وعلى هذا لم يستحق مَنْ لَامَهَا الدَّم، ولذا فسّر الناظم جَهْلَهُ قول^(١) الشاعر بقوله: ((فلا تَلْمُ مِنْ مُلِمِّي النَّحْوِ إِلَّا مُجَهَّلاً))، لكن عند الناظم جَهْلُهُ يَسْتَحِقُّ المَجْهَلُ والمُطْعَنُ والمُضَعَّفُ على طريق الإنكار اللوم؛ لأن الناظم جَهْلُهُ من أكابر النحو، يقول: إن قراءة ابن عامر مخالفة للقياس، لا على طريق الإنكار، بل على طريق القبول؛ لأن القراءة إذا صحّت بالرواية الصحيحة، وبالرواية المتواترة، فيلزم علينا القبول بحسن القبول، إذ الأصل في القبول هو النقل عن الثَّقة، مع أن القراءة إذا وافقت الرسم والعريّة أولى بالطريق^(٢)، مع أن الرسم في مُصْحَفِ التابعين: بالياء [١٣٥/ب] في ﴿شُرَكَائِهِمْ﴾، وهذه القراءة موافقة للعريّة، أي: قول الشاعر: ((زَجَّ القُلُوصَ أَبِي مَزَادَةَ))^(٣)، لأنَّ المَصْدَر -أي: ((زَجَّ)) - مُضَافٌ إلى ((أبي مزادة))، والمفعول به -أي: ((القُلُوصَ)) - فاصل بين المضاف والمضاف إليه، وتفصيل هذا المصدر يجيء إن شاء الله تعالى.

ولمَّا بَيَّنَّ الكلام من المُضَعَّفِ، والاستحقاق بالدَّم شَرَعَ في بيان موافقة القراءة للرسم، والعريّة، فقال:

[٦٧٤] وَمَعِ رَسْمِهِ زَجَّ القُلُوصَ أَبِي مَزَا دَهَ الأَخْفَشُ النَّحْوِيُّ أَنشَدَ مُجْمَلًا

فعولن مفاعيلن فعولن مفاعلن فعولن مفاعيلن فعولن مفاعلن

((الأَخْفَشُ)) هو سعيد بن مسعدة^(٤)، يُكْنَى بأبي الحسن، صاحبُ الخليل، وسيبويه،

(١) في المخطوط: ((قوله))، وهو تصحيفٌ.

(٢) هكذا في المخطوط، ولعلَّ الأقرب للسياق ((تُقْبَلُ بطريق الأولى)).

(٣) سيأتي الكلام عن هذا الشاهد في البيت التالي.

(٤) في المخطوط: ((أبو سعيد بن مسعود))، وهو تصحيفٌ، وما أثبتّه هو اسم الأخفش الأوسط أخذ

أخذ عن سيبويه، وأمَّا الأكبر شيخُ سيبويه ويونس بن حبيب فاسمه عبد الحميد بن عبد المجيد، وأمَّا

و((الْأَخْفَشُ النَّحْوِيُّ)) مبتدأً موصوفٌ، و((أَنْشَدَ)) بمعنى: رَوَى، وهو خبره، ((زَجَّ القُلُوصَ)) مفعوله، ((وَمَعَّ رَسْمَهُ)) حاله، أي: حاصلاً مع الرَّسْمِ في المصحف الشاميِّ، و((مُجْمِلاً)) حال من ضمير ((أَنْشَدَ)).

أي: إنَّ رسم المصحف في ﴿شُرَكَائِهِمْ﴾ بالياء يَشْهَدُ على صحَّة قراءة ابن عامر، كما يشهد على صحَّتِها ما رَوَى ((الْأَخْفَشُ النَّحْوِيُّ)) من قول الشاعر: ((زَجَّ القُلُوصَ أَبِي مَزَادَةَ))^(١) مع أنه فصل بين المضاف -أي: ((زَجَّ))- وبين المضاف إليه -أي: ((أبي مزادة))- بالمفعول ((القُلُوصَ))، أي: زَجَّ أبي مزادة القُلُوصَ، فالناظم رحمته أثبت على صحة قراءة ابن عامر بالدليلين:

الأول: أن ﴿شُرَكَائِهِمْ﴾ مرسومٌ بالياء في المصحف الشاميِّ، ورسمها بالياء دليل على أنه غير مرفوع.

والثاني: أن الفصلَ بين المضافين قد جاء في كلام العرب بالمفعول به الصريح، خلافاً لِمَنْ زَعَمَ أَنَّهُ لم يأت ذلك إلا بالظرف في الشعر.

ف((زَجَّ)) مصدر زَجَّ يزجُّ زَجًّا^(٢)، وهو منصوب على المصدر، مثل: ضَرَبْتُهُ ضَرْبَ زَيْدٍ، و((مزادة)) في هذا النظم بهاءٌ مفتوحةٌ، على أن الوصل أن يكون بِنِيَّةِ الوقف، لكن الناظم رحمته حَرَكَهَا بالفتح؛ لالتقاء الساكنين، لأن التاء في الوقف بهاءٌ ساكنةٌ، ولأم التعريف ساكنة، ويشهد على هذا قول ابن جبارة رحمته: ((وَاتَّقَى لي أُنِي رَأَيْتُ الشَّيْخَ أبا القاسم الشاطبي رحمته في المنام، وسألته أهْوَ بالتاء أم بالهاء؟ فقال: بالهاء)). انتهى^(٣).

وحاصل الكلام أنَّ النَّاطِمَ رحمته أبقى الهاء من ((أبي مزادة)) وإن وقع الوصل في النظم على إرادة الحكاية كما لَفَظَ به الشاعر:

الأصغر فاسمه علي بن سليمان بن الفضل، توفي سنة (٣١٥هـ). انظر: إنباه الرواة: ١٥٧/٢.

(١) وسيأتي قريباً صدر البيت.

(٢) انظر: العين ٦/٦، والمخصص ٢١/٢.

(٣) انظر: المفيد لوحة ١٣٦/أ.

فَرَجَّجْتُهُمَا بِمَزَجِّهِ وَنَجَّ الْقُلُوصَ أَبِي مَزَادَةَ^(١)

والنحاة انْقَسَمُوا عَلَى ثَلَاثِ طَبَقَاتٍ:

منهم من قبلها بقبولِ حَسَنِ، واحتجَّ لها، وذكر لها نظائر، كالناظم رحمته، والأخفش،
والخليل^(٢)، وسيبويه^(٣)، وَيَشْهَدُ عَلَيْهِ قَوْلُهُ: ((ومع رسمه)) إلى آخره فمدحه الناظم رحمته
بقوله: ((أَنشُدْ مُجْمَلًا)) أي: مُحَسَّنًا فِي دَلِيلِهِ^(٤).

ومنهم من طَعَنَ فِيهَا، وَضَعَّفَهَا^(٥)، وهم محتجون عليها بالضعف، فهم ملامون^(٦)
لإيهامهم ضعفَ المتن -أي: كلام الله تعالى-، لكن لم يُذَمُّوا لِقَصْدِهِم بِالضَّعْفِ عَلَى
حُسْنِ الْقَبُولِ إِلَّا عَلَى الْإِنْكَارِ.

ومنهم مَنْ جَهَّلَ^(٧)، وهم محتجون عليها بالمنع، فهم ملامون^(١) مذمومون؛ لقدحهم في

(١) لم أقف على قائله. انظر: الخصائص ٤٠٨/٢، والمفصل ١٣٣/١، والإنصاف في مسائل الخلاف
٣٤٩/٢.

(٢) انظر: الجمل في النحو ١٠٥/١.

(٣) انظر: الكتاب لسيبويه ١٧٥/١.

(٤) أُنَّهَا مَقْبُولَةٌ مِنْ حَيْثُ الْقِيَاسُ، قَالَ ابْنُ مَالِكٍ رحمته: ((وتجوز ما قرأ به في قياس النحو قوي،
وذلك أنها قراءة اشتملت على فصل يدخله بين عاملها المضاف إلى ما هو فاعل، فحسَّنَ ذلك ثلاثة
أمور: أحدها: كون الفاصل فضلة، فإنه بذلك صالح لعدم الاعتداد به. الثاني: كونه غير أجنبي لتعلقه
بالمضاف. الثالث: كونه مقدر التأخير من أجل المضاف إليه، مقدر التقدم بمقتضى الفاعلية المعنوية،
فلو لم تستعمل العرب الفصل المشار إليه، لاقتضى القياس استعماله، لأنهم قد فصلوا في الشعر
بالأجنبي كثيراً، فاستحق الفصل بغير أجنبي أن يكون له مزية، فحُكِمَ بجوازه)). انظر: شرح التسهيل
٢٧٧/٣.

(٥) قال أبو حيَّان: ((فجمهور البصريين يمنعونها، متقدموهم ومتأخروهم، ولا يجيزون ذلك إلا في
ضرورة الشعر)). انظر: تفسير البحر المحيط ٦٥٧/٤، عند تفسير قوله تعالى: ﴿وَكَذَلِكَ زَيْنٌ
لِكَثِيرٍ مِنَ الْمُشْرِكِينَ قَتَلَ أَوْلَادِهِمْ شُرَكَاءُؤُهُمْ﴾ [الأنعام: ١٣٧].

(٦) في المخطوط: ((مليمون))، وهو تصحيف.

(٧) انظر: الكشف ٧٠/٢، عند تفسير قوله تعالى: ﴿وَكَذَلِكَ زَيْنٌ لِكَثِيرٍ مِنَ

في المتواترة، فوجّه الذمّ إليهم بقوله: ((فَلَا تَلْمُ مِنْ مُلِيمِي النَّحْوِ إِلَّا مُجَهَّلًا)) مُفسِّراً لقول الشاعر: ((لِلَّهِ دَرَّ الْيَوْمَ مَنْ لَأَمَهَا))، أي: لا تدم من المتكلمين فيها إلا مُخطئاً قارئها. وهذا الاستدلال باعتبار اللفظ، وأمّا باعتبار المعنى فنقول: هذا فَصَلُ الفعل وفاعله بمفعوله كما في قراءة الجماعة، وجَوَائِزُه فصيحاً إجماعاً.

ومن فوائد هذه القراءة التَّنْبِيهُ على أكثرية إضافة المصدر إلى فاعله، وجواز فصل المضافين بالمفعول به، كما وقع في كلام البلغاء والفصحاء، كقول الشاعر البليغ: ((زَجَّ الْقُلُوصَ أَبِي مَزَادَةَ))، والله تعالى أعلم.

أمّا وجه قراءة الجماعة: أَنَّ ﴿زَيَّنَ﴾ مَبْنِيٌّ للفاعل، وفاعله ﴿شُرَكَاءُؤُهُمْ﴾، ومفعوله ﴿قَتَلَ﴾، وهو مصدر مقدّر بالفعل، فيحتاج إلى مَعْمُولَيْنِ، و﴿أَوْلَادِهِمْ﴾ مفعوله جَرّاً بإضافته إليه بعد حذف فاعله، أي: قتلهم، ففي هذا الوجه فصل بين الفعل وفاعله بالمتعلقات؛ لتصحيح المفسّر، وحذف فاعل المصدر، وكلُّ جائز جَوَازاً فصيحاً.

وأمّا وجه قراءة ابن عامر: أَنَّ ﴿زَيَّنَ﴾: مَبْنِيٌّ على ما لم يُسَمَّ فاعله، [١٣٦/أ] و﴿قَتَلَ﴾ مرفوعٌ به لِنِيَابَةِ الفاعل، وحُذِفَ للعلم به في قوله تعالى: ﴿وَزَيَّنَ لَهُمُ الشَّيْطَانُ﴾ [الأنعام: ٤٣]، و﴿أَوْلَادَهُمْ﴾ مفعول المصدر، و﴿شُرَكَاءُؤُهُمْ﴾ جَرّاً بإضافته إليه، أي: قتل شركائهم أولادهم، وأُسْنِدَ القتلِ إلى المُزَيَّنِ؛ لسببَيْتِه، ففي هذا الوجه حذف فاعل الفعل، وفصلٌ بين المضافين^(٢).

اختصرنا البحث في بيت: ((زَجَّ الْقُلُوصَ ...))، وإن أردت ما كُتِبَ في حق هذا البيت فليطالع ما في الجَعْبَرِيِّ^(٣)، وغيره^(١).

المُشْرِكِينَ قَتَلَ أَوْلَادِهِمْ شُرَكَاءُؤُهُمْ [الأنعام: ١٣٧]، والحجة لأبي عليّ الفارسي ٤١١/٣.

(١) في المخطوط: ((مُليمون))، وهو تصحيفٌ.

(٢) انظر: كنز المعاني للجَعْبَرِيِّ ١٥٥٨/٣.

(٣) في المخطوط: ((الجبرتي))، وهو تصحيفٌ، والصواب: ((الجعبري))؛ لأنَّ المؤلّف ينقل منه كثيراً،

اللهم احْفَظْ لي^(٢) عن الخطأ في حقِّ القرآن العظيم، كما حَفِظْتَ الأئمة السبعة من الخطأ في حقِّه؛ إنك أنت أنت الكريم المتَّان على عبادك، برحمتك يا أرحم الراحمين، والحمد لله ربِّ العالمين، والصلاة على نبيِّه، وعلى آله، أجمعين.

وافق أبو جعفر نافعاً في فتح الزاء والياء، ونصب اللام، وجَرَّ الدال، ورفَعَ الهمزة، كما وافقه يعقوب، وخلف لنفسه، وكذلك الأئمة الأربعة^(٣).

رَوَى المطوعِي ((حُجْر)) [١٣٨]: بضم الحاء والجيم، وافقه الحَسَن البصري في ضم الحاء، والباقون: بكسر الحاء، وسكون الجيم^(٤).

رَوَى المطوعِي عن الأعمش ((خالصه)) [١٣٩]: بضم الصاد، والهاء، وحذف التنوين، على أن الهاء ضميرٌ مُدَكَّرٌ. والباقون ﴿خالصه﴾: بفتح الصاد، وبعدها بناء التأنيث مرفوعةٌ منوَّنة^(٥)، **رَفَعَهُمُ** أجمعين.

[٦٧٥] وَإِنْ يَكُنْ أَنْتُ كُفُوٌ صِدْقٍ وَمَيْتَةٌ دَنَا كَافِيًّا وَافْتَحَ حِصَادٍ كَذِي حَلَا

فعول مفاعيلن فعولن مفاعلن فعولن مفاعيلن فعولن مفاعلن

((وإن يكن)) نقل حركة الهمزة إلى النون الساكنة للوزن، و((كُفُوٌ صِدْقٍ)) حال فاعل الأمر، أي: أنت أنت ((وإن يكن)) حال كونك كافيًّا في الصدق.

و((مَيْتَةٌ)) مبتدأ، على حذفِ المضاف، أي: رفعٌ مَيْتَةٍ، خبره ((دنا))، الضمير المستتر

وقد أطال الجعبريُّ في هذه المسألة. انظر: كنز المعاني للجعبريِّ ١٥٥٩/٤.

(١) انظر: الخصائص ٤٠٨/٢، والإنصاف في مسائل الخلاف ٣٤٩/٢، وشرح الكافية الشافية ٩٧٨/٢.

(٢) هكذا في المخطوط، ولعلَّ الأقرب للسياق ((احفظني)).

(٣) انظر قراءة الأئمة الثلاثة: تحبير التيسير ٣٦٥، والنشر ٢٦٣/٢.

وانظر قراءة الأئمة الأربعة: إيضاح الرُّموز ٣٨٦، ولطائف الإشارات ٢١٠٣/٥.

(٤) انظر: مفردة الحسن البصريِّ ٢٨٢، وإيضاح الرُّموز ٣٨٧.

(٥) انظر: إيضاح الرُّموز ٣٨٧، وإتحاف فضلاء البشر ٣٥/٢.

تحت راجع إلى المبتدأ باعتبار اللفظ، و((كافياً)) حال الفاعل.
 و((وَأَفْتَحْ)) أمرية، مفعولها ((حِصَادٍ)) محكية من وقوعه على ما وُزِدَ في القرآن العظيم،
 و((حَالًا)) -بالفتح- حَلَى زَوْجَتَهُ، أي: أعطاهَا حُلِيًّا، ويُروى بالضم: جمع حَلِيَّة، زينة^(١)،
 وهو حال فاعل ((افتح)) كائناً، و((كذبي حلاً)) نصب المحل على الحال، مثل: صاحب
 حلاً، و((نَمَّا))^(٢) فعل ماضٍ، صفة ((ذي))^(٣).

والواو في قوله: ((وإن يكن)) من التلاوة الْمُعْنِيَّةِ عن ذكر الواو الفاصلة.

والمختلف فيه: ((وإن يكن)) في قوله تعالى: ﴿وَإِنْ يَكُنْ مَيِّتَةً﴾ [الأنعام: ١٣٩].
 وترجمته: تاء التانيث.

وقارئة: ابن عامر، وشعبة، المشار إليهما: بالكاف، والصاد.

وترجمة المسكوت عنهم: ياء التذكير^(٤)؛ لأثهما من الأضداد المطردة المنعكسة.

والواو فاصلة مستأنفة في قوله: ((وَمَيِّتَةً))، وهي المختلف فيها في قوله تعالى: ﴿وَإِنْ

يَكُنْ مَيِّتَةً﴾ [الأنعام: ١٣٩].

وترجمتها: رفع التاء من بيت الإطلاق، يعني: لم يذكر ترجمة المختلف فيه، الذي يحتمل

الرفع والنصب والجر، والنظم يُساعد هذه الحركات، ويقرأ بالرفع، لا بالنصب، ولا بالجر.

وقارئة: الابنابن، المشار إليهما: بالدال، والكاف.

وترجمة المسكوت عنهم: النصب^(٥)؛ لأثهما من الأضداد المطردة غير المنعكسة.

والواو فاصلة مستأنفة في قوله: ((وَأَفْتَحْ)).

والمختلف فيه: ((حِصَادٍ))، في قوله تعالى: ﴿يَوْمَ حِصَادِهِ﴾ [الأنعام: ١٤١].

(١) انظر: كنز المعاني للجعبري ١٥٦٧/٣.

(٢) من البيت التالي.

(٣) من قوله: ((كذبي)).

(٤) انظر: التيسير ٢٨٣، والنشر ٢٦٥/٢.

(٥) انظر: التيسير ٢٨٤، والنشر ٢٦٦/٢.

وترجمته: فتح الحاء.

وقارئه: ابن عامر، وأبو عمرو، وعاصم، المشار إليهم: بالكاف، والحاء، والنون، من قوله: ((كذبي حلا نما)).

وترجمة المسكوت عنهم: كسرهما^(١)؛ لأثهما من الأضداد المطردة المنعكسة.

أي: قرأ ابن عامر، وشعبة ﴿وَأِنْ تَكُنْ﴾: بتاء التأنيث. والباقون: بياء التذكير.

وقرأ ابن كثير، وابن عامر ﴿مَيِّتَةٌ﴾: بالرفع. والمسكوت عنهم: بالنصب.

فصار ابن كثير: بالتذكير والرفع، في قوله تعالى ﴿وَأِنْ يَكُنْ مَيِّتَةٌ﴾؛ لأنه ذُكِرَ في الترجمة الثانية ولم يُذكَر في الأولى. وابن عامر: بالتأنيث والرفع؛ لأنه ذُكِرَ فيهما. ونافع، وأبو عمرو، وحفص، الأخوان: بالتذكير والنصب؛ لأنهم لم يذكروا فيهما^(٢).

وقرأ ابن عامر، وأبو عمرو، وعاصم ﴿يَوْمَ حَصَادِهِ﴾: بفتح الحاء، والباقون: بكسرها.

أما وجه التأنيث [ب/١٣٦] مع الرفع: جعل (كان) تامّة، فرفع ﴿مَيِّتَةٌ﴾ على أنّها فاعل لها، وأنت فعلها لتأنيث لفظها، أي: وإن تَحَدَّثَ مَيِّتَةٌ^(٣)، ومعنى الرّمز: أن المؤنث صادق في اعتبار اللفظ، وهو على قاعدة النحاة.

وأما وجهه^(٤) مع النصب: جعل (كان) ناقصة، مضمراً اسمها على المعنى، أي: وإن تَكُنْ الأنعام^(٥)، وأنت فعلها؛ لأنّ لفظ جمع التفسير: مؤنث، ونصب ﴿مَيِّتَةٌ﴾: خبرها، واحتمل الحال على التام.

وأما وجه التذكير مع الرفع: جعلها تامّة، ولم يؤنث فاعله؛ لأنه مجازي، بمعنى: ميت،

(١) انظر: التيسير ٢٨٤، والنشر ٢/٢٦٦.

(٢) وشعبة: بالتأنيث، والنصب؛ لأنه ذُكِرَ في الترجمة الأولى، ولم يُذكَرَ في الترجمة الثانية.

(٣) بعده في المخطوط: ((وإلا إن تَحَدَّثَ ميتة)).

(٤) أي: التأنيث.

(٥) بعده في المخطوط: ((وإلا إن تكن الأنعام)).

أي: وإن يوجد ميت.

وأما وجهه^(١) مع النصب: جعل (كان) ناقصةً، وإسنادها إلى ضمير ﴿مَا﴾، أو إلى الموجود، أي: وإن لم يكن الذي في بطونها، وإلا أن يكون الموجود، و﴿مَيْتَةً﴾ بالنصب: خبرها.

وأما وجه فتح ﴿حَصَادِهِ﴾ وكسره: أنَّهما لغتان، كالصَّرام، والجِذام، وقال الفراء: الكسر للحجاز، والفتح لنجد وتميم^(٢). وقال سيبويه: الكسر الأصل^(٣). وافق أبو جعفر ابن عامر في التأنيث، كما وافقه ابن محيصن، والحسن البصريّ بالنصب كيعقوب إلا أنَّه بالتذكير، كخلف لنفسه، والأعمش، واليزيديّ، إلا أنَّ أبا جعفر بتشديد الياء من ((ميتة)) على أصله^(٤).

ووافق أبو جعفر نافعاً في كسر الحاء، كما وافقه خلف لنفسه، وكذلك الأئمة الأربعة، إلا أنَّ اليزيدي وافق أبا عمرو في فتحها، كما وافقه يعقوب^(٥)، رضي الله عنهم أجمعين.

[٦٧٦] نَمَا وَسُكُونُ الْمَعْرِ حِصْنٌ وَأَنْثَوَا يَكُونُ كَمَا فِي دِينِهِمْ مَيْتَةٌ كَلَا

(١) أي: التذكير.

(٢) لم أجد في معاني القرآن للفراء. انظره: ٣٥٩، وانظر: البحر المحيط ٤/٦٦٤، عند تفسير قوله

تعالى: ﴿وَأَنْثَوَا حَقَّهُ، يَوْمَ حَصَادِهِ وَلَا تُشْرَفُوا﴾ [الأنعام: ١٤١].

(٣) انظر: الكشف عن وجوه القراءات السبع ١/٤٥٥، وكنز المعاني للجعبري ٣/١٥٦٩، والنقل منه، والدرّ المصون ٥/١٨٩.

(٤) قرأ بالتذكير، والنصب: يعقوب، وخلف، واليزيديّ، والأعمش.

وقرأ بالتأنيث، والرّفْع: أبو جعفر، وابن محيصن.

وقرأ بالتأنيث، والنصب: الحسن البصريّ.

انظر قراءة الأئمة الثلاثة: تحبير التيسير ٣٦٥، والنشر ٢٦٥.

وانظر قراءة الأئمة الأربعة: إيضاح الرّموز ٣٨٨، وإتحاف فضلاء البشر ٢/٣٥، ٣٦.

(٥) انظر: المصادر السابقة.

فَعُول مَفَاعِيلِن فَعُولِن مَفَاعِلِن مَفَاعِلِن

مَرَّ مَعْنَى ((نَمَا)) آنْفَاءً^(١).

((وَسُكُونُ الْمَعْرِ حِصْنٌ)) جَمَلَةٌ اسْمِيَّةٌ وَ((يَكُونُ)) وَ((كَمَا)) حَالُهُ كَائِنًا كَالْمُسْتَقَرِّ فِي عَادَةِ النَّحَاةِ.

وَ((مَيْتَةٌ)) زُفِعَ عَلَى حَذْفِ الْمِضَافِ، أَيْ: رَفَعُ مَيْتَةٍ، خَبَرَهَا ((كَلَاءً))، بِمَعْنَى: حَفِظَ لِفِظِهَا.

وَالْوَاوُ فَيَصِلُ مُسْتَأْنَفَةٌ فِي قَوْلِهِ: ((وَسُكُونُ الْمَعْرِ))، وَهُوَ الْمُخْتَلَفُ فِيهِ، فِي قَوْلِهِ تَعَالَى:

﴿وَمِنَ الْمَعْرِ أَشْنَيْنِ﴾ [الأنعام: ١٤٣].

وَتَرْجَمْتُهُ: سَكُونُ الْعَيْنِ.

وَقَارَأْتُهُ: نَافِعٌ، وَالْكَوْفِيُّونَ، الْمَشَارُ إِلَيْهِمْ: بِحِصْنِ.

وَتَرْجَمَةُ الْمَسْكُوتِ عَنْهُمْ: الْحَرَكَةُ الْمَطْلُوقَةُ، الْمُرَادُ مِنْهَا: الْفَتْحُ^(٢)؛ لِأَنَّهُمَا مِنَ الْأَضْدَادِ الْمَطْرُودَةِ الْمُنْعَكِسَةِ.

وَالْوَاوُ فَاصِلَةٌ مُسْتَأْنَفَةٌ فِي قَوْلِهِ: ((وَأَنْتُوا)).

وَالْمُخْتَلَفُ فِيهِ: ((يَكُونُ))، فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿إِلَّا أَنْ يَكُونَ﴾ [الأنعام: ١٤٥].

وَتَرْجَمْتُهُ: تَاءٌ تَأْنِيثٌ.

وَقَارَأْتُهُ: ابْنُ عَامِرٍ، وَحَمْزَةٌ، وَابْنُ كَثِيرٍ، الْمَشَارُ إِلَيْهِمْ: بِالْكَافِ وَالْفَاءِ وَالِدَالِ.

وَتَرْجَمَةُ الْمَسْكُوتِ عَنْهُمْ: يَاءُ التَّذْكِيرِ^(٣)؛ لِأَنَّهُمَا مِنَ الْأَضْدَادِ الْمَطْرُودَةِ الْمُنْعَكِسَةِ.

وَلَمْ يَأْتِ النَّازِمُ جَمَلَةً بِالْوَاوِ الْفَاصِلَةِ فِي قَوْلِهِ: ((مَيْتَةٌ))؛ لِعَدَمِ الرَّبِيبَةِ فِي اتِّصَالِهِ بِمَا قَبْلَهُ؛

لِأَنَّ الرَّمْزَ الصَّغِيرَ لَا يَتَقَدَّمُ عَلَى الْمُخْتَلَفِ فِيهِ، أَيْ: ((مَيْتَةٌ)) فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿إِلَّا أَنْ

يَكُونَ مَيْتَةً﴾ [الأنعام: ١٤٥].

(١) فِي شَرْحِ الْبَيْتِ السَّابِقِ.

(٢) انظُر: التَّيْسِيرَ ٢٨٤، وَالنَّشْرَ ٢/٢٦٦.

(٣) انظُر: التَّيْسِيرَ ٢٨٤، وَالنَّشْرَ ٢/٢٦٦.

وترجمتها: رفع التاء، من بَيْت الإِطْلَاق.
 وقارئة: ابن عامر، المشار إليه: بالكاف.
 وترجمة المسكوت عنهم: النصب^(١)؛ لأنهما من الأضداد المطردة غير المنعكسة.
 أي: قرأ نافع وعاصم وحمزة والكسائي: ﴿وَمِنَ الْمُعْزِ أَتْنَيْنِ﴾: بإسكان العين. وقرأ المسكوت عنهم: بفتحها.
 وقرأ الابنات وحمزة ﴿إِلَّا أَنْ تَكُونَ﴾: بتاء التانيث. وقرأه المسكوت عنهم: بياء التذكير.

وقرأ ابن عامر ﴿مَيْتَةً﴾: برفع التاء. وقرأه المسكوت عنهم: بالنصب.
 فصار ابن عامر: بالتانيث والرفع في ﴿إِلَّا أَنْ تَكُونَ مَيْتَةً﴾؛ لأنه ذكر في الترجمتين. وابن كثير وحمزة: بالتانيث والنصب؛ لأنهما ذكرا في الترجمة الأولى، ولم يُذكرَا في الترجمة الثانية. ونافع، وأبو عمرو، وعاصم، والكسائي: بالتذكير والنصب؛ لأنهم لم يُذكرُوا فيهما، والله تعالى أعلم.
 أمّا وجه إسكان العين وفتحها: أهما لُغْتَانِ بمعنى، أو الأصل السكون، وفتِحَ حرفُ الحلق (نَهْر)، وهذا مطّرد عند الكوفيّين، مسموع عند البصريّين، وهو اسم جنس عند سيبويه، وجمع عند الأخفش^(٢).
 وافق أبو جعفر نافعاً في إسكان العين، كما وافقه خلفٌ لنفسه، وكذلك الأئمة الأربعة، إلا أنّ اليزيديّ وافق أبا عمرو في فتح العين، كما وافقه يعقوب، وابن محيصن^(٣).

(١) انظر: التيسير ٢٨٤، والنشر ٢/٢٦٦.

(٢) انظر: حجة القراءات لابن زنجلة ٢٧٥، وكنز المعاني للجعبري ٣/١٥٧٠، والنقل منه.

(٣) قرأ الحسن بالفتح من: المفردة، والمبهم، ولطائف الإشارات، وإتحاف فضلاء البشر.

انظر قراءة الأئمة الثلاثة: تحبير التيسير ٣٦٦، والنشر ٢/٢٦٦.

وانظر قراءة الأئمة الأربعة: مفردة الحسن البصري ٢٣٤، وإيضاح الرموز ٣٨٨، ولطائف الإشارات

٥/٢١٢٠، وإتحاف فضلاء البشر ٢/٣٦.

ووافق أبو جعفر ابن عامر في التأنيث، كما وافقه ابن محيصن، وكذلك الأعمش إلا أنّ الشنبوذّي [١٣٧/أ] عنه وافق أبا عمرو في التذكير، كما وافقه يعقوب، وخلف لنفسه، وكذلك اليزيديّ والحسن البصريّ^(١).

ووافق أبو جعفر ابن عامر في رفع ﴿مَيْتَةً﴾، كما [وافق]^(٢) يعقوب أبا عمرو في نصبها، وكذلك خلف لنفسه، والأئمة الأربعة، إلا أنّ أبا جعفر بتشديد الياء من ﴿مَيْتَةً﴾ على أصله^(٣)، **ضُمُّهُ**.

[٦٧٧] وَتَذَكَّرُونَ الْكُلُّ خَفَّ عَلَى شَدَا وَأَنَّ أَكْسَرُوا شَرَعًا وَبِالْخَفِّ كُمَلًا

فَعُولُنْ فَمَاعِيلُ فَعُولُ مَفَاعِلُنْ فَعُولُنْ مَفَاعِلُ فَعُولُنْ مَفَاعِلُ

((وَتَذَكَّرُونَ)) مبتدأ، على حذف المضاف، أي: ذال تَذَكَّرُونَ، و((الْكُلُّ)) ثانٍ، والألف واللام عَوْضٌ عن المضاف إليه، أي: كَلَّهُ، و((خَفَّ)) ماضٍ، معلومٌ فاعله، ضميره: خبره، وهذه الجملة خبر الأوّل بتقدير (منه) حال فاعل ((خَفَّ))، و((عَلَى شَدَا)) جارٌّ مجرور: فيكتب بالياء، حال أخرى، ويُرْوَى ((عَلَا)) بفعل ماضٍ: فيكتب بالألف^(٤)، فاعله الضمير الذي تحته للخفّ، المفهوم من ((خَفَّ))، و((شَدَا)) على هذا التقدير يُنصَب على التمييز، أي: ارتفع طيبة، مستأنفة.

و((أَكْسَرُوا)) أمريةٌ، والواو للناقِلين، مفعولها ((أَنَّ)) على حذف المضاف، أي: همزة أنّ، و((شَرَعًا)) أي: طريقاً، صفة المصدر المحذوف، أي: كسراً طريقاً، أو حاله، أي: سلوكاً، و((كُمَلًا)) ماضٍ، على ما لم يُسَمَّ فاعله، و((وَبِالْخَفِّ)) الألف واللام عَوْضٌ عن المضاف إليه، أي: يخفُّ نونُ ((أَنَّ)) حال فاعله القائم مقامه الفاعل.

(١) انظر: المصادر السابقة، ولطائف الإشارات ٢١٢٢/٥، وإتحاف فضلاء البشر ٣٧/٢.

(٢) في المخطوط: ((وافقه))، وليس خطأً في العزو، بل سبق قلم؛ لأنّه نصب ((أبا عمرو)).

(٣) انظر: انظر قراءة الأئمة الثلاثة: تحبير التيسير ٣٦٦، والنشر ٢٦٦/٢.

وانظر قراءة الأئمة الأربعة: إيضاح الرُّموز ٣٨٩، ولطائف الإشارات ٢١٢٣/٥.

(٤) انظر: كنز المعاني للجعبري ١٥٧١/٣.

والواو فيصل مستأنفة في قوله: ((وَتَذَكَّرُونَ))، وهو المختلف فيه، في قوله تعالى: ﴿لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ﴾ [الأنعام: ١٥٢] حيث أتى.

وترجمته: تخفيف الذال.

وقارئة: حفص، والأخوان، المشار إليهم: بالعين، والشين.

وترجمة المسكوت عنهم: تشديدها^(١)؛ لأثهما من الأضداد المطردة المنعكسة.

فإن قلت: إنَّ التشديد هنا كان على الحرفين على ما نطق به، فما المراد من التخفيف؟

تخفيف الذال، أو تخفيف الكاف؟

قلت: إن المراد منه تخفيف الذال، لا تخفيف الكاف؛ لأنه إذا ذُكِرَ التخفيفُ في الفعل مطلقاً فيكون المراد منه تخفيف العين، لكن صُرف عنه لمزاحمة السابق، أي: الذال؛ لأن بابه باب التفعّل من المضارع^(٢).

والواو من التلا في قوله: ((وَإِنَّ))، هو المختلف فيه، في قوله تعالى: ﴿وَأَنَّ هَذَا صِرَاطِي﴾

مُسْتَقِيمًا﴾ [الأنعام: ١٥٣].

وترجمته: كسرة الهمزة.

وقارئة: الأخوان، المشار إليهما: بالشين، من قوله: ((شرعاً)).

وترجمة المسكوت عنهم: فتحها؛ لأثهما من الأضداد المطردة المنعكسة.

والواو فاصلة عاطفة في قوله: ((وَبِالْخِفِّ))، والمختلف فيه: ((وَأَنَّ))، المستفاد من

العطف.

وترجمته: تخفيف نون ((أَنَّ)).

وقارئة: ابن عامر، المشار إليه: بالكاف.

وترجمة المسكوت عنه: تشديدها^(٣).

(١) انظر: التيسير ٢٨٤، والنشر ٢/٢٦٦.

(٢) انظر: إبراز المعاني ٣/١٥٩، وكنز المعاني للجعبري ٣/١٥٧٢.

(٣) انظر: التيسير ٢٨٤، والنشر ٢/٢٦٦.

فصار ابن عامر: بفتح الهمزة، وبتخفيف النون، وبفتح ياء الإضافة^(١)؛ لأنّه لم يُذكر في الترجمة الأولى، ودُكر في الترجمة الثانية، ودُكر في قوله: ((صراطي ابن عامر))^(٢) في باب أثناء^(٣) ياء الإضافة. وحمزة، وعليّ: بكسر الهمزة، وتشديد النون، وإسكان ياء الإضافة؛ لأنّهما ذُكرا في الترجمة الأولى، ولم يُدكرا في الثانية، وفي ياء الإضافة. ونافع، وابن كثير، وأبو عمرو، وعاصم: بالفتح، والتشديد، والإسكان؛ لأنّهم لم يذكروا في التراجم الثلاث، والله تعالى أعلم.

أي: قرأ عاصم برواية حفص، والأخوان: بتخفيف ذال ﴿تَذَكَّرُونَ﴾، حيث جاء المضارع بالتاء المثناة فوق، المنفردة، نحو: ﴿لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ﴾، ثم ﴿قَلِيلًا مَّا تَذَكَّرُونَ﴾^(٤) [الأعراف: ٣]. وقرأه المسكوت عنهم: بالتشديد.

وإنّما قيّد المختلف فيه بالمضارع الذي هو التاء فوق؛ لإخراج ﴿تَذَكَّرَ﴾ [فاطر: ٣٧] الماضي، فذالّه مخففة عند الكلّ، وبالتاء المثناة فوق؛ لإخراج المثناة تحت، نحو قوله تعالى: ﴿لِقَوْمٍ يَذَكِّرُونَ﴾ في أول هذه السورة^(٥) [١٢٦]، وقوله تعالى: ﴿لَعَلَّهُمْ يَذَكَّرُونَ﴾ [الأعراف: ١٣٠]، فهي مشدّدة عند الكلّ، وبالْمُنْفَرَدَةِ؛ لإخراج نحو: ﴿أَفَلَا تَتَذَكَّرُونَ﴾ [الأنعام: ٨٠] فهي متفقة التخفيف^(٦).

(١) من قوله تعالى: ﴿صِرَاطِي﴾ [الأنعام: ١٥٣]، وسيأتي عزوها في آخر الباب.

(٢) انظر: الدرّة الفريدة ٣٤٣/٢، وسراج القارئ ٦٤٤/٢.

(٣) هكذا في المخطوط، ولعلّ الأقرب للسِّيَاق ((أثناء باب)).

(٤) في قراءة غير ابن عامر؛ لأنّه قرأها بياء، ثم تاء، وبتخفيف الدال، هكذا: ﴿يَتَذَكَّرُونَ﴾ انظر: التيسير ٢٨٧، والنشر ٢٦٧/٢.

(٥) بل بعد منتصفها تقريباً، وهو قوله تعالى: ﴿وَهَذَا صِرَاطٌ رَبِّكَ مُسْتَقِيمًا قَدْ فَضَّلْنَا الْآيَاتِ لِقَوْمٍ يَذَكَّرُونَ﴾ [الأنعام: ١٢٦].

(٦) انظر: كنز المعاني للجعبري ١٥٧١/٣.

حاشية: ((وإذا كان التاء من المضارع بالتاء متكررة رسماً فالذال مخفف عند الكل، أمّا إذا رسمت التاء من المضارع واحدة فالخلاف في هذه التاء، والله تعالى أعلم، منه)).

فإن قلت: إنَّ هذه القيود من أين تُفهم من كلام الناظم رحمته؟
قلت: إنَّه لم يُصرِّح بها؛ لأنَّ الناظم رحمته نطق بالحرف المختلف على هذه القيود،
فاستغنى عن هذه القيود كلّها باللفظ به على هذه الصفة، فلا يحتاج إلى التصريح؛ اعتماداً
على القاعدة عند النحاة^(١).

وقرأ حمزة، [١٣٧/ب] وعلي: ﴿وَإِنَّ هَذَا﴾: بكسر الهمزة، وقرأه المسكوت عنهم:
بفتحها. وقرأ ابن عامر: بتخفيف نونها، والمسكوت عنهم: بتشديدها.
أمَّا وجه تشديد ﴿تَذَكَّرُونَ﴾^(٢): أنَّ أصله: (تذكرون) تاء المضارعة، وتاء التفعّل،
ومعناه: حصول الفعل بالتَّراخي والتَّكرّر، فحُفِّفَ بإدغام التاء الأولى من الماضي في التاء
الثانية المنقلبة من الذال.

أمَّا وجه التخفيف: حذف أحدهما؛ مبالغة^(٣).

وأمَّا وجه كسر ﴿إِنَّ﴾: أنَّه الاستئناف.

وأمَّا وجه الفتح والتشديد: أنَّه تقدير اللام، والأصل، [أي]: ولأنَّ هذا صراطي.

وأمَّا وجه الفتح والتخفيف: أنَّها المخففة من المثقلة^(٤).

وقال الناظم: ((كُمَّل)) الوجوه الثلاثة بقراءة ابن عامر، أي: كُمَّل الكسرة مع

التشديد، والفتح مع التشديد، والفتح مع التخفيف^(٥).

وافق أبو جعفر نافعاً في تشديد الذال، كما وافقه يعقوب، وكذلك الأئمة الأربعة، إلا

(١) حاشية: ((وإنَّما أحرَّ الناظم رحمته الخلاف من هذه المادة إلى هنا مع أنَّ ((يذكرون)) ذكر في غير

هذه السورة وفي أولها؛ لأنَّه لو كان الخلاف من هذه المادة مطلقاً لذكر الخلاف في قوله تعالى: ﴿لِقَوْمٍ

يَذَكَّرُونَ﴾ أولاً، والناظم رحمته على عادته في ذكر الخلاف لأنَّه تجاوز عن ذكر ﴿لِقَوْمٍ يَذَكَّرُونَ﴾ فعلم

منه لا خلاف فيه، بل هو متفق على التشديد، والله تعالى أعلم، منه)).

(٢) في المخطوط: ((تذكر))، وسبق أن لا خلاف فيه.

(٣) أي: مبالغة في التخفيف.

(٤) انظر: الموضح ١/٥١٣، وكنز المعاني للجعبري ٣/١٥٧٢، والنقل منه.

(٥) انظر: إبراز المعاني ٣/١٦٠.

أنّ الأعمش وافق حمزة في تخفيفها، كما وافقه خلف لنفسه^(١).

ووافق أبو جعفر نافعاً في الفتح مع تشديد النون من ﴿وَأَنَّ﴾، كما وافقه يعقوب، وكذلك الأئمة الأربعة، إلا أن الأعمش وافق حمزة في الكسر مع التشديد، كما وافقه خلف لنفسه، إلا أنّ يعقوب وافق ابن عامر في التخفيف^(٢)، فَوَيْلٌ لِّمَنْ أَجْمَعِينَ.

[٦٧٨] وَيَأْتِيهِمْ شَافٍ مَعَ النَّحْلِ فَارْقُوا مَعَ الرُّومِ مَدَّاهُ خَفِيفًا وَعَدَلًا

فَعُولٌ مَفَاعِيلُنْ فَعُولُنْ مَفَاعِلٌ فَعُولُنْ مَفَاعِيلُنْ فَعُولُنْ مَفَاعِلُنْ

((وَيَأْتِيهِمْ)) مبتدأ على حذف المضاف، أي: وتذكيرُ يأتيهم، خبره ((شَافٍ))، ((مَعَ النَّحْلِ))

حال فاعله.

و((فَارْقُوا)) مبتدأ، خبره ((مَدَّاهُ))، الألف لمدلول الشين، والضمير المنصوب للمبتدأ،

و((مَعَ الرُّومِ)) حاله، و((خَفِيفًا)) حال أخرى، و((عَدَلًا)) عَطِيفَ عَلَى ((مَدَّاهُ))، فالألف

فيه كالألف فيه.

والواو فاصلة مستأنفة في قوله: ((وَيَأْتِيهِمْ))، وهو المختلف فيه هنا، وفي سورة النحل

من قوله تعالى: ﴿هَلْ يَنْظُرُونَ إِلَّا أَنْ تَأْتِيَهُمُ الْمَلَائِكَةُ أَوْ يَأْتِيَ رَبُّكَ﴾ [الأنعام: ١٥٨]، ومن

قوله تعالى: ﴿هَلْ يَنْظُرُونَ إِلَّا أَنْ تَأْتِيَهُمُ الْمَلَائِكَةُ أَوْ يَأْتِيَ أَمْرُ رَبِّكَ﴾ [النحل: ٣٣].

وترجمته: ياء التذكير، من بيت الإطلاق.

وقارئه: الأخوان، المشار إليهما: بالشين.

وترجمة المسكوت عنهم: تاء التأنيث^(٣)؛ لأتّهما من الأضداد المطّردة المنعكسة.

والناظم رحمه الله لم يأت بالواو الفاصلة في قوله: ((فارقوا))؛ لأنّ قارئهما الأخوان اللذان

(١) انظر قراءة الأئمة الثلاثة: تحبير التيسير ٣٦٧، والنشر ٢/٢٦٦.

وانظر قراءة الأئمة الأربعة: إيضاح الرّموز ٣٨٩، ولطائف الإشارات ٥/٢١٢٤.

(٢) انظر المصادر السابقة.

(٣) انظر: التيسير ٢٨٥، والنشر ٢/٢٦٦.

يَرْجِعُ أَلْفُ التَّثْنِيَةِ - في قوله: ((مَدَّاهُ)) - إليهما.

أعني بالمختلف فيه: ((فارقوا))، هنا [١٥٩]، وفي سورة الروم [٣٢].

وترجمته: ألف بعد الفاء، مع تخفيف الرَّاءِ.

وقارئه: الأخوان، المكنى عنهما بالألف للتثنية في ((مَدَّاهُ)).

وترجمة المسكوت عنهم: حَذَفَ الألف^(١)، وتشديد الرَّاءِ؛ لأثهما من الأضداد المطرّدة

المنعكسة.

والواو فيصلاً في قوله: ((وَعَدَلَا))؛ لانقضاء المسألة، ومعناه: أصلح حمزة والكسائي المدَّ

بالتخفيف، إذ به يُعَلَمُ وزنه من باب المفاعلة، كما يُعَلَمُ من الضدِّ وزنه من باب التفعيل^(٢).

ولا يَرِدُ على الناظم رحمته السُّؤال وهو أنه جَمَعَ المسألتين برمز وصریح؛ لأنَّ الرمز مع

المسألة الأولى^(٣)، والصریح المعبر عنه بألف التثنية مع^(٤) المسألة الثانية^(٥)؛ لأنَّ المقام يقتضي

ذكر الواو الفيصل في قوله: ((فارقوا))، لكن لم يذكرها لعدم الرِّبِّية في اتِّصال قارئه بالرمز؛

لأنَّ الرمز لا يَتَّقَدَمُ على المختلف فيه، ولذا ذَكَر قارئه بَعْدَهُ صريحاً؛ لأنَّ الضمير من قبيل

التصریح، وليس هذا [من] جمع المسألتين برمزٍ وصریحٍ^(٦).

أي: قرأ حمزة والكسائي ﴿أَنْ يَأْتِيَهُمْ﴾ في سورة الأنعام [١٥٩]، وسورة النحل

[٣٢]: بياء التذكير، وقرأه المسكوت عنهم: بقاء التأنيث فيهما.

وقرأ أيضاً: ﴿إِنَّ الَّذِينَ فَارَقُوا دِينَهُمْ﴾^(٧) في سورة الأنعام [١٥٩]، و﴿مِنَ الَّذِينَ

(١) انظر: التيسير ٢٨٥، والنشر ٢/٢٦٦.

(٢) انظر: اللآلئ الفريدة ٢/٤٢٩، وكنز المعاني للجعبري ٣/١٥٧٤.

(٣) أي: ((وَيَأْتِيَهُمْ شَافٍ مَعَ النَّحْلِ)).

(٤) هكذا في المخطوط، ولعلَّ الأقرب للسياق ((من)).

(٥) أي: ((فَارَقُوا مَعَ الرُّومِ مَدَّاهُ خَفِيفًا وَعَدَلَا)).

(٦) انظر: كنز المعاني للجعبري ٣/١٥٧٥.

(٧) أتفقت المصاحف على حذف ألف: ﴿فَارَقُوا﴾. انظر: المقنع ٢٤٢، ومختصر التبيين ٣/٥٢٥.

فَرَقُوا دِينَهُمْ ﴿﴾ في سورة الروم [٣٢]: بالألف بين الفاء والراء المخففة، والباقون: بقصر الألف، على تشديد الراء.

أما وجه التذكير: أن فاعله مُدَكَّرٌ.

وأما وجه التأنيث: أي: لفظه مؤنث.

وأما وجه مدِّ ﴿فَرَقُوا﴾: أنه من المفارقة، أي: تركوا دينهم.

وأما وجه التشديد: أنه من التفريق: التجزئة، أي: آمنوا ببعضه وكفروا ببعضه^(١)، والله تعالى أعلم.

وافق [١٣٨/أ] أبو جعفر نافعاً في التأنيث فيهما، كما وافقه يعقوب، وكذلك الأئمة الأربعة، إلا أن الأعمش وافق حمزة في تذكيرهما، كما وافقه خلف لنفسه^(٢).

ووافق أبو جعفر نافعاً في التشديد بغير ألف فيهما، كما وافقه يعقوب، وخلف لنفسه، وكذلك الأئمة الأربعة، إلا أن الأعمش وافق حمزة بالألف مع التخفيف فيهما^(٣).

قرأ الحسن والمطوعي عن الأعمش ((على الذين أحسن)) [١٥٤]: بالرفع، والباقون: بالنصب^(٤).

قرأ ابن محيصن من طريق المفردة: ((أن يقولوا)) [١٥٦]، ((أو يقولوا)) [١٥٧]: بالغيب، [وقرأ]^(٥) من طريق المبهج: بالخطاب، كالباقين^(٦).

(١) انظر: شرح الهداية ٤٨٥، وكنز المعاني للجعبري ١٥٧٥/٣، والنقل منه.

(٢) بعده في المخطوط: ((ووافق خلف لنفسه)).

انظر قراءة الأئمة الثلاثة: تحبير التيسير ٣٦٧، والنشر ٢/٢٦٦.

وانظر قراءة الأئمة الأربعة: إيضاح الرُموز ٣٩١، وإتحاف فضلاء البشر ٢/٣٩.

(٣) انظر قراءة الأئمة الثلاثة: تحبير التيسير ٣٦٧، والنشر ٢/٢٦٦.

وانظر قراءة الأئمة الأربعة: إيضاح الرُموز ٣٩١، وإتحاف فضلاء البشر ٢/٣٩.

(٤) انظر: مفردة الحسن البصري ٢٨٤، وإيضاح الرُموز ٣٩٠.

(٥) في المخطوط: ((قرأ)).

(٦) هكذا بالوجهين: في إيضاح الرُموز، وإتحاف فضلاء البشر، وذكر أن الغيب من المفردة. ولم يذكرها يذكرها في المفردة (كما في المطبوع) فيكون موافقاً لأبي عمرو بالخطاب. انظر: مفردة ابن محيصن

قرأ الحسن والأعمش ويعقوب ﴿عَشْرٌ﴾ [١٦٠]: بالتنوين. والباقون: بغير تنوين.
 قرأ الحسنُ ويعقوبُ ﴿أَمْثَالُهَا﴾ [١٦٠]: بالرفع. وقرأ الأعمش: بالنصب. والباقون:
 بالخفض^(١).
 قرأ الحسن ((نُسْكِ)) [١٦٢]: بسكون السين، والباقون: بضمها^(٢)، طُيِّبُ أجمعين.

[٦٧٩] وَكَسْرٌ وَفَتْحٌ خَفٌّ فِي قِيمًا ذَكَاً وَيَا آتَهَا وَجْهِي مَمَاتِي مُقْبِلًا
 فعولن مفاعيلن فعول مفاعلن فعولن مفاعيلن فعولن مفاعلن
 ((وَكَسْرٌ)) مبتدأ، عطف عليه ((فَتْحٌ)) و((خَفٌّ)) صفتها، و((فِي قِيمًا)) صفتها،
 وخبره ((ذَكَاً)) باعتبارٍ، أي: وكسر وفتحٌ خفيف كائنان ((فِي قِيمًا)) انتشر ذلك، أو كُلُّ
 واحد منهما^(٣).

والواو فيصل مستأنفة في قوله: ((وَكَسْرٌ)).

والمختلف فيه: ((قِيمًا)) من قوله: ﴿دِينًا قِيمًا﴾ [الأنعام: ١٦١].
 وترجمته: كسرُ القاف، وفتحُ الياء، مع تخفيفها.
 وقارئه: ابن عامر، والكوفيون، المشار إليهم: بالذال المعجمة.
 وترجمة المسكوت [عنهم]: فتح القاف، [وكسرُ الياء]، وتشديدها^(٤)؛ لأهُمَا من
 الأضداد المطرَّدة المنعكسة.

أي: قرأ ابن عامر وعاصم وحمة والكسائي: ﴿دِينًا قِيمًا﴾: بكسر القاف، وفتح الياء،
 مع تخفيفها، وقرأه المسكوت عنهم الحرميان، أبو عمرو: بفتح القاف، وكسر الياء،

٢٣٥، والمبهج ٣٤٦، وإيضاح الرُّموز ٣٩٠، وإتحاف فضلاء البشر ٣٩/٢.

(١) انظر قراءة الأئمة الثلاثة: تحبير التيسير ٣٦٨، والنشر ٢/٢٦٦.

وانظر قراءة الأئمة الأربعة: إيضاح الرُّموز ٣٩١، وإتحاف فضلاء البشر ٣٩/٢.

(٢) انظر: مفردة الحسن البصري ٢٨٥، وإيضاح الرُّموز ٣٩١.

(٣) وإعراب الشَّطر الثاني مع البيت التالي.

(٤) انظر: التيسير ٢٨٥، والنشر ٢/٢٦٧.

وتشديدها.

أما وجه التخفيف: أنه مصدر قام دام قيما ديمًا.

وأما وجه التشديد: أنه صفة على وزن (فَيْعِل)، أُعِلَّ كَسَيِّدٍ، أصله: (سويد)^(١)، كما

أن أصل ﴿قِيمًا﴾: قَيْوْمٌ، فاجتمعت الواو والياء، وسُبِقَتْ إحداهما بالسكون، ففُكِلَت الواو ياءً، وأذغمت الأولى في الثانية، أي: دينا مستقيماً^(٢).

وافق أبو جعفر نافعاً في فتح القاف، وكسر الياء المشددة، كما وافقه يعقوب، وكذلك الأئمة الأربعة، إلا أن الأعمش وافق حمزة في كسر القاف، وفتح الياء المخففة، كما وافقه خلف لنفسه^(٣)، رضي الله عنهم أجمعين.

[٦٨٠] وَرَبِّي صِرَاطِي ثُمَّ إِنِّي ثَلَاثَةٌ وَمَحْيَايَ وَالْإِسْكَانُ صَحَّ تَحْمُلًا

فَعُولُنْ مَفَاعِيلُنْ فَعُولُ مَفَاعِلُ فَعُولُ مَفَاعِيلُنْ فَعُولُنْ مَفَاعِلُ

((وَيَاءُ أَتْهَأ))^(٤) مبتدأ، الضمير لإضافة ياء الأنعام، ((وَجْهِي)) مع معطوفاته: خبره،

أي: وياءاتُ الإضافة في الأنعام ياءُ ((وجهي)) وياءُ ((مَمَاتِي))، و((مُقْبِلًا)) حال فاعل الأمر المقدر، أي: أقبل، أو أسرع، أي: خُذِ المذكور حال كون المذكور -أي: الموت- مُقْبِلًا عليك، أو عليه، أي: حال كونك مقبلاً على الموت، وهذه الجملة^(٥) جملة معترضة بين ((مَمَاتِي)) وبين قوله: ((وَرَبِّي))، وهو وتالياه عَطَفَ على ((وَجْهِي))، أي: وياءُ ((رَبِّي))،

(١) ذهب الكوفيون إلى أنها في الأصل (سويد)، على وزن (فَيْعِل)، وذهب البصريون إلى أن وزنه (فَيْعِل) بكسر العين، وذهب قوم إلى أنَّ وزنه في الأصل على (فَيْعَل) بفتح العين. انظر: الإنصاف في مسائل الخلاف ٦٥٦/٢.

(٢) انظر: كنز المعاني للجعبري ١٥٧٧/٣، والنقل منه.

(٣) انظر قراءة الأئمة الثلاثة: تحبير التيسير ٣٦٨، والنشر ٢٦٧/٢.

وانظر قراءة الأئمة الأربعة: إيضاح الرموز ٣٩١، ولطائف الإشارات ٢١٢٩/٥.

(٤) تنمَّة إعراب البيت السابق.

(٥) أي: الفعل المقدر، والفاعل، والحال ((مُقْبِلًا)).

وياءُ ((صِرَاطِي))، وياءُ ((إِنِّي))، و((إِنِّي))، و((إِنِّي))، فحذف وَنَبَّه عَلَيْهِ بِ((تُمْ))، و((ثَلَاثَةَ)) صِفَةً، أَوْ بَدَلٌ، أَوْ خَبَرٌ، هِيَ مَعْتَرِضَةٌ بَيْنَهَا وَبَيْنَ يَاءِ ((مَحْيَاي)).

((وَالْإِسْكَان)) مبتدأ، خبره ((صَحَّ))، والواو حالية في قوله: ((وَالْإِسْكَان)) بتقدير: قد صَحَّ، والألف واللام عَوْضٌ عَنِ الْمُضَافِ، أَي: وَإِسْكَانٌ مَحْيَايِ قَدْ صَحَّ، ((تَحْمُلًا)) تَنْقِيلاً، تَمييزُ النِّسْبَةِ؛ لِيشِيرُ إِلَى صِحَّةِ نَقْلِ إِسْكَانِ يَاءِ ((مَحْيَاي)) دَفْعاً لَطْعَنِ النِّحَاةِ، عَلَى مَا سَبَقَ ذَلِكَ^(١).

فيها من ياءات الإضافة ثمان^(٢):

الأوّل قبل الهمزة المضمومة من القسم الثالث^(٣): ﴿إِنِّي أُمِرْتُ﴾ [الأنعام: ١٤] فتحها: نافع، وافقه: أبو جعفر، وأسكنها: الباقون من الأئمة السبعة، وافقهم: يعقوب وخلف نفسه، وكذلك الأربعة.

والثانية: قبل^(٤) غير همزة من القسم السادس [١٣٨/ب] ﴿وَمَكَرَ لِلَّهِ﴾ [الأنعام: ١٦٢] فتحها: نافع، وافقه: أبو جعفر، وأسكنها: الباقون من الأئمة السبعة، وافقهم: يعقوب، وخلف لنفسه، وكذلك الأئمة الأربعة.

والثالثة والرابعة: قبل الهمزة المفتوحة من القسم الأوّل: ﴿إِنِّي أَخَافُ﴾ [الأنعام: ١٥]، ﴿إِنِّي أَرْنَكَ﴾ [الأنعام: ٧٤] فتحهما: نافع، وابن كثير، وأبو عمرو، وافقهم: أبو جعفر، وابن محيصن، واليزيدي، وأسكنها: الباقون من الأئمة السبعة، وافقهم: خلف لنفسه، والأعمش، والحسن البصري.

والخامسة: قبل غير الهمزة من القسم السادس: ﴿وَجَهَى لِلَّهِ﴾ [آل عمران: ٢٠] فتحها: نافع، وابن عامر، وحفص، وافقهم: أبو جعفر، وأسكنها: الباقون من الأئمة

(١) انظر: لوحة (٣٣٠ ب).

(٢) انظر: التيسير ٢٨٥، والنشر ٢٦٧، وإيضاح الرموز ٣٩٢.

(٣) يشير إلى أقسام الهمزة في باب ياءات الإضافة.

(٤) في المخطوط: ((قيل))، وهو تصحيف.

الأربعة.

والسادسة: قبل غير الهمزة من القسم السادس: ﴿صِرَاطِي مُسْتَقِيمًا﴾ [الأنعام: ١٥٣] فتحها: ابن عامر، وافقه: الحسن البصري، وأسكنها: الباقر من الأئمة السبعة، وافقهم: الأئمة الثلاثة، كما وافقهم الأئمة الأربعة غير الحسن.

والسابعة: قبل الهمزة المكسورة من القسم الثاني: ﴿رَبِّهِ إِلَى صِرَاطِي﴾ [الأنعام: ١٦١] فتحها: نافع، وأبو عمرو، وافقهما: أبو جعفر، كما وافقهما: اليزيدي، وأسكنها: الباقر من الأئمة السبعة، وافقهم يعقوب، وخلف لنفسه، كما وافقهم الأئمة الأربعة غير اليزيدي.

والثامنة: قبل غير الهمزة من القسم السادس: ﴿وَمَحْيَايَ﴾ [الأنعام: ١٦٢] أسكنها: قالون، وافقه: أبو جعفر، كما وافقه ورش في أحد وجهيه، أما الوجه الآخر له فهو الفتح، كفتحها^(١): الباقر من الأئمة السبعة، وافقهم يعقوب، وخلف لنفسه، كما وافقهم الأئمة الأربعة.

فإن قلت: ما الوجه في إعادة الإسكان في حق ((محيائي)) مع أن الناظم رحمه الله بيّن الوجهين: الإسكان والفتح لورش، والإسكان بقول واحد لقالون، والفتح للمسكوت عنهم بقول واحد في قوله: ((ومحيائي جيء بالخلف والفتح حولا))^(٢)، أي: لمدلول الجيم - أي: ورش - وجهان، له الإسكان والفتح، ومدلول الحاء - أي: لغير نافع - فتح، أسكنها^(٣) قالون؛ لأنه المسكوت عنه. أما لورش تقدم الوجهان له، ولا يكون المسكوت عنه إلا قالون. قلت: لمّا احتاج الناظم رحمه الله إلى تمام قافية الأولى أتى بمناسِبٍ فقال: ((مَمَاتِي مُقْبِلًا)) أي: جاء موتي مُسرِعاً إليّ، وتوجّه وجهي بقصدِ ربي^(٤)، وأتى قافية الثاني أكّد معناه بقوله: ((والإسكان))، أي: إسكان ياء محيائي صحّ نقله مما نقلناه في باب ياء

(١) هكذا في المخطوط، ولعلّ الأقرب للسياق ((كما فتحها)).

(٢) انظر: لوحة (٣٣٠ ب).

(٣) هكذا في المخطوط، ولعلّ الأقرب للسياق ((وأسكنها)).

(٤) في المخطوط: ((بنبي))، ولعلّه تصحيف.

الإضافة، أي: صحَّ إسكان هذه الياء عن قالون بقولٍ واحدٍ، كما صحَّ الإسكان عن ورش في أحد وجهيه، وصار تأكيداً لما ذُكِرَ في باب ياء الإضافة لِذَفْعِ طَعْنِ النُّحَاةِ، أي^(١): إسكان الإضافة من ((محيائي)) مُخَالَفَ لقاعدتهم، أعني: لاجتماع^(٢) الساكنين غير جائز، إلا إذا كان الساكن الأوَّل حرف مَدِّ والساكن الثاني مُدْغِماً فيه، والجوابُ لهم: أن هذا من قبيل المد المشبع، كما وقع في أوائل السور؛ لأجل اجتماع الساكنين، والله تعالى أعلم.

وفيهما من الزوائد واحدة^(٣):

أي: ﴿وَقَدْ هَدَيْنَا وَلَا أَخَافُ﴾ [الأنعام: ٨٠] أثبتها: أبو عمرو وصلاً، وافقه: أبو جعفر، كما وافقه الحسن، واليزيدي، وكذلك يعقوب، إلا أنه أثبتها في الوقف كذلك، والباقون من الأئمة السبعة: حذفوها في الحالين، وافقهم خلف لنفسه، كما وافقهم ابن محيصة، والأعمش^(٤)، رضي الله عنهم أجمعين.

فنسأل الله الكريم ربَّ العرش العظيم أن يُوفِّقنا لإكمال الكلام على سورة الأعراف إلى الكلام في آخر القصيدة كما وقَّتنا لإكمال الكلام في سورة الأنعام، وأنَّ يُدخِلنا في عبادة الصالحين في الجنة.

اللهم احفظ لي^(٥) عن الخطأ والزَّلَّ في تحريري في سورة الأعراف إلى آخر القصيدة، بفضلك وكرمك وإحسانك بجرمة ما في القرآن العظيم، وبرحمة نبيِّنا محمد ﷺ وجرمة جميع الأنبياء ﷺ^(٦)، إنَّك أنت الجواد الكريم برحمتك، يا أرحم الراحمين، والحمد لله ربِّ العالمين.

(١) بيانٌ لوجه طعن بعض النُّحَاةِ.

(٢) هكذا في المخطوط، والأقرب للسياق ((اجتماع)).

(٣) انظر: التيسير ٢٨٦، والنشر ٢٦٧، وإيضاح الرُّموز ٣٩٢.

(٤) في المخطوط: ((أسكنها)).

(٥) هكذا في المخطوط، ولعلَّ الأقرب للسياق ((احفظني)).

(٦) تقدَّم التَّنْبِيه عليه في آخر سورة النساء. انظره: ص ١٩٨.

اللهم تقبّل مَنّي وديعتي في سورة الأنعام كُلّها: أشهد أن لا إله إلا الله وأشهد
[١٣٩/أ] أن مُحَمَّدًا رَسولُ الله، وكلمة: آمنت بالله، وملائكته، وكُتِبَ، ورُسُلُه، وباليوم
الآخر، وبالقدر خيره وشرّه من الله تعالى^(١).

رَبَّنَا ظَلَمْنَا أَنفُسَنَا وَإِن لَّمْ تَغْفِرْ لَنَا لَنَكُونَنَّ مِنَ الْخَاسِرِينَ، قبولاً حَسَنًا حتى تشهد لنا يوم
الجزاء والحساب، الحمد لله رب العالمين، وصلاته وسلامه على سيّدنا مُحَمَّد خاتم النبيين،
وعلى آله، وصحبه أجمعين، و[من] تلاهم بالإحسان إلى يوم الدين.

اللهم اختم بالإيمان والسنّة آمين آمين، والحمد لله ربّ العالمين، والصلاة على خير
خلقه مُحَمَّد، وآله أجمعين، برحمتك يا أرحم الراحمين.

(١) تقدّم التّنبيه عليه في آخر سورة النساء. انظره: ص ١٩٧.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

والمستعان بالله الكريم

سُورَةُ الْأَعْرَافِ

[٦٨١] وَتَذَكَّرُونَ الْغَيْبَ زِدْ قَبْلَ تَائِهِ كَرِيماً وَخِفْتُ الذَّالِ كَمْ شَرَفًا عَلَا

فَعُولُن مَفَاعِيلُن فَعُولُن مَفَاعِلُن فَعُولُن مَفَاعِيلُن فَعُولُن مَفَاعِلُن

((وَتَذَكَّرُونَ)) مبتدأ، خبره ((زِدْ)) أمرية على التأويل، و((الْغَيْبُ)) مفعولها، بتقدير لفظ (فيه)، الضمير للمبتدأ، و((قَبْلَ تَائِهِ)) ظرفٌ آخر، والهاء له^(١) كذلك، أو ((تَذَكَّرُونَ)) ظرفٌ الأمرية بتقدير: (في)، ومفعولها ياء الغيب، ((قَبْلَ تَائِهِ)) ظرفٌ آخر، و((كَرِيماً)) حال فاعل الأمرية.

((وَخِفْتُ الذَّالِ)) مبتدأ مضاف، خبره ((عَلَا)) ماضٍ، الضمير فيه راجعٌ إليه، ومفعوله ((شَرَفًا)) [عظمة]^(٢)، تمييزٌ، و((كَمْ)) مكثرة محذوفة المُمَيِّزِ نَصْبُ الظَّرْفِ، أو المصدر، أي: أخفّ، أي كم مرّة على الأول، أو كم علوٍ علًا على الثاني.

والمختلف فيه: ((تَذَكَّرُونَ)) من قوله تعالى: ﴿قَلِيلًا مَّا تَذَكَّرُونَ﴾ [الأعراف: ٣].

وترجمته: زيادة ياء الغيب قبل تائه.

وقارئه: ابن عامر، المشار إليه: بالكاف.

وترجمة المسكوت عنهم: حذفها على أن التاء للخطاب؛ لأن الإثبات والحذف من الأضداد المطردة المنعكسة، كما أن ياء الغيب وتاء الخطاب من الأضداد المطردة المنعكسة. والواو فيصل عاطفة في قوله: ((وَخِفْتُ الذَّالِ)).

والمختلف فيه: ((تَذَكَّرُونَ))، المستفاد من العطف، أو من الألف واللام^(٣)، وهما عَوْضٌ

(١) أي: للمبتدأ ((وَتَذَكَّرُونَ)).

(٢) في المخطوط: ((عظيمةً أو))، وأثبت الموجد في كنز المعاني للجعبري ١٥٨٣/٣.

(٣) في قوله: ((الذَّالِ)).

عن المضاف إليه، أي: خَفُّ ذَالٍ تذكرون.

وترجمته: تخفيف الدَّال منه.

وقارئه: ابن عامر، والأخوان، وحفص، المشار إليه: بالكاف، والشَّين، والعين.

وترجمة المسكوت عنهم: تشديدها^(١)؛ لأتُّهما من الأضداد المطَّردة المنعكسة.

فإن قلت: فقد تقدَّم أنَّ قاعدة الأخوين وحفص في تخفيف الدَّال في قوله: ((وَتَدَكَّرُونَ

الْكُلُّ خَفَّ عَلَى شَدًّا)) في الأنعام لأتُّهم لو لم يُذكروا في ترجمة ((تَدَكَّرُونَ)) هنا فَهُم على

تخفيف الدَّال على قاعدتهم، فما الفائدة في ذكرهم مع ابن عامر في التَّرجمة الثانية؟

قلت: لأنَّه لو اقتصر التَّرجمة على ذكر ابن عامر رُبَّما توهم الواهم أنَّ الأخوين وحفصاً

خرجوا عن قاعدتهم في هذا الحرف فلاجل ذلك أعادَ ذكرهم معه.

فإن قلت: فلا حاجة في زيادة الغيب قَبْلَ تاء ((تَدَكَّرُونَ)) إلى ذكر ترجمة ثانية لابن

عامر^(٢)؛ لأنَّه لو لم يذكر النَّاطم رحمته تخفيف الدَّال لابن عامر فيكون ﴿يَتَدَكَّرُونَ﴾ بزيادة

ياء الغيب من قبيل نحو: ﴿يَتَدَكَّرُونَ﴾^(٣) [البقرة: ٢٢١]، مُتَّفِقُهُ التَّخْفِيفِ عند الكُلِّ، فلا

فرق بين ﴿قَلِيلًا مَّا يَتَدَكَّرُونَ﴾^(٤) [غافر: ٥٨] لابن عامر، وبين ﴿يَتَدَكَّرُونَ﴾^(٥) للكُلِّ،

فلا حاجة إلى إعادة مذهب المخفِّفين والمشدِّدين، فعُلِّمَ من الترجمة الأولى أنَّ ابنَ عامر قرأ

بزيادة ياء الغيب، والمسكوت عنهم: بحذفها، وهم على قاعدتهم في قوله: ((وَتَدَكَّرُونَ الْكُلُّ

خَفَّ عَلَى شَدًّا)) فالمخفِّفون: الأخوان، وحفص. والمشدِّدون: نافع، وابن كثير، وأبو عمرو،

وشعبة. وصار قراءة ابن عامر بالياء من قبيل المتفقه على التخفيف.

(١) انظر: التيسير ٢٨٤، ٢٨٧، والنشر ٢/٢٦٧.

(٢) وهي ترجمة التَّخْفِيفِ في قوله: ((وَحَفُّ الدَّالِ كَمْ شَرْفًا عَلًا)).

(٣) في المخطوط: ((أفلا يتذكرون))، ولا توجد هذه الكلمة في القرآن مسبوقاً بـ((أفلا)).

(٤) قرأ أهل سما وابن عامر ﴿قَلِيلًا مَّا يَتَدَكَّرُونَ﴾: بياء الغيبة. وقرأه الباقر: بتاء الخطاب.

انظر: التيسير ٤٤٤، والنشر ٢/٣٦٥.

(٥) في المخطوط: ((أفلا يتذكرون))، ولا توجد هذه الكلمة في القرآن مسبوقاً بـ((أفلا)).

قلتُ: إن ذكرَ الترجمة الثانية لبيان إجماع المُركَّب^(١)، أي: صارت هذه المسألة مجمعةً على التخفيف بزيادة الياء، ومختلفةً في تخفيف الدال بحذف الياء، وهو [من] كلام البلغاء والفصحاء، والله تعالى أعلم.

أي: قرأ ابن عامر ﴿قَلِيلًا مَّا يَتَذَكَّرُونَ﴾: بزيادة ياء الغيب على الغيب. وقرأه [١٣٩/ب] المسكوت عنهم: بحذفها على الخطاب.

وقرأ ابن عامر وحَمزة والكسائي وحفص: بتخفيف الدال. والمسكوت عنهم من الترجمة الثانية: بتشديدها.

فصار ابن عامر ﴿قَلِيلًا مَّا يَتَذَكَّرُونَ﴾: بالياء والتخفيف على الغيب؛ لأنه ذُكر في التَّرجمتين، والأخوان وحفص: بحذفها والتخفيف على الخطاب؛ لأنهم لم يُذكروا في الترجمة الأولى، وذُكروا في الترجمة الثانية، ونافع وابن كثير وأبو عمرو وشعبة: بالحذف والتشديد على الخطاب؛ لأنهم لم يُذكروا فيهما.

أمَّا وجه الغيب: إسناد الفعل إلى غيب، [أي]: يا محمد ﷺ الذين [بُعِثت] ^(٢) إليهم قليلاً ما يتذكرون، والتاء للتفعل، ويعني ((كريمًا)) أي: سَخِيًّا بالزيادة.

وأمَّا وجه الخطاب: إسناده إلى المخاطبين المذكورين في: ﴿اتَّبِعُوا مَا أَنْزَلَ إِلَيْكُم مِّن رَّبِّكُمْ﴾ [الأعراف: ٣]، وتاء التفعّل مدغمةً للمشدّد، محذوفةٌ للمخفّف، وارتفع محلّه للمبالغة^(٣).

وافق أبو جعفر نافعاً في تاء واحدة من غير تاء قبلها على الخطاب، كما وافقه يعقوب، وخلف لنفسه، وكذلك الأئمة الأربعة^(٤).

(١) انظر: كنز المعاني للجعبري ١٥٨٤/٣.

(٢) في المخطوط: ((بعث))، وأثبت لموجود في كنز المعاني للجعبري - المطبوع - ١٥٨٤/٣.

(٣) انظر: المختار ٣٠٣/١، وكنز المعاني للجعبري ١٥٨٤/٣، والنقل منه.

(٤) انظر قراءة الأئمة الثلاثة: تحبير التيسير ٣٧٠، والنشر ٢٦٧/٢.

وانظر قراءة الأئمة الأربعة: إيضاح الرموز ٣٩٣، وإتحاف فضلاء البشر ٤٤/٢.

قرأ أبو جعفر بالسكت على الألف واللام والميم والصاد من ﴿الْمَصَّ﴾ [الأعراف: ١] سكتةً لَطِيفَةً^(١).

رَوَى المَطْوَعِيُّ ((مَذُومًا)) [١٨]: بنقل حركة الهمزة إلى الدال في الحالين، وافقه حمزة والشَّنْبُودِيُّ وقفًا، والباقون: بسكون الدال^(٢).

قرأ الحسن ((يَخِصِّفَانِ)): بكسر الياء والخاء، وتشديد الصاد. والباقون: بفتح الياء، وسكون الخاء، وتخفيف الصَّاد^(٣).

وقرأ الحسن ((سَوَّات)) [٢٠]: بالتوحيد. والباقون: بالجمع^(٤)، طَوَّبَهُمُ أجمعين.

[٦٨٢] مَعَ الرَّحْرِفِ اعْكِسْ تُخْرِجُونَ بِفَتْحَةٍ وَضَمٍّ وَأُولَى الرُّومِ شَافِيهِ مُثَلًّا
 ((اعْكِسْ)) أمرية، مفعولها ((تُخْرِجُونَ)) و(هنا) المُقَدَّرُ ظَرْفُهَا، و((بِفَتْحَةٍ)) صفة مصدر محذوف، أي: عكسًا مُلْتَبَسًا بفتحٍ، ((وَضَمٍّ)) جُرَّ بالعطف عليه، أي: عطف قوله: ((وَضَمٍّ)) على قوله: ((بِفَتْحَةٍ))، والوجه: (بفتحٍ وضَمٍّ)، أو (بفتحٍ وضَمٍّ) مخالف للوزن، ومع الرَّحْرِفِ حال المفعول، ((وَأُولَى الرُّومِ)) عطفٌ، أي: وَمَعَ أُولَى الرُّومِ، أو وأولى الرُّومِ كذلك فاسميَّة، و((شَافِيهِ مُثَلًّا)) أي: دواء الوجه حضر، جملةٌ مستأنفةٌ، الضَّمِيرُ المحرورُ يرجع إلى المفعول، والضَّمِيرُ المستترُ يرجع إلى المبتدأ، والفعل-أي: ((مُثَلًّا))-متعلق، والله تعالى أعلم بحقيقة الحال.

[٦٨٣] بِخُلْفٍ مَضَى فِي الرُّومِ لَا يَخْرِجُونَ فِي رِضًا وَلِبَاسُ الرَّفْعِ فِي حَقِّ نَهْشَلًا
 فعولن مفاعيلن فعولن مفاعلن فعولن مفاعيلن فعولن مفاعلن
 ((بِخُلْفٍ)) حالُ فاعلٍ ((مُثَلًّا))^(١)، وهذا التَّضْمِينُ المرجوح، و((مَضَى)) صفةٌ

(١) انظر: تَجْبِيرُ التَّيْسِيرِ ٢٨٢، والنَّشْرُ ٤٢٤/١.

(٢) انظر: إِيضَاحُ الرُّمُوزِ ٣٩٣، ولطائف الإشارات ٢١٦١/٥.

(٣) انظر: مفردة الحسن ٢٨٧، وإيضاح الرُّمُوزِ ٣٩٣.

(٤) انظر: مفردة الحسن ٢٨٦، وإيضاح الرُّمُوزِ ٣٩٤.

((بِخُلْفٍ))^(١)، و((فِي الرُّومِ)) متعلق بـ((مَضَى))، و((لَا يَخْرُجُونَ)) مبتدأً على حذف المضاف، أي: وعكس لا يخرجون، وخبره ((فِي رِضًا)).

((وَلِبَاسُ)) مبتدأً، و((الرَّفْعُ)) ثانٍ، وخبره ((فِي حَقِّ نَهْشَلٍ))، وهذه الجملة خبر الأول بعائدٍ مُقَدَّرٍ، أي: الرُّفْعُ فيه، والنَّهْشَلُ: اسم قبيلة، ويقال: نَهْشَلَ الرَّجُلُ إِذَا أَسَنَّ واضطرب^(٣).

ولم يأتِ النَّاطِمُ جَمَلَهُ بالواو الفاصلة في قوله: ((مَعَ الزُّخْرَفِ))؛ لعدم الرِّبَةِ في اتِّصاله بما قبله؛ لأنَّ ((تَذَكَّرُونَ)) لم يقع في الزُّخْرَفِ، والميم من ((مَعَ)) ليس برمزٍ؛ لأنَّ ((مَعَ الزُّخْرَفِ)) من متعلق الحرف المختلف فيه، ومن المعلوم أنَّ الحرفَ من الكلمة المتعلِّقة بالمختلف فيه ليس برمز.

والمختلف فيه: ((تخرجون)) من قوله تعالى: ﴿تُخْرِجُونَ ٢٥﴾ بِنَبِيِّ آدَمَ ﴿﴾ [الأعراف]، وكذلك: ﴿تُخْرِجُونَ ١٩﴾ وَمِنْ آيَاتِهِ ﴿﴾ [الروم]، ﴿بَلَدَهُ مَيِّتًا كَذَلِكَ تُخْرَجُونَ﴾ [الزخرف: ١١]، وإِنَّمَا قَيَّدَ حَرْفَ الرُّومِ بِالْأُولَى احترازاً عن ثانيها^(٤)، فَإِنَّهَا مُتَّفِقَةٌ فِي طُرُقِهِ^(٥) على فتح التاء وضمِّ الراء.

وَالنَّاطِمُ جَمَلَهُ نَطَقَ بِالْمُخْتَلَفِ فِيهِ عَلَى قِرَاءَةِ الْمَسْكُوتِ عَنْهُمْ؛ حَتَّى يَصِحَّ عَكْسُ قِرَاءَتِهِمُ لِلْمَذْكُورِينَ.

وترجمته: عكس الضمِّ والفتح المستفاد من اللفظ بها: فتح التاء، وضم الراء. وإِنَّمَا قَالَ: الْعَكْسُ^(٦)؛ لِأَجْلِ قِرَاءَةِ الْمَسْكُوتِ، وَلَوْ قَالَ: (بفتح) لُفِّهَمُ مِنْهُ قِرَاءَةٌ

(١) من البيت السَّابِقِ.

(٢) فِي الْمَخْطُوطِ: ((خُلْفٍ))، وَأَثْبَتُ الْمَوْافِقَ لِلْبَيْتِ.

(٣) انظر: لسان العرب ١١/٦٨٢، وتاج العروس ٣١/٥١.

(٤) وهو قوله تعالى: ﴿ثُمَّ إِذَا دَعَاكُمْ دَعْوَةً مِنَ الْأَرْضِ إِذَا أَنْتُمْ تَخْرُجُونَ﴾ [الروم: ٢٥].

(٥) وكذلك في طرق النَّشْرِ. انظره: ٢٦٧/٢.

(٦) ولفظه: ((اعكس)).

المسكوت بكسر التاء وفتح الراء، لأنَّ الفتح والكسر من الأضداد المطرّدة المنعكسة، والضم والفتح من الأضداد المطرّدة غير المنعكسة. [١٤٠/أ].

ومعنى العكس: تُقدّم الفتح، وتُؤخّر الضمّ من المنطوق به، أي: نطق بالضمّ في التاء، وبالفتح في الراء، وضده: ترك العكس، فيبقى الضمّ متقدّماً والفتح متأخراً^(١)، والتّقديم والتّأخير من الأضداد المطرّدة المنعكسة، وهذا الاصطلاح ليس في التّراجم في الفهرسة، بل في الفرش، ولذا استغنى^(٢) الناظم رحمته بذكر العكس للمذكورين عن ذكر ترجمة المسكوت. وقارئه: الأخوان، وابن ذكوان، المشار إليهم: بالشين والميم، إلا أنّ لابن ذكوان وجهاً آخر في أول الرّوم.

أي: ترك العكس: الضمّ في التّاء والفتح في الراء، ولذا جاء الخلف بين الميمين^(٣)، وهو المقيد بالأولى في الرّوم؛ لأنّه لو قال: (وأولى الرّوم شافيه مثلاً بخلف له في الرّوم) لأوهم هشاماً، أو (بخلف الذي في الرّوم) لأوهم أن يختلف للثلاثة^(٤)، ولم يقل: (بخلفهم)، لتعيّن عود الخلف إلى ابن ذكوان دون الأخوين؛ لعدم وصل الخلف بضمير جمع لكن ما يتعيّن لابن ذكوان خلاف في سورة الرّوم فقط، بل مجاز أن يكون^(٥) الخلاف في السور الثلاث، فلذلك أعاد الناظم رحمته ذكر الرّوم، يعني أنّ الخلاف لابن ذكوان مختصّ بأولى الرّوم فقط، فالحاصل أنّ ابن ذكوان اختلف عنه في ((تخرجون)) في أولى الرّوم، ولم يُختلف عنه في الأعراف والزخرف، كما لم يختلف عن الأخوين في السور الثلاث^(٦).

وقوله: ((مضى في الرّوم))، أي: تقدّم الخلاف عن ابن ذكوان في أولى الرّوم عن العلماء وفي كتبهم، يُشير إلى أنّ الخلاف عن ابن ذكوان في الرّوم قديم.

(١) انظر: إبراز المعاني ١٦٤/٣، وكنز المعاني للجعبري ١٥٨٦/٣.

(٢) في المخطوط: ((استثنى))، وهو تصحيّف.

(٣) الميم الأولى قوله - في البيت السابق - : ((مثلاً))، والميم الثانية في قوله: ((مضى)) في هذا البيت.

(٤) أي: لأوهم أن يكون خلف الرّوم للثلاثة: ابن ذكوان، وحمزة، والكسائي.

(٥) هكذا في المخطوط، ولعلّ الأقرب للسياق ((سيكون)).

(٦) انظر: كنز المعاني للجعبري ١٥٨٦/٣.

فإن قلت: ما السَّرُّ في الاختلاف عن ابن ذكوان في أول الرُّوم غيره، وعدم اختلافهم في الثَّاني^(١) في الرُّوم؟ قلت: ما أعلم السَّرُّ في ذلك إلا الاتباع للأثر. وترجمة المسكوت عنهم: ضم التاء وفتح الراء^(٢)، المعبَّر عنهما بترك العكس كما يُنصُّ الناظم رحمته بهما.

ولم يأت بالواو الفاصلة العاطفة في قوله: ((لا يخرجون))؛ لعدم الرِّبَّة في اتِّصاله بما^(٣) قبله؛ لأنَّ الرَّمز الصَّغير لا يتقدَّم على الحرف المختلف فيه لكن العاطفة مقدَّرة؛ لاحتياج المختلف فيه - أي: لا يخرجون - إلى الترجمة فيما قبله.

والمختلف فيه في السُّور الثلاث^(٤) بلا حرفِ النفي، وهنا^(٥) بحرفِ النفي، والمختلف فيها المصدَّرة بـ((لا)) في الموضعين في سورة الجاثية [٣٥] وفي سورة الحشر [١٢]، مع أنَّ المراد به ما كان في الجاثية، لا في الحشر، مع أنَّه لا إشارة إلى ما في الجاثية في كلام الناظم رحمته، فالناظم رحمته ترك الإشارة إلى ما في الجاثية لفظاً؛ لأجل الإشارة إلى ما فيها معنًى؛ لأنَّ المختلف فيه هنا^(٦) بين المعلوم والمجهول، أمَّا ما وُرد في الحشر فهو الإجماع على بناء المعلوم ((لا يخرجون)) في قوله تعالى: ﴿لَيْنَ أُخْرِجُوا لَا يَخْرُجُونَ﴾^(٧) [الحشر: ١٢].

وقوله: ((لا يخرجون)) معطوف بالواو المقدَّرة على المضاف إليه في قوله: ((أولى الرُّوم))، فيكون تقديره: وأولى لا يخرجون، فيكون من قبيل عطف المفرد على المفرد،

(١) حاشية: ((إِذَا أَنْتُمْ تَخْرُجُونَ﴾ [الروم: ٢٥] على الإجماع على بناء المعلوم، والله تعالى أعلم)).

(٢) انظر: التيسير ٢٨٧، ٤٠٩، والنشر ٢٦٧.

(٣) في المخطوط: ((لما))، وهو تصحيف.

(٤) وهي سورة الأعراف، والرُّوم، والزُّحرف.

(٥) الإشارة إلى ترجمة ((لا يخرجون))، وليس لسورة الأعراف.

(٦) أي: في كلام الناظم رحمته على قوله: ((لا يخرجون)).

(٧) بعد في المخطوط: ((شامل إلى ما في الجاثية والحشر))، والكلام مستقيمٌ بدونها.

انظر: إرباز المعاني ١٦٥/٣، وكنز المعاني للجعبري ١٥٨٦/٣.

تقديره: واعكس تخرجون في الأعراف والزخرف وأولى الرُّوم وأولى لا يخرجون بفتحه وضمّه. والمراد: (بأولى لا يخرجون): ما في وقع في الجاثية؛ لأنّ ما وقع في الحشر متفق على بناء المعلوم، ولذا لم يصرِّح بمحلّ الخلاف في: ((لا تخرجون))^(١). وترجمته: فتح التاء، وضمّ الراء.

وقارئه: حمزة والكسائي، المشار إليهما: بالفاء والراء من قوله: ((في رضى)). وترجمة المسكوت عنهم: ترك العكس، أي: ضمة التاء وفتح الراء^(٢).

والواو من التلاوة في قوله: ((ولباس))، وهو المختلف فيه في قوله تعالى: ﴿وَلِبَاسُ

التَّقْوَى﴾ [الأعراف: ٢٦].

وترجمته: رفع السين.

وقارئه: حمزة، وابن كثير، وأبو عمرو، وعاصم، المشار إليهم: بالفاء، وحقّ، والنون.

وترجمة المسكوت عنهم: بضمّها^(٣)؛ لأنّهما من الأضداد المطّردة غير المنعكسة.

فالتقوى لا لباس أحسنُّ منها وأنفع، وهي سبب الرفعة في الدارين، اللهم يسّر لي سلوك التقوى في جميع الحالات، كما يسّرها^(٤) لعبادك الصالحين في جميع المهمات، آمين، يا معين برحمتك يا أرحم الراحمين، والحمد لله ربّ العالمين، والصلاة على نبينا محمد وآله أجمعين.

أي: قرأ حمزة وعلي وابن ذكوان: ﴿وَمِنْهَا تَخْرُجُونَ﴾ ﴿يَبْنِي آدَمَ﴾ في الأعراف

(١) حاشية: ((لأنّ ما في الجاثية متقدّم على ما في الحشر، والمختلف فيه: أولى ((لا يخرجون))، لا

ثاني ((لا يخرجون))، لأنّ الثاني متفق على بناء المعلوم، والله تعالى أعلم، منه)).

حاشية: ((فإن قلت: إن تقدير: (أولى في الجاثية) كيف يصحّ فيها مع أنّه لا ثانية في الجاثية؟ قلت:

إن المصدر بـ((لا)) في ((لا تخرجون)) موضعان: الأول: ما وقع في الجاثية. والثاني: في الحشر. والله تعالى أعلم، منه)).

(٢) انظر: التيسير ٤٠٩، والنشر ٢/٢٦٧.

(٣) انظر: التيسير ٢٨٧، والنشر ٢/٢٦٨.

(٤) هكذا في المخطوط، ولعلّ الأقرب للسياق ((يسّرها)).

[١٤٠/ب]، ﴿وَكَذَلِكَ نَخْرُجُونَ ﴿١١﴾ وَمِنْ آيَاتِهِ﴾ في أولى الروم، ﴿بَلَدَةً مَّيِّتًا كَذَلِكَ نَخْرُجُونَ﴾ في الزخرف [١١]: بفتح التاء، وضّم الرّاء إلا أنّ لابن ذكوان وجهاً آخر في أولى الروم، وهو ضمّ التاء وفتح الرّاء، كما قال التيسير: "وكذلك النقاش^(١) عن الأخفش^(٢) هنا خاصّة"^(٣).

وقال الجعبري رحمه الله: "ولابن ذكوان في أولى الروم وجهان وفاقاً للمصباح: النقاش عن الأخفش عنه بالفتح، وابن النضر^(٤) بالضم، وبهذا قطع أكثر النقلة كابن مجاهد^(٥)، وهو معنى قول التيسير: "في الروم"^(٦)، وكذلك النقاش هنا، أي: وغيره بالآخر" انتهى^(٧).
وقرأ حمزة والكسائي ﴿فَالْيَوْمَ لَا يَخْرُجُونَ مِنْهَا﴾ [٣٥] في الجاثية: بالفتح والضم. وغيرهم في الكل: بالضم والفتح.

(١) هو محمد بن الحسن بن محمد بن زياد بن هارون النقاش الموصلي البغدادي، أبو بكر، المقرئ المفسر، أحد الأعلام، قرأ على هارون الأخفش، وإسماعيل بن عبد الله النحاس، وغيرهما، وله رحلة واسعة، توفي سنة (٣٥١هـ). انظر: معرفة القراء الكبار ١٦٧، وغاية النهاية ١٢١/٢.

(٢) هو هارون بن موسى بن شريك الأخفش الدمشقي، أبو عبدالله، شيخ المقرئين بدمشق، قرأ على ابن ذكوان، وقرأ عليه خلقٌ كثير، منهم النقّاش، وابن الأخرم، ورحل إليه الطلبة من الأقطار، توفي سنة (٢٩٢هـ). انظر: معرفة القراء الكبار ١٤٢، وغاية النهاية ٣٤٧/٢.

(٣) انظر: التيسير ٤٠٩.

(٤) في المخطوط: ((النصر))، وهو تصحيف.

وهو محمد بن النضر بن مرّ بن الحر الربيعي الدمشقي، أبو الحسن، المعروف بابن الأخرم، شيخ الإقراء بالشام، طال عمره وارتحل الناس إليه، أخذ القراءة عن هارون الأخفش وهو من جلة أصحابه وأضبّطهم، توفي سنة (٣٤١هـ). انظر: معرفة القراء الكبار ١٦٥، وغاية النهاية ٢٧٠/٢.

(٥) قال في كتاب السبعة: ((وفتح ابن عامر التاء في الأعراف فقط، وضّمّها في الباقي)). انظره: ٢٧٩.

(٦) التيسير ٤٠٩.

(٧) كنز المعاني للجعبري ١٥٨٥/٣.

فصار حمزة والكسائي بفتح الأربعة؛ لأنهما ذكرا في التّرجمتين.
والحرميان وأبو عمرو وهشام وعاصم: بضم التاء وفتح الرّاء في الأربعة؛ لأنهم لم يذكروا
فيهما.

وابن ذكوان: بفتح الأعراف، والزخرف، وبخلف أولى الرّوم، وبضمّ الجاثية؛ لأنّه ذُكر في
الأعراف والزخرف: بالفتح في التاء وبالضم في الرّاء، وبالخلف في أولى الرّوم، ولم يذكر في
الجاثية.

وقرأ ابن كثير وأبو عمرو وعاصم وحمزة ﴿وَلِيَّاسُ الْقَوِيُّ﴾ [الأعراف: ٢٦]: بالرفع،
وقرأه المسكوت عنهم: بالنصب.

أمّا وجه الفتح: أنّه بناء الفاعل على حدّ ﴿إِذَا أَنْتُمْ تَخْرُجُونَ﴾ [الروم: ٢٥]، ولأصلته
قال: ((شافيه مثلاً)) أي: حضر حسنه، وكان في رضى عند العلماء.

أمّا وجه الضّم: بناؤه للمفعول، وإسناده في الأصل إلى الله تعالى على حدّ:
﴿وَيُخْرِجُكُمْ إِخْرَاجًا﴾ [نوح: ١٨].

وأمّا وجه نصب ﴿وَلِيَّاسَ﴾: عطفه على الأول، أي: وأنزلنا لباس التقوى.
وأمّا وجه الرفع: قال أبو عليّ: مبتدأ و﴿ذَلِكَ﴾ صفة، أو بدل، أو عطف بيان^(١).
وافق أبو جعفر نافعاً في ضم التاء وفتح الرّاء في الأفعال الأربعة، وكذلك يعقوب،
والأئمة الأربعة إلا أنّ الأعمش وافق حمزة في الفتح والضم فيهنّ كما وافقه خلف لنفسه، إلاّ
أنّ الحسن وافقه في الأعراف والزخرف والرّوم، إلاّ أنّ يعقوب وافقه في الأعراف^(٢).
ووافق أبو جعفر نافعاً في نصب اللباس، وكذلك الأئمة الأربعة إلاّ أنّ ابن محيصن
بالرفع وافق ابن كثير كما، وافقه اليزيديّ والشنبوديّ^(٣) عن الأعمش، وكذا يعقوب، وخلف

(١) انظر: الحجة للقراء السبعة ٤/١٢، وكنز المعاني للجعبري ٣/١٥٨٧، والنقل منه.

(٢) انظر قراءة الأئمة الثلاثة: تحبير التيسير ٣٧٠، والنشر ٢/٢٦٧.

وانظر قراءة الأئمة الأربعة: إيضاح الرّموز ٣٩٤، ولطائف الإشارات ٥/٢١٦٥.

(٣) قرأ الشنبوديّ بالنصب، والمطوّعي بالرفع.

لنفسه^(١)، وَظَمَّ أجمعين.

قرأ الحسن البصري ((وَرِيَشًا))^(٢) بالجمع، والباقون بالإفراد^(٣)، والله تعالى أعلم.

[٦٨٤] وَخَالِصَةٌ أَصْلٌ وَلَا يَعْلَمُونَ قُلْ لَشُعْبَةٌ فِي الثَّانِي وَيُفْتَحُ شَمَلًا

فعول مفاعيل فعولن مفاعلن فعول مفاعيل فعول مفاعلن

((وَخَالِصَةٌ) مبتدأ على حذف المضاف، أي: رفع خالصة، خبره ((أَصْلٌ)) أي:

متأصل.

((وَلَا يَعْلَمُونَ)) مبتدأ على حذف المضاف، أي: وغيب لا يعلمون، خبره

((لَشُعْبَةٌ))، أي: مخصوص لشعبة، و((فِي الثَّانِي)) متعلق بالخبر، وهذه الجملة محكية

((قُلْ)) منويّ التقديم.

((يُفْتَحُ)) مبتدأ على حذف المضاف، أي: وتذكير يفتح، خبره ((شَمَلًا))، بمعنى:

أسرع.

[٦٨٥] وَخَفَّفَ شَفَا حُكْمًا وَمَا الْوَاوُ دَعُ كَفَى وَحَيْثُ نَعَمٌ بِالْكَسْرِ فِي الْعَيْنِ رُتَّلًا

فعولن مفاعيلن فعولن مفاعلن فعولن مفاعيلن فعولن مفاعلن

((وَخَفَّفَ)) أمرية، مفعولها محذوف أي: التاء، و((شَفَا)) ماضٍ، جملة حالية بتقدير

(قد)، و((حُكْمًا)) تمييز.

((وَمَا)) أي: لفظ ما، مبتدأ، و((دَعُ)) أمرية، مفعولها الواو، وهي خبره بتقدير (منه)،

على تأويل مقول في حقه دَعُ الْوَاوُ منه، أي: اترك الواو من لفظ ﴿وَمَا﴾، و((رُتَّلًا))

(١) انظر قراءة الأئمة الثلاثة: تحبير التيسير ٣٧٠، والنشر ٢/٢٦٨.

وانظر قراءة الأئمة الأربعة: إيضاح الرُّمُوزِ ٣٩٤، ولطائف الإشارات ٥/٢١٦٧.

(٢) في المخطوط: ((ذريات))، وهو تصحيف، والصَّواب: ((وَرِيَشًا))، جمع ((وَرِيَشًا)).

(٣) انظر: مفردة الحسن البصريّ ٢٨٨، وإيضاح الرُّمُوزِ ٣٩٤.

ماضيةً مجهولةً، القائم مقام الفاعل ضمير ((نعم))، وبالكسر متعلقٌ بها، وفي العين متعلق الكسر، ((وَحَيْثُ)) ظرف ((رُتَّلَا)) أضيف إلى الجملة الاسمية، أي: حيث ((نَعَمْ)) موجود.

والواو فاصلةٌ مستأنفةٌ في قوله: ((وَخَالِصَةً))، وهي المختلف فيها من قوله تعالى:

﴿خَالِصَةً يَوْمَ الْقِيَامَةِ﴾ [الأعراف: ٣٢].

وترجمتها: رفع التاء من بيت الإطلاق^(١).

وقارئه: نافع، المشار إليه: بهمزة القطع.

وترجمة المسكوت [عنهم]: نصبها^(٢)؛ لأثهما من الأضداد [١٤١/أ] المطردة غير

المنعكسة.

والواو فاصلةٌ مستأنفةٌ في قوله تعالى: ((وَلَا يَعْلَمُونَ))، وهو المختلف فيه من قوله

تعالى: ﴿وَلَكِنْ لَا يَعْلَمُونَ﴾ [الأعراف: ٣٨] المقيد بالثاني، احتراز عن الأول، أي: ﴿وَأَنْ

تَقُولُوا عَلَى اللَّهِ مَا لَا نَعْلَمُونَ﴾ [الأعراف: ٣٣]، فإنه متفق على الخطاب، وهما مصدرتان

بلفظة ﴿لَا﴾، وإنما ذكر الناظم رحمته على ما ورد في التلاوة إشارةً إلى أن ما من هذه المادة

بعَدَ ﴿فُنْحُ﴾ [الأعراف: ٤٠] على الإجماع، نحو: ﴿لِقَوْمٍ يَعْمُونَ﴾ [الأعراف: ٣٢]،

﴿وَلَكِنْ أَكْثَرُهُمْ لَا يَعْلَمُونَ﴾ [الأعراف: ١٣١]، والله تعالى أعلم^(٣).

وترجمته: ياء الغيب من بيت الإطلاق^(٤).

وقارئه: شعبة، المصريح به.

وترجمة المسكوت عنهم: تاء الخطاب^(٥)، لأثهما من الأضداد المطردة المنعكسة.

(١) أي قوله: ((وفي الرفع والتذكير والغيب جملة...)).

(٢) انظر: التيسير ٢٨٧، والنشر ٢/٢٦٩.

(٣) انظر: إبراز المعاني ٣/١٦٧، وسراج القارئ ٢/٨٧٠.

(٤) أي قوله: ((وفي الرفع والتذكير والغيب جملة...)).

(٥) انظر: التيسير ٢٨٧، والنشر ٢/٢٦٩.

والواو فاصلةً مستأنفةً في قوله: ((وَيُفْتَحُ))، وهو المختلف فيه من قوله تعالى: ﴿لَا

تُفْتَحُ لَهُمْ﴾ [الأعراف: ٤٠].

وترجمته: ياء التذكير من بيت الإطلاق^(١).

وقارئه: الأخوان، المشار إليهما: بالشين.

وترجمة المسكوت [عنهم]: لهم تاء التأنيث؛ لأتھما من الأضداد المطردة المنعكسة.

والواو عاطفة فاصلة في قوله: ((وَوَحْفُ))، والمختلف فيه ﴿تُفْتَحُ﴾ المستفاد من

العطف.

وترجمته: تخفيف التاء.

وقارئه: الأخوان، وأبو عمرو، المشار إليهم: بالشين، والحاء.

وترجمة المسكوت عنهم: تشديدها^(٢)؛ لأتھما من الأضداد المطردة المنعكسة.

والواو ليس بفيصل مستأنفة في قوله: ((وَمَا))، بل من التلاوة، هو المختلف فيه من

قوله تعالى: ﴿وَمَا كَأُ لِيَهْتَدَى﴾ [الأعراف: ٤٣].

وترجمته: حذف الواو من: ﴿وَمَا﴾.

وقارئه: ابن عامر، المشار إليه: بالكاف.

وترجمة المسكوت عنهم: إثباتها^(٣)؛ لأتھما من الأضداد المطردة المنعكسة.

والواو فيصل مستأنفة في قوله: ((وَحَيْثُ)).

والمختلف فيه: ﴿نَعَرَ﴾ حيث جاء.

وترجمته: كسر العين.

وقارئه: الكسائي، المشار إليه: بالراء من قوله: ((رُتَّلا)).

وترجمة المسكوت عنهم: فتحها^(١)؛ لأتھما من الأضداد المطردة المنعكسة.

(١) أي قوله: ((وفي الرفع والتذكير والغيب جملة...)).

(٢) انظر: التيسير ٢٨٧، والنشر ٢/٢٦٩.

(٣) انظر: التيسير ٢٨٨، والنشر ٢/٢٦٩.

والناظم رحمته جمع المسائل الثلاث المطلقة المقررة في قوله:

[٦٣] وَفِي الرَّفْعِ وَالتَّذْكِيرِ وَالتَّغْيِبِ جُمْلَةً عَلَى لَفْظِهَا أَطْلَقْتُ مَنْ قَيْدَ الْعَلَاءِ

فِي الْبَيْتِ الْأَوَّلِ^(٢).

والناظم رحمته وَضَعَ للاستغناء عن القيود القاعدتين:

الأول: قوله:

[٤٧] وَبِاللَّفْظِ أَسْتَغْنِي عَنِ الْقَيْدِ إِنَّ جَلًّا^(٣)

والثانية: قوله:

[٦٣] وَفِي الرَّفْعِ وَالتَّذْكِيرِ وَالتَّغْيِبِ جُمْلَةً عَلَى لَفْظِهَا أَطْلَقْتُ مَنْ قَيْدَ الْعَلَاءِ^(٤)

وهذه منحصرة إلى مواضع الثلاثة:

الأول: في ((الرفْع)) يجوز فيه ثلاث حركات، لم يختل النظم بكل واحدة منها، ولكن يؤخذ للقارئ المذكور: بالرفع، وللمسكوت عنه: بضده، أي: بالنصب.

الموضع الثاني: في ((التَّذْكِيرِ)) لكن لم يختل بضده - أي: بالتأنيث - ولكن يؤخذ للقارئ: بالتذكير، وللمسكوت عنه: بضده، أي: بالتأنيث.

الموضع الثالث: في ((التَّغْيِبِ)) لكن لم يختل بضده - أي: بالخطاب - النظم، ولكن يؤخذ للقارئ المذكور: بياء الغيب، وللمسكوت عنه: بتاء الخطاب.

أما القاعدة الأولى: فهي خلاف القاعدة الثانية؛ لأن أفراد الأولى كثيرة في هذا النظم.

أما النظم لا يُسَاعِدُ في الاستغناء باللفظ عن القيد إلا القيد للقارئ المذكور، ولم يُسَاعِدْ ضِدُّهُ للمسكوت عنه، مثل ذلك قوله: ((وَمَالِكِ يَوْمَ الدِّينِ رَاوِيهِ نَاصِرٌ))، وقوله: ((وَيَأْتِكُمْ...)) بإثبات همزة الساكنة على مُسَاعِدَةِ النَّظْمِ، ولم يُسَاعِدْ بحذفها، والدُّورِي:

(١) انظر: التيسير ٢٨٨، والنشر ٢٦٩/٢.

(٢) أي: أوّل البيتين اللذين يشرحهما هنا، وهو قوله: ((وَحَالِصَةُ أَصْلٍ...))، وسيأتي بيان ذلك.

(٣) انظر: إبراز المعاني ١٦٩/١، واللالئ الفريدة ١١١/١.

(٤) انظر: إبراز المعاني ١٨٩/١، وسراج القارئ ٢٠١/١.

بإثبات الهمزة الساكنة. والشُّوسِيُّ: بإبدالها ألفاً.

فالنَّاطِمُ ﷺ استغنى بلفظه عن قيد الهمزة الساكنة للدوريِّ، وضدُّه: حذفها للمسكوت عنهم، وظَّهر الفرق بينهما في النَّظْمِ، ولذا ذكر كلَّ واحد منهما على حِدَةٍ مغايرةٍ للأخرى، فليس بينهما عموم وخصوص، بل هما متباينان، فصارت قوله: ((وَمَا لِكَ يَوْمَ الدِّينِ)) في قوَّة (وما لك يوم الدين بالمدِّ). وقوله: ((وَيَأْتِكُمْ...)) في قوَّة (ويأتلكم بالهمزة الساكنة). ((وَخَالِصَةٌ)) في قوَّة (وخالصة بالرفع). ((وَلَا يَعْلَمُونَ)) في قوَّة (ولا يعلمون بالغيب). ((وَيُفْتَحُ)) في قوَّة (ويُفْتَحُ بالتذكير). والله تعالى أعلم.

أي: قرأ نافع: ﴿خَالِصَةٌ﴾ بالرفع. وقرأ المسكوت [عنهم]: بالنصب.

وقرأ عاصم برواية شعبة: ﴿وَلَكِنْ لَا يَعْلَمُونَ﴾: بياء الغيب. [١٤١/ب] وقرأ المسكوت عنهم: بقاء الخطاب.

وقرأ الأخوان: ﴿لَا يُفْتَحُ لَهُمْ﴾: بياء التذكير. وقرأ المسكوت عنهم: بقاء التأنيث. وقرأ حمزة والكسائي وأبو عمرو: ﴿لَا يُفْتَحُ لَهُمْ﴾: بتخفيف. وقرأ المسكوت عنهم: بتشديدها. فصار الأخوان: بالتذكير والتخفيف؛ لأنَّهما ذُكِرَا في الترجمتين. وأبو عمرو: بالتأنيث والتخفيف؛ لأنَّه لم يُذكر في الترجمة الأولى، وَذُكِرَ في الثانية. والحرميَّان وابن عامر وعاصم: بالتأنيث والتشديد؛ لأنَّهم لم يُذكروا فيهما.

وقرأ ابن عامر: ﴿وَمَا كَأَنْ لِهَيْدَى﴾ [الأعراف: ٤٣]: بحذف الواو على ما رُسِمَ في المصحف الشامي. وقرأ المسكوت عنهم: بإثباتها على ما رسم مصاحفهم^(١).

وقرأ الكسائي ﴿نَعِمَّ﴾ في أربعة مواضع بكسر عينه: ﴿قَالُوا نَعِمَّ فَأَذَّنَ﴾ [٤٤]، ﴿قَالَ نَعِمَّ وَإِنَّكُمْ﴾ في الأعراف [١١٤]، ﴿قَالَ نَعِمَّ وَإِنَّكُمْ﴾ في سورة الشعراء [٤٢]، ﴿قُلْ نَعِمَّ﴾ بالصفات [١٨]، والمسكوت [عنهم]^(٢): بفتحها.

(١) انظر: المقنع ٢٧٥، ومختصر التبيين ٥٤١/٣.

(٢) في المخطوط: ((عنها))، لم تقع ﴿نَعِمَّ﴾ في غير المواضع المذكورة آنفاً؛ لذا أثبت ((عنهم))، أي:

وأما وجه رفع ﴿خَالِصَةٌ﴾: جعلها خبر ﴿هِيَ﴾ ضمير الزينة.

وأما وجه نصبها: حال من فاعل ﴿لِلَّذِينَ﴾.

وأما وجه غيب ﴿يَعْلَمُونَ﴾: حُمِلَ على لفظ كل فريق.

وأما وجه خطابه: حَمَلَهُ على السَّائِلِ وتقدير: لكل منكم.

وأما وجه: تذكير ﴿يُفْتَحُ﴾ وتأنيته: أَنَّهُ تأويل الجمع والجماعة. ومعنى: ((شَمَلَنَّ)) أَنَّ

التذكير أَسْرَعُ إلى الذَّهْنِ؛ لأصالته.

وأما وجه التَّخْفِيفِ: أَنَّهُ الأَصْل.

وأما وجه التَّشْدِيدِ: أَنَّهُ التَّكْثِير.

وأما وجه حذف واو ﴿وَمَا كَأَنَّ لِنَهْدَى﴾: أَنَّ الجملة الثانية موضحةٌ للأولى، ومتلبِّسةٌ^(١)

بها، فَعُرِفَ مَوْضِعَ العاطف، وهو مَعْنَى: ((كَفَى)) أغنى التلبُّسَ عنها، وعليه الرِّسْمُ الثَّانِي.

وأما وجه إثباتها: أَنَّهُ الأَصْل، وعليه بقيَّةُ الرُّسُومِ.

وأما وجه الكسر والفتح في العين: أَنَّهُمَا اللغتان، الكسر لغة كنانة وهذيل، والفتح لبقية

العرب، وهي الشائعة^(٢).

ووافق أبو جعفر ابن كثير في نصب ﴿خَالِصَةٌ﴾، كما وافقه يعقوب، وخلف لنفسه،

وكذلك الأئمة الأربعة^(٣).

ووافق أبو جعفر نافعاً في التأنيث والتشديد من ﴿لَا تُفْتَحُ﴾، كما وافقه يعقوب. ووافق

خلف لنفسه حمزة في التذكير والتخفيف، كما وافقه الشَّنبُودِيُّ عن الأعمش، وكذلك

للقرء المسكوت عنهم.

(١) في المخطوط: ((وتغلبه))، وهو تصحيفٌ.

(٢) في المخطوط: ((السابقة))، وهو تصحيفٌ، وأثبت ما في كنز المعاني للجَعْبَرِيِّ المطبوع.

انظر: المختار ٣٠٦/١، وكنز المعاني للجَعْبَرِيِّ ٣/١٥٩٠، والنقل منه.

(٣) انظر قراءة الأئمة الثلاثة: تحبير التيسير ٣٧١، والنشر ٢/٢٦٩.

وانظر قراءة الأئمة الأربعة: إيضاح الرموز ٣٩٤، وإتحاف فضلاء البشر ٢/٤٧.

الحسن البصريّ رحمته إلاّ أنّه يفتح الياء للمضارع ونصب ((أبواب)) [٤٠]، وكذلك المطوعيّ إلاّ أنّ له وجهاً، وبتاء التّأنيث. ووافق ابنُ محيصرن أبا عمرو في التّأنيث والتّخفيف، كما وافقه اليزيديّ، وكلّهم قرؤوا بضم حَرف المضارعة ورفع ((أبواب)) إلاّ الحسن البصريّ والمطوّعيّ فإتّهما قرآ بالفتح والنّصب^(١).

ووافق أبو جعفر نافعاً في إثبات الواو من ﴿وَمَا كُنَّا﴾، كما وافقه يعقوب، وخلف لنفسه، وكذلك الأئمّة الأربعة^(٢).

والأعمش برواية الشنبوذّي وافق الكسائيّ في كسر العين، والباقون: بفتحها^(٣).

روى المطوّعي ﴿حَتَّىٰ إِذَا أَدَارَكُوا﴾ [الأعراف: ٣٨]: بتاء مضمومة^(٤) موضع همزة الوصل وصلّاً وابتداءً مخفّف الدّال. والباقون: بهمزة الوصل وتشديد الدّال^(٥).

وقرأ ابن محيصرن ((حتى يلعج الجمل)) [٤٠]: بضم الجيم والتشديد. والباقون: بالفتح والحف^(٦)، نؤمنهم أجمعين.

(١) وخلاصتها ما يلي:

قرأ اليزيدي وابن محيصرن والمطوعي بخلف عنه: ((لا يُفْتَح لهم أبواب)).

وقرأ ابن شنبوذ عن الأعمش ((لا يُفْتَح لهم أبواب)).

وقرأ الحسن والمطوعي بخلف عنه ((لا يُفْتَح لهم أبواب))

انظر قراءة الأئمّة الثلاثة: تحبير التّيسير ٣٧١، والنّشر ٢/٢٦٩.

وانظر قراءة الأئمّة الأربعة: إيضاح الرّموز ٣٩٤، وإتحاف فضلاء البشر ٢/٤٧.

(٢) انظر: المصادر السابقة.

(٣) انظر: المصادر السابقة.

(٤) هكذا في المخطوط، وفي جميع المصادر الآتي ذكرها: بتاء مفتوحة.

(٥) انظر: إيضاح الرّموز ٣٩٥، ولطائف الإشارات ٥/٢١٧٠، وإتحاف فضلاء البشر ٢/٤٨.

(٦) لم أجده في مفردة ابن محيصرن ٢٣٦. وهو مذکور في: المبهج ٣٤٩، وإيضاح الرّموز ٣٩٥،

ولطائف الإشارات ٥/٢١٧٣.

[٦٨٦] وَأَنَّ لَعْنَةَ التَّخْفِيفِ وَالرَّفْعِ نَصُّهُ سَمًا مَا خَلَا الْبَرْيَ وَفِي التُّورِ أُوصِلًا
 فعولن مفاعيلن فعولن مفاعلن فعولن مفاعيلن فعولن مفاعلن
 ((وَأَنَّ لَعْنَةَ)) مبتدأ، و((التَّخْفِيفِ)) ثانٍ، ((وَالرَّفْعِ)) عطف عليه، و((نَصُّهُ)) أي:
 فعله، مبتدأ، خبره ((سَمًا))، وعائده هاء ((نَصُّهُ))^(١)، وأفردها وإن عادت إلى اثنين بتأويل:
 نصُّ ذلك أو المذكور أو كل واحد، والجملة بتقدير: (فيهما) على حدِّ زيد وعمرو في الدَّارِ
 والسَّطْحِ، وهذه الجملة - المبتدأ الأول، والمبتدأ الثاني - خبرُ الأول بالعائد إليه في
 ((نَصُّهُ))، و((مَا خَلَا الْبَرْيَ)) مستثنى من ((سَمًا))، و((أُوصِلًا))^(٢) نقلًا، ماضية مجهولة، والألف: ضمير
 الساكنة، وهو نَصْبٌ خِلافًا للجزمي^(٣)، و((وَفِي التُّورِ)) ظرفه.
 والواو فيصل مستأنفة في قوله: ((وَأَنَّ لَعْنَةَ)) وهما المختلف فيهما في قوله تعالى:
 ﴿بَيْنَهُمْ أَنْ لَعْنَةُ اللَّهِ﴾ [الأعراف: ٤٤].

وترجمته: ﴿أَنَّ﴾ تخفيفه في ترجمة ﴿لَعْنَةُ﴾: رفعها.
 وقارئها: عاصم، ونافع، وابن كثير، وأبو عمرو، والمشار إليهم: بالنون، وسَمًا إِلَّا الْبَرْيَ
 [١٤٢/أ] من أهل سَمَا.

وترجمته^(٤): تشديد النون ونصب الـ ﴿لَعْنَةَ﴾ كالمسكوت عنهم^(١)، أي: التخفيف

(١) أي: جملة: ((نَصُّهُ سَمًا)) خبر المبتدأ الثاني: ((التَّخْفِيفِ)).

(٢) أي: من قوله: ((الْبَرْيَ)).

(٣) هو صالح بن إسحاق الجرمي مولى الجرم بن ريان، أبو عمر، قرأ (كتاب سيوييه) على أبي الحسن
 الأخفش، ولقي يونس بن حبيب، ولم يلق سيوييه. قال المبرد: كان الجرمي أثبت القوم في كتاب سيوييه،
 توفي سنة (٢٢٥هـ). انظر: تاريخ العلماء النحويين ٧٣، وإنباه الرواة على أنباه النحاة ٨٠/٢.

حكى الجرمي جرَّ الاسم بعد ((مَا خَلَا)) عن بعض العرب، والجمهور على وجوب النصب،
 انظر: شرح الكافية لا بن مالك: ٧٢٢/٢.

(٤) أي: البري.

والتشديد من الأضداد المطرّدة المنعكسة، والرفع والنصب من الأضداد المطرّدة غير المنعكسة. والواو فاصلة عاطفة في قوله: ((وَفِي النَّوْرِ))، والمختلف فيهما ﴿أَنْ لَعْنَةُ اللَّهِ﴾ المستفاد من العطف في النور.

وترجمتهما: تخفيف النون ورفع الـ ﴿لَعْنَةُ﴾ وقارئهما: نافع، المشار إليه: بقطع الهمزة.

وترجمة المسكوت [عنهم]: بتشديد النون، ونصب ﴿لَعْنَةُ﴾^(١).

والتّناظم ﴿لَعْنَةُ﴾ تعرّض للتّخفيف ولكن للينة^(٢)، وعُلم تخفيف النون من القيد، وسكونها من لفظه، والتشديد من الضّدّ، والفتح^(٤) من ضدّ السُّكون؛ لأنّ ضده الحركة المطلقة المراد منها الفتح، وليست الميم من ((مَا خَلَا)) رمزاً لابن ذكوان؛ لأنّها في حيز أداة الاستثناء، وإن جاز أن تُستعمل بمعنى: دُونِهَا؛ لامتناع ضمّها إلى ((سَمَا)) بالتأخير، فكأنّه جمع الرّمز والصريح؛ لأنّ الواسطة بين الرمز والصريح ((خَلَا))، وهو حَرْفٌ جَرٌّ، وهو مَثَابَةُ العَدَمِ، أمّا ((مَا)) في ((خَلَا)) فـ((مَا)) مصدرية، و((خَلَا)) فعل، وصار الواسطة بينهما ((مَا خَلَا))^(٥).

أي: قرأ نافع ابن كثير وأبو عمرو وعاصم ﴿أَنْ لَعْنَةُ اللَّهِ﴾: بتخفيف نون ﴿أَنْ﴾ ساكنةً، ورفع ﴿لَعْنَةُ﴾ في الأعراف إلاّ البزريّ فإنّه بتشديد النون المفتوحة، ونصب ﴿لَعْنَةُ﴾ كالمسكوت عنهم، ابن عامر والأخوين.

وقرأ نافع ﴿أَنْ لَعْنَةُ اللَّهِ﴾: بتخفيف ﴿أَنْ﴾ ساكنةً، ورفع الـ ﴿لَعْنَةُ﴾ في سورة النور. وقرأه المسكوت عنهم: بالتّشديد والنّصب.

(١) انظر: التيسير ٢٨٨، والنشر ٢٦٩/٢.

(٢) انظر: التيسير ٣٨٢، والنشر ٣٣٠/٢.

(٣) هكذا في المخطوط، ولعلّ الأقرب للسياق ((في و)) ((أَنْ)).

(٤) تكرر في المخطوط قوله: ((والفتح)).

(٥) انظر: كنز المعاني للجعبري ١٥٩٣/٣.

أما وجه التخفيف والرفع: جعلها مخففةً من الثقيلة، فقُدِّر اسمُها ضميرَ الشَّان، ورفع ﴿لَعْنَةٌ﴾ مبتدأ، خبره الجارُّ والمجرور.

وأما وجه التَّشديد والنَّصب: أنَّه الأصل في ﴿أَنَّ﴾ المخفَّفة، والمعنى عليه، وفتحت لوقوع الفعل [عليها]^(١)، أي: بـ﴿أَنَّ﴾، و﴿لَعْنَةٌ﴾ نصب اسمها، والجارُّ خبرها^(٢). وافق أبو جعفر ابن كثير برواية البزِّي في التَّشديد والنَّصب، كما وافقه خلف لنفسه، وكذلك الأئمة الأربعة إلا أنَّ اليزيدي وافق أبا عمرو في التَّخفيف والرفع، كما وافقه يعقوب، وكذا ابن محيصن من طريق المفردة في أحد وجهيه، أما الوجه الآخر من هذا الطريق فهو كحمزة، وكطريقه من المبهج^(٣).

قرأ ابن محيصن ((فضَّلناهُ)) [٥٢]: بضاد معجمة. والباقون: بضادٍ مهملة^(٤).

وقرأ الحسن ((فنعملُ)) [٥٣]: بالرفع. والباقون: بالنصب^(٥)، واللهُ أعلم.

[٦٨٧] وَيُعْشِي بِهَا وَالرَّعْدُ ثَقُلَ صُحْبَةً وَوَالشَّمْسُ مَعَ عَطْفِ الثَّلَاثَةِ كَمَلًا

فعولن مفاعيلن فعولن مفاعلن فعولن مفاعيلن فعول مفاعلن

((ثَقُلَ صُحْبَةً)) فعل فاعل، فإن قَدَّرت ((ثَقُلَ)) فـ((يُعْشِي)) مبتدأ على حَذف

المضاف، أي: لفظ يغشي، وإلا مفعوله، و((بِهَا)) متعلق ((ثَقُلَ)) والهاء للسورة،

((وَالرَّعْدُ)) عطف عليها، ويُقدَّرُ الجارُّ على البصريِّ، لا على الكوفيِّ^(٦).

(١) زيادة يقتضيها السِّياق، وهي موجودة في كنز المعاني للجعبريِّ ١٥٩٣/٣.

(٢) انظر: الكشف عن وجوه القراءات السَّبْع ٤٦٣/١، وكنز المعاني للجعبريِّ ١٥٩٣/٣.

(٣) انظر قراءة الأئمة الثلاثة: تحبير التَّيسير ٣٧١، والنَّشر ٢٦٩/٢.

وانظر قراءة الأئمة الأربعة: المبهج ٣٤٩، ومفردة ابن محيصن ٢٣٦، وإيضاح الرُّموز ٣٩٦.

(٤) انظر: مفردة ابن محيصن ٢٣٨، وإيضاح الرُّموز ٣٩٦.

(٥) انظر: مفردة الحسن البصريِّ ٢٨٩، وإيضاح الرُّموز ٣٩٧.

(٦) يرى الكوفيون جواز العطف على الضمير المخفوض من غير إعادة الحرف الخافض، مثل: قراءة

((وَوَالشَّمْسُ)) مبتدأ على حذف المضاف، أي: رفع الشمس، وخبره ((كَمَل)) القارئُ المواضع أو اللفظَ والمعنى. والواو الأولى: مستأنفة هنا. والثانية: من التلاوة، و((مَع عَطْفِ الثَّلَاثَةِ)) حال الفاعل، والأصل: مع الثلاثة المعطوفة، على [حدّ]^(١): جرد قطيفة، أي: ذات جرد قصير، وجعل الثالث معطوفة؛ لأنّها في حيز العطف، ثم عَطَف فقال:

[٦٨٨] وَفِي النَّحْلِ مَعَهُ فِي الْأَخِيرِينَ حَفْصُهُمْ وَنُشْرًا سَكُونُ الضَّمِّ فِي الْكُلِّ ذُلًّا
 فعولن مفاعلين فعولن مفاعِلن
 ((وَفِي النَّحْلِ)) إعرابان:

الأول: عطف الجملة على الجملة، تقديره: والشَّمْسُ مع عطف الثَّلَاثَةِ كَمَل في الأعراف، والشَّمْسُ مع عطف الثَّلَاثَةِ كَمَل في النحل.

والثاني: عطف المفرد على المفرد، تقديره: والشَّمْسُ مع عطف الثَّلَاثَةِ [١٤٢/ب] كَمَل في الأعراف وفي النحل. الأوَّلُ أوَّلَى من الثاني.

و((مَعَهُ)) ابن عامر، و((فِي الْأَخِيرِينَ)) الألف واللام: عِوَضٌ عن المضاف إليه، أي: في أخيري النَّحْلِ، لا عوض عن المضاف إليهما، أي: في أخرى الأعراف والنحل، لا. وَجِهَ الأوَّلُ^(٢): أَنَّ النَّاطِمَ حَمَلَهُ لو أراد الموافقة في الأخيرين منهما^(٣) لَأَتَى بما يدل على ذلك فقال: في الأخيرين فيهما، ولم يأت بذلك.

والثاني: أَنَّ قول النَّاطِمِ حَمَلَهُ ((كَمَلًا)) فيه إشارة إلى أَنَّ ابن عامر كَمَل الرَّفْعِ في الألفاظ الأربعة في سورة الأعراف، لم يشركه أحد فيها، ولأجل ذلك أتى برمزه قبل النَّحْلِ،

الخفض في ﴿بِهِ وَالْأَرْحَامِ﴾، والبصريون يشترطون إعادة الحرف الخافض. انظر: الإنصاف لابن الأنباري: ٣٧٩/٢.

(١) زيادة يقتضيها السِّيَاق، وهي موجودة في كنز المعاني للجَعْبَرِيِّ ١٥٩٣/٣.

(٢) أي: وجه صحّة التّقدير الأوَّل، وهو: في أخيري النَّحْلِ.

(٣) أي: من السورتين.

فقال: ((كَمَلًا))، ثم قال: ((وَفِي النَّحْلِ)) ولم يُقَل: (في النحل كَمَلًا)، فيأتي بالرمز بعد ذكر النحل، فإتيان الرمز قبل النحل إشارة إلى ما ذكرناه.

والثالث: أَنَّ عَوْدَ موافقةِ حفص لابن عامر إلى سورة النحل متيقن، وغيرها مشكوك فيه، فلا يُوجَد مع الشكِّ.

والرابع: أَنَّ قول ((الأخِرِينَ)) على (شيءٍ) الأخيرين من الألفاظ الأربعة، والأخيرين من قوله: ﴿وَالنُّجُومَ مُسَخَّرَاتٍ﴾ [الأعراف: ٥٤]؛ لأنَّ ﴿وَالنُّجُومَ مُسَخَّرَاتٍ﴾ لها أولان وأخيران فالأولان الواقعان في سورة الأعراف والأخيران هما الواقعان في سورة النحل^(١).

والخامس: أَنَّ الأخيرين في سورة النحل يصدق عليهما أخيران على كلِّ حالٍ، بخلاف الأخيرين في سورة الأعراف، فإنه يَصِحُّ أَنْ يُنْفَى عنهما أخيرانٍ بالنسبة إلى حرف النحل.

والسادس: أَنَّ الألف واللام في قوله: ((الأخِرِينَ)) للعهد عند القراء، والمعهود عندهم في موافقة حفص لابن عامر إنما هو في الأخيرين في سورة النحل فقط.

والسابع: أَنَّ سورة النحل أقرب^(٢)، والقربُ مرجحٌ، لا يقال: إنما جمع الناظم جملته بين الرمز والصريح؛ لأنَّ الضمير في ((مَعَهُ)) يرجع إلى مدلول الكاف، وهو الصريح كما هو حفص، والله تعالى أعلم.

و((حَفْصُهُمْ)) -أي: حفص القراء- مبتدأ مؤخر، خبره المقدم ((مَعَهُ))، أي: مع ابن عامر، وأيُّ الجارِّين قَدَّرْتَه خبراً له، والآخِر^(٣) معلق به^(٤)، والواو مقدرة في قوله: ((مَعَهُ)).

((وَنُشْرًا)) مبتدأ، و((سُكُونُ الضَّمِّ)) ثانٍ، وخبره ((ذُلُّ)) الضَّمُّ له، أي: سَهْلُ السكون، وهذه الجملة خبر الأول، و((فِي الْكُلِّ)) متعلق بالخبر، واللام بدل العائد إلى

(١) لم يظهر لي مراده.

(٢) أي: ذكر سورة النَّحْلِ في قوله: ((وَفِي النَّحْلِ مَعَهُ)) أقرب لحفص من سورة الأعراف.

(٣) هكذا في المخطوط، ولعلَّ الأقرب ((فالأخِر))، وفي كنز المعاني للجعفري: ((وَأَيُّ الْجَارِّينِ قَدَّرْتَه خبراً له علقت الآخر به)). انظره: ١٥٩٤/٣.

(٤) أي: بـ((كَمَلًا)).

المبتدأ الأول، أو ((فِي الْكُلِّ)) خبر المبتدأ الثاني، وهذه الجملة خبر الأول، فدُّلُّ)):
أي: الخلافُ بين القراء انتشر، ((فِي الْكُلِّ)) جملة مستأنفة.

[٦٨٩] وَفِي النَّونِ فَتْحُ الضَّمِّ شَافٍ وَعَاصِمٌ رَوَى نُونَهُ بِالْبَاءِ نُقْطَةً اسْفَلًا
فعولن مفاعيلن فعولن مفاعلن فعولن مفاعيلن فعولن مفاعلن
((فَتَحُ الضَّمِّ شَافٍ)) جملة اسمية، ((وَفِي النَّونِ)) متعلق بالخبر، ((وَعَاصِمٌ)) مبتدأ،
وخبره ((رَوَى)) فعل، مفعوله ((نُونَهُ))، الضَّمير يرجع إلى ((نُشْرًا)) أي: رَوَى ((نُشْرًا))
بالباء المضمومة مكان النون المضمومة، و((نُقْطَةً)) جملة اسمية محذوفة الخبر، أي: لها،
و((اسْفَلًا)) منصوب على نزع الخافض، أي: في أسفلها، ظرف الخبر، ولم يَكْتَفِ النَّاطِمُ
جَمَلَهُ بلفظ الباء؛ لأنَّها قد يتصحَّف بغيرها فقال: ((نُقْطَةً اسْفَلًا)) أي: مِنْ تَحْتِهَا.
والواو فيصل مستأنفة في قوله: ((وَيُغْشَى))، وهو المختلف فيه في الأعراف [٥٤]،
والرعد [٣].

وترجمته: تشديد الشين.

والناظم جَمَلَهُ لم يَتَعَرَّضْ لفتح الغين لأنه عَلِمَ من باب التفعيل.

وقارئه: شعبة، وحمزة، وعلي، المشار إليهم: بصحبة.

وترجمة المسكوت عنهم: سكون الغين، وتخفيف الشين^(١) من باب الأفعال.

فإن قلت: من أين يُعَلَمُ الخلاف بين باب التفعيل والأفعال؟

قلت: إنَّ التَّخْفِيفَ يدلُّ على ضِدِّهِ، أي: التَّشْدِيدَ؛ لأنَّهما من الأضداد المطَّردَة

المنعكسة، والتشديد يقتضي أن يكون حَرْفُ المضارعة مضمومًا، والتخفيف يقتضي أن

يكون بالنسبة إلى ضِدِّهِ مضمومًا، وإن كان مُتَحَمَّلًا من الثلاثي، ولكن [١٤٣/أ] عدم

التعرض لحركة حرف المضارعة يدل على أنه من باب الأفعال.

والواو الأولى فاصلة مستأنفة في قوله: ((وَوَالشَّمْسُ))، والمختلف فيها أربعة ألفاظ:

(١) انظر: التيسير ٢٨٨، والنشر ٢/٢٦٩.

﴿وَالشَّمْسُ وَالْقَمَرُ وَالنُّجُومُ مُسَخَّرَاتٍ﴾ في سورة الأعراف [٥٤]، وسورة النحل [١٢] مع أنه لا واو في مسخّرات لكن تكون في حيّز العطف^(١).

وترجمتهن: الرُّفْعُ فِيهِنَّ من بيت الإِطْلَاق^(٢).

فإن قلت: قول الناظم رحمته ((مَعِ عَطْفِ الثَّلَاثَةِ)) يقتضي أن يكون هناك ثلاثة ألفاظ

معطوفة على: ﴿وَالشَّمْسُ﴾ وما ثمّ إلا لفظان، وهما ﴿وَالْقَمَرُ وَالنُّجُومُ﴾.

قلت: مراده العطف الصناعي^(٣)، واللغوي^(٤)، والعطف الصناعي بالنسبة إلى:

﴿وَالْقَمَرُ﴾، ﴿وَالنُّجُومُ﴾، والعطف اللغوي بالنسبة إلى ﴿مُسَخَّرَاتٍ﴾؛ لأنّها في حيّز العطف، وذلك جاز لأنّ اللفظ الواحد يجوز أن يُستعملَ في حقيقته وبجازه دَفْعَةً، أو أَرَادَ العطفَ اللُّغَوِيَّ، وهو إنشاء حكم الثاني على الأول؛ لأنّ الألفاظ الثلاثة الواقعة بعد والشمس تابع للشمس في إعرابها فكأنّته صارَ مُسَخَّرَاتٍ في حيّز العطف.

وقارئهنّ: ابنُ عامر، المشار إليه: بالكاف من قوله: ((كَمَلًا)).

وترجمة المسكوت عنهم: نصبهنّ؛ لأنّهما من الأضداد المطرّدة غير المنعكسة إلا أنّ حَفْصاً وَافَقَ ابنَ عامر في رفع الأخيرين من سورة النحل فقط^(٥)، ويبدّلُ على هذا المعنى قَوْلُهُ: ((مَعَهُ فِي الْأَخِيرِينَ حَفْصُهُمْ)).

والناظم رحمته لم يأت بالواو الفاصلة العاطفة في قوله: ((مَعَهُ))؛ لعدم الرّيبة في اتّصاله بما قبله؛ لأنّ الضّمير بمنزلة التّصريح، مع أنّ الرّمز والصريح لا يجتمعان في المسألة الواحدة،

(١) انظر: إبراز المعاني ١٧١/٣، واللالئ الفريدة ٤٤٠/٢.

(٢) أي قوله: ((وَفِي الرُّفْعِ وَالتَّذْكِيرِ وَالعَيْبِ ...)).

(٣) أراد بالعطف الصناعي: العطف بالحرف.

(٤) أراد العطف بمعناه اللغوي؛ لأنه يدل على ردّ الشيء على غيره، قال السمين: ((والعطفُ: تَنْيُ الشّيءِ، ورُدُّ أحد طرفيه على الآخر كعطفِ الوسادة والعُصن والحبل)). انظر: عمدة الحفّاظ: ١١٢/٣.

(٥) انظر: التيسير ٢٨٨، والنشر ٢٦٩/٢.

وإنَّما قُدِّرَ الفاصلة العاطفة في قوله: ((مَعَهُ))؛ لكون ترجمة حفص من الأخيرين من ترجمة ابن عامر.

والواو فيصل مستأنفة في قوله: ((وَنُشِرًا))، وهو المختلف فيه في قوله تعالى: ﴿بَشْرًا بَيْنَ يَدَيْ رَحْمَتِهِ﴾ [الأعراف: ٥٧] حيث جاء في القرآن العظيم.
وترجمته: سكون الشين.

وإنَّما قَيِّدَ بالضَّمِّ لبيان قراءة المسكوت عنهم؛ لأنَّهم لم يقرؤوا إلا بالضَّمِّ؛ لأنَّه لو اقتصرَّت الترجمة على السكون لفهم منه قراءتهم بالحركة المطلقة المراد منها الفتح؛ لأنَّهما من الأضداد المطردة المنعكسة.

وقارئه: ابن عامر، والكوفيون، المشار إليهم: بالذال المعجمة من قوله: ((ذُلَّلًا)).
وترجمة المسكوت [عنهم]: ضمُّ الشين.

ولمَّا بَيَّنَّ الناظم رحمته ترجمة الشين للقراء شرع في بيان ترجمة التُّون لهم فقال: ((وفي التُّونِ فَتُحُ الضَّمِّ شَافٍ))^(١).

الواو فيصل عاطفة في قوله: ((وَالتُّونِ)) الألف واللام عَوْضٌ عن المضاف إليه، أي: في نون ((نشرًا)) المستفاد من العطف، أعني به: المختلف فيه.
ترجمته: فتح التُّون منه.

وإنَّما قَيِّدَ بالضَّمِّ لأجل بيان قراءة المسكوت عنهم؛ لأنَّهم لم يقرؤوا إلا بالضَّمِّ؛ لأنَّه لو اقتصرَّت الترجمة على الفتح لفهم منه قراءتهم بالكسر؛ لأنَّهما من الأضداد المطردة المنعكسة.

وقارئه: الأخوان، المشار إليهما: بالشين.

وترجمة المسكوت عنهم: ضمُّ التُّون.

والواو فيصل عاطفة في قوله: ((وَعَاصِمٌ)).

المختلف فيه: ((نشرًا))، المستفاد من العطف.

(١) في المخطوط: ((والتون فتح النون شاف))، وأثبت الموافق للبيت.

وترجمته: الباء المضمومة في مكان التُّون المضمومة^(١).

وعُلم من التَّراجم في الشَّين والتُّون أنَّ ابن عامر: بضمَّ النون، وسكون الشَّين، لأنَّه ذُكِرَ في الترجمة الأولى، ولم يُذكر في الترجمة الثانية. وأنَّ حمزة والكسائي: بسكون الشين، وفتح النون؛ لأنَّهما ذُكِرَا فيهما. وأنَّ عاصماً: بسكون الشَّين، وبضمَّ الباء في مكان التُّون المضمومة؛ لأنَّه ذُكِرَ في الأولى والثالثة ولم يذكر في الثانية. وأنَّ نافعاً وابن كثير وأبا عمرو: بضمَّ النون والشَّين؛ لأنَّهم لم يُذكروا في التَّراجم الثلاث. والله تعالى أعلم.

أي: قرأ شعبة والأخوان ﴿يُعْشَى اللَّيْلَ التَّهَارَ يَطْلُبُهُ﴾، ﴿يُعْشَى اللَّيْلَ التَّهَارَ﴾ في الرَّعد وفي الأعراف: بفتح الغين، تشديد الشَّين. وقرأهما المسكوت عنهم: بإسكان الغين، وتخفيف الشين فيهما.

وقرأ ابن عامر ﴿وَالشَّمْسُ وَالْقَمَرُ وَالتُّجُومُ مُسَخَّرَاتٌ﴾ [٤٣/ب] في الأعراف والتَّحل: برفعهنَّ. وحفص [واقفه]^(٢) في الاسمين الأخيرين من سورة النحل. وقرأهنَّ المسكوت عنهم: بنصب الأسماء الأربعة، منهم حفص، وافقهم في نصب الأسماء الأربعة في الإعراب، وفي الأولين من سورة النحل؛ لأنَّه لم يذكر في ترجمة الأعراف، وفي ترجمة الحرفين الأولين من سورة النحل، بل ذُكِرَ في الحرفين الأخيرين منها.

وقرأ ابن عامر ﴿نُشْرًا﴾ في الأعراف [٥٧]، والفرقان [٤٨]، والتَّمَل [٦٣]: بضم النون، وسكون الشين. وقرأ الأخوان: بفتح النون، وسكون الشين. وقرأ عاصم: بضم الباء في مكان النون المضمومة، وبسكون الشين. وقرأ نافع، وابن كثير، وأبو عمرو: بضمَّ التُّون والشَّين.

ولبيان ذلك مع الريح في قوله تعالى: ﴿وَهُوَ الَّذِي يُرْسِلُ الرِّيحَ بُشْرًا بَيْنَ يَدَيْ

(١) انظر: التيسير ٢٨٩، والنشر ٢/٢٦٩.

(٢) في المخطوط: ((واقفهم))، وهو خطأ، ولا يقصد المؤلف أنَّ حفصاً وافق الباقيين في نصب الأخيرين من النَّحل، بل يعني: أنَّه وافق ابن عامر في رفعهما، كما يدلُّ عليه تمام كلامه، فليس هو خطأً علمياً حتى أثبتته في المتن.

رَحْمَتِهِ ﴿﴾ [الأعراف: ٥٧] ابن كثير ﴿يُرْسِلُ الرِّيحَ نُفْرًا﴾: بالتوحيد، مع ضمِّ النون والشَّين. ونافع وأبو عمرو: كذلك إلا أنَّهما بالجمع. وابن عامر: بالجمع، وضمِّ النون، وسكون الشَّين. وعاصم: كذلك إلا أنَّها بالباء المضمومة. وحمزة والكسائي: بالتَّوحيد، مع فتح النون، وسكون الشَّين.

أما ﴿الرِّيحَ﴾ في الفرقان: قرأه ابن كثير: بالتَّوحيد. والباقون: بالجمع^(١).

أما وجه تشديد ﴿يُعْثِي﴾: جعله مضارع (عَثَى) متعدِّياً بالتَّضعيف، على حَدِّ:

﴿فَعَثْنَاهَا﴾ [النجم: ٥٤].

وأما وجه تخفيفه جعله مضارع (أَعَثَى) معدَّى بالهمز، على حَدِّ ﴿فَأَعَشَيْنَاهُم﴾ [يس: ٩].

وأما وجه رفع ﴿وَالشَّمْسُ﴾ وتاليها: جعلها مبتدآت، ورفع ﴿مُسَخَّرَاتٌ﴾: خبرها،

على حَدِّ: ﴿وَسَخَّرَلَكُمْ مَا فِي السَّمَوَاتِ﴾ [الجن: ١٣].

ومعنى قوله: ((كَمَالاً)): أنَّ الرَّفْع لا حذف فيه، أو إشارة إلى قول ابن مجاهد: وابن عامر برفع الأربعة في الموضعين^(٢)، فكَمَلت.

وأما وجه نصبها في الأعراف: عطفها على ﴿وَالشَّمْسُ﴾، أي: وخلق الشمس، على

حَدِّ: ﴿الَّذِي خَلَقَهُنَّ﴾ [فصلت: ٣٧]، و﴿مُسَخَّرَاتٍ﴾: حال، أو يُقَدَّر (جعل) فمفعول ثان، وفي النحل إنَّ قُدِّر أحدهما فكذلك، أو سَخَّر مسخرات، مصدر جمع بأنواع التَّسخير، أو حال مؤكَّدة.

وأما وجه رفع الأخيرين من النحل فقط -مبتدأ وخبراً-: الجمع بين تناسب التَّقدير، وعدم تأويل (مسخرات)، وجمعت باعتبار الأفراد، والوقف قبل الرفع أحسن، كالوصل قبل النصب إنَّ قُدِّر مُخالفًا، وإلا استويا.

(١) انظر: التيسير ٢٨٩، ٣٨٧، والنشر ٢/٢٢٣.

(٢) لم أجد في الموضعين. انظر: السبعة ٢٨٢، ٣٧٠.

وأما وجه ضَمِّي ﴿نُشْرًا﴾: جمع ناشر.

وأما وجه الضم والإسكان: أنه مخفف من الأولى، كـ(رُسُل)، وإليه أشار بقوله: (دُلَّلًا)) أي: سَهَّلَ بِالْحَقِّقَةِ، أو سَهَّلَ تَرَاجُمَ وَجُوهَهَا بِالِاخْتِصَارِ.

وأما وجه فتح النون: أنه مصدر مُلَاقٍ بِمَعْنَى: (يُرْسَلُ)، بدليل ﴿وَالنَّشْرَتِ نَشْرًا﴾ [المرسلات: ٣].

وأما وجه الباء: جعله جمع (بُشُور)، أي: بشير، كـ(قَلِيب) (قَلْب)، ثم خُفِّفَ عَلَى حَدِّ: ﴿مُبَشِّرَتٍ﴾^(١) [الروم: ٤٦].

وافق أبو جعفر نافعاً في تخفيف ﴿يُعْشَى﴾ في الأعراف والرعد، وكذلك الأئمة الأربعة إلا أن الأعمش وافق حمزة في تشديده فيهما، كما وافقه يعقوب، وخلف لنفسه، والحسن البصري^(٢).

وافق أبو جعفر نافعاً في نصب الأسماء الأربعة في الأعراف والنحل، كما وافقه يعقوب، وخلف لنفسه، وكذلك الأئمة الأربعة^(٣).

ووافق أبو جعفر نافعاً في ضم النون والشين، كما وافقه يعقوب، والأئمة الأربعة إلا أن الأعمش وافق حمزة في فتح النون وسكون الشين، كما وافقه خلف لنفسه، إلا أن الحسن وافق ابن عامر في ضم النون وسكون الشين^(٤).

وروى ابن وردان عن أبي جعفر ﴿لَا يُخْرِجُ﴾ بالوجهين: بضم الياء وكسر الراء من باب (الإفعال)، وبفتح الياء وضم الراء من الثلاثي، كالباقين^(٥).

(١) انظر: الكشف عن وجوه القراءات السبع ١/٤٦٤، وكنز المعاني للجعبري ٣/١٥٩٨، والنقل منه.

(٢) انظر قراءة الأئمة الثلاثة: تحبير التيسير ٣٧٢، والنشر ٢/٢٦٩.

وانظر قراءة الأئمة الأربعة: إيضاح الرموز ٣٩٧، وإتحاف فضلاء البشر ٢/٥١.

(٣) انظر المصادر السابقة.

(٤) انظر المصادر السابقة.

(٥) انظر: تحبير التيسير ٣٧٣، والنشر ٢/٢٧٠.

قرأ أبو جعفر ﴿إِلَّا نَكِدًا﴾ [٥٨]: بفتح الكاف. وابن محيصن: بإسكانها. والباقون بكسرها^(١).

((يَقُومُوا عِبَادُوا اللَّهَ)) [٥٩]، و ((يَقُومُوا لَيْسَ بِي ضَلَالَةٍ)) [٦١]: ذُكِرَ ضَمُّ الْمِيمِ فِي الْأَوَّلِ لابن محيصن، وخلاف الثاني، في البقرة^(٢)، رَبُّهُمْ.

[٦٩٠] وَرَأَى مِنْ إِلَهٍ غَيْرُهُ خَفِضَ رَفْعِهِ بِكُلِّ رَسَاٍ وَالْخِفُّ أُبْلِغُكُمْ حَلَاٍ

فعولن مفاعيلن فعولن مفاعلن فعولن مفاعيلن فعول مفاعلن

((وَرَأَى مِنْ إِلَهٍ غَيْرُهُ)) مبتدأ، فُصِّرَ لِلْوِزْنِ، و ((خَفِضَ رَفْعِهِ)) مبتدأ ثانٍ، خبره ((رَسَاٍ))

بمعنى: ثَبَّتَ، والهَاءُ عَائِدَةٌ، وهذه [١٤٤/أ] الجملة خبر الأول، و ((بِكُلِّ)) حال الفاعل.

((وَالْخِفُّ)) مبتدأ، الألف واللام عِوَضٌ عَنِ الْمُضَافِ إِلَيْهِ، أي: تخفيف لام

((أُبْلِغُكُمْ))، مصدر مضاف إلى مفعوله، حُذِفَتْ زَوَائِدُهُ وَأَدْخَلَتْ اللَّامُ عَلَيْهِ فَأَبْطَلَتْ

الإضافة فينصب بعد [حذف] المضاف على ضعفه، أي: يَنْصُبُ ((الْخِفُّ)) ((أُبْلِغُكُمْ))

على أنه مفعوله، و ((حَلَاٍ)) من الحلاوة، خبره وظرفه، أي: حَلَاٍ الْخِفُّ فِي الْمَوْضِعَيْنِ هُنَا، أَوْ

((وَالْخِفُّ)) مبتدأ على حذف المضاف، خبره أي: لام أبلغكم، تقديره: محلَّ الخِفِّ لام

أبلغكم معترض بين ذي الحال، وبينها في قوله:

[٦٩١] مَعَ أَحْقَافِهَا وَالْوَاوُ زِدٌ بَعْدَ مُفْسِدِيهِ ن كُفُّواً وَبِالْإِخْبَارِ إِنْ كُمْ عَلَاٍ

فعولن مفاعيلن فعولن مفاعلن فعولن مفاعيلن فعول مفاعلن

((مَعَ أَحْقَافِهَا)) حال من الموضعين، أي: محلُّ الخِفِّ لامٌ موضعي ((أُبْلِغُكُمْ)) حال

كونهما مُصَاحِبَيْنِ حَرْفَ أَحْقَافِ السُّورَةِ، وهذا على الثاني، وكذلك على الأوَّلِ لكن الحال

من فاعل ((حَلَاٍ))، أي: حَلَاٍ الْخِفُّ مِنْ لَامِ أْبْلِغُكُمْ مِنَ الْمَوْضِعَيْنِ حَالٌ كَوْنُهُ مُصَاحِباً لَامٍ

(١) انظر: مفردة ابن محيصن ٢٣٦، وتجبير التيسير ٣٧٣، والنشر ٢٧٠/٢.

(٢) انظر: مفردة ابن محيصن ٢١٢، وإيضاح الرُّمُوزِ ٣٩٨.

حرف أحقاف السُّورة.

((والواو)) مفعول ((زِدْ)) الأمرية، و((بَعْدَ مُفْسِدِينَ)) ظرفها، أي: ﴿مُفْسِدِينَ﴾ (٧٤)

وَقَالَ الْمَلَأُ ﴿الأعراف﴾، و((كُفُّوْا)) حال فاعلها.

و((إِنَّكُمْ)) مبتدأ، خبره ((عَلَا))، بمعنى: ارتفع، ((وَبِالْإِخْبَارِ)) حال فاعله، واللفظ على أحد وجهي قالون، المراد من الوجهين: الصَّلَة والتَّرْكَ، يعني: أَنَّ الناظم ﴿وَلِلَّهِ نطق بالصَّلَة، ويُروى كأبي عمرو في ((إِنَّكُمْ))^(١)، ثم استفتح.

[٦٩٢] أَلَا وَعَلَا الْحَرْمِيُّ إِنَّ لَنَا هُنَا وَأَوْ أَمِنَ الْإِسْكَانَ حَرْمِيَّهُ كَلَا

فَعُول مَفَاعِلِينَ فَعُولُن مَفَاعِلُن فَعُولُن مَفَاعِلُن

معنى استفتاح ((أَلَا)) كوئها لفظاً يسمعه المخاطب فيصَادِفُ إصْغَاؤُهُ أَوَّلَ الْكَلَامِ، ((وَعَلَا)) فعلٌ ماضٍ، فاعله ((الْحَرْمِيُّ))، ويروى جارٍ ومجرورٍ فقلبت بالياء، أي: على مذهب الحرْمِيِّ، و((إِنَّ لَنَا)) على الأول: نُصِبَ عَلَى الظَّرْفِيَّةِ، أي: فِي إِنْ لَنَا، وعلى الثاني: رُفِعَ؛ مَبْتَدَأً عَلَى حَذْفِ الْمُضَافِ، أي: عَلَيْهِ إِخْبَارٌ إِنْ، و((هُنَا)) ظرف الفعل المحقق، أو المقدر.

((وَأَوْ أَمِنَ)) مبتدأ، و((الْإِسْكَانُ)) ثانٍ، و((حَرْمِيَّهُ)) ثالثٌ، و((كَلَا)) مهموز اللام، غَيْرٌ لِلْوِزْنِ، بمعنى: حَفِظْ، والضمير في الثالث يرجع إلى الثاني، أي: حَفِظْ حَرْمِيَّ الْإِسْكَانِ، خبره، وعائده بتقدير لفظ: فِيهِ، أو بمعاقب اللام، أي: الْإِسْكَانِ، والله تعالى أعلم.

والواو فيصل مستأنفة في قوله: ((وَرَأَى مِنْ إِلَهٍ غَيْرُهُ))، وهو المختلف فيه من قوله تعالى:

﴿مَا لَكُمْ مِنْ إِلَهٍ غَيْرُهُ﴾ [الأعراف: ٥٩] حَيْثُ جَاءَ فِي الْقُرْآنِ الْعَظِيمِ.

وترجمته: جَرُّ الرَّأْيِ مِنْهُ.

وَأَمَّا فُيِّدَ بِالرَّفْعِ لِبَيَانِ قِرَاءَةِ الْمَسْكُوتِ عَنْهُمْ؛ لِأَنَّهْمَ لَمْ يَقْرَءُوا إِلَّا بِالرَّفْعِ؛ لِأَنَّهُ لَوْ اقْتَصَرَ

(١) أي: بالاستفهام. قال الجعبري: ((وإن ثبت رواية ((أنتكم)) فيعلم أحد الوجهين منه، والآخر من

القيد)). انظر: كنز المعاني ٣/١٦٠١.

التَّرْجَمَة على الجَرِّ لفهم منه نصب الرِّاء؛ لأَهما من الأضداد المطَّردة المنعكسة.
 وقارئه: الكسائيُّ، المشار إليه: بالراء من ((رَسَا)).
 وترجمة المسكوت [عنهم]: رفعها^(١).
 والواو فيصل مستأنفة في قوله: ((وَالْخِفُّ))، والمختلف فيه ﴿أُبَلِّغُكُمْ﴾ [الأعراف]
 في الموضعين هنا [٦٢، ٦٨]، وفي الموضع الواحد في سورة الأحقاف [٢٣].
 ولم يُعلم عُمومُه إلى الموضعين إلا من ضمَّ ما في الأعراف إلى ما في الأحقاف^(٢).
 وترجمته: تخفيف اللّام في المواضع الثلاثة.
 وعلم سكون الباء من لفظه^(٣).
 وقارئه: أبو عمرو، المشار إليه: بالحاء.
 وترجمة المسكوت عنهم: تشديدها فيهن^(٤).
 وعُلم فتح الباء من نظيره^(٥)؛ لأن التخفيف والتشديد من الأضداد المطَّردة المنعكسة.
 والواو فيصل مستأنفة في قوله: ((وَالْوَأُ)).
 والمختلف فيه: ﴿وَقَالَ الْمَلَأُ﴾ [الأعراف: ٧٥]، المُعَبَّرُ عَنْهُ بعد ﴿مُفْسِدِينَ﴾ في قوله
 تعالى: ﴿مُفْسِدِينَ﴾ ﴿٧٤﴾ قَالَ الْمَلَأُ﴾ [الأعراف].
 وترجمته: إثبات الواو على ما رسم في المصحف الشاميّ.
 وقارئه: ابن عامر، المشار إليه: بالكاف.
 وترجمة المسكوت عنهم: حذفها على ما لم يرسم في مصاحفهم^(٦)؛ لأَهما من الأضداد
 المطَّردة المنعكسة.

(١) انظر: التيسير ٢٨٩، والنشر ٢٧٠/٢.

(٢) انظر: كنز المعاني للجعبري ١٦٠١/٣.

(٣) انظر: كنز المعاني للجعبري ١٦٠١/٣.

(٤) انظر: التيسير ٢٨٩، والنشر ٢٧٠/٢.

(٥) انظر: كنز المعاني للجعبري ١٦٠١/٣.

(٦) انظر: التيسير ٢٩٠، والنشر ٢٧٠/٢. وانظر رسم القراءتين: المقنع ٢٧٥، ومختصر التبيين

والواو فيصل مستأنفة في قوله: ((وَبِالْإِخْبَارِ)).

والمختلف فيه: ﴿إِنَّكُمْ لَتَأْتُونَ الرِّجَالَ﴾ [الأعراف: ٨١].

وترجمته: همزة واحدة مكسورة على الخبر.

وقارئة: حفص، ونافع، المشار إليهما: بالعين، وبهمزة القطع من قوله: ((عَلَا أَلَا)).

وترجمة المسكوت عنهم: همزتان من قبيل اجتماع الهمزة المفتوحة [١٤٤/ب] والمكسورة

في كلمة واحدة على الإنشاء^(١)؛ لأنَّ الخبر والإنشاء من الأضداد المطردة المنعكسة^(٢).

والواو فيصل عاطفة في قوله: ((وَعَلَى)).

والمختلف فيه: ﴿إِنَّ لَنَا﴾ في قوله تعالى: ﴿قَالُوا إِنَّ لَنَا لَأَجْرًا﴾ في الأعراف

[١١٣].

وترجمته: همزة واحدة مكسورة على الخبر المستفاد من العطف.

وقارئة: حفص، ونافع، وابن كثير، المشار إليهم: بالعين، والحرمي.

وترجمة المسكوت عنهم: همزتان، مفتوحة ومكسورة على الإنشاء^(٣).

وقوله: ((هَنَا)) ليس بتقييد؛ لأنَّه معلوم من الإطلاق، لأنَّه في سورة الأعراف، بل

تأكيد وتنبية على عدم خلاف الشعراء^(٤)؛ لأنَّ الأئمة السبعة اتفقوا على الاستفهام في

﴿إِنَّ لَنَا﴾ في الشعراء [٤١] من طريق الناظم رحمه الله^(٥).

والواو فيصل مستأنفة في قوله: ((وَأَوْ أَمِنَ)).

وهو المختلف فيه في قوله: ﴿أَوْ أَمِنَ﴾ [الأعراف: ٩٨].

(١) انظر: التيسير ٢٩٠، والنشر ٣٧١/١.

(٢) يعني: أنَّ الاستفهام إثبات، والإخبار نفي، والإثبات والنفي من الأضداد. انظر: إبراز المعاني

١٧٦/٣.

(٣) انظر: التيسير ٢٩٠، والنشر ٣٧١/١.

(٤) انظر: كنز المعاني للجعبري ١٦٠١/٣.

(٥) وكذلك اتفقوا على الاستفهام من طرق النشر. انظره: ٣٧١/١.

وترجمته: إسكان الواو منه.

وقارئه: نافع، وابن كثير، وابن عامر، المشار إليهم: بـ((حرميئة))، والكاف.

وترجمة المسكوت عنهم فتحها؛ لأنَّ ضدَّ الإسكانِ المطلقِ هو الحركةُ المطلقةُ، المراد بها الفتح^(١)؛ لأنها من الأضداد المطردة المنعكسة.

فإن قلت: من أين يفهم قراءة المسكوت عنهم في المسألتين بالإنشاء؛ لأنَّ الخبر ليس ضدَّه الاستفهام بل ضدَّه الإنشاءُ والإنشاءُ أعم من الاستفهام؛ لأنَّ كلَّ استفهام إنشاء، ليس كلَّ إنشاء استفهاماً، ولا بدَّ هنا من بيان خصوص الإنشاء بالاستفهام، وأيضاً إنَّ الناظم رحمته لم يجعل ضدَّ الإخبار الاستفهام وإذا كان الأمر كذلك فيحتاج إلى بيان ما يدل على قراءة الباقيين، وأيضاً لم ينطق بقراءة الباقيين^(٢) حتَّى يَسْتغني بذلك عن ذكر ما يدلُّ على قراءة المسكوت عنهم، وقد قيدها بقراءة المذكورين.

قلت: الذي يحتمله الكلمة القراءة بالإخبار والاستفهام، وقد نصَّ على أنَّ حفصاً ونافعاً قرآ بالإخبار، وعلى أنَّ حفصاً ونافعاً وابن كثير قرؤوا ﴿إِنَّا لَنَا﴾ بالإخبار على طريق العطف، فتعيَّن للمسكوت بالاستفهام دون غيره من أنواع الإنشاء؛ لأنَّه لا يصحُّ هنا من أنواع الإنشاء إلاَّ الاستفهام، فتعيَّن لذلك دون غيره من أنواع الإنشاء، وإذا تعيَّن ذلك لهم وجب زيادة همزة الاستفهام، وإذا زيدت همزة الاستفهام -أي: الاستفهام الإنشائي- صار من باب اجتماع الهمزتين في كلمة واحدة، وكل واحد من القرءاء على أصله.

والمستفهمون في ﴿إِنَّكُمْ﴾: ابن كثير وأبو عمرو وابن عامر وشعبة والأخوان. وأصل ابن كثير في ذات الكسر من اجتماع الهمزتين في كلمة واحدة: تسهيل الهمزة الثانية كالياء، بلا ألف فاصلة بينهما في الحالتين، وكذلك أبو عمرو إلاَّ أنَّه بالألف الفاصلة بينهما، وكذلك هشام إلاَّ أنَّه بتحقيق الهمزة الثانية، والباقيون: كذلك إلاَّ أنَّهم بلا ألفٍ

(١) انظر: التيسير ٢٩٠، والنشر ٢/٢٧٠.

(٢) ذكر أبو شامة رحمته أنَّ قوله: ﴿إِنَّكُمْ عَلَا﴾: أنَّه بالاستفهام. وقال الجعبري رحمته: "إن ثبتت رواية

الاستفهام". انظر: إبراز المعاني ٣/١٧٦، وكنز المعاني للجعبري ٣/١٦٠١.

فاصلةٍ إلا أنَّ لحمزةً وَجهاً آخر في الوقف، وهو التسهيل كالياء^(١).

وفي^(٢) ﴿إِنَّا لَنَا﴾: أبو عمرو، وابن عامر، وشعبة، والأخوان.

وأصل أبي عمرو في هذه الكلمة الاستفهامية كأصله في ﴿إِنَّكُمْ﴾، وكذلك

هشام، وأصل الباقيين في ﴿إِنَّا لَنَا﴾ كأصلهم في ﴿إِنَّكُمْ﴾^(٣)، والله تعالى أعلم.

أي: قرأ الكسائي ﴿مَا لَكُمْ مِّنْ إِلَهٍ غَيْرِهِ﴾: بحر الراء، وكسر الهاء، مع صلتها

بالياء، حيثُ جاء. والباقون: برفعها، وضَمَّ الهاء، مع صلتها بالواو.

وقرأ أبو عمرو: ﴿أُبَلِّغُكُمْ رِسَالَاتِ رَبِّي وَأَنْصَحُ﴾، ﴿أُبَلِّغُكُمْ رِسَالَاتِ رَبِّي وَأَنَا﴾ في

سورة الأعراف [٦٢، ٦٨]، ﴿وَأُبَلِّغُكُمْ مَا أُرْسِلْتُ بِهِ﴾ [٢٣]: بإسكان الباء، وتخفيف

اللام. وقرأ المسكوت [عنهم]: بفتحها، وتشديدها.

وقرأ ابن عامر في قصة صالح عليه ﴿مُفْسِدِينَ﴾^(٧٤) وَقَالَ الْمَلَأُ: بزيادة الواو على

﴿قَالَ﴾. والمسكوت عنهم: بحذفها.

وقرأ نافع وحفص ﴿إِنَّكُمْ لَتَأْتُونَ الرِّجَالَ﴾ بهمزة واحدة مكسورة على الخبر.

والمسكوت عنهم: بهمزتين مفتوحةً ومكسورةً على الاستفهام.

وقرأ نافع وابن كثير وابن عامر ﴿أَوْ أَمِنَ أَهْلُ الْقُرَى﴾: بإسكان الواو لكن ورش على

أصله في [١٤٥/أ] نقل حركة الهمزة إلى الواو الساكنة. والباقون: بفتحها.

وأما وجه جرَّ ﴿غَيْرِهِ﴾: أنه صفة ﴿إِلَهٍ﴾، أو بَدَلٌ على اللفظ، وصلة الهاء بعد

الكسر بالياء.

وأما وجه رفعه: أنه صفة، أو بَدَلٌ على المَحَلِّ، وهو رفع بالابتداء، وصلة الهاء بالواو.

وأما وجه تخفيف اللام من ﴿أُبَلِّغُكُمْ﴾: جعله مضارع (أبلغ)، على حَدِّ ﴿لَقَدْ

(١) انظر: التيسير ١٤٩، والنشر ١/٣٧١.

(٢) أي: والمستفهمون في ﴿إِنَّا لَنَا﴾.

(٣) انظر: التيسير ١٤٩، والنشر ١/٣٧١.

أَبْلَغْنُكُمْ ﴿ [الأعراف: ٩٣]، و((حَلَا)) خَفَّةُ اللَّفْظِ؛ لِأَنَّهُ خَفَّ عَلَى اللِّسَانِ.

وَأَمَّا وَجْهٌ تَشْدِيدُهُ: جَعَلَهُ مُضَارِعٌ (بَلَّغَ) عَلَى حَدِّ ﴿فَمَا بَلَّغَتْ﴾ [المائدة: ٦٧].

وَأَمَّا وَجْهٌ وَاو ﴿قَالَ الْمَلَأُ﴾: جَعَلَهُ عَطْفًا، وَعَلَيْهِ رَسْمُ الشَّامِيِّ^(١). وَمَعْنَى ((كُفُّوًّا)): كَافِيًا فِي تَصْحِيحِ الْعَطْفِ.

وَأَمَّا وَجْهٌ تَرَكَ الْوَاو: أَنَّهُ اسْتِثْنَاءٌ.

وَأَمَّا وَجْهٌ خَبَرَ ﴿إِنَّكُمْ﴾: قَصْدُ الْإِخْبَارِ عَنْهُمْ بِمَا تَضَمَّنَتْهُ الْاُولَى^(٢). وَعَلَيْهِ بَقِيَّةُ الرَّسُومِ.

وَأَمَّا وَجْهٌ الْاسْتِفْهَامِ: جَعَلَهَا بَيَانًا لِلْاُولَى.

وَأَمَّا وَجْهٌ خَبَرَ ﴿إِنَّ﴾: إِعْلَامُهُمْ بِإِيجَابِ الْآخِرَةِ^(٣).

وَأَمَّا وَجْهٌ الْاسْتِفْهَامِ: الْاسْتِفْسَارُ عَنْ جُعْلِهِمْ إِنْ غَلِبُوا لِيَنْصَحُوا.

وَأَمَّا وَجْهٌ إِسْكَانِ الْوَاو: جَعَلَهَا عَاطْفًا، أَوْ عَلَى حَدِّ: جَاءَكَ سَعْدٌ أَوْ بَكْرٌ.

وَأَمَّا وَجْهٌ فَتَحَهَا لِلْمُسْكَنِ: أَنَّهُ نَقَلَ حَرَكَةَ الْهَمْزَةِ إِلَيْهَا.

وَأَمَّا وَجْهٌ فَتَحَهَا لِلْمُحَرِّكَ: جَعَلَ الْعَاطِفَ الْوَاوَ، وَدَخَلَتْ عَلَيْهَا هَمْزَةُ الْإِنْكَارِ^(٤). وَاللَّهُ

تَعَالَى أَعْلَمُ.

وَإِذَا أَبُو جَعْفَرِ الْكَسَائِيِّ فِي خَفْضِ الرَّاءِ مِنْ ﴿غَيْرِهِ﴾، كَمَا وَافَقَهُ الْأَعْمَشُ بِرَوَايَةِ

الْمَطْوَعِيِّ، وَكَذَا ابْنُ مُحْيِصِنٍ إِلَّا أَنَّهُ رَوَى الْبِزْيُ^(٥) عَنْهُ نَصْبَ الرَّاءِ مِنْ طَرِيقِ الْمَفْرَدَةِ، أَمَّا

(١) انظر: المقنع ٢٧٥، ومختصر التبيين ٥٤٨/٣.

(٢) أي: قوله تعالى: ﴿أَتَأْتُونَ الْفَلْحِشَةَ﴾ [الأعراف: ٨٠].

(٣) أي: قوله تعالى: ﴿قَالَ نَعَمْ وَإِنَّكُمْ لِمِنَ الْمُقَرَّبِينَ﴾ [الأعراف: ١١٤].

(٤) انظر: المختار ٣١٢/١، وكنز المعاني للجعبري ١٦٠٢/٣، والنقل منه.

(٥) هو أحمد بن محمد بن عبد الله بن القاسم البزري المكي، أبو الحسن، قارئ أهل مكة، ومؤذن

المسجد الحرام، قرأ على أبيه، وعبد الله بن زياد، وعكرمة بن سليمان، ومن قرأ عليه ابن الحباب،

وأحمد بن فرح، توفي سنة (٢٥٠هـ). انظر: معرفة القراء الكبار ١٠٢، غاية النهاية ١١٩/١.

الأعمش برواية الشنبوذِي وافق نافعاً، كما وافقه يعقوب، وخلف لنفسه، والحسن، والبيزِي^(١).

ووافق أبو جعفر نافعاً في تشديد اللّام في المواضع الثلاثة، كما وافقه يعقوب وخلف لنفسه، وكذلك الأئمة الأربعة^(٢).

ووافق أبو جعفر نافعاً في إسكان الواو من ﴿أَوْ أَمِنْ﴾، كما وافقه ابن مُحَيِّصَن. ووافق يعقوب أبا عمرو في فتحها، كما وافقه خَلَفَ لنفسه، وكذلك الأعمش، والحسن البصري، واليزيدي^(٣)، رَضِيَ اللهُ عَنْهُمْ أجمعين.

[٦٩٣] عَلِيٌّ عَلَى خَصُّوا وَفِي سَاحِرٍ بِهَا وَيُونُسَ سَحَّارَ شَفَا وَتَسْلَسَلَا

فَعُول مَفَاعِلِن فَعُولِن مَفَاعِلِن فَعُول مَفَاعِيلِن فَعُول مَفَاعِلِن

و((عَلِيٌّ)) خبرٌ مقدّم، و((عَلِيٌّ)) مبتدأ مؤخر^(٤)، ولذا كان تقديره: ((عَلِيٌّ)) مَقْرُوءٌ في مكانه - أي: ((عَلِيٌّ)) المُشَدَّد - لِعَيْزٍ نافع، كما يُقَالُ له: إِنَّ المُشَدَّدَ به مَقْرُوءٌ في مكان عَلِيٍّ المُخَفَّف، و((خَصُّوا)) الخِلافَ هنا، أو ((عَلِيٌّ)) مفعول فيه، و((عَلِيٌّ)) مفعول به، تقديره: خَصُّوا ((عَلِيٌّ)) مَوْضِعَ ((عَلِيٌّ)).

و((سَحَّارٍ)) مبتدأ، خبره ((شَفَا))، ((وَفِي سَاحِرٍ)) ظَرْفُ الفِعْلِ، أي: شَفَا في مَوْضِعِ ساحر، وفيه إعراب آخر، وتقديره: في سَاحِرٍ سَحَّارٍ، جملة اسمية متقدم الخبر، و((بِهَا)) أي: في الأعراف متعلق بالخبر، ((وَيُونُسَ)) الكَلْبَةُ عطفه بلا إعادة، وعلى هذا التقدير ((شَفَى)) الوجه، ماضية مستأنفة، ((وَتَسْلَسَلَا)) فعل ماضٍ - من باب تفعّل - عطف

(١) انظر قراءة الأئمة الثلاثة: تحبير التيسير ٣٧٣، والنشر ٢/٢٧٠.

وانظر قراءة الأئمة الأربعة: مفردة ابن محيصة ٢٣٧، وإيضاح الرموز ٣٩٨.

(٢) انظر قراءة الأئمة الثلاثة: تحبير التيسير ٣٧٣، والنشر ٢/٢٧٠.

وانظر قراءة الأئمة الأربعة: إيضاح الرموز ٣٩٨، وإتحاف فضلاء البشر ٢/٥٣.

(٣) انظر المصادر السابقة.

(٤) أي: على حكاية اللفظ.

على السابق، معنى هذا: تسلسل الماء إذا جرى في الحلق سائغاً سهلاً الدُّحُول^(١). ولم يأتِ النَّاطِمُ جاء بالواو الفاصلة في قوله: ((عَلَيَّ عَلَيَّ))؛ لعدم الرِّبِيَّةِ في اتِّصَالِهِ بما قبله؛ لأنَّ الرمز الصغير لا يتقدَّم مُنفرداً على الحرف المختلف فيه، مع أنَّ الرمز الصغير مع الكبير يجوز التقدم عليه؛ لأنَّ قوله: ((حَرْمِيَّةُ كَلَا))^(٢) مُبتدأ [وخبِر]^(٣) لم يتعلق بما بعد أصلاً؛ لأنَّ تقدير الكلام: حَفِظَ حَرْمِيَّ الإسْكَانِ؛ لأنَّ الفعل تَمَّ بالفاعل والمفعول فلم يحتج إلى ما بعده.

أعني بالمختلف فيه لفظ: ((عَلَيَّ)) وهو حَرْفٌ من حروف الجارَّة. وترجمته: بالألف بعد اللام.

وقارئة: غير نافع، المشار إليه: بالخاء المعجمة من قوله: ((خَصُّوا)). وترجمة المكسوت عنه: تشديد الياء المفتوحة^(٤).

والنَّاطِمُ جاء المستغني^(٥) بذكر المختلف فيه للمذكور عن ذكر ترجمته، كما استغنى بنطق المختلف فيه للمسكوت عنه عن ذكر ترجمته؛ لأنَّه أقصر من ذكر ترجمتهما، ولكن لم يكن إحدى الترجمتين ضدًّا للأخرى، ولذلك ذكر القراءتين بلفظهما مُستغنياً عن ذكر ترجمة كلِّ واحدٍ منهما بالتي^(٦) تلي الخاء مدلوله - أي: ((على)) بالألف -، فالتى لم تلها [١٤٥/ب] فللمسكوت عنه - أي: نافع -، أي: ((عَلَيَّ)) بالياء المشدَّدة لنافع، ولا يُخَافُ أن ينطق بالمشدَّدة مؤخرًا؛ لأنَّ النظم لا يستقيم إلا بنطق المشدَّدة أولاً، وينطق المخففة ثانياً^(٧).

والواو فيصل مستأنفة في قوله: ((وَفِي سَاحِرٍ)).

(١) انظر: العين ١٩٣/٧، والصحاح ١٧٣١/٥.

(٢) من البيت السَّابِق، وهو: ((وَأَوْ أَمِنَ الإسْكَانَ حَرْمِيَّةُ كَلَا)).

(٣) في المخطوط: ((خبِر))، ولعلَّ الواو سقطت سهواً من الناسخ.

(٤) انظر: التيسير ٢٩٠، والنشر ٢٧٠/٢.

(٥) هكذا في المخطوط، والأقرب للسياق ((استغنى)).

(٦) هكذا في المخطوط، والأقرب للسياق ((فالتى)).

(٧) انظر: كنز المعاني للجعبري ١٦٠٤/٣.

والمختلف فيه: ﴿سَحَّرِ﴾ [الأعراف: ١١٢].

ترجمته: بجاء مفتوحة مشددة، بعدها ألف.

وقارئه: الأخوان، المشار إليهما: بالشين^(١).

والنَّاطِمُ جَهْلِيَّةٌ استغنى بذكر ((سَحَّارٍ)) عن ذكر ترجمته، كما استغنى بذكر ((سَاحِرٍ)) للمسكوت عنهم عن ذكر ترجمته، أي: حاء مكسورة قبلها ألف، وهذا الذكر^(٢) أخصر من ذكر الترجمة.

ومحلُّهما في الأعراف [١١٢]، وفي آخر يونس الطَّلِيَّةُ [٧٩]، فالذي يلي الشين فلمدلوله، والذي لم يله فللمسكوت عنهم، وهما من أفراد قوله: ((وَبِاللَّفْظِ أُسْتَغْنِي عَنِ الْقَيْدِ إِنْ جَلَا))؛ لأنَّ النَّظْمَ لَا يُسَاعِدُ إِلَّا فِي اللَّفْظِ الَّذِي لَلْمَذْكُورِ وَلِلْمَسْكُوتِ. فإِنَّ قَلْتِ فِي سُورَةِ يُونُسَ الطَّلِيَّةُ أَرْبَعَةَ مَوَاضِعَ مِنْ هَذِهِ الْمَادَّةِ، فَالِإِطْلَاقِ يَقْتَضِي أَنْ تُضَمَّ الْأَرْبَعَةُ^(٣) إِلَى مَا فِي الْأَعْرَافِ، مَعَ أَنَّهُ لَا خِلَافَ بَيْنَ الْقَرَاءِ إِلَّا فِي الرَّابِعِ، فَمَنْ أَيْنَ يُفْهَمُ الرَّابِعَ مِنْ كَلَامِ النَّاطِمِ جَهْلِيَّةٌ؟

قلت: إِنَّ الرَّابِعَ مِنْهُمْ يُفْهَمُ مِنْهُ لِأَوْجِهِ:

الأوَّل: أَنَّهُ لَمَّا كَانَ الْمُخْتَلَفُ فِي الْأَعْرَافِ مُجَرِّدًا مِنَ اللَّامِ وَقَاعًا فِي آخِرِهِ، وَذَكَرَ مَعَهُ ذَكَرَ^(٤) حَرْفَ يُونُسَ الطَّلِيَّةُ فَصَارَ ذَلِكَ قَرِينَةً دَالَّةً عَلَى أَنَّ الْمُخْتَلَفَ فِيهِ الْأَحِيرُ فِي سُورَةِ يُونُسَ الطَّلِيَّةُ بِشَرَطِ تَجَرُّدِهِ مِنَ اللَّامِ.

والثَّانِي: لَمَّا كَانَ الْمُخْتَلَفُ فِيهِ هُنَا مُصَاحِبًا ﴿بِكَلِّ﴾ فَيُؤَخِّدَ لِنَظِيرِهِ فِي يُونُسَ الطَّلِيَّةُ،

(١) انظر: التيسير ٢٩١، والنشر ٢/٢٧٠.

(٢) أي: نطقه بالقراءة، أو بالقراءتين.

(٣) أولها قوله تعالى: ﴿قَالَ الْكٰفِرُونَ اِنِّ هٰذَا لَسِحْرٌ مُّبِيْنٌ﴾ [٢]. وثانيها: ﴿فَلَمَّا جَاءَهُمُ الْحَقُّ مِنْ

مِنْ عِنْدِنَا قَالُوْا اِنَّ هٰذَا لَسِحْرٌ مُّبِيْنٌ﴾ [٧٦]. وثالثها: ﴿قَالَ مُوسٰى اَنْتَقُوْلُوْنَ لِحَقِّ لَمَّا جَاءَكُمْ

اَسِحْرٌ هٰذَا﴾ [٧٧]. ورابعها: ﴿وَقَالَ فِرْعَوْنُ اَنْتَوْنِيْ بِكَلِّ سِحْرِ عَلِيْمٍ﴾ [٧٩].

(٤) هكذا في المخطوط، والسياق مستقيم بدونها.

إنَّما هو ما ذكرته، أي: ﴿يَكُلُّ سَحَرِ عَلِيمٍ﴾ [١١٢] في سورة الأعراف، وآخر يونس عليه السلام [٧٩].

والثالث: أنَّ النَّاطِمَ جولته نطق به مُجَرَّدًا^(١)، [فكأنه] قال: خذ المجرَّد في يونس عليه السلام.

والرابع: كما كان في الأعراف واقعاً في قصة فرعون، ونظيره إنَّما هو الواقع في قصَّة فرعون في يونس.

والخامس: أنَّ المشهور بمحلِّ الخلاف إنَّما هو دِكْرُ قوله: ((شَفَى))، فيه ثناءٌ على هذه القراءة، وإنَّما شفى لِمَنْ أَخَذَ بها؛ لأنَّها أكثر أجراءً، والأجرُ حَسَنَاتٌ يُكَفِّرُ بها أمراضُ المعاصي^(٢).

وقوله: ((تَسْلَسَلَا)) يجوز أن يكون مرادُه تَسْلَسَلُ معنى القراءة^(٣) إلى الأخرى، أو تَسْلَسَلَتْ قراءة الأُخوين في السُّورِ الثَّلَاثِ، لأنَّ الأُخوين هنا وفي يونس عليه السلام وافقت قراءتُهُمَا القُرْآنَ السَّبْعَةَ في سورة الشعراء، فإنَّ القُرْآنَ السَّبْعَةَ اتَّفَقُوا على قراءة حرف الشعراء، أي: قوله تعالى: ﴿يَأْتُونَكَ بِكُلِّ سَحَابٍ عَلِيمٍ﴾ [الشعراء: ٣٧] على صفة ما قرأ به الأخوان هنا، وفي سورة يونس عليه السلام.

واعلم أنَّ الرِّسْمَ اختُلِفَ فيه كما اختُلِفَ في التَّلَاوَةِ فيهِمَا، فزُبِّيَما في بعض المصاحف بتقدِّم الألف على الحاء وفي بعض بتأخُّرها عن الحاء^(٤).

فإنَّ قلت: ما السِّرُّ في عدم اختلاف القراء في حرف الشعراء وفي عدم الخلاف في رسمه؟

قلتُ: ما أعلم السِّرَّ في ذلك.

فإنَّ قلت: أوَّلُ ما وَقَعَ الخلاف من هذه المادَّة في ((ساحر)) في المائدة [١١٠]،

(١) أي: مُجَرَّدًا من همزة الاستفهام فخرج قوله تعالى: ﴿أَسِحْرٌ هَذَا﴾.

(٢) لم يظهر لي مراده من هذا الوجه.

(٣) في المخطوط ((القراءتين))، وهو تصحيفٌ.

(٤) انظر: المقنع ٢٥٧، ومختصر التبيين ٥٥٩/٣.

والقاعدة من حال النَّاطِمِ ﷺ أَنَّهُ يَذْكَرُ الْخِلَافَ فِي حُرُوفِ الْقُرْآنِ الْعَظِيمِ فِي الْفَرْشِ أَوَّلَ مَا يَقَعُ فِي الْقُرْآنِ الْعَظِيمِ، وَيُتَّبَعُهُ مَا كَانَ نَظِيرًا، فَهَلَّا ذَكَرَ الْخِلَافَ فِيهِ فِي جَمِيعِ الْقُرْآنِ الْعَظِيمِ فِي سُورَةِ الْمَائِدَةِ؟ وَمَا السِّرُّ فِي تَأْخِيرِ ذَلِكَ فِي تَرْجُمَتَيْنِ؟

قلتُ: إِنَّمَا ذَكَرَ ذَلِكَ فِي تَرْجُمَتَيْنِ لِتَغَايِرِ الْخِلَافِ فِيهِمَا؛ لِأَنَّ الْخِلَافَ فِي تَرْجُمَةِ الْمَائِدَةِ إِنَّمَا هُوَ الْأَلْفُ وَحَدْفُهَا^(١)، وَالْخِلَافَ بَيْنَهُمَا هُنَا إِنَّمَا هُوَ فِي تَقْدِيمِ الْأَلْفِ وَتَأْخِيرِهَا، وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ.

أي: قرأ غير نافع ﴿عَلَى﴾: بِالْفِ. ونافع ﴿عَلَى﴾: بِيَاءٍ مَفْتُوحَةٍ مَشْدَدَةٍ.

وقرأ حمزة والكسائي ﴿يَأْتُوكَ بِكُلِّ سَحَرٍ﴾ [١١٢] في الأعراف، ﴿أَتْتُونِي بِكُلِّ سَحَرٍ﴾ [٧٩] في آخر يونس الطَّلِيحِ: بِجَاءٍ مَفْتُوحَةٍ مَشْدَدَةٍ، بَعْدَهَا أَلْفٌ. وَقَرَأَهُ الْمَسْكُوتُ عَنْهُمْ الْحَرَمِيَانِ، وَأَبُو عَمْرٍو، وَابْنُ عَامِرٍ، وَعَاصِمٌ: بِجَاءٍ مَكْسُورَةٍ خَفِيفَةٍ، قَبْلَهَا أَلْفٌ فِيهِمَا.

أما وجه تخفيف ﴿عَلَى﴾: قَالَ الْأَخْفَشُ^(٢) وَالْفَرَّاءُ^(٣): بِمَعْنَى الْبَاءِ.

وأما وجه التشديد: جَعَلَهُ جَارًّا وَمَجْرورًا ﴿عَلَى﴾ دَخَلَتْ عَلَى يَاءِ الْمُتَكَلِّمِ، قُلِّبَتْ أَلْفُهَا يَاءً، وَأُدْغِمَتْ فِيهَا، وَفُتِحَتْ^(٤) عَلَى قِيَاسِهَا، أَي: وَاجِبٌ عَلَيَّ [١٤٦/أ] قَوْلُ الْحَقِّ.

وأما وجه ﴿سَحَرٍ﴾ و﴿سَحِرٍ﴾: أَنَّهُ اسْمُ فَاعِلٍ عَلَى وَجْهِ الْمَبَالِغَةِ، وَاسْمُ فَاعِلٍ مَجْرَدٌ^(٥)، وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ.

(١) انظر: التيسير ٢٧٢، والنشر ٢/٢٥٦.

(٢) انظر: معاني القرآن للأخفش ١/٣٣٤.

(٣) انظر: معاني القرآن للفراء ٣٨٦.

(٤) في المخطوط: ((فتحت))، ولعله تصحيفٌ.

(٥) انظر: شرح الهداية ٤٩٦، وكنز المعاني للجعبري ٣/١٦٠٤، والنقل منه غير قراءة ﴿سَحَرٍ﴾

و﴿سَحِرٍ﴾ فلم أجدهما في المطبوع.

وأما وجه المذكورات بعد الرواية مُعْنَعَةً مُعْنَعَةً^(١).

ووافق أبو جعفر ابن كثير في ﴿عَلَى﴾ بالألف، كما وافقه يعقوب، وخلف لنفسه، وكذلك الأئمة الأربعة إلا أنَّ الحسنَ وافقَ نافعاً في تشديدها مع فتحها^(٢).

ووافق أبو جعفر نافعاً في ﴿سَكِرٍ﴾ على وزن (فاعل) بالألف قبل الحاء في الأعراف وآخر يونس العليّ، كما وافقه يعقوب. وكذلك الأئمة الأربعة. ووافق خلف لنفسه شيخه حمزة في الحاء المشددة وألف بعدها على وزن (فَعَّال)^(٣)، ظمَّ أجمعين:

[٦٩٤] وَفِي الْكُلِّ تَلَقَّفَ خِفُّ حَفْصٍ وَضَمٌّ فِي سَنَقْتُلٍ وَأَكْسِرُ ضَمَّهُ مُتَثَقِّلاً

فعولن مفاعيلن فعولن مفاعلن فعول مفاعيلن فعولن مفاعلن

و((تَلَقَّفَ)) مبتدأ، خبره ((خِفُّ حَفْصٍ))، بمعنى: مُخَفَّفٌ، مضاف إلى فاعله، ومفعوله محذوف، أي: مُخَفَّفُهُ حَفْصٌ، ((وَفِي الْكُلِّ)) متعلق بالخبر، وفيه إعراب آخر وهو أنَّ قوله: ((خِفُّ حَفْصٍ)) مبتدأ، وخبره ((فِي الْكُلِّ))، و((تَلَقَّفَ)) عطف بيان منه. ((وَضَمٌّ)) أمرية، بمعنى: أَوْقَعَ الضَّمَّ، ((فِي سَنَقْتُلٍ)) مفعول فيه، على حذف المضاف، أي: أَوْقَعَ الضَّمَّ فِي نون سنقتل، ((وَأَكْسِرُ)) مفعولها ضم التاء، و((مُتَثَقِّلاً)) حال المفعول، أي: اجعل المضموم مكشوراً حال كونه متثقلاً، ثم عَطَفَ فقال:

[٦٩٥] وَحَرَكٌ ذَكَا حُسْنٍ وَفِي يَتَّقُلُونَ خُذْ مَعَا يَعْرِشُونَ الْكُسْرَ ضَمَّ كَذِي صِلَا

فعولن مفاعيلن فعولن مفاعلن فعولن مفاعيلن فعولن مفاعلن

((وَحَرَكٌ)) أمرية، مفعولها محذوف، أي: حَرَكٌ قاف سنقتل، و((ذَكَا حُسْنٍ)) حال

(١) يعني: هذا التوجيه بعد الاعتماد على ثبوت الرواية متسلسلة.

(٢) انظر قراءة الأئمة الثلاثة: تحبير التيسير ٣٧٥، والنشر ٢/٢٧٠.

وانظر قراءة الأئمة الأربعة: إيضاح الرموز ٤٠٠، وإتحاف فضلاء البشر ٢/٥٥.

(٣) انظر المصادر السابقة.

الفاعل على حذف الموصوف، أي: مشبهاً ذكاً حُسن، و((ذكاء)) - بالمدّ - عَلم الشمس، لا ينصرف للعلمية والتأنيث، وقُصِرَ للوزن، و((حُذ)) أمريةٌ، محذوفة المفعول، أي: اجعل ترجمة ((سَنَقْتُلُ)) ((فِي يَقْتُلُونَ)) مُتعلّقتها.

وحرفاً ((يَعْرِشُونَ)) مبتدأ، و((ضَمَّ)) كَسَرَهَا أمريةٌ متقدّمة المفعول، خبره على تأويل: مقولٌ في حَقِّه ضَمُّ الكسرِ، واللام عاقبتْ عائده، و((معاً)) حالهما، و((كُذِيَ صِلاً)) الصّلاء: ذكاءُ النَّارِ، كِنَايَةٌ عن الذَّكَاءِ، أي: كصاحب فطنة، قُصِرَ للوزن حال الفاعل. والواو فيصل مستأنفة في قوله: ((وَفِي الْكُلِّ)).

والمختلف فيه: ﴿نَلَقَفَ﴾ حَيْثُ جَاءَ فِي الْقُرْآنِ الْعَظِيمِ.

وترجمته: تخفيف التاء، مع إسكان اللام، الذي عُلِمَ من لُقْظِهِ. وقارئه: حفص، المصرّح به.

وترجمة المسكوت عنهم: تشديدها، مع فتح اللّام^(١)، الذي عُلِمَ من نظيره من قوله:

﴿نَلَقَفَ﴾ فِي سُورَةِ طه [٦٩]؛ لِأَنَّهَا مِنَ الْأَضْدَادِ الْمُطْرَدَةِ الْمُنْعَكِسَةِ.

والواو فيصل مستأنفة في قوله: ((وَضَمَّ)).

والمختلف فيه: ((سَنَقْتُلُ)) فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿قَالَ سَنَقْتُلُ أَبْنَاءَهُمْ﴾ [الأعراف: ١٢٧].

وترجمته: ضم النون، وكسر التاء مع تشديدها، لكن عُلِمَ فتح التاء من التحريك المطلق المفهوم من حرّك المراد الفتح.

وقارئه: ابن عامر، والكوفيون، وأبو عمرو، المشار إليهم: بالذّال المعجمة، والحاء، من

((ذُكَا حُسْن)).

وترجمة المسكوت عنهم: فتح النون، وإسكان القاف، وضم التاء وتخفيفها^(٢).

والتّناظم جَوَلَتْ قِيَدَ الْكَسْرِ بِالضَّمِّ لِأَجْلِ بَيَانِ قِرَاءَةِ الْمَسْكُوتِ عَنْهُمْ؛ لِأَنَّهُ لَوْ اِقْتَصَرَ التَّرْجُمَةُ عَلَى الْكَسْرِ لَفُهِمَ مِنْهُ بِالْفَتْحِ؛ لِأَنَّهَا مِنَ الْأَضْدَادِ الْمُطْرَدَةِ الْمُنْعَكِسَةِ، وَلِأَنَّ الضَّمَّ

(١) انظر: التيسير ٢٩١، والنشر ٢/٢٧١.

(٢) انظر: التيسير ٢٩٢، والنشر ٢/٢٧١.

والفتح من الأضداد المطَّردة غير المنعكسة، ولأنَّ التشديد والتخفيف من الأضداد المطَّردة المنعكسة.

والواو فيصل عاطفة في قوله: ((وَفِي يَقْتُلُونَ)).

وهو المختلف فيه من قوله تعالى: ﴿يُقَتِّلُونَ أَبْنَاءَكُمْ﴾ [الأعراف: ١٤١].

وترجمته: ترجمة ((سَنَقْتُلُ)) المستفاد من العطف؛ لأنَّه لو كان الواو مستأنفة لثوَّهم منها أنَّه من بَيَّنَّ الإطلاق^(١)، أي: الخلف على هذا يكون بين الغيب والخطاب، مع أنَّه ليس كذلك، بل بَيَّنَّ التفعيل وبَيَّنَّ الثلاثيَّ المجرَّد، أي: يكون ترجمته: ضم الياء، وفتح القاف، وكسر الياء وتشديدها.

وقارئة: غير نافع، المشار إليهم: بالخاء المعجمة من قوله: ((خُذْ)).

وترجمة المسكوت عنه - أي: نافع-: فتح الياء، وإسكان القاف، وضم التاء مع تخفيفها^(٢).

فصار نافع بتخفيف [١٤٦/ب] الفعلين؛ لأنَّه لم يذكر في الترجمتين. وأبو عمرو، وابن عامر، والكوفيون: بتشديدهما، لأنَّهم دُكِّرُوا فيهما. وابن كثير: بتخفيف الأول، وتشديد الثاني؛ لأنَّه دُكِّرَ في الثانية، ولم يُدكر في الأول.

ولم يأتِ بالواو الفاصلة في قوله: ((مَعًا))؛ لعدم الرِّيبة في اتِّصاله بما قبله؛ لأنَّ المختلف فيه [قبله لا يكون إلا]^(٣) في موضع واحد.

والمختلف فيه ﴿يَعْرِشُونَ﴾ في الأعراف [١٣٧]، والتَّحَلُّ [٦٨]: المشار إليهما بقوله: ((مَعًا)).

وترجمته: ضمُّ الرّاء.

وإنَّما قيَّده النَّاطِمُ جَلَّتْ بالكسر لأجل بيان قراءة المسكوت عنهم؛ لأنَّه لو اقتصر

(١) وهو قوله: ((وَفِي الرَّفْعِ وَالتَّنْذِيرِ وَالتَّغْيِبِ جُمْلَةً...)).

(٢) انظر: التيسير ٢٩٣، والنشر ٢٧١/٢.

(٣) في المخطوط: ((لا يكون قبله إلا))، وهو تقدّم وتأخير.

الترجمة على الضم لفهم منه قراءتهم بالفتح؛ لأنهما من الأضداد المطردة غير المنعكسة، مع أنهم لم يقرؤوا إلا بالكسر.

وقارئه: ابن عامر، وشعبة، المشار إليهما: بالكاف، والصاد من قوله: ((كذبي صلا)).
وترجمة المسكوت عنهم: بالكسر.

أي: قرأ عاصم برواية حفص فإذا هي ﴿فَإِذَا هِيَ تَلْقَفُ مَا يَأْفِكُونَ﴾ (١١٧) فوقَ الْحَقِّ ﴿فَإِذَا هِيَ تَلْقَفُ مَا يَأْفِكُونَ﴾ (٤٥) فَأَلْقَى ﴿فِي الشَّعْرَاءِ﴾ ﴿تَلْقَفَ﴾ مَا صَنَعُوا ﴿بَطَه: بِإِسْكَانِ اللَّامِ، وَتَخْفِيفِ الْقَافِ. وَالْمَسْكُوتُ عَنْهُمْ غَيْرُ حَفْصٍ: بِفَتْحِ اللَّامِ، وَتَشْدِيدِ الْقَافِ.

وقرأ أبو عمرو، وابن عامر، والكوفيون ﴿قَالَ سَنَقِيلُ آبَاءَهُمْ﴾: بضم النون، وفتح القاف، وكسر التاء وتشديدها. وقرأ المسكوت عنهم: بفتح النون، وإسكان القاف، وضم التاء مع تخفيفها.

وقرأ غير نافع ﴿يُقْتُلُونَ آبَاءَكُمْ﴾: بضم الياء، وفتح القاف، وكسر التاء وتشديدها. والمسكوت عنهم نافع: بفتح الياء، وإسكان القاف، وضم التاء وتخفيفها.

وقرأ ابن عامر وشعبة ﴿وَمَا كَانُوا يَعْرِشُونَ﴾ في الأعراف، ﴿وَمِمَّا يَعْرِشُونَ﴾ في النحل: بضم الراء. والمسكوت عنهم: بكسرها.

وأما وجه تخفيف ﴿تَلْقَفُ﴾: جَعَلَهُ مُضَارِعَ (لَقَفَ): بَلَعٌ^(١).

وأما وجه التشديد: جَعَلَهُ مُضَارِعَ (تَلْقَفَ) وَحُذِفَ إِحْدَى تَائِيهِ.

وأما وجه تخفيف ﴿سَنَقُتْلُ﴾ و﴿يَقْتُلُونَ﴾: أَنَّهُ الْأَصْلُ؛ لِأَنَّهُ مُضَارِعُ (قَتَلَ).

وأما وجه تشديدهما: مِنْ (فَعَّلَ) لِلْمَبَالِغَةِ.

وأما وجه كسر ﴿يَعْرِشُونَ﴾: أَنَّهُ اللُّغَةُ الْحِجَازِيَّةُ.

(١) في المخطوط: ((بلغ))، وهو تصحيف.

وأما وجه ضمها: أنه لغة غيرهم.

ونَبَّه بالرَّمز على قَلَّتْها، أي: تَفَطَّن للغتها، وإن قَلَّتْ^(١).

وافق أبو جعفر نافعاً في تشديد القاف في السُّور الثلاث، كما وافقه يعقوب، وخلف لنفسه، وكذلك الأئمة الأربعة^(٢).

ووافق أبو جعفر نافعاً في فتح النون، وإسكان القاف، وضم التاء من غير تشديد، كما وافقه الأئمة الأربعة إلا أنَّ الأعمش وافق حمزة في الضمِّ، والفتح، والكسر، والتشديد، كما وافقه يعقوب، وخلف لنفسه، والحسن البصريُّ، واليزيديُّ^(٣).

ووافق أبو جعفر ابن كثير في ضم الياء وفتح التاء وكسر التاء المشددة من ﴿يَقْتُلُونَ﴾، كما وافقه يعقوب، وخلف لنفسه، وكذلك الأئمة الأربعة^(٤).

قرأ ابن محيصن والحسن البصريُّ: ((وَأَقْطَعَنَّ))، و((لَأَصْلِبَنَّ))، هنا [١٢٤]، وطه [٧١]، والشعراء [٤٩]، وبفتح الهمزة قبلهما، وسكون القاف والصاد، وبفتح الطاء، واللام^(٥)، والتشديد. والباقون: بالهمزة المضمومة وكسر الطاء والتشديد في السور الثلاث^(٦). وقرأ^(٧) ((وَيَذْرُكُ)) [١٢٧]: بالرفع. والباقون: بالنصب^(٨).

(١) انظر: حجة القراءات لابن زنجلة ٢٩٢، ٢٩٤، وكنز المعاني للحجيري ١٦٠٨/٣، والنقل منه.

(٢) يعني في قوله تعالى: ﴿تَلَقَّفْ﴾.

انظر قراءة الأئمة الثلاثة: تحبير التيسير ٣٧٦، والنشر ٢٧١/٢.

وانظر قراءة الأئمة الأربعة: إيضاح الرُّموز ٤٠١، وإتحاف فضلاء البشر ٥٨/٢.

(٣) انظر قراءة الأئمة الثلاثة: تحبير التيسير ٣٧٧، والنشر ٢٧١/٢.

وانظر قراءة الأئمة الأربعة: إيضاح الرُّموز ٤٠٣، وإتحاف فضلاء البشر ٦٠/٢.

(٤) انظر قراءة الأئمة الثلاثة: تحبير التيسير ٣٧٧، والنشر ٢٧١/٢.

وانظر قراءة الأئمة الأربعة: إيضاح الرُّموز ٤٠٤، وإتحاف فضلاء البشر ٦١/٢.

(٥) ظاهر كلامه أنَّ اللام الثانية من ((لَأَصْلِبَنَّ)) مفتوحة. والصَّواب: إبقاؤها مكسورة، وتخالف المتواترة المتواترة في التخفيف. وانظر: مصادر عزو القراءة.

(٦) انظر: إيضاح الرُّموز ٤٠٢، وإتحاف فضلاء البشر ٥٩/٢.

(٧) أي: الحسن البصريُّ.

قرأ الحَسَنَ وابن محيصن ((إِلْهَتَاكَ)) [١٢٧]: بكسر الهمزة وقصرها، وفتح اللام،
وألف بعدها. والباقيين: بفتح الهمزة ومدّها، وكسر اللام من غير ألف^(٢).
وقرأ الحَسَنَ: ((يُورِّثُهَا)) [١٢٨]: بفتح الواو، وتشديد الرَّاء. والباقيون: بسكون الواو
وتخفيف الرَّاء^(٣).
قرأ الحسن ((طِيرُهُم)) [١٣١]: بياء ساكنة من غير ألف بعد الطاء ولا همز، وكذا
((أَلزَمَنهُ طِيرَهُ)) في سبحان [١٣]، و ((قالوا طيركم معكم)) في يس [١٩]. والباقيون:
بالألف بعد الطاء، وهمزة مكسورة من غير ياء^(٤).
وقرأ أيضاً ((وَالْقَمَلِ)) [١٣٣]: بسكون الميم وتخفيفها. والباقيون: بفتحها
وتشديدها^(٥)، وَشَجَّعَ أجمعين.

[٦٩٦] وَفِي يَعْكُفُونَ الضَّمُّ يُكْسَرُ شَافِيًا وَأَنْجَى بِحَذْفِ الْيَاءِ وَالتُّونِ كُفْلًا
فَعُولُنْ مَفَاعِيلُنْ فَعُولْ مَفَاعِلُنْ فَعُولُنْ مَفَاعِلُنْ فَعُولُنْ مَفَاعِلُنْ
و((الضَّمُّ)) مبتدأ، خبره ((يُكْسَرُ))، ((وَفِي يَعْكُفُونَ)) متعلّق بالفعل أو بالمصدر،
و((شَافِيًا)) حالُ الفاعل.
((وَأَنْجَى)) مبتدأ، خبره ((كُفْلًا))، الألف للإطلاق، و((بِحَذْفِ الْيَاءِ وَالتُّونِ))
[متعلّق بالخبر]^(٦).

والواو فيصل [أ/١٤٧] مستأنفة في قوله: ((وَفِي يَعْكُفُونَ)).

(١) انظر: مفردة الحسن البصري ٢٩١، وإيضاح الرُّموز ٤٠٢.

(٢) انظر: مفردة الحسن البصري ٢٩١، ومفردة ابن محيصن ٢٣٩، وإيضاح الرُّموز ٤٠٢.

(٣) انظر: مفردة الحسن البصري ٢٩٢، وإيضاح الرُّموز ٤٠٣.

(٤) انظر: مفردة الحسن البصري ٢٩٢، وإيضاح الرُّموز ٤٠٣.

(٥) انظر: مفردة الحسن البصري ٢٩٣، وإيضاح الرُّموز ٤٠٣.

(٦) انظر: شرح شعلة ٢/٢٥٥.

وهو المختلف فيه في قوله تعالى: ﴿عَلَى قَوْمٍ يَعْكُفُونَ﴾ [الأعراف: ١٣٨].
وترجمته: كسر الكاف^(١).

وإنَّما قيَّده بالضَّمِّ لأجل بيان قراءة المسكوت عنهم؛ لأنَّه لو اقتصر الترجمة على الكسر لفهم منه [للمسكوت عنهم] الفتح لأنَّهما من الأضداد المطَّردة المنعكسة، مع أنَّهم لم يقرؤوا إلا بالضَّمِّ.

وقارئه: الأخوان، المشار إليهما: بالشَّين^(٢).
والواو فيصل مستأنفة في قوله: ((وَأَنْجَى)).

وهو المختلف فيه من قوله: ﴿أَنْجَيْنَاكُمْ﴾ [الأعراف: ١٤١].
وترجمته: حذف الياء والنون.

وقارئه: ابن عامر، المشار إليه: بالكاف.

وترجمة المسكوت عنهم: إثباتهما^(٣)؛ لأنَّهما من الأضداد المطَّردة المنعكسة.

والخلف في هذه المسألة لا يكون إلا بغيب الماضي وبالمتكلم مع الغير، لكن لم يجعل الناظم رحمته ضدَّ الغيب إلا الخطاب، ولم يُعبِّر عن الغيب والمتكلم من الماضي إلا بالحذف في الماضي للغيب، وبالإثبات فيه للمتكلم، وصار التعبير عن الغيب بالحذف، وعن المتكلم بالإثبات.

والناظم رحمته تسامح في حذف الياء لابن عامر؛ لأنَّه لم يحذف الياء، بل قلبها ألفاً،

فكأنَّه عبَّر عن الحذف بالألف اعتباراً على قراءة المسكوت عنهم بالياء الساكنة^(٤).

والأئمة السَّبعة اتَّفَقوا على إثبات ألف قبل الكاف في النطق، فالألف في قراءة ابن عامر لام الكلمة، وفي غيره لامٌ [الكلمة] الياء، والألف هي الألف المتصلة بضمير الفاعل،

(١) هكذا في المخطوط ((الفاء))، وهو سبق قلم، أو تصحيفٌ.

(٢) انظر: التيسير ٢٩٢، والنشر ٢٧١/٢.

(٣) انظر: التيسير ٢٩٣، والنشر ٢٧١/٢.

(٤) انظر: كنز المعاني للجعبري ١٦٠٩/٣.

الذي هُوَ (نَا)، وهذا الفعل قد صار من ذوات الياء بالزيادة في أوّله، قياسه أن يرسم بالياء، فرسّمه بالألف مشكل.

فإن قلت: فهل لرسمه بالياء وجه؟

قلت: نعم، وذلك يحتمل أمرين:

أحدهما: الإشارة إلى أنّ ذوات الياء يجوز رسمها بالألف، وهو مذهب مشهور عند النُّحاة تعليلاً لجانب اللفظ^(١).

والثاني: أنّ هذا الفعل من ذَوَاتِ الواو؛ لأنّه من (نجا) (يُنَجُّو) لكن انتقل إلى ذوات الياء بالزيادة في أوّله، فرسّم بالألف على أصله قبل الانتقال.

وقد اختلف في رسمه أيضاً، فرسّم في مصحف الشّامي ﴿أَنْجَاكُمْ﴾ بألف بين الجيم والكاف، وفي غيره ﴿أَنْجَيْنَاكُمْ﴾ بياء بعد الجيم، ثم نون، ثم ألف^(٢)، فالياء لام الكلمة، والنون التي بعدها ضمير الفاعل، والألف المرسوم هي الألف المتصلة بضمير الفاعل. والله تعالى أعلم.

أي: قرأ حمزة والكسائي ﴿عَلَى قَوْمٍ يَعْكُفُونَ﴾ بكسر الكاف. والباقون: بضمّها.

وقرأ ابن عامر: ﴿وَإِذْ أَنْجَاكُمْ﴾: بحذف الياء والنون على الغيب من الماضي.

والمسكوت عنهم غير ابن عامر: ﴿أَنْجَيْنَاكُمْ﴾ بإثباتهما على المتكلم مع الغير.

أمّا وجه الكسر: أنّه لغة الأكثر^(٣)، ويشفي^(٤) بخفّته بالنسبة إلى الضم.

وأمّا وجه الضمّ في الكاف: أنّه بقيّة العرب.

وأمّا وجه ﴿أَنْجَاكُمْ﴾: إسناده إلى ضمير اسم الله تعالى، أي: ﴿أَغَيْرَ اللَّهِ

(١) انظر: همع الهوامع ٥٢٦/٣.

(٢) ذكره الدّاني، وسكت عنه أبو داود. انظر: المقنع ٢٧٥، ومختصر التبيين ٥٧٠/٣.

(٣) لغة أسد. انظر: كنز المعاني للحجّريّ ١٦٠٩/٣.

(٤) أي: معنى الرّمز ((شافياً)).

أَبْغَيْكُمْ إِلَهًا وَهُوَ فَضَّلَكُمْ عَلَى الْعَالَمِينَ ﴿١٤٠﴾ وَإِذْ أَنْجَيْنَاكُمْ ﴿﴾ فَيَكُونُ
تمام كلام موسى عليه السلام، وعليه الرسم الشامي، فلهذا جعله كفيلاً^(١).

وأما وجه ﴿أَنْجَيْنَاكُمْ﴾: إسناده إلى ضمير المتكلم المعظم ابتداءً إخباراً الله تعالى،
[أي]: واذكروا إذ أَنْجَيْنَاكُمْ نحن، فيتصل^(٢) ب﴿وَوَاعَدْنَا﴾، وعليه بقية الرسوم^(٣).
وافق أبو جعفر نافعاً في ضم الكاف، كما وافقه يعقوب، وكذلك الأئمة الأربعة إلا أن
الأعمش والحسن وافقا في الكسر حمزة، كما وافقه اليزيدي^(٤). ووافق خلف لنفسه برواية
الوزاق^(٥) له، واختلف عن إدريس^(٦) فروى عنه المطوعي وابن مفسم^(٧) كسرهما، وروى عنه
الشطي^(٨) بضمها، وهذا طريق النشر الكبير، والمفتاح، أما من طريق الدرّة فهو وافق شيخه
فقط^(٩).

(١) أي: في قوله: ((كُفُلًا)).

(٢) في المخطوط: ((يتصل))، ولعله تصحيف.

(٣) انظر: المختار ٣٢٢/١، وكنز المعاني للجعبري ١٦٠٩/٣، والنقل منه.

(٤) قرأ اليزيدي بالضم. وانظر مصادر عزو القراءة.

(٥) هو إسحاق بن إبراهيم بن عثمان بن عبد الله المروزي ثم البغدادي، أبو يعقوب، وراق خلف روى
اختياره عنه، وقام به بعده. توفي سنة (٢٨٦هـ). انظر: غاية النهاية ١٥٥/١.

(٦) هو إدريس بن عبد الكريم الحداد البغدادي، أبو الحسن، إمام ضابط متقن ثقة، قرأ على خلف
روايته واختياره، وروى القراءة عنه ابن مجاهد، وابن شنبوذ، وابن مفسم، توفي يوم الأضحى سنة
(٢٩٢هـ). انظر: معرفة القراء الكبار ١٤٥، وغاية النهاية ١٥٤/١.

(٧) هو محمد بن الحسن بن يعقوب بن الحسن بن الحسين بن محمد بن سليمان بن داود بن عبيد الله
الله بن مفسم، أخذ القراءة عن إدريس بن عبد الكريم، وداود بن سليمان، وروى القراءة عنه ابنه
أحمد، وأبو بكر بن مهران، توفي سنة (٣٥٤هـ). انظر: معرفة القراء الكبار ١٧٣، وغاية النهاية
١٢٣/٢.

(٨) هو إبراهيم بن الحسين بن عبد الله النساج البغدادي، أبو إسحاق، المعروف بـ(الشطي) مقرئ ثقة،
ثقة، أخذ القراءة عرضاً عن إدريس الحداد، قرأ عليه علي بن محمد بن عبد الله الحذاء، توفي في
حدود سنة (٣٧٠هـ). انظر: غاية النهاية ١١/١، والنشر ١٩٢/١.

(٩) انظر قراءة الأئمة الثلاثة: تحبير التيسير ٣٧٧، والنشر ٢٧١/٢.

ووافق أبو جعفر نافعاً في المتكلم، كما وافقه يعقوب، وخلف لنفسه، وكذلك الأئمة الأربعة^(١)، رضي الله عنهم أجمعين.

[٦٩٧] وَدَكَّاءٌ لَا تَنْوِينَ وَأَمْدُدُهُ هَامِزاً شَفَا وَعَنِ الْكُوفِيِّ فِي الْكَهْفِ وَصَلَا
فعولن مفاعيلن فعولن مفاعلن فعولن مفاعيلن فعولن مفاعلن

[١٤٧/ب] ((وَدَكَّاءٌ)) مبتدأ على حذف المضاف، أي: لفظ دَكَّاءٌ، و((لا تنوين)) لا الجنسية ومبنيها، وفيه المقدر خبرها، وهذه الجملة خبر المبتدأ، ((وَأَمْدُدُهُ)) أمرية، الضمير المنصوب يرجع إليه^(٢)، و((هَامِزاً)) حال الفاعل، وهذه الجملة معطوفة على معنى الجملة التقدمية، أي: اترك التنوين وأمده حال كونك هامزاً، و((شَفَا)) الهمزة ماضية مستأنفة، و((وَصَلَا)) الألف للإطلاق، الضمير الذي تحته القائم مقام الفاعل يرجع إلى التقييد الذي في ((دَكَّاء)) في الأعراف، أي: وُصِّلَ التقييد المذكور إلى تقييد عن الكوفيين في سورة الكهف.

وأتى الناظم رحمته بلفظة ((عَنِ)) لأنها للمجاورة، والكوفيون قد [تجاوز]^(٣) لهم التقييد عن هذه السورة إلى سورة الكهف.

والواو فيصل مستأنفة في قوله: ((وَدَكَّاءٌ))، وهي المختلف فيها في قوله تعالى: ﴿جَعَلَهُ

دَكَّاءً﴾ [١٤٣].

وترجمتها: ترك التنوين، وألف قبل همزة مفتوحة.

وقارئه: الأخوان، المشار إليهما: بالشئين.

وانظر قراءة الأئمة الأربعة: إيضاح الرموز ٤٠٤، وإتحاف فضلاء البشر ٦١/٢.

(١) انظر: المصادر السابقة.

(٢) أي: إلى ((دَكَّاء)).

(٣) في المخطوط: ((تجاوز))، وهو تصحيف.

وترجمة المسكوت عنهم: إثبات التنوين، وقصر الألف، مع ترك الهمزة^(١)؛ لأنَّ التَّرك والإثبات من الأضداد المطَّردة المنعكسة، كما أنَّ المدَّ والقصر من الأضداد المطَّردة المنعكسة. والواو فيصل عاطفة في قوله: ((والكوفيون))^(٢). والمختلف فيه: ((دكَّاء)). وترجمته ترجمة المذكورة وهما المستفادتان من العطف. وقارئه: الكوفيون^(٣).

أي: قرأ حمزة والكسائي ﴿جَعَلَهُ دَكَّاءُ﴾: بألفٍ وهمزةٍ مفتوحةٍ بلا تنوين على الطولى لحمزة، والوسطى للكسائي. وقرأها المسكوت عنهم: بحذف الألفِ والهمزة، وإثبات التنوين في الأعراف.

وقرأها الكوفيون ﴿جَعَلَهُ دَكَّاءُ وَكَانَ﴾ في سورة الكهف [٩٨]: بألفٍ وهمزةٍ مفتوحةٍ بلا تنوين. والمسكوت عنهم الحرميان، وأبو عمرو، وابن عامر: بحذف الألفِ والهمزة، وإثبات التنوين.

فصار حمزة والكسائي: بمدَّهما؛ لأنَّهما ذُكِرَا في التَّرجمتين. ونافع، وابن كثير، وأبو عمرو، وابن عامر: بقصرهما؛ لأنَّهم لم يُذكَرُوا فيهما. وعاصم: بقصر الأوَّل في الأعراف، وبمدِّ الثاني في الكهف؛ لأنَّه لم يُذكَر في التَّرجمة الأولى، وذُكر في التَّرجمة الثانية. ومدُّ الكسائيِّ دون مدِّ عاصم، دون [مدِّ] حمزة، أي: مدُّ حمزة مقدارُه خمسَ أَلْفَاتٍ، ومدُّ عاصمٍ مقدارَ أربعِ أَلْفَاتٍ ونصفِ الألفِ^(٤)، ومدُّ الكسائيِّ مقدارَ أربعِ أَلْفَاتٍ^(٥).

(١) انظر: التَّيسير ٢٩٣، والنَّشر ٢٧١/٢.

(٢) ولفظه في البيت: ((وَعَنِ الْكُوفِيِّ)).

(٣) انظر: التَّيسير ٣٥٤، والنَّشر ٢٧١/٢.

(٤) في المخطوط: ((أَلْفَاتٍ))، وهو تصحيف.

(٥) نقل السَّخَاوِيُّ عن شيخه الإمام الشَّاطِئِيِّ -رحمهما الله- أنَّه يأخذ بمرتبتيْن: الإِشْبَاعِ: بمقدار ستِّ حركاتٍ لورشٍ وحمزة. والتَّوَسُّطِ: للباقيْن. فقال: ((وكان شيخنا رحمته يرى في هذا الضَّرْبِ =

ومقدار الألف: زمان الحرف المحرك. كذا في شرح التيسير للإمام المالقي بالقاف لا بالكاف^(١).

وأما وجه المدّ: جعله اسماً للرّائية، ما ارتفع من الأرض دون الجبل.
وأما وجه ترك التنوين: أنّه لا ينصرف لأجل الألف الممدودة.
وأما وجه القصر: جعله مصدر (دكّه)، بمعنى: (دقّه)، أي: دكّاً ودقّاً، وإثبات التنوين من خصائص الاسم.

وأما وجه الفارق: قصد تأكيد دك الجبل بالاضمحلال مع هيئة^(٢) القدرة.
وافق أبو جعفر نافعاً في التنوين من غير مدّ ولا همزة في السورتين، كما وافقه يعقوب، وكذلك الأئمة الأربعة إلا أنّ الأعمش وافق حمزة في المدّ والهمزة المفتوحة من غير تنوين، كما وافقه يعقوب^(٣)، كما وافقه خلف لنفسه^(٤)، رضي الله عنهم أجمعين.

[٦٩٨] وَجَمَعُ رَسَالَاتِي حَمْتَهُ ذُكُورُهُ وَفِي الرُّشْدِ حَرَكَ وَأَفْتَحِ الضَّمَّ شُلُشُلًا
فَعُولُنْ مَفَاعِيلُنْ فَعُولُنْ مَفَاعِلُنْ فَعُولُنْ مَفَاعِيلُنْ فَعُولُنْ مَفَاعِلُنْ

بمدّتين: طولى لورشٍ وحمزة، ووسطى لمن بقي)). وذكر ابن الجزري رحمته الله أنّ تفاوت القراء في مراتب المدّ تفاوتٌ شديدٌ، ثم قال: ((والمنضبط من ذلك غالباً هو القصر المحض، والمد المشبع من غير إفراط عرفاً، والتوسط بين ذلك ... وهو الذي استقرّ عليه رأي المحققين من أئمتنا قديماً وحديثاً ... (قلت): وهو الذي أميل إليه، وأخذ به غالباً، وأعوّل عليه)). انظر: التيسير ١٤٧، وفتح الوصيد ٢٧١/٢، والنشر ٣٣٣/١.

(١) واسمه: الدرّ النثير، والعذب المنير للمالقي. انظره: ٣٠٩.
(٢) في المخطوط: ((من هيئة))، وهو تصحيفٌ، والصواب ما أثبتت، كما في كنز المعاني للجعفريّ ١٦١١/٣.

(٣) بل وافق أصله، فقرأ ﴿ذَكَا﴾ في السورتين.

(٤) انظر قراءة الأئمة الثلاثة: تحبير التيسير ٣٧٨، ٤٥٠، والنشر ٢٧١/٢.
وانظر قراءة الأئمة الأربعة: إيضاح الرموز ٤٠٥، وإتحاف فضلاء البشر ٦٢/٢.

((وَجَمْعُ رِسَالَاتِي)) مبتدأ مضاف، ((حَمَتُهُ ذُكُورُهُ)) حَفِظْتُ فحوْلُهُ، أو سُيُوفُ رِجَالِهِ، ماضية خبره، والهاء ان له.

((وَفِي الرُّشْدِ)) متعلّق ((حَرَكٌ)) أمرية، بمعنى: أَوْقَعَ التحريكَ في شين ((الرُّشْدِ))، ((وَأَفْتَحَ الضَّمَّ)) أمرية مع مفعولها، ((شُدُّشَلًا)) خفيفاً.
 ((وَفِي الكَهْفِ حُسْنَاهُ))^(١) جملة اسمية، متقدمة الخبر، و((حُسْنَاهُ)) إمّا واحدٌ (فُعَلَى)، فالهاء للتّقييد، أو تثنية (حُسْن).

والواو فيصل مستأنفة في قوله: ((وَجَمْعُ رِسَالَاتِي))، وهي المختلف فيها في قوله تعالى:

﴿عَلَى النَّاسِ بِرِسَالَتِي﴾ [١٤٤].

وترجمتها: بالألف بعد اللام على الجمع.

وقارئه: أبو عمرو، وابن عامر، والكوفيون، المشار إليهم: بالحاء والدال المعجمة.
 وترجمة المسكوت عنهم: حذف الألف على التوحيد^(٢)؛ لأنّهما من الأضداد المطردة المنعكسة.

والناظم **جَمَعْتُ** ذكر هذا اللفظ في [١٤٨/أ] المائة والأنعام.

أمّا قوله في المائة فهو ((رِسَالَاتِهِ أَجْمَعُ وَأَكْسِرِ التَّاكَمَ اعْتَلَا صَفَا)). وأمّا قوله في الأنعام فهو ((رِسَالَاتٍ فَرْدٌ وَأَفْتَحُوا دُونَ عَلَّةٍ)). ولم يَضُمَّ ما في الأنعام وفي الأعراف إلى ما في المائة، ولكن عاداته إذا ذكر المختلف فيه وله نظير في غيره ويَضُمُّ^(٣) ما في غيره إلى ما في المختلف فيه الأوّل، ولكن ترك عاداته في هذا اللفظ؛ لأنّ القراء فيه لم تَطَرَّدَ قراءتهم^(٤)، فذلك

(١) من البيت التالي.

(٢) انظر: التيسير ٢٩٣، والنشر ٢٧٢/٢.

(٣) هكذا في المخطوط، ولعلّ الأقرب للسياق ((أَنْ يَضُمَّ)).

(٤) في هذا التعليل نظر؛ لأنّ الشاطبي **جَمَعْتُ** جمع بعض النظائر في موضع واحد مع اختلاف قراءة بعض القراء من موضع لآخر، كما في قراءة ﴿قِيلَ﴾ وبابه، وقراءة ﴿الرَّيْحِ﴾، وقراءة ﴿يَذْخُلُونَ﴾، وغيرها. انظر: النشر ٢/٢٠٨، ٢٢٣، ٢٥٢، وسراج القارئ ٢/٦٨٠، ٧١٦،

أن ابن كثير: بالتوحيد في السُّورِ الثَّلَاثِ؛ لأنَّه لم يُذكر في ترجمة المائدة والأعراف، وذكِرَ في ترجمة الأنعام.

وابن عامر وشعبة: بالجمع في السُّورِ الثَّلَاثِ؛ لأنَّهما ذُكرا في المائدة والأعراف، ولم يذكر في الأنعام.

ونافع: جمع الأوَّلِين، وتوحيد الأخير؛ لأنَّه ذُكر في المائدة، ولم يُذكر في الأنعام، والأعراف. وأبو عمرو وحمزة والكسائي: بتوحيد المائدة، وجمع الأنعام، والأعراف؛ لأنَّهم لم يُذكروا في المائدة، والأنعام، وذكروا في الأعراف.

وحفص: بتوحيد الأوَّلِين، وجمع الأعراف؛ لأنَّه لم يُذكر في المائدة، وذكر في الأنعام، والأعراف، والله تعالى أعلم.

والواو فيصل مستأنفة في قوله: ((وَفِي الرُّشْدِ))، وهو المختلف فيه في قوله تعالى:

﴿سَيَلُّ الرُّشْدِ﴾ في سورة الأعراف [١٤٦].

وترجمته: فتح الرِّاءِ والشِّينِ. أمَّا فتح الشِّينِ فَمِنْ قوله: ((حَرَكٌ)) لأنَّ المراد من الحركة المطلقة هو الفتح. وأمَّا فتح الرِّاءِ من قوله: ((وَأَفْتَحِ الضَّمَّ))، وإنَّما قيَّد النَّاطِمَ حَوْلَهُ الفتح بالضَّمِّ لبيان قراءة المسكوت عنهم؛ لأنَّه لو لم يقيده به لفهم منه قراءتهم بالكسر؛ لأنَّهما من الأضداد المطرَّدة المنعكسة، مع أنَّهم لم يقرؤوا إلا بالضَّمِّ.

وقارئه: الأخوان، المشار إليهم: بالشين.

وترجمة المسكوت عنهم: إبقاء الضم في الرِّاءِ وسكون الشِّينِ^(١)؛ لأنَّ التحريك سواء كان مطلقاً أو مُقيِّداً كان ضده السكون، لأنَّهما من الأضداد المطرَّدة المنعكسة، إلا أنَّ التحريك بالمُقيِّد والسكون من الأضداد المطرَّدة غير المنعكسة.

والواو فيصل عاطفة في قوله: ((وَفِي الكَهْفِ)).

والمختلف فيه: ((رُشْدًا)) في قوله تعالى: ﴿مِمَّا عَلَّمْتَ رُشْدًا﴾ في سورة الكهف [٦٦].

وترجمته: بفتح الرِّاءِ والشين، وهما المستفادتان من العطف.

وقارئه: أبو عمرو، المشار إليه: بالحاء.

(١) انظر: التيسير ٢٩٣، والنشر ٢/٢٧٢.

وترجمة المسكوت عنهم: بضمّ الرّاء، وسكون الشين^(١)، عطفاً على ترجمة المفهوم؛ لأنّه يقال لمثل هذا العطفِ عَطْفُ المَفْهُومِ على المفهوم؛ لأنّ سكون الشين وضمّ الرّاء من المفهوم. فإن قلت: إنّ النَّاطِمَ ﷺ ذكر حرف الكهف على الإطلاق فُهِمَ من الضم إلى الأعراف أنّ الخلاف يكون في حرف الكهف جميعاً، ولم يكن فيه إلا في الثالث.

أمّا الأول فهو: ﴿مِنْ أَمْرِنَا رَشَدًا﴾ [١٠].

والثاني فهو: ﴿مِنْ هَذَا رَشَدًا﴾ [٢٤].

وهما متّفقا الفتح ولم يكن إلا في الثالث، فما الدليل على إرادته الثالث، أي: ﴿مِمَّا

عُلِمَتْ رَشَدًا﴾ [٦٦].

قلت: في كلامه إشارة إلى أن الخلاف إنّما هو في الأخير في الكهف، وبيانه من وجهين: أمّا الأول: فإن الناظم ﷺ استغنى باللفظ عن التقييد؛ لأنّ الحرف للأعراف كما كان في قصّة موسى عليه السلام، كذلك الحرف الثالث للكهف كان في قصّة موسى عليه السلام، وذكر معه حرف الكهف فصار في قوة حذف حرف الكهف في قصّة موسى عليه السلام مع أن الواقع في قصّة موسى عليه السلام إنّما هو الأخير، فكأنّه صار حرف الكهف مقيّداً بالقصّة^(٢). والثاني: أن ينظر حرف الأعراف إنّما هو الحرف الأخير في سورة الكهف؛ لأنّ كلّ واحد منهما أخيراً^(٣).

وأيضاً رمز الناظم ﷺ بقوله: ((حُسْنَاهُ)) فيه إشارة إلى أنّ المراد الحرف الذي وقع فيه الحسنى، والذي وقع فيه الحسنى إنّما هو حرف الكهف الأخير، أي: قصّة موسى عليه السلام^(٤).

(١) انظر: التّيسير ٣٥١، والنّشر ٣١١/٢.

(٢) ذكره الجعبري، وقال: ((لكنّه خفي))، وهو كما قال. انظر: كنز المعاني للجعبري ١٦١٤/٣.

(٣) لم يُذكر لفظ ﴿رَشَدًا﴾ في سورة الأعراف، ولم يتكرّر لفظ ﴿الرُّشْدِ﴾ فيها في غير المختلف فيه، فلا يكون أخيراً باعتبار تعدّد المواضع لكن قد يُحمّل كلام المصنّف ﷺ على أنّه أخير باعتبار مجاوزته منتصف السورة، فإن كان مراده فهو بعيد.

(٤) قال الجعبري: ((وتبّه عليه بقوله: ((حُسْنَاهُ)) أي: أحسن رشداً، وهو الأنسب هنا))، ولعلّ الشاطبيّ ﷺ لم يقصد هذين التوجيهين، وإنّما اعتمد على الشّهرة، والله أعلم. انظر: كنز المعاني

أمّا وجه توحيد ﴿بِرِسَالَتِي﴾ وجمعها: أنّه إطلاق على الجنس في المفرد، وإطلاق على الأنواع في الجمع.

وأما وجه ضم ﴿الرُّشْدِ﴾ وفتحه: قول الكسائي: إنّهما لغتان. وأمّا وجه الفرق: أنّه جمع اللغتين^(١).

وافق [١٤٨/ب] أبو جعفر نافعاً في التوحيد كما وافقه يعقوب برواية رُوْح، وكذلك الأئمة الأربعة إلا أنّ الأعمش وافق حمزة في الجمع، كما وافقه خلف لنفسه، ويعقوب برواية رُويس، وكذلك الحسن البصري، واليزيدي^(٢).

ووافق أبو جعفر نافعاً في ضمّ الرّاء وإسكان الشين في الأعراف، كما وافقه يعقوب، وكذلك الأئمة الأربعة غير الأعمش. ووافق خلف لنفسه حمزة في فتحهما، كما وافقه الأعمش^(٣).

ووافق أبو جعفر نافعاً في حرف الكهف بضم الرّاء وإسكان الشين، كما وافقه خلف لنفسه، وكذلك الأئمة الأربعة إلا أنّ الحسن البصري وافق أبا عمرو في فتحهما، كما وافقه يعقوب واليزيدي^(٤).

رَوَى الْمُطَوِّعِيّ عَنِ الْأَعْمَشِ ((وَبِكَلِمِي)) [١٤٤]: بكسر اللام من غير ألف، والباقون: بفتح اللام مع الألف^(٥)، ظننهم أجمعين.

للجَعْبَرِيِّ ١٦١٤/٣، وشرح إتحاف البرية ٢٨٣.

(١) انظر: حجة القراءات لابن زنجلة ٢٩٥، وكنز المعاني للجَعْبَرِيِّ ١٦١٤/٣.

(٢) انظر قراءة الأئمة الثلاثة: تحبير التيسير ٣٧٨، والنشر ٢/٢٧٢، ٣١١.

وانظر قراءة الأئمة الأربعة: إيضاح الرّموز ٤٠٥، وإتحاف فضلاء البشر ٢/٦٢.

(٣) انظر قراءة الأئمة الثلاثة: تحبير التيسير ٣٧٨، والنشر ٢/٢٧٢.

وانظر قراءة الأئمة الأربعة: إيضاح الرّموز ٤٠٥، وإتحاف فضلاء البشر ٢/٦٢.

(٤) انظر قراءة الأئمة الثلاثة: تحبير التيسير ٤٤٦، والنشر ٢/٣١١.

وانظر قراءة الأئمة الأربعة: إيضاح الرّموز ٥٠٥، وإتحاف فضلاء البشر ٢/٢١٩.

(٥) انظر: إيضاح الرّموز ٤٠٥، ولطائف الإشارات ٥/٢٢٠٨.

[٦٩٩] وَفِي الْكَهْفِ حُسْنَاهُ وَضَمُّ حَلِيَّتِهِمْ بكَسْرِ شَفَا وَافٍ وَالْإِتْبَاعُ ذُو حُلَا
 فعولن مفاعيلن فعولن مفاعلن فعولن مفاعيلن فعولن مفاعلن
 قد مرَّ إعراب قوله: ((وَفِي الْكَهْفِ حُسْنَاهُ)) ومعناه آنفياً.

((وَضَمُّ حَلِيَّتِهِمْ)) مبتدأ مضاف، و((بكَسْرِ)) متعلِّقٌ ((شَفَا)) ماضٍ، وفاعله ((وَافٍ)) اسم فاعل من (وفا) (يَفِي)، وهذه الجملة خبر المبتدأ، أو ((ضَمُّ حَلِيَّتِهِمْ)) مبتدأ، وخبره ((بكَسْرِ))، ((شَفَا وَافٍ)) صفتاه، وَضَعْفَ جَعَلُ ((وَافٍ)) حالُ الفاعل لما يلزم من الضرورة؛ لأنَّه لو كان حالاً لَلَزِمَ منه إِغْلَالُ المنصوب كما يُعْلَلُ غيرُ منصوب، وهو ليس لغةً مشهورةً، مع أنَّه صِفةٌ بعد صفة، بلا ارتكاب إلى شيء، وجاز أن يكون خبرين بعد خبر، والاستئناف بتقدير: فيه، ((وَالْإِتْبَاعُ)) مبتدأ، خبره ((ذُو حُلَا)) من الحلاوة، أي: صاحب صفات.

والواو فيصل مستأنفة في قوله: ((وَضَمُّ حَلِيَّتِهِمْ))، وهو المختلف فيه من قوله تعالى:

﴿مِنْ حَلِيَّتِهِمْ﴾ [١٤٨].

وترجمته: كسر الحاء.

وإنَّما قيَّده بالضم لأجل بيان قراءة المسكوت عنهم؛ لأنَّه لو اقتضت الترجمةُ على الكسر لُفِّهَمَ منه فتح الحاء؛ لأنَّهما من الأضداد المطرَّدة المنعكسة، مع أنَّهم لم يقرؤوا إلا بضمِّ الحاء.

وقارئه: الأخوان، المشار إليهم: بالشين.

وترجمة المسكوت عنهم: ضمُّها^(١).

والواو فيصل في قوله: ((وَافٍ)) وإن كانت من نفس الكلمة، وكُرِّرَتْ من قوله: ((وَالْإِتْبَاعُ))، وليس الدَّالُّ من قوله: ((ذُو حُلَا)) للرمز^(٢)؛ لأنَّ ذكر ((الْإِتْبَاعُ)) بعد الواو الفاصلة التي تدلُّ على انقضاء الرمز قبلها ليس لاختلاف القراء، بل لبيان وجه قراءة الأخوين؛

(١) انظر: التيسير ٢٩٣، والنشر ٢/٢٧٢.

(٢) في المخطوط: ((لرمز))، ولعله تصحيفٌ.

لأنَّ الإِتباع معروف مشهور في لغتهم.

فإن قلت: هذا الذكر ليس من وظيفة الناظم رحمته؛ لأنه إنما وُضِعَ هذا النظم لاختلاف القراءة.

قلت: نعم لكن لم يتمَّ النظم بذكر الحرف المختلف فيه الآخر، فيحتاج الناظم رحمته إلى ذكر شيء الذي يتم به النظم، ولم يذكر شيئاً أجنبياً بل شيئاً الذي هو وجه القراءة^(١)؛ لأنَّ كسر الحاء لأجل كسر اللام ليعمل اللسان عملاً واحداً، وهذا الاتباع من قبيل اتباع الأول للثاني، لكن الأكثر في الكلام إنما يتبع الثاني للأول، ويتبع حركة البناء حركة الإعراب، وبالعكس، وحركة البناء لحركة البناء كما وقع هنا؛ لأنَّ حركة الحاء واللام كل واحد منهما حركة بناء.

فإن قلت: فالناظم رحمته إنما أتى على مطلق الإِتباع، وما يلزم منه أن يكون قراءة الأخوين على الإِتباع.

قلت: لو لم يكن قراءة الأخوين من باب الإِتباع لما كان في ذكر الكلام فائدة، بل يكون لأجل تكميل النظم، وإنما أتى الناظم رحمته على الإِتباع في الجملة إشارةً منه إلى الشاء على كل قارئ وقع فيها^(٢) إِتباع في الجملة، ويشمل ذلك كلَّ إِتباع؛ لأنَّ الإِتباع اسم جنس معرّف باللام، والفائدة للعموم فيه، فتشمل^(٣) تلك [الأنواع المذكورة آنفاً، ومنها]^(٤) إِتباع الأول للثاني، وعكسه.

ولأنَّ القاعدة في الإِتباع -وهو الأكثر- أن يتبع الثاني للأول، وهنا اتبع الأول للثاني ممدوحاً، فالعكس أولى، والله تعالى أعلم.

أي: قرأ الأخوان ﴿مِنْ جَلِيهِمْ عَجَلًا﴾: بكسر الحاء؛ لأجل إِتباع كسر اللام.

(١) في المخطوط: ((القراءة))، ولعله تصحيف.

(٢) أي: في قراءته.

(٣) هكذا في المخطوط، ولعلَّ الأقرب للسياق ((تشتمل)).

(٤) زيادة يقتضيها السياق.

[٤٩/أ] والمسكوت^(١) [عنهم]: بضمّ الحاء.

وأما وجه الضم: أنه الأصل، كان (حُلُوي) - بضم الحاء واللام وسكون الواو - اجتمعت الواو والياء، سبقت أحدهما بالسكون، فقلبت الواو ياءً، وأدغمت في الياء، ثم كَسِرَت اللامُ إتباعاً للياء.

وأما وجه الكسر: أنه مجانسة باللام، وهي إتباع، كما إمالة لإمالة، ومن ثمَّ يثنى ويمدح؛ لثبوت الإتباع في اللغة^(٢).

وافق أبو جعفر نافعاً في ضم الحاء، كما وافقه خلف لنفسه، وكذلك الأئمة الأربعة إلا أن الأعمش وافق حمزةً في كسرها، وانفرد يعقوب بفتح الحاء، وإسكان اللام، وتخفيف الياء، والباقون: اتَّفَقُوا على كسر الياء مع تشديد الياء^(٣)، وَاللَّهُمَّ أَجْمَعِينَ.

[٧٠٠] وَخَاطَبَ يَرْحَمْنَا وَيَغْفِرُ لَنَا شَدًّا وَبَا رَبَّنَا رَفَعٌ لِيَغْيِرَهُمَا انْجَلًا

فعولٌ مفاعيلن فعولن مفاعلن فعولن مفاعيلن فعولن مفاعلن

((الشَّدَا)) بالألف كِسْرُ العود، أو شِدَّةٌ^(٤) ذكاء الرائحة^(٥)، و((يَرْحَمْنَا)) فاعل ((خَاطَبَ))، ((وَيَغْفِرُ لَنَا)) عطف عليه، وهذا الإسناد من قبيل المجاز؛ لأنَّ فيهما خطاباً، و((شَدًّا)) حال الخطاب أي: حال كون الخطاب مشبهاً برائحة طيبةٍ لقارئه.

و((بَاءَ رَبَّنَا)) مبتدأ مضاف، قصر للوزن، وخبره ((رَفَعٌ))، بأن يُجعل جملةً اسميةً على تقدير الخبر محذوفاً، أي: فيه الرَّفْعُ، ((انْجَلًا)) وَضَحٌ، فاعله تحته^(٦) الراجع إلى الرَّفْعِ،

(١) تَكَرَّرَتْ واو ((والمسكوت))، في آخر اللوحة [٤٩/أ]، وأول اللوحة [٤٩/ب].

(٢) انظر: المختار ٣٢٥/١، وكنز المعاني للجعبري ١٦١٤/٣.

(٣) انظر قراءة الأئمة الثلاثة: تحبير التيسير ٢٩٣، والنشر ٢٢/٢.

وانظر قراءة الأئمة الأربعة: إيضاح الرموز ٤٠٥، ولطائف الإشارات ٢٢٠٩/٥.

(٤) في المخطوط: ((شده))، وهو تصحيفٌ، وأثبت ما في شرح شعلة ٢٥٨/٢.

(٥) انظر: تهذيب اللغة ٢٧٤/١١، والصحاح ٢٣٩٠/٦.

(٦) أي: الضمير المستتر.

و((لغَيْرِهِمَا)) متعلق به الضمير، يرجع إلى مدلول الشين، أي: لغير الأخوين.

والواو فاصلة مستأنفة في قوله: ((وَحَاطَبٌ)).

والمختلف فيهما ﴿يَرْحَمْنَا وَيَغْفِرْ لَنَا﴾ [١٤٩].

وترجمتهما: تاء الخطاب.

وقارئهما: الأخوان، المشار إليهما: بالشين.

وترجمة المسكوت عنهم: ياء الغيب؛ لأثما من الأضداد المطردة المنعكسة.

والواو فاصلة مستأنفة في قوله: ((وَيَا رَبَّنَا))، وهو المختلف فيه.

وترجمته: رفع الباء.

وقارئه: غير الأخوين، بإرجاع الضمير إليهما.

وترجمة المسكوت عنهم: نصبها^(١)؛ لأنّ الرفع والنصب من الأضداد المطردة غير

المنعكسة.

أي: قرأ حمزة والكسائي ﴿لَيْنَ لَمْ تَرْحَمْنَا رَبَّنَا وَتَغْفِرْ لَنَا﴾: بتاء الخطاب، ونصب

الباء. وقرأهما المسكوت عنهم: بياء الغيب، وبرفعه.

فصار الأخوان: بتاء الخطاب، ونصب الباء؛ لأثما ذكراً في الترجمة الأولى، ولم يُذكروا

في الترجمة الثانية. والمسكوت عنهم: بياء الغيب، ورفع الباء؛ لأنهم لم يُذكروا في الأولى،

وذكروا في الثانية.

أما وجه الخطاب: حكاية دُعائهم، والفاعل مستتر تحتها، و﴿رَبَّنَا﴾: نُصِبَ عَلَى

أنه منادى مضاف، أي: لئن لم تغفر أنت لنا يا ربنا وترحمنا.

وأما وجه الغيب والرفع: حكاية أخبارهم فيما بينهم، أي: قال بعض لبعض: لئن لن

يغفر لنا ﴿رَبَّنَا﴾، وهو مرفوع بالفاعل، وفاعل يرحمنا ضميره^(٢).

وافق أبو جعفر نافعاً في ياء الغيب فيهما، وفي رفع الباء، كما وافقه يعقوب، وكذلك

(١) انظر: التيسير ٢٩٣، والنشر ٢/٢٧٢.

(٢) انظر: شرح الهداية ٥٠١، وكنز المعاني للجعبري ٣/١٦١٦، والنقل منه.

الأئمة الأربعة إلا أنَّ الأعمش وافق حمزة في الخطاب، ونصب الباء، وكما وافقه خلف لنفسه^(١)، **وَاللَّيْلُ أَجْمَعِينَ**.

[٧٠١] **وَمِيمَ ابْنِ أُمِّ أَكْسِرٍ مَعًا كُفُوَ صُحْبَةٍ** **وَأَصَارُهُمْ بِالْجَمْعِ وَالْمَدِّ كَلَّالًا**

فعولن مفاعلين فعولن مفاعلن فعولن مفاعلين فعولن مفاعلن

((أَكْسِرُ)) أمرية، ((وَمِيمَ)) كلمتي ((ابْنِ أُمِّ)) مفعولها، و((مَعًا)) حاله، أي: حال

كونهما في الموضوعين، و((كُفُوَ صُحْبَةٍ)) حال فاعله.

((وَأَصَارُهُمْ)) مبتدأ، خبره ((كَلَّالًا)) على ما لم يُسَمَّ فاعله، و((بِالْجَمْعِ)) متعلِّقه،

((وَالْمَدِّ)) جُرَّ بالعطف عليه.

والواو فيصل مستأنفة في قوله: (([وَمِيمَ] ^(٢) ابْنِ أُمِّ))، وهو المختلف فيهما من قوله

تعالى: ﴿بَنَ أُمَّ إِنْ الْقَوْمَ﴾ في الأعراف [١٥٠]، ﴿قَالَ يَبْنَؤُمْ﴾ في طه [٩٤].

وترجمتهما: بكسر الميم.

وقارئهما: ابن عامر، وشعبة، والأخوان، المشار إليهم: بالكاف، وصحبته.

وترجمة المسكوت عنهم: فتحهما^(٣)؛ لأتھما من الأضداد المطردة المنعكسة.

والواو فاصلة مستأنفة في قوله: ((وَأَصَارُهُمْ))، وهو المختلف فيه من قوله تعالى:

﴿وَيَضَعُ عَنْهُمْ إِصْرَهُمْ﴾ [١٥٧].

وترجمته: فتح الهمزة، وفتح الصاد بين الألفين على الجمع.

وقارئه: ابن عامر، المشار إليه: بالكاف.

وترجمة المسكوت عنهم: كسر الهمزة، وحذف الألفين على التوحيد^(١)، لأتھما من

(١) انظر قراءة الأئمة الثلاثة: تحبير التيسير ٣٧٨، والنشر ٢/٢٧٢.

وانظر قراءة الأئمة الأربعة: إيضاح الرموز ٤٠٦، ولطائف الإشارات ٥/٢٢١٠.

(٢) في المخطوط: ((وابن أُمِّ))، وأثبت ما في البيت.

(٣) انظر: التيسير ٢٩٤، والنشر ٢/٢٧٢.

الأضداد المطردة المنعكسة.

فإن قلت: لم لم يقل الناظم رحمته (اخْفِضْ) مع أن الميم كان مجروراً.
قلت: إنما قال: ((اَكْسِرْ)) تنبيهاً على أن الكسرة حركة إتباع، لا إعراب، ولما كان
الكسر المطلق يُحْمَلُ على الأول نَصَّ على حركة الميم بالكسر، دون الخفض؛ لأن الكسرة
في ((أُمَّ)) كسرة بناء، وكذلك الفتحة في قراءة الباقيين^(٢).

ولذلك أثنى على القراءة بالكسر بقوله: ((كُفُوٌ صُحْبَةٌ))؛ لأن الكسرة تدلُّ على ياء
المحذوفة من ياء المتكلم اكتفاءً بكسرة ما قبلها، ولأن الفتحة تدلُّ على الألف المحذوفة، إنما
حذفت هذه الألف تخفيفاً، وساغ ذلك؛ لأنها بدل من الياء، فحذفت كما يحذف الياء في
غلامي في قولك: يا غلام، وفي يا غلاماً في قولك: يا غلام.

فإن قلت: هل يكفي في تخليص القراءة أحد القيدين، أي: القيد بالجمع أو بالمد^(٣).
قلت: إنما قيّد الناظم بهما جمعاً؛ لأنه لا يلزم من المدّ الجمع، فلأجل ذلك جمع
بينها في التقييد، وصار قوله: ((وَالْمَدُّ)) تنبيهاً على أن الواحد لا مدّ فيه، وخُصُّوصِ الوَزن
عَلِمَ من لفظه على كونه (أفعالاً)^(٤)، والقيدان مُصَحَّحَانِ لهذا الوزن، فَاجْتَمَعَ في قراءة
المذكور أَلْفَانِ: الألف التي بعد الهمزة هي بدلٌ من فاء الكلمة، والألف الدالة على الجمع؛
لأنَّ وَزْنَ ﴿أَصْرَهُمْ﴾ (أفعال) جمع (فعل)، فصار أصله: (أَصَار) جمع (إصْر)، فإبدال
الهمزة الساكنة واجب بعد اجتماع الهمزتين الأولى متحركة، والثانية ساكنة عند جميع
العلماء.

أي: قرأ ابن عامر وشعبة وحمزة والكسائي: ﴿قَالَ ابْنُ أُمِّ إِنْ الْقَوْمَ﴾ هنا - أي:
الأعراف -، ﴿قَالَ يَبْتَوُّمَ لَا تَأْخُذْ﴾ في سورة طه [٩٤]: بكسر الميم فيهما.

(١) انظر: التيسير ٢٩٤، والنشر ٢٧٢/٢.

(٢) انظر: كنز المعاني للجعبري ١٦١٧/٣.

(٣) أي: في قراءة ﴿أَصْرَهُمْ﴾.

(٤) انظر: كنز المعاني للجعبري ١٦١٧/٣.

وقرأ المسكوت عنهم بفتحها فيهما.

وقرأ ابن عامر ﴿وَيَضَعُ عَنْهُمْ أَصْرَهُمْ﴾: بفتح الهمزة، وفتح الصاد بين الألفين على الجمع. والمسكوت عنهم: بكسر الهمزة وسكون الصاد وحذف الألف على التوحيد.

أما وجه كسر ﴿أَبْنَ أُمَّ﴾: أن الاسم المُنَادَى المضاف إلى ياء المتكلم فيه لغات كثيرة؛ لِمَا كَثُرَ استعمال (ابن أُمِّي) و(ابن عمِّي) تُنَزَّلًا منزلة الكلمة الواحدة، فجرى المضاف إلى المنادى بِجَرَى المنادى في جَوَازِ اللغات، فحُذِفَت ياء المتكلم، وبَقِيَتْ كَسْرُهُ المجانسة دالَّةً عليه، وكسرة الجر مقدَّرة على الصحيح.

وأما وجه الفتح: أُنْهَم قلوبوا الياء أَلْفًا؛ تخفيفاً فانفتحت الميم على حدِّ: ((يا بنت عمَّا))، ثم حذفت الألف، وبَقِيَتْ الفتحُ دالَّةً عليها، فتحة ((ابن)) عليهما إعراب، أو بُيِّنَا كخمسة عشر بالشبه اللفظي فبناء.

وأما وجه جمع ﴿أَصْرَهُمْ﴾: أنه مصدر (أَصْرَهُ): حَبَسَهُ وأثقله جَمَلًا^(١) وإثماً، فجمعهُ يَدُلُّ عَلَى اختلاف أنواعه.

وأما وجه توحيدهِ: أن لفظ المصدر يدلُّ على الكثرة.

أما الجمع فهو نصُّ على الأنواع ومناسبة لـ ﴿وَأَلْغَلَّ﴾ [الأعراف: ١٥٧] المعطوفة على وجه البيان، وإليه أشار بِـ ((كُلَّالًا)) من الإكليل والتَّاج، أي: حُسِّنَ كالمُتَوَجِّج، أو كالمخفوف بالأزهار^(٢).

وافق أبو جعفر نافعاً في فتح الميم في الموضوعين، كما وافقه يعقوب، وكذلك الأئمة الأربعة إلا أن الحسن البصري وافق حمزة في كسر الميم، كما وافقه خلف لنفسه، وكذلك الأعمش^(٣).

(١) بعده في المخطوط: ((على))، والكلام مستقيم بدونه.

(٢) انظر: الكشف عن وجوه القراءات السبع ٤٧٨/١، وكنز المعاني للحجيري ١٦١٧/٣، والنقل منه.

(٣) انظر قراءة الأئمة الثلاثة: تحبير التيسير ٣٧٩، والنشر ٢٧٢/٢.

وانظر قراءة الأئمة الأربعة: إيضاح الرموز ٤٠٦، ولطائف الإشارات ٢٢١١/٥.

ووافق أبو جعفر نافعاً في توحيد ﴿إِصْرَهُمْ﴾، كما وافقه يعقوب، [١٥٠/أ] وخلف لنفسه، وكذلك الأئمة الأربعة^(١).

قرأ ابن محيصن ((فَلَا تَشْمَتُ)) [١٥٠]: بفتح التاء، ورفع ((الأعداء)). والباقون: بضمّ التاء، وكسر الميم، ونصب الأعداء^(٢).

قرأ الحسن البصري ((من أساء)) [١٥٦]: بسين مهملة، وفتح الهمزة. والباقون: بشين معجمة، ورفع الهمزة^(٣).

رَوَى المَطَّوْعِيُّ عن الأعمش ((عَشْرَةَ عَيْنًا)) [١٦٠]: بكسر الشين. ورَوَى أيضاً ((رَزَقْتُمْ)) [١٦٠]: بالتاء المضمومة من غير ألف. والباقون: ﴿عَشْرَةَ﴾ بسكون الشين، و﴿رَزَقْنَاكُمْ﴾: بالنون مفتوحةً قبل الألف^(٤)، و﴿رَزَقْنَاكُمْ﴾ بجمعين.

[٧٠٢] خَطِيئَاتِكُمْ وَحَدُّهُ عَنْهُ وَرَفَعُهُ كَمَا أَلْفُوا وَالْغَيْرُ بِالْكَسْرِ عَدَلًا

فَعُولن مَفَاعِلن فَعُولن مَفَاعِلن فَعُولن مَفَاعِلن فَعُولن مَفَاعِلن

((خَطِيئَاتِكُمْ)) مبتدأ، خبره ((وَحَدُّهُ)) أمرية على التأويل، والهاء للفظ ((خَطِيئَاتِكُمْ))، و((عَنْهُ)) متعلق بالأمر، والهاء لمدلول الكاف من ((كُلًّا))^(٥).

((وَرَفَعُهُ)) مبتدأ، الضمير للفظ ((خَطِيئَاتِكُمْ))، و((كَمَا أَلْفُوا)) الكاف بمعنى: المثل، ولفظ ((مَا)) مصدرية، تقديره: مثل اجتماعهم في رفعه، وصار خبراً عن المبتدأ.

((وَالْغَيْرُ)) مبتدأ، الألف واللام عوض عن المضاف إليه، أي: وغير مدلول الكاف والهمزة، وخبره ((عَدَلًا)) الألف للإشباع، و((بِالْكَسْرِ)) متعلقٌ به، الضمير تحته ل((لِغَيْرِ))،

(١) انظر المصادر السابقة.

(٢) في المفردة من رواية البيهقي. انظر: مفردة ابن محيصن ٢٤٠، وإيضاح الرُّمُوزِ ٤٠٦.

(٣) انظر: مفردة الحسن البصري ٢٩٤، وإيضاح الرُّمُوزِ ٤٠٦.

(٤) انظر: إيضاح الرُّمُوزِ ٤٠٦، ولطائف الإشارات ٥/٢٢١٥.

(٥) من البيت السابق.

ثم استدرَك فقال:

[٧٠٣] وَلَكِنْ خَطَايَا حَجَّ فِيهَا وَنُوحَهَا وَمَعْدِرَةٌ رَفَعَ سِوَى حَفْصِهِمْ تَلَا

فعولن مفاعيلن فعولن مفاعلن فعول مفاعيلن فعولن مفاعلن

((وَلَكِنْ)) حرف عطف للاستدراك، وَيَتَمَحَّضُ له مع الواو، ولفظ ((خَطَايَا)) مبتدأ،

وخبره ((حَجَّ))، (وفي الأعراف)^(١) متعلِّق به، (وفي نوح)^(٢) - السُّورَة - عطف عليه بلا

إعادة الجارِّ، ((وَلَكِنْ)) مصاحبة للواو، ((لَكِنْ)) يقتضي المغايرة، والواو يقتضي عدمها،

أي: جَمَعَهَا، يعني: أَنَّ ((خطايا)) و((خطيئاتكم)) تجتمعان في الجمع، وتفترقان في جمع

التكسير^(٣)، والتصحيح، أي: ((خطاياكم)) للتكسير^(٤)، و((خطيئاتكم)) للتصحيح.

((وَمَعْدِرَةٌ)) مبتدأ، خبره ((رَفَعَ))، و((تَلَا)) تَبَعَ الرَّفْعَ، صفتها، أو قرأ، فاعله محذوف،

أي: القُرَاءَ، وكذا مفعوله، أي: قرأ القراء معذرةً بالرَّفْعِ، و((سِوَى حَفْصِ)) الأئمة السبعة

مستثنى منهم^(٥).

ولم يأت الناظم جَمَعَهَا بالواو الفاصلة في قوله: ((خطيئاتكم))؛ لعدم اتِّصَالِهِ بِالرَّمْزِ

الصغير - أي: بالكاف -^(٦)؛ لأنَّ الرَّمْزَ الصَّغِيرَ لم يتقدَّم على المختلف فيه، ولأنَّ الضمير في

في لفظ ((عَنْهُ)) كناية عن الصَّرِيحِ، مع أَنَّ الرَّمْزَ والصَّرِيحَ لا يجتمعان في كلمة واحدة.

أعني بالمختلف فيه: ((خطيئاتكم)) في قوله تعالى: ﴿تَغْفِرْ لَكُمْ خَطِيئَاتِكُمْ﴾

[الأعراف: ١٦١].

وترجمته: بلا ألف على التوحيد.

(١) أي: قوله: ((فِيهَا)).

(٢) أي: قوله: ((وَنُوحَهَا)).

(٣) في المخطوط: ((التكثير))، وهو تصحيف.

(٤) في المخطوط: ((للتكثير))، وهو تصحيف.

(٥) في المخطوط: ((عنهم))، وهو تصحيف.

(٦) من قوله: ((وَأَصَارُهُمْ بِالْجَمْعِ وَالْمَدِّ كُلاً)).

وقارئة: ابن عامر، المكِّي عنه بالضمير ((عنه)) في قوله: ((عنه)).
وترجمة المسكوت [عنهم]: بالألف على الجمع، كما نُطِق^(١) به لأتّهما من الأضداد
المطرّدة المنعكسة.

والواو فيصل عاطفة في قوله: ((ورفعه)).
والمختلف فيه: ((خطيئاتكم)) المستفاد من العطف، أو من الضمير في قوله:
((ورفعه)).

وترجمته: رفع التاء في حالة التوحيد والجمع.
قارئة: ابن عامر، ونافع، المشار إليهما: بالكاف، وهمزة القطع.
أي: ابن عامر بالرفع حالة التوحيد، ونافع بالجمع مع الرفع.
والواو فاصلة عاطفة في قوله: ((والغير)).
والمختلف فيه: ((خطيئاتكم)) المستفاد من العطف.

وترجمته: كسر التاء؛ لأنه لو قُصرت التّرجمة لابن عامر ونافع على الرفع لاختلّت قراءة
المسكوت عنهم؛ لأنّ ضدّ الرفع هو النّصب؛ لأتّهما من الأضداد المطرّدة غير المنعكسة مع
أنّهم لم يقرؤوا إلا بالكسر؛ لأنّ حالة نصب جمع المصحح محمولة على الجرّ؛ لأنّ علامة
النصب فيه الكسر، ولذا بيّن النّاظم رحمه الله [قراءة] المسكوت عنهم بقوله: ((والغير بالكسر
عدّلاً))، وعلم قراءة المسكوت من لفظه، ومن ضد التوحيد.

والواو فاصلة عاطفة [١٥٠/ب] في وقوله: ((ولكن خطايا))، وهي المختلف فيها في
سورة الأعراف، ونوح عليه السلام.

وترجمتها: تُفهم من لفظه، على لفظ (قضاياكم) بفتح الطاء، والياء، وبالألف بعدهما
من [دون] همز^(٢)، وهي فرد من أفراد قوله: ((وباللفظ أستغني عن القيّد إن جلا)).
والنّاظم رحمه الله ذكر أربع تراجم في مسألة ﴿خطيئاتكم﴾:

(١) في المخطوط: ((يُطلق))، وهو تصحيف.

(٢) انظر: التيسير ٢٩٤، ٤٩٨، والنشر ٢/٢٧٢، ٣٩١.

الأولى: التوحيد لابن عامر.
 والثانية: الرفع لابن عامر ونافع.
 والثالثة: الكسر لغيرهما.
 والرابعة: جمع التَّكْسِيرِ لأبي عمرو.
 فصار ابن عامر: بالتَّوْحِدِ وَالرَّفْعِ؛ لِأَنَّهُ ذُكِرَ فِي التَّرْجُمَتَيْنِ الْأُولَيَيْنِ.
 ونافع: بِالْجَمْعِ الْمُصَحَّحِ وَالرَّفْعِ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يُذَكَّرْ فِي الْأُولَى وَذُكِرَ فِي الثَّانِيَةِ.
 وابن كثير والكوفيون: بِالْجَمْعِ الْمَصَحَّحِ وَالْكَسْرِ؛ لِأَنَّهُمْ لَمْ يُذَكَّرُوا فِي التَّرَاجِمِ الْأَرْبَعَةِ إِلَّا فِي الثَّلَاثَةِ.

وأبو عمرو: بِالْجَمْعِ الْمَكْسَرِ بِالْكَسْرِ؛ لِأَنَّهُ ذَكَرَ فِي التَّرْجُمَتَيْنِ الْأَخِيرَتَيْنِ.
 أمَّا الأولى والرابعة يُبَيِّنَانِ التَّوْحِيدَ وَالْجَمْعَ، وَالثَّانِيَةَ وَالثَّلَاثَةَ تُبَيِّنَانِ الْأَعْرَابَ.
 وَذَكَرَ النَّاطِمُ - أَيْضًا - ﴿تَغْفِرْ لَكُمْ﴾^(١) [البقرة: ٥٨] التَّرْجُمَتَيْنِ فِي الْبَقْرَةِ^(٢):
 الأولى: لأبي عمرو وابن كثير والكوفيين. والثانية: لنافع وابن عامر.
 أمَّا الأولى: فَهِيَ نُونُ الْعِظْمَةِ عَلَى بِنَاءِ الْفَاعِلِ.
 وَأَمَّا الثَّانِيَةُ: فَهِيَ بِنَاءُ التَّأْنِيثِ عَلَى بِنَاءِ الْمَجْهُولِ^(٣).
 فصار ابن عامر ﴿تَغْفِرْ لَكُمْ خَطِيئَتِكُمْ﴾: بِالتَّأْنِيثِ، وَالتَّوْحِيدِ، وَالرَّفْعِ عَلَى مَا لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُهُ؛ لِأَنَّهُ ذُكِرَ هُنَا فِي التَّرْجُمَتَيْنِ الْأُولَيَيْنِ، وَذَكَرَ فِي الثَّانِيَةِ فِي الْبَقْرَةِ.
 وَنَافِعٌ ﴿تَغْفِرْ لَكُمْ خَطِيئَتِكُمْ﴾: بِالتَّأْنِيثِ، وَبِالْجَمْعِ، وَبِالرَّفْعِ عَلَى مَا لَمْ يُسَمَّ

(١) فِي الْمَخْطُوطِ: ﴿لِيَغْفِرَ لَكَ﴾ [الفتح: ٢].

(٢) فِي قَوْلِهِ:

[٤٥٧] وَفِيهَا وَفِي الْأَعْرَافِ نَغْفِرُ بِنُونِهِ وَلَا ضَمَّ وَأَكْسِرُ فَاءَهُ حِينَ ظَلَّلَا

[٤٥٨] وَذَكَرْنَا هُنَا أَصْلًا وَلِلشَّامِ أَنْشَأُوا وَعَنْ نَافِعٍ مَعَهُ فِي الْأَعْرَافِ وَصَلَا

(٣) انظر: سراج القارئ ٦٨٩/٢، والنشر ٢١٥/٢.

فاعله؛ لأنَّه ذُكِرَ في التَّرْجَمَةِ الثَّانِيَةِ في البقرة، وكذلك ذَكَرَ هنا في الثانية.
 وأبو عمرو ﴿تَغْفِرْ لَكُمْ خَطِيئَتَكُمْ﴾: بالنون، والنَّصْبُ محلاً على بناء الفاعل؛
 لأنَّه ذُكِرَ هنا في التَّرْجَمَتَيْنِ الأخيرَتَيْنِ، وفي التَّرْجَمَةِ الأولى في البقرة.
 وابن كثير، وعاصم، وحمزة، والكسائي ﴿خَطِيئَتِكُمْ﴾: بالنون، والجمع، والكسر
 على بناء الفاعل؛ لأنَّهم ذُكِرُوا هنا في التَّرْجَمَةِ الثالثة، وفي التَّرْجَمَةِ الأولى في البقرة، ولم يُذكَرُوا
 في الأولى، والثانية، والرَّابِعَةَ.

والواو فيصل في قوله: ((وَمَعْدِرَةٌ))، وهي المختلف فيها.

وترجمتها: الرَّفْعُ.

وقارئه: حَفْصٌ.

وترجمته: النَّصْبُ^(١)؛ لأنَّهما من الأضداد المطرَّدة غير المنعكسة.

أي: قرأ ابن عامر ﴿خَطِيئَتِكُمْ﴾: بالتَّوْحِيدِ، والرَّفْعِ.

وقرأ نافع: بالجمع المصحَّح مع رفع التاء.

وقرأ ابن كثير، وعاصم، وحمزة، وعليُّ: بالجمع المصحَّح وكسر التاء.

وقرأ أبو عمرو: بالجمع المكسَّر مع نصبه محلاً.

وقرأ الأئمَّة السبعة إلا حَفْصاً منهم ﴿قَالُوا مَعْدِرَةٌ﴾: بالرَّفْعِ. وقرأها حفص: بالنَّصْبِ.

أمَّا وجه توحيد ﴿خَطِيئَتِكُمْ﴾: أراد الجنس، وهو صريح الرسم، ورفع التاء على بناء

مجهول ﴿تَغْفِرْ لَكُمْ﴾.

وأمَّا وجه الجمع المصحَّح: النَّصْبُ على الأفراد، مع رفع التاء كذلك.

وأمَّا وجه التَّصْحِيحِ: أنَّه المحافظة على صيغة الواحد ووضَّعُه للقلَّة إلى العشرة لكنَّه

استعمل للكثرة كثيراً ك﴿الْمُسْلِمِينَ وَالْمُسْلِمَاتِ﴾ [الأحزاب: ٣٥]، ويوافق الرسم تقديراً.

وأمَّا وجه التَّكْسِيرِ: أنَّه النَّصْبُ على الكثرة، ويوافقُ الرِّسْمُ تقديراً، وأصله (خطائي) بوزن

(١) انظر: التيسير ٢٩٤، والنشر ٢٧٢/٢.

(فَعَائِل) قُلِبَتِ الياء همزة، فاجتمع همتان قُلِبَتِ الثانيةُ ياءً وَفُتِحَ الأولى، فانقلبت الياء ألفاً، ثم الأولى ياءً؛ لما تَقَرَّرَ في علم التصريف، هذا أحد قولي^(١) الخليل وسيبويه^(٢)، والآخر^(٣): تأخير الياء، وتقديم^(٤) الهمزة، ثم كذلك، ووزنه على هذا (فَعَالِي)، وكلاهما لا ينصرف. وأما وجه الرَّفْع: أنَّه مفعول ما لم يُسَمَّ فاعله، ويعني ((كَمَا أَلْفُوا)): أنَّ الذين اتفقوا على بناء ﴿تُغْفَرُ لَكُمْ﴾ للمفعول^(٥).

وأما وجه النَّصْب بالكسر: أنَّه مفعول لبناء الفاعل، علامته الكسر في الجمع المصحَّح، وأما في الجمع المكسَّر فنصبه على كونه محلاً.

وأما وجه رفع ﴿مَعْدِرَةٌ﴾: جعلها خبر مبتدأ.

وأما وجه نصبها: جعلها مفعولاً مطلقاً، أي: تعتذر اعتذاراً^(٦)، والله تعالى أعلم. وافق أبو جعفر نافعاً في جمع السلامة في رفع التاء في الأعراف والنوح، كما وافقه يعقوب، وكذا ابن محيصن في أحد وجهيه من طريق المفردة والمبهم^(٧)، وأما ابن محيصن [١٥١/أ] من طريق المبهم في أحد وجهيه وافق أبا عمرو في جمع التَّكْسِير - أي: في وزن (قضاياكم) - وفي نصبه محلاً في سورة الأعراف، كما وافقه اليزيدي، وكذلك الحَسَن البصري. ووافق خلف لنفسه حمزة في جمع المصحح وكسر التاء حالة النصب في السورتين، كما وافقه الأعمش^(٨).

(١) في المخطوط: ((قول))، وهو تصحيّف.

(٢) انظر: الكتاب ٤٧٤/٣.

(٣) في المخطوط: ((والأخير))، وهو تصحيّف.

(٤) في المخطوط: ((تقديم))، ولعله تصحيّف.

(٥) في كنز المعاني للجَعْبَرِيِّ تكملة لا بُدَّ منها، وهي: ((وجب عليهم رفعه)). انظره: ١٦٢١/٣.

(٦) انظر: حجة القراءات لابن زنجلة ٢٩٩، وكنز المعاني للجَعْبَرِيِّ ١٦٢١/٣، والنقل منه.

(٧) بل قرأ بالجمع والجرّ منهما.

(٨) انظر قراءة الأئمّة الثلاثة: تحبير التّيسير ٣٧٨، والنّشر ٢٧٢/٢.

وانظر قراءة الأئمّة الأربعة: مفردة ابن محيصن ٢٤٠، والمبهم ٣٥٥، وإيضاح الرُّموز ٤٠٧، وإتحاف

ووافق أبو جعفر نافعاً في رفع ﴿مَعْدِرَةٌ﴾، كما وافقه يعقوب، وخلف لنفسه، وكذلك الأئمة الأربعة إلا أن اليزيدي في اختياره وافق حفصاً في نصبها^(١).
قرأ الحسن البصري ((لَا يُسْتُونَ)) [١٦٣]: بضم الياء، والباقون بفتحها. ورَوَى المطَّوعِي عن الأعمش: ضمَّ الباء الموحدة. والباقون: بكسرهما^(٢)، وَاللَّهُمَّ أَجْمَعِينَ.

[٧٠٤] وَيُنْسِي بِيَاءٍ أَمْ وَالْهَمْزُ كَهْفُهُ وَمِثْلَ رَيْسٍ غَيْرُ هَذَيْنِ عَوَّلًا
فعول مفاعيلن فعولن مفاعلن فعول مفاعيلن فعولن مفاعلن
((وَيُنْسِي)) مبتدأ على الحكاية في التلاوة على قراءة ابن عامر، وخبره ((أَمْ)) فعل ماضٍ،
بمعنى: قَصَدَ قَارِئُهُ حِفَّتَهُ حَالٌ كَوْنُهُ مُلْتَبِسًا بِإِبْدَالِ الْهَمْزَةِ السَّاكِنَةِ يَاءً سَاكِنَةً، وهذا معنى قوله:
((بِيَاءٍ)).

((وَالْهَمْزُ)) مُبْتَدَأٌ، خَبْرُهُ ((كَهْفُهُ))، وَالْهَاءُ لـ((بَيْسٍ))، وَ((غَيْرُ هَذَيْنِ)) -أَي: غَيْرِ
مَدْلُولِ الرَّمَزَيْنِ- مُبْتَدَأٌ، خَبْرُهُ ((عَوَّلًا)) أَي: اعْتَمَدَ، ((وَمِثْلُ)) مَفْعُولُ ((عَوَّلًا)) عَلَى حَذْفِ
الْجَارِ، أَي: اعْتَمَدَ غَيْرُ مَدْلُولِ الرَّمَزَيْنِ فِي قِرَاءَتِهِمْ عَلَى مِثْلِ ((رَيْسٍ))، أَي: عَلَى وَزْنِ
((فَعِيلٍ))، أَي: قَرَأُوا ((بَيْسٍ)) عَلَى وَزْنِ ((فَعِيلٍ))، وَهَذَا فَرْدٌ مِنْ أَفْرَادِ قَوْلِهِ: ((وَبِاللَّفْظِ
أَسْتَعْنِي عَنِ الْقَيْدِ إِنْ جَلَّ))، أَي: أَسْتَعْنِي بِذِكْرِ الْوِزْنِ عَنِ ذِكْرِ الْبَاءِ مَفْتُوحَةً، وَعَنْ ذِكْرِ
الْهَمْزَةِ مَكْسُورَةً، وَذِكْرِ الْيَاءِ سَاكِنَةً، ثُمَّ عَطَفَ فَقَالَ:

[٧٠٥] وَيُنْسِي اسْكِنَ بَيْنَ فَتْحَيْهِ صَادِقًا بِخُلْفٍ وَخَفِيفٌ يُمْسِكُونَ صَفَا وَلَا
فعولن مفاعيلن فعولن مفاعلن فعولن مفاعيلن فعولن مفاعلن

فضلاء البشر ٦٥/٢.

(١) انظر قراءة الأئمة الثلاثة: تحبير التيسير ٣٨٠، والنشر ٢/٢٧٢.

وانظر قراءة الأئمة الأربعة: إيضاح الرُّمُوزِ ٤٠٨، وإتحاف فضلاء البشر ٢/٦٦.

(٢) انظر: مفردة الحسن البصري ٢٩٦، وإيضاح الرُّمُوزِ ٤٠٨.

((وَيَسِّسُ)) مفعول على حذف المضاف، ((اسْكِنِ)) أمرية، أي: أسكن ياءً ((بَيْسِ)) والوزن على نقل حركة همزة الأمر إلى التنوين، و((بَيْنَ فَتْحِيهِ))^(١) ظرفه أو حاله، و((صَادِقًا)) حال الفاعل، و((بِخُلْفِ)) صفة المصدر، أي: إسكاناً مُلتبساً بخلفٍ، و((يُمَسِّكُونَ)) مفعول الأمر، أي: خَفَّفَ على حذف المضاف، أي: سِينَ ((يُمَسِّكُونَ))، و((صَفَا)) التخفيف، المفهوم من ((خَفَّفَ))، ((وَلَا)) - بالكسر والمد - تمييز أو حال، أي: خَفَّفَ السين مُتَابِعَةً أو ذَا مُتَابِعَةٍ بالتخفيف، وجاز أن يكون ((صَفَا)) اسماً مقصوراً، جَمَعَ صَفَاءَ، الحجر القوي، أو ممدوداً مصدراً موضع الحال حُذِفَ تنوينه لإضافته إلى ((وَلَا)) فَجَرٌ، [أي]: قَوِي مُتَابِعَةٌ، وَيُرَوَى بالتنوين حال غير مُضَافٍ، ففي ((وَلَا)) الوَجْهَانِ فِي تخفيفِ همزه.

والواو فيصل مستأنفة في قوله: ((وَبَيْسِ))، وهو المختلف فيه من قوله تعالى: ﴿بِعَذَابِ

بَيْسِ﴾ [الأعراف: ١٦٥].

وترجمته: بياء ساكنة مكان الهمز الساكنة.

فإن قلت: من أين يؤخذ السكون؟ لأنَّ الناظم رحمته لم ينصَّ على سكون الهمزة؟

قلت: إنَّه نطق بها ساكنة؛ لأنَّ الرواية كذلك.

وقارئه: نافع، المشار إليه: بهمزة القطع من قوله: ((أُمَّ)) لكن لا يُعْلَم من ضدِّ الياء

قراءة المسكوت عنهم، ولذا بيَّن قراءتهم بقوله: ((وَالْهِمَزُ كَهْفُهُ))^(٢).

والواو فيصل عاطفة في قوله: ((وَالْهِمَزُ)).

والمختلف فيه: ((بَيْسِ)) المستفاد من العطف.

وترجمته: الهمزة الساكنة مكان الياء الساكنة.

وقارئه: ابن عامر، المشار إليه: بالكاف من قوله: ((كَهْفُهُ)).

والواو فيصل عاطفة في قوله: ((وَمِثْلُ)).

(١) في المخطوط: ((بَيْنَ فَتْحَيْنِ))، وأثبتُّ الموافق للبيت.

(٢) في المخطوط: ((وَالْهِمَزَةُ كَهْفُهُ))، وأثبتُّ الموافق للبيت.

والمختلف فيه: ((بئيس)) المستفاد من العطف.
وترجمته: بفتح الباء، وكسر الهمزة، والياء الساكنة بعدها، على وزن (فَعِيل)، فاستغنى
الناظم رحمته بذكر الوزن عن ذكر هذه الترجمة.
وقارئه: غير نافع وابن عامر، المشار إليهما بقوله: ((عَيْرُ هَدَيْنِ))، أي: غير مدلول
الهمزة والكاف.

والواو فيصل مستأنفة أو عاطفة في قوله [١٥١/ب]: ((وَيْسٍ))، وهو المختلف فيه.
وترجمته: فتح الباء والهمزة، وسكون الياء بينهما.
أما الوجه الآخر فهو وزن (فَعِيل) لَمَّا كان أبو بكر من جملة الغير احتاج الناظم رحمته
أن ينصَّ على الآخر؛ لأنَّه روى عن عاصم الوَجْهَيْنِ:
الوجه الأول: مثلُ قراءة الغير؛ لأنَّه من جملته.

أما الوجه الآخر: فالناظم رحمته ذكر ترجمته بقوله: ((بَيْسٍ اسْكُنْ بَيْنَ فَتْحِيهِ))^(١).
فإن قلت: من أين يؤخذ المسكوت عنها لأبي بكر مع أنه ذكر الناظم رحمته قبل هذه
الترجمة ثلاث تراجم؟

قلت: الترجمة الثالثة أقرب إلى الترجمة المذكورة، فيؤخذ لأبي بكر في وجهه الآخر [من]
الترجمة الثالثة، لا الترجمة الثانية، والترجمة الأولى، لأنَّ الوجه الذي ذُكر لأبي بكر أقرب إلى
الترجمة الثالثة، مَعَ أنَّ أبا بكر من جُمْلَةِ الْغَيْرِ^(٢).

فإن قلت: ما الدليل الذي يدل على السَّكَنِ بين الفتحين هو الياء؟

قلت: من نُطِقِ النَّاطِمَ رحمته بقراءة أبي بكر.

فإن قلت: ما الحكم للهمزة عند وقف حمزة؟

[قلت]: إنَّه القياس، فيها أن تُسَهَّلَ بَيْنَ بَيْنَ، أي: بين الهمزة والياء، وأن تُسَهَّلَ باعتبار

(١) انظر: التيسير ٢٩٥، والنشر ٢/٢٧٢.

(٢) انظر: كنز المعاني للجعبري ٣/١٦٢٣.

الرَّسْم، أي: أن يُبدل ياءً خالصة^(١)، والله تعالى أعلم.

فإن قلت: إنَّ الناظم رحمته تعرَّض في ترجمة نافع للياء، وفي ترجمة ابن عامر للهمزة، ولم يتعرَّض في ترجمتهما لحركة الباء، مع أنَّه تعرَّض في ترجمة الغير لحركته، بأن يذكر^(٢) وَزْنَ القراءة لهم؛ لأنَّ الباء مفتوحة في وَزْن (فَعِيل)، وفي ترجمة أبي بكر في وجهه الآخر بفتحة الباء؛ لأنَّ نافعاً وابن عامر اتفقا على كسرة الباء، مع أنَّ وظيفة الناظم رحمته لبيان^(٣) الاختلاف. والخلاف لهما في هذه المسألة بين الياء الساكنة والهمزة الساكنة، وعلم من بيان الخلف فيهما لهما أنَّهما اتفقا في كسرة الباء^(٤)، والله تعالى أعلم.

أي: قرأ نافع ﴿بِعَذَابٍ بَيِّنٍ﴾: بكسر الباء الموحدة، والياء الساكنة، ك(عَيْسٍ).

وقرأ ابن عامر ﴿بِئْسٍ﴾: بكسر الباء، وهمزة ساكنة مكان الياء الساكنة.

وقرأ ابن كثير وأبو عمرو وحفص وحمزة والكسائي ﴿بِعَيْسٍ﴾: بفتح الباء، وكسرة الهمزة، وبالياء الساكنة، وهذه الترجمة مستفادة من ذكر الوزن ك(رَيْسٍ)، وافقهم شعبة في أحد وجهيه.

أما الوجه الآخر له فهو وَزَنُه (فَيْعَلَن) فصار ﴿بَيْئَسٍ﴾: بفتح الباء والهمزة، وبالياء الساكنة بينهما.

وقرأ أبو بكر ﴿يُمْسِكُونَ﴾: بإسكان الميم، وتخفيف العين، من باب (الأفعال). وقرأه المسكوت عنهم: بفتح الميم، وتشديد السين، من باب (التفعيل).

أما وجه ﴿بِئْسٍ﴾ بالهمزة الساكنة: أنه على وَزْن (بِئْرٍ)، والأصل (بَيْسٍ) بفتح الباء

(١) ضَعَّف ابن الجزري وجه الرَّسْم في هذه الكلمة. انظر: النَّشْر ٤٨٥/١.

(٢) هكذا في المخطوط، ولعلَّ الأقرب للسياق ((ذكر)).

(٣) هكذا في المخطوط، ولعلَّ الأقرب للسياق ((بيان)).

(٤) وقد يُقال: إنَّ رواية البيت في كلمة ((وَيْسٍ)) بالهمز -على ما ذكر المؤلِّف عند إعرابه- فيلزم منه كسر الباء، ونستصحب هذا في التَّراجم بعده حتى يذكر النَّاظم فتحه، وذكر فتحه في قوله: ((وَمِثْلُ رَيْسٍ)) بعد أن فرغ من قراءة نافع وابن عامر، فيكون لهما كسر الباء.

وكسرة الهمزة، نحو: (كَيْفٍ)، ثم نقل حركة الهمزة إلى ما قبلها، ثُمَّ خفف بقلب الهمزة ياءً ساكنةً لنافع، وزنه (فَعْل)، وقراءة ابن عامر على وزن (بِشْر)، والأصل عنده كذلك، والتخفيف عنده بنقل كسرة الهمزة إلى الباء بعد حَذْف فتحة الباء، وأبقى الهمزة الساكنة على حالها.

وأما وجه ﴿بَيْسٍ﴾ بفتح الياء، وكسر الهمزة، والياء الساكنة بعدها على وَزْن (فَعِيل): أنه صفة مبالغة.

أما وجه ﴿بَيْسٍ﴾ بفتح الباء والهمزة، والياء الساكنة بينهما، على وزن (فَيْعَل): أنه صفةٌ أيضاً.

وأما وجه الخُلف: أنه جَمَعَ اللُّغَتَيْنِ.

وأما وجه تخفيف ﴿يُمْسِكُونَ﴾: أنه مضارع (أَمْسَكَ) المُعَدَّى بالهمزة.

وأما وجه تشديده: أنه مضارع (مَسَكَ) المُعَدَّى بالتَّضْعِيف^(١).

والنَّاطِم جَمَلٌ، لم يتعرَّض لحركة حَرَف المضارع؛ لانتْفَاق القراء على حركة المزيد الثلاثي الرباعي، واختلافهم بين (الأفعال)^(٢)، و(التَّفْعِيل).

وافق أبو جعفر نافعاً في كسر الباء، والياء الساكنة بعدها، كما وافق يعقوب أبا عمرو في وَزْن (فَعِيل)، وكذلك خلف لنفسه، وكذلك الأئمة الأربعة، إلا أن الحسن منهم فتح السَّيْن من غير تنوين^(٣).

ووافق أبو جعفر نافعاً في تشديد السين، كما وافقه يعقوب، وخلف لنفسه، وكذلك الأئمة الأربعة^(٤).

وقرأ الحَسَن ((وَرَّثُوا الْكِتَابَ)) [١٦٩]: بضم الواو، وتشديد الراء. والباقون: بالفتح،

(١) انظر: شرح الهداية ٥٠٣، وكنز المعاني للجعبري ١٦٢٤/٣.

(٢) تكرر في المخطوط قوله: ((واختلافهم بين الأفعال)).

(٣) انظر قراءة الأئمة الثلاثة: تحبير التيسير ٣٨٠، والنشر ٢٧٢/٢.

وانظر قراءة الأئمة الأربعة: مفردة الحسن البصري ٢٩٥، وإيضاح الرموز ٤٠٨، ولطائف الإشارات ٢٢١٨/٥.

(٤) انظر: المصادر السابقة.

والحف^(١)، **طُهِيمٌ** أجمعين.

[٧٠٦] **وَيَقْصُرُ ذُرِّيَّاتٍ مَعَ فَتْحِ تَائِهِ** **وَفِي الطُّورِ فِي الثَّانِي ظَهِيرٌ تَحْمَلًا**

فعول مفاعيلن فعولن مفاعلن فعول مفاعيلن فعول مفاعل

[١٥٢/أ] ((وَيَقْصُرُ)) فعل مضارع، فاعله ((ظَهِيرٌ)) مُعِينٌ ناصِرٌ، مفعوله ((ذُرِّيَّاتٍ))،

و((مَعَ فَتْحِ تَائِهِ)) صفة مصدره، أي: قَصْرًا مَعَ فَتْحِ تَاءِ لَفْظِ ((ذُرِّيَّاتٍ))، ((وَفِي الطُّورِ))

عطف على المقدر أي: هنا، ((وَفِي الطُّورِ فِي الثَّانِي)) بَدَلٌ بَعْضِ مِنَ الكُلِّ، و((تَحْمَلًا))

صفة ((ظَهِيرٌ))، أي: تَحْمَلُ ناصِرٌ تِلْكَ القِراءَةَ لَنَا عَنِ الأئِمَّةِ، **طُهِيمٌ** أجمعين.

[٧٠٧] **وَيَاسِينَ دُمٌ غُصْنَا وَيُكْسِرُ رَفْعُ أَوْ** **وَلِ الطُّورِ لِلْبَصْرِيِّ وَبِالْمَدِّ كَمْ حَلَا**

فعولن مفاعيلن فعولن مفاعلن فعولن مفاعيلن فعولن مفاعلن

((وَيَاسِينَ)) معطوف على ((الطُّورِ))^(٢)، ((دُمٌ)) أمرِيَّةٌ، مستأنفة دعائية، ((غُصْنَا))

حال فاعله، أي: حال كونك مُشَبَّهًا تِلْكَ القِراءَةَ غُصْنَا فِي الانتفاع بِظَلِّهِ وَثَمَرِهِ.

((وَيُكْسِرُ)) على ما لم يُسَمَّ فاعله، و((رَفْعُ أَوْ)) مَرْفوعه القائم مقام الفاعل،

و((لِلْبَصْرِيِّ)) مُتَعَلِّقُهُ، حُفِّفَ لِلوزن، و((كَمْ)) مكثرة خبرية، ظرفه أو مَصْدَرٌ، أي: كَمْ مرّة

أو حلاوة، ((حَلَا)) ذُرِّيَّاتٍ، على حَذْفِ المضاف، أي: لَفْظِ ذُرِّيَّاتٍ، و((بِالْمَدِّ)) متعلق

بـ((حَلَا)).

والواو فيصل مستأنفة في قوله: ((وَيَقْصُرُ)).

والمختلف فيه: ﴿ذُرِّيَّتَهُمْ﴾ في الأعراف [١٧٢]، وفي ثاني الطور [٢١].

وترجمته: حَذْفِ الألف قبل التاء وفتحها على التوحيد.

فإن قلت: إنَّ حركة التاء في قراءة المذكورين حركة الإعراب، فما بال الناظم **جَوَّلَهُ** عَبَّرَ

عن ذلك بِلقَبِ البناء الذي هو الفتح.

(١) انظر: مفردة الحسن البصري ٢٩٦، وإيضاح الرُّموز ٤٠٩.

(٢) من البيت السَّابِق.

قلت: إنما فعل ذلك لدعوة الحاجة إلى ذلك؛ لأنه لا يمكن التعبير بالنصب الذي هو لقب الإعراب عن ذلك لأجل بيان قراءة الباقيين؛ لأنه لو عبّر عن ذلك بالنصب لاقتضى أن يكون قراءة المسكوت عنهم بالخفض؛ لأنهما من الأضداد المطردة المنعكسة، وليس كذلك؛ لأن كسر التاء في قراءتهم نصب؛ لأنه جمع مؤنث سالم ونصبه وجره بالكسر؛ لأن حال النصب محمولة على الجر فالقراءة إذن دائرة بين التوحيد والجمع؛ لأن من قصر فتح التاء فقراءته بالإفراد ضد الجمع.

[فإن قلت]: فهالاً عبّر الناظم رحمته بالإفراد وضده الجمع، وهما من الأضداد المطردة المنعكسة.

قلت: لأن ما سلكه الناظم رحمته أوضح في تخلص القراءة^(١)؛ لأنه لا يلزم من القراءة بالجمع أن تكون جمع التصحيح؛ لأن تعبير القصر في التوحيد يقتضي أن يكون ضده بالمد، وهذه الحالة لا تكون إلا في الجمع المصحح.

وقارئه: ابن كثير، والكوفيون، المشار إليهم: بالطاء المعجمة من قوله: ((ظهير)). وترجمة المسكوت [عنهم]: إثبات الألف قبل التاء المكسورة على الجمع المصحح؛ لأن الحذف والإثبات من الأضداد المطردة المنعكسة.

والواو فيصل عاطفة في قوله: ((وياسين)).

والمختلف فيها: ﴿ذُرِّيَّتَهُمْ﴾ [يس: ٤١].

وترجمته: حذف الألف، وفتحة التاء، وهما المستفادان من العطف على الجملة المتقدمة. وقارئهما: ابن كثير، وأبو عمرو، والكوفيون، المشار إليهم: بالدال والغين من قوله: ((دُم غصناً)). ومعناه: امتدت قراءتهم بالقيد المتقدم إلى حرف يس، فهي كغصن شجرة امتدت إلى شجرة أخرى.

والواو فيصل عاطفة في قوله: ((ويكسر)).

والمختلف فيها: ﴿ذُرِّيَّتَهُمْ﴾، كذلك في أول الطور [٢١].

(١) انظر: كنز المعاني للجعبري ١٦٢٧/٣.

وترجمتها: كسر التاء. وإثما قيّد بالرفع لأجل بيان قراءة المسكوت عنهم؛ لأنه لو اقتضت الترجمة على الكسر لفهم منه قراءة تم بالفتح؛ لأنهما بالأضداد المطردة المنعكسة، مع أنّهم لم يقرؤوا إلا برفع التاء.

وقارئه: أبو عمرو البصري.

وترجمة المسكوت عنهم رفع التاء على حاله.

والواو فاصلة عاطفة في قوله: ((وَبِالْمَدِّ)).

وبالمختلف^(١) فيها: ﴿ذُرِّيَّتَهُمْ﴾ في أول الطور كذلك [٢١].

وترجمتها: إثبات الألف بعد الياء على الجمع، المستفاد من العطف على الجملة السابقة.

وقارئه: ابن عامر، وأبو عمرو، المشار إليهما: بالكاف والحاء.

وترجمة المسكوت عنهم: حذف الألف^(٢)؛ لأنهما من الأضداد المطردة المنعكسة. والله تعالى أعلم.

أي: قرأ ابن كثير والكوفيون [١٥٢/ب] ﴿ذُرِّيَّتَهُمْ﴾: في الأعراف، و﴿الْحَقْنَا بِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ﴾ في ثان الطور: بحذف الألف وفتح التاء على التوحيد. وقرأهما المسكوت عنهم: بإثبات الألف، وكسر التاء على الجمع.

وقرأ ابن كثير وأبو عمرو والكوفيون ﴿أَنَا حَمَلْنَا ذُرِّيَّتَهُمْ﴾ في سورة يس: بحذف الألف، وفتح التاء على التوحيد. وقرأها المسكوت عنهم: بإثبات الألف، وكسر التاء على الجمع.

وقرأ أبو عمرو ﴿وَأَتَّبَعْنَاهُمْ ذُرِّيَّتَهُمْ﴾^(٣): في أول الطور بإثبات الألف على الجمع. وقرأها المسكوت عنهم: بحذفها على التوحيد.

(١) هكذا في المخطوط، ولعل الأقرب للسياق ((والمختلف)).

(٢) انظر: التيسير ٢٩٥، ٤٢٨، ٤٧٠، والنشر ٢/٢٧٣، ٣٧٧.

(٣) انظر: التيسير ٤٧٠، والنشر ٢/٣٧٧.

فصار ابن كثير والكوفيون: بتوحيد المواضع الأربعة وبنصب تائهنَّ إلاَّ أوَّلَ الطور فإنهم برفع تائه؛ لأنَّهم ذُكروا في الترجمتين الأوَّلين، ولم يذكروا في الترجمتين الأخرتين.
وابن عامر بجمعهنَّ وكسر تائهنَّ غير تاء أوَّلَ الطور فإنَّه رفعها؛ لأنَّه لم يُذكر في التراجم الثلاث، وذُكر في الترجمة الرابعة.

ونافع: بجمع الأعراف، وحرف يس~، وثاني الطور، وبتوحيد أوَّله، وبكسر تائهن غير تاء أوَّلَ الطور فإنَّه رفعها؛ لأنَّه لم يُذكر في التراجم الأربع.
وأبو عمرو: بجمع الأعراف، وموضع الطور، وبتوحيد يس~، وبكسر تائهن غير تاء يس~، فإنَّه نصبها؛ لأنَّه لم يُذكر في ترجمة الأعراف، وثاني الطور، وذُكر في التراجم الثلاث.
فإن قلت: إنَّ النَّاطِمَ رحمته لمْ لمْ يَضُمَّمَ (ذرية) الفرقان^(١) إلى الأعراف كما يَضُمَّمُ^(٢) السُّورَ الثلاثَ إليها؟

قلتُ: لأنَّ الاختلاف في حرف الفرقان في الأفراد والجمع فَقَطُّ، ولم يختلفوا في تائها، ولذا ضَمَّ النَّاطِمَ رحمته السُّورَ الثلاثَ إلى الأعراف، ولم يَضُمَّمَ الفرقانَ إليها.
وقال النَّاطِمَ رحمته فيه: ((وَوَحَّدَ ذُرِّيَّتَنَا حِفْظَ صُحْبَةٍ))، أي: قرأ أبو عمرو، وشعبة، والأخوان -المشار إليهم: بالحاء، وصحبة- ﴿ذُرِّيَّتِنَا﴾: بحذف الألف على التوحيد. وقرأها المسكوت عنهم: بإثباتها على الجمع^(٣)؛ لأنَّه لو ضَمَّ حرفَ الفرقان إلى الأعراف لخرج من معنى التوحيد ابنُ كثير وحفص، واستثنى لهما جمعها، وصار النظم في حق السُّور الخمس طويلاً، ولذا ذُكِرَ حَرْفَ الْقُرْآنِ مَحَلَّهُ^(٤).

وَاتَّفَقَ الْأُمَّةُ السَّبْعَةُ فِي إِعْرَابِ أَوَّلِ الطُّورِ غَيْرِ أَبِي عَمْرٍو، لِأَنَّهُ كَسَرَ تَاءَهَا، وَاخْتَلَفَ فِي كَيْفِيَّتِهَا: فَمَنْ وَحَّدَ الْحَرْفَ فِي السُّورِ الْأَرْبَعِ فَعَلَامَةٌ نَصْبِهِ: فَتَحَةٌ. وَمَنْ جَمَعَ فَعَلَامَةٌ نَصْبِهِ: كَسْرَةٌ إِلَّا أَوَّلَ الطُّورِ، فَكُلُّهُمْ رَفَعَهُ إِلَّا أَبَا عَمْرٍو، فَإِنَّهُ كَسَرَهُ، وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ.

(١) أي: قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يَقُولُونَ رَبَّنَا هَبْ لَنَا مِنْ أَزْوَاجِنَا وَذُرِّيَّاتِنَا قُرَّةَ أَعْيُنٍ﴾ [الفرقان: ٧٤].

(٢) هكذا في المخطوط، ولعلَّ الأقرب للسِّيَاق ((ضم)).

(٣) انظر: التَّيْسِير ٣٨٨، والنَّشْر ٣٣٥/٢.

(٤) انظر: كنز المعاني للجعبري ١٦٢٦/٣.

أما وجه التَّوْحِيد: أنَّه ظاهره الدَّلالة على الكثرة فاكتفى به تخفيفاً، ومن ثَمَّة كان ناصراً له.

وأما وجه الجمع: أنَّه التَّصوِصِيَّة على الأفراد والأنواع، وكَثُرَ حُسْنَه في الطور بمناسبة الحرفين.

وأما وجه مخالفة الطور: أنَّه الجمع بين الأمرين في سورة.

وأما وجه إفراد حرف يس ~ بالتوحيد: أنَّه التَّنبِيْهُ على السُّورِ الثَّلَاث، وأشار النَّاطِم جَمَلُهُ بقوله: ((دُمُ غُصْنًا)) إلى كثر الاتِّفَاق، أو القُوَّة، أي: اقصره، ذلك دليلٌ حسنٌ كَثُرَ القُوَّة، كالغُصْنِ القصير الممتد.

وأما وجه رفع أول الطور لغير أبي عمرو: أنَّه فاعل ﴿وَأَنْبَعَثَهُمْ﴾، تقديره: ﴿وَأَنْبَعَثَهُمْ ذُرِّيَّتَهُمْ﴾^(١).

وافق أبو جعفر نافعاً في جمع الأعراف، وثاني الطور، وفي جمع حرف يس ~، مع كسر التاء في هذه المواضع، وفي التوحيد في أول الطور مع رفع تائه، كما وافقه يعقوب. ووافق خلف لنفسه حمزة في توحيد المواضع الأربعة، وكسر تاء غير أول الطور، وفي رفع أول الطور، كما وافقه ابن محيصن، والأعمش، والحسن البصري، واليزيدي، إلا أنَّ يعقوب وافق أبا عمرو في جمع أول الطور وكسر تائه، كما وافقه الحسن، البصري، واليزيدي^(٢)، وتُوجِّع أجمعين.

[٧٠٨] تَقُولُوا مَعَا غَيْبٌ حَمِيدٌ وَحَيْثُ يُلْحِدُونَ بِفَتْحِ الضَّمِّ وَالْكَسْرِ فُصَّلاً
 فعولن مفاعيلن فعولن مفاعلن فعول مفاعيلن فعولن مفاعلن
 ((تَقُولُوا)) مبتدأ، خبره ((غَيْبٌ))، أي: ذو غيب [١٥٣/أ] و((حَمِيدٌ)) بمعنى:

(١) انظر: الكشف عن وجوه القراءات السَّبْع ٤٨٣/١، ٢٩٠/٢، وكنز المعاني للحَجَّعْرِي ١٦٢٧/٣.

(٢) انظر قراءة الأئمة الثلاثة: تحبير التَّيسِير ٣٨١، ٥٢٤، ٥٦٥، والنَّشْر ٢٧٣/٢، ٣٧٧.

وانظر قراءة الأئمة الأربعة: إيضاح الرُّمُوز ٤٠٩، وإتحاف فضلاء البشر ٦٨/٢.

محمود، صفته، ((مَعَاءً)) حال، أي: حال كونه في الموضعين، وفيه إعراب آخر وهو أن يكون مفعول (خُذْ) المقدَّر، و((مَعَاءً)) حالٌ أيضاً، و((غَيْبٌ حَمِيدٌ)) مبتدأ موصوف، خبره المقدَّر، أي: (فيها)، أو أن يكون ((يَقُولُوا)) ((يَقُولُوا)) مفعولاً ((خُذْ))، و((مَعَاءً)) حالهما دلَّ على الآخر.

و((فُصِّلَ يُلْحِدُونَ))^(١) ماضية على ما لم يُسَمَّ فاعله، ((وَحَيْثُ)) ظرف، أي: حيث جاء في القرآن العظيم، و((بِفَتْحِ الضَّمِّ)) وقوله: ((وَالْكَسْرِ)) عطف على المضاف إليه، أي: فتح الضَّمِّ وفتح الكسر، متعلقان ب((فُصِّلَ))، ثم عطف فقال:

[٧٠٩] وَفِي النَّحْلِ وَالْأَهْ الْكِسَائِي وَجَزْمُهُمْ يَدْرُهُمْ شَفَا وَالْيَاءُ غُصْنٌ تَهْدَلًا

فَعُولُنْ مَفَاعِيلُنْ فَعُولُنْ مَفَاعِلُنْ فَعُولُنْ مَفَاعِيلُنْ مَفَاعِلُنْ

((وَالْأَهْ)) أي: وافقه، ضمير المفعول يرجع إلى مدلول الفاء، ((الْكَسَائِي)) فاعله، حَفَّفَ يَأْوُهُ لَغَةً، ((وَفِي النَّحْلِ)) متعلقه.

((وَجَزْمٌ)) النقلة، أي: شفى الجزم لقارئه، مبتدأ مضاف إلى فاعله، ومفعوله ((يَدْرُهُمْ))، و((شَفَى)) الجزم، خبره، ((وَالْيَاءُ)) مبتدأ، خبره ((غُصْنٌ))، و((تَهْدَلًا)) استرخى، صفة ((غُصْنٌ)).

ولم يأتِ النَّاضِمُ جَمَلَهُ بِالْوَاوِ الْفَاعِلَةَ الْمُسْتَأْنَفَةَ فِي قَوْلِهِ: ((تَقُولُوا))؛ لعدم الرِّبِيَّةِ فِي اتِّصَالِهِ بِمَا قَبْلَهُ؛ لِأَنَّ الرَّمْزَ الصَّغِيرَ لَا يَتَقَدَّمُ عَلَى الْحَرْفِ الْمُخْتَلَفِ فِيهِ وَهُوَ قَوْلُهُ تَعَالَى:

﴿يَقُولُوا﴾ [الأعراف: ١٧٢، ١٧٣] فِي الْمَوْضِعِينَ.

وترجمته: ياء الغيب.

قارئه: أبو عمرو، المشار إليه: بالحاء.

(١) رَبَّتْ الْكَلِمَتَيْنِ عَلَى حَسَبِ الْإِعْرَابِ، وَتَرْتِيبِهِ فِي الْبَيْتِ هَكَذَا:

[٧٠٨] وَحَيْثُ يُلْ حِدُونَ بِفَتْحِ الضَّمِّ وَالْكَسْرِ فُصَّلًا

وترجمة المسكوت عنهم: تاء الخطاب؛ لأنهما من الأضداد المطردة المنعكسة.
والواو فاصلة مستأنفة، ((وَحَيْثُ يُلْحَدُونَ))، وهو المختلف فيه في قوله تعالى: ﴿الَّذِينَ
يُلْحَدُونَ﴾ في الأعراف [١٨٠]، و﴿الَّذِي يُلْحَدُونَ﴾ [النحل: ١٠٣]، ﴿إِنَّ الَّذِينَ
يُلْحَدُونَ﴾ [فصلت: ٤٠] في النحل، وفصلت.
وهذا العموم مستفاد من قوله: ((وَحَيْثُ)).

وترجمته: فتح الياء والحاء. وإنما قيّد الفتح بالضم لأجل بناء قراءة المسكوت عنهم؛
لأنه لو اقتضت الترجمة على الفتح لفهم منه قراءة تم بالكسر، مع أنهم لم يقرؤوا إلا بالضم؛
لأنّ الفتح والكسر من الأضداد المطردة المنعكسة.
أمّا قيّد فتح الحاء بالكسر لأجل التبعيّة، أي: لأجل قراءتهم.
وقارئه: حمزة، المشار إليه: بالفاء، في قوله: ((فُصَّلاً)).
والواو فاصلة عاطفة في قوله: ((وَفِي النَّحْلِ)).

والمختلف فيه: ﴿يُلْحَدُونَ﴾ في النحل.
وترجمته: فتح الياء والحاء، المستفاد من العطف.
والكسائي وافق حمزة في ترجمة النحل فقط^(١)، مع أنّ النحل من جملة المواضع المسكوت
عنها، والمسكوت عنهم من هذه الترجمة بضم الياء وكسر الحاء إلا الكسائي في سورة
النحل، فإنه وافق حمزة في النحل فقط، ووافق غيره في غير النحل بضم الياء، وكسر الحاء.
والواو فيصل مستأنفة في قوله: ((وَجَزَمَهُمْ يَذْرُؤَهُمْ))، وهو المختلف فيه في قوله تعالى:

﴿وَيَذْرُؤَهُمْ فِي طَعْنِهِمْ﴾ [الأعراف: ١٨٦].

وترجمته: جزم الرّاء.

وقارئه: الأخوان، المشار إليهم: بالشّين.

وترجمة المسكوت عنهم: رفع الرّاء لأنهما من الأضداد المطردة غير المنعكسة.

(١) انظر: التيسير ٢٩٦، ٣٣٩، والنشر ٢/٢٧٣.

والواو فاصلة عاطفة في قوله: ((وَالْيَاءُ)).

والمختلف فيه كذلك.

وترجمته: الياء.

وقارئه: أبو عمرو، والكوفيون، المشار إليهم: بالغين المعجمة، من قوله: ((غُصْنُ)).

وترجمة المسكوت عنهم: نون العظمة^(١)؛ لأثهما من الأضداد المطردة المنعكسة.

وترجمة الأخوين: بالجزم، والياء؛ لأثهما ذكرا في التّرجمتين. وترجمة أبي عمرو وعاصم:

بالرّفْع والياء؛ لأثهما لم يُذكر في الأولى، وذُكرا في الثانية. والحرميان وابن عامر: بالرّفْع

والنُّون؛ لأثهم لم يُذكروا في التّرجمتين.

أي: قرأ أبو عمرو ﴿شَهَدْنَا أَنْ تَقُولُوا﴾: بياء الغيب في الموضعين. وقرأه المسكوت

عنهم بتاء الخطاب فيهما.

وقرأ حمزة ﴿وَذُرُوا الَّذِينَ يَلْحَدُونَ فِي أَسْمَائِيَّةٍ﴾ في الأعراف، ﴿لِسَاكُنِ الَّذِينَ

يَلْحَدُونَ إِلَيْهِ﴾ في النحل، ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَلْحَدُونَ فِي آيَاتِنَا﴾ في فُصِّلَتْ: بفتح الياء

والحاء. وافقه الكسائي في حرف النحل. وقرأه المسكوت عنهم: بضم الياء، وكسر الحاء في

الجميع، مع أنّ الكسائي من جملة المسكوت عنهم إلا في النحل.

وقرأ [١٥٣/ب] الأخوان: ﴿وَيَذَرُهُمْ فِي طُغْيَانِهِمْ﴾: بالياء والجزم.

وقرأ أبو عمرو، وعاصم: بالياء والرّفْع.

وقرأه نافع، وابن كثير، وابن عامر: بالنُّون والرّفْع.

أمّا وجه الغيب معاً: أنّه إخبار عن^(٢) الذرية.

وأمّا وجه الخطاب معاً: أنّه التفات، نحو: ﴿أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ﴾.

وأمّا وجه الفتح: مضارع (لَحَدَ) من باب الثَّلَاثِي^(٣).

(١) انظر: التيسير ٢٩٦، والنشر ٢/٢٧٣.

(٢) في المخطوط: ((من))، وهو تصحيف.

(٣) في المخطوط: ((الثالث))، ولعله تصحيف.

وأما وجه الضَّمِّ والكسْرِ: جعله من مضارع (أَلْحَدَ) من باب الأفعال.

ومعنى: ((فُضِّلَ)) أخذ من الأخرى.

وأما وجه الكسائي: اعتماد نقل القرّاء.

وأما وجه ياء ﴿وَيَذَرُهُمْ﴾: إسناده إلى ضمير اسم الله تعالى المتقدم في ﴿مَنْ يُضِلِّلِ﴾

اللَّهُ ﴿﴾.

وأما وجه إسناده إلى المتكلم العظيم: على طريق الالتفات.

وأما وجه الجزم عطف على موضع ﴿فَكَلَاهَادِي لَهُ﴾؛ لأنّه جواب شرط مجزوم، أي:

لم يهده أحدٌ ويذّرهم. و((شَفَى)) الجزم لدلالته على الموضع^(١).

وافق أبو جعفر نافعاً في ضم الياء، وكسر الحاء، كما وافقه يعقوب، وكذلك ابن محيصن، والحسن، واليزيدي، وكذلك خلف لنفسه في الأعراف، وفصّلت، أمّا خلف لنفسه وافق حمزة في حرف النَّحْلِ، كما وافقه الأعمش^(٢).

ووافق أبو جعفر نافعاً في نون العظمة والرفع من ﴿وَنَذَرُهُمْ﴾، كما وافقه ابن محيصن. ووافق يعقوب أبا عمرو في الياء والرفع، كما وافقه اليزيدي، والحسن. ووافق خلف لنفسه حمزة في الياء والجزم، كما وافقه الأعمش^(٣). ﴿وَاللَّهُمَّ أَجْمَعِينَ﴾.

[٧١٠] وَحَرَكٌ وَضُمَّ الْكَسْرَ وَأَمْدُدُهُ هَامِزاً وَلَا نُونَ شِرْكَاً عَن شَذَا نَفَرٍ مِلاً

فعولن مفاعيلن فعولن مفاعلن فعولن مفاعيلن فعولن مفاعلن

((وَحَرَكٌ)) أمرية، مفعولها (شِرْكَاً) المحذوف المُفَسَّرُ بقوله: ((وَلَا نُونَ شِرْكَاً)) على

(١) انظر: حجة القراءات لابن زنجلة ٣٠٣، وكنز المعاني للجعبري ١٦٣٠/٣، والنقل منه.

(٢) انظر قراءة الأئمة الثلاثة: تحبير التيسير ٣٨١، والنشر ٢٧٣/٢.

وانظر قراءة الأئمة الأربعة: إيضاح الرموز ٤١٠، وإتحاف فضلاء البشر ٧٠/٢.

(٣) انظر المصادر السابقة.

حذف المضاف^(١)، أي: حَرَك راءِ شركاً، ((وَضُمَّ)) أمرية كذلك، مفعولها ((الكسر)) الألف واللام عَوَّضَ عن المضاف إليه، أي: وَضُمَّ كَسَرَ شَيْنِ شركاً، ((وَأَمْدُدْهُ)) أمرية أيضاً، مفعولها الضمير الرَّاجِعُ إلى فتح الكاف، أي: وَاْمْدُدْ فَتْحَ كَافِ شركاً، و((هَامِزاً)) حال فاعله، أي: حال كونك هَامِزاً بعد الألف، ((وَلَا نُونَ)) أي: لا تنوين، لا الجنسية، اسمها مبني على الفتح، وخبرها ((شِرْكَاً)) على حذف الجارِّ، أي: في شركاً، و((عَنْ شَدَا نَفْرٍ مَلَأَ)) متعلق بالمحذوف، أي: خذ القيود الأربعة، أو انقل الكلِّ، والشَّدَا: الطَّيْبُ وَبَقِيَّةُ النفس، و((نَفْرٍ)) جُرَّ بإضافته، و((مَلَأَ)) -عُيِّرَ للوزن، جمع مليء- قوي، صِفته. والواو فيصل مستأنفة في قوله: ((وَحَرَّكَ)).

والمختلف فيه: ((شِرْكَاً)) من قوله تعالى: ﴿جَعَلَا لَهُ شُرَكَاءَ﴾ [الأعراف: ١٩٠]. وترجمته: بفتح الراء. المراد من: الحركة المطلقة، وبضم الشين المقيّد بالكسر؛ لأنَّه لو اقتصر الترجمة على الضم لفهم منه قراءة المسكوت عنهم بالفتح؛ لأنَّهما من الأضداد المطرّدة غير المنعكسة، مع أنَّهم لم يقرؤوا إلا بالكسر، وصار هذا القيد لأجل بيان قراءة المسكوت عنهم، وإثبات الألف بعدها همزة مفتوحة، وبعدم التنوين فيه. وقارئه: حفص، والأخوان، وأبو عمرو، وابن كثير^(٢)، المشار إليهم: بالعين والشين ونقر. وترجمة المسكوت عنهم: بسكون الراء؛ لأنَّ ضدَّ الحركة المطلقة السكون؛ لأنَّهما من الأضداد المطرّدة المنعكسة، وبكسر الشين، وبترك الألف مع ترك همزة، وإثبات التنوين؛ لأنَّ الإثبات والحذف من الأضداد المطرّدة المنعكسة.

أي: قرأ حفص، وهمزة، والكسائي، وابن كثير، وأبو عمرو، وابن عامر ﴿جَعَلَا لَهُ شُرَكَاءَ﴾: بضمِّ الشين، وفتح الراء، وألفٍ بعدها همزة مفتوحة، ﴿أَلْحَقْتُمْ بِهِ شُرَكَاءَ﴾ [سبأ: ٢٧]. وقرأها المسكوت عنهما: نافع وأبو بكر: بكسر الشين، وبإسكان الراء،

(١) حاشية: ((وإنَّما قلنا مفعولها شركاً المفسر بقوله: ((ولا نون شركاً))؛ لأنَّ الواوَات تمنع العمل في شركاً، والله تعالى أعلم، منه)).

(٢) هكذا في المخطوط، ولعلَّ الأقرب للسياق ((والابنان)).

وبالتنوين، ومحذف الألف والهمزة، كما نَطَقَ بها الناظم رحمته، وأراد بالمدِّ: إثبات الألف. وعُلِّمَ نوعُه ومحلُّه من المُجمَع عليه، وفتحةُ الهمزة من لفظه، وبالنون: التنوين^(١) على عادته؛ لأنَّ عادته في استعمال الثُّون إن كان محلُّه فعلاً مضارعاً فالمراد منه: [١٥٤/أ] نون العظمة، وإن كان محلُّه اسماً فالمراد منه: التنوين، كهُنَا، قصده تركه.

وميم ((مَلَا)) من التَّكرار؛ لأنَّ ابن ذكوان تحت ((نَفَرِ))، والهامز يمدُّ الألفَ لأنَّه من مدِّ المتصل^(٢).

أما وجه مدِّ ﴿شُرَكَاءَ﴾: جمع شريك، كخليط وخلطاء.

وأما وجه قصره: جعله مصدر شَرِكْتِ شِرْكَاً^(٣).

وافق أبو جعفر نافعاً في كسر الشين مع القيود الباقية، كما وافقه الأئمة الأربعة إلا أنَّ الأعمش وافق حمزة في الضم مع القيود الباقية، كما وافقه يعقوب، وخلف لنفسه، والحسن البصري، واليزيدي^(٤)، ظنهم أجمعين.

[٧١١] وَلَا يَتَّبِعُوكُمْ خَفَّ مَعَ فَتْحِ بَائِهِ وَيَتَّبِعُهُمْ فِي الظُّلَّةِ اخْتَلَّ وَاعْتَلَا

فعولن مفاعيلن فعولن مفاعلن فعولن مفاعيلن فعولن مفاعلن

((وَلَا يَتَّبِعُوكُمْ)) مبتدأ على حذف المضاف، أي: تاء لا يتبعوكم، خبره ((خَفَّ))

و((مَعَ فَتْحِ بَائِهِ)) حال فاعله، و((بَائِهِ)) جُرَّ بالإضافة، والهاء لِيَتَّبِعُوكُمْ، ((وَيَتَّبِعُهُمْ))

مبتدأ على حذف المضاف أيضاً، خبره ((اخْتَلَّ)) نَزَلَ، ((يَتَّبِعُهُمْ)) ماضية مستأنفة،

و((فِي الظُّلَّةِ)) متعلق به، ((وَاعْتَلَا)) عَطَفَهُ من قبيل المفرد على الفرد، أي: علا

(١) انظر: كنز المعاني للجعبري ١٦٣١/٣.

(٢) انظر المصدر السابق.

(٣) انظر: شرح الهداية ٥٠٧، وكنز المعاني للجعبري ١٦٣١/٣.

(٤) انظر قراءة الأئمة الثلاثة: تحبير التيسير ٣٨١، والنشر ٢٧٣/٢.

وانظر قراءة الأئمة الأربعة: إيضاح الرموز ٤١١، وإتحاف فضلاء البشر ٧١/٢.

التخفيف.

والواو فيصل مستأنفة في قوله: ((وَلَا يَتَّبِعُوكُمْ)). وهو المختلف فيها في قوله تعالى:

﴿لَا يَتَّبِعُوكُمْ سَوَاءً﴾ في الأعراف [١٩٣]، و﴿يَتَّبِعُهُمْ﴾ في الشعراء [٢٢٤].

وترجمتهما: تخفيف التاء وإسكانها، وفتح الباء.

وقارئهما: نافع، المشار إليه: بهمزة الوصل.

وترجمة المسكوت عنهم: تشديد التاء وفتحها، وكسر الباء^(١)؛ لأتّهما من الأضداد المطردة المنعكسة، فالناظم رحمته لم يتعرّض لسكون التاء المخففة، ولفتحها للمشدّد؛ لأنّه علّم بسكون التاء للمخفّف من لفظه، وفتحها للمشدّد من المجمع عليه، والمراد من الظلّة: سورة الشعراء^(٢).

أي: قرأ نافع ﴿لَا يَتَّبِعُوكُمْ سَوَاءً﴾ في الأعراف، و﴿يَتَّبِعُهُمْ﴾ في الشعراء: بتخفيف التاء مع إسكانها، وفتح الباء. وقراءهما المسكوت عنهم: بفتح التاء المشدّدة، وكسر الباء فيها.

وأما وجه التخفيف: جعله مضارع (تبع)، على حدّ: ﴿فَمَنْ يَبْعَ هُدَاى﴾ [البقرة:

٣٨].

وأما وجه التشديد: جعله [مضارع] (اتبع) من باب الافتعال، على حدّ ﴿فَمَنْ أَتَّبَعَ

هُدَاى﴾^(٣) [طه: ١٢٣].

وافق أبو جعفر ابن كثير في تشدها، كما وافق يعقوب، وحلّف لنفسه، وكذلك الأئمة

الأربعة^(٤)، رضي الله عنهم أجمعين.

(١) انظر: التيسير ٢٩٦، والنشر ٢٧٣/٢.

(٢) انظر: كنز المعاني للجعبري ١٦٣٢/٣.

(٣) انظر: المختار ٣٣٥/١، وكنز المعاني للجعبري ١٦٣٣/٣، والنقل منه.

(٤) انظر قراءة الأئمة الثلاثة: تحبير التيسير ٣٨٢، والنشر ٢٧٣/٢.

وانظر قراءة الأئمة الأربعة: إيضاح الرموز ٤١١، وإتحاف فضلاء البشر ٧١/٢.

[٧١٢] وَقُلْ طَائِفٌ طَيْفٌ رَضِيَ حَقُّهُ وَيَا يَمْدُونُ فَاضْمُمْ وَأَكْسِرِ الضَّمَّ أَعْدَلًا

فعولن مفاعيلن فعولن مفاعلن فعولن مفاعيلن فعولن مفاعيلن

((طَائِفٌ)) خبر مقدَّم، و((طَيْفٌ)) مبتدأ مؤخر على حذف المضاف من الخبر المقدم، تقديره: طيف مقروء في مكان طائف، وهذا التقدير أولى من التقدير الثاني، أو ((طَائِفٌ)) مبتدأ، خبره ((طَيْفٌ)) على حذف المضاف، أي: مكان طَيْفٍ، وهذه الجملة محكيَّة الأمر، أي: ((قُلْ))، و((حَقُّهُ)) مبتدأ، خبره ((رَضِيَ)) أي: دُو رَضَى، والهاء للأقرب، أي: ((طَيْفٌ)).

((وَيَا يَمْدُونُ)) مفعول الأمر، أي: ((فَاضْمُمْ)) الفاء زائدة، ((وَأَكْسِرِ الضَّمَّ)) أمرية مع المفعول، و((أَعْدَلًا)) بمعنى: عادل، الألف للإطلاق. والواو فيصل مستأنفة في: ((وَقُلْ)).

والمختلف فيه: طيف من قوله تعالى: ﴿إِذَا مَسَّهُمْ طَيْفٌ﴾ [الأعراف: ٢٠١]. وترجمته: ياء ساكنة بلا ألف، استغنى بلفظه عن ذكر هذه الترجمة. وقارئة: الكسائي، وابن كثير، وأبو عمرو، المشار إليهم: بالراء، وحق. وترجمة المسكوت عنهم: بألف، وهمزة مكسورة^(١)، استغنى بلفظه عن ذكر هذه الترجمة، وهما من أفراد قوله: ((وَبِاللَّفْظِ أَسْتَغْنِي عَنِ الْقَيْدِ إِنْ جَلَا))، ولكن لم تكن ترجمة كل واحد ضيداً للآخر، ولذا ذكر اللفظين: الأوَّل للمسكوت عنهم، والثاني: للمذكور. والواو فيصل مستأنفة في قوله: ((وَيَا يَمْدُونُ))، وهو المختلف فيه من قوله تعالى:

[١٥٤/ب] ﴿وَإِخْوَانُهُمْ يَمْدُونُهُمْ﴾ [الأعراف: ٢٠٢].

وترجمته: ضم الياء، وكسر الميم المقيد بالضم لأجل بيان قراءة المسكوت عنهم؛ لأنه لو اقتصر الترجمة على الكسر لفهم منه قراءتهم بفتح الميم؛ لأنهما من الأضداد المطردة المنعكسة مع أتهم لم يقرؤوا إلا بضم الميم.

(١) انظر: التيسير ٢٩٦، والنشر ٢٧٥/٢.

وقارئة: نافع، المشار إليه^(١): بهمزة القطع.
وترجمة المسكوت عنهم بفتح الياء؛ لأتھما من الأضداد المطردة غير المنعكسة وبضم الميم^(٢).
أي: قرأ الكسائي، وابن كثير، وأبو عمرو ﴿إِذَا مَسَّهُمْ طَيْْفٌ﴾: بياء ساكنة. وقرأه المسكوت عنم: بالألف، وبالمهمزة المكسورة.
وقرأ نافع ﴿وَإِخْوَانُهُمْ يُمُدُّونَهُمْ﴾: بضم الياء، وكسر الميم. وقرأه المسكوت عنهم: بفتح الياء، وبضمّ الميم.

أمّا وجه قصر ﴿طَيْْفٌ﴾: جعله مصدر (طَافَ).
وأمّا مدّه: جعله اسم فاعل.
وأمّا وجه الضمّ: جعله مضارع (أَمَدَّ) من باب الأفعال.
وأمّا وجه الفتح: جعله مُضَارِع (مَدَّ) من الثلاثي المجرد^(٣).
وافق أبو جعفر نافعاً في الألف بعد الطاء، كما وافقه خلف لنفسه، وكذلك الأئمة الأربعة إلا أنّ الشنبوذي عن الأعمش وافق أبا عمرو في حذف الألف، كما وافقه يعقوب واليزيدي^(٤).

ووافق أبو جعفر نافعاً في ضم الياء، وكسر الميم، كما وافق يعقوب أبا عمرو في فتح الياء، وضمّ الميم، كما وافقه خلف لنفسه، وكذلك الأئمة الأربعة^(٥)، وَاللَّهُ أَجْمَعِينَ.

(١) في المخطوط: ((إليه))، ولعله تصحيفٌ.

(٢) انظر: التيسير ٢٩٦، والنشر ٢٧٥/٢.

(٣) انظر: الكشف عن وجوه القراءات السبع ٤٨٧/١، وكنز المعاني للجعبري ١٦٣٤/٣.

(٤) انظر قراءة الأئمة الثلاثة: تحبير التيسير ٣٨٢، والنشر ٢٧٥/٢.

وانظر قراءة الأئمة الأربعة: إيضاح الرموز ٤١٢، وإتحاف فضلاء البشر ٧٣/٢.

(٥) انظر قراءة الأئمة الثلاثة: تحبير التيسير ٣٨٢، والنشر ٢٧٥/٢.

وانظر قراءة الأئمة الأربعة: إيضاح الرموز ٤١٢، وإتحاف فضلاء البشر ٧٣/٢.

قرأ الحسن البصري ﴿إِنَّ وَلِيََّ اللَّهُ﴾ [الأعراف: ١٩٦]: بحذف إحدى الياءين^(١)، واللفظ بياءٍ مشددة، وفتحها السوسيّ بخلاف عنه^(٢)، والحسن البصري. والباقون: بياء مكسورة مشددة وبعدها ياء مفتوحة خفيفة^(٣).

وقال صاحب النشر الكبير: "واختلف عن أبي عمرو في ﴿إِنَّ وَلِيََّ اللَّهُ﴾ فروى ابن حَبَش^(٤) عن السوسيّ حَذَفَ الياء وإثبات ياء واحدة مفتوحة مشددة. وكذا رَوَى أبو نصر الشَّدَائِي^(٥) عن ابن جمهور^(٦) عن السوسيّ، وهي رواية شجاع^(٧) عن أبي عمرو نصّاً^(٨). نصّاً^(٨). وكذا رواه ابن جُبَيْر^(١) في مختصره عن اليزيديّ، وكذا رَوَاهُ الدَّاجُونِيّ^(٢) عن ابن

(١) في المخطوط: ((الياء))، وهو تصحيّف.

(٢) الوجهان من طرق النشر.

(٣) وهو الوجه الثالث للسوسيّ، وهو من طريق الشاطبية واليسير.

انظر: مفردة الحسن البصري ٢٩٨، والنشر ٢/٢٧٤.

(٤) هو الحسين بن محمد بن حَبَش بن حمدان - ويقال: ابن حمدان بن حَبَش - الدينوري، أبو علي، حاذق ضابط متقن، قرأ على أبي عمران موسى بن جرير الرقي، وأبي بكر بن مجاهد، قال الدايني: متقدم في علم القراءات، مشهور بالإتقان، ثقة مأمون، توفي سنة (٣٧٣هـ). انظر: معرفة القراء الكبار ١٨٢، وغاية النهاية ١/٢٥٠.

(٥) هو أحمد بن نصر بن منصور بن عبد الحميد الشَّدَائِي البصري، أبو بكر، إمام مشهور، قرأ على عمر بن محمد بن نصر الكاغي، والحسن بن بشار بن العلاف، وغيرهم، وقرأ عليه أبو الفضل الخزاعي، وغيره، توفي سنة (٣٧٣هـ). انظر: معرفة القراء الكبار ١٨٠، وغاية النهاية ١/١٤٤.

(٦) هو موسى بن جمهور بن زريق البغدادي ثم التنيسي، أبو عيسى، المقرئ، مصدر ثقة، أخذ القراءة القراءة عن السوسيّ، وروى عنه ابن شنبوذ، توفي في حدود سنة (٣٠٠هـ). انظر: غاية النهاية ٢/٣١٨.

(٧) هو شجاع بن أبي نصر البلخي، أبو نعيم، المقرئ الزاهد، قرأ القرآن على أبي عمرو، وجوّده، وأخذ وأخذ عنه القراءة أبو عبيد القاسم بن سلام، وروى عنه أبو عمر الدوري، توفي سنة (١٩٠هـ). انظر: معرفة القراء الكبار ٩٦، وغاية النهاية ١/٣٢٤.

(٨) قوله: ((نصّاً))، ليست موجودة في النَّصَّ طبعة المجمع ٥/١٧١٣، ولا طبعة دار الفكر ٢/٢٧٤.

جرير. وهذا أصحُّ العبارات عنه - أعني: الحذف -، وبعضهم يُعبّر عنه: بالإدغام، وهو خطأ؛ إذ المشدّد لا يُدغم في المخفف. وبعضهم أدخَله في الإدغام الكبير، ولا يصحُّ ذلك؛ لخروجه عن أصوله، ولأنَّ رَاوِيَهُ يَرْوِيهِ مع عدم الإدغام الكبير، فقد نَصَّ [عليه]^(٣) صاحب الروضة لابن حَبَش عن السوسي، مع أنَّ الإدغام الكبير لم يكن في الروضة [عن السوسي]^(٤) ولا عن الدوري.

وقد روى الشَّنبوذي عن ابن جمهور عن السوسي: بكسر الياء المشدّدة بعد الحذف، وهي قراءة عاصم [الجحدري]^(٥) وغيره، فخرَّجها الإمام أبو عليّ الفارسي على حذف لام الفعل في ((ولي)) وهي الياء الثانية^(٦)، وإدغام ياء (فعل) في ياء الإضافة^(١)، وقد حذف

٢/٢٧٤.

(١) هو أحمد بن جبير بن محمد بن جعفر بن أحمد بن جبير الكوفي، أبو جعفر، نزيل أنطاكية، أخذ القراءة عن الكسائي وإسحاق المسيبي واليزيدي، قال: الداني إمام جليل ثقة ضابط. توفي يوم التروية، ودُفن يوم عرفة سنة (٢٥٨هـ). انظر: معرفة القراء الكبار ١٢٢، وغاية النهاية ٤٢/١.

(٢) هو محمد بن أحمد بن عمر الرملي، أبو بكر، يعرف بالداجوني الكبير، أخذ القراءة عن الأخفش، والصوري وغيرهما، وروى عنه القراءة العباس بن محمد الرملي، ويعرف بالداجوني الصغير، توفي سنة (٣٢٤هـ). انظر: معرفة القراء الكبار ١٥٢، غاية النهاية ٧٧/٢.

(٣) زيادة من النَّشر يحتاج إليها السياق. انظر: النَّشر طبعة المجمع ١٧١٤/٥، وطبعة دار الفكر ٢/٢٧٤.

(٤) زيادة من النَّشر يحتاج إليها السياق. انظر: النَّشر طبعة المجمع ١٧١٤/٥، وطبعة دار الفكر ٢/٢٧٤.

(٥) في المخطوط: ((الحجري))، وهو تصحيفٌ، والمثبت هو الصَّواب كما في النَّشر. انظره: طبعة المجمع ١٧١٤/٥، وطبعة دار الفكر ٢/٢٧٤.

هو عاصم بن أبي الصباح العجاج الجحدري البصري، أبو المجشّر، أخذ القراءة عن سليمان بن قتة عن ابن عباس، وغيره، وروى حروفاً عن أبي بكر عن النبي ﷺ، وقرأ عليه أبو المنذر سلام بن سليمان، توفي قبل سنة (١٣٠هـ). انظر: غاية النهاية ٣٤٩/١.

(٦) في المخطوط: ((الثالثة))، وهو تصحيفٌ، وأثبتُّ ما في النَّشر. انظره: طبعة المجمع ١٧١٤/٥،

اللام كثيراً في كلامهم، وهو مطَّرد في اللامات في التَّحْقِير، نحو: (عُطِيَ) ^(٢) في تحقير (غطاء)، وقد قيل في [تخريجها] ^(٣) غير ذلك، وهذا أحسن.

أما كسر الياء فوجهها: أن يكون المحذوف ياء المتكلم؛ لملاقاتها ساكناً، كما تُحذف ياءات الإضافة عند التقائها الساكن، فقيل على هذا إنَّما يكون الحذف حالة الوصل فقط، وإذا وقف عليها أعادها، وليس كذلك، بل الرواية الحذف وصلاً ووقفاً ^(٤)، فعلى هذا لا يُحتاج إلى إعادتها وقفاً، بل أجرى الوقف مجرى الوصل، كما فُعِلَ في ﴿وَاحْشَوْنَ الْيَوْمَ﴾ [المائدة: ٣]، و﴿يَقْضِ الْحَقُّ﴾ [الأنعام: ٥٧]، ويحتمل أن يُجَرَّج على قراءة حمزة ﴿بِمُصْرِحِي﴾، كما سيحيى إن شاء الله تعالى.

وقرأ الباقيون: بيائين: [الأولى]: مشددة مكسورة. والثانية: مخففة مفتوحة.

وقد اجتمعت المصاحف على رسمها بياء واحدة. انتهى ^(٥).

أما طريق الشاطبي والتيسير فهو على ياءين الأولى مشددة مكسورة، والثانية مفتوحة مخففة ^(٦)، والله أعلم بجمعين.

[٧١٣] وَرَبِّي مَعِيَ بَعْدِي وَإِنِّي كِلَاهُمَا عَذَابِي آيَاتِي مُضَافَاتُهَا الْعُلَا

فعولن مفاعيلن فعولن مفاعلن فعولن مفاعيلن فعولن مفاعلن

وطبعة دار الفكر ٢٧٤/٢.

(١) انظر: الحجة للقراء السبعة لأبي عليّ الفارسي ١٦٨/١.

(٢) في المخطوط: ((عُطِيَ)) ... ((عطاء))، وهو تصحيف، وأثبت ما في النشر. انظره: طبعة المجمع ١٧١٤/٥، وطبعة دار الفكر ٢٧٤/٢.

(٣) في المخطوط: ((تخريها))، وأثبت ما في النشر. انظره: طبعة المجمع ١٧١٤/٥، وطبعة دار الفكر ٢٧٤/٢.

(٤) في المخطوط: ((وقفاً))، وهو تصحيف.

(٥) النشر طبعة المجمع ١٧١٣/٥، وطبعة دار الفكر ٢٧٤/٢.

(٦) ولم تُذكر فيهما؛ لأنهما من المواضع المتفق عليها.

((وَرَبِّي)) مبتدأ على حذف المضاف، أي: ويا رَبِّي، وما بعده [١٥٥/أ] عَطِفَ بالواو المقدر في قوله: ((مَعِيَ بَعْدِي)) وفي قوله: ((عَذَابِي آيَاتِي))، تقديره: ويا ربِّي، وَمَعِيَ، وَبَعْدِي، وَإِيَّيَّ، وآيَاتِي، و((كلاهما)) تأكيد إِيَّيَّ، أي: وإِيَّيَّ، وَأَيَّيَّ، وكلاهما، وخبر المبتدآت ((مُضَافَات)) الأعراف، و((الغلا)) صفتها.

أي: ياءات الإضافة في سورة الأعراف سبع^(١):

الأولى: ياء ﴿رَبِّي الْفَوَاحِش﴾ [الأعراف: ٣٣] من القسم الرابع، أسكنها حمزؤه، أي: حذفها لأجل الساكنين، وافقه الأعمش برواية المطوّعيّ، والحسن البصريّ، وابن محيصن. والباقون من الأئمة السبعة: فتحوها، وافقهم أبو جعفر، ويعقوب، وخلف لنفسه، كما وافقه اليزيديّ، والأعمش برواية الشنبوذّي.

والثانية والثالثة: من القسم الأول، ياء ﴿إِنِّي أَخَافُ﴾ [الأعراف: ٥٩]، و﴿مِنْ بَعْدِي أَعَجَلْتُمْ﴾ [الأعراف: ١٥٠]: فتحهما نافع، وابن كثير، وأبو عمرو، وافقهم أبو جعفر، كما وافقهم ابن محيصن، واليزيدي. والباقون من الأئمة السبعة: أسكنوها فيهما، وافقهم يعقوب وخلف لنفسه، والأعمش، والحسن البصري.

والرابع: ﴿فَأَرْسِلْ مَعِيَ بَنِي إِسْرَائِيلَ﴾ [الأعراف: ١٠٥] من القسم السادس، فتحها حفص. والباقون من الأئمة السبعة: أسكنوها، وافقهم الأئمة^(٢) الثلاثة، كما وافقهم الأئمة الأربعة.

والخامسة: ياء ﴿إِنِّي أَصْطَفَيْتُكَ﴾ [الأعراف: ١٤٤] من القسم الخامس، فتحها ابن كثير، وأبو عمرو، وافقهما ابن محيصن، واليزيديّ. والباقون من الأئمة السبعة: أسكنوها، وافقهم أبو جعفر، كما وافقهم يعقوب، وخلف لنفسه، وكذلك الأعمش، والحسن البصري.

(١) انظر: التيسير ٢٩٧، والنشر ٢/٢٧٥، وإيضاح الرموز ٤١٢.

(٢) بعده في المخطوط: ((السبعة))، وهو تصحيّف.

والسادسة: ياء ﴿ءَايَاتِي الَّذِينَ﴾ [الأعراف: ١٤٦] من القسم الرابع، أسكنها ابن^(١) عامر، وحمزة، وافقهما الأعمش برواية المطوّعي، والحسن البصري، وابن محيصن. والباقون من الأئمة السبعة فتحوها، وافقهم أبو جعفر ويعقوب خلف لنفسه، وكذلك الأعمش برواية الشنبوذي واليزيدي.

والسابعة: ياء ﴿عَذَابِي أُصِيبُ﴾ [الأعراف: ١٥٦] من القسم الثالث، فتحها نافع، وافقه أبو جعفر. والباقون من الأئمة السبعة: أسكنوها، وافقهم يعقوب، وخلف لنفسه، وكذلك الأئمة الأربعة.

وفيها من الزوائد ثنتان^(٢):

الأولى: ياء ﴿ثُمَّ كِيدُونَ﴾ [الأعراف: ١٩٥]: أثبتها في الوصل أبو عمرو، وافقه أبو جعفر، كما وافقه الحسن البصري، واليزيدي، وأثبتها هشام في الحاليين وحذفها فيهما^(٣)، ووافق يعقوب هشاماً في إثباتها في الحاليين. والباقون من الأئمة السبعة: حذفوها في الحاليين، وافقهم خلف لنفسه، والأعمش، وابن محيصن.

والثانية: ياء ﴿نُنظَرُونَ﴾ [الأعراف: ١٩٥]: أثبتها يعقوب في الحاليين، وافقه الحسن البصري في الوصل. والباقون: حذفوها في الحاليين، والحسن وافقهم في الوقف، وَاللَّهُمَّ اجْمَعِينِ. فنسأل الله الكريم ربّ العرش العظيم، أن يُوقِّفنا لإكمال الكلام على سورة الأنفال إلى آخر القصيدة، كما وقَّفنا لإكمال الكلام على سورة الأعراف بتحرير حسن، لا خطأ فيه، وأن يُدخِلنا في عباده الصالحين في الجنة مجرمة ما في القرآن العظيم، ومجرمة نبينا محمد ﷺ، ومجرمة جميع الأنبياء والمرسلين ﷺ تسليماً^(٤).

(١) تكرر في المخطوط قوله: ((ابن)).

(٢) انظر: التيسير ٢٩٧، والنشر ٢/٢٧٥، وإيضاح الرموز ٤١٣.

(٣) منع ابن الجزري وجه الحذف لهشام، وصلاً ووقفاً. انظر: النشر ٢/١٨٤، وشرح إتحاف البرية ٢٦٥.

(٤) تقدّم التنبيه عليه في آخر سورة النساء. انظره: ص ١٩٨.

اللهم رَبِّي تَقَبَّلْ مِنِّي وَدِيْعَتِي كَلِمَةَ شَهَادَةِ أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ
وَرَسُولُهُ إِيْمَانِي وَإِسْلَامِي إِنَّكَ حَفِيْظٌ مُجِيْدٌ فِي هَذِهِ السُّورَةِ؛ حَتَّى تَشْهَدَ لَنَا يَوْمَ الْجَزَاءِ
وَالْحِسَابِ^(١).

اللهم احْفَظْ فِي تَحْرِيرِ الْكَلَامِ فِي سُورَةِ الْأَنْفَالِ مِنَ الْخَطَأِ وَالزَّلَلِ بِجُرْمَةِ مَا فِي الْقُرْآنِ
الْعَظِيْمِ، الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِيْنَ، وَصَلَاتِهِ وَسَلَامِهِ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ خَاتَمِ النَّبِيِّيْنَ، وَعَلَى آلِهِ
وَصَحْبِهِ أَجْمَعِيْنَ، وَمَنْ تَلَاهَمْ بِالْإِحْسَانِ إِلَى يَوْمِ الدِّينِ، اللَّهُمَّ اخْتِمْ بِالْإِيْمَانِ وَالسُّنَّةِ آمِيْنَ
آمِيْنَ.

اللهم أعطنا إيماناً صادقاً وليس بعده كُفْرٌ، كما أعطيتَ لنا في الأزل في قولك
﴿أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ قَالُوا بَلَىٰ﴾ [الأعراف: ١٧٢].

اللهم هَوِّنْ عَلَيْنَا سَكَرَاتِ الْمَوْتِ، وَسْؤَالَ مَنْكِرٍ وَنَكِيْرٍ بِفَضْلِكَ وَكَرَمِكَ وَإِحْسَانِكَ، يَا اللَّهُ، يَا
اللَّهُ، يَا اللَّهُ، إِنَّكَ أَنْتَ الْكَرِيْمُ [١٥٥/ب] الْمُنَانُ عَلَى عِبَادِكَ بِرَحْمَتِكَ يَا أَرْحَمَ الرَّاحِمِيْنَ.
وَالْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِيْنَ، وَالْمُسْتَعَانُ بِاللَّهِ الْكَرِيْمِ، نَعْمَ الْمَوْلَى، وَنَعْمَ الْمَعِيْنُ، فَمَنْ يَتَوَكَّلْ
عَلَى اللَّهِ فَهُوَ حَسْبُهُ، آمِيْنَ.

(١) تقدّم التّنبية عليه في آخر سورة النساء. انظره: ص ١٩٧.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
والمستعان بالله الكريم

سورة الأنفال

[٧١٤] وَفِي مُرْدِفَيْنِ الدَّالِّ يَفْتَحُ نَافِعٌ وَعَنْ قُنْبَلٍ يُرْوَى وَلَيْسَ مُعَوَّلًا

فعولن مفاعلين فعول مفاعلن فعولن مفاعيلن فعول مفاعلن

((الدَّالِّ)) مفعول ((يَفْتَحُ))، فاعله ((نَافِعٌ))، ((وَفِي مُرْدِفَيْنِ)) متعلق به، و((يُرْوَى)) على بناء المجهول، الضمير القائم مقام الفاعل يرجع إلى (الفتح) المفهوم من ((يَفْتَحُ)) فاعله، و((عَنْ قُنْبَلٍ)) متعلق به، ((وَلَيْسَ)) الضمير الذي تحته اسمها الراجع إلى الفتح، وخبرها ((مُعَوَّلًا))، أي: مُعْتَمَدًا عليه، والحرف الجار يحذف كثيرا، أي: لفظ (عليه)، كما يُحذف لفظة (فيه) في: هذا يَوْمٌ مَشْهُودٌ، أي: مشهودٌ فيه.

والمختلف فيه: ((مردفين))، في قوله تعالى: ﴿وَالْمَلَكَةِ مُرْدِفِينَ﴾ [الأنفال: ٩].

وترجمته: فتح الدال، إِنَّمَا عَيَّنَ النَّاظِمُ جِهْلَهُ مَحَلَّهُ؛ لتراخيه عن الأول^(١).
وقارئة: نافع، المصْرَحُ به.

وترجمة المسكوت عنهم: بكسرهما^(٢)؛ لأثهما من الأضداد المطردة المنعكسة.

والواو فيصل عاطفة في قوله: ((وَعَنْ قُنْبَلٍ^(٣))).

والمختلف [فيه]: ((مردفين)) كذلك.

وترجمته: فتح الدال الذي رواه قنبل عن ابن كثير، وليس فتح الدال عنه معتمداً عليه،

يعني: ما روي عن ابن مجاهد عن قنبل بفتح الدال فليس بصحيح عنه؛ لأنه نص في كتابه

(١) انظر: كنز المعاني للجعبري ١٦٤٦/٤.

(٢) انظر: السبعة ٣٠٤، والتيسير ٢٩٨، والنشر ٢٧٥/٢.

(٣) هو محمد بن عبد الرحمن بن خالد بن محمد المخزومي مولاهم، المكي، أبو عمر، الملقب بقنبل،

أخذ القراءة عن أحمد بن محمد بن عون النبال، والبزي، وروى عنه أبو ربيعة محمد بن إسحاق،

وغيره، توفي سنة (٢٩١هـ). انظر: معرفة القراء الكبار ١٣٣، وغاية النهاية ١٦٥/٢.

على أنه قرأ به على قبل، قال: وهو -أي: الفتح- وهم^(١)، وكان يقرأ به، ويُقَرَأُ بكسر الدال؛ لأنَّ أحمد بن يزيد^(٢) حَدَّثَنِي عن القَوَّاسِ^(٣) شيخ قبل أنه: بالكسر^(٤).

وقال الجَعْبَرِيُّ رحمته: "قلت: الوهمُ تردُّدُ^(٥) الذَّهْنِ في الحكم الغالب عدُّمه، ومراد ابن مجاهد بالوهم العَلَطُ لكنَّ اعتمادَه في توهيم قبل رواية شيخه الكسر غير مُتَّجِه؛ لاحتمال أن القَوَّاسِ أقرأ قُنْبُلًا الفتح، وابنَ يزيد الكسر، وقد ثَبَّتَ الفتح عن قبل من طريق أبي عَوْنٍ^(٦)، والعبَّاسِ^(٧)، نقله الأهوازيُّ، وأبو العلاء^(٨)، والحقُّ أنَّ ابن مجاهد إن كان قد عَلِمَ

(١) لم أجد النَّصَّ المذكور عن ابن مجاهد في كتابه السبعة -المطبوع- ٣٠٤، وحزم أبو شامة ٣/١٩٤ بأنَّ القائل هو ابن مجاهد في كتابه السبعة براوية ابن بدهن. وانظر: تنبيهات الإمام ابن الجزري على أوهام القراء لشيخنا الدكتور أحمد الرويثي ٧١١.

(٢) هو أحمد بن يزيد بن ازداذ الصفار الحلواني، أبو الحسن، إمام متقن ضابط خصوصاً في قالون وهشام، قرأ على أحمد القواس، وقالون، وخلف البزار، وغيرهم، توفي بعد سنة (٢٥٠هـ). انظر: معرفة القراء الكبار ١٢٩، وغاية النهاية ١/١٤٩.

(٣) هو أحمد بن محمد بن علقمة بن نافع بن عمر المكي المقرئ النبال، أبو الحسن، المعروف بالقواس، قرأ على أبي الأخریط وهب بن واضح، وقرأ عليه أحمد بن يزيد الحلواني، وقبيل وعبد الله بن جبير الهاشمي، توفي سنة (٢٤٠هـ). انظر: معرفة القراء الكبار ١٦٠، وغاية النهاية ١/١٢٣.

(٤) انظر: السبعة ٣٠٤.

(٥) في المخطوط: ((يُرَدَّدُ))، وهو تصحيفٌ، وأثبتُّ ما في كنز المعاني للجَعْبَرِيِّ ٤/١٦٤٧.

(٦) هو محمد بن عمرو بن عون بن أوس السلمى الواسطي، أبو عون، مقرئ محدث مشهور ضابط متقن، عرض على أحمد بن يزيد الحلواني، وقبيل، وغيرهما، عرض عليه أحمد بن سعيد الواسطي، وغيره، توفي قبل (٢٧٠هـ). انظر: غاية النهاية ٢/٢٢١.

(٧) هو العباس بن الفضل بن جعفر أبو أحمد الواسطي، يعرف بصهر الأمير، روى القراءة عن قبل، والشذائي، وانفرد بالتكبير عن قبل من أول ﴿إِذَا زُلْزِلَتْ﴾ [الزلزلة: ١]، انظر: غاية النهاية ١/٣٥٤.

(٨) هو الإمام الحسن بن أحمد بن الحسن المهداني العطار، أبو العلاء، إمام العراقيين، وحافظ المشرق، المشرق، ومؤلف كتاب الغاية في القراءات العشر، وأحد حفاظ العصر، ويُقَارَنُ بالدَّيَّانِي، توفي سنة

من قبل بقاء أهلية الإقراء تعيّن الأخذ بالفتح الذي قرأه عليه؛ لرجحانه على حكاية غيره عن غيره، وإن علم اختلاها بعلو سنه^(١) كما قال بعضهم = حَرَمَ عَلَيْهِ نَقْلُهُ عَنْهُ هَذَا الْحَرْفَ وَغَيْرِهِ مُطْلَقاً، أو ما بعده؛ لاحتمال الطيران^(٢) وحينئذ لا يُسْنَدُ الكسْرُ إلى ابن كثير من^(٣) رواية قبل، بل من رواية القوّاس ويؤدّي إلى رَفْعِهِ من القصيدة، واليسير، واختلال الإسناد، وخلط الرواية. ثُمَّ إِنَّ سَائِرَ أَكْثَرِ النَّقْلَةِ قَلَدُوا ابن مجاهد، وقطّعوا بالكسر، وبه قرأت له على مَنْ قرأت له، ولا يجوز أن يُفَسَّرَ الوَهْمُ له بحقيقته: فيكون قبل قد شكّ فيه، وَرَجَّحَ عَدَمَ الفتح عنده، ثم عمل به؛ لأته^(٤) قادح آخر، وحاصله لا يُقْرَأُ من طريق القصيد بالفتح انتهى كلامه^(٥).

أي: قرأ نافع ﴿مِنَ الْمَلَكَةِ مُرْدَفِينَ﴾ [الأنفال: ٩]: بفتح الدال، ولقُنْبِلَ وَجْهَانِ: [أحدهما]: كناع، والكسر، كالمسكوت عنهم، لكن يقرأ من طريق القصيد بالكسر فقط، أما على الفتح فأضعاف النقلة^(٦)، وأشار^(٧) الناظم ﷺ إلى هذا المعنى بقوله: ((وليس معولاً)).

أما وجه فتح الدال: أنه اسم المفعول من (أردف)، مُسْنَدٌ إلى ضمير ﴿يَأْلِفُ﴾، فهو جَرَّ نعتهم، أو إلى ضمير (المؤمنين) فنصب حال ضمير ﴿مُمِدُّكُمْ﴾، [أي]: إن الله تعالى

(٢٥٦٩هـ). انظر: معرفة القراء الكبار ٢٩٦، وغاية النهاية ٢٠٤/١

(١) في المطبوع من كنز المعاني للجعبري: ((سنده))، وهو خطأ يحيل المعنى. انظره: ١٦٤٧/٤.

(٢) في المطبوع من كنز المعاني للجعبري: ((الطريان))، وكلاهما غير واضح لي. انظره: ١٦٤٧/٤.

(٣) في المخطوط: ((عن))، وهو تصحيف.

(٤) أي: تفسير الوهم بهذا التفسير.

(٥) كنز المعاني للجعبري ١٦٤٧/٤.

(٦) النَّقْلُ من كنز المعاني للجعبري ١٦٤٦/٤، وفيه: ((والكسر كالجماعة، وعليه أضعاف النقلة))، فلعلَّ المؤلّف ﷺ توهم أنّ ((أضعاف)) من الضّعف، أي: قلّة الضَّبْطِ، فجعله لنقلة الفتح، والله أعلم.

(٧) في المخطوط: ((هو أشار))، وهو تصحيف.

أتبع^(١) الألفَ بألفٍ أخرى، قيل: أنزلوا ألفاً بعدَ ألفٍ إلى الخمسة، أو أنه أزدفَ المؤمنين بالملائكة.

وأما وجه كسرهما: جعله اسمَ فاعلٍ^(٢)، مسند إلى أحدهما، أي: مُردفين مثلهم، وهو معنى قول أبي عمرو: وأردفَ بعضهم بعضاً، أو أركبه خلقه^(٣).

وافق أبو جعفر نافعاً في فتح الدال، كما وافقه يعقوب، ووافق خلف لنفسه حمزة في كسر الدال، كما وافقه الأئمة الأربعة^(٤).

وقرأ ابن محيصن ((عن الأنفال)) بخلاف، أي: بإدغام النون الساكنة من لفظة ((عن)) في لام التعريف من ((الأنفال)) من طريق المبهج، وبالإظهار [١٥٦/أ] عن طريق المفردة كالباقين^(٥)، طبع أجمعين.

[٧١٥] وَيُغْشِي سَمًا خِفًّا وَفِي ضَمِّهِ أَفْتَحُوا وَفِي الْكَسْرِ حَقًّا وَالنَّعَاسَ ارْفَعُوا وَلَا
فَعُولن مَفَاعِلن فَعُولن مَفَاعِلن فَعُولن مَفَاعِلن فَعُولن مَفَاعِلن
((وَيُغْشِي)) مبتدأ، خبره ((سَمًا))، و((حِفًّا)) حال الفاعل، أو تمييز خفيفاً أو خفّةً، و((أفْتَحُوا)) أمرية، أي: أَوْقَعُوا الفتح، و((فِي ضَمِّهِ)) ((وَفِي الْكَسْرِ)) مُتَعَلِّقَاهَا، والهاءان لـ((يُغْشِي))^(٦)، و((حَقًّا)) مصدر (حَقَّ) مقدر، أي: حَقَّ حَقًّا، أو صفةٌ محذوفٍ، أي:

(١) في المخطوط: ((تبع))، وهو تصحيفٌ.

(٢) تكرر في المخطوط قوله: ((فاعل)).

(٣) انظر: الكشف عن وجوه القراءات السبع ٤٨٩/١، وكنز المعاني للجعبري ١٦٤٨/٤، والنقل منه.
منه.

(٤) انظر قراءة الأئمة الثلاثة: تحبير التيسير ٣٨٤، والنشر ٢٧٥/٢.

وانظر قراءة الأئمة الأربعة: إيضاح الرموز ٤١٤، وإتحاف فضلاء البشر ٧٧/٢.

(٥) انظر: المفردة ٢٤٢، والمبهج ٢٩١، وإيضاح الرموز ٤١٤.

(٦) حاشية: ((أي: الهاء الأول في ((ضَمِّهِ)). والثاني في ((الْكَسْرِ))؛ لأنَّ الألف واللام عَوَضٌ عن المضاف إليه أي: في كسره الراجع إلى يُغْشِي، والله تعالى أعلم، منه)).

فتحاً حَقًّا، و((ارْفَعُوا)) أمرية كذلك، ومفعولها ((النَّعَاسُ))، ((وَلَاءُ)) بالكسر مع المدّ - غَيْرَ حاله للوزن - أي: ارفعوا النعاسَ حال كونكم ذوي متابعة.

والواو فيصل مستأنفة في قوله: ((وَيُغْشَى))، وهو المختلف فيه، في قوله تعالى: ﴿إِذْ يُغْشَىكُمُ﴾ [الأنفال: ١١].

وترجمته: تخفيف الشين.

وقارئه: نافع، وابن كثير، وأبو عمرو، المشار إليه: بسَمًا.

وترجمة المسكوت عنهم تشديدها؛ لأتّهما من الأضداد المطّردة المنعكسة.

والواو فيصل عاطفة في قوله: ((وَفِي ضَمِّه)).

والمختلف فيه: ((يغشى))، الاستفادة من العطف.

وترجمته: فتح الياء والشين.

وإمّا قَيَّدَ الفتح بالضمّ؛ لأجل بيان قراءة المسكوت عنهم، لأنّه لو اقتصر الترجمة على الفتح لَفُهِمَ منه قراءتهم بالكسر؛ لأتّهما من الأضداد المطّردة المنعكسة، مع أنّهم لم يقرؤوا إلاّ بالضم.

أمّا تقييد فتح الشين بالكسر فأجل التبعيّة، لا لأجل قراءتهم؛ لأنّ الفتح والكسر من الأضداد المطّردة المنعكسة.

والواو عاطفة في قوله: ((وَالنَّعَاسُ))، أي: وافتحوا وارفعوا، وواو الجمع: لنقله ابن كثير وأبي عمرو.

والمختلف فيه: ((النعاس)).

وترجمته: رفع السين.

وقارئه: ابن كثير، وأبو عمرو، المشار إليهما: بحقّ.

وترجمة المسكوت عنهم: نصبها^(١)؛ لأتّهما من الأضداد المطّردة غير المنعكسة.

والنَّاطِمُ جَمَلٌ، لم يتعرّض لسكون الغين للمُخَفَّفِ، ولفتحها للمُشَدَّدِ، كما لم يتعرّضْ

(١) انظر: التيسير ٢٩٨، والنشر ٢ / ٢٧٦.

لياء كسر الشين^(١) ولألف فتحها^(٢)؛ لأنه عُلِمَ سكونُ الغين، وياً كسر الشين من لفظه،
وعُلِمَ فتحُ العين للمثقل من النظير، وعُلِمَ ياءُ الكسر من لفظه، وألف الفتح من إجماع ﴿إِذَا
يَغْشَى﴾^(٣) [الليل: ١].

فإن قلت: إن الناظم رحمته لم يُنصَّ على رفع ((النعاس)) لمدلول (حق)، فمن أين يُعَلَّم
ذلك؟

قلت: لتقدم ذكرهما وقربهما بخلاف غيرهما، ولأنه لا يُتصوَّرُ رفعه لغيرهما؛ لأنه مفعول في
قراءة غيرهما، والمفعول منصوب^(٤).

أي: قرأ أهل السَّماء أي: نافع وابن كثير وأبو عمرو ﴿إِذْ يُغْشَىكُمُ﴾ [الأنفال: ١١]:
بتخفيف الشين لكن ابن كثير وأبو عمرو: بفتح الياء والشين، والمسكوت عنهم: بضم
الياء، وكسر الشين.

وقرأ ابن كثير وأبو عمرو ﴿التَّعَاسُ﴾: برفع السين، والمسكوت عنهم: بنصبها.
وصار قراءة نافع ﴿إِذْ يُغْشَىكُمُ التَّعَاسُ﴾: بضم الياء، وتخفيف الشين، وياء
مكسورة^(٥)، ونصب ﴿التَّعَاسُ﴾؛ لأنه ذكر في الترجمة الأولى ولم يُذكر في التريجتين.
وقراءة ابن كثير وأبي عمرو: بفتح الياء، وإسكان الغين، وتخفيف الشين [مفتوحة، مع
ألف]^(٦)، ورفع السين؛ لأنهما ذُكرا في التراجم الثلاث، وقراءة المسكوت عنهم ابن عامر،
وعاصم، وحمزة، والكسائي: بضم الياء، وفتح الغين، وكسر الشين المشددة، مع يائها^(٧)،

(١) أي: للياء، في قراءة من كسر الشين.

(٢) أي: للألف، في قراءة من فتح الشين.

(٣) انظر: كنز المعاني للجعبري ١٦٤٩/٤.

(٤) انظر: إبراز المعاني ١٩٦/٣.

(٥) في المخطوط: ((كسرهما))، ولعله تصحيفٌ.

(٦) في المخطوط: ((وتخفيف الشين، مع ألف فتحها)).

(٧) والياء ساكنة، وأضافها إلى الشين؛ لأنه يلزم من كسرهما وتشديدها أن يليها الياء، لا الألف.

وينصب السين؛ لأنهم لم يُذكروا في التراجم الثلاث؛ لأنَّ التشديد والنصب من ضد الترجمة الأولى ومن ضد الترجمة الثالثة.

أما ضمَّ الياء، وكسر السَّينِ ذُكْرًا في الثانية؛ لأجل بيان قراءة المسكوت عنهم، والله تعالى أعلم.

أما وجه الضم والكسر مع التخفيف: أنه مضارع (أغشى) المعدى بالهمزة، ومع التشديد: أنه مضارع (عَشَى) المعدى بالتضعيف.

وأما وجه الفتحين -أي: فتح الياء والشين-: أنه مضارع (عَشَى) المعدى بنفسه إلى واحدٍ من الثلاثي المجرد.

وأما وجه الرفع في ﴿التَّعَاسُ﴾: أنه على الفاعل.

وأما وجه النصب على أنه: المفعول الثاني.

وافق أبو جعفر نافعاً في ضم الياء، وكسر الشين المخففة، مع القيود الباقية، كما وافقه الحسن البصريُّ، [١٥٦/ب] وكذلك الأعمش، إلا أنه يشدد الشين موافقاً لحمزة، وكذلك خلف، ويعقوب^(١). ووافق ابن محيصن ابن كثير في فتح الياء، مع القيود الباقية، كما وافقه اليزيدي^(٢).

قرأ ابن محيصن ((أَمَنَةً)) [الأنفال: ١١]: بسكون الميم، والباقون: بفتحها^(٣).

وقرأ الحسن ((وَمَنْ يُؤَلِّمُ يَوْمَئِذٍ دُبْرَهُ)) [الأنفال: ١٦]: بسكون الباء. وكذا ((دُبْرٍ))

في يوسف الكَلْبِيَّةُ [٢٧]، و((قُبْلٍ)) [سورة يوسف: ٢٦] ونحوهما. والباقون: بالضم^(٤)، ضَوِّعُوا ضَوِّعُوا أجمعين.

[٧١٦] وَتَخْفِيفُهُمْ فِي الْأَوَّلِينَ هُنَا وَلَكِنَّ اللَّهَ وَاَرْفَعُ هَاءَهُ شَاعَ كُفَّلاً

(١) قرأ يعقوب، وخلف، والأعمش كحفص.

(٢) انظر قراءة الأئمة الثلاثة: تحبير التيسير ٣٨٤، والنشر ٢/٢٧٦.

وانظر قراءة الأئمة الأربعة: إيضاح الرموز ٤١٤، وإتحاف فضلاء البشر ٧٧/٢.

(٣) انظر: مفردة ابن محيصن في سورة آل عمران ٢٢٠، وإيضاح الرموز ٤١٤.

(٤) انظر: مفردة الحسن البصري ٣٠١، ٣٣٠، وإيضاح الرموز ٤١٤.

فعولن مفاعيلن فعول مفاعيلن فعولن مفاعيلن

((وَتَخْفِيْفُهُمْ)) مبتدأ، مضافٌ إلى الفاعل، وهو ضمير الجمع، أي: نقلة مدلول الشين والكاف، وإن كانا مؤخرًا لفظًا، ولكن نقلتُهما متقدِّمةً معنًى، و((فِي الْأَوَّلَيْنِ)) خبر المبتدأ، أو متعلِّقة بـ(التخفيف)، و((هُنَا)) ظرفه. وقوله: ((وَلَكِنَ اللهُ)) مفعوله على حذف المضاف، أي: نون كَلِمَتِي ((ولكن الله))، أو بدلُ الكل من الكل، أي: من الأوَّلَيْنِ، و((شَاعَ)) التخفيف، ماضية على التقدير الثاني، أو مستأنفة على تَقْدِيرِ كونها في الأوَّلَيْنِ خبرًا، و((كُفَّلًا)) -بضم الكاف، وتشديد الفاء- جمع كافل، تمييز على الضَّامِنِ^(١)، أي: كفَلوا صحة القراءة، وقوله: ((وَأَرْفَعُ)) أمرية، مُعْتَرِضَةٌ بين المبتدأ والخبر.

والمختلف فيهما: ﴿وَلَكِنَّ اللَّهَ قَنَاطَهُمْ﴾ [الأنفال: ١٧]، ﴿وَلَكِنَّ اللَّهَ رَمَى﴾ [الأنفال: ١٧] الْمُقَيِّدَيْنِ بِالْأَوَّلَيْنِ؛ احترازًا عن الأخير، ﴿وَلَكِنَّ اللَّهَ سَلَّمَ﴾ [الأنفال: ٤٣، ٦٣] المتفق عليهما: بالتشديد، وصار الخُلف بينهم في الأوَّلَيْنِ.

وترجمتهما: تخفيف نون كلمتي: ﴿وَلَكِنَّ اللَّهَ﴾ في الحالين، ورفع هاء الجلالة. وقارئهما: الأخوان، وابن عامر، المشار إليهما: بالشين، والكاف. وترجمة المسكوت عنهم التشديد^(٢)، من الأضداد المطَّردة المنعكسة. والرفع والنصب من الأضداد المطَّردة غير المنعكسة، ولكن حالة الوصل لم يتعرَّض الناظم بكسر النون المخففة؛ لكونه على الإجماع، كما لم يتعرَّض لفتح^(٣) النون المشدَّدة للمسكوت؛ للإجماع على فتحها وساكنها في الحالتين، أي: في الوصل والوقف. وعُلِمَ -أيضاً- تخفيفها حالتي^(٤) من الإطلاق، كما عُلِمَ تشديدها في الحالتين منه،

(١) في المخطوط: ((المضامن))، وهو تصحيفٌ.

(٢) انظر: التيسير ٢٩٨، والنشر ٢/٢١٩.

(٣) في المخطوط: ((بفتح))، وهو تصحيفٌ.

(٤) هكذا في المخطوط، ولعلَّ الأقرب للسياق ((في الحالتين)).

كما عَلِمَ كسرُها في حالة الوصل من اللفظ.

فإن قلت: ما السرّ في كون الاختلاف في الأوّلين، وفي عدم كونه في الأخيرين؟

قلت: ما أعلم السرّ، الاتباع للمتواترة.

أي: قرأ ابن عامر والأخوان ﴿وَلَكِنِ اللَّهُ قَتَلَهُمْ﴾، ﴿وَلَكِنِ اللَّهُ رَمَى﴾ في الأوليين في الأنفال^(١): بتخفيف النون مكسورة وصلًا، وإسكانها وقفًا، مع رفع الجلالة، وقرأهما المسكوت عنهم: بتشديدها مفتوحةً، وساكنةً في الحالين، أي: في الوصل مفتوحة، وفي الوقف ساكنة مع نصب الجلالة.

أمّا وجه التخفيف: أنّه لغة فيها، لا أنّها العاطفة.

وأمّا وجه التشديد: حصولها بين الجملتين نظير ﴿مَا أَلْفَتَ بَيْنَ قُلُوبِهِمْ وَلَكِنَّ اللَّهَ أَلْفَ بَيْنَهُمْ﴾ [الأنفال: ٦٣]، وإذا شدّدت نصبت اسمها^(٢).

وافق أبو جعفر نافعاً في التشديد والنصب، كما وافقه يعقوب، وكما وافقه الأئمة الأربعة، إلا أنّ الأعمش وافق حمزةً في تخفيفها مع الرفع، كما وافقه خلف لنفسه، إلا أنّ الحسن وافقهم في الثاني، أي: ﴿وَلَكِنِ اللَّهُ رَمَى﴾^(٣)، وتوابع أجمعين.

[٧١٧] وَمُوهِنٌ بِالتَّخْفِيفِ ذَاعَ وَفِيهِ لَمْ يُنَوِّنَ لِحَفْصٍ كَيْدَ بِالْخَفْضِ عَوَّلَا

فَعُولٌ مَفَاعِيلِنُ فَعُولٌ مَفَاعِلِنُ فَعُولِنُ مَفَاعِلِنُ فَعُولٌ مَفَاعِلِنُ

((مُوهِنٌ)) مبتدأ، خبره ((ذَاعَ))، انتشر، و((بِالتَّخْفِيفِ)) حال فاعله، و((لَمْ يُنَوِّنَ)) مجهولة مجزومة بـ((لَمْ))، و((لِحَفْصٍ)) مرفوعة القائم مقام الفاعل محلاً، ولا ضمير فيه لأجل لفظة (فيه)، الضمير يرجع إلى ((مُوهِنٌ))، أي: لم يوقع التنوين لحفص فيه، و((كَيْدَ)) مبتدأ، خبره ((عَوَّلَا))، ولفظة (عليه) المقدّر متعلّق به، و((بِالْخَفْضِ)) حال

(١) في المخطوط: ((الأعراف))، وهو تصحيّفٌ، أو سبق قلم.

(٢) انظر: شرح الهداية ٣٦٥، وكنز المعاني للجعبري ١١٥٧/٣، والنقل منه.

(٣) انظر قراءة الأئمة الثلاثة: تحبير التيسير ٢٩٣، والنشر ٢١٩/٢.

وانظر قراءة الأئمة الأربعة: إيضاح الرموز ٢٨٢، ولطائف الإشارات ٢٢٧٠/٥.

فاعله، وهذا من التجنيس الخطّي لأنّ حَفْصاً و((الْخَفْض)) متساويان في الخطّ^(١).
 والواو فاصلة مستأنفة في قوله: ((وموهن))، وهو المختلف فيه، في قوله تعالى:
 ﴿وَأَنْتَ اللَّهُ مُوْهِنٌ﴾ [الأنفال: ١٨].
 وترجمته: تخفيف الهاء، مع إسكان والواو.
 وقارئه: ابن عامر، والكوفيون، المشار إليهم: بالذال المعجمة.
 وترجمة [أ/١٥٧] المسكوت عنهم: تشديدها مع فتحها؛ لأنّهما من الأضداد المطرّدة المنعكسة.

والواو فاصلة عاطفة في قوله: ((وفيه)).
 والمختلف فيه: ((مُوْهِنٌ)) كذلك.
 وترجمته: عدم نونه.
 وقارئه: حفص، المصرّح به.
 وترجمة المسكوت عنهم: إثبات التنوين؛ لأنّهما من الأضداد المطرّدة المنعكسة.
 ولم يأت بالواو الفاصلة في قوله: ((كَيْد))، وهو المختلف فيه؛ لأنّه مبتدأ، خبره
 ((عَوْلًا))، وهذه الجملة مستأنفة، لا تعلق [لها] بما قبله؛ لأنّه إن اتّصل بما قبل فيحتاج إلى
 التقدير، أي: قرأ حفص كيد بالخفض، فلم يكن العين برمز؛ لأنّ إتيان قوله: ((عَوْلًا)) لمجرد
 تكميل القافية، ولذا جعل قوله: ((كَيْد بِالْخَفْضِ عَوْلًا)) كلاماً مستأنفاً، فلا يحتاج إلى هذا
 التقدير^(٢).

وترجمته: جرُّ الدال منه.
 وقارئه: حفص، المشار إليه: بالعين.
 وترجمة المسكوت عنهم: نصبها^(٣)؛ لأنّهما من الأضداد المطرّدة المنعكسة.
 ولم يتعرّض الناظم رحمته سكون الواو للمخفف، كما لم يتعرّض لفتحها للمشدّد؛ لأنّ

(١) انظر: جواهر البلاغة ٣٢٥، وبغية الإيضاح لتلخيص المفتاح ٤/٦٤٠.

(٢) انظر: إبراز المعاني ٣/١٩٧.

(٣) انظر: التيسير ٢٩٩، والنشر ٢/٢٧٦.

السكون عُلِمَ من لفظه، كما عُلِمَ الفتح من النظير^(١). والله تعالى أعلم.
 أي: قرأ ابن عامر والكوفيون ﴿وَأَنْتَ اللَّهُ مُوهِنٌ﴾: بإسكان الواو، وتخفيف الهاء، وقرأه المسكوت عنهم: بتشديدها، مع فتح الواو. وقرأ حفص: ﴿مُوهِنٌ﴾: بلا تنوين، وقرأه المسكوت عنهم: بالتنوين. وقرأ أيضاً حَفْصٌ ﴿كَيْدٌ﴾: بِجَرِّ الدَّالِ منه، وقرأه المسكوت عنهم: بنصبها.

فصار الحرميان وأبو عمرو ﴿مُوهِنٌ كَيْدَ الْكُفْرَيْنِ﴾: بالفتح، والتشديد، والتنوين، والنصب؛ لأنهم لم يُدَكِّرُوا في التراجم الثلاث. وابن عامر وشعبة والأخوان: بالإسكان، والتخفيف، والتنوين، والنَّصْبُ؛ لأنهم ذَكَّرُوا في الترجمة الأولى، ولم يذكرُوا في الأخيرتين. وحفص: بالإسكان، والتخفيف بلا تنوين، وبالجر؛ لأنه ذكر في التراجم الثلاث، لكن انفرد أبو عمرو وحفص الدوري بإمالة ﴿الْكَفْرَيْنِ﴾، كما انفرد ورش بالصغرى، اضرب أنت ثلاثة وقف ﴿الْكَفْرَيْنِ﴾ في الستة، فحاصل الضرب ثمانية عشر وجهاً^(٢)، والله تعالى أعلم.

أما وجه التخفيف: جعله اسم فاعل من (أوهن) المُعدَى: بالهمزة، وأشار الناظم رحمه الله إلى انتشار تعديته بالهمزة بقوله: ((ذاع)).
 وأما وجه تشديده: جعله اسم فاعل من (وهن) المُعدَى: بالتضعيف، لا كما تُؤهَّم للتكثير لمزاحمة الرَّاجِحِ^(٣).

وأما وجه التنوين: أنه الأصل في اسم الفاعل، ووجه نصب ﴿كَيْدٌ﴾: أنه منصوب به، نيابةً عن أصله.

وأما وجه الإضافة: تخفيفُ اللفظ بحذف التنوين الرَّاجِحِ على ثقل الكسرة، على حد:

(١) انظر: كنز المعاني للجعبري ١٦٥٢/٤.

(٢) ولا يخفى أنَّ أوجه العارض من الخلاف الجائز، ويكتفى بواحدٍ منها، ولا يلزم الإتيان بالجميع.

(٣) أشار الجعبري عند كلمة ((توهم)) لحرف ((ف))، ومراده الفاسي. انظر: اللآلئ الفريدة

٤٧٧/٢، وكنز المعاني للجعبري ١٦٥٢/٤.

﴿بَلَغَ الْكَعْبَةَ﴾ [المائدة: ٩٥]، واعتمد على جرّه^(١) للإضافة، وهي جائزة في اسم الفاعل المعتمد للأكثر المراد به^(٢)، والله أعلم.

وافق أبو جعفر نافعاً في التشديد، والتنوين، والنصب، وكذلك الأئمة الأربعة، إلا أن الأعمش وافق حمزةً في التخفيف، والتنوين، والنصب، كما وافقه يعقوب، وخلف لنفسه، وكذلك الحسن إلا أنه وافق حفصاً في الجرّ وعدم التنوين^(٣)، طوبى لهم أجمعين.

[٧١٨] وَيَعْدُ وَإِنَّ الْفَتْحُ عَمَّ عَلًّا وَفِيهِمَا الْعُدْوَةَ أَكْسِرُ حَقًّا الضَّمَّ وَأَعْدِلًا

فَعُولٌ مَفَاعِيلُنْ فَعُولٌ مَفَاعِلٌ فَعُولُنْ مَفَاعِلُنْ فَعُولُنْ مَفَاعِلُنْ

وهمة ((وَإِنَّ)) مبتدأ، والواو من التلاوة، و((الْفَتْحُ)) مبتدأ ثانٍ، و((عَمَّ)) خبره، و((عَلًّا)) تمييزاً، أو حال من الضمير المستتر الراجع إلى الفتح، و((بَعْدُ)) مبني على الضمّ؛ لانقطاعه عن المضاف إليه، أي: وبعد كيد، ظرفُ الخبر، والجملة خبر الأول بتقدير (فيه)، و((وَبَعْدُ)) ظرف الأمرية المقدّرة، أي: اذكر وإن بعد كيد.

و((أَكْسِرُ)) أمرية، مفعولها ((الضَّمَّ))، و((وَفِيهِمَا)) متعلّق بها، وأضمر قبل الذكر في غير المنصوصية على الكوفية، ففسّره بكلمتي ((الْعُدْوَةَ)) بدلاً أو بياناً، ثم حُذِفَ المضاف، أي: كلمتي، أو لمّا كان الغرضُ البيانَ بَيِّنَ الجِنْسِ دُونَ العَدِ، أو عَيَّنِي ((الْعُدْوَةَ)) مفعول ((أَكْسِرُ))، و((فِيهِمَا)) حال المطلق، و((الضَّمَّ)) بدل^(٤) ((الْعُدْوَةَ))، أو هي مبتدأ محكيٌّ على ما وقع في التلاوة، و((حَقًّا)) مصدر مقدّر، أي: حق حقاً معترض، [١٥٧/ب] ((وَأَعْدِلًا)) أمرية، عطف على الأمرية المتقدّمة، والألف بدل نون التأكيد الخفيفة.

(١) في المخطوط: ((خبره))، وهو تصحيفٌ.

(٢) انظر: معاني القراءات ١٩٩، وكنز المعاني للجعبري ١٦٥٢/٤.

(٣) انظر قراءة الأئمة الثلاثة: تحبير التيسير ٣٨٤، والنشر ٢٧٦/٢.

وانظر قراءة الأئمة الأربعة: إيضاح الرموز ٤١٥، ولطائف الإشارات ٢٢٧٠/٥.

(٤) في المخطوط: ((يدل))، وهو تصحيفٌ. انظر: كنز المعاني للجعبري ١٦٥٣/٤.

فإن قلت: بعد ((موهن)) ((وأن)) مَوْضَعَانِ: أحدهما: ما ذكره الناظم رحمته.
 والآخر: ﴿وَأَنَّ اللَّهَ عِنْدَهُ أَجْرٌ عَظِيمٌ﴾ [الأنفال: ٢٨] فلا خلاف في فتح ((أن)) فيه؟
 قلت: كلا الحرفين غير مراد؛ لأن الناظم رحمته لم يأت بما يدل على إرادتهما، وإذا تعيّن
 عدم إرادتهما تعيّن إرادة الأول؛ لأنه أقرب إلى ﴿كَيْدٌ﴾، والثاني: أبعد منه.
 وتقدير الكلام في المسألة الثانية: والعدوة^(١) اكسر الضم في مَوْضَعَيْهِمَا، ويجوز أن
 يكون العدوة بدلاً من الضمير في لفظه ((فيهما))، أو عطفاً بيّناً، أي: اكسر الضمّ فيهما،
 وبَيّن ما أضمره فقال: ((العدوة))، كقولك: رأيت زيدا، ومررت به زيدا.
 فإن قلت: كيف أُبدِلَ مُفْرَدٌ عن^(٢) ضمير تثنية، وأنت لا تقول: رأيتهما زيدا، بل يجب
 أن تقول^(٣): زيدا وعمراً، أو الزيدين.
 قلت: لَمَّا كَانَ الْمُضْمَرُ فِي هَذَا النَّظْمِ لَفْظاً مُتَّحِداً، لم يُحتج إلى تثنية لفظ المُبَيّن، بل
 لفظاً لمفرد كافٍ في البيان، كالتمييز في عشرون رجلاً، لَمَّا كَانَ الغرضُ بيانَ حقيقة المعدود
 المُتَّحِدِ الجنس كَقِي في بيانه لفظ مُفْرَدٌ^(٤).
 وقوله: ((اعْدِلَا)) أي: اعدلن أنت في كسر الضم في الموضعين على الاستواء^(٥).
 والواو فيصل مستأنفة في قوله: ((وبعد)).
 والمختلف فيه: ﴿وَأَنَّ اللَّهَ مَعَ الْمُؤْمِنِينَ﴾ [الأنفال: ١٩]، ﴿وَأَنَّ اللَّهَ عِنْدَهُ أَجْرٌ عَظِيمٌ﴾
 [الأنفال: ٢٨]، وما بعد قوله: ﴿مُوْهِنٌ كَيْدَ الْكٰفِرِيْنَ﴾ [الأنفال: ١٨]، لكن الأقرب^(٦).

(١) في المخطوط: ((والعدة))، وأثبت الموافق للبيت.

(٢) هكذا في المخطوط، والأقرب للسياق ((من)).

(٣) سقط، لا يستقيم الكلام إلا بوجوده، واستدركته من إبراز المعاني ١٩٨/٣.

(٤) انظر: إبراز المعاني ١٩٨/٣.

(٥) انظر: إبراز المعاني ١٩٨/٣.

(٦) أي: المختلف فيه هو ﴿وَأَنَّ اللَّهَ مَعَ الْمُؤْمِنِينَ﴾ [الأنفال: ١٩]؛ لأنه الأقرب إلى ﴿مُوْهِنٌ

وترجمته: فتح الهمزة من ((وَأَنَّ)).

وقارئه: نافع، وابن عامر، وحفص، المشار إليهم: بعم، والعين، من قوله: ((عَمَّ عَلَاءً)).

وترجمة المسكوت عنهم: كسرهما^(١)؛ لأتّهما من الأضداد المطّردة المنعكسة.

والواو فيصل مستأنفة في قوله: ((وفيهما)).

والمختلف فيه: ((العدوة)) في الموضعين.

وترجمته: كسر العين في الموضعين.

وإنّما قيّده الناظم رحمه الله بالضم؛ لأنّه لو اقتصر الترجمة على الكسر لفهم منه قراءة

المسكوت عنهم: بالفتح؛ لأتّهما من الأضداد المطّردة المنعكسة؛ لأتّهم لم يقرؤوا إلا بالضم.

وقارئه: ابن كثير، وأبو عمرو، المشار إليهم: بحق.

وترجمة المسكوت عنهم: ضم العين فيهما^(٢). والله تعالى أعلم.

أي: قرأ نافع وابن عامر وحفص ﴿وَأَنَّ اللَّهَ مَعَ الْمُؤْمِنِينَ﴾: بفتح الهمزة. وقرأه

المسكوت عنهم: بكسرهما.

وقرأ ابن كثير وأبو عمرو ﴿إِذْ أَنْتُمْ بِالْعُدْوَةِ الدُّنْيَا وَهُمْ بِالْعُدْوَةِ الْقُصْوَى﴾ [الأنفال: ٤٢]:

بكسر العين فيهما، وقرأهما المسكوت عنهم: بضمّها معاً. والله تعالى أعلم.

أمّا وجه فتح الهمزة: أنّه بتقدير الجارّ، أي: ولأنّ الله.

أمّا وجه الكسر: أنّه الاستئناف.

وأمّا وجه الكسر والضم: أنّهما لغتان^(٣).

وافق أبو جعفر نافعاً في فتح الهمزة، ووافق يعقوب أبا عمرو في كسرهما، كما وافقه

خلفٌ لنفسه، والأعمش، واليزيدي^(٤).

(١) انظر: التيسير ٢٩٩، والنشر ٢٧٦/٢.

(٢) انظر: التيسير ٢٩٩، والنشر ٢٧٦/٢.

(٣) انظر: كنز المعاني للجعبري ١٦٥٤/٤.

(٤) انظر قراءة الأئمة الثلاثة: تحبير التيسير ٣٨٥، والنشر ٢٧٦/٢.

ووافق يعقوب أبا عمرو في كسرهما، كما وافقه الحسن البصري، وابن محيصن^(١).
 رَوَى المَطَّوَعِيُّ عن الأعمش ((هذا هو الحقُّ)) - [الأنفال: ٣٢]: بالرفع، وكذلك
 ((ويكونُ الدين)) [الأنفال: ٣٩]، والباقون: بنصبها^(٢).
 ورويس ﴿بِمَا تَعْمَلُونَ﴾ [الأنفال: ٤٧]: بالخطاب، والباقون: بالغيب^(٣).

[٧١٩] وَمَنْ حَيِّيَ اكْسِرَ مُظْهِرًا إِذْ صَفَا هُدًى وَإِذْ يَتَوَفَّى أَنثَوَهُ لَهُ مُلَا
 فعولن مفاعيلن فعولن مفاعلن فعولن مفاعيلن فعولن مفاعلن مفاعلن
 و((اكْسِرَ)) أمرية، مفعولها ((مَنْ حَيِّيَ)) على حُذْفِ المضاف، أي: ياء حَيِّيَ، أو
 مبتدأ، و(ياؤه) المقدر مفعول ((اكسره))، خبره على تأويل: مقول في حقه، ((اكْسِرَ
 مُظْهِرًا)) حال الفاعل، و((إِذْ)) ظرفه، و((صَفَا)) الكسر ماضية، و((هُدًى)) تمييز، أو
 حال.

((وَإِذْ يَتَوَفَّى أَنثَوَهُ)) مثل المذكور في الإعراب، ويُرَجَّحُ هنا الرفع؛ لاشتغال الفعل
 بالهاء، و((أَنثَوَهُ)) - بكسر النون - أمرٌ عَطِيفٌ على مُنَاسِبِهِ^(٤)، ويُروى بالفتح ماضياً، ولذا
 الضمير المحرور من ((له)) محلاً يرجع إلى التانيث، المفهوم من ((أَنثَوَهُ)) خبر مقدم،
 و((مُلَا)) - بالضم - مبتدأ، جمع (مِلَاءَةٌ) بالكسر، وهي المِلْحَفَةُ^(٥)، كناية عن
 [الحجج]^(٦)، صفة الجملة المتقدمة.

وانظر قراءة الأئمة الأربعة: إيضاح الرُّمُوزِ ٤١٥، وإتحاف فضلاء البشر ٧٨/٢.

(١) انظر المصادر السابقة.

(٢) انظر: إيضاح الرُّمُوزِ ٤١٦، وإتحاف فضلاء البشر ٧٩/٢.

(٣) انظر: تحبير التيسير ٣٨٥، والنَّشْرُ ٢٧٦/٢.

(٤) أي: قوله في التَّرْجِمَةِ السَّابِقَةِ: ((اكْسِرَ))، فكلاهما بالخطاب.

(٥) انظر: تهذيب اللغة ٢٩١/١٥، وتاج العروس ٤٣٨/١.

(٦) في المخطوط: ((الحج))، وهو تصحيف.

حاشية: ((أي: عن حج التانيث))، هكذا في المخطوط، ولعلَّ الأقرب للسياق ((حجج))، بدلاً

والواو فاصلة مستأنفة في ((وَمَنْ حَيٍّ)).

وهو المختلف فيه، من قوله تعالى: ﴿مَنْ حَيٍّ عَنْ بَيِّنَةٍ﴾ [الأنفال: ٤٢].

وترجمته: إظهار الأولى مع كسرها عند الياء الثانية.

وقارئه: نافع، وشعبة، والبزي، المشار إليهم: بهمزة القطع، و[١٥٨/أ] والهاء،

[والصَّاد].

وترجمة المسكوت عنهم: إدغام الأولى في الثانية^(١)؛ لأتّهما من الأضداد المطّردة المنعكسة، مع أنّ الكسر يقتضي أن يكون ضده فتحاً للمسكوت عنهم، مع أنّهم لم يقرؤوا بالفتح إلا بإسكان الياء الأولى، فصار قوله: ((اكسر))؛ لبيان حركة الياء الأولى للكلّ، لا للمذكور؛ لأنّهم كلهم يقرؤون بكسر الياء الأولى، من باب الرابع من الثلاثي المجرد، منهم من يقرأ: بإظهارها عند الياء المفتوحة، ومنهم من يقرأ: بإدغامها في الياء الثانية، فالأصل عند المُدغم (حَيٍّ): بكسر الياء الأولى فسلب كسرها؛ لأجل الإدغام^(٢).

والواو فاصلة مستأنفة في قوله: ((ويتوفى))، وهو المختلف فيه، من قوله تعالى: ﴿وَلَوْ

تَرَىٰ إِذْ يَتَوَفَّى الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ [الأنفال: ٥٠].

وترجمته: تاء التأنيث.

وقارئه: ابن عامر، المشار إليه باللام، والميم، هما كناية عن الكاف، وإنّما فُرقا في النظم

للوزن.

وترجمة المسكوت عنهم ياء التذكير^(٣)؛ لأتّهما من الأضداد المطّردة المنعكسة.

أي: قرأ نافع، وأبو بكر، والبزّي ﴿مَنْ حَيٍّ عَنْ بَيِّنَةٍ﴾: بإظهار الياء المكسور عند

الياء المفتوحة. وقرأ المسكوت: بإدغامها في الثانية.

من ((حج)).

(١) انظر: التيسير ٢٩٩، والنشر ٢/٢٧٦.

(٢) انظر: كنز المعاني للجعبري ٤/١٦٥٥.

(٣) انظر: التيسير ٢٩٩، والنشر ٢/٢٧٧.

وقرأ ابن عامر: ﴿إِذْ يَتَوَفَّى﴾: بقاء التأنيث، وقرأه المسكوت: بقاء التذكير.
 أمّا وجه الإظهار: أنّه الأصل المؤيّد بقصد الحركة، وكراهة تشديد العليل.
 وأمّا وجه الإدغام: تخفيف ثِقَلِ المِثْلِ^(١) حملاً [على] الصحيح؛ بجامع لزوم الحركة،
 وعليه جاء قوله:

[عَيُّوا بِأَمْرِهِمْ كَمَا عَيَّتْ بِبَيْضَتِهَا الْحَمَامَةُ]^(٢)

وهي صريح الرسم.

أمّا وجه التأنيث: أنّه مسندٌ إلى ﴿أَلْمَلَيْكَةُ﴾، ولفظها مؤنث، وهو مؤوّل بتأويل
 جماعة^(٣).

وأمّا وجه التذكير: أن معناه مُذَكَّرٌ، جمع: ملك^(٤).

وافق أبو جعفر نافعاً في الياءين المُظْهَرَيْنِ، كما وافقه يعقوب، وخلف لنفسه، وكذا ابن
 محيصن من طريق المبهج، وهو أحد وجهي طريق المفردة، أمّا ابن محيصن من الوجه الثاني من
 طريق المفردة وافق ابن كثير في ياء مشدّدة مفتوحة، كما وافقه الأعمش، والحسن،
 واليزيدي^(٥).

(١) أي: ثِقَلُ اجتماع ياءين.

(٢) في المخطوط: ((عَيُّوا ياءهم كما عَيَّتْ بأمرها الحامة))، والبيت لعبيد بن الأبرص، ولفظه في ديوانه
 ديوانه ١٠٩:

بَرَمَتْ بَنُو أَسَدٍ كَمَا بَرَمَتْ بِبَيْضَتِهَا الْحَمَامَةُ

وأثبتُ الموافق لما في الكتاب لسبويه ٣٩٦/٤، وكنز المعاني للجعبري ١٦٥٦/٤.

(٣) أي: إن ﴿أَلْمَلَيْكَةُ﴾ جماعة، والجماعة لفظٌ مؤنثٌ.

(٤) انظر: معاني القراءات ٢٠٠، وكنز المعاني للجعبري ١٦٥٦/٤، والنقل منه.

(٥) لم أجد الكلمة في مفردة ابن محيصن (المطبوع)، فيكون موافقاً أبا عمرو في الإدغام.

انظر قراءة الأئمة الثلاثة: تحبير التيسير ٣٨٥، والنشر ٢٧٦/٢.

وانظر قراءة الأئمة الأربعة: مفردة ابن محيصن ٢٤٢، والمبهج ٣٦١، وإيضاح الرّموز ٤١٦،
 ولطائف الإشارات ٢٢٧٥/٥.

قرأ الحسن البصريّ ((فَتَفْشَلُوا)) [الأنفال: ٤٦]: بكسر الشين، والباقون: بفتحها^(١).
 رَوَى المَطْوَعِيُّ عن الأعمش ((وَتَذْهَبُ رِيحُكُمْ)) [الأنفال: ٤٦]: بجزم الباء، والباقون:
 بنصبها^(٢).
 رَوَى المَطْوَعِيُّ ((فَشَرَّدُ بِهِمْ)): بزال معجمة، والباقون: بادل مهملة^(٣). بفتحهم أجمعين.

[٧٢٠] وَبِالْغَيْبِ فِيهَا تَحْسَبَنَّ كَمَا فَشَا عَمِيماً وَقُلْ فِي النُّورِ فَاشِيهِ كَحَلًّا
 فعولن مفاعيلن فعول مفاعلن فعولن مفاعيلن فعولن مفاعلن
 ((تَحْسَبَنَّ)) مفعول الأمر المقدر، أي: أفش، (وفي الأنفال)^(٤) ظرفه، ((وَبِالْغَيْبِ))
 حال الفاعل، و((كَمَا)) صفة مصدر، وهي أي: ((مَا)): مصدرية، أي: أفشه إفشاءً في
 الآتي، كَفُشِّيهِ فِي المَاضِي، و((عَمِيماً)) حال ((فَشَا))، أي: حال كون إفشائك بالغيب.
 و((فَاشِيهِ)) مبتدأ، المضير المجرور للغيب، خبره ((كَحَلًّا))، الضمير تحته للمبتدأ،
 بمعنى: بَصَّرَهُ، وَنَوَّرَ غَيْرَهُ، و((فِي النُّورِ)) متعلقة، والتشديد في ((كَحَلِّ)) للتكثير، والجملة
 مقولة الأمرية، أي: وقل.

وفيه إعراب آخر وهو ((تَحْسَبَنَّ)) مبتدأ، ((فِيهَا)) حال، أي: كائناً فيها، والضمير
 للسورة، ((وَبِالْغَيْبِ)) خبره المقدم، ((كَمَا)) نُصِبَ عَلَى الظرف، و((فَشَا)) بمعنى: ظَهَرَ،
 ((مَا)) الموصولة، ((عَمِيماً)) أي: شاملاً، حال فاعل ((فَشَا))، و((فَاشِيهِ)) ظاهره مبتدأ،
 خبر ((كَحَلًّا))، من كَحَلَّ العين، إذا جعل فيها الكحل.
 والواو فاصلة مستأنفة في قوله: ((وَبِالْغَيْبِ)).

والمختلف فيه: تحسبنّ في قوله تعالى: ﴿وَلَا تَحْسَبَنَّ﴾ في سورة الأنفال [٥٩].

(١) انظر: مفردة الحسن البصري ٣٠٢، وإيضاح الرُّمُوزِ ٤١٦.

(٢) انظر: المبهج ٣٦١، وإيضاح الرُّمُوزِ ٤١٧.

(٣) انظر المصدرين السابقين.

(٤) أي: قوله: ((فِيهَا)).

وترجمته: ياء الغيب.

وقارئه: ابن عامر، وحمزة، حفص، المشار إليهم: بالكاف، والفاء، والعين.
وترجمة المسكوت عنهم بتاء الخطاب^(١)؛ لأتّهما من الأضداد المطّردة المنعكسة.
والواو فاصلة عاطفة في قوله: ((وقل)).

والمختلف فيه: ﴿لَا تَحْسَبَنَّ﴾ في سورة النور [٥٧] كذلك.

وترجمته: ياء الغيب، المستفادة من العطف.

وقارئه: حمزة، وابن عامر، المشار إليهما: بالفاء، والكاف.

وترجمة المسكوت عنهم: تاء الخطاب^(٢)، [١٥٨/ب] من عطف المفهوم على المفهوم.

أي: قرأ ابن عامر، وحمزة، وحفص ﴿وَلَا يَحْسَبَنَّ﴾ [الأنفال: ٥٩]: بياء^(٣) الغيب،
وقرأه المسكوت عنهم: بتاء الخطاب في سورة الأنفال.

وقرأ حمزة، وابن عامر، و﴿لَا تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا مُعْجِزِينَ فِي الْأَرْضِ﴾ في سورة النور
[٥٧]: بياء الغيب، وقرأه المسكوت عنهم: بتاء الخطاب.

والقراء في كسر السين وفتحها على أصولهم، فالناظم ﷺ وضع قاعدة في فتح السين
وكسرها، فقال^(٤): ((ويحسب كسر السين مستقبلاً سماً رضاه))^(٥) في سورة البقرة.

فصار ابن عامر، وحمزة: بغيتهما، وفتح سينهما؛ لأتّهما ذكراً في الترحمتين هنا، ولم يُذكر
في الترجمة في البقرة. ونافع، وابن كثير، وأبو عمرو، والكسائي: بخطابهما، وكسر سينهما؛
لأنّهم لم يُذكروا في الترحمتين في الأنفال، وذكروا^(٦) في الترجمة في البقرة. وشعبة: بخطابهما،
وفتح السين فيهما؛ لأنّه لم يذكر في الترحمتين في الأنفال، وفي الترجمة في البقرة. وحفص

(١) انظر: التيسير ٣٠٠، والنشر ٢/٢٧٧.

(٢) انظر: التيسير ٣٨٥، والنشر ٢/٢٧٧.

(٣) في المخطوط: ((بالياء))، وهو تصحيف.

(٤) تكرر في المخطوط قوله: ((فقال)).

(٥) انظر: سراج القارئ ٢/٧٥٦، والنشر ٢/٢٣٦.

(٦) في المخطوط: ((وذكر))، وهو تصحيف.

بغيب: الأنفال، وبخطاب: النور، وفتح السين فيهما؛ لأنه ذكر في الترجمة الأولى في الأنفال، ولم يذكر في الترجمة الثانية في سورة النور، وفي الترجمة في سورة البقرة.

أما وجه الغيب في الأنفال: إسناده إلى ضمير نبينا محمد ﷺ تسليماً، أو إلى حاسب أي: ﴿وَلَا يَحْسَبَنَّ﴾، أو المؤمنين مناسبةً لطرفيه، و﴿الَّذِينَ كَفَرُوا سَبَقُوا﴾ [الأنفال: ٥٩] مفعولاه، أي: لا يحسبنَّ النبي ﷺ الكافرين فائتين، أو ﴿الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ فاعله، والمفعول الأول محذوف، و﴿سَبَقُوا﴾: الثاني.

أشار بالرمز إلى البحث العظيم، انتشر بكثرة قراءته، وشهرة تقديراته، وحامله بصّر به غيره^(١).

وأما وجه الخطاب فيهما: إسناده إلى نبينا محمد ﷺ؛ لتقدمه، و﴿الَّذِينَ كَفَرُوا سَبَقُوا﴾: مفعولاه^(٢).

وافق أبو جعفر حفصاً في غيب الأنفال، ونافعاً في خطاب النور، ووافق خلف لنفسه من طريق الدرّة نافعاً في خطابهما، كما وافقه يعقوب، وكذا اليزيدي، والأعمش، وكذلك ابن محيصن في النور في الوجه الثاني من طريق المبهج، أما ابن محيصن من هذا الطريق في أحد وجهيه وافق حمزة في غيبهما، كما وافقه الحسن البصري، واختلف عن إدريس فروى^(٣)

(١) حاشية: ((وأما وجه الغيب في سور النور: قيل: فاعله الرسول ﷺ، وقبله ﴿قُلْ أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ﴾ [النور: ٥٤]. وقيل معناه: لا يحسبن الذين كفروا أنفسهم معجزين في الأرض، أو لا يحسبنهم الذين كفروا معجزين في الأرض، ثم حذف الضمير الذي هو المفعول. ويجوز أن يكون ﴿الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ فاعلاً، و﴿مُعْجِزِينَ﴾ مفعول، و﴿فِي الْأَرْضِ﴾ مفعول ثاني، أي: تحسبوا أحداً معجز الله في الأرض. عن السنخاوي، والله تعالى أعلم)). انظر: فتح الوصيد ٩٥٤/٣. وقع في الحاشية بعد قوله: ((قيل: فاعله الرسول ﷺ)): ((كما قيل: الفاعل الرسول ﷺ لا يحسبن الكفار أحداً مُعْجِزَ الله في الأرض))، وليست في فتح الوصيد، والسِّياق لا يحتملها.

(٢) انظر: شرح الهداية ٥١٢، وكنز المعاني للجعبري ١٦٥٨/٤، والنقل منه.

(٣) في المخطوط: ((فوري))، وهو تصحيف.

الشَّطِّيَّ عنه في: غيبيهما، وَرَوَاهُمَا عنه المطَّوَّعِيَّ، وابن مِقْسَمٍ، والقَطِيعِيَّ^(١): بالخطاب من طريق النشر الكبير^(٢)، **رَوَيْتُهُمْ** أجمعين.

[٧٢١] **وَإِنَّهُمْ أَفْتَحَ كَافِيَاً وَأكْسِرُوا الشُّعْ** **بَةَ السَّلْمِ وَأكْسِرَ فِي الْقِتَالِ فَطَبَّ صِلَاً**

فَعُولن مفاعيلن فَعُولن مفاعلن فَعُولن مفاعيلن فَعُولن مفاعلن

((وَإِنَّهُمْ)) مفعول الأمرية، أي: افتح همزة إنَّهم، و((كَافِيَاً)) حال، وكذلك كافيَاً ذلك في بيان المختلف فيه، أو صِفَةُ مَصْدَرٍ مقدر، أي: فتحاً كافيَاً.

و((السَّلْمِ)) مفعول الأمرية، أي: واكسروا سِينَ السِّلْمِ، و((لشُعْبَةَ)) متعلق بها.

((وَأكْسِرُوا)) أمرية، مفعولها محذوف، أي: واكسر السِينَ في السِّلْمِ، ((في)) سورة ((القتال)) متعلق بها، و((فَطَبَّ)) أمرية رابعة، و((صِلَاً)) -فُصِرَ للوزن- ذكاءً، أو ناراً^(٣)، تمييز، أي: لِيَحْدَّ ذكَاؤُك، أو لِيَكْثُرَ نَارُ قِرَاك.

والواو فيصل مستأنفة في قوله: ((وَإِنَّهُمْ))، وهو المختلف فيه، من قوله تعالى: ﴿وَإِنَّهُمْ

لَا يُعْجِزُونَ﴾ [الأنفال: ٥٩].

وترجمته: فتح الهمزة.

وقارئه: ابن عامر، المشار إليه: بالكاف.

وترجمة المسكوت عنهم: كسرهما^(٤)؛ لأثهما من الأضداد المطردة المنعكسة.

(١) هو أحمد بن جعفر بن حمدان بن مالك القَطِيعِيَّ، أبو بكر، ثقة مشهور، راوي المسند عن عبد الله ابن الإمام أحمد عن أبيه، قرأ باختيار خلف على إدريس بن عبد الكريم عنه، قرأ عليه أبو العلاء الواسطي، وغيره، توفي سنة (٣٦٨هـ). انظر: غاية النهاية ٤٣/١.

(٢) انظر قراءة الأئمة الثلاثة: تحبير التيسير ٣٨٦، ٤٨٣، والنشر ٢٧٧/٢.

وانظر قراءة الأئمة الأربعة: مفردة ابن محيصة ٢٤٢، ٢٩٢، وإيضاح الرُّموز ٤١٧، ولطائف الإشارات ٢٢٧٩/٥.

(٣) انظر: الصحاح ٢٤٠٣/٦، ومجمل اللغة ٥٣٨/١.

(٤) انظر: التيسير ٣٠٠، والنشر ٢٧٧/٢.

والواو فيصّل مستأنفة في قوله: ((واكسروا)).

والمختلف فيه: ((السّلم)) من قوله تعالى: ﴿وَإِنْ جَنَحُوا لِلسَّلْمِ﴾ [الأنفال: ٦١].

وترجمته: كسر السين.

وقارئه: شعبة، المصريح به.

وترجمة المسكوت عنهم: فتحها^(١).

والواو فيصّل عاطفة في: ((واكسر)).

والمختلف فيه: ((السّلم)) في سورة القتال.

وترجمته: كسر السين، وهما من العطف.

وقارئه: حمزة، وشعبة، المشار إليهما: بالفاء، والصاد^(٢).

فإن قلت: يوهّم كلامه من قوله: ((كافياً)) أنّ الواو أيضاً من جملة التقييد [١٥٩/أ]،

وأثما مصاحبة لها - أي: للهمزة - في التلاوة في قوله: ((وإنهم)).

قلت: وليس كذلك، بل إثباتها لمجرد المستأنفة، مع أنّها ليست بواو في التلاوة.

فإن قلت: ما السّر في إعادة الناظم رحمته للكسر، وهلا اكتفى بتقدم ذكره؟ وما السّر

أيضاً في موافقة حمزة على الكسر في القتال لشعبة فقط؟

قلت: ما أعلم السّر في ذلك سوى الرواية. أمّا إعادة الكسر فلأنّ النظم يحتاجُ بذكر

الكلمة الواحدة لإتمامه، فلذا أتى بالكلمة التي ليستُ بأجنبيّة. والله تعالى أعلم.

((فَطَبُ صِالًا)) دعاء من الناظم رحمته للقارئ، أو للناظر في هذا العلم، أو في النظم،

مع أنّ الدعاء مُستجابٌ باللسان الذي لم يتكلّم بالكذب من لسان الغير، خصوصاً الدعاء

من الناظم رحمته، وَطَبُ يا شعبة لموافقتك لحمزة في القراءة، والله تعالى أعلم.

اللهم استجب دُعائنا في حق الناظم رحمته بلساني الذي لم يتكلّم شيئاً من لسانه،

بجرمة ما في القرآن العظيم، وجرمة نبينا محمد صلى الله تعالى عليه وعلى آله وصحبه

(١) انظر: التيسير ٣٠٠، والنشر ٢/٢٧٧.

(٢) انظر: التيسير ٣٠٠، والنشر ٢/٢٧٧.

أجمعين، والحمد لله رب العالمين.

أي: قرأ ابن عامر: ﴿أَنَّهُمْ لَا يُعْجِزُونَ﴾: بفتح الهمزة، وقرأه المسكوت عنهم: بكسرها.

وقرأ عاصم برواية شعبة: ﴿وَإِنْ جَنَحُوا لِلسَّلَامِ﴾^(١): بكسر السين في سورة الأنفال [٦١]، وقرأه المسكوت عنهم: فتحها فيها.

وقرأ حمزة وشعبة: ﴿وَتَدْعُوا إِلَى السَّلَامِ﴾: بكسر السين في القتال. وقرأ الباقيون: بفتحها فيها.

أما وجه الفتح: أنه بتقدير اللام، أي: لأهم.

وأما وجه الكسر: أنه الاستئناف.

وأما وجه كسر السلم وفتحه: لغتان^(٢).

وافق أبو جعفر نافعاً في كسر الهمزة، كما وافقه يعقوب، وخلف لنفسه، وكذلك الأئمة الأربعة^(٣).

ووافقه أبو جعفر في فتح السين في السورتين، كما وافق يعقوب في فتحهما، وكذا الحسن، واليزيدي، وكذا خلف لنفسه، إلا أنه وافق حمزة في كسر حرف القتال، والأعمش، إلا أن الحسن فتح حرف القتال، كما أن خلفاً لنفسه والأعمش وافقا حرف الأنفال^(٤).

قرأ ابن محيصن: ((يُعْجِزُونَ)) [الأنفال: ٥٩]: بكسر النون مع تشديدها، من طريق المبهج، وحقَّقها من طريق المفردة، ومن المبهج في وجِّه، وأثبت الياء من المبهج بخلاف عنه

(١) في المخطوط: ((وتدعوا إلى السلم))، وهو سبق قلم؛ لعزوه الآية لسورة الأنفال.

(٢) انظر: كنز المعاني للجعبري ٤/١٦٦٠، والنقل منه.

(٣) انظر قراءة الأئمة الثلاثة: تحبير التيسير ٣٨٦، والنشر ٢/٢٧٧.

وانظر قراءة الأئمة الأربعة: إيضاح الرموز ٤١٨، وإتحاف فضلاء البشر ٢/٨٢.

(٤) وقرأ ابن محيصن: بالكسر، في الموضعين.

انظر قراءة الأئمة الثلاثة: تحبير التيسير ٣٨٦، ٥٥٩، والنشر ٢/٢٧٧.

وانظر قراءة الأئمة الأربعة: إيضاح الرموز ٤١٨، وإتحاف فضلاء البشر ٢/٨٢.

في الحالين، ولم يثبتها من المفردة، والباقون: بفتح النون بلا تشديد^(١).
 قرأ الحسن: ((يُرْهَبُونَ)) [٦٠]: بياء الغيب، والباقون: بئاء الخطاب، وفتح الراء ويشدُّ
 الهاءَ رَوَيْسٌ عن يعقوب، والباقون: بسكون الراء، وتخفيف: الهاء^(٢).
 قرأ الحسن البصري: ((من رُئِطِ الخيل)) بضمِّ الرَّاءِ والباءِ، من غير ألف، والباقون:
 بكسر الراء، وفتح الباء، وألف بعدها^(٣)، **رُوَيْسٌ** أجمعين.

[٧٢٢] **وَتَانِي يَكُنْ غُصْنٌ وَتَالِثُهَا تَوَى** **وَضُعْفًا بَفَتْحِ الضَّمِّ فَاشِيهِ نُفْلًا**
فعولن مفاعيلن فعول مفاعلن **فعولن مفاعيلن فعولن مفاعلن**
 ((وَتَانِي يَكُنْ)) مبتدأ على حذف المضاف، أي: بئاء التذكير، خبره ((غُصْنٌ)).
 ((وَتَالِثُهَا)) مبتدأ، الضمير لـ ((يَكُنْ)) على حذف المضاف، أي: بئاء تذكير ثالث
 يكن، خبره ((تَوَى))، أي: أقام لهم التذكير، وهذه الإضافة من قبيل إضافة الصفة إلى
 الموصوف، تقديره: يكن الثاني والثالث.
 ((وَضُعْفًا)) مبتدأ، على ما حُكِيَ في التلاوة، وخبره ((بَفَتْحِ الضَّمِّ))، و((فَاشِيهِ))
 الضمير للفتح، مبتدأ، وخبره ((نُفْلًا))، أي: زيد من نفل الغنيمة، وزيدت سَهْمَ الغازي
 المُخَاطِرِ بقدر خطره، ثم عطف فقال:

[٧٢٣] **وَفِي الرُّومِ صِيفٌ عَن خُلْفِ فَصْلٍ وَأَنْتَ أَنْ** **يَكُونُ مَعَ الْأَسْرَى الْأَسْرَى حُلًّا حَلًّا**
فعولن مفاعيلن فعولن مفاعلن **فعولن مفاعيلن فعولن مفاعلن**
 ((صِيفٌ)) الأمر، محذوفة المفعول، أي: صِيفٌ فَتَحَ الضَّمِّ، ((فِي)) سورة ((الرُّومِ))
 متعلقة، وكذا ((عَن خُلْفِ فَصْلٍ))، والفصل: الحدُّ، كقوله تعالى: ﴿إِنَّهُ لَقَوْلُ فَصْلٍ﴾

(١) انظر: مفردة ابن محيصة ٢٤٢، والمبهج، وإيضاح الرُّموز ٤١٨.

(٢) انظر: مفردة الحسن البصري ٣٠٢، وتبجير التيسير ٣٨٦، وإيضاح الرُّموز ٤١٨.

(٣) انظر: مفردة الحسن البصري ٣٠٢، وإيضاح الرُّموز ٤١٨.

[الطارق: ١٣]، [١٥٩/ب] و((مَع)) حال فاعل.
 ((أَنْتُ)) الأمرية، بنقل حركة ((أَنْ)) إلى (الثاء) الساكنة للنظم، و((حُلَاً)) -بالضم-
 من الحلاوة، حال أخرى، أي: ((أَنْتَ أَنْ يَكُونُ)) -حال كذلك- مُصَاحِبٌ جَعَلَ
 ((الْأَسْرَى الْأَسْرَى)) ذا حُلَاً: ثناء، و((حَلَاً)) -بفتح الحاء- ماضية صفته، أو ذو
 ((حلا))، خبره: كِلَا القراءتين، أو مع ((حَلَا)) وهو تجنيس.
 وقال الشارح الأول: ((أَنْتَ أَنْ يَكُونُ)) مصاحبُ ((الأسرى))، ((حُلَاً حَلَاً))
 اسمية^(١).

وَيُرْدُ عليه: أَنَّهُ إِنْ أَرَادَ جَمْعَ قِرَاءَتِي أَبِي عَمْرٍو فَوَجْهَهُ ((الْأَسْرَى))، أو مُصَاحِبَهُ فِي
 التلاوة فهو ((أسرى)) ولم يُعْلَمَ قِرَاءَةَ الْمَسْكُوتِ عَنْهُمْ^(٢).
 والواو فيصّل مستأنفة في قوله: ((ثاني))، والمختلف فيه الثاني، أي: ﴿وَإِنْ يَكُنْ
 مِنْكُمْ مِائَةٌ﴾ [الأنفال: ٦٥].

وترجمته: ياء التذكير، من بيت الإطلاق.
 وقارئه: العرّاقيون، أبو عمرو، وعاصم، وحمزة، والكسائي، المشار إليهم: بالغين
 المعجمة.

وترجمة المسكوت عنهم: تاء التأنيث^(٣)؛ لأنّها من الأضداد المطردة المنعكسة.
 واحترز بـ(الثاني) عن الأوّل، وبـ(الثالث) عن الرابع، ﴿إِنْ يَكُنْ مِنْكُمْ عَشْرُونَ﴾

(١) انظر: فتح الوصيد ٩٥٦/٣.

(٢) انظر: إبراز المعاني ٢٠٤/٣.

حاشية: ((والناظم جليل)) لم يُرَدِّ جمع قِرَاءَتِي أَبِي عَمْرٍو من قوله: ((مع الأسرى))، بل مراده بيان
 وجه تأنيث ((يكون))، لأنَّ ((أسرى)) [مؤنث] تأنيث، ولذا يكون التأنيث لأجل ألف تأنيث
 ((أسرى))، مع أنَّ الأئمة السبعة على الإجماع على قوله تعالى: ﴿لَهُ أُسْرَى﴾ [الأنفال: ٦٧]، مع أنَّ
 الإطلاق في قوله تعالى: ﴿مِنْ الْأَسْرَى﴾ [الأنفال: ٧٠]. والله تعالى أعلم، منه).

(٣) انظر: التيسير ٣٠٠، والنشر ٢٧٧/٢.

[الأنفال: ٦٥]، ﴿وَإِنْ يَكُنْ مِنْكُمْ أَلْفٌ﴾ [الأنفال: ٦٦] مُتَّفَقًا التذكير؛ لاتحاد الجهة^(١).

والواو فاصلة عاطفة في قوله: ((وَتَالِثُهَا)).

والمختلف فيه: ﴿فَإِنْ يَكُنْ مِنْكُمْ مِائَةٌ صَابِرَةٌ﴾ [الأنفال: ٦٦].

وترجمته: ياء التذكير، المستفاد من العطف.

وقارئه: الكوفيون، المشار إليهم: بالثاء من قوله: ((ثَوِي)).

وترجمة المسكوت عنهم: تاء التأنيث^(٢)، المستفاد من عطف المفهوم على المفهوم.

والواو فيصل مستأنفة في قوله: ((وَضِعْفًا))، وهو المختلف فيه، من قوله تعالى:

﴿أَنْتَ فِيكُمْ ضِعْفًا﴾ [الأنفال: ٦٦].

وترجمته: فتح الضَّاد، المقيد بالضم؛ لأجل قراءة المسكوت عنهم؛ لأنه لو اقتصر الترجمة

على الفتح لفهم منه قراءة المسكوت عنهم بالكسر؛ لأنها من الأضداد المطردة المنعكسة، مع أنهم لم يقرؤوا إلا بالضم.

وقارئه: حمزة، وعاصم، المشار إليهم: بالفاء، والنون.

وترجمة المسكوت عنهم: ضم الضَّاد^(٣).

والواو فيصل عاطفة في قوله: ((وَفِي الرُّومِ)).

والمختلف فيه: ((ضِعْفٍ))، ((ضِعْفًا)) من قوله تعالى: ﴿اللَّهُ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ ضِعْفٍ

ثُمَّ جَعَلَ مِنْ بَعْدِ ضِعْفٍ قُوَّةً ثُمَّ جَعَلَ مِنْ بَعْدِ قُوَّةٍ ضِعْفًا﴾ [الروم: ٥٤]، المراد منه: جميع ما

وقع في الروم، أي: وقع مرّةً منصوباً، ومرتين: مجروراً.

وترجمة جميع ما وقع في الروم: فتح الضَّاد.

وقارئه: شعبة، وحفص، وحمزة، المشار إليهم: بالصاد، والعين، والفاء، إلا أن لحفص

(١) انظر: كنز المعاني للجعبري ١٦٦٢/٤.

(٢) انظر: التيسير ٣٠٠، والنشر ٢٧٧/٢.

(٣) انظر: التيسير ٣٠٠، والنشر ٢٧٧/٢.

وَجَهًا آخَرَ، وهو ضم الضَّادِ، والمشار إليه: بالخلف، الذي هو بين الرَّمزين، والقاعدة في^(١) ذكر الخلف عند^(٢) الناظم رحمته في النظم إذا ذكر الخلف بين الرمزَيْن: صُرِفَ إلى ما قبله، لا إلى ما بعده.

وترجمة المسكوت عنهم: ضم الضَّادِ، كالوجه الثاني الحُفْصِ^(٣).

فإن قلت: ما الدليل على أخذ المختلف فيه جميعاً في سورة الروم؟ قلت: لأن الناظم رحمته لم يَنْصَحْ على حَرْفٍ مُعَيَّنٍ، وليس أخذ بعضها دُونَ بعض بأولى، فتعيَّن جميع ما في سورة الرُّوم.

فإن قُلت: لا نُسَلِّمُ ذلك، بل أخذ المنصوب أولى من أخذ المحرور؛ فإن نظير حرف الأنفال حرف منصوب^(٤)، والمنصوب وقع مرّة فيها.

قلت: الأصل في الكلام عدم التخصيص، فلا بُدَّ من شيء الذي يُخْرِجُ من الإطلاق مع هذا على^(٥) الإطلاق في قوله: ((وفي الرُّوم))، مع أنَّ الرَّدَّ: أنه على العموم في جميع ما وقع في الرُّوم من النَّاطِمِ رحمته؛ لأنَّه عَطَفَ قوله: ((وفي الرُّوم)) على ما وقع في سورة الأنفال، أي: عَطَفَ ترجمة ما في سورة الرُّوم على ترجمة ما في سورة الأنفال، لا عَطَفَ الحرفِ في الرُّوم على الحرف المختلف فيه بعينه في سورة الأنفال، ولذا لم يَدْكُرْ شيئاً من الترجمة في الروم، وهذا العطف يقتضي عموم ما فيه، مَعَ أنَّ ما وَقَعَ في الأنفال من هذه المادة واحدٌ مَنْصُوباً فقط، ولكنَّ عَطَفَ ما في الرُّوم من وقوع هذه المادة ثلاث مرّات على ما وقع في الأنفال يُشْعِرُ خِلَافَ القراء في جميع ما وقع في الرُّوم، كخلاف ما في وقع في

(١) في المخطوط: ((من))، وهو تصحيفٌ.

(٢) في المخطوط: ((من))، وهو تصحيفٌ.

(٣) انظر: التيسير ٣٠٠، والنشر ٢٧٧/٢.

(٤) في المخطوط: ((منصوب حرف))، وهو تقدّم وتأخيرٌ.

(٥) هكذا في المخطوط، ولعلَّ الأقرب للسِّيَاق ((يُخْرِجُ بعض))، بدلاً من ((الذي يُخْرِجُ من الإطلاق مع هذا على)).

سورة الأنفال؛ لأنه^(١) وَقَعَ مِثْلَ مَا وَقَعَ فِي الرُّومِ. والناظم رحمته بنى كلامه في بَحْثِ ما وَقَعَ فِي الرُّومِ^(٢) [١٦٠/أ] على غاية الإيجاز، والله تعالى أعلم بحقيقة الحال.

والواو فيصّل مستأنفة في قوله: ((وَأَنْتَ أَنْ يَكُونَ مَعَ الْأَسْرَى الْأَسْرَى)).

وصار المختلف فيهما معدودين:

الأوّل: أن يكون.

والثاني: الأسارى.

أمّا ترجمة الأوّل: تاء التأنيث.

وأمّا ترجمة الثاني: ضمّ الهمزة، وفتح السين، وألف بعدها، استغنى بذكر لفظه: عن ذكر هذه الترجمة، كما استغنى بذكر قراءة المسكوت عنهم -أي: الأسرى: بفتح الهمزة، وسكون السين، وحذف الألف بعدها- عن ذكر هذه الترجمة للمسكوت.

وهذا الذكر أقصر من ذكر الترجمة للمذكور وللمسكوت، وهما من أفراد قوله: ((وَبِاللَّفْظِ اسْتَغْنَى عَنِ الْقَيْدِ إِنْ جَلَا)) بناءً على ذكر قراءة المذكور والمسكوت، فلم يَسْتغْنِ بذكر أحدهما عن ذكر الآخر؛ لأنّ الضدّ من ترجمة المذكور ليس بضدّ من ترجمة المسكوت، والأمر كذلك في العكس.

وأمّا ضد تاء التأنيث هو ياء التذكير؛ لأنّهما من المطّردة المنعكسة، ولذا استغنى بذكر ترجمة المذكور: عن ذكر ترجمة المسكوت.

كما لم يَسْتغْنِ بذكر ((الأسارى)) عن ذكر ((الأسرى))، فلذا لا يَرِدُ عليه قوله تعالى:

﴿لَهُ أَسْرَى﴾ [الأنفال: ٦٧]؛ لتجرّده عن لام التعريف^(٣).

فإن قلت: من أين يُعْلَمُ أنّ قراءة أبي عمرو ﴿الأسرى﴾ دون ((الأسرى))، أي: وزن

(فُعَالِي)، دون (فَعْلَى).

(١) في المخطوط ((لأن))، وهو تصحيّف.

(٢) تكرر في المخطوط قوله: ((والناظم رحمته بنى كلامه في بحث ما وقع في الرُّوم)).

(٣) انظر: إبراز المعاني ٢٠٣/٣، وكنز المعاني للجعبري ١٦٦٥/٤.

قلتُ: إِنَّ ((الأسارى)) قريبٌ [من] المرموز به إلى أبي عمرو، و((الأسرى)) بعيد عنه^(١).

وقارئهما: أبو عمرو^(٢)، المشار إليه: بالحاء، من قوله: ((حُلاً حَلاً))، الأول منهما: رمزٌ، وهو ضم^(٣) الحاء، جمع: حِلْيَةٌ.

والثاني: من الحلاوة، وإيراد الثاني للنظم، والأمر ليس بمهول^(٤)، ويعني الأول: زُيِّنَتِ القراءةُ بهذه الترجمة، وتَلَدَّدَتْ بهذه الترجمة. والله تعالى أعلم.

وضم المسألة إلى المسألة الأخرى من حيث إنَّ قارئهما قارئ واحد، أي: أبو عمرو، لا من حيث الجنسية بينهما.

قال الجعبريُّ رحمته: "والقاعدة في ذكر الخلاف لراوٍ أنه إذا ذُكِرَ له وجهان أن يكونا له عن إمامه، كما كانا في قوله: ((وبالقصرِ قِفٍ مِنْ عَنِّ هُدَى خُلْفِهِمْ))، فإطلاق الناظم رحمته الوجهين هنا لحفص قيل: فيه نظرٌ من وجهين: كونُ حفصٍ نَقَلَ الضَّمَّ من^(٥) غير عاصم. وكونُهُ من طريق عمرو^(٦)، وطريقه عُبيد^(١)، وهو في اصطلاح المحدثين: تدليس^(٢)،

(١) قال أبو شامة رحمته: "ولكنَّه مهما لفظ بقراءتين من غير قيدٍ فالرَّمزُ للثانية منهما". إبراز المعاني ٢٠٣/٣.

(٢) انظر: التيسير ٣٠٠، والنشر ٢٧٧/٢.

(٣) هكذا في المخطوط، والأقرب للسياق ((بضم)).

(٤) يشير لقول الشاطبي رحمته:

[٤٨] وَرُبَّ مَكَانٍ كَرَّرَ الْحَرْفَ قَبْلَهَا لِمَا عَارِضٍ وَالْأَمْرُ لَيْسَ مُهَوَّلاً

(٥) هكذا في المخطوط، والأقرب للسياق ((عن)).

(٦) هو عمرو بن الصباح الكوفي المقرئ الضريبر، أبو حفص، قرأ على حفص، وكان أحذق من قرأ عليه، وأبصرهم بحرفه، قرأ عليه أبو جعفر أحمد بن محمد بن حميد الملقب بالفيل، وغيره، توفي سنة (٢٢١هـ). انظر: معرفة القراء الكبار ١٢٠، وغاية النهاية ٦٠١/١.

تكرَّر في المخطوط قوله: ((وكونه من طريق عمرو)).

تدليس^(٢)، وكان ينبغي أن يقطع الناظم لعاصم بفتح الكلّ - أي: بفتح الضاد في جميع ما وقع في الرُّوم -، وإن أراد التنبيه على اختيار حفص قال: (كروم وفيها ضمّ حفص لنفسه)، وفاقاً لقول ابن مجاهد: "قرأ عاصم وحمزة ﴿مِنْ ضَعْفٍ﴾: بفتح الضاد في كلهنّ، وحفص عن نفسه لا عن عاصم ﴿مِنْ ضَعْفٍ﴾: بضم الضاد، أي: إخوته؛ للقرينة"^(٣).

وقول^(٤) التيسير: "أبو بكر، وحمزة ﴿مِنْ ضَعْفٍ﴾ في الثلاثة: بفتح الضاد، وكذلك روى حفص عن عاصم فيهنّ، غير أنّه ترك ذلك، واختار الضمّ؛ اتباعاً منه لرواية حدّثه بها: الفضيل بن^(٥) مَرْزُوق^(٦) عن عطية [العوفي]^(٧) - ويضعف - عن عبد الله بن عمر أنّ النبي ﷺ أقرأه ذلك: بالضمّ، وردّ عليه الفتح وأباه"^(٨).

قلت^(٩): إن صحّ حمل الرّد على أنّه أراد قراءة لغة الضم توقيفاً، وأصرّح منه قول مكّي: ((قال حفص: ما خالفت عاصماً في شيء ممّا قرأت به عليه إلّا ضمّ هذه الأحرف

(١) هو عبيد بن الصباح بن صبيح، أبو محمد الكوفي، قيل: هو أخو عمرو بن الصباح، أخذ القراءة عرضاً عن حفص، وهو من أجل أصحابه وأضبّطهم، روى عنه القراءة عرضاً أحمد بن سهل الأشناني، توفي سنة (٢١٩هـ). انظر: معرفة القراء الكبار ١٢٠، وغاية النهاية ١/٤٩٥.

(٢) انظر: شرح التبصرة والتذكرة ١/٢٣٤.

(٣) انظر: السبعة ٣٠٩، وكنز المعاني للجعبري ٤/١٦٦٣.

(٤) أي: وفاقاً لقول التيسير.

(٥) في المخطوط ((عن))، وهو تصحيف. انظر: التيسير ٤١١، وكنز المعاني للجعبري ٤/١٦٦٣.

(٦) هو فضيل بن مرزوق الأعر الرقاشي، ويُقال: الرؤاسي، أبو عبد الرحمن الكوفي، روى عن: حسن بن حسن بن حسن بن علي بن أبي طالب، وروى عنه أبو نعيم الفضل بن دكين، وغيره. انظر: تهذيب الكمال ٢٣/٣٠٥، والكاشف ٢/١٢٥.

(٧) هو عطية بن سعد بن جنادة العوفي، ويكنى أبا الحسن، روى عن: ابن عمر، وابن عباس، وزيد بن أرقم رضي الله عنه، توفي سنة (١١١هـ). انظر: الطبقات الكبرى ٦/٣٠٤، وتهذيب الكمال ٢٠/١٤٥.

في المخطوط ((النوعي)). انظر: التيسير ٤١١، وكنز المعاني للجعبري ٤/١٦٦٣.

(٨) التيسير ٤١١.

(٩) القائل: هو الجعبري، ولا زال النقل عنه مستمراً.

الثلاثة^(١). ونظيره قول أبي العلاء: قال شعبة: ترك عاصم من قراءة علي عليه السلام عشرة أحرف، وأنا أخالف عاصماً وأتابع علياً عليه السلام، وهي: كسر: ﴿يَحْسِبُ﴾، ونصب: ﴿وَأَرْجُلَكُمْ﴾ [المائدة: ٦]، وفتح: ﴿أَسْتَحَقَّ﴾ [المائدة: ١٠٧]، وتثنية: ﴿الْأُولَيْنِ﴾ [المائدة: ١٠٧]، وخطاب: ﴿تَسْتَطِيعُ﴾، ونصب: ﴿رَبِّكَ﴾ [المائدة: ١٠٧]، وتخفيف: ﴿لَا يُكْذِبُونَكَ﴾ [الأنعام: ٣٣]، ومدّ: ﴿فَرَقُوا﴾ [الأنعام: ١٥٩]، وتشديد: ﴿حَتَّى تُفَجِّرَ﴾ [الإسراء: ٩٠] وضم: ﴿لَقَدْ عَلِمْتُمْ﴾ [الإسراء: ١٠٢] وإسكان سين: ﴿أَفَحَسِبَ الَّذِينَ﴾ [الكهف: ١٠٢]، وضم: بائها، ومدّ: ﴿وَحَرَامٌ﴾ [الأنبياء: ٩٥]، وتخفيف: ﴿عَرَفَ﴾ [التحریم: ٣].

قلت^(٢): وخالف اليزيدي أبو عمرو [في] إشباع أصل: ﴿بَارِيكُمْ﴾ [البقرة: ٥٤]، و﴿يُودِيهِ﴾ [آل عمران: ٧٥]، وحذف: ﴿يَتَسَنَّهُ﴾ [البقرة: ٢٥٩]، و﴿أَقْتَدِهْ﴾ [الأنعام: ٩٠]، [١٦٠/ب] وضم: ﴿يَوْمًا تُرْجَعُونَ﴾ [البقرة: ٢٨١]، و﴿يَوْمَ يُنْفَخُ﴾ [الأنعام: ٧٣] بالياء^(٣)، ونصب: ﴿مَعْدَرَةً﴾ [الأعراف: ١٦٤]، و﴿خَافِضَةً رَافِعَةً﴾ [الواقعة: ٣]، وتنوين: ﴿عُرْزُرٌ﴾ [التوبة: ٣٠]، وحذف: ﴿يَعْبَادِلَا﴾ [الزحرف: ٦٨]، ومدّ: ﴿بِمَاءَاتِكُمْ﴾ [الحديد: ٢٣]، ومثل هذا غير قادم؛ لعموم الجواز.

وقول الأهوازي: أبو عمار^(٤) عن حفص عن عاصم، و[الخزاز]^(٥) عن هبيرة^(١) عن

(١) انظر: الكشف عن وجوه القراءات السبع ٢/١٨٦.

(٢) لازال الكلام للجعبري رحمته الله.

(٣) أي: بالضم، والياء.

(٤) هو حمزة بن القاسم الأزدي الكوفي، أبو عمار، أخذ القراءة عن حمزة الزيات، وحفص بن سليمان، وإسحاق المسيبي، وأبي بكر عن عاصم، روى عنه الدوري وأبو الحارث الليث بن خالد. انظر: غاية النهاية ١/٢٦٤.

(٥) هو أحمد بن علي بن الفضل الخزاز، أبو جعفر، مقرئ ماهر ثقة، قرأ على هبيرة صاحب حفص،

عن حفصٍ عنه: بضم الضاد، كما في الرُّوم^(٢). صريح في أن حفصاً نقل الضمَّ عن عاصم. وقوله: به، أي: بالضم عن عمرو وعُبَيْد عنه صريح في طريق الناظم رحمته، وهذا جواب صحيح إن قصده الناظم رحمته. انتهى^(٣).

أي: قرأ أبو عمرو، وعاصم، وحمزة، وعلي ﴿وَإِنْ يَكُنْ مِنْكُمْ مِائَةٌ﴾ [الأنفال: ٦٥]: بياء التذكير. وقرأه الباقون بتاء التانيث. فصار الحرميان وابن عامر: بتأنيثهما؛ لأنهم لم يُذكَرُوا في الترجمتين. وأبو عمرو: بتذكير الأول، وتأنيث الثاني؛ لأنَّه ذُكِرَ في الترجمة الأولى، ولم يُذكَرَ في الترجمة الثانية. والكوفيون: بتذكيرهما؛ لأنهم^(٤) ذُكِرُوا في الترجمتين.

وقرأ عاصم، وحمزة ﴿أَتَ فَيْكُمْ ضَعْفًا﴾ [الأنفال: ٦٦]: بفتح الضاد. وقرأ حمزة، وشعبة، وحفص في أحد وجهيه: بالفتح في ضاد الألفاظ الثلاثة في الرُّوم. أما الوجه الثاني: فهو ضمُّ هذه الثلاثة على قول الأهوازي.

فصار عاصم، وحمزة: بفتح الضاد في الألفاظ الأربعة، لكن حفص بضمِّ ضادِ الثلاثة في وجهه الثاني؛ لأنهما ذُكِرَا في الترجمتين. والحرميان، وأبو عمرو، وابن عامر، والكسائي: بضم الألفاظ الأربعة؛ لأنهم لم يذكروا في الترجمتين.

وقرأ أبو عمرو ﴿مَا كَانَتْ لِنَبِيِّ أَنْ يَكُونَ لَهُ أُسْرَى﴾ [الأنفال: ٦٧]: بتاء التانيث، وقرأه

وأخذ القراءة عنه ابن مجاهد، وابن شنبوذ، وغيرهما، توفي سنة (٢٨٦هـ). انظر: معرفة القراء الكبار ١٤٧، وغاية النهاية ١/٨٦.

في المخطوط: ((الجزاز))، وأثبت ما في غاية النهاية ١/٨٦، قال ابن الجزري: ((الجزاز بالخاء المعجمة، وزاين)).

(١) هو هبيرة بن محمد التمار الأبرش البغدادي، أبو عمر، أخذ القراءة عرضاً عن حفص بن سليمان، عن عاصم، قرأ عليه أحمد بن علي بن الفضل الخزاز، وغيره. انظر: غاية النهاية ٢/٣٥٢.

(٢) لم أقف على نقل حفصِ الضمِّ عن عاصمٍ في الوجيز والموجز، وإنما فيهما اختياره. انظر: الوجيز ٢٩٢، والموجز ٣١٧.

(٣) انظر: كنز المعاني للجعبري ٤/١٦٦٣.

(٤) في المخطوط: ((إنهم))، وهو تصحيف.

الباقون: بياء التذكير.

وقرأ أبو عمرو ﴿قُلْ لِمَنْ فِي أَيْدِيكُمْ مِنَ الْأَسْرَى﴾^(١) على وزن (فُعالي) مضموم الفاء.
 وقرأ المسكوت عنهم: ﴿مِنَ الْأَسْرَى﴾: على وَزْن (فَعْلَى) مفتوح الفاء.
 أمّا وجه تذكير ﴿يَكُنْ﴾، و﴿يَكُونُ﴾: اعتبار معنى الـ﴿مِائَةٌ﴾، و﴿الْأَسْرَى﴾؛
 لأنهم ذكور، وإن كانت تأنيثاً لفظاً.

وأمّا وجه تأنيثهما: أنه اعتبار التاء في الـ﴿مِائَةٌ﴾، والألف في ﴿الْأَسْرَى﴾.
 وAmّا وجه الفرق: أنه تأكيد التأنيث بالصفة^(٢)، ولزوم الألف.

وأمّا وجه فتح ﴿ضَعْفًا﴾: أنه لغة تميم.

وأمّا وجه ضمّه: لغة الحجازِ وأسدٍ، وهما مصدرًا (ضَعْفَ)، أو الضم: الاسم،
 والفتح^(٣): المصدر.

وأمّا وجه ﴿الْأَسْرَى﴾، و﴿الْأَسْرَى﴾: أنهما جمعا (أسير)، أو ((أسارى)) جمع
 (أسرى)^(٤)، والله تعالى أعلم.

وافق أبو جعفر نافعاً في [تأنيث ثاني]^(٥): ﴿وَإِنْ يَكُنْ مِنْكُمْ﴾، كما وافقه الأئمة
 الأربعة، إلا أنّ الأعمش وافق حمزة في تذكيرها، كما وافقه الحسن، واليزيدي، ووافق يعقوب
 أباعمر في تذكيرها، كما وافقه خلف لنفسه^(٦).

(١) اتّفقت المصاحف على حذف ألف ﴿الْأَسْرَى﴾. انظر: مختصر التبيين ٦٠٦/٣.

(٢) أي: في قوله تعالى: ﴿صَابِرَةٌ﴾. انظر: إبراز المعاني ٢٠٢/٣.

(٣) في المخطوط: ((أو الفتح))، وهو تصحيف.

(٤) انظر: اللآلئ الفريدة ٤٨٦/٢، وكنز المعاني للجعبري ١٦٦٥/٤، والنقل منه.

(٥) في المخطوط: ((ثاني تأنيث))، وهو تقدّم وتأخير.

(٦) انظر قراءة الأئمة الثلاثة: تحبير التيسير ٣٨٦، والنشر ٢٧٧/٢.

وانظر قراءة الأئمة الأربعة: إيضاح الرموز ٤١٩، وإتحاف فضلاء البشر ٨٣/٢.

وافق أبو جعفر نافعاً في [تأنيث ثالث] ^(١): ﴿فَإِنْ يَكُنْ مِنْكُمْ﴾ [الأنفال: ٦٦] كما وافقه الأئمة الأربعة إلا أنّ الأعمش وافق حمزة كما وافقه خلف لنفسه ^(٢).

ووافق أبو جعفر أبا عمرو في تأنيث: ﴿أَنْ تَكُونَ لَهُ﴾ [البقرة: ٢٦٦]، كما وافقه يعقوب، وكذا الحسن، واليزيدي. ووافق خلف لنفسه حمزة في تذكيرها، كما وافقه ابن حيصن، والأعمش ^(٣).

وانفرد أبو جعفر في قراءة ﴿لَهُ وَأَسْرَى﴾ [الأنفال: ١٨٥]: بضم الهمزة، وفتح السين، وألف بعدها، على وزن (فُعالي) مضموم الفاء، والباقون: بفتح الهمزة، وسكون السين، من غير ألف بعدها ^(٤). والقراء كلهم على أصولهم في الألف بعد الراء ^(٥).

ووافق أبو جعفر أبا عمرو في ((الأسارى)) في قوله تعالى: ﴿قُلْ لِمَنْ فِي أَيْدِيكُمْ مِّنَ الْأَسْرَى﴾ [الأنفال: ٧٠]، كما وافقه اليزيدي إلا في إمالة الألف بعد الراء، فإنّ أبا جعفر بفتحها. وافق يعقوب ابن كثير في فتح الهمزة، وسكون السين، من غير ألف بعدها، على وزن (فُعالي) مفتوح الفاء، كما وافقه الأئمة الأربعة [أ/١٦١] غير اليزيدي ^(٦). قرأ الحسن البصري والأعمش برواية المطّوعي ((أخذ منكم)) [الأنفال: ٧٠]: بفتح الهمزة، والخاء، والباقون: بضم الهمزة، وكسر الخاء ^(٧)، والله أعلم.

(١) في المخطوط: ((ثالث تأنيث))، وهو تقدّم وتأخير.

(٢) انظر قراءة الأئمة الثلاثة: تحبير التيسير ٣٨٦، والنشر ٢/٢٧٧.

وانظر قراءة الأئمة الأربعة: إيضاح الرموز ٤١٩، وإتحاف فضلاء البشر ٢/٨٣.

(٣) انظر المصادر السابقة.

(٤) انظر: تحبير التيسير ٣٨٧، والنشر ٢/٢٧٧.

(٥) انظر: النشر ٢/٣٥، ٤٠.

(٦) انظر قراءة الأئمة الثلاثة: تحبير التيسير ٣٨٦، والنشر ٢/٢٧٧.

وانظر قراءة الأئمة الأربعة: إيضاح الرموز ٤١٩، وإتحاف فضلاء البشر ٢/٨٣.

(٧) انظر: مفردة الحسن البصري ٣٠٤، إيضاح الرموز ٤١٩.

[٧٢٤] وَلَايَتِهِمْ بِالْكَسْرِ فُزْ وَبِكَهْفِهِ شَفَا وَمَعَا إِنِّي بِيَاءَيْنِ أَقْبَلَا

فَعُول مَفَاعِيلِن فَعُولِن مَفَاعِلِن فَعُولِن مَفَاعِلِن مَفَاعِلِن

((وَلَايَتِهِمْ)) مبتدأ، خبره ((بِالْكَسْرِ))، والألف واللام: عَوْضٌ عن المضاف إليه، أي: بكسر واو وَلَايَتِهِمْ، و((فُزْ)) -أمرية- في قراءتك؛ بسبب ذلك دعا له.

و((شَفَى)) الكسر، ماضية، ((وَبِكَهْفِهِ)) الضمير للقرآن العظيم، متعلق به.

وَلَفْظًا ((إِنِّي)) ((إِنِّي)) مَعَا: مبتدأ، خبره ((أَقْبَلَا))، الألف: للتثنية، و((بِيَاءَيْنِ)) حال الألف مُلْتَبِسَيْنِ بِيَاءَيْنِ. وفيه إعرابٌ آخرٌ، وهو ((إِنِّي)) مبتدأ، خبره ((أَقْبَلَا)) الضمير تحته عائد لـ((إِنِّي))، الألف للإشباع، أي: وإِنِّي أَقْبَلُ جَاءَ مُلْتَبَسًا بِيَاءَيْنِ.

والواو في ((وَلَايَتِهِمْ)) من نفس الكلمة، ولذا لم يَحْتَجْ لإتيان^(١) الواو الفاصلة؛ لأَنَّها [كلمة من]^(٢) القرآن العظيم، مُشْعِرَةٌ لانقضاء الكلمة عن ما قبله، لكن لم يَثْقُلْ -أي: النَّاطِم- للواو من كلمة القرآن العظيم، فيصل، رِعايَةً للأدب.

والمختلف فيه: ((وَلَايَتِهِمْ)) من قوله: ﴿مَنْ وَلَّيْتِهِمْ﴾ [الأنفال: ٧٢].

وترجمته: كسر الواو.

وقارئه: حمزة، المشار إليه: بالفاء.

وترجمة المسكوت عنهم: الفتح^(٣)؛ لأنَّهما من الأضداد المطردة المنعكسة.

والواو فيصلٌ عاطفةٌ في قوله: ((وَبِكَهْفِهِ)).

والمختلف فيه: ((الولاية)) من قوله تعالى: ﴿هُنَالِكَ الْوَلِيَّةُ﴾ [الكهف: ٤٤].

وترجمته: كسر الواو، المستفاد من العطف.

وقارئه: حمزة، وعليّ، المشار إليهما: بالشين.

(١) في المخطوط: ((بإتيان))، ولعله تصحيفٌ.

(٢) في المخطوط: ((من كلمة))، وهو تقدّم وتأخيرٌ.

(٣) انظر: التيسير ٣٠١، والنشر ٢٧٧/٢.

وترجمة المسكوت عنهم: الفتح^(١)، عطفاً على المفهوم، أي: عطف المفهوم على المفهوم.

فصار حمزة: بالكسر فيهما؛ لأنه ذُكِرَ في التَّرجِمتين. والكسائي في الأول: بالفتح، وفي الثاني: بالكسر؛ لأنه لم يُذكَر في الترجمة الأولى، وذُكِرَ في الثانية. والمسكوت عنهم: بالفتح فيهما؛ لأنهم لم يُذكَرُوا في التَّرجِمتين.

أمّا وجه الفرق: أنه حمل الأول: على النصرة، والثاني: على التولية، ومن ثمَّ جعله شافياً، وعليه قول الرَّجَّاح: بالفتح: النصرة، والنَّسَب^(٢)، وبالكسر: الإمارة^(٣).
وأمّا وجه الكسر والفتح في الموضوعين: حَمَلُ كل واحد منهما على أحد المعنيين^(٤)، والله تعالى أعلم بحقيقة الحال.

وافق أبو جعفر نافعاً في الفتح في الموضوعين، كما وافقه يعقوب، وكذا الأئمة الأربعة إلا أنّ الأعمش وافق حمزة في كسر الواو في الأنفال، كما وافقه خلف لنفسه في الكهف، لكنّه وافق نافعاً في الفتح في الأنفال^(٥).

وفيها من ياء الإضافة ياءان^(٦): ﴿إِنِّي أَرَى﴾ [الأنفال: ٤٨]، ﴿إِنِّي أَخَافُ﴾ [الأنفال: ٤٨] من القسم الأوّل فتحهما أهل السماء، أي: نافع، وابن كثير، وأبو عمرو، وافقهم: أبو جعفر، وكذا ابن محيصن، والباقون من الأئمة السبعة: أسكنوهما، وافقهم:

(١) انظر: التيسير ٣٤٩، والنشر ٢/٢٧٧.

(٢) في المخطوط: ((هو النَّسَب))، ولعله تصحيف.

(٣) انظر: كنز المعاني للجعبري ٤/١٦٦٧، والبحر المحيط ٥/٣٥٨، وفي معاني القرآن للرجّاح - في السُّورتين - توجيه الفتح، دون الكسر. انظره: ٤٢٥/٢، ٢٩٠/٣.

(٤) انظر: كنز المعاني للجعبري ٤/١٦٦٧، الدرّ المصون ٥/٦٤٠.

(٥) انظر قراءة الأئمة الثلاثة: تحبير التيسير ٣٨٧، ٤٤٥، والنشر ٢/٢٧٧.

وانظر قراءة الأئمة الأربعة: إيضاح الرُّموز ٤٢٠، وإتحاف فضلاء البشر ٢/٨٤.

(٦) قرأ اليزيدي بإسكانها من المبهج، وفتحها من إيضاح الرُّموز.

انظر: المبهج ٣٦٣، والنشر ٢/٢٧٧، وإيضاح الرُّموز ٤٢٠.

يعقوب، وخلف لنفسه، وكذا الأعمش، والحسن، واليزيدي، والسكون في مراتب المدّ على أصولهم^(١).

وليس في الأنفال شيء من ياءات الزوائد، والله الموفق، والمرشد، والمعين على الحقّ. فنسأل الله الكريم، ربّ العرش العظيم، أن يُوفّقنا لإكمال الكلام على سورة التوبة، كما وَفّقنا لإكمال الكلام على الأنفال، إلى آخر القصيدة، وأن يدخلنا في عباده الصالحين في الجنّة، فمن يتوكّل على الله فهو حسبه، نعم المولى، ونعم النصير، ونعم المعين. اللهم! تقبّل مني وديعتي كلمة أشهد أن لا إله إلا الله وأشهد أن محمداً عبده ورسوله في هذه السورة؛ حتى تشهد يوم الجزاء والحساب^(٢)، إنك أنت الكريم المنان الحنان، برحمتك يا أرحم الراحمين، والحمد لله ربّ العالمين.

اللهم! احفظ لي عن^(٣) الخطأ والزّلل في تحرير الكلام في سورة التوبة بجرمة ما في القرآن العظيم، وجرمة نبينا محمد عليه الصلاة والسلام، وجرمة جميع الأنبياء والمرسلين عليهم الصلاة والسلام^(٤).

اللهم! أعطنا إيماناً صادقاً وليس بعده كفرًا. اللهم! هوّن علينا سكرات الموت، وسؤال منكر ونكير، بفضلك، وكرمك، وإحسانك، وجودك، إنك أنت الجواد [١٦١/ب] الجواد^(٥) الكريم، الحمد لله رب العالمين، وصلاته وسلامه على سيّدنا محمد خاتم النبيين وعلى آله وصحبه أجمعين، ومن تلاهم بالإحسان إلى يوم الدين.

اللهم! اختم بالإيمان والسنة أمين أمين.

بسم الله الرحمن الرحيم، والحمد لله ربّ العالمين، اللهم! تقبّل دعائي بجرمة البسملة

(١) انظر: النّشر ٣٣٣/١، وإيضاح الرّموز ١١٨.

(٢) تقدّم التّنبية عليه في آخر سورة النساء. انظره: ص ١٩٧.

(٣) هكذا في المخطوط، والأقرب للسياق ((احفظني من)).

(٤) تقدّم التّنبية عليه في آخر سورة النساء. انظره: ص ١٩٨.

(٥) أثبت التّكرار؛ لأنّ الدُّعاء يحتمله.

والحمد لله وبفضلك، وإحسانك، ويدخلنا في عباده الصالحين، آمين - يا معين! - إلى
الطريق المستقيم، والحمد لله رب العالمين.

سورة التَّوْبَةِ

[٧٢٥] وَيُكْسِرُ لَا أَيْمَانَ عِنْدَ ابْنِ عَامِرٍ وَوَحَّدَ حَقٌّ مَسْجِدَ اللَّهِ الْأَوْلَى

فَعُولٌ مَفَاعِيلُنْ فَعُولٌ مَفَاعِلُنْ فَعُولٌ مَفَاعِلُنْ مَفَاعِلُنْ

((وَيُكْسِرُ)) على ما لم يُسَمَّ فاعله، ومرفوعه ((لَا أَيْمَانَ)) على حذف المضاف، أي: همزة لا أيمان، و((عِنْدَ ابْنِ عَامِرٍ)) ظرفه، ((وَوَحَّدَ حَقٌّ)) فعل فاعل، مفعوله ((مَسْجِدَ اللَّهِ الْأَوْلَى)) صفتة، بالنقل للوزن.

والأدب أن يُقْرَأَ ((لَا أَيْمَانَ)) على قراءة المسكوت عنهم بالفتح في الوزن على عادة الناظم رحمته^(١)، وهي إذا ذكر الحرف المختلف فيه وترجمته - فالعادة - أن يقرأ بقراءة المسكوت [عنهم]، والقيد للمذكور، وقراءة المسكوت تُبَيِّنُ ضِدَّ القيد المذكور، والنفرة في أن يُقْرَأَ بالكسر في النظم كأنه يُفْهَمُ منه أنه: لا إيمان عند ابن عامر، فيلزم على قراءة الكسر في النظم: أن يُوهَمَ تعلق ابن عامر به، مع أن ابن عامر من كبار التابعين، مُعْتَقِدٌ بالقول الثابت الذي لا سبيل على إنكاره، ووَوقِعُ الإيهام إنما يَكُونُ بقراءة فتح^(٢) الهمزة - مع أن الرواية عن النَّاطِمِ به^(٣)؛ - لأنَّ ابن عامر قاضي القضاة في ولاية الشَّام؛ لأنَّه لم يُنْكَرْ أحدٌ بحقِّ أحدٍ عنده لأجل صَلَاتِهِ في الدين^(٤).

فكأنَّ الناظم رحمته مَدَحَ ابن عامر بقوله: ((لا أيمان عند ابن عامر)) في الحكم

(١) انظر: إبراز المعاني ٢٠٦/٣، وكنز المعاني للجعبري ١٦٧١/٤.

(٢) بل بكسر الهمزة، كما يدلُّ عليه سباقُ كلامه ولحافه، قال أبو شامة رحمته ٢٠٦/٣: "ولا ينبغي من جهة الأدب أن يُقْرَأَ إلا بفتح الهمزة"، وقال الجعبري رحمته ١٦٧١/٤: "قيل: الأدب أن يُقْرَأَ ((لا أيمان)) بالفتح؛ لئلا يوهم تعلق ابن عامر به".

(٣) انظر: كنز المعاني للجعبري ١٦٧١/٣.

(٤) حاشية: ((قال ابن جبارة: قلت: لا نفرة فيها؛ لأنَّ ظاهر البيت القراءة، ومعناه: لا أيمان عند ابن عامر الدنيا؛ لأنَّه لو كان مؤمناً بالآخرة لما عمرها، بل كان اشتغاله بعمارة ضررتها، هذا المعنى على رواية الكسر، والله تعالى أعلم)). لم أجده في المفيد. انظره: لوحة ١٤٣/ب.

والحُكُومَة.

والأصل لا إيهام فيه؛ لأنَّ ((لا أَيْمان)) قائم مقام الفاعل، فقوله: ((وَيْكَسْرُ)) و((عِنْدَ)) ظَرْفه، وتقدير الكلام: تُكسِرُ الهمزة في لفظ: ((لا أَيْمان)) عند ابن عامر. والإيهامُ إنّما يلزم في ((لا إيمان)) إذا كان المرادُ منه نفيَ الإيمان عند ابن عامر. أمّا على رواية مَنْ رَوَى في النِّظْم: ((لا أَيْمان)) - بفتح الهمزة - ثناءً على قارئ هذه القراءة، أي: لا أَيْمان عند ابن عامر، أي: لا يُقَدِّمُ أَحَدٌ على الحَلْفِ عنده، أو لا يُحَوِّجُ أَحَدًا من الخصوم المتحاكمين عنده إلى يمينٍ لحُسْنِ سيرته وفِرَاسَتِهِ^(١) في القضاء؛ لأنّه كان قاضيًا بدمشق الشام.

والحرف المختلف فيه: ((لا أَيْمان)).

وترجمته: كسر الهمزة.

وقارئه: ابن عامر، المصْرَحُ به.

وترجمة المسكوت عنهم: فتحها^(٢)؛ لأثّما من الأضداد المطّردة المنعكسة.

والواو فيصل مستأنفة في قوله: ((وَوَحَّدَ [حَقُّ] مَسْجِدَ اللَّهِ))، وهو المختلف فيه،

المقيّد بالأوّل في قوله تعالى: ﴿أَنْ يَعْمُرُوا مَسْجِدَ اللَّهِ﴾ [التوبة: ١٧].

ترجمته: حَذَفَ الألف بعد السين، على التوحيد.

وقارئه: ابن كثير، وأبو عمرو، المشار إليهما: بِحَق.

وترجمة المسكوت عنهم: إثبات الألف بعد السين على الجمع^(٣)؛ لأثّما من الأضداد

المطّردة المنعكسة.

(١) قال الأصمعيّ: وإذا كان فارساً بَعِينَهُ وَنَظَرَهُ فَهُوَ بَيِّنُ الْفِرَاسَةِ، بكسر الفاء. انظر: تهذيب اللغة

.٢٨١/١٢

(٢) انظر: التيسير ٣٠٢، والنشر ٢/٢٧٨.

(٣) انظر: التيسير ٣٠٢، والنشر ٢/٢٧٨.

أما تقييد التوحيد بالأوّل احتراز عن الثاني^(١)؛ إذ لا خُلفَ في جمعه عند الأئمة السبعة. أي: قرأ ابن عامر: ﴿لَا إِيمَانَ لَهُمْ﴾ بكسر الهمزة. وقرأه المسكوت عنهم: بفتحها. وقرأ ابن كثير وأبو عمرو: ﴿أَنْ يَعْمُرُوا مَسْجِدَ اللَّهِ﴾: بالتوحيد. وقرأه المسكوت عنهم: بالجمع.

أما وجه كسر الهمزة: أنّه مصدر (أَمَنَ): أعطاه الأمان، يعني: لا يُعطون أماناً بعد نقضه، أو أنّهم لا يُؤفون لأحدٍ بعقدِ أمانٍ، وهذا أولى من جعله مصدر (أَمَنَ): صدّق، أي: لا إسلام لهم؛ لأنّه معلوم من [قوله]: ﴿أَيُّمَّةَ الْكُفْرِ﴾ [التوبة: ١٢]. وأما وجه الفتح: أنّه جمع يمينٍ، بمعنى: الحلفِ أي: لا أيمانَ بارّةً. وأما وجه التوحيد: أن المراد مسجدُ مكة شرفها الله تعالى، وهو واحد، على حدّ: ﴿الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ﴾ [التوبة: ٧]، واكتفى به من الجنس.

وأما وجه الجمع: أريد العموم، على حدّ: ﴿إِنَّمَا يَعْمُرُ مَسْجِدَ اللَّهِ﴾ [التوبة: ١٨]، فيندرج المسجد الحرام على وجه الكناية، أو باعتبار نعته وشرفه، والرسم بلا ألف، وعلى التوحيد صريح الرسم وعلى الجمع تقدير الرسم^(٢).

وافق أبو جعفر نافعاً في فتح الهمزة [١٦٢/أ] على أنّه جمع، كما وافقه يعقوب، وخلف نفسه، وكذا الأئمة الأربعة، إلا أنّ الحسن وافق ابن عامر في كسرها^(٣).

قرأ الحسن: ((بَرِيءٍ مِنَ الْمُشْرِكِينَ)) [التوبة: ١]، و((عَهْدْتُمْ مِنَ الْمُشْرِكِينَ)) [التوبة: ٤] بكسر نون ((من)) عند وصله إلى ((المشركين)) في الوجهين. والباقون: بفتحها^(٤).

(١) وهو قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا يَعْمُرُ مَسْجِدَ اللَّهِ﴾ [التوبة: ١٨].

(٢) انظر: شرح الهداية ٥١٧، وكنز المعاني للجعبري ٤/١٦٧١، والنقل منه. وانظر رسم القراءة: مختصر التبيين ٦١٦/٣.

(٣) انظر قراءة الأئمة الثلاثة: تحبير التيسير ٣٨٨، والنشر ٢/٢٧٨.

وانظر قراءة الأئمة الأربعة: إيضاح الرُّمُوزِ ٤٢١، ولطائف الإشارات ٥/٢٣٠٨.

(٤) انظر: مفردة الحسن البصري ٣٠٥، وإيضاح الرُّمُوزِ ٤٢١.

وافق أبو جعفر نافعاً في جمع الأول، إلا أن اليزيدي وافق ابن كثير في التوحيد، كما وافقه يعقوب، وكما وافقه ابن محيصن فيه إلا أنه وحّد ((إِنَّمَا يَعْمُرُ مَسْجِدَ اللَّهِ)) [التوبة: ١٨] في الثاني^(١).

واتفقوا على الجمع في الحرف الثاني إلا ابن محيصن؛ لأنهم يريدون به جميع المساجد^(٢).
قرأ الحسن ((ويتوب الله)) [٢٧]: بالنصب، والباقون: بالرفع^(٣)، وَاللَّهُ أَجْمَعِينَ.

[٧٢٦] عَشِيرَاتُكُمْ بِالْجَمْعِ صِدْقٌ وَنَوْنُوا غَزِيرُ رَضَى نَصٌّ وَبِالْكَسْرِ وَكَلًّا

فَعُولُنْ مَفَاعِيلُنْ فَعُولُنْ مَفَاعِلُنْ مَفَاعِلُنْ مَفَاعِلُنْ مَفَاعِلُنْ مَفَاعِلُنْ

و((عَشِيرَاتُكُمْ)) مبتدأ، خبره ((بِالْجَمْعِ))، و((صِدْقٌ)) خبر المبتدأ المحذوف، أي:

هو صدق.

((وَنَوْنُوا)) أمرية، و((غَزِيرُ)) مفعولها، على ما حكى في التلاوة، و((رَضَى نَصٌّ)) حال المفعول المطلق، أو صفته، أي تنويناً حال كونه رَضَى نَصٌّ، ((وَكَلًّا)) الزم التنوين، ((وَبِالْكَسْرِ)) متعلق به.

والناظم حَمْدُهُ لم يأت بالواو الفاصلة في قوله: ((عَشِيرَاتُكُمْ^(٤)))؛ لعدم الرّيبة في اتصاله بما قبله؛ لحيء الترجمة بعد المختلف فيه: ((عَشِيرَاتُكُمْ)) في سورة التوبة.

وترجمته: بالألف بعد الراء، على جمع السلامة.

وقارئه: شعبة، المشار إليه: بالصاد.

(١) انظر قراءة الأئمة الثلاثة: تحبير التيسير ٣٨٨، والنشر ٢/٢٧٨.

وانظر قراءة الأئمة الأربعة: إيضاح الرّموز ٤٢١، وإتحاف فضلاء البشر ٢/٨٨.

(٢) قرأ من المفردة (المطبوع): بالجمع. ومن إيضاح الرّموز: بالتوحيد. انظر: مفردة ابن محيصن إيضاح الرّموز ٤٢١، وإتحاف فضلاء البشر ٢/٨٨.

(٣) انظر: مفردة الحسن البصري ٣٠٦، وإيضاح الرّموز ٤٢١.

(٤) في المخطوط: ((عشيراتك))، وأثبت الموافق للبيت.

وترجمة المسكوت [عنهم]: حَذَفَ الألف^(١)، على التوحيد.

والواو فاصلة مستأنفة في قوله: ((وَنُؤُونُوا عَزِيرُ)).

وهو المختلف فيه: ((عزير)) من قوله تعالى: ﴿وَقَالَتِ الْيَهُودُ عَزِيرٌ ابْنُ اللَّهِ وَقَالَتِ

النَّصْرَى الْمَسِيحُ ابْنُ اللَّهِ﴾^(٢) [التوبة: ٣٠].

وترجمته: إثبات تنوينه مع كسره.

وقارئه: الكسائي، وعاصم، المشار إليهما: بالراء، والنون.

وترجمة المسكوت [عنهم]: حذف التنوين^(٣)؛ لأتّهما من الأضداد المطردة المنعكسة.

وإنّما نصّ الناظم رحمته على كسره؛ لئلا يُتَوَهَّم اندراجُه تحت القاعدة المذكورة في

البقرة، وهي قوله: ((وَضَمَّكَ أَوْلَى السَّاكِنِينَ الثَّالِثَ يُضْمُ لِرُومًا))^(٤)؛ لأنّ الكسائي مَنَّ

يُضْمُ السَّاكِنَ الأوَّلَ من الساكنين، فَخَافَ أَنَّهُ يُتَوَهَّمُ من تلك القاعدة فَيُنْضَمُ للكسائي^(٥)،

ولئلا يُتَوَهَّمُ أَنَّهُ من قاعدة قلب التنوين ميمًا إذا وقع قبل باء فيما يتقدّم، ((وَقَلْبَهُمَا مِيمًا

لَدَى الْبَاءِ))^(٦)، ولم يُقَلَّبْ هذا التنوين، بل كُسِرَ؛ لأنّ هذه الباء ساكنةٌ وشرطُ الباءِ التي

تَقَلَّبُ التنوينَ عندها ميمًا أن يكون مُتَحَرِّكَةً.

فإن قلت: إنّ هذا لا يلتبس بتلك القاعدة، [لأنّ]؛ شرطها أن يكون الثالث مضمومًا

ضمةً لازمةً، ونُؤُونُ ﴿أَبْنُ﴾ ضمةً إعرابٍ، فهي عارضة^(٧).

والثاني: أنّ تكون تلك القاعدة شرطها إذا بُدِئَ بالكلمة الثانية أن يُوْتَى في أولها:

(١) انظر: التيسير ٣٠٢، والنشر ٢٧٨/٢.

(٢) بدأت الآية في المخطوط من قوله: ﴿عَزِيرُ﴾، وذكرتها من أولها؛ رعايةً للمعنى.

(٣) انظر: التيسير ٣٠٣، والنشر ٢٧٩/٢.

(٤) انظر: الدرّة الفريدة ٩٨/٣، وسراج القارئ ٧٢١/٢.

(٥) انظر: كنز المعاني للجعبري ١٦٧٤/٤.

(٦) انظر: الدرّة الفريدة ٦٨/٢، وسراج القارئ ٥٠٢/١.

(٧) انظر: فتح الوصيد ٩٦٠/٣.

بهمزة الوصل مضمومةً، وهذا الوصل هنا إذا ابتدئ ب﴿أَبْنُ﴾ [فإنها] مكسورةً.
والثالث: الكلمة الثانية في تلك القاعدة بشرط أن تكون فعلاً، والكلمة الثانية هنا
اسمٌ، أي: ﴿أَبْنُ﴾^(١).

قلتُ: ما كل أحدٍ يَعْلَمُ ذلك، وَقَدْ يَغفلُ الإنسانُ عن شرط تلك القاعدة.
"مَنْ نَوَّنَ ﴿عَزِيرٌ﴾ فهو عنده مُنصرف، وكسر التنوين لالتقاء الساكنين، وهو مبتدأ،
خبره ﴿أَبْنُ﴾. وَمَنْ لم يُنَوَّنْ فهو عنده أعجميٌّ فلا ينصرف، وهذا اختيار الزمخشري^(٢).
وقيل: بل عربيٌّ، أمَّا ﴿أَبْنُ﴾ صفة له، فحذف التنوين؛ لوقوع ﴿أَبْنُ﴾ بَيْنَ العَلَمين، والخبر
مُحذوف، أي: معبودنا، وقيل: حذف التنوين؛ لالتقاء الساكنين، كما قرأ بعضهم: (أحدُ الله
الصَّمَد)^(٣)، بحذف التنوين من ((أحد)).

قال الفراءُ: سمعتُ كثيراً من الفصحاء يقرؤونها^(٤).
ذَكَرَ هذين الوجهين أبو عليٍّ، وقال: لأنَّ ((عزيراً)) ينصرف، أعجمياً كان أو عربياً^(٥).
عربياً^(٥). وقوله: ((رِضَى نَصِّ)) أي: مَرَضِي نَصُّه، وهو نَعْتُ مَصَدْرٍ مُحذوف، أي: لِدُنُوهِ
تنويناً مرضياً النصِّ عليه، وبالكسر وَكَلَّ ذلك التنوين^(٦).

أي: قرأ عاصم برواية شعبة ﴿وَعَشِيرَاتُكُمْ﴾^(٧): بألف بعد الراء، على جمع المصحح

(١) انظر: سراج القارئ ٢/٧٢١.

(٢) انظر: الكشاف ٢/٢٦٣.

(٣) وهي قراءة شاذة، عزاها ابن خالويه لنصر بن عاصم، وأبي عمرو، وعزاها لعمر رضي الله عنه بصيغة
التمريض، فقال: ((وَرُوِيَتْ عن عمر رضي الله عنه)). انظر: مختصر ابن خالويه ١٨٢.

(٤) وَتَمَّتْ كلامه: ((قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدُ اللَّهُ الصَّمَدُ. فيحذفون النون من (أحد)))). انظر: معاني القرآن
القرآن له ١/٤٣٢.

(٥) انظر: الحجة للقراء السبعة ٤/١٨١.

(٦) إبراز المعاني ٣/٢٠٧.

(٧) أتفقت المصاحف على حذف الألف. انظر: مختصر التبيين ٣/٦١٨.

في التوبة. وقرأها المسكوت عنهم: بحذف [١٦٢/ب] الألف، على التوحيد.

وقرأ عاصم وعلي: ﴿ وَقَالَتِ الْيَهُودُ عُزَيْرٌ ابْنُ اللَّهِ ﴾: بالتنوين مع كسره حالة الوصل، وإن لم يتعرض الناظم رحمته لِلْوَصْلِ، ولكن استغنى بذكر التنوين عن ذكر الوصل؛ لأنَّه من المعلوم لا يكون كسره إلا عند الوصل. والمسكوت عنهم: بلا تنوين، ولا ضِدًّا للكسر هنا، لأنَّ الكسر يلزم من إثبات التنوين^(١)، مع أنَّ من المعلوم يستلزم انتفاء اللازم انتفاء الملزوم.

والتَّناظُم رحمته ذَكَرَ^(٢) بلا قيد، ولا يُفهم منه العموم؛ لأنَّ هذه السُّورة في الذكر من قبيل الجزئي^(٣)، واصطلاحه في إطلاق الجزئي قصره على فردٍ حاضرٍ، يُعَلِّم من هذا الاصطلاح أنَّ ذِكْرَ المَخْتَلَفِ فيه من غير أداة العموم مَخْصُوصٌ بهذه السُّورة^(٤).

أما وجه الجمع: تعدُّدها باعتبار كل واحد، وَحَصَرَ الأَخْفَشُ جمع (عشيرة) في عشائر^(٥) عشائر^(٥) فمنع جمع السَّلَامَةِ، فردَّ الناظم رحمته بقول: ((صِدْقٌ))، أي: صحَّ تَصْحِيحُهَا، وإن كان عشائر^(٦) أكثر، وعليها قراءة الحَسَنِ البصري^(٧).

وأما وجه التوحيد تقديره: [عشيرة] كُلٌّ منكم.

أما الجمع: فَلِعَدَمِ الحذف^(٨)، ومناسب للطرفين^(٩).

(١) انظر: كنز المعاني للجعبري ١٦٧٣/٤.

(٢) أي: ذكر ((عشيراتكم)) بدون قيدٍ يُخْرَجُ قوله: ﴿عَشِيرَتُهُمْ﴾ [المجادلة: ٢٢].

(٣) هكذا ذكر في كنز المعاني للجعبري، ولم يتبيَّن لي وجه هذه التسمية. انظر: ١٦٧٣/٤.

(٤) انظر: كنز المعاني للجعبري ١٦٧٣/٤.

(٥) في المخطوط: ((عشار))، وهو تصحيفٌ. انظر: المحرر الوجيز ١٨/٣، والبحر المحيط ٣٩١/٥،

والنقل من كنز المعاني للجعبري ١٦٧٣/٤.

(٦) في المخطوط: ((عشار))، وهو تصحيفٌ. انظر: كنز المعاني للجعبري ١٦٧٣/٤.

(٧) انظر: مفردة الحسن البصري ٣٠٦، وإيضاح الرُّموز ٤٢٢.

(٨) أي: لوجود حرف الألف في الجمع.

(٩) أي: لوجود الجمع قبله وبعده: ﴿ وَأَزْوَاجَكُمْ وَعَشِيرَتَكُمْ وَأَمْوَالٌ ﴾.

وَعَزَيْرٌ: عربيٌّ، مُكَبَّرٌ، على صيغة التصغير، ككُعَيْتٍ. وقال أبو حاتم: عِبْرَانِي، فقال الزمخشري: مُكَبَّرٌ كعيزار^(١)، موافق بنية التصغير، كسُلَيْمَانَ. قال أبو عبيد وعلي: مُصَعَّرٌ عَزْرٍ، كَنُوحٍ، مُصَعَّرٌ نُوحٍ بالفتح^(٢).

أما وجه التنوين على العربية: أنه أمكن، فينصرف، وهو مبتدأ، خبره ﴿أَبْنُ﴾، فثبت؛ لأنَّ شرطَ حذفِهِ وَصْفُهُ على العجمة ثلاثياً ساكن الأوسط، فلا أثر لياء التصغير، ولا للعجمة فيه، خلافاً للجرجاني^(٣)، وكُسِرَ التنوين للسَّاكِنِينَ^(٤).

وأشار بقوله: ((وَكُلُّ)) - أي: الزم الكسر - إلى قول التيسير: ولا يجوز ضمُّه للكسائي^(٥)، وتقدّم تمامه في قوله: ((وَضَمُّكَ أَوْلَى السَّاكِنِينَ))، وخصَّ الكسائي؛ لأنَّه الذي يضمُّ ليلزمه دون عاصم، ومعنى ((رضى نصِّ)) مقبول الرواية عند الأداء؛ لصحَّته.

وأما وجه عدم التنوين على العربية: أن (عزيراً) مبتدأ، و﴿أَبْنُ﴾ صفة، والخبر محذوف، أي: قالت اليهود عزير ابن الله إلهنا أو نبينا، فحذف تنوينه؛ لأنَّه عَلمٌ وُصِفَ بابنٍ مضاف إلى عَلمٍ مخفَّفٍ بحذفه غالباً؛ لكثرة الاستعمال على قياس الفصيح في مثله، أو (ابن) خبرٌ، حُمِلَ على الصفة بجامع تجديد الفائدة، أو حُذِفَ للسَّاكِنِينَ؛ حملاً للنون على حرف المدِّ بجامع الصوت^(٦)، وما قاله زوي عن (أبي عمر)^(١) في ((أحد الله))^(٢)، وألف ﴿أَبْنُ﴾

(١) انظر: الكشاف ٢/٢٦٣، عند تفسير قوله تعالى: ﴿وَقَالَتِ الْيَهُودُ عُزَيْرٌ ابْنُ اللَّهِ﴾ [التوبة: ٣٠].

(٢) انظر: كنز المعاني للجعبري ٤/١٦٧٤، والبحر المحيط ٥/٤٠٢، عند تفسير قوله تعالى: ﴿وَقَالَتِ الْيَهُودُ عُزَيْرٌ ابْنُ اللَّهِ﴾ [التوبة: ٣٠].

(٣) هو عبد القاهر بن عبد الرحمن الجرجاني، أبو بكر، النحوي، فارسي الأصل، جرجاني الدار، عالم بالنحو والبلاغة، اشتهرت مؤلفاته بالإيجاز، منها: ((المقتصد في شرح الإيضاح))، و((إعجاز القرآن))، وغيرهما، توفي سنة (٤٧١هـ). انظر: إنباه الرواة على أنباه النحاة ٢/١٨٨.

(٤) انظر: كنز المعاني للجعبري ٤/١٦٧٤.

(٥) انظر: التيسير ٣٠٣.

(٦) حاشية: ((وإنَّما قال ((حملاً للنون)) أي: التنوين على حرف المدِّ بجامع الصوت أي: تشبيهاً

مرسومة على التقديرين^(٣).

وافق أبو جعفر نافعاً في حذف الألف على التوحيد، كما وافقه يعقوب، وخلف نفسه، وكما وافقه الأئمة الأربعة، إلا أن الحسن قرأ ((وعشائركم)) على جمع تكسير^(٤). ووافق أبو جعفر نافعاً في حذف التنوين حالة الوصل، كما وافقه خلف لنفسه، وكذلك الأئمة الأربعة، إلا أن الحسن البصري وافق عاصمًا في إثبات التنوين مع كسره حالة الوصل، كما وافقه يعقوب، واليزيدي، وكذا ابن محيصن^(٥)، رضي الله عنهم أجمعين.

[٧٢٧] يُضَاهُونَ ضَمَّ الْهَاءِ يَكْسِرُ عَاصِمٌ وَزِدْ هَمْزَةً مَضْمُومَةً عَنْهُ وَاعْقِلَا
 فعولن مفاعيلن فعولن مفاعلن فعولن مفاعيلن فعولن مفاعلن
 ((يُضَاهُونَ)) مبتدأ، خبره ((يَكْسِرُ عَاصِمٌ))، مفعوله ((ضَمَّ الْهَاءِ)) بالعائد المقدر، أي: عنه، أو بالعائد الذي هو لام التعريف في المضاف إليه، أي: الهاء، أي: هاء يُضَاهُونَ، ((وَزِدْ)) أمرية، مفعولها ((هَمْزَةً))، ((مَضْمُومَةً)) صفتها، و((عَنْهُ)) الضمير لعاصم،

- بحروف المد في ابتداء الصوت، يعني: إذا اجتمع السكنان الأول: الحرف الصحيح. والثاني: أحد حروف المد وحذف الحرف من المد، وكذلك التنوين بمشابهته بحرف المد، والله تعالى أعلم)).
- (١) في كنز المعاني للجعبري ٤/١٦٧٤- والنقل منه: ((أبي عمرو))، فيحتمل أن المصنّف أراد عمر بن الخطاب رضي الله عنه، وزاد ((أبي)) سهواً، ويحتمل أن يريد ((أبي عمرو)) متابعاً لما في المطبوع من كنز المعاني للجعبري وسقطت منه الواو، والقراءة رُوِيَ عنهما، كما في الهامش التالي.
- (٢) وهي قراءة شاذة، عزاها ابن خالويه لنصر بن عاصم، وأبي عمرو، وعزاها لعمر رضي الله عنه بصيغة التمرّض، فقال: ((ورُوِيَ عن عمر رضي الله عنه)). انظر: مختصر ابن خالويه ١٨٢.
- (٣) انظر: شرح الهداية ٥١٧، وكنز المعاني للجعبري ٤/١٦٧٣، وتوجيه جميع القراءات السابقة منه.
- وانظر رسم ﴿أَبْنُ﴾: مختصر التبيين ٣/٦١٩.
- (٤) انظر قراءة الأئمة الثلاثة: تحبير التيسير ٣٨٩، والنشر ٢/٢٧٨.
- وانظر قراءة الأئمة الأربعة: مفردة الحسن البصري ٣٠٦، وإيضاح الرموز ٤٢٢.
- (٥) انظر المصادر السابقة.

((وَأَعْقَلًا)) أمرية أخرى، عطف عليها، والألف عبارة عن الخفيفة المؤكدة.
ولم يأت بالواو الفاصلة في قوله: ((يُضَاهُونَ))؛ لعدم الرئية في اتصاله بما قبله؛ لذكر
الواو الفاصلة في ((وَكَلًّا))؛ ولعدم الرمز في أول الحرف المختلف فيه، وهو ((يُضَاهُونَ)).
وترجمته: كسر الهاء، وزيادة الهمزة المضمومة.
وإنما قيّد الكسر بالضّم؛ لأجل القراءة من^(١) المسكوت عنهم؛ لأنّه لو اقتصر
الترجمة على الكسر لفهم منها قراءتهم بالفتح؛ لأنهما من الأضداد المطردة المنعكسة، مع
أنهم لم يقرؤوا إلا بالضم، كما نطق بها الناظم رحمته.
وقارئه: عاصم، المصحح به.
وترجمة المسكوت [عنهم]: بالضم على حاله، وترك الهمزة المضمومة^(٢)؛ لأنّ الإثبات
والترك من الأضداد المطردة [١٦٣/أ] المنعكسة، ولا ضدّ لقوله: ((مضمومة))، لأنّ
المضمومة صفة الهمزة، والمراد منه إثبات الهمزة المضمومة، وضدّها تركها؛ لأنّ الصفة تتبع
لموصوفها^(٣) في جميع الوجوه، ولذا نبّه الناظم رحمته على هذا المعنى بقوله: ((وَأَعْقَلًا))، أي:
أنت تفتن في ضدّ الهمزة المضمومة لذلك^(٤)، والله تعالى أعلم.
أي: قرأ عاصم ﴿يُضَكَّهُتُونَ﴾: بكسر الهاء، وبهمزة مضمومة بعدها. قرأه المسكوت
[عنهم]: بإبقاء الضم في الهاء، بلا همزة.
أمّا وجه همزة ﴿يُضَكَّهُتُونَ﴾: أنّه مضارع (ضاهأ) المهموز اللام، من باب الفاعلة،
المبني للفاعل، أو هُمَزَتِ الياء؛ استثقالاً للضمّة عليها.
وأمّا وجه عدم الهمزة: أنّه مضارع (ضاهأ) المعتلّ اللام، أصله: (يُضَاهِيُونَ)، حُذِفَتْ
ضمّة الياء تخفيفاً، ثمّ الياء للواو^(٥)، وضُمَّتْ الهاء لتسلم، فوزنه الآن [يُفَاعُونَ]^(١).

(١) هكذا في المخطوط، والأقرب للسياق ((قراءة)).

(٢) انظر: التيسير ٣٠٣، والنشر ١/٤٠٦.

(٣) هكذا في المخطوط، والأقرب للسياق ((موصوفها)).

(٤) انظر: كنز المعاني للجعبري ٤/١٦٧٦.

(٥) أي: ثمّ حُذِفَتْ الواو من أجل الياء بعدها.

وافق أبو جعفر نافعاً في ضمِّ الهاء من غير همز، كما وافقه يعقوب، وخلف لنفسه، وكذلك الأئمة الأربعة، إلا أن ابن محيَّصن وافق عاصمًا في كسر الهاء، مع الهمزة المضمومة^(٢)، **وَاللَّهُمَّ اجْمَعِينِ**.

[٧٢٨] **يَضِلُّ بِضَمِّ الْيَاءِ مَعَ فَتْحِ ضَادِهِ صِحَابٌ وَلَمْ يَخْشَوْا هُنَاكَ مُضَلَّلًا**

فعولن مفاعيلن فعولن مفاعلن فعولن مفاعيلن فعولن مفاعلن

((صِحَابٌ)) فاعلٌ مقدرٌ، أي: قرأ، مفعوله ((يَضِلُّ))، و((بِضَمِّ الْيَاءِ)) متعلق بالمقدر، و((مَعَ فَتْحِ ضَادِهِ)) الضمير ليضلَّ، حاله، و((يَخْشَوْا)) جُزْمٌ بِ((لَمْ))، أصله: (يَخْشَيْوْنَ)، حُذِفَ الياءُ بعد حَذْفِ الضَّمَّةِ؛ لاجتماع الساكنين، فصار (يَخْشَوْنَ) وسُقِطَ النون للجزم، فبقي ((لَمْ يَخْشَوْا))، والضمير فيه للمسكوت عنهم، لا لمدلولها -صِحَابٌ؛ لأنه لا خوف في قراءة مدلول صحاب؛ لأن قراءة مدلول صحاب؛ لأن قراءتهم على ما لم يُسمَّ فاعله، والخوف في قراءة المسكوت عنهم؛ لأنَّ قراءتهم على بناء الفاعل، ومذهب المعتزلة^(٣) على هذه

(١) في المخطوط: ((يُضَاهُونَ)). انظر التوجيه: كنز المعاني للجعبري ١٦٧٦/٤.

(٢) انظر قراءة الأئمة الثلاثة: تحبير التيسير ٣٩٠، والنشر ٤٠٦/١.

وانظر قراءة الأئمة الأربعة: إيضاح الرموز ٤٢٣، ولطائف الإشارات ٢٣١٥/٥.

(٣) سيذكر المصنّف رحمه الله خلاف المعتزلة لأهل السنّة والجماعة في مسألة (أفعال العباد)، ويُمكنُ تلخيص مذهب أهل السنّة والجماعة في أمور:

أولها: أَنَّ الله ﷻ خلق العبادَ وأفعالهم على الحقيقة، كما قال تعالى: ﴿وَاللَّهُ خَلَقَكُمْ وَمَا

تَعْمَلُونَ ﴿[الصفات: ٩٦].

ثانيها: أَنَّهُ ﷻ هدى مَنْ شاء بفضله ورحمته، وأضلَّ مَنْ شاء بحكمته وعدله، فقال في مَنْ هداهم: ﴿وَلَكِنَّ اللَّهَ حَبَّبَ إِلَيْكُمُ الْإِيمَانَ وَزَيَّنَهُ فِي قُلُوبِكُمْ وَكَرَّهَ إِلَيْكُمُ الْكُفْرَ وَالْفُسُوقَ وَالْعِصْيَانَ أُولَئِكَ هُمُ الرَّاشِدُونَ ﴿٧﴾ فَضَلَّ مِنَ اللَّهِ وَنِعْمَةً وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ ﴿[الحجرات]، وقال في مَنْ أضلَّهم بحكمته وعدله: ﴿وَمَا يُضِلُّ بِهِ إِلَّا الْفَاسِقِينَ ﴿[البقرة: ٢٦]، وقال: ﴿فَمَا لَكُمْ فِي الْمُنَافِقِينَ فِتْنَةً وَاللَّهُ

القراءة^(١)؛ لأنّ مذهبهم لم ينسبوا الشرّ إلى الله تعالى، بل إلى غير الله تعالى^(٢)، ونُسبت

أَرْكَسَهُمْ بِمَا كَسَبُوا ﴿ [النساء: ٨٨]، وقال: ﴿فَلَمَّا زَاغُوا أَزَاغَ اللَّهُ قُلُوبَهُمْ﴾ [الصف: ٥]، ولم يظلم أحداً منهم، بل قال: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَظْلِمُ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ﴾ [النساء: ٤٠].

ثالثها: أنّ الله ﷻ له مشيئةٌ حقيقة، وأنّ العباد لهم مشيئةٌ وفاعلون على الحقيقة، ومشيئتهم لا تخرج عن مشيئة الله تعالى، قال ﷻ: ﴿لِمَنْ شَاءَ مِنْكُمْ أَنْ يَسْتَقِيمَ ﴿٢٨﴾ وَمَا تَشَاءُونَ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ رَبُّ الْعَالَمِينَ﴾ [التكوير]، وقال تعالى: ﴿وَجَعَلْنَاهُمْ أَيْمَةً يَهْدُونَ بِأَمْرِنَا﴾ [الأنبياء: ٧٣] فالذين يهدون هم الأئمة، والذي جعلهم كذلك هو الله ﷻ.

انظر: خلق أفعال العباد للبخاري ٤٦، وشفاء العليل ٤٣، ٤٩، ٨٢.

وأما المعتزلة فأخرجوا فعل العبد ومشيئته من عموم مخلوقات الله تعالى، فقالوا: إنّ العبد هو الذي يخلق فعله؛ زاعمين تنزيه الله تعالى أن يُقدّر عليه الشرّ. قال القاضي عبد الجبار - وهو من أئمتهم -: ((اتفق كلُّ أهل العدل على أنّ أفعال العباد من تصرفهم وقيامهم وقعودهم حادثة من جهتهم، وأنّ الله ﷻ أقدرهم على ذلك، ولا فاعل لها ولا مُحدث لها سواهم، وأنّ من قال: إنّ الله سبحانه خالقها ومُحدثها فقد عظّم خطئها)). انظر: المغني في أبواب العدل والتوحيد ٣/٨. وقال ابن المرتضى: ((وأجمعوا - أي: المعتزلة - أنّ فعل العبد غير مخلوق فيه)). انظر: المنية والأمل ٦. وهذان النقلان من كتاب المختصر في عقيدة أهل السنة في القدر للشيخ الدكتور: إبراهيم بن عامر الرحيلي.

(١) في عبارة المؤلف رحمه الله نظر؛ لأنّ ظاهرها يفيد أنّ المعتزلة أخذوا عقيدتهم من القرآن الكريم. وحقيقة الأمر أنّهم أخذوا الآيات التي فيها نسبة الفعل للعبد، وحرفوا الآيات التي تدلُّ على خلق الله تعالى لأفعال العباد، كعموم قوله تعالى: ﴿اللَّهُ خَلِقُ كُلِّ شَيْءٍ﴾ [الزمر: ٦٢]، وقوله: ﴿وَاللَّهُ خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ﴾ [الصفات: ٩٦]، ومن كان كذلك فإنّه عابثٌ بالتصوّص الشرعيّة، لا أخذاً عقيدته منها. وأمّا أهل السنة فأنبتوا جميع ما أخبر الله به: من أنّه ﷻ خلق أفعال العباد، وأنّ العباد فاعلون حقيقة، كما مرّ قريباً.

(٢) في عبارة المؤلف رحمه الله نظر؛ لأنّها توهم أمرين: أوّلهما: صحّة مذهب المعتزلة؛ حيث نزّها الله عمّا لا يليق! ثانيهما: خطأ مخالفهم؛ إذ لم يُوقّفوا إلى تنزيه الله تعالى. بل إنّ أهل السنة لم ينسبوا الشرّ إلى الله تعالى، بل قالوا: إنّ الشرّ في مفعول الله تعالى، لا في فعله؛ لقوله ﷻ: ((والشرّ ليس

الضَّلالة إلى الكُفَّار؛ لأنَّ (ضَلَّ) فعلٌ لازِمٌ؛ لأنَّهم ضَالُّون، ولا خوف في نسبة الضَّلالة إلى الكُفَّار للمسكوت عنهم، لأنَّ مذهبهم من أهل السنة والجماعة؛ لأنَّ عندهم: لا^(١) مُضِلٌّ ولا هاديٍّ في الحقيقة إلا الله تعالى؛ لأنَّ الله تعالى خَالِقُ كُلِّ إنسانٍ^(٢) وغيره^(٣) على^(٤) أنَّ الفاعل الحقيقيُّ مُوجدُ القدرةِ على الفعل، أما نِسْبَةُ الشيء إلى المُكَلِّفِين فلاجل المباشرة مجازاً^(٥)، كمباشر الخير والشرِّ لكن خالقهما هو الله تعالى؛ لأنَّ الله تعالى خلق قدرة المباشر بالخير والشر، ولذا بيَّن مذهب المسكوت عنهم على مذهب أهل السنة والجماعة، ونفى النَّاطِمَ جَهْلَهُ الخوفَ بقوله: ((ولم يخشوا هناك مُضِلًّا))، أي: لم يخش المسكوت عنهم^(٦) في نسبة الضَّلالة إلى الكُفَّار أن يكونوا المُضِلُّ المناسب إلى الضَّلالة^(٧)، و((هناك))

إليك)) رواه مسلم برقم ٧٧١، وانظر: شفاء الغليل ١٧٩.

(١) في المخطوط: ((فلا))، ولعله تصحيفٌ.

(٢) في المخطوط: ((الإنسان))، ولعله تصحيفٌ.

(٣) هكذا في المخطوط، ولعلَّ الأقرب للسياق: ((وفعله)).

(٤) ما بعد ((على)) تعليلٌ لما قبلها.

(٥) مذهب أهل السنَّة والجماعة أنَّ الفعل يُنسَبُ للعبد حقيقةً؛ لذا تعلَّق به الثَّواب والعقاب. قال ابن القيم جَهْلَهُ عن أهل السنَّة: ((ويثبتون مع ذلك قدرة العبد، وإرادته، واختياره وفعله حقيقةً، لا مجازاً، وهم متفقون على أنَّ الفعل غيرُ المفعول، كما حكاها عنهم البغويُّ وغيره، فحركائهم واعتقاداتهم أفعالٌ لهم حقيقةً، وهي مفعولةٌ لله سبحانه مخلوقةٌ له حقيقةً، والذي قام بالرَّبِّ عَجَلٌ علمه، وقدرته، ومشيتته، وتكوينه، والذي قام بهم هو فعلهم، وكسبهم، وحركائهم، وسكنائهم، فهم المسلمون المصلون القائمون القاعدون حقيقةً، وهو سبحانه هو المقدر لهم على ذلك، القادر عليه، الذي شاء منهم، وخلقهم لهم، ومشيتته وفعله [أي: العبد] بعد مشيتته [أي: الله ﷻ] فما يشاؤون إلا أن يشاء الله، وما يفعلون إلا أن يشاء الله)) انظر: شفاء الغليل ٥٢.

(٦) الذين قرؤوا: ﴿يَضِلُّ بِهِ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾، وهم غير صحابٍ.

(٧) لم يظهر لي ما بين القوسين، وسياق الكلام يدلُّ على أنه يريد: أن مَنْ قرأ ﴿يَضِلُّ بِهِ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ لم يخش أن يلزم بمذهب المعتزلة الذين اقتصروا على الآيات الدالة على أنَّ العبد فاعلٌ حقيقةً، فجعلوه خالق فعله. وعكس السخاوي جَهْلَهُ المعنى: فجعل الذين لم يخشوا هم المذكورون،

ظرف لقوله: ((وَلَمْ يَخْشَوْا)) إشارة إلى وجههم^(١)، و((مُضَلَّلًا)) صفة مفعوله، أي: لم يَخْفُ الباقُونَ - في قراءة الفتح وكسر - رَجُلًا مُضَلَّلًا - اسم فاعل - من (ضَلَّلَ) مُعَدَّى (ضَلَّ).

فإن قلت: ((هناك)) إشارة إلى ماذا؟

قلت: يجوز أن يراد يضل يَنْزِلُ مَنْزِلَةَ المكان؛ لأنَّ هذه الكلمة صارت كالمكان لقراءتهم فيها، والله تعالى أعلم.

ولم يأتِ بالواو الفاصلة في قوله: ((يُضِلُّ))؛ لعدم الرِّبِيَّة في اتِّصاله بما قبله؛ لأنَّ قارئ هذه المسألة السَّابِقَةَ ((عَاصِمٌ))، وذكر بعده الواو الفاصلة في قوله: ((وَأَعْقَلًا))، مع أنَّ هذه المسألة التي هي ﴿يُضِلُّ﴾ ذكرها مدلول ((صحاب)).

والحرف المختلف فيه: (يضلُّ) في قوله تعالى: ﴿يُضِلُّ بِهِ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ [التوبة: ٣٧]. وترجمته: ضم الياء، وفتح الضاد على ما لم يُسَمِّ فاعله. وقارئة: حفص، وحمزة، وعلي، المشار إليهم: بصحاب. وترجمة المسكوت عنهم: فتح الياء، وكسر الضاد على بناء الفاعل^(٢).

أمَّا الضم والفتح فمن الأضداد المطرّدة غير المنعكسة، وأمَّا الكسر والفتح فمن الأضداد المطرّدة المنعكسة.

أي: قرأ حفص وحمزة والكسائي ﴿يُضِلُّ بِهِ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾: بضم الياء، وفتح الضاد. وقرأ المسكوت عنهم: بفتحها، وكسرها.

وأمَّا وجه ضمّ الياء: على حَدِّ: ﴿زَيْبٌ لَهُمْ﴾ [التوبة: ٣٧]، من (أضَلَّ) معدّي (ضَلَّ) لِلْعَلْمِ بالفاعل الحقيقي، وهو الله تعالى، أو عُلَمَاءِ الكَفَّارِ أو الشياطين، [١٦٣/ب]

أي: لم يَخْشَ من قرأ ﴿يُضِلُّ بِهِ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ أن يُضَلَّلَهُم المعتزلة، ولعلّه الأقرب. انظر: فتح الوصيد ٣/٩٦٠.

(١) انظر: كنز المعاني للجعبري ٤/١٦٧٧.

(٢) انظر: التيسير ٣٠٣، والنشر ٢/٢٧٩.

﴿الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ [التوبة: ٣٧] رُفِعَ أَصْلًا عَلَى الْأَوَّلِ، وَنِيَابَةً عَلَى الثَّانِي. وَأَمَّا وَجْهٌ فَتَحَهَا: بِنَاؤُهُ لِلْفَاعِلِ، مِنْ (ضَلَّ) لِأَنَّهُمْ ضَالُّونَ فِيهِ، عَلَى حَدِّ: ﴿يُحِلُّونَهُ﴾ ﴿وَيُحَرِّمُونَهُ﴾ [التوبة: ٣٧]. قَالَ الْحَجَّعَبْرِيُّ رَحِمَهُ اللهُ: "وَلَمَّا تَشَبَّثَ الْمُعْتَزِلَةُ فِي نَسَبَتِهِمُ الشَّرِّ إِلَى [غَيْرِ] (١) اللهُ تَعَالَى [بِإِسْنَادِهِ] (٢) الضَّلَالَةَ إِلَيْهِمْ أَشَارَ النَّازِمُ رَحِمَهُ اللهُ إِلَى الرَّدِّ عَلَيْهِمْ بِقَوْلِهِ: ((وَلَمْ يَخْشَوْا))، أَيْ: لَمْ يَخَفَ [مُسْنِدٌ] (٣) الضَّلَالَةَ إِلَى الْكُفَّارِ الْإِزَامِكِمْ إِيَّاهُ (٤) بِمَذْهَبِكُمْ لِدَفْعِهِ شُبْهَتِكُمْ بِأَنَّ الْفَاعِلَ الْحَقِيقِيَّ هُوَ الْمُوجِدُ (٥) الْقُدْرَةَ عَلَى الْفِعْلِ، وَهُوَ اللهُ تَعَالَى، وَنَسَبَتَهُ إِلَى الْمُكَلَّفِينَ لِمَجَازِ الْمُبَاشَرَةِ (٦)، كَالْخَيْرِ (٧) أَنْتَهَى.

وَإِذَا أَبُو جَعْفَرٍ نَافِعًا فِي فَتْحِ الْيَاءِ، وَكَسْرِ الضَّادِ، كَمَا وَافَقَهُ الْأُئِمَّةُ الْأَرْبَعَةُ، إِلَّا أَنَّ الْحَسَنَ وَالْأَعْمَشَ بِرَوَايَةِ الْمُطَّوِّعِيِّ مِنْهُمْ وَافَقَا يَعْقُوبَ فِي قِرَاءَتِهِ بِضَمِّ الْيَاءِ وَكَسْرِ الضَّادِ مِنْ (أَضَلَّ)، وَكَذَا خَلَفَ لِنَفْسِهِ إِلَّا أَنَّهُ بَفَتْحِ الضَّادِ مُوَافِقَةً لِقِرَاءَةِ شَيْخِهِ حَمَزَةَ (٨).

وَرَوَى الْمُطَّوِّعِيُّ عَنِ الْأَعْمَشِ ((تَشَاقَلْتُمْ)) [٣٨]: بِتَاءٍ مَوْضِعِ هَمْزَةِ الْوَصْلِ، وَتَخْفِيفِ الثَّاءِ، بِوَزْنِ (تَفَاعَلْتُمْ). وَبِالْبَاقُونَ: بِهَمْزَةِ الْوَصْلِ، وَتَشْدِيدِ الثَّاءِ (٩).

(١) زيادة يحتاج إليها السياق، وهي موجودة في كنز المعاني للحجّعبري ١٦٧٧/٤.

(٢) زيادة يحتاج إليها السياق، وهي موجودة في كنز المعاني للحجّعبري ١٦٧٧/٤.

(٣) في المخطوط: ((المسكوت عنهم مُسْنَدًا))، وَأَثْبَتُ الْأَقْرَبُ لِلْسِّيَاقِ، وَهُوَ الْمَوْجُودُ فِي كَنْزِ الْمَعَانِي لِلْحَجَّعَبْرِيِّ ١٦٧٧/٤.

(٤) بعده في المخطوط: ((عليهم)).

(٥) هكذا في المخطوط، والأقرب للسياق ((موجد)).

(٦) سبق قريباً قول ابن القيم رَحِمَهُ اللهُ - عن أهل السُّنَّةِ -: ((ويشتون مع ذلك قدرة العبد، وإرادته، واختياره وفعله حقيقة، لا مجازاً)). انظر: شفاء الغليل ٥٢.

(٧) كنز المعاني للحجّعبري ١٦٧٧/٤.

(٨) انظر قراءة الأئمة الثلاثة: تحبير التيسير ٣٩٠، والنشر ٢٧٩.

وانظر قراءة الأئمة الأربعة: إيضاح الرُّمُوزِ ٤٢٣، وإتحاف فضلاء البشر ٩١/٢.

(٩) انظر: إيضاح الرُّمُوزِ ٤٢٤، وإتحاف فضلاء البشر ٩٢/٢.

قرأ يعقوب: ﴿وَكَلِمَةَ اللَّهِ﴾ [التوبة: ٤٠]: بنصب تاء التأنيث، وافقه الحسن البصري،
والمطوّعي عن الأعمش، والباقون: برفعها^(١)، والله تعالى أعلم، **وَاللَّهُمَّ اجْمَعِين.**

[٧٢٩] وَأَنَّ يُقْبَلَ التَّذْكِيرُ شَاعَ وَصَالُهُ وَرَحْمَةُ الْمَرْفُوعُ بِالْخَفْضِ فَاقْبَلَا

فعولن مفاعيلن فعول مفاعلن فعولن مفاعيلن فعولن مفاعلن

((وَأَنَّ يُقْبَلَ)) مبتدأ، و((التَّذْكِيرُ)) ثانٍ، و((شَاعَ وَصَالُهُ)) الضمير المحرور للتذكير،

فعل ماضٍ وفاعل مضاف: خبره، وهذه الجملة خبر الأول.

((وَرَحْمَةً)) - في قراءة - مبتدأ، و((الْمَرْفُوعُ)) صفة، و((بِالْخَفْضِ)) خبره، أو متعلق

به، ((فَاقْبَلَا)) أمرية، الفاء زائدة، والألف للتثنية، المراد منهما: الناظران في النظم، أي: يا

أيها الناظران! أقبل هذه القراءة من الإمام المشار إليه: بالفاء والأئمة المسكوت عنهم،

فالمراد من الناظر الأول: الناظر في قراءة المذكور، ومن الثاني: الناظر في قراءة المسكوت

عنهم^(٢)، أو بَدَلٌ عن النون الخفيفة المؤكدة.

والواو فيصل مستأنفة في قوله: ((وَأَنَّ يُقْبَلَ))، وهو المختلف فيه، من قوله تعالى: ﴿أَنَّ

تُقْبَلَ مِنْهُمْ﴾ [التوبة: ٥٤].

وترجمته: ياء التذكير.

وقارئة: حمزة، والكسائي، المشار إليهم: بالشين.

وترجمة المسكوت عنهم: تاء التأنيث^(٣)؛ لأنهما من الأضداد المطردة المنعكسة.

والواو من نفس الكلمة فيصل في قوله: ((وَصَالُهُ))، فيه إشارة إلى وجه التذكير، أي:

شاع مواصلة التذكير، وكَرَّرَ الواو التي هي من التلاوة في قوله: ((ورحمة))، وهي المختلف

فيها من قوله تعالى: ﴿وَرَحْمَةً لِلَّذِينَ ءَامَنُوا مِنْكُمْ﴾ [التوبة: ٦١].

(١) انظر: تحبير التيسير ٣٩١، وإيضاح الرموز ٤٢٤، وإتحاف فضلاء البشر ٩٢/٢.

(٢) قال في كنز المعاني للحجّيري ١٦٧٨/٤: ((والألف ضمير)).

(٣) انظر: التيسير ٣٠٣، والنشر ٢٧٩/٢.

وترجمتها: جَرُّ تاء التَّأْنِيثِ، المُقَيَّدُ بالمرْفُوعِ؛ لأجل قراءة المسكوت عنهم؛ لأنَّه لو اقتصرَت الترجمةُ على الحفْضِ لُفِّهَمَ منه قراءتُهُم بالنَّصْبِ؛ لأنَّهما من الأضدادِ المِطْرَدَةِ غيرِ المنعكسة، مع أنَّهم لم يقرؤوا إلا بالمرْفُوعِ.

وقارئه: حمزة، المشار إليه: بالفاء.

وترجمة المسكوت عنهم: الرَّفْعُ^(١).

فإنَّ قلتَ: ما الفائدةُ في كونِ الناظمِ **حَمَزُهُ** نطقاً بـ((أَنَّ)) قبل ((يُقْبَلُ)) وما ثمَّ ما يُشَايِهُهَا؟

قلتُ: إنَّه لأجل الزيادة في الإيضاح.

أي: قرأ الأخوان ﴿أَنْ يُقْبَلَ مِنْهُمْ نَفَقَتُهُمْ﴾: بياء التذكير. وقرأه المسكوت عنهم: بتاء التَّأْنِيثِ.

وقرأ حمزة: ﴿وَرَحْمَةً لِلَّذِينَ﴾: بالجرِّ. وقرأها المسكوت عنهم: بالرفْعِ.

أمَّا جه التذكير: كون التَّأْنِيثِ مجازياً.

وأمَّا وجه التَّأْنِيثِ: اعتبار لفظه.

وأمَّا وجه جرِّ ﴿وَرَحْمَةٍ﴾: عطفه على ﴿خَيْرٍ﴾ [التوبة: ٦١]، أي: مستمعٌ خيرٍ، ولصِحَّتْهُ أمرٌ بقبولة، ولا يجوز عطفه على ﴿لِلْمُؤْمِنِينَ﴾ [التوبة: ٦١] إلا أن يُحْمَلَ على القرآن العظيم.

وأمَّا وجه الرفْعِ: عطفه على ﴿أُذُنٌ﴾ [التوبة: ٦١]، أو خير: هو، أي: ذو رحمة^(٢).

وَأَفَقُ أَبُو جَعْفَرٍ نَافِعاً فِي التَّأْنِيثِ، كَمَا وَافَقَهُ يَعْقُوبُ، وَكَذَلِكَ الْأَئِمَّةُ الْأَرْبَعَةُ، إِلَّا أَنَّ الْأَعْمَشَ بِرَوَايَةِ الشَّنْبُوذِي وَافَقَ حَمَزَةَ فِي التَّذْكِيرِ، كَمَا وَافَقَهُ خَلْفٌ لِنَفْسِهِ، إِلَّا أَنَّ الْمَطَّوْعِيَّ رَوَى عَنِ الْأَعْمَشِ بِرَوَايَتِهِ بِالنُّونِ مَفْتُوحَةً: ((نَفَقَتُهُمْ)) بِالنَّصْبِ، وَالتَّوْحِيدِ، وَكُلُّهُمْ غَيْرُ

(١) انظر: التيسير ٣٠٤، والنشر ٢/٢٨٠.

(٢) انظر: معاني القراءات ٢٠٨، ٢١٠، وكنز المعاني للحجيري ٤/١٦٧٩، والنقل منه.

المطَّوعِي بِجَمْعِ ﴿نَفَقَتْهُمْ﴾ [التوبة: ٥٤] وبالرَّفْعِ^(١).

ووافق أبو جعفر نافعاً في رفع [١٦٤/أ] ﴿وَرَحْمَةً﴾، كما وافقه يعقوب، وخلف نفسه، وكذلك الأئمة الأربعة^(٢)، رَضِيَ اللهُ عَنْهُمْ أَجْمَعِينَ.

[٧٣٠] وَيَعْفُ بُنُونٍ دُونَ ضَمٍّ وَفَأُوهُ يُضْمُ تُعَذَّبُ تَأَهُ بِالنُّونِ وَصَلَا

فعولن مفاعيلن فعولن مفاعلن فعولن مفاعيلن فعولن مفاعلن

((وَيَعْفُ)) مبتدأ، خبره ((بُنُونٍ))، ((دُونَ ضَمٍّ)) صفته، ((وَفَأُوهُ)) مبتدأ، الضمير يرجع إلى ((يَعْفُ))، خبره ((يُضْمُ))، و((تُعَذَّبُ)) مبتدأ، و((تأه)) مبتدأ ثانٍ، خبره ((وَصَلَا))، و((بِالنُّونِ)) متعلقة، والجملة خبر الأول يعني: وَصَلَّ إِلَيْنَا هَذَا الْقَيْدَ عَنْ عَاصِمٍ، ثم عطف فقال:

[٧٣١] وَفِي ذَالِهِ كَسْرٌ وَطَائِفَةٌ بِنَصْبٍ مَرْفُوعَةٍ عَنْ عَاصِمٍ كُلُّهُ اِعْتَلَا

فعولن مفاعيلن فعولن مفاعلن فعولن مفاعيلن فعولن مفاعلن

((وَفِي ذَالِهِ كَسْرٌ)) جملة اسمية متقدمة الخبر للتصحيح، أي: لأجل تصحيح المبتدأ .
((وَطَائِفَةٌ بِنَصْبٍ مَرْفُوعَةٍ)) مبتدأ، وخبر مرفوعها رفع طائفة جملة أخرى، لكن الضمير في مرفوعه باعتبار اللفظ، و((كُلُّهُ)) -الضمير يرجع إلى المذكور- مبتدأ، خبره ((اِعْتَلَا))، و((عَنْ عَاصِمٍ)) متعلقة، أي: ارتفع عاصم عن القراء بهذه القراءة؛ لأنه أسند المفعولين إلى الله الكريم ربَّ العرش العظيم.

والواو فيصل مستأنفة في قوله: ((وَيَعْفُ))، ولكن يحتمل أن تكون عاطفة على السابقة مع أنه لا تكون عاطفة، والناظم رَضِيَ اللهُ عَنْهُمْ رَفَعَ هَذَا الْإِحْتِمَالَ بقوله: ((كُلُّهُ اِعْتَلَا)).

(١) انظر قراءة الأئمة الثلاثة: تحبير التيسير ٣٩١، والنشر ٢٧٩.

وانظر قراءة الأئمة الأربعة: إيضاح الرموز ٤٢٤، وإتحاف فضلاء البشر ٩٣/٢.

(٢) انظر: المصادر السابقة.

والمختلف فيها ثلاث كلمات، الأولى: ((يُعْفُ)).

ترجمته: نونٌ مفتوحةٌ التي تُفْهَمُ من نفي الضمِّ - إذا نُفِيَ الضَّمُّ ثبت ضِدُّه الفتح-؛ لأتَّهما من الأضداد المطَّردة الغير المنعكسة، وهذا من اصطلاح الناظم رحمته في التراجم.

فإن قلت: ((دون ضمِّ))^(١) أعمُّ من الفتح، والكسر؟

قلت: نعم كذلك، لكنَّه لم يجعل ضِدَّ الضمِّ الكسر، بل ضِدُّه الفتح، والمراد من ((دون

ضمِّ))^(٢) هو الفتح، لا الكسر؛ لأنَّ الكسر لا يكون في أوَّل الفعل.

((وفاؤه يضمُّ))^(٣) إنَّما عبَّرَ بلقَّب البناء، لا بلقَّب الإعراب، مع أنَّه لام الفعل؛ لأنَّ

((يُعْفُ)) مجزومة بحرف الشرط الذي هو ﴿إِنْ﴾، وسقط الواو للحزم، ومن المعلوم أنَّ

حركة الأوائل والأواسط من البناء، والفاء من عين الفعل، لا من لام الفعل، ولذا قال:

((وفاؤه يضمُّ))^(٤)، ولا يُرْفَع^(٥).

ولم يأت الناظم رحمته بالواو الفاصلة المستأنفة في قوله: ((تعذب))؛ لعدم اتِّصاله بما

قبله؛ لأنَّ ترجمته مذكورة في ما بعد.

المختلف فيه في الثانية: ((تعذب)).

وترجمته: نون مضمومة في مكان [التاء]^(٦) المضمومة للتأنيث، مع كسر الذال؛ لأنَّه لو

اقتصرت الترجمة على النون لفُهِمَ منه قراءة المسكوت عنهم: بالياء؛ لأتَّهما من الأضداد

المطَّردة المنعكسة، مع أنَّهم لم يُقرَّؤوا إلا بالتاء المضمومة، وبفتح الذال.

والثالثة: ((طائفة)).

(١) في المخطوط: ((لا ضمِّ))، وأثبتُّ الموافق للبيت.

(٢) في المخطوط: ((لا ضمِّ))، وأثبتُّ الموافق للبيت.

(٣) في المخطوط: ((وَضَمَّ الفاء))، وأثبتُّ الموافق للبيت.

(٤) في المخطوط: ((فاءٌ يُعْفُ يَضَمُّ))، وأثبتُّ الموافق للبيت.

(٥) انظر: كنز المعاني للجعبري ٤/١٦٨٠.

(٦) في المخطوط ((الفاء))، وليست التاء فاءً للفعل.

ترجمتها: النصب المقيد بالرفع؛ لأنّه لو اقتصر التّرجمة على النَّصْب لُفِهَم منه قراءة^(١) المسكوت عنهم: بالخفض؛ لأنّهما من الأضداد المطّردة المنعكسة، مع أنّهم لم يقرؤوا إلا بالرفع، والفعالان المذكوران هنا: للفاعل. وقارئهن: عاصم، المصرّح به.

وترجمة المسكوت عنهم في الكلمات الثلاث: الياء المضمومة، وفتح الفاء في ((يُعَفُّ))؛ لأنّ النون والياء من الأضداد المطّردة المنعكسة؛ لأنّ ضدّ ((دون ضمّ))^(٢) هو الفتح، ولأنّ ضدّ الضمّ هو الفتح من الأضداد المطّردة غير المنعكسة، وبالتالي المضمومة في مكان النون المضمومة، وفتح الذال في ((تُعَدَّب))؛ لأنّ الكسر والفتح من الأضداد المطّردة غير المنعكسة، ومرفوع التاء من ((طائفة))، والفعالان المذكوران على بناء المجهول، ورفع التاء من ((طائفة)) على ما لم يُسَمَّ فاعله، والله تعالى أعلم.

أي: قرأ عاصم ﴿إِنْ نَعَفُ عَنْ طَائِفَةٍ مِّنْكُمْ﴾: بنونٍ مفتوحةٍ، وبضمّ الفاء، ﴿نُعَدَّبُ طَائِفَةً﴾: بنونٍ مضمومةٍ، وكسر الذال، وبنصب التاء، وهما على بناء الفاعل، مع المفعول به الصّريح في الفعل الثاني.

وقرأ [١٦٤/ب] المسكوت عنهم: الفعل الأول^(٣): بياء التذكير مع ضمّهما، وبفتحها لفاء^(٤). والفعل الثاني^(٥): بتاء التانيث، مع ضمّهما، وبفتح الذال، وبرفع الفاء، وهما على بناء المجهول. ولام الفعل مجزوم في القراءتين، ولم يتعرّض للجزم لكن تعرّض الناظم لحركة الفاء؛ لوقوع الخلف فيها.

أمّا وجه النون: بناؤهما للفاعل المتكلم العظيم، وهو مضارع (عفا)، فحرف المضارعة فيه

(١) في المخطوط: ((القراءة))، وهو تصحيف.

(٢) في المخطوط: ((لا ضمّ))، وأثبت الموافق للبيت.

(٣) وهو ﴿يُعَفُّ﴾.

(٤) هكذا في المخطوط، والأقرب للسياق ((وبفتح الفاء)).

(٥) وهو ﴿تُعَدَّبُ﴾.

مفتوحة^(١)، وعينه مضمومة^(٢)، ولامه مجزومة، و﴿نُعَذِّبُ﴾ مضارع (عَذَّبَ)، فحرف المضارع فيه مضمومة، وعينه^(٣) مكسورة، وكلُّ منهما يَتَعَدَّى إلى المفعول الأوَّل المفعول غير الصريح، وهو بواسطة ﴿عَنْ﴾، أي: ﴿عَنْ طَائِفَةٍ﴾ فموضعها نصب، والثاني^(٤): يَتَعَدَّى بنفسه، أي: فطائفة منصوبة.

وأما وجه ياء: ﴿يُعَفُّ﴾ وتاء ﴿تُعَذِّبُ﴾: بناؤهما على ما لم يُسَمَّ فاعله، ولم يُسند الأوَّل إلى ﴿طَائِفَةٍ﴾ فدُكِّر، وأسند الثاني إليها صريحاً بلا فصلٍ فأنتت، وضُمَّ أوَّلها وفُتِح ما قبل آخرهما على قياسه، لكنَّ ضُمَّة ﴿تُعَذِّبُ﴾ في القراءتين ثابتة، لكن الضُمَّة لقراءة المذكور^(٥) لبناء الفاعل، و[مع] فتح الدال لبناء المجهول^(٦)، والله تعالى أعلم. فوافق أبو جعفر نافعاً في بناء الفعلين للمفعول، كما وافقه يعقوب، وخلف لنفسه، وكذلك الأئمة الأربعة^(٧).

قرأ يعقوب ﴿مَدْخَلًا﴾: بفتح الميم، وبسكون الدال مع تخفيفها، وافقه: الحسن، وابن محيصة. والباقون: بالضم، والتشديد، وافقهم: ابن محيصة من طريق المفردة^(٨).

(١) وهو النون من قوله: ﴿نُعَفُّ﴾.

(٢) عين الفعل هو حرف الفاء من قوله: ﴿نُعَفُّ﴾.

(٣) أي: عين الفعل، وهو الدال.

(٤) أي: ﴿نُعَذِّبُ﴾.

(٥) أي: المذكور في البيت، وهو عاصم رحمته.

(٦) انظر: المختار ١/٣٥٩، وكنز المعاني للجعبري ٤/١٦٨٠، والنقل منه.

(٧) انظر قراءة الأئمة الثلاثة: تحبير التيسير ٣٩٢، والنشر ٢/٢٨٠.

وانظر قراءة الأئمة الأربعة: إيضاح الرموز ٤٢٥، وإتحاف فضلاء البشر ٢/٩٥.

(٨) انظر قراءة الأئمة الثلاثة: تحبير التيسير ٣٩١، والنشر ٢/٢٨٠.

وانظر قراءة الأئمة الأربعة: مفردة ابن محيصة ٢٤٤، المبهج، وإيضاح الرموز ٤٢٤، وإتحاف

فضلاء البشر ٢/٩٣.

رَوَى الْمُطَوَّعِيُّ عَنِ الْأَعْمَشِ، ((وَمِنْهُمْ مَنْ يُلْمَزُّكَ)) [الأنفال: ٥٨]، و((يُلْمَزُونَ)) [الأنفال: ٧٩]، ((وَلَا تُلْمِزُوا)) [الحجرات: ١١]: بضم الياء والتاء، وفتح اللام، وتشديد الميم في الثلاث. والباقون: بفتح حرف المضارعة، وسكون اللام. وكلُّهم بكسر الميم إلا يعقوب فإنه ضَمَّهُ، وافقه: الحسن البصري^(١).

قرأ [الحسن]: ((قُلْ أَذُنٌ خَيْرٌ)) [التوبة: ٦١]: بالتنوين، ورفع ((خير)). والباقون: بالإضافة، والحفْض^(٢).

وقرأ الحسنُ البصريُّ ((وَبِمَا كَانُوا يُكذِّبُونَ)) [التوبة: ٧٧]: بضمَّ الياء، وثقل الدَّال. والباقون: بالتخفيف^(٣).

وقرأ يعقوبُ ﴿الْمُعْذِرُونَ﴾ [التوبة: ٩٠]: بسكون العين، وحِفِّ الدَّال. وافقه: الأعمش [من] رواية الشنبوذِي. والباقون: بالفتح والتشديد^(٤).

قرأ الحسن ((كَذَّبُوا اللَّهَ)) [التوبة: ٩٠]: بالتشديد. والباقون: بالتخفيف^(٥)، **وَاللَّيْسُ** أجمعين.

[٧٣٢] وَحَقُّ بِضْمِ السَّوِّءِ مَعَ ثَانٍ فَتَحِهَا وَتَحْرِيكُ وَرَشٍ قُرْبَةً ضَمُّهُ جَلَا
 فعول مفاعيلن فعولن مفاعلن فعولن مفاعيلن فعولن مفاعلن
 ((وَحَقُّ)) فاعل (قرأ) مُقَدَّرًا، وإن لم تعتبر العَلَمِيَّة^(٦) قَدَّرَتْ: أُولُوا حَقًّا، و((بِضْمِ))

(١) انظر قراءة الأئمة الثلاثة: تحبير التيسير ٣٩١، والنشر ٢/٢٧٩.

وانظر قراءة الأئمة الأربعة: إيضاح الرُّمُوزِ ٤٢٥، وإتحاف فضلاء البشر ٢/٩٤.

(٢) حاشية: ((وقرأ نافع ﴿أَذُنٌ﴾: بإسكان الدَّال. والباقون: بضمِّها)). انظر: مفردة الحسن ٣٠٩، وإيضاح الرُّمُوزِ ٤٢٥، وإتحاف فضلاء البشر ٢/٩٤.

(٣) انظر: مفردة الحسن ٣١٠، وإيضاح الرُّمُوزِ ٤٢٦، ولطائف الإشارات ٥/٢٣٢٥.

(٤) انظر قراءة الأئمة الثلاثة: تحبير التيسير ٣٩٢، والنشر ٢/٢٨٠.

وانظر قراءة الأئمة الأربعة: إيضاح الرُّمُوزِ ٤٢٦، وإتحاف فضلاء البشر ٢/٩٦.

(٥) انظر: مفردة الحسن ٣١٠، وإيضاح الرُّمُوزِ ٤٢٧، ولطائف الإشارات ٥/٢٣٢٧.

(٦) أي: إن لم تعتبر رمز (حق) علماً على ابن كثير وأبي عمرو.

يتعلق بمقدَّرٍ حُذِفَ التنوين منه للنَّظْم، ومفعوله الصريح ((السَّوَاءُ)) على ما وَرَدَ في التلاوة حكايةً، و((مَعَ ثَانٍ)) حال المفعول، وحذف ياء ((ثَانٍ)) اكتفاءً بالكسر للوزن، و((فتحها)) الضمير ل((لسَّوَاءِ))، أو للسُّوْرَةِ، المراد منه: ثاني سورة الفتح.

((وَتَحْرِيكَ وَرْشٍ)) مبتدأ مضاف إلى فاعله، و((قُرْبَةً)) مفعولٌ محكيٌّ، و((جَلَا)): كشف التحريك، خبره، و((ضَمُّهُ)) مفعوله، والهاء ل((قُرْبَةً)) باعتبار اللفظ، أو خبره: (ثابتٌ) مُقدِّراً، فالفعليَّة^(١) جواب سائلٍ عن نوع الحركة.

والواو فيصل مستأنفة في ((وَحَقُّ)).

والمختلف فيه: ((السَّوَاءِ)) من قوله تعالى: ﴿عَلَيْهِمْ دَائِرَةُ السَّوَاءِ﴾ في سورة التوبة [٩٨]، ﴿دَائِرَةُ السَّوَاءِ﴾ في سورة الفتح [٦] من الموضع^(٢) الثاني. وترجمتهما: ضم السين.

وقارئه: ابن كثير، وأبو عمرو، المشار إليهما: بحق.

وترجمة الباقيين: فتحهما^(٣)؛ لأنَّهما من الأضداد المطَّردة غير المنعكسة.

والواو فيصل مستأنفة في قوله: ((وَتَحْرِيكَ)).

والمختلف فيها: ((قُرْبَةً)) من قوله تعالى: ﴿أَلَا إِنَّهَا قُرْبَةٌ﴾ [التوبة: ٩٩]. وترجمتها: التحريك بالضمِّ، أي: تحريك الراء بالضم، لأنَّه لو اقتصر التَّرجمة على الضمِّ لُفِّهَمَ منه قراءة المسكوت عنهم بفتح الراء؛ لأنَّهما من الأضداد المطَّردة الغير المنعكسة، مع أنَّهم لم يقرؤوا إلا بإسكان الراء؛ لأنَّ التحريك المطلق والقيد^(٤) سَوَاءٌ في الضدِّ؛ لأنَّ ضدهما الإسكان على ما وقع في الفهرسة.

وقارئه: ورش.

(١) أي: ((جَلَا)).

(٢) في المخطوط: ((المواضع))، وهو تصحيفٌ.

(٣) انظر: التيسير ٣٠٤، والنشر ٢/٢٨٠.

(٤) أي: المذكور في النَّظْم، وهو قوله: ((ضَمُّهُ)).

وترجمة المسكوت [أ/١٦٥] عنهم: إسكان الراء^(١).

والنَّاطِمُ جَمَلٌ قَيَّدَ الْمُخْتَلَفَ فِيهِ بِالثَّانِي فِي سُورَةِ الْفَتْحِ احْتِرَازاً عَنِ الْغَيْرِ الثَّانِي؛ لِأَنَّ فِي سُورَةِ الْفَتْحِ ثَلَاثَةَ أَلْفَاظٍ^(٢)، وَالْمُخْتَلَفَ فِيهَا إِنَّمَا هُوَ الثَّانِي فَقَطُّ.

فإن قلت: ما السر في ذلك؟

قلت: لا أعلم السر في ذلك إلا اتباع الأثر.

وخرج بقوله ((الفتح)): نَحْوُ ﴿لَا يُحِبُّ اللَّهُ الْجَهْرَ بِالسُّوِّءِ﴾ [النساء: ١٤٨]،

و﴿مَطَرَ السُّوِّءِ﴾ [الفرقان: ٤٠]، وخرج بقوله ((ثان فتحها)): أَوْلَاهَا: ﴿الظَّانِّينَ بِاللَّهِ

ظَنَّ السُّوِّءِ﴾ [الفتح: ٦]، وثالثها: ﴿وَوَدَّعَيْنَا لَظَنَ السُّوِّءِ﴾ [الفتح: ١٢] وقيدتها [في]

التيسير بـ ﴿دَائِرَةٌ﴾^(٣).

وَمَنْ (ضَمَّ السَّيْنَ) فَالْوَاوُ: حَرْفٌ مَدٌّ عِنْدَهُ. وَمَنْ (فَتْحَهَا) فَالْوَاوُ عِنْدَهُ: حَرْفٌ اللَّيْنُ،

فَاعْتَبِرْ أَنْتَ أَحْكَامَهُمَا مَعَ الْهَمْزَةِ الْمُتَّصِلَةِ الْمُتَطْرَفَةِ.

أَمَّا أَحْكَامُ فَتْحِ السَّيْنِ عُلِمَتْ - فِي الْحَالِيْنَ - فِي أَثْنَاءِ بَابِ الْمَدِّ وَالْقَصْرِ، كَمَا عُلِمَ

أَحْكَامُ الضَّمِّ فِيهِ^(٤).

أما المراد من أحكامهما في الحاليين - في باب المد والقصر - زيادة المد على المد

الطبيعي، وإزالة الزيادة من المد الطبيعي^(٥).

(١) انظر: التيسير ٣٠٤، والنشر ٢/٢٨٠.

(٢) سيأتي ذكرها قريباً.

(٣) انظر: إبراز المعاني ٣/٢١٠، وكنز المعاني للجعبري ٤/١٦٨٢.

(٤) في قراءة الضم يكون مدّاً متصلاً. انظر: فتح الوصيد ٢/٢٦٩، وسراج القارئ ١/٣١١.

وفي الفتح يكون مدّاً ليناً. انظر: فتح الوصيد ٢٨١، وسراج القارئ ١/٣٣٥.

(٥) يُلاحَظُ أَنَّهُ فِي قِرَاءَةِ فَتْحِ السَّيْنِ وَصِلاً لَا يُوْجَدُ مَدٌّ، وَلَا بِمُقْدَارِ حَرَكَتَيْنِ، قَالَ ابْنُ الْقَاصِحِ: ((فَقَدْ

ظَهَرَ لَكَ أَنَّ حَرْفِي اللَّيْنِ - وَهُوَ الْيَاءُ وَالْوَاوُ الْمُفْتَوْحَ مَا قَبْلَهُمَا - لَا مَدَّ فِيهِ إِلَّا إِذَا كَانَ بَعْدَهُ هَمْزَةٌ أَوْ

سَاكِنٌ عِنْدَ مَنْ يَرَى ذَلِكَ، فَإِنَّ خِلا مِنْ وَاحِدٍ مِنْهُمَا لَمْ يَجْزُ مَدُّهُ، فَمَنْ مَدَّ نَحْوُ: ﴿عَلَيْهِمْ﴾

وأما أحكامهما في الوقف - تحقيقُ الهمزة المتطرفة وتغييرها - عُلم من باب الوقف على الهمزة^(١). والله تعالى أعلم.

أي: قرأ ابن كثير وأبو عمرو ﴿عَلَيْهِمْ ذَايِرَةُ السُّوءِ﴾ في التوبة [٩٨]، ﴿عَلَيْهِمْ ذَايِرَةُ السُّوءِ﴾ في ثاني سورة الفتح [٦]: بضم السين فيهما، وقرأها المسكوت: بفتحهما فيهما. وقرأ ورش ﴿أَلَا إِنَّهَا قُرْبَةٌ﴾ في التوبة [٩٩]: بضمّ الراء، وقرأها المسكوت [عنهم]: بإسكانها.

أما وجه ضمّ ﴿السُّوءِ﴾: أنه العذاب، والبلاء، والشرُّ. وأما وجه الفتح: أنه الرديء، من رجلٍ سَوَّءٍ، ضدَّ صِدْقٍ. وأما وجه ضمّ ﴿قُرْبَةٌ﴾ وإسكانها: أنهما لغتان، بمعنى: مُقَرَّبَةٌ لهم من الله تعالى. ويحتمل أن يكون كُلُّ أصلًا، أو الأصل: الإسكان، فأتبع أو الضمُّ: فُخِّفَ^(٢). وافق أبو جعفر نافعاً في فتح السين فيهما، كما وافقه يعقوب، وخلف لنفسه، وكذلك الأئمة الأربعة، إلا أن ابن محيصن وافق ابن كثير في ضمّها، كما وافقه اليزيدي، ولكن ابن محيصن وافق نافعاً في فتح حرف ثاني الفتح^(٣).

﴿إِلَيْهِمْ﴾، وصلأً أو وقفاً فهو لاجِنٌ، كما أن مَنْ مَدَّ نَحْوَهُ: ﴿وَالصَّيْفِ﴾، و﴿الْبَيْتِ﴾، و﴿الْمَوْتِ﴾ وصلأً فهو لاجِنٌ مُخْطِئٌ)) انظر: سراج القارئ ١/٣٣٩. فأفاد قوله: ((أو ساكنٌ عند مَنْ يرى ذلك)) أن مَنْ لا يرى المدَّ في ﴿السُّوءِ﴾ - وهو غير ورشٍ - أنَّ الحُكْمَ عنده مثل: ﴿الْبَيْتِ﴾، و﴿الْمَوْتِ﴾ من غير مدٍّ، والله أعلم.

(١) مذهبُ الفُراء: التَّحْقِيقُ إِلَّا حمزةً وهشاماً وقفاً، فلهما وجهان: أولهما: النَّقْلُ. وثانيهما: الإبدال مع الإدغام. انظر: فتح الوصيد ٢/٣٤٧، ٣٦٥.

(٢) انظر: كنز المعاني للجعبري ٤/١٦٨٣.

(٣) قرأ ابن محيصن بالوجهين في السُّورتين، كما في المفردة، وإيضاح الرُّموز.

انظر قراءة الأئمة الثلاثة: تحبير التيسير ٣٩٢، والنشر ٢/٢٨٠.

وانظر قراءة الأئمة الأربعة: مفردة ابن محيصن ٢٤٤، إيضاح الرُّموز ٤٢٧.

ووافق أبو جعفر قالون في إسكان الرَّاء من ﴿قُرْبَةٍ﴾، كما وافقه يعقوب، وخلف لنفسه، وكذلك الأئمة الأربعة، إلا أن الأعمش برواية المطَّوعي وافق ورشاً في ضمِّ الرَّاء^(١).
قرأ يعقوب ﴿وَالْأَنْصَارُ وَالَّذِينَ﴾ [التوبة: ١٠٠]: بالرَّفع، وافقه: الحسن البصريّ.
والباقون: بالخفض^(٢)، **ظننهم** أجمعين.

[٧٣٣] وَمِنْ تَحْتِهَا الْمَكِّي يَجُرُّ وَزَادَ مِنْ صَلَاتِكَ وَحَدَّ وَافْتَحَ التَّاءَ شَدًّا عَالًا
فعولن مفاعيلن فعولن مفاعلن
فعولن مفاعيلن فعولن مفاعلن
((الْمَكِّي)) مبتدأ، خبره ((يَجُرُّ))، ومفعوله ((مِنْ تَحْتِهَا)) على حذف المضاف، أي: تاء تحتها، ((وَزَادَ)) الضمير المستتر فيه للمكِّي، ماضية، مفعوله لفظة ((مِنْ))^(٣).
و((صَلَاتِكَ)) مفعول الأمرية: ((وَحَدَّ))، ((وَافْتَحَ)) أمرية، مفعولها ((التَّاء)) قُصِرَ للوزن، و((شَدًّا)) حال المصدر، أي: فتحاً حال كونه شَدًّا، أي: حال كونه مشبَّهاً بشدًّا - المراد منه: عود^(٤) الهندي^(٥) - أو صفته، و((عَالًا)) ماضية، صفتها، ثم عَطَفَ فقال:

[٧٣٤] وَوَحَدَّ لَهُمْ فِي هُوْدٍ تُرْجِي هَمْزُهُ صَفَا نَفَرٍ مَعِ مُرْجُئُونَ وَقَدْ حَلَا
فعولن مفاعيلن فعولن مفاعلن
فعولن مفاعيلن فعولن مفاعلن
((وَوَحَدَّ)) أمرية، مفعولها المقدر (أصلاتك)، و((لَهُمْ)) ضمير الجمع لمدلول ((شَدًّا

(١) انظر قراءة الأئمة الثلاثة: تحبير التيسير ٣٩٢، والنشر ٢/٢٨٠.

وانظر قراءة الأئمة الأربعة: إيضاح الرموز ٤٢٧، ولطائف الإشارات ٥/٢٣٢٩.

(٢) انظر المصادر السابقة.

(٣) أي: على الحكاية.

(٤) هكذا في المخطوط، والأقرب للسياق ((العود)).

(٥) انظر: تهذيب اللغة ١١/٢٧٤، والصحاح ٦/٢٣٩٠.

عَلَاً^(١)، و((فِي هُودٍ)) متعلقاها، و((نَفَرًا)) تمييز، ويُروى ((نَفَرٍ)) جرّاً بالإضافة^(٢)، أي: بإضافة ((صَفَاً)) - الاسم المقصور، أو الممدود - إليه، وعلى هذا التقدير هو خبره، والجملة خبر الأوّل، والعائد إليه الهاء في ((هَمْزُهُ))، ((مَع مُرْجُوتُونَ)) حالها على رأي، والعامل بمعنى: الإضافة، ((وَقَدْ حَلَاً)) الهمز ماضية حالية.

والواو فيصل مستأنفة في ((ومن تحتها))، وهو المختلف فيه من قوله تعالى: ﴿جَنَّتْ تَجْرِي تَحْتَهَا أَلْأَنْهَرُ﴾ [التوبة: ١٠٠].

وترجمته: زيادة ((من)) الجارّة، مع جرّ تاءٍ ﴿مِن تَحْتِهَا﴾. وقارئه: ابن كثير المكيّ.

وترجمة المسكوت عنهم: حذفها، ونصبها^(٣)؛ لأتّهما من الأضداد المطّردة المنعكسة. ولم يأت الناظم رحمه الله بالواو [١٦٥/ب] الفاصلة المستأنفة في قوله: ((صَلَاتِكَ))؛ لعدم الرّيبة في اتصاله بما قبله، لمجيء الواو فيما قبله من قوله: ((وَزَادَ مِنْ)).

أعني بقوله: ((صَلَوَاتِكَ)) المختلف فيها من قوله تعالى: ﴿إِنَّ صَلَوَاتَكَ سَكَنٌ﴾ [التوبة: ١٠٣].

وترجمتها: حذف الألف بعد الواو على التوحيد، وفتح التاء علامة للنصب فيه، كما أنّ الكسر علامة للنصب في الجمع.

وإنّما عبّر حركة الإعراب بِلَقَبِ البناء في التوحيد؛ لأجل أن يُشعر الحركة أن تكون بِنَائِيَّةً^(٤) في الجمع؛ لأنّه لو اقتصر الترجمة في التوحيد على النَّصْب لَلزِمَ منه الجرّ في الجمع؛

(١) من البيت السّابق.

(٢) انظر: إبراز المعاني ١٢/٣، وكنز المعاني للجعبري ١٦٨٣/٤.

(٣) انظر: التيسير ٣٠٤، والنشر ٢٨٠/٢.

وانظر رسم القراءتين: المقنع ٢٨٥، ومختصر التبيين ٦٣٦/٣.

(٤) هكذا في المخطوط، وهو بعيد، ولعلّه أراد: ((بِنَائِيَّةً))، أي: إنّ علامة النَّصْب في الجمع الكسرة نياية عن الفتحة، فيكون ضدّ قوله: ((وافتح التّاء)): اكسر التّاء، من غير أن يتغيّر الإعراب.

لأنّها من الأضداد المطّردة المنعكسة في ألقاب الإعراب، ولذا تسامح الناظم رحمته في حركة التوحيد بلقب البناء.

والواو فاصلة عاطفة في قوله: ((وَوَحَّدَ لَهُمْ [فِي] هُودَ)).

والمختلف فيها: ((أَصْلَاتُكَ)) أيضاً.

وإنّما قلنا: إنّ الواو في قوله: ((وَوَحَّدَ لَهُمْ [فِي] هُودَ)) فاصلة عاطفة، المراد من العطف بأنّ ترجمة الحرف في هود عليه السلام [٨٧] معطوفة على ترجمة الحرف في سورة التوبة [١٠٣]، كما أن المختلف فيها في هود عليه السلام معطوفة على المختلف فيها في التوبة.

وقارئهما: مدلول الشين، والعين: الأخوان، وحفص، في سورة التوبة، كما أن قارئ^(١) الحرف في هود عليه السلام كذلك.

والمخالفة فيهما من أيّ جهة كانت، والمخالفة لا تكون بينهما إلا في جهة التاء؛ لأنّ التاء في التوحيد في سورة التوبة مفتوحة علامة للنصب، وفي الجمع مكسورة علامة للنصب، لأنّ العامل في حرف التوبة: ﴿إِنَّ﴾، والعامل في حرف هود عليه السلام: الابتدائية حالة التوحيد والجمع، ولذا تعرّض للخلاف في حرف التوبة، ولم يتعرّض لحركته في حرف هود عليه السلام، والله تعالى أعلم^(٢).

والمختلف فيها: ((أَصْلَاتُكَ)) من قوله تعالى: ﴿أَصْلَوْتُكَ﴾ في سورة هود عليه السلام [٨٧].

وترجمتها: حذف الألف بعد الواو على التوحيد.

وقارئها: الأخوان، وحفص المكني عنهم^(٣).

وترجمة المسكوت عنهم: إثبات الألف بعد الواو على الجمع^(١)؛ لأنّهما من الأضداد

(١) بعده في المخطوط: ((حرف))، وهو تصحيف.

(٢) انظر: كنز المعاني للجعبري ٤/١٦٨٤.

(٣) حاشية: ((أي: الأخوان وحفص، المكني عن مدلول الشين والعين من قوله: ((شَدَّادًا عَلَا))، والله تعالى أعلم)). هكذا في المخطوط، والأقرب للسياق ((عنهم بمدلول))، بدلاً من ((عن مدلول)).

المطَّردة المنعكسة. والله تعالى أعلم.

ولم يأتِ بالواو الفاصلة^(١) المستأنفة في قوله: ((تُرْجِي))؛ لعدم الرِّبِّيَّة في اتصاله بما قبله؛ لأنه لو اتَّصَلَ بما قبله - أي: بقوله: ((لَهُمْ))، أي: قرأ مدلول ضمير الجمع ((تُرْجِي)) - لَلزِمَ منه أنَّ رمز الصغير والكبير^(٢) بلا حَرْف مختلف فيه.

وعُلِمَ منه^(٤) أن قوله: ((تُرْجِي)) يُضْمُّ إلى ما بعده.

والمختلف فيهما: ((تُرْجِي)) من قوله تعالى: ﴿تُرْجِي مَنْ تَشَاءُ﴾ في الأحزاب [٥١]،

و((مَرْجُونَ)) من قوله تعالى: ﴿وَأَخْرُوتَ مَرْجُونَ﴾ في التوبة [١٠٦].

وترجمة الحرف في التوبة: زيادة الهمزة المضمومة بعد الجيم المفتوحة قبل الواو الساكنة.

وترجمة الحرف في الأحزاب: زيادة الهمزة المضمومة في مكان الياء.

قارئهما: شعبة، وابن عامر، وابن كثير، وأبو عمرو، المشار إليهم: بالصاد، وبنفر.

وترجمة المسكوت عنهم في حَرْف التوبة: حذف الهمزة المضمومة، من غير إتيان شيء

في مكانها إلا إبقاء الواو المرسومة على حالها. وكذلك ترجمتهم في حَرْف الأحزاب^(٥).

ولكن لم يُفْهَم من ترك الهمزة إتيان الياء الساكنة في ((تُرْجِي)) مع أنَّ التَّرك فيه يؤدي

إلى اختلال معنى الكلمة وإهمالها، وكلاهما مَنهِيٌّ عنهما في^(٦) كلام الله تعالى، والناظم

جَوَلَهُمْ لم يتعرَّض لشيء؛ ليدلَّ ترك الهمزة في ((تُرْجِي)) عليه اعتماداً على أنَّ حصول معنى

الكلمة عند ترك الهمزة لا يكون إلا بالياء الساكنة؛ لأنَّ الهمزَ في مَرَكز الياء الساكنة

المرسومة، وهذا من الاصطلاح في الفرش؛ لأنَّ الشهرة في اختلاف القُرَّاء في ((تُرْجِي)) بترك

الهمزة مع بَدَل الياء الساكنة عنها، واعتماداً على القاعدة في الرسم وهي [أن] تَنْظُر في

(١) انظر: التيسير ٣٠٥، والنشر ٢/٢٨١، ٢٩٠.

(٢) في المخطوط: ((الواصلة))، وهو تصحيف.

(٣) وهو قوله: ((صَفَا نَقْر)).

(٤) أي: من عدم اتَّصاله بما قبله.

(٥) حاشية: ((لأن الهمزة رسمت في مركز الياء، ولكن لم يقرأ حال قراءة الهمزة. والله تعالى أعلم)).

(٦) في المخطوط: ((من))، ولعله تصحيف.

الكلمة المهموزة: فإنَّ الهمزَ إنَّ لم يُكْتَبْ له صورةٌ نَطَّقَتْ بِبَاقِي حُرُوفِ الكَلِمَةِ عَلَى صَوَرَتِهَا، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَالصَّابِغِينَ﴾ [البقرة: ٦٢] ﴿وَالصَّابِغُونَ﴾ [المائدة: ٦٩]، قَالَ النَّازِمُ رحمته فِي نِظْمِهِمَا: ((وَفِي الصَّابِغِينَ [الهِمَزُ] وَالصَّابِغُونَ خُذْ))^(١) وَإِنْ كَانَ لَهُ صَوْرَةٌ نَطَّقَتْ بِالْحَرْفِ الَّذِي صَوَّرَهُ الهمزة به فِي مَوْضِعِ الهمزة، ((وَمُرْجُونَ)) مِنَ الْقِسْمِ الْأَوَّلِ، إِذْ لَا صَوْرَةَ لِلهمزة، وَقِرَاءَةُ الْمَسْكُوتِ عَنْهُمْ فِيهِ-: مُوَافِقَةٌ لِهَذِهِ الْقَاعِدَةِ، وَ((تُرْجِي)) مِنَ الْقِسْمِ الثَّانِي؛ إِذْ صَوَّرَتْ بِالْيَاءِ هِيَ صَوْرَةُ الهمزة. [١٦٦/أ] وَقِرَاءَةُ الْمَسْكُوتِ عَنْهُمْ فِيهَا مُوَافِقَةٌ لِهَذِهِ الْقَاعِدَةِ^(٢)، وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ.

وَالنَّازِمُ رحمته لَمْ يُبَيِّنْ مَحَلَّ ((تُرْجِي))؛ لِأَنَّهُ لَمْ تُوجَدْ عَلَى هَذِهِ الصِّفَةِ إِلَّا فِي سُورَةِ الْأَحْزَابِ، فَتَعَيَّنَ مَحَلُّ الْخِلَافِ فِي ((تُرْجِي)) [فِيهَا]، ((وَمُرْجُونَ)) فِي التَّوْبَةِ. فَإِنْ قُلْتَ: مَا السَّرُّ فِي تَقْدِيمِ حَرْفِ الْأَحْزَابِ عَلَى حَرْفِ التَّوْبَةِ؟ قُلْتُ: لَمَّا كَانَ الْخِطَابُ لِنَبِيِّنَا مُحَمَّدٍ ﷺ قَدَّمَهُ عَلَى خِلَافِ حَرْفِ السُّورَةِ^(٣).

أَي: قَرَأَ ابْنُ كَثِيرٍ الْمَكِّيُّ ﴿جَنَّتِ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ﴾: بِزِيَادَةِ ﴿مِنْ﴾، وَجَرَّ تَاءَ ﴿تَحْتِهَا﴾. وَقِرَاءَةُ الْمَسْكُوتِ عَنْهُمْ: بِحَذْفِ ﴿مِنْ﴾، وَبِنِصْبِ التَّاءِ. وَقَرَأَ حَمْزَةً، وَالْكَسَائِيُّ، وَحَفْصٌ ﴿إِنَّ صَلَوَاتَكَ سَكَنٌ﴾ فِي سُورَةِ التَّوْبَةِ: بِالتَّوْحِيدِ، وَقَفَّحَ التَّاءَ عِلَامَةً لِلنِّصْبِ. وَالْمَسْكُوتِ عَنْهُمْ: بِالْجَمْعِ، وَبِكَسْرِ التَّاءِ عِلَامَةً لِلنِّصْبِ. وَقَرَأَ هُوَلَاءُ الْأُمَّةُ^(٤) أَيْضاً ﴿يَشْعِبُ أَصْلَوَاتُكَ﴾: بِالتَّوْحِيدِ فِي سُورَةِ هُودِ عليه السلام [٨٧]. وَقَرَأَهَا الْمَسْكُوتِ [عَنْهُمْ]: بِالْجَمْعِ.

فَصَارَ الْحَرَمِيَانِ، وَأَبُو عَمْرٍو، وَابْنُ عَامِرٍ، وَشَعْبَةُ: بِجَمْعِ حَرْفِ التَّوْبَةِ، وَبِكَسْرِ التَّاءِ، وَكَذَلِكَ بِجَمْعِ حَرْفِ هُودِ عليه السلام، وَلَكِنْ اتَّفَقَ الْأُمَّةُ السَّبْعَةُ عَلَى رَفْعِ تَاءِ هُودِ عليه السلام.

(١) انظر: التيسير ٢٢٨، والالء الفريدة ٣٥/٢.

(٢) انظر: كنز المعاني للجعبري ٣٠٤/١.

(٣) والأقرب لأجل استقامة الوزن.

(٤) أي: المسكوت عنهم.

وقرأ الابناب، وأبو عمرو، وشعبة ﴿وَعَاخِرُونَ مُرْجَعُونَ﴾ في سورة الأحزاب: بزيادة همزة مضمومة بعد الجيم المفتوحة قبل الواو الساكنة، و﴿تُرْجَى﴾ في سورة التوبة: بزيادة همزة مضمومة في مكان الياء الساكنة. وقرأه المسكوت عنهم: بحذف همزة، مع بدلها يياء ساكنة في مكان همزة مضمومة^(١)، وقرأه -أيضاً-: بحذف همزة المضمومة بلا بدل في ﴿مُرْجُونَ﴾ في سورة الأحزاب.

وأما وجه زيادة ﴿مِنْ﴾: أمَّا لا ابتداء الغاية متعلقة ب﴿تَجْرِي﴾، و﴿تَحْتَهَا﴾ جُرَّ بها، وعليه رسم المكِّي.

وأما وجه عدمها: أنَّ حذفها على قاعدة الظروف، وهي أن الحرف الجارة أن تُحذف من الظروف أكثر^(٢)، وتنصب على المفعول فيه، مع أن الـ((تحت)) من أحد الجهات الست، وعامله فيه ﴿تَجْرِي﴾ وعليه بقية الرسوم.

وأما وجه التوحيد: أنَّ المصدر يدل بلفظه على الكثرة.

وأما وجه الجمع: أنه قَصْدُ الأنواع.

وأما وجه الفتح والكسر: أنه قياس إعراب الواحد والجمع، يعني: أن الفتح علامة لنصب الواحد، والكسر علامة لنفس الجمع المصحح؛ لأنَّ حالة نصبه محمولة على حال الجرِّ. والرسم محتملها، والتوحيد أقرب.

وأما وجه همزة ﴿مُرْجَعُونَ﴾: أنه اسم مفعول من (أرجأ) على لغة^(٣) التميمية.

وأما وجه تركها: أنه على لغة^(٤) الأَسَدِيَّة، أصله (مُرْجِيُونَ)، حُذفت ضمة الياء تخفيفاً،

ثم الياء للواو، أو الألف لها، وجاز أن يكون مخففة من المهموز، ومُناسبةً لـ﴿وَتَوَيَّ﴾^(٥)،

(١) أي: ﴿تُرْجَى﴾.

(٢) في المخطوط: ((أكثرها))، وهو تصحيفٌ.

(٣) هكذا في المخطوط، والأقرب للسياق ((اللغة)).

(٤) هكذا في المخطوط، والأقرب للسياق ((اللغة)).

(٥) في المخطوط: ((لثوى، كما يقال: ثوى بالمكان))، ولعلَّه تصحيفٌ، وأثبت ما في كنز المعاني

ومعناهما: التأخير.

وَشَدُّ الْمُبَرَّدِ بقوله: غير المهموز من (رجا).

أما ترك^(١) الهمزة: فهو من اللغة الشائعة.

وأشار بقوله: ((صَفَا نَفْسًا)) ((وَقَدْ حَلَا)) إلى قول صاحب المُحَكَّم^(٢): الهمز

أجود^(٣). أو صَفَا أَصْحَابُ الهمز، أو قَوُوا، وَعَدَبَ وَجْهَهُمْ^(٤).

وافق أبو جعفر نافعاً في حَذْفِ ﴿مِنْ﴾، وفي فتح التاء، كما وافقه: يعقوب، وخلف

لنفسه، وكذلك الأئمة الأربعة، إلا أن ابن مُحِيصِنَ وَافَقَ ابن كثير في زيادة لفظة ﴿مِنْ﴾^(٥).

ووافق أبو جعفر نافعاً في الجمع وكسر التاء في التوبة، وفي الجمع في حرف هود هَوْدُ الْكَلْبِ،

كما وافقه يعقوب، وكذلك الأئمة الأربعة، إلا أن الأعمش وافق حمزة في التوحيد فيهما،

كما وافق خلف لنفسه^(٦).

ووافق أبو جعفر نافعاً في ترك همزة ﴿تُرْجِي﴾، و﴿مُرْجُونَ﴾، كما وافقه خلف لنفسه،

وكذلك الأئمة الأربعة، إلا أن ابن مُحِيصِنَ وَافَقَ ابن كثير في إثبات الهمزة فيهما، كما وافقه:

يعقوب، والحسن، واليزيدي^(٧).

للجَعْبَرِيِّ ٤/١٦٨٦.

(١) تَكَرَّرَ فِي الْمَخْطُوطِ قَوْلُهُ: ((تَرَكَ)).

(٢) هو المحكم والمحيط الأعظم، لأبي الحسن، علي بن إسماعيل بن سيده المرسي ت: ٤٥٨هـ،

تحقيق: عبد الحميد هندراوي، الطبعة الأولى ١٤٢١هـ، دار الكتب العلمية.

(٣) انظر: المحكم والمحيط الأعظم ٧/٤٨٤.

(٤) انظر: المختار ١/٣٦٤، ٣١٧، وكنز المعاني للجَعْبَرِيِّ ٤/١٦٨٦، والنقل منه.

(٥) انظر قراءة الأئمة الثلاثة: تحبير التيسير ٣٩٣، والنشر ٢/٢٨٠.

وانظر قراءة الأئمة الأربعة: إيضاح الرموز ٤٢٧، وإتحاف فضلاء البشر ٢/٩٧.

(٦) انظر المصادر السابقة.

(٧) انظر المصادر السابقة.

قرأ الحَسَنُ البَصْرِيُّ ((تُطَهَّرُهُمْ)) [التوبة: ١٠٣]: بسكون الراء. والباقون: بالرفع^(١).
 قرأ الحسن ((أَمْ لَمْ تَعْلَمُوا)) [التوبة: ١٠٤]: بالخطاب. والباقون: بياء الغيب^(٢)، **ضَمٌّ**
 أجمعين.

[٧٣٥] وَعَمَّ بِلَا وَاوِ الَّذِينَ وَضُمَّ فِي مَنْ اسَّسَ مَعَ كَسْرٍ وَبُنْيَانُهُ وَلَا
 فعول مفاعيل فعولن مفاعلن فعول مفاعيل فعولن مفاعلن

((وَعَمَّ)) فاعل (قرأ) مقدر، أي: قرأ مدلول عمّ، ومفعوله ((الَّذِينَ))، و((بِلَا وَاوِ))
 حاله، أي: حال كونه خالياً، [١٦٦/ب] حُذِفَ تنوينُ واوٍ للوزن، أو ((وَعَمَّ)) ماضٍ،
 و((الَّذِينَ)) فاعله، و((بِلَا وَاوِ)) حاله، ((وَضُمَّ)) ماضٍ مجهولٌ، هذا أنسب من جعله
 أمراً، ((فِي مَنْ اسَّسَ)) على النقل للوزن، متعلق به، أي: وقع الضم على المجهول، أو وقع
 الضم على الأمرية ((فِي اسَّسَ))، و((مَعَ كَسْرٍ)) حاله، ((بُنْيَانُهُ)) مبتدأ على حذف
 المضاف، أي: رَفَعُ بُنْيَانِهِ، خبره ((وَلَاءَ))، أي: متابعة.
 والواو فيصل مستأنفة في قوله: ((وَعَمَّ)).

والمختلف فيه: ﴿وَالَّذِينَ اتَّخَذُوا﴾ [التوبة: ١٠٧].

وترجمته: عَدَمُ إتيان واو العطف منه.

وقارئه: نافع، وابن عامر، المشار إليهما: بعمّ.

وترجمة المسكوت [عنهم]: إتيان الواو^(٣)؛ لأتّهما من الأضداد المطرّدة المنعكسة.

والواو فيصل عاطفة في قوله: ((وَضُمَّ)).

والمختلف فيه: ((اسَّسَ)) من قوله تعالى: ﴿أَفَمَنْ اسَّسَ بُيُوتَهُ﴾، ﴿أَمْ مَنْ

(١) انظر: مفردة الحسن البصري ٣١١، وإيضاح الرُّمُوزِ ٤٢٧.

(٢) انظر المصدرين السابقين.

(٣) انظر: التيسير ٣٠٥، والنشر ٢٨١/٢.

وانظر رسم القراءتين: المقنع ٢٧٦، ومختصر التبيين ٦٣٩/٣.

أَسَسَ بُيُوتَهُ ﴿ [التوبة: ١٠٩] ، والنَّاطِمُ ﷺ لم يُقَلْ: (معاً)، مع أنَّ العادة المستقرة من كلامه إذا كان الخلاف في حرفين أن يقول: (معاً)، أو نحو ذلك؛ استغناءً عن ذكر ذلك بذكر ﴿مَنْ﴾ أوله؛ لأنَّ المختلف فيه المقيد بـ﴿مَنْ﴾ لا يكون إلا في الحرفين، وعلى هذا فلا حاجة إلى القيد^(١) الذي يشعر إلى الموضوعين هنا^(٢).

وترجمته: ضمة الهمزة، وكسر السين.

وقارئه: نافع، وابن عامر، المُسْتَفَادَانِ مِنَ الْعَطْفِ عَلَى الْجُمْلَةِ الْمُتَقَدِّمَةِ الَّتِي فِيهَا لَفْظُ ((عَمَّ))، والاشتراك في جمع المعطوف عليه والمعطوف من حيث إنَّ قارئهما: نافع، وابن عامر.

وترجمة المسكوت عنهم: فتحة الهمزة، وفتحة السين؛ لأنَّ الضَّمَّ والفتح من الأضداد المطردة غير المنعكسة، ولأنَّ الكسر والفتح من الأضداد المطردة المنعكسة.

والواو فيصل عاطفة في قوله: ((وبنيانه)).

وهو المختلف فيه من قوله تعالى: ﴿أَفَمَنْ أَسَسَ بُيُوتَهُ﴾، و﴿أَمْ مَنْ أَسَسَ بُيُوتَهُ﴾ [التوبة: ١٠٩]، وهو في الموضوعين، كما أنَّ ((أَسَسَ)) في الموضوعين، والنَّاطِمُ ﷺ أشار إلى هذا المعنى بقوله: ((ولا))، أي: لفظ ((بنيانه)) تابع لقوله^(٣): ((أَسَسَ))، أي: رَفَعُ بِنْيَانِهِ ذُو مُتَابَعَةٍ لِأَسَسَ؛ لأنَّ الفاعلَ أو القائمَ مقامه تابعٌ إلى الفعل، من حيث إنَّ الفاعلَ أو القائمَ مقامه لا يكون إلا بالفعل، ولذا استغنى الناظم ﷺ بذكر قوله: ((ولا)) عن ذكر (معاً)، أو نحو ذلك، كما استغنى بذكر لفظ ﴿مَنْ﴾ في المختلف فيه عن ذكر لفظ (معاً)، أو نحو ذلك^(٤).

(١) أي: (معاً)، ونحوه.

(٢) انظر: كنز المعاني للجعبري ٤/١٦٨٧.

(٣) في المخطوط: ((بقوله))، وهو تصحيف.

(٤) انظر: كنز المعاني للجعبري ٤/١٦٨٧.

وترجمته: رفع النون فيهما من بيت الإطلاق^(١).

وقارئه: نافع، وابن عامر، كذلك.

وترجمة المسكوت عنهم: بنصبهما فيهما؛ لأنهما من الأضداد المطردة غير المنعكسة^(٢).

أي: قرأ نافع وابن عامر ﴿الَّذِينَ اتَّخَذُوا﴾: بلا واو عاطفة. وقرأها المسكوت [عنهم]:

بالواو.

وقرأ نافع وابن عامر ﴿أَفَمَنْ أُسِّسَ بُيُوتُهُ﴾ [التوبة: ١٠٩]، و﴿أَمْ مَنْ أُسِّسَ بُيُوتُهُ﴾:

بضم الهمزة، وبكسر السين فيهما، كما أهما قرأ في الموضعين برفع النون. وقرأ المسكوت عنهم:

بفتح الهمزة والسين في الموضعين، كما قرؤوا: بنصب النون معاً. والله تعالى أعلم.

أمّا وجه عدم إتيان الواو: أنه استئناف قصّة بعض المنافقين الضارين، وعليه رسم المدني

والشامي.

وأمّا وجه إتيانها: عطفها على قِصَصِهِم المتقدمة، نحو: ﴿وَمِمَّنْ الَّذِينَ يُؤْذُونَ

النَّبِيَّ﴾ [التوبة: ٦١]؛ لأنّ الواو رابطة لِقِصَصِهِم المنسوقة، وعليه بقية الرّسوم.

وأمّا وجه فتح الهمزة والسين، ونصبِ ﴿بُيُوتُهُ﴾: بناؤه للفاعل، وإسناد الفعل إلى

ضمير ﴿مَنْ﴾.

وأمّا وجه الضمّ والكسر والرّفْع: بناؤه على ما لم يُسمَّ فاعله، على حدّ قوله تعالى:

﴿لَمَسْجِدٍ أُسِّسَ﴾^(٣) [التوبة: ١٠٨].

وافق أبو جعفر نافعاً في عدم زيادة الواو، كما وافق يعقوبُ أبا عمرو في إثباتها، وكذلك

وافقهُ خلف لنفسه والأئمة الأربعة^(٤).

(١) أي: قوله: ((وفي الرّفْع والتذكير والغيب جملة...)).

(٢) انظر: التيسير ٣٠٥، والنشر ٢/٢٨١.

(٣) انظر: شرح الهداية ٥٢٢، وكنز المعاني للجعبري ٤/١٦٨٨، والنقل منه.

(٤) انظر قراءة الأئمة الثلاثة: تحبير التيسير ٣٩٤، والنشر ٢/٢٨١.

وانظر قراءة الأئمة الأربعة: إيضاح الرموز ٤٢٩، ولطائف الإشارات ٥/٢٣٣٢.

ووافق أبو جعفر ابن كثير في فتح الهمزة والسّين، ونصّب النون، كما وافقه يعقوب وخلف لنفسه، وكذلك الأئمة الأربعة^(١).

وروى المطوّعي عن الأعمش ((لَمَنْ حَارَبُوا اللَّهَ)) [التوبة: ١٠٧]: بالواو بعد الباء، مع ضمّها. والباقون: بفتح الباء من غير واو^(٢)، طُبِّحَ أجمعين، الحمد لله رب العالمين.

[٧٣٦] وَجُرْفٍ سَكُونُ الضَّمِّ فِي صَفْوٍ كَامِلٍ تُقَطِّعُ فَتْحُ الضَّمِّ فِي كَامِلٍ عَلاً
فَعُولُنْ مَفَاعِيلُنْ فَعُولُنْ مَفَاعِلُنْ فَعُولُ مَفَاعِيلُنْ فَعُولُ مَفَاعِلُنْ

((وَجُرْفٍ)) مبتدأ، و((سَكُونُ الضَّمِّ)) ثانٍ، والعائد إلى المبتدأ الأوّل بدل لام التعريف في الضَّمِّ، أي: ضمّ جرف، وحكمه^(٣): المبتدأ الثاني، ((فِي صَفْوٍ كَامِلٍ)) [خبره]^(٤)، وهذه الجملة^(٥) خبر الأوّل.

و((تُقَطِّعُ)) مبتدأ، و((فَتْحُ الضَّمِّ)) ثانٍ، والعائد لام التعريف في الضَّمِّ، أي: فتح ضمّ التّاء، وخبره ((كَامِلٍ))، و((عَلاً)) صفتها، وهذه الجملة خبر الأوّل.

والواو فيصل مستأنفة في قوله: ((وَجُرْفٍ))، وهو المختلف فيه من قوله تعالى: ﴿عَلَى شَفَا جُرْفٍ هَاكِ﴾ [التوبة: ١٠٩].

وترجمته: إسكان الراء المقيّد بالضّم؛ لأجل بيان قراءة الباقيين؛ لأنّه لو اقتضت الترجمة [١٦٧/أ] على إسكان الراء لفهم منها قراءتهم بالفتح؛ لأنّ السكون المطلق والتحريك المطلق من الأضداد المطّردة المنعكسة، كما أنّ السكون المقيّد والتحريك المطلق من الأضداد

(١) انظر: قراءة الأئمة الثلاثة: تحبير التيسير ٣٩٤، والنشر ٢/٢٨١.

وانظر: قراءة الأئمة الأربعة: إيضاح الرّموز ٤٢٩، ولطائف الإشارات ٥/٢٣٣٣.

(٢) انظر: إيضاح الرّموز ٤٢٨، ولطائف الإشارات ٥/٢٣٣٣.

(٣) أي: قوله: ((سَكُونُ الضَّمِّ)).

(٤) زيادة لا بُدَّ منها. انظر: شرح شعلة ٢/٢٩٠.

(٥) أي: قوله: ((سَكُونُ الضَّمِّ فِي صَفْوٍ كَامِلٍ)).

المطرّدة غير المنعكسة، لأنَّ ضدَّ التحريك المطلق هو السكون المطلق لا السكون المقيّد، مع أنّهم لم يقرؤوا إلا بالضّمّ.

وقارئه: حمزة، وشعبة، وابن عامر، المشار إليهم: بالفاء، والصّاد، والكاف.
وترجمة المسكوت عنهم: إبقاء الضّمّ على حاله^(١).

والناظم رحمته تعالى لم يأت بالواو الفاصلة في قوله: ((تَقَطَّع))؛ لعدم اتّصاله بما قبله، بل بما بعده، وإذا اتّصل بما قبله يلزم منه تخلف المقدّمة في الخطبة^(٢)، ويلزم منه أيضاً عدم المختلف فيه في قوله^(٣): ((في كاملٍ علّا)).

والمختلف فيه: ((تَقَطَّع)) من قوله تعالى: ﴿تَقَطَّعَ قُلُوبُهُمْ﴾ [التوبة: ١١٠].

وترجمته: فتح ضم التاء، وقيدّ الفتح للقارئ المذكور، وقيدّ الضمّ للمسكوت عنهم، وإن قُصِرَتْ على الفتح فيلزم منه قراءة المسكوت بالكسر؛ لأنّها من الأضداد المطرّدة المنعكسة، مع أنّهم لم يقرؤوا إلا بضم التاء.

وقارئه: حمزة وابن عامر وحفص المشار إليهم بالتاء والكاف والعين.
وترجمة المسكوت عنهم ضمّ التاء^(٤). والله تعالى أعلم.

أي: قرأ حمزة وشعبة وابن عامر ﴿عَلَى شَفَا جُرْفٍ﴾: بإسكان الراء. وقرأه المسكوت عنهم: بضمّها.

وقرأ حمزة، وابن عامر، [وحفص] ﴿تَقَطَّعَ قُلُوبُهُمْ﴾: بفتح التاء. وقرأه المسكوت عنهم: بضمّها.

أمّا وجه سكون الراء: لغة تميم، وقيس، وأسد، أو مُحَفَّفٌ من الضّمّ.

(١) انظر: التيسير ٣٠٥، والنشر ٢/٢١٦.

(٢) حاشية: ((لأنّ الناظم رحمته التزم تقدّم الحرف المختلف فيه على الرمز الصغير في قوله: ((وَمِنْ بَعْدِ ذِكْرِ الحَرْفِ أُسْمِي رِجَالَهُ)) في الخطبة، والله تعالى أعلم بحقيقته)).

(٣) تكرر في المخطوط: ((قوله)).

(٤) انظر: التيسير ٣٠٦، والنشر ٢/٢٨١.

وأما وجه ضمّها: لغة الحجاز.

وأما وجه فتح التاء: بقاؤه للفاعل، أصله (تَقَطَّعَ)، مُضَارِع (تَقَطَّعَ)، فحذف إحدى التائين، و﴿قُلُوبُهُمْ﴾ فاعله.

وأما وجه ضمّها: بناؤه بما لم يُسَمَّ فاعله، قَطَّعَ أي: يَقَطَّعَ الله قلوبهم، فحذف الفاعل^(١).

وافق أبو جعفر نافعاً في ضمّ الراء، كما وافقه: ابن محيصن، واليزيدي [وكذلك يعقوب]^(٢)، ووافق خلف لنفسه حمزة في إسكان الراء، كما وافقه: الأعمش، والحسن^(٣).

ووافق أبو جعفر ابن عامر في فتح التاء، كما وافقه: يعقوب إلا أنه قرأ ﴿إِلَّا أَنْ تَقَطَّعَ﴾^(٤) بتخفيف اللام، أي: (إلى أن تقطع)، وافقه: الحسن البصري، والأعمش برواية المطوّعي، وصار الأعمش برواية الشنبوذي: بتشديد اللام، وبضمّ التاء؛ موافقاً لابن كثير^(٥)، رضي الله عنهم أجمعين.

[٧٣٧] يَزِيغُ عَلَى فَضْلِ يَرُونَ مُخَاطَبٌ فَشَأْ وَمَعِي فِيهَا بِيَاءٌ بِنِ جُمَّلًا

فعول مفاعيلن فعول مفاعل فعول مفاعيلن فعولن مفاعل

((يَزِيغُ)) مبتدأ، خبره ((عَلَى فَضْلِ))، على تقدير المضاف^(٦)، أي: يا تذكير يزيغ على

(١) انظر: الكشف عن وجوه القراءات السبع ٥٠٨/١، وكنز المعاني للجعبري ١٦٨٩/٤، والنقل منه.

(٢) سقطت من الأصل، ولعلّها سقطت سهواً من الناسخ.

(٣) انظر قراءة الأئمة الثلاثة: تحبير التيسير ٣٩٤، والنشر ٢١٦.

وانظر قراءة الأئمة الأربعة: إيضاح الرموز ٤٢٩، ولطائف الإشارات ٢٣٣٣/٥.

(٤) قال أبو داود: وكتبوا في جميع المصاحف ﴿إِلَّا أَنْ تَقَطَّعَ﴾ بلام ألف مشددة. انظر: مختصر التبيين التبيين ٦٤١/٣.

(٥) انظر قراءة الأئمة الثلاثة: تحبير التيسير ٣٩٤، والنشر ٢٨١.

وانظر قراءة الأئمة الأربعة: إيضاح الرموز ٤٢٩، ولطائف الإشارات ٢٣٣٦/٥.

(٦) أي: التقدير في المبتدأ.

على فَصْلٍ.

و((يَرُونَ)) مبتدأ، خبره ((مُخَاطَبٌ))؛ لحصول الخطاب^(١) [فيه]، و((فَشَأْ)) خبر آخر، أي: بالمخاطب فشا، أو حال بتقدير: قَدْ.

((وَمَعِي)) مبتدأ، خبره ((جُمَلًا))، و((فِيهَا)) أي: في سورة التوبة، و((بِيَاءَيْنِ)) حال الفاعل، أي: حال كونه ملتبساً بياءين، والله تعالى أعلم.

ولم يأت بالواو الفاصلة في قوله: ((بِزَيْغٍ))؛ لعدم الريبة في اتصاله بما قبله؛ لأن الرمز الصغير لا يتقدم على المختلف فيه، ولذا اتَّصل بما بعده. أعني بالمختلف فيه: ((بِزَيْغٍ)).

وترجمته: ياء التذكير من بيت الإِطْلَاق^(٢).

وقارئه: حفص، وحمزة، المشار إليهما: بالعين، والفاء.

وترجمة المسكوت عنهم: تاء التأنيث^(٣)؛ لأتَّهما من الأضداد المطَّردة المنعكسة.

ولم يأت بالواو الفاصلة في قوله: ((يَرُونَ))؛ لعدم الريبة في اتصاله بما فيه^(٤)؛ لأنَّ

الصغير لا يتقدم على المختلف فيه، أي: ((يَرُونَ)).

وترجمته: تاء الخطاب.

وقارئه: حمزة، المشار إليه: بالتاء.

وترجمة المسكوت عنهم: ياء الغيب^(٥)؛ لأتَّهما من الأضداد المطَّردة المنعكسة.

أي: قرأ حمزة وحفص ﴿كَادَ يَزِيغُ﴾: بياء التذكير. وقرأه المسكوت عنهم: بتاء

التأنيث.

وقرأ حمزة ﴿أَوَّلًا تَرَوْنَ﴾: بتاء الخطاب. وقرأه المسكوت عنهم: ياء الغيب.

(١) في المخطوط: ((الخاطب))، ولعلَّه تصحيفٌ.

(٢) أي قوله: ((وفي الرفع والتذكير والغيب جملة...)).

(٣) انظر: التيسير ٣٠٦، والنشر ٢٨١/٢.

(٤) هكذا في المخطوط، والأقرب للسياق ((قبله)).

(٥) انظر: التيسير ٣٠٦، والنشر ٢٨١/٢.

أمّا وجه التذكير: اعتبار معناه، وتقديره: جمع.
 أمّا وجه التأنيث: اعتبار لفظه، وتقديره: جماعة، أو لإسناده إلى الضمير المؤنث.
 أمّا وجه الخطاب: إسناده إلى المؤمنين على جهته التّعجب، أي: أولاً ترون أيها المؤمنون.
 وأمّا وجه الغيب: إسناده إلى المنافقين على جهة التوبيخ؛ لاختبارهم بالفحط والمَرَض والأمر بالجهاد، ولا يحصل لهم إخلاص^(١)، والله تعالى أعلم.
 وافق أبو جعفر نافعاً في التأنيث، كما وافقه يعقوب، وخلف لنفسه، وكذلك الأئمة الأربعة، إلا أنّ الأعمش وافق حمزة في الياء على التذكير^(٢).
 وافق أبو جعفر نافعاً في الغيب، كما وافقه خلف لنفسه، وكذلك الأئمة الأربعة إلا أنّ الأعمش وافق حمزة في الخطاب [وكذلك يعقوب]^(٣)، والله الموقّق والمرشد، رضي الله عنهم أجمعين.

فيها من ياءات الإضافة اثنتان^(٤):

الأولى: ياء ﴿مَعِيَ أَبَدًا﴾ [التوبة: ٨٣] من القسم الأوّل^(٥)، فتحها: نافع، وابن كثير، وأبو عمرو، وابن عامر، وحفص، وافقهم: أبو جعفر، وابن محيصن، واليزيدي، وأسكنها: الباكون من الأئمة السبعة، وافقهم: يعقوب، وخلف لنفسه، وكذلك الأعمش، والحسن البصري.

والثانية: ياء ﴿مَعِيَ عَدُوًّا﴾ [التوبة: ٨٣] من القسم السادس^(٦)، فتحها: حفص،

(١) انظر: المختار ٣٦٨/١، وكنز المعاني للجعبري ١٦٩١/٤، والنقل منه.

(٢) انظر قراءة الأئمة الثلاثة: تحبير التيسير ٣٩٥، والنشر ٢٨١.

وانظر قراءة الأئمة الأربعة: إيضاح الرموز ٤٣٠، وإتحاف فضلاء البشر ١٠٠/٢.

(٣) سقطت من الأصل، ولعلّها سقطت سهواً من الناسخ. انظر المصادر السابقة.

(٤) انظر: النشر ٢٨١/٢، وإيضاح الرموز ٤٣١.

(٥) أي: من القسم الأول من باب ياءات الإضافة، وهو ما كان بعد الياء هموزة مفتوحة.

(٦) أي: من القسم السادس من باب ياءات الإضافة، وهو ما كان بعد الياء حرف غير همزة قطع، ولا

وأسكنها: الباقون من الأئمة السبعة، وافقهم: الأئمة الثلاثة، كما وافقهم: الأئمة الأربعة.
 وأسكن [١٦٧/ب] ابنُ مُحَيصن ياء ((حَسْبِي اللهُ)) [التوبة: ١٢٩]، والمراد من الإسكان: حذفها؛ لأجل التقاء الساكنين^(١)، والباقون: فتحوها، رَضِيَ اللهُ عَنْهُمْ.
 فنَسَأَلُ اللهُ الكَرِيمَ رَبَّ العَرْشِ العَظِيمِ أَنْ يُؤَفِّقَنَا لِإِكْمَالِ الكَلَامِ عَلَى سِوَرَةِ يُونُسَ عَلَيْهِ السَّلَامُ
 إِلَى آخِرِ القَصِيدَةِ، كَمَا وَقَّفْنَا لِإِكْمَالِ الكَلَامِ فِي سِوَرَةِ التَّوْبَةِ، وَأَنْ يُدْخِلَنَا فِي عِبَادِهِ^(٢)
 الصَّالِحِينَ فِي الجَنَّةِ.

اللهم تقبل مني وديعتي كلمتي شهادة أن لا إله إلا الله وأشهد أن محمداً عبده ورسوله
 في هذه السورة؛ حتى تشهد لنا يوم الجزاء والحساب. اللهم تقبل مني توبتي في هذه السورة،
 كما تقبلت توبة عبادك الصالحين^(٣).

اللهم أعطنا إيماناً صادقاً وليس بعده كفر، كما أعطيت لنا ﴿بَلَى﴾ في الأزل في
 قولك: ﴿أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ قَالُوا بَلَى﴾ [الأعراف: ١٧٢] بجرمة ما في القرآن العظيم، وجرمة جميع
 الأنبياء والمرسلين عَلَيْهِمُ السَّلَامُ^(٤).

اللهم احفظ لي في تحرير الكلام على سورة يونس عَلَيْهِ السَّلَامُ من الخطأ والزلل بجرمة ما في
 القرآن العظيم، آمين، يا معينُ برحمتك يا أرحم الراحمين، إنك أنت الكريم الحنان المنان على
 عبادك الصالحين، آمين، يا معين.

الحمد لله رب العالمين، وصلاته وسلامه على سيدنا محمد خاتم النبيين، وآله، وصحبه،
 أجمعين، ومن تلاهم بالإحسان إلى يوم الدين.

اللهم اختم بالإيمان والسنة، آمين آمين، ومن يتوكل على الله فهو حسبه، نعم المولى،
 ونعم المعين.

ولا وصل.

(١) أي: حذفها حال الوصل.

(٢) في المخطوط: ((عبادك))، وهو تصحيف.

(٣) تقدّم التنبيه عليه في آخر سورة النساء. انظره: ص ١٩٧.

(٤) تقدّم التنبيه عليه في آخر سورة النساء. انظره: ص ١٩٧.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

والمستعان بالله الكريم

سورة يونس العليق

[٧٣٨] وَإِضْجَاعُ رَا كُـلِّ الْفَوَاتِحِ ذِكْرُهُ حِمَى غَيْرَ حَفْصِ طَا وَيَا صُحْبَةً وَلَا

فَعُولن مَفَاعِلين فَعول مفاعِلن فَعولن مَفَاعِلن فَعولن مفاعِلن

((واضجاع)) مبتدأ، مصدر مضاف إلى مفعوله، أي: ((را)) مضاف إلى مضاف،

على حذف المضاف -على أحد الوجهين- أي: فتحة راء الألف، ((راء)) قُصِرَ للوزن،

والتناظم جوهري بنى الكلام على الإطلاق؛ لأنه إذا قُدِّرَت أحدها فيلزم منه إمالة الآخر، يعني

إذا أَمَلتَ^(١) فتحة الراء فيلزم منه إمالة الألف بعدها، وإذا أَمَلتَ^(٢) الألف فيلزم منه إمالة

فتح الراء.

والمراد من ((كُلِّ الْفَوَاتِحِ)) التي فيها (راء): ﴿الر﴾ في أول يونس العليق، وهو العليق،

وإبراهيم العليق. ﴿الم﴾ في أول الرعد. و((الْفَوَاتِحِ)): جمع فاتحة، وهي أول الشيء،

و((ذِكْرُهُ)) مبتدأ ثانٍ، خبره ((حِمَى))، وهذه الجملة خبر المبتدأ الأول، والعائد إليه

الضمير في المبتدأ الثاني -أي: ((ذِكْرُهُ))-، تقديره: إضجاع الراء من كل الفواتح ذكره -

أي: تلاوته - محمي من طعن الطاعن؛ لصحة روايته، ولشوته في لغة العرب، و((غَيْرَ

حَفْصِ)) نُصِبَ^(٣) بالاستثناء من مدلول الذال المعجمة.

و((صُحْبَةً)) فاعل أَمال أو أضجع^(٤)، وهما من أسماء الإمالة الكبرى، أو الإمالة

المَحْض^(٥)، مفعوله ((طا ويا))، أي: فتح طا ويا، أو أَلْفِي طا ويا، و((وَلَاء)) بالكسر

(١) في المخطوط: ((أَمَلت))، وهو تصحيف.

(٢) في المخطوط: ((أَمَلت))، وهو تصحيف.

(٣) في المخطوط: ((وُنُصِبَ))، وهو تصحيف.

(٤) أي: المُقَدَّرين.

(٥) انظر: النشر ٣٠/٢.

نَصُّ السَّخَاوِيِّ^(١) جَوْلَتْ، المَدُّ قُصِرَ للوزن، حال ((صَحْبَةٍ)) باعتبار حاله الآن، أو مفعول له، أي: لأجل المتابعة للنقل، أو صفته باعتبار ما كان، أي: حال كونهم ذوي متابعة للنقل، أو أولوا متابعة، وفي بعض النُّسخ المضبوطة بالفتح^(٢)، أي ذَوِي نُصْرَةٍ، ثم عطف فقال:

[٧٣٩] وَكَمْ صُحْبَةٍ يَا كَافَ وَالْخُلْفُ يَا سِرُّ وَهَذَا صِيفٌ رَضِي حُلُوءًا وَتَحْتُ جَنِي حَلَا

فَعُولُنْ مَفَاعِيلُ فَعُولُنْ مَفَاعِلُنْ فَعُولُنْ مَفَاعِلُنْ مَفَاعِلُنْ

و((صُحْبَةٍ)) جُرَّتْ بإضافة ((كَمْ)) الخبرية، و((يَا)) قُصِرَ للوزن، مفعول (أمالوا) مقدراً خبرها، و((كاف)) جُرَّ بإضافتها، وجرَّتْ بالفتح تخفيفاً للساكنين.

و((وَالْخُلْفُ)) مبتدأ، ولام التعريف عَوْضُ المضافِ إليه، أي: خُلْفُ الياءِ، خبره: جملة

اسميّة، أي: ذلك ياسر. والياسر: اللاعب بالميسر، ويُطلق على الكريم^(٣).

و((صِيفٌ)) أمرية، و((وهذا)) مفعولها، على حذف المضاف، أي: إمالة فتحها،

و((رَضِي)) بمعنى: مرضي، و((حُلُوءًا)) حاله، و((وتحت)) بمعنى -على الضم- لانقطاعه

عن الإضافة -أي: تحت مريم عليها السلام، وهي طه، و((جنأ)) حال أخرى، أي: ذا جنئ،

و((حَلَا)) من الخلو، حال المفعول، وكذا قوله:

[٧٤٠] شَفَا صَادِقًا حَمَّ مُخْتَارُ صُحْبَةٍ وَبَصُرٍ وَهُمْ أَدْرَى وَبِالْخُلْفِ مُثَلًّا

فَعُولُنْ مَفَاعِيلُنْ فَعُولُنْ مَفَاعِلُنْ فَعُولُنْ مَفَاعِلُنْ مَفَاعِلُنْ

و((شَفَا)) ماضية، تحتها ضميرها راجع إلى الإضجاع، [١٦٨/أ] جملة مستأنفة،

و((صَادِقًا)) حال فاعله.

(١) انظر: فتح الوصيد ٩٦٨/٣.

(٢) انظر: كنز المعاني للجعبري ١٦٩٥/٤.

(٣) انظر: العين ٢٩٦/٧، والصحاح ٨٥٧/٢.

و((حم)) مبتدأ على حذف المضاف، أي: إمالة حم، خبره ((مختارٌ صحبة)).
 ((وَبَصْرٍ وَهُمْ)) مُبتدأ، خبره (أمالوا)، مفعوله ((أدرى)) على حذف المضاف، أي:
 ألف أدرى^(١)، وليس ((بصرٍ)) عطفاً على ((مختارٍ))؛ لعدم جمع الرمز مع الصريح،
 و((مثلاً)) ذُكر، الضمير تحته يرجع إلى لفظ ((أدرى))، ((وبالْخُلْفِ)) حاله، أي: حال
 كونه مُلتبسًا بالخُلْفِ، ثم عطف فقال:

[٧٤١] وَذُو الرَّا لِرُوشٍ بَيْنَ بَيْنٍ وَنَافِعٍ لَدَا مَرِيْمٍ هَا يَا وَحَا جِيْدُهُ حَلَا
 فَعُولُن مَفَاعِيْل فَعُولُن مَفَاعِل فَعُولُن مَفَاعِل فَعُولُن مَفَاعِل
 ((وَذُو الرَّا)) فاعل الفعل المقدَّر، أي: قرأ ذو الرءاء على حذف المضاف، أي: ألف
 ((را)) كل الفواتح، و((لوروشٍ)) متعلِّقٌ به، و((بَيْنَ بَيْنٍ)) مُقلِّل الإمالة، حال الفاعل القائم
 مقام المفعول.

((ونافعٍ)) فاعل المقدَّر، أي: قلَّل نافعٌ، مفعوله ((ها يا)) بالواو المقدَّر العاطف، أي:
 على حذف المضاف، أي: فتحة (ها)، وفتحة (يا)، و((لدا مريمٍ)) - بالتنوين للوزن -
 ظرفه.

((وَحَا)) مبتدأ على حذف المضاف، أي: تقليل فتحة حا، و((جيدُهُ)) مبتدأ ثانٍ،
 الضمير الراجع إلى المبتدأ، أي: عُنُق^(٢) التَّقْلِيل، و((حَلَا)) بمعنى: زَيَّن، خبره، وهذه
 الجملة خبر المبتدأ الأول، تقدير الكلام: وتقليلُ فتحة (ها) جيدُهُ زَيَّن قارئه بالتقليل، والله
 تعالى أعلم.

والناظم رحمته ذكر في الكُلِّ الفَوَاتِحِ من ذواتِ الرِّاءِ وغيرها، [وذكر] التَّرَاجِمَ السَّتِّ
 للأئمة السبعة.

(١) حاشية: ((وعلى هذا التَّقْدِير: عطف الجملة الاسميَّة على الجملة الاسميَّة المتقدِّمة، والله تعالى
 أعلم)).

(٢) انظر: جمهرة اللغة ٤٥٣/١، وتهذيب اللغة ١١٢/١١.

الترجمة الأولى: ذو الراء من فواتح السور، وهو المختلف فيه.
وترجمته: إمالة فتحة الراء، أو إمالة ألفها وصلًا ووقفًا.
وقارئه: ابن عامر، والكوفيون، وأبو عمرو، والمشار إليهم: بالذال المعجمة، والحاء إلا
حَفَصًا من الكوفيين.

وترجمة المسكوت عنهم مع حفص غير وَرَشٍ: فتحة الراء^(١)؛ لأنهما من الأضداد المطردة
المنعكسة.

والقُرَّاء في ذوات الراء من الفواتح على ثلاث مراتب:
أبو عمرو، وابن عامر، وشعبة، والأخوان: على الإمالة المحضة؛ لذكرهم في هذه الترجمة
صريحاً. ورش على التقليل لقوله بعده: ((وَذُو الرَّاءِ لُورِشٍ بَيْنَ بَيْنٍ)). والباقون: على الفتح؛
لعدم ذكرهم صريحاً.

والترجمة الثانية: طا من ﴿طه﴾، و﴿طس﴾، و﴿طس﴾، في تحت مريم^(٢) [١]،
والشعراء [١]، والنمل [١]، والقصاص [١]، ويا من يس [١].

والناظم رحمته لم يأت بالواو الفاصلة العاطفة في قوله: ((طا))؛ لعدم الرّيبة في اتصاله بما
قبله لذكر رمزه بعده؛ لأنّه لو ضُمَّ إلى ما قبله للزم من الرّمز الكبير أن يكون بلا حرف
مختلف فيه. وهو^(٣) ((طا)) من السور الأربع، و((يا)) من يس.

وعموم قوله: ((طا)) إلى السور الأربع من العاطفة المقدّرة على ((كُلِّ الْفَوَاتِحِ))،
وخصوصاً قوله: ((ويا)) بسورة يس ~ فُهِمَ بعد^(٤) ((يا كاف))^(٥).

وترجمته: إمالة فتحة ((طا)) و((يا)) على الاستفادة من العطف على الجملة المتقدمة
التي فيها الإضجاع.

(١) انظر: التيسير ٣٠٧، والنشر ٦٦/٢.

(٢) أي: سورة: طه.

(٣) أي: المختلف فيه.

(٤) في المخطوط: ((بعده))، وهو تصحيف.

(٥) انظر: كنز المعاني للجعبري ١٦٩٩/٤.

وقارئه: شعبة، والأخوان، المشار إليهم: بصحبة.
وترجمة المسكوت عنهم: فتحة ألفهما^(١).
القراء فيهما على مرتبتين:
شعبة، وحمزة، والكسائي، على الإمالة المحضة؛ لذكرهم صريحاً، والمسكوت عنهم:
الفتح؛ لعدم ذكرهم صريحاً.
والترجمة الثالثة: ((كهيص))^(٢).
والواو فاصلة عاطفة في قوله: ((وكم)).
والمختلف فيه: ((يا)) من قوله تعالى: ﴿كهيص﴾.
وترجمته: إمالة فتحة ((يا)) المستفادة من العطف على الجملة المتقدمة.
وقارئه: ابن عامر، وشعبة، والأخوان، المشار إليهم: بالكاف، وصحبة.
والواو عاطفة فاصلة في قوله: ((والخلف)).
والمختلف فيه: ((يا))^(٣)، المراد من ((الخلف)) خلف ((يا)) بالإمالة الكبرى، وبالفتح
الخالص.

وقارئه: السوسي، المشار إليه: بالياء في قوله: ((ياسر)).
والواو عاطفة فاصلة في قوله: ((وها)). وهو المختلف فيه من ﴿كهيص﴾.
وترجمته: إمالة فتحة ((ها))، المستفاد من العطف على ما قبله.
وقارئه: شعبة، والكسائي، وأبو عمرو^(٤)، المشار إليهم: بالصاد، والراء، والحاء.
والقراء فيها على ستة مراتب:
أبو بكر، والكسائي أمالا فتحتي (الهاء) و(الياء) إمالة محضة؛ لذكرهما في ترجمتي

(١) انظر: التيسير ٣٥٦، والنشر ٧١/٢.

(٢) أي: قول الشاطبي رحمه الله: ((وكم صحبة يا كاف)).

(٣) أي: ياء ﴿كهيص﴾، وأعاد ذكرها؛ ليذكر خلف الشوسي.

(٤) والباقون: بالفتح. انظر: التيسير ٣٩٠، ٤٢٧، والنشر ٧٠/٢.

(كهيعص).

وابن كثير وحفص^(١) فتحاهما؛ لعدم ذكرهما في الترجمتين.
ونافع أمالها بين بين بعد قوله: ((وَنَافِعٌ لَدَى مَرْيَمَ هَا يَا))^(٢).
والدورِيّ عن أبي عمرو أمال (الهاء) بغير خلاف وفتح الياء؛ لعدم ذكْرِهِ في الترجمة الأولى، وذكْرِهِ في الترجمة الثانية.

والسوسِيّ أمال (الهاء) بقول واحدٍ، و(الياء) بالوجهين^(٣)؛ لذكره في الترجمتين.
وابن عامر أمال (الياء)، وفتح (الهاء) لِدِكْرِهِ في التَّرْجَمَة الأولى، [١٦٨/ب] ولعدم ذِكْرِهِ في الترجمة الثانية.

والتَّرْجَمَة الرَّابِعَة: ((ها)) من سورة طه [١].
والناظم ذكر الواو العاطفة الفاصلة في قوله: ((وتحت)).
والمختلف فيه: ((ها)) من طه [١]، المستفاد من العطف على القريب^(٤) الذي فيه ((ها))؛ لأنَّ سورة طه تحت سورة مريم عليها السلام.
وترجمته: إمالة فتحة ((ها))، المستفادة من العطف على الجملة المتقدمة التي فيها الإمالة المستفادة من العطف.

فإن قلت: إنَّ ((ها)) من قوله: ((ها صِفِ رِضَى حُلُوءاً)) من (كهيعص)، وأنَّ المراد من قوله: ((وتحت)) (ها) من (طه)، مع أنَّ محلَّهما مغايرٌ، فكَيْفَ عُمِلَ قوله: ((تحت)) على سورة طه، مع أنَّ ((تحت)) شَامِلٌ إلى كلِّ السورة تحت (كهيعص)؟
قلتُ: وإن كان محلَّها مُغَايِرًا ولكن أن^(٥) (الهاء) حاصل في الجنسية^(١)، وهذه الجنسية

(١) في المخطوط: ((ولحفص))، وهو تصحيفٌ.

(٢) منع صاحب إتحاف البرية وجه تقليل ألفي ((ها)) و((يا)) لقالون، انظره: ٢٤٠.

(٣) منع إمالة ألف ((يا)) للسُّوسِيّ المنصوريّ فقال: ((وإمالة الياء للسُّوسِيّ ليست من طريق (الشَّاطِبِيَّة)، ولا (التَّيسِير)، ولا (الطَّيْبِيَّة)). انظر: تحريات المنصوريّ ٢٣٨، وإتحاف البرية ٢٤٠.

(٤) في المخطوط: ((القرب))، ولعله تصحيفٌ.

(٥) هكذا في المخطوط، والسِّيَاق مستقيمٌ بدونها.

تقتضي الجمع في المعطوف عليه والمعطوف، ولا بُدَّ من المغايرة في المعطوفين في جهة الشخص والشمول بحسب الجنسية^(٢)، وصار المراد من قوله: ((تحت)) أقرب إلى سورة (كهيعص)، أي: سورة (طه).

أي قارئه: ورش، وأبو عمرو، والأخوان، وشعبة^(٣)، المشار إليهم^(٤): بالجيم، والهاء، والشين، والصاد.

والقراء فيها^(٥) على ثلاث مراتب:

شعبة، وحمزة، والكسائي: على الإمالة المحضة في (الطاء) و(الهاء)؛ لذكرهم في ترجمتهما^(٦).

وورش وأبو عمرو: على الإمالة المحضة في (الهاء)، وعلى الفتح في (الطاء)؛ لذكرهما في ترجمة (الهاء)، ولعدمهما في ترجمة (الطاء).

والمسكوت عنهم: على الفتح فيهما؛ لعدم ذكرهم في التَّرجمتين.

والتَّرجمة الخامسة: ((حا)) من ﴿حَم﴾: السَّبْع [غافر، وفصلت، والشورى، والزخرف، والدخان، والجنائفة، والأحقاف: ١].

والتَّناظم لم يأتِ بالواو العاطفة والفاصلة في قوله: ((حم))؛ لعدم الرِّبِّية في اتِّصاله بما قبله؛ لأن الرَّمز [الصغير] والمتوسط لا يتقدَّمان على الحرف المختلف فيه، وهو ((حا)). وترجمته: إمالة الهاء، المستفادة من العطف المقدَّر على الجملة المتقدمة.

(١) لعلَّه يريد: جنس فواتح السُّور.

(٢) لم يتَّضح لي مراده من هذه الجملة، والجواب على ما أورده واضح من الجملة قبلها.

(٣) والباقون: بالفتح. انظر: التَّيسير ٣٦١، والنَّشر ٧١/٢.

(٤) في المخطوط: ((إليهما))، وهو تصحيُّف.

(٥) أي: في حرف الطاء والهاء من ﴿طه﴾.

(٦) شاهد ترجمة إمالة الطاء قوله: ((طا ويا صحبة ولا))، وشاهد إمالة الهاء قوله: ((وتحت جنى حلاً شفا صادقاً)).

وقارئه: ابن ذكوان، وشعبة، والأخوان^(١)، المشار إليهم: بالميم وبصحبة.

والقرءاء فيها على ثلاث مراتب:

ابن ذكوان، وشعبة، وحمزة، وعليّ: على إمالة فتحة الحاء وألفٍ بعدها؛ لذكرهم صريحًا

في الترجمة.

وأبو عمرو وورش بَيَّنَّ بَيَّنَّ فيهما؛ لذكرهما بعد هذا القول.

والمسكوت [عنهم]: على الفتح؛ لعدم ذكرهم في الترجمة.

والترجمة السادسة: لفظة ((أدرى)) حيث جاء، وهذا العموم من لفظ ((أدرى))؛

لتجرّده من الكاف للخطاب، وسواء كان للمفرد أو للجمع^(٢).

والواو عاطفة فاصلة في قوله: ((وَبَصْرٍ)).

وترجمته: إمالة الألف بعد الراء، والمستفادة من العطف.

وقارئه: أبو عمرو البصري، وشعبة، والأخوان، المشار إليهم: بصحبة في قوله:

((صحبة))، المشار إليهم بإرجاع ضمير الجمع إليهم في قوله: ((وَهُمْ)).

والواو فاصلة عاطفة في قوله: ((أَدْرَى وَبِالْخُلْفِ))^(٣).

أي: بالإمالة المحضة، والفتحة المحضة في لفظ ((أدرى)).

قارئه: ابن ذكوان، المشار إليه: بالميم من ((مُثَلًّا)).

أي: وافق ابن ذكوان في أحد وجهيه: المذكورين، وفي وجهه الثاني: المسكوت

عنهم^(٤).

والقرءاء فيها على أربع مراتب:

أبو عمرو، والكسائي، وحمزة، وشعبة: على الإمالة المحضة في الألف؛ لذكرهم في

(١) انظر: التيسير ٤٤٢، والنشر ٧٠/٢.

(٢) ومن عطفه على العامّ قبله، أي: كلُّ (حم) وكلُّ (أدرى). انظر: كنز المعاني للجعيريّ ١٦٩٩/٤.

(٣) في المخطوط: ((وَبِالْخُلْفِ أَدْرَى))، وأثبتُّ الموافق للبيت.

(٤) انظر: التيسير ٣٠٨، والنشر ٤٠/٢.

الترجمة^(١). وابن ذكوان بالإمالة المحضة، والفتحة المحضة في الألف؛ لذكره في الترجمة^(٢).
وورش في الإمالة بَيْنَ بَيْنَ؛ لذكره بعده. والمسكوت عنهم: على الفتحة المحضة.

فإن قلت: إن لفظ ((أدري)) مُندرج تحت القاعدة المتقدمة في باب الإمالة، وهي قوله:
((وَمَا بَعْدَ رَأْيِ شَاعٍ حُكْمًا))^(٣) فما بال النّاطم رحمته ذكّر هذا الفرد ههنا مع أنّ هذا الفرد
مسكوتٌ عنه، كسائر الأفراد المسكوت عنها مع أصحاب القاعدة؟

قلت: إنّ ((أدري)) وإن كان فرداً من أفراد القاعدة المتقدمة لكن وافق أصحاب
القاعدة ابن ذكوان بخلاف عنه، وأبو بكر بغير خلاف؛ فلأجل ذلك ذكره في محلّه، ولم
يمكن الاقتصار على ذكر ابن ذكوان وأبي بكر دون أصحاب القاعدة؛ خوف أن يتوهّم
مُتوهّم أنّ أصحاب القاعدة خرجوا في هذا الفرد عن أصلهم؛ فلأجل ذلك أعاد النّاطم
أصحاب القاعدة مع الموافق لهم، مع أنّ الأفراد المسكوت عنها من القاعدة المتقدمة على
الاطّراد على أصحاب الإمالة وأصحاب الفتح غير لفظ ((أدري))، فإنّ أبا بكر من
أصحاب الفتح خالف أصله بقول واحد، وابن ذكوان عنهم^(٤) خالف أصله بالقولين^(٥).

لمّا بيّن الإمالة [١٦٩/أ] المحضة في الفواتح للأئمة السبعة رضي عنهم شرع في بيان الإمالة
الصّغرى، فقال: ((وَدُو الرَّا لِرَّاءِ بَيْنَ بَيْنَ)).

والرّاء فاصلة عاطفة في قوله: ((وَدُو الرَّا لِرَّاءِ)) من الفواتح، ولفظ ((أدري)).
وترجمتهما: تقليل الألف بعد الرّاء.

وقارئه: ورش^(٦)، المصّرّح به.

والواو فاصلة عاطفة في قوله: ((ونافع)).

(١) وهي قوله: ((وَبَصْرٍ وَهُمْ أَذْرِي)).

(٢) وهي قوله: ((وَبِالْخُلْفِ مَثَلًا)).

(٣) انظر: الدرّة الفريدة ١٤٦/٢، وسراج القارئ ٥٢٩/٢.

(٤) هكذا في المخطوط، والسّياق مستقيمٌ بدونها.

(٥) انظر: كنز المعاني للجّعبري ١٦٩٩/٤.

(٦) انظر: التيسير ٣٠٧، والنّشر ٦٦/٢.

والمختلف فيه: (الهَاء) و(الياء)، المستفاد من العطف على قوله: ((يَاء كَاف... وهَا))،
أي: يَاء كهيعص، وهَاء كهيعص.

وترجمتهما: تقليل الألف، المستفاد من العطف.

وقارئة: نافع^(١)، المصريح به.

والواو عاطفة فاصلة في قوله: ((وَحَا)).

المختلف فيه: ((حَا)) من الحواميم السبع.

وترجمته: تقليل الألف، المستفاد من العطف.

وقارئة: ورش، وأبو عمرو، المشار إليهما: بالجيم، والحاء، من ((جِيْدُهُ حَالًا))^(٢).

وترجمة المسكوت عنهم من تراجم الإضجاع والتقليل: فتح الألفات المذكورة فيهما^(٣)؛
لأنَّ الإمالة المحضة ليست بضد التقليل، والعكس كذلك، بل ضدَّهما الفتح؛ لأنهما من
الأضداد المطردة المنعكسة والله تعالى أعلم.

أي: قرأ أبو عمرو، وابن عامر، وحمزة، والكسائي ألف الراء من ﴿الر﴾ في يونس

﴿الر﴾، وهود ﴿الر﴾، ويوسف ﴿الر﴾، وإبراهيم ﴿الر﴾، والحجر، ومن ﴿الر﴾ في أول الرعد:
بإمالتها الكبرى.

وقرأ شعبة، وحمزة، والكسائي ألف (طا) من ﴿طه﴾ و﴿طس﴾ و﴿طس﴾ وألف

﴿يس﴾: بإمالتها الكبرى.

وقرأ ابن عامر، وشعبة، وحمزة، والكسائي ألف (يا) من ﴿كهيعص﴾: بإمالتها

الكبرى.

وقرأ ورش، وأبو عمرو، وحمزة، والكسائي، وشعبة ألف (ها) من ﴿طه﴾: بإمالتها

(١) انظر: التيسير ٣٥٦، والنشر ٧١/٢.

ومنع صاحب إتحاف البرية وجه تقليل ألفي ((ها)) و((يا)) لقالون. انظره: ٢٤٠.

(٢) انظر: التيسير ٤٤٢، والنشر ٧٠/٢.

(٣) وقد سبق عزو قراءتهم قريباً، كلُّ حرفٍ في موضعه.

الكبرى.

وقرأ ابن ذكوان، وشعبة، والأخوان ألف (حاء) من الحواميم السبع: بإمالتها الكبرى.
وقرأ أبو عمرو، وشعبة، والأخوان ألف ((أذرى)) في جميع القرآن العظيم: بإمالتها
الكبرى، وافقهم: ابن ذكوان في أحد وجهيه فيها. ووافق ابن ذكوان المسكوت عنهم في
وجهه الثاني: بالفتح فيها.

وقرأ ورش ألف (را) من الفواتح و((أذرى)): بإمالتها الصغرى.

وقرأ نافع ألْفِي (ها) و(يا) من ﴿كَهَيْعَصَ﴾: بإمالتها الصغرى^(١).

وقرأ ورش، وأبو عمرو، ألف (حا) من الحواميم السبع: بإمالتها الصغرى.

وقرأ المسكوت عنهم من التراجم المذكورة الألفات فيهن: بفتحها الخالص.

أمّا ابن كثير وحفص: فلم يُذكرا فيهن.

وأما قالون ذُكر في ترجمة (ها) و(يا) ﴿كَهَيْعَصَ﴾: بالتقليل، ولم يُذكر في غيرها.

وأما هشام ذُكر في ترجمة الرّاء من الفواتح، وفي ترجمة (يا) من ﴿كَهَيْعَصَ﴾، ولم

يُذكر في غيرها.

وأما ورش لم يذكر في ترجمة (طا) من السُّور الأربع، وفي^(٢) ترجمة (يا) من ﴿يَسَ﴾

و﴿كَهَيْعَصَ﴾ وذُكر في غيرها.

وأما أبو عمرو فلم يذكر كذلك^(٣) إلا أنّ السُّوسِيَّ ذُكر في ترجمة (يا) من

﴿كَهَيْعَصَ﴾ بالخلف^(٤).

وأما حمزة فلم يُذكر في ترجمة (ها) من ﴿كَهَيْعَصَ﴾، وذُكر في غيرها، وفي غير

(١) منع صاحب إتحاف البريّة وجه تقليل ألْفِي ((ها)) و((يا)) لقالون. انظره: ٢٤٠.

(٢) معطوف على النفي، أي: ولم يُذكر.

(٣) أي: في المواضع الثلاث التي لم يُذكر فيها ورش.

(٤) منع صاحب إتحاف البريّة وجه إمالة ألف ((يا)) للسُّوسِيَّ. انظره: ٢٤٠.

ترجمة (ها) من ﴿طه﴾.

وأما شُعبُهُ، والكسائيُّ فذكرَ في التراجم كلَّها.

فإن قلت: لِمَ لَمْ يُذكرْ إمالةُ الألفات من فواتح السُّور في باب الإمالة؛ لأنَّ الإمالة دُكرت في باب الإمالة في الأفعال المتصرفة، وغير المتصرفة، وفي الأسماء المتصرفة، وليست الألفات -أي: ألفات الفواتح- من المذكورات التي في الأفعال والأسماء، بل لا تقرأ بعينها بنفسها كما تُقرأ الألفات فيهما بعينها، بل تُقرأ ألفات أسمائها؛ لأنَّ المكتُوب في الفواتح مسمياتها وتُقرأ أسماؤها.

قال الخليل لأصحابه: كيف تلفظون بالكاف من (ذلك)، والباء من (ضرب)؟ فقالوا: كاف، وباء. فقال: إنَّما لفظتم بالاسم، ولم تلفظوا بالحرف -أي: بالمسمي- ولكن قولوا: كَه، وبَه، بهاء السكت^(١).

قُلْتُ: إنَّ المُعَايِرَةَ مُحَقَّقَةٌ بين ما بين^(٢) ذكر في باب الإمالة وبَيْنَ ما دُكر في الفواتح، ولذا أحرَّ ذكر إمالة الحروف المقطوعة من الفواتح إلى محلِّها، وأصل الحروف منها أن لا تُمال؛ لجمودها، ولكن أسماؤها^(٣) تَتَصَرَّفُ في جعلها تثنيةً، مثلاً: إذا تَنَيْتَ [ب/١٦٩] (طا)، (ها)، (يا)، (را)، (حا)، قلت: (طَيَانِ)، (هَيَانِ)، [(بِيَانِ)، (رِيَانِ)] (حَيَانِ) والإمالة فيهنَّ، من حيث إنها تُشعر أنَّ أصل الأسماء من ذوات الياء.

قيل: وجهها أنَّها أسماء بما يُلفظُ به من الأصوات المقطعة في المخارج، كما كان (غاق) اسماً لصوت العُراب^(٤)، و(طيخ) اسماً لصوت الضاحك^(٥)، مع أنَّ في أسماء الحروف المقطعات في الخارج حرف يدلُّ على المسمي: أنَّ الكاف اسم (ك)، وأنَّ الجيم

(١) انظر: الكتاب لسيبويه ٣/٣٢٠.

(٢) هكذا في المخطوط، والسِّيَاق مستقيم بدونه.

(٣) أي: أسماء الحروف.

(٤) انظر: العين ٤/٣٥٥، وتهذيب اللغة ٨/١٤٤.

(٥) انظر: العين ٤/١٣٧، ولسان العرب ٣/٣٨.

(ج) (١)، وقس غيرهما عليهما (٢).

وأما وجه إمالة أسماء المُسمَى: أنه الدلالة على ما لها من الياء، باعتبار الثنية.

وأما وجه التقليل: المراعاة للأمرين، أي: الإمالة والفتح.

وأما وجه التخصيص: أنه جَمْعُ اللُّغَةِ.

وأما وجه [الفتح]: أنه الأصل.

وأما وجه إمالة ورش بالمحضة في (ها) من ﴿طه﴾: أنه الجمع، كما كان إمالة أبي

عمرو بالمحضة في ألف (ها) من ﴿طه﴾ (٣).

ومعنى ((ذكره حمي)): لفظ الإمالة قويٌّ حميٌّ عن الطعن بشبهة الحرف (٤)، والله

تعالى أعلم.

أبو جعفر سَكَّتَ على كل حرف من الفواتح من الرّاء وغيرها، (هـ، ن) حروف الفواتح

كلها هي الحروف المفردة التي في أوائل السُّور، وهي مَبْنِيَّةٌ؛ لعدم التركيب على أصل البناء،

-أي: السكوت- وصار وجه السكت على السكون إشعاراً بعدم التركيب، وقد قرئ

بتحريك شيء منها للساكنين حالة الوصل، مثل: ﴿الْمَ ١ اللَّهُ﴾ [آل عمران] بفتح الميم

للخفة (٥).

ووافق خلف لنفسه حمزة في إمالته وفتحته في فواتح السُّور، كما وافقه: الأعمش. ووافق

اليزيديُّ أبا عمرو في إمالته كُبرى وصُغرى وفتحته من أوائل السُّور، أمّا الخلف عن السوسي

في إمالة (يا) من ﴿كَهَيْعَصَ﴾ منفرد عنه. ووافق ابنُ محيصن ابنَ كثير في فتح الفواتح

كلها، كما وافقه: الحسن البصري، وكذلك يعقوب إلا أن روحاً عنه رَوَى إمالة فتحته

(١) أي: وأن الجيم اسم (ج).

(٢) انظر: كنز المعاني للجعبري ٤/١٧٠٠.

(٣) انظر: شرح الهداية ٢٨٧، وكنز المعاني للجعبري ٤/١٧٠٠.

(٤) انظر: كنز المعاني للجعبري ٤/١٧٠٠.

(٥) انظر: تحبير التيسير ٢٨٢، وكنز المعاني للجعبري ٤/١٦٩٨، والنشر ١/٤٢٤.

﴿يَسَّ﴾^(١).

قرأ أبو جعفر ﴿أَنَّهُ وَيَبْدُو﴾: بفتح الهمزة، وافقه: الحسن البصري. والباقون:
بالكسر^(٢). ضمنهم أجمعين.

[٧٤٢] يُفَصِّلُ يَا حَقُّ عَلا سَاحِرٌ ظُبِيٌّ وَحَيْثُ ضِيَاءٌ وَافَقَ الْهَمْزُ قُنْبَلًا

فَعُولُن مَفَاعِلِن فَعُولُن مَفَاعِلُن فَعُولُن مَفَاعِلُن مَفَاعِلُن

((يُفَصِّلُ)) مبتدأ، ((ويا حق)) بالإضافة، مبتدأ ثانٍ، خبره محذوف، أي: فيه ياء حق،
هذه الجملة خبر الأول بالعائد المقدّر، أي: (فيه)، و((علا)) صِفَةٌ حَقِّ، أي: صفة المضاف
إليه، أو المضاف باعتبار الأصل^(٣).

و((سَاحِرٌ)) مبتدأ، خبره ((ظُبِيٌّ)) بضم الظاء مبالغة، أو ذو ظُبِيٍّ، جمع ظُبَّة: حَدُّ
السَّيْفِ، والسَّنَانِ، والنَّصْلِ، ونحوها^(٤).

و((ضِيَاءٌ)) مُبْتَدَأٌ، خبره محذوف، أي: موجود، والجملة أضيفت إليها حيث،
((وَحَيْثُ)) ظرف، ((وَافَقَ)) ماضٍ، ((الْهَمْزُ)) فاعله، ((قُنْبَلًا)) مفعوله، لكن في الكلام
قَلْبٌ، بمعنى: وَافَقَ قُنْبَلُ الْهَمْزِ، [أي]: يأتيه، نحو: عرضتُ الحَوْضَ على الناقة، بمعنى:
عرضت الناقة على الحوض^(٥).

(١) انظر قراءة الثلاثة: تحبير التيسير ٣٩٦، ٤٥٢، ٤٥٧، ٤٨٧، ٥٢٢، ٥٣٨، والنشر ٦٦/٢.

وانظر قراءة الأئمة الأربعة: إيضاح الرموز ٢١٦.

(٢) وافقه: الأعمش، ولم يوافقه: الحسن البصري.

انظر قراءة الثلاثة: تحبير التيسير ٣٩٦، والنشر ٢٨٢/٢.

وانظر قراءة الأئمة الأربعة: مفردة الحسن البصري ٣١٤، وإيضاح الرموز ٤٣٣، وإتحاف فضلاء

البشر ١٠٤/٢.

(٣) أي: صفة ل((حق))، أو صفة ل((يا))، وهي المضاف.

(٤) انظر: تهذيب اللغة ٢٨٦/١٤، ولسان العرب ٢٢/١٥.

(٥) انظر: شرح شعلة ٢٩٦/٢، وكنز المعاني للحجبري ١٧٠١/٤.

ولم يأتِ بالواو الفاصلة في قوله: ((يفصّل))؛ لعدم الرّيبة في اتّصاله لما قبله؛ لأنّ الرمز الصغير لا يتقدم على الحرف المختلف فيه، وهو يفصّل من قوله تعالى: ﴿يُفَصِّلُ الْآيَاتِ﴾ [يونس: ٥].

وترجمته: ياء الغيب.

وقارئه: ابن كثير، وأبو عمرو، وحفص، المشار إليهم: بحق، والعين.

وترجمة المسكوت عنهم: نون العظمة^(١)؛ لأنهما من الأضداد المطردة المنعكسة.

ولم يأتِ بالواو الفاصلة في قوله: ((ساحر))؛ لعدم الرّيبة في اتصاله بما قبله؛ لأنه ذكر المختلف فيه بين الرمزتين؛ لأنه لو ضُمَّ إلى ما قبله للزم منه قوله: ((ظبي)) بلا حرفٍ مختلفٍ فيه، مع أنّ ((ساحر)) في النظم مُبتدأٌ، خبره ((ظبي))، وهذه الجملة مستأنفة، ولا ارتباط لقوله: ((ساحر)) إلى ما قبله بحسب اللفظ والمعنى، بل إلى ما بعده، وهو خبره.

وترجمته: إثبات الألف بعد السين، كما نطق به، وهذا فردٌ من أفراد قوله: ((وباللفظِ أسْتغني عن القيدِ إن جلاً))^(٢) لكن لم يُعلم من ضدّ هذه الترجمة قراءة المسكوت عنهم؛ لأنّ ضدّ فتح السين الكسر، وضدّ إثبات الألف حذفه، وضدّ كسر الحاء فتحها، وحاصله يكون ((سحراً))^(٣)، مع أنّه لم يقرأ به أحد من القراء، ولم يكن قوله: ((ساحر)) من أفراد قوله: ((وباللفظِ أسْتغني عن القيدِ إن جلاً))؛ لأنّ ضدّ القيد الذي استغنى عن ذكره بلفظ قراءة المسكوت عنهم، مثل قوله: ((ومالك يوم الدين راويه ناصر))، أي قراءة الكسائي وعاصم ﴿مَلِكٌ﴾ [الفاحة: ٣] بالمدّ في الميم، استغنى بنطقه عن قيد المدّ. وقرأ المسكوت عنهم: [أ/١٧٠] بحذفه^(٤)؛ لأن الإثبات والحذف من الأضداد المطردة المنعكسة. قلت: إنّ قوله: ((ساحرٌ ظبياً)) من أفراد قوله: ((وباللفظِ أسْتغني عن القيدِ إن جلاً))

(١) انظر: التيسير ٣٠٧، والنشر ٢/٢٨٢.

(٢) منصوب على أنّه خبر (يكون) في كلامه.

(٣) انظر: فتح الوصيد ١/١٦٢، وسراج القارئ ١/١٨٤.

(٤) انظر قراءة ﴿مَلِكٌ﴾ [الفاحة: ٣]: التيسير ١٢٦، والنشر ١/٢٧١.

جَلَا))؛ لأنَّ النَّاطِمَ عليه السلام استغنى بنطقه عن القيد، أي: فتح السِّين، والألف بعده، وكسر الحاء، كما أنَّ النَّاطِمَ عليه السلام استغنى بنطق ((سِحْر)) عن ذكر قيده -أي: من ذِكْرِ كسر السين، وحذف لألف، وسكون الحاء- ولكن لم يذكره هنا؛ لأنَّه ذكر ل((سَاحِر)) ضدِّين: الأول: ((سَحَّار))، كما ذكره في الأعراف بقوله: ((وَفِي سَاحِرٍ بِهَا وَيُونُسَ سَحَّارٍ شَفَا))، أي: قرأ الأخوان ﴿يَأْتُوكَ بِكُلِّ سَحَّارٍ﴾ في الأعراف [١١٢]، ﴿أَتَتْونِي بِكُلِّ سَحَّارٍ﴾ في آخر يونس عليه السلام [٧٩]: بحاء مفتوحةٍ مشددةٍ بعده ألف. وقرأ المسكوت عنهم: بحاءٍ مكسورةٍ خفيفةٍ على وزن (فاعل).

والثاني: ((سِحْر))، كما ذكره في المائة بقوله: ((وَسَاحِرٌ بِسِحْرٍ بِهَا مَعَ هُودٍ وَالصَّفِّ شَمْلًا))، أي: قرأ الأخوان ﴿فَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْهُمْ إِنْ هَذَا إِلَّا سِحْرٌ مُّبِينٌ﴾ في سورة [المائدة: ١١٠] ^(١): بفتح السين، وألف بعده، وكسر الحاء. والمسكوت عنهم: بكسر السين، وإسكان الحاء، بلا ألف.

ولا جائز أن يكون ^(٢) ضده ((سَحَّار)) ^(٣)، وإلا لذكرها مع أختها في الأعراف، فتعيَّن أن يكون ضده ((سِحْر)) ^(٤) وهو المقصود، واستغنى بذكر ضده فيما يتقدّم عن ذكره هنا، وعلى هذا عُلمَ أنَّه للمذكور بوزن (فاعل) من لفظه، وعُلمَ للمسكوت عنهم بوزن (فِعْلٍ) من ذكر ضده فيما تقدّم وهذا على غاية الإيجاز ^(٥).

وعُلمَ من ذكر المختلّف فيه الذي في آخر هذه السورة ^(٦) في: الأعراف ^(١)، ومن ذكر

(١) في المخطوط: ((الصف)). يريد قوله تعالى: ﴿فَلَمَّا جَاءَهُم بِالْبَيِّنَاتِ قَالُوا هَذَا سِحْرٌ مُّبِينٌ﴾ [٦].

(٢) أي: قوله -هنا-: ((سَاحِرٌ ظُبًّا)).

(٣) وهو الاحتمال الأول المذكور قبل قليل.

(٤) وهذا غير مُسَلَّمٍ؛ لأنَّ العكس محتملٌ -أيضاً- فقد يُقال: ولا يجوز أن يكون ضده ((سِحْر))؛ لأنَّه لو أرادَه لذكره في موضع المائة. فلمَّا استوى الاحتمالان لم يُعَوَّل على واحدٍ منهما؛ لأنَّ ليس أحدهما أولى من الآخر، والله أعلم.

(٥) انظر: كنز المعاني للجعبري ٤/١٧٠٢.

(٦) وهو قوله تعالى: ﴿أَتَتْونِي بِكُلِّ سَحَّارٍ﴾ في آخر يونس عليه السلام [٧٩].

المختلف فيه هنا أنَّ اللفظين الآخرَين من هذه المادة من المتفق عليه بالقصر، وهما قوله تعالى: ﴿فَلَمَّا جَاءَهُمُ الْحَقُّ مِنْ عِنْدِنَا قَالُوا إِنَّ هَذَا السِّحْرُ مُؤْتَمِنٌ﴾ [يونس: ٧٦]، وقوله تعالى: ﴿قَالَ مُوسَى أَتَقُولُونَ لِلْحَقِّ لَمَّا جَاءَكُمْ أَسِحْرٌ﴾ [يونس: ٧٧] لا خلاف فيهما.

وقارئه: ابن كثير، والكوفيون، المشار إليهم: بالطاء المعجمة.

وترجمة المسكوت عنهم: بكسر السين، وسكون الحاء، من غير ألف^(٢)، أي: ((سحر)) الذي هو ضدُّ ((ساحر)) على ما عُلمَ في سورة المائدة، وهذا اصطلاح من مخالف قوله^(٣): ((وَمَا كَانَ ذَا ضِدٍّ فَإِنِّي بِضِدِّهِ غَنِيٌّ))^(٤) ولكن لم يذكر ضدَّ ((ساحر))؛ استغناءً بذكره في سورة المائدة عن ذكره هنا.

والواو فيصل في قوله: ((وَحَيْثُ)).

والمختلف فيه: ((ضياء)) حيث جاء في القرآن العظيم.

وترجمته: همزة مفتوحة مكان ياءٍ مفتوحة.

وقارئه: قنبل، المصرح به.

وترجمة المسكوت عنهم: ياءٌ مفتوحةٌ مكان همزةٍ مفتوحةٍ^(٥).

فإن قلت: لَمْ يَتَعَرَّضِ النَّاطِمُ جِهَتَهُ لِفَتْحَةِ^(٦) الهمزة، وَلَمْ يَجْعَلْ ضِدَّ الهمزةِ ياءً، بل

تركها؟

قلت: نعم كذلك لكن الناطم جِهَتَهُ نَطَقَ بِيَاءٍ مَفْتُوحَةٍ، وَعُلِمَ مِنْهُ أَنَّ الهمزةَ جُعِلَتْ

مكان الياءِ المَفْتُوحَةِ التي صارت للمسكوت عنهم، وصار ضدُّ الهمزةِ المَفْتُوحَةِ الياءِ المَفْتُوحَةَ

(١) انظر: الدرّة الفريدة ٢٧/٤، وشرح شعلة ٢٥٢/٢.

(٢) انظر: التيسير ٣٠٧، والنشر ٢٥٦/٢.

(٣) في المخطوط: ((قول))، وهو تصحيف.

(٤) في المخطوط: ((غَنِيٌّ بِضِدِّهِ))، وأثبتُ الموافق للبيت.

(٥) انظر: التيسير ٣٠٧، والنشر ٤٠٦/١.

(٦) في المخطوط: ((بفتح))، وهو تصحيف.

التي في قوّة الذكر^(١)، وهذا اصطلاح من مخالف قوله: ((وَمَا كَانَ ذَا ضِدٍّ فَإِنِّي بِضِدِّهِ غَنِيٌّ))^(٢)، فيكون قراءة غير قبل مأخوذةً من النُّطق، وقراءة قبل مأخوذةً من القيد، فصار ذلك نصًّا لقبيل، كما كان لقراءة غير قبل نصّ من القيد من النطق، فاتضحت إداً القراءتان، ويُروى ((ضِيَاءً)) على النطق بقراءة قبل، وفي تخلص قراءة الباقيين عليه السلام نظر، والله تعالى أعلم بحقيقة الحال.

أي: قرأ ابن كثير، وأبو عمرو، [وحفص] ﴿يُفَصِّلُ الْآيَاتِ﴾: بالياء. وقرأه المسكوت عنهم: بنون العظمة.

قرأ ابن كثير، وعاصم، وحمزة، والكسائي ﴿إِنَّ هَذَا السَّحْرُ﴾: بفتح السين، وألف بعدها، وكسر الحاء [على وزن]: (فاعل). وقرأه المسكوت عنهم: ﴿لَسِحْرٌ﴾: بكسر السين، وإسكان الحاء، بلا ألف.

وقرأ قبل ﴿ضِيَاءً﴾: بهمزة مفتوحة بعد الضاد، مكان ياءٍ مفتوحة، حيثُ جاء. وغيره: بياء مفتوحة، مكان همزة مفتوحة ﴿هُوَ الَّذِي جَعَلَ الشَّمْسُ ضِيَاءً﴾ في سورة يونس عليه السلام [٥]، ﴿وَلَقَدْ آتَيْنَا مُوسَىٰ وَهَارُونَ الْفُرْقَانَ وَضِيَاءً﴾ في سورة الأنبياء عليه السلام [٤٨]، ﴿مَنْ إِلَهٌ غَيْرُ اللَّهِ يَأْتِيكُم بِضِيَاءٍ﴾ في سورة القصص [٧١].

أمّا وجه الياء: إسناده إلى ضمير اسم الله تعالى في قوله تعالى: ﴿خَلَقَ اللَّهُ ذَلِكَ إِلَّا بِالْحَقِّ﴾ على جهة الغيبة؛ مناسبة [١٧٠/ب] لـ ﴿يُدِيرُ﴾^(٣)، وما بعده.

وأمّا وجه النون: إسناده إلى المتكلم المعظم؛ مناسبة لقوله تعالى: ﴿أَنْ أَوْحَيْنَا﴾ [يونس: ٢] إلى جهة الالتفات.

أمّا وجه ((سَاحِرٍ)): جَعَلَهُ صِفَةً لِلنَّبِيِّ عليه السلام^(٤).

وأمّا وجه ((سِحْرٍ)): جَعَلَهُ صِفَةً لِمُعْجَزَتِهِ، وعليها صريح الرسم، وعلى الأول تقديره:

(١) هكذا في المخطوط، ولم يتضح لي مراده.

(٢) في المخطوط: ((غَنِيٌّ بِضِدِّهِ))، وأثبتُ الموافق للبيت.

(٣) في المخطوط: ((ليدبروا))، وليست في سياق الآيات.

(٤) وحاشاه عليه السلام ولكن هذا على زعم الكفار.

. [ذو].

وأما وجه (ياء) ﴿ضِيَاءٌ﴾: أنه جمع (ضِوَاءٍ)، كَحَوْضٍ وَحِيَاضٍ، أَوْ مَصْدَرٍ ضَاءً يَضُوءٌ، كَقَامٍ يَقُومُ قِيَامًا، أَصْلُهُ: (ضِوَاءٌ) قُلِبَتِ الْوَاوُ يَاءً؛ لِانْكَسَارِ مَا قَبْلَهَا وَسُكُونِهَا فِي الْوَاحِدِ عَلَى الْأَوَّلِ، وَإِلَاعِلَالِ الْمَاضِي عَلَى الثَّانِي، كَالنَّظِيرِينَ، فَوْزَنَهُ (فِعَالٌ).

وأما وجه الهمزة: أنه جمع، أَوْ مَصْدَرٌ إِنْ ثَبِتَ (ضِيَاءً)، ثُمَّ قُلِبَ وَكَانَ (ضِيَاءِي)، فَتَقَدَّمَتِ الْهَمْزَةُ، وَأَخَّرَتِ الْوَاوُ أَوْ الْيَاءُ^(١)، فَوَجَبَ هَمْزُهَا؛ لِتَطْرَفِهَا بَعْدَ الْأَلْفِ، كَرِدَاءٍ، وَكِسَاءٍ، فَوْزَنَهُ الْآنَ (فِإِلَاعٍ). وَبَعْضُهُمْ ضَعَّفَهَا؛ بِأَنَّ قِيَاسَ اللَّغَةِ الْفِرَارُ مِنْ اجْتِمَاعِ الْهَمْزَتَيْنِ، فَكَيْفَ يُتَوَصَّلُ لِلْجَمْعِ؟^(٢)

قال الجعبري^(٣) رحمه الله مجيباً عنه: "قُلْتُ: [المحذور]^(٤) تلاصقهما، كما فرَّ الخليل رحمه الله منه [إليه]^(٥) لا اجتماعهما في كلمة، كُـ ﴿بُرءُؤًا﴾ [المتحنة: ٤] للفواصل. أمّا الياء فإلحتمال^(٦) الأصل على القلب، وفراراً من تعدد الإعلال"^(٧)، والله تعالى أعلم.

وافق أبو جعفر نافعا في نون العظمة، كما وافقه: خلف لنفسه، وكذلك الأئمة الأربعة، إلا أن الحسن وافق أبا عمرو في الياء، كما وافقه: يعقوب.

[وافق أبو جعفر نافعا في ﴿لِسِحْرٌ﴾ بكسر السين، وإسكان الحاء، وحذف الألف، كما وافقه: يعقوب]، وكذلك الأئمة الأربعة، إلا أن الحسن^(٨) وافق ابن كثير في

(١) الواو باعتبار الأصل، والياء بعد القلب.

(٢) في المخطوط: ((الجمع))، وهو تصحيف.

انظر: الكشف عن وجوه القراءات السبع ١/٤٢١، ٥١٢، وكنز المعاني للجعبري ٤/٤، ١٧٠، والنقل منه.

(٣) والكلام له من أول التوجيه، كما سيأتي عزوه في آخره.

(٤) زيادة من كنز المعاني للجعبري ٤/٤، ١٧٠، حاجة السياق إليها.

(٥) زيادة من كنز المعاني للجعبري ٤/٤، ١٧٠، حاجة السياق إليها.

(٦) في المطبوع من كنز المعاني للجعبري ٤/٤، ١٧٠: ((لرححان)).

(٧) كنز المعاني للجعبري ٤/٤، ١٧٠.

(٨) بل ابن محيصن.

﴿لَسَحِرٌ﴾، كما وافقه: خلف لنفسه، والأعمش^(١).

ووافق أبو جعفر نافعًا بالياء المفتوحة في السُّورِ الثلاث، كما وافقه: يعقوب، وخلف نفسه، وكذلك الأئمة الأربعة^(٢).

قرأ ابن محيصن ((أَنَّ الحَمْدَ لله رب العالمين)) [١٠]: بتشديد ((أَنَّ))، ونصب ((الحمد)). والباقون: بالخِفِّ، والرفع^(٣).

قرأ الحسن: بكسر الدَّال، كما قرأه في أول الفاتحة^(٤). رَبِّهِمْ أَجْمَعِينَ.

[٧٤٣] وَفِي قُضْيَى الْفَتْحَانِ مَعَ أَلِفٍ هُنَا وَقُلْ أَجَلُ الْمَرْفُوعِ بِالنَّصْبِ كَمَا

فَعُولٌ مَفَاعِلَيْنِ فَعُولٌ مَفَاعِلٌ فَعُولٌ مَفَاعِلَيْنِ فَعُولٌ مَفَاعِلِنِ مَفَاعِلِنِ

((وفي قضى الفتحان)) جملة اسمية مقدّمة الخبر، و((مَعَ أَلِفٍ)) حال فاعل الخبر،

و((هُنَا)) ظرفه.

و((أَجَلٌ)) مبتدأ، و((الْمَرْفُوعِ)) صفة، و((كَمَا)) خبره، الألف للإِطْلَاقِ،

و((بِالنَّصْبِ)) حال فاعله، والجملة مَحْكِيَةٌ الْقَوْلِ.

والواو فيصل مُسْتَأْنَفَةٌ فِي ((قُضْيَى))، وهو المختلف فيه من قوله تعالى: ﴿لَقُضِيَ إِلَيْهِمْ

أَجَلُهُمْ﴾ [يونس: ١١].

وترجمته: بفتح ضَمِّ القَافِ والضَّادِ، وألفٍ بعده، ونصبِ اللامِ المقيّدِ بالمرْفُوعِ؛ لأنّه لو

(١) انظر قراءة الأئمة الثلاثة: تحبير التيسير ٣٩٦، والنشر ٢/٢٥٦.

وانظر قراءة الأئمة الأربعة: مفردة الحسن البصري ٢٧١، ٣١٤، ومفردة ابن محيصن ٢٤٦، وإيضاح الرّموز ٤٣٣.

(٢) انظر قراءة الأئمة الثلاثة: تحبير التيسير ٣٩٦، والنشر ١/٤٠٦.

وانظر قراءة الأئمة الأربعة: إيضاح الرّموز ٤٣٣، وإتحاف فضلاء البشر ٢/١٠٤.

(٣) انظر: مفردة ابن محيصن ٢٤٧، وإيضاح الرّموز ٤٣٣.

(٤) انظر: مفردة الحسن ٢٠٧، وإيضاح الرّموز ٩١.

اقتصرت الترجمة على النَّصْبِ لِقَهْمٍ مِنْهَا قِرَاءَةُ الْمَسْكُوتِ عَنْهُمْ بِالْخَفْضِ؛ لِأَنَّهَا مِنَ الْأَضْدَادِ الْمَطْرُودَةِ الْمُنْعَكِسَةِ، مَعَ أَنَّهُمْ لَمْ يَقْرَءُوا إِلَّا بِالرَّفْعِ، وَلِذَا قَيَّدَهُ لِأَجْلِ بَيَانِ قِرَاءَتِهِمْ. وقارئه: ابن عامر، المشار إليه: بالكاف.

وترجمة المسكوت عنهم: بضم القاف، وكسر الضاد، وياء مفتوحة بعدها، وبرفع ((أَجَلٌ))^(١)، مَعَ أَنَّ ضَمَّ الْقَافِ لَمْ يُفْهَمْ مِنْ تَرْجُمَةِ الْمَذْكُورِ؛ وَإِنْ كَانَ ضَدَّ فَتَحِ الضَّادِ هُوَ الْكَسْرُ، وَلَكِنْ تَقْيِيدُهُ بِالْكَسْرِ عَلَى التَّبَعِيَّةِ؛ اعْتِمَادًا عَلَى قَوْلِهِ فِي سُورَةِ الزَّمْرِ: ((وَضُمَّ قَضَى وَاكْسِرَ وَحَرَّكَ وَبَعْدُ رَفَعُ شَافٍ))^(٢)، أَي: قَرَأَ الْأَخْوَانَ ﴿قُضِيَ عَلَيْهَا الْمَوْتُ﴾ [الزمر: ٤٢] بضم القاف، وكسر الضاد، وتحريك الياء بالفتح، ورفع ﴿الْمَوْتُ﴾ على بناء المجهول. والمسكوت عنهم: بفتح القافِ والضَّادِ، وألف بعدها، ونصب ﴿الْمَوْتُ﴾ على بناء الفاعل^(٣)، وعلى نصب ﴿الْمَوْتُ﴾ على المفعولية؛ لِأَنَّ الْمَخْتَلَفَ فِيهِ هُنَا نَظِيرُ الْمَخْتَلَفِ فِيهِ فِي الزُّمْرِ، وَالنَّاطِقُ ﷺ بَنَى كَلَامَهُ عَلَى الْإِيْجَازِ، حَتَّى يَكُونَ الطَّالِبُ يَسْتَخْرِجُ مَرَادَهُ، عَلَى أَنَّهُ عَلَى الْاعْتِمَادِ عَلَى مَا وَقَعَ فِي الزَّمْرِ وَبَيْنَ قِرَاءَةِ الْمَسْكُوتِ عَنْهُمْ^(٤) هُنَا بِقِرَاءَةِ الْمَذْكُورِ فِي الزَّمْرِ فَلَا حَاجَةَ إِلَى أَنْ يَقُولَ: (فَتَحُ الضَّمُّ وَالْكَسْرُ)^(٥).

فإن قلت: لا حاجة إلى المراجعة إلى ما في الزُّمْرِ؛ لِأَنَّ قِرَاءَةَ الْمَسْكُوتِ عَنْهُمْ عُلِمَتْ مِنْ لَفْظِهِ، وَقِرَاءَةُ الْمَذْكُورِ مِنَ الْقَيْدِ؛ إِذْ لَيْسَ اصْطِلَاحُهُ الْاسْتِيفَاءَ بِاللَّفْظِ إِلَّا فِيمَا لَا يَتَزَنُ فِي الْبَيْتِ إِلَّا بِهِ، مَعَ أَنَّ ((قُضِيَ)) لَا يَتَزَنُ عَلَى الْقِرَاءَتَيْنِ، بَلْ عَلَى قِرَاءَةِ الْمَسْكُوتِ عَنْهُمْ،

(١) انظر: التيسير ٣٠٧، والنشر ٢/٢٨٢.

(٢) انظر: الدرّة الفريدة ٥/٤٥.

(٣) أي: في ﴿قُضِيَ﴾.

(٤) في المخطوط: ((عليهم))، وهو تصحيف.

(٥) انظر: كنز المعاني للجعبري ٤/١٧٠٤.

وهذا بعيد، وتكلف لا حاجة له؛ لِأَنَّ بَيْنَ الْمَوْضِعَيْنِ فِي النَّظْمِ (٢٦٣) بَيْتًا، لَكِنْ يُفْهَمُ ضَمُّ الْقَافِ مِنْ كَوْنِ الْقِرَاءَتَيْنِ دَائِرَتَيْنِ بَيْنَ بِنَاءِ الْفِعْلِ: لِلْفَاعِلِ وَنَصْبِ مَا بَعْدَهُ عَلَى الْمَفْعُولِيَّةِ، أَوْ بِنَائِهِ لِلْمَفْعُولِ وَرَفْعِ مَا بَعْدَهُ عَلَى أَنَّهُ نَائِبٌ لِلْفَاعِلِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

فَعَلِمَتْ الْقِرَاءَةَ الْمَذْكُورَةَ مِنَ الْقَيْدِ^(١) - فَلَمْ تُعَلِّمْ قِرَاءَةَ الْمَسْكُوتِ عَنْهُمْ مِنْ ضِدِّ قِرَاءَةِ الْمَذْكُورِ؛ لِأَنَّ ضِدَّ الْفَتْحِ فِي الْقَافِ هُوَ الْكَسْرُ، مَعَ أَنَّهُ لَمْ يَقْرَأْ أَحَدٌ بِهِ، وَمِرَادُ النَّاطِمِ رحمته مِنْ قَوْلِهِ: ((وَبِاللَّفْظِ أَسْتَعْنَى عَنِ الْقَيْدِ إِنْ جَلَا)) لَيْسَ عَلَى الْإِطْلَاقِ، بَلْ بِاللَّفْظِ [أ/١٧١] الَّذِي لَا يَتَرْنَ الْبَيْتَ إِلَّا بِهِ، مِثْلَ قَوْلِهِ: ((وَمَالِكِ يَوْمَ الدِّينِ رَاوِيهِ نَاصِرٌ))؛ لِأَنَّ هَذَا الْبَيْتَ^(٢) لَا يَتَرْنَ إِلَّا بِقِرَاءَةِ الْمَذْكُورِ - فَيَكُونُ قِرَاءَةَ الْمَسْكُوتِ عَنْهُمْ مَأْخُودَةً مِنْ لَفْظِ النَّطْقِ، وَقِرَاءَةُ ابْنِ عَامِرٍ مَأْخُودَةً مِنَ الْقَيْدِ، فَصَارَ ذَلِكَ كَالنَّصِّ بِقِرَاءَةِ الْمَسْكُوتِ عَنْهُمْ.

قُلْتُ: نَعَمْ كَذَلِكَ وَلَكِنْ يَأْتِي مَا فِي الزَّمْرِ مَصْرُوحٌ بِهِ، وَهَذَا يَصَحُّحُ أَنْ يَكُونَ أَخَذَ قِرَاءَةَ الْمَسْكُوتِ عَنْهُمْ مِنَ اللَّفْظِ، لَا مِنْ ضِدِّ قِرَاءَةِ الْمَذْكُورِ، فَلَا يُرْجَعُ^(٣) لِقِرَاءَةِ الْمَسْكُوتِ عَنْهُمْ مِنْ ضِدِّ قِرَاءَةِ الْمَذْكُورِ.

فَإِنْ قُلْتُ: إِنَّ النَّاطِمِ رحمته اعْتَبَرَ بِاللَّفْظِ فِي قَوْلِهِ: ((وَحَيْثُ ضِيَاءٌ وَافَقَ الْهَمْزَ فُنْبُلًا)) مَعَ أَنَّ الْبَيْتَ يَتَرْنَ لِقِرَاءَةِ الْمَذْكُورِ؛ لِأَنَّ النَّاطِمِ رحمته لَمْ يَجْعَلْ ضِدَّ الْهَمْزِ إِلَّا تَرْكَهُ. قُلْتُ: إِنَّ قَوْلَهُ: ((ضِيَاءٌ)) لَيْسَ مِنْ قَبِيلِ ((قُضِيَّ))؛ لِأَنَّ النَّاطِمِ رحمته جَعَلَ تَرْجَمَتَهُ هَهُنَا ضِدًّا لِمَا فِي الزَّمْرِ^(٤). أَمَّا تَرْجِمَةُ ((ضِيَاءٌ)) - بِالْيَاءِ - فَلَمْ يُجْعَلْ ضِدًّا لِتَرْجِمَةِ ((ضِيَاءٌ)) بِالْهَمْزِ فِي مَوْضِعِ يَاءٍ، وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ.

أَيُّ: قَرَأَ ابْنُ عَامِرٍ ﴿لَقَضَى إِلَيْهِمْ أَجَلَهُمْ﴾: بِفَتْحِ الْقَافِ وَالضَّادِ، وَأَلْفَ بَعْدَهَا، وَنَصَبَ اللَّامَ، عَلَى الْمَفْعُولِ. وَالْمَسْكُوتُ [عَنْهُمْ]: بِضَمِّ الْقَافِ، وَكَسْرِ الضَّادِ، وَفَتْحِ الْيَاءِ، وَرَفْعِ اللَّامِ، فِي سُورَةِ يُونُسَ عليه السلام.

وَإِنَّمَا قَالَ: ((هُنَا)) مَعَ أَنَّ الشَّيْءَ إِذَا ذُكِرَ فِي سُورَةٍ يُفِيدُ الْخُصُوصَ؛ لِذَفْعِ تَوَهُمِ الْعُمُومِ مِنْ قَوْلِهِ: ((وَحَيْثُ ضِيَاءٌ))؛ لِأَنَّهُ يَجْعَلُ قَوْلَهُ: ((وَفِي قُضِيَّ)) الْعَطْفَ عَلَى هَذَا الْقَوْلِ مِنْ

(١) مِنْ هُنَا اسْتِطْرَادٌ فِي أَرْبَعَةِ أُسْطُرٍ قَدْ يُسْتَعْنَى عَنْهُ.

(٢) أَيُّ: ((وَفِي قُضِيَّ الْفَتْحَانِ مَعَ أَلْفٍ هُنَا ...)).

(٣) فِي الْمَخْطُوطِ: ((يُرَاجَعُ))، وَهُوَ تَصْحِيفٌ.

(٤) لَيْسَ مِنْ عَادَةِ النَّاطِمِ رحمته أَنْ يُؤَخَّرَ بَيَانَ قِرَاءَةِ بَعْدَ (٢٦٣) بَيْتًا.

جهة العموم، ومن جهة الإشارة إلى ما في الزمر لِتُعَلِّمَنَّ التَّرْجِمَةُ هَهُنَا بالترجمة بما في سورة الزُّمَرِ^(١).

أما وجه الفتح والنصب: أنه بناء الفاعل، وهو من باب (فَعَلَ)، وقلبت الياء أَلْفَاءً؛ لانفتاح ما قبلها، وأُسْنِدَ إلى ضمير الجلالة في قوله تعالى: ﴿وَلَوْ يَعْلَمُ اللَّهُ﴾ [يونس: ١١] فَنُصِبَ ﴿أَجَلَهُمْ﴾ على المفعولية.

وأما وجه الضمِّ والرَّفْعِ: بناؤه على ما لم يُسَمَّ فاعله للعلم بالفاعل، فنُقِلَ إلى (فُعِلَ) فسلمت الياء من الإعلال؛ لانكسار ما قبلها، وأُسْنِدَ لفظاً إلى ﴿أَجَلَهُمْ﴾، فارتفع به^(٢). وافق أبو جعفر نافعا في بناء المجهول مع رفع ﴿أَجَلَهُمْ﴾، كما وافقه: خلف لنفسه، وكذلك الأئمة الأربعة إلا أن الأعمش برواية المطوَّعِي وافق ابن عامر في بناء الفاعل، مع نَصْبِ ﴿أَجَلَهُمْ﴾ [وكذلك يعقوب]^(٣)، والمعجم أجمعين.

[٧٤٤] وَقَصْرُ وَلَا هَادٍ بِخُلْفٍ زَكَا وَفِي الْقِيَامَةِ لَا الْأُولَى وَبِالْحَالِ أَوْلَا

فَعُولٌ مَفَاعِيلٌ فَعُولُنْ مَفَاعِلُنْ فَعُولٌ مَفَاعِيلُنْ فَعُولُنْ مَفَاعِلُنْ

((قَصْرُ وَلَا)) مبتدأ، خبره ((هَادٍ)) على حذف المضاف، أي: قراءة ((هَادٍ))، و((بِخُلْفٍ)) صفة، و((زَكَا)) صفة ((بخلف))، وهذا التقدير أَوْلَى من [تقدير] بعضهم: ((هَادٍ)) ((زَكَا))، أي: جعل ((زَكَا)) صفة لـ((هَادٍ))^(٤)، ولكن المعنى على الأول؛ لأنَّ الخلف [لَمَّا] وقع [بين] الرَّمْزَيْنِ صُرِفَ إلى ما قبله لا إلى ما بعده، على اصطلاح النَّاطِمِ

(١) انظر: كنز المعاني للجعبري ١٧٠٤/٤.

(٢) انظر: الدرّة الفريدة ١١٩/٤، وكنز المعاني للجعبري ١٧٠٥/٤، والنقل منه.

(٣) سقطت من الأصل، ولعلها سقطت سهواً من الناسخ.

انظر قراءة الأئمة الثلاثة: تحبير التيسير ٣٩٧، والنشر ٢٨٢/٢.

وانظر قراءة الأئمة الأربعة: إيضاح الرموز ٤٣٤، وإتحاف فضلاء البشر ١٠٥/٢.

(٤) وجعل ((بِخُلْفٍ)) خبر مبتدأ محذوف، تقديره: ((ذلك)). انظر: اللآلئ الفريدة ٥١٥/٢.

جَهْلُهُ أَنْ يَذَكَرَ الْخَلْفَ بَعْدَ الْوَاوِ، صُرِفَ^(١) إِلَى مَا بَعْدَهُ.

و((لَا الْأُولَى)) مَبْتَدَأٌ عَلَى تَقْدِيرِ: (كَلِمَةٌ لَا)، خَبْرُهُ مَحْذُوفٌ، أَي: وَقَصُرَ كَلِمَةٌ ((لَا))، الْأُولَى هَادٍ بِخَلْفِ زَكَ، ((فِي الْقِيَامَةِ)) ظَرْفُ الْمَبْتَدَأِ، وَفِي هَذَا الْمَعْنَى لِلآيَةِ مِنَ الْوَاوِ الْعَاطِفِ عَلَى مَا قَبْلَهُ، وَانْدَفَعَ السُّؤَالَ بِتَقْدِيرِ: (كَلِمَةٌ لَا الْأُولَى)، أَي صَحَّحَتْ أَنْ يَكُونَ ((الْأُولَى)) صِبْغَةً لِلْحَرْفِ، أَي: ((لَا))، وَتَقْدِيرِ الْكَلَامِ: وَقَصُرَ ((لَا)) هَادٍ بِخَلْفِ زَكَ هُنَا، وَقَصُرَ كَلِمَةٌ ((لَا)) الْأُولَى هَادٍ بِخَلْفِ زَكَ فِي الْقِيَامَةِ. ((وَبِالْحَالِ)) مُتَعَلِّقٌ بـ((أَوْلَا))، أَي: أَوَّلَ الْقَصْرِ، عُيِّلَ جَهْلُهُ، مُلْتَبِسًا^(٢) ((بِالْحَالِ))، وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ. وَالْوَاوُ فَيَصِلُ فِي قَوْلِهِ: ((وَقَصُرَ)).

والمختلف فيه: ((وَلَا)) من قوله تعالى: ﴿وَلَا أَدْرِيكُمْ﴾ في سورة يونس عليه السلام [١٦]، و((لَا)) من قوله: ﴿لَا أَقِيمُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ﴾ في سورة القيامة [١]. وترجمتهما: حذف الألف من ((لَا)) في الموضعين. وقارئهما: قبل، المشار إليه: بالزَّاي، والبيزي المشار إليه: بالهاء بالخلف بين الرَّمزين، وصرِفَ إلى ما قَبْلَهُ^(٣) في الموضعين^(٤)، أَي: الْإِثْبَاتِ وَالْقَصْرِ فِيهِمَا. وَإِنَّمَا قَيَّدَ النَّازِمُ جَهْلُهُ ((لَا)) فِي سُورَةِ الْقِيَامَةِ بـ((الْأُولَى))؛ [احترازاً]^(٥) عَنِ الثَّانِي، أَي: عَنِ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَلَا أَقِيمُ بِالنَّفْسِ اللَّوَامَةِ﴾ [القيامة: ٢]، كَمَا يُحْتَرِزُ بِقَوْلِهِ: ((وَفِي الْقِيَامَةِ)) عَنِ غَيْرِهَا^(٦).

(١) هكذا في المخطوط، والأقرب للسياق ((فصرِفَ)).

(٢) أي: متعلِّقاً.

(٣) أي: قوله: ((بِخَلْفِ)) لِلْبِزْيِ، الْمُرْمُوزُ لَهُ بـ((هَادٍ)).

(٤) أي: موضعي سورة يونس عليه السلام، وسورة القيامة.

(٥) في المخطوط: ((احترازاً))، والصَّحِيحُ أَنَّهُ مَنْصُوبٌ.

(٦) أي: قوله تعالى: ﴿لَا أَقِيمُ بِهَذَا الْبَلَدِ﴾ [البلد: ١]. انظر: كنز المعاني للجعفري ١٧٠٦/٤.

وترجمة المسكوت عنهم: إثبات الألف منهما في الموضعين^(١)؛ لأنهما من الأضداد المطردة المنعكسة.

فإن قلت: من أين يؤخذ الإثبات مع أن الخلف ذكر هنا؟
قلت: لأنه ذكر أولاً: القصر. وذكر ثانياً: الخلف.

ومراده من (القصر): حذف الألف، ضده: إثباتها^(٢). وضد (الخلف): لا خلف فيه.
وضد^(٣) [١٧١/ب] النفي هو الإثبات.

فإن قلت: إن ضد النفي^(٤) يجعل الإثبات قصراً^(٥)، فما الوجه في حمل الضد في النفي
النفي على الإثبات، لا على القصر.

قلت: لأنه لو حمل ضد النفي على القصر فلا وجه في حصر القصر لقبول بقول واحد.
والواو فيصل مستأنفة في قوله: ((وفي القيامة))^(٦).

((وبالحال)) إشارة انقضاء القراءة مع ترجمتها وقارئها. والمراد منه: بيان حذف الألف

من ﴿لَا أُقِيمُ﴾ [سورة القيامة: ١] على الأصح؛ لأنه قد ذكر في قوله: (قصر لا) فيها
لأوجه كثيرة^(٧):

الوجه الأول: أن يكون اللام لام الابتداء، وشأنها تخلص المضارع للحال، وهذا الوجه

يدل على أن هذا الوجه لقصر: ﴿لَا أُقِيمُ يَوْمَ الْقِيَمَةِ﴾؛ لأن قوله تعالى: ﴿وَلَا أَدْرِيكُمْ

(١) انظر: التيسير ٣٠٨، والنشر ٢/٢٨٢.

(٢) انظر: كنز المعاني للجعبري ٤/١٧٠٦.

(٣) تكرر قوله: ((وَضِدُّ)) في آخر [١٧١/ب]، وأول [١٧٢/أ]، وأثبتها في الموضع الأول؛ لأن التكرار حاصل بالثانية.

(٤) وهو عدم الخلف.

(٥) في المخطوط: ((القصر))، وهو تصحيح.

(٦) هكذا في المخطوط: ((وفي ال-))، ومحاطة بنقاط حمراء على شكل دائرة، والكلام لا يستقيم بحذفها.

(٧) ذكر وجهاً واحداً.

بِهِ: ماضٍ، ولام الابتداء لا يدخل عليه؛ لأنَّ ﴿أَقْسِمُ﴾ في سورة القيامة فعل مضارع مرفوع، وهو يصلح للحال والاستقبال، بخلاف ﴿أَدْرَبْتُمْ﴾ فإنه فعل ماضٍ، وهو لا يصلح للحال، والله تعالى أعلم.

أي: قرأ ابنُ كثير برواية قبل ﴿وَلَا أَدْرَبْتُمْ﴾ هنا و﴿لَا أَقْسِمُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ﴾ في سورة القيامة: بحذف ألف ﴿لَا﴾ في الموضعين. وقراءهما برواية البرِّي على الوجهين: حذف الألف منهما، وإثباتهما منهما.

وقال في التيسير: "قبل ((وَلَا أَدْرَبْتُمْ بِهِ))" (١): بغير ألف بعد اللام، وكذلك روى النقاش عن [أبي] ربيعة (٢) عن البرِّي في يونس عليه السلام، قال أبو عمرو: بذلك أقراني أبو القاسم الفارسي عنه (٣). وقال في سورة القيامة: "قرأ قبل ((لَأَقْسِمُ بيوم القيامة))" (٤) بغير ألف بعد اللام وكذا روى النقاش عن أبي ربيعة عن البرِّي (٥) انتهى.

فروى قبل من (٦) طريق ابن مجاهد (١): بحذف الألف التي بعد اللام في الموضعين، فيصير

(١) قال أبو داود: ((وَلَا أَدْرَبْتُمْ)): كتبه في جميع المصاحف بألفٍ بعد (اللام ألف)، وبياء بين الرء والكاف مكان الألف الموجودة في اللفظ)) انظر: مختصر التبيين ٦٥٣/٣.

(٢) هو محمد بن إسحاق بن وهب بن أعين بن سنان الربعي، أبو ربيعة، مؤذن المسجد الحرام، أخذ القراءة عن البري وقنبل، وروى القراءة عنه محمد بن عيسى بن بُندار، والنقاش، ومحمد بن أحمد الداجوني، توفي سنة (٢٩٤هـ). انظر: معرفة القراء الكبار ١٣٣، وغاية النهاية ٩٩/٢.

(٣) التيسير ٣٠٨.

والفارسي هو عبد العزيز بن جعفر بن محمد بن إسحاق بن محمد بن خواسطي الفارسي ثم البغدادي، أبو القاسم، المقرئ النحوي، قرأ على عبد الواحد بن أبي هاشم، وأبي بكر النقاش، وقرأ عليه أبو عمرو الداني، توفي سنة (٤١٢هـ). انظر: معرفة القراء الكبار ٢٠٩، وغاية النهاية ٣٩٢/١.

(٤) قال أبو داود: ((لَا أَقْسِمُ)): بألفٍ بعد اللام ألف، إجماع من المصاحف، إلا ما جاء عن قنبل، قنبل، والبرِّي بخلافٍ عنه أهما قرأ ((لأقسم)) بغير ألف)). انظر: مختصر التبيين ١٢٤٣/٥.

(٥) التيسير ٥٠٢.

(٦) في المخطوط: ((عن))، وهو تصحيف.

فيصير لامَ توكيد.

واختُلف عن البزّي، فروى العراقيون قاطبةً^(٢) من^(٣) طريق أبي ربيعة عنه كذلك في الموضوعين، وبذلك قرأ أبو عمرو الدانيّ على شيخه عبد العزيز الفارسيّ، عن النّقاش عن أبي ربيعة عنه.

وروى ابن الحُباب^(٤) عن البزّيّ إثباتَ الألف فيهما، على أنّها ((لا)) النافية، وكذلك روى المغاربة والمصريون قاطبةً^(٥) عن البزّيّ من^(٦) طريقه، وكذلك قرأ الداني على شيخه أبي الحسن بن غلبون^(٧)، وأبي الفتح فارس^(٨).

فإن قلت: من أين يُفهم اختلاف البزّيّ [من]^(٩) كلام التيسير مع أنه لم يصرّح به

(١) بعده في النّشر: ((من طريقه))، والنقل منه. انظره: ٢٨٢/٢.

(٢) في المخطوط: ((قاطعة))، وهو تصحيف.

(٣) في المخطوط: ((عن))، وهو تصحيف.

(٤) هو الحسن بن الحُباب بن مخلد الدّقاق البغدادي، أبو علي، من خُذّاق أهل الأداء، روى القراءة عن البزّي، وهو الذي روى التهليل عنه، وروى عنه ابن مجاهد وابن الأنباري، والنقّاش، وغيرهم، توفي سنة (٣٠١هـ). انظر: معرفة القراء الكبار ١٣٣، وغاية النهاية ٢٠٩/١.

(٥) في المخطوط: ((قاطعة))، وهو تصحيف.

(٦) في المخطوط: ((عن))، وهو تصحيف.

(٧) هو طاهر بن عبد المنعم بن عبيد الله بن غلبون الحلبي، أبو الحسن، له (التذكرة في القراءات الثمان)، أخذ عنه الدانيّ، وقال: لم يُر في وقته مثله في فهمه، وعلمه، مع فضله، وصدق لهجته، كتبنا عنه كثيراً، توفي سنة (٣٩٩هـ). انظر: معرفة القراء الكبار ٢٠٧، وغاية النهاية ٣٣٩/١.

(٨) انظر: النّشر ٢٨٢/٢.

وأبو الفتح هو فارس بن أحمد بن موسى، الحِمّصي، قرأ على عبد الباقي بن الحسن، وعبد الله بن الحسين، وقرأ عليه ولده عبد الباقي، وأبو عمرو الداني، وقال عنه: لم ألق مثله في ضبطه وحفظه، توفي سنة (٤٠١هـ). انظر: معرفة القراء الكبار ٢١٢، وغاية النهاية ٥/٢.

(٩) في المخطوط: ((عن))، ولعلّ الخطأ من النّاسخ، أو بسبب عجمة المؤلّف ﷺ؛ لأنّه نقل من التّيسير ما يدلُّ على موافقة النّظم له.

ولكن قال في سورة يونس عَلَيْهِ السَّلَامُ: "وكذلك روى النَّقَّاش عن [أبي] ربيعة [عن] ^(١) البزِّي" ^(٢)، البزِّي" ^(٣)، وقال في سورة القيامة: "وكذا روى النَّقَّاش عن أبي ربيعة عن البزِّي" ^(٤) مع أنَّ طريق البزِّي طريقُ أبي ربيعة، كما أنَّ طريق قنبل طريقُ مجاهد، غاية ما في الباب شبَّه الداني عَلَيْهِ السَّلَامُ رواية النَّقَّاش عن أبي ربيعة برواية ابن مجاهد عن قنبل، مع أنَّ رواتهما من طُرُقهما. قلتُ: إنَّ إثبات الألف بعد اللام فُهِمَ من قول الدَّائِي عَلَيْهِ السَّلَامُ: "قال أبو عمرو: بذلك أقرني أبو القاسم الفارسي عنه" ^(٥) وذلك أنَّه فُهِمَ إثباتُ الألف من قراءته على غير الفارسي ^(٥).

وقرأ البزِّي ﴿وَلَا أَدْرِيكُمْ﴾ و﴿لَا أَقِيمُ يَوْمَ الْقِيَمَةِ﴾: بألف بعد اللام، وبه قطع ابن مجاهد ^(٦). والمسكوت عنهم من الأئمة السبعة: بإثبات الألف فيهما. وكلُّ يجري على أصله في المدِّ [المنفصل] ^(٧): [فالقاصر] ^(٨) في قصره، والمادُّ في مدِّه، والله تعالى أعلم.

أمَّا وجه حذف الألف في ﴿وَلَا أَدْرِيكُمْ﴾: جعلُ اللام لامَّ الابتداء، أي: لو أراد الله ما أسمعكم إيَّاه، ولو شاء لأعلمكم به على لسان غيري ^(٩) لكنه منَّ عليَّ بالرَّسالة، فالأولى: نفيي. والثانية: إيجاب. على قاعدة ((لو))؛ لأنَّه حرف شرط، وقاعدته: أن النَّفي بعدها لفظاً مُثَبَّتٌ معنى، والمثبَّتُ لفظاً منفيٌّ معنى ^(١٠).

(١) في المخطوط: ((بن))، وهو خطأ؛ لأنَّ أبا ربيعة يروي عن البزِّي، ولي ابناً له.

(٢) التيسير ٣٠٨.

(٣) التيسير ٥٠٢.

(٤) التيسير ٣٠٨.

(٥) بعده في المخطوط: ((وفي غيره)).

(٦) انظر: السبعة ٣٢٤، ٦٦١.

(٧) في المخطوط: ((المتصل))، وهو سبق قلم، أو خطأً من النَّاسخ.

(٨) في المخطوط: ((والقاصر))، ولعلَّ الفاء تحرَّفت إلى الواو.

(٩) في المخطوط: ((لساني غير))، وهو تقدِّمٌ وتأخير.

(١٠) انظر: مغني اللبيب ٣٣٧.

وأما وجه قصر ﴿لَا أَقْسِمُ﴾: جَعَلَ اللام جوابَ قَسَمٍ مقدَّرٍ دخلت على مبتدأٍ محذوفٍ، أي: لَأَنَا أَقْسِمُ، وإذا كان الجوابُ اسميَّةً أكَّد باللام فقط، وإن كان خبرها مضارعاً وجاز أن يكون الجواب ((لَأَقْسِمُ)) المراد منه الحال، وإذا كان الجواب مُضارعاً مستقبلاً عارياً من حرف تنفيس لم يتقدم معموله عليه = وَجِبَ تأكيدُه باللام والنون، فإنَّ اختلَّ شرطٌ أكَّد باللام دون النون، نحو: ((لَأَقْسِمُ))، ﴿وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ﴾ [الضحى: ٥]، ﴿لِإِلَى اللَّهِ تُحْشَرُونَ﴾ [آل عمران: ١٥٨] [١٧٢/أ^(١)]، وهذا معنى قوله: ((وَبِالْحَالِ أَوْلَا))، ﴿أَوْلَا))، أي: [فُسِّرَ]^(٢) ﴿أَقْسِمُ﴾ بفعل الحال فاندفع به إشكالٌ مَنْ قال: يجب النون. وجعل بَعْضُهُمْ معناه: (لَأَنَا أَقْسِمُ)^(٣)، وليس كذلك؛ لأنَّه أَوْلُ بالاسميَّة، أو هو مستقبل اكتنفي فيه باللام على ما أجازه سيويه مع قَلْبِهِ، كما اكتنفي بالنون عنها في قوله^(٤). واختار واختار الناظم رحمته الحالَ فراراً من الحذف والقلة.

وأما وجه مدّه: جَعَلَهَا ﴿لَا﴾ نافية لكلامٍ مُقدَّرٍ، قالوا: أنت مُفْتَرٍ في الإخبار عن البعث. فردّ عليهم بـ﴿لَا﴾، فالمعنى: أقسم باليوم، لا النفس. وقال الزمخشري: نفي لِلْقَسَمِ، بمعنى: إنَّ الأمرَ أعظم، أو زائد على حدِّ ﴿لَيْتَ لَا يَعْلَمُ﴾^(٥) [الحديد: ٢٩].
فإن قلت: إن الناظم رحمته لم يمتنع لوجه قصر ﴿وَلَا أَدْرِيكُمْ﴾ كما يتعرّض لوجه

(١) انتهت لوجه [١٧٢/أ] قبل قوله: ﴿تُحْشَرُونَ﴾، ولم أرغب فصل الآية بما ليس منها.

(٢) زيادة من كثر المعاني للجعبري يحتاج السِّياق إليها. انظره: ١٧٠٧/٤.

(٣) انظر: إبراز المعاني ٢٢١/٣.

(٤) تتمته في كثر المعاني للجعبري:

وَقَبِيلَ مَرَّةٍ أَثَارَنَ فَإِنَّهُ
فَرَّغُ وَإِنَّ أَخَاهُمْ لَمْ يَثَارُ

وقال الجعبري: هذه رواية الفارسي، والقصيد دليّة، والصَّواب: ((لم يُقصد)).

انظر: المفضَّلَات ٣٦٤، والأصمعيَّات ٢١٦، وكثر المعاني للجعبري ١٧٠٧/٤.

(٥) انظر: الكشف ٦٥٨/٤. وانظر توجيهه القراءات: شرح الهداية ٥٢٥، ٧٣٢، وكثر المعاني

للجعبري ١٧٠٧/٤، والنقل منه.

قصر ﴿لَا أُقْسِمُ﴾ بقوله: ((وَبِالْحَالِ أَوْلَا))؛ لأنَّ الحال والاستقبال من حال المضارع، لا من حال الماضي.

قلتُ: إن وجه قصرِ ﴿لَا أُقْسِمُ﴾ أكثر، والناظم جمله ذكر الوجه الأولى من جملة الوجوه التي ذُكرت. أمّا وجه قصرِ ﴿وَلَا أَدْرَأْتُكُمْ﴾ فليس كذلك، بل وجهُ قَصْرِ مَبْنِي على قاعدة ((لو)) التي ذُكرتْ آنفًا؛ بناءً على هذا لم يَتَعَرَّضْ لِوَجْهِهِ، وهو معلوم من (لام الابتداء) ودَخَلَتْ^(١) على الماضي.

وافق أبو جعفر نافعًا في اتفاق الألف في الموضوعين، كما وافقه: يعقوب، وخلف لنفسه، وكذلك الأئمة الأربعة، إلا أنَّ الحسن البصري قرأ ((أَدْرَأْتُكُمْ)) [١٦]: بهمزة ساكنة مكان الألف، بعدها تاء مضمومة^(٢)، ضخم أجمعين.

[٧٤٥] وَخَاطَبَ عَمَّا يُشْرِكُونَ هُنَا شَدًّا وَفِي الرُّومِ وَالْحَرْفَيْنِ فِي النَّحْلِ أَوْلَا

فَعُولٌ مَفَاعِيلٌ فَعُولٌ مَفَاعِلٌ فَعُولٌ مَفَاعِيلٌ فَعُولٌ مَفَاعِلٌ

((وَخَاطَبَ)) ماضٍ، أُسِنِدَ إلى ((عَمَّا يُشْرِكُونَ)) لحصول الخطاب به، و((هُنَا)) ظرفه، و((شَدًّا)) أي: ذا شَدًّا، حال الفاعل أو المفعول، ((وَفِي الرُّومِ)) عطف على ((هُنَا))، و((وَالْحَرْفَيْنِ)) كذلك، و((فِي النَّحْلِ)) صفة الحرفين الواقعين فيها، والأصل: وفي حرفي النحل كائنين^(٣)، ((أَوْلَا)) حالها أو ظَرْفٌ، أي: في الأول.

ولو قال: شَدًّا هُنَا وَفِي الرُّومِ وَالْحَرْفَيْنِ أَوْلَا) لانتَّصل المعطوف بالمعطوف عليه، ولكن في

(١) في المخطوط: ((وَخَلَّتْ))، وهو تصحيف.

(٢) انظر قراءة الأئمة الثلاثة: تحبير التيسير ٣٩٧، والنشر ٢/٢٨٢.

وانظر قراءة الأئمة الأربعة: مفردة الحسن البصري ٣١٥، وإيضاح الرموز ٤٣٤، وإتحاف فضلاء البشر ١٠٥/٢.

(٣) بعده في المخطوط: ((أو ظرف، أي: في الأول. ولو قال: شدا هنا وفي الروم والحرفين)). ولم أثبتها في المتن؛ لأنَّه أعادها، وصَوَّبَ ((أو)) إلى ((أَوْلَا))، وأكمل ما بعد قوله: ((والحرفين)).

عدم اتصاله به تَوَهُّمٌ آخَرٌ، وهو يَحْتَمِلُ هَمْزَةً ((أَوَّلًا)) رمزاً لما في الروم وفي النحل بذكر قوله: ((شَدًّا)) بين المعطوف عليه والمعطوف، وهذا الذِّكْرُ^(١) يُشْعِرُ انقضاءَ المختلف فيه مَعَ المحل والرَّمزِ والقارئ، ويحتمل بعد الانقضاء أَنْ يَكُونَ الواو^(٢) عاطفةً فاصلةً، وأن يكون همزة ((أَوَّلًا)) رمزاً لحرف الروم والنحل، مع أَنْ نافعاً لم يقرأهما بالخطاب، مع أَنَّ قوله: ((أَوَّلًا)) ليس صفة تقييدية؛ لأنَّ تقييد المختلف فيه هنا المُصَدَّرُ بـ((عما))، ومن المعلوم أَنَّ لا يكون أوَّلَ الكلمة التي يتعلَّقُ بالمختلف فيه -من حيث إنه يحتاج إلى الكلمة احتياجاً تاماً- رمزاً له، لكن للمختلف إذا ذكر قوله: ((شَدًّا)) مقدِّماً على قوله: ((هَنا)) فاتصل المعطوفُ بالمعطوف عليه، وارتفع تَوَهُّمٌ رمز همز ((أَوَّلًا)) في الرُّومِ وحرفي النَّحْلِ؛ لأنَّ المعطوف عليه والمعطوف كالشيء الواحد في النسبة من جهة الاتصال، فكأنَّه ذَكَرَ المختلف فيه مع رَمَزِهِ، وذكر محلّه بعد الرَّمزِ، والواو العاطفة تمنع أن يكون أولى الكلمة بعدها رمزاً لما قبله؛ لأنَّ قوله: ((أَوَّلًا)) على هذا التقدير من قبيل الصفة الإيضاحية للمختلف فيه^(٣)، والله تعالى أعلم.

والواو فاصلة مستأنفة في قوله: ((وَخَاطَبٌ)).

والمختلف فيها أربع كلمات: التي في أوَّلها لفظة: ((عَمَّا))، أي: ﴿عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾ في يونس الطَّلِيحِيَّةُ [١٨]، وفي الروم [٤٠]، وفي حرفي النحل [١، ٣]. وترجمتهنَّ: تاء الخطاب. وقارئهنَّ: الأخوان، المشار إليهما: بالشين. وترجمة المسكوت عنهم فيهن: ياء الغيب^(٤)؛ لأنهما من الأضداد المطردة المنعكسة، والله تعالى أعلم.

(١) وهو الرَّمزُ ((شَدًّا)) المفصُولُ به بين المعطوف والمعطوف عليه.

(٢) أي: واو ((وَفِي الرُّومِ)).

(٣) انظر: إبراز المعاني ٢٢١/٣، وكنز المعاني للجَعْبَرِيِّ ١٧٠٩/٤.

(٤) انظر: التيسير ٣٠٨، والنشر ٢٨٢/٢.

أي: قرأ حمزة والكسائي ﴿سَبَّحْنَهُ، وَتَعَلَّىٰ عَمَّا تُشْرِكُونَ﴾ ههنا، ﴿سَبَّحْنَهُ، وَتَعَلَّىٰ عَمَّا تُشْرِكُونَ﴾ (١) يُزِيلُ الْمَلَيْكَةَ، ﴿تَعَلَّىٰ عَمَّا تُشْرِكُونَ﴾ (٣) خَلَقَ الْإِنْسَانَ فِي النحل، ﴿وَتَعَلَّىٰ عَمَّا تُشْرِكُونَ﴾ (٤٠) ظَهَرَ الْفَسَادُ في سورة الروم: بناء الخطاب. وقراءته المسكوت عنهم: بياء الغيب.

أما وجه الخطاب: إسناده إلى المشركين المخاطبين.

وأما وجه [الغيب]: إسناده إليهم على جهة الغيبة^(١). [١٧٢/ب].

وافق أبو جعفر نافعاً في غيب الكلمات الأربع، كما وافقه: يعقوب، وكذلك الأئمة الأربعة، إلا أن الأعمش وافق حمزة في خطابهن، كما وافقه: خلف لنفسه^(٢).
قرأ يعقوب في رواية روح بالغيب، وافقه: الحسن البصري، والباقون بالخطاب^(٣)، رضي الله عنهم أجمعين.

[٧٤٦] يُسَيِّرُكُمْ قُلٌّ فِيهِ يَنْشُرُكُمْ كَفَى مَتَاعٌ سِوَى حَفْصٍ بَرَفِعٍ تَحَمَّلَا

فَعُولٌ مَفَاعِيلِن فَعُولٌ مَفَاعِلِن فَعُولٌ مَفَاعِلِن فَعُولُن مَفَاعِلِن

((يُسَيِّرُكُمْ)) مبتدأ، ((قُلٌّ)) أمرية، ((فيه)) متعلقها، بمعنى: اجعله خبره على التأويل، والهاء مفعول الأول رابطة للمبتدأ، و((يَنْشُرُكُمْ)) مفعول التاء، و((كَفَى)) الضمير تحته للفظ ((يَنْشُرُكُمْ)) ماضية^(٤) مستأنفة.

و((مَتَاعٌ)) مبتدأ على حذف المضاف، أي: رفع متاع، و((الْقُرَّاءُ)) المُقَدَّرُ مبتدأ ثانٍ،

(١) انظر: كنز المعاني للجعبري ٤/١٧٠٩.

(٢) انظر قراءة الأئمة الثلاثة: تحبير التيسير ٣٩٧، والنشر ٢/٢٨٢.

وانظر قراءة الأئمة الأربعة: إيضاح الرموز ٤٣٥، وإتحاف فضلاء البشر ٢/١٠٧.

(٣) انظر قراءة الأئمة الثلاثة: تحبير التيسير ٣٩٧، والنشر ٢/٢٨٢.

وانظر قراءة الأئمة الأربعة: إيضاح الرموز ٤٣٥، وإتحاف فضلاء البشر ٢/١٠٧.

(٤) إعراب ((كَفَى)).

و((سَوَى حَفْصٍ)) مستثنى منهم، و((تَحَمَّلًا)) خبره، وُحِّدَ بتقدير: كل منهم، أي: تحمَّله، ومرفوعه عائد الثاني، ومنصوبه عائد الأول، و((بِرْفَعٍ)) متعلِّقٌ به، أي: تحمَّل كل واحد منهم ((متاع)) برفعه.

ولم يأتِ النَّاطِمُ بالواو الفاصلة المستأنفة في قوله ((يسيركم))؛ لعدم الرِّبِيَّةِ في اتِّصَالِهِ بِمَا قَبْلَهُ، [وأيضاً] الواو العاطفة في قوله: ((وَفِي الرُّومِ))^(١)؛ لأنها تمنع اتِّصَالَهُ بِالشَّيْنِ فِي قَوْلِهِ: ((شَدًّا))^(٢).

والمختلف فيه: ﴿يُسَيِّرُكُمْ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ﴾ [يونس: ٢٢].

وترجمته: قراءة ((يُنْشُرُكُمْ)) في مَوْضِع ((يُسَيِّرُكُمْ)).

وَالنَّاطِمُ رحمته [استغنى]^(٣) بذكر ((يُنْشُرُكُمْ)) عن ذكر ترجمتها، أي: بفتح الياء، وبالشين المعجمة، للقارئ المذكور، أي: ابن عامر، كما [استغنى]^(٤) بذكر لفظ ((يُسَيِّرُكُمْ)) عن ذكر ترجمتها، أي: بضم الياء، بالشين المهملة المفتوحة، وبالياء المكسورة المشددة للقارئ المسكوت عنهم^(٥)، وهذا الذكر^(٦) في غاية الاختصار.

وَالنَّاطِمُ رحمته لم يأتِ بالواو الفاصلة المستأنفة في قوله: ((مَتَاعٍ))؛ لعدم الرِّبِيَّةِ فِي اتِّصَالِهِ بِمَا قَبْلَهُ؛ لِأَنَّ الرَّمْزَ الصَّغِيرَ لَا يَتَقَدَّمُ عَلَى الْمُخْتَلَفِ فِيهِ، أَي: ((مَتَاعٍ)) فِي قَوْلِهِ تَعَالَى:

﴿مَتَاعُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا﴾ [آل عمران: ١٤].

وترجمته: رَفَعَ العَيْنَ.

وقارئه: الأئمة السبعة غير حفص.

(١) من البيت السابق.

(٢) من البيت السابق.

(٣) في المخطوط: ((استثنى))، وهو تصحيف.

(٤) في المخطوط: ((استثنى))، وهو تصحيف.

(٥) انظر: التيسير ٣٠٨، والنشر ٢/٢٨٢.

(٦) أي قوله: ((يُسَيِّرُكُمْ قُلْ فِيهِ يَنْشُرُكُمْ كَفَى)).

وترجمته: نصبه^(١)؛ لأنهما من الأضداد المطردة المنعكسة والله تعالى أعلم.

أي: قرأ ابن عامر ﴿هُوَ الَّذِي يَنْشُرُكُمْ﴾: بفتح الياء، وبالنون الساكنة، وبالشين المعجمة من النَّشْر^(٢). والمسكوت عنهم ﴿يُسَيِّرُكُمْ﴾: بضم الياء، وبالسّين المهملة المفتوحة، وبالياء المكسورة المشددة من التيسير^(٣).

وقرأ الأئمة السبعة غير حفص ﴿مَتَعُ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا﴾: بالرفع. وقرأ حفص: بالنصب.

أما وجه الشين المعجمة: أنه مضارع (نَشَرَ)، [بمعنى]: بَسَطَ، على حَدِّ: ﴿فَأَنْشُرُوا فِي الْأَرْضِ﴾ [الجمعة: ١٠].

وأما وجه المهملة: أنه مُضَارِع (سَيَّرَ)، مُعَدِّي (سَارَ): ذَهَبَ، وَرَسَمَهَا مُقَارِب^(٤).

وأما وجه رَفَعُ ﴿مَتَعُ﴾: جعله خبر ﴿بَغْيِكُمْ﴾، و﴿عَلَىٰ أَنْفُسِكُمْ﴾ صلته، أي: تعدّي بعضهم على بعضكم^(٥) انتفاع قليل المدة، ثم يَضْمَحِلُّ ويبقى تبعته. أو ﴿عَلَىٰ أَنْفُسِكُمْ﴾ خبره، أي: وبالظلمكم الناس حالّ عليكم، و﴿مَتَعُ﴾ آخر، أو خبر (هو).
وأما وجه نصبه: أنه مصدرٌ مقدّرٌ بعد الاسميّة، أي: تتمتعون متاع الحياة الدنيا^(٦).

وافق أبو جعفر نافعاً في الرّفْع، كما وافقه يعقوب، وخلف لنفسه، وكذلك الأئمة

(١) انظر: التيسير ٣٠٨، والنشر ٢/٢٨٣.

(٢) أي: قراءة ﴿يَنْشُرُكُمْ﴾ من النشر، الذي هو البسط، وليس مراده طرق كتاب النشر الزائدة على ما في الشّاطبيّة.

(٣) هكذا في المخطوط، ولعل الصّواب من ((التيسير)). انظر: الكشف عن وجوه القراءات السّبع ٥١٦/١، وكنز المعاني للجعبري ٤/١٧١٠.

(٤) انظر رسم القراءتين: المقنع ٢٧٦، وسيأتي عزو التوجيه في آخره.

(٥) هكذا في المخطوط، والأقرب للسياق ((بعضكم على بعض)).

(٦) انظر: الكشف عن وجوه القراءات السّبع ٥١٦/١، وكنز المعاني للجعبري ٤/١٧١١، والنقل

الأربعة، إلا أنَّ الحسن البصري وافق حفصاً في [النَّصَب] ^(١)، ^(٢) وجميع أجمعين.

[٧٤٧] وَإِسْكَانٌ قِطْعاً دُونَ رَيْبٍ وُزُودُهُ وَفِي بَاءٍ تَبَلُّو التَّاءِ شَاعٌ تَنْزُلًا

فَعُولُن مَفَاعِيلُن فَعُولُن مفاعِلن فَعُولُن مَفَاعِيلُن فَعُولُن مفاعِلن

((وإسكان قطعاً)) مبتدأ مضافٌ إلى مفعولٍ محكيٍّ، أي: ((قطعاً)) منصوباً على ما

وَرَدَ فِي التَّلَاوَةِ، وَ((دُونَ رَيْبٍ)) خَبْرٌ مُقَدِّمٌ، وَ((وُزُودُهُ)) مَبْتَدَأٌ ثَانٍ، الضَّمِيرُ يَرْجِعُ إِلَى

المحكي المبتدأ، والمؤخر ^(٢) مَعَ الخَبْرِ المُتَقَدِّمِ ^(٣) خَبْرُ المَبْتَدَأِ الأَوَّلِ بالعائد إليه.

وَ((التَّاءِ)) فِي مَكَانِ ((البَاءِ)) مَبْتَدَأٌ، خَبْرُهُ ((شَاعٍ))، وَلِفظِ ((فِي)) ظَرْفِ حَصَلٍ، أَوْ

حاصل الذي صلة المقدر، أَوْ ظَرْفِ ((شَاعٍ))، ((وَتَنْزُلًا)) تَمْيِيزُهُ.

وَالوَاوُ فَيَصِلُ مُسْتَأْنَفَةٌ فِي قَوْلِهِ: ((وَإِسْكَانٌ قِطْعاً))، وَهُوَ المِخْتَلَفُ فِيهِ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى:

﴿قِطْعًا مِّنَ اللَّيْلِ﴾ [يونس: ٢٧].

وترجمته: إسكان الطاء.

وقارئه: ابن كثير، والكسائي، المشار إليهما: بالدال، والراء.

وترجمة المسكوت عنهم: فتح التاء ^(٤)، والمراد من التحريك المطلق لأتهما من الأضداد

المطرودة المنعكسة.

وَالوَاوُ مِنْ نَفْسِ الكَلِمَةِ [أ/١٧٣] فَيَصِلُ فِي قَوْلِهِ: ((وُزُودُهُ))؛ لِانْقِضَاءِ الرَّمْزِ.

وَالوَاوُ فَيَصِلُ مُسْتَأْنَفَةٌ فِي قَوْلِهِ: ((وَفِي بَاءٍ تَبَلُّو))، وَهُوَ المِخْتَلَفُ فِيهِ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى:

(١) فِي المِخْطُوطِ: ((الرْفَعِ))، وَهُوَ سَبَقَ قَلَمٌ، أَوْ خَطًّا مِنَ النَّاسِخِ؛ لِأَنَّهُ ذَكَرَ الرَّفْعَ لِلْمَذْكَورِينَ قَبْلَهُمَا.

انظر قراءة الأئمة الثلاثة: ٣٩٨، والنشر ٢/٢٨٢.

وانظر قراءة الأئمة الأربعة: مفردة الحسن البصري ٣١٥، وإيضاح الرُّمُوزِ ٤٣٥، وإتحاف فضلاء

البشر ٢/١٠٧.

(٢) أي: المبتدأ المؤخر، وهو ((وُزُودُهُ)).

(٣) وهو ((دُونَ رَيْبٍ)).

(٤) انظر: التيسير ٣٠٩، والنشر ٢٨٣.

﴿هُنَالِكَ تَبْلَوْنَ كُلُّ نَفْسٍ﴾ [يونس: ٣٠].

وترجمته: التاء المثناة فوق، مكان الموحدة تحت.

وقارئه: الأخوان، المشار إليهما: بالشّين.

وترجمة المسكوت عنهم: الباء في مكان التاء^(١).

والناظم ﷺ لم يَسْتَعْنِ بذكر ترجمة المذكور عن ذكر ترجمة المسكوت عنهم، بل ذكر ترجمتهم؛ لأنه لم يَجْعَلْ ضِدَّ التاء بَاءً في الفهرسة، وهذا اصطلاح من مخالف قوله: ((وَمَا كَانَ ذَا ضِدِّ فَإِنِّي بِضِدِّهِ غَنِيٌّ)) فصار ضِدَّ التاء مقيّداً به، أي: الباء، ولذا ذكر ترجمة المسكوت عنهم.

فإن قلت: إنَّ كلَّ واحدٍ من التاء والباء يمكن أن يتصحّف بغيرها فيعكس القراءة، فكان ينبغي للناظم ﷺ أن يقيّد كلَّ واحدٍ كما جرّت عادته في مثل ذلك، نحو قوله: ((وَأَنْتُمْ كَبِيرٌ شَاعٌ [بِالْثَاءِ] مُثَلَّثًا))، وقوله: ((وَعَايِرُهُمَا بِالْبَاءِ نُقْطَةٌ اسْفَلًا)).

قلت: يجوز أن يكون الناظم ﷺ استغنى عن ذكر ذلك القيد؛ لشهرة القراءة، وهذا من اصطلاحه الذي هو في الفرش؛ لأن هذا النظم لا بُدَّ للإنسان – أي: للطالب – من أن يأخذه من^(٢) غيره ممَّن يرويه، ومع الرواية يُؤمَّن من التصحيف، والناظم ﷺ بيّن اصطلاحه أكثر^(٣) في الخطبة، وهذا الاصطلاح^(٤) مصرّح به، فلا حاجة إلى الأخذ من غيره، أمّا إذا لم يُصرّح به في الفهرسة فيحتاج الطالب أن يأخذ من غيره ممَّن يروي معنئة عن الناظم ﷺ، وإذا كان الشيء مشهوراً بين أهل الأداء لم يُصرّح به فكأنه [مروي]^(٥) معنئة عنه، والله تعالى أعلم.

(١) انظر: التيسير ٣٠٩، والنشر ٢٨٣.

(٢) في المخطوط: ((في))، وهو تصحيف.

(٣) بعده في المخطوط: ((با))، والأظهر أنّها لا تناسب ما قبلها، ولا ما بعدها.

(٤) أي: الذي في الخطبة، وليس مراده – فيما يظهر – أنّ ضِدَّ الباء تاء.

(٥) في المخطوط: ((مروياً))، والصواب ما أثبت؛ لأنّه خبرٌ (كان) مرفوع.

أي: قرأ ابن كثير والكسائي ﴿قَطَعَا مِّنَ اللَّيْلِ﴾: بإسكان الطاء. والمسكوت عنهم: بفتحها.

وقرأ حمزة والكسائي ﴿هُنَالِكَ تَتْلُوا﴾: بتاءٍ مثناةٍ فَوْقَ. وقراءة المسكوت: بباءٍ موحدَةٍ تحتُ، قبل اللام.

أمَّا وجه إسكان: جعله واحداً، أي: كأنَّما أُلْبِسَ وجهُ كلِّ إنسانٍ قطعةً من الليل؛ لشدة سواده، وهذا التقدير صائغٌ من الشكِّ، المشار إليه بالرمز^(١).

وأمَّا وجه الفتح: جعله جمعاً؛ لأنَّ الوجوه جمعٌ، ولكلِّ قطعةٍ، و﴿مِّنَ اللَّيْلِ﴾ على الوجهين صفةٌ ﴿قَطَعَا﴾، و﴿مُظْلِمًا﴾ صفةٌ أخرى.

وأمَّا وجه تاء ﴿تَتْلُوا﴾: جعله من التلاوة والقراءة، أي: يقرأ كلُّ إنسانٍ في صحيفته ما قَدَّمَهُ من خيرٍ وشرٍّ حينَ يقال: ﴿أَقْرَأْ كِتَابَكَ﴾، أو من التلوُّ: الاتباع، أي: [تَبِعَ]^(٢) عمله؛ لأنَّه هو الذي يسوقه بواسطة الملك إلى الجنة أو النار، أو تَبِعَ كلُّ [مَشْرِكٍ]^(٣) ما كان يعبد.

وأمَّا وجه التاء والباء: جعله من البلاء: الخُبْرُ^(٤)، أي: يعرف كلُّ إنسانٍ حقيقةَ عمله من حُسْنٍ وُقْبَحٍ، وقبولٍ وردٍّ^(٥).

اللهم يَسِّرْ لنا أحسنَ الأحوال في يومِ الجزاء، آمين. الحمد لله ربَّ الله العالمين، والصلاة على خير خلقه محمَّدٍ، وآله، وصحبه أجمعين.

وافق أبو جعفر نافعاً في فتح الطاء، كما وافقه خَلَفَ لنفسه، والأئمة الأربعة، إلا أنَّ

(١) أي: قوله: ((دُونَ رَيْبٍ)).

(٢) في المخطوط: ((تبعه))، وأثبتها بدون (هاء)؛ ليكون العبدُ هو الفاعل. وفي كنز المعاني للجعبريِّ - المطبوع -: ((أي: يتَّبِعُ عمله)). انظره: ١٧١٣/٤.

(٣) في المخطوط: ((شرك))، ويظهر أنَّ الميم سقطت من النَّاسِخ.

(٤) من الابتلاء والاختبار. انظر: العين ٢٥٨/٤، والصحاح ٢٢٨٥/٦.

(٥) انظر: المختار ٣٧٧/١، وكنز المعاني للجعبريِّ ١٧١٣/٤، والنقل منه.

الأعمش وافق حمزة في التائين، كما وافقه خلف لنفسه^(١).

قرأ الحسنُ البصريُّ ((وَأَزَيْنَتْ)) بقطع الهمزة، وسكون الزاي، وتخفيف الياء. والأعمش برواية المطوّعيّ: بتاء مفتوحة موضع الألف، وفتح الزاي، وتشديد الياء^(٢). والباقون: بهمزة الوصل، وفتح الزاي المشدودة، وتشديد الياء^(٣).

والحسن ((كَأَنَّ لَمْ يَغْنِ بِالْأُمْسِ)) [٢٤]: بياء التذكير. والباقون: بتاء التانيث^(٤).

قرأ الحسن والأعمش براوية المطوّعيّ ((فَتَرَّ)) [٢٦]: بإسكان التاء. والباقون: بفتحها^(٥).

قرأ ابن محيصن والأعمش برواية المطوّعيّ ((يَحْشُرُهُمْ جَمِيعًا ثُمَّ يَقُولُ)) [٢٨]: بالياء فيهما. والباقون: بالنون فيهما^(٦)، بِوَجْهِهِمَا أجمعين.

[٧٤٨] وَيَا لَا يَهْدِي أَكْسِرَ صَفِيًّا وَهَاهُ نَلٌ وَأَخْفَى بَنُو حَمْدٍ وَخُفِّفَ شُلْشُلًا

فَعُولُن مَفَاعِلُن فَعُولُن مَفَاعِلُن فَعُولُن مَفَاعِلُن فَعُولُن مَفَاعِلُن

و((أكسر)) أمرية، مفعولها ياء ((لا يهدي)) قصر للوزن، و((صفيًا)) حال الفاعل، أي: أكسر الياء حال كونك صافيًا في القراءة من الطعن و((نل)) أمرية من ((نال)) (يَنَالُ)، بمعنى: الإعطاء^(٧)، ومفعوله المقدم ((هَاهُ)) على حذف المضاف، أي: أعطِ كسر هاء ((لا يهدي))، و((شُلْشُلًا)) أي: خفيفًا حال المرفوع تحت ((خُفِّفَ)) لفظه حال خفته في

(١) انظر قراءة الأئمة الثلاثة: تحبير التيسير ٣٩٨، والنشر ٢/٢٨٣.

وانظر قراءة الأئمة الأربعة: إيضاح الرُّمُوزِ ٤٣٦، وإتحاف فضلاء البشر ٢/١٠٨.

(٢) هكذا: ((وَأَزَيْنَتْ)).

(٣) انظر: مفردة الحسن البصري ٣١٨، وإيضاح الرُّمُوزِ ٤٣٥.

(٤) انظر: المصدرين السابقين.

(٥) انظر: المصدرين السابقين.

(٦) انظر: مفردة ابن محيصن ٢٤٧، وإيضاح الرُّمُوزِ ٤٣٦.

(٧) انظر: لسان العرب ١١/٦٨٣، وتاج العروس ٣١/٥٢.

الرسم بلا تاءٍ.

والواو فيصلٌ مستأنفٌ في قوله: ((وبا لا يهدّي))، وهو المختلف فيه في قوله تعالى:

﴿أَمَّنْ لَا يَهْدِي﴾ [يونس: ٣٥].

والناظم رحمه الله [١٧٣/ب] ذكر له أربع تراجم:

الأولى: كسر الياء.

وقارئه: أبو بكر، المشار إليه: بالصاد.

وترجمة المسكوت عنهم: فتحها.

والواو فيصل عاطفة في قوله: ((وهاه)).

والمختلف فيه: ((يهدّي)) كذلك.

وترجمته: كسر الهاء المستفادة من العطف، وهي الترجمة الثانية.

وقارئه: عاصم، المشار إليه: بالنون.

وترجمة المسكوت عنهم فتح الهاء؛ لأنهما من الأضداد المطردة المنعكسة.

والواو فيصل عاطفة في قوله: ((وأخفى)).

والمختلف فيه: ((يهدّي)) كذلك.

وترجمته: إخفاء فتح الهاء، أي: إذهابُ ثلث فتحها وإبقاء ثلثيها، وهي الترجمة

الثالثة.

وقارئه: قالون وأبو عمرو، المشار إليهما: بالياء، والحاء.

وترجمة المسكوت عنهم: فتحها خالصة، كما أنّ الإخفاء والفتحة الخالصة من الأضداد

المطرودة المنعكسة.

والواو فيصل عاطفة في قوله: ((وخفف)).

والمختلف فيه: ((يهدّي)) كذلك.

وترجمته: تخفيف الدال، وهي الترجمة الرابعة.

وقارئه: الأخوان، المشار إليهما: بالشين.

وترجمة المسكوت عنهم: تشديدها^(١).

والناظم رحمته قيّد المختلف فيه بـ((لا))؛ لِيُخْرِجَ الطَّرْفَانِ، وإن كان مادّتهما من مادّة المختلف فيه: الأول: ﴿أَفَمَنْ يَهْدِي﴾ لا خلاف فيه. والثاني: ﴿إِلَّا أَنْ يَهْدِي﴾ لا خلاف فيه^(٢).

فإن قلت: في كلام الناظم رحمته إيهام لإخفاء كسرة الهاء؛ لأنه لم يذكر محلّ الإخفاء، والمذكور كسرة الهاء^(٣)، مع أنّه لا يُعمل إلا بالتيقّن في الروايات، مع أنّ الإخفاء في كسرة الهاء عند أحدٍ من الأئمة السبّعة؟

قلت: لا إيهام في كلامه لأنّ الناظم رحمته نصّ كسر الهاء لعاصم رحمته، وعُلم منه نصّ الفتح للمسكوت عنهم مفهوماً؛ لأنهما من الأضداد المطردة المنعكسة.

ونصّ الفتح للمسكوت عنهم مفهوماً، كما نصّ الكسر صريحاً مفهوماً، لا فرق بينهما للنصّ، مع أنّ قالون وأبا عمرو من جِلّة المسكوت عنهم، والأصل في الذكر أن يقول: (وأخفى فتحها) لكن لم يذكر القول به الصريح؛ لقيام القرينة، وهي: تنصيب الفتح للمسكوت عنهم، مع أنّ قارئ الإخفاء: قالون وأبو عمرو، وهما من جِلّتهم، مع أنّ الإيجاز في الكلام أولى من الإطناب عند البلغاء، ومن يعرف اصطلاح الناظم رحمته في الخطبة والفرش فلا يخطّر له إيهامٌ هنا، ومن لم يعرفه يخطر له إيهام فلا بُدّ للطالب أن يأخذ هذه القصيدة ممّن يأخذها عن المشايخ يتصل سندهم إلى الناظم رحمته^(٤).

وفي قوله: ((بَنُو حَمْدٍ)) إشارة إلى القراءة المحمودة وإلى غير محمودة وهو يَحتمل إلى إسكان الهاء، وفتحها الخالص^(٥) لكنّ المراد من هذا الاحتمال: إسكانها، ودلّ عليه قول

(١) انظر: التيسير ٣٠٩، والنشر ٢/٢٨٣.

(٢) انظر: كنز المعاني للجعبري ٤/١٧١٥.

(٣) بعده في المخطوط: ((ولا فتحها))، ولم يظهر لي مراده منها.

(٤) خلاصته: أنّ قالوناً وأبا عمرو قرأ باختلاس فتحة الهاء، حيث عُلم الفتح من ضدّ قوله: ((أكسرُ

صفيّاً وهأه نل))، وعُلم الاختلاس من قوله: ((وأخفى بنو حمد)).

(٥) هكذا في المخطوط، والأقرب للسياق ((فتحاً خالصاً)).

التيسير: "النص عن قالون بالإسكان"^(١)؛ لأنه تعرّض لإخفاء الفتح لقالون وأبي عمرو، كما تعرّض لإسكانها لقالون.

واعلم أنّ كلام النَّازِمِ رحمته في هذا النظم إذا احتمل خلافاً منقولاً عن أحد من الأئمة السبعة أو رواه لم يصرح به في النظم = فيحمل كلامه على القراءة التي لم يصرح بها، ولكن أشار إليها بقوله: ((بنو حمّد))، أي: المحمود منها إخفاء فتح الهاء، وفهم من قوله: ((بنو حمّد)) القراءة التي هي غير محمود^(٢)، مع أنّ الداني نقل عن قالون: إسكان الهاء لأنه؛ أكثر فائدة. قال ابن [جبارة]^(٣): ثم إن كان للإسكان به رواية أقرأ به، إمّا من طريقه أو من غير طريقه. أخبرني شيخنا رحمته عن بعض المشايخ عن أبي القاسم الشاطبي رحمته قال أبو القاسم: لو كان في أصحابي اجتهاد وحرص أو ما معناه ذلك استنبطوا من هذا النظم معاني لم تخطر ببالي. انتهى^(٤).

فإن قلت: إنّ الداني نقل احتلاص فتح الهاء عن قالون وأبي عمرو بقوله: وقالون أبو عمرو كذلك إلا أنّهما يخفيان حركة الهاء^(٥). ونقل الإسكان عن قالون بقوله: والنص عن قالون بالإسكان وقال اليزيدي عن أبي عمرو إنّه يُشَمُّ^(٦). وفهم من قوله: ((بنو حمّد)) غير محمود لقالون وأبي عمرو، ولم ينقل التيسير لأبي عمرو إلا الاحتلاص ولم^(٧) يوجد لأبي عمرو غير محمود، والمحمود لقالون الاحتلاص وكذلك لأبي عمرو، وغير محمود لقالون الإسكان؛ لأنه نقله التيسير، ولم ينقل الإسكان لأبي عمرو، وقوله: ((بنو حمّد)) في حقهما مع أنّ غير المحمود لقالون ولم يكن لأبي عمرو، فكيف يستنبط غير المحمود لقالون

(١) التيسير ٣٠٩.

(٢) يظهر لي أنّ هذا تكلف، والله أعلم.

(٣) في المخطوط: ((الجبارة))، ولعله يريد ((جبارة)).

(٤) لم أجده في المفيد. انظره: لوحة ١٤٦/ب.

(٥) انظر: التيسير ٣٠٩.

(٦) انظر: التيسير ٣٠٩.

(٧) هكذا في المخطوط، والأقرب للسياق ((فلم)).

وذلك لا يكون إلا لهما، وإلا فلا يكون لقالون؟

قلتُ: إنَّ التيسيرَ نَقَلَ الأشهرَ لأبي عمرو لأنَّه ذكر الاختلاسَ أولاً مع قالون، وذكر ثانياً بقوله: وقال اليزيدي عن أبي عمرو إنَّه يُشْمُ شيئاً من الفتح. ودلَّ على الأشهر ذكر الاختلاس مرتين ولأبي عمرو غير الأشهر - أي: [١٧٤/أ] الفتح التام - وغير المحمود لأبي عمرو الفتح التام، كما رَوَى عنه أبو الفرج الشنبوذي إتمام الفتح^(١)، مَعَ أَنَّ عَادَةَ الناظم رحمته أن يكون الأشهر منظوماً، وغيره غير منظوم لكن يُفهم من نظمه غير مشهور^(٢). فصار الأشهر لقالون (اختلاصاً في)^(٣) التيسير، وذلك لأبي عمرو، وغير المشهور لقالون (إسكاناً فيه)^(٤) وغير مشهور^(٥) لأبي عمرو فتحاً تاماً، والناظم رحمته بيَّن بالأشهر وهو المحمود، وأشار إلى غير الأشهر [بما] لم يكن غير محمود، وهو الإسكان لقالون والفتح لأبي عمرو، والله تعالى أعلم بحقيقة الحال^(٦).

فإن قُلْتُ: إنَّ الدَّالَّ لم يتقدَّم ذكره، فكيف يصحُّ إرجاع الضمير الذي تحت ((خُفِّفَ)) [إليه]؟ أي: الدَّالَّ من ((لا يهتدي)) مع أنَّ الهاء [تقدَّم] ^(٧) ذكره. قلتُ: إنَّ الدَّالَّ في ((لا يهدي)) مقروء^(٨) بالتشديد، أي: خُفِّفَ الدَّالَّ الذي قُرئ بالتشديد في النظم، كأنَّه [ملفوظ]^(٩) في قُرب قوله وخُفِّفَ^(١٠)؛ لأنَّ محلَّ التَّراجم الأربع ((لا يهدي)) كأنه ذكر لفظاً عند كل ترجمة، ولا يصلح التشديد للياء والهاء إلا للدال والله

(١) انظر إتمام الفتح لأبي عمرو: النَّشر ٢/٢٨٣.

(٢) هكذا في المخطوط، والأقرب للسياق ((المشهور)).

(٣) هكذا في المخطوط، والأقرب للسياق ((الاختلاس من)).

(٤) هكذا في المخطوط، والأقرب للسياق ((الإسكان)).

(٥) هكذا في المخطوط، والأقرب للسياق ((المشهور)).

(٦) وفي إيراده وجوابه تكرارٌ، وتكلُّفٌ واضحٌ.

(٧) في المخطوط: ((يتقدَّم))، ولعلَّه تصحيفٌ.

(٨) أي: في النظم.

(٩) في المخطوط: ((ملفوظاً))، وأثبتُّ الصَّحيحَ إعراباً.

(١٠) لم يظهر لي مراده من هذه الجملة.

تعالى أعلم.

أي: قرأ شعبة ﴿أَمَّنْ لَا يَهْدِي﴾: بكسر الياء. وقرأ غيره: بفتحها. وقرأ عاصم: بكسر الهاء. وقرأ غيره: فتحها.

وقرأ قالون وأبو عمرو: باختلاس فتح الهاء. وقرأ غيرهما: بإتمامه.

وقرأ حمزة الكسائي: بتخفيف الدال. وقرأ غيرهما: بتشديد الدال.

فصار شعبة: بكسر الياء، وكسر الهاء، وتشديد الدال؛ لأنه دُكِرَ في الترحمتين [الأُولَيْنِ]^(١)، ولم يُدْكَرَ في الترحمتين الأخيرتين.

وحفص: بفتح الياء، وكسر الهاء، وتشديد الدال؛ لأنه لم يُدْكَرَ في الأولى والثالثة والرابعة، بل دُكِرَ في الثانية.

وقالون وأبو عمرو: بفتح الياء، واختلاس فتح الهاء، وتشديد الدال؛ لأنهما لم يُدْكَرَا إِلَّا في الثالثة. ولهما وجه آخر الذي هو غير محمود^(٢)، والذي لقالون إسكان الهاء على جواز اجتماع الساكنين على غير حدّه^(٣)، والذي لأبي عمرو الفتح التام في الهاء^(٤).

وورش وابن كثير وابن عامر: بفتح الياء، وبالفتحة الخالصة في الهاء، وتشديد الدال؛ لأنهم لم يُدْكَرُوا في التراجم الأربع.

وحمزة والكسائي: بفتح الياء، وبالفتحة الخالصة في الهاء باعتبار الترجمة -أي: الترجمة المسكوت عنها- لكن باعتبار التخفيف أن الهاء ساكنة في ترجمتها، وتخفيف الدال؛ لأنهما لم يُدْكَرَا إِلَّا في الرابعة رَضِيَ اللهُ عَنْهُم أجمعين.

أما وجه تشديد الدال: أنه مضارع (اهتدي)، وأصل (يَهْدِي): يَهْتَدِي، أدغمت التاء في الدال بعد سَلْبِ حركة التاء؛ لالتحادهما في المخرج.

(١) في المخطوط: ((أُولَيْنِ))، ولعله تصحيف.

(٢) لا ينبغي أن يُطلق هذا الوصف على أيِّ قراءةٍ، وتكلّف المؤلف رَضِيَ اللهُ عَنْهُ قول الشاطبي رَضِيَ اللهُ عَنْهُ: ((بنو حمّد)) فجعلها دالّةً على الإسكان، وأنّها غير محمودّة.

(٣) لم يذكره الشاطبي. انظر: التيسير ٣٠٩.

(٤) وهذا الوجه ليس من التيسير ولا من حرز الأمازي، بل من النّشر ٢/٢٨٩.

وأما وجه كسر الهاء: لاجتماع الساكنين؛ لأنَّ الكسر أصل على القاعدة.

وأما وجه كسر الياء: أنَّه اتباع للهاء.

وأما وجه فتح الياء: أنه حرف المضارع من باب (الافتعال)، وتاؤه مفتوحة نُقلت إلى

الهاء لأجل الادغام.

وأما وجه الفتح في الياء والهاء: أنَّه أصلٌ في الياء وكذلك في الهاء؛ لأنها نُقلت الفتح

الأصلية إليها تَنبِيهًا عليها كالمضاعفين، أو حُرِّكَ بالفتح للساكنين فرارًا من نقل الكسر إلى الياء، وللاتباع.

وأما وجه اختلاس الفتح: أنَّ التَّنبيه على عدم أصالة حركة الهاء، ومن ثم جعلهم

أصحاب (حَمْدٍ) يقال لملازم الشيء: أبوه، وأخوه، وابنه.

وأما وجه فتح الياء، وإسكان الهاء، وتخفيف الدَّال: أنَّه مضارع، وأشار إلى سرعة اللفظ

بترجمة المذكور بقوله: ((شُلْشُلًا))^(١).

فإن قلت: إنَّ إسكان الهاء مِنْ أَيْن يُفهم من كلام الناظم، مع أنَّ التراجم الأربع على

حركة الهاء بالكسر أو بالفتح، مع أنَّه يقال في تفصيل التراجم الأربع: إنَّ حمزة والكسائي:

بفتح الياء، وبالفتحة الخالصة [في الهاء]، وتخفيف الدَّال لأنهما لم يُذكَرا إلا في التَّرجمة

الرَّابعة.

قلت: إنَّ النَّاظم جَمَعَهُ أشار إلى إسكان الهاء بقوله: ((شُلْشُلًا))؛ لأنَّ السُّرعة لا تكون

إلا بإسكان الهاء، لأنه جَعَلَ قوله حالاً من مرفوع الضمير تحت ((حُفِّفَ)) لأنَّ السُّرعة في

التَّرجمة الرابعة من جهة إسكان الهاء، وتخفيف الدَّال؛ لأنَّ الإسكان من لازم التَّخفيف،

وصار الحال حالاً مؤكِّدَةً لا حالاً بالتثنية والله تعالى أعلم.

وافق يعقوب حَفْصًا في ترجمته، وكذلك الحسن إلا أنَّه وافق ابنَ عامرٍ في فتح الهاء،

وكذلك اليزيدي في أحد وجهيه، وكذلك أبو عمرو في أحد وجهيه. أمَّا الوجه الآخر لهما

فهو اختلاس فتح الهاء.

(١) انظر: شرح الهداية ٥٢٨، وكنز المعاني للجَعَبَرِيِّ ١٧١٦/٤، والنقل منه.

ووافق خلف لنفسه حمزة في فتح الياء، وإسكان الهاء، وتخفيف الدال، كما وافقه الأعمش.

وافق أبو جعفر قالوناً في إسكان الهاء الذي غير محمود، مع تجويز اجتماع الساكنين على غير حدّه، هذا من طريق [١٧٤/ب] الدرّة. أمّا أبو جعفر من غير طريقها [فمن] رواية ابن جَمّاز وافق قالون في اختلاس الفتح الذي هو محمود^(١).

وقال الإمام العلامة في نشره الكبير: "واختلف في الهاء عن أبي عمرو وقالون وابن جَمّاز مع الاتفاق عنهم على: فتح الياء، وتشديد الدال. فرَوَى المغاربة قاطبةً وكثير من العراقيين عن أبي عمرو: اختلاس فتحة الهاء. وعَبَّرَ بعضهم عن ذلك: بالإخفاء. وبعضهم: بالإشمام. وبعضهم: بتضعيف الصوت. وبعضهم: بالإشارة. وبذلك وَرَدَ النص عنه من [طرق]^(٢) كثيرة من رواية اليزيدي، وغيره.

وقال^(٣) ابن زُومي^(٤): قال العَبَّاس: قرأته على أبي عمرو حَمْسِينَ مَرَّةً، فيقول: قاربت ولم تصنع شيئاً. قال ابن زُومي فقلت للعبّاس: خُذْهُ عَلَيَّ^(٥) أنت على لفظ أبي عمرو. فقلته مَرَّةً. فقال: أَصَبْتُ، هكذا كان أبو عمرو يَقُولُهُ، انتهى.

كذا^(٦) رَوَى عن الدوري، وابنُ [حَبَش]^(٧) عن السوسي أداءً، وهي رواية شُجَاع عن

(١) انظر قراءة الأئمة الثلاثة: تحبير التيسير ٣٩٩، والنشر ٢/٢٨٣.

وانظر قراءة الأئمة الأربعة: إيضاح الرموز ٤٣٧، ولطائف الإشارات ٦/٢٣٨٠.

(٢) في المخطوط: ((طريق))، وأثبت ما في النشر ٢/٢٨٣.

(٣) لازال النقل مستمراً من النشر.

(٤) هو محمد بن عمر بن عبد الله بن رومي البصري، أبو عبد الله، مقرئ جليل، أخذ القراءة عن العباس بن الفضل، وأبي محمد اليزيدي، وهو من أجل أصحابهما، روى الحروف عنه محمد بن عبيد بن عقيل، وعلي بن الحسن. انظر: غاية النهاية ٢/٢١٨.

(٥) هكذا في المخطوط، والسِّيَاق مستقيمٌ بدونها، وليست موحودةً في النشر ٢/٢٨٣.

(٦) لازال النقل مستمراً من النشر.

(٧) في المخطوط: ((جيش))، وهو تصحيفٌ، وأثبت ما في ط مجمع الملك فهد النشر ٥/١٧٣٢، وفي

ط دار الفكر ٢/٢٨٣.

أبي عمرو نَصّاً وأدائاً، وهو الذي لم يقرأ الداني على شيوخه سِوَاهُ، ولم [يأخذ] ^(١) إلا به، ولم يُنصَّ الحافظ الهَمْداني، وابن مهران ^(٢) على غيره، وقال سبط الخياط ^(٣): بهذا صحَّت الرواية الرواية عنه، وبه قرأت على شيوخه. قال: وكان الرئيسُ أبو الخطاب ^(٤) أحسنَ الناس تلفظاً [به]، وأنا أعيده مراراً حتى وقعت على مقصوده، وقال: كذا أوقفني عليه الشيخ أبو الفتح بن شيطا ^(٥). قال ابن شيطا: والإشارة وسطُ بين قراءة مَنْ سَكَنَ وفتح، يعني: مع تشديد الدال.

وروى ^(٦) عنه أكثر العراقيين إتمام فتحة الهاء، كقراءة ابن كثير، وابن عامر، سواءً، وبذلك نصَّ الإمام أبو جعفر أحمد بن جُبَيْر، وأبو جعفر محمد بن سعدان ^(٧) في جامعهم، وبه

(١) في المخطوط: ((يأخذه))، وأثبت ما في النَّشر ٢/٢٨٣.

(٢) هو أحمد بن الحسين بن مهران الأصبهاني ثم النيسابوري، أبو بكر، له (الغاية في العشر)، و(المبسوط في العشر)، ضابط محقق ثقة، قرأ على ابن الأخرم، والنقاش، وغيرهم، وقرأ عليه مهدي بن طراره شيخ الهدلي، وعلي بن أحمد البستي، توفي سنة (٣٨١هـ). انظر: معرفة القراء الكبار ١٩٥، وغاية النهاية ١/٤٩.

(٣) هو عبد الله بن علي بن أحمد بن عبد الله البغدادي، أبو محمد، سبط أبي منصور الخياط، قرأ القراءات على جدّه أبي منصور، وابن سوار، وأبي العز القلانسي، وغيرهم، له (المبهج)، و(الكفاية في السُّنن)، وغيرهما، توفي سنة (٥٤١هـ). انظر: معرفة القراء الكبار ٢٧٥، وغاية النهاية ١/٤٣٤.

(٤) هو علي بن عبد الرحمن بن هارون بن عيسى البغدادي، أبو الخطاب، الوزير مقرئ كامل، حسن الكتابة، مجود التلاوة، قرأ على محمد بن عمر النجار، وغيره، قرأ عليه سبط الخياط، وغيره، انتهت إليه رئاسة القراءة، توفي سنة (٤٩٧هـ). انظر: معرفة القراء الكبار ٢٥٥، وغاية النهاية ١/٥٤٨.

(٥) هو عبد الواحد بن الحسين بن أحمد بن عثمان بن شيطا، أبو الفتح، أخذ القراءات عن علي بن يوسف بن العلاف، وأبي الحسن بن الحمامي، وغيرهما، وقرأ عليه ابن سوار، وغيره، وله (التذكار في القراءات العشر)، توفي سنة (٤٥٠هـ). انظر: معرفة القراء الكبار ٢٣١، وغاية النهاية ١/٤٧٣.

(٦) لازال النَّقل مستمراً من النَّشر.

(٧) هو محمد بن سعدان، أبو جعفر، الضرير الكوفي، إمام كامل، له (الجامع)، وغيره، وله اختيار لم

وبه كان يأخذ أبو بكر بن مجاهد تيسيراً على المبتدئين وغيرهم.
قال^(١) الدائي: وذلك لصعوبة اختلاس الفتحة لخفته اعتماداً على مَنْ رَوَى ذلك عن
اليزيدي.

قال: وَحَدَّثَنِي الْحُسَيْنُ بْنُ عَلِيِّ الْبَصْرِيِّ^(٢) قَالَ: حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ نَصْرٍ قَالَ: قَالَ ابْنُ
مُجَاهِدٍ: قَلَّ مَنْ رَأَيْتُهُ يَضْبُطُ هَذَا، وَسَأَلْتُ مُتَقَدِّمًا مِنْهُمْ مَشْهُورًا عَنْ ﴿يَهْدِي﴾ فَلَفَّظَ بِهِ
ثَلَاثَ مَرَّاتٍ، كُلُّ وَاحِدَةٍ تُخَالِفُ أُخْتَهَا.

قُلْتُ^(٣): فَلَا شَكَّ فِي صُعُوبَةِ الْاِخْتِلَاسِ وَلَكِنِ الرِّيَاضَةُ مِنَ الْأَسْتَاذِ تَدَلُّهُ، وَالِإِتِمَامُ
أَحَدِ الْوَجْهَيْنِ فِي الْمُسْتَنْبِرِ، وَالْكَامِلِ^(٤)، وَلَمْ يَذْكَرْ فِي الْإِرْشَادِ سِوَاهُ. وَانْفَرَدَ صَاحِبُ الْعَنْوَانِ
بِاسْكَانِ الْهَاءِ فِي رِوَايَتِهِ وَجْهًا وَاحِدًا، وَهُوَ الَّذِي ذَكَرَهُ الدَّائِي عَنْ شِجَاعٍ وَخَدَّه، وَرَوَى أَكْثَرَ
الْمَغَارِبَةِ، وَبَعْضُ الْمَصْرِيِّينَ عَنْ قَالُونَ: الْاِخْتِلَاسُ، كَاِخْتِلَاسِ أَبِي عَمْرٍو سَوَاءً، وَهُوَ اخْتِيَارُ
الدَّائِي الَّذِي لَمْ يَأْخُذْ بِسِوَاهُ، مَعَ نَصِّهِ عَنْ قَالُونَ [بِالْإِسْكَانِ]^(٥)، وَلَمْ يَذْكَرْ مَكِّي وَلَا
الْمَهْدَوِيَّ^(٦)، وَلَا ابْنَ سُنَيْيَانَ^(١)، وَلَا [ابْنَ] غَلْبُونَ^(٢) غَلْبُونَ^(٣) غَيْرَهُ، إِلَّا أَنَّ أَبَا الْحَسَنِ^(٤) أَعْرَبَ

يُخَالِفُ فِيهِ الْمَشْهُورُ، ثِقَةٌ عَدْلٌ، قَرَأَ عَلَيَّ سُلَيْمٌ عَنْ حَمْزَةٍ، وَالْيَزِيدِيُّ، وَالْمَسِيئِيُّ، قَرَأَ عَلَيْهِ أَحْمَدُ بْنُ
مُحَمَّدٍ بِنِ وَاصِلٌ، تَوَفِّيَ سَنَةَ (٢٣١هـ). انظر: معرفة القراء الكبار ١٢٧، وغاية النهاية ١٤٣/٢.

(١) لازال النقل مستمراً من النَّشْرِ.

(٢) لم أقف على ترجمته، وقال المحقق عبد الهادي حميتو في كتابه (معجم شيوخ الدائي): الحسين بن
علي بن شاكر البصري، أبو علي السمسار، لم يذكره في مشيخة الدائي ابن بشكوال، ولا ابن
الجزري، ولا الذهبي، ولا ترجم له أحد في مشيخته. انظره: ٦٠، وأحال على الكتاب المذكور
الدكتور السالم في تحقيقه النَّشْر ط المجمع ١٧٣٣/٥، هامش (١).

(٣) لازال النقل مستمراً من النَّشْرِ.

(٤) الكامل في القراءات العشر والأربعين الزائدة عليها، لأبي القاسم يوسف بن علي بن محمد المغربي
الهدلي ت ٤٦٥هـ، تحقيق وتعليق: جمال بن السيد رفاعي الشايب، الطبعة الأولى ١٤٢٨هـ،
مؤسسة سما للنشر والتوزيع.

(٥) في المخطوط: ((الإسكان))، وأثبت ما في النَّشْرِ ٢٨٤/٢.

(٦) هو أحمد بن عمار بن أبي العباس الإمام أبو العباس المهدي بنسبه إلى المهديّة بالمغرب، أستاذ

جداً في جعله اختلاس قالون دون اختلاس أبي عمرو، [ففرّق] ^(٥) بينهما فيما تعطيّه عبارته في تذكّره، والذي قرأ عليه [به] ^(٦) أبو عمرو الداني الاختلاس، كأبي عمرو، [وهو الذي] ^(٧) لا يصحُّ في الاختلاس سواه.

وروى العراقيون قاطبةً وبعض المغاربة والمصريين عن قالون: الإسكان، وهو المنصوص عنه، وعن إسماعيل، والمسيبي ^(٨)، وأكثر رواة ^(٩) نافع، وعليه نصّ الداني في جامع

مشهور، رحل وقرأ على محمد بن سفيان، له (الهداية في القراءات السبع)، وغيره، توفي بعد سنة (٤٣٠هـ). انظر: معرفة القراء الكبار ٢٢٢، وغاية النهاية ٩٢/١.

(١) هو محمد بن سفيان القيرواني، أبو عبد الله، المقرئ، له (الهادي في القراءات)، قرأ القرآن بالروايات على أبي الطيب بن غلبون، وقرأ عليه أبو بكر القصري، وغيره، وبرع في مذهب الإمام مالك، توفي سنة (٤١٥هـ). انظر: معرفة القراء الكبار ٢١٢، وغاية النهاية ١٤٧/٢.

(٢) في المخطوط: ((ابن))، وأثبت الموجد في ط مجمع الملك فهد النّشر ١٧٣٣/٥، وفي ط دار الفكر ٢٨٤/٢.

(٣) فأما الأب فهو عبد المنعم بن عبيد الله بن غلبون بن المبارك الحلبي، أبو الطيب، المقرئ المحقق، له (الإرشاد في القراءات)، قرأ على إبراهيم بن عبد الرزاق، وغيره، وقرأ عليه أبو عمر الظلمنكي، ومكي بن أبي طالب، توفي سنة (٣٨٩هـ). انظر: معرفة القراء الكبار ١٩٩، وغاية النهاية ٤٧٠/١. وأما الابن فظاهر، وقد تقدّمت ترجمته ص ٥٩٧.

(٤) أي: طاهر بن غلبون.

(٥) في المخطوط: ((فرّق))، وأثبت ما في ط مجمع الملك فهد النّشر ١٧٣٣/٥، وفي ط دار الفكر ٢٨٤/٢.

(٦) زيادة من النّشر. انظره: ط مجمع الملك فهد النّشر ١٧٣٣/٥، وفي ط دار الفكر ٢٨٤/٢.

(٧) في المخطوط: ((والذي))، وأثبت ما في ط مجمع الملك فهد النّشر ١٧٣٤/٥، وفي ط دار الفكر ٢٨٤/٢.

(٨) هو إسحاق بن محمد بن عبد الرحمن بن عبد الله المخزومي المسيبي المدني، أبو محمد، إمام جليل عالم بالحديث قيّم في قراءة نافع ضابط لها محقق فقيه، قرأ على نافع وغيره، وأخذ القراءة عنه ولده محمد، وخلف بن هشام، وغيرهما، توفي سنة (٢٠٦هـ). انظر: معرفة القراء الكبار ٨٨، وغاية النهاية ١٥٨/١.

(٩) تكرر في المخطوط قوله: ((رواة)).

البيان^(١)، ولم يذكر صاحبُ العنوان له سِوَاهُ، وهو أحد الوجهين في الكافي.
 وروى أكثر أهل الأداء عن ابن جَمَّاز: الإسكان، كابن وردان، وقالون في المنصوص
 عنه، وهو الذي لم يذكر ابن سِوَار^(٢) له سِوَاهُ.
 وروى كثير منهم له الاحتلاس، وهي رواية العُمَرِيِّ^(٣)، وهو الذي لم [يذكر]^(٤)
 الهذلي^(٥) من جميع الطُرُق سِوَاهُ " انتهى كلام الجزري^(٦) رَضِيَ اللهُ عَنْهُمُ أجمعين، آمين.

[٧٤٩] وَلَكِنْ خَفِيفٌ وَارْفَعِ النَّاسَ عَنْهُمَا وَخَاطَبَ فِيهَا يَجْمَعُونَ لَهُ مُلَا
 فَعُولن مَفَاعِلن فَعُولن مفاعِلن فَعُولن مفاعِلن فَعُولن مفاعِلن
 ((وَلَكِنْ)) مبتدأ على حذف المضاف، أي: نون لكن، خبره ((خَفِيفٌ))، ((وَارْفَعِ))

(١) جامع البيان في القراءات السبع، لأبي عمرو عثمان بن سعيد بن عثمان الداني ت ٤٤٤هـ،
 مجموعة رسائل ماجستير من جامعة أم القرى وطبعت بالتنسيق بينها في جامعة الشارقة، الطبعة
 الأولى ١٤٢٨هـ، جامعة الشارقة.

(٢) هو أحمد بن علي بن عبيد الله بن عمر بن سوار البغدادي، الأستاذ، أبو طاهر، قرأ على الحسن
 الشرمقاني، والحسن العطار، وغيرهما، وقرأ عليه سبط الخياط، وأبو الكرم الشهرزوري، وغيرهما، وله
 (المستنير في العشر)، توفي سنة (٤٩٦هـ). انظر: معرفة القراء الكبار ٢٥٠، وغاية النهاية ٨٦/١.

(٣) هو الزبير بن محمد بن عبد الله بن سالم بن عبد الله بن عمر بن الخطاب، راوي قراءة أبي جعفر
 عن قالون، قال الحافظ أبو العلاء الهمداني: هذه رواية جلييلة، وإسنادٌ صحيحٌ، قرأ عليه محمد بن
 أحمد بن شنبوذ، وعُمَرُ دهرًا، توفي بعد (٢٧٠هـ). انظر: غاية النهاية ٢٩٤/١.

(٤) في المخطوط: ((يذكره))، وأثبت ما في ط مجمع الملك فهد النُّشر ١٧٣٤/٥، وفي ط دار الفكر
 ٢٨٤/٢.

(٥) هو يوسف بن علي بن جُبارة بن محمد الهذلي البسْكَري، أبو القاسم، قال ابن الجزري: ((طاف
 البلاد في طلب القراءات فلا أعلم أحداً في هذه الأمة رحل في القراءات رحلته، ولا لقي من لقي
 من الشيوخ))، قرأ عليه أبو العز القلانسي، وغيره، توفي سنة (٤٦٥هـ). انظر: معرفة القراء الكبار
 ٢٣٩، وغاية النهاية ٣٩٧/٢.

(٦) النُّشر ط مجمع الملك فهد ١٧٣١/٥، وكذلك ط دار الفكر ٢٨٣/٢.

أمرية، مفعولها ((النَّاسُ))، و((عَنْهُمَا)) متعلق بها، والضمير المثنى لمدلول: الشَّيْنِ من قوله: ((شُلْشَلًا)) في البيت السَّابِق.

((وَخَاطَبَ ... يَجْمَعُونَ)) فعل فاعل، و((فِيهَا)) أي: في سورة يونس عليه السلام متعلق به، و((لَهُ)) الضَّمير للخطاب المفهوم من ((خَاطَبَ))، ((مُأَلًّا)) جمع ملاءة: مِلْحَفَةٌ^(١)، جملة اسمية متقدمة الخبر وجوباً؛ حتى يكون المبتدأ مُخَصَّصاً بالتأخير.

والواو ليست [فيصلاً]^(٢) عاطفة، بل من التَّلاوة في قوله: ((وَلَكِنْ))، وهو المختلف فيه

في قوله تعالى: ﴿وَلَكِنْ﴾.

وترجمته: [أ/١٧٥] تخفيفُ النَّونِ ساكنةً في الوقف كما نَطَقَ به، ومكسورةً في الوصل؛ لاجتماع الساكنين، لكن الناظم رحمته لم يتعرَّض لها، أمَّا السكون في الوقف: عَلِمَ من لفظه، وأمَّا الكسر في الوصل: فمن المُجمَع عليه.

وترجمة ((النَّاسُ)): رفع [السَّيْنِ]^(٣).

وقارئهما: حمزة والكسائي، هما مدلول الشين في قافية السابق، المكنى عنهما: بالضمير ((عَنْهُمَا)).

وترجمة المسكوت عنهم: تشديد النون في الحالين، ونَصَب السَّيْنِ^(٤). أمَّا التَّشديد والتَّخفيف من الأضداد المطَّردة المنعكسة، وأمَّا الرَّفْع والنَّصَب فمن الأضداد المطَّردة غير المنعكسة.

والواو فيصل مستأنفة في قوله: ((وَخَاطَبَ)).

والمختلف فيه: ((يَجْمَعُونَ)) في قوله تعالى: ﴿هُوَ خَيْرٌ مِّمَّا يَجْمَعُونَ﴾ في سورة يونس

[٥٨].

(١) انظر: تهذيب اللغة ٢٩١/١٥، وتاج العروس ٤٣٨/١.

(٢) في المخطوط: ((فيصل))، والصَّحِيح أنه منصوبٌ.

(٣) في المخطوط: ((العين))، وهو تصحيفٌ.

(٤) انظر: التيسير ٣٠٩، والنَّشْر ٢١٩/٢.

وترجمته: تاء الخطاب.

وقارئه: هشامٌ، وابنُ ذكوان، المشار إليهما: باللام، والميم - وإِنَّمَا فَرَّقَ الرَّمزَ لِلوِزْنِ -
المراد منها: ابن عامر.

وترجمة المسكوت: ياء الغيب^(١)؛ لأَنَّهما من الأضداد المطرّدة المنعكسة.

أي: قرأ حمزة والكسائي: ﴿وَلَكِنَّ النَّاسَ أَنْفُسَهُمْ﴾: بتخفيف النون وكسرها
للساكين^(٢)، ورفع السين. وقرأ المسكوت [عنهم]: بفتح النون المشدّدة، ونصب السين.
وقرأ ابن عامر ﴿هُوَ خَيْرٌ مِمَّا تَجْمَعُونَ﴾: بتاء الخطاب. وقرأه المسكوت عنهم: بياء
الغيب.

وأما وجه التخفيف والرفع: أحدُ لُغَتِي ﴿وَلَكِنَّ﴾ أَبْطَلَ عَمَلَهَا^(٣)، فارتفع
﴿النَّاسُ﴾ بالابتدائية، وخبره ﴿يَظْلِمُونَ﴾.

وأما وجه التّشديد ونصب ﴿النَّاسُ﴾: اللغة الأخرى على كون ﴿النَّاسُ﴾ اسمها^(٤)
﴿يَظْلِمُونَ﴾ نصب محلاً على كونها خبرها.
وأما وجه الخطاب: الالتفات إلى الكفار؛ مناسبة للاحقه^(٥)، ومن ثم كان له حجة
ساترة كالملا.

وأما وجه الغيب: الإخبار عنهم على جهة الغيب؛ مناسبة لسابقه^(٦)، والله تعالى أعلم.

(١) انظر: التيسير ٣١٠، والنشر ٢٨٥/٢.

(٢) بعده في المخطوط: ((ورفع النون))، ولم يظهر لي وجهه.

(٣) بعده في المخطوط: ((لأجل داخل المبتدأ رفع والخبر))، ولم يظهر لي وجهه.

(٤) بعده في المخطوط: ((رُفِعَ))، ولم يظهر لي وجهه.

(٥) وهو قوله تعالى: ﴿قُلْ أَرَأَيْتُمْ مَا أَنْزَلَ اللَّهُ لَكُمْ مِنْ رِزْقٍ فَجَعَلْتُمْ مِنْهُ حَرَامًا وَحَلَالًا﴾ [يونس:
٥٩].

(٦) نحو قوله: ﴿وَيَسْتَأْذِنُكَ أَحَقُّ هُوَ﴾ [يونس: ٥٣]. انظر توجيه القراءات السابقة: شرح الهداية
٣٦٥، ٥٢٨، وكنز المعاني للجعبري ١٧١٨/٤، والنقل منه.

أعلم.

وافق أبو جعفر ابن عامر في الخطاب، وكذلك الأئمة الأربعة، إلا أنَّ الأعمش وافق حمزة في الغيب، كما وافقه يعقوب برواية روح، وكذلك خلف لنفسه، وابن محيصن، واليزيدي^(١).

ووافق أبو جعفر نافعا في التَّشْدِيدِ والنَّصْبِ، كما وافقه يعقوب، وكذلك الأئمة الأربعة، إلا أنَّ الأعمش وافق حمزة في التَّخْفِيفِ والرَّفْعِ، كما وافقه خلف لنفسه^(٢).

وقرأ حمزة ﴿لَا رَيْبَ﴾ [يونس: ٣٧] بمدَّ ﴿لَا﴾ للتَّبْرُؤَةِ^(٣) من طرق النَّشْرِ والمَفْتاح. وقرأ الحسن البصري بتنوين: ((رَيْبًا))^(٤) [٣٧]، أيضًا ((وإِلَيْهِ يُرْجَعُونَ)) [٥٦]: بالغيب. والباقون: بالخطاب. وقرأ يعقوب بفتح التاء، وكسر الجيم، وافقه ابن محيصن، والأعمش برواية المطوَّعي^(٥).

وقرأ يعقوب برواية رويس ﴿فَلْتَفَرِّحُوا﴾: بالخطاب، وافقه الحَسَنُ والأعمش برواية المطوَّعي. والباقون: بالغيب. وكلهم سَكَّنَ اللامَ منه إلا الحسن فإنه كَسَرَهَا^(٦)، فِيهِمْ أَجْمَعِينَ.

(١) انظر قراءة الأئمة الثلاثة: تحبير التيسير ٤٠٠، والنشر ٢/٢٨٥.

وانظر قراءة الأئمة الأربعة: إيضاح الرموز ٤٣٨، وإتحاف فضلاء البشر ٢/١١٦.

(٢) انظر قراءة الأئمة الثلاثة: تحبير التيسير ٣٩٩، والنشر ٢/٢١٩.

وانظر قراءة الأئمة الأربعة: إيضاح الرموز ٤٣٧، ولطائف الإشارات ٦/٢٣٨٣.

(٣) بمقدار أربع حركات. قال ابن الجزري: ((وَقَدَّرُ الْمَدَّ فِي ذَلِكَ فِيمَا قَرَأْنَا بِهِ وَسَطًا، لَا يَبْلُغُ الْإِشْبَاعَ)). انظر: النشر ١/٣٤٥.

(٤) انظر: مفردة الحسن البصري ٢١٠، ولطائف الإشارات ٦/٢٣٨٣.

(٥) انظر قراءة الأئمة الثلاثة: تحبير التيسير ٢٨٤، والنشر ٢/٢٠٨.

وانظر قراءة الأئمة الأربعة: إيضاح الرموز ٤٣٨، ولطائف الإشارات ٦/٢٣٨٩.

(٦) انظر قراءة الأئمة الثلاثة: تحبير التيسير ٤٠٠، والنشر ٢/٢٨٥.

وانظر قراءة الأئمة الأربعة: مفردة الحسن البصري ٣١٧، وإيضاح الرموز ٤٣٨، ولطائف الإشارات

أجمعين.

[٧٥٠] وَيَعْرُزُ كَسْرُ الضَّمِّ مَعَ سَبَأِ رَسَا وَأَصْغَرَ فَارْفَعُهُ وَأَكْبَرَ فَيَصَلَا
فَعُولٌ مَفَاعِيلَانِ فَعُولٌ مَفَاعِلَنَ فَعُولٌ مَفَاعِلَنَ فَعُولٌ مَفَاعِلَنَ فَعُولٌ مَفَاعِلَنَ
(وَيَعْرُزُ) مبتدأ، و((كَسْرُ)) الضَّمِّ ثان، وخبره ((رَسَا)) ثبت^(١)، والعائد محذوف،
أي: لفظ فيه، أو لام التعريف في الضَّمِّ، وهذه الجملة خبر الأول، و((مَعَ سَبَأِ)) حال
الضمير الذي تحت ((رَسَا)) وصُرِفَ على قراءة الكسائيِّ فَإِنَّهُ قرأ بالتثنية في سورة النمل.
(وَأَصْغَرَ) مبتدأ، فالفاء زائدة في قوله: ((فارفع)) أمرية، خبره على التأويل،
(وَأَكْبَرَ) معطوف عليه منصوب على مفعول الأمرية، أي: ارفع أصغر وأكبر،
و((فَيَصَلَا)) حاكمًا، أو مُفَرَّقًا، حال الأمر.

والواو فيصل مستأنفة في قوله: ((وَيَعْرُزُ))، وهو المختلف فيه من قوله تعالى: ﴿وَمَا
يَعْرُزُ﴾ هنا [٦١] وفي سورة سبأ [٣].

وترجمته: كسر الزاي، المقيد بالضَّمِّ لأجل بيان قراءة المسكوت عنهم؛ لأنه لو اقتضرت
الترجمة على الكسر لَفُهِمَ منه قراءتهم بالفتح لأنهما من الأضداد المطردة المنعكسة، مع أنهم
لم يقرؤوا إلا بالضَّمِّ.

وقارئه: الكسائيُّ، المشار إليه: بالراء من قوله: ((رَسَا)).

وترجمة المسكوت عنهم: إبقاء الضم على حاله^(٢).

والواو فيصل مستأنفة في قوله: ((وَأَصْغَرَ))، وهو المختلف فيه: ((أَكْبَرَ))، و((أَصْغَرَ))

من قوله تعالى: ﴿وَلَا أَصْغَرَ مِنْ ذَلِكَ وَلَا أَكْبَرَ﴾ [يونس: ٦١].

وترجمتها: رفع راءهما.

وقارئهما: حمزة، المشار إليه: بالفاء.

وترجمة المسكوت عنهم: نصبهما^(١) لأنهما من الأضداد المطردة غير المنعكسة.

(١) انظر: تهذيب اللغة ٤٠/١٣، والصحاح ٢٣٥٦/٦.

(٢) انظر: التيسير ٣١٠، والنشر ٢٨٥/٢.

وهما مخصوصان بيونس عليه السلام، مع أنهما موجودان في سورة سَبَأَ [٣]، لكن الإجماع على رفعها فيها والناظم عليه السلام اعتمد على اصطلاحه في الإطلاق في الفرش على الخصوص، بمعنى: بناء الكلام في الفرش [١٧٥/ب] على الخصوص، وأما بناء الكلام [في الفرش] فعلى العموم، بناءً على هذا لم يقيدها ههنا، لكن عرض هنا شُبُهَةٌ عطفهما على المضموم إليه لِذِكْرِ سَبَأٍ فيما قبله، فتدارك الناظم عليه السلام هذه الشبهة فقال: ((فِيصَلَا))، أي: فاصلاً حرفَ سَبَأٍ عن هذه السورة، وفيه إشارة إلى خصوص الخلاف بهذه السورة دون سورة سَبَأٍ^(٢).

فإن قلت: إذا قيّد الناظم عليه السلام بقوله: (ههنا) فهو مصرّح به، والمصرّح به في المنقولات أوضح من الإشارة إليها، فما الوجه [في]^(٣) العُدول عن المصرّح به؟ قلتُ: [إنه]^(٤) وَضَعُ القصيدَة لأجل المسائل الخلافية، فيكفي في إخراج المسائل الخلافية من المسائل الإجماعية في المختلف فيه المذكور الإشارة إلى دفع الشُبُهَة؛ ولأنَّ الفرش لا يُعْمَرُ إِلَّا بقرينة، ولا قرينة تدلُّ على عموم الحكم في السورتين، والقرينة ليست بقويّة؛ لأنَّ الواو في قوله: ((وأصغر)) تحتمل [أن تكون] مستأنفة، لا عاطفة، فاندفع احتمال العطف على ما قبله الذي فيه ذكر سَبَأٍ بقوله: ((فِيصَلَا)).

فَيَدْفَعُ^(٥) السائل بأن يقول: لا نُسلِّمُ عدم القرينة، بل يجوز أن يكون [أراد]^(٦) الناظم عليه السلام ما في السورة وسورة سَبَأٍ، واستغنى بذكر تقدّم سَبَأٍ عن ذكرها في المسألة الثانية أيضاً؟ فأجاب عن هذه الشبهة بقوله: ((فِيصَلَا)) فيه إشارة إلى أنَّ القراءة في ((أصغر))

(١) انظر: التيسير ٣١٠، والنشر ٢/٢٨٥.

(٢) انظر: كنز المعاني للجعبري ٤/١٧١٩.

(٣) في المخطوط: ((عن))، ولعله تصحيف.

(٤) في المخطوط: ((إن))، ولعله تصحيف.

(٥) بعده في المخطوط: ((سؤال))، وإثباتها يوهم أنَّ السِّيَاق في جواب المؤلّف، بينما هو لذكر إيرادٍ آخر.

(٦) في المخطوط: ((إرادة))، وهو تصحيف.

و((أكبر)) تؤذَنُ بانفصالهما عمَّا قبلهما، فالناظم رحمته تسامح في بناء الحركة في قراءة المسكوت عنهم؛ لأن قراءتهم بالفتح لأنَّ اسم ((لا)) إذا كان جنسًا فهو مبني على الفتح، لأنَّ ضد الرفع هو النصب، فهما من ألقاب الإعراب، فصار التَّسامح في الضدِّ، لا في التصريح؛ لأنَّ التصريح مُعَرَّبٌ، ولأنَّ الضد مبنيٌّ.

أي: قرأ الكسائي ﴿وَمَا يَعْرِبُ﴾: بكسر الزاي هنا، وفي سورة سبأ. والمسكوت عنهم: بضمها.

وقرأ حمزة: ﴿وَلَا أَصْغَرُ مِنْ ذَلِكَ وَلَا أَكْبَرُ﴾: برفعها هنا. وقَرَأَهما الباقون: بفتحهما.

وأما وجه كسر ﴿يَعْرِبُ﴾: أحد اللغتين، كينفدُ.
وأما وجه ضمّه: اللغة الأخرى، كينفدُ.

وأما وجه رفعها: عطفها على محلِّ ﴿مِنْ مَثْقَالٍ﴾؛ لأنه فاعل، على حدِّ: كفى بالله.
وأما وجه فتحهما: عطفهما على لفظ ﴿مَثْقَالٍ﴾، أو ﴿ذَرَقَةٍ﴾ [فهما] ^(١) مجروران لكنهما غيرُ مُنصَرَفَيْنِ بوزن الفعل ^(٢)، والصفة، فعلامة جرَّهما الفتح؛ لأنَّ حالة الجر محمولة على حالة النصب في (لا ينصرف) ^(٣). وقيل: رفعهما بالابتدائية ^(٤)، وبنائهما على الفتح مع (لا) الجنسية. وعبارة التيسير منطبقة على المذهبيِّين؛ لأنه عبَّرَ عنهما بالرفع والفتح، وكُلُّ أعمُّ، وظاهر عبارة الناظم رحمته على ^(٥) الثاني - أي: على الأعم - ترجم ^(٦) بالرفع وضده النصب، وموضع [اسم] (لا) الجنسية وحده نصب، وعلى هذا التقدير لا تسامح في

(١) في المخطوط: ((فيهما))، وهو تصحيفٌ.

(٢) أي: وزنه (أفعل).

(٣) هكذا في المخطوط، والأقرب للسياق ((غير المنصرف)).

(٤) أولهما: مرفوع بالابتداء. والآخر: معطوفٌ عليه.

(٥) في المخطوط: ((عن))، وهو تصحيفٌ.

(٦) هكذا في المخطوط، والأقرب للسياق ((فترجم)).

التعبير، ولا يحتل الأول إلا بتأويل التداخل، على حدِّ قوله: ((وَبِالرَّفْعِ نَوْنُهُ فَلَا رَفَتْ وَلَا فُسُوقٌ وَلَا حَقًّا))، وضدُّ الرَّفْعِ هنا الفتح، لا النصب، والتسامح الذي في قوله: ((وَأَصْغَرَ فَارْفَعُهُ)) كما كان التسامح في ضدِّ قوله: ((وَبِالرَّفْعِ نَوْنُهُ)) لأنَّ ضدهما هو الفتح، لا النصب^(١).

وافق أبو جعفر في ضم الزاي في السورتين نافعاً، كما وافقه يعقوب، وخلف لنفسه، وكذلك الأئمة الأربعة إلا أنَّ الأعمش وافق الكسائي في الكسر فيهما. ووافق أبو جعفر في نصب الرايين في سورة يونس عليه السلام نافعاً، وكذلك الأئمة الأربعة إلا أنَّ الأعمش وافق حمزة في رفعهما، كما وافقه خلف لنفسه، ويعقوب، والحسن البصري^(٢)، رضي الله عنهم أجمعين.

[٧٥١] مَعَ الْمَدِّ قَطْعُ السَّحْرِ حُكْمٌ تَبَوَّأَ بِيَا وَقَفُ حَفْصٍ لَمْ يَصِحَّ فَيُحْمَلَا

فَعُولُنْ مَفَاعِلُنْ فَعُولُنْ مَفَاعِلُنْ فَعُولُنْ مَفَاعِلُنْ مَفَاعِلُنْ

((قَطْعُ السَّحْرِ)) مبتدأ على حذف المضاف، أي: قطع همزة السَّحْرِ، وخبره ((حُكْمٌ)) أي: حُكْمٌ من الأحكام المنقولة في علم القراءة و((مَعَ الْمَدِّ)) فالألف واللام فيه عَوْضٌ عن المضاف إليه، أي: مع مدِّ [همزة]^(٣) القطع، والمراد من القطع: همزة الاستفهام، فالممدود همزة الوصل.

حاصل الكلام: زيادة قطع الهمزة على همزة الوصل حال كونها [مصحوبةً]^(٤) بممدودة. وإنَّما قُدِّرَ الكلام على هذا المنوال؛ لأنَّ الناظم رحمته أضاف (القطع) إلى

(١) انظر: المختار ١/٣٨١، ٣٨٢، وكنز المعاني للجعبري ٤/١٧٢٠، والنقل منه.

(٢) انظر قراءة الأئمة الثلاثة: تحبير التيسير ٤٠٠، والنشر ٢/٢٨٥.

وانظر قراءة الأئمة الأربعة: إيضاح الرُّمُوزِ ٤٣٩، ولطائف الإشارات ٦/٢٣٩٣.

(٣) في المخطوط: ((الهمزة))، والصَّوَابُ ما أثبتُّ؛ لأنَّها مضافة.

(٤) في المخطوط: ((مصحوبةً))، ولعلَّه تصحيف.

((السَّخْرُ))، لو^(١) كان مراده بالإضافة أن يكون [١٧٦/أ] همزة ((السَّخْرُ)) قَطْعاً لَلزِمَ منه أن يكون همزة الوصل [زائدة]^(٢)؛ مع أن همزة الوصل ثابتة في ((السَّخْرُ))، والزيادة أن يكون [همزة قطع]^(٣)، والممدود أن يكون همزة الوصل حين زيادة القطع عليها؛ ولذا قال: ((مَعَ المَدِّ)) لأجل شُبُهَةِ أن يكون همزة ((السَّخْرُ)) قَطْعاً فاندفعت مع قوله: ((مَعَ المَدِّ))؛ لأنَّ الممدود همزة الوصل، والزيادة أن تكون قطع الهمزة، وعلى هذا التقدير لا يَرِدُ السُّؤال عليه، وهو: أن يكون ذكر مدِّ الهمز في الوصل لا يجوز تَسْهِيلُهَا هَهُنَا، مع أن القاعدة في اجتماع همزة القطع مع الوصل عند الكل: إبدالها ألفاً، وتسهيلها^(٤)، وإنما ذَكَرَ (الإبدال)؛ لدفع الشُّبُهَةِ ولم يذكر الناظم حَمَلَهُ التسهيل لدفعها؛ لأنَّ النظم يُسَاعِدُ قَوْلَهُ: ((مع المدِّ))، ولا يُسَاعِدُ (مَعَ التسهيل)، أو لأنَّ في ذكر مدِّ همزة الوصل إشارة إلى أن الأولية في هذه القاعدة الإبدال لا التسهيل؛ لأنَّ في التسهيل [مطاً]^(٥) في همزة الوصل مع أنها لم يَثْبُتْ في الوصل، أمَّا الإبدال وإن كان ثابتاً في الوصل ولكن تَغَيَّرَ ولم يَبْقَ شيءٌ من الهمزة، ولا يلزم من ذكر الأولية [أن] لا يقرأ أبو عمرو هنا تسهيلها^(٦)، مع أنه لم يُشِرْ إلى إلی عدم جَوَازِهِ؛ اِكْتِفَاءً بذكر الِوَجْهَيْنِ في باب الهمزين من كلمة^(٧).

وقال أبو عمرو الداني في التيسير: "نَافِعٌ ﴿بِهَاءِ الْكَنْ﴾، و﴿ءَاكَنْ وَقَدْ عَصَيْتَ﴾ [يونس: ٥١، ٩١]: بفتح اللام من غير همز. والباقون: بإسكان اللام، وبالهمزة بعدها. وكلُّهم

(١) هكذا في المخطوط، والأقرب للسياق ((ولو)).

(٢) في المخطوط: ((زيادة))، ولعله تصحيف.

(٣) في المخطوط: ((قطع الهمزة))، وهو تقديم وتأخير.

(٤) انظر: اللآلئ الفريدة ٢٤٩/١، والدُّرَّةُ الفريدة ٣٨٧/١.

(٥) في المخطوط: ((مط))، ولم يتضح لي مراده.

(٦) هكذا في المخطوط، والأقرب للسياق ((بتسهيلها)).

(٧) يدور كلامه حَمَلَهُ على أمرين: **أولهما**: أن الهمزة الممدودة هي همزة الوصل، لا همزة القطع، لذا احتاج قوله: ((مَعَ المَدِّ قَطْعُ السَّخْرِ)) إلى تقدير. **ثانيهما**: أن لأبي عمرو في هذا الحرف وجهين: إبدال همزة الوصل مع مدِّها، أو تسهيلها.

سهل همزة الوصل التي بعد همزة الاستفهام في ذلك، وشبهه نحو: ﴿قُلْ أَلَّذِكْرَيْنِ﴾ [الأنعام: ١٤٣]، و﴿قُلْ أَللَّهُ أَذِنَ لَكُمْ﴾ [يونس: ٥٩]، و﴿أَللَّهُ خَيْرٌ﴾ [النمل: ٥٩] ولم يُخَفِّفْهَا أَحَدٌ مِنْهُمْ، وَلَا فَصَلَ بَيْنَهَا وَبَيْنَ الَّتِي قَبْلَهَا بِأَلْفٍ؛ لِضَعْفِهَا؛ وَلِأَنَّ الْبَدَلَ فِي قَوْلٍ [أَكْثَرَ] ^(١) الْقَرَاءِ وَالنَّحْوِيِّينَ يَلْزِمُهَا ^(٢).

وصاحب التيسير تعرَّض للإبدال بقوله: "ولأنَّ البدل في قول [أكثر] القراء والنحويين يلزمها"، كما تعرَّض لتسهيل الهمزة بقوله: "وكلَّهم يُسهِّلُ همزة [الوصل] التي بعد همزة الاستفهام في ذلك"، وصرَّح بالعموم بقوله: "ويُشَبِّهه نحو قوله: ﴿قُلْ أَلَّذِكْرَيْنِ﴾" (واندرج في) ^(٣) قراءة أبي عمرو ﴿بِهِ السَّحْرُ﴾ [يونس عليه السلام: ٨١] تحت العموم.

وقال أبو عمرو: ((﴿بِهِ السَّحْرُ﴾ [يونس عليه السلام: ٨١] بالمدِّ على الاستفهام. والباقون: بغير مدٍّ على الخبر)) ^(٤) ولم يذكر تسهيل همزة الوصل بعد همزة الاستفهام اكتفاءً بدخول قراءة أبي عمرو تحت العموم في قوله: ((ويشبهه)) ^(٥).

والناظم رحمته تبع في ذِكْرِ المدِّ [التيسير] ^(٦)، وهما ذَكَرَا في قراءة أبي عمرو المدَّ بعد الاستفهام؛ لِأَنَّ المدَّ عِنْدَ الْقَرَاءِ وَالنَّحْوِيِّينَ، أَمَّا التَّسْهِيلُ عِنْدَ الْقَرَاءِ فَقَطْ، وَبِذِكْرِ الْقَوِيِّ اسْتغْنَى عَنِ ذِكْرِ التَّسْهِيلِ، مَعَ أَنَّ صَاحِبَ النُّشْرِ الْكَبِيرِ، وَمِفْتَاحَ الْكُنُوزِ، وَشُرُوحَ الشَّاطِئِيَّةِ صرَّحَ ^(٧) بِالْوَجْهِينَ لِأَبِي عَمْرٍو فِي قِرَاءَةِ الْقَطْعِ ^(٨).

(١) زيادة من التيسير يحتاج إليها السياق.

(٢) انظر: التيسير ٣١٠.

(٣) هكذا في المخطوط، والأقرب للسياق ((واندرجت)).

(٤) انظر: التيسير ٣١١.

(٥) انظر: التيسير ٣١٠.

(٦) في المخطوط: ((للتيسير))، وهو تصحيف.

(٧) هكذا في المخطوط، والأقرب للسياق ((صرَّحوا)).

(٨) وسينقل عنهم المصنف الآن.

أمّا عبارة النَّشْر الكبير فهي: "الضرب الثاني المختلف فيه: حرف واحد، وهو: ﴿بِه﴾^(١) السَّحْرُ ﴿بِه﴾ في يونس السَّيِّئَةُ [٨١]، فقراءة أبي عمرو وأبي جعفر بالاستفهام، فيجوز لكل واحدٍ منهما: الوجهان المتقدمان من البدل والتسهيل، على ما تقدّم في [الكلم] ^(١) الثلاث، ولا يجوز لهما الفصل فيه بالألف، كما لا يجوز فيها. وقرأ الباقون: بهمزة واحدة على الخبر انتهى ^(٢).

وأمّا عبارة مفتاح الكنوز فهي: "فصل إذا دخل همزة الاستفهام على همزة الوصل، وذلك في ثلاث كلم، وهي ﴿ءَالَّذِكْرَيْنِ﴾ في موضعي الأنعام [١٤٣، ١٤٤]، و﴿ءَأَكْنَ﴾ موضعي يونس السَّيِّئَةُ [٥١، ٩١]، و﴿ءَاللَّهُ﴾ في يونس السَّيِّئَةُ [٥٩]، والنمل [٥٩]، واختلف في كيفية التسهيل، فالجمهور: على إبدالها ألفاً خالصاً ممدوداً للسَّاكنين. والآخر على جعلها بَيْنَ بين. مع إجماعهم على عدم التحقيق، وعدم الفصل بينهما، وكذلك في ﴿بِه السَّحْرُ﴾ في يونس السَّيِّئَةُ [٨١] عند من استفهم وهو أبو عمرو وأبو جعفر والشنبوذي عن الأعمش واليزيدي". انتهى ^(٣).

وأمّا عبارة الجعبريِّ رحمه الله فهي: "يُجْرِي [قاطع]" ^(٤) الهمزة في بابه مذهبه في المدّ المنفصل، المنفصل، ومدّ الحجز في الألف، فصارت عنده من باب الذكّرين فينبغي أن يُجرى وجهاه فيه" انتهى ^(٥).

وأمّا عبارة ابن جبارة رحمه الله فهي: أخبر أنّ أبا عمرو رحمه الله قطع ﴿السَّحْرُ﴾ ههنا، أي: قطع همزته، ومراده بقطع همزة ﴿السَّحْرُ﴾ إدخال همزة الاستفهام على همزة الوصل، ومراده بالمدّ إبدال همزة الوصل ألفاً، لأنّ أبا عمرو لمّا زاد همزة الاستفهام صار عنده من قاعدة

(١) في المخطوط: ((الكلمة))، وأثبت ما في النَّشْر.

(٢) النَّشْر ١/٣٧٨.

(٣) إيضاح الرُّموز ١٣٨.

(٤) في المخطوط: ((القاطع)).

(٥) كنز المعاني للجعبريِّ ٤/١٧٢١.

همزة الوصل الواقع بين الهمزة للقطع وبين لام التعريف، وتقدّم أنّ لكلّ القراء في همزة الوصل وجهان: البدل، والتّسهيل^(١). انتهى. والله تعالى أعلم.

ويشهد عليه ((قَطْعُ السَّحْرِ حُكْمٌ))؛ لأنّ فيه إشارةً إلى أنّ البدل الذي [هو] حكمٌ ثابتٌ يُتلى به [١٧٦/ب] لأبي عمرو ما ذكره الناظم رحمته؛ لأنّ أبا عمرو قد نقل عنه ههنا قراءة الجماعة في اجتماع همزة الاستفهام مع همزة الوصل لكن ذكر البدل للأولوية.

قوله: ((تَبَوُّءًا)) مبتدأ، خبره ((بِإِثْمٍ)) - فُصِّرَ للوزن - على حذف لفظة عليه، و((وَقَفُّ)) خبر بإضافة ((بِإِثْمٍ)) إليه، وإن لم يكن قوله ((بِإِثْمٍ)) مضافاً إلى ((وَقَفُّ)) فُزِعَ بالابتداء به على أن يكون مبتدأً ثانياً، وخبره ((بِإِثْمٍ)) يكون خَبَرَ الأول، والجار - أي: ((بِإِثْمٍ)) - يتعلق به، ((فِي حَمَلٍ)) بمعنى: فَيُنْقَلَا نصب ب(أن) مقدرة بعد فاء جواب النفي، فالمراد منه حكاية القراءة من غير طريق القصيدة، لا رواية من طريقها.

والناظم رحمته لم يأتِ بالواو الفاصلة في قوله: ((مَعَ الْمَدِّ))؛ لعدم الريبة في اتصالها بما قبلها؛ لأنّ قوله: ((مَعَ الْمَدِّ)) ترجمة، وهذه الترجمة لا تصلح أن تكون ترجمة لما قبلها.

والمختلف فيه: ((السَّحْرِ)) من قوله تعالى: ﴿مَا جِئْتُم بِهِ السَّحْرُ﴾ [يونس: ٨١].

وترجمته: زيادة همزة الاستفهام على همزة الوصل الذي في ﴿السَّحْرُ﴾، والحكم المتقدم يجري فيه، أعني: الحكم المتقدم في باب الهمزتين من الكلمة الواحدة، وهو على الوجهين: البدل، والتسهيل^(٢).

وقارئه: أبو عمرو، المشار إليه: بالحاء من ((حُكْمٌ)).

وترجمة المسكوت عنهم: حذف همزة الاستفهام على الخبر^(٣)؛ لأنّ الإنشاء والخبر من الأضداد المطردة المنعكسة وإن لم يكونا مذكورين في الخطبة، ولكن يندرجان تحت قوله:

(١) بمعناه في المفيد. انظره: لوحة ١٤٦/ب.

(٢) انظر: اللآلئ الفريدة ٢٤٩/١، والدُّرّة الفريدة ٣٨٧/١.

(٣) انظر: التيسير ٣١١، والنَّشْر ٣٧٨/١.

((كمدّ)) والباب؛ لأنهما من الأضداد العَقْلِيَّة؛ كما أنَّ المدَّ والقصر منها؛ لأنَّ الكاف^(١) بمعنى: المثل، والمراد من المثلية هو الأضداد العَقْلِيَّة.

ولم يأت بالواو الفاصلة في قوله: ((تبوّءا))؛ لعدم الريبة في اتصاله بما قبله؛ لأن الرمز الصغير مُنفرداً لا يتقدّم على المختلف فيه، مع أنَّ ((تبوّءا)) مضافة إلى ((وقف)) الذي هو مضاف إلى ((حفص))، ومن المعلوم [أنَّ] الرمز والمُصَرِّح به لا يجتمعان في المختلف فيه، أي ﴿تَبَوَّءَا لِقَوْمِكُمْ﴾ [يونس: ٨٧].

وترجمته: أن يكون ياءً مفتوحة في مكان همزة مفتوحة في الوقف عليه.
وقارئة: حفص.

وترجمة المسكوت عنهم: همزة مفتوحة في الحالين^(٢).

وضد الياء -هنا- ليس بنون على الاصطلاح الذي في الخطبة لكن ضدّ الياء [هنا
الهمزة].

وعُلِمَ من لفظ ((تبوّءا)) الهمزة المفتوحة على الإجماع عليها حالة الوصل لكن وقفُ حفصٍ بالياء المفتوحة ليس بصحيحٍ عنه من طريق القصيد، فالناظم رحمته حكى مذهب الغير، فنقّى هذا من طريقه.

فإن قلت: ما الفائدة في حكاية مذهب الغير^(٣)؟

قلت: لزيادة علم في مذهب حفص حالة الوقف؛ لأنّ الناظم لو سكت عن بيان ذلك رُبّما وقف الإنسان لحفص بالياء؛ لكونه منقولاً عنه في نفس الأمر؛ لكن ليس من طريق التيسير والشاطبي، فلذا بين مذهب الغير في حق حفص حالة الوقف، فنقّى بعد البيان مذهب الغير.

فإن قلت: فهذا الوقف من أيّ أنواع الوقف.

(١) في قوله: ((كمدّ)).

(٢) انظر: التيسير ٣١١، والالء الفريدة ٥٢٤/٢.

(٣) أي: وقف حفصٍ بالياء.

قلتُ: من وقف الابتلاء^(١).

فإن قلتَ: فهلا بيّن الناظم رحمته من أيّ أنواع الوقف.

قلتُ: لَمَّا لم يصحّحه لم يُبيّنه.

فإن قلتَ: مفهوم كلام الناظم رحمته أنّ حفصاً صحَّ عنه الوقف بغير ياء.

قلتُ: نعم كذلك لكن ما في كلامه ما يدل على بيان نوعه.

فإن قلتَ: كيف يوقف عليه حمزة.

قلتُ: إنّ القياس تسهيلُ الهمزة المفتوحة كالألف لحمزة، وله باعتبار الرسم فيقفُ

بالألف، فإنه لم ترسم إلا في مركز الألف، لا في الياء والواو^(٢)، والله تعالى أعلم.

أي: قرأ أبو عمرو ﴿مَا جِئْتُمْ بِهِ السَّحَرُ﴾: بزيادة [همزة]^(٣) الاستفهام على همزة الوصل

على طريق البدل، والتسهيل بلا ألف فاصلة بينهما، وبمدّ (ها) الكناية من لفظة ﴿بِهِ﴾

قبل القطع وبقصرها برواية الدوري؛ لأنّه من قبيل المدّ المنفصل؛ لكن برواية السوسي بقصرها

فقط^(٤). وقرأها المسكوت عنهم: بحذف القطع على الخبر، وبحذف مدّ الهاء من لفظة

﴿بِهِ﴾.

وقرأ عبيد بن الصّبّاح عن حفص ﴿أَنْ تَبَوَّأَ﴾: بهمزة مفتوحة مُحْفَفَةً في الحالين من

طريق القصيدة والتيسير، كالجماعة، وروى ابن أبي مُسلم^(٥) وهبيرة عنه بتخفيفها في الوصل

(١) أي: اختبار القارئ بالوقف على كلمة ليست موضعاً للوقف؛ ليُعلم به علم القارئ بحقيقة تلك

الكلمة، أو الوقف عليها عند انقطاع النَّفْس. انظر: إبراز المعاني ٢/٢٠٦، وسراج القارئ

٥٩٧/٢.

(٢) الوجهان في جامع البيان ٣/١١٨٧، وقال ابن الجزري رحمته: والصحيح فيه عن حمزة بين بين.

انظر النَّشر: ٤٨٠/١.

(٣) في المخطوط: ((الهمزة))، والصّواب ما أثبتُّ؛ لأنّها مضافة.

(٤) انظر: اللآلئ الفريدة ١/٢٢٥، وسراج القارئ ١/٣١٦.

(٥) هو عبيد الله بن عبد الرحمن بن عبيد الله بن واقد، أبو شبيل، الحتلي الواقدي البغدادي، شيخ

مشهور، روى الحروف عن أبيه عن وراق خلف، وعن أبيه عن الكسائي، وبقراءة أبي عمرو عن

وبقبلها ياءً مفتوحة في الوقف، كما قال الدَّانِي رحمته في التيسير: "وَرَوَى عُبيد الله بن أبي مُسَلَّم عن أبيه وهيبرة عن حفص: أَنَّهُ وَقَفَ على قوله: ﴿أَنْ تَبَوَّأَ﴾ بالياء بدلاً من الهمزة، وقال لنا ابن خُوَاسِتي عن أبي طاهر^(١) عن الأشناني: بأنه وقف بالهمزة، وبذلك قرأتُ، [١٧٧/أ] وبه أخذ^(٢). وقول الأشناني: لا أعْرِفُ البدل^(٣). لا يَفْدَحُ فيه؛ لأنَّ عدم معرفته دليلٌ على أَنَّهُ لم يَرَوْه عنه -أي: عن حفص-، إلا أنَّ غَيْرُهُ ينقلُه.

أمَّا وجه زيادة القطع ومدّه: أنَّ همزة الاستفهام إذا دخلت على (الهمزة للوصل)^(٤) - الذي همزة لام التعريف - فوجب قلبها ألفاً عند الجمهور، وتسهيلها عن الآخرين، كما ذُكِرَا في باب اجتماع الهمزتين من الكلمة، وإن لم تبدل أو لم تسهل فتلتبس الإخبار^(٥).

وأمَّا وجه همزة الوصل والقصر: أنها همزة لام التعريف في الإخبار.

وأمَّا وجه تحقيق همزة ﴿تَبَوَّأَ﴾: أَنَّهُ الأصل.

وأمَّا وجه قلبها في الوقف على غير قياس قول بعضهم: هو فاسدٌ من جهة العربيَّة لخروجه عن القياس = فاسدٌ لثبوته نقلاً وعربية^(٦). والله تعالى أعلم.

وافق أبو جعفر أبا عمرو في القطع، كما وافقه الأعمش برواية الشَّنبُوذِي، وكذلك اليزيدي. ووافق يعقوبٌ نافعاً في الخبر، كما وافقه خَلْفٌ لنفسه، والأعمش برواية المطوَّعي، وكذلك ابن محيصن، والحسن البصري.

خارجة عن نافع. انظر: غاية النهاية ٤٨٩/١.

(١) هو عبد الواحد بن عمر بن محمد البغدادي، أبو طاهر، خلف ابن مجاهد في الإقراء، وقُصِدَ من الأقطار، قرأ على ابن مجاهد، والأشناني، وقرأ عليه عدد كثير، منهم عبد العزيز بن خواستي الفارسي، توفي سنة (٣٤٩هـ). انظر: معرفة القراء الكبار ١٧٦، وغاية النهاية ٤٧٥/١.

(٢) التيسير ٣١١.

(٣) انظر: جامع البيان ١١٨٨/٣.

(٤) هكذا في المخطوط، والأقرب للسياق ((همزة الوصل)).

(٥) هكذا في المخطوط، والأقرب للسياق ((بالإخبار)).

(٦) انظر: كنز المعاني للجَعَبَرِيِّ ١٧٢٣/٤.

ووافق أبو جعفر نافعا في تحقيق الهمزة في قوله تعالى: ﴿أَنْ تَبَوَّءَا﴾ في الحالين، كما وافقه يعقوب وخلف لنفسه^(١) ضوئهم أجمعين.

[٧٥٢] وَتَتَّبِعَانِ النُّونُ خَفَّ مَدًّا وَمَاجٍ بِالْفَتْحِ وَالْإِسْكَانِ قَبْلُ مُثَقَّلًا

فَعُولُن مَفَاعِيلُن فَعُولٌ مَفَاعِلُن فَعُولُن مَفَاعِيلُن فَعُولٌ مَفَاعِلُن

((وَتَتَّبِعَانِ)) مبتدأ، خَبَرُهُ ((خَفَّ)) الضمير المستتر فيه للنون، وهذه الجملة خبر الأول بتقدير العائد إليه، أي: لفظة (منه)، و((مَدًّا)) -بتخفيف الدال- تمييز، بمعنى: مَسَافَةٌ^(٢)، أي: خَفَّ مَسَافَةً، ((وَمَاجٍ)) بمعنى: اضطرب^(٣)، الضمير المستتر تحته يرجع إلى ((تتبعان))، و((بِالْفَتْحِ)) حال الفاعل، ((وَالْإِسْكَانِ)) عطف عليه، أي: اضطرب تتبعان حال كونه ملتبسا بفتح الياء، وبإسكان التاء الثانية قبل الباء المفتوحة، و((مُثَقَّلًا)) حال أخرى على تقدير (عنه) متعلق به الضمير في لفظة (عنه) يرجع إلى ((تتبعان))، أي: حال كونه مثقلاً.

والواو فيصل مستأنفة في قوله: ((وتتبعان))، وهو المختلف فيه من قوله تعالى: ﴿وَلَا

تَدْبِعَانِ﴾ [يونس: ٨٩].

وترجمته: تخفيف النون مع كسرهما، وفتح التاء الثانية وتشديدها، وكسر الباء، كما نطق الناظم رحمته لكنه لم يتعرّض لكسر النون المحقّفة، وفتح التاء وتشديدها، وكسر الباء؛ لعدم الخلاف فيهنّ؛ لأنّ الخلاف بين ابن ذكوان وغيره في تشديد النون وتخفيفها؛ لأنهما من الأضداد المطردة المنعكسة.

وقارئه: ابن ذكوان، المشار إليه: بالميم من قوله: ((مَدًّا)).

وترجمة المسكوت عنهم: تشديد النون، مع الترجمة الباقية لابن ذكوان^(٤).

(١) انظر قراءة الأئمة الثلاثة: تحبير التيسير ٤٠١، والنشر ٣٧٨/١.

وانظر قراءة الأئمة الأربعة: إيضاح الرموز ١٣٩، وإتحاف فضلاء البشر ١١٨/٢.

(٢) انظر: مقاييس اللغة ٢٦٩/٥، والمخصص ٢٢/٤.

(٣) انظر: العين ١٩٥/٦، وجمهرة اللغة ٤٩٥/١.

(٤) انظر: التيسير ٣١١، والنشر ٢٨٦/٢.

والواو فاصلة عاطفة في قوله: ((وَمَاج)).
 والمختلف فيه: ((تبعان)) المستفاد من العطف.
 وترجمته: إسكان التاء الثانية، وفتح الباء، وتشديد النون.
 وقارئه: ابن ذكوان، المشار إليه: بالميم من قوله: ((مَدَأ))، وهذا من قبيل اجتماع
 القراءتين برمز واحد، والميم من قوله: ((وَمَاج)) ليس برمز استغناءً بالميم الأولى، والمختلف
 فيه واحدٌ مقدّمٌ على الرّمز الصّغير المتحمض المتأخر؛ لكن الاختلاف من ابن ذكوان على
 القراءتين.
 وترجمة المسكوت عنهم من ضدّ ترجمة القراءة الأولى، لا من ضدّ ترجمة القراءة الثانية؛
 لأنّ ضدّ الترجمة الثانية الحركة المطلقة، المراد منها: الفتح، والكسر، والتخفيف، مع أنّه لم
 يقرأ بهنّ، والقراءة بين الأئمة السبعة ثلاث: القراءتان لابن ذكوان، والقراءة الثالثة
 للمسكوت عنهم.
 أي: قرأ ابن ذكوان ﴿وَلَا نَتَّبِعَنَّ﴾: بفتح التاء الثانية مع تشديدها، وبكسر الباء
 وتخفيف النون مع كسرهما.
 وعنه قراءة أخرى: وهي تخفيف التاء الثانية مع إسكانها، وفتح الباء، وتشديد النون
 مع كسرهما.
 وهشام وافق قراءة المسكوت عنهم، وهي: بفتح التاء الثانية مع تشديدها، وكسر الباء،
 وتشديد النون مع كسرهما.
 وقال صاحب التيسير: "قرأ ابن ذكوان ﴿وَلَا نَتَّبِعَنَّ﴾: بتخفيف النون. والباقون:
 بتشديدها. ولا خلاف في تشديدها التاء"^(١). ولم يذكر في التيسير عن ابن ذكوان سوى
 الأول، وأكّد منع غيره بقوله: "ولا خلاف في تشديد التاء"، أي: عنه.
 والقراءة الثانية من زيادات الشاطبية، وإنّما أتى الناظم رحمته بلفظ ((مَاج)) للإيذان

بأنَّ القُرَّاءَ اختلفوا واضطربوا في قراءة ابن ذكوان؛ لأنَّه قال^(١) في كتابه بالتخفيف، فلم يُعيَّن حرفًا، فزعم البغداديون أنَّه أراد تخفيف النون دون [التَّاء]^(٢)، ولم يُقلَّ [١٧٧/ب] ابن مُجاهد عن ابن ذكوان سوى تخفيف النون^(٣)، ولم يذكر في التيسر سواه، وقال فيه: ((لا خلاف في تشديد التاء)) انتهى^(٤). ويجوز أن يكون مراده إذا خفَّف النون لا خلاف عنده وعند غيره في تشديد التاء، أو في طريقه التي قرأ بها.

ويجوز أن يكون الناظم رحمته إنَّما أتى بهذه اللفظ إشارةً إلى أنَّ الموج والاضطراب وقع في قراءة ابن ذكوان، أمَّا تخفيف التاء فلما تقدَّم، وأمَّا تخفيف النون فلأنَّ التُّحاة اضطربوا في وجه تخفيف النون، فقالوا: هذه النون لا تخلو: إمَّا أن تكون نونَ التأكيد، أو نون الإعراب، لا جائز أن يكون نونَ التأكيد؛ لأنَّ نون التأكيد الخفيفة لا يؤكِّد بها فعل الاثنين ولا تُحرك، وهذه خفيفة محرَّكة، ولا جائز أن يكون نونُ الرُّفَع لأنَّ لفظة ﴿وَلَا﴾ في الآية الشريفة نافية، فيُنْفَى أن تُحَدَفَ النون.

والجواب أن نقول: هي نون التأكيد، أما قولكم نون التأكيد الخفيفة لا يؤكِّد بها فعل الاثنين فلا نُسلِّم؛ لأنَّ يونس^(٥) والقرَّاء أجازوا ذلك مع كسرها لالتقاء الساكنين، وقيل: أصلها الثقيلة ثم خففت، سلَّمنا أنها ليست نون التأكيد، بل نون الرُّفَع، ولا نُسلِّم أن

(١) من نقل الدَّانِي عن ابن ذكوان. أي: قال ابن ذكوان. انظر: جامع البيان ١١٨٨/٣، والنَّشر ١٧٣٩/٥ ط مجمع الملك فهد.

(٢) في المخطوط: ((النون)). انظر: جامع البيان ١١٨٨/٣، والنَّشر ١٧٣٩/٥ ط مجمع الملك فهد.

(٣) بل تخفيف التاء. فقال: ((وأحسب ابن ذكوان عني بروايته: ((خفيفة)) يعني: التاء، من (تبع) فإن كان كذلك فقد اتَّفَق هو وهشام في النون، وخالفه هشامٌ في التاء)) انظر: كتاب السَّبعة ٣٢٩.

(٤) انظر: التيسير ٣١١.

(٥) هو يونس بن حبيب، يكنى أبا عبد الرحمن، وقد قيل: أبو محمد، أخذ النحو أيضا عن عيسى بن عمر، وعن أبي عمرو، وأبي الخطاب الأخفش، توفي سنة (٢٠٤هـ). انظر: تاريخ العلماء النحويين ١٢٠، وإنباه الرواة على أنباه النحاة ٧٤/٤.

﴿وَلَا نَاهِيَةَ﴾ بل نافية، والواو في ﴿وَلَا نَتَّبَعَانِ﴾ للحال، أي: استقيما غير مُتَّبَعَيْنِ^(١).
فإن قلت: إنَّ الاضطراب غير مقبولة في القراءة مع أنَّ هذه القراءة مقبولة.

قلت: نعم كذلك، إذا كان الاضطراب في النقلة، أما الاضطراب [هنا] فليس إلا في مخالفة العريئة فقط، والنَّاطِمِ ذكر الاضطراب، ولم يذكر وجهه، وعلم منه أن الاضطراب في العريئة فقط، ولو كان في النقلة لم يذكره، ومن المعلوم أنَّ الاضطراب في النقلة ليس بمقبول عند أصل الأداء، والله تعالى أعلم.

أمَّا وجه تشديد التاء وتخفيف النون: أَنَّهُ مُضَارِعٌ (أتبع) من باب الافتعال، و(لا) نافية والفعل معرب مرفوع، والنون علامته، فهو خبرٌ محضٌ، أي: ولَسْتُمَا تَتَّبَعَانِ، أو بمعنى النَّهْيِ ك(لا تعبدون)، أو الواو للحال، أي: غَيْرُ مُتَّبَعَيْنِ، أو حُفِّفَ الْمُؤَكَّدَةَ، أو أَكَّدَ بِالْخَفِيفَةِ عَلَى مذهب يونس والفرَّاء في إدخالها على الالف ساكنة، ثم كسرت للساكنين.

وأمَّا وجه تخفيف التاء وتشديد النون: أَنَّهُ مُضَارِعٌ (تبع)، و(لا) ناهية جازمة للفعل، والنون المؤكَّدة المشدَّدة، والله تعالى أعلم.

وأمَّا وجه التشديد: ما ذُكِرَ فِيهِمَا آفَافًا^(٢)، والله تعالى أعلم.

وافق أبو جعفر نافعاً في تشديد التاء، مع تشديد النون، كما وافقه يعقوب، وخلف لنفسه، وكذلك الأئمة الأربعة.

روى زُوييس عن يعقوب بخلاف ﴿فَاَجْمَعُوا أَمْرَكُمْ﴾ [يونس: ٧١]: بهمزة الوصل، وفتح الميم. والباقون: بقطع الهمزة، وكسر الميم.

قرأ يعقوب ﴿وَشُرَكَاءُكُمْ﴾ [يونس: ٧١]: بالرفع. والباقون: بالنصب.

قرأ الحسن البصريّ وأبو بكر من طريق العُلَيْمِيِّ^(٣)، وغيره ﴿وَيَكُونُ لَكُمْ﴾ [يونس:

٧٨]: بالتذكير. والباقون: بالتأنيث.

(١) انظر: كنز المعاني للجعبري ١٧٢٥/٤.

(٢) انظر: كنز المعاني للجعبري ١٧٢٥/٤.

(٣) هو يحيى بن محمد بن قيس العُلَيْمِيِّ، أبو محمد، مقرئ حاذق ثقة، قرأ على أبي بكر شعبة بن عياش، روى القراءة عنه يوسف بن يعقوب الأصم، وغيره، توفي سنة (٢١٩هـ). انظر: معرفة القراء الكبار ١٢٠، وغاية النهاية ٣٧٨/٢.

قرأ الأعمش برواية المطوّعي ((ذَرِيَّةٌ)) [يونس: ٨٣]: بكسر الدّال. والباقون: بالضمّ.
قرأ الحسن البصري ((وجوّزنا)) [يونس: ٩٠]: بتشديد الواو من غير ألف. وبوصل همزة
((فَاتَّبَعَهُمْ)) وتشديد التاء. والباقون: بتخفيف الواو، وبألف قبلها، وبقطع الهمزة، وتخفيف
التاء في ﴿فَاتَّبَعَهُمْ﴾^(١) ضَمُّهُمُ أَجْمَعِينَ.

[٧٥٣] وَفِي أَنَّهُ أَكْسِرُ شَافِيًا وَبُنُونَهُ وَيَجْعَلُ صِيفٌ وَالْخِيفُ نُجِحٌ رِضِيٌّ عَلَا
فَعُولُنْ مَفَاعِلُنْ فَعُولٌ مَفَاعِلُنْ فَعُولُنْ مَفَاعِلُنْ

((وفي)) متعلق بالأمرية ((أكسر)) بمعنى: أوقع الكسر في همزة ((أنه))، و((شافياً))
حال فاعله، ((وبنونه ويجعل)) جملة اسمية متقدمة الخبر للمبتدأ لتقدمه معني، و((صيف))
أمرية مستأنفة، أو خبر بالتأويل، والجار -أي: الباء في قوله: ((وبنونه))- متعلق بالأمر،
أي: يجعل مقولاً في حقه صيف بالنون.

((والخيف)) مصدر مبتدأ، ((نُجِح)) مفعوله، أو بدل، و((رِضِيٌّ عَلَا)) خبر بعد خبر،
أي: زد رضى ذو علًا، ثم أشار إلى تعيين ((نُجِح)) بقوله: ((وذاك هو الثاني))^(٢)، و((وذاك
الثاني)) جملة اسمية، والإشارة إلى ((نُجِح))، و((هو)) ضمير فصل، أي: حصر المبتدأ
إلى^(٣) الثاني.

والواو فيصل مستأنفة في قوله: ((وفي أنه))، وهو المختلف فيه من قوله تعالى:

﴿ءَأَمِنْتُ أَنَّهُ﴾ [يونس: ٩٠].

وترجمته: كسرة الهمزة.

وقارئه: الأخوان، المشار إليهما: بالشّين.

(١) انظر قراءة الأئمة الثلاثة: تحبير التيسير ٤٠١، والنشر ٢/٢٨٥.

وانظر قراءة الأئمة الأربعة: إيضاح الرموز ٤٣٩، وإتحاف فضلاء البشر ٢/١١٧.

(٢) من البيت التالي.

(٣) هكذا في المخطوط، والأقرب للسياق ((في)).

وترجمة المسكوت عنهم: فتحها^(١)؛ لأنهما من الأضداد المطردة المنعكسة.

والواو فيصل مستأنفة في قوله: ((وَبُنُونَهُ)).

والمختلف فيه: ((وَيَجْعَلُ)) من قوله تعالى: ﴿وَيَجْعَلُ الرِّجْسَ﴾ [يونس: ١٠٠].

وترجمته: نون العظمة.

وقارئه: شعبة، المشار إليه: بالصاد.

وترجمة المسكوت عنهم: ياء الغيب^(٢)؛ لأنهما من الأضداد المطردة المنعكسة [أ/١٧٨].

والواو فيصل مستأنفة في قوله: ((وَالْخِفُّ)).

والمختلف فيه: ((نَجَّ)) من قوله تعالى: ﴿حَقًّا عَلَيْنَا نُنَاجِ الْمُؤْمِنِينَ﴾ [يونس: ١٠٣].

المشار إليه بـ((الثاني))؛ احترازاً من الأول؛ لأنه لا خلاف بين الأئمة السبعة في تثقيل قوله

تعالى: ﴿ثُمَّ نُنَاجِي رُسُلَنَا﴾.

وترجمته: تخفيف الجيم.

وقارئه: الكسائي وحفص، المشار إليهما: بالراء والعين.

وترجمة المسكوت عنهم: تشديد الجيم^(٣) لكن لم يتعرض لإسكان النون الثانية؛ لِيُعْلَمَ

من النطق به، وأما فتح النون للمشدّد من الإجماع.

فإن قلت: ما السبب في اختلاف القراء في الثاني لا في الأول؟

قلت: إن السبب فيه أتباع الأثر، لا غير.

أي: قرأ حمزة والكسائي ﴿ءَامَنَتْ إِنَّهُ﴾: بكسر الهمزة. وقرأه المسكوت عنهم:

بفتحها.

وقرأ شعبة: ﴿وَنَجْعَلُ الرِّجْسَ﴾: بالنون. وقرأه المسكوت عنهم: بالياء.

وقرأ الكسائي وحفص ﴿حَقًّا عَلَيْنَا نُنَاجِ الْمُؤْمِنِينَ﴾: بإسكان النون الثانية مع إخفائها

(١) انظر: التيسير ٣١٢، والنشر ٢/٢٨٧.

(٢) انظر: التيسير ٣١٢، والنشر ٢/٢٨٧.

(٣) انظر: التيسير ٣١٢، والنشر ٢/٢٨٧.

عند الجيم المخففة. وقرأ المسكوت عنهم: بفتح النون مع تشديد الجيم.
أما وجه الكسر: أنه الاستثناف، أو بدَلُ ﴿ءَامَنْتُ﴾، أو تضمينه بمعنى: القول، أو
تقديره بعده، والله تعالى أعلم.

وأما وجه الفتح: تقدير الباء الجارة التي تتعلَّقُ بـ ﴿ءَامَنْتُ﴾، على حدِّ قوله تعالى:
﴿يُؤْمِنُونَ بِالْغَيْبِ﴾ [البقرة: ٣]، فالموضع نَصْبٌ أو جر.

وأما وجه النون: إسناده إلى المتكلم المعظم؛ مناسبة لقوله تعالى: ﴿كَشَفْنَا عَنْهُمْ غِظَابَ
الْحَزِيِّ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَنَمَتْنَا لَهُمْ إِلَى حِينٍ﴾ [يونس: ٩٨].

وأما وجه الغيب: إسناده إلى اسم الله تعالى في قوله تعالى: ﴿يَا ذِينَ اللَّهِ﴾ [يونس:
١٠٠].

وأما وجه [التشديد]: أنه مُضَاع (نَجَّى) من باب التفعيل.
وأما وجه التخفيف: بأنه مضارع (أُنجَى) من باب الأفعال، ورُسِمَ بلا ياءٍ باعتبار
الوصل^(١).

وافق أبو جعفر نافعاً في فتح الهمزة، كما وافقه يعقوب، وكذلك الأئمة الأربعة؛ إلا أن
الأعمش وافق حمزة في الكسرة، كما وافقه خَلَفَ لنفسه.

ووافق أبو جعفر نافعاً في ياءِ ﴿وَيَجْعَلُ﴾، كما وافقه يعقوب، وخَلَفَ لنفسه، وكذلك
الأئمة الأربعة إلا أن الأعمش برواية المطوَّعِي وافق الكسائي في تخفيف الميم، كما وافقهم
يعقوب^(٢)، رضي الله عنهم أجمعين.

[٧٥٤] وَذَٰكَ هُوَ الثَّانِي وَنَفْسِي يَاؤُهَا وَرَبِّي مَعَ أَجْرِي وَإِنِّي وَلِي حَلَا

(١) انظر: كنز المعاني للجعبري ٤/١٧٢٧.

(٢) انظر قراءة الأئمة الثلاثة: تحبير التيسير ٤٠٢، والنشر ٢/٢٨٧.

وانظر قراءة الأئمة الأربعة: إيضاح الرموز ٤٤١، وإتحاف فضلاء البشر ٢/١٢٠.

فَعُول مَفَاعِلَن فَعُول مَفَاعِلَن فَعُول مَفَاعِلَن فَعُول مَفَاعِلَن فَعُول مَفَاعِلَن

وقد مرَّ إعراب قوله ((وَذَاكَ هُوَ الثَّانِي)) وَمَعْنَاهُ آتِئاً.

((ياؤها)) مبتدأ على حذف المضاف إليه، أي: ياء إضافة سورة يونس الْيُونُسُ، وخبره المقدم ((نفسى)) على حذف المضاف، أي: ياء نفسى، و((رَبِّي)) أي: ياء ربِّي، معطوفة، و((مع أجرى)) -أي: مع ياء أجرى- صفتها على حذف المضاف، و((إني ولي)) معطوفان على حذف المضاف منهما، أي وياء إني، وياء ولي، ((وَحُلَا)) بالضم من الحلية، أي: الزينة، خبر المبتدأ المحذوف، أي: هي الياءات الخمس ذو حلية.

أي^(١): الأولى: ﴿مَا يَكُونُ لِي أَنْ أَبَدِّلَهُ﴾^(٢) [يونس: ١٥].

والثاني: ﴿إِنِّي أَخَافُ﴾ [يونس: ١٥] من القسم الأول: فتحهما نافع وابن كثير وأبو عمرو، وافقهم أبو جعفر وابن محيصة واليزيدي. والمسكوت عنهم من الأئمة السبعة ابن عامر وعاصم وحمزة والكسائي: أسكنوهما، وافقهم يعقوب وخلف لنفسه والأعمش والحسن البصري.

والثالثة: ﴿نَفْسِيَّ إِنِ اتَّبَعُ﴾ [يونس: ١٥].

والرابعة: ﴿وَرَبِّيَّ إِنَّهُ لَحَقُّ﴾ [يونس: ٥٣] من القسم الثاني: فتحهما نافع وأبو عمرو، ووافقهما أبو جعفر. والمسكوت عنهم من الأئمة السبعة ابن كثير وابن وعاصم والأخوان: أسكنوهما، وافقهم يعقوب وخلف لنفسه، وكذلك الأئمة الأربعة.

والخامسة: ﴿إِنْ أَجْرِي إِلَّا﴾ [يونس: ٧٢] من القسم الثاني، فتحها نافع وأبو عمرو وابن عامر وحفص، وافقهم أبو جعفر وابن محيصة. والمسكوت عنهم من الأئمة السبعة ابن كثير وشعبة والأخوان: أسكنوهما، وافقهم يعقوب وخلف والأعمش والحسن البصري

(١) انظر: مذاهبهم في ياءات الإضافة والزوائد: التيسير ٣١٢، والنشر ٢/٢٨٧، وإيضاح الرموز

(٢) ذكر الآية في المخطوط من قوله: ﴿لِح﴾، ولا يصلح الابتداء بها، كما هو ظاهر.

واليزيديّ رضي الله عنه أجمعين.

وفيها ياء زائدة ﴿نُظْرُونَ﴾ [يونس: ٧١] أثبتتها في الحالين يعقوب، وافقه الحسن البصري في الوصل، كما وافقه في الحذف في الوقف الأئمة السبعة، وهم حذفوها في الحالين، لكن هذه الياء ليست زائدة عندهم، أمّا عند الأئمة الثلاث والأئمة الأربعة هي من الزوائد؛ لأنّ يعقوب من الأئمة الثلاثة والحسن من الأئمة الأربعة. أمّا إذا نُسب يعقوب إلى الأئمة العشرة فالياء من الزوائد عندهم، كما في الطيبة وأمّا الحسن البصري نُسب إلى الأئمة الأربعة العشرة فالياء من الزوائد عندهم، كما في مفتاح الكنوز، والله تعالى أعلم.

ويعقوب على ننج من قوله تعالى ﴿نُنَجِّ الْمُؤْمِنِينَ﴾ بالياء من طريق مفتاح الكنوز، والله تعالى الهادي للصواب الموفق على الرشاد.

فنسأل الله الكريم ربّ العرش العظيم أن يوفّقنا لإكمال الكلام على سورة هود إلى آخر القصيدة على سبيل الرشاد كما وفقنا لإكمال الكلام على سورة يونس عليه السلام.

اللهم احفظ لي^(١) عن الخطأ في تحرير الكلام على سورة هود عليه السلام بجملة ما في القرآن العظيم.

اللهم تقبل مني وديعتي [١٧٨/ب] كلمة الشهادة أشهد أن لا إله إلا الله وأشهد أن محمداً عبده ورسوله وديعة كلمة الإيمان، آمنت بالله، وملائكته، وكتبه، ورأسله، وباليوم الآخر، والقدر خيره وشره من الله تعالى، وإن لم تغفر لنا لنكونن من الخاسرين في هذه السورة الشريفة حتى تشهد لي في يوم الجزاء والحساب^(٢)، وأن يدخلنا في عباده الصالحين في الجنة، فمن يتوكل على الله فهو حسبه، نعم المولى ونعم المعين، لا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم، والحمد لله رب العالمين، وصلاته وسلامه على سيدنا محمد خاتم النبيين، وعلى آله وصحبه أجمعين ومن تلاهم بالإحسان إلى يوم الدين.

اللهم اختم بالإيمان والسنة، اللهم اختم أمين أمين.

(١) هكذا في المخطوط، والأقرب للسياق ((احفظني)).

(٢) تقدّم التنبيه عليه في آخر سورة النساء. انظره: ص ١٩٧.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
والمستعان بالله الكريم

سورة هود عليه الصلاة والسلام

[٧٥٥] وَإِنِّي لَكُمْ بِالْفَتْحِ حَقٌّ رُؤَاتِهِ وَبَادِي وَبَعْدَ الدَّالِ بِالْهَمْزِ حُلًّا

فُعُولن مَفَاعِلِن فُعُولن مفاعِلن فعولن مفاعِلن فعولن مفاعِلن

((حَقٌّ رُؤَاتِهِ)) مُضَافٌ إِلَى ((رُؤَاتِهِ)) المضافة إلى الضَّمير الرَّاجِع إلى ((إِنِّي)) فاعِلُ
((قَرَأَ) مُقَدَّرًا، مفعوله ((إِنِّي)) على حَذف المضاف، أي: همزة إِنِّي، و((بِالْفَتْحِ)) حالُ
الفاعل، أي: حال كونه ملتبساً بالفتح.

((وَبَادِي)) مفعولٌ مُقَدَّرٌ^(١)، أي: (اقرأ) أمرية، ((وَبَعْدَ الدَّالِ)) ظَرْفُهَا، و((بِالْهَمْزِ))
حالُ فاعل الأمرية المقدَّرة، أي: اقرأ بادِي حال كذلك^(٢) ملتبساً بالهمزة بعد الدَّالِ،
و((حُلًّا)) الألف للإطلاق، أُبيح الفتح، ماضية مجهولة صفته، أو مستأنفة.

والمختلف فيه: ((إِنِّي)) من قوله تعالى: ﴿إِنِّي لَكُمْ نَذِيرٌ﴾ [هود: ٢٥].
وترجمته: فتح الهمزة.

وقارئه: ابن كثير، وأبو عمرو، والكسائي، المشار إليهم: بحق والراء.
وترجمة المسكوت عنهم: الكسر^(٣)؛ لأنهما من الأضداد المطردة المنعكسة.

والواو فيصل مستأنفة في قوله: ((وَبَادِي))، وهو المختلف فيه في قوله: ﴿بَادِي

الرَّأْيِ﴾ [هود: ٢٧].

وترجمته: جعل الهمزة مكانَ الياء الذي رُسمَ بالهمز مكان الياء^(٤)، ولكن لم يُعلم قراءة

(١) أي: مفعول فعلٍ مُقَدَّرٍ.

(٢) هكذا في المخطوط، والأقرب للسياق ((كونك)).

(٣) انظر: التيسير ٣١٣، والنشر ٢/٢٨٨.

(٤) هكذا في المخطوط، والسياق مستقيمٌ بدونها.

المسكوت عنهم؛ لأنه لم يجعل ضدَّ الهمز ياءً، بل تَزَكَّهُ، وإن ترك الهمز ولكن^(١) لم تُعَلِّمْ قراءتهم من اصطلاح الناظم رحمته، بل من خلاف الاصطلاح، لكن قراءتهم بالياء، كما نطق به، وعُلِّمَ قراءة المذكور من القيد، وقراءة المسكوت عنهم من اللفظ، ولذا لم تُعرض للياء للمسكوت عنهم؛ اعتماداً على الاصطلاح في الرَّسْم: إذا كان القراءة دائرةً بينهم بالياء المفتوحة، والهمزة المفتوحة، مع أنَّ المختلف فيه رُسِمَ بالياء، فالاصطلاح أن يكون^(٢) أن يُقرأ المختلف فيه في النَّظْم على ما رُسِمَ به^(٣).

وقارئه: أبو عمرو، والمشار إليه: بالحاء من قوله: ((حُلَّالاً)).

وترجمة المسكوت عنهم: أن يكون ياءً مفتوحةً في مكان همزة مفتوحة^(٤).

وصار ضدَّ الهمزة المفتوحة الياء المفتوحة لكن لم يُتعرَّض الناظم رحمته لحركة الهمزة لِكَوْنِهَا مَعْلُومَةً في النطق بفتح الياء؛ لأنَّ الناظم جَعَلَ ضِدَّ الهمزة الياء^(٥) ولكن لم يُجْعَلْ حركتها ضدًّا للآخر، والله تعالى أعلم.

أي: قرأ ابن كثير، وأبو عمرو، وعلي ﴿أَنْتَى لَكُمْ نَذِيرٌ﴾: بفتح الهمزة. وقرأه المسكوت عنهم: بكسرها.

وقرأ أبو عمرو ﴿بَادِي الرَّأْيِ﴾: بالهمزة المفتوحة مكان الياء المفتوحة بعد الدال. وقرأه المسكوت عنهم: بالياء المفتوحة مكان الهمزة المفتوحة.

أما وجه فتح الهمزة: أنه بتقدير الباء الجارة.

وأما وجه كسرها: أنه بتقدير القَوْل، أي: فقال إني لكم نذير.

أما وجه همزة ﴿بَادِي﴾: أنه اسم فاعل من مهموز اللام من (بدأ)، أي أتبعوك ابتداءً

(١) هكذا في المخطوط، والسياق مستقيم بدونها.

(٢) هكذا في المخطوط، والسياق مستقيم بدونها.

(٣) انظر: كنز المعاني للجعبري ١٧٣٣/٤.

(٤) انظر: التيسير ٣١٣، والنشر ٤٠٧/١.

(٥) أي: في هذا الموضع، وليس اصطلاحاً، كما مرَّ قريباً.

رَأْيِهِمْ.

وأما وجه الياء: أنه (بَدَا) من المعتل اللام، بمعنى: ظَهَرَ، أي: اتَّبَعوك في ظاهر رَأْيِهِمْ دون باطنة^(١).

وافق أبو جعفر ابن كثير في فتح ﴿أَتَى﴾، كما وافقه يعقوب، وخلف لنفسه، وكذلك الأئمة الأربعة^(٢).

إلا أنَّ الحَسَنَ البصريَّ وافق أبا عمرو في الهمزة المفتوحة^(٣)، كما وافقه اليزيدي^(٤).

قرأ ابن محيصن ((يُمْتَعِكُمْ)) [٣]: بسكون الميم، وبتخفيف التاء. والباقون: بفتح الميم، وتشديد التاء. وَقَرَأَ ((وَإِنْ تُؤَلُّوا)) [٣]: بضم التاء، والواو، واللام. والباقون: بفتحتين. وقرأ ((وَيُعَلِّمُ)) [٦]: بضم الياء. والباقون: بفتحها. ورفع ابن محيصن ((مُسْتَقْرُّهَا وَمُسْتَوْدَعُهَا)) [٦]. والباقون: بنصبهما^(٥).

رَوَى المَطَّوْعِيُّ عن الأعمش ((ولئن قلت أنكم)) [٧]: بفتح الهمزة. والباقون: بكسرها^(٦).

قرأ الحَسَنَ البصري والأعمش برواية المَطَّوْعِيِّ ((يُؤَفِّ إِيهِمْ)) [١٥]: بالياء. والباقون بالنون. قرأ الحَسَنَ ((مُرِّيَّة)) [١٧]: بضمِّ الميم حيث جاء، والباقون: بكسرها^(٧)، وَاللَّيْمُ أجمعين.

(١) انظر: مفاتيح الأغاني ٢١١، وكنز المعاني للجَعْبَرِيِّ ١٧٣٣/٤، والنقل منه.

(٢) قرأ الأعمش بالكسر.

انظر قراءة الأئمة الثلاثة: تحبير التيسير ٤٠٤، والنشر ٢٨٨/٢.

وانظر قراءة الأئمة الأربعة: إيضاح الرُّمُوزِ ٤٤٤، ولطائف الإشارات ٢٤٢٨/٦.

(٣) أي: في قراءة ﴿بَادِي﴾.

(٤) انظر قراءة الأئمة الثلاثة: تحبير التيسير ٤٠٤، والنشر ١/٤٠٧.

وانظر قراءة الأئمة الأربعة: إيضاح الرُّمُوزِ ٤٤٤، ولطائف الإشارات ٢٤٢٩/٦.

(٥) لم أجد القراءات الثلاث في مفردة ابن محيصن ٢٤٩ المطبوع.

انظر: إيضاح الرُّمُوزِ ٤٤٣، وإتحاف فضلاء البشر ١٢٢/٢.

(٦) انظر: إيضاح الرُّمُوزِ ٤٤٣، وإتحاف فضلاء البشر ١٢٣/٢.

(٧) انظر: مفردة الحسن ٣٢١، وإيضاح الرُّمُوزِ ٤٤٤، وإتحاف فضلاء البشر ١٢٣/٢.

أجمعين. [١٧٩/أ]

[٧٥٦] وَمِنْ كُلِّ نَوْْنٍ مَعَ قَدْ أَفْلَحَ عَالِمًا فَعُمِّيَتْ اِضْمُمُهُ وَثَقُلَ شَدًّا عَلَا
فَعُولن مَفَاعِلِن فَعُولن مفاعِلن فَعُولن مفاعِلن مفاعِلن مفاعِلن
و((نَوْنٌ)) أمرِيَّة، قُدِّم مفعولُها، أي: ((مِنْ كُلِّ))، وظرفه مقَدَّر، أي: هنا، و((مَعَ قَدْ
أَفْلَحَ)) على حَذْف المضاف، أي: مع كلمة سورة ((أَفْلَحَ)) على النَّقْل حالَ المفعول،
و((عَالِمًا)) حال الفاعل، أي: نَوْنٌ ((مِنْ كُلِّ)) في السورتين حال كونك عالماً بقراءة
حفص.

و((فَعُمِّيَتْ)) مبتدأ، خبره ((اِضْمُمُهُ)) على التأويل، أي: فَعُمِّيَتْ مَقُولٌ فِي حَقِّهِ
اِضْمَمَهُ، الضمير البارز يَرْجِعُ إِلَى العَيْن، ((وَتَقَلُّ)) أمرِيَّة، معطوفة على الجملة الصغرى
الأمرِيَّة، والمراد من الجملة الصُّغرى: الجملة الفعلية^(١)، ومفعول الأمرِيَّة مَحذوف، أي: الميم،
و((شَدًّا)) حال الفاعلِ أو المفعول، أي ذا طيبٍ، أو ذَوِي طيبٍ، و((عَلَا)) فعلٌ ماضٍ
صفته.

والواو فيصل مستأنفة في قوله: ((وَمِنْ كُلِّ))، وهو من المختلف فيه من قوله تعالى:
﴿قُلْنَا اِحْمِلْ فِيهَا مِنْ كُلِّ زَوْجَيْنِ﴾ في سور هود عليه الصلاة والسلام [٤٠]، ﴿فَأَسْأَلُكَ
فِيهَا مِنْ كُلِّ زَوْجَيْنِ﴾ في سورة قد أفلح [٢٧].

وترجمته فيهما: إثبات التنوين من قوله تعالى: ﴿مِنْ كُلِّ﴾.

قارئه: حفص، المشار إليه: بالعين.

وترجمة المسكوت عنهم: ترك التنوين على إضافة ﴿كُلِّ﴾ إلى ﴿زَوْجَيْنِ﴾^(٢)؛ لأنهما
من الأضداد المطردة المنعكسة.

ولم يأت الناظم رحمته بالواو الفاصلة في قوله: ((فَعُمِّيَتْ))؛ لعدم الرِّبِيَّة في اتِّصاله بما

(١) أي: قوله: ((اِضْمُمُهُ)).

(٢) انظر: التيسير ٣١٤، والنشر ٢/٢٨٨.

قبله؛ لأنَّ الرَّمز الصغير^(١) منفرداً لا يتقدم على المختلف فيه.

أي: ((فَعَمِيَّتِ)) من قوله تعالى: ﴿فَعَمِيَّتِ عَلَيْكُمْ﴾ في هذه السورة [٢٨].

وترجمته: ضم العين، وتشديد الميم.

وقارئة: الأخوان وحفص، المشار إليهم: بالشين والعين.

وترجمة المسكوت عنهم: فتح العين، وتخفيف الميم^(٢)؛ لأنَّ الضَّمَّ والفتح من الأضداد

الأضداد المطرّدة غير المنعكسة، أما التّشديد والتّخفيف من الأضداد المطرّدة المنعكسة.

والناظم رحمته في ذِكْرِ المسألة الثانية على اصطلاحه في الفرش، وهو^(٣) إذا ذكر مسألة

مسألةً فيه على الإطلاق - مع أنّ نظير المسألة في [سورة]^(٤) أخرى - فعُلم من إطلاقها في

في الفرش - على اصطلاحه - اتّفاقهم في المسألة الأخرى على ضدّ ترجمة المسألة في السورة،

مثلُ ذِكْرِ ((فَعَمِيَّتِ)) على الإطلاق، فعُلم من ذكرها على الإطلاق في هذه السورة

اتّفاقهم على فتح العين وتخفيف الميم من قوله تعالى: ﴿فَعَمِيَّتِ عَلَيْهِمْ﴾^(٥) [القصص:

. [٦٦

فإن قلت: مِنْ أَيْنَ يُفْهَمُ هذا الاصطلاح من كلام الناظم رحمته في الخطبة.

قلت: إنّ هذا يُفْهَمُ من تَتَبُّع كلامه في الأصول والفرش بعد أخذ القصيدة من أفواه

المشايع العارفين بالقصيدة مُعْنَعَنَةً، وعُلم فتح العين، وتخفيف الميم من قوله تعالى ﴿فَعَمِيَّتِ

عَلَيْهِمْ﴾ من إجماع الأئمة عليها.

كما عُلم فتح ياء الإضافة عند لام التّعريف من ثمانية^(٦) عشر موضعاً من اثنين

(١) أي: الرَّمز الحرفي، وهو قوله: ((عَالِمًا)).

(٢) أي: التّيسير ٣١٣، والنّشر ٢/٢٨٨.

(٣) أي: اصطلاحه في الفرش.

(٤) في المخطوط: ((صورة))، وهو تصحيف.

(٥) قال الجعبري رحمته: ((عُلم من إطلاقه في الفرش - على اصطلاحه - اتّفاقهم على فتح ﴿فَعَمِيَّتِ

﴿فَعَمِيَّتِ عَلَيْهِمْ﴾ بالقصص [٦٦] وتخفيفه. انظر: كنز المعاني للجعبري ٤/١٧٣٤.

(٦) عدد المختلف فيه أربعة عشر موضعاً. انظر: النّشر ١/١٧٠، وكنز المعاني للجعبري ٢/١٠٢٨.

وثلاثين موضعاً من قوله:

[٤٠٧] وَفِي اللَّامِ لِلتَّعْرِيفِ أَرْبَعُ عَشْرَةَ فِإِسْكَانِهَا فَاشٍ^(١)

لأنَّ ضدَّ الإسكان هنا فتح الياء، فكأنَّه قال: المختلف فيه في القسم الرابع من ياءات الإضافة أربعة عشر [موضعاً]^(٢)، وترجمته: الياء المراد من حذفها لاجتماع الساكنين، وترجمة المسكوت عنهم: فتحها، وأتفق الأئمة السبعة على فتح الياء في غير أربعة عشر موضعاً، كما اتفقوا على فتح العين وتخفيف الميم من ﴿فَعَمِيَّتْ عَلَيْهِمْ﴾ في سورة القصص^(٣)، والله تعالى أعلم.

أي: روى حفص عن عاصم ﴿مِنْ كُلِّ زَوْجَيْنِ﴾ هنا، وفي سورة ﴿قَدْ أَفْلَحَ﴾: بتنوين ﴿كُلِّ﴾. وقرأه المسكوت عنهم: بترك تنوينه.

وقرأ حمزة والكسائي وحفص ﴿فَعَمِيَّتْ عَلَيْكُمْ﴾: بضم العين، وتشديد الميم. وقرأه المسكوت عنهم: بفتح العين، وتخفيف الميم.

أما وجه تنوين ﴿كُلِّ﴾: أنه تقدير مضاف، أي: من كل جنسٍ، أو ذكرٍ وأنثى، و﴿زَوْجَيْنِ﴾ مفعول الأمر ﴿أَحْمَلْ﴾، و﴿أَتَيْنِ﴾: صفة تأكيد.

وأما وجه عدمه: أنه إضافة ﴿كُلِّ﴾ إلى ﴿زَوْجَيْنِ﴾، و﴿أَتَيْنِ﴾ مفعول الأمر المذكور.

وأما وجه فتح ﴿فَعَمِيَّتْ﴾ وتخفيفه: بناؤه للفاعل، وهو من اللازم.

وأما وجه الضم والتشديد: أنه تقويته بالتضعيف، وبنائه على ما لم يُسَمَّ فاعله^(٤).

والناظم رحمته أخر مسألة ﴿فَعَمِيَّتْ﴾ عن مسألة من ﴿كُلِّ﴾، مع أنَّ

١٠٢٨/٢.

(١) انظر: كنز المعاني للجعبري ١٠٢٨/٢.

(٢) في المخطوط: ((مواضع))، وهو تصحيف.

(٣) انظر: النشر ٢٨٨/٢.

(٤) انظر: الكشف عن وجوه القراءات السبع ٥٢٧/١، وكنز المعاني للجعبري ١٧٣٥/٤، والنقل منه.

﴿فَعُمِّيَتْ﴾ في التلاوة متقدمة عليها؛ لأجل عائد الضمير في ((سَوَاهُمْ)) في البيت الآتي إلى مدلول: الشَّين والعين من قوله: ((شَدَّاءَ عَلَا))، وهذا النَّظْمُ أحصر من تصريح القراء^(١). وافق أبو جعفر نافعا في الإضافة، كما وافقه يعقوب، وخلف لنفسه، وكذلك الأئمة الأربعة إلا أنَّ المطوَّعيَّ عن الأعمش وافق حفصاً في التنوين، كما وافقه الحسَن البصري^(٢). ووافق أبو جعفر نافعا في فتح العين وتخفيف الميم، [١٧٩/ب] كما وافقه يعقوب، وكذلك الأربعة؛ إلا أنَّ الأعمش وافق حمزة في الضم والتشديد، كما وافقه خلف لنفسه^(٣). قرأ ابن محيصن ((يَنْصُرُنِي)) بإسكان الراء واختلاسها^(٤)، طَوَّبَهُ.

[٧٥٧] وَفِي ضَمِّ مَجْرَاهَا سَوَاهُمْ وَفَتْحُ يَا بُنْيَ هُنَا نَصٌّ وَفِي الْكُلِّ عُوْلًا
فَعُولُن مَفَاعِيلُن فَعُولُن مَفَاعِلُن فَعُولُن مَفَاعِلُن مَفَاعِلُن
((وفي)) بمعنى: (على) في قوله: ((وَفِي ضَمِّ مَجْرَاهَا)) وهو خبر المبتدأ المحذوف، أي:
والقراء على ضمِّ ميم ((مَجْرَاهَا))، و((سَوَاهُمْ)) استثناء منهم، الضَّمير في ((سَوَاهُمْ))
لمدلول ((شَدَّاءَ عَلَا)) في البيت السابق.
((وَفَتْحُ يَاءِ بُنْيَ)) مبتدأ، قُصِرَ للوزن^(٥)، وخبره ((نَصٌّ)) أي: مروي، و((هُنَا)) ظرف
المبتدأ.

((وَفِي الْكُلِّ)) ظرف المبتدأ المحذوف، أي: فتح ياء بُنْيَ في الكلِّ، خبره ((عُوْلًا))
عليه، أي: فتح ياء بُنْيَ في جميع القرآن العظيم اعتمد عليه، أو ((فِي الْكُلِّ)) متعلقٌ

(١) انظر: كنز المعاني للجعبري ١٧٣٤/٤.

(٢) انظر قراءة الأئمة الثلاثة: تحبير التيسير ٤٠٥، والنشر ٢٨٨/٢.

وانظر قراءة الأئمة الأربعة: إيضاح الرموز ٤٤٤٥، وإتحاف فضلاء البشر ١٢٥/٢.

(٣) انظر المصادر السابقة.

(٤) انظر: مفردة ابن محيصن ١٩٩، وإتحاف فضلاء البشر ٣٩٢/١.

(٥) أي: ((يَاء))، وهو مضافٌ للمبتدأ.

بـ((عُوْلًا)) الألف للإطلاق، وعلى تقدير الأول: يكون جملة اسمية. وعلى تقدير الثاني: يكون جملة فعلية، والله تعالى أعلم بحقيقة الحال، ثم عطف فقال:

[٧٥٨] وَآخِرَ لُقْمَانَ يُؤَالِيهِ أَحْمَدُ وَسَكَنَهُ زَاكٌ وَشَيْخُهُ الْأَوَّلَا

فَعُول مَفَاعِلَيْنِ فَعُولِن مَفَاعِل فَعُول مَفَاعِلَيْنِ فَعُول مَفَاعِل

((يُؤَالِيهِ)) بمعنى: يوافق، الضمير البارز يرجع إلى مدلول العين^(١)، فاعله ((أحمد)) نوّن للوزن، قدّم هذا المفعول^(٢) وجوباً الاتصال بالفعل، ((وَآخِرَ لُقْمَانَ)) بالنصب على ظرف الفعل، وحذف [المفعول]^(٣) به غير الصريح، أي: يوافق حفصاً أحمد على فتح يا بني في آخر لقمان، ((وَسَكَنَهُ)) -الضمير البارز راجع إلى ياء بني في آخر لقمان- فعل ماضٍ، فاعله ((زَاكٌ))، مثل: غَازٍ، ((وَشَيْخُهُ)) معطوف على الفاعل، الضمير المجرور محلاً يرجع إلى مدلول الزاي، أي: قبل، أي: سكن شيخ قبل -أي: ابن كثير-، مفعوله ((الْأَوَّل))، أي: ياء بُنِيّ في أوّل لقمان.

والواو فيصل مستأنفة في قوله: ((وَفِي ضَمٍّ)).

والمختلف فيه: ((مَجْرَاهَا)) من قوله تعالى: ﴿بِسْمِ اللَّهِ مَجْرَاهَا﴾ [هود: ٤١].

وترجمته: ضم الميم.

وقارئه: الحرميان، وأبو عمرو، وابن عامر، وشعبة، المشار إليهم بقوله: ((سِوَاهُمْ))، أي: غير الأخوين وحفص، المشار إليهم: بالضمير الذي يرجع إليهم، وهم مدلول الشين والعين في البيت السابق.

وترجمة المستثنى -أي: الأخوين وحفص-: فتح الميم^(٤)؛ لأنهما من الأضداد المطرة غير

(١) من قوله: ((عُوْلًا)) في البيت السابق.

(٢) وهو الضمير المتصل في قوله: ((يُؤَالِيهِ)).

(٣) في المخطوط: ((مفعول))، ولعله تصحيف.

(٤) انظر: التيسير ٣١٤، والنشر ٢٨٨/٢.

المنعكسة وهذا في غاية الاختصار في ذكر القراء في قوله: ((سَوَاهُمْ)).

والواو فيصل مستأنفة في قوله: ((وَفَتْحُ يَا بُنَيَّ))، وهذا المختلف فيه من قوله تعالى

﴿يَبْنِيَّ أَرْكَبَ مَعَنَا﴾ في سورة هود العليه [٤٢].

وترجمته: فتح الياء منه، لكن لم يتعرَّض الناظم رحمته لضمة الباء؛ لإجماعهم على ضمِّها في المواضع الخمسة^(١)، ولذلك لم يتعرَّض لتشديد الياء؛ لاتفقهم على تشديدها غير اليزيديِّ وقبل في الياءين في الأول والآخر من لقمان مخففةً.

وقارئه: عاصم، المشار إليه: بالنون.

وترجمة المسكوت عنهم: كسر الياء^(٢) من الأضداد المطردة المنعكسة.

والواو فاصلة عاطفة في قوله: ((وَفِي الْكُلِّ))، والمختلف فيه المماثل لقوله تعالى

﴿يَبْنِيَّ أَرْكَبَ مَعَنَا﴾ في ضمِّ الباء، وهو المراد من قوله: ((وَفِي الْكُلِّ)) حتى يخرج عنه

متفق على فتح الباء من قوله تعالى: ﴿يَبْنِيَّ لَا تَدْخُلُوا مِنْ بَابٍ وَحِدٍ﴾ [٦٧]، ومن قوله تعالى

﴿يَبْنِيَّ أَذْهَبُوا﴾ كلاهما في سورة يوسف العليه^(٣) [٨٧].

والمراد من قوله: ((وَفِي الْكُلِّ)) المواضع الأربعة^(٤).

(١) الصَّواب: أنَّ عدد المواضع المختلف فيها ستة، وهي كالتالي: الأوَّل: ﴿يَبْنِيَّ أَرْكَبَ مَعَنَا﴾ [هود:

٤٢]. الثاني: ﴿قَالَ يَبْنِيَّ لَا تَقْصُصْ رُءْيَاكَ عَلَىٰ إِخْوَتِكَ﴾ [يوسف: ٥]. الثالث: ﴿وَإِذْ قَالَ لُقْمَانُ لِأَبْنَيْهِ

وَهُوَ يَعِظُهُ: يَبْنِيَّ لَا تُشْرِكْ بِاللَّهِ﴾ [لقمان: ١٣]، وهو أول مواضعها. الرَّابِع: ﴿يَبْنِيَّ إِنَّهَا إِنْ نَكَتْ مِنْكَ مِثْقَالَ

حَبَّةٍ مِنْ خَرْدَلٍ﴾ [لقمان: ١٦]، وهو ثاني مواضعها. الخَامِس: ﴿يَبْنِيَّ أَقِمِ الصَّلَاةَ﴾ [لقمان: ١٧]،

وهو ثالث مواضعها. السَّادِس: ﴿قَالَ يَبْنِيَّ إِنِّي أَرَىٰ فِي الْمَنَامِ أَنِّي أَذْبَحُكَ﴾ [الصفات: ١٠٢].

(٢) انظر: التيسير ٣١٤، والنشر ٢/٢٨٩.

(٣) انظر: كنز المعاني للجعبري ٤/١٧٣٨، وفيه: ((إذ اصطلاحه في الإطلاق إلى الأول، ولافائدة في

حرف النداء إلا الوزن)).

(٤) الصَّواب: الخمسة؛ لأنَّ عدد المواضع المختلف فيها ستة، ولم يعدَّ المصنِّف موضع سورة هود العليه

- كما سيأتي قريباً-؛ لأنَّه سبق ذكره، ولأنَّ حفصاً لم ينفرد فيه.

وترجمته: فتح الياء فيهنّ، المستفاد من العطف.

وقارئه: حَفْصٌ، المشار إليه: بالعين من قوله: ((عُوْلًا))^(١).

وإنّما قلنا المراد من ((الْكُلِّ)) المواضع الأربعة؛ لأن حَفْصاً يندرج تحت النون^(٢).

والناظم رحمته بيّن محلّ الفتح بالياء في قوله: ((يَا بُنَيَّ)) قُصِرَ للوزن، وإن كان عبارته محتملاً لحرف النداء، وبالياء في [آخره]^(٣)، لكن حملة على الياء في آخره حتى تكون تقييداً لمحلّ الكسر؛ إذ اصطلاحه في الإطلاق صُرفَ إلى الأولويّة -أي: للياء في آخره- ولا فائدة في حرف النداء إلا الوزن، والأولى في النَّظْمِ أَنْ يُحْمَلَ الكلامُ على الاصطلاح^(٤).
والواو عاطفة فاصلة في قوله: ((وَأَخْرَجَ لُقْمَانَ)).

والمختلف فيها من المواضع الأربعة^(٥): ﴿يَبْنِي أَقْرَبَ الصَّلَاةِ﴾ [لقمان: ١٧] والمشار إليه: بأخر لقمان.

وافق أحمدُ البزِّيُّ الملقب بقنبل^(٦) حفصاً في فتح ياء من ﴿يَبْنِي أَقْرَبَ الصَّلَاةِ﴾، أي: قارئه: أحمد البزري موافقاً لحفص^(٧).

(١) انظر: التيسير ٣١٩، والنشر ٢٨٩/٢.

(٢) أي: في رمز ((نَصُّ)) في قوله: ((وَفَتَحُ يَا بُنَيَّ هُنَا نَصُّ))، ومراده بـ((هُنَا)): موضع سورة هود عليه السلام.

(٣) في المخطوط: ((آخر))، ولعله تصحيفٌ.

(٤) انظر: كنز المعاني للجعبري ١٧٣٨/٤، وفيه: ((إذ اصطلاحه في الإطلاق إلى الأول، ولا فائدة في حرف النداء إلا الوزن)).

(٥) الصواب: الخمسة؛ لأنّ عدد المواضع المختلف فيها ستة، ولم يعدّ المصنّف موضع سورة هود عليه السلام -كما مرّ قريباً-؛ لأنّه سبق ذكره، ولأنّ حفصاً لم ينفرد فيه.

(٦) ليس لقبُ أحمد البزِّيِّ قُنْبَلًا، بل هو الرّاوي الآخر لابن كثير المكيّ. انظر: غاية النهاية ١١٩/١، ١٦٥/٢.

(٧) وسيأتي -في الترجمة التالية- تسكينُ قنبلِ الياء في هذا الموضع. انظر: التيسير ٤١٣، والنشر ٢٨٩/٢.

والواو فاصلة عاطفة في قوله: ((وَسَكَّنَهُ))، والفاصلة تقتضي أن تكون المغايرة بين الحكمين، الحكم الأول: هو الفتح. والحكم الثاني: هو السكون. والعطف يقتضي أن يكون محلّهما واحداً [١٨٠/أ].

والمختلف فيه: آخر لقمان، أي ياء ﴿يَبْنِي أَقِيمِ الصَّلَاةَ﴾. وترجمته: تسكينُ الياء مخففةً منه.

وقارئة: قنبل، المشار إليه: بالزّاي من ((زَاكٍ)).
والواو فاصلة عاطفة في قوله: ((وَشَيْخُهُ)).

والمختلف فيه من المواضع الأربعة^(١): ﴿يَبْنِي لَا تُشْرِكْ بِاللَّهِ﴾ [لقمان: ١٣]، المشار إليه: بالأوّل.

وترجمته: إسكان الياء مخففةً.

وقارئة: ابن كثير، المشار إليه بقوله: ((وَشَيْخُهُ))، أي: شيخ قنبل هو ابن كثير. والمراد من إسكان الياء: حذف الياء المدغم فيه، أي: ياء المتكلم، وإبقاء الياء المدغم على حالها^(٢).

فإن قلت: من أين يفهم هذا من كلام الناظم رحمته مع أن كلامه يقتضي إسكان فتحة الياء، وهذا التقدير يقتضي أن يكون الخلف بين الياء الآخر وبين الياء الأوّل بالتشديد والتخفيف، لمّ لم يتعرّض لهما، وعدل^(٣) منهما إلى إسكانهما، فما الوجه في هذا؟

قلت: قال الناظم رحمته ((وَسَكَّنَهُ))؛ اعتماداً على القاعدة المشهورة، وهي أن أصل (بني): (بَنُو)، ثم جعل تصغيراً فصار (بُنْيُو)، فاجتمعت ياء التصغير مع الواو فقلبت ياءً، وأدغمت الأولى في الثانية، ثم لحقت ياء المتكلم - وهو المنادى - فقلبت ألفاً، ثم حذفت وبقيت الفتحة التي هي تدل عليها، وهذا وجه قراءة الفتح، ثم حذفت ياء المتكلم، ثم خُففت الياء المشددة على لغتها بحذف الياء الثانية، والناظم رحمته استغنى بذكر التّسكين

(١) الصّواب: الخمسة؛ لأنّ عدد المواضع المختلف فيها ستة، ولم يعدّ المصنّف موضع سورة هود العليه كما ذكر ذلك قريباً.

(٢) انظر: كنز المعاني للجعريّ ٤/١٧٣٨.

(٣) بعده في المخطوط: ((لهما))، ولم يظهر لي معناه.

عن ذكر القاعدة على التّفصيل، وهذا من الاصطلاح في الفرش، وعادته أن يبنى الكلام في النّظم على اصطلاحه، وإبقاء الكسرة على حالها تدلُّ عليها^(١).
فإن قلت: إنّ الناظم رحمه الله ذكر التّرجمتين، [فمن]^(٢) أين يُعلم قراءة المسكوت عنهم، عنهم، من أيّ ترجمة؟

قلت: إن قراءتهم من ضدّ التّرجمة الأولى، وهو على ياء المتكلم كسر الياء، أمّا ضدّ التّرجمة الثانية = هو الحركة المطلقة، المراد منها: الفتح؛ لأنه لو كانت قراءة المسكوت عنهم بالحركة المطلقة لم يُفد التّرجمة شيئاً^(٣).

أي: قرأ الأخوان وحفص ﴿مَجْرَاهَا﴾: بفتح الميم. والباقون: بضمها.
والناظم رحمه الله نظم التّرجمة لهذه المسألة الأخرى [مع] التّرجمة الأولى في باب (الإمالة)، أعني قوله:

[٣١١] وَمَا بَعْدَ رَأْيِ شَاعٍ حُكْمًا وَحَفْصُهُمْ يُوَالِي بِمَجْرَاهَا وَفِي هُوْدٍ أَنْزَلًا^(٤)

والتّرجمة الثانية قوله: ((وَفِي ضَمِّ مَجْرَاهَا سِوَاهُمْ)).

وصار الأخوان وحفص: بفتح الميم وإمالة الألف؛ لأنهم ذُكروا في التّرجمة الأولى^(٥) ولم يُذكروا في التّرجمة الثانية^(٦). وأبو عمرو: بضمّ الميم وإمالة الألف؛ لأنّه ذكر في التّرجمتين. وورش بضمّ الميم (وصغرى الألف)^(٧)؛ لأنّه ذُكر في الأولى^(٨)، وفي التّرجمة الثالثة^(٩)

(١) أي: تدلُّ على الياء المحذوفة. انظر: كنز المعاني للجعبري ١٧٣٨/٤.

(٢) في المخطوط: ((وَمِنْ))، ولعلّ الفاء تحرّفت إلى واو.

(٣) أي: ستكون قراءتهم كقراءة حفص بالفتح، وحينئذٍ لا يكون لتّرجمة قراءة حفص فائدة.

(٤) انظر: الدرّة الفريدة ١٤٦/٢، وسراج القارئ ٥٢٩/٢.

(٥) وهي قوله: ((وَمَا بَعْدَ رَأْيِ شَاعٍ حُكْمًا وَحَفْصُهُمْ...)).

(٦) وهي قوله: ((ضَمِّ مَجْرَاهَا)).

(٧) هكذا في المخطوط، والأقرب للسياق ((وَأَلْفٌ صَغْرَى)).

(٨) التّرجمة الأولى في كلامه السّابق هي قوله: ((وَمَا بَعْدَ رَأْيِ شَاعٍ حُكْمًا...)) لكن في هذا الموضوع

الموضع يريد بها قوله: ((وَفِي ضَمِّ مَجْرَاهَا سِوَاهُمْ))؛ كما يدلُّ عليه باقي كلامه.

الثالثة^(١) في تقليل الرَّاء في باب الإمالة^(٢). وقالون وابن كثير وابن عامر وشعبة: بضم الميم وفتح الألف؛ لأنهم ذُكروا في الترجمة الأولى^(٣) ولم يُذكروا في الثانية والثالثة.

وقرأ عاصم ﴿يَبْنِيَّ أَرْكَبَ مَعَنَا﴾ في هود العَلِيَّة: بضم الباء، وفتح الياء المشددة في آخره.

وروى حفص عنه ﴿قَالَ يَبْنِيَّ لَا نَقْضُصْ﴾ في سورة يوسف العَلِيَّة، ﴿يَبْنِيَّ لَا تُشْرِكْ بِاللَّهِ﴾^(٤)، ﴿يَبْنِيَّ إِنَّمَا﴾، ﴿يَبْنِيَّ أَقِمِ الصَّلَاةَ﴾ في آخر لقمان، ﴿يَبْنِيَّ إِنِّي أَرَى﴾ في سورة الصافات: بضم الباء وفي فتح الياء فيهنَّ. وافقه أحمد البزري في ياء ﴿يَبْنِيَّ أَقِمِ الصَّلَاةَ﴾ في آخر سورة لقمان. وسكَّنها قُنبَل. وسكَّن ابن كثير ياء ﴿يَبْنِيَّ لَا تُشْرِكْ بِاللَّهِ﴾^(٥) في أول لقمان. والمسكوت عنهم: بكسر الياء في المواضع الأربعة^(٦).

فصار حفص بفتح ياء المواضع الأربعة^(٧)؛ لأنه ذُكر في الترحمتين^(٨).

وشعبة بفتح ياء ﴿يَبْنِيَّ أَرْكَبَ مَعَنَا﴾ في هود العَلِيَّة؛ لأنه ذُكر في الترجمة الأولى^(٩)،

(١) هي ثلاثة باعتبار ورودها في كلامه هنا.

(٢) أي: قوله: ((وَذُو الرِّاءِ وَرَشُّ بَيْنَ بَيْنَ)).

(٣) وهي قوله: ((وَفِي صَمِّ مَجْرَاهَا سِوَاهُمْ)).

(٤) هكذا في المخطوط: ﴿لَا تُشْرِكْ بِاللَّهِ﴾، بدون الكلمة المختلف فيها.

(٥) في المخطوط: ((لا تشرك بالله يا بني إنها))، بدون الكلمة المختلف فيها، وبإتمامها على غير

الصَّواب، ولا يريد بقوله ((يا بني إنها))؛ الموضع الثاني ﴿يَبْنِيَّ إِنَّمَا إِن تَكُ مِثْقَالَ حَبَّةٍ مِنْ

خَرْدَلٍ﴾ لقوله بعدها: ((في أول لقمان)).

(٦) وفتح حفص وحده الياء في قوله تعالى: ﴿قَالَ يَبْنِيَّ إِنِّي أَرَى فِي الْمَنَامِ أَنِّي أَذْبَحُكَ﴾ [الصافات:

١٠٢]. وكسرهما: الباقون.

(٧) بل في المواضع السَّتَّة، وقد سبق ذِكْرُهَا.

(٨) وهما: الأولى: ((وَفَتَحُ يَا بُنَيَّ هُنَا نَصُّ)). والثانية: ((وَفِي الْكُلِّ عُوْلًا)).

(٩) وهي: ((وَفَتَحُ يَا بُنَيَّ هُنَا نَصُّ)).

وبكسر ياء المواضع الأربعة^(١)؛ لأنه لم يُذكر في الترجمتين^(٢).
 ونافع، وأبو عمرو، وابن عامر، وحمزة، والكسائي؛ بكسر ياء المواضع الخمسة؛ لأنهم لم
 يُذكروا في التراجم الأربعة^(٣).
 وأحمد البرزي فَتَح ياء: ﴿يَبْنِي أَقْرَ الصَّلَاةِ﴾ آخر لقمان، وسكّن ياء ﴿يَبْنِي لَا تُشْرِكْ
 بِاللَّهِ﴾^(٤) في أولها. وكسّر ياء هود^(٥) التَّيْلَةَ، وكسر ياء ﴿يَبْنِي لَا نَقْضُصْ﴾ في يوسف التَّيْلَةَ،
 وكسر حَرَفَ الصفات؛ لأنه ذكر في الترجمة الثالثة والرابعة^(٦)، ولم يُذكر في الأولى والثانية^(٧).
 [وأما قنبل]^(٨) فسكّن الأولى والآخرة من لقمان وكسّر غيرهما؛ لأنه ذكر في الترجمتين
 الأخيرتين^(٩)، ولم يُذكر في التّرجمتين الأوليين^(١٠).
 وافق أبو جعفر نافعاً في ضمّ الميم، كما وافقه يعقوب، والأعمش برواية الشنبوذي،

(١) بل في المواضع الستّة، وقد سبق ذكرها.

(٢) أي: الثانية: ((وَفِي الْكُلِّ عَوْلًا)). والثالثة: ((وَأَخْرَجَ لُقْمَانَ يُؤَالِيهِ أَحْمَدًا)).

(٣) وهي: الأولى: ((وَفَتَحُ يَا بُنَيَّ هُنَا نَصًّا)). والثانية: ((وَفِي الْكُلِّ عَوْلًا)). والثالثة: ((وَأَخْرَجَ لُقْمَانَ
 لُقْمَانَ يُؤَالِيهِ أَحْمَدًا)). والرابعة: ((وَسَكَّنَهُ زَاكٌ وَشَيْخُهُ الْأَوْلَا)). ويلاحظُ أنَّ الترجمة الرَّابِعةَ
 ترجمتان في هذا الموضع.

(٤) في المخطوط: ((لا تشرك بالله يا بني إنها))، بدون الكلمة المختلف فيها، وبإتمامها على غير
 الصّواب، ولا يريد بقوله ((يا بني إنها)) الموضع الثاني ﴿يَبْنِي إِنَّمَا إِنْ تَكُ مِثْقَالَ حَبَّةٍ مِّنْ
 خَرْدَلٍ﴾ لقوله بعدها: ((في أولها)).

(٥) بعده في المخطوط: ((وكسر ياء هود)).

(٦) وهما: الثالثة: ((وَأَخْرَجَ لُقْمَانَ يُؤَالِيهِ أَحْمَدًا)). والرابعة: ((وَسَكَّنَهُ زَاكٌ وَشَيْخُهُ الْأَوْلَا)). ويلاحظُ
 ويلاحظُ أنَّ الترجمة الرَّابِعةَ ترجمتان في هذا الموضع.

(٧) وهما: الأولى: ((وَفَتَحُ يَا بُنَيَّ هُنَا نَصًّا)). والثانية: ((وَفِي الْكُلِّ عَوْلًا)).

(٨) زيادة يقتضيها السّياق؛ لأنَّ ما بعدها موافقٌ لقراءة قنبل، ومخالفٌ لقراءة البرزي التي سبق بيانها.

(٩) وهما: الرابعة: ((وَسَكَّنَهُ زَاكٌ)). والخامسة: ((وَشَيْخُهُ الْأَوْلَا)). ويلاحظُ أنّه كان يجمع بين هتين
 التّرجمتين في ما سبق.

(١٠) وهما: الأولى: ((وَفَتَحُ يَا بُنَيَّ هُنَا نَصًّا)). والثانية: ((وَفِي الْكُلِّ عَوْلًا)).

وكذلك ابن محيصن، واليزيدي. ووافق خلف لنفسه حمزة في فتح الميم، كما وافقه الأعمش برواية المطوَّعي^(١).

قرأ الحسن البصري ((مُجْرِيهَا وَمُرْسِيهَا)) [هود الْحَمْدُ لِلَّهِ: ٤١]: بضم الميمين، وبكسر الراء والسين وبإبدال الألف [١٨٠/ب] ياء^(٢) فيها.

ووافق أبو جعفر نافعاً في كسر ياء المواضع الخمسة^(٣)، كما وافقه يعقوب، وخلف لنفسه، وكذلك الأئمة الأربعة إلا أن الأعمش برواية المطوَّعي سَكَّنَ الياء مخففة في هود الْحَمْدُ لِلَّهِ، وأن ابن محيصن وافق قنبلاً في إسكان الياء مخففة في آخر لقمان^(٤)، كما وافق ابن كثير في إسكان الياء المخففة من أول لقمان^(٥).

رَوَى الْمُطَوَّعِيُّ عَنِ الْأَعْمَشِ ((وَاسْتَوَتْ عَلَى الْجُودِيِّ)) [٤٤]: بسكون الياء وخفِّها. والباقون: بالجرِّ والثقل^(٦).

قرأ ابن محيصن ((قَالَ رَبُّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ)) [٤٧]: بضمِّ الباء. والباقون: بكسرها^(٧)، مُتَّعٍ أجمعين.

[٧٥٩] وَفِي عَمَلٍ فَتْحٌ وَرَفْعٌ وَنَوْنٌ وَغَيْرَ ارْفَعُوا إِلَّا الْكِسَائِيَّ ذَا الْمَلَا

- (١) انظر قراءة الأئمة الثلاثة: تحبير التيسير ٤٠٥، والنشر ٢/٢٨٨.
- وانظر قراءة الأئمة الأربعة: إيضاح الرُّمُوزِ ٤٤٥، ولطائف الإشارات ٦/٢٤٣٣.
- (٢) انظر: مفردة الحسن البصري ٣٢٢، وإيضاح الرُّمُوزِ ٤٤٥.
- (٣) بل في المواضع الستة، وسبق ذكرها.
- (٤) لم أجده في مفردة ابن محيصن ٣٠٦ المطبوع، وفي إيضاح الرُّمُوزِ ٤٤٦ بالفتح، كالبيزي وحفص.
- (٥) انظر قراءة الأئمة الثلاثة: تحبير التيسير ٤٠٥، ٤١١، ٥٠٧، والنشر ٢/٢٨٨.
- وانظر قراءة الأئمة الأربعة: إيضاح الرُّمُوزِ ٤٤٦، ولطائف الإشارات ٦/٢٤٣٤.
- (٦) انظر: إيضاح الرُّمُوزِ ٤٤٦، ولطائف الإشارات ٦/٢٤٣٧.
- (٧) لم أجدها في مفردة ابن محيصن -المطبوع- من أول سورة البقرة إلى آخر سورة هود الْحَمْدُ لِلَّهِ ٢٠٤ - ٢٥١. انظر: إيضاح الرُّمُوزِ ٤٤٦، ولطائف الإشارات ٦/٢٤٣٨.

فَعُول مَفَاعِيلَن فَعُولَن مَفَاعِلَن فَعُولَن مَفَاعِيلَن فَعُولَن مَفَاعِلَن

((وَفِي عَمَلٍ)) خبرٌ مقدّمٌ على الحكاية، و((فَتَحُّ)) مبتدأٌ مُخَصَّصٌ بالتأخير، ((وَرَفَعٌ))

عُطِفَ عليه، ((وَنَوَّنُوا)) أمريةٌ، مَحذوفةُ المفعول، أي: عَمِلَ على ما نطق به.

و((ارْفَعُوا)) أمريةٌ مقدّمةُ المفعول، أي: ((غَيْرٌ))، ومَحذوفةُ المفعول له -أي: الأئمة

السبعة- متعلّقٌ بالأمر، ((إِلَّا الْكَسَائِيَّ)) مستثنى منهم، و((ذَا الْمَلَأُ)) مهموز اللام، غَيْرٌ

همزَه للوزن، ونصبه على أنَّه صفةُ المستثنى، ومعنى ((الْمَلَأُ)) الأَشْرَافُ^(١).

والواو فاصلةٌ مستأنفةٌ في قوله: ((وَفِي عَمَلٍ))، وهي المختلّف فيه من قوله تعالى:

﴿إِنَّهُ عَمَلٌ غَيْرُ صَالِحٍ﴾ [هود: ٤٦].

وترجمته: فتح الميم، ورفع اللام مع تنوين. ورفع الرّاء من ﴿غَيْرٌ﴾.

وقارئة: الأئمة السبعة إلا الكسائي.

وترجمته^(٢): كسر الميم؛ لأئهما من الأضداد المطردة المنعكسة، وفتح اللام؛ لأئهما من

الأضداد المطردة غير المنعكسة وترك التنوين؛ لأئهما من الأضداد المطردة المنعكسة، ونصب

الراء؛ لأن الرّفع والنصب من الأضداد المطردة غير المنعكسة.

وإنّما ذكر النّاطم جِوَلُّهُ الأكثر؛ لأنّه أخصر [للتّرجمة]^(٣)، وإنّما تسامح النّاطم جِوَلُّهُ في ضدّ

ضدّ تّرجمة اللام؛ لأنّ ضد الرّفع هو النصب، مع أنّها^(٤) حركة لام الفعل من الماضي بنائية؛ لأنّ

الصّمّ علامةٌ للرّفع، والفتح علامةٌ للنصب لكنّ النّاطم جِوَلُّهُ ذكر الرّفع بلا علامةٍ [مقيّدة]،

وصار تّرجمة [المسكوت] عنهم: فتحاً، بلا ذكر النصب، وصار بينهما علاقةٌ ما^(٥).

أي: قرأ الأئمة السبعة ﴿إِنَّهُ عَمَلٌ﴾: بفتح الميم، ورفع اللام وتنوينه، ورفع ﴿غَيْرٌ﴾ إلا

(١) انظر: تهذيب اللغة ١٥/٢٩٠، ومجمل اللغة ١/٨٣٨.

(٢) أي: تّرجمة قراءة الكسائي.

(٣) في المخطوط: ((التّرجمة))، ولعلّه تصحيفٌ.

(٤) هكذا في المخطوط، والأقرب للسياق ((أَنَّ)).

(٥) انظر: اللآلئ الفريدة ٣/١٢.

الكسائي، أنه قرأه: بكسر الميم من باب (عَمِلَ)، وفتح اللام، وبترك التنوين، ونصب الرّاء. أما وجه رفع اللّام: أنّ الضّمير في ﴿إِنَّهُ﴾ يرجع إلى ابن نوح التَّيِّبِ، و﴿عَمَلٌ﴾ مبتدأ، وخبره ﴿عَبْرُ صَالِحٍ﴾، وهذه الجملة خبر ﴿إِنَّهُ﴾، بتقدير: ذو عمل. وأما وجه فتح اللّام، ونصب الرّاء: الإخبارُ بالفعليّة، ف﴿عَمِلَ﴾ ماضٍ، فيكسر ميمُه، ويُفتح لامُه بناءً، [ويتعدّى] ^(١) إلى مفعولٍ واحدٍ، و﴿عَبْرٌ﴾ صفة مفعوله، أي: إنّ ابنك عَمِلَ عَمَلًا غَيْرَ صَالِحٍ، [فُحِذِفَ] ^(٢) الموصوفُ، وأُقيِمَ الصِّفَةُ مقامَ الموصوفِ، نحو: ﴿وَأَعْمَلُوا صَالِحًا﴾ ^(٣) [المؤمنون: ٥١].

وافق أبو جعفر نافعًا في رفع اللام منونةً، ورفَع الرّاء، كما وافقه خلفٌ لنفسه، وكذلك الأئمة الأربعة. ووافق يعقوبُ الكسائيّ في فتح اللّام بلا تنوين، وفي نصب الرّاء ^(٤)، ^(٥) ووافق أجمعين.

[٧٦٠] وَتَسْئَلُنِ خِفُّ الْكَهْفِ ظِلُّ حَمَى وَهَاهُنَا غُصْنُهُ وَافْتَحْ هُنَا نُونَهُ دَلَا
فَعُولُن مَفَاعِيلُن فَعُولُن مَفَاعِلُن فَعُولُن مَفَاعِلُن مَفَاعِلُن
(وَتَسْئَلُنِ) مبتدأ، و(خِفُّ الْكَهْفِ) صفته، وإضافة المصدر إلى ((الْكَهْفِ)) بمعنى: في، وفاعله ومفعوله محذوفان، وخبره ((ظِلُّ حَمَى))، أو ((تَسْئَلُنِ)) مفعول (خُذْ) ^(٥)، على حذف المضاف، أي: خُذْ حَكَمَ ((تَسْئَلُنِ))، و((خِفُّ)) موضع الكهف مبتدأ، و((ظِلُّ حَمَى)) خبره كذلك، و((غُصْنُهُ)) خبر المبتدأ المحذوف، أي: تسئلن،

(١) في المخطوط: ((يتعدّى))، ولعلَّ الواو سقطت من الناسخ.

(٢) في المخطوط: ((محذوف))، ولعلَّ تصحيفٌ.

(٣) انظر: شرح الهداية ٥٣٥، وكنز المعاني للجعبري ١٧٤٠/٤، والنقل منه.

(٤) انظر قراءة الأئمة الثلاثة: تحبير التيسير ٤٠٦، والنشر ٢٨٩/٢.

وانظر قراءة الأئمة الأربعة: إيضاح الرموز ٤٤٧، وإتحاف فضلاء البشر ١٢٧/٢.

(٥) أي: المقدّر.

الضَّمير في ((عُصْنُهُ)) يرجع إلى التخفيف، و((هُنَا)) -أي: في سورة هود التَّكْوِينِ- ظرفه، ((وههنا)) معطوف على الكَهْفِ، تقدير الكلام: وتَسئَلن خفُّ الكهفِ ظلُّ حمِّي، وتَسئَلن خفُّ هود التَّكْوِينِ، ((عُصْنُهُ)) تخفيفه، ((وَأَفْتَحُ)) أمرِيَّة، مفعولها نون تسئَلن، و((هُنَا)) ظرفه، و((دَلَالًا)) الفتح، ماضيةٌ مستأنفةٌ.

وفي قوله: ((ظِلُّ حَمِّي)) إشارةٌ إلى أَنَّ التَّخْفِيفَ كَعُصْنِ شَجَرَةٍ أَمَدٌ مِنْ سُورَةِ الْكَهْفِ إِلَى التَّخْفِيفِ فِي سُورَةِ هُودِ التَّكْوِينِ، ((دَلَالًا)) من الدَّلْو، من أرسل الدَّلْو إلى البئر، وفيه استعارةٌ.

والرَّاءُ فيصِلُ مستأنفةٌ في قوله: ((وَتَسئَلن))، وهو المختلف فيه من قوله تعالى: ﴿فَلَا

تَسئَلنِي عَنْ شَيْءٍ﴾ في سورة الكَهْفِ [٧٠].

وترجمته: تخفيف النون.

وقارئه: ابن كثير، والكوفيون، وأبو عمرو، المشار إليهم: بالطاء والحاء.

ولم يتعرَّض النَّاطِمُ جِهْلُهُ لِكسرةِ النُّونِ؛ لأنَّهم أجمعوا على كسرها؛ لأنَّها من ياءات الزوائد، [أ/١٨١] لأنَّ ابن ذكوان أثبتَّها في الوصل والوقف، وحذفها في الحالين، والباقون: على إثباتها في الحالين.

ولم يتعرَّض لإسكان اللَّام للإجماع على إسكانها عند التَّخْفِيفِ، كإجماعهم على فَتْحِهَا عند التَّشْدِيدِ.

وترجمة المسكوت عنهم: تشديد النون^(١)؛ لأنَّهما من الأضداد المطرَّدة المنعكسة.

والواو فاصلةٌ عاطفةٌ في قوله: ((وَههنا)).

والمختلف فيه: ((تسئَلن)) من قوله تعالى: ﴿فَلَا تَسئَلن مَالِيَسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ﴾ في سورة هود

التَّكْوِينِ [٤٦].

وترجمته: تخفيف النون، المستفاد من العطف.

وقارئه: أبو عمرو، والكوفيون، المشار إليهم: بالغين، من قوله: ((عُصْنُهُ)).

(١) انظر: التيسير ٢٢٢، والنشر ٢/٣١٢.

وترجمة المسكوت عنهم: تشديد النون.
وهذه [الكلمة] من ياءات الزوائد: أثبتها وصلأ وحذفها وقفأ: أبو عمرو^(١). والباقون:
بحذفها في الحاليين^(٢).
والواو فاصلة عاطفة في قوله: ((وَأَفْتَحْ)).
والمختلف فيه: ((فَلَا تَسْتَلْنِ)) في سورة هود الْحَمْدُ لِلَّهِ.
وترجمته: فتح النون.
وقارئه: ابن كثير، المشار إليه: بالدال.
وترجمة المسكوت عنهم: كسرهما^(٣)؛ لأتھما من الأضداد المطردة المنعكسة.
أي: قرأ ابن كثير وأبو عمرو والكوفيون ﴿فَلَا تَسْتَلْنِي عَنْ شَيْءٍ﴾ في الكهف: بإسكان
بإسكان اللام، وتخفيف النون. وقرأه المسكوت عنهما: بفتح اللام، وتشديد النون.
وقرأ أبو عمرو والكوفيون: ﴿فَلَا تَسْتَلْنِ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ﴾ في هود الْحَمْدُ لِلَّهِ: بإسكان
اللام، وتخفيف النون. وقرأه المسكوت عنهم: بفتح اللام، وتشديد النون وكسرهما.
بلا^(٤) ياء في الحاليين في سورة الكهف^(٥) إلا أن ابن ذكوان أثبتها في الوصل وفي الوقف
بالخلف^(٦)؛ لأن ابن ذكوان ذكر في ترجمة ياء الزوائد في بابه بالخلف^(١)، ولم يذكر هنا^(٢)،

(١) وورش أيضاً.

(٢) انظر: التيسير ٣١٨، والنشر ٢/٢٩٢.

(٣) انظر: التيسير ٣١٨، والنشر ٢/٢٩٢.

(٤) استفتاحه الجملة بقوله: ((بلا ياء...)) يوهم أنها تابعة للكلام السابق المتعلق بموضع سورة هود
الْحَمْدُ لِلَّهِ، بينما هو متعلق بموضع سورة الكهف؛ لذا أفردته في سطر مستقل.

(٥) الصواب: إثبات الياء لجميع القراء قولاً واحداً، وبالخلف لابن ذكوان في الحاليين. قال الشاطبي
رحمته:

[٤٤٠] وَفِي الْكُهْفِ تَسْأَلُنِي عَنِ الْكُلِّ يَأْوُهُ عَلَى رَسْمِهِ وَالْحَدْفُ بِالْخُلْفِ مَثَلًا

انظر: الدرّة الفريدة ٢/٣٧٥، وسراج القارئ ٢/٦٦٩.

(٦) قوله: ((بالخلف)) عائد إلى الحاليين: وصلأ ووقفأ.

كما لم يُذكر نافع وهشام في التَّرجمتين. وابن كثير وأبو عمرو والكوفيون: في تخفيف النون وكسرها بلا ياء في الحالين^(٣)؛ لأنَّهم ذُكروا في التَّرجمة هنا، ولم يُذكروا في ترجمة الياء بالخلف. والله تعالى أعلم.

وصار نافع - برواية قالون - وابن عامر: بفتح اللّام، وتشديد النون وكسرها، بلا ياء في الحالين في سورة هود الْحَمْدُ لِلَّهِ؛ لأنَّهما لم يُذكرا في هذه الترجمة^(٤)، وترجمة [الياء]^(٥) الزائدة^(٦).
ونافع - برواية ورش - بفتح اللّام، وتشديد النون وكسرها، وبالياء في الوصل وبخذفها في الوقف؛ لأنَّه ذُكر في ترجمة الياء، ولم يُذكر في الترجمة هنا.
وأبو عمرو: بإسكان وتخفيف النون وكسرها، وبالياء في الوصل وبخذفها في الوقف؛ لأنَّه ذُكر في التَّرجمتين.

والكوفيون: بإسكان اللّام، وتخفيف النون وكسرها، بلا ياء في الحالين؛ لأنَّهم ذُكروا في الترجمة هنا، ولم يُذكروا في ترجمة الياء.
وابن كثير: بفتح اللّام، وتشديد النون وفتحها؛ لأنَّه لم يذكر في ترجم التخفيف، وذُكر في ترجمة فتح النون^(٧).

فصار ﴿فَلَاتَسْلَنْ﴾ هنا من [الياء]^(٨) الزائدة عند غير ابن كثير، ولم يكن من الزائدة

(١) أي: في قوله:

[٤٤٠] وَفِي الْكَهْفِ تَسَأَلْنِي عَنِ الْكَلِّ يَاؤُهُ عَلَى رَسْمِهِ وَالْحَذْفُ بِالْخَلْفِ مَثَلًا

(٢) أي: في قوله: ((وَهَا هُنَا غُصْنُهُ)).

(٣) الصَّوَاب: إثبات الياء لهم، كما سبق قريباً.

(٤) أي: قوله: ((وَهَا هُنَا غُصْنُهُ)).

(٥) في المخطوط: ((ياء))، والصَّوَاب ما أثبتُّ لأنَّه مضافٌ.

(٦) أي: قوله: ((وَفِي هُودَ تَسَأَلْنِي حَوَارِيهِ جَمَلًا)).

(٧) أي: قوله: ((وَأَفْتَحُ هُنَا نُؤْنَهُ دَلًا)).

(٨) في المخطوط: ((ياء))، والصَّوَاب ما أثبتُّ لأنَّه مضافٌ.

عنده؛ لأنَّه فتح النون، كما لم يكن ﴿فَلَا تَسْأَلْنِي﴾ في سورة الكهف من الزائدة عند الجماعة إلاَّ عند ابن ذكوان فإنَّها من الزائدة عنده؛ لأنَّه أثبتَّها في الحالين وحذفها فيهما، والله تعالى أعلم.

أما وجه تخفيفِ النَّونِ وكسرها: أنَّها تُنُونُ الوقاية، وهو مجزوم بالناهية، فلهذا أُسْكِنَتْ اللَّامَ، وصار الياء مفعوله الأول حذف هنا تخفيفًا؛ اعتمادًا على الكسرة، و﴿مَا﴾ مفعوله الثاني.

وأما وجه التَّشديد: أنَّها المؤكَّدة، ومن ثَمَّ بُنِيَ معها على الفتح، على قياس الواحد. وأما وجه كسر النون: أنَّه المؤكَّدة الخفيفة أُدْغِمَتْ في نون الوقاية. وأما وجه فتحها: أنَّها المشدَّدة، واقتُصِرَ على ثاني المفعولين فبَقِيَتْ مفتوحةً على أصلها، ولم يكن هذا في الكهف للياء. وأما وجه التأكيد هنا فقط: أنَّ النَّهْيَ عن الشَّفاعة للكافر أبلغ منه لآداب الصُّحبة^(١).

ووافق أبو جعفر نافعًا في فتح اللام، وتشديد النَّونِ وكسرها هنا، كما وافقه ابن محيصن إلاَّ أنَّه وافق ابن كثير في فتح النَّونِ، وافق يعقوب أبا عمرو في سكون اللَّامِ، وتخفيف النَّونِ وكسرها، كما وافقه خلف لنفسه، والأعمش، وكذلك الحسن البصري، واليزيدي^(٢). ووافق أبو جعفر نافعًا في ﴿تَسْأَلْنِي﴾ في فتح اللَّامِ، وتشديد النَّونِ، في سورة الكهف، ووافق يعقوب أبا عمرو في سكون اللَّامِ، وتخفيف النَّونِ، كما وافقه خلف لنفسه، وكذلك الأئمة الأربعة^(٣).

(١) انظر: كنز المعاني للجعبري ١٧٤٢/٤.

(٢) انظر قراءة الأئمة الثلاثة: تحبير التيسير ٤٠٦، والنشر ٢٨٩/٢.

وانظر قراءة الأئمة الأربعة: إيضاح الرموز ٤٤٧، وإتحاف فضلاء البشر ١٢٧/٢.

(٣) انظر قراءة الأئمة الثلاثة: تحبير التيسير ٤٤٦، والنشر ٣١٢/٢.

وانظر قراءة الأئمة الأربعة: إيضاح الرموز ٤٤٧، وإتحاف فضلاء البشر ٢٢٠/٢.

قرأ ابن محيصن ((يا قومُ اعبدوا)) [٥٠]، ((ويا قومُ لا أسألكم)) [٥١]، ((ويا قومُ استغفروا)) [٥٢]: [بضم الميم، وقد مرَّ] في البقرة^(١)، **وَاللَّهُ أَجْمَعِينَ**.

[٧٦١] **وَيَوْمَئِذٍ مَعَّ سَالٌ فَافْتَحَ أَتَى رَضَى** ^(٢) [ب/١٨١] **وَفِي النَّمْلِ حِصْنٌ قَبْلَهُ الثُّونُ ثَمَّلاً**
فَعُولٌ مَفَاعِيلٌ فَعُولُنْ مَفَاعِلُنْ **فَعُولُنْ مَفَاعِيلُنْ فَعُولُنْ مَفَاعِلُنْ**

((افتح)) أمرية، والفاء زائدة، ((ويومئذٍ)) مفعولة على حذف المضاف، أي: ميم يومئذ، ظرفه مقدر، أي: (هنا)، و((مع)) بسكون العين، ((سأل)) - بإبدال همزة ألفاً على قراءة نافع وابن عامر - حال المفعول، و((أتى)) الضمير تحته للفتح المفهوم من ((افتح)) ماضية حالية بتقدير: (قد)، و((رضى)) - ذا رضى، أو مرضياً - حال فاعله، أي: الفتح.

و((حصن)) خبر المبتدأ المحذوف، أي: فتح ((يومئذٍ)) الواقعة في سورة النمل حصن، و((الثون)) مبتدأ، خبره ((ثملاً))، الألف للإشباع، بمعنى: أصلح، الضمير تحته للنون - أي: للتثوين -، و((قبله)) ظرفه، الضمير ليومئذ في النمل، أي: أصلح التثوين قبل يومئذ اللفظ، أي: لفظ ((فزع)) قبل ((يومئذ)).

والواو فيصل مستأنفة في قوله: ((ويومئذٍ))، وهو المختلف فيه من قوله تعالى: ﴿وَمِنْ خِزْيِ يَوْمِئِذٍ﴾ في سورة هود **الْحَكِيمِ** [٦٦]، ومن قوله تعالى: ﴿مِنْ عَذَابِ يَوْمِئِذٍ﴾ في سورة المعارج [١١].

وترجمته: فتح الميم فيهما.

وقارئة: نافع، والكسائي، المشار إليهما: بقطع همزة والراء.

(١) انظر: لوحة ١١/ب .

خصَّ في المفردة الضمَّ إذا كان بعد الميم همزة وصل، نحو: ((يا قومُ اعبدوا))، و((يا قومُ ادخلوا))، وأطلق في المبهج. انظر: مفردة ابن محيصن ٢٤٩، وإيضاح الرموز ٢٧٠، ولطائف الإشارات ١٤٤١/٦.

(٢) انتهت لوحة (ب/١٨١) وفيها الشطر الأول وتفعيلته فقط.

وترجمة المسكوت عنهم: كسر الميم^(١)؛ لأتھما من الأضداد المطردة المنعكسة.

والواو عاطفة فاصلة في قوله: ((وَفِي النَّمْلِ)).

والمختلف فيه: ((يَوْمِئِذٍ))، المستفاد من العطف من قوله تعالى: ﴿وَهُمْ مِّنْ فَرْعٍ يَّوْمِئِذٍ﴾

في سورة النمل [٨٩].

وترجمته: فتح الميم منه، المستفادة من العطف.

وقارئه: نافع، والكوفيون، المشار إليهم: بحِصْنٍ.

وترجمة المسكوت عنهم: كسر الميم^(٢).

ولم يأتِ النَّاطِمُ بِالْوَاوِ الفاصلة في قوله: ((قَبْلَهُ)) - وإن كان المختلف فيه غيرُ

المختلف فيه [للمذكور]^(٣) - لكنه استثنى من مدلول ((حِصْنٍ)) نافعاً^(٤)؛ لأنه لو اتَّصل

قوله: ((قَبْلَهُ)) بما قبله^(٥) لَلَزِمَ منه أن يكون الرمز المتوسط^(٦) بلا حَرْفٍ مختلف فيه، ولَلَزِمَ

أن يكون قراءة نافع في ((فَرْعٍ)) بالتنوين، مع أن قراءته مصرَّحٌ بها بعدم التنوين في

((فَرْعٍ))؛ ولذا اندفع اتِّصالُهُ بما قبله.

والمختلف فيه: ﴿مِّنْ فَرْعٍ يَّوْمِئِذٍ﴾ [النمل: ٨٩].

وترجمته: تنوين العين، المعبر عنه: بالنون.

وقارئه: الكوفيون، المشار إليهم: بالثاء المثلث.

(١) انظر: التيسير ٣١٥، والنشر ٢/٢٨٩.

(٢) انظر: التيسير ٣١٥، والنشر ٢/٢٨٩.

(٣) في المخطوط: ((المذكور))، ولعلّه تصحيفٌ.

أي: لم يفصل بالواو الفاصلة بين ترجمتي ﴿يَوْمِئِذٍ﴾ في سورة النمل للمرموز لهم بـ((حِصْنٍ))،

وبين ترجمة قوله: ﴿فَرْعٍ﴾ للمرموز لهم بـ((ثُمَّلاً)).

(٤) أي: في قوله: ((ثُمَّلاً)).

(٥) أي: بقوله: ((وَفِي النَّمْلِ حِصْنٍ)).

(٦) وهو قوله: ((حِصْنٍ)).

وترجمة المسكوت عنهم: ترك التنوين^(١)؛ لأنهما من الأضداد المطردة المنعكسة. والناظم رحمته على اصطلاحه في الفرش، وهو إذا كان محلُّ النون اسماً فمراده منه: أن يكون تنويناً لكنَّ هذا الاصطلاح لم يكن مذكوراً في الفهرسة، أمَّا إذا كان فعلاً فمراده: أن لا يكون تنويناً، بل حرفاً من حروف المضارعة، فضدُّه الياء من الأضداد المطردة المنعكسة، وهذا الاصطلاح مذكور في الخطبة.

والناظم رحمته سامح في ضدَّ الفتح؛ لأنَّه^(٢) ضدُّه هو الكسر، وهو من ألقاب البناء، مع أنَّ قراءة المسكوت عنهم: بالجرِّ، وهو من ألقاب الإعراب^(٣)، وإنَّما فعلَ هذا لأنَّه مُعَرَّبٌ بحسب الأصل في القراءتين، أمَّا الإعراب في القراءة المسكوت عنها هو ظاهر، وأمَّا الإعراب في القراءة المذكورة فهو ظرف منصوب بالظرفيَّة؛ لأنَّ (يوماً) في (يومئذٍ) اكتسب البناء بإضافته إلى (إذ)، أمَّا النصب على الظرفيَّة من ﴿فَرَعِ يَوْمَئِذٍ﴾ فهو إذا نُونٌ ﴿فَرَعِ﴾.

أي: قرأ نافع والكسائي ﴿وَمِنْ خِزْيِ يَوْمَئِذٍ﴾ في سورة هود عليه السلام، و﴿مِنْ عَذَابِ يَوْمَئِذٍ﴾ في سورة المعارج: بفتح الميم. وقرأه المسكوت عنهم: بجرِّها.

وقرأ نافع والكوفيون ﴿وَهُمْ مِّنْ فَرَعِ يَوْمَئِذٍ﴾ في سورة النمل: بفتح الميم. وقرأ المسكوت عنهم: بجرِّها. وقرأ الكوفيون ﴿مِّنْ فَرَعِ يَوْمَئِذٍ﴾ فيها: بتنوين العين. وقرأه المسكوت عنهم: بترك تنوينه.

فصار نافع: بفتح الثلاثة بلا تنوين عين؛ لأنَّه ذُكر في الترجمتين الأوَّليْن، ولم يُذكر في الترجمة الثالثة.

والكسائي: بفتحها وبالتنوين؛ لأنه ذُكر في التراجم الثلاث. وابن كثير وأبو عمرو وابن عامر: بجرِّ الثلاثة بلا تنوين؛ لأنَّهم لم يُذكروا في التراجم الثلاث.

(١) انظر: التيسير ٣١٥، والنشر ٢/٢٨٩.

(٢) أي: الفتح.

(٣) انظر: اللآلئ الفريدة ٣/١٥.

وعاصم وحمزة: بخفض حرف هود الْحَمْدُ لِلَّهِ، وبخفض حرف المعارج، وفتح حرف التَّمَلِّ وبالتنوين؛ لأنَّهما لم يُذكرَا في الترجمة الأولى، وُذكرَا في الترجمة الثانية والثالثة، والله تعالى أعلم. أمَّا وجه فتح ﴿يَوْمِيذٍ﴾: أنه بُني؛ لإضافته إلى (إذ) مع شيوعه، لأنَّ المضاف يتناول كثيراً من أحكام المضاف إليه، كالتعريف، والتَّنكير، والاستفهام، والتَّأنيث، والبناء، والإعراب؛ لأنَّ (يوم) يكون كـ(أين)، وحُرِّك للساكنين بالفتح تخفيفاً، وإن كان الكسر أصلاً في تحريك الساكنين.

وأما وجه الجرِّ: استصحاب أصل التَّمَكُّن للانفصال فجرَّ بالكسر؛ لإضافة ﴿خَزْيٍ﴾، و﴿عَذَابٍ﴾، و﴿فَزَعٍ﴾ إلى [١٨٢/أ] (يوم) في ﴿يَوْمِيذٍ﴾.

وأما وجه تنوين ﴿فَزَعٍ﴾ أنه تمكينه، وإبهامه التهويل، وفتح ﴿يَوْمِيذٍ﴾ معه علامة النصب على الظرفية بنزع الجارِّ، أو بصفته، أو ﴿ءَامِنُونَ﴾، ومعنى [ثَمَلًا]^(١): أصلح التنوين الكلمة بإبقائها على إعرابها.

وأما وجه حذفها: إضافة ﴿فَزَعٍ﴾ إلى الظرف على مُجيزها، أو على تأوله بالمفعول به^(٢)، والله تعالى أعلم.

وافق أبو جعفر نافعاً في فتح الميم في حرف هود الْحَمْدُ لِلَّهِ، وحرف المعارج، كما وافقه الأعمش برواية الشنبوذي. ووافق يعقوب أبا عمرو في جرِّ الميم، كما وافقه خلف لنفسه، وكذلك الأعمش برواية المطوَّعي، وكذا ابن محيصن، والحسن البصريّ واليزيدي^(٣)، رُوِيَ أجمعين.

[٧٦٢] ثَمُودَ مَعَ الْفُرْقَانِ وَالْعَنْكَبُوتِ لَمْ يُنَوَّنْ عَلَى فَصْلِ وَفِي النَّجْمِ فَصَّلاً

- (١) في المخطوط: ((يمكن))، وأثبتُ الموافق للسياق، وهو الموجود في كنز المعاني للجعبريِّ ٤/١٧٤٤.
 (٢) انظر: اللآلئ الفريدة ٣/١٥، وكنز المعاني للجعبريِّ ٤/١٧٤٤، والنقل منه.
 (٣) انظر قراءة الأئمة الثلاثة: تحبير التيسير ٤٠٦، والنشر ٢/٢٨٩.
 وانظر قراءة الأئمة الأربعة: إيضاح الرموز ٤٤٨، وإتحاف فضلاء البشر ٢/١٢٩.

فَعُول مَفَاعِلَيْن فَعُولن مفاعل فعولن مفاعيلن فعولن مفاعيلن
 ((ثمود)) مبتدأ على الحكاية، خبره ((لَمْ يُنَوِّنْ)) على بناء المجهول، و((مع الفرقان))
 حال الفاعل القائم مقام المفعول، ((والعنكبوت)) عَطِفَ عليه، و((عَلَى فَصْلِ)) حال
 أخرى، أي: على حجة قول فاصل، و((فُصِّلًا)) الألف للإطلاق، خبر مبتدأ محذوف،
 و((فِي النَّجْمِ)) ظرفه، أي: ثمود في النجم، ((فُصِّلَ)) الضمير تحته يرجع إلى عدم التنوين
 المفهوم من ((لَمْ يُنَوِّنْ))، ثُمَّ تَمَّ فَقَالَ:

[٧٦٣] نَمَى لَثْمُودٍ نَوُّنًا وَاخْفِضُوا رِضِيَّ وَيَعْقُوبُ نَصْبُ الرَّفْعِ عَنِ فَاضِلٍ كَلًّا

فَعُولن مَفَاعِلَيْن فَعُولن مفاعلن فعولن مفاعيلن فعولن مفاعيلن
 ((نَمَى)) الضمير تحته يرجع إلى عدم التنوين، بمعنى: ثبت، ماضية مستأنفة،
 و((نَوُّنًا)) أمرية، متقدمة المفعول، أي: لثمود، واللام من التلاوة، ((وَاخْفِضُوا)) أمرية
 أخرى، محذوفة المفعول، أي: واخفضوه، أي: ثمود، و((رِضِيَّ)) ذا رِضِيَّ، أو مَرَضِيًّا، حال
 مصدر أحدهما، أو صفته، أي: ((لثمود)) تنويناً حال كونه ذا رِضِيَّ، أو مَرَضِيًّا، أو
 اخفضوه خَفُضًا حال كونه ذَا رِضِيَّ أو مَرَضِيًّا.

((ويعقوب)) مبتدأ على الحكاية، و((نَصْبُ الرَّفْعِ)) ثانٍ، خبره ((عَنِ فَاضِلٍ))،
 والعائدُ إلى المبتدأ الأوَّل لأم التعريف في ((الرَّفْعِ))، وهذه الجملة خبرُ الأوَّل، و((كَلًّا))
 بمعنى: حَفِظَ^(١)، صفة فاضل، أي: حَفِظَ القِراءَةَ عن فاضل.

ولم يأتِ النَّاطِمُ مُحَمَّدٌ بِالْوَاوِ الفاصلة في قوله: ((ثَمُودٌ))^(٢)؛ لعدم الرِّبَةِ في اتِّصَالِهِ بِمَا
 قبله؛ لأنَّ الرَّمزَ المتوسط^(٣) لا يتقدَّم على المختلف فيه، أي: ثَمُودًا من قوله تعالى: ﴿أَلَا إِنَّ
 ثَمُودًا كَفَرُوا رَبَّهُمْ﴾ في سورة هود العَلِيَّة [٦٨]، ﴿وَعَادًا وَثَمُودًا وَأَصْحَابَ الرَّسِّ﴾ في الفرقان

(١) انظر: الصحاح ٦٩/١، ومقاييس اللغة ١٣١/٥.

(٢) من قوله: ((ثَمُودَ مَعَ الْفُرْقَانِ)) في البيت قبل السابق.

(٣) بل الصغير، وهو قوله: ((على فصل)).

[٣٨]، ﴿وَعَادًا وَثَمُودًا وَقَدْ تَبَيَّنَ﴾ في العنكبوت [٣٨].

وترجمته: عدم التنوين في الثلاثة المواضع.

وقارئه: حفص وحمزة، المشار إليهما: بالعين والفاء.

وترجمة المسكوت عنهم: تنوين الدال فيهن^(١)؛ لأنهما من الأضداد المطردة المنعكسة.

والواو فاصلة عاطفة في قوله: ((وَفِي النَّجْمِ)).

والمختلف فيه: ﴿وَتَمُودًا فَمَا أَبْقَى﴾ في سورة التَّحْمِ [٥١].

وترجمته: عدم تنوين الدال، المستفاد من العطف.

وقارئه: حمزة وعاصم، المشار إليهما: بالفاء والنون.

وترجمة المسكوت عنهم: تنوين الدال^(٢).

فإن قلت: إنَّ النَّاطِمَ جَلَّلَهُ أطلق قوله: ((ثَمُودَ)) هنا، فما المانع أن يُظَنَّ أنه أراد الذي

في أول القصة ﴿وَالِإِثْمُودَ أَخَاهُمْ صَالِحًا﴾ [٦١] وهو غير مُنْصَرَفٍ اتِّفَاقًا؟

قلت: منع منه أمران:

أحدهما: أن هذا [سابق]^(٣) على كلمة ﴿يَوْمِيذٍ﴾ [٦٦]، فلو كان فيه خلافٌ لذكره

قبل مسألة ﴿يَوْمِيذٍ﴾، [ولا]^(٤) يُقَالُ: إنه في بعض المواضع يَتَقَدَّمُ ما تَأَخَّرَ من الحروف،

ويؤخَّر ما يتقدَّم، كقوله - بعد هذا البيت -: ((وَيَعْقُوبُ)) ثم قال: ((هُنَا سَلَمٌ)) ومثله كثير

في النظم، وإنما فَعَلَ ما يَتَقَدَّمُ مؤخَّرًا، أو ما يتأخر مقدَّمًا؛ لأجل الضَّرورة - مع أن بيت

مسألة ثمود ذُكِرَتْ متأخرةً عن مسألة ﴿يَوْمِيذٍ﴾، فلا ضرورة في تقديم بيت ((ثَمُودَ)) على

بيت ﴿يَوْمِيذٍ﴾؛ لأنَّه بيته مستقلٌّ، فكان يمكنه تأخيرُه - وحاصل الكلام أنَّ المختلف فيه

(١) انظر: التيسير ٣١٥، والنشر ٢/٢٨٩.

(٢) انظر: التيسير ٤٧٤، والنشر ٢/٢٨٩.

(٣) في المخطوط: ((سابقاً))، والصواب ما أثبت؛ لأنَّه مرفوعٌ.

(٤) في المخطوط: ((لا))، لعلَّ الواو سقطت من الناسخ.

﴿الْأَلِفُ تَمُودًا﴾، لا ﴿وَالِإِلَى تَمُودَ﴾؛ لأنَّ ترتيب ﴿يَوْمَئِذٍ﴾ من الواجب؛ لأنَّه لو تأخر لَفِهم منه أن قولَه تعالى: ﴿وَالِإِلَى تَمُودَ﴾ من المختلف فيه، مع أنَّه لا خلاف فيه. أما تقدُّم بيت ((يَعْقُوبُ)) على بيت ((سَلَمٌ)) من الجائز؛ لأنَّه لم يُفهم منه شيء.

الأمر الثاني: أنَّ جميع المواضع الأربعة المختلف فيها منصوبة، ورُسم الألف بعد الدالِّ، والخلاف واقع في إثبات التنوين وعدمه فقط، وأمَّا قوله تعالى: ﴿وَالِإِلَى تَمُودَ﴾ فمجرور، فلا يكفي فيه ذكر التنوين، بل لابد من جرِّه عند من [صرفه]^(١)، مع أنَّه مفتوح في موضع الجرِّ؛ لأنَّه لا ينصرف كما ذكر في ((لثمود))^(٢)، [١٨٢/ب] فلم يدخل في مراده الناظم رحمته^(٣).

فإن قلت: إنَّ هذه المواضع الأربعة رُسمت بالألف، فيدلُّ هذا على أنَّ المواضع الأربعة منصرفة؛ لأنَّه لو كانت غير منصرفة لم يثبت الألف بدلاً من التنوين. ولقائل أن يقول: إنَّ العرب قد يثبت الألف فيما لا ينصرف عماداً للفتحة في الوقف، فيقولون: رأيتُ عُمرًا، ومثله: ﴿الظُّنُونَا﴾ [الأحزاب: ١٠]، و﴿الرَّسُولَا﴾ [الأحزاب: ٦٦]، و﴿السَّبِيلَا﴾ [الأحزاب: ٦٧].

قلت: إنَّ رسم الألف على قول العرب إنَّما رُسم إذا ثبت الألف في الوقف عند عدم إثبات التنوين، أمَّا هنا لم يثبت عند من قرأ لا ينصرف^(٤)، أمَّا رسم الألف فللمشكلة عند من قرأ لا ينصرف^(٥)، أمَّا المشكلة ههنا فهي كتابة الألف في ﴿أَلَا بَعْدًا﴾ [هود: ٦٠]، وفي الفرقان كتابة الألف في عاديًا، وكذلك في العنكبوت والنجم.

والواو فيصلٌ مستأنفةٌ في قوله: ((وَيَعْقُوبُ))، وهو المختلف فيه من قوله تعالى: ﴿وَمِنْ

(١) في المخطوط: ((صرف))، ولعلَّ الهاء سقطت سهواً من الناسخ.

(٢) لم يذكرها المصنّف، لا سابقاً، ولا لاحقاً.

(٣) انظر: إبراز المعاني ٢٣٨/٣.

(٤) هكذا في المخطوط، والأقرب للسياق ((بعد الصرف)).

(٥) هكذا في المخطوط، والأقرب للسياق ((بعد الصرف)).

وَرَأَى إِسْحَاقَ يَعْقُوبَ ﴿٧١﴾ [هود: ٧١].

وترجمته: نصب الباء.

وقارئه: حفص، وحمزة، وابن عامر، المشار إليهم: بالعين، والفاء، والكاف.

وترجمة المسكوت [عنهم]: رفعها^(١).

وإنما قيّد النَّصْب بالرفع؛ لأنه لو اقتصر الترجمة على النَّصْب لُفِّهَم من قراءة المسكوت عنهم بالجر؛ لأنَّهما من الأضداد المطّردة المنعكسة، مع أنَّهم لم يقرؤوا إلا بالرفع، وهذا التقييد لم يكن إلا لبيان قراءتهم.

أي: قرأ حفص وحمزة: ﴿أَلَا إِنَّ ثَمُودًا كَفَرُوا﴾ في سورة هود العليه [٦٨]، ﴿وَعَادًا

وَتَمُودًا وَأَصْحَابَ الرَّسِّ﴾ في سورة الفرقان [٣٨]، ﴿وَعَادًا وَثَمُودًا وَقَدْ تَبَيَّنَ﴾ في سورة

العنكبوت [٣٨]: بلا تنوين، وقرأهنَّ المسكوت عنهم: بالتنوين.

فصار الحرميان وأبو عمرو وابن عامر والكسائي: بالتنوين في المواضع الأربعة؛ لأنَّهم لم يذكروا في التّرجمتين. وحمزة وحفص: بلا تنوين فيهنَّ؛ لأنَّهما ذُكِرَا في التّرجمتين. وشعبة: وافقهما في سورة النجم، أمّا في [السُّور] ^(٢) الثلاث وافق الجماعة المسكوت عنهم؛ لأنَّه ذُكِرَ في التّرجمة الثّانية، ولم يُذكَر في التّرجمة الأولى.

وقرأ الكسائي ﴿أَلَا بُعْدًا لِثَمُودٍ﴾: بالتنوين والجرّ. وقرأه المسكوت عنهم: بلا تنوين

وبالفتح؛ لأنَّه لا ينصرف.

والنّاطم جمله كان في تعبير [ترجمة] ^(٣) الكسائي على الأصل تحقيقاً، وفي تعبير

[ترجمة] ^(٤) المسكوت عنها ^(٥): على التّسامح؛ لأنَّه لا ينصرف، مفتوح في موضع الجرّ، إلا

(١) انظر: التيسير ٣١٦، والنشر ٢٩٠/٢.

(٢) في المخطوط: ((سورة))، ولعله تصحيف.

(٣) في المخطوط: ((الترجمة))، والصّواب ما أثبت؛ لأنَّه مضاف.

(٤) في المخطوط: ((الترجمة))، والصّواب ما أثبت؛ لأنَّه مضاف.

(٥) أي: القراءة.

أنه اعتُبر في أصل الاسم؛ لأنَّ أصله ينصرف، ولا ينصرف [إلا] بعارضٍ.
وإنَّما لم يَضُمَّ النَّازِمُ رحمته مسألة ((لِثْمُودٍ)) إلى مسألة ((ثَمُودٍ)) مع أنَّ مادَّتهما
واحدة وجعل لكل واحدة ترجمةً مستقلةً؛ لأنَّ الخلاف في المسألة الأولى بين التَّنوين والتَّرك
فقط، وفي المسألة الثانية بين التَّنوين والتَّرك، وبين الجرِّ والفتح.
ومَن نَوَّنَ ﴿ثَمُودًا﴾ من المواضع الأربعة في الوصل وقف عليها: بالألف بالإجماع، ومَن
لم يَنْوِّنه في الوصل وقف عليها: بإسكان الدَّال، وبالألف عند المشاكلة^(١).
وأما مَن نَوَّنَ ﴿ثَمُودٍ﴾ في الوصل وقف عليها: بإسكان الدَّال وبالرَّوم، ومَن لم يُنَوِّنه
في الوصل وقف عليها: بإسكان الدَّال فقط.

وقرأ حَفْصُ وابن عامر [وحمزة]^(٢) ﴿يَعْقُوبَ﴾: بالنَّصب. والباقون: بالرَّفع.
وأما وجه تنوين ﴿ثَمُودٍ﴾ وتركه: اسم علم لشخصٍ، أو جنسٍ، وللعرب فيه مذهبان:
المنع - أي: لا ينصرف-؛ للعلمية والتأنيث باعتبار القبيلة. والصَّرف؛ لعدم التأنيث باعتبار
الحيِّ، أو الأب.
يعني: إذا كان المراد منه اسم على جنس فهو لا ينصرف، أو اسم علم شخص فهو
مُنصرف، وكذلك الوجه المذكور في ﴿لِثْمُودٍ﴾.
وأما وجه فرق شعبة: أنَّه جمع اللغتين. أي: قرأ المواضع الثلاثة: بالتَّنوين، وحرف النَّجم:
[بلا تنوين]^(٣).

وأما وجه نصب ﴿يَعْقُوبَ﴾: أنَّه مفعول به لفعل مقدَّر من معنى: بشَرناها، أي: وهبنا
له يعقوب، هذا تقدير سيويوه رحمته، وإليه أشار بالرمز، أي: عن عالم فاضلٍ حافظٍ

(١) قال في النَّشر: ((وكل مَن نَوَّنَ وقف بالألف، ومَن لم يُنَوِّنْ وقف بغير ألفٍ وإن كانت مرسومةً،
فبذلك جاءت الرواية عنهم منصوِّةً، لا نعلم عن أحدٍ منهم في ذلك خلافاً إلا ما انفرد به أبو
الرَّبيع الزَّهْرانيُّ عن حفصٍ عن عاصمٍ أنَّه كان إذا وقف عليه وقف بالألف)). انظره: ٢٩٠/٢.
(٢) سقطت من الأصل، ولعلَّها سقطت سهواً من الناسخ.
(٣) في المخطوط: ((بالتَّنوين))، ولعلَّه سبق قلم.

لأسلوب العرب، وأجاز عطفه على موضع ﴿بِإِسْحَاقَ﴾، وقال الأخفش والكسائي: عُطف على لفظ ﴿بِإِسْحَاقَ﴾، وَفَتْحُهُ علامةُ جَرِّه؛ لمنعه بالعلمية والعجمة، تقدير الكلام: بشرناها بإسحاق ومن وراء إسحاق وههنا له يعقوب؛ لأنَّ البشارة دالَّةٌ على الهبة، أي: يحدث يعقوب، أي: وهبنا لها يعقوب من وراء إسحاق.

أمَّا وجه الرَّفْع: بالابتدائية، والخبر ﴿وَمِنْ وَرَاءِ إِسْحَاقَ﴾، أي: يعقوب مولود من بعده، عند سيبويه، وبالظرف عند الأخفش، أي: وَحَدَّثَ من وراء إسحاق يعقوب^(١).

لا يقال: يضعف العطف؛ للفصل بين المعطوف والمعطوف عليه بالجرِّ والمجرور، أي: لا يُقال: ﴿وَمِنْ وَرَاءِ إِسْحَاقَ﴾^(٢)، والمعطوف عليه ﴿بِإِسْحَاقَ﴾، والمعطوف ﴿يَعْقُوبُ﴾، والفاصلة بينهما ﴿وَمِنْ وَرَاءِ إِسْحَاقَ﴾. قيل: مثلُ هذا الفصل جائزٌ جوازاً حسناً إذا كان المعطوف مرفوعاً أو منصوباً، وقد جاء [١٨٣/أ] ذلك في القرآن العظيم مثل ذلك قوله تعالى: ﴿وَأَجْعَلْنَا مُسْلِمِينَ لَكَ وَمِنْ ذُرِّيَّتِنَا أُمَّةً مُسْلِمَةً لَكَ﴾ [البقرة: ١٢٨] فـ ﴿أُمَّةً﴾ معطوفةٌ على ﴿مُسْلِمِينَ﴾، وقد فصل بينهما ﴿وَمِنْ ذُرِّيَّتِنَا﴾، مثال المرفوع قوله تعالى: ﴿أَفَمَنْ كَانَ عَلَىٰ يَتِيمَةٍ مِّن رَّبِّهِ، وَيَتْلُوهُ شَاهِدٌ مِّنْهُ وَمِنْ قَبْلِهِ كَتَبَ مُوسَىٰ﴾ [هود: ١٧] تقديره -والله وتعالى أعلم-: وكتاب موسى من قبله، والله تعالى أعلم بحقيقة الحال.

وافق أبو جعفر نافعاً في المواضع الأربعة بالتنوين، كما وافقه خلف لنفسه، وكذلك الأئمة الأربعة إلا أن الحسن البصري وافق حمزة فيهنَّ بغير تنوين، كما وافقه يعقوب^(٣).

ووافق أبو جعفر نافعاً في ﴿لِثَمُودَ﴾ بغير تنوين مع فتحها، كما وافقه يعقوب، وخلف

(١) انظر توجيه القراءات السابقة: الكشف عن وجوه القراءات السبع ١/٥٣٣، وكنز المعاني للجعبري

١٧٤٦/٤.

(٢) أي: ﴿وَمِنْ وَرَاءِ إِسْحَاقَ﴾ فاصلٌ بين المعطوف عليه، والمعطوف.

(٣) انظر قراءة الأئمة الثلاثة: تحبير التيسير ٤٠٥، والنشر ٢/٢٨٩.

وانظر قراءة الأئمة الأربعة: إيضاح الرموز ٤٤٨، ولطائف الإشارات ٦/٢٤٤٤.

لنفسه، وكذلك الأئمة الأربعة إلا أن الأعمش وافق الكسائي فيها بالتَّوْنين مع الجرِّ^(١).
ووافق أبو جعفر نافعاً في رفع ﴿يَعْقُوبُ﴾ الْكَلْبِيُّ، كما وافقه خلف لنفسه، وكذلك
الأئمة الأربعة إلا أن الأعمش برواية المطوَّعي وافق حمزة فيه بالنَّصْب، كما وافقه يعقوب^(٢)،
رضي الله عنهم أجمعين.

[٧٦٤] هُنَا قَالَ سَلِمٌ كَسْرُهُ وَسُكُونُهُ وَقَصْرٌ وَفَوْقَ الطُّورِ شَاعٌ تَنْزُلاً

فَعُولن مَفَاعِيل فَعُولن مفاعِلن فَعُولن مفاعِلن

((قَالَ سَلِمٌ)) مبتدأ، و((كَسْرُهُ)) ثاني، ((سُكُونُهُ وَقَصْرٌ)) معطوفاه، وخبره ((شَاعٌ))

وهذه الجملة خبر الأوَّل، والهاءان عائدان إليه.

و((قَالَ)) قيدٌ لِسَلَامٍ إِبْرَاهِيمَ الْكَلْبِيُّ أَخْرَجَ ﴿قَالُوا سَلَمًا﴾ وإِنَّمَا يَأْت بلفظ ((هُنَا))

توطئةً لقوله: ((وَفَوْقَ الطُّورِ)) أي: وفوق الطور عَطَفَ على ((هُنَا)) وهو ظرف مُلغِيٌّ^(٣).

والضَّمير تحت ((شَاعٌ)) يرجع إلى التَّقْيِيدِ المذكور، ((تَنْزُلاً)) تمييز ((شَاعٌ)) نزول

التَّقْيِيدِ المذكور من عند الله تعالى لا من عند أنفسهما؛ لأنهما لم يقرأ حروفاً من القرآن
العظيم إلا بعد أخذه مُعْتَنَةً.

ولم يَأْتِ النَّاطِمُ جَهْلَهُ بِالواوِ الفاصلة في قوله: ((هُنَا))؛ لعدم الرَّبِيَةِ في اتِّصَالِهِ بما قبله؛

لأنَّ ((هُنَا)) محلُّ ترجمة الأخوين، لا محلُّ ترجمة حفص وحمزة وابن عامر؛ لأنَّ محلَّ ترجمتهم

بعد مسألة ((سَلِمٌ))؛ لأنَّه لو كان لفظ ((هُنَا)) محلاً للسَّابِقِ لا لِلآخِقِ لاقتضى أن يكون

(١) انظر: المصادر السابقة.

(٢) بل قرأ الإمام يعقوبٌ: بِالرَّفْعِ. انظر: المصادر السابقة.

(٣) لعلَّ معنى قوله: ((مُلغِيٌّ)) أنَّ الظرف ((هُنَا)) قطع تتابع رموز البيت السَّابِقِ؛ لأنَّ المصنِّفَ نقل ما

قبل قوله: ((هُنَا)) عن الجعبريِّ، وفيه قوله: ((هُنَا)) توطئة للعطف، وظهورها في التَّرْجَمَةِ منع

رمزها مع ((كَلَامٍ)) فلعَلَّ المصنِّفَ اختصر هذه الجملة من الجعبريِّ. انظر: كنز المعاني للجعبريِّ

مسألة ((يَعْقُوبُ)) مقدمة على مسألة ((سِلْمٌ))، وأن يكون محتاجاً إلى مقدّر لقوله: ((وَفَوْقَ الطُّورِ)).

المختلف فيه: ((قَالَ سِلْمٌ)) من قوله تعالى: ﴿قَالَ سِلْمٌ فَمَا لَبِثَ﴾ [هود: ٦٩] ومن قوله تعالى: ﴿قَالَ سِلْمٌ قَوْمٌ مُنْكَرُونَ﴾ في سورة الذاريات [٢٥]. وترجمته: كسر السين، وسكون اللام، وحذف الألف بعده.

وقارئة: الأخوان، المشار إليهما: بالشين من قوله: ((شَاعَ))، والله تعالى أعلم. وترجمة المسكوت [عنهم]: فتح السين، وتحريك اللام بالفتح، وإثبات الألف بعده^(١)؛ لأنَّه من الأضداد المطردة المنعكسة.

فصار ﴿قَالَ سِلْمٌ﴾ موضع ﴿قَالَ سَلَّمَ﴾ [٦٩] في سورة هود عليه السلام، كما ﴿قَالَ سِلْمٌ﴾ موضع ﴿قَالَ سَلَّمَ﴾ في سورة والذاريات.

فإن قلت: لا حاجة إلى تصريح التقييد؛ لأنَّه يستفاد من النطق مع أنَّ الناظم رحمته كان في النَّظْم أكثرها على الأخصر، مع أنَّه فرد من أفراد قوله: ((وَبِاللَّفْظِ أَسْتَعْنِي عَنِ الْقَيْدِ إِنْ جَلَا))، مع أنَّ شرطه أن يلفظَ بقراءة المذكور في النَّظْم، ولا يُساعد النَّظْم على قراءة المسكوت عنهم، فما الفائدة على اقتضاء القيود على ما يستفاد من اللفظ.

قلت: إنَّ القيود المصرَّح بها لتأكيد ما يستفاد من النطق؛ أو لأنَّه لم يُنصَّ على ما يُفهم من اللفظ؛ لم يُفهم الألف بعد اللام؛ لأنَّ ضدَّ الكسر هو الفتح، وضدَّ السكون التَّحريك المطلق، المراد منه الفتح، فيكون قراءة المسكوت عنهم: (قال سلّم) مع أنَّه لم يقرأ به أحد.

فإن قلت: لم لم يُقل: (قال سلامٌ سلّم شاع) مع أنَّه أقصر من ذكر ترجمة المذكور. قلت: إنَّ مثل هذا إذا لم يكن ضدُّ ترجمة المذكور ترجمة المسكوت عنهم، مثلاً: قوله: ((مَعَ الْأَسْرَى الْأَسَارَى حُلَاً حَلَاً))، أي: قرأ أبو عمرو ﴿الْأَسْرَى﴾، وقرأ المسكوت

(١) انظر: التيسير ٣١٦، والنشر ٢/٢٩٠.

عنهم: ﴿الْأَسْرَى﴾. وترجمة أبي عمرو: [ضمُّ] الهمزة، وفتح السين، والألف بعده. أمّا ضدّ الضم هو الفتح في الهمز، وفتح السين هو الكسر ولم يقرأ به أحد، ولذا ذكر القراءتين ((الأسرى)) و((الأسارى))، وأمّا هنا فليس كذلك؛ لأنّ ضدّ الترجمة في ((سَلْمٌ)) ترجمة ((سَلَامٌ)) ولم يذكر هنا القراءتين، والله تعالى أعلم.

أي: قرأ حمزة [والكسائي]^(١) ﴿قَالَ سَلَمٌ فَمَا لَيْتَ﴾ في هود عليه السلام [٦٩]، و﴿قَالَ سَلْمٌ قَوْمٌ﴾ في والذاريات [٢٥]: بكسر السين، وإسكان اللام، بلا ألف بعده. وقرأ المسكوت عنهم: بفتح السين، واللام، وألف بعده في السورتين. والتاء في ((تنزلاً)) من التكرار [١٨٣/ب] المعنوي؛ لأن التاء رمزٌ لحفص الدوري، وهو مندرجٌ تحت الشين^(٢).

أمّا وجه قصر ﴿سَلْمٌ﴾: أنه لغة في السلام: التّحية، كحِلٍّ وحَلَالٍ، حَرَمٍ وَحَرَامٍ. وأمّا وجه [مدّه]^(٣): أنه التّحية^(٤)، والله تعالى أعلم.

وافق أبو جعفر نافعاً في فتح السين واللام والألف بعده، كما وافقه يعقوب، وخلف نفسه وكذلك الأئمة الأربعة إلا أن الأعمش وافق حمزة في الكسر والسكون والقصر في السورتين لكن الأعمش خالفه في ﴿قَالُوا سَلَمًا﴾ [هود: ٦٩] فإنه قرأ: بالكسر، والسكون، والقصر، ورفع الميم في السورتين. والباقون ﴿قَالُوا سَلَمًا﴾: في السورتين: بفتح السين، واللام، وألف بعده، ونصب الميم^(٥).

(١) سقطت من الأصل، ولعلّها سقطت سهواً من الناسخ.

(٢) انظر: كنز المعاني للجعبري ١٧٤٨/٤.

(٣) في المخطوط: ((مدّ))، ولعلّ الهاء سقطت سهواً من الناسخ.

(٤) انظر: كنز المعاني للجعبري ١٧٤٨/٤.

(٥) انظر قراءة الأئمة الثلاثة: تحبير التيسير ٤٠٧، والنشر ٢/٢٩٠.

وانظر قراءة الأئمة الأربعة: إيضاح الرموز ٤٤٨، ولطائف الإشارات ٦/٢٤٤٦.

رَوَى المطوّعي عن الأعمش ((بعلي شيخ)) [٧٢]: بالرفع^(١). والباقون بالنصب^(٢)،
رضي عنهم أجمعين.

[٧٦٥] وَفَاسِرٍ أَنْ اسْرِ الْوَصْلُ أَصْلٌ دَنَا وَهَاهُنَا حَقٌّ إِلَّا أَمْرَاتِكَ ارْفَعْ وَأَبْدَلًا

فَعُولٌ مَفَاعِلَيْنِ فَعُولُنْ مَفَاعِلٌ فَعُولُنْ مَفَاعِلَيْنِ فَعُولُنْ مَفَاعِلُنْ

((وَفَاسِرٍ)) مبتدأ، و((أَنْ اسْرِ)) معطوف عليه، ((الْوَصْلُ)) ثانٍ، خبره ((أَصْلٌ))،
 ((دَنَا)) صفة، وهذه الجملة خبر الأوّل بتقدير العائد، أي: (لفظه فيها).

و((ارْفَعْ)) أمريةٌ متقدّمة المفعول به، أي: ((إِلَّا أَمْرَاتِكَ)) بقلب همزته ألفاً على غير
 قياس^(٣)؛ للوزن، ((وَهَاهُنَا)) ظرفها، و((حَقٌّ)) خبر المبتدأ المحذوف، أي: ذلك الرَّفْعُ حَقٌّ، جُمْلَةٌ
 مُعْتَرِضَةٌ بَيْنَ الظَّرْفِ والمَفْعُولِ به، ((وَأَبْدَلًا)) ماضٍ مجهولٌ، الألف للإشباع، معطوف على
 الأمرية، أي: ارفعه وقُلْ فيه أُبْدِلُ ﴿إِلَّا أَمْرَاتِكَ﴾ من ﴿أَحَدٌ﴾، في قوله تعالى: ﴿وَلَا يَلْتَفِتْ
 مِنْكُمْ أَحَدٌ إِلَّا أَمْرَانِكَ﴾ [هود: ٨١]، والأشهر في الرّواية: فتح الهمز [المعطوفة]^(٤) على
 السابق صريحاً^(٥)، والألف عبارة عن التّون الخفيفة؛ لأنّها تدخل على الأمر.

والواو فيصلٌ مستأنفةٌ في قوله: ((وَفَاسِرٍ)).

والمختلف فيها: خمسةٌ، منها ثلاثةٌ مصاحبةٌ للفاء، واثنان منها مصاحبٌ لِ﴿أَنْ﴾
 المفتوحة.

وعُلِمَ أداهُ العموم من الضّمّ بما ليس فيها إلى ما في هذه السُّورة^(٦)، وصارت أداة
 العموم في قوّةٍ حيث جاء اللَّفْظَانِ في جميع القرآن العظيم.
 وترجمتهنّ: همزة الوصل في المواضع الخمسة.

(١) أي: ((شَيْخٌ)).

(٢) انظر: إيضاح الرُّموز ٤٤٩، ولطائف الإشارات ٦/٢٤٥٢.

(٣) انظر: اللآلئ الفريدة ٣/٢٣.

(٤) في المخطوط: ((المقطعة))، ولعلّها ((المعطوفة)) لكن تصحّفت.

(٥) انظر: كنز المعاني للجعبري ٤/١٧٤٩.

(٦) انظر: كنز المعاني للجعبري ٤/١٧٥٠.

وقارئها: نافع، وابن كثير، المشار إليهما: بهمزة القَطْع، والدَّال، من قوله: ((أَصْلٌ دَنَا))، وفيه إشارة إلى أَنَّ وصلَ همزته أصْلٌ في اللُّغَة^(١)، قُرِبَتْ من الفهم. وترجمة المسكوت عنهم: همزة القطع^(٢)؛ لأنَّهما من الأضداد المطرّدة المنعكسة، ولذا استغنى الناظم ﷺ بذكر ترجمة المذكور: عن ذكر ترجمة المسكوت عنهم، ولكن لم يذكر في الخطبة، وهذا من جملة الاصطلاح في الفرش، لم يذكر في الخطبة. والواو فيصلٌ مستأنفةٌ في قوله: ((وَهَا هُنَا)).

والمختلف فيه: ((إِلَّا امْرَأَتَكَ)) من قوله تعالى: ﴿وَلَا يَلْفُتْ مِنْكُمْ أَحَدٌ إِلَّا

أَمْرًا نَكَ﴾.

وترجمته: رفع التاء على كونها بدلاً من ﴿أَحَدٌ﴾.

وقارئه: ابنُ كثير، وأبو عمرو، المشار إليهما: بحق.

وترجمة المسكوت عنهم: نصبُ التاء^(٣)؛ لأنَّهما من الأضداد المطرّدة غير المنعكسة.

وقوله: "((هَا هُنَا)) احتراز من قوله: ﴿إِنَّا مُنْجُوكَ وَأَهْلَكَ إِلَّا امْرَأَتَكَ﴾ في سورة

العنكبوت [٣٣] فإنها منصوبة بالاتفاق؛ لأنَّها استثنيت في مُوجِبٍ، وأمَّا هنا استثنيت من

غير مُوجِبٍ؛ فجرى فيها وجهان: الرَّفْع والنَّصْب، كما سبق في قوله: - في سورة النساء-

((وَرَفَعُ قَلِيلٌ مِنْهُمْ النَّصْبَ كُلًّا)) أي: قرأ ابن عامر ﴿مَا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلٌ مِنْهُمْ﴾ [النساء:

٦٦]: بنصب ﴿قَلِيلًا﴾ على الاستثناء. والباقون: برفعه على البدل^(٤)، لكن لم يقرأ

بالنصب ثمّةً إلا ابن عامر، أمّا هنا فالأكثر على النَّصْب، فلماذا قال جماعة من [أئمة]^(٥)

(١) أي: من (سرى) انظر: اللآلئ الفريدة ٢١/٣.

(٢) انظر: التيسير ٣١٦، والنشر ٢٩٠/٢.

(٣) انظر: التيسير ٣١٦، والنشر ٢٩٠/٢.

(٤) انظر: التيسير ٢٦٤، وسراج القارئ ٨٠٢/٢.

(٥) في المخطوط: ((الأئمة))، والصَّاب ما أثبت؛ لأنَّه مضافٌ.

العربية^(١) أنه مُسْتَثْنَى من قوله تعالى: ﴿فَأَسْرِ بِأَهْلِكَ﴾ ليكون مستثنى من مُوجب، وهذا فيه إشكال من جهة المعنى، إذ يلزم من استثناء ﴿فَأَسْرِ بِأَهْلِكَ﴾ أن لا يكون سرى بها، وإذا لم يسر بها كيف يُقال: ﴿وَلَا يَلْتَفِتْ مِنْكُمْ أَحَدٌ إِلَّا أَمْرَاتُكَ﴾ على قراءة الرفع، فكيف تؤمر بالالتفات وقد أمر أن لا يسر بها، فهي لما التفتت كانت قد سرت [معهم]^(٢)، فيجوز أن يكون هو لم يسر بها لكنها تبعتهم والتفتت فأصابها ما أصاب قومها، قال أبو شامة رحمته: والذي يظهر لي أن الاستثناء على القراءتين منقطع، لم يقصد به إخراجها من المأمورين بالإسراء، ولا [من المنهيين]^(٣) عن الالتفات، ولكن استؤنف الإخبار عنها بمعنى: (لكن امرأتك تجري لها كَيْتَ وَكَيْتَ)، والدليل على صحّة هذا المعنى: أن مثل هذه الآيات جاءت في سورة الحجر وليس فيها استثناء، فقال سبحانه وتعالى: ﴿فَأَسْرِ بِأَهْلِكَ بِقِطْعٍ مِّنَ اللَّيْلِ وَاتَّبِعْ أَدْبُرَهُمْ وَلَا يَلْتَفِتْ مِنْكُمْ أَحَدٌ وَامْضُوا حَيْثُ تُؤْمَرُونَ﴾ [الحجر: ٦٥] فلم يقع الصلة إلا بذكر من أنجاهم الله تعالى، [١٨٤/أ] فجاء^(٤) شرح حال امرأته في سورة هود العليّة تبعًا، لا مقصودًا بالإخراج بما تقدّم ... وإذا اتّضح هذا المعنى لك عَلِمْتَ أن القراءتين واردتان على ما يقتضيه العربية في الاستثناء المنقطع، [ففيه]^(٥) لغتان: النصب والرفع، فالنصب لغة أهل الحجاز، وعليها الأكثر، والرفع لغة بني تميم، وعليها الحريميان^(٦) انتهى.

(١) منهم الفراء، والأخفش، والمبرد، والزخشي. انظر: معاني القرآن للفراء ٢/٢٤، ومعاني القرآن

للأخفش ١/٣٨٧، والمقتضب ٤/٣٩٥، والمفصل للزخشي ٩٨.

(٢) في المخطوط: ((بهم))، وهو تصحيف.

(٣) في المخطوط: ((إلى منهيين))، والصواب ما أثبت، وهو الموجود في إبراز المعاني ٣/٢٤٣.

(٤) في المخطوط: ((فجاء حال شرح حال))، وأثبت الموافق للسياق، وهو الموجود في إبراز المعاني

٣/٢٤٣.

(٥) في المخطوط: ((فيه))، وأثبت الموجود في إبراز المعاني ٣/٢٤٣.

(٦) إبراز المعاني ٣/٢٤٣، ولم يبدأ النقل عنه من قوله: ((قال أبو شامة رحمته))، بل من أول الكلام

من قوله: "وقوله: ((هاهنا)) احتراز من قوله: ﴿إِنَّا مُنْجُوكَ وَأَهْلَكَ إِلَّا أَمْرَاتُكَ﴾ في سورة العنكبوت

فإن قلت: ما الوجه في كون النَّاطِمِ حَمْدٌ نَصَّ على وجه الرَّفْعِ بقوله: ((أبدلن))^(١).
قلت: إنما نصَّ عليه إشارةً إلى الرَّدِّ على مَنْ زَعَمَ أَنَّهُ لا يَصِحُّ البَدَلُ^(٢)؛ لأنَّها لم تَسِرْ معه ليتضحها ضمير المخاطبين، ودلَّ على أنَّها لم تَسِرْ معه قراءة النَّصْبِ، [فإنَّه]^(٣) أخرجها من أهلها^(٤) الذي (امرأة تسري بهم)^(٥)، فإذا لم تكن من الذين تسري بهم لم تصحَّ أن تُبدل من فاعل ﴿يَلْنَفِتُ﴾ لأنَّها بعض ما دلَّ عليه.

والجواب: أنَّ ظاهر الآية أنَّها إذا جُعِلَتْ مستثناةً من الأصل أنَّه لم يؤمر أن يسري بها، ولا يلزم من عدم أمره أن يسري بها أن لا تسري هي معه^(٦)، فيجوز أن يكون سرت معه من غير أن يؤمر أن يسري بها، ثُمَّ تُهَيَّي هو السَّيِّئَةُ^(٧) عن الالتفات إلا امرأته، والله تعالى أعلم.
أي: قرأ نافع وابن كثير ﴿فَأَسْرِي بِأَهْلِكَ يَقْطَعُ مِنَ اللَّيْلِ وَاتَّبِعْ أَذْبُرَهُمْ وَلَا يَلْنَفِتُ﴾ هنا، ﴿فَأَسْرِي بِأَهْلِكَ يَقْطَعُ مِنَ اللَّيْلِ وَاتَّبِعْ﴾ في سورة الحجر [٦٥]، ﴿فَأَسْرِي بِعِبَادِي﴾ في سورة الدخان [٢٣]، ﴿أَنْ أَسْرِي بِعِبَادِي فَأَضْرِبُ﴾ في سورة طه [٧٧]، ﴿أَنْ أَسْرِي بِعِبَادِي إِنَّكُمْ﴾ في سورة الشعراء [٥٢]: بوصل همزة الخمسة، وكسر نون الأخيرين في الوصل، والابتداء بكسر الهمزتين منهما. وقرأها المسكوت عنهم: بقطع الهمزة وفتحها في الكلِّ، وإسكان نون الأخيرين في الحالين إلا حمزة فعله في أحد وجهيه في الوقف.

[٣٣] فإنَّها منصوبة بالاتفاق".

- (١) أبدل النَّاطِمِ نون التوكيد الخفيفة ألفاً؛ للقافية، فقال: ((وأبدلاً)).
- (٢) نصَّ المبرد حَمْدٌ على فساد البدل فيه، على تقدير: فأسر بأهلك إلا امرأتك، انظر: المقتضب: ٤/٣٩٦.
- (٣) في المخطوط: ((فإنَّها))، وهو تصحيفٌ.
- (٤) هكذا في المخطوط، والأقرب للسياق ((أهله)).
- (٥) هكذا في المخطوط، والأقرب للسياق ((أمر أن يسري)).
- (٦) بعده في المخطوط: ((يكون من غير أن يؤمر أن يسري بها، ولا يلزم من عدم أمره أن يسري أن لا تسري معه))، وهو تكرار.
- (٧) بعده في المخطوط: ((معه))، ولم يظهر لي معناه.

وقرأ ابن كثير وأبو عمرو ﴿وَلَا يَلْنَفِتْ مِنْكُمْ أَحَدٌ إِلَّا أَمْرَانِكَ﴾: برفع التاء منها. وقرأ المسكوت عنهم: بنصبها.

أمَّا وجه قطعها: أنَّه أَمُرٌّ من (سَرَى) من الثلاثي ﴿فَأَسْرٍ﴾، مثل: (ارم) فحذف الياء من الأمرين من الناقص، كما حذف الحركة من الأمر من الصحيح.
وأمَّا وجه قطعها: أنَّه أَمُرٌّ من (أَسْرَى) من المزيد الثلاثي الرباعي، مثل: (أَعْطَى) من (أَعْطَى).

وأمَّا وجه الرَّفْعِ ﴿إِلَّا أَمْرَاتُكَ﴾: أنَّه بدلٌ من ﴿أَحَدٌ﴾ من غير موجب، بناءً على القول بأنَّه لم يُنَّهَ عن الإسرائء بها، فالاستثناء من حكم الالتفات، وألزم أبو عبيد المبدل رفع ﴿وَلَا يَلْنَفِتْ﴾ نفيًا، وأجاب المبرِّد: بأنَّ المنهي المخاطب واللفظ لغيره، أي: لا تدعهم يلتفتون إلا أمراتك، أو نفي بلفظ التَّهْيِ؛ فلهذا كان حقًّا.

أمَّا وجه النَّصْبِ: أنه اللغة القلبي في الاستثناء من غير موجب، على أصل الاستثناء، أي: أصل الاستثناء من المفعول وغير موجب ﴿وَلَا يَلْنَفِتْ مِنْكُمْ أَحَدٌ إِلَّا أَمْرَانِكَ﴾؛ لأنَّ قوله تعالى: ﴿مِنْكُمْ﴾ منصوب، أو هو مستثنى من ﴿فَأَسْرٍ بِأَهْلِكَ﴾ بناءً على أنَّه نهيٌّ عن صحبتها؛ لأنَّ محلَّ ﴿بِأَهْلِكَ﴾ منصوبٌ، فكأنَّه من غير موجب معنى، والاستثناء متَّصلٌ على الوجهين: من جهة اللفظ، ومن جهة المعنى، وأجاز بعضُ انقطاعه كما نقلته عن أبي شامة رحمته، والنَّصْبُ على الحجازيَّة، والبَدَلُ على التميميَّة المشروطة، ويُشكِّلُ بِأَهْلِكَ من الأهل ومندرجةً في ﴿أَحَدٌ﴾، ولا دليل في عدمه في الحجر؛ للإيجاز بعد البَسْطِ^(١)، والله تعالى أعلم.

وافق أبو جعفر نافعاً في وصل الهمزة في الخمسة، كما وافقه الأئمة الأربعة إلا أنَّ الأعمش وافق حمزة في القطع، كما وافقه يعقوب، [وخلف]^(٢) لنفسه، والحسن البصريُّ،

(١) انظر: كنز المعاني للجعبري ١٧٥١/٤.

(٢) في المخطوط: ((خلف))، ولعلَّ الواو سقطت من الناسخ.

واليزيدي^(١).

ووافق أبو جعفر نافعاً في نصب ﴿إِلَّا أَمْرًا نَكَّ﴾، كما وافقه يعقوب، وخلف لنفسه، وكذلك الأئمة الأربعة إلا أن ابن محيصن وافق ابن كثير في رفع التاء، كما وافقه الحسن البصري، واليزيدي^(٢).

رَوَى الْمُطَوِّعِيُّ عَنِ الْأَعْمَشِ ((وَلَا تَيْخَسُوا))، ((وَلَا تَعْتُوا)) [هود: ٨٥]: بكسر التاء. والباقون: بفتحها^(٣).

قرأ الحسن البصري ((تَقَيَّتُ اللَّهُ)) [هود: ٨٦]: بالتاء في موضع الباء. الباكون: بالباء الموحدة^(٤).

قرأ الأعمش ((لَا يُجْرِمَنَّكُمْ)) [هود: ٨٩]: بضمّ الياء، والباقون: بفتحها^(٥).

قرأ الحسن البصري: ((شُقُّوا)): بضمّ الشين. والباقون: بفتحها^(٦)، وَطَبَّحَ أَجْمَعِينَ.

[٧٦٦] وَفِي سَعِدُوا فَاضْمٌ صِحَاباً وَسَلٌ بِهِ وَخِفٌ وَإِنْ كُلاًَّ إِلَى صَفْوِهِ دَلَاً

فَعُولٌ مَفَاعِلِينَ فَعُولُنْ مَفَاعِلٌ فَعُولٌ مَفَاعِلُنْ مَفَاعِلُنْ مَفَاعِلُنْ

((فَاضْمٌ)) أمرية، والفاء زائدة، ((وَفِي سَعِدُوا))^(٧) مفعولها بتقدير: أوقع فيه،

[١٨٤/ب] و((صِحَاباً)) حال الفاعل، أي: ذا صحابٍ، ((وَسَلٌ بِهِ))^(٨) بمعنى: عن،

(١) انظر قراءة الأئمة الثلاثة: تحبير التيسير ٤٠٧، والنشر ٢٩٠/٢.

وانظر قراءة الأئمة الأربعة: إيضاح الرُُمُوز ٤٥٠، وإتحاف فضلاء البشر ١٣٢/٢.

(٢) انظر: المصادر السابقة.

(٣) انظر: إيضاح الرُُمُوز ٤٥٠، ولطائف الإشارات ٢٤٥٨/٦.

(٤) انظر: مفردة الحسن البصري ٣٢٣، وإيضاح الرُُمُوز ٤٥٠.

(٥) انظر: إيضاح الرُُمُوز ٤٥٠، ولطائف الإشارات ٢٤٥٩/٦.

(٦) انظر: مفردة الحسن البصري ٣٢٣، وإيضاح الرُُمُوز ٤٥١.

(٧) تكرر في المخطوط قوله: ((وَفِي سَعِدُوا)).

(٨) في المخطوط: ((وَسَلٌ وَبِهِ)).

الضمير المجرور محلاً للضمِّ، أي: فَتَشُّ عنه، وَتَفَحَّصُنْ حتى يتحقَّق ضَمَّةُ قِراءَةِ الضَّمِّ، ونظيره: ﴿وَسَأَلَهُمْ عَنِ الْقَرْيَةِ﴾ [الأعراف: ١٦٣].

((وِخْفُ)) مبتدأ مصدر مضاف إلى مفعوله، أي: ((وَإِنْ كُنَّا))، خبره ((دَلَالًا))، أي: وَصَلْ، و((إِلَى صَفْوِهِ)) يتعلَّقُ به، الضَّمير راجع إلى الـ((خِيفُ))، والضَّمير تحته للقارئ، أي: أَذَلَى ذَلْوَهُ إِلَى البئر - أي: الخِفُّ - ثم استخرج قراءةً صَفْوَةً صافيةً خاليةً من الرِّكَاكَةِ، وهذا مَدْحٌ لقارئ التَّخْفِيفِ، والله تعالى أعلم.
ثم عطف فقال:

[٧٦٧] وَفِيهَا وَفِي يَسِ وَالطَّارِقِ الْعَلَا يُشَدُّ لَمَّا كَامِلٌ نَصٌّ فَاعْتَلَا
فَعُولُنْ مَفَاعِيلُنْ فَعُولُنْ مَفَاعِلُنْ

((وَفِيهَا)) - الضَّمير لسورة هود عليه السلام - ومعطوفاه الموصوفات بـ((الْعَلَا)) بالضَّمِّ، وفي جَعَلَهَا نَعْتًا لِلسُّورِ الثَّلَاثِ نَظَرٌ؛ من جهة أَنَّ بَعْضَهَا مُعَبَّرٌ عنه بالضَّمير، والمضمَّر لا يُوصَفُ لكن جَعَلَهَا نَعْتًا لِلسُّورِ الثَّلَاثِ باعتبار المُظْهِرِ، أي: باعتبار المرجع إليها وهو سورة هود عليه السلام، والضَّمير لها، أو باعتبار الغلبة؛ لأنَّ الاثْنَيْنِ مُظْهِرَانِ، وَوَاحِدًا المُضْمَرُ^(١)، وقد حُذِفَ الجارُّ الثاني اعتماداً على الأوَّل، أي: على قوله ((وَفِي يَسِ)) مُتعلِّقات بالمضارع، أي: ((يُشَدُّ))، مفعوله ((لَمَّا))، حذف المضاف، أي: ميم ((لَمَّا))، فاعله ((كَامِلٌ)) أي: رجلٌ نَصَّ عليه، أي: ((نَصَّ)) ماضٍ، ومفعوله محذوف، أي: نَصَّ عليه، أي: على تشديد الميم، وهذه الماضية بمعنى: اسم الفاعل، و((فَاعْتَلَا)) أي: فاعتلى القارئ بنصِّه على تشديد ماضيةً مستأنفةً، ثم تَمَّ فقال:

[٧٦٨] وَفِي زُخْرُفٍ فِي نَصِّ لُسْنٍ بِخُلْفِهِ وَيَرْجِعُ فِيهِ الضَّمُّ وَالْفَتْحُ إِذْ عَالَا
فَعُولُنْ مَفَاعِيلُنْ فَعُولُنْ مَفَاعِلُنْ

((وَفِي زُخْرُفٍ)) ظرف المبتدأ المحذوف، أي: تشديد ميم ((لَمَّا)) في سورة زخرف،

(١) هكذا في المخطوط، والأقرب للسياق ((مضمَّر)).

وخبيره ((فِي نَصِّ لُسْنٍ)) جمعُ (لُسْنٍ) من (لَسِنٍ): فصيح^(١)، و((بِخُلْفِهِ)) حال حرف زحرف، أي: حال كونه مُلْتَبَساً تشديد به بخلفه.

((وَيَرْجِعُ)) مبتدأ، و((فِيهِ الضَّمُّ وَالْفَتْحُ)) جملةٌ اسميَّةٌ متقدمةٌ الخبر، وهذه الجملة خبر المبتدأ الأول، والهاء في لفظة ((فِيهِ)) عائِدٌ إليه، و((إِذْ)) متعلق بالظرف، و((علا)) كل من الضم والفتح في ((يرجع))، وهذه الجملة مجرورةٌ محلاً بإضافة ((إِذْ)) إليها. والواو فيصل مستأنفة في قوله: ((وَفِي سَعْدُوا))^(٢).

وهو المختلف فيه من قوله تعالى: ﴿وَأَمَّا الَّذِينَ سَعَدُوا﴾ [هود: ١٠٨].

وترجمته: ضمُّ السَّيْنِ على ما لم يُسَمَّ فاعله.

وقارئه: حفص، والأخوان، المشار إليهما: بصحاب.

وترجمة المسكوت عنهم: فتح السَّيْنِ^(٣) على بناء الفاعل^(٤)؛ لأتَمَّا من الأضداد المطرَّدة

غير المنعكسة.

والواو فيصل مستأنفة في قوله: ((وَوَخِفُّ)).

والمختلف فيه: ((وَإِنْ كُلاً)) من قوله تعالى: ﴿وَإِنْ كُلاً لَّمَّا يُؤْفِقِنَهُمْ﴾ [هود: ١١١].

وترجمته: تخفيف ﴿إِنْ﴾.

قارئه: نافع، وشعبة، وابن كثير، المشار [إليهم]^(٥): بهمزة القطع، والصَّاد، والدَّال.

وترجمة المسكوت عنهم: تشديد التُّون^(٦)؛ لأتَمَّا من الأضداد المطرَّدة المنعكسة.

والواو فيصل مستأنفة في قوله: ((وَفِيهَا)).

(١) انظر: العين ٢٥٦/٧، وتاج العروس ١١٣/٣٦.

(٢) في المخطوط: ((وسعدوا))، وأثبتُ الموافق للبيت.

(٣) في المخطوط: ((السَّيْنِ))، وهو تصحيفٌ.

(٤) انظر: التيسير ٣١٧، والنشر ٢٩٠/٢.

(٥) في المخطوط: ((إليه))، ولعلَّ الميم سقطت من الناسخ.

(٦) انظر: التيسير ٣١٧، والنشر ٢٩٠/٢.

والمختلف: ((لَمَّا)) من قوله تعالى: ﴿لَمَّا لِيُؤْفِيَهُمْ﴾ هنا، ومن قوله: ﴿وَلِأَنَّ كُلَّ لَمَّا جَمِيعٌ لَدَيْنَا مُحْضَرُونَ﴾ في سورة يس [٣٢]، ومن قوله تعالى: ﴿إِنَّ كُلَّ نَفْسٍ لَمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ﴾ في سورة الطارق [٤].

وترجمته: تشديد الميم في السُّور الثلاثة.

وقارئه: ابن عامر، وعاصم، وحمزة، المشار إليهم: بالكاف، والنون، والفاء.

وترجمة المسكوت عنهم: تخفيف الميم فيهنَّ^(١).

والواو عاطفة فاصلة في قوله: ((وَفِي زُخْرَفٍ)).

والمختلف فيه: ((لَمَّا)) المستفاد من العطف في قوله تعالى: ﴿وَلِأَنَّ كُلَّ ذَلِكَ لَمَّا مَتَّعُ

الْحَيَوَةَ الدُّنْيَا﴾ في سورة الزخرف [٣٥].

وترجمته: تشديد الميم مِنْهُ، المستفاد من العطف.

قارئه: عاصم، وحمزة، وهشام، المشار إليهم: بالفاء، والنون، واللام، إلا أَنَّ لهشام وجهاً

آخر، وهو تخفيف الميم، وهو مستفاد من ذكر الخلف بعد اللام.

وترجمة المسكوت عنهم: تخفيف الميم بقول واحد^(٢).

والواو فيصل مستأنفة في قوله: ((وَيَرْجِعُ)).

وهو المختلف فيه من قوله تعالى: ﴿وَالِيَهُ يَرْجِعُ الْأَمْرُ﴾ [هود: ١٢٣].

وترجمته: ضمُّ الياء، وفتح الجيم على بناء المجهول، والله تعالى أعلم^(٣).

وقارئه: نافع، وحفص، المشار إليهما: بقطع الهمز، والغين.

وترجمة المسكوت عنهم: فتح الياء، وكسر الجيم^(٤)؛ لأنَّ الضَّمَّ والفتح من الأضداد غير

(١) انظر: التيسير ٣١٧، والنشر ٢/٢٩١.

(٢) انظر: التيسير ٤٥٤، والنشر ٢/٢٩١.

(٣) أتى بهذه الجملة تأديباً مع الله تعالى؛ لقوله -قبل-: ((على بناء المجهول))، أي: والله تعالى موصوفٌ بالعلم، لا بضدّه.

(٤) انظر: التيسير ٣١٧، والنشر ٢/٢٠٩.

غير المنعكسة؛ ولأنَّ الفتح والكسر من الأضداد المطرّدة المنعكسة، والله تعالى أعلم.
 أي: قرأ حفص وحمزة والكسائي ﴿سُعِدُوا﴾: بضمّ السّين. وقرأ المسكوت عنهم:
 بفتحها؛ على بناء الفاعل لأتّهما ليسا من الأضداد المطرّدة المنعكسة. [أ/١٨٥]
 وقرأ نافع وابن كثير وشعبة ﴿وَإِنْ كَلَّا﴾: بتخفيف التّون مع إسكانها. وقرأ المسكوت
 عنهم: بتشديدها وفتحها.

وقرأ ابن عامر وعاصم وحمزة ﴿لَمَّا يُوقِنَهُمْ﴾ هنا، و﴿لَمَّا جَمِيعٌ لَدَيْنَا﴾ في سورة يس،
 و﴿لَمَّا عَلِيهَا حَافِظٌ﴾ في سورة الطّارق: بتشديد الميم. وقرأها المسكوت عنهم: بتخفيفها.
 وقرأ حمزة وعاصم ﴿لَمَّا مَتَّعُ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا﴾ في سورة الزحرف: بتشديد الميم منه،
 وافقهما هشام في أحد وجهيه. وقرأه المسكوت عنهم: بتخفيفها، وافقهم هشام في وجهه
 الآخر.

فصار نافع وابن كثير في ﴿وَإِنْ كَلَّا لَمَّا﴾ في هود السّليمة: بتخفيفها؛ لأتّهما ذُكِرَا في
 التّرجمة الأولى، ولم يذكر في التّرجمة الثانية.

وابن عامر وحفص وحمزة: بتشديدهما؛ لأتّهم ذُكِرُوا في الثانية، ولم يُذَكِرُوا في الأولى.
 وأبو عمرو والكسائي: بتشديد التّون، وتخفيف الميم؛ لأتّهما لم يذكر في التّرجمتين.
 وشعبة: بتخفيف التّون، وتشديد الميم؛ لأنّه ذُكِرَ فيهما.

وصار الحرميان وأبو عمرو والكسائي في ﴿لَمَّا جَمِيعٌ لَدَيْنَا﴾ في يس، و﴿لَمَّا عَلِيهَا حَافِظٌ﴾
 في الطّارق: بتخفيفهما؛ لأتّهم لم يذكر في ترجمة ﴿لَمَّا﴾.
 وابن عامر وعاصم وحمزة بتشديدهما؛ لأتّهم ذُكِرُوا في ترجمتها.

والحرميان وأبو عمرو والكسائي وابن ذكوان في ﴿لَمَّا مَتَّعُ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا﴾: بتخفيفها؛
 لأتّهم لم يُذَكِرُوا في ترجمتها، وافقهم هشام في أحد وجهيه.
 وعاصم وحمزة: بتشديدها؛ لأتّهما ذُكِرَا في ترجمتها، وافقهم هشام في وجهه الآخر.

وقرأ نافع وحفص ﴿وَالِيهِ يُرْجَعُ الْأَمْرُ﴾: بضمّ الياء، وفتح الجيم. وقرأه المسكوت
 عنهم: بفتح الياء وكسر الجيم.

وَذَكَرُ لَفْظِ ((كُلًّا)) مِنْ ((وَإِنْ كُلاًَّ))^(١) لَيْسَ بِتَقْيِيدٍ، بَلْ لِلوِزْنِ، وَعُلِمَ مِنْ هَذَا أَنَّ الْمُرَادَ مِنَ التَّخْفِيفِ تَخْفِيفُ ((إِنَّ))، لَا تَخْفِيفُ ((كُلًّا))^(٢).

وَالنَّاظِمُ رحمته ذَكَرَ ((لَمَّا)) عَلَى الْإِطْلَاقِ لَكِنْ عُلِمَ ((لَمَّا)) الْمُخْتَلَفُ فِيهِ فِي سُورَةِ هُودِ الْعَلِيَّةِ مِنْ قَاعِدَةِ التَّرْتِيبِ، أَي: الْوَاقِعَ بَعْدَ ((إِنْ كُلاًَّ)) مِنْ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَإِنْ كُلاًَّ لَمَّا لِيُؤْفِقْتَهُمْ﴾، أَوْ تَقْيِيدًا؛ لِأَنَّهُ لَوْ لَمْ يَذَكَرِ النَّازِمُ رحمته ((كُلًّا)) لَتَوَهَّمَ الْوَاهِمُ أَنَّ تَخْفِيفَ ((إِنَّ)) شَامِلٌ لِجَمِيعِ ((إِنَّ)) الَّذِي ذَكَرَ قَبْلَ ((لَمَّا))، مَعَ أَنَّهُ لَا خِلَافَ بَيْنَهُمْ إِلَّا فِي ((إِنَّ)) قَبْلَ ((كُلًّا))، وَذَكَرَ الْخَلْفَ عَلَى اصْطِلَاحِهِ وَهُوَ مُتَعَيِّنٌ لِسَابِقٍ وَاحِدٍ لَا غَيْرَ^(٣).

وَسَعِدَ فُلَانٌ لَازِمًا، وَأَسْعَدَهُ مُعَدَّةٌ بِالْهَمْزِ، وَهِنَا ﴿سُعِدُوا﴾ مُتَعَدِّيةٌ بِنَفْسِهِ عَلَى لُغَةِ هُدَيْلٍ، فَتَقُولُ: سَعِدَهُ^(٤).

وَأَمَّا وَجْهُ الْفَتْحِ: أَنَّهُ مَبْنِيٌّ لِلْفَاعِلِ مِنَ الْإِزْمِ.

وَأَمَّا وَجْهُ الضَّمِّ: أَنَّهُ مَبْنِيٌّ لِلْمَفْعُولِ مِنَ الثَّلَاثِيِّ الْمُتَعَدِّيِّ بِنَفْسِهِ عَلَى لُغَةِ هُدَيْلٍ.

وَالْقَرَاءَتَانِ عَلَى الْمَذْهَبَيْنِ أَسْل: سَعِدَهُمُ اللَّهُ تَعَالَى، ثُمَّ غَيْرٌ، وَلَمَّا جَاءَ عَلَى الضَّعِيفَةِ؛ وَلِذَا قَالَ النَّازِمُ رحمته: (سَلَّ عَنْهُ)^(٥)، أَي: اعْتَرَى أَنْتَ بِالسُّؤَالِ عَنْ لُغَتِهِ تَجَدُّهَا.

وَأَمَّا وَجْهُ تَخْفِيفِ ﴿وَإِنْ﴾ مَعَ تَخْفِيفِ ﴿لَمَّا﴾: أَنَّ ((إِنْ)) مُخَفَّفَةٌ مِنَ الثَّقِيلَةِ، وَفِيهَا لُغَتَانِ، الْأُولَى: عَمَلُ ((أَنْ)) الْمُخَفَّفَةِ كَعَمَلِ ((أَنَّ)) الْمُثْقَلَةِ. وَاللُّغَةُ الثَّانِيَّةُ: تَعْمَلُ ((أَنْ)) الْمُخَفَّفَةُ بِالذَّاتِ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿كُلًّا﴾ لَكِنْ نَصَبَهُ بِإِضْمَارِ الْفِعْلِ^(٦)، تَقْدِيرُهُ: وَإِنْ أَرَى كِلَا وَإِنْ

(١) الْكَلِمَةُ الْمُخْتَلَفُ فِيهَا هِيَ: ((وَإِنْ)) مِنْ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَإِنْ كُلاًَّ لَمَّا﴾.

(٢) انظر: كَنْزُ الْمَعَانِي لِلجَعْفَرِيِّ ١٧٥٤/٤.

(٣) انظر: كَنْزُ الْمَعَانِي لِلجَعْفَرِيِّ ١٧٥٤/٤.

(٤) انظر: كَنْزُ الْمَعَانِي لِلجَعْفَرِيِّ ١٧٥٤/٤.

(٥) فِي الْبَيْتِ: ((وَسَلَّ بِهِ))، وَأَتَى بِهِ الْمَصْنُفُ بِهِ هُنَا عَلَى الْمَعْنَى، تَبَعًا لِلجَعْفَرِيِّ فِي كَنْزِ الْمَعَانِي، وَسَيَأْتِي الْعِزُّو لَهُ فِي آخِرِ التَّوْجِيهِ.

(٦) أَي أَمَّا مَلْغَاةٌ، مِثْلَ أَحْرَفِ الْإِبْتِدَاءِ الَّتِي لَا تَعْمَلُ، وَتَدْخُلُ عَلَى الْإِسْمِ وَالْفِعْلِ. انظر: شَرْحُ الْمَفْصَلِ

علم كلا ونحوه، ولام لما للتوكيد وخت على الخبر أي ما موصولة ولام ليوفينهم جواب القسم وتقديره وإن كلاً لَحَلَّقُ والله ليوفينهم وإن منكم لبيطئن.

أما وجه وتشديدها معه: الإتيان بـ ﴿وَإِنَّ﴾ على أصله، أي: لأنَّ أصل (إن) مشددة، وأصل (لَمَّا) لأم التوكيد دخلت على خبر (أن) أي: ما موصولة.

وأما وجه تخفيف ﴿وَإِنَّ﴾ مع تشديد ﴿لَمَّا﴾: أن تخفيفها يُفهم مما ذكر، أن تشديد ﴿لَمَّا﴾ فالأصل (لن ما) فُلبت النون ميماً وجوباً، فاجتمع ثلاثُ ميمات، حُذفت الأولى وأُدغمت في الثانية.

وأما وجه تشديدهما: فد(إن) على الأصل، و﴿لَمَّا﴾ فعلى أن الأصل (لن ما)

أما تشديد ﴿لَمَّا﴾ في السور الثلاث: فعلى أن (إن) مخففة من الثَّقيلة واللام للتأكيد دخلت على الخبر. وقيل: إن اللام زائدة في هود الكَلْبَلَاءِ، وأوتيت توطئةً للقسم، أي: ﴿لِيُوفِيَنَّهُمْ﴾، و(ما) زائدة في ﴿لَمَّا﴾؛ لِيُفَرِّقَ بين لام التوكيد ولام القسم، أي: والله ليوفينهم ربك أعمالهم من حُسنٍ وُفبحٍ، وإيمانٍ وجحودٍ.

وأما وجه الخلف لهشام في سورة الزخرف: أنه جمع اللغتين، والبحث في هذا المقام عميق لكن اختصر هنا، ومن يرد تمامه فليطالع في الكتب المطولة، والله تعالى أعلم.

وأما وجه الصمّ والفتح في ﴿يُرْجَعُ﴾: أنه مبني للمفعول.

وأما وجه الفتح والكسر: أنه مبني للفاعل.

وافق أبو جعفر نافعاً في فتح السّين، كما وافقه يعقوب، وكذلك الأئمة؛ إلا أن الأعمش وافق حمزة في [١٨٥/ب] فتحتها، كما وافقه خلف لنفسه^(١).

ووافق أبو جعفر ابن عامر في تشديد ﴿وَإِنَّ كَلًّا﴾ وفي تشديد الميم من ﴿لَمَّا﴾

المفصل لابن يعيش: ٤/٥٤٨.

(١) انظر قراءة الأئمة الثلاثة: تحبير التيسير ٤٠٨، والنشر ٢/٢٩٠.

وانظر قراءة الأئمة الأربعة: إيضاح الرموز ٤٥١، ولطائف الإشارات ٦/٢٤٦١.

لِيُؤْفِقَهُمْ ﴿١﴾، ووافق يعقوبُ أبا عمرو في تشديد نونها، وتخفيف الميم، كما وافقه خلفٌ لنفسه، واليزيديُّ، ووافق ابنُ محيصة ابنَ كثيرٍ في تخفيف النون والميم، ووافق الحسنُ البصريُّ أبا بكرٍ في تخفيف النون، وتشديد الميم، وكذلك الأعمشُ إلا أنَّ المطوِّعِيَّ عنه يرفع ﴿كَلَّا﴾^(١).

ووافق أبو جعفر ابنُ عامرٍ في تشديد ﴿لَمَّا﴾ [في سورة الطَّارِقِ، كما وافقه الأعمشُ والحسنُ البصريُّ]^(٢).

ووافق يعقوبُ أبا عمرو في تخفيف الميم في سورة يس، كما وافقه خلفٌ لنفسه، واليزيديُّ، ووافق ابنُ محيصة ابنَ عامرٍ في تشديد الميم في يس^(٣)، كما وافقه الأعمشُ، والحسنُ البصريُّ، وكذلك أبو جعفر إلا أنَّ ابنَ وردانٍ وافقَ أبا عمرو في تخفيفها، كما وافقه في تخفيف الميم في الزخرف، وكذلك يعقوب، وخلفٌ لنفسه، وابنُ محيصة، واليزيديُّ، ووافق ابنُ جمارٍ عاصماً في تشديدها في هذه السورة، كما وافقه الأعمشُ، والحسنُ البصريُّ^(٤).

وافق يعقوبَ بفتح الياء وكسر الجيم كلُّ الأئمَّة السَّبعة غير نافعٍ وحفصٍ فإنَّهما بضمِّ الياء وفتح الجيم على لم يُسَمَّ فاعله^(٥).

(١) قرأ المطوِّعِيُّ عن الأعمش بتخفيف ﴿وَإِنْ﴾، وتشديد ﴿لَمَّا﴾. وقرأ الشنبوذِيُّ عنه بتشديدهما. انظر قراءة الأئمَّة الثلاثة: تحبير التَّيسِير ٤٠٨، والنَّشْر ٢/٢٩٠.

وانظر قراءة الأئمَّة الأربعة: إيضاح الرُّمُوز ٤٥٢، ولطائف الإشارات ٦/٢٤٦٣.

(٢) انظر قراءة الأئمَّة الثلاثة: تحبير التَّيسِير ٤٠٨، والنَّشْر ٢/٢٩٠.

وانظر قراءة الأئمَّة الأربعة: إيضاح الرُّمُوز ٤٥٢، ولطائف الإشارات ٦/٢٤٦٣.

(٣) قرأ ابنُ محيصة بتخفيف ﴿لَمَّا﴾ في سورة يس.

(٤) انظر: قراءة الأئمَّة الثلاثة: تحبير التَّيسِير ٤٠٨، ٥٤٨، والنَّشْر ٢/٢٩٠.

وانظر قراءة الأئمَّة الأربعة: مفردة ابنِ محيصة ٣١٧، وإيضاح الرُّمُوز ٤٥٢، ولطائف الإشارات ٦/٢٤٦٣.

(٥) انظر: قراءة الأئمَّة الثلاثة: تحبير التَّيسِير ٤٠٩، والنَّشْر ٢/٢٠٨.

وانظر قراءة الأئمَّة الأربعة: إيضاح الرُّمُوز ٤٥٣، ولطائف الإشارات ٦/٢٤٧٠.

قرأ ابن محيصن ((لَمْوْفُوْهْم)) [هود: ١٠٩]: بسكون الواو، وخفّ الفاء. والباقون: بفتح الواو، وتشديد الفاء^(١).

قرأ أبو جعفر ﴿وَزُلْفَا مِّنَ اللَّيْلِ﴾ [هود: ١١٤]: بضمّ اللّام، وافقه الشّنبوذى عن الأعمش. والأئمة السّبعة: بفتح اللام، وافقهم يعقوب، وخلف لنفسه، وكذلك الأئمة الأربعة؛ إلا أنّ الحسن البصرىّ منهم، وابن محيصن والمطوّعى^(٢) عن الأعمش: بسكون اللام وكلهم نوّثوه إلا^(٣) ابن محيصن في وجه ثانٍ من طريق المبهج^(٤).

روى ابن جَمَّاز عن أبي جعفر ﴿بِقِيَّةٍ﴾: بكسر الباء، وإسكان القاف. والباقون: بفتح الباء، وكسر القاف، وتشديد الياء^(٥)، طَوَّبَهُمْ أَجْمَعِينَ.

[٧٦٩] وَخَاطَبَ عَمَّا يَعْمَلُونَ هُنَا وَآ
خِرَ النَّمْلِ عِلْمًا عَمَّ وَارْتَادَ مَنْزِلًا
فَعُولٌ مَّفَاعِيلُنْ فَعُولٌ مَّفَاعِلُنْ
فَعُولُنْ مَفَاعِيلُنْ فَعُولُنْ مَفَاعِلُنْ

((وَخَاطَبَ)) ماضٍ، و((عَمَّا يَعْمَلُونَ)) فاعله على حذف المضاف، أي: خاطب لفظُ يعملون؛ لوقوع الخطاب به، و((هَنَا)) ظرفه، وحقيقة آخر الشيء: نهايته، ((وَآخِرَ

(١) لم أجد لها في المفردة. انظر: مفردة ابن محيصن ٢٥٠، وإيضاح الرُّموز ٤٥١، ولطائف الإشارات ٢٤٦٣/٦.

(٢) في المبهج ولطائف الإشارات قرأ المطوّعى: بالإسكان، والشّنبوذى: بالضمّ. وفي إيضاح الرُّموز قرأ الشّنبوذى: بالضمّ، ولم يُذكر المطوّعى لا مع من قرأ بالضمّ، ولا مع من قرأ بالإسكان. وانظر العزو في آخر الكلام.

(٣) بعده في المخطوط: ((أَنَّ))، وهو يوهم أنّ آخر الكلام محذوف.

(٤) والوجه الثاني له من المبهج: ((وَزُلْفَا)) بدون تنوين على وزن ((فُعَلَى)).

انظر: قراءة الأئمة الثلاثة: تحبير التيسير ٤٠٩، والنشر ٢٩١/٢.

وانظر قراءة الأئمة الأربعة: المبهج، وإيضاح الرُّموز ٤٥٢، ولطائف الإشارات ٢٤٧٠/٦.

(٥) انظر: قراءة الأئمة الثلاثة: تحبير التيسير ٤٠٩، والنشر ٢٩٢/٢.

وانظر قراءة الأئمة الأربعة: إيضاح الرُّموز ٤٥٣، ولطائف الإشارات ٢٤٦٩/٦.

النَّمْلِ)) نصب، عَطِفَ عليه.

فإن قلت: لا حاجة إلى إتيان قوله: ((هَنَا)). قلت: إنه توطئة للعطف.

ويروى ((بَهَا)) أي: هود الْحَمْدُ لِلَّهِ، ((وَأَخِرَّ)) جُرَّ، عَطِفَ عليه، وهذا عطف المظهر على المضمَر بلا عَوْدِ الجَارِّ، و((عِلْمًا)) مفعوله، أي: ذوي عِلْمٍ وفَهْمٍ من العقلاء، أو مصدر مقَدَّر، أي: اعلم ذلك عِلْمًا، فيَقَدَّر المفعول به، أي: خَاطَبَ لفظُ ((عَمَّا يَعْمَلُونَ)) المكَلَّفِينَ، اعلم ذلك عِلْمًا، و((عَمَّ)) بمعنى: شاع، هو صفتُه ((وَارْتَاد)) بمعنى: طَلَبَ، والضمير تحته يرجع إلى العِلْمِ، أو الخطاب المفهوم من ((خَاطَبَ)) عَطِفَ على المذكور، ومفعوله ((مَنْزِلًا)) أي: محلاً يقوم به.

والواو فيصل مستأنفة في قوله: ((وَخَاطَبَ)).

والمختلف فيه: ((يَعْمَلُونَ)) المصدرة بلفظ ((عَمَّا)) من قوله تعالى: ﴿وَمَا رَبُّكَ بِغَافِلٍ

عَمَّا تَعْمَلُونَ﴾ في آخر سورة هود الْحَمْدُ لِلَّهِ [١٢٣] وسورة النمل [٩٣].

وترجمته: تاء الخطاب.

وقارئه: نافع، وابن عامر، وحفص، المشار إليهم: بالعين وعم.

وترجمة المسكوت [عنهم]: ياء الغيبة؛ لأتھما من الأضداد المطردة المنعكسة.

والواو فاصلة مستأنفة في ((وَارْتَاد))؛ لمجرد انقطاع المختلف فيه مع ترجمته وقارئه،

ولعدم رمز الحرف بعدها.

والتأظم حَمْدُ اللَّهِ قيّد النمل بالآخر نصاً على محلّ حرفه، مع أنّ حرف هود حَمْدُ اللَّهِ لم يقع

إلا في آخره، وعِلْمٌ^(١) من وقوعه في آخره^(٢) من ترتيب المسألة، والتأظم حَمْدُ اللَّهِ قيّد حرف

النمل بالآخر احترازاً ممّا فيه غير آخر^(٣)، والله تعالى أعلم.

أي: قرأ نافع وابن عامر وحفص ((يعملون)) في آخر هود الْحَمْدُ لِلَّهِ والنمل: بتاء الخطاب.

(١) أي: موضع حرف سورة هود الْحَمْدُ لِلَّهِ.

(٢) أي: آخر سورة هود الْحَمْدُ لِلَّهِ.

(٣) انظر: كنز المعاني للجعبري ١٧٦٠/٤.

وقرأ المسكوت [عنهم]: بياء الغيب.

أما وجه الخطاب: إسناده إلى المخاطبين؛ مناسبة لقوله تعالى ﴿اعْمَلُوا عَلَىٰ مَكَانَتِكُمْ﴾ [هود: ١٢١].

وأما وجه الغيب: إسناده إلى الغائبين؛ مناسبة لقوله تعالى: ﴿وَقُلْ لِلَّذِينَ﴾ [هود: ١٢١]، ﴿فَمَنْ أَهْتَدَىٰ﴾^(١) [النمل: ٩٢].

وافق أبو جعفر نافعاً في خطاب السُّورتين، كما وافقه يعقوب، وكذلك الأئمة الأربعة إلا أن الأعمش وافق حمزة في غيبها، كما وافقه خلف لنفسه، وابنُ محيصن، واليزيدي^(٢)، رضي الله عنهم أجمعين.

[٧٧٠] وَيَاءُ أَتْهَاءَ عَنِّي وَإِنِّي ثَمَانِيَا وَضَيْفِي وَلَكِنِّي وَنُضْحِي فَاقْبَلَا
فَعُولُن مَفَاعِيلُن فَعُولُن مَفَاعِلُن فَعُولُن مَفَاعِلُن مَفَاعِلُن

((وياء أتها)) مبتدأ، الضمير لسورة هود عليه السلام، وخبره ((عني)) ومعطوفاته، و((ثمانيا)) حال من المتكلم المقدر، أي: آخذُ [١٨٦/أ] (إني) حال كونه ثمانياً، أو من الأمر المفسر به بقوله: ((فأقبلاً)) بمعنى: خُذْ واسْمَعْ، والألف تبدل من التُّون الخفيفة، ومفعوله محذوف، أي: الأمثلة المذكورة، وعلى هذا التقدير يكون الفاء جزاءً للشَّرْطِ المقدر، ويجوز أن يكون زائدةً، وعلى هذا التقدير يجوز كسر التاء في قوله: ((وياء أتها)) على كونها مفعولاً متقدماً للأمر، أي: اقبلن، ويكون ((عني))^(٣) وأتباعه أبداً من ((يآ أتها))، والجملة الأمرية تكون

(١) في المخطوط، وكنز المعاني للجعبري - المطبوع -: ((ومن اهتدى))، وليست في سياق القراءة في

السُّورتين، ولعلَّ الجعبري يريد ما في آخر سورة النمل، وهو قوله تعالى: ﴿فَمَنْ أَهْتَدَىٰ﴾؛ لذا أثبتته.

انظر: كنز المعاني للجعبري ٤/١٧٦٠.

(٢) انظر: قراءة الأئمة الثلاثة: تحبير التيسير ٤٠٩، والنشر ٢/٢٦٢.

وانظر قراءة الأئمة الأربعة: إيضاح الرموز ٤٥٣، ولطائف الإشارات ٦/٢٤٧٠.

(٣) في المخطوط: ((عن))، وأثبت الموافق للبيت.

معرضةً بين المعطوف عليها والمعطوف، ثم عطف بالواو المقدَّر فقال:

[٧٧١] شِقَاقِي وَتَوْفِيقِي وَرَهْطِي عُدَّهَا وَمَعَ فَطْرَنَ أَجْرِي مَعًا تُحْصِي مُكْمِلًا

فَعُولن مَفَاعِلِن فَعُول مفاعِلن فَعُولن مفاعِلن

أي: ويا ((شِقَاقِي وَتَوْفِيقِي وَرَهْطِي)) و((أَجْرِي)) المشار إليها بقوله: ((مَعًا)) ك((ثَمَانِيَا))، ((وَمَعَ فَطْرَنَ)) كائِنَاتٍ مَعَ ((فَطْرَنَ)) صِفَةً، أَوْحَالٍ، وَحَذَفَ الْيَاءَ وَأَسْكَنَ بِالنُّونِ؛ لَامْتِنَاعٍ (فَعَلَّتْ) فِي بَحْرِ الطَّوِيلِ^(١)، و((عُدَّ)) أَمْرِيَّةٌ مَنْوِيَّةٌ التَّأخِيرُ لِأَجْلِ الضَّمِيرِ رَاجِعٍ^(٢) إِلَى الْيَاءِ، وَهِيَ ثَمَانِي عَشْرَةَ، وَ((تُحْصِي)) بِمَعْنَى: تُحْصِرُ، جُزِمَ عَلَى كَوْنِهِ جَوَابَ الْأَمْرِ الْمَذْكُورِ مِنْ بَابِ الْأَفْعَالِ، وَعَلَامَةٌ الْجُزْمِ سَقُوطُ لَامِ الْفِعْلِ، أَصْلُهُ: (أَحْصَى) (تُحْصِي)، ((مُكْمِلًا)) حَالِ فَاعِلِهِ، أَي: تُحْصِي الْأَمْثَلَةَ الْمَذْكُورَةَ الْمُضَافَاتِ حَالِ كَوْنِكَ مُكْمِلًا فِي التَّعْدَادِ عَلَى كَوْنِهَا ثَمَانِي عَشْرَةَ يَاءَاتٍ، وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ.

أي^(٣): ﴿وَإِنِّي أَخَافُ﴾ فِي الثَّلَاثَةِ [هُود: ٣، ٢٦، ٨٤]: ﴿إِنِّي أَعْظُكَ﴾ [هُود: ٤٦]، ﴿إِنِّي أَعُوذُ بِكَ﴾ [هُود: ٤٧]، ﴿شِقَاقِي أَنْ﴾ [هُود: ٨٩] وَهَذِهِ السِّتُّ مِنَ الْقِسْمِ الْأَوَّلِ، فَتَحَهَا نَافِعٌ وَابْنُ كَثِيرٍ وَأَبُو عَمْرٍو، وَوَأَفْقَهُمُ أَبُو جَعْفَرٍ وَابْنُ مَحِيصِنٍ وَالْيَزِيدِيُّ، وَالْمَسْكُوتُ عَنْهُمْ مِنَ الْأَئِمَّةِ السَّبْعَةِ أَسْكَنُوهَا، وَأَفْقَهُمُ يَعْقُوبُ وَخَلَفَ لِنَفْسِهِ، كَمَا وَأَفْقَهُمُ الْأَعْمَشُ وَالْحَسَنُ الْبَصْرِيُّ.

و﴿عَنِّي إِنَّهُ﴾ [هُود: ١٠]، ﴿إِنِّي إِذَا﴾ [هُود: ٣١]، ﴿نُصِّحِي إِنْ﴾ [هُود: ٣٤]، وَهَذِهِ الثَّلَاثُ مِنَ الْقِسْمِ الثَّانِي، وَ﴿ضَيَّفِي أَلَيْسَ مِنْكُمْ﴾ [هُود: ٧٨] مِنَ الْقِسْمِ الْأَوَّلِ، وَفَتْحَ هَذِهِ الْأَرْبَعُ نَافِعٌ وَأَبُو عَمْرٍو، وَوَأَفْقَهُمَا أَبُو جَعْفَرٍ، كَمَا وَأَفْقَهُمَا ابْنُ مَحِيصِنٍ وَالْيَزِيدِيُّ، وَالْبَاقُونَ مِنَ الْأَئِمَّةِ السَّبْعَةِ أَسْكَنُوهَا، وَأَفْقَهُمُ يَعْقُوبُ وَخَلَفَ لِنَفْسِهِ وَالْأَعْمَشُ وَالْحَسَنُ

(١) انظر: كنز المعاني للجعبري ٤/١٧٦١.

(٢) هكذا في المخطوط، والأقرب للسياق ((الراجع)).

(٣) انظر: ياءات الإضافة وياءات الزوائد: التيسير ٣١٧، والنشر ٢/٢٩٢، وإيضاح الرموز ٤٥٣.

البصري.

و﴿أَجْرِي إِلَّا﴾ [هود: ٢٩، ٥١] في الموضوعين من القسم الثاني، فتحهما نافع وابن عامر وحفص، وافقهم أبو جعفر وابن محيصة واليزيدي، والباقون من الأئمة السبعة أسكنوهما، وافقهم يعقوب وخلف لنفسه والأعمش والحسن البصري

و﴿أَرْهَطِيْ أَعَزُّ﴾ [هود: ٩٢] من القسم الأول، فتحها نافع وابن كثير وأبو عمرو وابن ذكوان، وافقهم أبو جعفر وابن محيصة واليزيدي، كما وافقهم هشام في أحد وجهيه من طريق النشر والمفتاح، والباقون من الأئمة السبعة أسكنوها، وافقهم يعقوب وخلف لنفسه والأعمش والحسن، كما وافقهم هشام في جهة الآخر من الطريقتين المذكورين.

﴿فَطَرَنِيْ أَفَلَا﴾ [هود: ٥١] من القسم الأول، فتحها نافع والبيزي، وافقهما أبو جعفر، والباقون من الأئمة السبعة أسكنوها، وافقهم يعقوب وخلف لنفسه، ولم يكتب ﴿فَطَرَنِيْ﴾ أَفَلَا [هود: ٥١] في مفتاح الكنوز^(١).

﴿وَلَكِنِّيْ أَرْكَبُ﴾ [هود: ٢٩]، من القسم الأول، فتحهما نافع والبيزي، وافقهما أبو جعفر واليزيدي، والباقون من الأئمة السبعة أسكنوهما، وافقهم يعقوب وخلف وابن محيصة والأعمش والحسن البصري.

و﴿إِنِّيْ أَشْهَدُ اللَّهَ﴾ [هود: ٥٤] من القسم الثالث، فتحها نافع، وافقه أبو جعفر، والباقون من الأئمة السبعة أسكنوها، وافقهم يعقوب وخلف لنفسه وكذلك الأئمة الأربعة.

﴿وَمَا تَوْفِيقِيْ إِلَّا بِاللَّهِ﴾ [هود: ٨٨] فتحها نافع وابن كثير وابن عامر، وافقهم أبو جعفر، كما وافقهم اليزيدي، والباقون من الأئمة السبعة أسكنوها، وافقهم يعقوب وخلف لنفسه والأعمش وابن محيصة والحسن البصري.

وفيها من الزوائد أربع ياءات:

﴿تَسْلَنِي﴾ [هود: ٤٦] أثبتها أبو عمرو في الوصل، وافقهم أبو جعفر، كما وافقهم

(١) ذكر محقق إيضاح الرموز أنها ساقطة من نسخة (ز). انظره: ٤٥٣.

الحسن البصري واليزيدي، وأثبتها في الحالين يعقوب، والباقون من الأئمة السبعة حذفوها في الحالين، وافقهم خلف لنفسه والأعمش وابن محيصن.

﴿ثُمَّ لَا نُنْظِرُونَ﴾ [هود: ٥٥] أثبتها في الحالين يعقوب، والباقون حذفوها في الحالين، وهذه الياء ليست من الزوائد عند السبعة كما لم تكن عند الأئمة الأربعة.

﴿وَلَا تُخْزُونَ﴾ [هود: ٧٨] أثبتها في الوصل وحذفها في الوقف أبو عمرو، وافقه [١٨٦/ب] أبو جعفر، كما وافقه الحسن البصري واليزيدي، وأثبتها في الحالين يعقوب، والباقون من الأئمة السبعة حذفوها في الحالين، وافقهم خلف لنفسه وابن محيصن والأعمش.

﴿يَوْمَ يَأْتِ﴾ [هود: ١٠٥] أثبتها وصلاً نافع وأبو عمرو والكسائي، وحذفوها في الوقف، وافقهم أبو جعفر كما، وافقهم الحسن واليزيدي، وأثبتها في الحالين يعقوب، والباقون من الأئمة السبعة حذفوها في الحالين، وافقهم خلف لنفسه، كما وافقهم ابن محيصن والأعمش.

وقال الزمخشري: "الاجتزاء عن الياء بالكسر كثير في لغة هُذَيْل" (١).

فنسأل الله الكريم ربَّ العرش العظيم أَنْ يُوقِّفَنَا لإكمال الكلام [في] سورة يوسف عليه السلام، كما وقفنا لإكمال الكلام الشريف في سورة هود عليه السلام؛ فمن يتوكل على الله فهو حسبه، نعم المولى ونعم المعين، والله الموفق والمرشد إلى سبيل الصواب.

اللهم تقبل مني وديعتي كلمة الشهادة أشهدُ أن لا إله إلا الله وأشهد أن محمداً عبده ورسوله -أي: إيماني وإسلامي-؛ إنك حفيظ مجيد في هذه السورة الشريفة حتى تشهد لنا يوم الجزاء والحساب (٢).

اللهم! أعطنا إيماناً صادقاً وليس بعده كفر، اللهم احفظ لي في تحرير الكلام على

(١) انظر: الكشاف ٤٢٩/٢، عند تفسير قول الله تعالى: ﴿يَوْمَ يَأْتِ لَا تَكَلِّمُ نَفْسٌ إِلَّا بِذَنبِهِ﴾ [هود: ١٠٥].

(٢) تقدّم التنبية عليه في آخر سورة النساء. انظره: ص ١٩٧.

سورة يوسف عَلَيْهِ السَّلَامُ من الخطأ والزلل بجرمة ما في القرآن العظيم.
 اللهم! سلّم ديننا، ولا تسلب في وقت النزع إيماننا، ولا تسلب في وقت النزع إيماننا،
 ولا تسلط علينا من لا يرحمنا، وارزقنا خير الدنيا والآخرة، إنك على كل شيء قدير،
 برحمتك يا أرحم الراحمين والحمد لله رب العالمين.
 اللهم! هؤن علينا سكرات الموت، وسؤال منكر ونكير، بفضلك، وكرمك، وإحسانك
 وجودك، يا الله! يا الله! يا الله! إنك أنت الكريم الحنان المنان.
 اللهم! إني أسألك فهم النبيين، إلهام الملائكة المقربين، يا إله الأولين والآخريين، برحمتك
 يا أرحم الراحمين، والحمد لله رب العالمين، فمن يتوكل على الله فهو حسبه، نعم المولى، ونعم
 النصير، ونعم النصير، ونعم المعين، ونعم المعطي، ونعم الحافظ، أنت الله الذي يجيب
 السائلين، ويحفظ من مكر شياطين الإنس والجن.
 اللهم تقبل دعائي بحمة ما في القرآن العظيم، وجرمة نبينا محمد صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وجرمة المرسلين
 والأنبياء عَلَيْهِمُ السَّلَامُ وجرمة الأولياء، وجرمة عباده الصالحين^(١)، آمين يا مُعِين.
 اللهم! توفنا معهم، اللهم! احشرونا معهم.
 اللهم! أعوذ بك ضيق الدنيا والآخرة إنك أنت رؤوف، اللهم! أهلك أعداء الدنيا من
 الكفرة والفجرة.
 اللهم! انصر عساكر المسلمين حيث ما كانوا أين ما كانوا، بجرمة ما في القرآن العظيم،
 الحمد لله رب العالمين، وصلاته وسلامه على سيدنا محمد خاتم النبيين وآله وصحبه أجمعين،
 ومن تلاهم بالإحسان إلى يوم الدين.
 اللهم! اختم بالإيمان والسنة، آمين آمين والحمد لله رب العالمين.

(١) تقدّم التنبيه عليه في آخر سورة النساء. انظره: ص ١٩٧.

الفهارس

وتشتمل على الفهارس التالية:

- ١ - فهرس القراءات الشاذة.
- ٢ - فهرس الأحاديث والآثار.
- ٣ - فهرس الشواهد الشعرية.
- ٤ - فهرس الأعلام المترجم لهم.
- ٥ - فهرس البلدان والأماكن.
- ٦ - فهرس المصادر والمراجع.
- ٧ - فهرس الموضوعات.

١ - فهرس القراءات الشاذة

الصفحة	السورة ورقم الآية	القراءة الشاذة
١١١	النساء: ٢	((وَلَا تَبَدَّلُوا))
١١١	النساء: ٥	((أَمْوَالِكُمْ الَّتِي))
١١١	النساء: ٩	((وَلِيَخْشَ))، ((فَلِيَتَّقُوا))، ((وَلِيَقُولُوا))
١١٢	النساء: ٩	((ذَرِيَّةً))
١١٢	النساء: ٩	((ضُعْفًا))
١١٤	النساء: ١٢	((يُورَثُ))
١١٥	النساء: ١٢	((مُضَارٍ))
١١٥	النساء: ١٢	((وَصِيَّةً))
١٣٥	النساء: ٢٠	((آتيتم احداهنَّ))
١٣٥	الأنفال: ٠٧	((يعدكم الله إحدى))
١٤٤	النساء: ٢٩	((وَلَا تَقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ))
١٤٤	النساء: ٣٠	((نَصْلِيهِ))
١٤٤	النساء: ٣١	((يُكَفِّرْ عَنْكُمْ سَيِّئَاتِكُمْ وَيُدْخِلْكُمْ))
١٤٧	النساء: ٣٤	((واهجروهنَّ في المضجع))
١٤٧	النساء: ٣٦	((والجار الجنب))
١٥٣	النساء: ٤٤	((أن يضلوا السبيل))
١٥٣	النساء: ٤٦	((يُحَرِّفُونَ الْكَلِمَ))
١٥٤	النساء: ٤٦	((وَرَاعِنًا))
١٦٠	النساء: ٧٤	((فسوف يؤتية))
١٦١	النساء: ٨١	((يكتب ما يبیتون))
١٦١	النساء: ٨٧	((ريباً))

الصفحة	السورة ورقم الآية	القراءة الشاذة
١٦٨	النساء: ٩٢	((حَطَاءً))
١٦٨	النساء: ٩٠	((فَلَقْتَلُوكُمْ))
١٩٦	النساء: ١٧٢	((فَسَنَحْشِرْهُمْ إِلَيْهِ))
٢٠١	المائدة: ٩٥	((وَأَنْتُمْ حُرْمٌ))
٢٠١	المائدة: ٢	((وَلَا عَائِي الْبَيْتِ الْحَرَامِ))
٢٠٢	المائدة: ٢، ٨، هود التكوير: ٨٩	((يُجْرِمَنَّكُمْ))
٢٠٦	المائدة: ٤	((مُكَلِّبِينَ))
٢٠٦	المائدة: ٣	((وَمَا ذُبِحَ عَلَى النَّصْبِ))
٢٠٧	المائدة: ١٣	((خِيَانَةً))
٢٠٧	المائدة: ١٢	((إِسْرَثَلْ))
٢٠٧	المائدة: ٧	((وَأَذْكَرُوا))
٢٠٧	النساء: ٤٦ المائدة: ١٣	((يُحَرِّفُونَ الْكَلِمَ))
٢٠٧	المائدة: ١٦	((يَهْدِي بِهِ اللَّهُ))
٢٠٧	الحجر: ٦	((عَلَيْهِ الذِّكْرُ))
٢٠٨	المائدة: ٢٧	((فَيَقْبَلُ مِنْ أَحَدِهِمَا))
٢٠٨	المائدة: ١٦	((مِنَ الظُّلْمَتِ))
٢٠٨	المائدة: ٢٧	((أَعَجَزْتُ))
٢٠٨	المائدة: ٢٧	((يَتَوَيْلَتِي))
٢٠٨	الزمر: ٥٦	((يَحْسِرْتِي))
٢٠٩	المائدة: ٣٢	((أَوْ فَسَادًا))
٢١٨	آل عمران: ١٩٤	((رُسُلِكَ))

الصفحة	السورة ورقم الآية	القراءة الشاذة
٢١٨	البقرة: ٢٨٥	((رُسِلِهِ))
٢١٨	المؤمنون: ٥١	((يَتَأْتِيهَا الرُّسُلُ))
٢١٨	الأنعام: ١٢٤	((رُسُلُ))
٢٢٨	المائدة: ٥٩	((تَنْقَمُونَ))
٢٢٨	المائدة: ٤٨	((وَمُهَيِّمًا عَلَيْهِ))
٢٢٨	المائدة: ٥٠	((أَفْحَكَمَ الْجَهْلِيَّةِ))
٢٢٩	المائدة: ٦٠	((مَثُوبَةً))
٢٣٩	المائدة: ١٠٥	((لَا يَضِرُّكُمْ))
٢٣٩	المائدة: ١٠٦	((لِمَلَأْتِمِينَ))
٢٣٩	المائدة: ٩٦	((وَوَطَعْمُهُ وَمَتَلَعًا))
٢٥٣	المائدة: ١١٤	((تَكُنْ لَنَا عِيدًا))
٢٥٣	المائدة: ١١٤	((لَاؤُا وَلَا نَا وَأُخْرَانَا))
٢٥٣	المائدة: ١١٤	((وَأِنَّهُ مِنَّا))
٢٥٦	المائدة: ٢٥	((نَفْسِي وَأُخِي))
٢٥٦	المائدة: ٣١	((سُوءَةُ أُخِي))
٢٦٥	يوسف: ٦٥	((رِدَّتْ))
٢٦٥	الأنعام: ٢٨	((وَلَوْ رُدُّوا))
٢٦٥	الأنعام: ٤٧، ٣١	((بَعْتَهُ))
٢٨١	الأنعام: ٤٧	((يَهْلِكُ))
٢٨١	الأنعام: ٥٣	((فَتَنَّا))
٢٨٦	الأنعام: ٢٨	((وَلْتَسْتَبِينَ))
٢٩٠	الأنعام: ٦٢	((مَوْلَاهُمْ الْحَقُّ))

الصفحة	السورة ورقم الآية	القراءة الشاذة
٢٩٧	الأنعام: ٦٣	((ظَلَمْتِ الْبَرِّ))
٢٩٧	الأنعام: ٧٣	((فِي الصُّورِ))
٣٢٨	الأنعام: ٩١	((حَقَّ قَدْرَهُ))
٣٢٨	الأنعام: ٩٢	((صَلَوَاتِهِمْ))
٣٢٨	الأنعام: ٩٥	((فَلَقَّ الْحَبَّ))
٣٢٨	الأنعام: ٩٦	((الْأَصْبَاحِ))
٣٢٩	الأنعام: ٩٦	((وَالشَّمْسُ وَالْقَمَرُ))
٣٢٩	الأنعام: ٩٩	((قُنُونِ))
٣٢٩	الأنعام: ٩٩	((حَبِّ مَتْرَاكِبِ))
٣٢٩	الأنعام: ٩٩	((وَجَنَّتٍ مِّنْ أَعْنَابٍ))
٣٣٠	الأنعام: ٩٩	((وَيُنْعَهُ))
٣٣٦	الأنعام: ١٠٥	((دَرُسَتْ))
٣٣٦	الأنعام: ١٠٥	((وَلِيَّبِيْنَهُ))
٣٣٩	الأنعام: ١١٠	((وَيَذَرُهُمْ))
٣٤٧	الأنعام: ١١٣	((وَلِيَرْضَوْهُ وَلِيَقْتَرِفُوا))
٣٥٢	الأنعام: ١١٧	((مَنْ يُضِلُّ عَن سَبِيلِهِ))
٣٧٨	الأنعام: ١٣٨	((حُجْرٍ))
٣٧٨	الأنعام: ١٣٩	((خَالِصُهُ))
٣٩٠	الأنعام: ١٥٦	((أَنْ يَقُولُوا))
٣٩٠	الأنعام: ١٥٧	((أَوْ يَقُولُوا))
٣٩٠	الأنعام: ١٥٤	((عَلَى الَّذِينَ أَحْسَنُ))
٣٩١	الأنعام: ١٦٢	((نُسْكِي))

الصفحة	السورة ورقم الآية	القراءة الشاذة
٤٠٠	الأعراف: ٢٠	((سَوَّعَتْ))
٤٠٠	الأعراف: ١٨	((مَذُومًا))
٤٠٠	الأعراف: ٢٢	((يَخِصِّفَانِ))
٤٠٧	الأعراف: ٢٦	((وَرِيَشًا))
٤١٣	الأعراف: ٤٠	((أَبْوَابَ))
٤١٣	الأعراف: ٤٠	((حَتَّى يَلِجَ الْجُمَلُ))
٤٢٥	الأعراف: ٥٩	((يَقُومُوا عِبَادُوا اللَّهَ))
٤٢٥	الأعراف: ٦١	((يَقُومُوا لَيْسَ بِي ضَلَالَةٍ))
٤٤١	الأعراف: ١٢٤	((وَلَا قُطْعَانَ))، و((لَأَصْلِبَنَّ))،
٤٤١	الأعراف: ١٢٧	((وَيَذْرُؤُكَ))
٤٤٣	الأعراف: ١٢٨	((يُورِثُهَا))
٤٤٢	سبحان: ١٣	((أَلْزَمْنَاهُ طَيْرَهُ))
٤٤٢	الأعراف: ١٢٧	((إِلَهْتِكَ))
٤٤٢	الأعراف: ١٣١	((طَيْرَهُمْ))
٤٤٢	يس: ١٩	((قَالُوا طَيْرِكُمْ مَعَكُمْ))
٤٤٢	الأعراف: ١٣٣	((وَالْقَمَلُ))
٤٥٢	الأعراف: ١٤٤	((وَبِكَلِمِي))
٤٦٠	الأعراف: ١٥٠	((فَلَا تَشْمَتْ))، ((الأعداء))
٤٦٠	الأعراف: ١٦٠	((رَزَقْتَكُمْ))
٤٦٠	الأعراف: ١٦٠	((عَشِيرَةً عَيْنًا))
٤٦٠	الأعراف: ١٥٦	((مِنْ أَسَاءَ))
٤٦٦	الأعراف: ١٦٣	((لَا يُسَيِّئُونَ))
٤٧٠	الأعراف: ١٦٩	((وَوَرَّثُوا الْكِتَابَ))
٤٩٤	الأنفال: ١	((عَنِ الْآنْفَالِ))

الصفحة	السورة ورقم الآية	القراءة الشاذة
٤٩٧	الأنفال: ١١	((أَمَنَةً))
٤٩٧	يوسف: ٢٧	((دُبْرِي))
٤٩٧	يوسف: ٢٦	((قُبْلِي))
٤٩٧	الأنفال: ١٦	((وَمَنْ يُؤَلِّمُ يَوْمَئِذٍ دُبْرَةً))
٥٠٥	الأنفال: ٣٢	((هَذَا هُوَ الْحَقُّ))
٥٠٥	الأنفال: ٣٩	((وَيَكُونُ الدِّينُ))
٥٠٧	الأنفال: ٤٦	((فَتَفْشِلُوا))
٥٠٨	الأنفال: ٥٧	((فَشَرَّدُوا بِهِمْ))
٥٠٨	الأنفال: ٤٦	((وَتَذْهَبُ رِيحُكُمْ))
٥١٣	الأنفال: ٥٩	((يُعْجِرُونَ))
٥١٣	الأعراف: ١٥٤	((يُرْهَبُونَ))
٥١٤	الأنفال: ٦٠	((مَنْ رُيِّطَ الْخَيْلُ))
٥٢٤	الأنفال: ٧٠	((أَخَذَ مِنْكُمْ))
٥٣٠	التوبة: ١	((بَرِيءٍ مِنَ الْمُشْرِكِينَ))
٥٣٠	التوبة: ٤	((عَهْدْتُمْ مِنَ الْمُشْرِكِينَ))
٥٣١	التوبة: ١٨	((إِنَّمَا يَعْمُرُ مَسْجِدَ اللَّهِ))
٥٣١	التوبة: ١٥	((وَيَتُوبَ اللَّهُ))
٥٣٦	التوبة: ٢٤	((وَعَشَائِرِكُمْ))
٥٤٢	التوبة: ٣٨	((تَتَأَلَّفُونَ))
٥٤٤	التوبة: ٥٤	((نَفَقَتَهُمْ))
٥٤٩	التوبة: ٦١	((قُلْ أَدُنُّ حَيْرٍ))
٥٤٩	التوبة: ٧٧	((وَيَمَا يُكَذِّبُونَ))
٥٤٩	الحجرات: ١١	((وَلَا تُلْمَزُوا))
٥٤٩	الأنفال: ٥٨	((وَمِنْهُمْ مَنْ يُلْمِزُكَ))
٥٤٩	الأنفال: ٧٩	((يُلْمَزُونَ))
٥٤٩	التوبة: ٩٠	((كَذَّبُوا اللَّهَ))

الصفحة	السورة ورقم الآية	القراءة الشاذة
٥٦٠	التوبة: ١٠٤	((أَمْ تَعْلَمُوا))
٥٦٠	التوبة ١٠٣	((تُظَهِّرُهُمْ))
٥٦٣	التوبة ١٠٧	((لِمَنْ حَارَبُوا اللَّهَ))
٥٨٨	يونس: ١٠	((أَنَّ الْحَمْدَ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ))
٥٩٨	يونس: ١٦	((أَذْرَأْتُمْكُمْ))
٦٠٦	يونس ٢٦	((قَتَّرُ))
٦٠٦	يونس ٢٤	((كَأَنَّ لَمْ يَغْنِ بِالْأَمْسِ))
٦٠٦	يونس ٢٤	((وَأَزَيْتَتْ))
٦٠٦	يونس: ٢٨	((يَحْشَرُهُمْ جَمِيعًا ثُمَّ يَقُولُ))
٦٢٠	يونس ٥٦	((وَأَلَيْهِ يُرْجَعُونَ))
٦٣٥	يونس: ٨٣	((ذَرِيَّةً))
٦٣٥	يونس: ٩٠	((فَاتَّبَعَهُمْ))
٦٣٥	يونس ٩٠	((وَجَوَزْنَا))
٦٤٣	هود ٦	((مُسْتَقْرُّهَا وَمُسْتَوْدَعُهَا))
٦٤٣	هود ٣	((وَإِنْ تَوَلَّوْا)).
٦٤٣	هود: ٧	((وَلَعْنٌ قَلْتُ أَنْكُمْ))
٦٤٣	هود ٦	((وَيُعَلِّمُ))
٦٤٣	هود: ٣	((يُمْتَعِكُمْ))
٦٤٣	هود ١٧	((مُرِيَّةً))
٦٤٣	هود ١٥	((يُؤَفِّ إِلَيْهِمْ))
٦٤٧	هود: ٦٣	((يَنْصُرُنِي))
٦٥٥	هود: ٤١	((مُجْرِبِهَا وَمُرْسِيهَا))
٦٥٥	هود ٤٤	((وَاسْتَوَتْ عَلَى الْجُودِيِّ))
٦٥٥	هود: ٤٧	((فَقَالَ رَبُّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ))
٦٦١	هود: ٥٢	((وَيَا قَوْمُ اسْتَغْفِرُوا))
٦٦١	هود: ٢٩	((وَيَا قَوْمُ لَا أَسْأَلُكُمْ))

الصفحة	السورة ورقم الآية	القراءة الشاذة
٦٦١	الأعراف: ٥٩	((يا قومُ اعبُدوا))
٦٧٥	هود: ٧٢	((بعلي شيخٌ))
٦٨٠	هود: ٨٦	((تَقَيَّتُ اللهُ))
٦٨٠	هود: ١٠٦	((شُقُوا))
٦٨٠	هود: ٨٩	((لا يُجرمنكم))
٦٨٠	هود: ٨٥	((ولا تيخسوا))، ((ولا تعثوا))
٦٨٨	هود: ١٠٩	((لمؤفوههم))

٢- فهرس الأحاديث والآثار

الصفحة	طرف الحديث
٤٣	من عمل عملاً ليس عليه أمرنا فهو ردٌّ
٥٤٢	والشَّرُّ ليس إليك
٣١٣	لَا تَدْخُلُونَ الْجَنَّةَ حَتَّى تُؤْمِنُوا، وَلَا تُؤْمِنُوا حَتَّى تَحَابُّوا
٣١٧	اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِأَبِي سَلَمَةَ، وَارْفَعْ دَرَجَتَهُ فِي الْمَهْدِيِّينَ

٣- فهرس الشواهد الشعرية

الصفحة	شطر الشاهد الشعري
١٧٠	الرأي قبل شجاعة الشجعان
٥٠٨	عَيُّوا بِأَمْرِهِمْ كَمَا
٣٧٦	فَزَجَّحْتُهَا بِمَزْجِهِ
٣٧٢	لما رأت سَاتِيْدَما اسْتَعْبَرْتُ
١٧٤	وَلَقَدْ أَمْرٌ عَلَى اللَّئِيمِ يُسْبِئِي

٤- فهرس الأعلام المترجم لهم

الصفحة	العلم
٤٤٦	إبراهيم بن الحسين بن عبد الله النساج البغدادي الشطي
١٥٧	إبراهيم بن عمر بن إبراهيم بن خليل بن أبي العباس الربيعي الجعبري
٦١٦	أحمد بن الحسين بن مهران الأصبهاني ثم النيسابوري
٤٨٧	أحمد بن جبير بن محمد بن جعفر الكوفي
٥١٢	أحمد بن جعفر بن حمدان بن مالك القَطِيعِيّ
٥٢٢	أحمد بن علي بن الفضل الخزاز، أبو جعفر
٦١٩	أحمد بن علي بن عبيد الله بن عمر بن سوار البغدادي
٦١٨	أحمد بن عمار بن أبي العباس الإمام أبو العباس المهدي
٤٣٢	أحمد بن محمد بن عبد الله بن القاسم البزري المكي
١٢٧	أحمد بن محمد بن عبد الولي بن جبارة
٤٩٣	أحمد بن محمد بن علقمة بن نافع بن عمر، المعروف بالقواس
٣٣٤	أحمد بن موسى بن العباس بن مجاهد، أبو بكر
٤٨٦	أحمد بن نصر بن منصور الشذائيّ
٤٩٣	أحمد بن يزيد بن ازداذ الصفار الحلواني
٤٤٦	إدريس بن عبد الكريم الحداد البغدادي
٤٤٦	إسحاق بن إبراهيم بن عثمان بن عبد الله المروزي الوراق
٦١٨	إسحاق بن محمد بن عبد الرحمن المسيبي المدني
٢٧٩	إسماعيل بن جعفر بن أبي كثير الأنصاري مولاهم، أبو إسحاق
٢٥٣	إسماعيل بن عبد الرحمن ابن أبي كريمة السدي
١٠٤	الحسن بن أبي الحسن يسار البصريّ
٤٩٣	الحسن بن أحمد بن الحسن الهمداني العطار، أبو العلاء
٢٠٣	الحسن بن أحمد بن عبد الغفار بن سليمان الفارسي، أبو علي

الصفحة	العلم
٥٩٧	الحسن بن الحُباب بن مخلد الدَّقاق البغدادي
١١٢	الحسن بن سعيد بن جعفر بن الفضل بن شاذان المطوعي
١١١	الحسن بن علي بن إبراهيم الأهوازي، أبو علي
٦١٧	الحسين بن علي بن شاكِر البصري، أبو علي السمسار
٤٨٦	الحسين بن محمد بن حبش بن حمدان
١١٢	حفص بن سليمان الدوري مولاهم الغاضي الكوفي
١٥٧	حفص بن عمر بن عبد العزيز بن صهبان الدوري
٥٢٢	حمزة بن القاسم الأزدي الكوفي، أبو عمارة
١٠٠	حمزة بن حبيب بن عمارة بن إسماعيل الزيات
١٠٤	خلف بن هشام بن ثعلب بن خلف بن ثعلب البزَّار الأسدي
٣٣٦	الخليل بن أحمد بن عبد الرحمن الفراهيديّ
١٨٠	روح بن عبد المؤمن الهذلي مولاهم البصري النحوي
١١٠	زَبان بن العلاء بن عمّار بن العريان بن عبد الله، التميمي المازني
٦١٩	الزبير بن محمد بن عبد الله بن سالم بن عبد الله بن عمر بن الخطاب
٣١٨	زيد بن أسلم العدوي العمري، المدني، أبو عبد الله
٢٠٠	سعيد بن أوس بن ثابت أبو زيد الأنصاري
١٣٠	سعيد بن مسعدة الأخفش
٢٠١	سليمان بن داود بن داود بن علي بن عبد الله بن عباس الهاشمي
٢٠٠	سليمان بن مسلم بن جمّاز
١٠٤	سليمان بن مهران الأعمش الأسدي الكاهلي
٤٨٦	شجاع بن أبي نصر البلخيّ
١٠٨	شعبة بن عياش بن سالم الأسدي الكوفي
١٥٧	صالح بن زياد بن عبد الله بن إسماعيل الرستي السوسي

الصفحة	العلم
٥٩٧	طاهر بن عبد المنعم بن عبيد الله بن غلبون الحلبي، أبو الحسن
٤٨٧	عاصم بن أبي الصباح العجاج الجحدري البصري
١٠٠	عاصم بن أبي النجود الأسدي
٤٩٣	العباس بن الفضل بن جعفر أبو أحمد الواسطي يعرف بصهر الأمير
٥٩٦	عبد العزيز بن جعفر بن محمد بن إسحاق بن محمد بن خواسطي الفارسي
٥٣٧	عبد القاهر بن عبد الرحمن الجرجاني
١٢٩	عبد الله بن أحمد بن بشر بن ذكوان القرشي الفهري الدمشقي
٢٧٨	عبد الله بن الحسن بن سليمان البغدادي، أبو القاسم المعروف بالنخاس
١٠٥	عبد الله بن عامر بن يزيد بن تميم بن ربيعة اليحصبي
١٧٣	عبد الله بن عباس بن عبد المطلب بن هاشم بن عبد مناف القرشي
٦١٦	عبد الله بن علي بن أحمد بن عبد الله البغدادي، سبط الخياط
١١٣	عبد الله بن كثير بن عمرو بن عبد الله بن زاذان الكناني مولاهم
٦١٨	عبد المنعم بن عبيد الله بن الحارث الحلبي
٦١٦	عبد الواحد بن الحسين بن أحمد بن عثمان بن شيطا
٦٣٣	عبد الواحد بن عمر بن محمد البغدادي، أبو طاهر
٦٣٢	عبيد الله بن عبد الرحمن بن عبيد الله، أبو شبل، الختلي الواقدي البغدادي
٥٢١	عبيد بن الصباح بن صبيح، أبو محمد الكوفي
١٩١	عثمان بن سعيد بن عبد الله بن عمرو (ورش)
١٥٨	عثمان بن سعيد بن عثمان بن سعيد بن عمر الدائي
١٨٣	عثمان بن عفان بن أبي العاص بن أمية
٥٢١	عطية بن سعد بن جنادة العوفي
١٠٠	علي بن حمزة بن عبد الله الأسدي مولاهم الكسائي
٦١٦	علي بن عبد الرحمن بن هارون بن عيسى البغدادي

الصفحة	العلم
١٧٣	عمر بن الخطاب بن نفيل القرشي العدوي
٥٢٠	عمرو بن الصباح الكوفي المقرئ الضرير
١٧١	عمرو بن بحر بن محبوب الجاحظ
١٩٩	عمرو بن عثمان بن قنبر، المشهور بـ(سيبويه)
٣٧١	عمرو بن قميئة بن ذريح بن سعد بن مالك الثعلبي
١٨٣	عويمر بن عامر بن مالك بن زيد بن قيس بن أمية
١٩١	عيسى بن مينا بن وردان بن عيسى الزرقي
٥٩٧	فارس بن أحمد بن موسى أبو الفتح، الحمصي
٥٢١	فضيل بن مرزوق الأغر الرقاشي أبو عبد الرحمن الكوفي
٢٧٩	قتيبة بن مهران الأزادي، أبو عبد الرحمن
١١١	محمد بن أحمد بن إبراهيم الشنبوذي البغدادي
٤٨٧	محمد بن أحمد بن عمر الرملي
٢٧٨	محمد بن أحمد بن يوسف بن جعفر البغدادي، أبو الطيب
٢٠٤	محمد بن إدريس بن العباس المطليبي القرشي الشافعي
٥٩٦	محمد بن إسحاق بن وهب بن أعين بن سنان الربيعي، أبو ربيعة
٤٠٦	محمد بن الحسن بن محمد بن زياد بن هارون النقاش
٤٤٦	محمد بن الحسن بن يعقوب بن الحسن بن الحسين بن مقسّم
١٢٧	محمد بن المتوكل اللؤلؤي البصري، أبو عبد الله، المعروف برويس
٣٣٦	محمد بن المستنير البصري، أبو علي، المعروف بـ(قُطْرَب)
٤٠٦	محمد بن النضر بن مرّ بن الحر الربيعي، أبو الحسن، المعروف بابن الأخرم
٢٧٨	محمد بن جعفر بن محمود الأشناني، أبو عبد الله
٦١٧	محمد بن سعدان، أبو جعفر، الضرير الكوفي
٦١٨	محمد بن سفيان القيراوي، أبو عبد الله

الصفحة	العلم
٤٩٢	محمد بن عبد الرحمن بن خالد المكي (قنبل)
١١١	محمد بن عبد الرحمن بن محيصة بن أبي وادعة، السهمي مولاهم المكي
٢٠٨	محمد بن عبد الرحيم بن إبراهيم بن شبيب الأصبهاني
٦١٥	محمد بن عمر بن عبد الله بن رومي البصري
٤٩٣	محمد بن عمرو بن عون بن أوس السلمى الواسطي، أبو عون
١٥٨	محمد بن محمد بن محمد بن علي بن يوسف بن الجزري
١٧٤	محمد بن يزيد بن عبد الأكبر بن عمير بن حسان، أبو العباس المبرد
٢٠٣	محمود بن عمر بن محمد بن عمر الزمخشري
١٨٣	المغيرة بن أبي شهاب وهو عبد الله بن عمرو المخزومي
٢٦٠	مكي بن أبي طالب بن حموش بن محمد، القيسي القيرواني
٤٨٦	موسى بن جمهور بن زريق
١٠٣	نافع بن عبد الرحمن بن أبي نعيم الليثي مولاهم
٤٠٦	هارون بن موسى بن شريك الأخفش الدمشقي
٥٢٣	هبيرة بن محمد التمار الأبرش البغدادي
١٢٩	هشام بن عمّار بن نصير بن ميسرة السلمى
١٢٠	يحيى بن زياد الفراء
٦٣٧	يحيى بن محمد بن قيس العُلَيْمِيّ، أبو محمد
١٠٣	يزيد بن القعقاع، أبو جعفر المخزومي القارئ
١٠٤	يعقوب بن إسحاق بن زيد بن عبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي
٣٣٥	يعقوب بن محمد بن خليفة الأعشى التميمي الكوفي
٦١٩	يوسف بن علي بن جُبارة بن محمد الهذلي البسكري
٢٧٩	يونس بن حبيب بن عبد القاهر بن عبد العزيز العجلي الأصبهاني
٦٣٦	يونس بن حبيب النَّحْوِيّ، يكنى أبا عبد الرحمن

٥- فهرس البلدان والأماكن

الصفحة	البلد أو المكان
٤٥	بورسة
١٩	تبريز
١٧	جزيرة رُودس
٤٥	كوتاهية

٦- فهرس المصادر والمراجع

أولاً: فهرس المصادر المطبوعة:

- ١- إبراز المعاني من حرز الأمانى في القراءات السبع، لأبي شامة عبد الرحمن بن إسماعيل بن إبراهيم، تحقيق وتعليق: محمود بن عبد الخالق محمد جادو، مطبعة الجامعة الإسلامية ١٤١٣هـ.
- ٢- إتحاف فضلاء البشر بالقراءات الأربعة عشر المسمى منتهى الأمانى والمسرات في علوم القراءات، لأحمد بن محمد البنات ١١١٧هـ، تحقيق: شعبان محمد إسماعيل، الطبعة الأولى ١٤٠٧هـ، عالم الكتب.
- ٣- أخبار النحويين البصريين، لأبي سعيد الحسن بن عبد الله بن المرزبان السيرافى ت ٣٦٨هـ، تحقيق: طه محمد المزني ومحمد عبد المنعم خفاجي، ١٣٧٣هـ، مصطفى البابي الحلبي.
- ٤- إرشاد المرید إلى مقصود القصید، لعلي محمد الضباع، تحقيق: جمال السيد رفاعي الشايب، الطبعة الأولى ١٤٣٢هـ، المكتبة الأزهرية للتراث.
- ٥- أسباب نزول القرآن، لأبي الحسن علي بن أحمد بن محمد بن علي الواحدى، النيسابورى الشافعى، ت ٤٦٨هـ، تحقيق: عصام بن عبد المحسن الحميدان، الطبعة: الثانية ١٤١٢هـ، دار الإصلاح.
- ٦- أسد الغابة في معرفة الصحابة، لأبي الحسن علي بن أبي الكرم محمد بن محمد بن عبد الكريم بن عبد الواحد الشيباني الجزري عز الدين بن الأثير ت ٦٣٠هـ، دار الفكر.
- ٧- الإصابة في تمييز الصحابة، لأبي الفضل أحمد بن علي بن محمد بن حجر العسقلاني ت ٨٥٢هـ، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمد معوض، الطبعة الأولى ١٤١٥هـ، دار الكتب العلمية.
- ٨- الأصمعيّات، لأبي سعيد عبد الملك بن قريب بن علي بن أصمغ ت ٢١٦هـ، تحقيق: أحمد محمد شاكر وعبد السلام محمد هارون، الطبعة السابعة ١٩٩٣م، دار المعارف.
- ٩- إعراب القرآن، لأبي جعفر النَّحَّاس أحمد بن محمد بن إسماعيل بن يونس المرادي

النحوي ت ٣٣٨هـ، تعليق: عبد المنعم خليل إبراهيم، الطبعة الأولى ١٤٢١هـ، دار الكتب العلمية.

١٠- الأعلام، لخير الدين بن محمود بن محمد بن علي بن فارس الزركلي ت ١٢٩٦هـ، الطبعة الخامسة عشرة ٢٠٠٢م، دار العلم للملايين.

١١- الأم، لأبي عبد الله الشافعي محمد بن إدريس بن العباس بن عثمان بن شافع بن عبد المطلب بن عبد مناف المطلي القرشي المكي ت ٢٠٤هـ، دار المعرفة ١٤١٠هـ.

١٢- إنباه الرؤاة على أنباه النحاة، لأبي الحسن جمال الدين علي بن يوسف القفطي ت ٦٤٦هـ، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ، دار الفكر العربي ومؤسسة الكتب الثقافية.

١٣- الأنساب، لأبي سعد عبد الكريم محمد منصور التميمي السمعاني ت ٥٦٢هـ، تحقيق: عبد الرحمن يحيى المعلمي اليماني وغيره، الطبعة الأولى ١٣٨٢هـ، مجلس دائرة المعارف العثمانية.

١٤- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، لأبي البركات عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنصاري ت ٥٧٧هـ، الطبعة الأولى ١٤٢٤هـ، المكتبة العصرية.

١٥- أهدى سبيل إلى علمي الخليل، لمحمود مصطفى ت ١٣٦٠هـ، الطبعة الأولى ١٤٢٣هـ، مكتبة المعارف للنشر والتوزيع.

١٦- إيضاح الرُموز ومفتاح الكنوز في القراءات الأربع عشرة، لشمس الدين محمد بن خليل القباقي ت ٨٤٩هـ، تحقيق: أحمد خالد شكري، الطبعة الأولى ١٤٢٤هـ، دار عمار.

١٧- البداية والنهاية، لأبي الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي البصري ثم الدمشقي ت ٧٧٤هـ، تحقيق: عبد الله بن عبد المحسن التركي، الطبعة الأولى ١٤١٨هـ، دار هجر.

١٨- بغية الإيضاح لتلخيص المفتاح في علوم البلاغة، لعبد المتعال الصعيدي

- ت ١٣٩١هـ، الطبعة السابعة عشرة ١٤٢٦هـ، مكتبة الآداب.
- ١٩- **بغية الطلب في تاريخ حلب**، لابن العديم عمر بن أحمد بن هبة الله بن أبي جرادة العقيلي ت ٦٦٠هـ، تحقيق: د.سهيل زكار، دار الفكر.
- ٢٠- **البيان والتبيين**، لأبي عثمان عمرو بن بحر بن محبوب الكتاني بالولاء الليثي الشهير بالجاحظ ت ٢٥٥هـ، ١٤٢٣هـ، دار ومكتبة الهلال.
- ٢١- **تاج العروس في جواهر القاموس**، لأبي الفيض محمد بن محمد بن عبد الرزاق الحسيني الملقب بمرتضى الزبيدي ت ١٢٠٥هـ، تحقيق: مجموعة من المحققين، دار الهداية.
- ٢٢- **تاريخ العلماء النحويين من البصريين والكوفيين وغيرهم**، لأبي المحاسن المفضل بن محمد التنوخي المعري ت ٤٤٢هـ، تحقيق: عبد الفتاح محمد الحلو، الطبعة الثانية ١٤١٢هـ، هجر للطباعة والنشر.
- ٢٣- **التاريخ الكبير**، لأبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري ت ٢٥٦هـ، دائرة المعارف العثمانية.
- ٢٤- **تاريخ بغداد**، لأبي بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي الخطيب البغدادي ت ٤٦٣هـ، تحقيق: بشار عواد معروف، الطبعة الأولى ١٤٢٢هـ، دار الغرب الإسلامي.
- ٢٥- **التبصرة في القراءات السبع**، لأبي محمد مكّي بن أبي طالب حموش بن محمد بن مختار القيسي القيرواني القرطبي ت ٤٣٧هـ، تحقيق: محمد غيث الندوي، الطبعة الثانية ١٤٠٢هـ، الدار السلفية.
- ٢٦- **تحرير التيسير في القراءات العشر**، لابن الجزري شمس الدين محمد بن محمد بن محمد بن علي بن يوسف ت ٨٣٣هـ، تحقيق: أحمد محمد مفلح القضاة، الطبعة الأولى ١٤٢١هـ، دار الفرقان.
- ٢٧- **تحرير الطرق والروايات**، المعروف بـ(تحريرات المنصوري)، للعلامة عليّ بن سليمان بن عبد الله المنصوري ت ١١٣٤هـ، تحقيق الدكتور: خالد بن الحسن أبو الجود، الطبعة الأولى، ١٤٣٢هـ، مكتبة أولاد الشيخ للتراث.

- ٢٨- التذكرة في القراءات الثمان، لأبي الحسن طاهر بن عبد المنعم بن غلبون المقرئ الحلبي ت ٣٩٩ هـ، دراسة وتحقيق: الدكتور: أيمن رشدي سويدى، الطبعة ، دار الغوثاني للدراسات القرآنية.
- ٢٩- التسهيل لعلوم التنزيل، لمحمد بن أحمد بن محمد بن جزي الكلبي الغرناطي المالكي ت ٧٤١ هـ، تحقيق: محمد سيدي محمد مولاي، الطبعة الأولى ١٤٣٤ هـ، دار الضياء.
- ٣٠- تصحيح الدعاء، لبكر عبد الله أبو زيد، الطبعة الأولى ١٤١٩ هـ، دار العاصمة.
- ٣١- تفسير البحر المحيط، لأبي حيان محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان أثير الدين الأندلسي ت ٧٤٥ هـ، تحقيق: صدقي محمد جميل، ١٤٢٠ هـ، دار الفكر.
- ٣٢- تفسير القرآن العظيم، لابن أبي حاتم أبو محمد عبد الرحمن بن محمد بن إدريس ت ٣٢٧ هـ، تحقيق: أسعد محمد الطيب، الطبعة الثالثة ١٤١٩ هـ، مكتبة نزار مصطفى الباز.
- ٣٣- تقريب التشر في القراءات العشر، لأبي الخير محمد بن محمد بن محمد بن الجزري ت ٨٣٣ هـ، دراسة وتحقيق: عادل إبراهيم محمد رفاعي، ١٤٣٣ هـ مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف.
- ٣٤- التلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير، لأبي الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني ت ٨٥٢ هـ، تحقيق: أبو عاصم حسن بن عباس بن قطب، الطبعة الأولى ١٤١٦ هـ، مؤسسة قرطبة.
- ٣٥- تنبيهات الإمام ابن الجزري على أوهام القراء جمعاً ودراسةً، للدكتور أحمد بن حمود الرؤيضي، الطبعة الأولى ١٤٣٣ هـ، دار البشائر الإسلامية، ودار ابن الجزري.
- ٣٦- تهذيب الكمال في أسماء الرجال، لأبي الحجاج يوسف بن عبد الرحمن بن يوسف القضاعي المزري ت ٤٧٢ هـ، تحقيق: د.بشار عواد معروف، الطبعة الأولى ١٤٠٠ هـ، مؤسسة الرسالة.
- ٣٧- تهذيب اللغة، لأبي منصور محمد بن أحمد بن الأزهرى الهروي ت ٣٧٠ هـ،

- تحقيق: محمد عوض مرعب، الطبعة الأولى ٢٠٠١م، دار إحياء التراث العربي.
- ٣٨- توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، لأبي محمد بدر الدين حسن بن قاسم بن عبد الله بن علي المرادي ت ٧٤٩هـ، تحقيق: عبد الرحمن علي سليمان، الطبعة الأولى ١٤٢٨هـ، دار الفكر العربي.
- ٣٩- التيسير في القراءات السبع، لأبي عمرو الداني عثمان بن سعيد بن عثمان الأموي المعروف في زمانه بابن الصيرفي ت ٤٤٤هـ، تحقيق: حاتم صالح الضامن، الطبعة الأولى ١٤٢٩هـ، مكتبة الصحابة.
- ٤٠- جامع البيان في القراءات السبع، لأبي عمرو عثمان بن سعيد بن عثمان الداني ت ٤٤٤هـ، مجموعة رسائل ماجستير من جامعة أم القرى وطبعت بالتنسيق بينها في جامعة الشارقة، الطبعة الأولى ١٤٢٨هـ، جامعة الشارقة.
- ٤١- الجرح والتعديل، لأبي محمد عبد الرحمن بن محمد بن إدريس الرازي ابن أبي حاتم ت ٣٢٧هـ، الطبعة الأولى ١٢٧١هـ، طبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية.
- ٤٢- الجمل في النحو، لأبي عبد الرحمن الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم الفراهيدي ت ١٧٠هـ، تحقيق: فخر الدين قباوة، الطبعة الخامسة ١٤١٦هـ، مؤسسة الرسالة.
- ٤٣- جمهرة اللُّغة، لأبي بكر محمد بن الحسين بن دربر الأزدي ت ٣٢١هـ، تحقيق: رمزي منير بعلبكي، الطبعة الأولى ١٩٨٧م، دار العلم للملايين.
- ٤٤- جمهرة أنساب العرب، لأبي محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الأندلسي ت ٤٥٦هـ، تحقيق: لجنة من العلماء، الطبعة الأولى ١٤٠٣هـ، دار الكتب العلمية.
- ٤٥- جواهر البلاغة البيان المعاني البديع، لأحمد بن إبراهيم بن مصطفى الهاشمي ت ١٣٦٢هـ، ضبط وتدقيق: يوسف الصميلي، المكتبة العصرية.
- ٤٦- حجة القراءات لأبي زرعة عبد الرحمن بن محمد بن زنجلة، كان حياً سنة ٤٠٣هـ، ذكره محققه: سعيد الفغاني، الطبعة الخامسة ١٤٢٢هـ، مؤسسة الرسالة.
- ٤٧- الحجة في القراءات السبع، لأبي عبد الله الحسين بن أحمد بن خالويه بن حمدان ت ٣٧٠هـ، تحقيق: عبد العال سالم مكرم، الطبعة الأولى ١٤٢١هـ، مؤسسة الرسالة.

- ٤٨- الحُجَّةُ للقراء السبعة، لأبي علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار ت ٣٧٧هـ، تحقيق: بدر الدين قهوجي، بشير جويجايي، تدقيق ومراجعة: عبد العزيز رباح، أحمد يوسف الدقاق، الطبعة الثانية ١٤١٣هـ، دار المأمون.
- ٤٩- الخصائص، لأبي الفتح عثمان بن جني الموصلي ت ٣٩٢هـ، الطبعة الرابعة، الهيئة المصرية العامة.
- ٥٠- خلق أفعال العباد، لأبي عبد الله محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة البخاري ت ٢٥٦هـ، تحقيق: عبد الرحمن عميرة، دار المعارف السعودية.
- ٥١- الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، لأبي العباس شهاب الدين أحمد بن يوسف بن عبد الدائم المعروف بالسمن الحلي، ت ٧٥٦هـ، تحقيق: الدكتور أحمد محمد الخراط، دار القلم.
- ٥٢- الدرُّ الثَّيْرُ والعذب النَّمير في شرح مشكلات وحل مقفلات اشتمل عليها كتاب التيسير لأبي عمرو الداني ت ٤٤٤هـ، لعبد الواحد بن محمد بن علي بن أبي السداد الأموي ت ٧٠٥هـ، تحقيق: أحمد عبد الله أحمد المقرئ، دار الفنون للطباعة والنشر ١٤١١هـ.
- ٥٣- الدرَّةُ الفريدة في شرح القصيدة لابن النجيين الهمداني، حققه وقدم له وعلّق عليه الدكتور: جمال محمد طلحة السيد، الطبعة الأولى ١٤٣٣هـ، مكتبة المعارف للنشر والتوزيع.
- ٥٤- ديوان عبيد بن الأبرص، شرح: أشرف أحمد عدرة، الطبعة الأولى ١٤١٤هـ، دار الكتاب العربي.
- ٥٥- السبعة في القراءات، لأبي بكر أحمد بن موسى بن العباس بن مجاهد التميمي البغدادي ت ٣٢٤هـ، تحقيق: شوقي ضيف، الطبعة الرابعة ٢٠١٠م، دار المعارف.
- ٥٦- سراج القارئ المبتدي وتذكار المقرئ المنتهي، لأبي القاسم علي بن عثمان الشهير بابن القاصح ت ٨٠١هـ، تحقيق: علي محمد علي عطيف، ١٤٣٥هـ مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف.

- ٥٧- سير أعلام النبلاء، لأبي عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان قايماز الذهبي ت ٧٤٨هـ، تحقيق: مجموعة من المحققين بإشراف الشيخ شعيب الأرنؤوط، الطبعة الثالثة ١٤٠٥هـ، مؤسسة الرسالة.
- ٥٨- شذا العرف في فن الصرف، لأحمد بن محمد الحملاوي ت ١٣٥١هـ، تحقيق: نصر الله عبد الرحمن نصر الله، مكتبة الرشد.
- ٥٩- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، لابن عقيل عبد الله بن عبد الرحمن العقيلي الهمداني المصري ت ٧٦٩هـ، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، الطبعة العشرون ١٤٠٠هـ، دار التراث.
- ٦٠- شرح إتحاف البرية بتحريرات الشاطبية المسمى مختصر بلوغ الأمنية، لنور الدين علي بن محمد الضباع المصري ت ١٣٨٠هـ، تحقيق: أبو الخير عمر بن مالم أبيه بن حسن بن عبد القادر، الطبعة الأولى ١٤٢٨هـ، أضواء السلف.
- ٦١- شرح الأشموني لألفية ابن مالك، لابن الحاجب جمال الدين بن عثمان بن عمر بن أبي بكر المصري ت ٦٤٦هـ، تحقيق: صالح عبد العظيم الشاعر، الطبعة الأولى ٢٠١٠م، مكتبة الآداب.
- ٦٢- شرح التبصرة والتذكرة، لأبي الفضل زين الدين عبد الرحيم بن الحسين بن عبد الرحمن بن أبي بكر العراقي ت ٨٠٦هـ، تحقيق: عبد اللطيف الهميم وماهر ياسين فحل، الطبعة الأولى ١٤٢٣هـ، دار الكتب العلمية.
- ٦٣- شرح الدرّة المضيّة في القراءات الثلاث المروية، لأبي القاسم محمد بن محمد بن محمد النويري ت ٨٩٧هـ، تحقيق: عبد الرافع رضوان علي الشرقاوي، ١٤١١هـ مطابع الجامعة الإسلامية.
- ٦٤- شرح الكافية الشافية، لابن مالك محمد بن عبد الله الطائي الجياني أبو عبد الله جمال الدين ت ٦٧٢هـ، تحقيق: عبد المنعم أحمد هريدي، الطبعة الأولى، جامعة أم القرى.
- ٦٥- شرح المفصل، ليعيش بن علي بن يعيش بن أبي السرايا المعروف بابن يعيش وبابن الصانع ت ٦٤٣هـ، تقديم: إميل بديع يعقوب، الطبعة الأولى ١٤٢٢هـ، دار

الكتب العلمية.

- ٦٦- شرح الهداية، لأبي العباس أحمد بن عمار المهدي، المتوفى نحو سنة ٤٤٠هـ، تحقيق ودراسة: الدكتور حازم سعيد حيدر، لنيل درجة الماجستير، في الجامعة الإسلامية بالمدينة النبوية، الطبعة الأولى ١٤٢٧هـ، دار عمار.
- ٦٧- شرح ديوان المتنبي، وضعه عبد الرحمن البرقوقي، راجعه وفهرسه الدكتور: يوسف الشيخ محمد البقاعي، الطبعة الأولى ١٤٢٥هـ، دار الكتاب العربي.
- ٦٨- شفاء الغليل، لأبي حامد محمد بن محمد الغزالي الطوسي ت ٥٠٥هـ، تحقيق: حمد الكبيسي، مطبعة الإرشاد.
- ٦٩- الصّحاح تاج اللغة وصحاح العربية، لأبي نصر إسماعيل بن حماد الجوهري الفارابي ت ٣٩٣هـ، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، الطبعة الرابعة ١٤٠٧هـ، دار العلم للملايين.
- ٧٠- صحيح البخاري، الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله صلى الله عليه وسلم وسننه وأيامه، للإمام محمد بن إسماعيل البخاري، ت ٢٥٦هـ، تحقيق: محمد زهير بن ناصر الناصر، الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ، دار طوق النجاة.
- ٧١- صحيح مسلم، المسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم، للإمام مسلم بن الحجاج النيسابوري، ت ٢٦١هـ، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي.
- ٧٢- طبقات الفقهاء، لأبي إسحاق إبراهيم بن علي الشيرازي ت ٤٧٦هـ، هذبته: محمد مكرم ابن منظور ت ٧١١هـ، تحقيق: إحسان عباس، الطبعة الأولى ١٩٧٠م، الرائد العربي.
- ٧٣- الطبقات الكبرى، لأبي عبد الله محمد بن سعد بن منيع الهاشمي بالولاء البصري البغدادي المعروف بابن سعد ت ٢٣٠هـ، تحقيق: إحسان عباس، الطبعة الأولى ١٩٦٨م، دار صادر.
- ٧٤- علوم البلاغة البيان المعاني البديع، لأحمد مصطفى المراعي ت

١٣١٧هـ.

- ٧٥- **العنوان الصحيح للكتاب**، للشَّريف حاتم بن عوف العَوَويّ، الطبعة الأولى ١٤١٩هـ، دار عالم الفوائد للنَّشر والتَّوزيع.
- ٧٦- **العنوان في القراءات السبع**، لأبي الطاهر إسماعيل بن خلف المقرئ الأنصاري الأندلسي ت ٤٥٥هـ، دراسة وتحقيق: خالد حسن أبو الجود، الطبعة الأولى ١٤٢٩هـ، مكتبة الإمام البخاري للنشر والتوزيع.
- ٧٧- **العين**، لأبي عبد الرحمن الخليل أحمد بن عمر بن تميم الفراهيدي ت ١٧٠هـ، تحقيق: مهدي المخزومي وإبراهيم السامرائي، دار ومكتبة الهلال.
- ٧٨- **غاية النِّهاية في طبقات القراء**، لأبي الخير شمس الدين بن الجزري محمد بن محمد بن يوسف ت ٨٣٣هـ، عمي بنشره لأول مرة ١٣٥١هـ، مكتبة ابن تيمية.
- ٧٩- **القاموس المحيط** لأبي طاهر مجد الدين محمد يعقوب الفيروز آبادي ت ٨١٧هـ، تحقيق: مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة، الطبعة الثامنة ١٤٢٦هـ، مؤسسة الرسالة.
- ٨٠- **القواعد والإشارات في أصول القراءات**، لأحمد بن عمر بن محمد بن أبي الرضا الحموي الحلبي ت ٧٩١هـ، تحقيق: عبد الكريم محمد الحسن بكار، الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ، دار القلم.
- ٨١- **الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة**، لأبي عبد الله محمد بن أحمد بن قايمز الذهبي ت ٧٤٨هـ، تحقيق: محمد عوامه أحمد حمد نمر الخطيب، الطبعة الأولى ١٤١٣هـ، دار القبلة للثقافة الإسلامية.
- ٨٢- **الكامل في القراءات العشر والأربعين الزائدة عليها**، لأبي القاسم يوسف بن علي بن محمد المغربي ت ٤٦٥هـ، تحقيق وتعليق: جمال بن السيد رفاعي الشايب، الطبعة الأولى ١٤٢٨هـ، مؤسسة سما للنشر والتوزيع.
- ٨٣- **كتاب إرشاد المبتدي وتذكرة المنتهي في القراءات العشر**، لأبي العزِّ محمد بن الحسين بن بُندار الواسطيِّ القلانسيِّ ت ٥٢١هـ، دراسة وتحقيق: عمر حمدان

الكبيسي، لنيل درجة الماجستير في جامعة أم القرى، الطبعة الأولى ١٤٠٤ هـ، المكتبة الفيصلية.

٨٤- الكتاب المختار في معاني قراءات أهل الأمصار، لأبي بكر أحمد بن عبيد الله بن إدريس ت ٣٧٧هـ، تحقيق: عبد العزيز حميد محمد الجهني، لنيل درجة الدكتوراه، الطبعة الأولى ١٤٢٨هـ، مكتبة الرشد.

٨٥- الكتاب الموضح في وجوه القراءات وعللها، لأبي عبد الله نصر بن علي بن محمد المعروف بابن أبي مریم ت ٥٦٥هـ، دراسة وتحقيق: عمر حمدان الكبيسي، لنيل درجة الدكتوراه من جامعة أم القرى، طبعة عام ١٤٣١هـ، مكتبة التوعية الإسلامية.

٨٦- كتاب فتح الوصيد في شرح القصيد، لعلم الدين أبي الحسن علي بن محمد السخاوي ت ٦٤٣ هـ، دراسة وتحقيق: الدكتور: مولاي محمد الإدريسي الطاهري، لنيل درجة الدكتوراه من جامعة محمد الخامس بالرباط، الطبعة الأولى ١٤٢٣هـ، مكتبة الرشد.

٨٧- كتاب معاني القراءات، لأبي منصور محمد بن أحمد الأزهری ت ٣٧٠هـ، الطبعة الأولى ١٤٢٠هـ، دار الكتب العلمية.

٨٨- الكتاب، لأبي بشر عمرو بن عثمان بن قنبر الحارثي بالولاء الملقب بسبيويه ت ١٨٠هـ، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، الطبعة الثالثة ١٤٠٨هـ، مكتبة الخانجي.

٨٩- الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل، لأبي القاسم محمود بن محمد بن أحمد الزمخشري ت ٥٣٨هـ، الطبعة الثالثة ١٤٠٧هـ، دار الكتاب العربي.

٩٠- الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها، لأبي محمد مكي بن أبي طالب القيسي ت ٤٣٧هـ، تحقيق: محيي الدين رمضان، الطبعة الخامسة ١٤١٨هـ، مؤسسة الرسالة.

٩١- كنز المعاني في شرح حرز الأمانی، لأبي عبد الله محمد بن أحمد بن محمد شعله شمس الدين، ت ٦٥٦هـ، دراسة وتحقيق: محمد إبراهيم فاضل المشهداني، لنيل درجة الدكتوراه في جامعة بغداد، الطبعة الأولى ١٤٣٣هـ.

٩٢- كنز المعاني في شرح حرز الأمانی، للإمام إبراهيم بن عمر بن إبراهيم

الجعبري الخليلي ت ٧٣٢ هـ، دراسة وتحقيق: أ/ فرغلي سيد عرباوي، الطبعة الأولى، مكتبة أولاد الشيخ.

٩٣- اللآلي السنيّة شرح المقدّمة الجزريّة، لأبي بكر أحمد بن محمد القسطلاني ت ٩٢٣ هـ، تحقيق: محمد تميم الزعبي، الطبعة الأولى ١٤٣٣ هـ، دار الغوثاني.

٩٤- اللآلي الفريدة في شرح القصيدة، لأبي عبد الله محمد بن الحسن بن محمد الفاسي ت ٦٥٦ هـ، حققه وعلق عليه: عبد الرّازق بن علي بن إبراهيم موسى، الطبعة الثانية ١٤٣١ هـ، مكتبة الرشد.

٩٥- اللّباب في تهذيب الأنساب، لأبي الحسن علي بن أبي الكرم محمد بن محمد بن عبد الكريم بن عبد الواحد الشيباني الجزري ت ٦٣٠ هـ، دار صادر.

٩٦- لسان العرب، لأبي الفضل محمد بن مكرم بن علي جمال الدين ابن منظور الأنصاري ت ٧١١ هـ، الطبعة الثالثة ١٤١٤ هـ، دار صادر.

٩٧- لطائف الإشارات لفنون القراءات، لأبي العباس أحمد بن محمد بن أبي بكر القسطلاني ت ٩٢٣ هـ، تحقيق: مركز الدراسات القرآنية، ١٤٣٤ هـ مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف.

٩٨- المبهج في القراءات السبع، لعبد الله بن علي بن أحمد بن عبد الله سبط الخطيب البغدادي ت ٥٤١ هـ، تحقيق: محمد عيد الشعباني، ٢٠٠٧ م دار الصحابة للتراث.

٩٩- متن الشاطبية المسمى حرز الأمانى ووجه التهاني، للقاسم بن فيره بن خلف بن أحمد الشاطبي ت ٥٩٠ هـ، ضبط وتصحيح ومراجعة: محمد تميم الزعبي، الطبعة الخامسة ١٤٣١ هـ، دار الغوثاني للدراسات القرآنية.

١٠٠- مجمل اللّغة، لأبي الحسين أحمد بن فارس بن زكريا بن محمد بن حبيب اللغوي المعروف بابن فارس ت ٣٩٥ هـ، تحقيق: زهير عبد المحسن سلطان، الطبعة الثانية ١٤٠٦ هـ، مؤسسة الرسالة.

١٠١- المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، لأبي محمد عبد الحق بن غالب بن عبد الرحمن بن تمام بن عطية الأندلسي الحاربي ت ٥٤٢ هـ، تحقيق: عبد السلام عبد

الشافى محمد، الطبعة الأولى ١٤٢٢هـ، دار الكتب العلمية.

١٠٢- **المحكم والمحيط الأعظم**، لأبى الحسن، على بن إسماعيل بن سيدة المرسي ت: ٤٥٨هـ، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، الطبعة الأولى ١٤٢١هـ، دار الكتب العلمية.

١٠٣- **مختصر التبيين لهجاء التنزيل**، لأبى داود سليمان بن نجاح بن أبى القاسم الأموي بالولاء ت ٤٩٦هـ، تحقيق: أحمد أحمد معمر شرشال، ١٤٢٣هـ، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف.

١٠٤- **المختصر في عقيدة أهل السنة في القدر**، لإبراهيم بن عامر الرحيلي، دار الإمام أحمد.

١٠٥- **المخصص**، لأبى الحسن علي بن إسماعيل بن سيدة المرسي ت ٤٥٨هـ، تحقيق: خليل إبراهيم جمال، الطبعة الأولى ١٤١٧هـ، دار إحياء التراث العربي.

١٠٦- **مرويات غزوة الحديبية جمعاً وتحريراً ودراسةً**، حافظ محمد عبد الله الحكمي، ١٤٠٦هـ مطابع الجامعة الإسلامية.

١٠٧- **المستنير في القراءات العشر**، لأبى طاهر أحمد بن علي بن عبىء الله بن عمر بن سوار البغدادى ت ٤٩٦هـ، تحقيق: عمار أمين الددو، الطبعة الأولى ١٤٢٦هـ، دار البحوث للدراسات الإسلامية وإحياء التراث.

١٠٨- **معاني القرآن**، لأبى الحسن المجاشعي بالولاء البلخي ثم البصري المعروف بالأخفش الأوسط ت ٢١٥هـ، تحقيق: هدى محمود قراة، الطبعة الأولى ١٤١١هـ، مكتبة الخانجي.

١٠٩- **معاني القرآن**، لأبى زكريا زياد بن عبد الله بن منظور الديلمي الفراء ت ٢٠٧هـ، تحقيق: أحمد يوسف النجاتي، محمد علي النجار، عبد الفتاح إسماعيل الشلي، الطبعة الأولى، دار المصرية.

١١٠- **معجم الأدباء إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب**، لأبى عبد الله ياقوت بن عبد الله الحموي ت ٦٢٦هـ، تحقيق: إحسان عباس، الطبعة الأولى ١٤١٤هـ، دار الغرب

الإسلامي.

- ١١١ - معجم شيوخ الحافظ أبي عمرو الداني إمام القراء بالمغرب والأندلس،
لعبد الهادي حميتو، الطبعة الأولى ١٤٢١هـ، مطبعة الوفاء.
- ١١٢ - معجم مقاييس اللغة، لأبي الحسين أحمد بن فارس بن زكريا القزويني الرازي
ت ٣٩٥هـ، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، الطبعة ١٣٩٩هـ، دار الفكر.
- ١١٣ - مغني اللبيب عن كتب الأعراب، لعبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد
الله بن يوسف المعروف بابن هشام ت ٧٦١هـ، تحقيق: مازن المبارك ومحمد علي حمد
الله، الطبعة السادسة ١٩٨٥م، دار الفكر.
- ١١٤ - مفاتيح الأغاني في القراءات والمعاني، لأبي العلاء الكرماني، المتوفى بعد:
٥٦٣هـ، دراسة وتحقيق: عبد الكريم مصطفى مدلج، الطبعة الأولى ١٤٢٢هـ، دار ابن حزم.
- ١١٥ - المفتاح في اختلاف القراءة السبعة المسمّين بالمشهورين، لأبي القاسم
عبد الوهاب بن محمد القرطبي ت ٤٦٣هـ، تحقيق: حاتم صالح الضامن، الطبعة الأولى
١٤٢٧هـ، دار البشائر.
- ١١٦ - المفردات في غريب القرآن، لأبي القاسم الحسين بن محمد، المعروف
بالراغب الأصفهاني ت ٥٠٢هـ، تحقيق: صفوان عدنان الداودي، الطبعة الأولى ١٤١٢هـ،
دار القلم، دار الشاميّة.
- ١١٧ - مفردة ابن محيصة المكي، لأبي علي الحسن بن علي بن إبراهيم
الأهوازي ت ٤٤٦هـ، دراسة وتحقيق: د/ عمر يوسف عبد الغني حمدان، الطبعة الأولى
١٤٢٨هـ، المكتب الإسلامي.
- ١١٨ - مفردة الحسن البصري، لأبي علي الحسن بن إبراهيم الأهوازي ت
٤٤٦هـ، دراسة وتحقيق: د/ عمر يوسف عبد الغني حمدان، الطبعة الأولى ١٤٢٧هـ،
المكتب الإسلامي.
- ١١٩ - مفردة يعقوب، للعلامة عبد الرحمن بن أبي بكر عتيق بن خلف، المعروف
بابن الفخّام الصّقلّي ت ٥١٦هـ، دراسة وتحقيق: إيهاب أحمد فكري، وخالد حسن أبو

الجود، الطبعة الأولى ١٤٢٨هـ، دار أضواء السلف.

- ١٢٠- **المفصل في صيغة الإعراب**، لأبي القاسم محمود بن عمرو بن أحمد الزمخشري ت ٥٣٨هـ، تحقيق: علي بو ملحم، الطبعة الأولى ١٩٩٣م، مكتبة الهلال.
- ١٢١- **المفضليات**، للمفضل بن محمد بن يعلى بن سالم الضبي ت ١٦٨هـ، تحقيق: أحمد محمد شاكر وعبد السلام محمد هارون، الطبعة السادسة، دار المعارف.
- ١٢٢- **المقتضب**، لأبي العباس محمد بن يزيد بن عبد الأكبر الثمالي الأزدي المعروف بالمبرد ت ٢٨٥هـ، تحقيق: محمد عبد الخالق عظمة، عالم الكتب.
- ١٢٣- **المقنع في معرفة مرسوم مصاحف أهل الأمصار**، لأبي عمرو عثمان بن سعيد الداني ت ٤٤٤هـ، تحقيق: حاتم صالح الضامن، الطبعة الأولى ١٤٣٢هـ، دار البشائر الإسلامية.

- ١٢٤- **المنح الفكرية على متن الجزرية**، للملأ علي القاري (ت ١٠١٤هـ)، تحقيق أسامة عطايا، الطبعة الثانية ١٤٣٣هـ، دار الغوثاني للدراسات القرآنية.
- ١٢٥- **الموجز في شرح أداء القراء السبعة**، لأبي علي الحسن بن علي بن إبراهيم بن يزيد الأهوازي ت ٤٤٦هـ، تحقيق: حاتم صالح الضامن، الطبعة الأولى ١٤٣٠هـ، دار ابن الجوزي.
- ١٢٦- **نزهة الألباء في طبقات الأدباء**، لأبي البركات عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنصاري كمال الدين الأنباري ت ٥٧٧هـ، تحقيق: إبراهيم السامرائي، الطبعة الثالثة ١٤٠٥هـ، مكتبة المنار.

- ١٢٧- **النشر في القراءات العشر**، لأبي الخير محمد بن محمد بن محمد بن الجزري ت ٨٣٣هـ، تحقيق: السالم محمد محمود الشنقيطي، ١٤٣٥هـ مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، وطبعة أخرى بتصحيح: علي محمد الضباع، دار الفكر.

- ١٢٨- **الهداية إلى بلوغ النهاية في علم معاني القرآن وتفسيره وأحكامه وجمل من فنون علومه**، لأبي محمد مكّي بن أبي طالب حموش بن محمد بن مختار القيسي ت ٤٣٧هـ، تحقيق: مجموعة من الرسائل الجامعية، الطبعة الأولى ١٤٢٩هـ، مجموعة بحوث

الكتاب والسنة بجامعة الشارقة.

- ١٢٩- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، لعبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي ت ٩١١هـ، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، المكتبة التوفيقية.
- ١٣٠- الوجيز في شرح قراءات القرأة الثمانية أئمة الأمصار الخمسة، لأبي علي الحسن بن علي بن إبراهيم بن يزداد الأهوازي ت ٤٤٦هـ، تحقيق: دريد حسن أحمد، الطبعة الأولى ٢٠٠٢م، دار الغرب الإسلامي.
- ١٣١- معجم شيوخ الإسلام في العهد العثماني، لأحمد صدقي علي شقيرات، الطبعة الأولى ٢٠١٤م، عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع.

ثانياً: الرسائل الجامعية:

- ١- المعين (من أول سورة يوسف عليه السلام إلى نهاية سورة الشعراء)، لإمام محمد بن حسام دده الأياثلوغي الحنفي المتوفى بعد سنة (١٠٠٣هـ) دراسة وتحقيق الدكتور سعد الزهراني، نوقشت في الجامعة الإسلامية، بالمدينة المنورة، في العام الجامعي (١٤٣٦هـ-١٤٣٧هـ).

ثالثاً: المصادر المخطوطة:

- ١- كتاب مغني الأصول في جامع الأصول، لإمام محمد بن حسام دده الأياثلوغي، محفوظ بمكتبة (مانيسا) بدولة تركيا برقم (٣٣٨).
- ٢- المفيد في شرح القصيد، لعبد الولي بن جبارة المقدسي، مصورة من نسخة مكتبة الإسكندرية.

٧- فهرس الموضوعات

الصفحة	الموضوع
٣	شكرٌ وتقديرٌ
٤	المقدمة
٦	أهمية الموضوع
٧	أسباب اختيار الموضوع
٧	الدراسات السابقة
٨	تقسيم المشروع (خطة البحث)
١٠	منهج الدراسة والتحقيق
١٢	القسم الأول: الدراسة
١٣	الفصل الأول: دراسة المؤلف
١٤	المبحث الأول: اسمه، ونسبه، ولقبه، ومولده
١٤	اسمه، ونسبه
١٦	مولده
١٧	المبحث الثاني: عصره من الناحية السياسية، والعلمية
١٧	أولاً: الناحية السياسية في عصر المؤلف
٢٠	ثانياً: الناحية العلمية في عصر المؤلف
٢٢	المبحث الثالث: رحلاته العلمية
٢٣	المبحث الرابع: شيوخه، وأسانيده، وتلاميذه
٢٣	شيوخه
٢٨	أسانيده
٢٨	إسناده عن شيخه الطيبي <small>رحمته الله</small>
٣١	إسناده عن شيخه ابن البيلوني <small>رحمته الله</small>
٣٣	إسناده عن شيخه الشريف الحموي <small>رحمته الله</small>
٣٥	إسناده عن شيخه الشوافي <small>رحمته الله</small>

الصفحة	الموضوع
٣٨	شجرة أسانيد المؤلف من طريق شيخه: أحمد بن أحمد بن بدر الطيبي
٣٩	شجرة أسانيد المؤلف من طريق شيخه: عماد الدين علي بن محمود الحموي
٤٠	شجرة أسانيد المؤلف من طريق شيخه: ابن البيلوني، والشَّواني
٤١	تلاميذه
٤٢	المبحث الخامس: عقيدته، ومذهبه الفقهي
٤٢	عقيدته
٤٣	مذهبه الفقهي
٤٤	المبحث السادس: مؤلفاته
٤٥	المبحث السابع: مكانته العلميّة
٤٦	المبحث الثامن: وفاته
٤٧	الفصل الثاني: دراسة الكتاب
٤٨	المبحث الأوّل: تحقيق اسم الكتاب
٥٠	المبحث الثّاني: توثيق نسبة الكتاب إلى مؤلّفه
٥١	المبحث الثّالث: منهج المؤلّف في كتابه
٥١	المنهج العام للكتاب
٥٢	المنهج التّفصيلي للكتاب
٧٠	منهجه في التوجيه
٧٩	منهجه في القراءات الثلاث المتّمة للعشر والأربع الشّاذّة
٨٧	مصطلحات المؤلّف <small>رحمته</small>
٨٩	المبحث الرّابع: مصادر المؤلّف في كتابه
٩٢	المبحث الخامس: قيمة الكتاب العلميّة
٩٤	المبحث السادس: وصف النّسخة الخطيّة، ونماذج منها

الصفحة	الموضوع
٩٦	نماذج من المخطوط
٩٦	اللوحة الأولى من المخطوط
٩٧	اللوحة الأولى من الجزء المحقق
٩٨	اللوحة الأخيرة من الجزء المحقق
٩٩	القسم الثاني: النصّ المحقق
١٠٠	سورة النساء
١٩٨	سورة المائدة
٢٥٨	سورة الأنعام
٣٩٨	سورة الأعراف
٤٩٢	سورة الأنفال
٥٣٠	سورة التوبة
٥٧١	سورة يونس <small>عليه السلام</small>
٦٤٣	سورة هود عليه الصلاة والسلام
٦٩٧	الفهارس
٦٩٨	١- فهرس القراءات الشاذة
٧٠٦	٢- فهرس الأحاديث والآثار
٧٠٧	٣- فهرس الشواهد الشعرية
٧٠٨	٤- فهرس الأعلام المترجم لهم
٧١٤	٥- فهرس البلدان والأماكن
٧١٥	٦- فهرس المصادر والمراجع
٧٣٠	٧- فهرس الموضوعات